

# فتح الباري

بشرح

## صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفرس أبي جري بأسرار كتب صحيح البخاري

نראה نسخة صحيحة وتحقيقاً  
وأشرف على مقابلة نسخ الطبعة المطبوعة  
عبد العزيز بن عبد الله بن باز  
الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه  
مجتبى الدين الخطيب

تم كتابته وأبوابه وأعماره  
محمد فؤاد عبد الباقي

بإشراف

دار المعرفة  
بيروت - لبنان

## فهرس أسماء كتب صحيح البخاري على ترتيب حروف المعجم (\*)

رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء
٣٧- الإجارة	(ج ٤)	٨٦- الحدود	(ج ١٢)	٥- الغسل	(ج ١)
٩٣- الأحكام	(ج ١٣)	٤١- الحرث والمزراعة	(ج ٥)	٩٢- الفتن	(ج ١٣)
٩٥- أخبار الأحاد	(ج ١٣)	٣٨- الحوالة	(ج ٤)	٨٥- الفرائض	(ج ١٢)
٧٨- الأدب	(ج ١٠)	٦- الحيض	(ج ١)	٥٧- فرض الخمس	(ج ٦)
١٠- الأذان	(ج ٢)	٩٠- الجبل	(ج ١٢)	٦٢- فضائل الصحابة	(ج ٧)
٨٨- استتابة المرتدّين	(ج ١٢)	٤٤- الخصومات	(ج ٥)	٦٦- فضائل القرآن	(ج ٩)
١٥- الاستسقاء	(ج ٢)	٥٧- الخمس	(ج ٦)	٢٩- فضائل المدينة	(ج ٤)
٤٣- الاستقراض	(ج ٥)	١٢- الخوف	(ج ٢)	٢٠- فضل الصلاة	(ج ٣)
٧٩- الاستئذان	(ج ١١)	٨٠- الدعوات	(ج ١١)	٨٢- القدر	(ج ١١)
٧٤- الأثرية	(ج ١٠)	٨٧- الديات	(ج ١٢)	١٦- الكسوف	(ج ٢)
٧٣- الأصاحي	(ج ١٠)	٧٢- الذبائح والصيد	(ج ٩)	٨٤- كفارات الأيمان	(ج ١١)
٧٠- الأطعمة	(ج ٩)	٨١- الرقاق	(ج ١١)	٣٩- الكفالة	(ج ٤)
٩٦- الاعتصام بالسنة	(ج ١٣)	٤٨- الرهن	(ج ٥)	٧٧- اللباس	(ج ١٠)
٣٣- الاعتكاف	(ج ٤)	٢٤- الزكاة	(ج ٣)	٤٥- اللقطة	(ج ٥)
٨٩- الإكراه	(ج ١٢)	١٧- سجود القرآن	(ج ٢)	٣٢- ليلة القدر	(ج ٤)
٦٠- الأنبياء	(ج ٦)	٣٥- السلم	(ج ٤)	٢٧- المحصر	(ج ٤)
٢- الإيمان	(ج ١)	٢٢- السهر	(ج ٣)	٧٥- المرضى	(ج ١٠)
٨٣- الأيمان والنذور	(ج ١١)	٥٦- السير	(ج ٦)	٤١- المزراعة	(ج ٥)
٥٩- بدء الخلق	(ج ٦)	٤٢- الشرب والمساقاة	(ج ٥)	٤٢- المساقاة	(ج ٥)
١- بدء الوحي	(ج ١)	٤٧- الشربة	(ج ٥)	٤٦- المظالم	(ج ٥)
٣٤- البيوع	(ج ٤)	٥٤- الشروط	(ج ٥)	٦٤- المغازي	(ج ٧- ٨)
٣١- التراويح	(ج ٤)	٣٦- الشفعة	(ج ٤)	٥٠- المكاتب	(ج ٥)
٩١- التعبير	(ج ١٢)	٥٢- الشهادات	(ج ٥)	٦١- المناقب	(ج ٦)
٦٥- تفسير القرآن	(ج ٨)	٨- الصلاة	(ج ١)	٦٣- مناقب الأنصار	(ج ٧)
١٨- تقصير الصلاة	(ج ٢)	٥٣- الصلح	(ج ٥)	٩- مواقيت الصلاة	(ج ٢)
٩٤- التمني	(ج ١٣)	٣٠- الصوم	(ج ٤)	٨٣- النذور	(ج ١١)
١٩- التهجّد	(ج ٣)	٧٢- الصيد	(ج ٩)	٦٩- النفقات	(ج ٩)
٩٧- التوحيد	(ج ١٣)	٧٦- الطب	(ج ١٠)	٦٧- النكاح	(ج ٩)
٧- التيمم	(ج ١)	٦٨- الطلاق	(ج ٩)	٥١- الهبة	(ج ٥)
٢٨- جزاء الصيد	(ج ٤)	٤٩- العتق	(ج ٥)	١٤- الوتر	(ج ٢)
٥٨- الجزية والموادعة	(ج ٦)	٧١- العقيقة	(ج ٩)	١- الوحي	(ج ١)
١١- الجمعة	(ج ٢)	٣- العلم	(ج ١)	٥٥- الوصايا	(ج ٥)
٢٣- الجنائز	(ج ٣)	٢٦- العمرة	(ج ٣)	٤- الوضوء	(ج ١)
٥٦- الجهاد والسير	(ج ٦)	٢١- العمل في الصلاة	(ج ٣)	٤٠- الوكالة	(ج ٤)
٢٥- الحج	(ج ٣)	١٣- العيدين	(ج ٢)		

(\*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل مجلد رقم الكتاب التي يحتوي عليها سهلاً للقارئ، والله الموفق.

(يوسف المرعشي)

## كتاب المزارعة

### ٤١ - كتاب الحرث والمزارعة

١ - باب فضل الزرع والفرس إذا أكل منه . وقول الله تعالى : [ الواقعة : ٦٣ - ٦٥ ]

( أفرايتم ما تحرثون ، أنتم تزرعونوه أم نحن الزارعون . لو نشاء لجعلناه خبطا )

٢٢٢٠ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا أبو عوانة ح

وحدثني عبد الرحمن بن المبارك حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « ما من مسلم يفرس غرسا ، أو يزرع زرعاً فيأكل منه طائر أو إنسان أو بهيمة ، إلا كان له به صدقة » . وقال لنا مسلم حدثنا أبان حدثنا قتادة حدثنا أنس عن النبي ﷺ

[ الحديث ٢٢٢٠ - طرقة في : ٦١٢ ]

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب المزارعة - باب فضل الزرع والفرس إذا أكل منه ، وقول الله تعالى ) أفرايتم ما تحرثون ( الآية ) كذا للنسفي والكشميني ، إلا أنها أخرها البسملة ، وزاد النسفي : باب ما جاء في الحرث والمزارعة وفضل الزرع الخ ، وعليه شرح ابن بطال ، ومثله للأصيلي وكرية إلا أنها حذفوا فظ « كتاب المزارعة » ، وللمستملى « كتاب الحرث » ، وقدم الخوى البسملة وقال « في الحرث » بدل كتاب الحرث . ولا شك أن الآية تدل على إباحة الزرع من جهة الامتنان به ، والحديث يدل على فضله بالقيده الذي ذكره المصنف . وقال ابن المنير : أشار البخاري إلى إباحة الزرع ، وأن من نهى عنه كما ورد عن عمر فحله ما إذا شغل الحرث عن الحرب ونحوه من الامور المطلوبة ، وعلى ذلك يجعل حديث أبي أمامة المذكور في الباب الذي بعده . والمزارعة مفاعلة من الزرع وسيأتي القول فيها بعد أبواب . قوله ( حدثنا قتيبة الخ ) أخرج هذا الحديث عن شيخين حدث به كل منهما عن أبي عوانة ، ولم أر في سياقهما اختلافا ، وكأنه قصد أن سمعه من كل منهما وحده فذلك لم يجمعهما . قوله ( ما من مسلم ) أخرج الكافر لأنه رتب على ذلك كون ما أكل منه يكون له صدقة ، والمراد بالصدقة الثواب في الآخرة وذلك يختص بالمسلم ، نعم ما أكل من زرع الكافر يثاب عليه في الدنيا كما ثبت من حديث أنس عند مسلم . وأما ما قال إنه يخفف عنه بذلك من عذاب الآخرة فيحتاج إلى دليل ، ولا يبعد أن يقع ذلك لمن لم يرزق في الدنيا وفقد العافية . قوله ( أو يزرع ) د أو ، للتوزيع لأن الزرع غير الفرس . قوله ( وقال مسلم ) كذا للنسفي وجاعة ، ولا يذر والأصيلي وكرية . وقال لنا مسلم ، وهو ابن إبراهيم ، وأبان هو ابن يزيد الطمار ، والبخاري لا يخرج له إلا استهادا ، ولم أر له في كتابه شيئا موصولا إلا هذا . ونظيره عنده حماد بن سلمة فإنه لا يخرج له إلا استهادا . ووقع عنده في الرقاق وقال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة ، وهذه الصيغة وهي « قال لنا » يستعملها البخاري - على ما استقرى من كتابه - في الاستشهادات غالبا ، وربما استعملها في الموقوفات . ثم إنه ذكر هنا أسناد أبان ولم يسق منه ، لأن غرضه منه التصريح بالتحديث من قتادة عن أنس . وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد عن مسلم بن إبراهيم المذكور بلفظ

« أن نبي الله ﷺ رأى نخلا لم يثمر امرأة من الأنصار فقال : من غرس هذا النخل ، أسلم أم كفر ؟ فقالوا : مسلم ، قال بنحو حديثهم ، كذا عند مسلم فأحال به على ما قاله ، وقد بينه أبو نعيم في « المستخرج » ، من وجه آخر عن مسلم بن إبراهيم وباقية » فقال لا يغرس مسلم غرسا فيأكل منه إنسان أو طير أو دابة إلا كان له صدقة ، وأخرج مسلم هذا الحديث عن جابر من طرق منها بلفظ « سعى » بدل هيمه ، وفيها « إلا كان له صدقة فيها أجر » ومنها « أم مبشر أو أم معبد » على الشك ، وفي أخرى « أم معبد » بغير شك ، وفي أخرى « امرأة زيد بن حارثة » وهي واحدة لها كنيستان وقيل اسمها خليدة ، وفي أخرى « عن جابر عن أم مبشر » جملة من مسندها . وفي الحديث فضل الفرس والزروع والحض على عمارة الأرض ، ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها . وفيه فساد قول من أنكر ذلك من المزهدة وحمل ما ورد من التنفير عن ذلك على ما إذا شغل عن أمر الدين فنه حديث ابن مسعود مرفوعا « لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا » الحديث ، قال القرطبي : يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستكثار والاستغال به عن أمر الدين ، وحمل حديث الباب على اتخاذها للكفاف أو لنفع المسلمين بها وتحصيل ثوابها . وفي رواية لمسلم « إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة » ومقتضاها أن أجر ذلك يستمر مادام الفرس أو الزرع ما كولا منه ولو مات زارعه أو غارسه ولو انتقل ملكه إلى غيره ، وظاهر الحديث أن الأجر يحصل لمتعاطي الزرع أو الفرس ولو كان ملكه لغيره لأنه أضافه إلى أم مبشر ثم سأله عن غرسه ، قال الطبري : ذكر مسلما وأوقفه في سياق النبي وزاد من الاستغرافية وعم الحيوان ليدل على سبيل الكفاية على أن أي مسلم كان حرا أو عبدا مطيعا أو عاصيا يعمل أي عمل من المباح ينتفع بما عمله أي حيوان كان يرجع نفعه إليه ويثاب عليه . وفيه جواز نسبة الزرع إلى الأدنى ، وقد ورد في المنع منه حديث غير قوي أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة مرفوعا : لا يقل أحدكم زرعت ، ولكن ليقل حررت ، ألم تسمع لقول الله تعالى ( أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ) ورجاله ثقات ، إلا أن مسلم ابن أبي مسلم الجرمي قال فيه ابن حبان ربما أخطأ . وروى عبد بن حميد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي بمثله من قوله غير مرفوع ، واستنبط منه المذهب أن من زرع في أرض غيره كان الزرع والزراع وعليه لرب الأرض أجره مثلها ، وفي أخذ هذا الحكم من هذا الحديث بعد ، وقد تقدم الكلام على أفضل المكاسب في كتاب البيوع . والله الموفق

## ٢ - باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع ، أو مجاوزة الحد الذي أمر به

٢٣٢١ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا عبد الله بن سالم الحنفي حدثنا محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة الباهلي قال - « رأى سكة وشبنا من آلة الحرث فقال - سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا بدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل » قال محمد : واسم أبي أمامة صدقي بن عجلان

قوله ( باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر به ) هكذا للأصلي وكرهه ، ولا ينشبهه ، أو تجاوز ، وللنسي وأبى ذر ، والجوز ، والمراد بالحد ما شرع ، أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا . قوله ( حدثنا عبد الله بن سالم ) هو الحنفي يكنى أبا يوسف وليس له ولا لشيخه في هذا الصحيح غير هذا الحديث ،



والأطاني بفتح الهجمة . ورجال الاسناد كلهم شاميون وكلهم محصيون الا شيخ البخارى . **قوله** ( عن أبي أمامة ) في رواية أبي نعيم في المستخرج . سمعت أبا أمامة . **قوله** ( سكة ) بكسر الميملة هي الحديدية التي تحرث بها الأرض . **قوله** ( إلا أدخله الله الذل ) في رواية الكشميني ، إلا دخله الذل ، وفي رواية أبي نعيم المذكورة ، إلا أدخلوا على أنفسهم ذلا لا يخرج عنهم إلى يوم القيامة ، والمراد بذلك ما يلزمهم من حقوق الأرض التي تطالبهم بها الولاة ، وكان العمل في الأراضي أول ما افتتحت على أهل الذمة فكان الصحابة يكرهون تماطلي ذلك . قال ابن التين : هذا من إخباره عليه السلام بالمغيبات ، لأن المشاهد الآن أن أكثر الظلم إنما هو على أهل الحرث . وقد أشار البخارى بالترجمة الى الجمع بين حديث أبي أمامة والحديث الماضي في فضل الزرع والغرس وذلك بأحد أمرين : إما أن يحمل ما ورد من الذم على عاقبة ذلك ومحل ما إذا اشتغل به فضيع بسببه ما أمر بحفظه ، وإما أن يحمل على ما إذا لم يضيع إلا أنه جاوز الحد فيه . والذي يظهر أن كلام أبي أمامة نحول على من يتعاطى ذلك بنفسه ، أما من له عمال يعملون له وأدخل داره الآلة المذكورة لتحفظ فلم يمسك مراداً ، ويمكن الحل على محومه فإن الذل شامل لكل من أدخل على نفسه ما يستلزم مطالبة آخر له ، ولا سيما إذا كان المطالب من الولاة . وعن الداودي هذا من يقرب من العدو ، فإنه إذا اشتغل بالحرث لا يشتغل بالغروسية فيتأسد عليه العدو ، لحقهم أن يشتغلوا بالغروسية وعلى غيرهم إمدادهم بما يحتاجون اليه . **قوله** ( قال أبو عبد الله : اسم أبي أمامة صدى بن عجلان الخ ) كذا وقع للاستعمل وحده . قلت : وليس لأبي أمامة في البخارى سوى هذا الحديث ، وحديث آخر في الأظعمة ، وله حديث آخر في الجهاد من قوله يدخل في حكم المرفوع . والله أعلم

### ٣ - باب اقتناء الكلب للحرث

٢٣٢٢ - **حدثنا** مضاف بن فضالة **حدثنا** هشام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من أمسك كلباً فإنه ينقص كل يوم من عمله قيراط ، إلا كلب حرث أو ماشية » . قال ابن سيرين وأبو صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « إلا كلب غنم أو حرث أو صيد » . وقال أبو حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « كلب صيد أو ماشية »  
[ الحديث ١٢٢٢ - طرقة في : ٢٢٢٤ ]

٢٣٢٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن خزيمة أن السائب بن يزيد **حدثه** أنه سمع سفيان بن أبي زهير - رجل من أزدة شؤنة ، وكان من أصحاب النبي ﷺ - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من اقتنى كلباً لا يغني عنه زرعاً ولا صرعاً نقص كل يوم من عمله قيراط . قلت : أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : إي ورب هذا المسجد »  
[ الحديث ٢٢٢٣ - طرقة في : ٢٢٢٥ ]

**قوله** ( باب اقتناء الكلب للحرث ) الاقتناء بالغااف افعال من القنية بالكسر وهي الانخاذ ، قال ابن المنير : أراد

البخاري إباحة الحرث بدليل إباحة اقتناء الكلاب المنهى عن اتخاذها لأجل الحرث . فإذا رخص من أجل الحرث في المنوع من اتخاذها كان أقل درجته أن يكون مباحا . **قوله** ( عن أبي سلة عن أبي هريرة ) في رواية مسلم من طريق الأوزاعي وحدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلة حدثني أبو هريرة . **قوله** ( من أمسك كلبا ) في رواية سفيان بن أبي زهير ثاني حديثي الباب . من أقتنى كلبا ، وهو مطابق للزجوة ، ومفسر للإمسك الذي هو في هذه الرواية ، ورواه أحمد ومسلم من طريق الزهري عن أبي سلة بلفظ . من اتخذ كلبا إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية ، وأخرجه مسلم والنسائي من وجه آخر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ . من أقتنى كلبا ليس كلب صيد ولا ماشية ولا أرض فانه ينقص من أجره كل يوم قيراطان ، فاما زيادة الزرع فقد أنكرها ابن عمر ، ففي مسلم من طريق عمرو بن دينار عنه . أن النبي ﷺ أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب غنم ، فقيل لابن عمر : أن أبا هريرة يقول ، أو كلب زرع ، فقال ابن عمر : أن لابي هريرة ذروا ، ويقال أن ابن عمر أراد بذلك الإشارة إلى تثبت رواية أبي هريرة وأن سبب حفظه لهذه الزيادة دونها أنه كان صاحب زرع دونها ، ومن كان مشغولا بشئ . احتاج إلى تعرف أحكامه ، وقد روى مسلم أيضا من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعا . من أقتنى كلبا ، الحديث ، قال سالم : وكان أبو هريرة يقول أو كلب حرث ، وكان صاحب حرث ، وأصله للبخاري في الصيد دون الزيادة ، وقد وافق أبا هريرة على ذكر الزرع سفيان بن أبي زهير كما تراه في هذا الباب ، وعبد الله ابن مغفل وهو عند مسلم في حديث أوله . أمر بقتل الكلاب ورخص في كلب الغنم والصيد والزرع . **قوله** ( أو ماشية ) . أو ، للتشويق لا للتديد . **قوله** ( وقال ابن سيرين وأبو صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : إلا كلب غنم أو حرث أو صيد ) ، أما رواية ابن سيرين فلم أفق عليها بعد التتبع الطويل ، وأما رواية أبي صالح فوصلها أبو الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني في كتاب الغريب ، له من طريق الأعمش عن أبي صالح ومن طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ . من أقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو صيد أو حرث فانه ينقص من عمله كل يوم قيراطا ، لم يقل سهيل . أو حرث . **قوله** ( وقال أبو حازم عن أبي هريرة : كلب ماشية أو صيد ) وصلها أبو الشيخ أيضا من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم بلفظ . أيما أهل دار ربطوا كلبا ليس بكلب صيد ولا ماشية نقص من أجرهم كل يوم قيراطان ، قال ابن عبد البر : في هذا الحديث إباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية ، وكذلك الزرع لأنها زيادة حافظ ، وكرهه اتخاذها لغير ذلك ، إلا أنه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها لجلب المنافع ودفع المضار قياسا ، فتمحض كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة للبيت الذي هم فيه . وفي قوله . نقص من عمله . أي من أجر عمله . ما يشير إلى أن اتخاذها ليس بمحرم ، لأن ما كان اتخاذ محرم امتنع اتخاذ على كل حال سواء نقص الأجر أو لم ينقص . فدل ذلك على أن اتخاذها مكروه لا حرام . قال : ووجه الحديث عندى أن المعاني المتعبد بها في الكلاب من غسل الإناء سبعا لا يكاد يقوم بها المكلف ولا يتحفظ منها فرما دخل عليه باتخاذها ما ينقص أجره من ذلك . ويروى أن المنصور سأل عمرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال المنصور : لأنه ينبج الضيف ، ويروع السائل اه . وما ادعاه من عدم التحريم واستدله بما ذكره ليس بلازم ، بل يحتمل أن تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقدار قيراط مما كان يعمل من الخير لو لم يتخذ الكلب ، ويحتمل أن يكون الاتخاذ حراما ، والمراد بالنقص أن الانهم

الحاصل باتخاذ يوازي قدر قيراط أو قيراطين من أجر فينقص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يترتب عليه من الإثم باتخاذ، وهو قيراط أو قيراطان . وقبل سبب نقصان امتناع الملائكة من دخول بيته أو ما يلحق المارين من الأذى ، أو لأن بعضها شياطين ، أو عقوبة لخالفه النهي ، أو لولوعها في الآواني عند غفلة صاحبها فرما يتدجس الطاهر منها ، فإذا استعمل في العبادة لم يقع موقع الطاهر . وقال ابن الزين : المراد أنه لو لم يتخذ لكان عمله كاملا ، فإذا اقتناه نقص من ذلك العمل ، ولا يجوز أن ينقص من عمل مضى وإنما أراد أنه ليس عمله في التكال عمل من لم يتخذه . وما ادعاه من عدم الجواز منازع فيه ، فقد حكى الرزياني في البحر ، اختلافا في الأجر هل ينقص من العمل الماضي أو المستقبل ، وفي محل نقصان القيراطين ف قيل من عمل النهار قيراط ومن عمل الليل آخر وقيل من الفرض قيراط ومن النفل آخر ، وفي سبب النقصان بعض كما تقدم ، واختلفر في اختلاف الروايتين في القيراطين والقيراط ف قيل : الحكم الزائد لسكونه حفظ ما لم يحفظه الآخر أو أنه عليه السلام أخبر أولا بنقص قيراط واحد فسمعه الراوى الأول ثم أخبر ثانيا بنقص قيراطين زيادة في التأكيد في التنفير من ذلك فسمعه الراوى الثاني . وقيل ينزل على حالين : فنقصان القيراطين باعتبار كثرة الأضرار باتخاذها ، ونقص القيراط باعتبار قلته . وقيل يختص نقص القيراطين بمن اتخذها بالمدينة الشريفة خاصة والقيراط بما عداها ، وقيل يلتحق بالمدينة في ذلك سائر المدن والقرى ويختص القيراط بأهل الوردى ، وهو بلغت إلى معنى كثرة التأذى وقلته . وكذا من قال يحتمل أن يكون في نوعين من الكلاب : فقيا لابه أدى قيراطان رفعا بدونه قيراط . وجوز ابن عبد البر أن يكون القيراط الذي ينقص أجر إحسانه إليه لأنه من جلة ذوات الأكياد الرطبة أو الحري ، ولا يخفى بعده . واختلف في القيراطين المذكورين هنا هل هما كلقيراطين المذكورين في الصلاة على الجنائز واتباعها ؟ ف قيل بالتسوية ، وقيل للذان في الجنائز من باب الفضل والذان هنا من باب العقوبة وباب الفضل أوسع من غيره ، والأصح عند الشافعية لإباحة اتخاذ الكلاب لحفظ الدرب إلحافا للنصوص بما في معناه كما أشار إليه ابن عبد البر ، واففقوا على أن المأذون في اتخاذها ما لم يحصل الاتفاق على قتله وهو الكلب العقور ، وأما غير العقور فقد اختلف هل يجوز قتله مطلقا أم لا ؟ واستدل به على جواز تربية الجرو الصغير لأجل المنفعة التي يشول أمره إليها إذا كبر ، ويكون القصد لذلك قائما بمقام وجود المنفعة به كما يجوز بيع ما لم ينتفع به في الحال لكونه ينتفع به في المآل ، واستدل به على طهارة الكلب الجازم باتخاذ لأن في ملاسته مع الاحتراس عنه مشقة شديدة ، فالإذن في اتخاذها إذن في مكملات مقصوده ، كما أن المنع من لوازمه مناسب للسنع منه . وهو استدلال قوى لا يعارضه إلا عموم الخبر الوارد في الأمر من غسل ما ولع فيه الكلب من غير تفصيل ، وتخصيص العموم غير مستنكر إذا سوغه الدليل . وفي الحديث الحق على تكثير الأعمال الصالحة ، والتحذير من العمل بما ينقصها ، والتنبيه على أسباب الزيادة فيها والنقص منها لتجنب أو ترتكب : وبيان لطف الله تعالى بخلقه في إباحة ما لم به نفع ، وتبليغ نهيهم عليهم السلام لم أمور معاشهم ومعادهم ، وفيه ترجيح الصلحة الراجعة على المفسدة لوقوع استثناء ما ينتفع به مما حرم اتخاذها . قوله ( عن يزيد بن خصيفة ) بالمعجمة ثم المهمة ثم الفاء مصفر ، و ( السائب بن يزيد ) بحاي صغير مشهور ، ورجال الاسناد كلهم مدنيون بالأصالة إلا الشيخ البخارى وقد أقام بالمدينة مدة ، وفيه رواية بحاي عن بحاي . قوله ( من أزد شونة ) بفتح المعجمة وضم النون بعدها واو ساكنة ثم همزة مفتوحة ، وهي قبيلة مشهورة نسبوا إلى شونة واسمه الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن النضر بن

الازد . **قوله** . قلت أنت سمعت هذا ) فيه التثبت في الحديث ، وفي قوله ( أى ورب هذا المسجد ) القسم للتوكيد وإن كان السامع مصداقاً

#### ٤ - باب استعمال البقر للحرثة

٢٣٢٤ - **حدثني** محمد بن بشار حدثنا عندنا شعبه عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى قال : سمعت أبا سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « بينما رجل راكب على بقرة التفقت إليه فقال : لم أخلق لهذا ، خلقت للحرثة . قال : آمنت به أنا وأبو بكر وعمر . وأخذ الذئب شاة فنبهها الراعى ، فقال له الذئب : من لها يوم السبع ، يوم لا راعى لها غيرى ؟ قال : آمنت به أنا وأبو بكر وعمر . قال أبو سلمة : وما هما يومئذ في القوم »

[ الحديث ٢٣٢٤ - أطراة في : ٢٤٧١ ، ٢٦٦٣ ، ٣٦٩٠ ]

**قوله** ( باب استعمال البقر للحرثة ) أورد فيه حديث أبي هريرة في قول البقرة « لم أخلق لهذا إنما خلقت للحرثة ، وسيأتى الكلام عليه في المناقب فإن سياقه هناك أهم من سياقه هنا ، وفيه سبب قوله ﷺ « آمنت بذلك ، وهو حيث تعجب الناس من ذلك ، ويأتى هناك أيضاً الكلام على اختلافهم في قوله « يوم السبع ، وهل هو بضم الموحدة أو إسكانها وما معناها ؟ قال ابن بطال : في هذا الحديث حجة على من منع أكل الخيل مستدلاً بقوله تعالى ( لتركبوا ) فإنه لو كان ذلك دالاً على منع أكلها لدل هذا الخبر على منع أكل البقر ، لقوله في هذا الحديث ( إنما خلقت للحرث ، وقد اتفقوا على جواز أكلها فدل على أن المراد بالعموم المستفاد من جهة الامتنان في قوله ( لتركبوا ) والمستفاد من صيغة إنما في قوله « إنما خلقت للحرث ، عموم مخصوص

#### ٥ - باب إذا قال اكفى مؤنة النخل وغيره وتشركنى في الثمر

٢٣٢٥ - **حدثنا** الحكم بن نافع أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « قالت الأنصار للنبي ﷺ : اقيم بيننا وبين إخواننا النخل . قال : لا . فقالوا : تكفونا المؤونة ونشرككم في الثمرة . قالوا : سمعنا وأطعنا »

[ الحديث ٢٣٢٥ - طرقه في : ٢٧١٩ ، ٢٧٨٢ ]

**قوله** ( باب إذا قال اكفى مؤنة النخل وغيره ) أى كالعنب ( وتشركنى في الثمر ) أى تكون الثمرة بيننا ، ويجوز في « تشركنى » فتح أوله وثالثه وضم أوله وكسر ثالثه ، بخلاف قوله « ونشرككم » فإنه يفتح أوله ونالته حسب . **قوله** « قالت الأنصار » أى حين قدم النبي ﷺ المدينة ، وسيأتى في الهبة من حديث أنس قال « لما قدم المهاجرون المدينة قامهم الانصار على أن يعطوهم ثمار أموالهم ويكفوهم المؤنة والعمل ، الحديث . **قوله** ( النخل ) في رواية الكشميهنى « النخل ، والنخيل جمع نخل كالعبيد جمع عبد وهو جمع نادر . **قوله** ( المؤنة ) أى العمل في البساتين من سقيها والقيام عليها ، قال المهبلي : إنما قال لهم النبي ﷺ « لا ، لأنه علم أن المتوح ستنتج عليهم فذكره

أن يخرج شيء من حصار الانصار عنهم ، فلما فهم الانصار ذلك جمعوا بين المصلحتين : امتثال ما أمرهم به ، وتسهيل مواساة إخوانهم المهاجرين ، فسألوه أن يساعدوهم في العمل ويشركوهم في الثمر . قال : وهذه هي المساقاة بعينها . وتعقبه ابن التين بأن المهاجرين كانوا ملكوا من الانصار نصيبا من الأرض والمال باشرط أن النبي ﷺ على الانصار مواساة المهاجرين ليلة العقبة ، قال فليس ذلك من المساقاة في شيء ، وما ادعاه مردود لانه شيء لم يتم عليه دليلا ؛ ولا يلزم من اشتراط المواساة ثبوت الاشتراك في الأرض ، ولو ثبت بمجرد ذلك لم يبق لسؤالهم لذلك ووده عليهم معنى ، وهذا واضح بحمد الله تعالى

### ٦ - باب قطع الشجر والنخل . وقال أنس : أمر النبي ﷺ بالنخل فقطع

٢٣٢٦ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه « عن النبي ﷺ أنه حرق نخل بني النضير وقطع ، وهي البويرة ، ولها يقول حسان :  
لَمَّا نَ عَلَى سَرَّاقِ بْنِ لُؤَيٍّ حَرَّقَ بِالْبُورَةِ مُسْتَطِيرٌ

[ الحديث ٢٣٢٦ - أطراة في : ٣٠٢١ ، ٤٠٣٦ ، ٤٠٣٢ ، ٤٨٨٤ ]

قوله ( باب قطع الشجر والنخل ) أى الحاجة والمصلحة إذا تعينت طريقا في نكاية العدو ونحو ذلك . وعالف في ذلك بعض أهل العلم فقالوا لا يجوز قطع الشجر المشر أصلا ، وحلوا ما ورد من ذلك إما على غير الشجر وإما على أن الشجر الذي قطع في قصة بني النضير كان في الموضع الذي يقع فيه القتال ، وهو قول الأوزاعي واليث وأبي ثور . **قوله** ( وقال أنس أمر النبي ﷺ بالنخل فقطع ) هو طرف من حديث بناء المسجد النبوي ، وقد تقدم موصولا في المساجد ، ويأتي الكلام عليه في أول الهجرة ، وهو شاهد للجواز لأجل الحاجة ، ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في تحريق نخل بني النضير ، وهو شاهد للجواز لأجل نكاية العدو ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي بين يدي وأحد ، وفي كتاب تفسير سورة الحشر . و ( البويرة ) بضم الموحدة مصفر موضع معروف ، و ( سراق ) بفتح المهملة و ( مستطير ) أى منتشر . وأورد القاسمي البيت المذكور مخروما بحذف الواو من أوله

٧ - **باب** \* ٢٣٢٧ - **حديث** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يحيى بن سعيد عن حنظلة بن قيس الأنصاري سمع رافع بن خديج قال : كنا أكثر أهل المدينة مُزْدَرَعًا ، كنا نُكْرَى الأرض بالناحية منها مَسْبَى السَّيِّدِ الْأَرْضِ ، قال فَمَا يُصَابُ ذَلِكَ وَسَلَّمَ الْأَرْضُ ، وبما يُصَابُ الْأَرْضُ وَسَلَّمَ ذَلِكَ ، فَنُعِينَا . وأما الذَّهَبُ وَالْوَرِقُ فَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ

**قوله** ( باب ) كذا للجميع بغير ترجمة ، وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله . وأورد فيه حديث رافع بن خديج : كنا نكري الأرض بالناحية منها ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى بعد أربعة أبواب ، وقد استكثر ابن بطال دخوله في هذا الباب قال : وسألت المهلب عنه فقال : يمكن أن يؤخذ من جهة أنه من أكثرى أرضا ليزدح فيها ويفرس فانقضت المدة فقال له صاحب الأرض اقلع شجرك عن أرضي كان له ذلك ، فيدخل بهذه الطريق في

لإباحة قطع الحجر . وقال ابن المنير : الذي يظهر أن غرضه الإشارة به إلى أن الفطع الجائز هو المسبب للصحة كمنكاة الكفار أو الانتفاع بالخشب أو نحوه ، والمنكر هو الذي عن العبث والافساد ، ووجه أخذه من حديث رافع بن خديج أن الشارع نهى عن المخاطرة في كراه الأرض (بقاء على منفعتها من الضياع مجازاً في عواقب المخاطرة ، فإذا كان ينهى عن تضییع منفعتها وهي غير محققة ولا مشخصة فلا ينهى عن تضییع عنها بقطع أشجارها عبثاً أجدد وأولى . قوله (نكرى) بضم أوله من الرباعى . وقوله (لسيد الأرض) أى مالكها . وقوله (بالناحية) منها مسمى ذكره على إرادة البعض أو باعتبار الزرع . وقوله (فما يصاب ذلك وتسلم الأرض وبما يصاب الأرض ويسلم ذلك) وقع في رواية الكشميني ، فهما ، في الموضعين والأول أولى ومعناه فكثيراً ما يصاب ، وقد تقدم توجيهه في الكلام على قوله ، وكان مما يحرك شفثيه ، في بدء الوحى من كلام ابن مالك . وزاد الكرماني هنا : يحتمل أن تكون مما يعنى ربما لأن حروف الجر تتناوب ولا سيما « من » ، التبعيضية تناسب « رب » ، التعميلية ، وعلى هذا لا يحتاج أن يقال إن لفظ ذلك من باب وضع المظهر موضع المضمحل . قوله (فالما الذهب والورق) في رواية الكشميني ، والفضة ، بدل الورق . وقوله (فلم يكن يومئذ) أى يكرى بهما ، ولم يردنى وجودهما . ولم يتعرض في هذه الرواية لحكم المسألة وسأبقى بيانه بعد عشرة أبواب إن شاء الله تعالى

### ٨ - باب المزارة بالشطرنج ونحوه

وقال قيس بن مسلم عن أبي جعفر قال : ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزعمون على الثلث والرّبع . وزاعم على وسعد بن مالك وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وآل ابن سيرين . وقال عبد الرحمن بن الأسود : كنت أشارك عبد الرحمن بن يزيد في الزرع . وعلم عمر الناس على أن جاء عمر بالبذر من عنده لله الشطر ، وإن جاءوا بالبذر فلهم كذا . وقال الحسن : لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما فينفقان جميعاً ، فأخرج فهو بينهما . ورأى ذلك الزهرى . وقال الحسن : لا بأس أن يمحّتي القطن على النصف . وقال إبراهيم وابن سيرين وعطاء والحكم والزهرى وقادة : لا بأس أن يعطى الثوب بالثلث أو الربع ونحوه . وقال ميمون : لا بأس أن تُسكّر المشايخ على الثلث والرّبع إلى أجل مُسمى

٢٣٢٨ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخبره « أن النبي ﷺ عامل خيبر بشطرنج ما يخرج منها من تمر أو زرع ، فكان يعطى أزواجه مائة وبنين . ثمانون وسق تمر ، وعشرون وسق كمير . وقسم عمر خيبر خيبر أزواج النبي ﷺ أن يقطع لمن من الماء والأرض ، أو يضي لمن ؟ فمن من اختار الأرض ومن من اختار الوسق ، وكانت عائشة اختارت الأرض »

قوله ( باب المزارعة بالشرط ونحوه ) راعى المصنف لفظ الشرط لوروده في الحديث . وألحق غيره لتساويهما في المعنى ، ولولا مراعاة لفظ الحديث لكان قوله المزارعة بالجزء أخصر وأبين . قوله ( وقال قيس بن مسلم ) هو الكوفي ( عن أبي جعفر ) هو محمد بن علي بن الحسين الباقر . قوله ( ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزعمون على الثلث والرابع ) الواو عاطفة على الفعل لا على المجرور ، أى يزعمون على الثلث ويزعمون على الرابع ، أو الواو بمعنى أو ، وهذا الآخر وصله عبد الرزاق قال « أخبرنا الثوري قال أخبرنا قيس بن مسلم به » وحكى ابن التين أن القاسم أنكر هذا وقال : كيف يروى قيس بن مسلم هذا عن أبي جعفر وقيس كوفي وأبو جعفر مدني ولا يرويه عن أبي جعفر أحد من المدنيين ؟ وهو متعجب من غير عجب . وكفى من ثقة تفرد بما لم يشاركه فيه ثقة آخر ، وإذا كان الثقة حافظا لم يضره الانفراد . وأواقع أن قيسا لم يفرد به فقد وافقه غيره في بعض معناه كما سيأتى قريبا . ثم حكى ابن التين عن القاسم أغرب من ذلك فقال : إنما ذكر البخارى هذه الآثار في هذا الباب ليعلم أنه لم يصح في المزارعة على الجزء . حديث مسند ، وكأنه غفل عن آخر حديث في الباب وهو حديث ابن عمر في ذلك وهو معتمد من قال بالجزء ، والحنى أن البخارى إنما أراد بسباق هذه الآثار الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم خلاف في الجواز خصوصا أهل المدينة ، فيلزم من يقدم عليهم على الأخبار المرفوعة أن يقولوا بالجواز على قاعدتهم . قوله ( وزاد علي وابن مسعود رسد بن مالك وعمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين ) ، أما أثر علي فوصله ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن صليح عنه ، أنه لم ير بأسا بالمزارعة على النصف ، . وأما أثر ابن مسعود وسعد بن مالك - وهو سعد بن أبي وقاص - فوصلهما ابن أبي شيبة أيضا من طريق موسى بن طلحة قال ، كان سعد بن مالك وابن مسعود يزارعان بالثلث والرابع ، ووصله سعيد بن منصور من هذا الوجه بلفظ « أن عثمان بن عفان أقطع خمسة من الصحابة الزبير وسعدا وابن مسعود وخبابا وأسامة ابن زيد ، قال : فرأيت جازي ابن مسعود وسعدا يعطيان أرضيهما بالثلث ، . وأما أثر عمر بن عبد العزيز فوصله ابن أبي شيبة من طريق خالد الحذاء ، أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدى بن أرطاة أن يزارع بالثلث والرابع ، وروينا في « الحراج » ليجي بن آدم ، باستاده إلى عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عامله : انظر ما قبلكم من أرض فأعطوها بالمزارعة على النصف وإلا فاعلى الثلث حتى تبلغ العشر فإن لم يزرعها أحد فامنحها ، وإلا فأنفق عليها من مال المسلمين ، ولا تبيعن قبلك أرضا ، . وأما أثر القاسم بن محمد فوصله عبد الرزاق قال « سمعت هشاما يحدث أن ابن سيرين أرسله إلى القاسم بن محمد ليسأله عن رجل قال لآخر : اعمل في حائطى هذا ولك الثلث والرابع . قال : لا بأس ، قال فرجعت إلى ابن سيرين فأخبرته فقال : هذا أحسن ما يصنع في الأرض ، . وروى النسائي من طريق ابن عون قال « كان محمد يعني ابن سيرين يقول : الأرض عندى مثل المال المضاربة ، فما صلح في المال المضاربة صلح في الأرض وما لم يصلح في المال المضاربة لم يصلح في الأرض . قال : وكان لا يرى بأسا أن يدفع أرضه إلى الأكار على أن يعمل فيها بنفسه وولده وأعوانه وبقرة ولا ينفق شيئا وتكون النفقة كلها من رب الأرض ، . وأما أثر عروة وهو ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة أيضا . وأما أثر أبي بكر ومن ذكر معهم فروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق أخرى إلى أبي جعفر الباقر أنه « سئل عن المزارعة بالثلث والرابع فقال : إني إن نظرت في آل أبي بكر وآل عمر وآل علي وجدتهم يفعلون ذلك ، وأما أثر ابن سيرين فتقدم مع القاسم بن محمد . وروى سعيد بن منصور

من وجه آخر عنه أنه كان لا يرى بأساً أن يجعل الرجل للرجل طائفة من زرعه أو حرثه على أن يكفيه مؤنتها والقيام عليها . قوله ( وقال عبد الرحمن بن الأسود : كنت أشارك عبد الرحمن بن يزيد في الزرع ) وصله ابن أبي شيبه وزاد فيه « وأحله إلى عاتمة ، والأسود ، فلو رأيا به بأساً لنهايا عنه ، وروى النسائي من طريق أبي إسحق عن عبد الرحمن بن الأسود قال : كان حماد يزارعان بالثلث والربع وأنا شريكهما ، وعلقمة والأسود يملكان فلا يغيران . » قوله ( وعامل عمر الناس على أن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر ، وإن جاءوا بالبذر فلم يزدوا ) وصله ابن أبي شيبه عن أبي خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد « أن عمر أجل أهل نجران واليهود والنصارى واشترى بياض أرضهم وكرومهم ، فعامل عمر الناس إن هم جاءوا بالبقر والحديد من عندهم فلم يزدوا والثلثان ولعمر الثلث ، وإن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر ، وعاملهم في النخل على أن لم لهم الخمس وله الباقي . وعاملهم في الكرم على أن لم لهم الثلث وله الثلثان ، وهذا مرسل ، وأخرجه البيهقي من طريق اسماعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز قال « لما استخلف عمر أجلى أهل نجران وأهل فدك وتبعا . وأهل خيبر ، واشترى عقارهم وأموالهم ، واستعمل يعلى بن منية فأعطى البياض . يعنى بياض الأرض . على أن كان البذر والبقر والحديد من عمر فلم يزدوا والثلثان ، وإن كان منهم فلم يزدوا وله الشطر ، وأعطى النخل والتمب على أن لعمر الثلثين ولم يزدوا ، وهذا مرسل أيضا فيقتوى أحدهما بالآخر . وقد أخرجه الطحاوي من هذا الوجه بلفظ « أن عمر بن الخطاب بعث يعلى بن منية إلى اليمن فأمره أن يعطهم الأرض البيضاء ، فذكر مثله سواء ، وكان المصنف أجمع المقادير بقوله « فلم يزدوا » كذا ، لهذا الاختلاف ، لأن غرضه منه أن عمر أجاز المعاملة بالجزء . فقد استشكل هذا الصنيع بأنه يقتضى جواز بيعتين في بيعه ، لأن ظاهره وقوع العقد على إحدى صورتين من غير تعيين ، ويحتمل أن يراد بذلك التوزيع والتخيير قبل العقد ثم يقع العقد على أحد الأمرين ، أو أنه كان يرى ذلك جملة فلا يضره . نعم في إيراد المصنف هذا الأمر وغيره في هذه الترجمة ما يقتضى أنه يرى أن المزاعة والمخابرة بمعنى واحد . وهو وجه للشافعية ، والوجه الآخر أنهما مختلفا المعنى : فالمزاعة العمل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المال ، والمخابرة مثلها لكن البذر من العامل . وقد أجازهما أحمد في رواية ، ومن الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي ، وقال ابن سريج بجواز المزاعة وسكت عن المخابرة ، وعكسه الجوزي من الشافعية ، وهو المشهور عن أحمد ، وقال الباقر لا يجوز واحد منهما ، وحلوا الآثار الواردة في ذلك على المسافة وسيأتي . قوله ( وقال الحسن : لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما فينتفعان جميعا ، فخرج فهو بينهما ، ورأى ذلك الزهري ، وقال الحسن : لا بأس أن يمتقن القطن على النصف ) . أما قول الحسن فوصله سعيد بن منصور بنحوه . وأما قول الزهري فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبه بنحوه . قال ابن التين : قول الحسن في القطن يوافق قول مالك ، وأجاز أيضا أن يقول ما جئناك فلك فصفه ، ومنه بعض أصحابه . ويمكن أن يكون الحسن أراد أنه جملة . قوله ( وقال إبراهيم وابن سيرين وعطاء والحكم والزهري وقائدة : لا بأس أن يعطى الثوب بالثلث أو الربع ونحوه ) أى لا بأس أن يعطى للنساج الغزل بنسجه ويكون ثلث المنسوج له والباقي لمالك الغزل ، وأطلق الثوب عليه بطريق المجاز . وأما قول إبراهيم فوصله أبو بكر الأثرم من طريق الحكم أنه سأل إبراهيم عن الحواك يعطى الثوب على الثلث والربع فقال : لا بأس بذلك . وأما قول ابن سيرين فوصله ابن أبي شيبه من طريق ابن عون سألت محمدا هو ابن سيرين عن الرجل يدفع إلى النساج الثوب



بالثك أو الربع أو بماتراضيا عليه ، فقال : لا أعلم به بأس . وأما قول عطاء والحكم فوصلهما ابن أبي شيبة . وأما قول الزهري فوصله ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر عنه قال : لا بأس أن يدفعه اليه بالثك . وأما قول قتادة فوصله ابن أبي شيبة بلفظ : أنه كان لا يرى بأسا أن يدفع الثوب الى النسيج بالثك **قوله** ( وقال معمر : لا بأس أن تكري الماشية على الثك أو الربع الى أجل مسمى ) وصله عبد الرزاق عنه بهذا . **قوله** ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر العمري . **قوله** ( بشرط ما يخرج منها ) هذا الحديث هو عمدة من أجاز المزارعة والمخابرة لتقرير النبي ﷺ لذلك واستمراده على عهد أبي بكر الى أن أجلاهم عمر كما سيأتي بعد أبواب واستدل به على جواز المساقاة في النخل والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه أن يثمر بجزء معلوم يعمل للعامل من الثمرة ، وبه قال الجمهور . وخصه الشافعي في الجديد بالنخل والكرم ، وألحق المثل بالنخل لشبهه به . وخصه داود بالنخل ، وقال أبو حنيفة وزفر : لا يجوز بحال لأنها إجارة بشمرة معدومة أو مجهولة ، وأجاب من جوزه بأنه عقد على عمل في المال يبيض ثمائه فهو كالضاربة ، لأن المضارب يعمل في المال بجزء من ثمائه وهو معدوم ومجهول ، وقد صح عقد الاجارة مع أن المنافع معدومة فكذلك هنا . وأيضا فالقياس في إبطال نص أو إجماع مردود . وأجاب بعضهم عن قصة خبير بأنها فتحت صالحا ، وأفروا على أن الأرض ملكهم بشرط أن يعطوا نصف الثمرة ، فكان ذلك يؤخذ بحق الجزية فلا يدل على جواز المساقاة . وتعقب بأن معظم خبير فتح عذوة كاسياني في المغازي ، وبأن كثيرا منها قسم بين الغائبين كاسياني . وبأن عمر أجلاهم منها . فلو كانت الأرض ملكهم ما أجلاهم عنها . واستدل من أجازها في جميع الثمر بأن في بعض طرق حديث الباب ، بشرط ما يخرج منها من نخل وشجر ، وفي رواية حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر في حديث الباب ، على أن لم الشطر من كل زرع ونخل وشجر ، وهو عند البهقي من هذا الوجه ، واستدل بقوله على شطر ما يخرج منها لجواز المساقاة بجزء معلوم لا مجهول ، واستدل به على جواز إخراج البذر من العامل أو المالك لعدم تقييده في الحديث بشيء من ذلك ، واحتج من منع بأن العامل حينئذ كأنه باع البذر من صاحب الأرض بمجهول من الطعام نسيئة وهو لا يجوز ، وأجاب من أجازها بأنه مستثنى من النهي عن بيع الطعام بالطعام نسيئة جمعا بين الحديثين وهو أولى من إلغاء أحدهما . **قوله** ( فكان يعطى أزواجه مائة وسق : ممانون وسق ثمر وعشرون وسق شعير ) كذا الأكثر بالرفع على القطع والتقدير منها ممانون ومنها عشرون ، وللكشميهني ثمانين وعشرين ، على البذل ، وإنما كان عمر يعطين ذلك لأنه ﷺ قال « ما تركت بعد نفقة نسائي فهو صدقة ، وسيأتي في بابيه . **قوله** ( وقسم عمر ) أي خبير ، صرح بذلك أحمد في روايته عن ابن عمر عن عبيد الله بن عمر ، وسيأتي بعد أبواب من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر « ان عمر أجل اليهود والنصارى من أرض الحجاز ، وسيأتي ذكر السبب في ذلك في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى

#### ٩ - باب إذا لم بشرط السنين في المزارعة

٢٣٢٩ - **حدثنا** سدد **حدثنا** يحيى بن سعيد عن عبيد الله **حدثني** نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما

قال « عامل النبي ﷺ خبير **بشرط** ما يخرج منها من ثمر أو زرع »

**قوله** ( باب إذا لم يشترط السنين في المزاعة ) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله مختصراً ، وقد سبق ما فيه . قال ابن التين : قوله « إذا لم يشترط السنين » ليس بواضح من الخبر الذي ساقه . كذا قال ، ووجه ما ترجم به الإشارة إلى أنه لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث مقيدا بسنين معلومة ، وقد ترجم له بعد أبواب « إذا قال رب الأرض أفرك ما أفرك الله ولم يذكر أجلا معلوما فهما على تراخيهما ، وساق الحديث وفيه قوله ﷺ » فتركم ما شئنا ، هو ظاهر فيما ترجم له ، وفيه دليل على جواز دفع النخل مسافة والأرض مزاعة من غير ذكر سنين معلومة فيكون للمالك أن يخرج العامل متى شاء ، وقد أجاز ذلك من أجاز المخاطبة والمزاعة ، وقال أبو ثور : إذا أطلقنا حل على سنة واحدة ، وعن مالك : إذا قال ساقيتك كل سنة بكذا جاز ولو لم يذكر أمدا وحل قصة خير على ذلك ، واتفقوا على أن الكرى لا يجوز إلا بأجل معلوم وهو من العقود اللازمة

١٠ - باب \* ٢٣٣٠ حديثنا - علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال عمرو « قلت لطاوس : لو تركت المخبرة ، فأنهم يزعمون أن النبي ﷺ نهى عنه . قال : أي عمرو ، إن أعطيتهم وأعنيهم . وإن أعلمهم أخبرني - يعني ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ لم يئنه عنه ، ولكن قال : أن يمنع أحدكم أخاه خبره من أن يأخذ عليه خراجا معلوما »

[ الحديث ٢٣٣٠ - طرفه في ، ١٣١٢ ، ٢٦٣٤ ]

**قوله** ( باب ) كذا للجمع غير ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله ، وقد أورد فيه حديث ابن عباس في جواز أخذ أجرة الأرض . ووجه دخوله في الباب الذي قبله أنه لما جازت المزاعة على أن للعامل جزءا معلوما لجواز أخذ الأجرة المعينة عليها من باب الأولى . قوله ( حدثنا سفيان قال عمرو ) هو ابن دينار ، وفي رواية الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وغيره عن سفيان حدثنا عمرو بن دينار . قوله ( لو تركت المخبرة فأنهم يزعمون أن النبي ﷺ نهى عنه ) . أما المخبرة فتقدم تفسيرها قبل باب ، وإدخال البخاري هذا الحديث في هذا الباب مشعر بأنه ممن يرى أن المزاعة والمخبرة بمعنى ، وقد رواه الترمذي من وجه آخر عن عمرو بن دينار بلفظ « لو تركت المزاعة ، ويقوى ذلك قول ابن الأعرابي اللغوي : أن أصل المخبرة معاملة أهل خير . فاستعمل ذلك حتى صار إذا قيل خابرم عرف أنه عاملهم نظير معاملة أهل خير . وأما قول عمرو بن دينار لطاوس « يزعمون » فكأنه أشار بذلك إلى حديث رافع بن خديج في ذلك ، وقد روى مسلم والنسائي من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال « كان طاوس يكره أن يؤجر أرضه بالنهب والفضة ، ولا يرى بالثك والربع بأسا ، فقال له مجاهد : انذهب إلى ابن رافع بن خديج فاصح حديثه عن أبيه ، فقال : لو أعلم أن رسول الله ﷺ نهى عنه لم أفعله ، ولكن حدثني من هو أعلم منه ابن عباس ، فذكره . والنسائي أيضا من طريق عبد الكريم عن مجاهد قال « أخذت بيد طاوس فدخلته إلى ابن رافع بن خديج فحدثه عن أبيه أن النبي ﷺ نهى عن كراء الأرض ، فأبى طاوس وقال : سمعت ابن عباس لا يرى بذلك بأسا ، وأما قوله لو تركت المخبرة لجواب لو محذوف . أو هي التثنية . قوله ( وأعنيهم ) كذا للاكثر بالعين المهملة المسكورة من الاعانة ، ولأنهم يعني وأعنيهم ، بالعين المعجمة الساكنة من التثنية والأول

هو الصواب<sup>(١)</sup> وكذا ثبت في رواية ابن ماجه وغيره من هذا الوجه . **قوله** ( وان أعلمهم أخبرني يعني ابن عباس ) سيأتي بعد أبواب من طريق سفيان وهو الثوري عن عمرو بن دينار عن طاوس ، قال قال ابن عباس ، وكذلك أخرجه أبو داود من هذا الوجه . **قوله** ( لم ينه عنه ) أي عن إعطاء الأرض بجزء مما يخرج منها ، ولم يرد ابن عباس بذلك في الرواية المثبتة للنهي مطافاً وإنما أراد أن النهي الوارد عنه ليس على حقيقته وإنما هو على الأولوية ، وقيل المراد أنه لم ينه عن العقد الصحيح وإنما نهى عن الشرط الفاسد ، لكن قد وقع في رواية الترمذي ، أن النبي ﷺ لم يحرم المزارعة ، وهي تقوى ما أولته . **قوله** ( أن يمنع ) بفتح الهمة والحاء على أنها تعليلية ، وبكسر الهمة وسكون الحاء على أنها شرطية والأول أشهر ، وقوله « خرجاً » أي أجرة ، زاد ابن ماجه والاسماعيلي من هذا الوجه عن طاوس ، وان معاذ بن جبل أقر الناس عليها عندنا ، يعني باليمن ، وكان البخاري حذف هذه الجملة الأخيرة لما فيها من الانقطاع بين طاوس ومعاذ ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث بعد سبعة أبواب إن شاء الله تعالى

### ١١ - باب المزارعة مع اليهود

٢٣٣١ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ أعطى خيبر اليهود على أن يسموها ويزرعوها ولم شرط ما يخرج منها » **قوله** ( باب المزارعة مع اليهود ) أورد فيه حديث ابن عمر المذكور قبل باب ، وعبد الله المذكور في الاستناد هو ابن المبارك ، وعبيد الله بالصغير هو ابن عمر العمري وقد تقدم ما فيه ، وأورد بهذا الإشارة إلى أنه لا فرق بين جواز هذه المعاملة بين المسلمين وأهل الذمة

### ١٢ - باب ما يكره من الشروط في المزارعة

٢٣٣٢ - **حدثنا** صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة عن يحيى سمع حنظلة الزرق عن رافع رضي الله عنه قال « كنا أكثر أهل المدينة حقلًا ، وكان أحدهما يسكر أرضه فيقول : هذو القطعة لي وهذو لك ، فرُبما أخرجت ذره ولم تخرج ذره ، فنهأهم النبي ﷺ »

**قوله** ( باب ما يكره من الشروط في المزارعة ) أورد فيه حديث رافع بن خديج ، وسيأتي البحث فيه بعد خمسة أبواب ، وأشار بهذه الترجمة إلى محل النهي في حديث رافع دلي ما إذا تضمن العقد شرطاً فيه جهالة أو يؤدي إلى غرر ، وقوله فيه « حقلًا » هو بفتح المهلة وسكون القاف ، وأصل الحقل القراح الطيب ، وقيل الزرع إذا تشعب ورقه من قبل أن يفلظ سوقه ، ثم أطلق على الزرع ، واشتق منه المحافلة فأطلقت على المزارعة . وقوله « ذره » بكسر المعجمة وسكون الهاء إشارة إلى القطعة

(١) في هامش طبعة بولاق : قال بعد أن « بل تعوب التبع هذا الرواية الأكثر » ولأي ذرع عن الكشيمبي كافى الترفع وأصله وأنهم يشم الهمة وسكون الهمزة وكسر الذوق بعدها تحية ساكنة « فليظفر

## ١٣ - باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم ، وكان في ذلك صلاح لهم

٢٣٣٣ **حدثنا إبراهيم بن المذني** حدثنا أبو حمزة حدثنا موسى بن عتبة عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « بينا ثلاثة نفر يمشون أخذهم المطر ، فأووا إلى غاري جبل ، فانطقت على فم غارهم صخرة من الجبل فانطقت عليهم ، فقال بعضهم لبعض : انظروا أعمالا علمتموها صالحة فادعوا الله بها لهله يترجىها عنكم . قال أحدكم : اللهم إنه كان لي والديان شيخان كبيران ، ولي صيدبة صغار كنت أربي عليهما فإذا رحت عليهما حلبت فبدأت بوالدي أسقيهما قبل أبي . وإني استأخرت ذات يوم ولم أت حتى أمسيت فوجدتهما ناما ، فحلبت كما كنت أحب ، فقامت عند رؤوسهما أكره أن أوقظهما ، وأكره أن أسقي الصبيبة والصبيبة يضغظون عند قدمي حتى طلع الفجر ، فان كنت تعلم أني فعلته ابتغاء وجهك فافرج لنا فرجة ترضى منها السماء ، ففرج الله فرأوا السماء . وقال الآخر : اللهم إنها كانت لي بنت عمر أحببتها كاشداً ما يحب الرجال النساء ، فطلبت منها فأبت حتى أتيتها بمائة دينار فبقيت حتى جمعتها ، فلما وقعت بين رجلين قالت : يا عبد الله اتق الله ولا تفتح الحاتم إلا بحقه ، فممت ، فان كنت تعلم أني فعلته ابتغاء وجهك فافرج عنا فرجة ، ففرج . وقال الثالث : اللهم إني استأجرت أجيراً بفرق أرز ، فلما قضى عمله قال : أعطني حتى ، فمضت عليه فرغب عنه ، فلم أزل أرزعه حتى جمعت منه بقرًا ورعائها ، فجاءني فقال : اتق الله . فقلت أذهب إلى ذلك البقر ورعائها فخذ . فقال : اتق الله ولا تستهزئ بي . فقلت : إني لا أستهزئ بك ، فخذ . فأخذه . فان كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج ما بقي . ففرج الله »

قال أبو عبد الله : وقال اسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن نافع « فسعيت »

**قوله** ( باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم ، وكان في ذلك صلاح لهم ) أي لمن يكون الزرع ؟ أورد فيه حديث الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار . وسيأتي القول في شرحه في أحاديث الأنبياء ، والمقصود منه هنا قول أحد الثلاثة « فمضت عليه » أي على الأجير - حقه فرغب عنه ، فلم أزل أرزعه حتى جمعت منه بقرًا ورعائها ، فان الظاهر أنه عين له أجرته فلما تركها بعد أن تعينت له ثم تصرف فيها المستأجر بعينها صادت من ضانته ، قال ابن المنير : مطابقة الترجمة أنه قد عين له حقه وممكنه منه فبرئت ذمته بذلك فلما تركه وضع المستأجر يده عليه وضما مستأنفا ثم تصرف فيه بطريق الإصلاح لا بطريق التصبيع فاعتفر ذلك ولم يعد تعديا ، ولذلك توسل به إلى الله عز وجل وجعله من أفضل أعماله ، وأقر على ذلك ووقعت له الاجابة ، ومع ذلك فلو هلك الفرق لكان ضامنا له إذ لم يؤذن له في تصرف فيه ، فقصود الترجمة إنما هو خلاص الزارع من المصيبة بهذا القصد ، ولا يلزم من ذلك رفع الضمان . ويحتمل أن يرد عليه قوله « توسله بذلك إنما كان لكونه أعطى الحق الذي عليه مضاعفا لا بتصرفه » إذا ان الجالوس بين رجلين المرأة

معصية ، لكن التوسل لم يكن إلا بترك الزنا والمساخة بالمال ونحوه ، وقد تقدم شيء من هذا في أواخر السبع في ترجمة من اشترى شيئاً لغيره بغير اذنه فرضى . وقوله في هذه الرواية : فرق أرض ، تقدم في السبع بلفظ : فرق من ذرة ، فيجمع بينهما بأن الفرق كان من الصنفين وأنها لما كانا حينئذ متقاربين أطلق أحدهما على الآخر والأول أقرب ، وقوله : فأبى حتى أتيا بمائة دينار ، في رواية الكشميني : فأبى على . قوله ( فبقيت ) بالوحدة ثم المجمة أى طلبت ، وأكثر ما يستعمل في الشر . وقوله ( فوجدتهما نائما ) في رواية الكشميني : نائمين ، وقوله : ورعاها ، في رواية الكشميني : وراعيا ، على الإفراد . ( تنبيه ) : وقع في كلام الأول : اللهم إله ، والثاني : اللهم إله ، والثالث : إله ، وهو من التنوين ، وإلهاء في الأول ضمير الشأن وفي الثاني القصة ، وناسب ذلك أن القصة في امرأة . قوله ( وقال إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن نافع فسمعت ) يعنى أن إسماعيل المذكور رواه عن نافع كما رواه عنه ( موسى بن عتبة ، إلا أنه خالفه في هذه اللفظة وهي قوله : فبقيت ، فقالها : فسمعت ، بالسين والعين المهملتين وهذا التعليق عن إسماعيل هذا وصله المؤلف في كتاب الأدب في باب إجابة دعاء من بر والديه ، وفيه هذه اللفظة قال الجبائي : وقع في رواية لآبى ذر : وقال إسماعيل عن ابن عتبة ، وهو وهم والصواب إسماعيل بن عتبة وهو ابن إبراهيم بن عتبة ابن أخى موسى

١٤ -- باب أوقاف أصحاب النبي ﷺ وأرض الخراج ومزارعتهم ومعاملاتهم

وقال النبي ﷺ : « تصدق بأصله لا ببيع » ، ولكن ينفق ثمرة . فتصدق به »

٢٣٣٤ - حدثنا صدقة أخبرنا عبد الرحمن عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : « قال عمر رضي

الله عنه : لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا قسمتها بين أهلها كما قسم النبي ﷺ خيبر »

[ الحديث ٢٣٣٤ - أطرافه في : ٤١٢٥ ، ٤٢٢٥ ، ٤٢٣٦ ]

قوله ( باب أوقاف أصحاب النبي ﷺ وأرض الخراج ومزارعتهم ومعاملاتهم ) ذكر فيه طرفاً من حديث عمر في وقف أرض خيبر . وذكر قول عمر : لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا قسمتها . وأحسن المصنف صدر الترجمة من الحديث الأول ظاهر ، ويؤخذ أيضاً من الحديث الثاني لأن بقية الكلام محذوف تقديره : لكن النظر لآخر المسلمين يقتضى أن لا أقسموا بل أجعلها وفقاً على المسلمين . وقد صنع ذلك عمر في أرض السواد . وأما قوله : وأرض الخراج الخ ، فيؤخذ من الحديث الثاني ، فإن عمر لما وقف السواد ضرب على من به من أهل الزمة الخراج فزارعهم وعاملهم ، فهذا يظهر مراده من هذه الترجمة ودخولها في أبواب المزارعة . وتال ابن بطال : معنى هذه الترجمة أن الصحابة كانوا يزعمون أوقاف النبي ﷺ بعد وفاته على ما كان عامل عليه يهود خيبر . وقوله : وقال النبي ﷺ لعمر الخ ، قال ابن التين : ذكر الداودي أن هذا اللفظ غير محفوظ . وإنما مره أن يتصدق بثمره وبوقف أصله . قلت : وهذا الذي رده هو معنى ما ذكره البخاري ، وقد وصل البخاري اللفظ الذي علقه هنا في كتاب الوصايا من طريق سخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر قال : تصدق عمر بإله ، فذكر الحديث وفيه : تصدق بأصله لا ببيع ولا بوهب ولا بورث ولكن ينفق ثمرة . . قوله ( أخبرنا عبد الرحمن ) هو ابن مهدي . قوله ( عن مالك ) وقع للإسماعيلي من طريق عن عبد الرحمن بن مهدي وحدثنا مالك . . قوله ( قال عمر ) في رواية عبد الله بن إدريس فتح الباري ج (٥) م (٢)

عن ذلك عند الاسماعيلي وسمعت عمر يقول ، **قوله** ( ما فتحت ) بضم الفاء على البناء للجھول و ( قرية ) بالرفع وبتح الفاء ونصب قرية على المفعولية . **قوله** ( الا قسمتها ) زاد ابن اديس في روايته و ما فتحت المسلون قرية من قرى الكفار لا قسمتها سهما . **قوله** ( كما قسم النبي ﷺ خيبر ) زاد ابن اديس في روايته و لكني أردت أن تكون جزيرة تجرى عليهم ، وسيأتي الكلام على هذه اللفظة في غزوة خيبر من كتاب المغازي . وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن وهب عن مالك في هذه القصة سبب قول عمر هذا ولفظه و لما فتح عمر الشام قام اليه بلال فقال : لتقسمتها أو لنضادين عليها بالسيف ، فقال عمر ، فذكره . قال ابن التين : تأول عمر قول الله تعالى ﴿ والذين جاءوا من بعدهم ﴾ فرأى أن للأخريين أسوة بالاولين غشى لو قسم ما يفتح أن تكل الفتوح فلا يبقى لمن يبقى . بعد ذلك حظ في الحراج ، فرأى أن توقف الأرض المفتوحة عنوة ويضرب عليها خراجا يدوم نفعه للسلمين . وقد اختلف نظر العلماء في قسمة الأرض المفتوحة عنوة على قولين شهيرين ، كذا قال . وفي المسألة أقوال أشهرها ثلاثة : فمن مالك تصير وقفا بنفس الفتح ، وعن أبي حنيفة والثوري بتخيير الإمام بين قسمتها ووقفها . وعن الشافعي يلزمه قسمتها إلا أن يرضى بوقفها من غنمها ، وسيأتي بقية الكلام عليه في أواخر الجهاد إن شاء الله تعالى

١٥ - **باب** من أحيا أرضاً مواتاً . ورأى ذلك على في أرض الخراب بالكوفة موات

وقال عمر : من أحيا أرضاً ميتة فهي له . وروى عن عمر **ابن عفان** عن النبي ﷺ

وقال في غير حق مسلم : وليس لعرق ظالم فيه حق . وروى فيه عن جابر عن النبي ﷺ

٢٣٣٥ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن عبد الرحمن عن

عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال « من أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق » قال عروة : قضى به عمر رضي الله عنه في خلافته

**قوله** ( باب من أحيا أرضاً مواتاً ) بفتح الميم والواو الخفيفة ، قال الفراء : الموات الأرض التي لم تعمر ، شبهت العمارة بالحياة وتمطيلها بفقد الحياة . وإحياء الموات أن يعمر الشخص لأرض لا يعلم تقدم ملك عليها لأحد فيحييها بالسقي أو الزرع أو الفرس أو البناء فتصير بذلك ما كسبه سواء كانت فيما قرب من العمران أم بعد ، سواء أذن له الإمام في ذلك أم لم يأذن ، وهذا قول الجمهور . وعن أبي حنيفة لابد من إذن الإمام مطلقاً ، وعن مالك فيما قرب ، وضابط القرب ما بأهل العمران اليه حاجة من رعي ونحوه ، واحتج الطحاوي للجمهور مع حديث الباب بالقياس على ماء البحر والنهر وما يصاد من طير وحيوان ، فانهم اتفقوا على أن من أخذه أو صاده يملكه سواء قرب أم بعد ، سواء أذن الإمام أم لم يأذن . **قوله** ( ورأى على ذلك في أرض الخراب بالكوفة ) كذا وقع للاكثر ، وفي رواية النسفي في أرض الكوفة مواتاً . **قوله** ( وقال عمر من أحيا أرضاً ميتة فهي له ) وصله مالك في الموطأ ، عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثله ، وروينا في الحراج ليحيى بن آدم ، سبب ذلك فقال حدثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال : كان الناس يتحجرون - يعني الأرض - على عهد عمر - فقال : من أحيا أرضاً فهي له

قال يحيى : كأنه لم يجعلها له بمجرد التحجير حتى يحبسها . **قوله** ( ويروى عن عمرو بن عوف عن النبي ﷺ ) أى مثل حديث عمر هذا . **قوله** ( وقال فيه في غير حق مسلم ، وليس لعرق ظالم حق ) وصله إسحق بن راهويه قال : أخبرنا أبو عامر العقدي عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف حدثني أبي أن أباه حدثه أنه سمع النبي ﷺ يقول : من أحيا أرضا مؤامتا من غير أن يكون فيها حق مسلم فهي له ، وليس لعرق ظالم حق ، وهو عند الطبراني ثم البيهقي ، وكثير هذا ضعيف ، وليس لجده عمرو بن عوف في البخارى سوى هذا الحديث ، وهو غير عمرو بن عوف الانصارى البدوي الحديث في الجزية وغيرها ، وليس له أيضا عنده غيره . ووقع في بعض الروايات : وقال عمر وابن عوف ، <sup>(١)</sup> على أن الواو عاطفة وعمر بضم العين وهو تصحيف ؛ وشرحه السكرماني ثم قال : فعلى هذا يكون ذكر عمر مكررا ، وأجاب بأن فيه فوائد كونه تعليقا بالجزم والآخر بالبري ، وكونه زيادة والآخر بدونها ، وكونه مرفوعا والاول موقوف ، ثم قال : والصحيح أنه عمرو بفتح العين . قلت : فضع ما تكلفه من التوجيه . والحديث عمرو بن عوف المعلق شاهد قوى أخرجه أبو داود من حديث سعيد بن زيد ، وله من طريق ابن إسحق عن يحيى بن عروة عن أبيه مثله مرسل وزاد : قال عروة : فلقد خبرني الذي حدثني بهذا الحديث أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ غرس أحدهما نخلا في أرض الآخر ف قضى لصاحب الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها . وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي ، وعن سمرة عند أبي داود والبيهقي وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني ، وعن أبي أسيد عند يحيى بن آدم في كتاب الخراج ، . وفي أسانيدنا مقال ، لكن يتقوى ببعضها ببعض . **قوله** ( لعرق ظالم ) في رواية الأكثر بتدوين عرق وظالم نعمت له ، وهو راجع إلى صاحب العرق أى ليس لذى عرق ظالم ، أو إلى العرق أى ليس لعرق ذى ظلم ، ويروى بالإضافة ويكون الظالم صاحب العرق فيكون المراد بالعرق الأرض ، وبالأول جزم مالك والشافعي والأزهري وابن فارس وغيرهم ، وبالمخاطبة فغلط رواية الإضافة ، قال ربيعة : العرق الظالم يكون ظاهرا ويكون باطنا فالباطن ما احتفراه الرجل من الآبار أو استخرجه من المعادن والظاهر ما بناه أو غرسه ، وقال غيره الظالم من غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة . **قوله** ( ويروى فيه ) أى في الباب أو الحكيم ( عن جابر عن النبي ﷺ ) وصله أحمد قال : حدثنا عباد بن عباد حدثنا هشام عن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر ، فذكره ولفظه : من أحيا أرضا ميتة فله فيها أجر ، وما أكلت العوافي منها فهو له صدقة ، وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن هشام بلفظه : من أحيا أرضا ميتة فهي له ، وصححه . وقد اختلف فيه على هشام فرواه عنه عباد هكذا ، ورواه يحيى القطان وأبو خزيمة وغيرهما عنه عن أبي رافع عن جابر ، ورواه أيوب عن هشام عن أبيه عن سعيد بن زيد ، ورواه عبد الله بن إدريس عن هشام عن أبيه مرسل . واختلف فيه على عروة فرواه أيوب عن هشام موصولا ، وغالقه أبو الأسود فقال عن عروة عن عائشة كما في هذا الباب ، ورواه يحيى بن عروة عن أبيه مرسل كما ذكرته من سنن أبي داود ، ولعل هذا هو السر في ترك جزم البخارى به . ( تنبيه ) : استنبط ابن حبان من هذه الزيادة التي في حديث جابر وهي قوله : فله فيها أجر ، أن الذي لا يملك الموات بالإحياء ، واحتج بأن الكافر لا أجر له ، وتقبح المحب الطبري بأن الكافر إذا

( ١ ) لعل صواب العبارة : وقال عمرو بن عوف ،

تصدق يثاب عليه في الدنيا كما ورد به الحديث ، فيحمل الأجر في حقه على ثواب الدنيا وفي حق المسلم على ما هو أهم من ذلك ، وما قاله يحمل إلا أن الذي قاله ابن حبان أسعد بظاهر الحديث ، ولا يتبادر إلى الفهم من إطلاق الأجر إلا الأخرى : **قوله** ( عن عبيد الله بن أبي جعفر ) هو المصري ، ومحمد بن عبد الرحمن شينيه هو أبو الأسود يتم عروة ، ونصف الاستاد الأعلى مدينون ونصفه الآخر مصريون . **قوله** ( من عمر ) بفتح الحزة والميم من الرباعي قال عياض كذا وقع والصواب وعمر ، ثلاثيا قال الله تعالى ( وعمرها أكثر بما عروها ) إلا أن يريد أنه جعل فيها عمارا ، قال ابن بطال : ويمكن أن يكون أصله من اعتمر أرضا أي اتخذها ، وسقطت التاء من الأصل . وقال غيره قد سمع فيه الرباعي ، يقال أعمر الله بك منزلك فالمراد من أعمر أرضا بالإحياء فهو أحق به من غيره ، وحذف متعلق أحق للمم به . ووقع في رواية أبي ذر من عمر ، بضم الحزة أي أعمره غيره ، وكأن المراد بالغير الامام . وذكره الحيدى في جمعه بلفظ من عمر ، من الثلاثي ، وكذا هو عند الإسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه . **قوله** ( فهو أحق ) زاد الإسماعيلي فهو أحق بها ، أي من غيره . **قوله** ( قال عروة ) هو موصول بالاستناد المذكور الى عروة . ولكن عروة من عمر مرسل ، لانه ولد في آخر خلافة عمر قاله خليفة ، وهو قضية قول ابن أبي خيثمة انه كان يوم الجمل ابن ثلاث عشرة سنة لان الجمل كان سنة ست وثلاثين وقتل عمر كان سنة ثلاث وعشرين . وروى أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه قال وددت يوم الجمل ، استصغرت . **قوله** ( قضى به عمر في خلافته ) قد تقدم في أول الباب موصولا الى عمر : وروينا في كتاب الخراج ليحيى بن آدم ، من طريق محمد بن عبيد الله الثقفي قال : كتب عمر بن الخطاب من أحبا موانا من الأرض فهو أحق به . وروى من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أو غيره أن عمر قال ومن عطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها لحاء غيره فعمرها فهي له . . وكان مراده بالتعطيل أن يتجرها ولا يحوطها ببناء ولا غيره . وأخرج الطحاوي الطريق الأولى أتم منه بالسند الى الثقفي المذكور قال : خرج رجل من أهل البصرة يقال له أبو عبد الله الى عمر فقال : ان بأرض البصرة أرضا لاتضر بأحد من المسلمين وإيست بأرض خراج ، فان شئت أن تقطعها أخذها قضيا وزيتونا ، فكتب عمر الى أبي موسى . ان كانت كذلك فأقطعها إياه ،

١٦ - باب \* ٢٣٢٦ - حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن موسى بن عتبة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ أرى وهو في معرمة بذي الحليفة في بطن الوادي فقيل له : إنك بيضاء مباركة . فقال موسى : وقد أناخ بنا سالم بالمناخ الذي كان عبد الله ﷺ يُنْخِجُ به يتجرى معرمة رسول الله ﷺ ، وهو أسفل من المسجد الذي ببطن الوادي بينة وبين الطريق وسط من ذلك »

٢٣٢٧ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا شعيب بن إسحاق عن الأزاعي قال حدثني يحيى عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « البيلة أتني آت من ربي وهو بآفة يني أن صل في هذا الوادي المبارك وقل : ممره في حجة »

**قوله** ( باب ) كذا فيه بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، وقد أورد فيه حديث ابن عمر ، ان





موصول لابن عمر . قوله ( وكانت الأرض لما ظهر عليها لله ولرسوله وللسلمين ) في رواية فضيل بن سليمان الآتية « وكانت الأرض لما ظهر عليها لليهود وللرسول وللسلمين » قال المهلب : يجمع بين الروایتين بأن تحمل رواية ابن جريج على الحال التي آل إليها الأمر بعد الصلح ورواية فضيل على الحال التي كانت قبله ، وذلك أن خير قسح بعضها صلحا وبعضها عنوة ، فالذي قسح عنوة كان جميعه لله ولرسوله وللسلمين ، والذي قسح صلحا كان لليهود ثم صار للسلمين بعقد الصلح ، وسيأتي بيان ذلك في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى . وقوله في رواية ابن جريج « ليقرم بها أن يكفوا عملها » وقع عند أحمد عن عبد الرزاق أن يقرم بها على أن يكفوا ، وهو أوضح ، ونحوه رواية ابن سليمان الآتية . وقوله فيها « ففروا » بفتح الفاء أي سكنوا . وتيماء بفتح الميماء وسكون التاء الثانية والماء ، وأريحا بفتح الهمزة وكسر الراء بعدها تخمانية ساكنة ثم مهملة وبالماء أيضا ، هما موضعان مشهوران بقرب بلاد طبرية على البحر في أول طريق الشام من المدينة ، وقد ذكر البلاذري في الفتح ، أن النبي ﷺ لما غلب على وادي القرى بلغ ذلك أهل تيماء فصالحوه على الجزية وأقرم يدهم

### ١٨ - باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يؤامس بعضهم بعضا في الزراعة والشر

٢٣٣٩ - **حديث** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي عن أبي النجاشي مولى رافع بن خديج سمعت رافع بن خديج بن رافع عن عمه مطهر بن رافع قال طهّر « لقد نهانا رسول الله ﷺ عن أمره كان بنا رافقا . قلت : ما قال رسول الله ﷺ فهو حق . قال : دعاني رسول الله ﷺ قال : ماتنصون بحاجتكم ؟ قلت : نؤاجرهما على الربيع وعلى الأوسى من التمر والشعير . قال : لا تقبلوا ، ازرعوها ، أو ازرعوها ، أو امسكوها . قال رافع : قلت سمعا وطاعة »

[ الحديث ٢٣٣٩ - طرفه في : ٣٣٤٦ ، ٤٠١٢ ]

٢٣٤٠ - **حديث** عبيد الله بن موسى أخبرنا الأوزاعي عن عطاء عن جابر رضي الله عنه قال « كانوا يزرعوها بالثلث والربيع والنصف ، فقال النبي ﷺ : من كانت له أرض فليزرعها ، أو ليصنعها ، فإن لم يفعل فليمسيك أرضه »

[ الحديث ٢٣٤٠ - طرفه في : ٢٣٣٧ ]

٢٣٤١ - وقال الربيع بن نافع أبو توبة : حدثنا معاوية بن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من كانت له أرض فليزرعها أو ليصنعها أخاه ، فإن أبي فليمسيك أرضه »

٢٣٤٢ - **حديث** قيسه حدثنا سفيان بن عمرو قال : ذكرته لطاوس قال يزرع . قال ابن عباس رضي الله عنهما : إن النبي ﷺ لم ينه عنه ، ولكن قال : ان يمنع أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ شيئا معلوما »

٢٣٤٣ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حُمَادٌ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ رَافِعٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ زَارَ عَمَلَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَهُوَ كَمَنْ زَارَ عَمَلَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »  
[ الحديث ٢٣٤٣ - طوله ١ : ٢٣٤٥ ]

٢٣٤٤ - ثُمَّ حَدَّثَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ زِكْرِ الزَّارِعِ ، فَذَهَبَ ابْنُ عَرَبٍ إِلَى رَافِعٍ ، فَذَهَبَ مَعَهُ ، فَسَأَلَهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ زِكْرِ الزَّارِعِ ، فَقَالَ ابْنُ عَرَبٍ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّا كُنَّا نَكْرِى مَزَارَعَتَنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا عَلَى الْأَرْبَاءِ وَبَشَى مِنَ التَّبَنِ .

٢٣٤٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شُعَابٍ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ هَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمَا قَالَ : « كُنْتُ أَعْلَمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى . ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَحْدَثَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ ، فَتَرَكَ زِكْرَهُ الْأَرْضِ »

قوله ( باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسى بعضهم بعضاً في الزراعة والنهر ) المراد بالمواساة المشاركة في المال بغير مقابل . قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك . قوله ( عن أبي النجاشي ) بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الألف معجمة ثم ياء ثقيلة : تابعي ثقة اسمه عطاء بن أبي رباح ، فكان الحديث عنده عن كل منهما بسنده . ووقع الباب معنى الحديث عن عطاء عن جابر وهو عطاء بن أبي رباح ، فكان الحديث عنده عن كل منهما بسنده . ووقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر إلى الأوزاعي ، حدثني أبو النجاشي قال سمعت رافع بن خديج يستسئله ، وروى حكمة بن اليعقوبي من وجه آخر عن الأوزاعي . حدثني أبو النجاشي قال سمعت رافع بن خديج يستسئله ، وروى حكمة بن اليعقوبي من وجه آخر عن أبي النجاشي عن رافع عن النبي ﷺ ولم يقل « عن عمه ظهير » ذكره مسلم ، وسيأتي من رواية حماد بن عمار هذا الحديث عن أبي النجاشي عن رافع عن النبي ﷺ وهو ما يقوى رواية الأوزاعي . قوله ( عن عمه ظهير ) بالطاء المعجمة حذفت بن قيس عن رافع ، حدثني حماد ، وهو ما يقوى رواية الأوزاعي . قوله ( عن عمه ظهير ) بالطاء المعجمة مصغراً . قوله ( لقد نهانا ) قد ذكر في آخر الحديث صيغة النهي وهي قوله « لا تفعلوا » وبها يعرف المراد بالأمر الرافق ، وقوله « وافقا » أي ذارفاً . قوله ( بمحاقلةكم ) أي بمزارعكم ، والحقل الزرع وقيل مادام أخضر ، والمحافة المزارعة بجزء مما يخرج ، وقيل هو بيع الزرع بالحنطة . وقيل غير ذلك كما تقدم . قوله ( على الربيع ) بفتح الراء وكسر الموحدة وهي موافقة للرواية الأخيرة وهي قوله على الأرباء ، فإن الأرباء جمع ربيع وهو النهر الصغير ، وفي رواية المستمل ( الربيع ) بالتصغير ، ووقع الكشميهني « على الربيع » بضمين وهي موافقة لحديث جابر المذكور بعد ، لكن للشهور في حديث رفع الأول ، والمعنى أنهم كانوا يكرمون الأرض ويشترطون لأنفسهم ما ينبت على الأنهار . قوله ( وعلى الأوسق ) الواو بمعنى أو . قوله ( ازرعوها أو أزروعوها ) الأول بكسر الألف وهي ألف وصل والراء مفتوحة ، والثاني بألف قطع والراء مكسورة وأو للتخيير لا للشك ، والمراد ازرعوها أنتم أو أعطوها لغيركم بزرعها بغير أجره ، وهو الموافق لقوله في حديث جابر « أو لينحها » . ( أو أمسكوها ) أي اتركوها معطلة . وقوله ( سماً وطاعة ) بالنصب ويجوز الرفع ، وقوله ( أو اتركوها ) أي بغير زرع ، وسيأتي البحث في ذلك في هذا الباب . ( تنبيه ) : وقع للاسماعيلي عن جابر إيراد حديث ظهير بن رافع

في آخر الباب الذي قبله ، ثم اعترض بأنه لا يدخل في هذا الباب ، والذي وقع عند الجمهور إيراد في هذا الباب .  
 قوله ( عن عطاء ) في رواية ابن ماجه عز وجه آخر عن الأوزاعي ، حدثني عطاء سمعت جابرا ، قوله ( كانوا )  
 أي الصحابة في عصر النبي ﷺ . قوله ( بالثالث والرابع والصف ) الواو في الموضعين بمعنى أر . أشار إليه التيمي ،  
 وقد تقدم له توجيه آخر في باب المزارعة بالسطر ، قوله ( ولينحما ) أي يجعلها منيحة أي عطية . والنون في  
 ينحما مفتوحة ويجوز كسرهما . وقد رواه مسلم من طريق مطر الوراق عن عطاء عن جابر بنظير أن النبي ﷺ  
 نبى عن كراه الأرض ، ومن وجه آخر من مطر بلفظ من كانت له أرض فليرعها فإن عجز عنها فليمنحها أخاه  
 المسلم ولا يواجرها ، ورواية الأوزاعي التي اقتصر عليها المصنف مفسرة للرداء لذكرها للسبب الحامل على النهي .  
 قوله ( فإن لم يفعل فليمنحك أرضه ) أي فلا يمنحها ولا يكرها ، وقد استشكل بأن في إمسائها بغير زراعة تصغيرها  
 لمنفعتها فيكون من إضاعة المال ، وقد ثبت النهي عنها . وأجيب بجعل النهي عن إضاعة عين المال أو منفعة  
 لا تحف ، لأن الأرض إذا تركت بغير زرع لم تعطل منفعتها ، فاتها قد تبنت من الكلال والحطب والخشيش ما ينفع في  
 الرعي وغيره . وعلى تقدير أن لا يحصل ذلك فقد يكون تأخير الزرع عن الأرض إصلاحا لها فتخلف في السنة التي  
 تلها ما لعل فات في سنة الترك . وهذا كله إن حل النهي عن الكراء على عمومه فأما لو حل الكراء على ما كان مألوا  
 لهم من الكراء بجزء مما يخرج منها ولا سيما إذا كان غير معلوم فلا يستلزم ذلك تعطيل الانتفاع بها في الزراعة بل  
 يكرها بالذهب أو الفضة كما تقرر ذلك . والله أعلم . قوله ( وقال الرابع بن نافع أبو توبة ) بفتح المثناة وسكون  
 الواو بعدها موحدة هو الحلبي . ثقة ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الطلائق . وقد وصل مسلم  
 حديث الباب عن الحسن بن علي الحلواني عن أبي توبة . وشيخه معاوية هو ابن سلام بقشدنيد اللام . ويحيى هو ابن  
 أبي كثير . وقد اختلف عليه في إسناده وكذا على شيخه أبي سلمة ، وقد أطلب الناس في جمع طرقه . قوله ( عن  
 عمرو ) هو ابن دينار . قوله ( ذكرته ) أي حديث رافع بن خديج ( لطاوس ) أي كما تقدم . وقد مضى شرحه بعد  
 أبواب . وقوله ( لم يره عنه ) أي لم يجرمه . وبها صرح الترمذي في روايته . وقوله ( إن يمنح ) بكسر المعجمة من  
 إن عن أنها شرطية ، ولغير أبي ذر بفتحها وهو المشهور . وفي رواية الترمذي ولكن أراد أن يرفق بعضهم  
 ببعض . قوله ( أن ابن عمر كان يكرى ) بضم أوله من الرباعي يقال أكرى أرضه يكرها . قوله ( وصدرنا من  
 إمارة معاوية ) أي خلافته ، وإنما لم يذكر ابن عمر خلافة علي لأنه لم يبايعه لوقوع الاختلاف عليه كما هو مشهور  
 في صحيح الأخبار . وكان رأى أنه لا يبايع لمن لم يجتمع عليه الناس ، ولهذا لم يبايع أيضا لابن الزبير ولا لعبد  
 الملك في حال اختلافهما . وبايع يزيد بن معاوية ثم لعبد الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير ، ولعل في تلك المدة  
 - أعني مدة خلافه على - لم يواجر أرضه فلم يذكرها لذلك ، وزاد مسلم في روايته : حتى إذا كان في آخر خلافة معاوية  
 وكان آخر خلافة معاوية في سنة ستين من الهجرة . ووقع في رواية أحمد عن اسماعيل عن أيوب بهذا الإسناد نحو  
 هذا السياق وزاد فيه فتركها ابن عمر وكان لا يكرها ، فإذا سئل يقول : زعم رافع بن خديج ، فذكره . قوله ( ثم  
 حدث عن رافع ) بضم أوله على ما لم يسم فاعله للأكثر ، وللكشميهني بفتح أوله وحذف د عن . ولابن ماجه عن  
 نافع عن ابن عمر . وأنه كان يكرى أرضه فأثاه إنسان فأخبره عن رافع ، فذكره وزاد . وقد استظهر البخاري  
 حديث رافع بحديث جابر وأبي هريرة زادا على من زعم أن حديث رافع فرد وأنه مضطرب ، وأشار إلى صحة

الطريقين عنه حيث روى عن النبي ﷺ ، وقد روى عن عمه عن النبي ﷺ وأشار إلى أن روايته بغير واسطة مقتضرة على النهي عن كراه الأرض وروايته عن عمه مفسرة للبراد . وهو ما بينه ابن عباس في روايته عن إرادة الرفق والتفصيل وأن النهي عن ذلك ليس للتحريم ، وسأذكر مزيدا لذلك في الباب الذي بعده . قوله ( قد كنت أعلم أن الأرض تسمى ثم خشي عبد الله ) هكذا أوردته مختصرا . وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه مطولا ووله : أن عبد الله كان يكره أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج ينهى عن كراه الأرض فلقبه فقال : يا ابن خديج ما هذا ؟ قال : سمعت عمي وكنا قد شهدا بدرا يحدثان أن رسول الله ﷺ ينهى عن كراه الأرض ، فقال عبد الله : قد كنت أعلم ، فذكره

### ١٩ - باب كراه الأرض بالذهب والفضة

وقال ابن عباس : إن أمثل ما أنتم صاعون أن تستأجروا الأرض البيضاء من السنة إلى السنة ٢٣٤٦، ٢٣٤٧ - حدثنا عمرو بن خالد حدثنا الليث عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس عن رافع بن خديج قال : حدثني عثمان أنهم كانوا يسكرون الأرض على عهد النبي ﷺ بما ينبت على لأربه ، أو شيء يستنبو صائب الأرض ، فهي النبي ﷺ عن ذلك . فقلت لرافع : فكيف هي بالدينار والدرهم ؟ فقال : أبيع ، ليس بها بأس بالدينار والدرهم . وقال الليث : وكان الذي نهى من ذلك ما لو نظرت فيه ذروا لهم بالخلل والحرام لم يجزوه ، لما فيه من الحاطرة [ الحديث ٢٣٤٧ - طريقه في : ٤١٣ ]

قوله ( باب كراه الأرض بالذهب والفضة ) كأنه أراد بهذه الترجمة الإشارة إلى أن النهي الوارد عن كراه الأرض محمول على ما إذا أكرت بشيء مجهول وهو قول الجمهور ، أو بشيء مما يخرج منها ولو كان معلوما ، وليس المراد النهي عن كراهها بالذهب أو الفضة . وبالغ ربيعة فقال : لا يجوز كراؤها إلا بالذهب أو الفضة ، وخالف في ذلك ما وس وطائفة قليلة فقالوا : لا يجوز كراه الأرض مطلقا . وذهب إليه ابن حزم وقواه واحتج له بالأحاديث المطلقة في ذلك . وحديث الباب دال على ما ذهب إليه الجمهور ، وقد أطلق ابن المنذر أن الصحابة أجمعوا على جواز كراه الأرض بالذهب والفضة ، ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه ، وقد روى أبو داود عن سعد بن أبي وقاص قال : كان أصحاب المزارع يكرهونها بما يكون على المساق من الزرع ، فاقتصروا في ذلك ، فنهى رسول الله ﷺ أن يكرهوا بذلك وقال : أكرهوا بالذهب والفضة ، ورجاله ثقات ، إلا أن محمد بن عكرمة المخزومي لم يرو عنه إلا إبراهيم بن سعد . وأما ما رواه الترمذي من طريق مجاهد عن رافع بن خديج في النهي عن كراه الأرض ببعض خراجها أو بدراهم فقد أعلمه النسائي بأن مجاهدا لم يسمعه من رافع . قلت : ورواه أبو بكر بن عياش في حفظه مقال ، وقد رواه أبو عوانة وهو أحفظ منه عن شيخه فيه فلم يذكر الدرهم . وقد روى مسلم من طريق سليمان بن يسار عن رافع بن خديج في حديثه ، ولم يكن يومئذ ذهب ولا فضة . قوله ( وقال ابن عباس الخ ) وصله الثوري في جامعه قال أخبرني عبد الكريم هو المجزوي عن سعيد بن جبير عنه ولفظه : أن أمثل ما أنتم صاعون

أن تستأجروا الأرض البيضاء ليس فيها شجر ، يعنى من السنة الى السنة وإسناده صحيح ، وأخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان به . **قوله** ( عن حنظلة ) في رواية الإوزاعي عن مسلم عن ربيعة حدثني حنظلة لكن ليس عنده ذكر عمي رافع ، وفي الاسناد تابعي عن مثله وصحابي عن مثله . **قوله** ( حدثني عمي ) هما ظهير بن رافع وقد تقدم حديث في الباب قبله . والآخر قال الكلبي لم أقف على اسمه ، وذكر غيره أن اسمه مظهر وهو بضم الميم وقحط الظاء . وتعدد الماء المكسورة وضبطه عبد الفتى وابن مأكولا ، هكذا زعم بعض من صنف في المهمات ، ورايت في الصحابة لابن القاسم البغوي ، ولابي علي بن السكن من طريق سعيد بن أبي عروبة عن يعل بن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج ، أن بعض عمومته ، قال سعيد زعم قتادة أن اسمه ميير فذكر الحديث ، فهذا أولى أن يعتمد وهو يوزن أخيه ظهير كلاهما بالتصغير . **قوله** ( يستثنى ) من الاستثناء كأنه يشير الى استثناء الثلث أو الربع ليوافق الرواية الأخرى . **قوله** ( فقال رافع ليس بها بأس بالدينار والدرهم ) يحتمل أن يكون ذلك قاله رافع باجتهاد ، ويحتمل أن يكون علم ذلك بطريق التنصيص على جوازه ، أو علم أن النهي عن كراء الأرض ليس على إطلاقه بل بما إذا كان بشئ مجهول ونحو ذلك ، فاستعبط من ذلك جواز الكراء بالذهب والفضة ، ويرجح كونه مرفوعا ما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال : نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابة وقال : إنما يزرع ثلاثة : رجل له أرض ، ورجل منح أرضا ، ورجل أكثرى أرضا بذهب أو فضة ، لكن بين النسائي من وجه آخر أن المرفوع منه النهي عن المحاقلة والمزابة وأن بقيته مدرج من كلام سعيد بن المسيب ، وقد رواه مالك في الموطأ ، والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب . **قوله** ( وقال الليث وكان الذي نهى من ذلك ) كذا للاكثر عن الليث وهو موصول بالاسناد الأول الى الليث ، ووقع عند أبي ذر هنا : قال أبو عبد الله يعنى المصنف من هنا قال الليث أراه ، وسقط هذا النقل عن الليث عند النسائي وابن شويه ، وكذا وقع في مصابيح البغوي ، فصار مدرجا عندهما في نفس الحديث والمعتمد في ذلك على رواية الأكثر ، ولم يذكر النسائي ولا الاسماعيلي في روايتهما لهذا الحديث من طريق الليث هذه الزيادة ، وقد قال التوربشتي شارح المصابيح : لم يظهر لي هل هذه الزيادة من قول بعض الرواة أو من قول البخاري ، وقال البيضاوي : الظاهر أنها من كلام رافع . وقد تبين برواية أكثر الطرق في البخاري أنها من كلام الليث ، وقوله ( ذوو الفهم ) في رواية النسائي وابن شويه « ذو الفهم » بلفظ المفرد لإرادة الجنس ، وقالوا « لم يحجزه » . وقوله ( المخاطرة ) أى الإشراف على الهلاك ، وكلام الليث هذا موافق لما عليه الجمهور من حمل النهي عن كراء الأرض على الوجه المفضى الى الفرار والمجهالة لا عن كرائتها مطلقا حتى بالذهب والفضة . ثم اختلف الجمهور في جواز كرائتها بحجز مما يخرج منها فمن قال بالجواز حمل أحاديث النهي على التنزيه وعليه يدل قول ابن عباس الماضي في الباب الذي قبله حيث قال « ولكن أراد أن يرفق بعضهم ببعض ، ومن لم يحجز لأجارتها يحجز » مما يخرج منها قال : النهي عن كرائتها محمول على ما إذا اشترط صاحب الأرض ناحية منها أو شرط ما ينبت على التمر لصاحب الأرض لما في كل ذلك من الفرار والمجهالة . وقال مالك : النهي محمول على ما إذا وقع كراؤها بالطعام أو التمر لئلا يصير من بيع الطعام بالطعام ، قال ابن المنذر : ينبغي أن يحمل ما قاله مالك على ما إذا كان المكروى به من الطعام جزءا مما يخرج منها . فأما إذا أكثرها بطعام معلوم في ذمة المكروى أو بطعام حاضر يقبضه المالك فلا مانع من الجواز . والله أعلم

٢٠ - باب = ٢٣٤٨ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ حَدَّثَنَا هَلَالٌ ح .** وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَاسِرٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ هَلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَوْمًا يُحَدِّثُ - وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنَ أَهْلِ الْبَادِيَةِ - أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي الزَّرْعِ ، فَقَالَ لَهُ : أَلَسْتَ فِيمَا شِئْتَ ؟ قَالَ : بَلَى وَلَكِنْ أَجِبُ أَنْ أَزْرَعَ . قَالَ فَبَذَرَ ، فَيَادِرَ الطَّرَفَ نَبَاتُهُ وَاسْتَوَاوَهُ وَاسْتَحْصَدَهُ ، فَكَانَ أَمْثَالَ الْجِبَالِ . فَيَقُولُ اللَّهُ : ذُوْنَكَ يَا ابْنَ آدَمَ ، فَانْهَ لَا يُشْبِعُكَ شَيْءٌ . فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ : وَاللَّهِ لَا تَسْبُدُهُ إِلَّا قُرْشِيًّا أَوْ أَنْصَارِيًّا ، فَأَتَاهُمْ أَصْحَابُ زَرْعٍ . فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ »

[ الحديث ٢٣٤٨ طرقة في : ٧٥٩ ]

قوله ( باب ) كذا للجميع بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، ولم يذكر ابن بطال لفظ « باب » وكان مناسبتة له من قول الرجل « فأتاهم أصحاب زرع » ، قال ابن المنير : وجهه أنه نيه به على أن أحاديث النبي عن كراه الأرض إنما هي على التنزيه لا على الإيجاب ، لأن العادة فيها يحرس عليه ابن آدم أنه يجب استمرار الانتفاع به ، وبقاء حرص هذا الرجل على الزرع حتى في الجنة دليل على أنه مات على ذلك ، ولو كان يعتقد تحريم كراه الأرض لنعطى نفسه عن الحرص عليها حتى لا يثبت هذا القدر في ذهنه هذا الثبوت . قوله ( عن هلال بن علي ) هو المعروف بابن أسامة ، والإسناد العالي كلمه مدينون لإلا شيخ البخاري ، وقد ساقه على لفظ الإسناد الثاني ، وساقه في كتاب التوحيد على لفظ محمد بن سنان . قوله ( وعنده رجل من أهل البادية ) لم أقف على اسمه . قوله ( استأذن ربه في الزرع ) أي في أن يباشر الزراعة . قوله ( فقال له ألسنت فيما شئت ) في رواية محمد بن سنان « وأولست » بزيادة واو . قوله ( فبذر ) أي ألقى البذر فثبت في الحال ، وفي السياق حذف تقديره : فأذن له فبذر ( فبادر ) في رواية محمد بن سنان « فاسرع فبادر » . قوله ( الطرف ) بفتح الطاء وسكون الراء امتداد لخط الإنسان إلى أقصى ما يراه ، ويطلق أيضا على حركة جفن العين وكأنه المراد هنا . قوله ( واستحصده ) زاد في التوحيد « وتكويره » أي جمعه ، وأصل الكور الجماعة الكثيرة من الإبل ، والمراد أنه لما بذر لم يكن بين ذلك وبين استواء الزرع ونجاح أمره كله من القلع والحصد والتذرية والجمع والتكوير إلا قدر لحة البصر . وقوله ( دونك ) بالنصب على الاغراء أي خذه . قوله ( لا يشبعك شيء ) في رواية محمد بن سنان « لا يسعك » بفتح أوله والمهمله وضم العين وهو متحد المعنى . قوله ( فقال الاعرابي ) بفتح الهزئة أي ذلك الرجل الذي من أهل البادية . وفي هذا الحديث من الفوائد أن كل ما اشتتهى في الجنة من أمور الدنيا يمكن فيها قاله الملب . وفيه وصف الناس بغالب عاداتهم قاله ابن بطال . وفيه أن النفوس جبلت على الاستكثار من الدنيا . وفيه إشارة الى فضل القناعة وذم الشره . وفيه الإخبار عن الأمر المحقق الآتي بلفظ الماضي

## ٢١ - باب ما جاء في التمرس

٢٣٤٩ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ كُنَّا لَنَفْرَحُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، كَانَتْ لَنَا عَجُوزٌ تَأْخُذُ مِنْ أَصُولِ سَلَقٍ لَنَا كُنَّا نَقْرُسُهُ فِي أَوْبَانِنَا فَيَقْبِعُهُ »**

في قدر لها ، فجعل فيه حبّات من شعير - لا أعلم إلا أنه قال : ليس فيه شحم ولا ودك - فاذا صارت الحبة زُرناها فتربته إينا ، فكنا نفرح بيوم الجمعة من أجل ذلك ، وما كنا نتعدى ولا نقبل إلا بعد الجمعة »

٢٣٥٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « يقولون إن أبا هريرة يكثر الحديث ، والله الموعد . ويقولون : ما للمهاجرين والأنصار لا يحدّثون مثل أحاديثه ؟ وإن إخوتى من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ، وإن إخوتى من الأنصار كان يشغلهم عمل أموالهم ، وكنت امرأة مسكينة ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطنى ، فأحضر حين يقيمون ، وأنى حين ينسون . وقال النبي ﷺ يوماً : لن يبسط أحد منكم ثوبه - حتى أفضى مقالي هذه - ثم يجمعه إلى صدره فينسى من مقالي شيئاً أبداً ، بسطت ثوباً ليس على ثوب غيرها حتى قضى النبي ﷺ مقالته ثم جمعتها إلى صدرى فوالقى بثمه بالحق ما نسيت من مقالته تلك إلى يومى هذا . والله لولا آيتان في كتاب الله ما حدثتكم شيئاً أبداً » ( إن الذين يكتفون ما أنزلنا من البينات والهدى - إلى - الرحيم )

**قوله** ( باب ما جاء في الفرس ) ذكر فيه حديث سهل بن سعد ، أن كنا لنفرح بيوم الجمعة ، الحديث : وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجمعة ، وعرّضه منه هنا قوله : كنا نفرسه في أربعائنا ، وقد تقدم تفسير الأربعة . والعلق بكسر السين . وقوله ( لا أعلم إلا أنه قال ليس فيه شحم ولا ودك ) الودك بفتحين دسم اللحم وهو من قول يعقوب . وحديث أبي هريرة ( يقولون إن أبا هريرة يكثر ) أى رواية الحديث . **قوله** ( والله الموعد ) بفتح الميم وفيه حذف تقديره وعند الله الموعود ، لأن الموعود إما مصدر وإما ظرف زمان أو ظرف مكان وكل ذلك لا يعجز به عن الله تعالى ، ومراده أن الله تعالى يحاسبني إن تعمدت كذباً ومحاسب من ظن في ظن سوء ، وقد تقدم الكلام على بقية الحديث مستوفى في كتاب العلم ، ويأتى منه شيء في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . وعرّضه منه هنا قوله ( وإن إخوتى من الأنصار كان يشغلهم عمل أموالهم ) فإن المراد بالعمل الشغل في الأرض بالمزارة والفرس والله أعلم

( غامضة ) : اشتمل كتاب المزارة وما أضيف إليه من إحياء الموات وغيره من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثاً ، الملقن منها تسعة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها مائة وعشرون حديثاً ، والخالص ثمانية عشر حديثاً ، وافقه مسلم على جميعها سوى حديث أبي أمامة في آلة الحرث ، وحديث أبي هريرة في سؤال الأنصار القصة ، وحديث عمر ، ولولا آخر المسلمين ، وحديث عمرو بن عوف وجابر وعائشة في إحياء الموات ، وحديث أبي هريرة ، وإن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين تسعة وثلاثون أثراً . والله سبحانه وتعالى أعلم



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤٢ - كتاب المساقاة

**باب في الشرب ، وقول الله تعالى ( وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون )**

**وقوله جل ذكره : ( أفرايتم الماء الذي تشربون - إلى قوله - فلو لا تشكرون )**

**تجأجا : منصبا . المزن : السحاب . الأجاج : المر . فرأنا عذبا**

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . في الشرب . وقول الله عز وجل ( وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون ) وقوله جل ذكره ( أفرايتم الماء الذي تشربون - إلى قوله - فلو لا تشكرون ) كذا لأبي ذر . وزاد غيره في أوله ( كتاب المساقاة ) ولا وجه له فإن التراجم التي فيه غالبا تتعلق بأحياء الموات . ووقع في شرح ابن بطال ( كتاب المياه ) وأثبت النسب ، باب ، خاصة ، وساقى عن أبي ذر الآيتين . والشرب بكسر المعجمة والمراد به الحكم في قسمة الماء . قاله عياض ، وقال : ضبطه الاصبلي بالضم بالاول أولى . وقال ابن كثير : من ضبطه بالضم أراد المصدر . وقال غيره المصدر . مثلث وقرئ ( فصاربون شرب الهيم ) مثنا . والشرب في الأصل بالكسر العصب والحظ من الماء تقول : كم شرب أرضكم ؟ وفي المثل : آخرها شربا ، أقلها شربا ، قال ابن بطال . معنى قوله ( وجعلنا من الماء كل شيء حي ) ( أراد الحيوان الذي يعيش بالماء ، وقيل أراد بالماء النطفة ، ومن قرأ ( وجعلنا من الماء كل شيء حي ) دخل فيه الجاد أيضا لأن حياتها هو خضرتها وهي لا تكون إلا بالماء . قلت : وهذا المعنى أيضا يخرج من القراءة المشهورة . ويخرج من تفسير قتادة حيث قال : كل شيء حي فن الماء خلق ، أخرجه الطبري عنه وروى ابن أبي حاتم عن أبي العالمة أن المراد بالماء النطفة . وروى أحمد من طريق أبي مينة عن أبي هريرة . قلت يارسول الله أخبرني عن كل شيء ، قال : كل شيء خلق من الماء ، إسناده صحيح . قوله ( أجاجا منصبا ) هو في رواية المستمل وحده ، وهو تفسير ابن عباس ومجاهد و قتادة أخرجه الطبري عنهم . قوله ( المزن السحاب ) هو تفسير مجاهد و قتادة أخرجه الطبري عنهما ، وقال غيرهما : المزن السحاب الأبيض واحد مزنة . قوله ( والأجاج المر ) هو تفسير أبي عبيدة في معاني القرآن ، وأخرجه ابن أبي حاتم عن قتادة مثله ، وقيل هو الشديد الملوحة أو المرارة ، وقيل المالح وقيل الحار حكاه ابن فارس . قوله ( فرأنا عذبا ) هو في رواية المستمل وحده ، وهو منزع من قوله تعالى في السورة الأخرى ( هذا عذب فرات ) وروى ابن أبي حاتم عن السدي قال : العذب الفرات الحلو

١ - **باب** مَنْ رَأَى صَدَقَةَ لِمَاءٍ وَهَبَتْهُ وَوَصِيَّتُهُ جَائِزَةً ، مَقْسُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَقْسُومٍ

وقال عثمان : قال النبي ﷺ « مَنْ بَشَّرَ بِرُؤْمَةٍ فَيَكُونُ دَلِيلُهُ فِيهَا كَدِيلًا لِلْمُسْلِمِينَ »

فاشترها عثمان رضي الله عنه

٢٣٥١ - **حدثنا** سعيد بن أبي مريم **حدثنا** أبو عثمان **قال** حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد

رضي الله عنه قال « أتى النبي ﷺ قدح فشرب منه ، وعن يمينه غلام أصغر القوم والأشياخ عن يساره ، فقال يا غلام أتأذن لي أن أعطيه الأشياخ ؟ قال : ما كنت لأؤثر بفضل منك أحداً يا رسول الله . فأعطاه إيّاه » [ الحديث ٢٣٥١ - أطرافه في : ٢٣٦٦ ، ٢٤٥١ ، ٢٦٠٢ ، ٢٦٠٥ ، ٥٦٢٠ ]

٢٣٥٢ - **حريش** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال « حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه أنه حليت رسول الله ﷺ شاة داخن - وهو في دار أنس بن مالك - وشيب أئمتها ماء من البئر التي في دار أنس ، فأعطى رسول الله ﷺ القدح فشرب منه ، حتى إذا نزح القدح عن فيه ، وعن يساره أبو بكر وعنه أعرابي ، فقال عمر - وخاف أن يعطيه الأعرابي - أعط أبا بكر يا رسول الله عندك ، فأعطاه الأعرابي الذي عن يمينه ثم قال : الأيمن فالأيمن »

[ الحديث ٢٣٥٢ - أطرافه في : ٢٥٧١ ، ٥٦١٢ ، ٥٦١٩ ]

**قوله** ( باب من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة ، مقسوماً كان أو غير مقسوم ) كذا لا في ذر ، وللنسي ومن رأى الخ ، جملة من الباب الذي قبله ، ولغيرهما د باب في الشرب ومن رأى ، وأراد المصنف بالترجمة الرد على من قال إن الماء لا يملك . **قوله** ( وقال عثمان ) أي ابن عفان ( قال النبي ﷺ : من يشتري بئر رومة فيسكون دلوها فيها كدلاء المسلمين ) سقط هذا التعليق من رواية النسفي ، وقد وصله الترمذي والنسائي وابن خزيمة من طريق ثمامة بن حزن بفتح المهمل وسكون الزاي القشيري قال د شهدت الدار حيث أشرف عليهم عثمان فقال : أنشدكم بالله والإسلام هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال : من يشتري بئر رومة يجعل دلوها فيها كدلاء المسلمين بخير له منها في الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالي ؟ قالوا : اللهم نعم ، الحديث بطوله . وقد أخرجه المصنف في كتاب الوقف بغير هذا السياق وليس فيه ذكر الدلو ، والذي ذكره هنا مطابق للترجمة ، ويأتي الكلام على شرحه هناك إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال : في حديث عثمان أنه يجوز للواقف أن ينتفع بوقفه إذا شرط ذلك ، قال : فلو حبس بئراً على من يشرب منها فله أن يشرب منها وإن لم يشترط ذلك لأنه داخل في جملة من يشرب . ثم فرق بفرق غير قوى . وسيأتي البحث في هذه المسألة في د باب هل ينتفع الواقف بوقفه ، في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف في الباب حديث سهل وأنس في شرب النبي ﷺ وتقديمه الأيمن فالأيمن ، وسيأتي الكلام عليهما في كتاب الأشربة ، ومناسبتهما لما ترجم له من جهة مشروعية قسمة الماء ، لأن اختصاص الذي على اليمين بالبداة به دال على ذلك . وقال ابن المنير : مراده أن الماء يملك ، ولهذا استأذن النبي ﷺ بعض الشركاء فيه ، ورتب قسمته بمنة وبسرة ، ولو كان باقياً على إباحته لم يدخله ملك ، لكن حديث سهل ليس فيه بيان أن القدح كان فيه ماء ، بل جاء مفسراً في كتاب الأشربة بأنه كان لبناً ، والجواب أنه أوردته ليبين أن الأمر جرى في قسمة الماء الذي شيب به اللبن كما جاء في حديث أنس بجرى اللبن الخالص الذي في حديث سهل ، فدل على أنه لا فرق في ذلك بين اللبن والماء ، فيحصل به الرد على من قال إن الماء لا يملك . وقوله في

حديث سهل ، حدثنا أبو غسان ، هو محمد بن مطرف المدني ، والاسناد مصريون <sup>(١)</sup> الاشيخه . وقوله « وعن يمينه غلام » هو الفضل بن عباس حكاه ابن بطلان ، وقبل أخوه عبد الله حكاه ابن التين وهو الصواب كما سيأتي . وقوله في حديث أنس « وعن يمينه أعرابي » قيل إن الأعرابي خالد بن الوليد حكاه ابن التين ، وتعقب بأن مثله لا يقال له أعرابي ، وكان الحامل له على ذلك أنه رأى في حديث ابن عباس الذي أخرجه الترمذي قال « دخلت أنا وغالد بن الوليد على ميمونة » ، فجاءتا باناء من ابن ، فشرب رسول الله ﷺ وأنا على يمينه وغالد على شماله ، فقال لي الشربة لك فان شئت آثرت بها غالدا ، فقلت : ما كنت أوتر على سؤرك أحدا ، فظن أن القصة واحدة ، وليس كذلك فان هذه القصة في بيت ميمونة وقصة أنس في دار أنس فافترقا . نعم يصالح أن يعد غالد من الأشياخ المذكورين في حديث سهل بن سعد والغلام هو ابن عباس ، ويقويه قوله في حديث سهل أيضا « ما كنت أوتر بفصلي منك أحدا » ، ولم يقع ذلك في حديث أنس ، وليس في حديث ابن عباس ما يمنع أن يكون مع خالد بن الوليد في بيت ميمونة غيره ، بل قد روى ابن أبي حازم عن أبيه في حديث سهل بن سعد ذكر أبي بكر الصديق فيمن كان على يساره ﷺ ذكره ابن عبد البر وخطأه ، قال ابن الجوزي : إنما استأذن الغلام ولم يستأذن الأعرابي لأن الأعرابي لم يكن له علم بالشرعية فاستأنفه بترك استئذانه بخلاف الغلام . **قوله** في حديث أنس ( فقال عمر أعط أبا بكر ) كذا جميع أصحاب الزهري ، وشذ معمر فيما رواه وهيب عنه فقال « عبد الرحمن بن عوف » بدل عمر أخرجه الاسماعيلي ، والأول هو الصحيح ، ومعمر لما حدث بالبصرة حدث من حفظه فوهم في أشياء فسكان هذا منها ، ويحتمل أن يكون عفوفا بأن يكون كل من عمر وعبد الرحمن قال ذلك لتوفير دواعي الصحابة على تعظيم أبي بكر . ( تنبيه ) : الحق بعضهم بتقديم الأيمن في المشروب تقديمه في المأكل ، ونسب لما لك ، وقال ابن عبد البر لا يصح عنه

٢ - **باب** من قال : إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى ، لقول النبي ﷺ لا يمنع فضل الماء

٢٣٥٣ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله

عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا يمنع فضل الماء لمنع به الكلال »

[ الحديث ٢٣٥٣ - مله في : ٢٣٥٤ ، ٦٩٦٢ ]

٢٣٥٤ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا تمنعوا فضل الماء لثمنعوا به فضل الكلال »

**قوله** ( باب من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى ) قال ابن بطلان : لا خلاف بين العلماء أن صاحب الماء أحق بمائه حتى يروى . قلت وما نفاه من الخلاف هو على القول بأن الماء يملك ، وكان الذين ذهبوا إلى أنه يملك - وهم الجمهور - هم الذين لا خلاف عندهم في ذلك . **قوله** ( لا يمنع ) بضم أوله على البناء للجهول وبالرفع على أنه خبر والمراد به مع ذلك النبي ، وذكر عياض أنه في رواية أبي ذر بالجزم بلفظ النبي . وكان السري أراد

(١) وجد بهامش إحدى النسخ التي طبع عليها مطبعة بولاق (والاسناد مديون ، إلا شيخه سعيد بن أبي مريم فانه مصرى كما يلم من مراجعة كلامهم )

البخارى الطريق الثانية كونها وردت بصرح الهى وهو لا تمنعوا ، والمراد بالفضل ما زاد على الحاجة . ولا أحد من طريق عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة ، لا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه ، وهو محمول عند الجمهور على ماء البئر المحفورة فى الأرض المملوكة ، وكذلك فى الموات إذا كان بقصد التملك ، والصحيح عند الشافعية ونص عليه فى القديم وحرملة أن الحافر يملك ماءها ، وأما البئر المحفورة فى الموات لقصد الارتفاق لا التملك فإن الحافر لا يملك ماءها بل يكون أحق به الى أن يتحل ، وفى صورتين يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته ، والمراد حاجة نفسه وعياله وزرعه وماشيته ، هذا هو الصحيح عند الشافعية ، وخص المالكية هذا الحكم بالموات ، وقالوا فى البئر التى فى الملك : لا يجب عليه بذل فضلها . وأما الماء المحرز فى الإناء فلا يجب بذل فضلها غير المضطر على الصحيح . قوله ( فضل الماء ) فيه جواز بيع الماء لأن المنهى عنه منع الفضل لا منع الأصل . وفيه أن محل النهى ما إذا لم يجد المأمور بالبذل له ماء غيره ، والمراد تمكن أصحاب الماشية من الماء ولم يقل أحد إنه يجب على صاحب الماء مباشرة سقى ماشيته غيره مع قدرة المالك . قوله ( ليمنع به السكلا ) بفتح الكاف واللام بعدها حمزة مقصور هو النبات وطبه ويابس ، والمعنى أن يكون حول البئر كلاً ليس عنده ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشى رعيه إلا إذا تمكنوا من سقى بهائهم من تلك البئر لئلا يتضرروا بالعطش بعد الرعى فيستلزم منهم من الماء منهم من الرعى ، وإلى هذا التفسير ذهب الجمهور ، وعلى هذا يختص البذل بمن له ماشية ، ويلتحق به الرعاة إذا احتاجوا الى الشرب لأنهم إذا منعوا من الشرب امتنعوا من الرعى هناك . ويحتمل أن يقال : يمكنهم حل الماء لأنفسهم لفئة ما يحتاجون اليه منه بخلاف البهاائم والصحيح الأول ، ويلتحق بذلك الزرع عند مالك ، والصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية الاختصاص بالماشية ، ووفق الشافى - فيما حكاه المزنى عنه - بين المواشى والزرع بأن الماشية ذات أرواح ينشئ من عطشها موتها بخلاف الزرع ، وبهذا أجاب النووي وغيره . واستدل المالك بحديث جابر عند مسلم دهمى عن بيع فضل الماء ، لكنه مطلق فيحمل على المقيد فى حديث أبي هريرة ، وعلى هذا ، لو لم يكن هناك كلاً يعرى فلا مانع من المنع لانتفاء العلة ، قال الخطابى : والنهى عند الجمهور للتزويه فيحتاج الى دليل يوجب صرفه عن ظاهره ، وظاهر الحديث أيضاً وجوب بذله مجاناً وبه قال الجمهور ، وقيل : لصاحبه طلب القيمة من المحتاج اليه كما فى إطعام المضطر ، وتعب بأنه يلزم منه جواز المنع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة . ورد بمنع الملازمة فيجوز أن يقال يجب عليه البذل وترتب له القيمة فى ذمة المبدول له حتى يكون له أخذ القيمة منه متى أمكن ذلك ، نعم فى رواية لمسلم من طريق هلال بن أبي ميمونة عن أبي سلة عن أبي هريرة لا يباع فضل الماء ، فلو وجب له العوض لجاز له البيع والله أعلم . واستدل ابن حبيب من المالكية على أن البئر إذا كانت بين مالكين فيها ماء فاستغنى أحدهما فى نوبته عن الآخر أن يسقى منها لأنه لا مانع من جارة صاحبه ، وعموم الحديث يشهد له وإن خالفه الجمهور ، واستدل به بعض المالكية لقول بسد النزاع لأنه نهى عن منع الماء لئلا يتذرع به الى منع السكلا ، لكن ورد التصريح فى بعض طرق حديث الباب بالنهى عن منع السكلا صححه ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بنى غفار عن أبي هريرة بلفظ لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا السكلا فهزل المال وتجمع العيال ، والمراد بالسكلا هنا «نابت فى الموات» ، فإن الناس فيه سواء . وروى ابن ماجه من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً ثلاثة لا يمنع : الماء والكلا والنار ، وإسناده صحيح ، قال الخطابى : معناه الكلا يثبت فى موات الأرض ،

والماء الذي يجري في المواضع التي لا تختص بأحد ، قيل والمراد بالنار الحجارة التي تورد النار ، وقال غيره المراد النار حقيقة والمعنى لا يمنع من يستصبح منها مصباحاً أو يدفئ منها ما يشعله منها ، وقيل المراد ما إذا أضرم ناراً في حطب مباح بالصحرى ، فليس له منع من ينتفع بها ، بخلاف ما إذا أضرم في حطب يملكه ناراً فله المنع

### ٣ - باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن

٢٣٥٥ - **حديث** عمود أخبرني عبيد الله عن إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « الْمَدِينُ جُبَارٌ ، وَالْبَيْتُ جُبَارٌ ، وَالْعَجَاهُ جُبَارٌ وَفِي الرَّكَازِ الْمَلَسُ » **قوله** ( باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن ) ذكر فيه حديث أبي هريرة البئر جبار ، بضم الجيم وتخفيف الموحدة أى هدر ، قال ابن المنير : الحديث مطلق ، والترجمة مقيدة بالملك وهي إحدى صور المطلق وأقدها سقوط الضمان لأنه إذا لم يضمن إذا حفر في غير ملكه فإى يحفر في ملكه أخرى بعدم الضمان اهـ . وإلى التفرقة بين الحفر في ملكه وغيره ذهب الجمهور ، وخالف الكوفيون ، وسيأتى تفصيل ذلك مع بقية شرح الحديث في كتاب الديات إن شاء الله تعالى . ومحمد بن أبيه في هذا الحديث هو ابن غيلان ، وعبيد الله شيخ محمد بن موسى وهو من شيوخ البخاري وربما أخرج عنه بواسطة كهذا

### ٤ - باب الخصومة في البئر ، والقضاء فيها

٢٣٥٦ ، ٢٣٥٧ - **حديث** عبدان عن أبي حمزة عن الأعشى عن شقيق عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال ، مَنْ حَفَّ عَلَى يَمِينٍ يَقْطَعُ بِهَا مَالَ أَمْرِي مُسْلِمٌ هُوَ عَلَيْهَا فَذَرِّ كَفِّيَ اللَّهُ رَهْوَ عَلَيْهِ غَضْبَانِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَمَلِهِمْ أَثْمَانَهُمْ لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَثْمَانَهُمْ تَمَنَّا قَلِيلًا .. الآية ﴾ فجاء الأشعث فقال : ما حدثكم أبو عبد الرحمن في أنزلت هذه الآية ، كانت لي بئر في أرض ابن عم لي ، فقال لي : شهودك . قلت مالي شهود . قال : قيمته . قلت يا رسول الله إذن يحلف . فذكر النبي ﷺ هذا الحديث . فَأَنْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ تَصْدِيقًا لَهُ »

[ الحديث ٢٣٥٦ - أخرجه في : ٢٤١٦ ، ٢٥٥٥ ، ٢٦٦٦ ، ٢٦٦٩ ، ٢٦٧٣ ، ٢٦٧٦ ، ٢٦٧٩ ، ٢٦٨٢ ، ٢٦٨٣ ،

[ ٢٤٤٥ ]

[ الحديث ٢٣٥٧ - أخرجه في : ٢٤١٧ ، ٢٥١٦ ، ٢٦٦٧ ، ٢٦٧٠ ، ٢٦٧٣ ، ٢٦٧٦ ، ٢٦٧٩ ، ٢٦٨٢ ]

**قوله** ( باب الخصومة في البئر والقضاء فيها ) ذكر فيه حديث الأشعث ، كانت لي بئر في أرض ابن عم لي ، يعنى فتخاصمنا إلى النبي ﷺ ، وأورده مختصراً ، وسيأتى بتأمله في التفسير واليمان والتذور وغير موضع ، واسم ابن عمه مدان بن الأسود بن معد يكرب الكندي ولقبه الجفشي بوزن فعليل مفتوح الأول ، واختلف في ضبط هذا الأول على ثلاثة أقوال : أشهرها بالجيم والشين معجمة في الموضمين . وقوله في الحديث ، كانت لي بئر في أرض ، زعم الإسماعيلي أن أبا حمزة تفرد بذكر البئر عن الأعشى قال : ولا أعلم فيمن رواه عن الأعشى إلا قال : في أرض ، فتح الباري ج (٥) م (٣٠)

قال والاكثر من أولي بالحفظ من أبي حمزة ١ هـ ، وذكر البئر ثابت عند البخاري في غير رواية أبي حمزة كما سيأتي مع بقية الكلام على الحديث في كتاب الايمان والتدور ، ونذكر في التفسير الخلاف في سبب نزول الآية المذكورة إن شاء الله تعالى . وقوله « شهدك أوييمنه ، بالنصب فيها أى احضر شهودك أو اطلب يمينه . وقوله « لأن يحلف ، بالنصب قال السهيلي لاغير ، وحكى ابن خروف جواز الرفع في مثل هذا

### ٥ - باب اثم من منع ابن السبيل من الماء

٢٣٥٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد بن زياد عن الاعشى قال سمعت أبا صالح يقول سمعت أبا هريرة رضى الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم : رجل كان له فضل ماء بالطريق ، فمنعه من ابن السبيل . ورجل بايع إمامه لا يبايعه إلا لدنيا ، فان أعطاه منها رضى ، وإن لم يعطه منها سخط . ورجل أقام صلته بعد الحصر قال : والله الذى لا إله غيره لقد أعطيت بها كذا وكذا ، فصدقته رجل . ثم قرأ هذه الآية « إن الذين يشترون بمهاد الله وأيمانهم ثمنا قليلا »

[ الحديث ٢٣٥٨ - أخرجه في : ٢٣٦٢ ، ٧٦١٢ ، ٧٤٤٦ ]

**قوله** ( باب اثم من منع ابن السبيل من الماء ) أى الفاضل عن حاجته ، ويدل عليه قوله في حديث الباب « رجل كان له فضل ماء بالطريق فمنعه من ابن السبيل » قال ابن بطال : فيه دلالة على أن صاحب البئر أولى من ابن السبيل عند الحاجة ، فإذا أخذ حاجته لم يجز له منع ابن السبيل ١ هـ . وقد ترجم المصنف بذلك بعد أربعة أبواب من رأى أن صاحب الخوض أحق بمأمنه ، ويأتى الكلام على شرح هذا الحديث في كتاب الاحكام إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية « ورجل بايع إمامه » في رواية الكشي « وماما »

### ٦ - باب سكر الأنهار

٢٣٥٩ ، ٢٣٦٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الألبان قال **حدثني** ابن شهاب عن عروة عن عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما أنه **حدثه** « أن رجلا من الأنصار خاسم الزبير عند النبي ﷺ في شراج الحرى التى يسقون بها النخل ، فقال الأنصارى : سرح الماء يمر . فأتى عليه . فاختصم عند النبي ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ للزبير : اسق يازبير : ثم أرسل الماء إلى جارك . فضرب الأنصارى فقال : أن كان ابن عمك . فتلون وجه رسول الله ﷺ ، ثم قال : اسق يازبير ثم أخيس للماء حتى يرجع إلى الجذر . فقال الزبير : والله إنى لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم »

قال محمد بن العباس قال أبو عبد الله : ليس أحد يذكر مروة من عهد الله إلا لآلئ فقط

[ الحديث ٢٣٦٠ - أخرجه في : ٢٣٦١ ، ٧٦١٢ ، ٢٧٠٨ ، ٤٥٨٥ ]

**قوله** ( باب سكر الأنهار ) السكر بفتح المهملة وسكون الكاف : السد والغلق ، مصدر سكرت النهر إذا سدته . وقال ابن دريد : أصله من سكرت الريح إذا سكرن هبوبها . **قوله** ( عن عروة ) سيأتي بعد باب من رواية ابن جريج عن ابن شهاب ، عن عروة أنه حدثه ، **قوله** ( عن عبد الله بن الزبير ) أنه حدثه أن رجلا من الأنصار حاصم الزبير ) هذا هو المشهور من رواية الليث بن سعد عن ابن شهاب ، وقد رواه ابن وهب عن الليث ويونس جميعا ، عن ابن شهاب أن عروة حدثه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام ، أخرجه النسائي وابن الجارود والإسماعيلي ، وكان ابن وهب حمل رواية الليث على رواية يونس وإلا فرواية الليث ليس فيها ذكر الزبير والله أعلم . وأخرجه المصنف في الصلح من طريق شعيب عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن الزبير بن عفر ذكر عبد الله ، وقد أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من طريق معمر عن ابن شهاب عن عروة مرسلا ، وأعادته في التفسير من وجهه آخر عن معمر ، وكذا أخرجه الطبري من طريق عبد الرحمن بن إسحق حدثنا ابن شهاب ، وأخرجه المصنف بعد باب من رواية ابن جريج كذلك بالارسال ، لكن أخرجه الإسماعيلي - من وجه آخر - عن ابن جريج كرواية شعيب التي ليس فيها عن عبد الله . وذكر الدارقطني في « العلل » أن ابن أبي عتيق وعمر بن سعد واقفا شعيبا وابن جريج على قولها ، وعروة عن الزبير ، قال وكذلك قال أحد بن صالح وحرمة عن ابن وهب ، قال وكذلك قال شبيب بن سعيد عن يونس ، قال وهو المحفوظ . قلت : وإنما صححه البخاري مع هذا الاختلاف اعتيادا على صحة سماع عروة من أبيه وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي ﷺ ، فكيفما دار فهو على ثقة . ثم الحديث ورد في شيء يتعلق بالزبير فداعية ولده متوفرة على ضبطه ، وقد وافقه مسلم على تصحيح طريق الليث التي ليس فيها ذكر الزبير ، وزعم الحميدي في جمعه أن الشيخين أخرجه من طريق عروة عن أخيه عبد الله عن أبيه ، وليس كما قال ، فانه بهذا السياق في رواية يونس المذكورة ولم يخرجها من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي وأشار إليها الترمذي خاصة . وقد جاءت هذه القصة من وجه آخر أخرجه الطبري والطبراني من حديث أم سلمة ، وهي عند الزهري أيضا من مرسل سعيد بن المسيب كما سيأتي بيانه . **قوله** ( أن رجلا من الأنصار ) زاد في رواية شعيب « قد شهد بدرا » وفي رواية عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري عند الطبري في هذا الحديث أنه من بني أمية بن زيد وهم بطن من الأوس ، ووقع في رواية يزيد بن خالد عن الليث عن الزهري عند ابن المقرئ في « معجمه » في هذا الحديث أن اسمه حميد ، قال أبو موسى المديني في « ذيل الصحابة » : لهذا الحديث طرق لا أعلم في شيء منها ذكر حميد إلا في هذه الطريق ١ هـ . وليس في البدرين من الأنصار من اسمه حميد ، وحكى ابن بشكوال في مبهماته عن شيخه أبي الحسن بن مغيث أنه ثابت بن قيس بن شماس ، قال ولم يأت على ذلك بشاهد . قلت : وليس ثابت بدريا ، وحكى الواحدى أنه ثعلبة بن حاطب الأنصاري الذي نزل فيه قوله تعالى ( ومنهم من عاهد الله ) ولم يذكر مستندة وليس بدريا أيضا ، نعم ذكر ابن إسحق في البدرين ثعلبة بن حاطب وهو من بني أمية بن زيد وهو عندى غير الذي قبله لأن هذا ذكر ابن الكلبي أنه استشهد بأحد وذاك عاش إلى خلافة عثمان ، وحكى الواحدى أيضا وشيخه الثعلبي والمهدوى أنه حاطب بن أبي بلتعة ، وتقرب بأن حاطبا وإن كان بدريا لكنه من المهاجرين ، لكن مستند ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ) الآية قال « نزلت في الزبير بن العوام وحاطب بن أبي بلتعة اختصا في ماء » الحديث وإسناده قوى مع إرساله ، فان كان سعيد بن المسيب

سمعه من الزبير فيكون موصولا ، وعلى هذا فيقول قوله من الانصار على زيادة المعنى الاصح كما وقع ذلك في حق غير واحد كعبد الله بن حذافة ، وأما قول الكرماني بأن حاطبا كان حليفا للانصار ففيه نظر . وأما قوله من بني أمية ابن زيد ، فلمعه كان مسكنه هناك كعمر كما تقدم في العلم . وذكر الثعلبي بغير سند أن الزبير وحاطبا لما خرجا مرا بالمقداد قال : لمن كان القضاء ؟ فقال حاطب : قضى لابن عمته ، ولوى شدة ، ففطن له يهودي فقال : قاتل الله هؤلاء يشهدون أنه رسول الله ويهتمونه ، وفي حجة هذا نظر ، ويترشح بأن حاطبا كان حليفا لآل الزبير بن العوام من بني أسد وكأنه كان مجاورا للزبير والله أعلم . وأما قول الداودي وأبي إسحق الزجاج وغيرهما أن خصم الزبير كان منافقا فقد وجهه القرطبي بأن قول من قال إنه كان من الانصار يعني نسباً لا ديناً ، قال وهذا هو الظاهر من حاله ، ويحتمل أنه لم يكن منافقا وإنما أصدر ذلك منه بادرة النفس كما وقع لغيره ممن صحت توبته ، وقوى هذا شارح المصابيح ، التوربشقي وهو ما عده وقال : لم تجر عادة السلف بوصف المنافقين بصفة النصرة التي هي المدح ولو شاركهم في النسب ، قال : بل هي زلة من الشيطان تمكّن به منها عند الغضب ، وليس ذلك بمستنكر من غير المعصوم في تلك الحالة ١ هـ . وقد قال الداودي بعد جزمه بأنه كان منافقا : وقيل كان بدريا ، فإن صح فقد وقع ذلك منه قبل شهادتها لانتفاء النفاق عن شهدائها ٢ هـ . وقد عرفت أنه لا ملازمة بين صدور هذه القضية منه وبين النفاق ، وقال ابن التين أن كان بدريا فعنى قوله ( لا يؤمنون ) لا يستكملون الايمان والله أعلم . قوله ( خاصم الزبير ) في رواية مصر : خاصم الزبير رجلا ، والمخاصمة مفاعلة من الجانبين فكل منهما خاصم للآخر . قوله ( في سراج الحرة ) بكسر المعجمة وبالجيم جمع شرح بفتح أوله وسكون الراء مثل بحر وبحار ويجمع على شروح أيضا ، وحكى ابن دريد شرح بفتح الراء ، وحكى القرطبي شرحه والمراد بها هنا مسيل الماء ، وإنما أضيفت الى الحرة لكونها فيها ، والحرة موضع معروف بالمدينة تقدم ذكرها ، وهي في خمسة مواضع : المنهور منها اثنتان حرة واقم ، وحرة ليل . وقال الداودي : هو نهر عند الحرة بالمدينة ، فأغرب وليس بالمدينة نهر ، قال أبو عبيد : كان بالمدينة واديان يسيلان بماء المطر فيتنافس الناس فيه ففرض رسول الله ﷺ الأعلى فالأعلى . قوله ( التي يسقون بها النخل ) في رواية شعيب : كانا يسقيان بها كلاهما . قوله ( فقال الانصاري ) يعني للزبير ( صرح ) فقل أمر من التوسيع أي أطلقه . وإنما قال له ذلك لان الماء كان يمر بأرض الزبير قبل أرض الانصاري فيحسبه لإكمال سقي أرضه ثم يرسله إلى أرض جاره ، فالتبس منه الانصاري تجميل ذلك فامتنع . قوله ( استق يا زبير ) بهمة وصل من الثلاث ، وحكى ابن التين أنه بهمة قطع من الرباعي تقول سقي وأسقي ، زاد ابن جريج في روايته كما سيأتي بعد باب : فأمره بالمعروف ، وهي جملة معترضة من كلام الراوي ، وقد أوضح شعيب في روايته حيث قال في آخره : وكان قد أشار على الزبير برأى فيه سعة له وللانصاري ، وضبطه الكرماني : فأمره ، هنا بكسر الميم وتشديد الراء على أنه فعل أمر من الاسراء ، وهو غثمل . قوله ( أن كان ابن عمك ) بفتح همزة أن وهي التاميل ، كأنه قال حكمت له بالتقديم لاجل أنه ابن عمك ، وكانت أم الزبير صفية بنت عبد المطلب . وقال البيضاوي : يحذف حرف الجر من أن كثيرا تخفيفا ، والتقدير لأن كان أو بأن كان ، ونحوه ( أن كان ذا مال وبنين ) أي ألقطه لاجل ذلك ، وحكى القرطبي تبعا لمعايش أن همزة أن ممدودة . قال لأنه استفهام على جهة إنكار . قلت : ولم يقع لنا في الرواية مد ، لكن يجوز حذف همزة الاستفهام . وحكى الكرماني : إن كان ، بكسر الهمزة على أنها شرطية والجواب محذوف ، ولا أعرف هذه الرواية . ثم وقع في رواية عبد الرحمن بن إسحق



وقال اعدل يا رسول الله ، وان كان ابن عمك ، والظاهر أن هذه بالكسر ، وابن بالنصب على الخبرية . ووقع في رواية معمر في الباب الذي يليه ، أنه ابن عمك ، قال ابن مالك يجوز في أنه فتح الهزمة وكسرهما لأنها وقعت بعد كلام تام معتل بمضمون ماضٍ ، فإذا كسرت قدر ما قبلها بالفاء ، وإذا فتحت قدر ما قبلها اللام ، وبعضهم يقدر بعد الكلام المصدر بالمكسورة مثل ما قبلها مقرونا بالفاء فيقول في قوله مثلاً اضربه أنه مسمى : اضربه أنه مسمى . فاضربه ، ومن شواهد ( ولا تقربرا الزنا لأنه كان فاحشة ) ولم يقرأ هنا إلا بالكسر ، وان جاز الفتح في العربية . وقد ثبت الوجهان في قوله تعالى ( إنا نحنا من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم ) قرأ نافع والسكاكي أنه بالفتح والياقون بالكسر . قوله ( فتلون ) أى تغير ، وهو كناية عن الغضب ، زاد عبد الرحمن بن إسحق في روايته حتى عرفنا أن قد ساء ما قال . قوله ( حتى يرجع إلى الجذر ) أى يصير إليه ، والجذر - بفتح الجيم وسكون الدال المهملة - هو المسناة ، وهو ما وضع بين شربات النخل كالجدار ، وقبل المراد الحواجز التي تحبس الماء ويجزم به السهيل ، ويروى الجذر بضم الدال حكاه أبو موسى وهو جمع جدار ، وقال ابن التين : ضبط في أكثر الروايات بفتح الدال وفي بعضها بالسكون وهو الذي في اللغة وهو أصل الحائط . وقال القرطبي : لم يقع في الرواية إلا بالسكون ، والمعنى أن يصل الماء إلى أصول النخل . قال ويروى بكسر الجيم وهو الجدار والمراد به جدران الشربات التي في أصول النخل فانها ترفع حتى تصير تشبه الجدار ، والشربات بمجعة وفتحات هي الحفر التي تحفر في أصول النخل ، وحكى الخطابي الجند بسكون الدال المعجمة وهو جذر الحساب والمعنى حتى يبلغ تمام الشرب ، قال الكرماني : المراد بقوله أمسك أى أمسك نفسك عن السقي ، ولو كان المراد أمسك الماء لقال بعد ذلك أرسل الماء إلى جارك . قلت : قد قالها في هذا الباب كاسياني في رواية معمر في التفسير حيث قال « ثم أرسل الماء إلى جارك » وصرح في رواية شعب أيضا بقوله اجلس الماء ، والحاصل أن أمره بإرسال الماء كان قبل اعتراض الانصاري ، وأمره بحبس الماء بعد ذلك . قوله ( فقال الزبير والله إنى لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك ) فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ) زاد في رواية شعيب ، إلى قوله : تسليما ، ووقع في رواية ابن جريج الآتية « فقال الزبير : والله إن هذه الآية أنزلت في ذلك » ، وفي رواية عبد الرحمن بن إسحق « ونزلت فلا وربك الآية » ، والراجح رواية الأكثر وأن الزبير كان لا يجزم بذلك ، لكن وقع في رواية أم سلمة عند الطبري والطبراني الجزم بذلك وأنها نزلت في قصة الزبير وخصمه ، وكذا في مرسل سعيد بن المسيب الذي تقدمت الإشارة إليه ، وجزم مجاهد والشعبي بأن الآية إنما نزلت فيمن نزلت فيه الآية التي قبلها وهي قوله تعالى ( ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكوا إلى الطاغوت ) الآية ، فروى إسحق بن راهويه في تفسيره بأسناد صحيح عن الشعبي قال : كان بين رجل من اليهود ورجل من المنافقين خصومة ، فعاد اليهودى المنافق إلى النبي ﷺ لأنه علم أنه لا يقبل الرشوة ، ودعا المنافق اليهودى إلى حكمهم لأنه علم أنهم يأخذونها ، فأنزل الله هذه الآيات إلى قوله ( ويسلوا تسليما ) ، وأخرجه ابن أبي حاتم عن طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد نحوه ، وروى الطبري بأسناد صحيح عن ابن عباس ، أن حاكم اليهود يومئذ كان أبا برزة الأسدي قبل أن يسلم ويصحب ، وروى بأسناد آخر صحيح إلى مجاهد ، أنه كتب بن الأشرف ، وقد روى الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس قال « نزلت هذه الآية في رجل من المنافقين كان بينه وبين يهودى خصومة فقال اليهودى : انطلق بنا إلى محمد ، وقال المنافق : بل نأتى

كعب بن الأشرف ، فذكر القصة وفيه أن عمر قتل المنافق وإن ذلك سبب نزول هذه الآيات وتسمية عمر « الغاروق » . وهذا الاسناد وإن كان ضعيفا لكن ترى بطريق مجاهد ولا يضره الاختلاف لإمكان التمدد ، وأفاد الواحدى بإسناد صحيح عن سعيد عن قتادة أن اسم الأنصاري المذكور رقيس ، ورجح الطبري في تفسيره وعزا الى أهل التأويل في تهذيبه أن سبب نزولها هذه القصة ليلتسق نظام الآيات كلها في سبب واحد ، قال ولم يعرض بينها ما يقتضى خلاف ذلك ، ثم قال : ولا مانع أن تكون قصة الزبير وخصمه وقعت في أثناء ذلك فيتناولها عموم الآية . والله أعلم . **قوله** ( قال محمد بن العباس قال أبو عبد الله : ليس أحد يذكر عروة عن عبد الله إلا الليث فقط ) هكذا وقع في رواية أبي ذر عن الحموي وحده عن الفربري وهو القائل قال محمد بن العباس ، ومحمد بن العباس هو السلي الاصبهاني ، وهو من أقران البخاري وتأخر بعده مات سنة ست وستين ، وأبو عبد الله هو البخاري المصنف ، وهو مصرح بتفرد الليث بذكر عبد الله بن الزبير في اسناده ، فإن أراد مطلقا ورد عليه ما أخرجه النسائي وغيره من طريق ابن وهب عن الليث ويونس جميعا عن الزهري ، وإن أراد بقيد أنه لم يقل فيه عن أبيه بل جملة من مسند عبد الله بن الزبير فسلم فإن رواية ابن وهب فيها عن عبد الله عن أبيه كما تقدم بيانه في أول الباب ، وقد نقل الترمذي عن البخاري أن ابن وهب روى عن الليث ويونس نحو رواية ثيبة عن الليث

#### ٧ - باب شرب الأعلى قبل الأسفل

٢٣٦١ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة قال « حاصم الزبير رجلا من الأنصار ، فقال النبي ﷺ : يا زبير اسق ثم أرسل ، فقال الأنصاري : إنه ابن عمك . فقال عليه السلام : اسق يا زبير حتى يبلغ الله الجسد ثم أمسك . فقال الزبير فأحسب هذه الآية نزلت في ذلك » فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوكوا فيما شجر بينهم »

**قوله** ( باب شرب الأعلى قبل الأسفل ) في رواية الحموي والكشميني قبل السفل ، والاول أولى ، وكأنه يشير إلى ما وقع في مرسل سعيد بن المسيب في هذه القصة ، فقضى رسول الله ﷺ أن يسقى الأعلى ثم الأسفل . قال العلماء : الشرب من نهر أو مسيل غير مملوك يقدم الأعلى فالأعلى ، ولا حق للأسفل حتى يستغنى الأعلى ، وحده أن يغنى الماء الأرض حتى لا تشربه ويرجع الى الجدار ثم يطلقه . **قوله** ( ثم أرسل ) كذا الأكثر ، والكشميني « ثم أرسل الماء » . **قوله** ( اسق يا زبير حتى يبلغ ) في رواية كريمة والأصيل « اسق يا زبير ثم يبلغ الماء الجدر » ، وسقط من رواية أبي ذر ذكر الماء ، زاد في التفسير من وجه آخر عن معمر « ثم أرسل الماء الى جارك ، واستوى للزبير حقه في صريح الحكم حين أحفظه الأنصاري ، وفي رواية شبيب في الصلح « فاستوى للزبير حينئذ حقه ، وكان قبل ذلك أشار على الزبير برأى فيه سعة له وللأنصاري ، فقوله استوى أى استوفى ، وهو من الوعي كأنه جمعه له في وعائه ، وقوله « أحفظه » بالمهمله والظاء المشالة أى أغضبه ، قال الخطابي : هذه الزيادة يشبه أن تكون من كلام الزهري ، وكانت عادته أن يصل بالحديث من كلامه ما يظهر له من معنى الشرح والبيان . قلت : لكن الأصل في الحديث أن يكون حكمه كله واحدا حتى يرد ما يبين ذلك ، ولا يثبت الإدراج بالاحتمال . قال الخطابي

وغیره : وإنما حکم ﷺ علی الانصارى فی حال غضبه - مع نبيه أن يحکم الحاكم وهو غضبان - لأن النبی ممل بمسا يخاف علی الحاكم من الخطأ والذلل ، والنبي ﷺ مأمون لعمته من ذلك حال السخط

## ٨ - باب شرب الأعلیٰ الى الکمیین

٢٣٦٢ - **حدثنا** محمد أخبرنا محمد بن يزيد الحراني قال أخبرني ابن جريج قال حدثني ابن شهاب عن عروة بن الزبير أنه حدثه « أن رجلاً من الأنصار خادم الزبير في شراح من الحرقة ليدقى به الدخيل ، فقال رسول الله ﷺ : اسق يا زبير - فأمره بالمعروف - ثم أرسله إلى جارك . فقال الأنصاري : أن كان ابن عيمك . فتلون وجه رسول الله ﷺ . ثم قال : اسق ثم اجلس حتى يرجع الماء إلى الجذر - واستوعى له حقه . فقال الزبير والله إن هذه الآية أنزلت في ذلك ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ) . فقال لي ابن شهاب : فقد رت الأنصار والناس قول النبي ﷺ « اسق ثم اجلس حتى يرجع إلى الجذر » وكان ذلك إلى الکمیین

**قوله** ( باب شرب الأعلیٰ الى الکمیین ) يشير إلى ما حكاه الزهري من تقدير ذلك كما سيأتي في آخر الباب . **قوله** ( حدثنا محمد ) زاد في رواية أبي الوقت « هو ابن سلام » . **قوله** ( فأمره بالمعروف ) وحكى الكرماني أنه بلفظ فعل الأمر من الإمرار وقد تقدم ما فيه ، وقد قال الخطابي : معناه أمره بالعادة المعروفة التي جرت بينهم في مقدار الشرب اه . ويحتمل أن يكون المراد أمره بالقصد والأمر الوسط مراعاة للجوار ، ويدل عليه رواية شعيب المذكورة ، ومثلها لعمر في التفسير ، وهو ظاهر في أنه أمره أولاً أن يساح ببعض حقه على سبيل الصلح ، وهذا ترجم البخاري في الصلح إذا أشار الإمام بالمصلحة ، فلما لم يرض الأنصاري بذلك استقصى الحكم وحكم به . وحكى الخطابي أن فيه دليلاً على جواز فسح الحاكم حكمه ، قال : لأنه كان له في الأصل أن يحكم بأى الأمرين شاء فقدم الأسهل إثارة الحسن الجوار ، فلما جهل الخصم موضع حقه رجع عن حكمه الأول وحكم بالثاني ليكون ذلك أبلغ في زجره ، وتعقب بأنه لم يثبت الحكم أولاً كما تقدم بيانه ، قال : وقيل بل الحكم كان ما أمر به أولاً ، فلما لم يقبل الخصم ذلك عاقبه بما حكم عليه به ثانياً على ما بدر منه وكان ذلك لما كانت المقوبة بالأموال اه . وقد وافق ابن الصياغ من الشافعية على هذا الأخير ، وفيه نظر ، وسيأتي طرق الحديث بأبى ذلك كما ترى ، لاسيما قوله « واستوعى للزبير حقه في صريح الحكم » وهي رواية شعيب في الصلح ومعمر في التفسير ، فمجموع الطرق دال على أنه أمر الزبير أولاً أن يترك بعض حقه ، وثانياً أن يستوفى جميع حقه . **قوله** ( فقال لي ابن شهاب ) القائل هو ابن جريج راوى الحديث . **قوله** ( فتحدثت الأنصار والناس ) هو من عطف العام على الخاص . **قوله** ( وكان ذلك : ، الکمیین ) يعنى أنهم لما رأوا أن الجند يختلفون بالطول والقصر قاسوا ما وقعت فيه القصة فوجدوه يبلغ الکمیین فجعلوا ذلك معياراً لاستحقاق الأول فالأول ، والمراد بالأول هنا من يكون مبدأ الماء من ناحيته . وقال بعض المتأخرين من الشافعية : المراد به

من لم يتقدمه أحد في الغراس بطريق الإحياء ، والذي يليه من أحياء بعده ، وهلم جرا . قال . وظاهر الخبر أن الأول من يكون أقرب إلى مجرى الماء ، وليس هو المراد . وقال ابن التين : الجمهور على أن الحكم أن يسكك إلى الكمين ، وخصه ابن كنانة بالخلج والنجس ، قال : وأما الزروع فإلى الشراك . وقال الطبري : الأراضي مختلفة ، فيمسك لكل أرض ما يكتفيها ، لأن الذي في قصة الزبير واقعة عين . واختلف أصحاب مالك : هل يرسل الأول بعد استيفائه جميع الماء . أو يرسل منه ما زاد على الكمين ؟ والأول أظهر ، ومحل إذا لم يبق له به حاجة والله أعلم . وقد وقع في مرسل عبد الله بن أبي بكر في الموطاء ، أن رسول الله ﷺ قضى في مسيل مهزور ومذنب أن يسكك حتى يبلغ الكمين ، ثم يرسل الأعلى على الأسفل . ومهزور يفتح أوله وسكون الهاء وضم الزاي وسكون الواو بعدها راء ، ومذنب بذال معجمة ونون بالتصغير : وأديان معروفان بالمدينة . وله إسناد موصول في ذخرايب مالك للدارقطني ، من حديث عائشة وصحبه الحاكم ، وأخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وإسناد كل منهما حسن ، وأخرج عبد الرزاق هذا الحديث المرسل بإسناد آخر موصول ، ثم روى عن معمر عن الزهري قال : نظرنا في قوله « أحبس الماء حتى يبلغ الجدر » فكان ذلك إلى الكمين اه . وقد روى البيهقي من رواية ابن المبارك عن معمر قال : سمعت غير الزهري يقول : فظروا في قوله « حتى يرجع إلى الجدر » فكان ذلك إلى الكمين . وكان معمر سمع ذلك من ابن جريج فأرسله في رواية عبد الرزاق ، وقد بين ابن جريج أنه مسموع من الزهري . ووقع في رواية عبد الرحمن بن إسحق « أحبس الماء إلى الجدر أو إلى الكمين » وهو شك منه ، والصواب ما رواه ابن جريج . وذكر الناشي من الشافعية أن معنى قوله « إلى الجدر » أي إلى الكمين ، وكأنه أشار إلى هذا التقدير ، وإلا فليس الجدر مرادفا للكعب . قوله ( الجدر هو الأصل ) كذا هنا في رواية المستطلى وحده . وفي هذا الحديث غير ما تقدم أن من سبق إلى شيء من مياه الأودية والسيول التي لا تملك فهو أحق به ، لكن ليس له إذا استغنى أن يحبس الماء عن الذي يليه . وفيه أن للحاكم أن يشير بالصلح بين الخصمين ويأمر به ويرشد إليه ، ولا يلزمه به إلا إذا رضى . وأن الحاكم يستوفي لصاحب الحق حقه إذا لم يراضيا ، وأن يحكم بالحق لمن توجه له ولو لم يسأله صاحب الحق . وفيه الاكتفاء من المخاصم بما يفهم عنه مقصوده من غير مبالغة في التنصيص على الدعوى ولا تحديد المدعى ولا حصره بجميع صفاته . وفيه توبيع من جنى على الحاكم ومعاقبته ، ويمكن أن يستدل به على أن للإمام أن يعفو عن التعزير المتعلقة به ، لكن محل ذلك ما لم يؤد إلى هتك حرمة الشرع . وإنما لم يعاقب النبي ﷺ صاحب القصة لما كان عليه من تأليف الناس ، كما قال في حق كثير من المنافقين « لا تتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه » قال القرطبي : فلو صدر مثل هذا من أحد في حق النبي ﷺ أو في حق شريكه اقتتل قتلة زنديق . وقتل التووي نحوه عن العلماء . والله أعلم

### ٩ - باب فضل سقي الماء

٢٣٦٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « بينا رجل سبي فاشتد عليه العطش ، فنزل براء فشرّب منها ، ثم خرج فإذا هو بكلب يلهث يأكل الثرى من العطش ، فقال : لقد بلغ هذا مثل الذي بلغ بي . فإلّا خفه ثم أمسكه »

بغيره ، ثم رَفَقَ فَقَالَ السَّكْبَ ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَفَرَّ لَهُ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ لَدَى الْبَهَائِمِ أَجْرًا ؟ قَالَ : فِي كُلِّ كَيْدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ . تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ وَالرَّبِيعُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ

٢٣٦٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي سَرِيحٍ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُرْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُوفَةِ فَقَالَ : دَنَتْ مِنِّي الدَّارُ حَتَّى قُلْتُ أَنَّى رَبٌّ وَأَنَا مَعَهُمْ ؟ قَالُوا : حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ مُجُوعًا

٢٣٦٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا ، فَدَخَلَتْ فِيهَا الدَّارُ ، قَالَ قَالُوا - وَاللَّهِ أَهْلُمْ - : لَا أَنْتِ أَطْعَمْتِهَا وَلَا سَقَيْتِهَا حِينَ حَبَسْتَهَا ، وَلَا أَنْتِ أُرْسَلْتِهَا فَأَكَلَتْ مِنْ خَشَائِشِ الْأَرْضِ»

[ الحديث ٢٣٦٥ - طرقه في : ٢٣٦١٨ ، ٢٣٦١٩ ]

**قوله** (باب فضل سقى الماء) أى لكل من احتاج الى ذلك . **قوله** (عن سمي) بالمهمله مصغرا ، زاد في المظالم «مولى أبى بكر» أى ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . **قوله** (عن أبى صالح) زاد في المظالم «السمان» . والاسناد مدينون الاشيج البخارى . **قوله** (بيننا رجل) لم أفهم على اسمه . **قوله** (يمشى) قال في المظالم «بيننا رجل بطريق» ، والدراهم في الموطأ ، من طريق روح عن مالك «يمشى بفلاة» وله من طريق ابن وهب عن مالك «يمشى بطريق مكة» . **قوله** (فاشدد عليه) وقعت الفاء هنا موضع «إذا» كما وقعت إذا موضعا في قوله تعالى (إذا هم يقتلون) وسقطت هذه الفاء من رواية مسلم وكذا من الرواية الآتية في المظالم للأكثر . **قوله** (فاشدد عليه العطش) كذا للأكثر ، وكذا هو في الموطأ ، ووقع في رواية المستمل «العطاش» ، قال ابن التين : العطاش دام يصيب الغنم تشرب فلا تروى وهو غير مناسب هنا ، قال : وقيل يصح على تقدير أن العطش يحدث منه هذا الداء كالزكام . قلت : وسياق الحديث يأباه ، وظاهره أن الرجل سقى السكب حتى روى ولذلك جوزى بالمغفرة . **قوله** (يلهث) يفتح الهاء ، الهمس يفتح الهاء هو ارتفاع النفس من الاعياء ، وقال ابن التين : لهث السكب أخرجه لسانه من العطش وكذلك الطائر ، ولهث الرجل إذا أعيا ، ويقال إذا بحث بيديه ورجليه . **قوله** (يا أكل الثرى) أى يكدم بفعه الأرض الثدية ، وهى إما صفة وإما حال ، وليس بمفعول ثان لراى . **قوله** (بلغ هذا مثل) بالفتح أى بلغ مبلغا مثل الذى بلغ بى ، وضبطه الدمياطى بخطه بضم مثل ولا يخفى توجيهه ، وزاد ابن حبان من وجه آخر عن أبى صالح «فرحمه» . **قوله** (فلا خفه) فى رواية ابن حبان «فنزعه أحد خفيه» . **قوله** (ثم أمسكه) أى أحد خفيه الذى فيه الماء ، وإنما احتاج الى ذلك لأنه كان يعالج بيديه ليصعد من البئر ، وهو يشعر بأن الصعود منها كان عسرا . **قوله** (ثم رقى) يفتح الراء وكسر القاف كصعد وزنا ومعنى ، وذكره ابن التين بفتح القاف بوزن مضى وأنكره ، وقال عياض فى المشارق : هى لغة طى يفتجون العين فيما كان من الأفعال معتل الإيم والأول أفصح وأشهر . **قوله** (فسقى السكب) زاد عبد الله بن دينار عن أبى صالح «حتى أرواه» أى جعله ريانا ، وقد مضى فى الحديث . **قوله** (فشكر الله له) أى أثنى عليه أو قبل عمله أو جازاه بفعله ، وعلى الأخير فالفاء فى قوله : «

عطف الخاص على العام . وقال القرطبي : معنى قوله « فشكر الله له » أى أظهر ما جازاه به عند ملائكته . ووقع في رواية عبد الله بن دينار بدل ففقر له « فأدخله الجنة » . وكذا في رواية ابن حبان . **قوله** ( قالوا ) سمى من هؤلاء السائلين سراقه بن مالك بن جعشم ، رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان . **قوله** ( وان لنا ) هو مطوف على شجرة مخدوف تقديره الأمر كما ذكرت وان لنا ( في البهايم ) أى في سقى البهايم أو الإحسان إلى البهايم ( أجرا ) . **قوله** ( في كل كبد رطبة أجر ) أى كل كبد حية ، والمراد رطوبة الحياة ، أولان الرطوبة لازمة للحياة فهو كناية ، ومعنى الظرفية هنا أن يقدر مخدوف ، أى الأجر ثابت في إرواء كل كبد حية ، والكبد يذكر ويؤنث ، ويحتمل أن تكون « في » سببية كقولك في النفس البدية ، قال الداردي : المعنى في كل كبد حتى أجر وهو عام في جميع الحيوان . وقال أبو عبد الملك : هذا الحديث كان في بني اسرائيل ، وأما الاسلام فقد أمر بقتل الكلاب . وأما قوله « في كل كبد » فمخصوص ببعض البهايم كما لا ضرر فيه ، لان المأمور بقتله كالخنزير لا يجوز أن يقوى ليزداد ضرره ، وكذا قال النووي : ان عمومه مخصوص بالحيوان المحترم وهو ما لم يؤمر بقتله فيحصل الثواب بسقيه ، ولتتبع به إطعامه وغير ذلك من وجوه الإحسان اليه . وقال ابن التين : لا يمتنع إجرأه على عمومه ، يعنى فيسقى ثم يقتل لانا أمرنا بأن نحسن القتل ونهينا عن المثلة . واستدل به على طهارة سؤر الكلب وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الطهارة . وما قيل في الرد على من استدل به : انه فعل بعض الناس ولا يندى هل هو كان ممن يقتدى به أم لا ، والجواب أنا لم نحتاج بمجرد الفعل المذكور بل إذا فرعنا على أن شرع من قبلنا شرع لنا فانا لا نأخذ بكل ما ورد عنهم ، بل إذا ساقه امام شرعنا مساق الملح ان عم ولم يقيد به بقيد صح الاستدلال به . وفي الحديث جواز السفر منفردا وبغير زاد ، ومثل ذلك في شرعنا ما إذا لم يخف على نفسه الهلاك . وفيه الحث على الإحسان إلى الناس ، لانه إذا حصلت المغفرة بسبب سقى الكلب فسقى المسلم أعظم أجرا . واستدل به على جواز صدقة التطوع للمشركين ، وينبغي أن يكون عمله ما إذا لم يوجد هناك مسلم فالمسلم أحق ، وكذا اذا دار الامر بين البهيمة والأدى المحترم واستويا في الحاجة فالأدى أحق ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب حديث أسماء بنت أبي بكر وابن عمر في قصة المرأة التي ربطت الهرة حتى ماتت فدخلت النار ، وسيأتي الكلام عليه في بدء الخلق ، وتقدم حديث أسماء بآتم من هذا في أوائل صفة الصلاة ، وأما حديث ابن عمر ذكر الدارقطني أن معن بن عيسى تفرد بذكره في الموطأ ، قال : ورواه في غير الموطأ ابن وهب والقنبي وابن أبي أويس ومطرف ، ثم ساقه من طريقهم . وأخرجه الاسماعيلى من طريق معن وابن وهب ، وأخرجه أبو نعيم من طريق القنبي . ومناسبة حديث الهرة للترجمة من جهة أن المرأة عوقبت على كرمها لم تسقى ، فقتضاه أنها لو سقاها لم تعذب . قال ابن المنير : دل الحديث على تحريم قتل من لم يؤمر بقتله عطشا ولو كان هرة . وليس فيه ثواب النقي ولكن كفى بالسلامة فضلا

١٠ - **باب** من رأى أن صاحب الخوض والقرية أحق بمائه

٢٣٦٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَدَحَ فَشَرِبَ ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ هُوَ أَحَدُ الثُّلُومِ ، وَالْأَشْيَاحُ عَنْ يَسَارِهِ ، قَالَ : يَا غُلَامُ

أُتِذْنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ الْأَشْبَاحَ ؟ قَالَ : مَا كُنْتُ لِأُوْثِرَ بِنَصِيْبِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ »  
 ٢٣٦٧ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن محمد بن زياد سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « والذي نفسي بيده ، لأذودن رجلاً عن حوضي كما تذاود القرية من الإبل عن الحوض »

٢٣٦٨ - **حديث** عبد الله بن محمد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب وكثير بن كثير - يزيد أحدنا على الآخر - عن سعيد بن جبيرة قال : قال ابن عباس رضي الله عنهما قال النبي ﷺ « بَرَحَ اللَّهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ ، لَوْ تَرَكْتَ زَمْزَمَ - أَوْ قَالَ : لَوْ لَمْ تَرَفْ مِنَ الْمَاءِ - لَكُنْتَ عَيْنًا مَعِينًا . وَأَقْبَلَ جُرْمُ فَقَالُوا : أَتَأْتَيْنَ أَنْ نَنْزَلَ عِنْدَكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَاحِقَ لَكُمْ مِنَ الْمَاءِ . قَالُوا : نَعَمْ »  
 [ الحديث ٢٣٦٨ - أطرافه في : ٢٣٦٢ ، ٢٣٦٣ ، ٢٣٦٤ ، ٢٣٦٥ ]

٢٣٦٩ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا سُفيان عن عمرو عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ثَلَاثَةٌ لَا يُسْكَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُنْظَرُ إِلَيْهِمْ : رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرُ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَائِهِ فَيَقُولُ اللَّهُ : الْيَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَمَلْ يَدَاكَ » .

قال علي : حدثنا سُفيان - غير مرّة - عن عمرو بن أبي صالح يبلغ به النبي ﷺ قوله ( باب من رأى أن صاحب الحوض أو القرية أحق بمائه ) ذكر فيه أربعة أحاديث : أحدها حديث سهل بن سعد وقد تقدم الكلام عليه قبل ثمانية أبواب ، ومناسبتة للترجمة ظاهرة إلحاق الحوض والقرية بالقدح ، فكان صاحب القدح أحق بالتصرف فيه شرباً وسقياً . وقد خفي هذا على المذهب فقال : ليس في الحديث إلا أن الأيمن أحق من غيره بالقدح ، وأجلب ابن المنير بأن مراد البخاري أنه إذا استحق الأيمن مافي القدح بمجرد جلوسه واختص به فكيف لا يختص به صاحب اليد والمقصب في تحصيله ؟ نأنيها حديث أبي هريرة في ذكر حوض النبي ﷺ وسيأتي الكلام عليه في ذكر الحوض النبوي من كتاب الرقاق . وقوله « لأذودن » بمعنى ثم مهملة أى لأطردن ، ومناسبتة للترجمة من ذكره ﷺ أن صاحب الحوض يطرد إبل غيره عن حوضه ولم ينكر ذلك فيدل على الجواز ، وقد خفي على المذهب أيضاً فقال : إن المناسبة من جهة إضافة الحوض إلى النبي ﷺ وكان أحق به ، وتعقبه ابن المنير بأن أحكام التكليف لا تنزل على وقائع الآخرة ، وإنما استدلل بقوله « كما تذاود القرية من الإبل » ، فإجاز لصاحب الحوض طرد إبل غيره عن حوضه إلا وهو أحق بحوضه . نأنيها حديث ابن عباس في قصة هاجر وزمزم ، وأورده مختصراً جداً ، وسيأتي مطولاً في أحاديث الأنبياء ، ومناسبتة للترجمة من جهة قولها للذين نزلوا عليها « ولا حق لكم من الماء » ، قالوا نعم ، وقرر النبي ﷺ على ذلك . قال الخطابي : فيه أن من أنيط ماء في فلاة من الأرض ملكه ولا يشاركه فيه غيره إلا برضاه ، إلا أنه لا يمنع فضله إذا استغنى عنه ، وإنما شرطت هاجر عليهم أن لا يتملكوه .

رابعا حديث أبي هريرة وقد تقدم من وجه آخر قبل أربعة أبواب وفيه : ورجل له فضل ماء بالطريق فتمه من ابن السبيل ، وقال في هذه الطريق ، ورجل منع فضل مائه فيقول الله اليوم : أمنعك فضل كما منعت فضل ما لم تعمل يداك ، ومناديه للترجمة من جهة أن المقابلة وقعت على منعه الفضل فدل على أنه أحق بالأصل ، ويؤخذ أيضا من قوله : ما لم تعمل يداك ، فإن مفهومة أنه لو عالج له لكان أحق به من غيره . وحكى ابن النين عن أبي عبد الملك أنه قال : هذا يخفى معناه ، وأمله يريد أن البئر ليست من حفرة وإنما هو في منعه غاصب ظالم ، وهذا لا يرد فيما حازه وعمله . قال : ويحتمل أن يكون هو حفرة ومنعها من صاحب الشقة أى العطشان ، ويكون معنى : ما لم تعمل يدانه ، أى لم تنج الماء ولا أخرجه ، قال : وهذا أى الأخير ليس من الباب في شيء والله أعلم . **قوله** (قال على حدثنا سفيان غير مرة الخ) يشير الى أن سفيان كان يرسل هذا الحديث كثيرا ، ولكنه صحح الموصول لتكون الذى وصله من الحفاظ ، وقد تابعه سعيد بن عبد الرحمن الخزومي وعبد الرحمن بن يونس ومحمد بن أبي الوزير ومحمد بن يونس فوصلوه قاله الاسماعيلي ، قال : وأرسله غيرهم . قلت : وقد وصله أيضا عمرو الناقد أخرجه مسلم عنه ، وصوفان بن صالح أخرجه ابن حبان من طريقه ، ويأتى الكلام على ما وقع من الاختلاف في سياق المتن في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى

## ١١ - باب لا حي إلا لله ورسوله ﷺ

٢٣٧٠ - **حزق بن يحيى** بن بكير حدثنا الأيثر عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الصمصم بن جذاعة قال : إن رسول الله ﷺ قال : لا حي إلا لله ورسوله . وقال : بآذان أن الذي ﷺ حى الذقيع ، وأن عمر حى الشرف والربذة [ الحديث ٢٣٧٠ - طريقه في : ٣٠١٢ ]

**قوله** ( باب لا حي إلا لله ورسوله ) ترجم بلفظ الحديث من غير مزيد ، قال الشافعي : يحتمل معنى الحديث شيئين : أحدهما ليس لأحد أن يحيى للمسلمين إلا ما حياه النبي ﷺ ، والآخر معناه إلا على مثل ما حياه عليه النبي ﷺ ، فعلى الأول ليس لأحد من الولاة بعده أن يحيى ، وعلى الثاني يختص الحى بمن قام مقام رسول الله ﷺ وهو الخليفة خاصة . وأخذ أصحاب الشافعي من هذا أن له في المسألتين قولين ، والراجح عندهم الثاني ، والأول أقرب الى ظاهر اللفظ لكن رجحوا الأول بما سياتى أن عمر حى بعد النبي ﷺ ، والمراد بالحى منع الرعى في أرض مخصوصة من المباحات فيجعلها الإمام مخصوصة برعى بهائم الصدقة مثلا . **قوله** ( عن يونس ) هو ابن يزيد الأيلي ، ورواية الليث عنه من الأقرب لأنه قد سمع من شيخه ابن شهاب ، وفي الأسناد تابعيان وصحابيان . **قوله** ( لا حي ) أصل الحى عند العرب ان الرئيس منهم كان إذا نزل منزلا خصبا استسقى كبا على مكان عال قال حيث انتهى صوته حماه من كل جانب فلا يرعى فيه غيره ويرعى هو مع غيره فيما سواه ، والحى هو المكان الحمى وهو خلاف المباح ، ومعناه أن يمنع من الإحياء من ذلك الموات ليتوفر فيه الكلا فترعاه مواش مخصوصة ويمنع غيرها ، والراجح عند الشافعية أن الحى يختص بالخليفة ، ومنهم من ألحق به ولاية الأقاليم ، ومحل الجواز مطلقا لأن يضرب بكافة المسلمين . واستدل به الطحاوي لأنه في اشتراط إذن الامام في إحياء الموات ، وتعمق بالفرق بينهما فإن الحى أخص من



الإحياء والله أعلم . قال الجوزي من الثافعية : ليس بين الحديثين معارضة . فالخبر المنتهى ما يحصى من الموات الكثير العشب لنفسه خاصة كفعل الجاهلية ، والإحياء المباح مالا منفعة للمسلمين فيه شاملة فافترقا ، وإنما تعد أرض الخبي مواتا لكونها لم يتقدم فيها ملك لأحد ، لكنها تشبه العامر لما فيها من المنفعة العامة . قوله ( وقال بلغنا أن النبي ﷺ سمى النقيع ) كذا لجميع الرواة إلا لابي ذر ، والقاتل هو ابن شهاب ، وهو موصول بالاسناد المذكور اليه وهو مرسل أو معضل ، وهكذا أخرجه أبو داود من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب فذكر الموصول والمرسل جميعا ، ووقع عند أبي ذر ، وقال أبو عبد الله : بلغنا الخ . فظن بعض الشراح أنه من كلام البخاري المصنف وليس كذلك فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه فذكر الموصول والمرسل جميعا على الصواب كما أخرجه أبو داود ، ووقع لأبي نعيم في مستخرجه تحبيط ، فإنه أخرجه من الوجه الذي أخرجه منه الإسماعيلي فقتصر في الاسناد الموصول على المتن المرسل وهو قوله ( سمى النقيع ) ، وليس هذا من حديث ابن عباس عن الصعب ، وإنما هو بلاغ للزمري كما تقدم . وقد أخرجه سعيد بن منصور من رواية عبد الرحمن بن الحارث عن الزهري جامعاً بين الحديثين ، وأخرجه البيهقي من طريق سعيد ونقل عن البخاري أنه وهم ، قال البيهقي : لأن قوله سمى النقيع من قول الزهري يعنى من بلاغه ، ثم روى من حديث ابن عمر أنه النبي ﷺ سمى النقيع لحيل المسلمين ترعى فيه ، وفي إسناده العمري وهو ضعيف ، وكذا أخرجه أحمد من طريقه . قوله ( النقيع ) بالنون المفتوحة ، وحكى الخطابي أن بعضهم صحفه فقال بالموحدة ، وهو على عشرين فرسخاً من المدينة وقدره ميل في ثمانية أميال ذكر ذلك ابن وهب في موطئه ، وأصل النقيع كل موضع يستنقع فيه الماء ، وفي الحديث ذكر النقيع الخضبات وهو الموضع الذي جمع فيه أسعد بن زرارة بالمدينة ، والمشهور أنه غير النقيع الذي فيه الخبي وحكى ابن الجوزي أن بعضهم قال انهما واحد . قال والأول أصح . قوله ( وإن عمر سمى الشرف والربذة ) هو معطوف على الاول ، وهو من بلاغ الزهري أيضاً ، وقد ثبت وقوع الخبي من عمر كاسياني في أواخر الجهاد من طريق أسلم ، ان عمر استعمل مولاه على الخبي ، الحديث . والشرف بفتح المعجمة والراء بعدها فاء في المشهور ، وذكر عياض أنه هند البخاري بفتح المهملة وكسر الراء ، قال وفي موطأ ابن وهب بفتح المعجمة والراء قال : وكذا رواه بعض رواة البخاري أو أصلحه وهو الصواب ، وأما سرف فهو موضع يقرب مكة ولا تدخله الآلاف واللام ، والربذة بفتح الراء والموحدة بعدها ذال معجمة موضع معروف بين مكة والمدينة تقدم ضبطه ، وقد روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر سمى الربذة لنعم الصدقة

### ٩٢ - باب شرب الناس وفي الثواب من الأنهار

٢٣٧١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبي صالح التميمي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « الخيل لرجل أجر ، ولرجل سقر ، وعلى رجل وزر . فاما الذي له أجر فرجل ركبها في سبيل الله فاعطاه لها في سرج أو روضة ، فإصابته في طيها ذلك من الرجح أو الروضة كانت له حسنة ، ولو أنه انقطع طيها فاستنت شرقاً أو شرفين كانت آثارها وأرواؤها حسنت له ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقى كان ذلك حسنة له ، فهي لذلك أجر . » ورجل

رَبَطَهَا تَقْنِيًا وَتَمَقَّقًا ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظَهْرِهَا نَهَى لَذَلِكَ سِتْرًا. وَرَجُلٌ رَبَطَهَا خِرَاءً وَرِبَاءً وَنَوَاءً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزَرَ. وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحُرِّ فَقَالَ: مَا أُنْزِلَ عَلَىٰ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذَا الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَائِدَةُ (فَنَ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) ﴿

[الحدِيث ٢٣٧١ - أطرافه في: ٢٨٦٠، ٣٦٤٦، ٤٩٦٢، ٤٩٦٣، ٧٣٥٦]

٢٣٧٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَةَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّئِثِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُمَيْيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: أَعْرِفُ عِقَاقَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَسَأَلْتُكَ بِهَا. قَالَ: فَضَالَةُ النَّعْمِ؟ قَالَ: هِيَ لَكَ أَوْ لَأَعْيُكَ أَوْ لِلذَّئْبِ. قَالَ فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: مَالِكٌ وَلَهَا؟ مَتَمَّا سَقَاوُهَا وَحِذَاوُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا.»

قَوْلُهُ (بَابُ شَرْبِ النَّاسِ وَسُقَى الدُّوَابِّ مِنَ الْإِنْبَارِ) أَرَادَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةَ أَنَّ الْإِنْبَارَ السَّكَانَةَ فِي الطَّرِيقِ لَا يَتَخَصُّ بِالشَّرْبِ مِنْهَا أَحَدٌ دُونَ أَحَدٍ، ثُمَّ أورد فيه حديثين: أحدهما عن ابْنِ مَرِيَّةٍ فِي ذِكْرِ الْحَيْلِ وَسِيَّاقِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ مَفْصَلًا فِي الْجِهَادِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ قَوْلُهُ فِيهِ «وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يَسْقَى، فَانَّهُ يَشْعُرُ بِأَنْ مِنْ شَأْنِ الْبَهَائِمِ طَلَبُ الْمَاءِ وَلَمْ يَرِدْ ذَلِكَ صَاحِبِهَا، فَإِذَا أَجْرَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فَيُوجِبُ بِقَصْدِهِ مِنْ بَابِ الْأَوَّلِ، فَتُبْتُ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِبَاحَةِ الْمَطْلُوقَةِ. ثَانِيهِمَا حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ فِي اللَّقْطَةِ وَسِيَّاقِ فِيهَا مَشْرُوحًا، وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ قَوْلُهُ فِيهِ «مَعَهَا سَقَاوُهَا وَحِذَاوُهَا تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ».

### ١٣ - بَابُ بَيْعِ الْمُطَبِّ وَالْكَلْبِ

٢٣٧٣ - حَدَّثَنَا مُتَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الصَّوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْخُذْ أَحَدُكُمْ أَحْبَلًا فَيَأْخُذَ حُرْمَةً مِنْ حَطَبٍ فَيَبِيعَ فَيَكْفُ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَى أَمْ مُنْعَ»

٢٣٧٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عُبَيْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحْتَطِبُ أَحَدُكُمْ حُرْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَعَهُ»

٢٣٧٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ: «أَصَبْتُ»

شارفاً مع رسول الله ﷺ في منمنم يوم بدر، قال: وأعطاني رسول الله ﷺ شارفاً أخرى، فأختبهما يوماً عند باب رجل من الأنصار وأنا أريد أن أحل عليهما إذخراً لأبيعه، ومضى صائغ من بني قينقاع فاستبين به على ولية قاطمة، وحمزة بن عبد المطلب يشرب في ذلك البيت معه قينة. فقالت: ألا يا حمزة للشرف الثواء، فثار إليهما حمزة بالسيف فحب أسنمتها، وبقر خواصرهما، ثم أخذ من أكبادهما - قلت لابن شهاب: ومن السنام. قال: قد حب أسنمتها فذهب بها - قال ابن شهاب قال علي رضي الله عنه: فنظرت إلى منظر أنظمتي، فأبيت نبي الله وعنده زيد بن حارثة فأخبرته الخبر، فخرج ومعه زيد، فانطلقت معه، فدخل على حمزة فتعيط عليه، فرفع حمزة بصره وقال: هل أنتم إلا عبيد لأبائي! فرجع رسول الله ﷺ يغمق حتى خرج عنهم، وذلك قبل تحريم الخمر.

قوله (باب بيع الحطب والكلأ) يفتح الكلأ واللام بعده حمزة بغير مد وهو العشب رطبه وبأبسه. وموقع هذه الترجمة من كتاب الشرب اشتراك الماء والحطب والمرعى في جواز انتفاع الناس بالمباحات منها من غير تخصيص، قال ابن بطال: لإباحة الاحتطاب في المباحات والاختلا من نبات الأرض متفق عليه حتى يقع ذلك في أرض مملوكة فترفع الإباحة، وجهه أنه إذا ملك بالاحتطاب والاحتشاش فلان يملك بالإحياء له أولى. ثم أورد فيه المصنف ثلاثة أحاديث: أولها وثانها حديث الزبير بن العوام وأبي هريرة بمعناه في الترغيب في الاكتساب بالاحتطاب، وقد تقدم الكلام عليهما في كتاب الزكاة. ثالثها حديث علي في قصة شارفيه مع حمزة بن عبد المطلب، والشاهد منه قوله «وأنا أريد أن أحل عليهما إذخراً لأبيعه»، فانه دال على ما ترجم به من جواز الاحتطاب والاحتشاش، وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في آخر كتاب الجهاد في فرض الجنس إن شاء الله تعالى.

#### ١٤ - باب القطن

٢٣٧٦ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن عبيد بن سعيد قال سمعت أنساً رضي الله عنه قال «أراد رسول الله ﷺ أن يقطع من البحرين، فقالت الأنصار: حتى تقطع لإخواننا من المهاجرين مثل الذي قطع لنا. قال: سترون بدي أثره، فاصبروا حتى تلقوني»

[الحديث ٢٣٧٦ - أطرافه: ٢٣٧٧، ٣١٦٣، ٣٧٩٤]

قوله (باب القطن) جمع قطيعة تقول قطعت أرضاً جعلتها له قطيعة، والمراد به ما يخص به الإمام بعض الرعية من الأرض الموات فيختص به ويصير أولى بأحيائه عن لم يسبق إلى أحيائه. واختصاص الاقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية، وحكي عياض أن الاقطاع تسويغ الإمام من مال الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك، قال: وأكبر ما يستعمل في الأرض، وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوز له إما بأن يملكه إياه فيعمره، وإما بأن يجعل له غلة مدة انتهى. قال السبكي: والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا إقطاعاً، ولم أر أحداً من أهلنا يذكره.

وتخرج على طريق فقهي مشكل . قال : والذي يظهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص المنحجر ، لكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى . وبهذا جزم المحب الطبري . وادعى الأذعن في الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بقلعة أرض إذا كان مستحقا لذلك والله أعلم . قوله ( عن يحيى بن سعيد ) هو الأنصاري ، ووقع البيهقي من وجه آخر عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه التصريح بالتحديث لحامد من يحيى . قوله ( أراد النبي ﷺ أن يقطع من البحرين ) يعني للأنصار . وفي رواية البيهقي : دعا الأنصار ليقطع لهم البحرين ، وللإسماعيليين ، ليقطع لهم البحرين أو طائفة منها ، وكان الشك فيه من حماد ، فسأني بالدصنف في الجزية من طريق زهير عن يحيى بلفظ : دعا الأنصار ليعتصم لهم البحرين ، ولهم في مناقب الأنصار من رواية سفيان عن يحيى : إلى أن يقطع لهم البحرين ، وظاهره أنه أراد أن يجعلها لهم إقطاعا . واختلاف في المراد بذلك ، فقال الخطابي : يحتمل أنه أراد الموات منها ليعتصموا بالإحياء ، ويحتمل أن يكون أراد العامر منها لكن في حق من الحسن . لأنه كان ترك أرضها فلم يقسمها . ومثقب بأنها فتحت صلحا كما سياتي في كتاب الجزية ، فيحتمل أن يكون المراد أنه أراد أن ينضمهم بقتال جزيتها ، وبه جزم إسماعيل القاضي وابن قرقول ، ووجه ابن بطال بأن أرض الصلح لا تقسم فلا تملك . وقال ابن التين : إنما يسمى إقطاعا إذا كان من أرض أو عقار ، وإنما يقطع من النية ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد . قال : وقد يكون الإقطاع تملكيا وغير تملك . وعلى الثاني يحمل إقطاعه ﷺ الدور بالمدينة ، كأنه يشير إلى ما أخرجه الشافعي مرسلًا ووصله الطبراني . أن النبي ﷺ لما قدم المدينة أقطع أهل الدور ، يعني أنزل المهاجرين في دور الأنصار برضام انتهى . وسيأتي في أواخر الحسن حديث أسماء بنت أبي بكر : أن النبي ﷺ أقطع الزبير أرضا من أموال بني النضير ، يعني بعد أن أجلاهم . والظاهر أنه ملكه إياها وأطلق عليها إقطاعا على سبيل المجاز والله أعلم . والذي يظهر لي أن النبي ﷺ أراد أن ينضم الأنصار بما يحصل من البحرين أما الناجز يوم عرض ذلك عليهم فهو الجزية لأنهم كانوا صالحوا عليها ، وأما بعد ذلك إذا وقعت الفتوح فخراج الأرض أيضا ، وقد وقع منه ﷺ ذلك في عدة أراض بعد فتحها وقبل فتحها ، منها إقطاعه تيمما الداري ، دة ، إبراهيم ، فلما فتحت في عهد عمر نجر ذلك لقيم ، واستمر في أيدي ذريته من ابنته رقية ، ويدهم كتاب من النبي ﷺ بذلك ، وقصته مشهورة ذكرها ابن سعد وأبو عبيد في كتاب الأموال ، وغيرهما . قوله ( مثل الذي تقطع أنا ) زاد في رواية البيهقي : فلم يكن ذلك عنده ، يعني بسبب فلة الفتوح يومئذ كما في رواية الليث التي في الباب الذي يلي هذا ، وأغرب ابن بطال فقال : متناه أنه لم يزد فعل ذلك لأنه كان أقطع المهاجرين أرض بني النضير . قوله ( سترتون بعدى أثره ) بفتح الهاء : والمثلثة على المشهور ، وأشار ﷺ بذلك إلى ما وقع من استئثار الملوك من قريش عن الأنصار بالأموال والتفضيل في العطاء وغير ذلك فهو من أعلام نبوته ﷺ ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في مناقب الأنصار إن شاء الله تعالى

### ١٥ - باب كتابة القلائع

٢٣٧٧ - وقال الألبان عن يحيى بن سعيد عن أنس رضي الله عنه : « دعا النبي ﷺ الأنصار ليقطع لهم بالبحرين » ، فقالوا : يا رسول الله إن فعات قاك كتب لإخواننا من قريش بمثلها ، فلم يكن ذلك عند

النبي ﷺ ، فقال : إنكم مترّونَ بعدى أثره ، فاصبروا حتى أتقوني .

قوله ( باب كتابة الطائعين ) أى تكون توثقة بيد المقطع دفعا للزاع عنه . قوله ( وقال الليث ) لم أره موصولا من طريقه . قال الاسماعيل وغيره : أوردته عن الليث غير موصول . زاد أبو نعيم : وكذلك أخذه عن عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه . واعترض على المصنف بأن رواية الليث لا ذكر للكتابة فيها ، وأجيب بأنها مذكورة في الشق الثاني ، وبأنه جرى على عادته في الإشارة الى ما يرد في بعض الطرق ، وقد تقدم أنه عنده في الجزية من رواية زهير ، وهو عند أحمد عن أبي معاوية عن يحيى بن سعيد والله أعلم . وفي الحديث فضيلة ظاهرة للاقتصار لتوقفهم عن الاستئثار بشيء من الدنيا دون المهاجرين ، وقد وصفهم الله تعالى بأنهم كانوا ( يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ) فخلصوا في الفضل على ثلاث مراتب : إثارهم على أنفسهم ، ومواساتهم لغيرهم . وسأق الكلام على ما يتعلق بالبحرين في كتاب الجزية إن شاء الله تعالى عليهم .

## ١٦ - باب حَبِّ الإبلِ على الماء

٢٣٧٨ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا محمد بن فضال قال حدثني أبي عن هلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من حق الإبل أن تحلب على الماء » .

قوله ( باب حلب الإبل على الماء ) أى عند الماء ، والحلب بفتح اللام الاسم المصدر سواء قاله ابن فارس ، تقول حلبتها أحلبها حلبا بفتح اللام . قوله ( أن تحلب ) يضم أوله على البناء للـ هـول ، وهو بالحاء المهملة في جميع الروايات ، وأشار الداودي إلى أنه روى بالجيم وقال : أراد أنها تساق إلى موضع سقيها ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لقال أن تحلب إلى الماء لا على الماء . وإنما المراد حلبها هناك لنفع من يحضر من المساكين ، ولأن ذلك ينفع الإبل أيضا ، وهو نحو النهي عن الجذاد بالليل ، أراد أن تجد نهارا لتحضر المساكين . قوله ( على الماء ) زاد أبو نعيم في « المستخرج » والبرقاني في « المصاحفة » من طريق المعافى بن سليمان عن فليح « يوم ودودها » وساق البرقاني بهذا الاسناد ثلاثة أحاديث آخر في نسق ، وقد تقدم معنى حديث الباب في الزكاة من طريق الأعرج عن أبي هريرة مطولا وفيه « ومن حقها أن تحلب على الماء » وتقدم شرحه هناك

١٧ - باب الرجل يكون له تمر أو ثيرب في حائط أو في نخلة . وقال النبي ﷺ :

« من باع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع ، وللبائع الممر والسقي حتى يرفع » ، وكذلك رب القرية .

٢٣٧٩ - أخبرنا عبد الله بن يوسف حدثنا القتيب حدثني ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من ابتاع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترط للبائع . ومن ابتاع عبدا وله مال فإله الذي باعته إلا أن يشترط البائع »

وعن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد

٢٣٨٠ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم قال « رخص النبي ﷺ أن يتباع العرايا بخرصها ثمرا »

٢٣٨١ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « سمى النبي ﷺ عن الحاضرة والخاقلة وعن الزانية وعن بيع الثمر حتى يبدؤ صلاحه ، وإن لاتباع إلا بالدينار والدورهم ، إلا العرايا »

٢٣٨٢ - **حدثنا** يحيى بن زرقعة **حدثنا** مالك عن داود بن حصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « رخص النبي ﷺ في بيع العرايا بخرصها من الثمر فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق ، شك داود في ذلك »

٢٣٨٣ ، ٢٣٨٤ - **حدثنا** زكريا بن يحيى **حدثنا** أبو أسامة قال أخبرني الوليد بن كثير قال أخبرني بشير بن يسار مولى بني حارثة أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة **حدثناه** « أن رسول الله ﷺ سمى عن الرابطة . بيع الثمر بالقر ، إلا أصحاب العرايا فإنه أذن لهم »

قال أبو عبد الله : وقال ابن إسحاق **حدثني** شير .. مثله

**قوله** ( باب الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط أو نخل ) هو من الف والشر ، أي له حق المرو في الحائط أو نصيب في النخل . **قوله** ( وقال النبي ﷺ : من باع نخلا بعد أن تزرع ثمرتها للبائع ) تقدم موصولا في « باب من باع نخلا قد أرت ، من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ، ووصله بمناء في هذا الباب . **قوله** ( وللبائع المرو والبقى حتى يبيع ) أي ثمرته ( وكذلك رب العرية ) ، وهذا كله من كلام المصنف استنبطه من الأحاديث المذكورة في الباب ، وترجم بعض الشراح أنه بقية الحديث المرفوع فوم في ذلك وما فاحشا . وقال ابن المنير : وجه دخول هذه الترجمة في الفقه التنبيه على إمكان اجتماع الحقوق في العين الواحدة ، هذا له الملك وهذا له الانتفاع ، وهو مأخوذ من استحقاق البائع أجرة دون الأصل فيكون له حق الاستطراق لانتفاعها في أرض مملوكة لغيره ، وكذلك صاحب العرية . قال : وعندنا خلاف فيمن يسق العرية ، هل هو على الواهب أو الموهوبة له ؟ وكذلك سقى الثمرة المستثناة في البيع قيل على البائع وقيل على المشتري ، فلا تفرق بنقل ابن بطال الإجماع في ذلك . ثم أورد المصنف في ذلك خمسة أحاديث : الأول حديث ابن عمر ، من ابتاع نخلا ، تقدم الكلام على شرحه وعلى بيان شيء من اختلاف الرواة فيه في « باب من باع نخلا قد أرت » ، من كتاب البيوع . **قوله** ( ومن ابتاع عبدا وله مال إلخ ) قال ابن دقيق العيد : اشتدل به لماك على أن العبد ملك لاهنافة الملك إليه باللام ، وهي ظاهرة في الملك . قال غيره يؤخذ منه أن العبد إذا ملكه سيده مالا فإنه يملكه ، وبه قال مالك وكذا الشافعي في القديم ، لكنه إذا باعه يبد

ذلك رجح المال لسيده إلا أن يشترطه المبتاع . وقال أبو حنيفة وكذا الشافعي في الجديد : لا يملك العبد شيئا أصلا والاضافة للاختصاص والانتفاع كما يقال السرج للفرس ، ويؤخذ من مفهومه أن من باع عبدا ومعه مال وشرطه المبتاع أن البيع يصح ، لكن بشرط أن لا يكون المال ربويا فلا يجوز بيع العبد ومعه دراهم بدرهم قاله الشافعي ، وعن مالك لا يمنع لاطلاق الحديث ، وكان العقد إنما وقع على العبد خاصة ، والمال الذي معه لا يدخل له في العقد . واختلف فيما إذا كان المال ثيابا ، والأصح أن لها حكم المال ، وقيل تدخل عملا بالمعرف ، وقيل يدخل سائر العمرة فقط . وقال الباجي : إن شرطه المشتري للعبد صح مطلقا ، وإن شرط بعضه أو لنفسه فروايتان . وقال المازري : إن زال ملك السيد عن عبده يبيع أو معاوضة فالمال للسيد إلا أن يشترطه المبتاع . وعن بعض التابعين كالحسن بن سعيد ، والحديث حجة على قائل هذا . وإن زال بالعتق ونحوه فالمال للعبد إلا أن يشترطه للسيد ، وإن زال بالهبة ونحوها فروايتان قال القرطبي : أرجحهما إلحاقها بالبيع ، وكذا إن سلمه في الجناية . وفي الحديث جواز الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد ، قال الكرماني : قوله وله مال ، اضافة المال الى العبد مجاز كاضافة الثمرة الى النخلة . قوله ( وعن مالك ) هو معطوف على قوله حدثنا الليث ، فهو موصول ، والتقدير : حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك . وزعم بعض الشراح أنه معلق ، وليس كذلك . وتردد الكرماني . وقد وصله أبو داود من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر في النخل مرفوعا ، وعن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد موقوفا ، وكذا هو في الموطأ ، ولفظه : عن ابن عمر عن عمر بن عبد الله بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من ابتاع عبدا لم يملكه حتى يملكه بغيره ، ثم ساقه من طريق سلمة بن كهيل وحدثني من سمع جابرا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، . وقال الكرماني : قوله وفي العبد ، أى في شأن العبد ، أو التقدير : عن عمر أنه قال في العبد بأن ماله لبايعه ، أو زاد لفظ العبد بعد قوله إلا أن يشترط المبتاع ، أى والعبد كذلك . قلت : وأرجحها الأول ، وقد عبر عنه عند أبي داود بنحو ذلك كما ذكرته . وأخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن عبيد الله الصمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن عبد الله بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من ابتاع عبدا لم يملكه حتى يملكه بغيره ، ومن رواية محمد بن إسحق عن نافع عن ابن عمر مرفوعا بالقصتين ، وقال النسائي : إنه خطأ ، والصواب ما رواه يحيى القطان ، وكذلك رواه الليث وأيوب عن نافع في العبد موقوفا . وقوله من ابتاع عبدا وله مال فإله الذي باعه إلا أن يشترط المبتاع ، هكذا ثبتت قصة العبد في هذا الحديث في جميع نسخ البخاري ، وصنيع صاحب العمدة يقتضي أنها من أفراد مسلم فانه أورده في باب العرايا ، فقال : عن عبد الله بن عمر ، فذكر من باع نخلا ثم قال : ولمسلم من ابتاع عبدا فإله الذي باعه إلا أن يشترط المبتاع ، وكأنه لما نظر كتاب البيوع من البخاري فلم يجد فيه توهم أنها من أفراد مسلم . واعتذر الشارح ابن المطار عن صاحب العمدة فقال : هذه الزيادة أخرجه الشيخان من رواية سالم عن أبيه عن عمر ، قال : فالصنف لما نسب الحديث لابن عمر احتاج أن ينسب الزيادة لمسلم وحده انتهى ملخصا . وبالحق شيخنا ابن الملقن في الرد عليه لأن الشيخين لم يذكر في طريق سالم عمر بل هو عندهما جميعا عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير واسطة عمر ، لكن مسلم والبخاري ذكراه في البيوع والشرب فتعين أن سبب وهم الملقمى ما ذكرته . وقال النووي في شرح مسلم : لم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر ، وذلك لا يضر فان سالما ثقة بل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة . وقد أشار النسائي والدارقطني الى ترجيح رواية نافع وهي إشارة مردودة انتهى . قلت : أما نفي تخريجها فردود فانها ثابتة عند البخاري هنا من رواية ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن نافع لكن

باختصار ، وأما الاختلاف بين سالم ونافع فانما هو في رفعها ووقفها لا في إثباتها ووقفها ، فسلم رفع الحديثين جميعا ونافع رفع حديث النخل عن ابن عمر عن النبي ﷺ ووقف حديث البعد على ابن عمر عن عمر ، وقد رجح مسلم ما رجحه الثقاتي . وقال أبو داود ونسبه ابن عبد البر : وهذا أحد الآحاد الأربعة التي اختلف فيها سالم ونافع ، قال أبو عمر : اتفقا على رفع حديث النخل ، وأما قصة البعد فرفقها سالم ووقفها نافع على عمر ، ورجح البخاري رواية سالم في رفع الحديثين ، ونقل ابن التين عن الداودى هو وهم من نافع ، والصحيح ما رواه سالم مرفوعا في البعد والخمرة ، قال ابن التين : لا أدري من أين أدخل الزمحل على نافع مع إمكان أن يكون عمر قال ذلك - يعنى على جهة الفتوى - مستندا إلى ما قاله النبي ﷺ فتصح الروايتان . قلت : قد نقل الترمذى في الجامع ، عن البخاري تصحيح الروايتين ، ونقل عنه في العلل ، ترجيح قول سالم ، وقد تقدم بيان ذلك كله واضحا في كتاب البيوع . قوله ( والحديث <sup>(١)</sup> ) أى الأرض المزروعة ، فمن باع أرضا محروثة وفيها زرع فالزراع للبايع ، والخلاف في هذه كالخلاف في النخل ، وبؤخذ منه أن من أجر أرضا وله فيها زرع أن الزرع للزاجر لا للمستأجر إن تصورت صورة الاجارة . قوله ( سمى له نافع هؤلاء الثلاثة <sup>(٢)</sup> ) قائل : سمى ، هو ابن جريج والضمير في له ، لابن أبي مليكة . وفي الحديث ما يدل على قلة تدليس ابن جريج فانه كثير الرواية عن نافع ومع ذلك أفصح بأن بينهما في هذا الحديث واسطة . ثانيا : حديث زيد بن ثابت في العرايا وقد تقدم مشروحا في بابها . ثالثا : حديث جابر في النهى عن المخاربة والمحاقلة والمزابنة ربيع الثمر حتى يبدو صلاحه ويومه بغير الدينار والدرهم الا العرايا . فاما المخاربة فتقدم الكلام عليها في المزارعة . وأما المحقة فتقدم الكلام عليها في حديث أنس في باب بيع المحاضرة . . وأما المزابنة فتقدم الكلام عليها في حديث ابن عمر وابن عباس وغيرهما في باب المزابنة ، وأما بقيته فتقدم في باب بيع الثمر على ردوس النخل ، من حديث جابر . رابعا : حديث أبي هريرة في بيع العرايا وقد تقدم أيضا مشروحا في بابها . خامسا : حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة في النهى عن المزابنة إلا أصحاب العرايا وقد تقدم حديث سهل في باب بيع الثمر على ردوس النخل ، وقد تقدم شرح جميع هذه الأحاديث ، وقوله هنا : قال : وقال ابن إسحق حديثي بشير ، يعنى ابن يسار مثله . كذا لا يذو وأبى الوقت ، ووقع للأصيلي وكريمة وغيرهما . قال أبو عبد الله : قال ابن إسحق ، فعلى هذا فهو معلق ، ولم أره موصولا من طريقه إلى هذه الغاية والله المستعان

( غائبة ) : انتملك كتاب الشرب على ستة وثلاثين حديثا ، المعلق منها خمسة والبقية موصولة ، والمكرر منها فيه وقتها مئتي سبعة عشر حديثا ، والخالص تسعة عشر . وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عثمان في بئر رومة ، وحديث ابن عباس في قصة ماجر ، وحديث الصعب في الحمي ، وحديث الزهري المرسل في حمى النقيع . وحديث أنس في القطائع . وفيه من الآثار اثنتان عن عمر رضى الله عنه . والله تعالى أعلم

( ١ ) في هامش طابعة بولاق : قول الشارح ( قوله والحديث الخ ) و ( قوله سمى له نافع هؤلاء الثلاثة الخ ) هاتان العبارتان غير موجودتين في نسخ الفن التي بأيدينا ، ولعلهما في الرواية التي وقعت للشارح ففرح عليها



### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤٣ - كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس

**قوله** (كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس) كذا لابي ذر . وزاد غيره في أوله البسملة .  
والفلسفي «باب» بدل كتاب ، وعطف الترجمة التي تليه عليه بغير باب . وجمع المصنف بين هذه الأمور الثلاثة لفظة  
الأحاديث الواردة فيها ولتعلق بعضها ببعض

١ - **باب** مَنْ اشْتَرَى بِالْدينِ وَلَيْسَ عَنْدهُ ثَمَنُهُ ، أَوْ لَيْسَ بِمَحْضَرِهِ

٢٣٨٥ - **حدثنا** محمد بن يوسف هو البيهقي أخبرنا جرير عن اللبيرة عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضى الله عنها قال « غزوت مع النبي ﷺ قال : كيف ترى بيعك ؟ أبيعته ؟ قلت نعم ، فبعت إنيته .  
فلما قدم المدينة غدت إلى بالبيع ، فأعطاني ثمنه »

٢٣٨٦ - **حدثنا** مولى بن أسيد حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش قال « تذاكرنا عند إبراهيم الرهن  
في السلم قال : حدثني الأسود عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل  
ورهنه درعاً من حديد »

**قوله** (باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه أو ليس بمحضره) أي فهو جائز ، وكأنه يشير إلى ضعف ما جاء  
عن ابن عباس مرفوعاً « لا اشترى ما ليس عندي ثمنه » وهو حديث أخرجه أبو داود والحاكم من طريق سماك عن  
عكرمة عنه في أثناء حديث تفرد به شريك عن سماك واختلف في وصله وإرساله . ثم أورد فيه حديث جابر في  
شرائه النبي ﷺ منه جملة في السفر وقضائه ثمنه في المدينة ، وهو مطابق للركن الثاني من الترجمة . وحديث عائشة في  
شرائه النبي ﷺ من اليهودي الطعام إلى أجل ، وهو مطابق للركن الأول . قال ابن المنير : وجه الدلالة منه أنه ﷺ لو  
حضره الثمن ما أخره ، وكذا فمن الطعام لو حضره لم يرتب في ذمته ديناً ، لما عرف من عادته الشفقة من المبادرة إلى  
إخراج ما يلزمه إخراجاً ، قلت : وحديث جابر يأتي الكلام عليه في الشروط ، وحديث عائشة يأتي الكلام عليه في  
الرهن . وقوله في أول حديث جابر « حدثنا محمد بن يوسف » هو البيهقي كذا ثبت لأبي ذر ، وأهل عند الأكثر  
وجزم أبو علي الجبائي بأنه ابن سلام وحكى ذلك عن رواية ابن السكن ، ثم وجدته في رواية أبي علي بن شبيب عن  
الفربري كذلك . وجرير شيخه هو ابن عبد الحميد ، ومغيرة هو ابن مقسم

٢ - **باب** مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا ، أَوْ إِتْلَافَهَا

٢٣٨٧ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله الأويسى حدثنا سليمان بن بلال عن ثور بن زيد عن أبي

الْفَيْشُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ»

قَوْلُهُ (باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو إتلافها) حذف الجواب اغتناء بما وقع في الحديث . قال ابن المنير : هذه الترجمة تشير بأن التي قبلها مقيدة بالعلم بالقدرة على الوفاء . قال : لأنه إذا علم من نفسه العجز فقد أخذ لا يريد الوفاء إلا بطريق التقي والتبني خلاف الإرادة . قلت : وفيه نظر لأنه إذا نوى الوفاء بما سيفتحه الله عليه فقد نطق بالحديث بأن الله يؤدي عنه إما بأن يفتح عليه في الدنيا وإما بأن يتكفل عنه في الآخرة ، فلم يعمين التقييد بالقدرة في الحديث ، ولو سلم ما قال فهناك مرتبة ثالثة وهو أن لا يعلم هل يقدر أو يعجز . قَوْلُهُ (عن نور ابن زيد) بفتح الزاوي وهو الدبلي ، والاستماع على من طريق ابن وهب عن سليمان ، حدثني نور ، . قَوْلُهُ (عن أبي الحيث) بالمعجمة والثالثة : زاد ابن ماجه ، ومولى ابن مطيع ، . قلت : واسمه سالم ، والاسناد كله مدنيون . قَوْلُهُ (أدى الله عنه) في رواية الكشميني ، وأداه الله عنه ، ولابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث ميمونة دما من مسلم يذان دينا يعلم الله أنه يريد أداءه . إلا أداه الله عنه في الدنيا ، وظاهره يحيل المسألة المشهورة فيمن مات قبل الوفاء بغير تقصير منه كأن يعسر مثلا أو يفجأ الموت وله مال غيروه . وكانت نيته وفاء دينه ولم يوف عنه في الدنيا . ويمكن حمل حديث ميمونة على الغالب ، والظاهر أنه لا تابعة عليه والحالة هذه في الآخرة بحيث يؤخذ من حسناته لصاحب الدين ، بل يتكفل الله عنه لصاحب الدين كما دل عليه حديث الباب وإن خالف في ذلك ابن عبد السلام والله أعلم . قَوْلُهُ (أتلفه الله) ظاهره أن الإتلاف يقع له في الدنيا وذلك في ماله أو في نفسه . وهو علم من أعلام النبوة لما تراه بالمشاهدة من يتعاطى شيئا من الأمور ، وقيل المراد بالإتلاف عذاب الآخرة ، قال ابن بطلال : فيه الخس على ترك استكمال أموال الناس والترغيب في حسن التأدية اليهم عند المداينة وأن الجزاء قد يكون من جفست العمل . وقال الداودي : فيه أن من عليه دين لا يمتنع ولا يتصلق وأن فعل رداه . وفي أخذ هذا من هذا بعد كثير . وفيه الترغيب في تحسين النية والترهيب من ضد ذلك وأن مدار الاعمال عليها . وفيه الترغيب في الدين لمن ينوى الوفاء ، وقد أخذ بذلك عبد الله بن جعفر فيما رواه ابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن علي عنه أنه كان يستدين ، فسئل فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول «إن الله مع الدائن حتى يقضى دينه» ، إسناده حسن ، لكن اختلف فيه على محمد بن علي فرواه الحاكم أيضا من طريق القاسم بن الفضل عنه عن عائشة بلفظ «ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه إلا كان له من الله عون» ، قالت : فانا آنس ذلك العون ، وساق له شاهدا من وجه آخر عن القاسم عن عائشة . وفيه أن من اشترى شيئا بدين وتصرف فيه وأظهر أنه قادر على الوفاء ثم تبين الأمر بخلافه أن البيع لا يرد بل ينتظر به حلول الأجل لاقتصاره ﷺ على الدعاء عليه ولم يلزمه برد البيع قاله ابن المنير

٣ - **باب أداء الدين** ، وقول الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ، إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾

٢٣٨٨ - حدثني أحمد بن يونس حدثنا أبو شهاب عن الأعمش عن زيد بن وهب عن أبي ذر رضي

اللهُ عنه قال « كنت مع النبي ﷺ ، فلما أبصر - يعنى أحداً - قال : ما أحبُّ أنه يحولَ لي ذهباً يمحسُّ عيدي منه دينارٌ فوق ثلاثِ الأدينارِ أرصدُهُ لِدِينِ . ثم قال : إنَّ الأَكْثَرِينَ همُ الْآفَلُونَ ، إلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا - وأشار أبو شهابَ بَيْنَ يَدَيْهِ وعن يمينه وعن شِمالِهِ - وقليلٌ بهم . وقال : مَكَانَكَ ، وثَقَّةٌ - ثم غيرَ بَئِيدٍ فسمعتُ صَوْتاً ، فأردتُ أن آتيه . ثم ذكرتُ قولَهُ : مَكَانَكَ حَتَّى آتَيْتُكَ . فلما جاء قلتُ : يا رسولَ اللهِ ، الذى سمعتُ - أو قال : الصوتُ الذى سمعتُ - قال : وهل سمعتُ ؟ قلتُ نعم . قال : أتانى جبريلُ عليه السلامُ فقال : مَنْ ماتَ من أُمَّتِكَ لا يُشْرِكُ باللهُ شيئاً دخلَ الجنةَ ، قلتُ : ومَنْ قَمَلَ كذا وكذا ؟ قال : نعم »

٢٣٨٩ - **حدثني أحمد بن شبيب بن سعيد** حدثنا أبي عن يونس قال ابن شهاب : حدثني عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة قال : قال أبو هريرة رضى الله عنه قال رسول الله ﷺ « لو كان لي مثلُ أُحُدٍ ذهباً ما بَسَرْتُ أن لا يَمُرَّ عليّ ثلاثٌ وعندي منه شيءٌ ، إلَّا نَحَى أرصدُهُ لِدِينِ » رواه صالحٌ وغنيلٌ عن الزهريّ [ الحديث ٢٣٨٩ - طرقه في : ٦٤٤٥ ، ٧٧٢٨ ]

قوله ( باب أداء الدين ) في رواية أبي ذر ( الدينون ، بالجع ) وقول الله تعالى ( أن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ) الآية ( كذا لأبي ذر ، وساق الأصيل وغيره الآية . قال ابن المنير : أدخل الدين في الأمانة لثبوت الأمر بأدائه ، إذ المراد بالأمانة في الآية هو المراد بها في قوله تعالى ( أنا عرضنا الأمانة على السهارات والارض ) وفُسرَت هناك بالأوامر والنواهي فيدخل فيها جميع ما يتعلق بالذمة وما لا يتعلق بها . ويحتمل أن تكون الأمانة على ظاهرها ، وإذا أمر الله بأدائها ومدح فاعله وهي لا تتعلق بالذمة خال مافي الذمة أولى . وأكثر المفسرين على أن الآية نزلت في شأن عثمان بن طلحة حاجب الكعبة ، وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم نزلت في الولاة ، وعن ابن عباس هي عامة في جميع الأمانات . وروى ابن أبي شعبة عن طريق طلق بن معاوية قال : كان لي دين على رجل فخاصمته إلى شريح فقال له : إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وأمر بحبسه . ثم أورد المصنف فيه حديث أبي ذر « كنت مع النبي ﷺ فلما أبصر أحداً قال : ما أحبُّ أنه يحول لي ذهباً يمحس عيدي منه دينار فوق ثلاث ، الأدينار أرصد له دين » الحديث وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الرقاق . وغيره هنا هذا القدر المذكور . قال ابن بطال : فيه إشارة إلى عدم الاستغراق في كثير الدين والاقتصار على اليسير منه أخذاً من اقتضاه على ذكر الدينار الواحد ، ولو كان عليه مائة دينار مثلاً لم يرصد لأدائها ديناراً واحداً . ولا يخفى ما فيه . وفيه الاهتمام بأمر وفاة الدين ، وما كان عليه ﷺ من الزهادة في الدنيا . قوله ( ما أحبُّ أنه يحول لي ذهباً ) كذا لأبي ذر « تحول ، بفتح المشاة ، ولغيره بضم التحتانية قال ابن مالك : فيه حول بمعنى صير وقد خفي على كثير من النحاة ، وعاب بعضهم استعماله على الحريرى . قال : وقد جاء هنا على ما لم يسم فاعله جارياً مجرى صار في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبراً ، وكذلك حكم ما صيغ من حول مثل تحول فإنه بزيادة المشاة تجدد له حذف ما كان فاعلاً وجعل أول المفعولين فاعلاً وثانتهما

خبرنا منصور بن **قوله** (أرصد) ثبت في روايتنا بضم أوله من الرباعي وحكى ابن التين عن بعض الروايات بفتح الحمة من رصد ، والاول أوجه تقول أرصدته أى هبته وأعدده ورصدته أى رقبته ، وقوله : الا كثرون ، أى مالا ولافلون ، أى ثوابا لا من ذكر . وقوله : وقليل ما هم ، ما زائدة أو صفة ، وقوله : مكانك ، بالنصب محذوف العامل أى الزم مكانك . وقوله ، قلت يا رسول الله الذى سمعت ، خبره محذوف تقديره ما هو ، وقوله : ومن فعل كذا وكذا ، فسر في الرواية الآتية في الزقاق : وان ذى وان سرق ، ووقع في رواية المستعمل هنا : وان ، بدل ومن . **قوله** عقب حديث أبي هريرة في معنى حديث أبي ذر (رواه صالح وعقيل عن الزهري) يعنى عن عبيد الله عن أبي هريرة ، وطريقهما موصل في الزهريات ، لمحمد بن يحيى الذهلي . **قوله** (لو كان لي مثل أحد ذهباً) قال ابن مالك : فيه وقوع التمييز بعد مثل وهو قليل ، ونظيره قوله تعالى (ولو جئنا مثله مندداً) . **قوله** (ما ييسرنى أن لا ييسر) قال ابن مالك : فيه وقوع جواب لو مضارعاً مضياً بما ، والأصل أن يكون مضياً مبنيّاً ، وكأنه أوقع المضارع موقع الماضى ، أو يكون الأصل ما كن ييسرنى لحذف كان وهو جواب لو ، وفيه ضمير هو الاسم ويسرنى الخبر ، وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير وهذا أول اهـ . ووقع في حديث أبي ذر : ما ييسرنى أن يملك عندى ، وفي حديث أبي هريرة : ييسرنى أن لا يملك ، ومفهوم كل منهما مطابق لمنطوق الآخر ، ووقع للأصيل وكريمة في رواية أبي هريرة : ما ييسرنى أن لا يملك ، وعلى هذا فلا زائدة . والله أعلم

#### ٤ - باب استقراض الإبل

٢٣٩ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبه أخبرنا سلمة بن كهيل قال سمعت أبا سلمة يعنى يحدث عن أبي هريرة رضى الله عنه : أن رجلاً تقاضى رسول الله ﷺ فأغظله ، فهم به أصحابه ، فقال : دعوهُ فإن صاحب الحق مَقَالاً ، واشتروهُ بغيراً فعطوه إياه . وقالوا : لا نجد إلا أفضل من سنه ، قل : اشتروه فعطوه إياه ، فإن حيركم أحسنكم قضاءً »

**قوله** (باب استقراض الإبل) أى جوازه ليرد المقرض نظيره أو غيرها منه . **قوله** (ان رجلاً تقاضى رسول الله ﷺ) وفي رواية ابن المبارك عن شعبة الآتية في الهبة : ان النبي ﷺ أخذ سناً فجاء صاحبه يتقاضاه ، أى يطلب منه قضاء الدين ، وفي أول حديث سفين عن سلمة كما سيأتى بعد بابين : كان لرجل على النبي ﷺ سن من الإبل فجاء يتقاضاه ، ولاحد عن عبد الرزاق عن سفيان : جاء أعرابي يتقاضى النبي ﷺ بعيراً ، وله عن يزيد بن هارون عن سفيان : استقرض النبي ﷺ من رجل بعيراً ، وللمزمذنى من طريق علي بن صالح عن سلمة : استقرض النبي ﷺ سناً . **قوله** (فأغظله) يحتمل أن يكون الإغلاظ بالتشديد في المطالبة من غير قدر زائد ، ويحتمل أن يكون بغير ذلك ويكون صاحب الدين كافراً فقد قيل إنه كان يهودياً ، والاول أظهر لما تقدم من رواية عبد الرزاق أنه كان أعرابياً ، وكأنه جرى على عادته من جفاء المخاطبة . ووقع في ترجمة بكر بن سهل في «معجم الطبراني الأوسط» عن العرباض بن سارية ما يفهم أنه هو ، لكن روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضى أنه غيره وأن القصة وقعت لأعرابي ، ووقع للعرباض نحوها . **قوله** (فهم به أصحابه) أى أراد أصحاب النبي ﷺ أن يؤذوه بالقول أو الفعل ، لكن لم يفعلوا أدباً مع النبي ﷺ . **قوله** (فان لصاحب الحق مقالا)

أى صولة الطلب رقة الحاجة ، لكن مع مراعاة الأدب المشروح . قوله ( واشتروا له بعيرا ) فى رواية عبد الرزاق التمسوا له مثل من بعيره . قوله ( قالوا لا نجد ) فى رواية سفيان الآتية ، فقال أعطوه ، فطلبوا منه فلم يجدوا إلا فروقها ، وفى رواية عبد الرزاق ، فالتمسوا له فلم يجدوا إلا فوق من بعيره ، والمخاطب بذلك هو أبو رافع مولى النبي ﷺ كما أخرجه مسلم من حديثه قال ، واستسلف رسول الله ﷺ من رجل بكرا . فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة ، ولأن خزيمة ، استلف من رجل بكرا فقال : إذا جاءت إبل الصدقة قضيتك ، فلما جاءت إبل الصدقة أمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكره ، فرجع إليه أبو رافع فقال : لم أجد فيها إلا خيارا رباعيا . فقال : أسطه إياه ، ويجمع بينه وبين الرواية التى فى الباب حيث قال فيها ، اشتروا له ، بأنه أمر بالشراء أولا ثم قدمت إبل الصدقة فأعطاه منها ، أو أنه أمر بالشراء من إبل الصدقة بمن استحق منها شيئا ، وبزوجه رواية ابن خزيمة المذكورة . إذا جاءت الصدقة قضيتك ، اهـ . والبكر فتحت الموحدة وسكون الكاف الصغير من الإبل ، والخيار الجيد يطلق على الواحد والجمع ، والرباعي بتخفيف الموحدة من ألقى رباعيته . قوله ( فان خيركم أحسنكم قضاء ) فى رواية عثمان بن جبلة عن شعبة الآتية فى الهبة ، فان من خيركم أو خيركم ، كذا على النك ، وفى رواية ابن المبارك ، أفضلكم أحسنكم قضاء ، وفى رواية سفيان الآتية وخياركم ، فيجمل أن يريد المفرد بمعنى المختار أو الجمع والمراد أنه خيرهم فى الماملة أو تكون من ، مقدرة ويند عليها الرواية المذكورة . وقوله ، أحسنكم ، لما أضيف فعل والمقصود به الزيادة جاز فيه الأفراد ، وقد وقع فى رواية سفيان بعد باب ، من خياركم ، وفى الحديث جواز المطالبة بالدين إذا حل أجله . وفيه حسن خلق النبي ﷺ وعظم حله وتواضعه وإنصافه ، وأن من عليه دين لا ينبغي له مجافاة صاحب الحق ، وإن من أساء الأدب على الإمام كان عليه التمييز بما يقتضيه الحال إلا أن يعفو صاحب الحق . وفيه ما ترجم له وهو استقراض الإبل ، ويتضح بها جميع الحيوانات وهو قول أكثر أهل العلم ، ومنع من ذلك الثورى والخنفية واحتجوا بحديث النهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، وهو حديث قد روى عن ابن عباس مرفوعا أخرجه ابن حبان والدارقطنى وغيرهما ورجال اسنادهم ثقات ، إلا أن الحفاظ رجحوا إرساله . وأخرجه الترمذى من حديث الحسن عن سرة ، وفى سماع الحسن من سرة اختلاف . وفى الجملة هو حديث صالح للحجة . وادعى الطحاوى أنه ناسخ لحديث الباب ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتال ، والجمع بين الحديثين ممكن ، فقد جمع بينهما الشافعى وجماعة بحمل النهى على ما إذا كان نسيئة من الجانبين ، ويتعين المصير إلى ذلك لأن الجمع بين الحديثين أولى من الفناء أحدهما باقيا ، وإذا كان ذلك المراد من الحديث بقيت الدلالة على جواز استقراض الحيوان والسلم فيه . واعتل من منع بأن الحيوان يختلف اختلافا متباينا حتى لا يوقس على حقيقة المثلية فيه . وأجيب بأنه لا مانع من الإحاطة به بالوصف بما يدفع التباين . وقد جواز الخنفية الترويج والكتابة على الرقيق المرصوف فى الذمة . وفيه جواز وفاة ما هو أفضل من المثل المقترض إذا لم تقص شرطية ذلك فى المقد فيحرم حينئذ انقضا وبه قال الجمهور ، وعن المسالكية تفصيل فى الزيادة إن كانت بالعدد منعت ، وإن كانت بالوصف جازت . وفيه أن الاقتراض فى البر والطاعة وكذا الأمور المباحة لا يعاب ، وأن اللام أن يقتصر على بيت المال الحاجة بعض المحتاجين ليو فى ذلك من مال الصدقات ، واستدل به الشافعى على جواز تعجيل الزكاة هكذا حكاه ابن عبد البر ولم يظهر لى توجيهه إلا أن يكون المراد ما قبل فى سبب اقتراضه ﷺ وأنه كان اقترضه لبعض المحتاجين من أهل

الصدقة فلما جاءت الصدقة أرفى صاحبها منها . ولا يملك عليه أنه أوفاه أزيد من حقه من مال الصدقة . لاحتمال أن يكون المقرض منه كان أيضاً من أهل الصدقة إما من جهة الفقر أو التألف أو غير ذلك بجهتين جهة الوفاء في الأصل وجهة الاستحقاق في الرائد ، وقيل كان اقترضه في ذمته فلما حل الاجل ولم يجد الوفاء صار غارماً لجاز له الوفاء من الصدقة ، وقيل كان اقترضه لنفسه فلما حل الاجل اشترى من إبل الصدقة بغيراً عن استحقاقه أو اقترضه من آخر أو من مال الصدقة ليرقيه بعد ذلك . والاحتمال الأول أقوى ، ويؤيده سياق حديث أبي رافع ، والله أعلم . ( تنبيه ) : هذا الحديث من غرائب الصحيح ، قال الزائر لا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الاسناد ، ومعداره على سلة ابن كهيل ، وقد صرح في هذا الباب بأنه سمعه من أبي سلة بن عبد الرحمن بنى وذلك لما حج . والله أعلم

### ٥ - باب حسن التفاضل

٢٣٩١ - **حَرْشٌ** مُسَلَّمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « مَاتَ رَجُلٌ ، فَقِيلَ لَهُ : مَا كُنْتَ تَقُولُ ؟ » قَالَ : كُنْتُ أَبِيعُ النَّاسَ : فَأَنْجِزُوا عَنْ الْمَوْسِرِ وَأَخَفُّوا عَنِ الْمُمِيرِ . فَفَرَّ لَهُ « قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ : سَمِعْتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قوله ( باب حسن التفاضل ) أى استحباب حسن المطالبة ، أورد فيه حديث حذيفة في قصة الرجل الذى كان يتجوز عن الموسر ويخفف عن المعسر ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب من أنظر مصراً ، من كتاب البيوع . وقوله في هذه الرواية وقيل له فقال ، فيه حذف تقديره : فقيل له ما كنت تصنع ؟ ووقع هنا في رواية المستملى « فقيل له ما كنت تقول ، ؟ وشيخ البخارى فيه هو مسلم بن إبراهيم ، وعبد الملك هو ابن عمير

### ٦ - باب هل يعطى أكبر من سنه ؟

٢٣٩٢ - **حَرْشٌ** مُسَدَّدٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي سَلَةُ بْنُ كَهِيلٍ عَنْ أَبِي سَلَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَتَقَضَاهُ بَعِيرًا ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَعْطُوهُ . فَقَالُوا : لَا يَجِدُ إِلَّا سِنًا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : أَوْفَيْتَنِي أَوْفَاكَ اللَّهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَعْطُوهُ ، فَإِنَّ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً »

قوله ( باب هل يعطى أكبر من سنه ) ؟ هو بضم أول يعطى على البناء للجهول ، وأورد فيه حديث أبي هريرة المأثور قبل بياب : وقد تقدم شرحه مستوفى فيه . ويحيى المذكور فيه هو النقطان ، وسفيان شيخه هو الثوري ، وسيأتى بعد ستة أبواب من روايته عن شيخ له آخر وهو شعبة

### ٧ - باب حسن القضاء

٢٣٩٣ - **حَرْشٌ** أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ الْإِبِلِ ، فَجَاهَدُهُ يَتَقَضَاهُ ، فَقَالَ ﷺ : « أَعْطُوهُ . فَطَلَبُوا سِنَّهُ فَلَمْ يَجِدُوا إِلَّا

سَنَّا فَوْقَهَا ، يقال : أَعْلَوْهُ . فقال : أَوْفَيْتَنِي أَوْفَى اللَّهِ بِكَ . قال النبي ﷺ : إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً »

٢٣٩٤ - **حَرْش** أَخْلَذَ حَدَّثَنَا مَسْرُوحٌ حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دُوَّارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - قَالَ مِسْرَرٌ : أَرَاهُ قَالَ مُضَحَّى - فَقَالَ : صَلِّ رَكَعَتَيْنِ . وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ فَضَّانِي وَزَادَنِي »

**قوله** ( باب حسن القضاء ) أي استحباب حسن أداء الدين ، وأورد فيه الحديث المذكور ، وهو ظاهر فيما ترجم له . **قوله** ( سن ) أي جل له سن معين ، وقوله في هذه الرواية د أوفيتني أوفى الله بك ، وقع في رواية يحيى القطان في الباب الذي قبله د أوفيتني أوفاك الله ، ثم أورد فيه حديث جابر د أتيت النبي ﷺ ، وفيه د وكان لي عليه دين قضائي وزادني ، وقد تقدم في مواضع ، وفي بعضها بيان قدر الزيادة وأنها قيراط وهو في الوكالة ، ويأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط

## ٨ - باب إذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز

٢٣٩٥ - **حَرْش** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا قَتِيلٍ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ ، فَاشْتَدَّ التَّزَمُّ فِي حَقِّهِمْ ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلْتُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا تَمْرَ حَاطِطِي وَيَحْكُلُوا أَبِي فَأَبَوْا ، فَلَمْ يَصْصِمِ النَّبِيُّ ﷺ حَاطِطِي وَقَالَ : سَنَدُّوْ عَلَيْكَ ، فَعَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ ، فَطَافَ فِي النَّجْلِ وَدَعَا فِي نَمْرِهَا بِالْبِرْكَ ، فَجَدَّوْهُمْ قَضِيَّتَهُمْ ، وَبَقِيَ لَنَا مِنْ نَمْرِهَا »

**قوله** ( باب إذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز ) قال ابن بطال : هكذا وقعت هذه الترجمة في النسخ كلها ، والصواب د وحله ، بأسقاط الألف . قلت : رأيت في رواية أبي علي بن شبيب عن الفربري بالواو ، وكذا في رواية التسنن عن البخاري وفي مستخرج الاسماعيلي ، لكن بقية الروايات بلفظ د أو ، قال ابن بطال لأنه يجوز أن يقضى دون الحق بغير محالة ، ولو حله من جميع الدين جاز عند جميع العلماء ، فكذلك إذا حله من بعضه اه . ووجه ابن المنير بأن المراد إذا قضى دون حقه برضا صاحب الدين ، أو حله صاحب الدين من جميع حقه فهو جائز . ثم أورد فيه حديث جابر في دين أبيه ، وفيه فسألتهم أن يقبلوا تمر حاططي ويحكلو أبي ، وهذا القدر هو المراد في هذه الترجمة . فسياق في الباب الذي يليه أن النبي ﷺ سأل غريمه في ذلك ، وسياق من هذه الطريق أنهم بما هنا في كتاب الهبة ، ويأتي الكلام عليه مستوفى في د علامات النبوة ، إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية د عن ابن كعب ابن مالك ، ذكر أبو مسعود وخلف في د الأطراف ، وتبهما الحيدى أنه عبد الرحمن ، وذكر المزني أنه عبد الله ، واستدل بأن ابن وهب روى الحديث عن يونس بالسند الذي في هذا الباب فسماه عبد الله . قلت : والرواية بذلك عند الاسماعيلي إلا أنه قال فيه د أن جابرا قتل أبوه ، وصورته مرسل ، فانه لم يقل إن جابرا أخبره ولا حدثه ، ولكن هذا القدر كاف في كونه عبد الله لا عبد الرحمن ، نعم روى الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر قصة

شهداء أحد كما مضى في الجنائز ، وذلك هو الحامل لهم على تفسيره هنا به ، والله أعلم

## ٩ - باب إذا قاص ، أو جازقه في الدين تمرا بتمر أو غيره .

٢٣٩٦ - حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس عن هشام بن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه أخبره « أن أباه توفى وترك عليه ثلاثين وسقاً لرجل من اليهود ، فانتظروه جابر ، أبى أن ينفذه ، فكتب جابر رسول الله ﷺ ليشفعه له إليه ، فجاء رسول الله ﷺ فكتب اليهودي ليأخذ تمرًا نخله بالتي له فاني ، فدخل رسول الله ﷺ الدحل فمشى فيها ، ثم قال لجابر : جده له فأوفه له الذي له ، فجده بعد ما رجع رسول الله ﷺ فأوفاه ثلاثين وسقاً ، وفصلت له سبعة عشر وسقاً ، فجاء جابر رسول الله ﷺ لينخبره بالذي كان فوجده يصل العصر ، فلما انصرف أخبر بالفضل ، فقال : أخبر ذلك ابن الخطاب ، فذهب جابر إلى عمر فأخبره ، فقال له عمر : لقد علمت حين مشى فيها رسول الله ﷺ ليبارك فيها »

قوله ( باب إذا قاص أو جازقه في الدين ) أى عند الأداء فهو جائز ( تمرا بتمر أو غيره ) قال المذهب : لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من له دين تمر من غيره تمرا مجازفة بدنه لما فيه من الجهل والغرر ، وإنما يجوز أن يأخذ مجازفة في حقه أقل من دينه إذا علم الأخذ ذلك ورضى له . وكأنه أراد بذلك الاعتراض على ترجمة البخاري ومراد البخاري ما أثبتته المعارضة لا مانعها ، وغرضه بيان أنه يقتصر في القضاء من المعاوضة ما لا يقتصر ابتداء لأن بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العراق ، ويجوز في المعاوضة عند الوفاء ، وذلك بين في حديث الباب ، فانه ﷺ سأل الترمذ أن يأخذ تمر الحائط وهو مجهول القدر في الأوساق التي هي له وهي معلومة ، وكان تمر الحائط دون الذي له كما وقع التصريح بذلك في كتاب الصلح من وجه آخر وفيه « فأبوا ولم يروا أن فيه وفاء ، وقد أخذ الديماطي كلام المذهب فاعترض به فقال : هذا لا يصح . ثم اعتل بنحو ما ذكره المذهب ، ونعقبه ابن المنير بنحو ما أجبت به فقال : بيع المعلوم بالمجهول مزانية فإن كان تمرا نحوه فزانية وربما ، لكن اعترض ذلك في الوفاء لأن التفاوت متحقق في العرف فيخرج عن كونه مزانية ، وسيأتى الكلام على بقية فوائده في علامات النبوة ، إن شاء الله تعالى . وقوله في هذا الاسناد : حدثنا أنس ، هو ابن عياض أبو ضمرة ، وهشام هو ابن عروة ، وهب هو ابن كيسان والاستاد كله مديون

## ١٠ - باب من استعاذ من الدين

٢٣٩٧ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري ح . وحدثنا اسمعيل قال حدثني أخى عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته « أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة ويقول : اللهم إني أعوذ بك من اللأثم والمغرم . فقال له قائل : ما أكثر ما تستعذ بإرسول الله من المغرم ؟ قال : إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخانا »



**قوله** ( باب من استعاذ من الدين - حدثنا أبو الهيثم ) تقدم هذا الاسناد والمتن في أخر **مسألة** ، وسيافه هناك أمم ، وتقدم شرحه ثم ، والسياق الذي هنا شأنه للاسناد الثاني ، ويؤيده أن رواية أبي الهيثم المنفردة هناك صرح فيها بالإخبار من عروة للزهري وذكر معنا بالعزيمة . واسماعيل المذكور هنا هو ابن أبي الهيثم ، وأخوه هو عبد الحميد أبر بكر وهو بكنيته أشهر ، وسليمان هو ابن بلال ، والاسناد كله متين . وقد استوفيت الاستعاذ من الدين الحديث سد الذرائع ، لأنه **عليه** استعاذ من الدين ، لأنه في الغالب ذريعة إلى الكذب في الحديث والخلف في الوعد مع مالصاحب الدين عليه من المقال ١٥ . ويحتمل أن يراد بالاستعاذة من الدين الاستعاذة من الاحتياج إليه حتى لا يقع في هذه الغوائل ، أو من عدم القدرة على وفائه حتى لا يفتن ببعته ، ولعل ذلك هو السر في إطلاق الترجمة . ثم رأيت في حاشية ابن المنير : لاتناقض بين الاستعاذة من الدين وجواز الاستدانة ، لأن للمسلم استعانة منه غوائل الدين ، فمن ادان وسلم منها فقد أعاده الله وفعل جائزا

### ١١ - باب الصلوة على من ترك ديناً

٢٣٩٨ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي **عليه** قال « من ترك مالا فليتركه ، ومن ترك كلاً فليأتنا »

٢٣٩٩ - **حدثني** عبد الله بن محمد **حدثنا** أبو عاصم **حدثنا** فليح عن هلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي **عليه** قال « ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة . أقرء وإن شئتم » ( النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) ، فأما مؤمن مات وترك مالا فليتركه عصبته من كانوا ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني ، فأنا مولاه »

**قوله** ( باب الصلوة على من ترك ديناً ) قال ابن المنير : أراد بهذه الترجمة أن الدين لا يحل بالدين ، وإن الاستعاذة منه ليست لذاته بل لما يحشئ من غوائله ، وأورد الحديث الذي فيه « من ترك ديناً فليأتني » وأشار به إلى بقیته وهو أنه كان لا يصلي على من عليه دين ، فلما فتحت الفتوح صار يصلي عليه ، وقد مضى بتأمه في الكفالة . ويأتي بقیة شرحه في تفسير الأحزاب وفي الفرائض إن شاء الله تعالى . وقوله « كلا ، بالفتح والتشديد أى عيالا ، وقوله « ضياعا ، بفتح المعجمة أى عيالا أيضا . قال الخطابي : جعل اسما لكل ما هو بصدد أن يضيع من ولد أو خدم ، وأنكر الخطابي كسر الضاد . وجوزوه غيره على أنه جمع ضائع كجميع وجائع

### ١٢ - باب مطل العتي ظلم

٢٤٠٠ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** عبد الأعلى عن معمر عن هشام بن ميمون عن أنس بن مالك عن النبي **عليه** أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله **عليه** « مطل العتي ظلم »

**قوله** ( باب مطل العتي ظلم ) ترجم بلفظ الحديث ، وهو طرف من حديث مضى تاما في الحوالة مع الكلام عليه . وعبد الأعلى الذي في الاسناد هو ابن عبد الأعلى البصري

١٣ - **باب** لصاحب الحق مقال . ويُذكر عن النبي ﷺ « لئلا الواجد يُجِلَّ عُقوبته وعرضه »

قال سفيان عرضهُ : يقول مطلقهُ . وعقوبتهُ : الحبسُ

٢٤٠١ - **حديثنا** : سُدَّ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

رَجُلٌ يَتَقَضَاهُ فَأَعْلَظَ لَهُ ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ فَقَالَ : دَعُوهُ فَإِنَّ لَصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالَ »

**قوله** ( باب لصاحب الحق مقال ) ذكر فيه حديث أبي هريرة المتقدم قريبا وهو نص في ذلك ، وذكر الحديث المعلق لما فيه من تفسير المقال ، وقد تقدم شرح حديث أبي هريرة قريبا . **قوله** ( ويذكر عن النبي ﷺ : لئلا الواجد يحل عرضه وعقوبته ) التي بالفتح المطلق ، لوى يلوى . والواجد بالجمع الفنى ، من الوجد بالضم بمعنى القدرة . وبحل بضم أوله أى يجوز وصفه بكونه ظالما . والحديث المذكور وصله أحمد وإسحق في مسنديهما وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن الشريد بن أوس الثقفي عن أبيه بلفظه واسناده حسن ، وذكر الطبراني أنه لا يروى إلا بهذا الاسناد . **قوله** ( قال سفيان : عرضه يقول مطلق وعقوبته الحبس ) وصله البيهقي من طريق الثريائي وهو من شيوخ البخاري عن سفيان بلفظ : عرضه أن يقول مطلق حتى وعقوبته أن يسجن ، وقال إسحق : فسر سفيان عرضه أذاه بلسانه ، وقال أحمد : لما رواه وكيع بسنده قال وكيع : وعرضه شكايته ، وقاله كل منهما : عقوبته حبسه . واستدل به على مشروعية حبس المدين إذا كان قادرا على الوفاء تأديبا له وتشديدا عليه كما سيأتي نقل الخلاف فيه ، وبقوله ( الواجد ، على أن المسر لا يحبس . ( تنبيه ) : وقع في الراجعي في المتن المرفوع دلى الواجد ظم وعقوبته حبسه ، وهو تغيير ، وتفسير العقوبة بالحبس إنما هو من بعض الرواة كما ترى

١٤ - **باب** إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به

وقال الحسن : إذا أفلس وتبين لم يجز عتقه ولا ييمه ولا يشرؤه . وقال سعيد بن المسيب : قضى عثمان من اقتضى من حق قبل أن يفلس فهو له ، ومن عرف متاعه بعينه فهو أحق به

٢٤٠٢ - **حديثنا** أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا يحيى بن سعيد قال أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله ﷺ - أوقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول - « مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعَيْنَهُ عِنْدَ رَجُلٍ أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ »

**قوله** ( باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به ) المفلس شرعا من تزيد ديونه على موجوده ، سمى مفلسا لأنه صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم ودنانير إشارة إلى أنه صار لا يملك إلا أدنى الأموال وهي الفلوس ، أو سمى بذلك لأنه يمنع التصرف إلا في الشيء التافه كالفلوس لأنهم ما كانوا يتعاملون بها إلا في الأشياء الخفيفة ، أو لأنه صار إلى حالة لا يملك فيها فلسا ، فعمل هذا فالهمزة في أفلس السلب ، وقوله في البيع ،

إشاره إلى ماورد في بعض طرقه نصا ، وقوله «واقترض» هو بالقياس عليه أو لدخوله في عموم الخبر وهو قول الشافعي في آخرين ، والمشهور عن المالكية التفرقة بين القرض والبيع . وقوله «والوديعة» هو بالاجماع ، وقال ابن المنير : أدخل هذه الثلاثة إما لأن الحديث مطلق وإما لأنه وارد في البيع ، والآخران أولى لأن ملك الوديعة لم يقتل ، والمحافظة على وفاء من اصطنع بالقرض معروفا مطلوب . قوله ( وقال الحسن : إذا أفلس وتبين لم يجر عقبه ولا يبعه ولا شراؤه ) أما قوله «وتبين» فإشارة إلى أنه لا يمنع التصرف قبل حكم الحاكم ، وأما العتق فحله ما إذا أحاط الدين بماله فلا ينفذ عقبه ولا هيته ولا سائر تبرعاته ، وأما البيع والشراء فالصحيح من قول العلماء أنهما لا ينفذان أيضا إلا إذا وقع منه البيع لوفاء الدين ، وقال بعضهم : يوقف وهو قول الشافعي ، واختلف في إقراره بالجهور على قبوله وكان البخاري أشار بأثر الحسن إلى معارضة قول إبراهيم النخعي : بيع المحجور وابتعاؤه جائز . قوله ( وقال سعيد بن المسيب : قضى عثمان ) أي ابن عفان الخ ، وصله أبو عبيد في «كتاب الأموال» ، والبيهقي بأسناد صحيح إلى سعيد ولفظه «أفلس مولى لأم حبيبة فاعتصم فيه إلى عثمان فقضى» ، فذكره وقال فيه «قبل أن يبين إفلاسه» بدل قوله قبل أن يفلس ، والباقي سواء . قوله ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية الجمعي ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري ، وفي هذا السند أربعة من التابعين هو أولهم وكلمهم ولي القضاء وكلمهم سوى أبي بكر بن عبد الرحمن من طبقة واحدة . قوله ( قال رسول الله ﷺ ) أو قال سمعت رسول الله ﷺ ) هو شك من أحد رواته وأظنه من زهير ، فاني لم أرو في رواية أحد عن رواه عن يحيى مع كثرتهم فيه التصريح بالسماع ، وهذا مشعر بأنه كان لا يرى الرواية بالمعنى أصلا . قوله ( من أدرك ماله بعينه ) استدل به على أن شرط استحقاق صاحب المال دون غيره أن يجد ماله بعينه لم يتغير ولم يتبدل ، وإلا فإن تغيرت العين في ذاتها بالنقص مثلا أو في صفة من صفاتها فهي أسوة للفرما ، وأصرح منه رواية ابن أبي حسين عن أبي بكر بن محمد بسند حديث الباب عند مسلم بلفظ «إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه» ، ووقع في رواية مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث مرسل «أما رجل باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض البائع من ثمنه شيئا فوجده بعينه فهو أحق به» ففهموه أنه إذا قبض من ثمنه شيئا كان أسوة الفرما . وبه صرح ابن شهاب فيما رواه عبد الرزاق عن معمر عنه ، وهذا وإن كان مرسلا فقد وصله عبد الرزاق في مصنفه عن مالك . لكن المشهور عن مالك إرساله ، وكذا عن الزهري . وقد وصله الزبيدي عن الزهري أخرجه أبو داود وابن خزيمة وابن الجارود . وابن أبي شيبة عن عمر بن عبد العزيز أحد رواة هذا الحديث قال «قضى رسول الله ﷺ أنه أحق به من الفرما إلا أن يكون اقتضى من ماله شيئا فهو أسوة الفرما» واليه يشير اختيار البخاري لاستشهاده بأثر عثمان المذكور . وكذلك رواه عبد الرزاق عن طاوس وعطاء صحيحا وبذلك قال جمهور من أخذ بعموم حديث الباب . إلا أن الشافعي قولوا هو الراجح في مذهبه أن لا يرق بين تغير السلعة أو بقائها . ولا بين قبض بعض ثمنها أو عدم قبض شيء منه . على التفاصيل المشرحة في كتب الفروع . قوله ( عند رجل أو إنسان ) شك من الزادى أيضا . قوله ( قد أفلس ) أي تبين إفلاسه . قوله ( فهو أحق به من غيره ) أي كائنا من كان وارثا وغريبا وهذا قال جمهور العلماء ، وخالف الحنفية فتأولو له لكونه خبر واحد خالف الأصول ، لأن السلعة صادرة بالبيع ملكا للمشتري ومن ضمانه واستحقاق البائع أخذها منه نقض للملكة ، وحلوا الحديث على صورة وهي ما إذا كان المتاع وديعة أو عارية أو إقطة ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقيد بالفلس ولا

جعل أحق بها لما ينقصه صيغة أفعل من الاشتراك ، وأيضاً لما ذكروه يقتضض بالشفعة ، وأيضاً فقد ورد التنصيص في حديث الباب على أنه في صورة المبيع ، وذلك فيما رواه سفيان الثوري في جامعه وأخرجه من طريقه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما عن يحيى بن سعيد بهذا الأسناد بلفظ : إذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها فهو أحق بها من الغرماء ، ولابن حبان من طريق هشام بن يحيى الخزومي عن أبي هريرة بلفظ : إذا أفلس الرجل فوجد البائع سلعته ، وبالباقى مثله . وسلم في رواية ابن أبي حسين المشار إليها قبل ، وإذا وجد عنده المتاع أنه لصاحبه الذي باعته ، وفي مرسل ابن أبي مليكة عند عبد الرزاق ، من باع سلعة من رجل لم ينقده ثم أفلس الرجل فوجدها بعينها فليأخذها من بين الغرماء ، وفي مرسل مالك المشار إليه ، أيما رجل باع متاعاً ، وكذا هو عند من قدمنا أنه وصله ، فظهر أن الحديث وارد في صورة البيع ، ويلتحق به القرض وسائر ما ذكر من باب الأول .

( تنبيه ) : وقع في التراجم سياق الحديث بلفظ الثوري الذي قدمته ، فقال السبكي في شرح المنهاج ، هذا الحديث أخرجه مسلم بهذا اللفظ وهو صريح في المقصود ، فإن اللفظ المشهور أي الذي في البخاري عام أو محتمل ، بخلاف لفظ البيع فإنه نص لا احتمال فيه وهو لفظ مسلم ، قال : وجاء بلفظه بسند آخر صحيح انتهى . واللفظ المذكور ما هو في صحيح مسلم وإنما فيه ما قدمته واقفة المستعان . وحمله بعض الحنفية أيضاً على ما إذا أفلس المشتري قبل أن يقبض السلعة ، وتعقب بقوله في حديث الباب : عند رجل ، ولابن حبان من طريق سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد ، ثم أفلس وهي عنده ، والبيهقي من طريق ابن شهاب عن يحيى ، إذا أفلس الرجل وعنده متاع ، فلو كان لم يقبضه مانع في الخبر على أنه عنده ، واعتذارهم بكونه خبر واحد فيه نظر ، فإنه مشهور من غير هذا الوجه ، أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر وأسناده صحيح ، وأخرجه أحمد وأبو داود من حديث سمرة وأسناده حسن ، وقضى به عثمان وعمر بن عبد العزيز كما مضى ، وبدون هذا يخرج الخبر عن كونه فرداً غريباً ، قال ابن المنذر : لا تعرف لعثمان في هذا مخالفاً من الصحابة . وتعقب بما روى ابن أبي شيبة عن علي أنه أسوة الغرماء ، وأجيب بأنه اختلف على علي في ذلك بخلاف عثمان . وقال القرطبي في المفهم : تصنف بعض النسخ في تأويل هذا الحديث بتأويلات لا تقوم على أساس . وقال النووي : تأوله بتأويلات ضعيفة مردودة انتهى . واختلف القائلون : صورة . وهي ما إذا مات ووجدت السلعة . فقال الشافعي : أحكم كذلك وصاحب السلعة أحق بها من غيره ، وقال مالك وأحمد : هو أسوة الغرماء ، واحتج بما في مرسل مالك ، وإن مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع فيه أسوة الغرماء ، ورفقوا بين الفلاس والموت بأن الميت خرب ذمته فليس للغرماء محل يرجعون إليه فاستلوا في ذلك ، بخلاف المفلس . واحتج الشافعي بما رواه من طريق عمر بن خليفة قاضي المدينة عن أبي هريرة قال : قضى رسول الله ﷺ أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه ، وهو حديث حسن محتج بمثله . أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم ، وزاد بعضهم في آخره : إلا أن يترك صاحبه وفاء ، ووجه الشافعي على المرسل وقال : يحتمل أن يكون آخره من رأى أبي بكر بن عبد الرحمن ، لأن الذين وصلوه عنه لم يذكروا قضية الموت ، وكذلك الذين رَوَوْا عن أبي هريرة وغيره لم يذكروا ذلك ، بل صرح ابن خليفة عن أبي هريرة بالتسوية بين الفلاس والموت فتعين المصير إليه لأنها زيادة من نفع . وجزم ابن العربي المالكي بأن الزيادة التي في مرسل الميت من قول الراوي ، وجمع الشافعي أيضاً بين الحديثين بحمل حديث ابن خليفة على ما إذا مات مفلساً ، وحديث أبي بكر بن

عبد الرحمن على ما إذا مات مليثا والله أعلم . ومن فروع المسألة ما إذا أراد الغرماء أو الزوجة إعطاء صاحب السلفة الثمن ، فقال مالك : يلزمه القبول ، وقال الشافعي وأحمد : لا يلزمه ذلك لما فيه من المنه ، ولأنه وبما ظهر غريم آخر فزاحمه فيما أخذ . وأغرب ابن التين حكى عن الشافعي أنه قال : لا يجوز له ذلك ، وليس له إلا سلمته . ويلتحق بالمبيع المؤجر فيرجع مكنتى الدابة أو الدار إلى عين دابته وداره ونحو ذلك ، وهذا هو الصحيح عند الشافعية والمالكية . ولإدراج الإجارة في هذا الحكم متوقف على أن المنافع يطلق عليها اسم المتاع أو المال ، أو يقال اقتضى الحديث أن يكون أحق بالعين ، ومن لوازم ذلك الرجوع في المنافع ، فثبت بطريق اللزوم . واستدل به على حلول الدين المؤجل بالفلس من حيث أن صاحب الدين أدرك متاعه بعينه فيكون أحق به ، ومن لوازم ذلك أن يجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول الجمهور ، لكن الراجح عند الشافعية أن المؤجل لا يحل بذلك لأن الأجل حق مقصود له فلا يفوت ، واستدل به على أن لصاحب المتاع أن يأخذه وهو الأصح من قول العلماء ، والقول الآخر يتوقف على حكم الحاكم كما يتوقف ثبوت الفلس ، واستدل به على فسخ البيع إذا امتنع المشتري من أداء الثمن مع قدرته بمطل أو هرب قياسا على الفلس بجامع تعذر الوصول إليه حالا ، والأصح من قول العلماء أنه لا يفسخ ، واستدل به على أن الرجوع إنما يقع في عين المتاع دون زوائده المنفصلة لأنها حدثت على ملك المشتري وليست بمتاع البائع . والله أعلم

#### ١٥ - باب من أخرَّ الغريم إلى الغد أو نحوه ولم يرَ ذلك مطلقاً

وقال جابر : اشتدَّ الغرماء في حقوقهم في دين أبي ، فسألهم النبي ﷺ أن يثبوا عمر حائطي فأبوا ، فلم يعظم الحائط ولم يكسره لم وقال : سأغدو عليكم غداً ، فمدا علينا حين أصبح فدعا في ثمرها بالبركة ، فقضيتهم »

قوله ( باب من أخرَّ الغريم إلى الغد أو نحوه ولم يرَ ذلك مطلقاً ) ذكر فيه حديث جابر في قصة دين أبيه معلقاً ، وقد تقدم موصولا قريبا من طريق ابن كعب بن مالك عن جابر ، لكنه ليس فيه قوله ولم يكسره لهم ، وذكرها في حديثه في كتاب الهبة كإسقاط ، واستنبط من قوله ﷺ : سأغدو عليكم ، جواز تأخير القسمة لانتظار ما فيه مصلحة لمن عليه الدين ولا يعد ذلك مطلقاً . ( تنبيه ) . سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفي ، ولم يذكرها ابن بطلان ولا أكثر الشراح

#### ١٦ - باب من باع مال الفليس أو المعدم قسمه بين الغرماء ، أو أعطاه حتى ينفق على نفسه

٢٤٠٣ - حدثنا يزيد بن زريع حدثنا حسين المعلم حدثنا عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله روى الله عنهما قال « أعتق رجلُ غلاماً له من دُبرِ فقال النبي ﷺ : من يشتريه مني ؟ فاشترأه نعيم بن عبد الله ، فأخذ منه فدفعه إليه »

قوله ( باب من باع مال الفليس أو المعدم قسمه بين الغرماء ، أو أعطاه حتى ينفق على نفسه ) ذكر فيه حديث فتح الباري ج (٥) م (٥)

المدير مختصراً وسيأتي الكلام عليه في العتق . قال ابن بطال : لا يفهم من الحديث معنى قوله في الترجمة وقسمه بين الغرماء ، لأن الذي دبر لم يكن له مال غير الغلام كما سيأتي في الأحكام ، وليس فيه أنه كان عليه دين ، وإنما باعه لأن من سنته أن لا يتصدق المرم به كله ويبقى فقيراً . ولذلك قال د غير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، انتهى . وأجاب ابن المنير بأنه لما احتمل أن يكون باعه عليه لما ذكره النارج ، واحتمل أن يكون باعه عليه لكونه مدياناً ومال المديان إما أن يقسمه الامام بنفسه أو يسلمه الى المديان ليقسمه ، فلذا ترجم على التقديرين ، مع أن أحد الأمرين يخرج من الآخر ، لانه إذا باعه عليه لحق نفسه فلأن يبيعه عليه لحق الغرماء أولى انتهى . والذي يظهر لي أن في الترجمة لغاً ونشراً ، والتقدير من باع مال المفلس قسمه بين الغرماء ، ومن باع مال الممعد فاعطاه حتى ينفق على نفسه . ود أو ، في الموضعين للتبوع ، ويخرج أحدهما من الآخر كما قال ابن المنير ، وقد ثبت في بعض طرق حديث جابر بن قصة المدير أنه كان عليه دين أخرجه الناسي وغيره . وفي الباب حديث في ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد الخدري وفيه د ان النبي ﷺ قال : خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك ، وذهب الجمهور إلى أن من ظهر فلسه فعلى الحاكم الحجر عليه في ماله حتى يديعه عليه ويقسمه بين غرمائه على نسبة ديونهم ، وخالف الحنفية واحتجوا بقصة جابر حيث قال في دين أبيه د فلم يعلموا الحافظ ولم يكره لهم ، ولا حجة فيه لأنه آخر القسم ليحضر فتحصل البركة في آخر بحضوره فيحصل الخير للفريقين ، وكذلك كان

### ١٧ - باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى ، أو أجله في البيع

وقال ابن عمر في القرض إلى أجل : لا بأس به ، وإن أعطى أفضل من دراهمه ما لم يشترط

وقال عطاء وعمر بن دينار : هو إلى أجله في القرض

٢٤٠٤ - وقال الألبان حديثي جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة رضي الله عنه

« عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ، فدفعها اليه إلى أجل مسمى » فدكر الحديث

قوله ( باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى أو أجله في البيع ) أما القرض إلى أجل فهو ما اختلف فيه ، والاكثر على جوازه في كل شيء ، ومنه الصافي . وأما البيع إلى أجل لجائز اتفاقاً ، وكان البخاري احتج بالجواز في القرض بالجواز في البيع مع ما استظهر به من أثر ابن عمر وحديث أبي هريرة . قوله ( وقال ابن عمر الخ ) وصله ابن أبي شيبة من طريق المغيرة قال : قلت لابن عمر : إن أسلف جيرانى الى العطاء فيقضوني أجود من دراهمي ، قال : لا بأس به ما لم تشترط . وروى مالك في الموطأ ، بإسناد صحيح د أن ابن عمر استلف من رجل دراهم فقضاه خيراً منها ، وقد تقدم الكلام على هذا التقي في باب استقراض الابل ، قوله ( وقال عطاء وعمر بن دينار : هو إلى أجله في القرض ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنهما . قوله ( وقال الليث الخ ) ذكر طرقاً من حديث الذي أسلف ألف دينار ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب الكفالة .



تَقَدَّلَ فِي أَمْوَالِهَا مَا نَشَاءُ ﴿١﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى ﴿٢﴾ وَلَا تَوْنُوا الشُّفْعَاءَ أَمْوَالَكُمْ ﴿٣﴾ وَمَا يُنْهَى عَنْ الْخِدَاعِ

٢٤٠٧ - **حَدَّثَنَا أَبُو تَيْمِيَّةٍ** حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنِّي أَخَذْتُ فِي الْبُيُوعِ ، فَقَالَ : إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لِاخْلَاةٍ . فَكَانَ الرَّجُلُ يَقُولُهُ »

٢٤٠٨ - **حَدَّثَنَا** عُمَانُ حَدَّثَنَا جَبْرِ عَنْ مَتَّصِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ وَزَائِدٍ مَوْلَى الْمُفِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ الْمُفِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَمَاتِ ، وَوَادَ الْبَنَاتِ ، وَتَمَنَعَ وَهَاتِ . وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ »

**قَوْلُهُ** ( باب ما ينهى عن إضاعة المال ، وقول الله تبارك وتعالى : والله لا يحب الفساد ) كذا للاكثر ، ووقع في رواية النسائي ( إن الله لا يحب الفساد ، والاول هو الذي وقع في التلاوة . **قَوْلُهُ** ( ولا يصلح على المفسدين ) كذا للاكثر ، ولا بن شيبويه والنسائي ( لا يحب ، بدل لا يصلح ، قيل وهو سهو ، ووجهه عندي - إن ثبت - أنه لم يقصد التلاوة لأن أصل التلاوة ( إن الله لا يصلح على المفسدين ) . **قَوْلُهُ** ( وقال : أصواتك تأمرك أن تترك - إلى قوله - ما نشاء ) قال المفسرون : كان ينههم عن إفسادها فقالوا ذلك ، أي إن شئنا حفظناها وإن شئنا طرحنها . **قَوْلُهُ** ( وقال ( ولا تونوا الشفعاء أموالكم ) الآية ) قال الطبري بعد أن حكى أقوال المفسرين في المراد بالشفعاء : الصواب عندنا أنها عامة في حق كل سفیه صغيرا كان أو كبيرا ذكر اكان أو أنثى ، والسفیه هو الذي يضيع المال ويفسده بسوء تدبيره . **قَوْلُهُ** ( والمحجر في ذلك ) أي في السفه ، وهو معطوف على قوله ( وإضاعة المال ، والمحجر في اللغة المنع ، وفي الشرع المنع من التصرف في المال ، فتارة يقع لمصلحة المحجور عليه وتارة لحن غير المحجور عليه ، والجمهور على جواز المحجر على الكبير ، وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهرية ووافق أبو يوسف ومحمد ، قال الطحاوي : لم أر عن أحد من الصحابة منع المحجر عن الكبير ولا عن التابعين إلا عن إبراهيم النخعي وابن سيرين ، ومن حجة الجمهور حديث ابن عباس أنه كتب إلى محمد بن عمرو أن ينفق يثم اليتيم ؟ فلم ير أن الرجل لتثبت لحيته وإنه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف المطاء ، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم ، وهو وإن كان موقوفا فقد ورد ما يؤيده كما سيأتي بعد ما بين . **قَوْلُهُ** ( وما ينهى عن الخداع ) أي في حق من يسهه التصرف في ماله وإن لم يحجر عليه . ثم ساق المصنف حديث ابن عمر في قصة الذي كان يخدع في البيوع ، وقد تقدم الكلام عليه في ( باب ما يكره من الخداع في البيع ، من كتاب البيوع ، وفيه توجيه الاحتجاج به للمحجر على الكبير ، ورد قول من احتج به لمنع ذلك والله المستعان . **قَوْلُهُ** ( حدثني عثمان ) هو ابن أبي شيبة ، وجبرير هو ابن عبد الحميد . ومنصور هو ابن المعتز ، والاسناد كله كوفيون لكن سكن جبرير الرى ، ومنصور وشيخه وشيخ ابن شيبه تابعيون في نسق . **قَوْلُهُ** ( إن الله حرم عليكم عُقُوقَ الْأُمَمَاتِ ) قيل خص الأمهات بالذكر لأن العقوق الين أسرع من الآباء لضعف النساء ، ولينبه على أن بر الآم مقدم على بر الآب في التلطف والحنو ونحو ذلك ، والمقصود من إيراد هذا الحديث هنا قوله فيه ( وإضاعة المال ، وقد قال الجمهور : إن المراد به السرف في إنفاقه ، وعن سعيد ابن جبيل إنفاقه في الحرام ، وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى



## ٣٠ - باب العبد راعٍ في مال سيده ، ولا يعمل إلا بأذنه

٢٤٠٩ - **حَرْش** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ : فَالْإِمَامُ رَاعٍ ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ . وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ . ، وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا . وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ . قَالَ فَسَمِعْتُ هَؤُلَاءَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَحْسِبُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : وَالرَّجُلُ فِي مَالِ أَبِيهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ . فَكُلُّكُمْ رَاعٍ ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ »

**قوله** ( باب العبد راعٍ في مال سيده ولا يعمل إلا بأذنه ) ذكر فيه حديث ابن عمر د كلكم راع ومسئول عن رعيته ، وفيه د والخادم في مال سيده وهو مسئول ، كذا في رواية أبي ذر وغيره د في مال سيده راع وهو مسئول ، ولفظ الترجمة يأتي في النسكاح من طريق أبيوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث وفيه د والعبد راع على مال سيده وهو مسئول ، وكان المصنف استنبط قوله د ولا يعمل إلا بأذنه ، من قوله د وهو مسئول ، لأن الظاهر أنه يسأل هل جاوز ما أمره به أو وقف عنده . **قوله** ( فسمعت هؤلاء من النبي ﷺ ، وأحسب النبي ﷺ قال : والرجل راع في مال أبيه ) هذا ظاهر في أن القائل د وأحسب ، هو ابن عمر ، وقد قدمت جزم الكرماني في د باب الجمعة في القرى ، بأنه يردس الراوى له عن الزهري وتمعنه ، وسيأتى الكلام على شرح الحديث في أول الأحكام إن شاء الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤٤ - كتاب الخصومات

١ - باب ما يذكر في الإشخاص ، والخصومة بين المسلم واليهود

٢٤١٠ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبه قال : **عبد الملك بن ميسرة** أخبرني قال سمعت **الزّال بن سبرة** سمعت **عبد الله يقول** « سمعت رجلاً قرأ آية سمعت من النبي ﷺ خلافاً ، فأخذت بيده فأنيت به رسول الله ﷺ ، قال : كلا كما يحسن . قال شعبه أظنه قال : لا تخلفوا ، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا »

[ الحديث ٢٤١٠ - أطرافه : ٢٤١٠ ، ٢٤١١ ، ٢٤١٢ ، ٢٤١٣ ، ٢٤١٤ ، ٢٤١٥ ، ٢٤١٦ ، ٢٤١٧ ، ٢٤١٨ ، ٢٤١٩ ]

٢٤١١ - **حدثنا** يحيى بن قزعة **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة وعبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « اشتب رجلان : رجل من المسلمين ورجل من اليهود ، فقال المسلم : والذي اصطفى محمداً على العالمين ، فقال لليهودي : والذي اصطفى موسى على العالمين . فرجع المسلم يده عند ذلك فطعم وجه اليهودي . فذهب اليهودي إلى النبي ﷺ فأخبره بما كان من أمره وأمر المسلم ، فدعا النبي ﷺ للمسلم فساله عن ذلك ، فأخبره . فقال النبي ﷺ : لا تخبروني على موسى ، فإن الناس يصنعون يوم القيامة فأصنع معهم فأكون أول من يُغيق ، فإذا موسى باطش جنب العرش ، فلا أدري أكان فيمن صيقت فأفاق قبل ، أو كان ممن استثنى الله »

المبصرون  
عليه

٢٤١٢ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهب **حدثنا** عمرو بن يحيى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال « بينا رسول الله ﷺ جالس جاء يهودي قال : يا أبا القاسم ضرب وجهي رجل من أصحابك . فقال : من ؟ قال : رجل من الأنصار . قال : ادعوه . فقال : أضربته ؟ قال : سمعته بالسوق يحلف : والذي اصطفى موسى على البشر ، قلت : أي خيبت ، على محمد ﷺ ؟ فأخذتني غصبة فضربت وجهه . فقال النبي ﷺ : لا تخبروا بين الأنبياء ، فإن الناس يصنعون يوم القيامة فأكون أول من تنشق عنه الأرض ، فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش ، فلا أدري أكان فيمن صيقت ، أم حوسب بصفة الأولى »

[ الحديث ٢٤١٢ - أطرافه : ٢٤١٢ ، ٢٤١٣ ، ٢٤١٤ ، ٢٤١٥ ، ٢٤١٦ ، ٢٤١٧ ، ٢٤١٨ ، ٢٤١٩ ]

٢٤١٣ - حدثنا موسى حدثنا همام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه «أن يهودياً رضى رأس جارية بين حبرين . قيل : من قل هذا بك ، أعلان أعلان ؟ حتى نعى اليهودي فؤمات رأسها ، فخذ اليهودي فاعترف ، فأمر به النبي ﷺ فرضى رأسه بين حبرين »

[ الحديث ٢٤١٣ - أطرافه ٢٧٤٦ ، ٥٢٩٥ ، ٦٨٧٦ ، ٦٨٧٧ ، ٦٨٧٩ ، ٦٨٨٤ ، ٦٨٨٥ ]

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود ) كذا الأكثر ، ولبعضهم « واليهودي ، بالإنفراد ، زاد أبو ذر أوله « في الخصومات ، وزاد في أثنائه « والملازمة » . والأشخاص بكسر الحزة إحصاء الثغرين من موضع الى موضع ، يقال شخص بالفتح من بلد الى بلد وأشخص غيره . والملازمة مفاجئة من اللزوم ، والمراد أن يمنع الثغرين فريجه من التصرف حتى يعطيه حقه . ثم ذكر في هذا الباب أربعة أحاديث : الأول قوله ( عبد الملك بن ميسرة أخبرني ) هو من تقديم الراوى على الصيغة وهو جائز عندهم ، وابن ميسرة المذكور هلال كوفي تابعي يقال له الزراد يزى ثم رآه ثقبلة ، وشيخه الزال بفتح التون وتشديد الزاى ابن سيرة بفتح المهملة وسكون الواحدة هلال أيضاً من كبار الثباين ، وذكره بعضهم في الصحابة لإدراكه ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود وآخر في الأثرية عن علي ، وقد أعاد حديث الباب في أحاديث الأنبياء وفي فضائل القرآن ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك ، والمقصود منه هنا قوله « فاعتدت بيده فأثبت به رسول الله ﷺ » ، فانه المناسب للترجمة لقوله ( سمعت رجلاً ) سيأتى أنه يحتمل أن يفسر بعمر رضى الله عنه . قوله ( آية ) في « المهمات ، للخطيب أنها من سورة الاحقاف . قوله ( قال شعبة ) هو بالاسناد المذكور ، وقوله « أظنه قال » قائل القول رسول الله ﷺ وهو بالاسناد المذكور . الثاني والثالث حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد في قصة اليهودي الذي لعنه المسلم حيث قال « والذي اصطفى موسى ، وسيأتى الكلام عليهما في أحاديث الأنبياء » ، وقوله في حديث أبي سعيد « والذي اصطفى موسى على البشر » كذا الأكثر ، « والكشميني » على التثنية . الحديث الرابع حديث أنس في قصة اليهودي الذي رضى رأس الجارية ، وسيأتى الكلام عليه في كتاب الديات ان شاء الله تعالى

٣ - باب من رد أمر السفية والضعيف العقل ، وإن لم يكن حبر عليه الإمام

ويذكره من جابر رضى الله عنه أن النبي ﷺ رد على المتصدق قبل النهي ، ثم نهاه

وقال مالك : إذا كان لرجل مال وله عهد ولا شيء له غيره فاعتقه لم يجز عتقه

قوله ( باب من رد أمر السفية والضعيف العقل وإن لم يكن حبر عليه الإمام ) يعنى وفاقا لابن القاسم ، وقصره أصبح على من ظهر سفهه ، وقال غيره من المالكية لا يرد مطلقا إلا ما تصرف فيه بعد الحجر وهو قول الشافعية وغيرهم ، واحتج ابن القاسم بقصة المدير حيث رد النبي ﷺ يمه قبل الحجر عليه ، واحتج غيره بقصة الذي كان يندع في البيوع حيث لم يبحر عليه ولم يفسخ ما تقدم من بيعه . وأشار البخاري بما ذكر من أحاديث الباب الى التفصيل بين من ظهرت منه الإضاعة فيرد تصرفه فيما إذا كان في الشيء الكثير أو المستغرق وعليه تحمل قصة المدير ، وبين ما إذا كان في الشيء اليسير أو جملة له شرطا يأمن به من إفساد ماله فلا يرد وعليه تحمل قصة الذي كان

يُخَدِّعُ . قَوْلُهُ ( وَيَذْكُرُ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَّ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ قَبْلَ الْهَيْبِ ثُمَّ نَهَاهُ ) قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ : مَرَادُهُ قِصَّةَ الَّذِي دَبَّرَ عِنْدَهُ فَبَايَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَكَذَلِكَ أُشِيرَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ بَطَّالٍ وَمَنْ بَعْدَهُ حَتَّى جُمِلَهُ مَعَ غُلَطَايَ حُجَّةً فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ حَيْثُ قَرَّرَ أَنَّ الَّذِي يَذْكُرُهُ الْبُخَارِيُّ بِغَيْرِ صِغَةِ الْجَزْمِ لَا يَكُونُ حَاجِكًا بِصَحَّتِهِ فَقَالَ غُلَطَايَ : قَدْ ذَكَرَهُ بِغَيْرِ صِغَةِ الْجَزْمِ هُنَا وَهُوَ صَحِيحٌ عِنْدَهُ ، وَتَعَقُّبُهُ شَيْخُنَا فِي « الذَّنْبِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ » ، أَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَرِدْ بِهَذَا التَّعْلِيلِ قِصَّةَ الْمُدَبِّرِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ قِصَّةَ الرَّجُلِ الَّذِي دَخَلَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَأَمَرَهُمْ فَتَصَدَّقُوا عَلَيْهِ لِمَا فِي الثَّانِيَةِ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِأَحَدِ ثَوْبَيْهِ فَقَرَأَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ . قَالَ وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ . قُلْتُ : لَكِنْ لَيْسَ هُوَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَإِنَّمَا هُوَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . وَلَيْسَ بِضَعِيفٍ بَلْ هُوَ إِمَّا صَحِيحٌ وَإِمَّا حَسَنٌ أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُمْ ، وَقَدْ بَسَطْتُ ذَلِكَ فِيمَا كَتَبْتُهُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ ، وَالَّذِي ظَهَرَ لِي أَوَّلًا أَنَّهُ أَرَادَ حَدِيثَ جَابِرٍ فِي قِصَّةِ الرَّجُلِ الَّذِي جَاءَ بِلَبِيسَةٍ مِنْ ذَهَبٍ أَصَابَهَا فِي مَعْدَنِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ خُذْهَا مِنِّي صَدَقَةً فَأَرَادَ مَالِي مَا لِي غَيْرُهَا فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، فَأَعَادَ لَخَذْفِهِ بِهَا ، ثُمَّ قَالَ : يَا أَتَى أَحَدُكُمْ بِمَالٍ لَا يَمْلِكُ غَيْرُهُ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ ثُمَّ يَقْعُدُ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَكَفَّفُ النَّاسُ ، إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غَنَى ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ . ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّ الْبُخَارِيَّ إِنَّمَا أَرَادَ قِصَّةَ الْمُدَبِّرِ كَمَا قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْزَمْ بِهِ لِأَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الرَّجْعَةِ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ ، وَهُوَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ : أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُنْدَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ دَبْرٍ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَلَيْكَ مَالٌ غَيْرُهُ ؟ فَقَالَ لَا ، الْحَدِيثُ وَفِيهِ : ثُمَّ قَالَ أَبَدًا بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلَا هَؤُلَاءِ ، الْحَدِيثُ ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ تَفَرَّدَ بِهَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَالْبُخَارِيُّ لَا يَحْزَمْ غَالِبًا إِلَّا بِمَا كَانَ عَلَى شَرْطِهِ ، وَانَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ مَالِكُ الْخ ) هَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي مَوْعُظَتِهِ عَنْهُ ، وَأَخَذَ مَالِكُ ذَلِكَ مِنْ قِصَّةِ الْمُدَبِّرِ كَمَا تَرَى

٣ - بِأَحْسَنِ مِنْ بَايَعِ عَلَى الضَّعِيفِ وَنَحْوِهِ فَدَفَعَ مِنْهُ إِلَيْهِ وَأَمَرَهُ بِالْإِصْلَاحِ وَالْقِيَامِ بِشَأْنِهِ فَإِنْ أَسْفَدَ بَعْدُ مَنَعَهُ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ ، وَقَالَ لِلَّذِي يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ : إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ : لِإِخْلَافَةٍ ، وَلَمْ يَأْخُذْ النَّبِيُّ ﷺ بِمَالِهِ

٢٤١٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ رَجُلٌ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لِإِخْلَافَةٍ ، فَكَانَ يَقُولُهُ »

٢٤١٥ - حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنَيْبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسَكِّدِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ ، فَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَابْتَاغَهُ مِنْهُ نَقِيمُ بْنُ النَّخَّاسِ »

قَوْلُهُ ( وَمَنْ بَايَعَ عَلَى الضَّعِيفِ وَنَحْوِهِ فَدَفَعَ مِنْهُ إِلَيْهِ وَأَمَرَهُ بِالْإِصْلَاحِ الْخ ) هَكَذَا لِلْجَمِيعِ ، وَلَازِمٌ ذُو هُنَا وَبَابُ مَنْ بَايَعَ الْخ ، وَالْأَوَّلُ أَلْيَقُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُ مَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغُ مِنَ التَّصَرُّفِ إِلَّا بَعْدَ ظَهْوَرِ الْإِفْسَادِ ، وَقَدْ مَضَى الدِّكْلَامُ إِلَى حَدِيثِ الْهَيْبِ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ قَبْلَ بَابَيْنِ ، وَحَدِيثِ الَّذِي يُخَدِّعُ فِي كِتَابِ الْيُسُوعِ ،



مالك ، أنه تقاضى ابن أبي حنيفة ديننا ، الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه في باب التقاضى والملازمة في المسجد ، وليس الغرض منه هنا قوله ، فارتفعت أصواتهما ، فإنه غير دال على ما ترجم به ، لكن أشار الى قوله في بعض طرقه ، فتلاحيا ، وقد تقدم أن ذلك كان حثيا لرفع ليلة القدر ، فدل على أنه كان بينهما كلام يقتضى ذلك وهو الذى ثبت ما ترجم به . الرابع حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان ، وفيه مع إنكاره عليه بالقول إنكاره عليه بالفعل ، وذلك على سبيل الاجتهاد منه ، ولذلك لم يؤخذ به . وسيأتى الكلام عليه في فضائل القرآن

#### ٥ - باب إخراج أهل الماعى والخصوم من البيوت بعد المعرفة

وقد أخرج عمرُ أختُ أبي بكرٍ حين ناحت

٢٤٢٠ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن أبي عدي عن شعبة عن سعيد بن إبراهيم عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لقد همتُ أن أُمسَّ بالصلاة فُتقام ، ثم أخانفُ إلى تنازلي فومر لا يشهدون الصلاة فأحرقوا عليهم »

قوله ( باب إخراج أهل الماعى والخصوم من البيوت بعد المعرفة ) أى بأحوالهم ، أو بعد معرفتهم بالحكم ويكون ذلك على سبيل التأديب لهم . قوله ( وقد أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت ) وصله ابن سعد في الطبقات ، باسناد صحيح من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب قال : لما توفي أبو بكر أقامت عائشة عليه النوح ، فبلغ عمر فنهان فابن ، فقال لهشام بن الوليد : اخرج الى بيت أبي قحافة - يعنى أم فروة - فعلاها بالردة ضربات فتفرق الزناخ حين سمعن بذلك ، ووصله إسحق بن راهويه في مسنده من وجه آخر عن الزهري وفيه : فجعل يخرجهن امرأة امرأة وهو يضربهن بالردة ، ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة في إرادة تحريق البيوت على الذين لا يشهدون الصلاة ، وقد مضى الكلام عليه في باب وجوب صلاة الجماعة ، وغرضه منه أنه إذا أحرقتها عليهم بادروا بالخروج منها فثبت مشروعية الاعتصام على إخراج أهل المصينة من باب الاولى ، ومحل إخراج الخصوم إذا وقع منهم من المراء واللدد ما يقتضى ذلك

#### ٦ - باب دعوى الوصى للبيت

٢٤٢١ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها : « أن عبد بن زمة وسعد بن أبي وقاص اختصما إلى النبي ﷺ في ابن أمة زمة ، فقال سعد : يا رسول الله أوصاني أخى إذا قدمت أن أنظر ابن أمة زمة فأقيضه فإنه ابني . وقال عبد بن زمة : أخى وابن أمة أبي ، ولقد على فراش أبي . فرأى النبي ﷺ شجبا بيننا بمثبة ، فقال : هو لك يا عبد بن زمة ، الوكده ففراش . واحتججى منه يا سودة »

**قوله** ( باب دعوى الوصى لليت ) أى عن الميت فى الاستلحاق وغيره من الحقوق ، ذكر فيه حديث عائشة فى قصة سعد وابن زعمة ، قال ابن المنير ما ملخصه : دعوى الوصى عن الوصى عليه لا نزاع فيه ، وكان المصنف أراد بيان مستند الاجماع ، وسيأتى مباحث الحديث المذكور فى كتاب الفرائض ، ومعنى باتم من هذا السياق فى أوائل كتاب البيرج

### ٧ - باب التوثيق من نخشى معرفته

وقيد ابن عباس عكرمة على تعلم القرآن والسنة والفرائض

٢٤٢٢ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** الليث عن سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول « بعث رسول الله ﷺ خيلاً قبل نجد ، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له 'نمامة' بن أثال سيد أهل اليمامة ، فربطوه بسارية من سواري المسجد . فخرج إليه رسول الله ﷺ فقال : ما عندك يا نمامة ؟ قال : عندي يا محمد خير - فذكر الحديث - فقال : أطلقوا نمامة »

**قوله** ( باب التوثيق من نخشى معرفته ) بفتح الميم والمهملة وتثني الراء ، أى فساد عيشه . **قوله** ( وقيد ابن عباس عكرمة على تعليم القرآن والسنة والفرائض ) وصله ابن سعد فى الطبقات ، وأبو نعيم فى الحلية ، من طريق حماد بن زيد عن الزبير بن الخريت - بكسر المعجمة والراء المشددة بعدها تحتانية ساكنة ثم مثناة - عن عكرمة قال : كان ابن عباس يجعل فى رجل الكبل ، فذكره ، والكبل بفتح الكاف وسكون الواودة بعدها لام هو القيد . ثم ذكر حديث أبي هريرة فى قصة نمامة بن أثال مختصراً ، والشاهد منه قوله « فربطوه بسارية من سواري المسجد » وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب المغازى ان شاء الله تعالى

### ٨ - باب الربط والخبس فى الحرم

واشترى نافع بن عبيد الحارث داراً للسجن بمكة من صفوان بن أمية ، على أن رضى عمرُ فاليعُ يعمه ، وإن لم يرض عمرُ فلصفوان أربعائة دينار . وسجن ابن الزبير بمكة

٢٤٢٣ **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث قال حدثني سعيد بن أبي سعيد سمع أبا هريرة رضى الله عنه قال « بعث النبي ﷺ خيلاً قبل نجد ، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له 'نمامة' بن أثال ، فربطوه بسارية من سواري المسجد »

**قوله** ( باب الربط والخبس فى الحرم ) كأنه أشار بذلك الى رد ما ذكر عن طاوس ، فعند ابن أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عنه أنه « كان يكره السجن بمكة ويقول : لا ينبغي لبيت عذاب أن يكون فى بيت رحمة . فإراد البخارى معارضة قول طاوس بأمر عمر وابن الزبير وصفوان ونافع وهم من الصحابة . وقوى ذلك بقصة نمامة وقد ربط فى مسجد المدينة وهو أيضاً حرم فلم يمنع ذلك من الربط فيه . **قوله** ( واشترى نافع بن عبد الحارث داراً للسجن

بمكة الخ) وصله عبد الرزاق وابن أبي شبة والبيهقي من طرق عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ به ، وليس لنافع بن عبد الحارث ولا اصفوان بن أمية في البخاري سوى هذا الموضع . واستشكل ما وقع فيه من التردد في هذا البيع حيث قال ، إن رضى عمر فالبيع بعه ، وإن لم يرض فالصفوان أربعائة ، ووجهه ابن المنير بأن المدة في ثمن المبيع على المشتري وإن ذكر أنه يشتري لغيره لأنه المباشر للمقدار . وكأنه وقف مع ظاهر اللفظ المعلق ولم ير سياقه تاما فظن أن الأربعائة هي الثمن الذي اشترى به نافع ، وليس كذلك وإنما كان الثمن أربعة آلاف ، وكان نافع عاملا لعمر على مكة فلذلك اشترط الخيار لعمر بعد أن أوقع العقد له كما صرح بذلك كله من ذكرت أنهم وصلوه ، وأما كون نافع شرط لصفوان أربعائة إن لم يرض عمر فيحتمل أن يكون جعلها في مقابلة اتفاعه بتلك الأدار إلى أن يعود الجواب من عمر . وأخرج عمر بن شبة في «كتاب مكة» عن محمد بن يحيى أبي غسان الكنانى عن هشام بن سليمان عن ابن جريج «أن نافع بن عبد الحارث الخزاعي كان عاملا لعمر على مكة فابتاع دارا للسجن من صفوان ، فذكر نحوه ، لكن قال بدل الأربعائة خمسمائة ، وزاد في آخره وهو الذي يقال له سجن عارم ، بمهملتين . قوله (وسجن ابن الزبير بمكة) وصله خليفة بن خياط في تاريخه ، وأبو الفرج الأصبهاني في «الاعاني» وغيرهما من طرق ، منها ما رواه الفاكهي من طريق عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد يعني ابن الحنفية قال «أخذني ابن الزبير فحبسني في دار التدوة في سجن عارم ، فانفلت منه ، فلم أزل أنحط الجبال حتى سقطت على أبي بختي ، وفي ذلك يقول كثير عزة يخاطب ابن الزبير :

تخبر من لاقيت أنك عابد بل العابد المظلوم في سجن عارم

وذكر الفاكهي أنه قيل له سجن عارم لأن عارما كان مولى لمصعب بن عبد الرحمن بن عوف فغضب عليه فبنى له ذراعا في ذراع ثم سد عليه البناء حتى غيبه فيه فأت فسمى ذلك المكان سجن عارم ، قال الفاكهي : وكان السجن في دبر دار التدوة . وذكر عمر بن شبة أن سبب غضب مصعب على عارم أن عارما كان منقطعا إلى عمرو بن سعيد بن العاص فلما جهز عمرو البيت بأمر يزيد بن معاوية إلى ابن الزبير بمكة صحبه عمرو بن الزبير - وكان يطأدي أخاه عبد الله - فخرج عارم في ذلك الجيش فظفر به مصعب ففعل به ما فعل . ثم ذكر المصنف طرقا من حديث أبي هريرة في قصة ثمامة ، وقد سبق في الباب الذي قبله

## ٩ - باب في الملازمة

٢٤٢٤ - **حدثنا يحيى بن بكير** **حدثنا الليث** عن جعفر بن زبينة - وقال غيره : **حدثني الليث** قال **حدثني جعفر بن زبينة** - عن عبد الله بن هُرْمَزَن عن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري «عن كعب بن مالك رضى الله عنه أنه كان له على عبد الله بن أبي حذَرْد الأسدي دين ، فلقبه فذكره ، فتكلمنا حتى ارتفعت أصواتهما ، فربهما النبي ﷺ فقال : يا كعب - وأشار بيده كأنه يقول : النصف - فأخذ نصف ما عليهما وترك نصفاً

**قوله** (باب في الملازمة) ذكر فيه حديث كعب بن مالك أنه كان له على عبد الله بن أبي حذَرْد دين ، وقد تقدم



الكلام عليه في باب التفاضل والملازمة في المسجد ، وقوله فيه : حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر ، وقال غيره : حدثني الليث قال حدثني جعفر بن ربيعة ، وصله الاسماعيلي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه ، ووقع في رواية الأصيلي وكرهه قبل هذه الترجمة بسلسلة وسقطت للباقين

### ٦٠ - باب التفاضل

٢٤٢٥ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ** حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الصُّحَيْبِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ خُبَّابٍ قَالَ : « كُنْتُ قَبِيلاً فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ لِي عَلَى الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ دِرَاهِمٌ ، فَأَتَيْتُهُ أَتَقَاضَاهُ فَقَالَ : لَا أَفْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِحَمْدِهِ . فَقُلْتُ : لَا وَاللَّهِ لَا أَكْفُرُ بِحَمْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يُبَيِّنَ لَكَ اللَّهُ ثُمَّ يَبْعَثَكَ . قَالَ : فَدَعَنْيَ حَتَّى أَمُوتَ ثُمَّ أَبْسُ فَأَوْفَى مَالاً وَوَلَدًا نَمَّ أَفْضِيكَ . فَتَرَأَتْ ﴿ أَفْرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بَابَاتِنَا وَقَالَ : لَأُوتِينَ مَالاً وَوَلَدًا ﴾ الْآيَةَ »

قوله ( باب التفاضل ) أى المطالبة ، ذكر فيه حديث خباب بن الارت في مطالبة العاصي بن وائل ، وسيأتى شرحه في تفسير سورة مريم إن شاء الله تعالى

( غاتمة ) : اشتمل كتاب الاستقراض وما معه من الحجر والتفليس وما اتصل به من الإشخاص والملازمة على خمسين حديثاً ، المعلق منها ستة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وثلاثون حديثاً والبقية خالصة ، وافقه مسلم على جميعها سوى حديث أبي هريرة : من أخذ أموال الناس يريد إتلافها ، وحديث : ما أحب أن لي أحدا ذهبا ، وحديث : لى الواجد ، وحديث ابن مسعود في الاختلاف في القراءة . وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم اثنا عشر أثراً . والله أعلم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤٥ - كتاب في اللقطة

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب اللقطة ) كذا للمستمل والنسفي ، واقتصر الباقر على البسملة وما بعدها . واللقطة الشيء الذي يلتقط ، وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين ، وقال عياض : لا يجوز غيره ، وقال الزعزعي في الفائق : اللقطة بفتح القاف والعامّة تسكنها . . كذا قال ، وقد جزم الخليل بأنها بالسكون قال : وأما بالفتح فهو اللاقط : وقال الأزهري : هذا الذي قاله هو القياس ، ولكن الذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح . وقال ابن بري : التحريك للفعول نادر ، فاقضى أن الذي قاله الخليل هو القياس . وفيها لغتان أيضاً : لقطة بضم اللام ، ولقطة بفتحها . وقد نظم الأربعة ابن مالك حيث قال :

لقطة ولقطة ولقطة      ولقطة ما لاقط قد لقطه

ووجه بعض المتأخرين فتح القاف في المأخوذ أنه للبالغة . وذلك لمعنى فيها اختصت به ، وهو أن كل من يراها يعيل لأخذها فسميت باسم الفاعل لذلك

## ١ - باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه

٢٤٢٦ ~ **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبه ، وحدثني محمد بن بشر **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبه عن سلمة سمعت سويد بن غفلة قال : لقيت أبا بن كعب رضي الله عنه فقال : « أصبت صرة فيها مائة دينار ، فأنت النبي ﷺ قال : عرفتها حولاً ، فعرفتها حولاً ، فلم أجد من يعرفها ، ثم أتيتك فقال : عرفتها حولاً ، فعرفتها فلم أجد ، ثم أتيتك فقال : ثلاثاً فقال : أحفظ وعاءها ومدّها ووكّاءها ، فإن جاء صاحبها وإلا فاستمّيع بها ، فاستمّعت . فلقيته بعد بمكة فقال : لا أدري ثلاثة أحوال أو حولاً واحداً »

[ الحديث ٢٤٢٦ - طرّفه في : ٢٤٣٧ ]

**قوله** ( باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه ) أورد فيه حديث أبي بن كعب « أصبت صرة فيها مائة دينار ، كذا للمستمل ، وللكشيبي ووجدت ، وللباقين « أخذت » . ولم يقع في سياقه ما ترجم به صريحاً ، وكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه كما سيأتي ذكره . **قوله** ( حدثنا آدم حدثنا شعبه ، وحدثني محمد بن بشر حدثنا غندر حدثنا شعبه ) هكذا ساقه عالياً ونازلاً ، والسياق للاسناد النازل . وقد أخرجه البيهقي من طريق آدم مطولاً . **قوله** ( فإن جاء صاحبها وإلا فاستمّيع بها ) في رواية حاد بن سلمة وسفيان الثوري وزيد بن أنيسة عند مسلم وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق الثوري وأحد وأبو داود من طريق حاد كلهم عن سلمة بن كهيل في هذا الحديث . فإن جاء أحد يجره بعدها ووعاها ووكّاها فاعاها إياه ، لفظ مسلم . وأما قول أبي داود : إن هذه الزيادة زادها حاد بن سلمة وهي في نسخة لم تملك بها من حاد تضيفها فلم يصب ، بل هي صحيحة ، وقد عرفت من وافق

حامدا عليها وليست شاذة ، وقد أخذ بظاهرها مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة والشافعي : إن وقع في نفسه صدقة جاز أن يدفع اليه ، ولا يجبر على ذلك إلا ببينة ، لأنه قد يصيب الصفة . وقال الخطابي : إن سحت هذه اللفظة لم يجر عاقلها ، وهي فائدة قوله ، وأعرف عاصها الخ ، وإلا فالاحتياط مع من لم ير الرد إلا بالبينة ، قال : ويتأول قوله « أعراف عاصها » على أنه أمره بذلك لئلا تختلط بهالة ، أو لتكون الدعوى فيها معلومة . وذكر غيره من قرائد ذلك أيضا أن يعرف صدق المدعى من كذبه ، وإن فيه تنبيه على حفظ الوعاء وغيره لأن العادة جرت بالقائه إذا أخذت الثقة ، وأنه إذا تبه على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ المال من باب الأولى . قلت : قد سحت هذه الزيادة قديمين المصير إليها ، وسيأتي أيضا في حديث زيد بن خالد في آخر أبواب اللفظة ، وما اعتل به بعضهم من أنه إذا وصفها فأصاب دفعها اليه بجاء شخص آخر فوصفها فأصاب لا يقتضي الطعن في الزيادة ، فانه يصير المحكم حينئذ كما لو دفعها اليه بالبينة لجاء آخر فأقام بيته أخرى أنها له ، وفي ذلك تفاصيل للمالكية وغيرهم . وقال بعض متأخري الشافعية : يمكن أن يحمل وجوب الدفع لمن أصاب الوصف على ما إذا كان ذلك قبل التملك ، لأنه حينئذ مال ضائع لم يتعلق به حق ثان ، بخلاف ما بعد التملك فانه حينئذ يحتاج المدعى الى البينة لمعوم قوله **يطلب** « البينة على المدعى » ثم قال : أما إذا سحت الزيادة فتخص صورة الملتقط من عموم « البينة على المدعى » والله أعلم . وقوله « أحفظ وعاءها وعددها ووكاها » الوعاء بالمد وبكسر الواو وقد تضم ، وقرأ بها الحسن في قوله ( قبل وعاء أخيه ) قروا سعيد بن جبير « إطاء » بقلب الواو المكسورة همزة . والوعاء ما يجعل فيه الشيء ، سواء كان من جلد أو خزف أو خشب أو غير ذلك . والوكاء بكسر الواو والمد الخيط الذي يشده الصرة وغيرها . وزاد في حديث زيد بن خالد « الفصص » وسيأتي ذكره وشرحه وحكم هذه العلامات في الباب الذي بعده . قوله ( فليقتبه بعد بمكة ) التائل شعبة ، والذي قال « لأدري » هو شيخه سلة بن كهيل . وقد بينه مسلم من رواية يزي بن أسد عن شعبة أخبرني سلة بن كهيل واختصر الحديث ، قال شعبة : فسمعت بعد عشر سنين يقول « عرفها عاما واحدا » . وقد بينه أبو داود الطيالسي في مسنده أيضا فقال في آخر الحديث « قال شعبة فليقت سلة بعد ذلك فقال لأدري ثلاثة أحوال أو حولا واحدا » ، وأغرب ابن بطلال فقال : الذي شك فيه هو أبي بن كعب ، والقائل هو سويد بن غفلة انتهى . ولم يصب في ذلك وإن تبعه جماعة منهم المنذرى ، بل الشك فيه من أحد رواته وهو سلة لما استثبت فيه شعبة ، وقد رواه غير شعبة عن سلة بن كهيل بغير شك جماعة وفيه هذه الزيادة ، وأخرجها مسلم من طريق الأعمش والثوري وزيد بن أبي أنيسة وحماد بن سلة كلهم عن سلة وقال : قالوا في حديثهم جميعا ثلاثة أحوال ، إلا حماد بن سلة فإن في حديثه عامين أو ثلاثة . وجمع بعضهم بين حديث أبي هذا وحديث زيد بن خالد الآتي في الباب الذي يليه فانه لم يختلف عليه في الإحصار على سنة واحدة فقال : يحمل حديث أبي بن كعب على مزيد الروع عن التصرف في النقطة والمبالغة في التعفف عنها ، وحديث زيد على ما لا بد منه ، أو لاحتياج الأعرابي واستغناء أبي . قال المنذرى : لم يقل أحد من أئمة الفتوى إن اللفظة تعرف ثلاثة أعوام ، إلا شيء جاء عن عمر انتهى . وقد حكاه الماوردي عن شاذ من الفقهاء . وحكى ابن المنذر عن عمر أربعة أقوال : يعرفها ثلاثة أحوال ، عاما واحدا ، ثلاثة أشهر ، ثلاثة أيام . ويحمل ذلك على عظم اللفظة وحفارتها . وزاد ابن حزم عن عمر قولاً خامسا وهو أربعة أشهر . وجزم ابن حزم وابن الجوزي بأن هذه الزيادة غلط . قال : والذي يظهر أن سلة أخطأ فيها ثم

ثبت واستذكر واستمر على عام واحد ، ولا يؤخذ إلا بما لم يشك فيه راويه . وقال ابن الجوزي : يحتمل أن يكون **عليه السلام** عرف أن تعريفها لم يقع على الوجه الذي ينبغي ، فأمر أبا بإعادة التعريف كما قال للسي . صلاته وارجع فصل فأنك لم تصل ، انتهى . ولا يخفى بعد هذا على مثل أبي مع كونه من فقهاء الصحابة وفضلاتهم . وقد حكى صاحب الهداية من الحنفية رواية عندهم أن الأمر في التعريف مفوض لأمر الملتقط ، فعليه أن يعرفها إلى أن ينقلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ، والله أعلم . وسياق بقية الكلام على حديث أبي بن كعب في أواخر أبواب الفقهة قريبا إن شاء الله تعالى

٢ - باب ضالة الإبل

٢٤٢٧ - حَدَّثَنِي عَرُومُ بْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ رَبِيعَةَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ مَوْلَى  
أُمِّ بَيْسَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُمَيْيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «جاء أبرار بن النضر عليه السلام فقال له عمار يقطعها فقال : عرفها  
سنة ، ثم اعرف غفاسها ووكاهها ، فان جاء أحدٌ يخبرك بها وإلا فاستغفرها . قال : يا رسول الله فضالة الغنم ؟  
قال : لك أو لأخيك أو لأذنبي . قال : ضالة الإبل ؟ فتعمر وجهه عليه السلام فقال : مالك ولها ؟ معها  
حذاؤها وسقاؤها ، تردّ اللاء وتأكل الشجر . »

**قوله** ( باب ضالة الإبل ) أى هل تلتقط أم لا ؟ والضال الضائع ، والضال فى الحيوان كالقطعة فى غيره ، والجمهور على القول بظاهر الحديث فى أنها لا تلتقط . وقال الخفزية : الأولى أن تلتقط ، وحمل بعضهم النهى على من التقطها لئلا يملكها لا ليحفظها فيجوز له ، وهو قول الشافعية . وكذا إذا وجدت بقرية فيجوز التملك على الأصح عندهم ، والخلاف عند المالكية أيضا ، قال العلماء حكمة النهى عن التقاط الإبل أن بقائها حيث ضلت أقرب الى وجدان مالكها لها من تطلبه لها فى رحال الناس . وقالوا : فى معنى الإبل كل ما امتنع بقوته عن صفار السباع . **قوله** ( حدثنا عبد الرحمن ) هو ابن مبدى ، وسفيان هو الثوري . **قوله** ( عن ربيعة ) هو ابن أبي عبد الرحمن المعروف بالرأى يسكون الهمة ، وقد رواه ابن وهب عن الثوري وغيره . **قوله** ( عن ربيعة حديثهم ) أخرجه مسلم . **قوله** ( مولى المتبعث ) يضم الميم وسكون النون وفتح الموحدة وكسر الهجمة بعدها مثناة ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث ، وقد ذكره فى العلم والشرب وهنا فى مواضع ، ويأتى فى الطلاق والادب . **قوله** ( جاء أعرابي ) فى رواية مالك عن ربيعة ( جاء رجل ) ، وزعم ابن بشكوال وعزاه لابي داود وتبعه بعض المتأخرين أن السائل المذكور هو بلال المؤذن ، ولم أر عند أبي داود فى شيء من النسخ شيئا من ذلك ، وفيه بعد أيضا لأنه لا يوصف بأنه أعرابي ، وقيل السائل هو الراوى وفيه بعد أيضا لما ذكرناه . ومستند من قال ذلك ما رواه الطبراني من وجه آخر عن ربيعة بهذا الإسناد فقال فيه **رواه** أنه سأل النبي **ﷺ** ، لكن رواه أحمد من وجه آخر عن زيد بن خالد فقال فيه **رواه** أنه سأل النبي **ﷺ** : أو أن رجلا سأل ، على الشك . وأيضا فإن فى رواية ابن وهب المذكورة عن زيد بن خالد **رواه** أنى رجل وأنا معه ، فدل هذا على أنه غيره ، ولعله نسب السؤال إلى نفسه ليكونه كان مع السائل . ثم ظفرت بتسمية السائل وذلك فما أخرجه الحميدي والبنوي وابن السكن والباودى والطبراني كلهم من طريق محمد بن معين الفخارى عن ربيعة

عن حقة بن سويد الجهني عن أبيه قال : سألت رسول الله ﷺ عن القطة فقال : عرفها سنة ثم أوثق وعامها ، فذكر الحديث . وقد ذكر أبو داود طرفاً منه تعليقاً ولم يسق لفظه . وكذلك البخاري في تاريخه . وهو أول ما يفسر به هذا المبهم لكونه من عهد زيد بن خالد . وروى أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني من حديث أبي ثعلبة الخنفي قال : قلت يا رسول الله الورق يوجد عند القرية ، قال : عرفها حولاً ، الحديث ، وفيه سؤاله عن الصاة والبعر وجوابه وهو في أثناء حديث طويل أخرج أصله النسائي . وروى الاسماعيلي في الصحابة ، من طريق مالك بن عمير عن أبيه أنه : سأله رسول الله ﷺ عن القطة فقال : إن وجدت من يعرفها فادفعها اليه ، الحديث واسناده واه جداً ، وروى الطبراني من حديث الجارود المبيد قال : قلت يا رسول الله القطة نجدها ، قال : أفتلدها ولا تسكنم ولا تنيب ، الحديث . قوله ( فسأله عما يلتقطه ) في أكثر الروايات أنه سأل عن القطة ، زاد مسلم من طريق يحيى بن سعيد عن يزيد مولى المنبعت ، الذهب والفضة ، وهو كالثال والافلا فرق بينهما وبين الجوهر والؤلؤ مثلاً وغير ذلك مما يستتم به غير الحيوان في تسميته قطة وفي إعطائه الحسك المذكور . ووقع لابن داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبعت عن أبيه بلفظ : وسئل عن القطة . . قوله ( عرفها سنة ثم اعرف عفاصها وكادها ) في رواية العقدي عن سليمان بن بلال الماضية في العلم ، اعرف وكادها أو قال عفاصها ، ولمسلم من طريق بشر بن سعيد عن زيد بن خالد : فاعرف عفاصها وعادها وعددها ، زاد فيه المددكا في حديث أبي بن كعب . ووقع في رواية مالك كما سيأتى بعد باب : اعرف عفاصها وكادها ثم عرفها سنة ، ووافقه الأكثر . ثم وافق الثوري ما أخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبعت بلفظ : عرفها حولاً ، فإن جاء صاحباً فادفعها اليه ، وإلا اعرف وكادها وعفاصها ثم اقبضها في مالك ، الحديث . وهو يقتضي أن التعريف يقع بعد معرفة ما ذكر من العلامات . ورواية الباب تقتضي أن التعريف يسبق المعرفة ، وقال الثوري : يجمع بينهما بأن يكون مأموراً بالمعرفة في حالتين ، فيعرف العلامات أول ما يلتقط حتى يعلم صدق واصفها إذا وصفها كما تقدم ، ثم بعد تعريفها سنة إذا أراد أن يملكها فيعرفها مرة أخرى تعرفاً وافياً حقاً ليعلم قدرها وصفها فيردها إلى صاحبها . قلت : ويحتمل أن تكون دهم في الروایتين بمعنى الوارد فلا تقتضي ترتيباً ولا تقتضي تخالفاً يحتاج إلى الجمع ، ويقويه كون المخرج واحد والقصة واحدة ، وإنما يحسن ما تقدم أن لو كان المخرج مختلفاً فيحمل على تعدد القصة ، وليس الغرض إلا أن يقع التعرف والتعريف مع قطع النظر عن أيهما سبق . واختلف في هذه المعرفة على قولين للعلماء أظهرهما الوجوب لظاهر الأمر ، وقيل يستحب ، وقال بعضهم يجب عند الالتقاط ، ويستحب بعده . والعفاص بكسر المهملة وتخفيف الفاء وبعد الألف مهمة : الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلداً كان أو غيره ، وقيل له العفاص أخذاً من المفص وهو التي لان الوعاء يثنى على ما فيه وقد وقع في ذوائد المسند ، لعبد الله بن أحمد من طريق الأعمش عن سلبة في حديث أبي : وخرقتها ، بدل عفاصها ، والعفاص أيضاً الجلد الذي يكون على رأس الفارورة ، وأما الذي يدخل فم الفارورة من جلد أو غيره فهو الصام بكسر الصاد المهملة . قلت : لحيت ذكر العفاص مع الوعاء فالمراد الثاني ، وحيث لم يذكر العفاص مع الوعاء فالمراد به الأول ، والغرض معرفة الآلات التي تحفظ النفقة . ويلتحق بما ذكر حفظ الجنس والصفة والقدر والكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والذرع فيما يذرع . وقال جماعة من الشافعية : يستحب تقييدها بالكتابة خوف النسيان ، واختلفوا فيما إذا عرف بعض الصفات دون بعض بناء على القول بوجود الدفع لمن عرف الصفة ، قال ابن القاسم :

فتح الباري ج (٥) م (٦)

لا بد من ذكر جميعها ، وكذا قال أصبغ ، لكن قال لا يشترط معرفة العدد ، وقول ابن القاسم أقوى لثبوت ذكر العدد في الرواية الأخرى ، وزيادة الحافظ حجة . وقوله « عرفها » بالتشديد وكسر الراء أى اذكروها للناس ، قال العلماء : محل ذلك المحافل كأبواب المساجد والأسواق ونحو ذلك ، يقول : من ضاعت له نفقة أو نحو ذلك من العبارات . ولا يذكر شيئاً من الصفات . وقوله « سنة » أى متوالية فلو عرفها سنة متفرقة لم يكف كان يعرفها في كل سنة شهرا فيصدق أنه عرفها سنة في اثنتي عشرة سنة . وقال العلماء : يعرفها في كل يوم مرتين ثم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل شهر ، ولا يشترط أن يعرفها بنفسه بل يجوز بوكيله ، ويعرفها في مكان سقوطها وفي غيره . **قوله** ( فان جاء أحد يخبرك بها ) جواب الشرط محذوف تقديره فأدأها اليه . وفي رواية محمد بن يوسف عن سفيان كما سيأتى في آخر أبواب اللقطة فان جاء أحد يخبرك بمفاسها وكلماتها ، وقد تقدم البحث فيه . **قوله** ( والا فاستنفقها ) سيأتى البحث فيه بعد أبواب . واستدل به على أن الملتقط يتصرف فيها سواء كان غنيا أو فقيرا . وعن أبي حنيفة إن كان غنيا تصدق بها وإن جاء صاحبها تخير بين إمضاء الصدقة أو تغريمه ، قال صاحب الهداية : إلا إن كان بأذن الإمام فيجوز للنفي كما في قصة أبي بكر كعب ، وهذا قال عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين . **قوله** ( قال بارسول الله فضالة الغنم ) أى ما حكمها ؟ لحذف ذلك العلم به . قال العلماء : الضالة لا تقع إلا على الحيوان ، وما سواه يقال له لقطة . ويقال للضوال أيضا الهوائى والهوائى بالميم والغاء والهوامل . **قوله** ( لك أو لاختيك أو للذئب ) فيه إشادة الى جواز أخذها ، كأنه قال : هي ضعيفة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك مترددة بين أن تأخذها أنت أو أحوك ، والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملقط آخر ، والمراد بالذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع . وفيه حث له على أخذها لأنه إذا علم أنه لم يأخذها بقيت للذئب كان ذلك ادعى له لئلا أخذها . ووقع في رواية اسماعيل بن جعفر عن ربيعة كما سيأتى بعد أبواب « فقال خذها ، فانما هي لك ، الخ ، وهو صريح في الأمر بالأخذ ، ففيه دليل على رد إحدى الروايتين عن أحمد في قوله « يترك التقاط الشاة » ، وتمسك به مالك في أنه يملكها بالأخذ ولا يلزمه غرامة ولو جاء صاحبها . واحتج له بالتسوية بين الذئب والملتقط ، والذئب لاغرامة عليه فكذلك الملتقط . وأجيب بأن اللام ليست للتعليل لأن الذئب لا يملك وإنما يملكها الملتقط على شرط ضمانها . وقد أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط لأخذها فدل على أنها باقية على ملك صاحبها ، ولا فرق بين قوله في الشاة « هي لك أو لاختيك أو للذئب » وبين قوله في اللقطة « شأنتك بها أو خذها » بل هو أشبه بالملك لأنه لم يشرك معه ذئبا ولا غيره ، ومع ذلك فقالوا في النفقة يفرمها إذا تصرف فيها ثم جاء صاحبها . وقال الجمهور : يجب تعريفها فإذا انقضت مدة التعريف أكلها إن شاء وغرم لصاحبها ، إلا أنت الشافعى قال : لا يجب تعريفها إذا وجدت في الفلاة ، وأما في القرية فيجب في الأصح . قال النووي : احتج أصحابنا بقوله **عليه السلام** في الرواية الأولى « فان جاء صاحبها فأعطها إياه » وأجابوا عن رواية مالك بأنه لم يذكر الغرامة ولا نفاها فثبت حكمها بدليل آخر انتهى . وهو يرم أن الرواية الأولى من روايات مسلم فيها ذكر حكم الشاة إذا أكلها الملتقط ، ولم أر ذلك في شيء من روايات مسلم ولا غيره في حديث زيد بن خالد ، نعم عند أبي داود والترمذى والنسائى والطحاوى والدارقطنى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في ضالة الشاة « فاجمعها حتى يأتها باعها » . **قوله** ( قسم وجه النبي **عليه السلام** ) هو بالعين المهملة الثقيلة أى تغير ، وأصله في الشجر إذا قل ماؤه فصار قليل النضرة هديم الأشراق ، ويقال للوراء المجذب أضر ، ولو روي بغير النون المعجمة لكان له وجه أى صار بلون المغرة وهو حمرة شديدة إلى كمدرة ،

ويقويه أن قوله في روايه إسماعيل بن جعفر د ففضب حتى احمرت وجنتاه أو وجهه . **قوله** (مالك ولما) زاد في رواية سليمان بن بلال عن ربيعة السابقة في العلم دفندرها حتى بلغها ربه . **قوله** (مها حذاؤها وسقاؤها) الحذاء بكسر الهمزة بعدها مجمة مع المد أى خفها ، وسقاؤها أى جوفها وقيل عنقها ، وأشار بذلك الى استغنائها عن الحفظ لما بما ركب في طباعها من الجلادة على العطش وتناول المأكول بغير تعب لطول عنقها فلا تحتاج الى ملقط

### ٣ - باب ضالة الغنم

٣٤٢٨ - **حريش** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني سليمان بن بلال عن يحيى عن يزيد مولى المنبث أنه سمع زيد بن خالد رضى الله عنه يقول « سئل النبي ﷺ عن الأقطعة فزعم أنه قال : اعرف غفصها ووكاها ثم عرفها سنة (يقول يزيد إن لم تعرف استنفق بها صاحبها ، وكانت ودبة عنده . قال يحيى : فهذا الذى لا أدري أفي حديث رسول الله ﷺ هو أم شيء من عنده ) . ثم قال : كيف ترى في ضالة الغنم ؟ قال النبي ﷺ : أخذها ، فانما هى لك أو لأخيك أو للذئب (قال يزيد : وهى تعرف أيضا) . ثم قال : كيف ترى في ضالة الإبل ؟ قال فقال : دعهما ، فإن ممها حذاها وسقاها ، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربه »

**قوله** (باب ضالة الغنم) كأنه أفردا بترجمة يشير الى افتراق حكمها عن الإبل ، وقد انفرد مالك بتجوز أخذ الشاة وعدم تعريفها متمسكا بقوله د هى لك ، وأجيب بأن اللام ليست للتماليك كما أنه قال أو للذئب والذئب لا يملك باتفاق ، وقد أجمعوا على أن مالكها لوجه قبل أن يأكلها الواجد لاخذها منه . **قوله** (حدثنا إسماعيل بن عبد الله هو ابن أبى أويس ، وقد روى الكثير عن شيخه هنا سليمان بن بلال بواسطة . **قوله** (عن يحيى) هو ابن سعيد الأنصارى ، وسبق في العلم من وجه آخر عن سليمان بن بلال عن ربيعة فكان له فيه شيخان ، وقد أخرجه الطحاوى من طريق عبد الله بن محمد الفهمى عن سليمان بن بلال عنهما جميعا عن يزيد مولى المنبث ، وأخرجه النسائى وابن ماجه والطحاوى من طريق ابن عينة عن يحيى بن سعيد عن ربيعة عن يزيد لمجل ربيعة شيخ يحيى . لا رقيقه ، لكن سياتى في آخر الطلاق من رواية سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن يزيد مرسلا قال سفيان قال يحيى وقال ربيعة عن يزيد بن خالد قال سفيان ولقيت ربيعة لحدثني به ، فالهاصل أن من رواه عن يحيى عن يزيد عن زيد يكون قد سوى الإسناد فان يحيى إنما سمع ذكر زيد فيه بواسطة ربيعة ، ويحتمل أن يكون يحيى لما حدث به سفيان كان ذاهلا عنه ثم ذكره لما حدث به سليمان والله أعلم . **قوله** (فزعم) أى قال . والوهم يستعمل في القول المحقق كثيرا . **قوله** (ثم عرفها سنة ، يقول يزيد ان لم تعرف استنفق بها صاحبها) أى ملقطها وكانت ودبة عنده (قال يحيى هذا الذى لا أدري أهو في الحديث أم شيء من عنده) أى من عند يزيد ، والقائل يقول يزيد هو يحيى بن سعيد الأنصارى . والقائل د قال ، هو سليمان ، وهما موصولان بالإسناد المذكور والغرض أن يحيى بن سعيد شكه هل قوله د ولكن ودبة عنده ، مرفوع أو لا ، وهذا القدر المشار اليه بهذا دون ما قبله لثبوت ما قبله في أكثر الروايات وخلوها عن ذكر الودبة ، وقد جزم يحيى بن سعيد برفعه مرة أخرى وذلك فيما أخرجه مسلم عن القضى

والاسماعيل من طريق يحيى بن حسان كلاهما عن سليمان بن بلال عن يحيى فقال فيه : فان لم تعرف فاستنفقها  
ولتكن وديعة عندك ، وكذلك جرم برفعها خالد بن غنم عن سليمان بن ربيعة عند مسلم ، والفهمى عن سليمان عن  
يحيى وربيعة جميعا عند الطحاوى ، وقد أشار البخارى إلى رجحان رفعها فترجم بعد أبواب : إذا جاء صاحب القطة  
بعد سنة ردها عليه ، لأنها وديعة عنده ، وسيأتى الكلام على المراد بكونها وديعة هناك إن شاء الله تعالى ، قوله  
( قال يزيدوى تعرف أيضا ) هو بتشديد الزاء وهو موصول بالاسناد المذكور ، ولم يشك يحيى في كون هذه  
الجملة موقوفة على يزيد ، ولم أرها مرفوعة في شيء من الطرق ؛ وقد تقدم حكاية الخلاف فيه في الباب الذى قبله

٤ - باب إذا لم يوجد صاحب القطة بعد سنة فهي لمن وجدها

٢٤٢٩ - حديث عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى  
النبيت عن زيد بن خالد رضى الله عنه قال « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن القطة فقال : اهْرِفْ  
عِفَاصَهَا وَكَاها . ثم عرفها سنة . فان جاء صاحبها وإلا فثألك بها . قال : فضالة الغنم ؟ قال : هي لك أو  
لأخيكَ أولئذئب . قال : فضلة الإبل ؟ قال : مالك ولها ؟ معها سقاؤها وجدائوها ، ترد للماء وتأكل الشجر  
حتى يلقاها ربها »

قوله ( باب إذا لم يوجد صاحب القطة بعد سنة فهي لمن وجدها ) أى غنيا كان أو فقيرا كما تقدم ، أورد فيه  
حديث زيد بن خالد المذكور من جهة مالك عن ربيعة وفيه قوله ثم عرفها سنة ، فان جاء صاحبها والا شألك بها ،  
فيه حذف تقديره فان جاء صاحبها فأدعا اليه وان لم يحيى فثألك بها . أخذ من هذه الرواية جواب الشرط الأول  
وشرط دإن ، الثانية والثالث من جوابها قاله ابن مالك في حديث ابن الأثير فى أوائل أبواب القطة بلفظ : فان جاء  
صاحبها والا استمتع بها ، وإنما وقع الحذف من بعض الرواة دون بعض ، فقد تقدم حديث أبى فى أول القطة  
بلفظ : فاستمتع بها ، بآيات الفاء ، فى الجواب الثانى ، ومضى من رواية الثوري عن ربيعة فى حديث الباب بلفظ  
والا فاستنفقها ، ومثله ما سأتى بعد أبواب من رواية اسماعيل بن جعفر عن ربيعة بلفظ : ثم استنفق بها ، فان  
جاء ربها فأدعا اليه ، ولمسلم من طريق ابن وهب المتقدم ذكرها : فإذا لم يأت لها طالب فاستنفقها ، . واستدل به على  
أن اللاحق يملكها بعد انقضاء مدة التعريف ، وهو ظاهر نص الشافعى . فان قوله : شألك بها ، تفويض الى  
اختياره ، وقوله : فاستنفقها ، الامر فيه بالإباحة ، والمشهور عند الشافعية اشتراط التناظر بالتام ، وقيل تكفى  
النية وهو الأرجح دليلا ، وقيل تدخل فى ملكه بمجرد الانقطاع ، وقد روى الحديث سعيد بن منصور عن  
الداردنى عن ربيعة بلفظ : والا فتصنع بها ما تصنع بمالك ، . قوله ( شألك بها ) الشأن الحال أى تصرف فيها ،  
وهو بالنصب أى ألزم شألك بها ، ويجوز الرفع بالابتداء والخبر ، بها ، أى شألك متعلق بها ، واختلف العلماء فيما إذا  
تصرف فى القطة بعد تعريفها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمها له أم لا ؟ فالجمهور على وجوب الرد إن كانت العين  
موجودة ، أو البذل إن كانت استهلكك ، وغالف فى ذلك الكرابيى صاحب الشافعى ووافقه أصحابه البخارى  
وداود بن على (إمام الظاهرية ، لكن وافق داود الجمهور إذا كانت العين قائمة ، ومن حجة الجمهور قوله فى الرواية



الماضية ولتكن ودیعة عندك ، وقوله أيضا عند مسلم في رواية بشر بن سعيد عن زيد بن خالد فأعرف عفاصها ووكاهما ثم كلها ، فإن جاء صاحبها فأدھا اليه ، فإن ظاھر قوله ، فإن جاء صاحبها الخ . ، بعد قوله ، كلها ، يقتضى وجوب ردها بعد أكلها فيعمل على رد البذل ، ويحتمل أن يكون في الكلام حذف يدل عليه بقية الروايات ، والتقدير فأعرف عفاصها ووكاهما ثم كلها إن لم يحىء صاحبها فإن جاء صاحبها فأدھا اليه ، وأصرح من ذلك رواية أبي داود من هذا الوجه بلفظ ، فإن جاء بأغيا فأدھا اليه . والافاعرف عفاصها ووكاهما ثم كلها . فإن جاء بأغيا فأدھا اليه ، فأمر بادائها اليه قبل الإذن في أكلها وبعده ، وهى أقوى حجة للجمهور ، وروى أبو داود أيضا من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنيع عن أبيه عن زيد بن خالد في هذا الحديث ، فإن جاء صاحبها فدفعها اليه وإلا عرفت وكاهما وعفاصها ثم اقضها في مالك فإن جاء صاحبها فادفعها اليه ، وإذا تقرر هذا أمكن حمل قول المصنف في الترجمة ، فهى لمن وجدها ، أى في إباحة النصرف فيها حينئذ ، وأما أمر ضمانها بعد ذلك فهو ساكت عنه ، قال النووي : ان جاء صاحبها قبل أن يتملكها الملتقط أخذها بزواتها المتصلة والمنفصلة . وأما بعد التملك فإن لم يحىء صاحبها فهى لمن وجدها ولا مطالبة عليه في الآخرة ، وإن جاء صاحبها فإن كانت موجودة بعينها استحقت بزواتها المتصلة ومهما تلف منها لزم الملتقط غرامته للمالك وهو قول الجمهور . وقال بعض السلف : لا يلزمه ، وهو ظاهر اختيار البخارى والله أعلم . وسأذكر بقية قواعد حديث زيد بن خالد بعد أربعة أبواب ان شاء الله تعالى

### ٥ - باب إذا وجد خشبة في البحر أو سوطا أو نحوه

٢٤٣٠ - وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة رضى الله عنه « عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلا من بني إسرائيل - وساق الحديث - فخرج ينظر لعل سركيا قد جاء به ، فإذا هو بالخشب فأخذها لأهل حطبها ، فلما نشرها وجد المال والصيغة »

قوله ( باب إذا وجد خشبة في البحر أو سوطا أو نحوه ) أى ماذا يصنع به : هل يأخذه أو يتركه ؟ وإذا أخذه هل يتملكه أو يكون سبيله سبيل اللقطة ؟ وقد اختلف العلماء في ذلك . قوله ( وقال الليث الخ ) تقدم الكلام عليه مستوفى في الكفالة ، وأورده هنا مختصرا ، وسبق توجيه استنباط الترجمة منه وأنها من جهة أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا ما يخالفه ، ولا سيما إذا ساقه الشارع مساق الثناء على فاعله ، فهذا التقدير ثم المراد من جواز أخذ الخشبة من البحر . وقد اختلف العلماء في ذلك على ما سأذكره . وأما السوط وغيره فلم يقع له ذكر في الباب ، فأعرضه ابن المنير بسبب ذلك ، وأجيب بأنه استنبطه بطريق الإلحاق ، ولعله أشار بالسوط الى أثر يأتى بعد أبواب في حديث أبي بن كعب ، أو أشار الى ما أخرجه أبو داود من حديث جابر قال « رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والسوط والحبل وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به ، وفي إسناده ضعف ، واختلف في رقه ووقفه ، والأصح عند الشافعية أنه لا فرق في اللقطة بين القليل والكثير في التعريف وغيره ، وفي وجهه لا يحسب التعريف أصلا ، وقيل تعرف مرة وقيل ثلاثة أيام وقيل زمانا يظن أن فاعله أعرض عنه ، وهذا كله في قليل له قيمة أما ما لا قيمة له كالخشب الواحد فله الاستبداد به على الأصح ، وفي الباب الذى يليه في حديث أنقرة حجة لذلك ،

وعند الحنفية أن كل شيء يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالنواة جاز أخذه والاتضاع به من غير تعريف ، إلا أنه يبقى على ملك صاحبه . وعند المالكية كذلك إلا أنه يزول ملك صاحبه عنه ، فإن كان له قدر ومنفعة وجب تعريفه . واختلفوا في مدة التعريف ، فإن كان بما يتسارع إليه الفساد جاز أكله ولا يضمن على الأصح

### ٦ - باب إذا وجد تمر في الطريق

٢٤٣١ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن منصور عن ملاح عن أنس رضي الله عنه قال « مر النبي ﷺ بتمر في الطريق قال : لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها »

٢٤٣٢ - وقال يحيى : حدثنا سفيان حدثني منصور . وقال زائدة عن منصور عن طلحة حدثنا أنس وحدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا ميمون عن همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إني لأتلب إلى أهلي ، فأجد التمرة ساقطة على فراشي فأرغمها لأكلها ، ثم أخشى أن تكون صدقة فألقها »

قوله ( باب إذا وجد تمر في الطريق ) أي يجوز له أخذهما وأكلها وكذا نحوها من المحقرات ، وهو المشهور المجزوم به عند الأكابر ، وأشار الرافعي إلى خروج وجه فيه . وقد روى ابن أبي شيبة من طريق ميمونة زوج النبي ﷺ أنها وجدت تمر فأكلتها وقالت : لا يجب الله الفساد ، تعني أنها لو تركت فلم تؤخذ فتوكل فسدت . قوله ( عن طلحة ) هو ابن مصرف . قوله ( لأكلها ) ظاهر في جواز أكل ما يوجد من المحقرات ملقى في الطرقات ، لأنه ﷺ ذكر أنه لم يمنع من أكلها إلا تورعاً لخشية أن تكون من الصدقة التي حرمت عليه ، لا لكونها مرمية في الطريق فقط . وقد أوضح ذلك قوله في حديث أبي هريرة ثاني حديث الباب « على فراشي ، فانه ظاهر في أنه ترك أخذهما تورعاً لخشية أن تكون صدقة ، فلم يخش ذلك لأكلها ، ولم يذكر تعريفاً فدل على أن مثل ذلك يملك بالأخذ ولا يحتاج إلى تعريف ، لكن هل يقال إنها لقطة رخص في ترك تعريفها ، أو ليست لقطة لأن القطة ما من شأنه أن يملك دون ما لا قيمة له ؟ وقد استشكل بعضهم تركه ﷺ التمرة في الطريق مع أن الإمام يأخذ المال الضائع للحفاظ وأجيب باحتمال أن يكون أخذهما كذلك لأنه ليس في الحديث ما ينفيه ، أو تركها عدداً ليلتفع بها من يجدها ممن تحمل له الصدقة ، وإنما يجب على الإمام حفظ المال الذي يعلم تطلع صاحبه له ، لا ما جرت به العادة بالإعراض عنه لحقارته . والله أعلم . قوله ( وقال يحيى ) أي ابن سعيد القطان ، وقد وصله مسند في مسنده عنه ، وأخرجه الطحاوي من طريق مسند . قلت : وسفيان فيه إسناد آخر أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه بهذا الإسناد إلى طلحة فقال « عن ابن عمر أنه وجد تمر فأكلها » . قوله ( وقال زائدة الخ ) وصله مسلم من طريق أبي أسامة عن زائدة . قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، وقد تقدم السلام عليه مستوفى في أوائل البيوع

### ٧ - باب كيف تعرف لقطة أهل مكة ؟

وقال طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « لا يلتقط لقطتها إلا من عرفها »

وقال خالد بن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال « لا يلتقطها إلا معرف »

٢٤٣٣ - وقال أحمد بن سعيد حدثنا روح حدثنا زكرياء حدثنا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « لا يعضد عضاهها ، ولا ينفر صيدها ، ولا يحل لقطتها إلا أنشد ، ولا يمتلي خلاها . قال عباس : يا رسول الله إلا الإذخير . فقال : إلا الإذخير »

٢٤٣٤ - حدثنا يحيى بن موسى حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني أبو هريرة رضي الله عنه قال « لما فتح الله على رسول الله ﷺ مكة ، قام في الناس لحيد الله وأنتى هليو ثم قال « إن الله حبس عن مكة الفيل وسخط عليها رسول الله ﷺ ولؤمين ، فأنها لا تحل لأحد كان قبل ، وإنما أحلت لي ساعة من نهار ، وإنما نحل لأحد من بعدي ، فلا ينفر صيدها ، ولا يمتلي شوكرها ، ولا يحل ساقطها إلا أنشد . ومن قتل له قتل فهو بخير النظرين : إما أن يفدى ، وإما أن يقيد . فقال الناس : إلا الإذخير ، فأننا نجعله لقبورنا ويوتنا . فقال رسول الله ﷺ : إلا الإذخير . فقام أبوشاه - رجل من أهل اليمن - فقال : أكتبوا لي يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : أكتبوا لأبي شاة . قلت للأوزاعي : ما قوله أكتبوا لي يا رسول الله ؟ قال : هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ »

باب (كيف تعرف لقطه أهل مكة) كأنه أشار بذلك إلى إثبات لقطه الحرم ، فذلك قصر الترجمة على الكيفية ، ولعله أشار إلى ضعف الحديث الوارد في النهي عن لقطه الحاج ، أو إلى تأويله بأن المراد النهي عن التقاطها للتملك لا الحفظ ، وأما الحديث فقد صححه مسلم من رواية عبد الرحمن بن عثمان التيمي . ثم ليس فيها ساقه المؤلف من حديث ابن عباس وأبي هريرة كيفية التعريف التي ترجم لها . وكأنه أشار إلى أن ذلك لا يختلف . قوله ( وقال طائوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ : لا يلتقط لقطتها إلا من عرفها ) هو طرف من حديث وصله المؤلف في الحج في « باب لا يحل القتال بمكة » . قوله ( وقال خالد ) هو الحذاء ( عن عكرمة الخ ) هو طرف أيضا ، وصله في أوائل البيوع في « باب ما قيل في الصواغ » . قوله ( وقال أحمد بن سعيد ) هو الرباطي فيها حكاه ابن طاهر والداري فيها ذكره أبو نعيم . قوله ( حدثنا روح ) هو ابن عبادة ، وذكر يا هو ابن إسحق ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق أبي العباس بن عبد العظيم ، وأبو نعيم من طريق خلف بن سالم ، كلاهما عن روح بن عبادة بهذا الاسناد . قوله ( حدثنا يحيى بن موسى ) هو البلخي ، وفي الاسناد لطيفة وهي تصريح كل واحد من رواة بالتحديث مع أن فيه ثلاثة من المدلسين في نسق . قوله ( لما فتح الله على رسول الله ﷺ مكة قام في الناس ) ظاهره أن الخطبة وقعت عقب الفتح ، وليس كذلك بل وقعت قبل الفتح عقب قتل رجل من خزاعة رجلا من بني ليث ، ففي السياق حذف هذا بيانه ، وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير . قوله ( القتل ) بالقاء والمثناة للاكثر ، وللكشمي بالغاء والتحتانية والثاني هو الصواب ، وقد تقدم الخلاف فيه أيضا في العلم . قوله ( ولا تحل ساقطها إلا أنشد ) أي معرف

وأما الطالب فيقال له الناشد ، تقول نشدت الضالة إذا طلبتها وأنشدتها إذا عرفتها ، وأصل الانشاد والنشيد رفع الصوت ، والمعنى لاتحل لقطتها إلا لمن يريد أن يعرفها فقط ، فأما من أراد أن يعرفها ثم يملكها فلا ، وقد تقدم الكلام على ما عدا هذه الجلة في الحج لإلا قوله « ومن قتل له قتيل » فأحيل به على كتاب الديات ، وإلا قوله « اكتبوا لابن شاه » فتقدم الكلام عليه في العلم . والقائل « قلت للوزاعي » هو الوليد بن مسلم الراوى ، واستدل بحديث ابن عباس وأبي هريرة المذكورين في هذا الباب على أن لقطة مكة لا تلتقط للتملك بل التعريف خاصة وهو قول الجمهور ، وإنما اختصت بذلك عندهم لإمكان إيصالها إلى ربها ، لأنها إن كانت للسكى فظاهر ، وإن كانت للأفاق فلا يحل لأفق غالباً من وارد إليها ، فإذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها ، قاله ابن بطال . وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية : هي كغيرها من البلاد ، وإنما تختص مكة بالمبالغة في التعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط بها إلى المبالغة في التعريف . واحتج ابن المنير لهذه بظاهر الاستثناء ، لأنه نفي الحل واستثنى المنشد فدل على أن الحل ثابت للمنشد لأن الاستثناء من النفي إثبات ، قال : ويلزم على هذا أن مكة وغيرها سواء ، والقياس يقتضى تخصيصها . والجواب أن التخصيص إذا وافق الغالب لم يكن له مفهوم ، والغالب أن لقطة مكة يئأس ملتقطها من صاحبها وصاحبها من وجدانها لتفرق الخلق إلى الآفاق البعيدة ، فربما داخل الملتقط الطمع في ملكها من أول وهلة فلا يعرفها فهى الشارع عن ذلك وأمر أن لا يأخذها إلا من عرفها ، وفارقت في ذلك لقطة المسكر ببلاد الحرب بعد تفرقهم فانها لا تعرف في غيرهم باتفاق ، بخلاف لقطة مكة فيشرع تعريفها لإمكان عود أهل أفق صاحب القطة إلى مكة فيحصل متوصل إلى معرفة صاحبها وقال إسحق بن راهويه : قوله « لا لمنشد » أى لمن سمع ناشدا يقول : من رأى لى كذا ؟ حينئذ يجوز لواجد القطة أن يعرفها ليردها على صاحبها ، وهو أصح من قول الجمهور لأنه قيده بحالة للعرف دون حالة ، وقيل : المراد بالمنشد الطالب حكاة أبو عبيد ، وتعبه بأنه لا يجوز في اللغة تسمية الطالب منشدا . قلت : ويكفى في رد ذلك قوله في حديث ابن عباس « لا يلتقط لقطتها إلا معرف » والحديث يفسر بعينه بعضا ، وكأن هذا هو النكتة في تصدير البخارى الباب بحديث ابن عباس ، وأما اللغة فقد أثبت الحرزى جواز تسمية الطالب منشدا وحكاة عياض أيضا ، واستدل به على أن لقطة عرفة والمدينة النبوية كسائر البلاد لاختصاص مكة بذلك ، وحكى الماوردى في « الحاوى » وجها في عرفة أنها تلتحق بحكم مكة لأنها تجمع الحاج ككعبة ولم يرجع شيئا ، وليس الوجه المذكور في « الزوحة » ولا أصلها ، واستدل به على جواز تعريف الضالة في المسجد الحرام بخلاف غيره من المساجد ، وهو أصح الوجهين عند الشافعية . والله أعلم

### ٨ - باب لا تختلب ماشية أحد بنير إذنه

٢٤٣٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « لا يخلبن أحد ماشية أمرى بنير إذنه ، أحب أحدكم أن تؤذى مشربته ففسكس خرائته فينبق قلعاه ؟ » فانما تحزن لهم شروعه ما شيتهم أعلمتهم ، فلا يخلبن أحد ماشية أحد إلا باذنه ، قوله ( باب لا تختلب ماشية أحد بنير إذنه ) هكذا أطلق الزجوة على وفق ظاهر الحديث إشارة إلى الرد على من

خصمه أو قيده . **قوله** ( عن نافع ) في دموطاً محمد بن الحسن ، عن مالك أخبرنا نافع ، وفي رواية أبي قطن في  
الموطأت للدارقطني ، قلت لمالك أحدثك نافع . **قوله** ( ان رسول الله ﷺ ) في رواية يزيد بن الحاد عن مالك  
عند الدارقطني أيضاً أنه سمع رسول الله ﷺ يقول ، **قوله** ( لا يبلن ) كذا في البخاري وأكثر الموطأت بضم  
اللام ، وفي رواية ابن الحاد المذكورة لا يخلتن بكسرهما وزيادة المشاء قبلها . **قوله** ( ماشية اسرى ) في رواية ابن  
الحاد وجماعة من رواية الموطأ ، ماشية رجل ، وهو كذا قال وإلا فلا اختصاص بذلك بالرجال ، وذكره بعض شراح  
الموطأ بلفظ ماشية أخيه ، وقال : هو للعقاب إذا لا فرق في هذا الحكم بين المسلم والذي ، وتعقب بأنه لا وجود  
لذلك في الموطأ وبأخبار الفرق عند كثير من أهل العلم كما سيأتي في فوائد هذا الحديث ، وقد رواه أحمد من طريق  
عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ نهى أن يحتلب مواشي الناس إلا باذنهم ، والماشية تقع على الإبل والبقر والغنم ،  
ولكنه في الغنم يقع أكثر قاله في النهاية . **قوله** ( مشربته ) بضم الراء وقد تفتح أي عرقته ، والمشربة مكان الشرب  
يفتح الراء خاصة والمشربة بالكسر إناء الشرب . **قوله** ( خزائنه ) الخزائن المسكان أو الوعاء الذي يخزن فيه ما يراد  
حفظه ، وفي رواية أيوب عند أحمد ، فيكسر بابها ، **قوله** ( فيقتل ) بالنون والقاف وضم أوله يقتل من القتل  
أي تحول من مكان إلى آخر ، كذا في أكثر الموطأت عن مالك ، ورواه بعضهم كما حكاه ابن عبد البر ، وأخرجه  
الاسماعيل من طريق روح بن عباد وغيره بلفظ د قيتل ، بثلاثة بدل القاف ، والنقل النثر مرة واحدة بسرعة ،  
وقيل الاستخراج وهو أخص من النقل ، وهكذا أخرجه مسلم من رواية أيوب وموسى بن عقبة وغيرهما عن  
نافع ، ورواه عن الليث عن نافع بالقاف . وهو عند ابن ماجه من هذا الوجه بالثلاثة . **قوله** ( تغزون ) بالحاء المعجمة  
السكنة والزاي المضمومة بعدها نون . وفي رواية الكشميني د تحرز ، بضم أوله وإمال الحاء وكسر الراء بعدها  
زاي . **قوله** ( ضروع ) الضرع للبهائم كائدي الرأة . **قوله** ( أطعمانهم ) هو جمع أطعمة والأطعمة جمع طعام  
والمراد به هنا اللبن . قال ابن عبد البر : في الحديث النهي عن أن يأخذ المسلم للسلم شيئاً إلا باذنه ، وإنما  
خص اللبن بالذكر لقسائل الناس فيه فنهى به على ما هو أولى منه . وهذا أخذ الجمهور ، لكن سواء كان باذن خاص  
أو إذن عام ، واستثنى كثير من السلف ما إذا علم بطيب نفس صاحبه وإن لم يقع منه إذن خاص ولا عام ، وذهب  
كثير منهم إلى الجواز مطلقاً في الأكل والشرب سواء علم بطيب نفسه أو لم يعلم والحجة لهم ما أخرجه أبو داود  
والترمذي وصححه من رواية الحسن عن سيرة مرفوعاً ، إذا أتى أحدكم على ماشية فأن لم يكن صاحبها فيها فليصوت  
ثلاثاً فإن أجاب فليستأذنه فإن أذن له وإلا فليحلب وليشرب ولا يحمل ، إسناده صحيح إلى الحسن ، فن صحح سماعه  
من سيرة صححه ومن لا أعله بالانقطاع . لكن له شواهد من أقواها حديث أبي سعيد مرفوعاً ، إذا أتيت على راع  
فتأده ثلاثاً ، فإن أجابك وإلا فاشرب من غير أن تفسد ، وإذا أتيت على حائط بستان ، فذكر مثله أخرجه ابن  
ماجه والطحاوي وصححه ابن حبان والحاكم ، وأجيب عنه بأن حديث النهي أصح ، فهو أولى بأن يعمل به ، وبأنه  
معارض للقواعد القطعية في تحريم مال المسلم بغير إذنه فلا يلتفت إليه ، ومنهم من جمع بين الحديثين بوجوه من  
الجمع : منها حل الإذن على ما إذا علم بطيب نفس صاحبه ، والنهي على ما إذا لم يعلم . ومنها تخصيص الإذن بابن  
السييل دون غيره أو بالمضطر أو بحال الجماعة مطلقاً وهي متقاربة ، وحكى ابن بطال عن بعض شيوخه أن حديث  
الاذن كان في زمنه **قوله** وحديث النهي أشار به إلى ما سيكون بعده من التشاح وترك المواساة . ومنهم من حل حديث

النبى على ما إذا كان المالك أحوج من المار الحديث أبى هريرة ، بينما نحن مع رسول الله ﷺ في سفر إذ رأينا إبلا مصرودة فثبتنا إليها . فقال لنا رسول الله ﷺ : إن هذه الابل لأهل بيت من المسلمين هو قوتهم ، أيسركم لو رجعت إلى مزاولكم فوجدتم ما فيها قد ذهب ؟ قلنا لا ، قال : فإن ذلك كذلك ، أخرجه أحمد وابن ماجه واللفظ له . وفي حديث أحمد ، فأبتدروا القوم ليحبوبها ، قالوا فيحمل حديث الإذن على ما إذا لم يكن المالك محتاجا ، وحديث النبى على ما إذا كان مستغنيا . ومهم من حمل الإذن على ما إذا كانت غير مصرودة والنبى على ما إذا : كانت مصرودة لهذا الحديث ، لكن وقع عند أحد في آخره ، فإن كنتم لابد فاهلين فاشربوا ولا تحملوا ، فدل على عموم الإذن في المصروود وغيره ، لكن بقيد عدم الحمل ولا بد منه . واختار ابن العربى الحمل على العادة قال : وكانت عادة أهل الحجاز والشام وغيرهم المساعدة في ذلك بخلاف بلدنا ، قال : ورأى بعضهم أن مهما كان على طريق لا يعدل إليه ولا يقصد جاز للبار الأخذ منه ، وفيه إشارة إلى قصر ذلك على المحتاج . وأشار أبو داود في « السنن » إلى قصر ذلك على المسافر في النزو ، وآخرون إلى قصر الإذن على ما كان لأهل الذمة والنبى على ما كان للمسلمين ، واستؤنس بما شرطه الصحابة على أهل الذمة من ضيافة المسلمين وصح ذلك عن عمر . وذكر ابن وهب عن مالك في المسافر ينزل بالذي قال : لا يأخذ منه شيئا إلا بأذنه ، قيل له : فالضيافة التي جعلت عليهم ؟ قال : كانوا يومئذ يخفف عنهم بسببها ؛ وأما الآن فلا . وجنع بعضهم إلى نسخ الإذن وحلوه على أنه كان قبل إيجاب الزكاة ، قالوا : وكانت الضيافة حينئذ واجبة ثم نسخ ذلك بفرض الزكاة . قال الطحاوى : وكان ذلك حين كانت الضيافة واجبة ثم نسخت ففسخ ذلك للحكم وأورد الأحاديث في ذلك . وسيأتى الكلام على حكم الضيافة في المظالم قريبا إن شاء الله تعالى . وقال النووى في « شرح المذهب » : اختلف العلماء فيمن مر ببستان أو زرع أو ماشية ، قال الجمهور : لا يجوز أن يأخذ منه شيئا إلا في حال الضرورة فيأخذ ويفرم عند الشافعى والجمهور ، وقال بعض السلف : لا يلزمه شيء ، وقال أحمد : إذا لم يكن على البستان حائط جاز له الأكل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين ولو لم يحتج لذلك ، وفي الأخرى إذا احتاج ولا ضمان عليه في الحائين ، وعلق الشافعى القول بذلك على صحة الحديث ، قال البيهقى : يعنى حديث ابن عمر مرفوعا ، إذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبيثة ، أخرجه الترمذى واستغربه ، قال البيهقى : لم يصح ، وجاء من أوجه أخر غير قوية . قلت : والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح ، وقد احتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها ، وقد بينت ذلك في كتابى « المنحة فيما علق الشافعى القول به على الصحة » . وفي الحديث ضرب الأمثال للتقريب للأفهام وتمثيل ما قد يخفى بما هو أوضح منه ، واستعمال القياس في النظائر ، وفيه ذكر الحكم بعلمته وإعادته بعد ذكر العلة تأكيدا وتقريرا ، وأن القياس لا يشترط في صحته مساواة الفرع للأصل بكل اعتبار ، بل ربما كانت للأصل منزلة لا يضر سقوطها في الفرع إذا تشارك في أصل الصفة ، لأن الضرع لا يساوى الخزانة في الحرز كما أن الصرلا يساوى القفل فيه ، ومع ذلك فقد ألحق الشارع الضرع المصروود في الحكم بالخزانة المقفلة في تحريم تناول كل منهما بغير إذن صاحبه ، أشار إلى ذلك ابن المنير : وفيه إباحة خزن الطعام واحتكاره إلى وقت الحاجة إليه خلافا لفلاة المتزمنة المائنين من الادخار مطلقا قاله القرطبي . وفيه أن اللبن يسمى طعاما فيحنت به من حلف لا يتناول طعاما إلا أن يكون له نية في اخراج اللبن قاله النووى . قال : وفيه أن يبيع لبن الشاة بشاة في ضرعها لبن باطل ، وبه قال الشافعى والجمهور ، وأجازوه الأوزاعى . وفيه أن الشاة إذا كان لها لبن مقدور على حلبه قابله قسط من الثمن قاله الخطيبى ، وهو يؤيد خبر المصراة ويثبت حكمها في تقويم اللبن . وفيه أن من حلب من ضرع ناقة أو غيرها في

مصرورة محرزة بغير ضرورة ولا تأويل ما تبلغ قيمته ما يجب فيه القطع أن عليه القطع أن لم يأذن له صاحبها حينئذ  
أو إجمالا ، لأن الحديث قد أفصح بأن ضرر الأناعام خزائن الطعام ، وحكى القرطبي عن بعضهم وجوب القطع  
ولو لم تكن الغنم في حرز اكتفاء بجزء الضرع اللبن ، وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث

٩ - **باب** إذا جاء صاحب القطعة بدنة سنة ردّها عليه ، لأنها ودية هذه

٢٤٣٦ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** إسماعيل بن جعفر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن زيد بن مولى  
للنخعي عن زيد بن خالد الجعفي رضي الله عنه « أن رجلا سأل رسول الله ﷺ عن القطعة قال : عرفها سنة  
ثم اعرف وكأها وعفاصها ، ثم استنزق بها ، فإن جاء ربها فأدّاها إليه . فقال : يا رسول الله فضالة الغنم ؟ قال  
خذها ، فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب . قال : يا رسول الله فضالة الإبل ؟ قال فنصب رسول الله ﷺ  
حتى احمرت وجنتاه ، أو احمر وجهه - ثم قال : مالك ولها ؟ ممّا جذّاؤها وسقاؤها حتى يلفاها ربها »

**قوله** ( باب إذا جاء صاحب القطعة بعد سنة ردّها عليه لأنها ودية عنده ) أورد فيه حديث زيد بن خالد بن  
طريق إسماعيل بن جعفر عن ربيعة ، وليس فيه ذكر الودية فكأنه أشار إلى رجحان رفع رواية سليمان بن بلال  
الماضية قبل خمسة أبواب وقد تقدم بيانها ، وقال ابن بطال : استرأب البخاري بالشك المذكور فترجمه بالمعنى ، وقال  
ابن المنير : أسقطها لفظا وضمنا معنى لأن قوله « فإن جاء صاحبها فأدّاها إليه » يدل على بقاء ملك صاحبها خلافا لمن  
أباحها بعد الحول بلا ضمان . قوله « ولتكن ودية عندك » قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون المراد بعد  
الاستنفاق ، وهو ظاهر السياق ، فتجوز بذكر الودية عن وجوب رد بدلها ، لأن حقيقة الودية أن تبقى عندها ،  
والجامع وجوب رد ما يجد المرء لغيره وإلا فالأذن في استنفاقه لا تبقى عنده ، ويحتمل أن تكون الواو في قوله  
« ولتكن » بمعنى أو ، أي إما أن تستنفقها وتقرم بدلها وإما أن تتركها عندك على سبيل الودية حتى يحبس صاحبها  
فتعطيها له ، ويستفاد من تسميتها ودية أنها لو تلفت لم يكن عليه ضمانها وهو اختيار البخاري تبعاً لجماعة من السلف ،  
وقال ابن المنير : يستدل به لأحد الأقوال عند العلماء إذا أتلّفها الملتقط بعد التعريف وانقضاء زمنه ثم أخرج  
بدلها ثم هلكت أن لا ضمان عليه في الثانية ، وإذا ادعى أنه أكلها ثم غرمها ثم ضاعت قبل قوله أيضا وهو الراجح  
من الأقوال ، وتقدم الكلام على بقية فوائد قبل أربعة أبواب . وقوله هنا « حتى احمرت وجنتاه أو احمر وجهه »  
شك من الراوي ، والوجه ما ارتفع من الحدين ، وفيها أربع لغات : بالواو والهمزة والفتح فيها والكسر

١٠ - **باب** هل يأخذ القطعة ولا يدعها تضيق حتى لا يأخذها من لا يستحق ؟

٢٤٣٧ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبه عن سلمة بن كهيل قال سمعت سويد بن غفلة قال  
« كنت مع سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان في غزاة ، فوجدت سوطا ، فقالا لي : ألقه ، قلت : لا ،  
ولسكني إن وجدت صاحبه » إلا استمعت به . فلما رجعنا حججنا ، فررت بالمدينة ، فسألت أبي بن كعب





وثالثة باعتبار التمرين ، ولهذا قال في الرواية الماحضة أول أبواب اللقطة ثلاثا ، وقال فيها : فلا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحدا ، وقد تقدم اختلاف رواته في ذلك بما يفنى عن إعادته .

## ١١ - باب من عرف اللقطة ولم يدفمها إلى السلطان

٢٤٣٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن ربيعة عن يزيد مولى المنبهي عن زيد بن خالد رضي الله عنه : « أن أعرابيا سأل النبي ﷺ عن اللقطة ، قال : عرفها سنة ، فإن جاء أحدٌ بخبرك بعفاسها ووكأها وإلا فاستنق بها . وسأله عن الإبل فتممر وجهه وقال : مالك ولها ؟ معها سقاؤها وحذاؤها ، ترد الماء وتأكل الشجر ، دعهما حتى يجدها ربهما . وسأله عن ضالة الغنم فقال : هي لك ، أو لأخيك ، أو للذئب » .

قوله ( باب من عرف اللقطة ولم يدفمها إلى السلطان ) في رواية الكشميني يدفعها ، بالراء بدل الدال ، وكأته أشار بالترجمة إلى رد قول الأوزاعي في التفرقة بين القليل والكثير فقال : « أن كان قليلا عرفه وإن كان مالا كثيرا دفعه إلى بيت المال ، والجهور على خلافه ، نعم فرق بعضهم بين اللقطة والضوال ، وبعض المالكية والشافعية بين المؤتمن وغيره فقال : يعرف المؤتمن ، وأما غير المؤتمن فيدفعها إلى السلطان ليعطيها المؤتمن ليعرفها . وقال بعض المالكية إن كانت اللقطة بين قوم مأمونين والسلطان جائر فالأفضل أن لا ينتقلها فإن التفتها لا يدفعها له . وإن كان عادلا فكذلك ويجوز دفعها له ، وإن كانت بين قوم غير مأمونين والإمام جائر فخير الملتقط وعمل بما يرجح عنده ، وإن كان عادلا فكذلك » .

١٢ - **باب** \* ٢٤٣٩ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم أخبرنا النضر أخبرنا إسرائيل عن أبي إسحاق قال أخبرني البراء عن أبي بكر رضي الله عنهما . **حدثنا** عبد الله بن رجاء **حدثنا** إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء عن أبي بكر رضي الله عنهما قال : « انطلقت فإذا أنا براعي غنم يسوق غنمه فقلت : لمن أنت ؟ قال : لرجل من قريش - فسماه فعرفته - فقلت : هل في غنمك من لبن ؟ فقال : نعم . فقلت هل أنت حالب لي ؟ قال نعم . فأمرته فامتلأ شاة من غنمه ، ثم أمرته أن ينفذ خمرها من الثمار ، ثم أمرته أن ينفذ كفيها فقال هكذا - ضرب إحدى كفيها بالأخرى - فلأب كشيبة من لبن ، وقد جعلت رسول الله ﷺ إداوة ، فلى فيها خرقة ، فصببت على اللبن حتى برد أسفله ، فالتفت إلى النبي ﷺ فقلت : ائمر رب يا رسول الله ، فشرّب حتى رصيت » .

**قوله (باب) كذا بغير ترجمة** . وسقط من رواية أبي ذر فهو إما من الباب أو كالفصل منه فيحتاج الى مناسبة بينهما على الحالين ، فانه ساق فيه طرفاً من رواية البراء بن عازب عن أبي بكر الصديق في قصة الهجرة الى المدينة ، والغرض منه شرب النبي ﷺ وأبي بكر من لبن الشاة التي وجدت مع الراعي ، وليس في ذلك مناسبة ظاهرة لحديث القطة لكن قال ابن المنير : مناسبة هذا الحديث لأبواب اللقطة الإشارة الى أن المبيع للبن هنا أنه في حكم الضائع إذ ليس مع الغنم في الصحراء سوى داء واحد فالفاضل عن شربه مستهلك ، فهو كالسوط الذي اغتفر التقاطه ، وأعلى أحواله أن يكون كالأشاة الملتقطة في الضيعة وقد قال فيها « هي لك أو لاختك أو للذئب » اهـ . ولا يخفى ما فيه من التكلف ، ومع ذلك فلم يظهر مناسبته للترجمة بخصوصها . وقوله « هل في غنمك من لبن » بفتح الموحدة للاكثر وحكى عياض رواية بضم اللام وسكون الموحدة أى شاة ذات لبن ، وحكى ابن بطال عن بعض شيوخه أن أبا بكر استجاز أخذ ذلك اللبن لأنه مال حربي فكان حلالاً له ، وتعبه المهلب بأن الجهاد وحل الغنيمة لأنهما وقع بعد الهجرة بالمدينة ، ولو كان أبو بكر أخذه على أنه مال حربي لم يستفهم الراعي هل تحلب أم لا ، ولكان ساق الغنم غنيمة وقتل الراعي أو أسره . قال : ولستكنه كان بالمعنى المتعافى عندهم في ذلك الوقت على سبيل المكرمة ، وكان صاحب الغنم قد أذن الراعي أن يسقى من مر به ، وسيأتى بقية الحديث واستيفاء شرحه في علامات النبوة ان شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : ساق المصنف حديث أبي بكر عالياً عن عبد الله بن رجاء عن إسرائيل ، ونازلاً عن إسحق عن النضر عن إسرائيل ، لتصريح أبي إسحق في الرواية النازلة بأن البراء أخبره ، وقد أورد رواية عبد الله بن رجاء في « فضل أبي بكر » وأغفل المزي ذكر طريق عبد الله بن رجاء في اللقطة

( خاتمة ) : اشتمل كتاب اللقطة من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً ، المعاني منها خمسة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية عشر حديثاً والخالص ثلاثة واقفه مسلم على تحريرها . وفيه من الآثار أثر واحد لزيد مولى المنيع . والله أعلم

## ٤٦ - كتاب المظالم

في المظالم. والنصب، وقول الله تعالى ﴿وَلَا تُحْسِنُ اللَّهُ غَايِلًا مِمَّا يَمَلُّ الظَّالِمُونَ﴾، إِنَّمَا يُؤَخَّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ، مُطْعَمٌ مُقْنِي رُءُوسِهِمْ ﴿: رافعي رُءُوسِهِمْ، المقنع والمقمع واحد

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب المظالم، في المظالم والنصب) كذا للستملي، وسقط د كتاب، لغيره، وللنسي د كتاب النصب باب في المظالم، والمظالم جمع مظلة مصدر ظلم يظلم واسم لما أخذ بغير حق: والمظلم وضع الشيء في غير موضعه الشرعي، والنصب أخذ حق الغير بغير حق. قوله (وقول الله عز وجل: ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون- الى- عزيز ذو انتقام) كذا لابي ذر. وساق غيره الآية. قوله (مقني رءوسهم رافعي رءوسهم، المقنع والمقمع واحد) سقط للستملي والكشيميني قوله د رافعي رءوسهم، وهو تفسير مجاهد أخرجه الفريابي من طريقه وهو قول أكثر أهل اللغة والتفسير وكذا قاله أبو عبيدة في د الجواز، واستشهد بقول الرازي:

انهض نحوى رأسه وأقنما كأنما أبصر شيئاً أطمعاً

وحكى ثعلب أنه مشترك، يقال أقنع إذا رفع رأسه، وأقنع إذا طأطأه، ويحتمل أن يراد الوجهان: أن يرفع رأسه ينظر، ثم يطأطئه ذلاً وخضوعاً قاله ابن التين، وأما قوله د المقنع والمقمع واحد، فذكره أبو عبيدة أيضاً في د الجواز، في تفسير سورة يس وزاد: معناه أن يجنب الذنن حتى يصير في الصدر ثم يرفع رأسه، وهذا يساعد قول ابن التين لكنه بغير ترتيب، قوله (وقال مجاهد: مطعمن مدبني النظر، وقال غيره: مسرعين) ثبت هذا هنا لغير أبي ذر ووقع له هو في ترجمة الباب الذي بعده، وتفسير مجاهد وصله الفريابي أيضاً، وأما تفسير غيره فالمراد به أبو عبيدة أيضاً فكذا قاله واستشهد عليه، وهو قول قتادة والمعروف في اللغة، ويحتمل أن يكون المراد كلا من الأمرين، وقال ثعلب: المطع الذي ينظر في ذل وخشوع لا يقطع بصره. قوله (وأفندتهم هواً يعني جوفاً لا عقول لهم) وهو تفسير أبي عبيدة أيضاً في د الجواز، واستشهد بقول حسان:

ألا أبلغ أبا سفيان عنى فأنت بحرف نخب هواً

والهواء الخلاء الذي لم تشغله الأجرام، أي لا قوة في قلوبهم ولا جراءة. وقال ابن عرفة: معناه نزعته أفندتهم من أجوافهم

## ١ - باب قصاص المظالم

قال مجاهد: ﴿مُطْعَمِينَ﴾ مُدْبِي النَّظَر. وقال غيره مُسْرِعِينَ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرَفُهُمْ. ﴿وَأَفْنَدْتُهُمْ قَوَادٍ﴾ يعني جوفاً لا عقول لهم ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ فيقول الذين قالهوا ربنا أخرنا إلى أجل قريب ننجب ذنوبنا وننتجس الرُّسُلَ أَوَّلَ مَا نَكُونُوا أَفْنَدْتُمْ عَنْ قَبْلِ مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ. وَسَكَتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ

ظَلُّوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ . وَقَدْ مَسَكُوا عَسَاكِرَهُمْ ، وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَيَرْزُولَ مِنْهُ الْجَبَالُ . فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ خَائِفًا فِيهِ رُسُلَهُ ، إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴿٢٤٤٠﴾

٢٤٤٠ -- **حَرْشُ** إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي التَّوَكُّلِ النَّجَاشِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ خُذُوا بِنَظَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، فَيَتَقَاصُونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، حَتَّى إِذَا قُفُوا وَهَذَّبُوا أُذُنَ لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَأُحْدِثُ بِمَكْنَتِهِ فِي الْجَنَّةِ أَدْلُ بِمَنْزِلَتِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا »

وَقَالَ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَبُو التَّوَكُّلِ [ الحديث ٢٤٤٠ - طرفه في : ٦٥٥٥ ]

**قَوْلُهُ** ( بَابُ قِصَاصِ الْمَظَالِمِ ) يَعْنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، وَقَدْ تَرَجَّمَ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الرِّقَاقِ بِبَابِ الْقِصَاصِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ هُنَاكَ . وَقَوْلُهُ « بِقِطْرَةٍ » ، الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهَا طَرَفُ الصَّرَاطِ مَا عَلَى الْجَنَّةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ غَيْرِهِ بَيْنَ الصَّرَاطِ وَالْجَنَّةِ . وَقَوْلُهُ « فَيَتَقَاصُونَ » ، بِتَشْدِيدِ الْمِهْمَلَةِ يَتَقَاصِلُونَ مِنْ الْقِصَاصِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ تَتَمَعُّ مَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْمَظَالِمِ وَاسْقَاطَ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ . وَقَوْلُهُ « حَتَّى إِذَا قُفُوا » ، بِضَمِّ النُّونِ بَعْدَهَا قَافٍ مِنَ التَّنْقِيبَةِ . وَوَقَعَ لِلتَّامِلِ هُنَا « تَقَصَّوْا » ، بِفَتْحِ الْمِثَالَةِ وَالْقَافِ وَتَشْدِيدِ الْمِهْمَلَةِ أَيْ أَكَلُوا الْقِصَاصَ . **قَوْلُهُ** ( وَهَذَّبُوا ) أَيْ خَلَصُوا مِنَ الْآثَامِ بِمَقَاصِصَةِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ ، وَيَشْهَدُ لِهَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الْأَنْبِيِّ ذَكَرَهُ فِي التَّوْحِيدِ وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ لِأَحَدٍ قَبْلَهُ مَظْلَةً ، وَالْمُرَادُ بِالْمُؤْمِنِينَ هُنَا بَعْضُهُمْ ، وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الرِّقَاقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، **قَوْلُهُ** ( وَقَالَ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ ) وَاسْمُ أَبِي التَّوَكُّلِ عَلَى بْنِ دُوَادٍ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ ، وَأَرَادَ الْبُخَارِيُّ بِهِ تَصْرِيحَ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي التَّوَكُّلِ بِالتَّحْدِيثِ ، وَاسْمُ أَبِي التَّوَكُّلِ عَلَى بْنِ دُوَادٍ بِضَمِّ الدَّالِ بَعْدَهَا هَمزة

٣ -- **بَابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾

٢٤٤١ -- **حَرْشُ** مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عُثْرَةَ اللَّازَرِيِّ قَالَ « بَيْنَا أَنَا أَمْسُحُ بِإِبْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخَذَ بِيَدِهِ إِذْ عَرَضَ رَحُلٌ فَقَالَ : كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي النَّبْعِيِّ ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ فَيَضَعُ عَلَيْهِ كِفَنَهُ وَيَسْرُهُ فَيَقُولُ : أَتَرَفُ ذَنْبَ كَذَا ، أَتَرَفُ ذَنْبَ كَذَا ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ أَيْ رَبِّ . حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ قَالَ : سَرَعْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا ، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ ، فَيُطَيُّ كِتَابَ حَسَنَاتِهِ . وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُونَ فَيَقُولُ الْأَشْهَادُ : هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ ، أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ »

[ الحديث ٢٤٤١ - أطرافه في : ٤٦٨٥ ، ٦٠٧٠ ، ٧٥١٤ ]

**قَوْلُهُ** ( بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ) ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمُؤْمِنَ فَيَضَعُ عَلَيْهِ كِفَنَهُ ، الْحَدِيثَ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى فِي التَّوْحِيدِ ، وَفِي كِتَابِ الرِّقَاقِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ . وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ

«كفنه» بفتح التون والفاء عند الجميع، ووقع لأبي ذر عن الكشمي بكسر الشاء وهو تصحيف قبيح قاله عياض .  
 ووجه دخوله في أبواب النصب الإشارة إلى أن عموم قوله هنا «أغفرها لك» مخصوص بحديث أبي سعيد المصنف في الباب قبله

### ٣ - باب لا يظلم المسلم للمسلم ولا يظلمه

٢٤٤٢ - **حَرْشَانِي** بن بُسْكَير حَدَّثَنَا لَأَيْثُ عَنْ عَمِيلٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ سَالِمًا أَخْبَرَهُ أَنَّ هَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَرْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَاتِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»

[ الحديث ٢٤٤٢ - طرفه في : ٦٩٥١ ]

**قوله** ( باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسله ) بضم أوله يقال : أسلم فلان فلانا إذا ألقاه إلى المهلكة ولم يحمه من عدوه ، وهو عام في كل من أسلم لغيره ، لكن غلب في الإلقاء إلى المهلكة . **قوله** ( المسلم أخو المسلم ) هذه أخوة الاسلام ، فان كل اتفاق بين شيئين يطلق بينهما اسم الأخوة ، ويشترك في ذلك الحر والعبد والبالغ والمميز . **قوله** ( لا يظلمه ) هو خبر بمعنى الأمر ، فان ظلم المسلم المسلم حرام ، وقوله ولا يسله ، أى لا يتركه مع من يؤذيه ولا فيما يؤذيه ، بل ينصره ويدفع عنه ، وهذا أخص من ترك الظلم ، وقد يكون ذلك واجبا وقد يكون مندوبا بحسب اختلاف الأحوال ، وزاد الطبراني من طريق أخرى عن سالم «ولا يسله في» صيغة نزلت به ، ولمسلم في حديث أبي هريرة «ولا يحقره» ، وهو بالمهملة والفاء ، وفيه «بحسب امرئ» من الشر أن يحقر أخاه المسلم . **قوله** ( ومن كان في حاجة أخيه ) في حديث أبي هريرة عند مسلم «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه» . **قوله** ( ومن فرج عن مسلم كربة ) أى غمة ، والكرب هو الغم الذى يأخذ النفس ، وكربات بضم الراء جمع كربة ويجوز فتح راء كربات وسكونها . **قوله** ( ومن ستر مسلما ) أى رآه على قبيح فلم يظهره أى للناس ، وليس في هذا ما يقتضى ترك الإنكار عليه فيما بينه وبينه ، ويحمل الأمر في جواز الشهادة عليه بذلك على ما إذا أنكر عليه ونصحه فلم ينته عن قبيح فعله ثم جاهر به ، كما أنه مأمور بأن يستتر إذا وقع منه شيء ، فلو توجه إلى الحاكم وأقر لم يمتنع ذلك ، والذى يظهر أن الستر محله في معصية قد انقضت ، والإنكار في معصية قد حصل التلبس بها فيجب الإنكار عليه وإلا دفعه إلى الحاكم ، وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة ، وفيه إشارة إلى ترك الغيبة لأن من أظهر مساوئ أخيه لم يستره . **قوله** ( ستره الله يوم القيامة ) في حديث أبي هريرة عند الترمذى «ستره الله في الدنيا والآخرة» وفى الحديث حض على التعاون وحسن التعاشر والألفة ، وفيه أن المجازاة تقع من جنس الطاعات ، وأن من حلف أن فلانا أخوه وأراد أخوة الاسلام لم يحسن . وفيه حديث عن سويد بن حفظة في أبي داود في قصة له مع رافع بن حجر

## ٤ - باب أين أخاك ظالماً أو مظلوماً

٢٤٤٣ - **عنه** عن ابن أبي شيبَةَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسٍ وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ سَمِعَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَنْصِرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا ،  
[ الحديث ٢٤٤٣ - طرفاه في : ٢٤٤٤ ، ٦٩٥٧ ]

٢٤٤٤ - **عنه** عن هُشَيْمٍ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
« أَنْصِرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا نَصْرُهُ مَظْلُومًا ، فَكَيْفَ نَصْرُهُ ظَالِمًا ؟ قَالَ : تَأْخُذُ لَوْفٍ يَدَيْهِ »

**قوله** ( باب أين أخاك ظالماً أو مظلوماً ) ترجم بلفظ الإعانة ، وأورد الحديث بلفظ النصير ، فأشار إلى ما ورد في بعض طرقه ، وذلك فيما رواه غسديدج بن معاوية - وهو بالمهملة وآخره جيم مصغر - عن أبي الزبير عن جابر صريحا ، **أين أخاك ظالماً أو مظلوماً** ، الحديث أخرجه ابن عدي . وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بهذا اللفظ . **قوله** ( أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ) كذا أورده مختصرا عن عثمان ، وأخرجه الاسماعيلي من طرق عنه كذلك ، وسيأتي في الأكرام من طريق أخرى عن هشيم عن عبيد الله وحده وفيه من الزيادة « فقال رجل : يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً ، أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره ؟ قال : تصجره عن الظلم فإن ذلك نصرة » وهكذا أخرجه أحمد عن هشيم عن عبيد الله وحده ، وأخرجه الاسماعيلي من طرق أخرى عن هشيم عنهما نحوه . **قوله** في الطريق الثانية ( قال يا رسول الله ) في رواية أبي الوقت في البخاري ، وقالوا ، وفي الرواية التي في الأكرام « فقال رجل ، ولم أقف على تسميته ، **قوله** ( فقال تأخذ فوق يديه ) كفي به عن كفه عن الظلم بالفعل إن لم يكف بالقول ، وعبر بالفوقية إشارة إلى الأخذ بالاستملاء والقوة وفي رواية معاذ عن حميد عند الاسماعيلي « فقال يكفه عن الظلم ، فذلك نصرة إياه ، وسلم في حديث جابر نحو الحديث وفيه « إن كان ظالماً فلينبه فانه له نصرة » قال ابن بطال : النصير عند العرب الإعانة ، وتفسيره لنصر الظالم بمنعه من الظلم من تسمية الشيء بما يشول إليه ، وهو من وجيز البلاغة ، قال البيهقي : معناه أن الظالم مظلوم في نفسه فيدخل فيه ردع المرء عن طلبه لنفسه حسا ومعنى ، فلورأى انسانا يريد أن يحب نفسه لظنه أن ذلك يزيل مفسدة طلبه الزنا مثلا منعه من ذلك وكان ذلك نصرا له ، واتحد في هذه الصورة الظالم والمظلوم . وقال ابن المنير : فيه إشارة إلى أن التارك كالفضل في باب الضمان ونحوه فروع كثيرة . ( تنبيه ) : ذكر مسلم في روايته من طريق أبي الزبير عن جابر سبعا لحديث الباب يستفاد منه ذهن وقوه ، وسيأتي ذكره في تفسير المناقذين إن شاء الله تعالى ، ( لطيفة ) : ذكر المفضل الضبي في كتابه « الفاشح » أن أول من قال « أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم ، وأراد بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حية الجاهلية ، لاجل ما فسرته النبي ﷺ ، وفي ذلك يقول شاعرهم :

إذا أنا لم أنصر أخى وهو ظالم على القوم لم أنصر أخى حين يظلم

## ٥ - باب نصر المظلوم

٢٤٤٥ - **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ قَالَ:** سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ صُوَيْدٍ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَمَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ بِسَبْعٍ، وَتَهَانٍ عَنْ سَبْعٍ. فَذَكَرَ عِيَادَةَ الْمُرِيضِ، وَتَهَانِ الْجُنَاحِ، وَتَسْمِيَةَ الْعَاطِسِ، وَرَدَّ السَّلَامَ، وَنَصَرَ الْمَظْلُومَ، وَاجَابَةَ الدَّاعِي، وَإِزَارَةَ الْقَسَمِ».

٢٤٤٦ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** قَالَ: «الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ كَالْبُلْبَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا. وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِهِ».

**ترجمه:** (باب نصر المظلوم) هو فرض كفاية، وهو عام في المظلومين، وكذلك في الناصرين بناء على أن فرض الكفاية عاقل به الجميع وهو الراجح، ويتمين أحياناً على من له القدرة عليه وحده إذا لم يترتب على إنكاره منكرته أو من منكرته المشكر، فلو علم أو غلب على ظنه أنه لا يفيد سقط الوجوب وبقي أصل الاستحباب بالشرط المذكور، فلو تأملت المفسدان تخير، وشرط الناصر أن يكون عالماً بكون الفعل ظلاً. ويقع النصر مع وقوع الظلم ليس عيادته سبقة، وقد يقع قبل وقوعه كمن أنقذ انساناً من يد إنسان ظالمه بالظلمة وهدده إن لم يبدله، وقد يقع بعد وقوعه ككثير ثم أورد المصنف فيه حديثين. أحدهما حديث البراء في الأمر بسبع والنهي عن سبع فذكره نصراً وسيأخر الكلام على شرحه مستوفى في كتاب الأدب واللباس إن شاء الله تعالى، والمقصود منه هنا قوله بنصر المظلوم. ثانيهما حديث أبي موسى المؤمن للمؤمن كالبُلْبَانِ، وسيأتى الكلام عليه في الأدب إن شاء الله تعالى. وقوله يشد بعضه بعضاً في رواية الكشميني يشد بعضهم بعضهم بصفة الجمع.

--- بِأَحْسَنِ الْأَنْتِصَارِ مِنَ الظَّالِمِ، أَقُولُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ :

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** اللهُ أَجْهَرُ بِالسُّوءِ مِنْ أَقْوَلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ، وَكَانَ اللهُ نَجِيماً عَالِماً. وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ يَقُولُوا: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْكُرْهُونَ أَنْ يُنْذَرُوا»، فَإِذَا قُودُوا عَنَّا

**ترجمه:** (باب الانتصار من الظالم، لقوله جل ذكره: لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم. والذين) يعني رتبته والذين (إذا أصابهم البغي هم ينتصرون) أما الآية الأولى فروى الطبري من طريق السدي قال في قوله «إلا من ظلم» أي فانتصر بمن ظلم ما ظلم به وليس عليه ملام، وعن مجاهد «إلا من ظلم، فانتصر فان له أن يجهر بالسوء، رتبته ترتب في رجل نزل يقوم فلم يضيغه فرخص له أن يقول فيهم. قلت: ونزلها في واقعة عين لا يمنع حملها على شراً. وهذا ابن عباس المراد بالجهر من القول الدعاء فرخص للمظلوم أن يدعو على من ظلمه، وأما الآية الثانية فروى الطبري من طريق السدي أيضاً في قوله (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون) قال يعني من بنى عليهم من غير أن ينتصروا. وفي الباب حديث أخرجه النسائي وابن ماجه بإسناد حسن من طريق التيمي عن عروة عن عائشة قالت: «دخلت على زينب بنت جحش فبنتي، فردعها النبي ﷺ فأبى، فقال لي سيبها. فسيبتها حتى جف ريقها في فيها فرايت وجهه يتهاول». **قوله:** (وقال إبراهيم) أي النخعي (كانوا) أي السلف (يسكرون أن ينذروا) بالذال

المسجعة من الذل وهو بضم أوله وفتح المثناة ، وهذا الاثر وصله عبد بن حميد وابن عيينة في تفسيرهما في تفسير الآلة المذكورة

## ٧ - باب عفو المظلوم ، لقوله تعالى :

﴿ إِنْ تَبَدُّوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تُعْفُوا عَنْ سُوءِ فَاِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ﴾ [النساء ١٤٩] . وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ، فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ . وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ، إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَكَانَ صَبْرًا وَعَفْرًا إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ . . . وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى صِرَاطٍ مِنْ سَبِيلٍ ﴿ [الشورى ٤٠ - ٤٤]

قوله ( باب عفو المظلوم لقوله تعالى : إِنْ تَبَدُّوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تُعْفُوا عَنْ سُوءِ فَاِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا . وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا الخ ) وكأنه يشير الى ما أخرجه الطبري عن السدي في قوله ( أَوْ تُعْفُوا عَنْ سُوءِ ) أى عن ظلم ، وروى ابن أبي حاتم عن السدي في قوله ( وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ) قال : اذا شتمك شتمته بمثلها من غير أن تمتدى ( فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ) وعن الحسن رخص له اذا سبه أحد أن يسبه . وفي الباب حديث أخرجه أحمد وأبو داود من طريق عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ؓ أن النبي ﷺ قال لا يبر : مامن عبد ظلم مظلة فعفا عنها إلا أضر الله بها نصره ،

## ٨ - باب الظلم ظلماتٌ يومَ القيامة

٢٤٤٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّقِيقِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

قوله ( باب الظلم ظلمات يوم القيامة ) أورد فيه حديث ابن عمر بهذا اللفظ من غير مزيد ، وقد رواه أحمد من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر وزاد في أوله د يا أيها الناس اتقوا الظلم ، وفي رواية د أياكم والظلم ، وأخرجه البيهقي في د الشعب ، من هذا الوجه وزاد فيه : قال محارب أظلم الناس من ظلم لغيره . وأخرجه مسلم من حديث جابر في أول حديث بلفظ د اتقوا الظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة ، واتقوا النج ، الحديث ، قال ابن الجوزي : الظلم يشتمل على معصيتين : أخذ مال الغير بغير حق ، ومبارزة الرب بالخافعة ، والمعصية فيه أشد من غيرها لانه لا يقع غالبا إلا بالضعيف الذي لا يقدر على الانتصار ، وإنما ينشأ الظلم عن ظلمة القلب لانه لو استنار بنور الهدى لاعتبر ، فاذا سعى المتقون بنورهم الذي حصل لهم بسبب التقوى اكتشفت ظلمات الظلم الطالم حيث لا يغنى عنه ظلمه شيئا

## ٩ - باب الاتقاء والحذر من دهوة المظلوم

٢٤٤٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَكِّيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ



ابن صفي عن أبي مبيد مولى ابن عباس رضي الله عنهما : « أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال : أتى دعوة المظلوم ، فأنها ليس ينفها وبين الله حجاب ،

قوله ( باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم ) ذكر فيه حديث ابن عباس في بعث معاذ إلى اليمن مختصراً مقتصراً منه على المراد هنا ، وقد تقدم السلام عليه مستوفى في أوآخر الزكاة

١٠ - **باب** من كانت له مظلة عند الرجل لخلها له هل يبين مظلمته ؟

٢٤٤٩ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من كانت له مظلة لأخيه من عرضه أو شيء فليتحلله منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه . »

قال أبو عبد الله قال إسماعيل بن أبي أوس : إنما سمي المقبري لأنه كان ينزل ناحية المقابر . قال أبو عبد الله : وسعيد المقبري هو مولى بني ليث ، وهو سعيد بن أبي سعيد ، واسم أبي سعيد كيسان [ الحديث ٢٤٤٩ - طرله في : ٦٥٣٤ ]

قوله ( باب من كانت له مظلة عند الرجل لخلها له هل يبين مظلمته ) ؟ المظلة بكسر اللام على المشهور ، وحكى ابن قتيبة وابن التين والجوهري فتحها وأنكره ابن القوطية ، ورأيت بخط مغلطاي أن الفزاز حكى الضم أيضا . وقوله « هل يبين » فيه إشارة إلى الخلاف في صحة الإبراء من الجهول ، وإطلاق الحديث يقوى قول من ذهب إلى صحته ، وقد ترجم بعد باب « إذا حلله ولم يبين كم هو » وفيه إشارة إلى الإبراء من الجمل أيضا ، وزعم ابن بطل أن في حديث الباب حجة لاشتراط التبيين ، لأن قوله « مظلة » يقتضى أن تكون معلومة القدر مشاراً إليها . ولا يخفى ما فيه . قال ابن المنير : إنما وقع في الحديث التقدير حيث يقتص المظلوم من الظالم حتى يأخذ منه بقدر حقه ، وهذا متفق عليه ، والخلاف إنما هو فيما إذا أسقط المظلوم حقه في الدنيا هل يشترط أن يعرف قدره أم لا ؟ وقد أطلق ذلك في الحديث . نعم قام الإجماع على صحة التحليل من المعين الماعر ، فإن كانت العين موجودة صحت هبتها دون الإبراء منها . قوله ( من كانت له مظلة لأخيه ) اللام في قوله « له » بمعنى على ، أى من كانت عليه مظلة لأخيه ، وسيأتى في الرافق من رواية مالك عن المقبري بلفظ « من كانت عنده مظلة لأخيه » ، والترمذي من طريق زيد بن أبي أنيسة عن المقبري « رحم الله عبداً كانت له عند أخيه مظلة » . قوله ( من عرضه أو شيء ) أى من الأشياء ، وهو من عطف العام على الخاص فيدخل فيه المال بأصنافه والمجاهرات حتى الطمة ونحوها ، وفي رواية الترمذي « من عرض أو مال » . قوله ( قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ) أى يوم القيامة ، وثبت ذلك في رواية على بن الجعد عن ابن أبي ذئب عند إسماعيل . قوله ( أخذ من سيئات صاحبه ) أى صاحب المظلة ( حمل عليه ) أى على الظالم ، وفي رواية مالك « فطرح عليه » ، وهذا الحديث قد أخرج مسلم معناه من وجه آخر وهو أوضح سياقاً من هذا

ولفظه : المنس من أمي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، وبأتى وقد شتم هذا وسفك دم هذا وأكل مال هذا ، فيعطى . سناته وهذا من حسناته ، فان قنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه وطرح في النار ، ولا تمارض بين هذا وبين قوله تعالى ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) لأنه إنما يجاب بسبب فعله وظله ولم يعاقب بغير جناية منه بل بجنايته ، فقبلت الحسنات بالسيئات على ما اقتضاه عدل الله تعالى في عبادته ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى . قوله ( قال اسماعيل بن أبي أويس : إنما سمى المقبرى الخ ) ثبت هذا في رواية الكشميني وحده ، واسماعيل المذكور من شيوخ البخارى

### ١٦ - باب إذا حله من ظله فلا رجوع فيه

٢٤٥٠ - **حدثنا** محمد بن عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها **قالت** : امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً **قالت** : الرجل تكون عند المرأة ليس يستكثر منها يريد أن يفارقها ، فنقول : أجعلك من شافى في حل ، فنزلت هذه الآية في ذلك » [ الحديث ٢٤٥٠ - أطراؤه في : ٢٦٩٤ ، ٤٦١ ، ٥٢٠٦ ]

قوله ( باب إذا حله من ظله فلا رجوع فيه ) أى معلوماً عند من يشترطه أو مجهولاً عند من يجزه ، وهو في معنى باتفاق ، وأما فيما سياتى ففيه الخلاف . ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة التي تتخلع من زوجها وسيأتى الكلام عليه في تفسير سورة النساء ، وعمد شيخه هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك . ومطابقته للترجمة من جهة أن الخلع عقد لازم فلا يصح الرجوع فيه ، ويلتحق به كل عقد لازم كذلك ، كذا قال الكرماني فوه ، ومورد الحديث والآية إنما هو في حق من تسقط حقها من القسمة ، وليس من الخلع في شيء ، فمن وقع الاشكال فقال الداودي : ليست الترجمة بمطابقة للحديث ، ووجه ابن المنير بان الترجمة تتناول إسقاط الحق من المطالبة الفاتية والآية مضمونها إسقاط الحق المستقبل حتى لا يكون عدم الوفاء به مظنة لسقوطه ، قال ابن المنير : لكن البخارى تلمظ في الاستدلال فسكانه يقول اذا نفذ الاسقاط في الحق المتوقع فلان ينفذ في الحق المحقق أولى . قلت : وسيأتى الكلام على حبة المرأة يومها في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى

### ١٧ - باب إذا أذن له أو أحله ولم يبين كم هو

٢٤٥١ - **حدثنا** محمد بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى بشراب فشرب منه - وعن يمينه غلام - وعن يساره الأشياخ - فقال للغلام : أتأذن لي أن أعطى هؤلاء ؟ فقال الغلام : لا والله يا رسول الله ، لا وأمر بنصيب منك أحداً . قال فقهه رسول الله ﷺ في يده »

قوله ( باب إذا أذن له ) أى في استيفاء حقه ( أو أحله ) في رواية الكشميني « أو أحل له » ( ولم يبين كم

هو) أورد فيه حديث سهل بن سعد في استئذان الغلام في الشرب، وقد تقدم في أول كتاب الشرب، ويأتي الكلام عليه في الأثرية، ومطابقته. وقد خفيت على ابن التين فأسكرها. من جهة أن الغلام لو أذن في شرب الأسيخ قبله لجاز لأن ذلك هو فائدة استئذانه، فلما أذن لكان قد تبرع بحقه وهو لا يعلم قدر ما يشربون ولا قدر ما كان هو يشربه، وسيأتي في كتاب الحبة مزيد لذلك

### ١٣ - باب إثم من ظلم شيئا من الأرض

٢٤٥٢ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ هَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ عَمْرِو بْنِ سَهْلٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ظَلَمَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا طَوَّعَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»**  
[الحديث ٢٤٥٢ - طوله في: ٣١٩٨]

٢٤٥٣ - **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي هَبْدُ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنَاسٍ مُخَصَّوْمَةٌ، فَذَكَرَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا أَبَا سَلَمَةَ اجْنِيبِ الْأَرْضَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شَبْرٍ مِنَ الْأَرْضِ طَوَّعَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»**  
[الحديث ٢٤٥٣ - طوله في: ٣١٩٥]

٢٤٥٤ - **حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا مَرْسِيُّ بْنُ خُبَيْبٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ خُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ». قَالَ الْفَرَجِيُّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِمُخَرَّجٍ فِي كُتُبِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، أَمَلْتُ عَلَيْهِمُ بِالْبَصْرَةِ**  
[الحديث ٢٤٥٤ - طوله في: ٣١٩٦]

**قوله** (باب إثم من ظلم شيئا من الأرض) كأنه يشير إلى توجيه تصوير غضب الأرض، خلافا لما قال لا يمكن ذلك. **قوله** (حدثني طلحة بن عبد الله) أي ابن عوف، وكذا هو عند أحمد عن أبي اليمان، زاد الحيدى في مسنده من وجه آخر في هذا الحديث وهو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف. **قوله** (عبد الرحمن بن عمرو بن سهل) هو المدني، وقد ينسب إلى جده، وقد نسب المزني أنصاريًا ولم أر ذلك في شيء من طرق حديثه، بل في رواية ابن إسحق التي سأذكرها ما يدل على أنه قرشي، وقد ذكر الواقدي فيمن قتل بالحرية عبد الملك بن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل بن عبد شمس بن عبد ود بن نصر العامري القرشي وأظنه ولد هذا، وكانت الحرية بعد هذه القصة بنحو من عشر سنين، وليس لعبد الرحمن هذا في صحيح البخاري سوى هذا الحديث الواحد. وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق

وقد أسقط بعض أصحاب الزهري - في روايتهم عنه هذا الحديث - عبد الرحمن بن عمرو بن سهل وجملوه من رواية طلحة عن سعيد بن زيد نفسه ، وفي مسند أحمد وأبي يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق ابن اسحق وحدثني الزهري عن طلحة بن عبد الله قال : أتتني أروى بنت أريس في نفر من قریش فيهم عبد الرحمن بن سهل فقالت : ان سعيداً انتقص من أرضي الى أرضه ما ليس له ، وقد أجبته أن تأتوه فتسكموه ، قال فركبنا اليه وهو بأرضه بالعقيق ، فذكر الحديث ، ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون طلحة سمع هذا الحديث من سعيد بن زيد وثبته فيه عبد الرحمن بن عمرو بن سهل ، فلذلك كان ربما أدخله في السند وربما حذفه والله أعلم . قوله ( من ظلم ) قد تقدم من رواية ابن اسحق قصة سعيد في هذا الحديث وسيأتي في بدء الخلق من طريق عروة عن سعيد أنه « خاصمته أروى في حق زعمت أنه انتقصه لها إلى مروان ، وسلم من هذا الوجه » ادعت أروى بنت أريس على سعيد بن زيد أنه أخذ شيئاً من أرضها غاصمته إلى مروان بن الحكم ، وله من طريق محمد بن زيد عن سعيد « ان أروى خاصمته في بعض داره ، فقال دعوها واياها ، وللزبير في « كتاب النسب » من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه ، والحسن بن سفيان من طريق أبي بكر بن محمد بن حزم « استعنت أروى بنت أريس مروان بن الحكم وهو والي المدينة على سعيد بن زيد في أرضه بالجريرة وقالت : انه أخذ حقى ، وأدخل صغيري في أرضه ، فذكره . وفي رواية العلاء « فترك سعيد ما ادعت ، ولابن حبان والحاكم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن في هذه القصة وزاد « فقال لنا مروان أصلحوا بينهما » . قوله ( من الأرض شيئاً ) في رواية عروة في بدء الخلق « من أخذ شيئاً من الأرض ظلماً ، وفي حديث عائشة ثانی أحاديث الباب « قيد شبر ، وهو بكسر القاف وسكون التحتانية أى قدره ، وكأنه ذكر الشبر إشارة إلى استواء القليل والكثير في العيد . قوله ( طوقه ) بضم أوله على البناء للمجهول ، وفي رواية هروة « فانه يطوقه ، ولابن عوادة والجوزقي في حديث أبي هريرة « جاء به مقلده » . قوله ( من سبع أرضين ) يفتح الزاء ويجوز اسكانها ، وزاد مسلم من طريق عروة ، ومن طريق محمد بن زيد « أن سعيداً قال اللهم ان كانت كاذبة فأعمر بصرها واجعل قبرها في دارها ، وفي رواية العلاء وأبي بكر نحوه وزاد « قال وجاء سيل فأبدي عن صغيرتها فإذا حقها خارجاً عن حق سعيد ، جاء سعيد إلى مروان فركب معه والناس حتى نظروا إليها وذكروا كلهم انها عميت وأنها سقطت في بئرها فانت ، قال الخطابي : قوله « طوقه ، له وجهان : أحدهما أن معناه أنه يكلف نقل ما ظلم منها في القيامة إلى المحشر ويكون كالطوق في عنقه ، لا أنه طوق حقيقة . الثاني معناه أنه يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين أى فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه انتهى . وهذا يؤيده حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب بلفظ « خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين ، وقيل معناه كالأول ، لكن بعد أن ينقل جميعه يجعل كله في عنقه طوقاً ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافر ونحو ذلك ، وقد روى الطبري وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً « أيما رجل ظلم شيئاً من الأرض كلّفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ، ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس ، ولأبي يعلى بإسناد حسن عن الحكم بن الحارث السلمي مرفوعاً « من أخذ من طريق المسلمين شيئاً جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين ، ونظير ذلك ما تقدم في الزكاة في حديث أبي هريرة في حق من غل بمهرا جاء يوم القيامة يحمله ، ويشتمل - وهو الوجه الرابع - أن يكون المراد بقوله « يطوقه » يكلف أن يحمله له طوقاً ولا يستطيع ذلك فيعذب بذلك ، كما جاء في حق من كذب في منامه كلف أن يعقد شجرة ، ويشتمل - وهو الوجه الخامس - أن يكون

التطويق تطويق الإثم . والمراد به أن الظلم المذكور لازم له في عتقه لزوم الإثم . ومنه قوله تعالى ﴿ الزمناه طائره في عتقه ﴾ وبالوجه الاول جزم أبو الفتح القديري وصححه البغوي ، ويحتمل أن تتنوع هذه الصفات لصاحب هذه الجناية أو تنقسم أصحاب هذه الجناية فيمذب بعضهم بهذا وبعضهم بهذا بحسب قوة المفسدة وضعفها ، وقد روى ابن أبي شيبة بإسناد حسن من حديث أبي مالك الأشعري : أعظم الغلول عند الله يوم القيامة ذراع أرض يسرقه رجل فيطوقه من سبع أرضين ، وفي الحديث تحريم الظلم والنصب وتفليظ عقوبته ، وإمكان غصب الأرض وأنه من الكبائر قاله القرطبي ، وكذا أنه فرعه على أن الكبيرة ماورد فيه وعيد شديد ، وأن من ملك أرضا ملك أسفلها إلى منتهى الأرض ، وله أن يمنع من حفر تحتها سرايا أو بئرا بغير رضاه . وفيه أن من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة ثابتة وأبنية ومعادن وغير ذلك ، وأن له أن ينزل بالحفر ماشاء ما لم يضرب بمن يجاوره . وفيه أن الأرضين السبع مترامية لم يفتن بعضها من بعض لأنها لو فتقت لاكتفى في حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها لانفصالها عما تحتها أشار إلى ذلك الداودي . وفيه أن الأرضين السبع طباق كالسموات ، وهو ظاهر قوله تعالى ﴿ ومن الأرض مثلهن ﴾ خلافا لما قال إن المراد بقوله سبع أرضين سبعة أقاليم لأنه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شيئا من إقليم آخر قاله ابن التير . وهو والذي قبله مبنى على أن العقوبة متعلقة بما كان بسببها ، ولذا مع قطع النظر عن ذلك لا تلازم بين ما ذكره . ( تنبيه ) : أروى بفتح الهمزة وسكون الزاء والتعريف باسم الحيوان الوحشي المشهور ، وفي المثل « يقولون إذا دعوا : كعمى الأروى » قال الزبير في روايته : كان أهل المدينة إذا دعوا قالوا : أعماه الله كعمى أروى ، يريدون هذه القصة . قال : ثم طال العهد فصار أهل الجبل يقولون كعمى الأروى ، يريدون الوحش الذي بالجبل ويظنون أنه أعمى شديد العمى وليس كذلك . **قوله** ( حدثنا حسين ) هو المعلم ، ومحمد بن إبراهيم هو التيمي ، وأبو سلة هو ابن عبد الرحمن . وفي هذا الإسناد ما يشعر بقلة تدليس يحيى بن أبي كثير لأنه سمع الكثير من أبي سلة ، وحدث عنه هنا بواسطة محمد بن إبراهيم . **قوله** ( وبين أناس خصومة ) لم أقف على أسمائهم ، ووقع لمسلم من طريق حرب بن شداد عن يحيى بلفظ « وكان بينه وبين قومه خصومة في أرض ، ففيه نوع تعيين للخصوم وتعيين المتخاصم فيه » **قوله** ( فذكر لعائشة ) حذف المفعول ، وسيأتي في بدء الخلق من وجه آخر بلفظ « فدخل على عائشة فذكر لها ذلك » . **قوله** ( عن سالم ) هو ابن عبد الله بن عمر . **قوله** ( قال الفربري : قال أبو جعفر ) هو محمد بن أبي حاتم البخاري وراق البخاري ، وقد ذكر عنه الفربري في هذا الكتاب فوائد كثيرة عن البخاري وغيره ، وثبتت هذه الفائدة في رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة وسقطت لغيره . **قوله** ( ليس بخراسان في كتب ابن المبارك ) يعني أن ابن المبارك صنف كتابه بخراسان وحدث بها هناك وحملها عنه أهلها وحدث في أسفاره بأحاديث من حفظه زائدة على ما في كتابه هذا منها . **قوله** ( أمل عليهم بالبصرة ) كذا للستحلي والسرخسي يحذف المفعول . وأثبت الكشميني فقال : اعلم عليهم . واعلم أنه لا يلزم من كونه ليس في كتابه التي حدث بها بخراسان أن لا يكون حدث به بخراسان ، فإن نعم بن حماد المروزي ممن حل عنه بخراسان ، وقد حدث عنه بهذا الحديث ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريقه . ويحتمل أن يكون نعم أيضاً إنما سمعه من ابن المبارك بالبصرة وهو من غرائب الصحيح

## ١٤ - باب إذا أذن إنسان لآخر شيئاً جاز

٢٤٥٥ - **عمر بن حفص** بن عمر حدثنا شعبة عن جيلة : كنا بالمدينة في بعض أهل العراق فأصابنا سنة ، فكان ابن الزبير يرزقنا الثمر ، فكان ابن عمر رضى الله عنهما يكرهنا فيقول « إن رسول الله ﷺ نهى عن الإقران ، إلا أن يستأذن الرجل منكم أخاه »  
[ الحديث ٢٤٥٥ - أطرافه في : ٢٤٨٩ ، ٢٤٩٠ ، ٥٤٤٦ ]

٢٤٥٦ - **عمر بن النعمان** حدثنا أبو حوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي مسعود : أن رجلاً من الأنصار يقال له أبو شبيب كان له غلام لحام ، فقال له أبو شبيب : اصنع لي طعام خسة لعل أدهو النبي ﷺ خامس خسة - وأبصر في وجه النبي ﷺ الجوع - فدعاه ، فتعجبهم رجل لم يدع ، فقال النبي ﷺ : إن هذا قد اتبعنا ، أنأذن له ؟ قال : نعم ،

قوله ( باب إذا أذن إنسان لآخر شيئاً جاز ) قال ابن التين : نصب وشيئا ، على نزع الخافض ، والتقدير في شيء . قوله تعالى ( واختار موسى قومه سبعين رجلاً ) وأورد المصنف فيه حديثين . أحدهما لابن عمر في النهي عن القران ، والمراد به أن لا يقرن ثمرة بثمرة عند الأكل لئلا يحمف برفقته ، فان أذنوا له في ذلك جاز لأنه حقهم فلم أن يستطوه ، وهذا يقوى مذهب من يصح هبة الجبيل ، وسيأتى الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الاطعمة مع بيان حال قوله ( إلا أن يستأذن ، ومن قال إنه مدرج إن شاء الله تعالى . ثانيهما حديث أبي مسعود في قصة الجزاء الذي عمل الطعام والرجل الذي تبهم ، فقال له النبي ﷺ : « أنأذن له » ، وسيأتى الكلام عليه في الأطعمة أيضاً ، وقوله فيه « وأبصر في وجه النبي ﷺ » هي جملة حالية أى أنه قال للغلام : اصنع لي ، في حال رؤيته تلك ، وقوله « فتعجبهم رجل فقال إن هذا اتبعنا » بتشديد التاء ، قال ابن التين : هو افتعل من تبع وهو بمناه ، وخطب الداودي هنا لفظه أنها همزة قطع فقال : معنى اتبعنا سار معنا ، وتبهم أى لحقهم ، وأطال ابن التين في تمقب كلامه

## ١٥ - باب قول الله تعالى [ ٢٠٤ البقرة ] : « وهو آلد الخصام »

٢٤٥٧ - **عمر بن حفص** بن عمر عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضى الله عنها عن النبي ﷺ قال « إن أبغض الرجال إلى الله آلد الخصم »  
[ الحديث ٢٤٥٧ - أطرافه في : ٤٥٢٣ ، ٧١٨٨ ]

قوله ( باب قول الله تعالى : « وهو آلد الخصام » ) الآلد الشديد اللد أى الجدال ، مشتق من اللدين وهما صفحتا العنق ، والمعنى أنه من أى جانب أخذ في الخصومة قوى ، وقيل غير ذلك في معناه . وأورد فيه حديث عائشة « ان أبغض الرجال الآلد الخصم » بفتح المعجمة وكسر المهملة أى الشديد الخصومة ، وسيأتى مستوفى في

تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى

## ١٦ - باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلّمه

٢٤٥٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَزِينِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمًّا سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ « أَنَّهُ سَمِعَ خُصُومَةَ بِيَابِ حُجْرَتِهِ ، فخرَجَ اليَهم فَقَالَ : إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، وَإِنَّهُ يَأْتِينِي أَتْلِسُكُمْ ، فَهَلْ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ مِنْ بَعْضٍ ، فَاحْسَبُ أَنَّهُ صَدَقَ فَأَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ عَنِّي مَسْلَمًا فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ ، فذِئْبُ أَخْذُهَا أَوْ لِيَتْرُكَهَا ،

[ الحديث ٢٤٥٨ - أطرافه في : ٢٦٨٠ ، ٦٦٦٧ ، ٧١٦٩ ، ٧١٨١ ، ٧١٨٥ ]

قوله ( باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه ) أورد فيه حديث أم سلمة د فلعن بعضكم أن يكون أبلى من بعض ، وفيه « فإنما هي قطعة من النار ، وهو ظاهر فيما ترجم به ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى

## ١٧ - باب إذا خاصم تجرّ

٢٤٥٩ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَتْ مُنَافِقًا ، أَوْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ أَرْبَعٍ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَوْهَا : إِذَا حَدَّثَ كَذَبًا ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ ، وَإِذَا خَاصَمَ تَجَرَّ ،

قوله ( باب إذا خاصم تجرّ ) أى ذم من إذا خاصم فجر أو لئمه ، أورد فيه حديث عبد الله بن عمرو في صفة المنافقين ، وفيه « وإذا خاصم تجرّ ، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيهان

## ١٨ - باب قصاص المظالم إذا وجد مال ظالمه

وقال ابن سيرين : يقاضه ، وقرأ ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ [ النحل ١٢٦ ]

٢٤٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ ، فَهَلْ عَلَى حَرَجٍ أَنْ أُطْعِمَ مَنْ الَّذِي لَهُ عِيَالُنَا ؟ فَقَالَ : لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُطْعِمِيَهُم بِالْمَعْرُوفِ ،

٢٤٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْبَيْهَقِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ عَنْ أَبِي الْخَلَّيرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ

حاصر قال : « قلنا للنبي ﷺ : إنك تبعنا فنزل بقوم لا يقرؤنا ، فما ترى فيه ؟ فقال لنا : إن تركتم بقوم فأفسر لكم بما يذنبوا لضيف فاقبلوا ، فإن لم يتركوا أخذوا منهم حق الضيف ، [ الحديث ٢٤٦١ - طرحة في : ٦١٣٧ ]

**قوله** (باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه) أى هل يأخذ منه بقدر الذى له ولو بنهر حكم حاكم ؟ وهى المسألة المعروفة بمسألة الظفر ، وقد جنح المصنف إلى اختياره ، ولهذا أورد أثر ابن سيرين على عادته فى الترجيح بالآثار . **قوله** (وقال ابن سيرين يراهه) هو بالتشديد ، وأصله يقاصه (وقرأ) أى ابن سيرين (وإن عاقبتهم فما قبلوا) الآية ، وهذا وصلة عبد بن حميد فى تفسيره من طريق خالد الحذاء عنه بلفظ ، أن أخذ أحد منك شيئا غنمته له ، ثم أورد فيه المصنف حديثين : أحدهما حديث عائشة فى قصة هند بنت عتبة وفيه «أذن النبي ﷺ لها بالأخذ من مال زوجها بقدر حاجتها ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب النفقات إن شاء الله تعالى ، قال ابن بطال : حديث هند دال على جواز أخذ صاحب الحق من مال من لم يوفه أو جمعه قدر حقه . **قوله** فيه (رجل مسيك) بكسر الميم والتشديد لاكثر قاله عياض ، قال وفى رواية كثير من أهل الاتقان : الفتح والتخفيف ، وقيد به بعضهم بالوجهين ، وقال ابن الأثير : المشهور فى كتب اللغة الفتح والتخفيف ، والمشهور عند المحدثين الكسر والتشديد والله أعلم . ثانيهما حديث عتبة بن عاصم : **قوله** (حدثني يزيد) هو ابن أبي حبيب . **قوله** (هن أبي الخير) بالمعجمة والتعانية ضد الشر واسمه مرثد بالثلثة ، والاسناد كله مصريون . **قوله** (لا يقرؤنا) بفتح أوله وسكون القاف ، ووقع فى رواية الاصيل وكريمة ، لا يقرؤنا ، بنون واحدة ومنهم من شدددها ، ولترمذى «فلا هم يضيفوننا ولا هم يؤدون ما لنا عليهم من الحق» . **قوله** (فإن أبوا) «أخذوا منهم حق الضيف» فى رواية الكشميهنى «أخذنا منه» أى من مالهم ، وظاهر هذا الحديث أن قرى الضيف واجب ، وإن المنزول عليه لو امتنع من الضيافة أخذت منه قهراً ، وقال به الليث مطلقاً ، وخصه أحمد بأهل الجوادى دون القرى ، وقال الجمهور . الضيافة سنة مؤكدة ، وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة أحدها حمله على المضطرين ، ثم اختلفوا هل يلزم المضطر الموضع أم لا ؟ وقد تقدم بيانه فى أواخر أبواب اللفظة . وأشار الترمذى إلى أنه محمول على من طلب الشراء محتاجاً فامتنع صاحب الطعام فله أن يأخذه منه كرها . قال وروى نحو ذلك فى بعض الحديث مفسراً . ثانيها أن ذلك كان فى أول الاسلام وكانت المواساة واجبة ، فلما فتحت الفتوح نسخ ذلك ، ويدل على نسخه قوله فى حديث أبي شريح عند مسلم فى حق الضيف «وجائزته يوم وليلة» ، والجائزة تفضل لا واجبة ، وهذا ضيف لاحتمال أن يراد بالتفضل تمام اليوم واليلة لا أصل للضيافة ، وفى حديث القدام بن معد يكرب مرفوعاً «أيا رجل ضاف قوماً فأصبح الضيف محروماً» فإن نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقرى ليلته من زوجه وماله ، أخرجه أبو داود ، وهو محمول على ما إذا لم يظفر منه بشئ . ثالثها أنه مخصوص بالمال المبعوثين لقبض الصدقات من جهة الإمام ، فكان على المبعوث اليهم إنزالهم فى مقابلة عملهم الذى يتولونه لأنه لا قيام لهم

(١) فى النسخ المتداولة من صحيح البخارى «فإن لم يملوا» وعليها شرح الشرحان



إلا بذلك حكاة الخطابي ، قال : وكان هذا في ذلك الزمان إذ لم يكن للمسلمين بيت مال ، فأما اليوم فأرزاق العمال من بيت المال ، قال وإلى نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضيافة على أهل نجران خاصة ، قال ويدل له قوله : « انك بمنتهى » وتعقب بأن في رواية الترمذى : « انا عمر يقوم » . رابعها أنه حاص بأهل الدمة ، وقد شرط عمر حين ضرب الجزية على نصارى الشام ضيافة من نزل بهم ، وتعقب بأنه تخصيص يحتاج إلى دليل خاص ، ولا حجة لذلك فيما صنعه عمر لأنه متأخر عن زمان سؤال عقبة ، أشار إلى ذلك النووي . خامسها تأويل المأخوذ ، حكى المازرى عن الشيخ أبى الحسن من المالكية أن المراد أن لكم أن تأخذوا من أعراضهم بالسنتكم وتذكروا للناس عيهم . وتعقبه المازرى بأن الأخذ من العرض وذكر العيب ندب في الشرع إلى تركه لا إلى فعله . وأقرى الألفية الأولى ، واستدل به على مسألة الطفر وبها قال الشافعى ، فحرم مجاوز الأخذ فيما إذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضى كأن يكون غيره منكرا ولا يئنه له عند وجود المجلس فيجوز عنده أخذه إن ظفر به وأخذ غيره بقدره إن لم يجده ويحتج في التقويم ولا يبيح ، فإن أمكن تحصيل الحق بالقاضى فالأصح عند أكثر السانعة الجواز أيضا ، وعند المالكية الخلاف ، وجوزوه الحنفية في الثلث دون المتقوم لما يخشى فيه من الحيف ، واتفقوا على أن عمل الجواز في الأموال لا في القوبات البدنية لكثرة الغوائل في ذلك . وعمل الجواز في الأموال أيضا ما إذا أمن العائلة كسبته إلى السرقة ونحو ذلك

١٩ - باب ماجاء في السقائف . وجالس النبي ﷺ وأصحابه في سقيفة بني ساعدة

٢٤٦٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَالِمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهَبٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ وَأَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُمِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمْ قَالَ حِينَ تَوَفَّى اللَّهُ نَبِيَهُ ﷺ : إِنَّ الْأَنْصَارَ اجْتَمَعُوا فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ ، فَقُلْتُ لَأَبِي بَكْرٍ : انْطَلِقْ بِنَا ، فَخُتْمًا فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ »

[ الحديث ٢٤٦٢ - أطرافه في : ٣٤٤٥ ، ٣٩٢٨ ، ٤٠٢١ ، ٦٨٢٩ ، ٦٨٣٠ ، ٧٢٢٣ ]

قوله ( باب ماجاء في السقائف ) جمع سقيفة وهو المكان المظلل كالساباط أو الحانوت بجانب الدار ، وكأنه أشار إلى أن الجلوس في الأمكنة العامة جائز ، وأن اتخاذ صاحب الدار ساباطا أو مستظلا جائز إذا لم يعثر المارة . قوله ( وجلس النبي ﷺ في سقيفة بني ساعدة ) هو طرف من حديث لسهيل بن سعد أسنده المؤلف في الأشربة في أثناء حديث ، وخفى ذلك على الاسماعيلى فقال : ليس في الحديث - يعنى حديث عمر - أنه ﷺ جلس في السقيفة انتهى . والسبب في غفلته عن ذلك أنه حذف الحديث المعلق الذى أشرت اليه واقتصر على الحديث المرفوع عن عمر الموصول ، مع أن البخارى لم يترجم بجلوس النبي ﷺ وإنما ترجم بما جاء في السقائف ، ثم ذكر الحديث المصرح بجلوس النبي ﷺ وأوردته معلقا ، ثم بالحديث الذى فيه أن الصحابة جلسوا فيها وأوردته موصولا ، فكان الاسماعيلى ظن أن قوله ( وجلس ) من كلام البخارى لا أنه حديث معلق . وسقيفة بنى ساعدة كانوا يجتمعون فيها ، وكانت مشتركة بينهم ، وجلس النبي ﷺ معهم فيها عندهم . قوله ( حدثني مالك وأخبرني يونس ) أى ابن يزيد عن

ابن شهاب ، يعنى أن كلامهما رواه لابن وهب عن ابن شهاب ، وكان ابن وهب حريصاً على التفريق بين التحديث والإخبار مراعاة للاصطلاح ، ويقال انه أول من اصطاح على ذلك بمصر . **قوله** ( إن الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة ) هو مختصر من قصة بيعة أبي بكر الصديق ، وسيأتى في الهجرة وفي كتاب الحدود بطوله ونستوفى شرحه هناك إن شاء الله تعالى ، والغرض منه أن الصحابة استمروا على الجلوس في السقيفة المذكورة . وقال السكرتاني : مطابقة الحديث للترجمة أن الجلوس في السقيفة العامة ليس ظاهراً

٢٠ - **باب** لا يمنع جار جاره أن يفرض خشبة في جداره

٢٤٦٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا يمنع جار جاره أن يفرض خشبة في جداره » ثم يقول أبو هريرة : مالي أراكم عنها معرضين ؟ والله لأردين بها بين أكتافكم ، [ الحديث ٢٤٦٣ - طراقة في : ٥٦٢٧ ، ٥٦٢٨ ]

**قوله** ( باب لا يمنع جار جاره أن يفرض خشبة في جداره ) كذا لابي ذر بالتنوين على إفراد الخشبة ، وتفسيره بصيغة الجمع وهو الذي في حديث الباب ، قال ابن عبد البر . روى اللفظان في « الموطأ » والمصنف واحد لأن المراد بالواحد الجنس انتهى . وهذا الذي يتعين للجمع بين الروايتين ، وإلا فالعنى قد يختلف باعتبار أن الأمر بالواحدة أخف في مساعة الجار بخلاف الخشب الكثير ، وروى الطحاوى عن جماعة من المشايخ أنهم روهوا بالافراد ، وأنكر ذلك عبد الغنى بن سعيد فقال : الناس كلهم يقولونه بالجمع إلا الطحاوى ، وما ذكرت من اختلاف الرواة في الصحيح يرد على عبد الغنى بن سعيد إلا أن أراد خاصاً من الناس كالذين روى عنهم الطحاوى فله اتجاه . **قوله** ( عن ابن شهاب ) كذا في « الموطأ » وقال خالد بن مخلد عن مالك « عن أبي الزناد » بدل الزهري ، ويقال : ابن عمرو عن مالك « عن الزهري » عن أبي سلة ، بدل الأعرج ، ووافقه هشام بن يوسف عن مالك وسمر بن الزهري ، ورواه الدارقطني في « الغرائب » وقال : المحفوظ عن مالك الأول . وقال في « اللؤلؤ » : زواه هشام الدستوائي عن معمر « عن الزهري عن سعيد بن المسيب » بدل الأعرج ، وكذا قال عقيل عن الزهري ، وقال ابن أبي حفصة « عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن » بدل الأعرج والمحفوظ عن الزهري عن الأعرج وبذلك جزم ابن عبد البر أيضاً ، ثم أشار إلى أنه يحتمل أن يكون عند الزهري عن الجميع . **قوله** ( ولا يمنع ) بالجرم على أن لا ، نافية ، ولأبي ذر بالرفع على أنه خبر بمعنى النهي ، ولأحد « لا يمنعن » بزيادة نون التوكيد وهي تقويذ واية الجزم . **قوله** ( جار جاره ) الخ استدل به على أن الجدار إذا كان لواحد وله جار فأراد أن يضع جذعه عليه جاز سواء أذن المالك أم لا ، فإن امتنع أجبر وبه قال أحد وسحق وغيرهما من أهل الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعية في القديم ، وعنه في الجديد قولان أشهرهما اشتراط إذن المالك فإن امتنع لم يجبر وهو قول الحنفية ، وحرار الأمر في الحديث على التدب والنهي على التنزيه جمعا بينه وبين الأحاديث الدالة على تحريم مال المسلم إلا برضاه وفيه نظر كما سيأتى ، وجزم الترمذى وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو نصه في البويطي ، قال البيهقي : لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلا عموماً لا يستنكر أن يخصها ، وقد حله الراوى على ظاهره ، وهو أعلم بالمراد

بما حدث به ، يشير إلى قول أبي هريرة « ما لي أراكم عنها معرضين » . قوله ( ثم يقول أبو هريرة ) في رواية ابن عيينة عند أبي داود « فنسكوا رءوسهم ، ولأحد فلما حدثهم أبو هريرة بذلك طأطأ رءوسهم » . قوله ( عنها ) أي عن هذه السنة أو عن هذه المقالة . قوله ( لأرميتها ) في رواية أبي داود « لآلقيتها ، أي لآلئتها هذه المقالة فيكم ولأفرككم بها كما يضرب الإنسان بالشيء » بين كنفه ليستيقظ من غفلته . قوله ( بين أكتافكم ) قال ابن عبد البر : رؤسناه في « الموطأ » بالمشاة وبالتون . والاكتاف بالتون جمع كنف بفتحها وهو الجانب ، قال الخطابي : معناه إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لأجلها أي الخشية على رقابكم كارهين ، قال وأراد بذلك الجافقة ، وهذا التأويل جزم لإمام الحرمين بما نفيه وقال : إن ذلك وقع من أبي هريرة حين كان يلى أسرة المدينة ، وقد وقع عند ابن عبد البر من وجه آخر « لأرمين بها بين أكتافكم وإن كرهتم » ، وهذا يرجع التأويل المتقدم ، واستدل المذهب من المالكية بقول أبي هريرة « ما لي أراكم عنها معرضين » ، بأن العمل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب إليه أبو هريرة ، قال : لأنه لو كان على الوجوب لما جعل الصحابة تأويله ولا عرضوا عن أبي هريرة حين حدثهم به ، فلو أن الحكم قد تقرر عندهم بخلافه لما جاز عليهم جعل هذه الفريضة فدل على أنهم حصلوا الأمر في ذلك على الاستصحاب انتهى . وما أدري من أين له أن المعرضين كانوا أصحابه وأنهم كانوا عددا لا يجعل مثلهم الحكم ، ولم لا يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة بذلك كانوا غير فقهاء ، بل ذلك هو المتعين ، وإلا فلو كانوا أصحابه أو فقهاء ما واجههم بذلك . وقد قوى الشافعي في القديم القول بالوجوب بأن عمر قضى به ولم يخالفه أحد من أهل عصره فكان اتفاقاً منهم على ذلك انتهى . ودعوى الاتفاق هنا أولى من دعوى المذهب ، لأن أكثر أهل عصر عمر كانوا أصحابه ، وغالب أحكامه منشرة لطلول ولايته ، وأبو هريرة إنما كان يلى أسرة المدينة نيابة عن مروان في بعض الأحيان ، وأشار الشافعي إلى ما أخرجه مالك ورواه هو عنه بسند صحيح أن الضحاك بن خليفة سأل محمد بن مسلمة أن يسوق خليجاً له فيمر به في أرض محمد بن مسلمة ، فامتنع . فسأله عمر في ذلك فأبى ، فقال : والله ليرون به ولو على بطنك ، فعمل عمر الأمر على ظاهره وعداه إلى كل ما يحتاج الجار إلى الانتفاع به من دار جاره وأرضه . وفي دعوى العمل على خلافه نظر ، فقد روى ابن ماجه والبيهقي من طريق عكرمة بن سلة أن أخيراً من بني المخزومة أعتق أحدهما إن غرز أحد في جداره خشباً ، فأقبل بمجمع بن جارية ورجال كثير من الأنصار فقالوا : نشهد أن رسول الله ﷺ قال . . الحديث ، فقال الآخر : يا أخي قد علمت أنك مقضى لك على وقد حلفت ، فاجعل أسطونا دون جداري فاجعل عليه خشبك . وروى ابن إسحق في مسنده والبيهقي من طريقه عن يحيى بن جهمدة أحد التابعين قال : أراد رجل أن يضع خشبة على جدار صاحبه فيغير أذنه فنهض ، فإذا من شئت من الأنصار يحدثون عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يمتعه ، فجز على ذلك . وقيد بعضهم الوجوب بما إذا تقدم استئذان الجار في ذلك مستنداً إلى ذكر الأذن في بعض طرقه ، وهو في رواية ابن عيينة عند أبي داود وعقيل أيضاً وأحمد عن عبد الرحمن بن مهيدي عن مالك « من سأله جاره ، وكذا لابن حبان من طريق الليث عن مالك ، وكذا لابن عروة من طريق زياد بن سعد عن الزهري ، وأخرجه البزار من طريق عكرمة عن أبي هريرة ، ومنهم من حل الضمير في جداره على صاحب الجنب أي لا يمتعه أن يضع جده على جدار نفسه ولو تضرر به من جهة منعت الضوء مثلاً ولا يفتني بعده ، وقد تعقبه ابن التين بأنه إحداه قول ثالث في معنى الخبر ، وقد رده أكثر أهل الأصول ، وفيما قال نظر لأن لهذا

القائل أن يقول : هذا ما يستفاد من عموم النهي لا أنه المراد فقط والله أعلم . . جعل الوجوب صند من قاله به أن يحتاج إليه الجار ولا يضع عليه ما يتضرر به المالك ولا يقدم على حاجة المالك ، ولا فرق بين أن يحتاج في وضع الجذع إلى ثقب الجدار أو لا ، لأن رأس الجذع يسد المنفتح ويقوى الجدار

### ٢٦ - باب صب الخمر في الطريق

٢٤٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَبُو يَحْيَى أَخْبَرَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا سَهَادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « كُنْتُ سَاقِيَ الْقَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةَ ، وَكَانَ خَرُومٌ يَوْمَئِذٍ النَّضِيجَ ، فَأَصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُنَادِيًا ينادي : أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ . قَالَ فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ : أخرج فأهرقها ، فخرجت فهرقتها ، فحُرِّمَتْ فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ . فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : قَدْ قُتِلَ قَوْمٌ وَهِيَ فِي بَطُونِهِمْ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا » الآية »

[ الحديث ٢٤٦٤ - أطراعه في : ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٥٥٨٠ ، ٥٥٨٢ ، ٥٥٨٣ ، ٥٥٨٤ ، ٥٦٠٠ ، ٥٦٢٢ ، ٥٦٥٣ ]

قوله ( باب صب الخمر في الطريق ) أي المشتركة . إذا تعين ذلك طريقاً لإزالة مفسدة تكون أقوى من المفسدة الحاصلة بصها . قوله ( حدثنا محمد بن عبد الرحيم ) هو المعروف بصاعقة . وشيخه عفان من كبار شيوخ البخاري وأكثر ما يحدث عنه في الصحيح بواسطة . قوله ( كنت ساقى القوم ) ساقى تسمية من عرف منهم في كتاب الاشربة مع الكلام عليه إن شاء الله تعالى . قوله ( جرت في سلك المدينة ) أي طرقها ، وفي السياق حذف تقديره حرمت (١) فأمر النبي ﷺ بأراقها فأريقته جرت . وسيأتي مزيد بيان لذلك في تفسير المائدة . قال المهبلي : إنما صببت الخمر في الطريق للإعلان برفضها وليشهر تركها ، وذلك أرحم في المصلحة من التأذي بصها في الطريق

### ٢٢ - باب أفنية الدور والجلوس فيها ، والجلوس على الصعدات

قالت عائشة : فابتنى أبو بكر مسجداً بفناء داره يصل فيه ويقرأ القرآن

فينة قصف عليه فساد المشركين وأبناؤهم بمنجبون منه ، والنبي ﷺ يومئذ بجكة

٢٤٦٥ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو حَفْصُ بْنُ مَسِيرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِنَّا كُنَّا وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرِيقَاتِ . قَالُوا : مَا لَنَا بِذَلِكَ ، إِنَّمَا هِيَ تَجَالُسُنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا . قَالَ : فَاذَا أَتَيْتُمْ إِلَى الْجَالِسِ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا ، قَالُوا : وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ ؟ قَالَ : كَفُّ الْبَصَرِ ، وَكَفُّ الْأَذَى ، وَرَدُّ السَّلَامِ ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ »

[ الحديث ٢٤٦٥ - طرفه في : ٦٢٢٩ ]

( ١ ) بها شطب بولاق : قوله . وفي السياق حذف الخ . له كتب على رواية أبي ذر ، والا فلو رواية التي هنا ليست كذلك

**قوله** ( باب أفتية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصدقات ) أما الأفتية فهي جمع فناء بكسر الفاء والمدة وقد تقصر ، وهو المكان المتباعد أمام الدور ، والترجمة معقودة لجواز تحجيره بالبناء ، وعليه جرى العمل في بناء المساطب في أبواب الدور ، والجواز مقيد بعدم الضرر للجار والمارة ، والصدقات بضمين جمع صمد بضمين أيضا وقد يفتح أوله ، وهو جمع صعيد كطريق وطرقات وزنا ومعنى ، والمراد به ما يراد من الفناء . وزعم ثعلب أن المراد بالصدقات وجه الأرض . ويحتمل بما ذكرنا في معناه من الجلوس في الخواص وفي الشبايك المشرقة على المارة حيث تكون في غير الملو . **قوله** ( وقالت عائشة ، فابتنى أبو بكر مسجداً . . الحديث ) هو طرف من حديث طويل وصله المؤلف في الهجرة بطوله ، ومضى في أبواب المساجد ، وترجم له والمسجد يكون بالطريق من غير ضرر بالناس . **قوله** ( إياكم والجلوس ) بالنصب على التحذير . **قوله** ( الطرق ) ترجم بالصدقات ولفظ المتن والطرقات ، إشارة إلى تساويهما في المعنى ، وقد ورد بلفظ الصدقات ، من حديث أبي هريرة عند ابن حبان ، وهو عند أبي داود بلفظ الطرق ، وزاد في المتن وإرشاد السليل وتسميت العاطس إذا حمد ، ومن حديث عمر عند الطبري وزاد في المتن وإغاثة الملهوف . **قوله** ( قالوا ما لنا من مجالسنا بد ) القائل ذلك هو أبو طلحة ، وهو بين من رواه عند مسلم . **قوله** ( فاذا أنيتم إلى المجالس ) كذا للاكثر بالمشاة وبإلى التي للناية ، وفي رواية الكشمي « فاذا أنيتم » بالموحدة وقال ، إلا ، بالنصديد ، وهكذا وقع في كتاب الاستئذان بالموحدة ، « والاء التي هي حرف استثناء وهو الصواب ، والمجالس فيها استعمال المجالس بمعنى الجلوس ، وقد تبين من سياق الحديث أن النبي عن ذلك للتعزية مثلا يضعف الجالس عن أداء الحق الذي عليه ، وأشار بغض البصر إلى السلامة من التعرض للفتنة بمن يمر من النساء وغيرهن . وبكف الأذى إلى السلامة من الاحتقار والغيبة ونحوها ، وبرد السلام إلى إكرام المارة ، وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى استعمال جميع ما يشرع وترك جميع ما لا يشرع ، وفيه حجة لمن يقول بأن سد الذرائع بطريق الأولى لا على الحتم لأنه نهى أولا عن الجلوس حسب المادة . فلما قالوا « ما لنا منها بد » ذكر لهم المقاصد الأصلية للمنع فحرف أن النهي الأول للإرشاد إلى الأصلح ، ويؤخذ منه أن دفع المفسدة أولى من جلب المصلحة ، لنديه أولا إلى ترك الجلوس مع ما فيه من الأجر لمن عمل بحق الطريق ، وذلك أن الاحتياط لطلب السلامة أكد من الطمع في الزيادة . وسياق بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الاستئذان مع الإشارة إلى بقية الحصائل التي ورد ذكرها في غير هذا الحديث إن شاء الله تعالى

### ٢٣ - باب الآبار التي على الطريق إذا لم يتأذ بها

٢٤٦٦ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « بينا رجل بطريق فاشتد عليه العطش ، فوجد بئرا فزك فيها فشرب ، ثم خرج ، فاذا كلب يلبث يأكل الثرى من العطش ، فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ مني ، فنزل البئر فملأ خفه ماء فسقى الكلب ، فشكر الله له ففرقه له . قالوا : يا رسول الله ، وإن لنا في البهائم لأجرا ؟ قال : في كل ذات كبد رطبة أجر »

فتح الباري ج (٥) م (٨)

قوله (باب الآبار) بمدة وتخفيف الموحدة ، ويجوز بغير مد وتسكين الموحدة بعدها همزة وهو الأصح في هذا الجمع . قوله (التي على الطريق إذا لم يتأذي بها) بضم أوله ، يتأذى ، على البناء للجھول ، أى إن حفرها جائز في طرق المسلمين لمعوم النفع بها إذا لم يحصل بها نأذ لأحد منهم . وذكر فيه حديث أبي هريرة في الذي وجد بئرا في الطريق فنزل فيها فشرب ثم سقى الكلب ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب ، وقوله في هذه الرواية . يلهث يأكل الثرى ، يجوز أن يكون خبرا ثانيا وأن يكون حالا ، وقوله . في كل ذات كبد ، أى في إرواء كل ذات كبد

#### ٤٤ - باب إمطة الأذى

وقال مھام عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ «يُمِطُّ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ»  
قوله (باب إمطة الأذى) أى إزالته . قوله (وقال مھام الخ) هو طرف من حديث وصله المصنف في الجهاد في باب من أخذ بالركاب بلفظ . ويميط الأذى عن الطريق صدقة ، وسيأتى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . ووقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة في ذكر شعب الأيمان «أعلما شهادة أن لا إله الا الله ، وأدائها إمطة الأذى عن الطريق ، ومعنى كون الإمطة صدقة أنه تسبب الى سلامة من يمر به من الأذى ، فكأنه تصسق عليه بذلك لحصل له أجر الصدقة . وقد جعل النبي ﷺ الإمساك من الشر صدقة على النفس

#### ٢٥ - باب التفرقة والعلمية المشرفة وغير المشرفة في الشطوح وغيرها

٢٤٦٧ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد رضى عنها قال «أشرف النبي ﷺ على أطعم من أطعم المدينة ثم قال : هل ترون ما أرى؟ إني أرى مواقع القتلى خلال بيوتكم كواقع انقطاع»

٢٤٦٨ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الأيث عن عقیل عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال «لم أزل حريصا على أن أسأل عمر رضى الله عنه عن المرأتين من أزواج النبي ﷺ لأنين قال الله لهما ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ ، فحُبِجْتُ مَعَهُ ، فَدَلَّ وَعَدَلَتْ مَعَهُ بِالْإِدَارَةِ ، فَجَبَزَ ، ثُمَّ جَاءَ فَسَكَبَتْ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْإِدَارَةِ فَتَوَصَّأ . فقلت : يا أمير المؤمنين ، من المرأتين من أزواج النبي ﷺ للثان قال الله عز وجل لهما ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ فقال : واعجباً لك يا ابن عباس ، عائشة وحفصة . ثم استقبل عمر الحديث يسوقه فقال : إني كنت وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد - وهى من عوالى المدينة - وكنا نتناوب النزول على النبي ﷺ ، فينزل يوما وأنزل يوما ، فاذا نزلت جثت من خبر ذلك اليوم من الأمر وغيره ، وإذا نزل فقل مثله . وكنا معشر

قَرِيشَ نَفِيلُ النِّسَاءِ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى الْأَنْصَارِ إِذْ هُمْ قَوْمٌ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ ، فَطَافِقَ نِسَاؤُنَا بِأَخْذِنِ مِنْ أَدَبِ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ ، فَصَحَّتْ عَلَى أَمْرَانِ ، فَرَاغَتْنِي ، فَأَنْسَكِرْتُ أَنْ تُرَاجَعَنِي . فَقَالَتْ : وَلِمَ تُنْكَرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ ؟ فَوَاللَّهِ إِنْ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لِيُرَاجِعْنَهُ ، وَإِنْ أَحَدَاهُنَّ لَتَهْجُرَهُ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ . فَأَفْرَعَتْنِي . فَقُلْتُ : خَابَتْ مَنْ فَعَلَتْ مِثْلَهُنَّ بِعَظِيمٍ . ثُمَّ جَعْتُ عَلَى قِيَابِي فَنَدَخْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ : أَيُّ حَفْصَةَ ، أَلْتَضَاجِبُ إِحْدَاكُنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ حَتَّى الْبَلِّ ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ . فَقُلْتُ : خَابَتْ وَخَيْرَتِ . أَتَقَامِنُ أَنْ يَنْفَضِبَ اللَّهُ لِنَفْسِ رَسُولِهِ فَيَمْلِكُنَّ ؟ لَا تَسْتَكْذِرِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا تُرَاجِعِيهِ فِي نَبِيِّ ، وَلَا تَهْجُرِيهِ ، وَسَلِّمِي مَا بَدَا لَكَ . وَلَا يَغُرُّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْضَا مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (يُرِيدُ عَائِشَةَ) . وَكُنَّا نَحْدُثُهَا أَنَّ غَسَّانَ مُثِيلُ الْعَمَالِ الْغَزَوْنَا ، فَتَزَلَّ صَاحِبِي يَوْمَ نَوَيْتِهِ ، فَرَجَعَ عِشَاءً فَضَرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا وَقَالَ : أَتَمَّ هُوَ ؟ فَزِعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ ، وَقَالَ : حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ ، قُلْتُ : مَا هُوَ ، أَجَاءَتْ غَسَّانُ ؟ قَالَ : لَا ، بَلْ أَعْظَمُ مِنْهُ وَأَطْوَلُ ، طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ . قُلْتُ : قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَيْرَتِ . كُنْتُ أَظُنُّ أَنْ هَذَا يَوْشِكُ أَنْ يَكُونَ جَعْتُ عَلَى قِيَابِي ، فَصَلَّيْتُ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَدَخَلَ مَشْرُوبَةً لَهُ فَأَتَزَلَّ فِيهَا . فَنَدَخْتُ عَلَى حَفْصَةَ ، فَذَا هِيَ تَبْكِي . قُلْتُ مَا يَبْكِيكَ ، أَوْ لَمْ أَكُنْ حَدَّثْتُكَ ؟ أَطَاقَتِ كُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَتْ : لَا أَدْرِي ، هُوَذَا فِي الْمَشْرُوبَةِ ، فَخَرَجْتُ لِيَجْتِ الْمَنِيرُ ، فَذَا حَوْلَهُ رَخْطُ يَبْكِي بِهِمْهُمْ ، فَجَلَسْتُ مَعَهُمْ قَلِيلًا . ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أُجِدُّ لَجْتُ الْمَشْرُوبَةَ الَّتِي هِيَ فِيهَا ، فَقُلْتُ لِقَلَامٍ لَهُ أَسْوَدٌ : اسْتَأْذِنْ لِمَرْ . فَدَخَلَ فَكَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ ، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ : ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتْ . فَانصَرَفْتُ حَتَّى جَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْمَنِيرِ . ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أُجِدُّ ، لَجْتُ - فَذَكَرْتُ مِثْلَهُ - فَجَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْمَنِيرِ . ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أُجِدُّ لَجْتُ الْقَلَامَ فَقَالَتْ : اسْتَأْذِنْ لِمَرْ - فَذَكَرْتُ مِثْلَهُ - فَلَمَّا وَلَّيْتُ مُعَصِّرًا فَذَا الدَّلَامُ يَدْعُونِي قَالَ : أَذِنَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ ، فَذَا هُوَ مُعْظَمُ جَعْتُ عَلَى رِمَالِ حَصِيرٍ ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِرَاشٌ ، قَدْ أَثَرُ الرِّعَالُ بِجَنْبِهِ ، مُتَّكِئًا عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ حَشَوَهَا لَيْفَ . فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ : طَلَّقَتْ نِسَاءَكَ ؟ فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَيَّ فَقَالَ : لَا . ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ أَسْتَأْنِسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ رَأَيْتَنِي وَكُنَّا مَعَشَرَ قَرِيشَ نَغْلِبُ النِّسَاءَ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى قَوْمٍ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ . فَذَكَرَهُ . فَجَبَسَ النَّبِيُّ ﷺ . ثُمَّ قُلْتُ : لَوْ رَأَيْتَنِي وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ لَا يَغُرُّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْضَا مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ (يُرِيدُ عَائِشَةَ) ، فَجَبَسَ أُخْرَى . فَجَلَسْتُ حِينَ رَأَيْتُهُ تَجَسَّمُ . ثُمَّ رَفَعْتُ بَصَرِي فِي بَيْتِهِ ، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ غَيْرَ أَهْيَةِ ثَلَاثٍ ، فَقُلْتُ : ادْعُ اللَّهَ فَلْيُوسِّعْ عَلَى أَمَتِكَ ،

فَأَنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ وَسَّعَ عَلَيْهِمْ وَأَغْلَوْا الدُّنْيَا وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ . وَكَانَ مُنْكَكًا فَقَالَ : أَوْ فِي شَكٍّ أَنْتَ يَا ابْنَ  
 ائْطَلَابٍ ؟ أَوَلَيْكَ قَوْمٌ هُجِمَتْ لَهُمْ طَبِيبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَغْفِرُ لِي . فَأَعَزَّلَ النَّبِيُّ  
 ﷺ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ حِينَ أَفْتَنَتْهُ فَحْصَةُ إِلَى عَائِشَةَ ، وَكَانَ قَدْ قَالَ : مَا أَنَا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِنَ شَهْرًا ، مِنْ  
 شِدَّةٍ تَوْجِدَنَّهُ عَلَيْهِنَّ حِينَ عَاتَبَهُ اللَّهُ . فَلَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَبَدَأَ بِهَا ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ :  
 إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا ، وَإِنَّا أَصْبَحْنَا بِتِسْعٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَعْدَدْنَا عَدَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : الشَّهْرُ  
 تِسْعٌ وَعِشْرُونَ ، وَكَانَ ذَلِكَ الشَّهْرُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَأَنْزِلْتَ آيَةَ التَّخْيِيرِ ، فَبَدَأَ بِي أَوَّلَ امْرَأَةٍ فَقَالَ :  
 إِنِّي ذَاكَ لِكَ امْرَأَةٍ ، وَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَمُجِّلِي حَتَّى تَسْأَمِي أَوْ بِيكَ . قَالَتْ : قَدْ أَعْلِمْتُ أَنَّ أَبَوِي لَمْ يَكُونَا بِأَمْرَانِي  
 بِفِرَاقِكَ . ثُمَّ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ قَالَ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ - إِلَى قَوْلِهِ - عَظِيمًا ﴾ قُلْتُ : أَفِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ  
 أَبَوِي ، فَانِي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ . ثُمَّ خَيَّرَ نِسَاءَهُ فَقُلْنَ مِثْلَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ

٢٤٦٩ - **حديث** ابن سلام أخبرنا التزاري عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال «آلى رسول  
 الله ﷺ من نِسَائِهِ شَهْرًا ، وَكَانَتْ انْفَكَّتْ قَدَمُهُ ، فَجَلَسَ فِي مُلَيَّوْ لَهُ ، فَجَاءَ عَمْرُ فَقَالَ : أَطَلَقْتَ نِسَاءَكَ ؟ قَالَ :  
 لَا ، وَلَكِنِّي آلَيْتُ مِنْهُنَّ شَهْرًا . فَكَتَبَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ نَزَلَ فَدَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ

**قوله** (باب الفرقة) بضم المعجمة رسكون الراء أى المسكان المرتفع في البيت (والعلية) بضم أوله وتكسر  
 وبتشديد اللام المكسورة وتشديد التحتانية (المشرقة) بالمعجمة والفاء وتخفيف الراء (وغير المشرقة في السطوح  
 وغيرها) ويجمع بالتقسيم بما ذكره أربعة أشياء : بالنسبة إلى الإشراف ، وعده . وبالنسبة إلى كونها في السطوح ،  
 وفي غيرها . وحكم المشرقة الجواز إذا أمن من الإشراف على عودات المنازل ، فإن لم يؤمن لم يجبر على سده بل  
 يؤمر بعدم الإشراف ، ولمن هو أسفل منه أن يتحفظ . ثم ساق المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث  
 أسامة بن زيد ، أشرف النبي ﷺ على أطعم ، وهو بضم تين وتقدم في أواخر الحج ، وسيأتي الكلام عليه في  
 كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . الثاني حديث ابن عباس عن عمر في قصة المرأتين اللتين تظاهرتا ، أورده مطولاً ،  
 وقد مضى في العلم مختصراً ، ويأتي الكلام على شرحه مستوفى في النكاح إن شاء الله تعالى . وقوله في السند «عبيد  
 الله بن عبد الله بن أبي ثور» هو تابعي ثقة . ذكر الديلماني عن الخطيب أنه لم يرو عن غير ابن عباس ولا حدث  
 عنه إلا الزهري ولم يتبعه ، وقد أخرج أبو داود وغيره من طريق محمد بن جعفر عن أبي الزبير عنه عن ابن عباس  
 حديثاً في سلم له الشق الثاني . الثالث حديث أنس قال «آلى رسول الله ﷺ من نِسَائِهِ شَهْرًا ، والحديث ، وسيأتي  
 الكلام عليه في النكاح أيضاً ، وكأنه أورده لقوله «فجلس في عليه له لجاء عمر فقال أطلقت نساءك» ، فإن في حديث  
 عمر الذي قبله «فدخل مشربة له فاعتزل فيها» وفيه «لجئت المشرقة التي هو فيها فقلت لغلام أسود استأذن لعمر»  
 الحديث ، والمراد بالمشرقة الفرقة العالية ، فأراد بإيراد حديث أنس أنها كانت عالية ، وإذا جاز اقتضاه الفرقة العالية



جزء اتخذ غير المالية من باب الأولى ، وأما المشرقة فحكها مستفاد من حديث أسامة الذي صدر به الباب والله أعلم . وأظن البخاري تأسي بمعر حيث ساق الحديث كله ، وكان يكفيه في جواب سؤال ابن عباس أن يكتفي بقول عائشة وحفصة ، كما كان يكتفي البخاري أن يكتفي بقوله مثلاً : ودخل النبي ﷺ مشربة له فاعتزل فيها كما جرت به عادته والله أعلم . وقوله في حديث عمر د واجباً ، بالتسوين ، وأصله د وا ، التي للندبة وجا . بعده د عجبا ، للتاكيد . وفي رواية الكشميني د واجبي ، قال ابن مالك فيه شاهد على استعمال د وا ، في غير الندبة وهو رأى المبرد ، قيل إن عمر تعجب من ابن عباس كيف خفي عليه هذا مع اشتهاره عنده بمعرفة التفسير ، أو عجب من حرصه على تحصيل التفسير بجميع طرقه حتى في تسمية من أجهم فيه ، وهو حجة ظاهرة في السؤال عن تسمية من أجهم أو أهمل . وقوله د كنت وجارلي ، بالرفع الأكثر ، ويجوز النصب . وقوله فيه د تفعل النعال ، أي تضرها وتوسرها . أو هو متعدد إلى مفعلين فحذف أحدهما والأصل تفعل الدواب النعال ، وروى البخال بالموحدة والمعجمة ، وسيأتى في التسكاح بلفظ د تفعل الخيل . وقوله د فافزعني ، أي القول والكشميني د فافزعني ، بصيغة جمع المؤنث . وقوله د خابت من فعلت منهن ، في رواية الكشميني د جاءت من فعلت منهن بعظيم ، وقوله د على رمال ، بكسر الراء ويجوز ضمها يقال رمل الحصير إذا نسجه ، والمراد ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط في الثوب المنسوج ، وكأنه لم يكن فوق الحصير فراش ولا غيره أو كان بحيث لا يمنع تأثير الحصير . قوله ( فقلت وأنا قائم أسأئس ) أي أقول قولاً أستكشف به هل ينسبط في أم لا ويكون أول كلامه د يا رسول الله لو رأيته ، ويحتمل أن يكون استفهاماً محذوف الأداة أي أسأئس يا رسول الله ؟ ويكون أول الكلام الثاني د لو رأيته ، ويكون جواب الاستفهام محذوفاً واكتفى فيما أراد بقرينة الحال . وقوله د أهبة . بفتح الهمة والهاء ويجوز ضمها ، وقوله د أنا أصبحنا بتسع ، في رواية الكشميني د لتسع .

### ٣٦ - باب مَنْ حَقَلَ بَعِيرَهُ عَلَى الْبَلَّاطِ ، أَوْ بَابِ الْمَسْجِدِ

٢٤٧٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ حَدَّثَنَا أَبُو التَّوَكُّلِ النَّاجِيُّ قَالَ : أَتَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَسْجِدَ فَدَخَلْتُ إِلَيْهِ وَعَقَلْتُ الْجَلَّ فِي نَاحِيَةِ الْبَلَّاطِ فَقُلْتُ : هَذَا جَمْلُكَ ، فَخَرَجَ فَجَلَّ يُطِيفُ بِالْجَلِّ قَالَ : الْجَلُّ وَالْمَنْ لَكَ »

قوله ( باب من عقل بعيره على البلاط ) بفتح الموحدة وهي حجارة مفروشة كانت عند باب المسجد ، وقوله د أو باب المسجد ، هو بالاستباط من ذلك ، وأشار به إلى ما ورد في بعض طرقه ، وأورد فيه طرفاً من حديث جابر في قصة جملة الذي باعه النبي ﷺ وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط . وغرضه هنا قوله د فقلت الجلل في ناحية البلاط ، فانه يستفاد منه جواز ذلك إذا لم يحصل به ضرر

### ٣٧ - باب الْوُقُوفِ وَالْبَوْلِ عِنْدَ سُبَّاطَةِ قَوْمٍ

٢٤٧١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَقْدَرَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، أَوْ قَالَ : لَقَدْ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ سُبَّاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا ،

**قوله** ( باب الوقوف والبول عند سبالة قوم ) أورد فيه حديث حذيفة في ذلك ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة ، وجاز البول في السبالة وإن كانت لقوم باعياهم <sup>٩</sup> لأنها أعدت لاقاء النجاسات والمستفدرات

**٢٨ - باب من أخذ النسن وما يؤذى الناس في الطريق فرمى به**

٢٤٧٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « بيننا رجل يمشى بطريق وجد غصن شوك على الطريق فأخذه ، فشكر الله له فغفر له »

**قوله** ( باب من أخذ النسن وما يؤذى الناس في الطريق فرمى به ) في رواية الكشميني « من أخر ، بتشديد المعجمة بعدها راء ، وأورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ « غصن شوك » وفي حديث أنس عند أحمد « إن شجرة كانت على طريق الناس تؤذيهم فأتى رجل قمزها ، وقد تقدم في أواخر أبواب الأذان مع الكلام عليه ، وقوله « فغفر له » وقع في حديث أنس المذكور « ولقد رأيته يتقلب في ظلها في الجنة » وينظر في هذه الترجمة وفي التي قبلها بثلاثة أبواب وهي إمطة الأذى . وكان تلك أعم من هذه لعدم تقييدها بالطريق وإن تساويا في فضل عموم المزال ، وفيه أن قليل الخير يحصل به كثير الأجر ، قال ابن المنير : إنما ترجم به لئلا يتخيل أن الإرمي بالنسن وغيره مما يؤذى تصرف في ملك الغير بغير إذنه فيمتنع ، فأراد أن يبين أن ذلك لا يمتنع لما فيه من التدب إليه ، وقد روى مسلم من حديث أبي هريرة قال « قلت يا رسول الله دلني على عمل أتق به » قال : أعزل الأذى عن طريق المسلمين ، ( تنبيه ) . أبو عقيل يفتح المبهلة بعدها قاف اسمه بشير يفتح أوله وبالجمعة ابن عقبة ، وسيأتي في الشريعة قريبا زهرة بن معبد وكنيته أبو عقيل أيضا وهو غير هذا

**٢٩ - باب إذا اختلفوا في الطريق الميتاء - وهي الرحبة تكون بين الطريق - ثم يريد أهلها النيران ، فترك منها للطريق سبعة أذرع**

٢٤٧٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا جرير بن حازم عن الزبير بن خريز عن عكرمة سمعت أبا هريرة رضي الله عنه قال « قفى النبي ﷺ إذا تشابروا في الطريق الميتاء بسبعة أذرع

**قوله** ( باب إذا اختلفوا في الطريق الميتاء ) بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها مثناة ومد بوزن مفعال من الإتيان والميم زائدة ، قال أبو عمرو الشيباني : الميتاء أعظم الطرق وهي التي يكثر مرور الناس بها . وقال غيره : هي الطريق الواسعة وقيل العامة . **قوله** ( وهي الرحبة تكون بين الطريقين ثم يريد أهلها النيران الخ ) وهو مصير منه إلى اختصاص هذا الحكم بالصورة التي ذكرها ، وقد وافقه الطحاوي على ذلك فقال : لم نجد لهذا الحديث معنى أولى من حمله على الطريق التي يراد ابتدؤها إذا اختلف من يبتدئها في قدرها كبلد يفتحها المدون وليس فيها طريق مسلوك ، وكورات يعطيه الإمام لمن يحبسها إذا أراد أن يجعل فيها طريقا للمارة ونحو ذلك . وقال غيره : مراد الحديث أن أهل الطريق إذا تراضوا على شيء كان لهم ذلك ، وإن اختلفوا جعل سبعة أذرع ، وكسلك الأرض التي

تزوج مثلا إذا جعل أصحابا فيها طريقا كان باختيارهم ، وكذلك الطريق التي لا تملك إلا في الزاد يرجع في أخذتها إلى ما يتراضى عليه الجيران . قوله ( عن الزبير بن عريش ) بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم مشاة ، بصرى ماله في البخارى سوى هذا الحديث وحديثين في التفسير وآخر في الدعوات ، وقد أورد ابن عدى هذا الحديث في أفراد جرير بن حازم ورويه عن الزبير هذا ، فهو من غرائب الصحيح ، ولكن شاهده في مسلم من حديث عبد الله بن الحارث عن ابن عباس ، وعند الاماعلى من طريق وهب بن جرير عن أبيه سمعت الزبير . قوله ( إذا تاجروا ) تفاعلوا من المشاجرة بالمعجمة والجيم أى تنازعوا ، وللإمام على إذا اختلف الناس في الطريق ، وسلم من طريق عبد الله بن الحارث عن أبي هريرة ، إذا اختلفتم ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه وأبو داود والترمذى وابن ماجه من طريق بشير بن كعب وهو بالنصغير والمعجمة عن أبي هريرة بلفظ « إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع ، ومثله لابن ماجه من حديث ابن عباس . قوله ( في الطريق ) زاد المستمل في روايته « الميتة » ، ولم يتابع عليه وليست محفوظة في حديث أبي هريرة . وإنما ذكرها المؤلف في الترجمة مشيرا بها إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كمادته ، وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي ﷺ « إذا اختلفتم في الطريق الميتة فاجعلوها سبعة أذرع » ، وروى عبد الله بن أحمد في « زيادات المسند » ، والطحاوى من حديث عباد بن الصامت قال « قضى رسول الله ﷺ في الطريق الميتة التي تؤتى من كل مكان ، فذكره ، وفي كل من الأسانيد الثلاثة مقال . قوله ( بسبعة أذرع ) الذي يظهر أن المراد بالذراع ذراع الأدي فيعتبر ذلك بالمعتدل . وقيل المراد بالذراع ذراع البنيان المتعارف ، قال الطبري : معناه أن يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة أذرع ثم يبقى بعد ذلك لسلك واحد من الشركاء في الأرض قدر ما ينفع به ولا يضر غيره ، والحكمة في جعلها سبعة أذرع لتساكها الأحوال والأقاليم دخولاً وخروجاً ويسع ما لا بد لهم من طرحه عند الأبواب ، ويلتحق بأهل البنيان من قعد البيع في حافة الطريق ، فإن كانت الطريق أزيد من سبعة أذرع لم يمنع من القعود في الزبد ، وإن كان أقل منع لثلاث يضييق الطريق على غيره

٣٠ - باب النهي بغير إذن صاحبه . وقال عبادة بأيهما النبي ﷺ أن لا تذهب

٢٤٧٤ - حَرْشُ آدَمُ بْنُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ - وَهُوَ جَدُّهُ أَبُو أُمِّهِ قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّهْيِ وَالْمَنْهَى » [ حديث ٢١٧٤ - طرفه في : ٥٥١٦ ]

٢٤٧٥ - حَرْشُ سَعِيدِ بْنِ عَفِيرَةَ قَالَ حَدَّثَنِي الثَّمَالِيُّ حَدَّثَنَا ثَعْلَبٌ عَنْ ابْنِ شَعَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً يَرْفَعُ الْفُلَّ إِلَى فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ » . وَعَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .. مثله ، إلا النّهية .

قال الفريزى : وجدت بخط أبي جعفر : قال أبو عبد الله : تفسيره أن يُزَع منه ، يريد الإيمان .

[ الحديث ٢٤٧٥ - أطرافه في : ٥٥٧٨ ، ٦٧٧٢ ، ٦٨١٠ ]

**قوله** ( باب النبي بغير إذن صاحبه ) أى صاحب الشيء المذهب ، والنبي بضم النون فعل من النهب ، وهو أخذ المرء ما ليس له جهاراً ، ونهب مال الغير غير جائز ، ومفهوم الترجمة أنه إذا أذن جاز ، ومحلّه في المذهب المشاع كالطعام يقدم للقوم فاكل منهم أن يأخذ مما يليه ولا يجذب من غيره الا برضاه ، وينحو ذلك فسرّه النخعي وغيره ، وكره مالك وجاعة النهب في نثار العرس ، لأنه إما أن يحمل على أن صاحبه أذن للحاضرين في أخذه فظاھر بهتضى التسوية والنهب يقتضى خلافاً ، وإما أن يحمل على أنه علق التملك على ما يحصل لكل أحد ، ففي صحته اختلاف فلذلك كرهه . وسيأتى لذلك مزيد بيان في أول كتاب الشركة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وقال عبادة : بايعنا النبي ﷺ على أن لا نتنهب ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في « وفود الانصار » وقد تقدمت الإشارة اليه في أوائل كتاب الايمان ، وكان من شأن الجاهلية انتهاب ما يحصل لهم من الغارات ، فوقمت البيعة على الزجر عن ذلك . **قوله** ( سمعت عبد الله بن يزيد ) كذا للاكثر ، وللكثمين وحده « ابن زيد ، وهو تصحيف . **قوله** ( وهو ) يعنى عبد الله ( جده ) أى جد عدى لأمه ، واسم أمه فاطمة وتكنى أم عدى ، وعبد الله بن يزيد هو الخطى مضى ذكره في الاستسقاء ، وليس له عن النبي ﷺ في البخارى غير هذا الحديث ، وله فيه عن الصحابة غير هذا . وقد اختلف في سماعه من النبي ﷺ . وروى هذا الحديث يعقوب بن إسحق الحضرمى عن شعبة فقال فيه « عن عدى عن عبد الله بن يزيد عن أبي أيوب الأنصارى ، أشار اليه الاسماعيلي ، وأخرجه الطبرانى ، والمحفوظ عن شعبة ليس فيه أبو أيوب . وفيه اختلاف آخر على عدى بن ثابت كما سيأتى في كتاب الذبايح . وفي النهي عن التهمة حديث جابر عند أبي داود بلغظ « من انتهب فليس منا ، وحديث أفس عند الترمذى مثله ، وحديث عمران عند ابن حبان مثله ، وحديث ثعلبة بن الحكم بلغظ « أن التهمة لا تحل » عند ابن ماجه ، وحديث زيد بن خالد عند أحمد « نهى رسول الله ﷺ عن التهمة » . **قوله** ( عن النبي والمثلة ) بضم الميم وسكون المثلة ، ويجوز فتح الميم وضم المثلة ، وسيأتى شرحها في كتاب الذبايح إن شاء الله تعالى . ثم أورد المصنف حديث « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن » الحديث ، وفيه « ولا يَنْتَبِ تهمة ترفع الناس اليه فيها أبصارهم ، ومنه يستفاد التقييد بالإذن في الترجمة لأن رفع البصر إلى المنتهب في العادة لا يكون إلا عند عدم الإذن ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وعن سعيد ) يعنى ابن المسيب ( وأبى سلة ) يعنى ابن عبد الرحمن ( عن أبى هريرة مثله إلا التهمة ) يعنى أن الزهرى روى الحديث عن هؤلاء الثلاثة عن أبى هريرة فانفرد أبو بكر بن عبد الرحمن بزيادة ذكر التهمة فيه ، وظاھر أن الحديث عند عقيل عن الزهرى عن الثلاثة على هذا الوجه ، وقد أخرجه في الحدود فقال فيه « عن ابن شهاب عن سعيد وأبى سلة مثله الا التهمة ، ورواه مسلم من طريق الأوزاعى عن الزهرى عن الثلاثة بتمامه ، وكان الأوزاعى حمل رواية سعيد وأبى سلة على رواية أبى بكر ، والذي فصلها أحفظ منه فهو المحفوظ ، وسيأتى مزيد بيان لذلك في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . **قوله** ( قال الفريزى : وجدت بخط أبي جعفر ) هو ابن أبي حاتم وراق البخارى . ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( تفسيره ) أى تفسير النفي في قوله « لا يزنى وهو مؤمن » ، ( أن ) ينزع منه ، يريد

الإيمان (١) وهذا التفسير تلقاه البخاري من ابن عباس ، فسيأتي في أول الحدود ، وقال ابن عباس : ينزع منه نور الإيمان ، وسنذكر هناك من وصله ومن وافقه على هذا التأويل ومن خالفه إن شاء الله تعالى

### ٣١ - باب كسر الصليب وقتل الخنزير

٢٤٧٦ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال « لا تقوم الساعة حتى ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً ، فيكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية ، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد »

**قوله** ( باب كسر الصليب وقتل الخنزير ) أورد فيه حديث أبي هريرة ، ينزل ابن مريم ، وسيأتي شرحه في أحاديث الأنبياء ، وقد تقدم من وجه آخر في « باب من قتل الخنزير » في أواخر البيوع . وفي إرادته هنا إشارة إلى أن من قتل خنزيراً أو كسر صليباً لا يضمن لأنه فعل مأموراً به ، وقد أخبر عليه الصلاة والسلام بأن عيسى عليه السلام سيفعله ، وهو إذا نزل كان مقرراً لشرع نبينا ﷺ ، كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى . ولا يخفى أن محل جواز كسر الصليب إذا كان مع المحاربين ، أو الذي إذا جاوز به الحد الذي عاهد عليه ، فإذا لم يتجاوز وكسره مسلم كان متعدياً لأنهم على تقريرهم على ذلك يؤدون الجزية ، وهذا هو الذي في تعميم عيسى كسر كل صليب لأنه لا يقبل الجزية ، وليس ذلك منه نسخاً لشرع نبينا محمد ﷺ ، بل الناسخ هو شرعنا على لسان نبينا لإخباره بذلك وتقريره

### ٣٢ - باب هل تكسر الدنانير التي فيها خرّ ، أو تحرق الزقاق ؟

فان كسر صتماً أو صليباً أو طنبوراً أو مالاً ينتفع بحشبه . وأقْبَرُ شَرِيحٌ في طنبورٍ كسر فلم يقض فيه بشيء .  
٢٤٧٧ - **حدثنا** أبو عاصم **الضحاك** بن مخلد عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه « أن النبي ﷺ رأى زيراً نوقد يوم خيبر فقال : علام نوقد هذه النيران ؟ قال : على الحر الأنسية . قال :

أكبروها وهرقوها . قالوا : ألا نهرقها ونفسيكها ؟ قال : اغسلوا »

قال أبو عبد الله : كان ابن أبي أويس يقول « الحر الأنسية » بنصب الألف والنون

[الحديث ٢٤٧٧ - أطرافه في : ٤١٩٦ ، ٥٤٩٧ ، ٦١٤٨ ، ٦٣٣١ ، ٦٨٩١]

٢٤٧٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** ابن أبي شبيب عن مجاهد عن أبي ثعلبة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال « دخل النبي ﷺ مكة وحول السكبة ثلاثمائة وستون نضباً فجعل يطأها بعود في يده فجعل يقول « جاء الحق وزهق الباطل » الآية »

[الحديث ٢٤٧٨ - أطرافه في : ٤٧٨٧ ، ٤٧٢٠]

(١) كانت في طلبة بولاق « أن ينزع منه نور الإيمان ، والتصحيح من متن صحيح البخاري

٢٤٧٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْبَيْهَقِيِّ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَأْخُذُ عَلَى سَهْوَةِ لَهَا سِرَاقِيَةً تَمَائِيلُ، فَهَمَّكَه النَّبِيُّ ﷺ، فَاتَّخَذَتْ مِنْهُ مُبْرَمَقَيْنِ، فَسَكَتَا فِي الْبَيْتِ يَمْرُؤَانِ عَلَيْهَا

[ الحديث ٢١٧٩ - أطرافه في : ٥٩٥ ، ٥٩٥ ، ٦١٠٩ ]

**قوله** ( باب هل تكسر الدنان التي فيها خر أو تحرق الزقاق ) لم يبين الحكم ، لأن المتمد فيه التفصيل : فإن كانت الأوعية بحيث يراق ما فيها وإذا غسلت طهرت وانتفع بها لم يحز لثانها ولا جاز ، وكأنه أشار بكسر الدنان إلى ما أخرجه الترمذي عن أبي طلحة قال : يأتي الله اشتريت خرا لا يتام في حجرى . قال : أهرق الخر وكسر الدنان ، وأشار بتعريق الزقاق إلى ما أخرجه أحمد عن ابن عمر قال : أخذ النبي ﷺ شفرة وخرج إلى السوق وبها ذقاق خر جلبت من الشام فتقى بها ما كان من تلك الزقاق ، فأشار المصنف إلى أن المحدثين إن ثبتا فأنما أمر بكسر الدنان وشق الزقاق عقوبة لأصحابها ، وإلا فالانتفاع بها بعد تطهيرها يمكن كما دل عليه حديث سلة أول أحداث الباب . **قوله** ( فإن كسر صنبا أو صليبا أو طنبورا أو ما لا ينتفع بخشبه ) أى هل يضمن أم لا ؟ أما الصنم والصليب فمرفوعان يتخذان من خشب ومن حديد ومن نحاس وغير ذلك ، وأما الطنبور فهو بضم الطاء والموحدة بينهما نون ساكنة آله من آلات الملاهي معروفة وقد تفتح طاؤه ، وأما ما لا ينتفع بخشبه فينبه وبين ما تقدم خصوص وعموم وقال الكرماني : المعنى أو كسره شيئا لا يجوز الانتفاع بخشبه قبل الكسر كآلة الملاهي ، يعنى فيكون من العام بعد الخاص ، قال : ويحتمل أن يكون د أو ، بمعنى حتى ، أى كسر ما ذكر إلى حد لا ينتفع بخشبه ، أو هو عطى على عذوف تقديره كسر كسرا لا ينتفع بخشبه ولا ينتفع به بعد الكسر . قلت : ولا يخفى تركب هذا الأخير وبعد الذى قبله . **قوله** ( وأتى شريح في طنبور كسر فلم يقض فيه بشئ ) أى لم يضمن صاحبه ، وقد وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي حصين بفتح أوله بلفظ د أن رجلا كسر طنبوراً لرجل فرقعه إلى شريح فلم يضمنه شيئا ، ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث سلة بن الأكوع في غسل القدور التي طبخت فيها الخمر ، وسياقى الكلام عليه م ت ت في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى . وهو يساعد ما أشرت إليه في الترجمة من التفصيل . قال ابن الجوزى : أراد التغليب عليهم في طبخهم ما نهى عن أكله ، فلما رأى إذعانهم اقتصر على غسل الأواني ، وفيه رد على من زعم أن دنان الخمر لا يسيل إلى تطهيرها لما يداخلها من الخمر ، فإن الذى داخل القدور من الماء الذى طبخت به الخمر يطهره ، وقد أذن النبي ﷺ في غسلها فدل على إمكان تطهيرها . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( كان ابن أبي أويس ) يعنى شيخه إسماعيل . **قوله** ( الأنسية بنصب الالف والتون ) يعنى أنها نسبت إلى الأنس بالفتح ضد الوحشة تقول أنسته أنسة وأنسا باسكان التون وفتحها والمشهور في الروايات بكسر الهجزة وسكون التون نسبة إلى الإنسان أى بنى آدم لأنها تألفهم وهى ضد الوحشة . ( تلييه ) : ثبت هذا تفسير لأبى ذر وحده ، وتعبيره عن الهجزة بالالف وعن الفتح بالنصب جاز عند المتقدمين ، وإن كان الاصطلاح أخيرا قد استقر على خلافه فلا يبادر إلى انكاره . **قوله** ( حديث ابن مسعود في طعن الاصنام ) وسياقى الكلام عليه في غزوة الفتح . **قوله** ( يطعمها ) بفتح العين وبضمها ، قال الطبري : في حديث ابن مسعود جواز كسر آلات الباطل وبالأصلح إلا في المعصية حتى

تزل هبتها ويتففع برضاها . ثالثا حديث عائشة في هتك السر الذي فيه القائل ، وسيا في الكلام عليه في اللباس ونذكر فيه وجه الجمع بين قولها هنا وكان النبي ﷺ يتكى عليها ، وبين قولها في الطريق الأخرى « ما بال هذه الخرقه ؟ قلت : اشتريتها لتوسدها . قال : إن البيت الذي فيه الصورة لا ندخله الملائكة » . والسهوة بفتح المهملة ، سكون الهاء صفة وقيل خزائن وقيل رف وقيل طاق يوضع فيه الشيء . قال ابن التين : قولها « فتهتك » أى شقه ، كذا قال ، والذي يظهر أنه نزع ، ثم هى بعد ذلك قطعت كما سيأتى توضيحه إن شاء الله تعالى

### ٣٣ - باب من قاتل دُونَ ماله

٢٤٨٠ - حَرَّشَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ - هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ - قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ »

**قوله** (باب من قاتل دون ماله) أى ماحكه؟ قال القرطبي : «دون» أى أصلها ظرف مكان بمعنى تحت ، وتستعمل للسببية على المجاز ، ووجهه أن الذي يقاتل عن ماله غالبا إنما يجعله خلفه أو تحته ثم يقاتل عليه . **قوله** (حدثنا عبد الله بن يزيد) هو المقرئ وأبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي ، ووقع منسوباً هكذا عند الاسماعيلي . **قوله** (عن عكرمة) في رواية الطبري عن أبي الأسود ، أن عكرمة أخبره ، وليس لعكرمة عن عبد الله بن عمرو وهو ابن العاص في صحيح البخاري غير هذا الحديث الواحد . **قوله** (من قتل دون ماله فهو شهيد) قال الاسماعيلي وكذا أخرجه البخاري . وكأنه كتبه من حفظه أو حدث به المقرئ من حفظه لجاء به على اللفظ المشهور ، وإلا فقد رواه الجماعة عن المقرئ بلفظ « من قتل دون ماله مظلوماً فله الجنة » قال : ومن أتى به على غير اللفظ الذي اعتد به أولي بالحفظ ولا سيما وفيهم مثل دحيم ، وكذلك ما زادوه من قوله « مظلوماً » فإنه لا بد من هذا القيد . وساقه من طريق دحيم وابن أبي عمر وعبد العزيز بن سلام ، قلت : وكذلك أخرجه النسائي عن عبيد الله بن فضالة عن المقرئ ، وكذلك رواه حيوة بن شريح عن أبي الأسود بهذا اللفظ أخرجه الطبري . نعم للحديث طريق أخرى عن عكرمة أخرجهما النسائي باللفظ المشهور ، وأخرجه مسلم كذلك من طريق ثابت بن عياض عن عبد الله بن عمرو ، وفي روايته قصة قال « لما كان بين عبد الله بن عمرو وبين عتبة بن أبي سفيان ما كان - يشير للتمثال - فركب خالد بن العاص إلى عبد الله بن عمرو فوعظه ، فقال عبد الله بن عمرو : أما علمت .. » فذكر الحديث ، وأشار بقوله « وكان » إلى ما بينه حيوة في روايته المشار إليها فإن أولها « أن عاملاً لما ربه أجرى عينا من ماء ليسق بها أرضاً ، فدنا من حائط لآل عمرو بن العاص فأراد أن يخرجهم ليجرى العين منه إلى الأرض ، فأقبل عبد الله بن عمرو ومواليه بالسلاح وقالوا : والله لا نخرقون حائطنا حتى لا يبق منا أحد » فذكر الحديث ، والعالم المذكور هو عتبة بن أبي سفيان كما ظهر من رواية مسلم ، وكان عاملاً لأخيه على مكة والطائف ، « الأرض المذكورة كانت بالطائف ، وامتناع عبد الله بن عمرو من ذلك لما يدخل عليه من الضرر فلا حاجة فيه لمن عارض به حديث أبي هريرة فيمن أراد أن يضع جذعه على جدار جاره والله أعلم . وأخرجه النسائي من وجهين آخرين ، وأبو داود والترمذي من وجه آخر كلهم عن عبيد الله بن عمرو باللفظ المشهور ، وفي رواية لأبي داود والترمذي

« من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد ، ولأن ما جاء من حديث ابن عمر نحوه ، وكأن البخاري أشار الى ذلك في الترجمة لتعبيره بلفظ « قاتل » ، وروى الترمذي وبقية أصحاب السنن من حديث سميد بن زيد نحوه وفيه ذكر الأهل والدم والدين ، وفي حديث أبي هريرة عند ابن ماجه « من أريد ماله ظلماً فقتل فهو شهيد » ، قال النووي : فيه جواز قتل من قصد أخذ المال بغير حق سواء كان المال قليلاً أو كثيراً وهو قول الجمهور ، وبشذ من أوجهه ، وقال بعض المالكية : لا يجوز إذا طلب الشيء الخفيف . قال القرطبي : سبب الخلاف عندنا هل الإذن في ذلك من باب تغيير المنكر فلا يفرق الحال بين القليل والكثير ، أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال ؟ وحكى ابن المنذر عن الشافعي قال : من أريد ماله أو نفسه أو حرمه فله الاختيار أن يكلمه أو يستغيث ، فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله وإلا فله أن يدفعه عن ذلك ولو أتى على نفسه ، وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة ، لكن ليس له عمد قتله . قال ابن المنذر : والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظلماً بغير تفصيل ، إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالجمعيين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالأسر بالصبر على جوره وترك القيام عليه . وفرق الأوزاعي بين الحال التي للناس فيها جماعة وامام غلب الحديث عليها ، وأما في حال الاختلاف والفرقة فليستسلم ولا يقاتل أحداً . ويرد عليه ما وقع في حديث أبي هريرة عند مسلم بلفظ « رأيت أن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : فلا تعطه . قال : رأيت أن قاتلني ؟ قال : فاقتله . قال : رأيت أن قاتلني ؟ قال : فأنت شهيد . قال رأيت أن قتلتني ؟ قال : فهو في النار » ، قال ابن بطال : إنما أدخل البخاري هذه الترجمة في هذه الأبواب ليعين أن للإنسان أن يدفع عن نفسه وماله ولا شيء عليه ، فانه إذا كان شهيداً إذا قتل في ذلك فلا قود عليه ولا دية إذا كان هو القاتل

### ٣٤ - باب إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره

٢٤٨١ - **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ ، فَضَرَبَتْ يَدَهَا فَكَسَرَتِ الْقَصْعَةَ ، فَضَمَّهَا وَجَلَّ فِيهَا الطَّعَامُ وَقَالَ : كَلُوا . وَحَبَسَ الرَّسُولَ وَالْقَصْعَةَ حَتَّى فَرَّغُوا ، فَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ » . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ : أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي يُونُسَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[ الحديث ٢٤٨١ - طرفه في : ٥٧٢٥ ]

**قوله** ( باب إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره ) أي هل يضمن المثل أو القيمة ؟ **قوله** ( إن النبي ﷺ كان عند بعض نسائه ) في رواية الترمذي من طريق سفيان الثوري عن حميد عن أنس « أدبت بعض أزواج النبي ﷺ طعاماً في قصعة فضربت عائشة القصعة بيدها ، الحديث وأخرجه أحمد عن ابن أبي عدي وي زيد بن هارون عن حميد بن وهب : أظنها عائشة . قال الطبري : إنما أبهمت عائشة تفخيماً لثأرها ، وأنه بما لا يخفى ولا يلتبس أنها هي ، لأن الهدايا إنما كانت تهدي إلى النبي ﷺ في بيته . **قوله** ( فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم ) لم أقف على اسم الخادم ، وأما المرسلة فهي زينب بنت جحش ذكره ابن حزم في المحلى ، من طريق الديلم بن سعد عن جرير بن حازم عن



حميد وسمعت أنس بن مالك أن زينب بنت جحش أهدت إلى النبي ﷺ وهو في بيت عائشة ويومها جفنة من حيس ، الحديث ، واستقدنا منه معرفة الطعام المذكور . ووقع قريب من ذلك لماثمة مع أم سلمة ، فروى النسائي من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي المتوكل ، عن أم سلمة أنها أتت بطعام في صحفة إلى النبي ﷺ وأصحابه ، فجاءت عائشة مقترنة بكساء ومعهما نهر ففلقت به الصحفة ، الحديث ، وقد اختلف في هذا الحديث على ثابت فقيل : عنه عن أنس ، وروى أبو زرعة الرازي فيما حكاه ابن أبي حاتم في «العلل» ، عنه رواية حماد بن سلمة وقال : إن غيرنا خطأ ، ففي الأروسط للطبراني من طريق عبيد الله العمري ، عن ثابت عن أنس أنهم كانوا عند رسول الله ﷺ في بيت عائشة إذ أتى بصحفة خبز ولحم من بيت أم سلمة . قال فوضعنا أيدينا وعائشة تصنع طعاما عجلة . فلما فرغنا جاءت به ورفعت صحفة أم سلمة فكسرتها ، الحديث . وأخرجه الدارقطني من طريق عمران بن خالد عن ثابت عن أنس قال «قال النبي ﷺ في بيت عائشة معه بعض أصحابه ينتظرون طعاما فسبقها . قال عمران أكره ظني أنها حفصة - بصحفة فيها ترديد فوضعها . فخرجت عائشة - وذلك قبل أن يحتجبين - فضربت بها فانكسرت ، الحديث . ولم يصب عمران في ظنه أنها حفصة بل هي أم سلمة كما تقدم ، ثم وقعت القصة لحفصة أيضا ، وذلك فيما رواه ابن أبي شبة وابن ماجه من طريق رجل من بني سودة غير مسمى عن عائشة قالت «كان رسول الله ﷺ مع أصحابه فقصمت له طعاما وصنعت له حفصة طعاما فسبقتني ، فقلت للجارية انطقي فأكفي قصعتها فأكفأتها فانكسرت وانتشر الطعام ، فجاءه على النطع فأكلوا ، ثم بكت بقصتي إلى حفصة فقال : خذوا ظرفا مكان ظرفكم ، وبقية رجاله ثقات ، وهي قصة أخرى بلا ريب ، لأن في هذه القصة أن الجارية هي التي كسرت الصحفة وفي الذي تقدم أن عائشة نفسها هي التي كسرتها . وروى أبو داود والنسائي من طريق جمرة بفتح الجيم وسكون المهملة عن عائشة قالت «ما رأيت صائفة طعاما مثل صافية ، أهدت إلى النبي ﷺ إناء فيه طعام ، فما ملكك نفسي أن كسرتة فقلت : يا رسول الله ما كفارته ؟ قال : إناء كإناء . وطعام كطعام ، أسأله حسن : ولأحد وأبي داود عنها . فلما رأيت الجارية أخذتني رعدة ، فهذه قصة أخرى أيضا ، وتحور من ذلك أن المراد بمن أبهم في حديث الباب هي زينب ليجيء الحديث من مخرجه وهو حميد عن أنس ، وما عدا ذلك فقصص أخرى لا يليق بمن يحقق أن يقول في مثل هذا : قيل الرسالة فلانة وقيل فلانة الخ من غير تحرير . قوله ( بقصة ) بفتح القاف : إناء من خشب . وفي رواية ابن عليه في السكاح عند المصنف ، بصحفة ، وهي قصعة مبسوطة وتسكون من غير الخشب . قوله ( فاضربت بيدها فكسرت القصعة ) زاد أحمد و نصفين ، وفي رواية أم سلمة عند النسائي «جاءت عائشة ومعهما نهر ففأفقت به الصحفة ، وفي رواية ابن عليه فاضربت التي في بيتها يد الخادم فسقطت الصحفة فانفلقت ، والفلق بالسكون الشق ، ودلت الرواية الأخرى على أنها انشقت ثم انفصلت . قوله ( فضنها ) في رواية ابن عليه «لجمع النبي ﷺ فلن الصحفة ، ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الصحفا ويقول : غارت أمكم ، ولأحد - فأخذ الكسرتين فضم إحداهما إلى الأخرى فجعل فيها الطعام ، ولأبي داود والنسائي من طريق خالد بن الحارث عن حميد نحوه وزاد «كأوا ، فأكلوا ، . قوله ( وحبس الرسول ) زاد ابن عليه «حتى أتى بصحفة من عند التي هو في بيتها ، . قوله ( فدفع القصعة الصحيحة ) زاد ابن عليه «إلى التي كسرت صحفتها ، وأمسك المكسورة في بيت التي كسرت ، زاد الثوري وقال : إناء كإناء . وطعام كطعام ، قال ابن بطال : احتج به الشافعي والكوفيون فيمن استهلك عروضا أو حيوانا فعليه مثل ما استهلك ، قالوا : ولا يقضى بالقيمة إلا عند

عدم المثل . وذهب مالك إلى القيمة مطلقا . وعنه في رواية كالأول . وعنه ما صنعه الآدي قائل . وأما الحيوان فالقيمة . وعنه ما كان مكيلا أو موزونا فالقيمة وإلا قائل وهو المشهور عندهم . وما أطلقه عن الشافعي فيه نظر ، وإنما يحكم في الشيء بمثله إذا كان متشابه الأجزاء ، وأما القصة فهي من المتقومات لاختلاف أجزائها . الجواب ما حكاه البيهقي بأن القصصتين كانتا للذي يترك في بيت زوجته فعاقب الكاسرة بحمل القصة المكسورة في بيتها وجعل الصحيحة في بيت صاحبها ولم يكن هناك تضمين ، ويحتمل على تقدير أن تكون القصصتان لهما أنه رأى ذلك سدادا بينهما فرضيتا بذلك ، ويحتمل أن يكون ذلك في الزمان الذي كانت العقوبة فيه بالمال كما تقدم قريبا ، فعاقب الكاسرة باعطاء قصصتها للآخرى . قلت : ويبعد هذا التصريح بقوله « إناء كإناء » ، وأما الترجيح الأول فيعبر عليه قوله في الرواية التي ذكرها ابن أبي حاتم « من كسر شيئا فهو له وعليه مثله » ، زاد في رواية الذارقطنى « فصارت قضية ، وذلك يقتضى أن يكون حكما عاما لكل من وقع له مثل ذلك ، ويبقى دعوى من اعتذر عن القول به بأنها واقعة عين لا عموم فيها ، لكن محل ذلك ما إذا أفسد المكسور ، فأما إذا كان الكسر خفيفا يمكن إصلاحه فعمل الجاني أركسه ، والله أعلم . وأما مسألة الطعام فهي محتملة لأن يكون ذلك من باب المعونة والإصلاح دون بت الحكم بوجود المثل فيه لأنه ليس له مثل معلوم ، وفي طرق الحديث ما يدل على ذلك وأن الطعامين كانا مختلفين والله أعلم . واحتج به الحنفية لقولهم إذا تغيرت العين المفصولة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعتها زال ملك المفصوب عنها وملكها للغاصب وضمها ، وفي الاستدلال لذلك بهذا الحديث نظر لا يخفى ، قال الطيبي : وإنما وصفت المرسلة بأنها أم المؤمنين إني إذا سبب الفيرة التي صدرت من عائشة وإشارة إلى غيره الأخرى حيث أهدت إلى بيت ضربتها ، وقوله « غارت أمكم » ، اعتذار منه ﷺ لثلاث يحمل صنيعها على ما ينهم ، بل يجري على عادة الضرائر من الفيرة فإنها مركبة في النفس بحيث لا يقدر على دفعها ، وسيأتي مزيد لما يتعلق بالفيرة في كتاب التكاثر حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى . وفي الحديث حسن خلقه ﷺ وانصافه وحلته ، قال ابن العربي : وكأنه إنما لم يؤدب الكاسرة ولو بالكلام لما وقع منها من التعدي لما فهم من أن التي أهدت بذلك أذى التي هو في بيتها والمظاهرة عليها فاقصر على تعريضها للقصة ، قال : وإنما لم يفرغها الطعام لأنه كان مهديا فأتلافهم له قبول أو في حكم القبول ، وغفل رحمه الله عما ورد في الطرق الأخرى والله المستعان . قوله ( وقال ابن مريم ) هو سعيد شيخ البخاري ، وأراد بذلك بيان التصريح بتحديث أنس لحيد ، وقد وقع تصريحه بالسجاع منه لهذا الحديث في رواية جرير بن حازم المذكورة أولا من عند ابن حزم

### ٣٥ - باب إذا هدم حائطاً فلبين مثله

٢٤٨٢ - حرث بن مسلم بن إبراهيم حدثنا جرير بن حازم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « كان رجل في بني إسرائيل يُقال له جَرَجَجٌ يَضَلُّ ، فجاءته أمته مدعته ، فأبى أن يُجيبها فقال : أجبها أو أصلي ؟ ثم أتته فقالت : اللهم لا تمت حتى تُرِيه وجوه اللويسات . وكان جَرَجَجٌ في صومعه ، فقالت امرأة : لأفنين جَرَجَجًا . فضرمت له فكلمته ، فأبى . فأتت راحيا فأكلته من نفسها ،

فولدت غلاماً فقالت : هو من جريج . فأتوه وكسروا صومعته ، وأنزلوه وسبوه ، فترضاً وصلى ، ثم أتى السلام فقال : من أبوك يا غلام ؟ قال : الراعي . قالوا : نبى صومعتك من ذهب ؟ قال : لا ، إلا من طين . قوله ( باب إذا هدم حائطاً فليين مثله ) أى خلافاً لمن قال تلزمه القيمة من المال الكسبة وغيره ، وأورد فيه المصنف حديث أبي هريرة في قصة جريج الراهب مختصراً ، وسأفه في أحاديث الأنبياء من هذا الوجه معطوياً ، ويأتى الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى . وموضع الحاجة منه هنا قوله : فقالوا نبى صومعتك من ذهب ، قال : لا إلا من طين ، وقال قبل ذلك : فكسروا صومعته ، وتوجيه الاحتجاج به أن شرع من قبلنا شرع لنا ، وهو كذلك إذا لم يأت شرعنا بخلافه كما تقدم غير مرة ، لكن في الاستدلال بقصة جريج فيما ترجم به نظر ، قال ابن المنير : الاستدلال بذلك غير ظاهر فيما ترجم له ، لأنهم عرضوا عليه ما لا يلزمهم اتفاقاً وهو بناؤها من ذهب ، وما أجلهم جريج إلا بقوله : من طين ، وأشار بذلك إلى الصفة التى كانت عليها . قال : ولا خلاف أن الهادم لو انزم الإعادة ورضى صاحبه في جواز ذلك . قال : وبمحتمل على أصل مالك أن لا يجوز ، لأنه فسخ لما وجب ناجزاً وهو القيمة إلى ما يتأخر وهو البنيان . قال ابن مالك : في قوله : لا إلا من طين ، شاهد على حذف المجزوم بلا ، فإن التقدير لا نبينوها إلا من طين

( خاتمة ) . اشتمل كتاب المظالم من الأحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثاً . الملق منها ستة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وعشرون حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي سعيد إذا خلص المؤمنون ، وحديث أنس : انصر أخاك ، وحديث أبي هريرة : من كانت له مظامة ، وحديث ابن عمر : من أخذ شيئاً من الأرض ، وحديث عبد الله بن يزيد في النهي عن النهي والمثلة ، وحديث أنس في القصة المكسورة . وفيه من الآثار سبعة آثار . والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤٧ - كتاب الشركه

١ - باب الشركه في الطعام والشراب والعروض

وكيف قسمه ما يكال ويوزن مجازة أو قبضة قبضة ، يا لم ير المسلون في النعدي بأساً أن يأكل هذا بعضاً وهذا بعضاً . وكذلك مجازة الذهب والفضة ، والقران في التمر

٢٤٨٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال « بث رسول الله ﷺ بثاً قبل الساحل ، فأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح ، وهم ثلاثمائة وأنا فيهم ، فخرجننا . حتى إذا كننا ببعض الطريق فني الزاد ، فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش يجمع ذلك كله ، فكان ميزوندى تمر ، فكان يقوتناه كل يومه قليلاً قليلاً حتى كفى ، فلم يكن يصيبنا إلا تمر تمر ، - فقلت : وما يبنى تمر ؟ فقال : لقد وجدنا قدها حين فنيت - قال : ثم انهبنا إلى البحر ، فإذا حوت مثل للظرب ، فأكل منه ذلك الجيش ثمانى عشرة ليلة . ثم أمر أبو عبيدة بضلعين من أضلاعه فصبيا ، ثم أمر براحلة فرحلت ثم مرت تحتها ، فلم نصيبها »

[ الحديث ٢٤٨٣ - أطراة في : ٢٣٨٣ ، ٤٣٦١ ، ٤٢٦٢ ، ٥١٩٣ ، ٥١٩٤ ]

٢٤٨٤ - حدثنا بشر بن مروحوم حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيدة عن سلمة رضي الله عنه قال « خفت أزواد القوم وأملقوا ، فأقوا النبي ﷺ في نحر إبلهم فأذن لهم ، فلقبهم عمر فأخبروه فقال ما يقاؤكم بعد إبلهم ؟ فدخل على النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ما يقاؤهم بعد إبلهم ؟ فقال رسول الله ﷺ : فاد في الناس بأتون بفضل أزوادهم ، فبسط لذلك نطع وجعلوه على النطع ، فقام رسول الله ﷺ فدعاهم عليه ، ثم دعاهم بأوعيتهم فاحتق الناس حتى فرغوا ، ثم قل رسول الله ﷺ : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأناى رسول الله »

[ الحديث ٢٤٨٤ - طرفه في : ٢٩٨٢ ]

٢٤٨٥ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعي حدثنا أبو النجاشي قال سمعت رافع بن خديج رضي الله عنه قال « كنا نصل مع النبي ﷺ العصر فننحر جزوراً ، فنقسم عشر قسم ، فأكلمنا نضجاً قبل أن تقرب الشمس »

٢٤٨٦ - حدثنا محمد بن العلاء حدثنا حماد بن أسامة عن يزيد بن أبي بردة عن أبي موسى قال : قال النبي ﷺ « إن الأشترين إذا أرتلوا في التزو أو قل طعام عيالهم بالمدينه جمعوا ما كان عندهم في ثوب

واحد ، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية ، فهم متى وأنا منهم »

**قوله** (كتاب الشركة) كذا للنسفي وابن شويبه ، وللاكثره باب ، ولأبي ذر في الشركة ، وقدموا البسطة وأخروها . والشركة بفتح المعجمة وكسر الراء ، وبكسر أوله وسكون الراء ، وقد تحذف الهاء ، وقد يفتح أوله مع ذلك فتلك أربع لغات . وهي شرعا : ما يحدث بالاختيار بين اثنين فصاعدا من الاختلاط لتحصيل الربح ، وقد تحصل بغير قصد كالارث . **قوله** (الشركة في الطعام والنهد) أما الطعام فسيأتي القول فيه في باب مفرد ، وأما النهد فهو بكسر النون وبفتحها اخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد الرفقة ، يقال تناهدوا وناهد بعضهم بعضا قاله الازهرى ، وقال الجوهري نحوه لكن قال : على قدر نفقة صاحبه ، ونحوه لابن فارس ، وقال ابن سيده : النهد العون . وطرح نهد مع القوم أعانهم وخارجهم ، وذلك يكون في الطعام والشراب وقيل . . فذكر قول الازهرى . وقال عياض مثل قول الازهرى إلا أنه قيده بالسفر والحلط ، ولم يقيده بالعدد . وقال ابن التين : قال جماعة هو النفقة بالسوية في السفر وغيره ، والذي يظهر أن أصله في السفر ، وقد تنفق رفقة فيضمنونه في الحضركا سيأتي في آخر الباب من فعل الأشعرين ، وأنه لا يتقيد بالتسوية إلا في القسمة ، وأما في الأكل فلا تسوية لاختلاف حال الآكلين ، وأحاديث الباب تنهد لسلك ذلك . وقال ابن الأثير : هو ما تخرجه الرفقة عند المناهضة الى الغزو ، وهو أن يقتسموا نفقتهم بينهم بالسوية حتى لا يكون لأحدهم على الآخر فضل ، فزاده قيذا آخر وهو سفر الغزو ، والمعروف أنه خلط الزاد في السفر مطلقا ، وقد أشار الى ذلك المصنف في الترجمة حيث قال يأكل هذا بعضا وهذا بعضا ، وقال التامسي : هو طعام الصالح بين القبائل ، وهذا غير معروف ، فإن ثبت فعله أصله . وذكر محمد بن عبد الملك التارمسي أن أول من أحدث النهد حضين - بمهملة ثم معجمة مصغر - الرقاشي . قلت : وهو بعيد لثبوته في زمن النبي ﷺ ، وحضين لا صحة له ، فإن ثبتت احتملت أوليته فيه في زمن مخصوص أو في فئة مخصوصة . **قوله** (والعروض) يعنى أوله جمع عرض بسكون الزاء مقابل النقد ، وأما بفتحها لجميع أصناف المال ، وما عدا النقد يدخل فيه الطعام فهو من الخاص بعد العام ويدخل فيه الربويات ، ولكنه اغتفر في النهد لثبوت الدليل على جوازه . واختلاف العلماء في صحة الشركة كما سيأتي . **قوله** (وكيف قسمة ما يكال ويوزن) أى هل يجوز قسمته مجازفة أو لابد من الكيل في المكيل والوزن في الموزون ، وأشار الى ذلك بقوله مجازفة أو قبضة قبضة ، أى متساوية . **قوله** (لما لم تر المسلمون بالنهد بأسا) هو بكسر اللام وتخفيف الميم ، وكأنه أشار الى أحاديث الباب ، وقد ورد الترغيب في ذلك ، وروى أبو عبيد في «الغريب» عن الحسن قال «أخرجوا نهدكم فانه أعظم للبركة وأحسن لأخلاقكم» . **قوله** (وكذلك مجازفة الذهب والفضة) كأنه ألحق النقد بالعرض للجامع بينهما وهو المالية ، لكن إنما يتم ذلك في قسمة الذهب مع الفضة . أما قسمة أحدهما خاصة - حيث يقع الاشتراك في الاستحقاق - فلا يجوز لإجماعه ابن بطال . وقال ابن المنير : شرط مالك في منعه أن يكون مصكوكا والتعامل فيه بالعدد . فعلى هذا يجوز بيع ماعده جزافا ، ومقتضى الأصول منه وظاهر كلام البخاري جوازه ، ويمكن أن يحتج له بحديث جابر في مال البحرين ، والجواب عن ذلك أن قسمة العطاء ليست على حقيقة القسمة ، لأنه غير مملوك للأخذين قبل التمييز ، والله أعلم . **وقوله** (والقران في التمر) يشير الى حديث ابن عمر الماضي في المظالم ، وسيأتي أيضا بعد ما بين . ثم ذكر المصنف في الباب فتح الباري ج (٥) م (٩)

أربعة أحاديث : أحدها حديث جابر في بيعت أبي عبيدة بن الجراح إلى جهة الساحل ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي ، وشاهد الترجمة منه قوله ، فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش لجمع ، الحديث . وقال الداودي ليس في حديث أبي عبيدة ولا الذي بعده ذكر المجازفة لأنهم لم يريدوا المباينة ولا البذل ، وإنما يفضل بعضهم بعضا لو أخذ الإمام من أحدهم للآخر . وأجاب ابن التين بأنه إنما أراد أن حقوقهم تسارت فيه بعد جمعه لكنهم تناولوه مجازفة كما جرت العادة . نازبها حديث سلمة بن الأكوع في إرادة نحر إبلهم في الغزو ، والشاهد منه جمع أزوادهم ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة . وهو ظاهر فيما ترجم به من كون أخذهم منها كان بغير قسمة مستوية . وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « أزواد » في رواية المستنلى « أزودة » ، وقوله « وأخطروا » أي افتتروا . وقوله « وورك » بتشديد الراء أي دعا بالبركة ، وقوله « فاحتى » بسكون المهملة بعدها مثناة مفتوحة ثم مثناة اقفل من الحى وهو الأخذ بالكفين . ثالثها حديث رافع بن خديج في تعجيل صلاة العصر ، وهو من الأحاديث المذكورة في غير مظنها ، وقد ذكر المصنف في الواقيت من هذا الوجه عن رافع تعجيل المغرب ، وفي هذا تعجيل العصر ، والغرض منه هنا قوله « فنحز جزورا فيقسم عشر قسم » قال ابن التين في حديث رافع الشركة في الأصل ، وجمع المحظوظ في القسم ، ونحر إبل المغنم ، والحجة على من زعم أن أول وقت العصر مصير ظل الشيء مثليه . وقوله « نضيحا » بالمدحمة وبالجمم أي استوى طبعه . رابعها حديث أبي موسى : قوله ( عن يزيد ) هو بالوحدة والراء مصفرا . وقوله ( إذا أرملوا ) أي في زادم ، وأصله من الرمل كأنهم كالمراجل يرملون من التمة كما قيل في ( ذا متربة ) . قوله ( فهم مني وأنا منهم ) أي هم متصلون بي ، وتسمى « من » هذه الاتصالية كقولهم « لست من دد » ، وقيل : المراد فعلوا فلي في هذه المراساة . وقال النووي : معناه المبالغة في اتحاد طريقهما واتصافهما في طاعة الله تعالى . وفي الحديث فضيلة عظيمة للأشعرين قبيلة أبي موسى ، وتحديث الرجل بمنافقه ، وجواز هبة المجهول ، وفضيلة الأيتار والمواساة ، واستحباب خلط الزاد في السفر وفي الإقامة أيضا . والله أعلم

## ٢ - باب ما كان من خليطين فأنهما يتراجعا بينهما بالسوية في الصدقة

٢٤٨٧ - حدثنا محمد بن عبد الله بن المنثري قال حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس أن أنسا حدثه : أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ قال وما كان من خليطين فأنهما يتراجعا بينهما بالسوية .

قوله ( باب ما كان من خليطين فأنهما يتراجعا بينهما بالسوية في الصدقة ) أورد فيه حديث أنس عن أبي بكر في ذلك ، وهو طرف من حديث الطبري في الزكاة وتقدم فيه ، وقيد المصنف في الترجمة بالصدقة لوروده فيها ، لأن التراجع لا يصح بين الشريكين في الرقاب . وقال ابن بطال : فقه الباب أن الشريكين إذا خلط رأس مالهما فأنجز بينهما ، فن أنفق من مال الشركة أكثر مما أنفق صاحبه تراجعاً عند القسمة بقدر ذلك ، لأنه عليه الصلاة والسلام أمر الخليطين في الغنم بالتراجع بينهما وهما شريكان ، فدل ذلك على أن كل شريكين في معناها . وتعقبه ابن المنبر بأن التراجع الواقع بين الخليطين في الغنم ليس من باب قسمة الربح ، وإنما أصله غرم مشترك ، لأننا نقدر أن من لم

يعد استهلك مال من أعطى إذا أعطى عن حق وجب على غيره ؛ وقد قيل إنه يقدّر مستلفاً من صاحبه ، واستدل به على أن من ظم عن غيره يوجب فله الرجوع عليه وإن لم يكن أدنى له في القيام عنه قاله ابن المنير أيضاً ، وفيه نظر لأن صحته تتوقف على عدم الإذن ، وهو هنا محتمل ، فلا يتم الاستدلال مع قيام الاحتمال

### ٣ - باب قصة النعم

٢٤٨٨ - **حدثنا** علي بن الحسن الانصاري **حدثنا** أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن حباية بن رفاع عن ابن رافع بن خديج عن جده قال « كنا مع النبي ﷺ بنزى الحليفة ، فأصاب الناس جوع ، فأصابوا إبلاً وغنماً ، قال : وكان النبي ﷺ في أخريات القوم ، فمجبوا وذبحوا ونصبوا القدور ، فأمر النبي ﷺ بالقدور فأكففت ، ثم قسم ، فعدل عشرة من الغنم - بغيره ، فندم منها بعير ، فطكبوه فأغياهم ، وكان في القوم خيل يسيرة ، فأهوى رجل منهم بسهم فخبه الله . ثم قال : إن لهذه البهائم أوايد كأوايد الوحش ، فاعلبيكم منها فاستموا به هكذا . فقال جدي : إنا نرجو - أو نخاف - المدو غداً ، وليست معنا مدى ، أفندبح بالتمص ؟ قال : ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ، ليس السن والظفر . وسأحدكم عن ذلك : أما السن فقطع ، وأما الظفر فعدى الحبيكة »

[ الحديث ٢٤٨٨ - أطرافه في : ٧٠٧ ، ٣٠٧٥ ، ٥٤٩٨ ، ٥٥٠٣ ، ٥٥٠٦ ، ٥٥٠٩ ، ٥٥٤٣ ، ٥٥٤٤ ]

قوله ( باب قصة النعم ) أى بالبعد ، أو دونه فيه حديث رافع بن خديج ، وفيه ثم قسم فعدل عشرة من الغنم بغيره ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في الذبائح إن شاء الله تعالى

### ٤ - باب القرآن في التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه

٢٤٨٩ - **حدثنا** خلاد بن يحيى **حدثنا** سفیان **حدثنا** جبلة بن سحيم قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول « نهى النبي ﷺ أن يقرن الرجل بين التمرتين جميعاً حتى يستأذن أصحابه »

٢٤٩٠ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة عن جبلة قال « كنا بالمدينة فأصابنا سنة ، فكان ابن الزبير يرفقنا التمر ، وكان ابن عمر يترى بنا فيقول : لا تقرنوا ، فإن النبي ﷺ نهى عن التمران ، إلا أن يستأذن الرجل منكم أخاه »

قوله ( باب التمران في التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه ) كذا في جميع النسخ ، ولعل « حتى » كانت « حين » فتحرفت ، أو سقطت من الترجمة شيء إما لفظ النهي من أولها أو « لا يجوز » قبل « حتى » . ذكر فيه حديث ابن

عمر في ذلك من وجهين ، وقد تقدم في المظالم ، ويأتى الكلام عليه في الاطعمة ان شاء الله تعالى . قال ابن بطال :  
التهى عن القرآن من حسن الأدب في الأكل عند الجمهور لا على التحريم كما قال أهل الظاهر . لأن الذى يوضع  
للأكل سبيله سبيل المسكربة لا التشاح لاختلاف الناس في الأكل ، لكن إذا استأثر بعضهم بأكثر من بعض لم  
يجل له ذلك

### ٥ - باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل

٢٤٩١ - **حدثنا** إمران بن ميسرة **حدثنا** عبد الوارث **حدثنا** أيوب عن نافع عن ابن عمر رضى الله  
عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « من أعتق شقيقاً له من عبد - أو شريكاً ، أو قال نصيباً - وكان له ما يملأ  
مخنه بقيمة الدليل فهو عتيق ، وإلا فقد عتق منه ما عتق »

قال : لا أدرى قوله « عتق منه ما عتق » قول من نافع ، أو في الحديث عن النبي ﷺ  
[ الحديث ٢٤٩١ - أطرافه في : ٢٥٠٣ ، ٢٥٢١ ، ٢٥٢٢ ، ٢٥٢٣ ، ٢٥٢٤ ، ٢٥٢٥ ]

٢٤٩٢ - **حدثنا** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن  
أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « من أعتق شقيقاً من مملوك  
فعلبه خلاصه في ماله ، فإن لم يسكن له ماله فوهم للملوك قيمة عدل ، ثم استسبى غير مشفوق عليه »  
[ الحديث ٢٤٩٢ - أطرافه في : ٢٥٠٤ ، ٢٥٢٦ ، ٢٥٢٧ ]

قوله ( باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل ) قال ابن بطال : لاختلاف بين العلماء أن قسمة العروض  
وسائر الامتعة بعد التقويم جائز ، وإنما اختلفوا في قسمتها بغير تقويم : فأجازوه الاكثر إذا كان على سبيل التراضي ،  
ومنه الشافعى وحجته حديث ابن عمر فيمن أعتق بعض عبده فهو نص في الرقيق وألحق الباقي به . وأورد  
المصنف الحديث المذكور عن ابن عمر وعن أبي هريرة ، وسيأتى الكلام عليهما جميعاً في كتاب العتق مستوفى  
إن شاء الله تعالى

### ٦ - باب هل يقرع في القسمة ؟ والاستيهام فيه

٢٤٩٣ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** ركريته قال سمعتُ عامراً يقول سمعتُ اللهمان بنَ بشير رضى الله  
عنهما عن النبي ﷺ قال « مثلُ القامحِ على حُدودِ الله والواقعِ فيها كمثل قومٍ استَعَمُوا على سَيفِيةٍ فأصابَ  
بعضُهم أَعْلَماهُ وبعضُهم أَسْفَلُها ، فكان الذين في أَسْفَلِها إذا استَقُوا مِنَ الماءِ مَرُّوا على مَنْ قَوْقَبُهم ، فقالوا : لو  
أَنَّا خَرَقْنَا في نَصِيبِنا خَرَقاً ولم نُؤْذِ مَنْ قَوْقَبْنَا ، فإن يَرُكُّوكُم وما أَرادوا هَلَسُوا جميعاً ، وإن أَخَذُوا على أَيْدِيهم  
سَحَّجُوا ونَجَّوْا جميعاً »

[ الحديث ٢٤٩٣ - طرته في : ٢٦٨٦ ]



**قوله** ( باب هل يفرع في القسمة والاستهام فيه ) الاستهام الافتراع ، والمراد به هنا بيان الأنصبة في القسم ، والضمير يعود على القسم بدلالة الفحمة فيذكره لأنها بمعنى ، وأورد فيه حديث النعمان بن بشير ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى

## ٧ - باب شركة اليتيم وأهل الميراث

٢٤٩٤ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله الدامري الأوبسي **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن صالح عن ابن شهاب أخبرني عروة أنه سأل عائشة رضي الله عنها . . وقال الألب **حدثني** يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أنه سأل عائشة رضي الله عنها عن قول الله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ - إِلَى - رُودِاعٍ ﴾ فقالت : يا ابن أخي ، هي اليتيمة تكون في حجر وليها تشاركه في مالها ، فيعجبها مالها وجمالها ، فيريد وليها أن يزوجها بغير أن يقسط في صداقها ، فيعطى مثل ما يعطى غيره ، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن ويملنوا بهن أهلى سلتين من الصداق ، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن . قال عروة قالت عائشة : ثم إن الناس استفتوا رسول الله ﷺ بعد هذه الآية ، فأنزل الله ﴿ وَبَسَّتُونَكَ فِي النَّسَاءِ - إِلَى - قَوْلِهِ - وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ ، والذي ذكره الله أنه ينزل عليكم في الكتاب الآية الأولى التي قال فيها ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْضُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ ﴾ قالت عائشة : وقول الله في الآية الأخرى ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ يعني هي رغبة أحدكم ليتيمته التي تكون في حجره حين تكون قليلة المال والجمال ، فنهوا أن ينكحوا ما رغبوا في مالها من يتامى النساء إلا بالقسط من أجل رغبتهم عنهن .

[ الحديث ٢٤٩٤ - أطرافه في : ٢٧٦٣ ، ٤٥٧٣ ، ٤٥٧٤ ، ٤٦٠٠ ، ٥٠٦٤ ، ٥٠٩٢ ، ٥٠٩٨ ، ٥١٢٨ ، ٥١٣١ ، ٥١٤٠ ، ٦٦٦٥ ]

**قوله** ( باب شركة اليتيم وأهل الميراث ) الواو بمعنى مع ، قال ابن بطال : اتفقوا على أنه لا يجوز المشاركة في مال اليتيم إلا إن كان اليتيم في ذلك مصلحة واجبة . وأورد المصنف في الباب حديث عائشة في تفسير قوله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْضُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ وسيأتي الكلام عليه مستوفى في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى . والأوبسي المذكور في الاسناد هو عبد العزيز ، وإبراهيم هو ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان ، والاستاذ كله مدينون . وقوله **حدثنا** الألب **حدثني** يونس ، وصلة الطبري في تفسيره من طريق عبد الله بن صالح عن الليث مقرونا بطريق ابن وهب عن يونس ؛ وقوله فيه ( رغبة أحدكم ليتيمته ) وفي رواية الكشميني **عن** يتيمة ، ولعله أصوب

## ٨ - باب الشركة في الأرضين وغيرها

٢٤٩٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام أخبرنا متمر عن الزهري عن أبي سدة عن جابر بن

عبد الله رضي الله عنهما قال « إنما جعل النبي ﷺ الشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة »

قوله ( باب الشركة في الارضين وغيرها ) أورد فيه حديث جابر « الشفعة في كل ما لم يقسم » وقد مضى الكلام عليه في كتاب الشفعة ، وأراد هنا الإشارة إلى جواز قسمة الأرض والدار ، وإلى جوازه ذهب الجمهور صغرت الدار أو كبرت ، واستثنى بعضهم التي لا يتنفع بها لو قسمت فتمتنع قسمتها . وهشام في هذه الرواية هو ابن يوسف الصنعاني

#### ٩ - باب إذا قسم الشركاء الدور أو غيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة

٢٤٩٦ - حدثنا مسددٌ حدثنا عبد الواحد حدثنا ميمون عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة »

قوله ( باب إذا قسم الشركاء الدور وغيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة ) أورد فيه حديث جابر المذكور ، قال ابن المنير : ترجم بلزوم القسمة ، وليس في الحديث إلا نفي الشفعة ، لكن لكونه يلزم من نفيها نفي الرجوع - إذ لو كان للشريك أن يرجع لعادت مشاعة - فعادت الشفعة

#### ١٠ - باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف

٢٤٩٧ ، ٢٤٩٨ - حدثني عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم عن عثمان - يعني ابن الأسود - قال أخبرني سليمان بن أبي مسلم قال سألت أبا المنهال عن الصرف يدأ بيد فقال « اشترتُ أنا وشريك لي شيئاً يدأ بيد ونسيئة ، فجاءنا البراء بن عازب فآلناه قال : قلتُ أنا وشريكي زيد بن أرقم وآلنا النبي ﷺ من ذلك قال : ما كان يدأ بيد نخذه ، وما كان نسيئة فرُدوه »

قوله ( باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف ) قال ابن بطال : أجمعوا على أن الشركة الصحيحة أن يخرج كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم يخطأ ذلك حتى لا يميز ثم يتصرفا جميعاً ، إلا أن يقيم كل واحد منهما الآخر مقام نفسه . وأجمعوا على أن الشركة بالندام والدنانير جائزة ، لكن اختلفوا إذا كانت الدنانير من أحدهما والندام من الآخر ، فمنه الشافعي ومالك في المهور عنه والكوفيون إلا الثوري اه ، وزاد الشافعي أن لا تختلف الصفة أيضاً كالصالح والمكسرة ، وإطلاق البخاري الترجمة يشعر بمنحوله إلى قول الثوري ، وقوله « وما يكون فيه الصرف ، أي كالندام المغشوشة والتبر وغير ذلك ، وقد اختلف العلماء في ذلك فقال الأكثر : يصح في كل مثل

وهو الأصح عند الشافعية، وقيل يختص بالقصد المضروب. وأورد المصنف في الباب حديث البراء في الصرف، وقد قدم في أوائل البيوع وفي باب بيع الورق بالذهب نسيئة، وتقدم بعض الكلام عليه هناك. قوله (حدثنا أبو طاسم) هو النزيل شيخ البخاري، وروى هنا وفي عدة مواضع عنه بواسطة. قوله (اشتريت أنا وشريك لي) لم أقف على اسمه. قوله (شيئا يدا بيد ونسيئة) تقدم في أوائل البيوع بلفظ كنت أجتسر في الصرف. قوله (ما كان يدا بيد لغذوه وما كان نسيئة فردية) في رواية كريمة فغذوه بتقديم الذل المعجمة وتخفيف الراء أي تركوه، وفي رواية النسي دودوه، بدون الفاء، وحذفها في مثل هذا وإثباتها جائز، واستدل به على جواز تقريب الصفقة فيصح الصحيح منها ويطل ما لا يصح، وفيه نظر لاحتمال أن يكون أشار إلى عقدين مختلفين، ويؤيد هذا الاحتمال ما سبق في باب الهجرة إلى المدينة، من وجه آخر عن أبي الهيثم قال: باع شريك لي ددام في السوق نسيئة إلى الموسم، فذكر الحديث، وفيه وقدم النبي ﷺ المدينة ونحن نتابع هذا البيع قال: ما كان يدا بيد فليس به بأس، وما كان نسيئة فلا يصلح، فقل هذا فمن قوله (ما كان يدا بيد لغذوه، أي ما وقع لكم فيه التقاض في المجلس فهو صحيح فأمضوه، وما لم يقع لكم فيه التقاض فليس بصحيح فتركوه، ولا يلزم من ذلك أن يكونا جميعا في عقد واحد. والله أعلم

## ١١ - باب مشاركة الذمي والمشرِك في المزارعة

٢٤٩٩ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال «أعطى رسول الله ﷺ خيبر اليهود أن يعملوها ويزرعوها، ولم شظُر ما يخرج منها»

قوله (باب مشاركة الذمي والمشرِك في المزارعة) الواء في قوله (والمشرِكين، عاطفة وليس بمعنى مع، والتقدير مشاركة المسلم للذمي ومشاركة المسلم للمشرِكين، وقد ذكر فيه حديث ابن عمر في إعطاء اليهود خيبر على أن يعملوها معتصرا، وقد تقدم في المزارعة، وهو ظاهر في الذمي والحق المشرِك به لأنه إذا استأمن صار في معنى الذمي، وأشار المصنف إلى مخالفة من خالف في الجواز كالثوري والبيهقي وأحمد وإسحق، وبه قال مالك إلا أنه أجازها إذا كان يتصرف بمضرة المسلم، وحجتهم خشية أن يدخل في مال المسلم ما لا يحل كالربا ونمين الخمر والخنزير، واحتج اليهود بماملة النبي ﷺ يهود خيبر، وإذا جاز في المزارعة جاز في غيرها، وبمشروعية أخذ الجزية منهم مع أن في أمورهم ما فيها

## ١٢ - باب قسم التَّمِّ والتَّدْلٍ فيها

٢٥٠٠ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخليل عن عتبة بن عاصم رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ أعطاه غنما يقيمها على أصحابه صحابا، فبقي عتود، فذكره رسول الله ﷺ قال: ضَحَّ بِهَ أَنْتَ»

قوله (باب قسم التَّمِّ والتَّدْلٍ فيها) ذكر فيه حديث عتبة بن عاصم، وقد مضى توجيه إيراد في الشركة في أوائل

الوكالة ، وبأنى الكلام على بقية شرحه فى الاضاحى إن شاء الله تعالى

### ١٣ - باب الشركة فى الطعام وغيره

وَيَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا سَاوَمَ شَيْئًا فَمَزَّهُ آخَرُ ، فَرَأَى عَمْرُؤُا لَهُ شَرَكَةٌ

٢٥٠٢، ٢٥٠١ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ عَنْ زُهْرَةَ ابْنِ مَعْيَدٍ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ - وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ ، وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ حُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايَعُهُ ، فَقَالَ : هُوَ صَغِيرٌ . فَتَسَحَّ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ - وَعَنْ زُهْرَةَ بِنِ مَعْيَدٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِجَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ عَمَرٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَيَقُولَانِ لَهُ : أَشْرَكْنَا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ دَعَاكَ بِالْبَرَكَةِ ، فَيُشْرِكُهُمْ ، فَرَبَّمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَاهِيَّ فَيَبِثُ بِهَا إِلَى اللَّزْلِ »

[ الحديث ٢٥٠١ - طرفه فى : ٧٢١٠ ]

[ الحديث ٢٥٠٢ - طرفه فى : ٦٣٥٣ ]

قوله (باب الشركة فى الطعام وغيره) أى من المثليات ، والجهور على صحة الشركة فى كل ما يملك ، والأصح عند الشافعية اختصاصها بالمثلى ، وسبيل من أراد الشركة بالعرض عندهم أن يبيع بعض عرضه المعلوم ببعض عرض الآخر المعلوم وبأذن له فى التصرف ، وفى وجه لا يصح إلا فى التقد المضروب كما تقدم ، وعن المالكية نكره الشركة فى الطعام ، والراجح عندهما الجواز . قوله (ويذكر أن رجلاً) لم أقف على اسمه . قوله (فرأى عمر) كذا للاكثر ، وفى رواية ابن شبيب و فرأى ابن عمر ، وعليها شرح ابن بطل ، والأول أصح فقد رواه سعيد بن منصور من طريق لياس بن معاوية ، أن عمر أبصر رجلاً يساوم سلمة وعنده رجل فمزه حتى اشتراها ، فرأى عمر أنها شركة ، وهذا يدل على أنه كان لا يشترط للشركة صيغة ويكتفى فيها بالإشارة إذا ظهرت القرينة وهو قول مالك ، وقال مالك أيضاً فى السلمة تعرض للبيع فيقف من يشتريها للتجارة ، فإذا اشتراها واحد منهم واستشركه الآخر لزمه أن يشركه لأنه انتفع بتركه الزيادة عليه ، ووقع فى نسخة الصغاني مانصه ، قال أبو عبد الله - يعنى المصنف - إذا قال الرجل للرجل أشركنى فإذا سكنت يكون شريكى فى النصف ، اهـ وكأنه أخذه من أثر عمر المذكور . قوله (أخبرنى سعيد) هو ابن أبى أيوب ، وثبت فى رواية ابن شبيب . قوله (عن زهرة) هو بضم الزاى وعند أبى داود من رواية المقبرى عن سعيد وحدثنى أبو عقيل زهرة بن معبد . قوله (عن جده عبد الله بن هشام) أى ابن زهرة التيمى من بنى عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة رط أبى بكر الصديق ، وهو جد زهرة لايه . قوله (وكان قد أدرك النبى ﷺ) ذكر ابن منده أنه أدرك من حياة النبى ﷺ ست سنين ، وروى أحمد فى مسنده أنه احتل فى زمن رسول الله ﷺ لسكنى فى اسناده ابن طيمعة ، وحديث الباب يدل على خطأ روايته هذه فإن نهاب أمه به كان فى الفتح ووصف بالصغر إذ ذاك فإن كان ابن طيمعة ضبطه فيحتمل أنه بلغ فى أوائل سن الاحتلام . قوله (وذهبت به أمه زينب

بنت حديد) أى ابن زهير بن الحارث بن أسد بن عبد العزى وهى معدودة فى الصحابة ، وأبوه هشام مات قبل الفتح كافرين ، وقد شهد عبد الله بن هشام فتح مصر واخطب بها فيما ذكره ابن يونس وغيره ، وعاش الى خلافة معاوية .  
**قوله** (ودعاه) زاد المصنف فى الأحكام من وجه آخر ، عن زهرة ، وأخرجه الحاكم فى المستدرک ، من حديث ابن وهب بن يمامة فوم . **قوله** (وعن زهرة بن معبد) هو موصول بالاسناد المذكور . **قوله** (فيلقاه ابن عمر وابن الزبير) قال الاسماعيلي رواه الحنفى فلم يذكر أحد هذه الزيادة إلى آخرها إلا ابن وهب . قلت : وقد أخرجه المصنف فى الدعوات عن عبد الله بن وهب بهذا الاسناد ، وكذلك أخرجه أبو نعيم من وجهين عن ابن وهب ، وقال الاسماعيلي : تفرد به ابن وهب . **قوله** (فيقولان له أشركنا) هو شاهد الترجمة لكونهما طلبا منه الاشتراك فى الطعام الذى اشتراه فأجابهما إلى ذلك وهم من الصحابة ولم ينقل عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون حجة ، وفى الحديث مسح رأس الصغير ، وترك مبايعة من لم يبلغ ، والدخول فى السوق لطلب المعاش ، وطلب البركة حيث كانت ، والرد على من زعم أن السعة من الحلال مذمومة ، وتوفر دعوى الصحابة على احتضار أولادهم عند النبي ﷺ لا لباس بركته ، وعلم من أعلام نبوته ﷺ لاجابة دعائه فى عبد الله بن هشام . (تذهبان) : أحدهما وقع فى رواية الاسماعيلي ، وكان - يعنى عبد الله بن هشام - يضحى بالاشاة الواحدة عن جميع أهله ، فمزا بعض المتأخرين هذه الزيادة للبخارى فاعطاه .  
 ثانيهما وقع فى نسخة الصغاني زيادة لم أرها فى شيء من النسخ غيرها ولفظه : قال أبو عبد الله : كان عروة البارقى يدخل السوق وقد ربح أربعين ألفا ببركة دعوة رسول الله ﷺ بالبركة حيث أعطاه دينارا يشتري به أحمية فاشترى شاتين قبضاع إحداهما بدينار وجاءه بدينار وشاة ، فبرك له رسول الله ﷺ

#### ١٤ - باب الشرك فى الرقيق

٢٥٠٣ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** جويرية بن أسماء عن ، نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال « من أعتق شركا له فى مملوك وجب عليه أن يعتق كله إن كان له مال قدر ثمنه يقام قيمة عدل ويعطى شركاؤه حصصهم ويحلى سبيل المعتق »  
 ٢٥٠٤ - **حدثنا** أبو الدان **حدثنا** جرير بن حازم عن قتادة عن الضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « من أعتق شقصا له فى عبد أعتق كله إن كان له مال ، وإلا يستسح غير مشقوق عليه »

**قوله** (باب الشرك فى الرقيق) أورد فيه حديث ابن عمر وأبى هريرة فيمن أعتق شقصا - أى نصيبا - من عبد ، وهو ظاهر فيما ترجم له لأن حصص المعتق فرع صحة الملك

#### ١٥ - باب الاشتراك فى الهدى والبذون

وإذا أشرك الرجل رجلا فى هديه بعدما هدى

٢٥٠٥ ، ٢٥٠٦ - **حدثنا** أبو الثمان **حدثنا** حماد بن زيد أخبرنا عبد الملك بن جريج عن عطاء عن جابر :

ومن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهم قالا : قدّم النبي ﷺ وأصحابه عتيق رابعة من ذى الحجة مهلين بالحج لا يجزئهم شيء . فلما قدّمنا أسرتنا فجلدناها عجرة ، وأن نحمل إلى نائنا . ففتت في ذلك القالة . قال عطاء : فقال جابر فيروح أحدنا إلى منى وذكره يقطر منيا - فقل جابر بكذبه - فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فقام خطيبا فقال : بلغني أن أفواجا يقولون كذا وكذا ، والله لأنا أبر وأتقى لله منهم ، ولو أني استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت ، ولولا أن معي الهدى لأحللت . فقام سرافقة بن مالك بن جشم فقال : يا رسول الله ، هي لنا أو للأبد ؟ قال : لا ، بل للأبد . قال وجاء علي بن أبي طالب ، قال أحدهما يقول : لبيك بما أهل به رسول الله ﷺ ، وقال الآخر : لبيك بحجة رسول الله ﷺ ، فأمر النبي ﷺ أن يُقيم على إعرابه ، وأشركه في الهدى .

**قوله** ( باب الاشتراك في الهدى والبدن ) بضم الموحدة وسكون المهملة جمع بدنة وهو من الخاص بعد العام : **قوله** ( وإذا أشرك الرجل رجلا في هديه بعد ما أهدى ) أى هل يسوغ ذلك ؟ ذكر فيه حديث جابر وابن عباس في حجة النبي ﷺ وفيه إهلال على وفيه ، فأمره أن يقيم على إعرامه وأشركه في الهدى ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الحج . وفيه بيان أن الشرك وقعت بعد ما ساق النبي ﷺ الهدى من المدينة وهي ثلاث وستون بدنة ، وجاء على من اثنين إلى النبي ﷺ ومعه سبع وثلاثون بدنة فصار جميع ما ساقه النبي ﷺ من الهدى مائة بدنة وأشرك عليا معه فيها ، وهذا الاشتراك يحول على أنه ﷺ جعل عليا شريكا له في ثواب الهدى ، لا أنه ملكه له بعد أن جمعه هديا ، ويحتمل أن يكون على ما أحضر الذي أحضره معه فرأه النبي ﷺ ملكه نصفه مثلا فصار شريكا فيه ، وساق الجميع هديا فصارا شريكين فيه لا في الذي ساقه النبي ﷺ أولا . **قوله** ( وجاء علي بن أبي طالب فقال أحدهما يقول : لبيك بما أهل به رسول الله ﷺ . وقال الآخر : لبيك بحجة رسول الله ﷺ ) تقدم في أوائل الحج بيان الذي عبر بالعبارة الأولى وهو جابر ، وكذا وقع في أبواب العمرة وتعين أن الذي قال بحجة رسول الله ﷺ ، هو ابن عباس ، ومعنى قوله وبحجة ، أى يمثل حجة رسول الله ﷺ . ( تنبيه ) : حديث ابن عباس في هذا من هذا الوجه أغفله المزى فلم يذكره في ترجمة طاوس لا في رواية ابن جريج عنه ولا في رواية عطاء عنه ، بل لم يذكر لواحد منهما رواية عن طاوس ، وكذا صنع الحميدى فلم يذكر طريق طاوس عن ابن عباس هذه لا في المتفق ولا في أفراد البخارى ، لكن تبين من مستخرج أبي نعيم ، أنه من رواية ابن جريج عن طاوس ، فانه أخرجه من مسند أبي يعلى ، قال وحدنا أبو الربيع حدثنا حماد بن زيد عن ابن جريج عن عطاء عن جابر ، قال وحدنا حماد عن ابن جريج عن طاوس عن ابن عباس ، ولم أر لابن جريج عن طاوس رواية في غير هذا الموضع ، وإنما يروى عنه في الصحيحين وغيرهما بواسطة ، ولم أر هذا الحديث من رواية طاوس عن ابن عباس في مسند أحمد ، مع كبره ، والذي يظهر لي أن ابن جريج عن طاوس منقطع ، فقد قال الأئمة إنه لم يسمع من مجاهد ولا من عكرمة وإنما أرسل عنهما وطاوس من أقرانهما . وإنما مع من عطاء لكونه أخرجهما وقامه نحو عشرين سنة . والله أعلم

## ١٦ - باب من عدل عشرة من النعم بجزور في القسم

٢٥٠٧ - **حدثني محمد** أخبرنا وكيع عن سفيان عن أبيه عن حبابة بن رفاع عن جده رافع بن خديج رضي الله عنه قال : كنا مع النبي ﷺ بذى الحليفة من نهامة فأصابتنا غما أو إبلا ، فعجل القوم فأغلوا بها القدور ، فجاء رسول الله ﷺ فأسرها فأكرمته ، ثم عدل عشرة من النعم بجزور . ثم إن بييرا نذ ليس في القوم إلا خيل بسيرة نجسة بسهم ، فقال رسول الله ﷺ : إن لهذه البهائم أوبد كأوبد الوحش ، فاعلبكم منها فأصنعوا به هكذا . قال قال جدي : يارسول الله إنا نرجو - أو نخاف - أن تلقى المدو غدا ، وليس منا مدى ، أفندم بالقص ؟ قال : اعتل ، أو أرنى . ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ، ليس السن والظفر . وساحدكم عن ذلك : أما السن فظلم ، وأما الظفر فعدى الحبيسة .

قوله ( باب من عدل عشرة من النعم بجزور ) يفتح الجيم وضم الزاي أى يعير ( في القسم ) يفتح القاف . ذكر فيه حديث رافع في ذلك ، وقد تقدم قريبا وأنه يأتي الكلام عليه في الذبائح إن شاء الله تعالى . ومحمد شيخ البخاري في هذا الحديث لم ينسب في أكثر الروايات ، ووقع في رواية ابن شويبه . حدثنا محمد بن سلام ، والله أعلم

( غاتمة ) : اشتمل كتاب الشركة من الاحاديث المرفوعة على سبعة وعشرين حديثا ، المعلق منها واحد والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة عشر حديثا والمخالص أربعة عشر ، والله مسلم على تخريجها سوى حديث النعمان . مثل القائم على حدود الله ، وحديث عبد الله بن هشام وحديث عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير في قصته ، وحديث ابن عباس الاخير . وفيه من الآثار أثر واحد . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤٨ - كتاب الرهن

١ - باب في الرهن في الحضر، وقول الله عز وجل [ ٢٨٣ البقرة ] :

﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَهْوٍ فَلْيَسِّرُوا وَلَمْ يَسِّرُوا كَانَتْ لَهُمْ جَزَاءٌ مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ لَا يَصْلَحُ لَهُمْ جَعْلُهُمْ رَهْنًا وَلَا يَكُونُوا مَكْرُومِينَ ﴾

٢٥٠٨ - **قوله** : حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس رضي الله عنه قال « ولقد رهن رسول الله ﷺ درعه بشعير ، وشئت إلى النبي ﷺ بجزء شعير وإهالة سنيحة . ولقد سمعته يقول : ما أصبح لآل محمد ﷺ إلا صاع ولا أمسى ، وإني لسمعتهم أبيات »

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب في الرهن في الحضر ، وقول الله عز وجل ( فرهن مقبوضة ) كذا لا في ذر ، ولغيره ، باب ، بدل ، كتاب ، ، ولان شيويه ، باب ما جاء ، وكلهم ذكروا الآية من أولها . والرهن بفتح أوله وسكون الهاء : في اللغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء إذا دام وثبت ، ومنه ( كل نفس بما كسبت رهينة ) . وفي الشرع : جعل مال وثيقة على دين . ويطلق أيضا على العين المرهونة تسمية المفعول باسم المصدر . وأما الرهن بضمين فالحج ، ويجمع أيضا على رهان بكسر الراء ككسب وكتاب ، وقرئ بهما . وقوله وفي الحضر إشارة إلى أن التقييد بالسفر في الآية خرج للغالب فلا مفهوم له لدلالة الحديث على مشروعيته في الحضر كما سألوه وهو قول الجمهور ، واحتجوا له من حيث المعنى بأن الرهن شرع توثيقا على الدين لقوله تعالى ( فإن أمن بعضكم بعضا فانه يشير إلى أن المراد بالرهن الاستيثاق ، وانما قيده بالسفر لانه مظنة فقد الكتاب فاخرجه مخرج الغالب ، وخالف في ذلك مجاهد والضحاك فيما نقله الطبري عنهما قلنا : لا يشرع إلا في السفر حيث لا يوجد الكتاب ، وبه قال داود وأهل الظاهر ، وقال ابن حزم : ان شرط المرتن الرهن في الحضر لم يكن له ذلك ، وان تبرع به الرهن جاز ، وحمل حديث الباب على ذلك . وقد أشار البخاري إلى ما ورد في بعض طرقه كعادته ، وقد تقدم الحديث في باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة ، في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ « ولقد رهن درعا له بالمدينة عند يهودى » وعرف بذلك الرد على من اعترض بأنه ليس في الآية والحديث تعريض للرهن في الحضر . **قوله** ( حدثنا مسلم بن إبراهيم ) تقدم في أوائل البيوع مقرونا بإسناد آخر ، وساقه هناك على لفظه وهنا على لفظ مسلم ابن إبراهيم . **قوله** « ولقد رهن درعه » هو معطوف على شيء محذوف ، بينه أحد من طريق أبان الطار عن قتادة عن أنس « أن يهوديا دعا رسول الله ﷺ فاجابه ، والدفع بكسر المهملة يذكر ويؤنث : **قوله** ( بشعير ) وقع في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ « ولقد رهن النبي ﷺ درعا له بالمدينة عند يهودى » وأخذ منه شعيرا لاهله ، وهذا اليهودى هو أبو الشعم ، بينه الشافعى ثم البهقي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه « أن النبي ﷺ رهن درعا له عند أبي الشعم اليهودى رجل من بني ظفر في شعير ، انتهى ، وأبو الشعم بفتح المعجمة وسكون المهملة اسمه كنيته ، وظفر بفتح الظاء والفاء بطن من الأوس وكان حليفا لهم ، وضبطه بعض المتأخرين بهمزة موحدة مدودة ومكبورة



اسم الفاعل من الإباء ، وكأنه التبس عليه بآبي اللحم الصباحي ، وكان قدر الشعر المذكور ثلاثين صاعا كما سيأتي للصنف من حديث عائشة في الجهاد وأواخر المغازي ، وكذلك واه أحد وابن ماجه والطبراني وغيرهم من طريق عكرمة عن ابن عباس ، وأخرجه الترمذي والنسائي من هذا الوجه قالوا بفشرين ، ولعله كان دون الثلاثين لغير الكسر تارة وألغى أخرى ، ووقع لابن حبان من طريق شيبان عن قتادة عن أنس أن قيمة الطعام كانت ديناراً وزاد أحمد من طريق شيبان الآتية في آخره ، فوجد مايفسدها به حتى مات ، . قوله ( ومثيت الى النبي ﷺ بجز شعر وإمالة نسخة ) والإمالة بكسر الهمزة وتخفيف الهاء ما أذيب من الشحم والالية ، وقيل هو كل دسم جامد ، وقيل ما يؤتى به من الأدهان ، وقوله وسخة ، بفتح الهملة وكسر النون بعدها معجمة مفتوحة أى المتغيرة الريح . ويقال فيها بالزاي أيضا . ووقع لاحد من طريق شيبان عن قتادة عن أنس ، لقد دعى نبي الله ﷺ ذات يوم على خبز شعير وإمالة نسخة ، فكان اليهودي دعا النبي ﷺ على لسان أنس فلهذا قال ومثيت اليه ، بخلاف مايقضيه ظاهره أنه حضر ذلك اليه . قوله ( ولقد سمعته ) فاعل ، سمعت ، أنس والضمير للنبي ﷺ وهو فاعل يقول ، وجزم الكرماني بأنه أنس وفاعل سمعت قتادة ، وقد أشرت الى الرد عليه في أوائل البيوع . وقد أخرجه أحمد وابن ماجه من طريق شيبان المذكورة بلفظ ، ولقد سمعت رسول الله ﷺ يقول : والذي نفس محمد بيده ، فذكر الحديث لفظ ابن ماجه وسأله أحد بتمامه . قوله ( ما أصبح لآل محمد إلا صاع ولا أمسى ) كذا للجميع ، وكذا ذكره الحيدري في الجمع ، ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق السكبي عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه بلفظ ، ما أصبح لآل محمد ولا أمسى إلا صاع ، وخواف مسلم بن إبراهيم في ذلك فأخرجه أحد عن أبي عامر والاسماعيلي من طريقه والترمذي من طريق ابن أبي عدي ومعاذ بن هشام والنسائي من طريق هشام بلفظ ، ما أمسى في آل محمد صاع من تمر ولا صاع من حب ، وتقدم من وجه آخر في أوائل البيوع بلفظ ، بدل تمر . قوله ( وانهم لقسمه آيات ) في رواية المذكورين ، وان عنده يومئذ لتسع نسوة ، وسيأتي سياق اسمائهن في كتاب المناقب إن شاء الله تعالى . ومناسبة ذكر أنس لهذا القدر مع ما قبله الإشارة إلى سبب قوله ﷺ هذا وأنه لم يقله متنجرا ولا شاكيا - معاذ الله من ذلك - وانما قاله معتذرا عن إجابته دعوة اليهودي ولزمنه عنده درعه ، ولعل هذا هو الحامل الذي زعم بأن قائل ذلك هو أنس فرارا من أن يظن أن النبي ﷺ قال ذلك بمعنى التنجيز والله أعلم . وفي الحديث جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عين المتعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد معتقدم ومعاملاتهم فيما بينهم ، واستنبط منه جواز معاملة من أكثر ماله حرام . وفيه جواز بيع السلاح ورهنه وإجلته وغير ذلك من الكافر ما لم يكن حربيا ، وفيه ثبوت أملاك أهل الذمة في أيديهم وجواز الشراء بالئن المؤجل واتخاذ الدروع والعدد وغيرها من آلات الحرب وأنه غير قاذح في التوكل ، وأن قبة آله الحرب لاتدل على نحيبها قاله ابن المنير ، وأن أكثر قوت ذلك العصر الشعر قاله الداودي ، وأن القول قول المرتن في قيمة المروهن مع يمينه حكاية ابن التين . وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع والزهد في الدنيا والتقليل منها مع قدرته عليها ، والكرم الذي أفضى به إلى عدم الادخار حتى احتاج الى رهن درعه ، والصبر على ضيق العيش والقناعة باليسير ، وفضيلة لأزواجه لصرهن معه على ذلك ، وفيه غير ذلك مما مضى وبأني . قال العلماء : الحكمة في عدوله ﷺ عن معاملة مياسير الصحابة الى معاملة اليهود إما لبيان الجواز ، أو لانهم لم يكن عندهم لذك طعام فاضل

عن حاجة غيرهم أو غنى أنهم لا يأخذون منه ثمنًا أو عوضًا فلم يرد التحديق عليهم ، فإنه لا يبعد أن يكون فيهم إذ ذلك من يندخل ذلك وأكثر منه ، فلهذا لم يطلعهم على ذلك وإنما اطلع عليه من لم يكن موسرًا به ممن قتل ذلك . والله أعلم

## ٢ - باب من رهن درعه

٢٥٠٩ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** عبدُ الواحدِ **حدثنا** الأعمشُ قال : **تذاكرنا** عندَ إبراهيمَ الرهنِ والقبيلِ في السلفِ ، فقال إبراهيمُ : **حدثنا** الأسودُ عن عائشةَ رضي الله عنها أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعامًا إلى أجل ورهنهُ درعه .

**قوله** ( باب من رهن درعه ) ذكر فيه حديث الأعمش ( قال تذاكرنا عند إبراهيم ) هو النخعي ( الزمن والقبيل ) بفتح القاف وكسر الموحدة أى الكفيل وزنا ومعنى . **قوله** ( اشترى من يهودي ) قدم التعرف به في الباب الذى قبله . **قوله** ( طعاما إلى أجل ) قدم جنسه في الباب الذى قبله ، وأما الأجل ففى صحيح ابن حبان من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش أنه سنة . **قوله** ( ورهنه درعه ) تقدم في أوائل البيوع من طريق عبد الواحد عن الأعمش بلفظ : ورهنه درعا من حديد ، واستدل به على جواز بيع السلاح من الكافر وسيذكر في الذى بعده . ووقع في أواخر المشاى من طريق الثوري عن الأعمش بلفظ : توفي رسول الله ﷺ ودعه مرهونة ، وفي حديث أنس عند أحد ، فإ وجد مايفتسكها به ، وفيه دليل على أن المراد بقوله ﷺ في حديث أبي هريرة : نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يفضى عنه ، قيل هذا على غير نفس الأنبياء فإنها لا تكون معلقة بدين فهي خصوصية ، وهو حديث صحيح ابن حبان وغيره ، من لم يترك عند صاحب الدين ما يحصل له به الوفاء ، وإليه جنح الماوردي ؛ وذكر ابن الطلاح في الأقضية النبوية ، أن أبا بكر اقتك الدرع بعد النبي ﷺ ، لكن روى ابن سعد عن جابر أن أبا بكر قضى عدات النبي ﷺ وأن عليا قضى دينه ، وروى إسحق بن راهويه في مسنده عن الشعبي مرسلًا أن أبا بكر اقتك الدرع وسلمها لعل بن أبي طالب ، وأما من أجلب بأنه ﷺ اقتكها قبل موته فعارض بحديث عاتقة رضي الله عنها

## ٣ - باب رهن السلاح

٢٥١٠ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال عمرو : سمعتُ جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول قال رسول الله ﷺ : **مَنْ لِكَتَبِ بْنِ الْأَشْرَفِ ؟** فإنه قد آذى الله ورسوله ﷺ . فقال محمد بن مسلمة : أفا . فاتاه فقال : أردنا أن نُسَلِّفَنا وَنَسْقَيا أو وَنَسْقِيَن . قال : ارهنوني نساءكم . قالوا : كيف نرهنك نساءنا وأنت أجل للرب ؟ قال : فارهنوني أبناءكم . قالوا : كيف نرهنك أبناءنا فيسب أحدهم فيقال : رهن بوسق أو وثقت ؟ هذا عارٌ علينا ، ولكننا نرهنك الأمة . قال سفيان : يعني السلاح - فوَقَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ ، فَقَتَلُوهُ ، ثُمَّ أَتَوْا النبي ﷺ فَأُظْهِرُوهُ .

[ الحديث ٢٥١٠ - أطرافه في : ٣٠٣٦ ، ٣٠٣٧ ، ٤٠٣٧ ]

**قوله** (باب رهن السلاح) قال ابن المنير: إنما ترجم لرهن السلاح بعد رهن الدرع لأن الدرع ليست بسلاح حقيقة وإنما هي آلة يتق بها السلاح. ولهذا قال بعضهم: لا يجوز تحميلها، وإن قلنا بجواز تحليه السلاح كالسيف. **قوله** (الامة) بلام مشددة ومهزلة ما كنهه قد فسرهما سفيان الزاوي بالسلاح، وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في قصة كعب بن الأشرف من المغازي. قال ابن بطال: ليس في قوله «رهنك الامة» دلالة على جواز رهن السلاح، وإنما كان ذلك من معاريض الكلام المباحة في الحرب وغيره. وقال ابن التين: ليس فيه ما يوجب له لأنهم لم يقصدوا إلا الحديمة، وإنما يؤخذ جواز رهن السلاح من الحديث الذي قبله، قال: وإنما يجوز بيعة ورهنه عند من تكون له ذمة أو عهد باتفاق، وكان لكعب عهد ولكنه نكح ما عاهد عليه من أنه لا يعين على النبي ﷺ فاتقض عهده بذلك، وقد أعلن النبي ﷺ بأنه آذى الله ورسوله، وأجيب بأنه لو لم يكن متعاقدا عند رهن السلاح عند أهل العهد لما عرضوا عليه، اذ لو عرضوا عليه ما لم يجز به عاداتهم لاستراب بهم وقتهم ما أرادوا من مكيدته، فلما كانوا بصدد المخادعة له أو هموه بأنهم يفعلون ما يجوز لهم عندهم فعله، ووافقهم على ذلك لما عهده من صدقهم قمت المكيدة بذلك، وأما كون عهده انتقض فهو في نفس الأمر لكنه ما أعلن ذلك ولا أعلنوا له به، وإنما وقعت المخاورة بينهم على ما يقتضيه ظاهر الحال وهذا كاف في المطابقة. وقال السهلي: في قوله «من لكعب بن الأشرف» جواز قتل من سب رسول الله ﷺ ولو كان ذا عهد خلافا لإبي حنيفة، كذا قال، وليس متفقاً عليه عند الحنفية. واه أعلم

#### ٤ - باب الرهن مركوب وتحلوب

وقال منيرة عن إبراهيم: تركب الضالة بقدر علفها، وتحلب بقدر علفها. والرهن مثله

٢٥١١ - **حديث** أبو تيمية حدثنا زكرياء عن عامر عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يقول «الرهن يُركب بنفقة»، ويُشرب لبن الدار إذا كان مرهونا»  
[الحديث ٢٥١١ - طرقة في: ٢٥١٢]

٢٥١٢ - **حديث** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا زكرياء عن الشعبي عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الضَرْبُ يُركب بنفقته إذا كان مرهونا، ولبن الدار يُشرب بنفقته إذا كان مرهونا، وعلى الذي يركب ويُشرب النفقة»

**قوله** (باب الرهن مركوب وتحلوب) منه الترجمة لفظ حديث أخرجه الحاكم وصححه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا قال الحاكم: لم يخرج له، لأن سفيان وغيره وقفوه على الأعمش انتهى. وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على الأعمش وغيره، ورجع الموقوف به جزم الترمذي، وهو مسأول لحديث الباب من حيث المعنى وفي حديث الباب زيادة. **قوله** (وقال منيرة) أي ابن مقسم (عن إبراهيم) أي النخعي (تركب الضالة) بقدر علفها وتحلب بقدر علفها) وقع في رواية الكشميني «بقدر علفها»، والأصل أصوب. وهذا الأثر وصله سعيد ابن منصور عن هشيم عن منيرة به. **قوله** (والرهن مثله) أي في الحكم المذكور، وقد وصله سعيد بن منصور بالإسناد المذكور ولفظه «الدابة إذا كانت مرهونة تركب بقدر علفها، وإذا كان لها لبن يشرب منه بقدر علفها»

ورواه حماد بن سلة في جامعه عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم بأوضح من هذا ولفظه « إذا ارتهن شاة شرب المرتن من لبنها بقدر من علفها ، فإن استفضل من اللبن بعد ثمن العلف فهو ربا » . **قوله** (حدثنا زكريا) هو ابن أبي زائدة . **قوله** (عن عامر) هو الشعبي ، ولاحد عن يحيى القطان عن زكريا « حدثني عامر ، وليس للشعي عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير الزمر وعلق له ثالثا في السكاح . **قوله** ( الرهن يركب بنفقة ) كذا للجمع بضم أول يركب على البناء الجوهول ، وكذلك « يشرب » وهو غير بمعنى الأمر ، لكن لم يتعين فيه المأمور ، والمراد بالرهن المرهون ، وقد أوضحه في الطريق الثانية حيث قال « الظاهر يركب بنفقته إذا كان مرهونا » . **قوله** ( الدر ) بفتح المجهلة وتشديد الراء مصدر بمعنى الدارة أي ذات الضرع ، وقوله « لبن الدر » هو من إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو كقوله تعالى ( وحب الحصيد ) . **قوله** في الرواية الثانية ( وعلى الذي يركب ويشرب النفقة ) أي كأننا من كان ، هذا ظاهر الحديث ، وفيه حجة لمن قال يجوز للرهن الانتفاع بالرهن إذا قام بمصلحته ولو لم يأذن له المالك ، وهو قول أحد واضح . وطائفة قالوا : ينتفع المرتن من الرهن بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما لمفهوم الحديث ، وأما دعوى الإجمال فيه فقد دل بمنطوقه على إباحة الانتفاع في مقابلة الإئفاق ، وهذا يختص بالمرتن لأن الحديث وإن كان محلا لكنه يختص بالمرتن لأن انتفاع الراهن بالمرهون لكونه مالكه وقتبه لا لكونه منفقا عليه بخلاف المرتن ، وزعم الجمهور إلى أن المرتن لا ينتفع من المرهون بشيء . وتأولوا الحديث لكونه ورد على خلاف القياس من وجهين : أحدهما التجويز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه ، والثاني تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة . قال ابن عبد البر : هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يرد أصول مجمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها ، ويدل على نسخه حديث ابن عمر الماضي في أبواب المظالم « لا تحلب ماشية أرى بغير إذنه ، انتهى ، وقال الشافعي : يشبه أن يكون المراد من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من درها وظهرها فهي مخلوبة ومركوبة له كما كانت قبل الرهن ، واعترضه الطحاوي بما رواه هشيم عن زكريا في هذا الحديث ولفظه « إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتن علفها ، الحديث ، قال فتعين أن المراد المرتن لا الراهن ، ثم أجاب عن الحديث بأنه محمول على أنه كان قبل تحريم الربا فيما حرم الربا ، حرم أشكاه من بيع اللبن في الضرع وقرض كل منفعة تهر ربا ، قال فارتفع بتحريم الربا ما أيسر في هذا للرهن ، وتعب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والتاريخ في هذا متعذر ، والجمع بين الأحاديث ممكن ، وطريق هشيم المذكور زعم ابن حزم أن اسماعيل بن سالم الصائغ تفرد عن هشيم بالزيادة وأنها من تخليطه ، وتعب بأن أحد رواها في مسنده عن هشيم ، وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق زياد بن أيوب عن هشيم وقد ذهب الأوزاعي والليث وأبو ثور إلى حمله على ما إذا امتنع الراهن من الاتفاق على المرهون فيباح حينئذ للرهن الاتفاق على الحيوان حفظا لحياته وإبقاء المصلحة فيه ، وجعل له في مقابلة نفقته الانتفاع بالركوب أو يشرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه ، وهي من جملة مسائل الظفر . وقيل : إن الحكمة في العدول عن اللبن إلى الدر الإشارة إلى أن المرتن إذا حلب جاز له ، لأن الدر ينتج من العين بخلاف ما إذا كان اللبن في إناء مثلا ورهنه فانه لا يجوز للرهن أن يأخذ منه شيئا أصلا ، كذا قال ، واحتج الوقف في المعنى بأن نفقة الحيوان واجبة والرهن فيه حق وقد أمكن استيفاء حقه من تمام الرهن والتبابة من المالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافعه فجاز ذلك كما يجوز للراة أخذ مؤنتها من مال زوجها عند امتناعه بغير

إذنه والنيابة عنه في الاتفاق عليها . والله أعلم

٥ - **باب** زرهن عند اليهود وغيرهم

٢٥١٣ - **حديث** قتبية حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعاماً ورهنه دِرْعَهُ »  
**قوله** ( باب الرهن عند اليهود وغيرهم ) ذكر فيه حديث عائشة المتقدم قريباً ، وعرضه جواز معاملته غير المسلمين وقد تقدم البحث فيه قريباً

٦ - **باب** إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه

فالبينة على المدعي ، واليمين على المدعى عليه

٢٥١٤ - **حديث** خلاد بن يحيى حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال « كُتِبَ إلى ابن عباس فكتب إلى : إن النبي ﷺ قضى أن اليمين على المدعى عليه »  
 [ الحديث ٢٥١٤ - طرأه في : ٢٦٦٨ ، ٤٥٥٢ ]

٢٥١٥ ، ٢٥١٦ - **حديث** قتبية بن سعيد حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل قال « قال عبد الله رضي الله عنه : مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالاً وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ ، ثُمَّ أُنْزِلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ [٧٧ آل عمران] : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا - قَرَأُوا إِلَى - عَذَابُ أَلِيمٍ ﴾ . ثُمَّ إِنَّ الْأَشْمَشَ بَنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا فَقَالَ : مَا بَعْدُ تُسَكِّمُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ، قَالَ فَقَالَ : صَدَقَ ، أَنَّى نَزَلَتْ ، كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بَرٍّ ، فَأَخَصَّنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : شَاهِدُكَ أَوْ يَمِينُهُ . قُلْتُ : إِنَّهُ إِذَا يُخْلَفُ وَلَا يُبَالَى . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالاً وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ . ثُمَّ أُنْزِلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ . ثُمَّ اقْتَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا - إِلَى - وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ ﴾

**قوله** ( باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة على المدعي واليمين على المدعى عليه ) سيأتي ذكر تعريف المدعي والمدعى عليه في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى وأخص ما قيل فيه إن المدعي من إذا ترك ترك والمدعى عليه بخلافه ، ثم أورد فيه ثلاثة أحاديث ، الأول حديث ابن عباس : **قوله** ( كُتِبَ إلى ابن عباس ) حذف المفعول وقد ذكره في تفسير آل عمران . **قوله** ( فكتب إلى أن النبي ﷺ ) يجوز فتح همزة أن وكسرهما ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث في كتاب الشهادات . وأراد المصنف منه الحمل على عمومه خلافاً لمن قال إن القول في الرهن قول المرتهن لم يجاوز قدر الرهن ، لأن الرهن كالتأجيل للمرتهن ، قال ابن التين : جنع البخاري إلى أن الرهن لا يكون فتح الباري ج (٥) م (١٠)

شاهدا . الثاني والثالث حديثا عن عبد الله بن مسعود والأشعث ، وقد تقدمتا قريبا في كتاب الشرب ، وأراد من إيرادهما قوله ﷺ للأشعث « شاهدك أو يمينه » ، فإن فيه دليلا لما ترجم به من أن البيعة على المدعى ، ولعله أشار في الترجمة إلى ما ورد في بعض طرق حديث ابن عباس بلفظ الترجمة ، وهو عند البيهقي وغيره كما سيأتي بيانه . وكأنه لما لم يكن على شرطه ترجم به ، وأورد ما يدل عليه مما ثبت على شرطه . والله أعلم

( غائبة ) . اشتمل كتاب الرهن من الأحاديث المرفوعة على تسعة أحاديث موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ستة والخامس ثلاثة ، وافته مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة . وفيه من الآثار أثران عن إبراهيم التيمي . والله أعلم

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤٩ - كتاب العتق

### ١ - باب في العتق وفضله

وقوله تعالى [ ١٣ - ١٥ البلد ] : ﴿ فَكَرِّهَةٌ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾

٢٥١٧ - **حدثنا أحمد بن يونس** حدثنا **عاصم بن محمد** قال حدثني **أحمد بن محمد** قال حدثني **سعيد بن مرجانة** صاحب علي بن الحسين قال : قال لي أبو هريرة رضي الله عنه قال النبي ﷺ « أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا اسْتَفْتَدَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوَةٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْ النَّارِ . قال **سعيد بن مرجانة** : فأنطلقت به إلى علي بن الحسين ، فسمعت علي بن الحسين رضي الله عنهما إلى عبده له قد أعطاه به **عبد الله بن جعفر** عشرة آلاف درهم - أو ألف دينار - فأعتقه »

[ الحديث ٢٥١٧ - طرفه في : ٦٢١٥ ]

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . في العتق وفضله ) كذا للاكثر ، زاد ابن شيويه بعد البسملة « باب » ، وزاد المستمل قبل البسملة « كتاب العتق » ولم يقل باب . وأثبتهما النسفي . والعتق بكسر الميم وإزالة الميم . يقال عتق يعتق عتقا بكسر أوله ويفتح وعتا ، وعتاقة ، قال الأزهري : وهو مشتق من قولهم عتق الفرس إذا سبق وعتق الفرس إذا طار ، لأن الرقيق يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء . **قوله** ( وقول الله تعالى ( فك ربة ) ساق إلى قوله ( مقربة ) ) وقع في رواية أبي ذر ( أو أطعم ) ولغيره ( أو إطعام ) وهما قراءة مشهورتان والمراد بفك الرقية تخليص الشخص من الرق من تسمية الشيء باسم بعضه : وإنما خصت بالذكر إشارة إلى أن حكم السيد عليه كالفل في رقبته فإذا أعتق فك الفل من عقه ، وجاء في حديث صحيح « ان فك الرقية مختص بين أغان في عتقها حتى تعتق ، رواه أحمد وابن حبان والحاكم من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله ﷺ « أعتق النسمة وفك الرقة . قيل يا رسول الله أليستا واحدة ؟ قال : لا ، ان عتق النسمة أن تفرد بعتقها ، وفك الرقة أن تمن في عتقها »

وهو في أثناء حديث طويل أخرج الترمذى بعنه وصححه ، وإذا ثبت الفضل في الإعانة على المتق ثبت الفضل في التفرّد بالمتق من باب الأولى . قوله ( حدثنا واقد بن محمد ) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر أخرعاصم الذي روى عنه ، وبذلك صرح الإسماعيلي من طريق معاذ العبدي عن عاصم بن محمد عن أخيه واقد . قوله ( حدثني سعيد بن مرجانة ) بفتح الميم وسكون الراء بعدها جيم وهي أمه ، واسم أبيه عبد الله ويكنى سعيد أبا عثمان ، وقوله ( صاحب على بن الحسين ) أي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وكان منقطعاً إليه فصرف بصحبته ، وهم من ذم أنه سعيد بن يسار أبو الهباب فانه غيره عند الجمهور ، وليس لسعيد بن مرجانة في البخاري غير هذا الحديث ، وقد ذكره ابن حبان في التاييعين وأثبت روايته عن أبي هريرة ، ثم غفل فذكره في اتباع التاييعين وقال لم يسمع من أبي هريرة هـ . وقد قال هنا قال لي أبو هريرة ، ووقع التصريح بسماحه منه عند مسلم والنسائي وغيرهما فانتفى ما زعمه ابن حبان . قوله ( أيما رجل ) في رواية الإسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن عاصم بن محمد ، أيما مسلم ، ووقع تقييده بذلك في رواية مسلم والنسائي من طريق إسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة . قوله ( عضواً من النار ) في رواية مسلم ، عضواً منه من النار . وله من رواية علي بن الحسين عن سعيد بن مرجانة وستأتي مختصرة للمصنف في كفارات الإيمان ، أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه ، وللنسائي من حديث كعب بن مرة ، وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فسكاكاً من النار عظيمين منهما ، وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فسكاكاً من النار ، أسانده صحيح ، ومثله للترمذى من حديث أبي أمامة ، والطبراني من حديث عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات . قوله ( قال سعيد بن مرجانة ) هو موصول بالأسناد المذكور . قوله ( فأنطلقت به ) أي بالحديث ، وفي رواية مسلم ، فأنطلقت حين سمعت الحديث من أبي هريرة فذكرته لعل ، زاد أحمد وأبو عوانة من طريق إسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة ، فقال علي بن الحسين : أنت سمعت هذا من أبي هريرة ؟ فقال نعم . . قوله ( فعمد علي بن الحسين إلى عبد له ) اسم هذا العبد مطرف ، وقع ذلك في رواية إسماعيل بن أبي حكيم المذكورة عند أحمد وأبي عوانة وأبي نعيم في مستخرجيهما على مسلم ، وقوله ، عبد الله بن جعفر ، أي ابن أبي طالب وهو ابن عم والد علي بن الحسين وكانت وفاته سنة ثمانين من الهجرة ، ومات سعيد بن مرجانة سنة سبع وتسعين ومات علي بن الحسين قبله بثلاث أو أربع ، وروايته عنه من رواية الأقران ، وقوله ، عشرة آلاف درهم أو ألف دينار ، شك من الراوى ، وفيه إشارة إلى أن الدينار إذا كان بمشرة دراهم ، وقد رواه الإسماعيلي من رواية عاصم بن علي فقال ، عشرة آلاف درهم ، بغير شك . قوله ( فأعتقه ) في رواية إسماعيل المذكورة ، فقال أذهب أنت حر لوجه الله ، وفي الحديث فضل العتق ، وأن عتق الذكر أفضل من عتق الأنثى خلافاً لمن فضل عتق الأنثى عتجاً بأن عتقها يستدعي صيرورة ولها حراً سواء تزوجها حر أو عبد بخلاف الذكر ، ومقابله في الفضل أن عتق الأنثى غالباً يستلزم مئاعها ، ولأن في عتق الذكر من المئاع العامة ما ليس في الأنثى كصلاحته للقضاء وغيره مما يصلح للذكور دون الإناث ، وفي قوله ، أعتق الله بكل عضو منه عضواً ، إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يكون في الرقبة نقصان ليحصل الاستيماب ، وأشار الخطابي إلى أنه يغفر النفس المجهود بمنفعة كالحصى مثلاً إذا كان ينتفع به فيما لا ينتفع بالفعل ، وما قاله في مقام المنع ، وقد استنكره النووي وغيره وقال : لا شك أن في عتق الحصى وكل ناقص فضيلة ، لكن الكامل أولى . وقال ابن المنير : فيه إشارة إلى أنه ينبغي في

الرقبة التي تكون للكفارة أن تكون مؤمنة ، لأن الكفارة منقذة من النار فينبغي أن لا تقع إلا بمنقذة من النار . واستشكل ابن العربي قوله « فرجه بفرجه » ، لأن الفرج لا يتعلق به ذنب يوجب له النار إلا الزنا ، فإن حمل على ما يتطاهه من الصفات كالمفاخذة لم يشكل عتقه من النار بالعتق ، وإلا فالزنا كبيرة لا تكفر إلا بالتوبة ، ثم قال : فيحتمل أن يكون المراد أن العتق يرجع عند الموازنة بحيث يكون مرجحاً لحسنات المعتق ترجيحاً يوازى سيئته الزنا ١٠ ، ولا اختصاص لذلك بالفرج ، بل يأتي في غيره من الأعضاء بما آثاره فيه كاليد في الغصب مثلاً . والله أعلم

### ٣ - باب أى الرقاب أفضل

٢٥١٨ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر رضي الله عنه قال « سألت النبي ﷺ : أى العمل أفضل ؟ قال : إيمان بالله وجهاد في سبيله . قلت : فأى الرقاب أفضل ؟ قال : أعلاها ثمناً ، وأدنسها عند أهلها . قلت : فإن لم أقتل ؟ قال : يؤمن ضائعاً ، أو تصنع لأخرق . قال : فإن لم أفعل ؟ قال : تدع الناس من الشر ، فإنها عدة تصدق بها على نفسك »

قوله ( باب أى الرقاب أفضل ) أى للعتق . قوله ( حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة ) هذا من أصل حديث وقع في البخارى ، وهو في حكم التلانيات ، لأن هشام بن عروة شيخ شيخه من التابعين وإن كان هنا روى عن تابعين آخر وهو أبوه ، وقد رواه الحارث بن أسامة عن عبيد الله بن موسى فقال « أخبرنا هشام بن عروة » أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » . قوله ( عن أبيه ) في رواية النسائي من طريق يحيى القطان « عن هشام حدثني أبي » . قوله ( عن أبي مرواح ) بضم الميم بعدها راء خفيفة وكسر الواو بعدها مهملة ، زاد مسلم من طريق حماد بن زيد « عن هشام الليثي » ، ويقال له أيضاً الغفاري ، وهو مدني من كبار التابعين لا يعرف اسمه ، وشذ من قال اسمه سعد ، قال الحاكم أبو أحمد : أدرك النبي ﷺ ولم يره . قلت : وما له في البخارى سوى هذا الحديث ، ورجاه كلهم مدنيون إلا شيخه . وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق . وقد أخرجه مسلم من رواية الزهري عن حبيب بن مولى عروة عن عروة فصار في الاسناد أربعة من التابعين . وفي الصحابة أبو مرواح الليثي غير هذا اسمه ابن منده واقدا وعزاه لابن دأود ، ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق يحيى بن سعيد عن هشام أخبرني أبي أن أبا مرواح أخبره ، وذكر الاسماعيلي عدداً كثيراً نحو العشرين نفساً رَوَوْه عن هشام بهذا الاسناد ، وغالفهم مالك فأرسله في المشهور عنه عن هشام عن أبيه عن النبي ﷺ ، ورواه يحيى بن يحيى الليثي وطائفة عنه عن هشام عن أبيه عن عائشة ، ورواه سعيد بن داود عنه عن هشام كرواية الجماعة ، قال الدارقطني : الرواية المرسلة عن مالك أصح ، والمحفوظ عن هشام كما قال الجماعة . قوله ( عن أبي ذر ) في رواية يحيى بن سعيد المذكورة « أن أبا ذر أخبره » . قوله ( قال أعلاها ) بالعين المهملة للاكثر وهي رواية النسائي أيضاً ، والكشميهني بالفتن المعجمة وكذا للنسائي ، قال ابن قرقول : معناها متقارب . قلت : وقع لمسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام « أكثرها ثمناً » وهو يبين المراد ، قال النووي : محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة ، أما لو كان مع شخص ألف درهم مثلاً فأراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة نفيسة أو وقتين مفضولتين فالرقيتان أفضل ، قال : وهذا بخلاف



الأخيه فان الواحدة السمينة فيها أفضل ، لأن المطلوب هنا فك الرقية وهناك طيب اللحم ا ه . والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص ، قرب شخص واحد إذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به أضعاف ما يحصل من النفع بعق أكثر عددا منه ، ورب محتاج إلى كثرة اللحم لتفرقته على الخواص الذين ينتفعون به أكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم ، فالضابط أن مهما كان أكثر نفعا كان أفضل سواء قل أو أكثر ، واحتج به لما لك في أن عتق الرقية السكافرة إذا كانت أغل ثمننا من المسئلة أفضل ، وخالفه أصبغ وغيره وقالوا : المراد بقوله أغل ثمننا من المسلمين ، وقد تقدم تقييده بذلك في الحديث الأول . **قوله** ( وأنفسها عند أهلها ) أى ما اعتباطهم بها أشد ، فإن عتق مثل ذلك ما يقع غالبا الا خلاصا وهو كقوله تعالى ( لن تناالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) . **قوله** ( قلت فان لم أفعل ) في رواية الاسماعيلي ه رأيت إن لم أفعل ، أى إن لم أقدر على ذلك ، فاطلق الفعل وأراد القدرة . والدارقطني في « الفرائب » بلفظ ه فان لم أستطع . **قوله** ( تعين ضائعا ) بالضاد المعجمة وبعد الالف تحتانية لجميع الرواة في البخارى كما جزم به عياض وغيره ، وكذا هو في مسلم ، إلا في رواية السمرقندى كما قاله عياض أيضا ، وجزم الدارقطني وغيره بأن هشاماً رواه هكذا دون من رواه عن أبيه ، وقال أبو على الصدى ونقلته من خطه : رواه هشام بن هروة بالضاد المعجمة والتحتانية ، والصواب بالمهمله والتون كما قال الزهرى . وإذا تقرر هذا فقد خبط من قال من شراح البخارى إنه روى بالضاد المهملة والتون ، فان هذه الرواية لم تقع فى شيء من طرقه ، وروى الدارقطني من طريق معمر عن هشام هذا الحديث بالضاد المعجمة ، قال معمر : كان الزهرى يقول صحف هشام وأما هو بالضاد المهملة والتون . قال الدارقطني : وهو الصواب لمقابله بالآخرق وهو الذى ليس بصانع ولا يحسن العمل ، وقال على بن المدينى : يقولون إن هشاماً صحف فيه ا ه . ورواية معمر عن الزهرى عند مسلم كما تقدم وهى بالمهمله والتون ، وعكس السمرقندى فيها أيضا كما نقله عياض ، وقد وجهت رواية هشام بأن المراد بالضائعين ذو الضياع من فقر أو عيال فيرجع إلى معنى الأول ، قال أهل اللغة : رجل أخرق لاصنعة له والجمع خرق بضم ثم سكون ، وامرأة خرقاء كذلك ، ورجل صانع وصنع بفتحين وامرأة صناع بزيادة ألف . **قوله** ( فان لم أفعل ) أى من الصناعة أو الإعانة ، ووقع في رواية الدارقطني في « الفرائب » : د رأيت ان ضعفت ، وهو يشعر بأن قوله ان لم أفعل أى للمعجز عن ذلك لا كسلا مثلا . **قوله** ( تدع الناس من الشر ) فيه دليل على أن الكف عن الشر داخل في فعل الانسان وكسبه حتى يؤجر عليه ويماقب ، غير أن الثواب لا يحصل مع الكف إلا مع التبة والقصد لا مع الغفلة والذهول قاله القرطبي ملخصا . **قوله** ( فانها صدقة تصدق ) بفتح المثناة والصاد المهملة الخفيفة على حذف إحدى التائين : الأصل تتصدق ويجوز تشديدها على الادغام . وفي الحديث أن الجهاد أفضل الأعمال بعد الايمان ، قال ابن حبان : الراو في حديث أبى ذر هذا بمعنى ثم ، وهو كذلك في حديث أبى هريرة أى المتقدم في ذ باب من قال إن الايمان هو العمل ، وقد تقدم الكلام فيه على طريق الجمع بين ما اختلفت من الروايات في أفضل الأعمال هناك ، وقيل قرن الجهاد بالايمان هنا لانه كان إذ ذاك أفضل الأعمال ، وقال القرطبي : تفضيل الجهاد في حال تعينه ، وأفضل بر الوالدين لمن يكون له أبوان فلا يجاهد الا بأذنهما ، وحاصله أن الأجوبة اختلفت باختلاف أحوال السائلين . وفي الحديث حسن المراجعة في السؤال ، وصبر المفتي والمعلم على التلبذ ورفقه به ، وقد روى ابن حبان والطبري وغيرهما من طريق أبى ادريس الخولاني وغيره عن أبى ذر حدثنا حديثا طويلا فيه أسئلة كثيرة وأجوبتها تشتمل على فوائد كثيرة : منها سؤاله

عن أى المؤمنين أكل وأى المسلمين أسلم وأى الهجرة والجهاد والصدقة والصلاة أفضل ، وفيه ذكر الانبياء وعدمهم وما أنزل عليهم ، وآداب كثيرة من أوامر ونواهي وغير ذلك ، قال ابن المنير : وفي الحديث إشارة إلى أن إعانة الصانع أفضل من إعانة غير الصانع لأن غير الصانع مظنة الإغاة فكل أحد يعينه غالباً ، بخلاف الصانع فإنه لشهرته بصنته يغفل عن إعانته . ففى من جنس الصدقة على المستور

### ٣ - باب ما يستحب من العتاق في الكسوف أو الآيات

٢٥١٩ - **حدثنا** موسى بن مسعود **حدثنا** زائدة بن قدامة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما قالت « أمر النبي ﷺ بالعتاق في كسوف الشمس »  
تابعه علي بن الدرداء عن هشام

٢٥٢٠ - **حدثنا** محمد بن أبي بكر **حدثنا** عثمان **حدثنا** هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما قالت « كنا نؤمر عند الكسوف بالعتاق »

**قوله** ( باب ما يستحب من العتاق ) يفتح العين ووم من كسرهما ، يقال عتق عتاقاً وعتاقه والمراد الاعتاق وهو ملزوم العتاق . **قوله** ( في الكسوف أو الآيات ) كذا لابي ذر وابن شبيب وأبي الوقت والباين ، والآيات ، بغير ألف ، وهى للتويع لا للتوك ؛ وقال الكرماني هى بمعنى الراد وبمعنى بل لأن عطف الآيات على الكسوف من عطف العام على الخاص ، وليس فى حديث الباب سوى الكسوف ، وكأنه أشار الى قوله فى بعض طرقه ، ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده ، وأكثر ما يقع التخوف بالنار فناسب وقوع العتق الذى يعتق من النار ، لكن يختص الكسوف بالصلاة المشروعة بخلاف بقية الآيات . **قوله** ( حدثنا موسى بن مسعود ) وهو أبو حذيفة النهدي يفتح النون مشهور بكنته أكثر من اسمه ، وقد تقدم الحديث فى الكسوف عن راو آخر عن شيخه زائدة . **قوله** ( تابعه علي ) يعنى ابن المدينى وهو شيخ البخارى ، ووم من قال المراد به ابن حجر ، والدرداء هو عبد العزيز بن محمد ، **قوله** ( حدثنا محمد بن أبي بكر ) هو المقدسى ، وعثمان يفتح المهملة وتشديد المثلثة هو ابن علي بن الوليد العامرى الكوفى ماله فى البخارى سوى هذا الحديث الواحد ، وهشام هو ابن عروة ، وفاطمة زوجته وهى ابنة عمه ، وهذا الحديث مختصر من حديث طويل ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى فى موضعه وتبين برواية زائدة أن الأمر فى رواية عثمان هو النبي ﷺ ، وهو مما يقوى أن قول الصحابي « كنا نؤمر بكذا » فى حكم المرفوع

### ٤ - باب إذا عتق عبداً بين اثنين ، أو أمة بين الشرَكَاه

٢٥٢١ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان بن عمار عن سالم عن أبيه رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « من عتق عبداً بين اثنين فإن كان مؤمراً أقوم عليه ثم يعتق »

٢٥٢٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا ماعق عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « من أعتق شركاً له في عبد فساكن له مالٌ يبلغُ كمن أعتق العبدَ فقومُ العبدِ عليه قيمةُ عدلٍ فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد ، والألف قد عتق منه مائة عتق »

٢٥٢٣ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « من أعتق شركاً له في مملوك فمليه عتقه كله إن كان له مالٌ يبلغُ قيمته ، فإن لم يكن له مالٌ يُقومُ عليه قيمةُ عدلٍ على المستق . فأعتق منه ما عتق »

**حدثنا** مسددٌ حدثنا بشر عن عبيد الله . . اختصره

٢٥٢٤ - **حدثنا** أبو النعمان حدثنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « من أعتق نصيباً له في مملوك أو شركاً له في عبد فساكن له من المال ما يبلغُ قيمته بقيمةِ العدلِ فهو عتق . قال نافع : وإلا فقد عتق منه مائة عتق . قال أيوب : لا أدري أسمى قاله نافع ، أو شيء في الحديث »

٢٥٢٥ - **حدثنا** أحمد بن محمد بن مقدم حدثنا الفضيل بن سليمان حدثنا موسى بن عتبة أخبرني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يفتي في العبد أو الأمة يكون بين شركاء فيعتق أحدهم نصيبه منه يقول : قد وجب عليه عتقه كله إذا كان لذى عتق من المال ما يبلغُ يقومُ من ماله قيمةُ التذلل ، ويدفعُ إلى الشركاء أنصباؤهم ويحلُّ سبيلُ المستق ، يُخبرُ ذلك ابنُ عمر عن النبي ﷺ »

ورواه الليث وابنُ أبي ذئب وابنُ إسحاق وجوزية ويحيى بن سعيد وإسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ . . مختصراً

**قوله** ( باب إذا عتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء ) قال ابنُ التين : أراد أن العبدَ كالأمة لا اشتراكهما في الرق قال : وقد بين في حديث ابن عمر في آخر الباب أنه كان يفتي فيهما بذلك انتهى ، وكأنه أشار إلى رد قول إسحاق بن راهويه : أن هذا الحكم يختص بالذكر وهو خطأ ، وأدعى ابن حزم أن لفظ العبد في اللغة يتناول الأمة وفيه نظر ، ولعله أراد المملوك . وقال القرطبي : العبد اسم للمملوك الذكر بأصل وضعه ، والأمة اسم لؤمته بهنجر لفظه ، ومن ثم قال إسحق : أن هذا الحكم لا يتناول الاتق ، وخالفه الجمهور فلم يفرقوا في الحكم بين الذكر والانثى إما لأن لفظ العبد يراد به الجنس كقوله تعالى ( إلا أتى الزنح عبداً ) فإنه يتناول الذكر والانثى قطعاً ، وإما على طريق الإلحاق لعدم الفارق ، قال : وحديث ابن عمر من طريق موسى بن عتبة عن نافع عنه ، أنه كان يفتي في العبد والأمة يكون بين الشركاء ، الحديث ، وقد قال في آخره « يخبر ذلك عن النبي ﷺ » ، فظاهره أن الجميع مرفوع ، وقد رواه الدارقطني من طريق الزهري عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « من كان له شرك في عبد أو

أمة ، الحديث ، وهذا أصرح ما وجدته في ذلك ، ومثله ما أخرجه الطحاوي من طريق ابن إسحق عن نافع مثله وقال فيه : حل عليه ما بقي من ماله حتى يعتق كله ، وقد قال إمام الحرمين : إدراك كون الأمة في هذا الحكم كالعبد حاصل للسامع قبل التفتن لوجه الجمع والفرق ، والله أعلم . قلت : وقد فرق بينهما عثمان الليثي بما أخذ آخر فقال : ينفذ عتق الشريك في جميعه ولا شيء عليه لشريكه إلا أن تكون الأمة جميلة تراد للوطء فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر ، قال النووي : قول إسحق شاذ ، وقول عثمان فاسد اهـ . وإنما قيد المصنف العبد بـ « اثنين والأمة بالشركاء » اتباعا للفظ الحديث الوارد فهما ، والألفحسك في الجميع سواء . **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار وسالم هو ابن عبد الله بن عمر ، ووقع في رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا عمرو بن دينار » . **قوله** ( عن سالم ) هو ابن عبد الله بن عمر ، والنسائي من طريق إسحق بن راهويه عن سفيان عن عمرو أنه « سمع سالم بن عبد الله بن عمر » . **قوله** ( من أعتق ) ظاهره العموم ، لكنّه مخصوص بالاتفاق فلا يصح من الجنون ولا من المحجور عليه لسهه ، وفي المحجور عليه بفلس والعبد والمريض مرض الموت والكافر تفاصيل للعلماء بحسب ما يظهر عندهم من أدلة التخصيص ، ولا يقوم في مرض الموت عند الشافعية إلا إذا وسعه الثلث ، وقال أحد : لا يقوم في المرض مطلقا وسيأتي البحث في عتق الكافر قريبا ، وخرج بقوله « أعتق » ما إذا عتق عليه بأن ورث بعض من يعتق عليه بقرابة فلا سراية عند الجمهور ، وعن أحد رواية ، وكذلك لو عجز المكاتب بعد أن اشتري شقصا يعتق على سيده فإن الملك والعتق يحصلان بغير فعل السيد فهو كالارث ، ويدخل في الاختيار ما إذا أكره بحق ، ولو أوصى بعتق نصيبه من المشترك أو بعتق جزء من له كله لم يسر عند الجمهور . أيضا لأن المال ينتقل للوارث ويصير الميت معسرا ، وعن المالكية رواية ، وحجة الجمهور مع مفهوم الخبر أن السراية على خلاف القياس فيختص بمورد النص ، ولأن التقوم سلبه سبيل غرامة المتلفات فيقتضي التخصيص بصدور أمر يجعل اتلافا ، ثم ظاهر قوله « من أعتق » وقوع العتق منجزا ، وأجرى الجمهور المعلق بصفة إذا وجدت مجرى المنجز . **قوله** ( عبدا بين اثنين ) هو كالمثال ولا فلا فرق بين أن يكون بين اثنين أو أكثر ، وفي رواية مالك وغيره في الباب « شركا » وهو بكسر المعجمة وسكون الراء ، وفي رواية أيوب اللماضي في الشركة « شقصا » بمعجمة وقاف ومهملة وزن الأول ، وفي رواية في الباب « نصيبا » والكل بمعنى ، إلا أن ابن دويد قال : هو القليل والكثير ، وقال الفزاز : لا يكون الشقص إلا كذلك ، والشرك في الأصل مصدر أطلق على متعلقه وهو العبد المشترك ، ولا بد في السياق من إضمار جزء أو ما أشبهه لأن المشترك هو الجملة أو الجزء المعين منها ، وظاهره العموم في كل رقيق لكن يستثنى الجاني والمرهون ففيه خلاف ، والأصح في الرهن والجناية منع السراية لأن فيها إبطال حق المهرن والجاني عليه ، فلو أعتق <sup>(١)</sup> مشتركا بعد أن كاتبه فإن كان لفظ العبد يتناول المكاتب وقصت السراية والأفلا ، ولا يمكن ثبوت أحكام الرق عليه ، فقد ثبت ولا يستلزم استحصال لفظ العبد عليه ، ومثله ما لو دبراه ، **لكن** تناول لفظ العبد للدبر أقوى من المكاتب فيسرى هنا على الأصح ، فلو أعتق من أمة ثبت كونها أم ولد لشريكه فلا سراية لأنها تستلزم النقل من مالك إلى مالك ، وأم الولد لا تقبل ذلك عند من لا يرى بيعها وهو أصح قول العلماء . **قوله** ( فإن كان موسرا قوم ) ظاهره اعتبار ذلك حال

العتق ، حتى لو كان ميسرا ثم أيسر بعد ذلك لم يتغير الحكم ، ومفهومه أنه إن كان ميسرا لم يقوم ، وقد أفصح بذلك في رواية مالك حيث قال فيها : وإلا فقد عتق منه ماعتق ، ويبقى ما لم يعتق على حكمه الأول ، وهذا الذي ينهم من هذا السياق وهو السكوت عن الحكم بعد هذا الإبقاء ، وسيأتي البحث في ذلك في الكلام على حديث الباب الذي يليه . **قوله** ( قوم هليه ) بضم أوله ، زاد مسلم والنسائي في روايتهما من هذا الوجه : في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط ، والوكس بفتح الواو وسكون الكاف بعدها مهملة النقص ، والشطط بمجمة ثم مهملة مكررة والفتح الجور ، واتفق من قال <sup>(١)</sup> من العلماء على أنه يباع عليه في حصة شريكه جميع ما يباع عليه في الدين على اختلاف عندهم في ذلك ، ولو كان عليه دين بقدر ما يملكه كان في حكم الموسر على أصح قول العلماء ، وهو كالخلاف في أن الدين هل يمنع الزكاة أم لا ، ووقع في رواية الشافعي والحنيفي : فإنه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل ، وهو شك من سفيان ، وقد رواه أكثر أصحابه عنه بلفظ : قوم عليه قيمة عدل ، وهو الصواب . **قوله** ( ثم يعتق ) في رواية مسلم : ثم أعتق عليه من ماله إن كان موسرا ، وهو يشعر بأن التاء في حديث الباب مفتوحة مع ضم أوله . ( تنبيه ) : روى الزهري عن سالم هذا الحديث مختصرا أيضا ، أخرجه مسلم بلفظ : من أعتق شركا له في عبد حقق ما بقي من ماله إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد ، وذكر الخطيب قوله : إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد ، في المدرج ، وقد وقعت هذه الزيادة في رواية نافع كما سيأتي . **قوله** في طريق مالك عن نافع ( وكان له ما يبلغ ) أي شيء يبلغ ، وعند الكشميني : مال يبلغ ، وهي رواية دالموطأ ، والتعميد بقوله : يبلغ ، يخرج ما إذا كان له مال لكنسه لا يبلغ قيمة النصيب . وظاهره أنه في هذه الصورة لا يقوم عليه مطلقا ، لكن الأصح عند الشافعية - وهو مذهب مالك - أنه يسرى إلى القدر الذي هو موسر به تنفيذا للعتق بحسب الامكان . **قوله** ( ثمن العبد ) أي من بقية العبد ، لأنه موسر بخصته ، وقد أوضح ذلك النسائي في روايته من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عبيد الله بن عمر وعمر بن نافع ومحمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر بلفظ : وله مال يبلغ قيمة أنصباء شركائه فإنه يضمن لشركائه أنصباءهم ويعتق العبد ، والمراد بالثمن هنا القيمة ، لأن الثمن ما اشترت به العين ، واللازم هنا القيمة لا الثمن ، وقد تبين المراد في رواية زيد بن أبي أنيسة المذكورة ، ويأتي في رواية أيوب في هذا الباب بلفظ : ما يبلغ قيمته بقيمة عدل . **قوله** ( فأعطى شركاءه ) كذا الأكثر على البناء للفاعل وشركاءه بالنصب ، ول بعضهم : فأعطى ، على البناء للفعل وشركاءه بالضم ، وقوله : حصصهم ، أي قيمة حصصهم أي إن كان له شركاء فإن كان له شريك أعطاه جميع الباقي ، وهذا لا خلاف فيه فلو كان مشتركا بين الثلاثة فأعتق أحدهم حصته وهي الثلث والثاني حصته وهي السدس فهل يقوم عليهما نصيب صاحب النصف بالسوية أو على قدر الحصص ؟ الجمهور على الثاني ، وعند المالكية والحنابلة خلاف كالخلاف في الشفعة إذا كانت لاثنتين هل يأخذان بالسوية أو على قدر الملك ؟ . **قوله** ( عتق منه ماعتق ) قال الداودي هو بفتح العين من الأول ويجوز الفتح والضم في الثاني ، وتعقبه ابن التين بأنه لم يقله غيره ، وإنما يقال عتق بالفتح وأعتق بضم الهمة ، ولا يعرف عتق بضم أوله لأن الفعل لازم غير متعد . **قوله** في الرواية الثالثة ( عن أبي أسامة عن عبيد الله ) هو ابن عمر العمري . **قوله** ( عتقه كله ) بجر اللام تأكيذا للتصغير المضاعف أي عتق العبد كله .

قوله (فإن لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل على المعتق) هكذا في هذه الرواية، وظاهرها أن التقويم يشرح في حق من لم يكن له مال، وليس كذلك بل قوله «يقوم» ليس جواباً للشرط بل هو صفة من له المال، والمعنى أن من لا مال له بحيث يقع عليه اسم التقويم فإن العتق يقع في نصيبه خاصة، وجواب الشرط هو قوله «فأعتق منه ما أعتق» والثقة بذلك فقد أعتق منه ما أعتق. وقد وقع في رواية أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة عن أبي أسامة عند الإسماعيل بلفظ «فإن لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل عتق منه ما عتق» وأوضح من ذلك رواية خالد بن الحارث عن عبيد الله عند النسائي بلفظ «فإن كان له مال قوم عليه قيمة عدل في ماله» فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق، قوله (حدثنا مسدد حدثنا بشر) أي ابن الفضل (عن عبيد الله) أي ابن عمر. قوله (اختصره) أي بالأسناد المذكور، وقد أخرجه مسدد في مسنده برواية معاذ بن المنثري عنه بهذا الأسناد، وأخرجه البيهقي من طريقه ولفظه «ومن أعتق شركاً له في ملك فقد عتق كله» وقد رواه غير مسدد عن بشر مطولاً أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن بشر لكن ليس فيه أيضاً قوله «عتق منه ما عتق» فيحتمل أن يكون مراده أنه اختصر هذا القدر، وقد فهم الإسماعيلي ذلك فقال: عامة الكوفيين رَوَوْا عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث حكم المومر والمسر معا، والبصريون لم يذكروا إلا حكم المومر فقط. قلت: فن الكوفيين أبو أسامة كما ترى وابن عمر عند مسلم وزهير عند النسائي وعيسى بن يونس عند أبي داود ومحمد بن عبيد عند أبي عوانة وأحمد، ومن البصريين بشر المذكور وخالد بن الحارث ويحيى القطان عند النسائي وعبد الأعلى. فيما ذكر الإسماعيلي. لكن رَوَاهُ النسائي من طريق زائدة عن عبيد الله وقال وآخرون «فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق» وزائدة كوفي لكنه وافق البصريين. قوله (أو شركاً له في عبد) الشك فيه من أيوب، وقد سبق في الشركة من وجه آخر عنه فقال فيه «أو قال نصيباً». قوله (فهو عتيق) أي معتق بضم أوله وفتح المثناة. قوله (قال أيوب: لا أدري شيء) قاله نافع أو شيء في الحديث هذا شك من أيوب في هذه الزيادة المتعلقة بحكم المومر هل هي موصولة مرفوعة أو منقطعة مقطوعة، وقد رَوَاهُ عبد الوهاب عن أيوب فقال في آخره «وربما قال وإن لم يكن له مال فقد عتق منه ما عتق» وربما لم يقله، وأكثر ظني أنه شيء. بقوله نافع من قبله، أخرجه النسائي، وقد وافق أيوب على الشك في رفع هذه الزيادة يحيى بن سعيد عن نافع أخرجه مسلم والنسائي ولفظ النسائي «وكان نافع يقول قال يحيى: لا أدري شيء» كان من قبله بقوله أم شيء في الحديث، فإن لم يكن عنده فقد جاز ما صنع، ورواها من وجه آخر عن يحيى لجزم بأنها عن نافع، وأدرجها في المرفوع من وجه آخر، وجزم مسلم بأن أيوب ويحيى قالاً: لا ندري أهو في الحديث أو شيء قاله نافع من قبله، ولم يختلف عن مالك في وصلها ولا عن عبيد الله بن عمر، لكن اختلف عليه في إثباتها وحذفها كما تقدم، والذين أثبتوها حفاظاً قائلين أنها من عبيد الله مقدم، وأثبتها أيضاً جرير بن حازم كما سيأتي بعد اثني عشر باباً وإسماعيل بن أمية عند الدارقطني، وقد رجح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة مرفوعة، قال الشافعي: لا أحسب علماً بالحديث يشك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب، لأنه كان ألوم له منه، حتى ولو استويا فشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه كانت الحجة مع من لم يشك، ويؤيد ذلك قول عثمان الدارمي: قلت لابن معين مالكا في نافع أحب إليك أو أيوب؟ قال: مالكا. وسأذكر ثمرة الخلاف في رفع هذه الزيادة أو وقفها في الكلام على حديث أبي هريرة في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى. قوله (أهـ كان يعني الخ) كان البخاري أورد هذه الطريقين بشيء بها

إلى أن ابن عمر راوى الحديث أفتى بما يقتضيه ظاهره في حق الموسر ليرد بذلك على من لم يقل به ، ولم يتفرد موسى بن عتيبة عن نافع بهذا الاسناد بل وافقه صخر بن جويرية عن نافع ، أخرجه أبو عروانة والطحاوى والدارقطنى من طريقه . قوله ( ورواه الليث وابن أبي ذئب وابن إسحق وجويرية ويحيى بن سعيد وإسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ مختصرا ) يمتن ولم يذكروا الجملة الأخيرة في حق الموسر وهى قوله « فقد عتق منه ما عتقت » فأما رواية الليث فقد وصلها مسلم ولم يسق لفظه ، والنسائى ولفظه « سمعت رسول الله ﷺ يقول : أيا مملوك كان بين شركاء فاعتق أحدهم نصيبه فإنه يقام في مال الذى أعتق قيمة عدل فيعتق إن بلغ ذلك ماله . » وأما رواية ابن أبي ذئب فوصلها مسلم ولم يسق لفظها ، ووصلها أبو نعيم فى مستخرجهم عليه ولفظه « من أعتق شركا فى مملوك وكان للذى يمتق مبلغ منه فقد عتق كله » وأما رواية ابن إسحق فوصلها أبو عروانة ولفظه « من أعتق شركا له فى عبد مملوك فعليه نفاذه منه » وأما رواية جويرية وهو ابن إسماعيل فوصلها المؤلف فى الشريعة كما مضى ، وأما رواية يحيى بن سعيد فوصلها مسلم وغيره وقد ذكرت لفظه ، وأما رواية إسماعيل بن أمية فوصلها مسلم ولم يسق لفظها ، وهى عند عبد الرزاق نحو رواية ابن أبي ذئب . وفى هذا الحديث دليل على أن الموسر إذا عتق نصيبه من مملوك عتق كله قال ابن عبد البر : لا خلاف فى أن التقويم لا يكون إلا على الموسر ، ثم اختلفوا فى وقت العتق : فقَالَ الجمهور والشافعى فى الأصح وبعض المالكية : أنه يمتق فى الحال ، وقال بعض الكافعية لو أعتق الشريك نصيبه بالتقويم كان لغوا ويغرم المعتق حصه نصيبه بالتقويم ، وحجهم رواية أيوب فى الباب حيث قال « من أعتق نصيبا وكان له من المال ما يبلغ قيمته فهو عتيق » وأوضح من ذلك رواية النسائى وابن حبان وغيرهما من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظه « من أعتق عبدا وله فيه شركاء وله وفاة فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته » والطحاوى من طريق ابن أبي ذئب عن نافع « فكان للذى يعتق نصيبه ما يبلغ ثمنه فهو عتيق كله ، حتى لو أعسر الموسر المعتق بعد ذلك استمر العتق وبقي ذلك دينا فى ذمته ، ولو مات أخذ من تركته ، فإن لم يخلف شيئا لم يكن للشريك شيء واستمر العتق » والمشهور عند المالكية أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة ، فلو أعتق الشريك قبل أخذ القيمة نفذ عتقه ، وهو أحد أقوال الشافعى : وحجهم رواية سالم أول الباب حيث قال « فإن كان موسرا قوم عليه ثم يمتق ، والجواب أنه لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على أداء القيمة ، فإن التقويم يفيد معرفة القيمة ، وأما الدفع فقد رُزئت على ذلك . » وأما رواية مالك التى فيها « فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد » فلا تقتضى تريبا لسياقها بالواو . وفى الحديث حجة على ابن سيرين حيث قال : يمتق كله ويكون نصيب من لم يمتق فى بيت المال ، لتصریح الحديث بالتقويم على المعتق . وعلى ربيعة حيث قال : لا ينفذ عتق الجزء من موسر ولا مصر ، وكأنه لم يثبت عنده الحديث . وعلى بكير بن الأشج حيث قال : أن التقويم يكون عند ارادة العتق لا بعد صدوره . وعلى أبي حنيفة حيث قال : يتخير الشريك بين أن يقوم نصيبه على المعتق أو يمتق نصيبه أو يستسمى العبد فى نصيب الشريك ، ويقال إنه لم يسبق إلى ذلك ولم يتابعه عليه أحد حتى ولا أصحابه ، وطرده قوله فى ذلك فيما لو أعتق بعض عبده فالجمهور قالوا : يمتق كله ، وقال هو : يستسمى العبد فى قيمة نفسه لمولاه . واستثنى الحنفية ما إذا أذن الشريك لفلان لشريكه : أعتق نصيبك ، قالوا فلا ضمان فيه . واستدل به على أن من أتلف شيئا من الحيوان فعليه قيمته لا مثله ، ويلتصق بذلك ما لا يكال ولا يوزن عند الجمهور . وقال ابن بطال : قيل الحكمة فى التقويم على الموسر أن تكمل حرية

العبد لثم شهادته وحدوده . قال : والصواب أنها لاستكمال انقضاء المعتق من النار . قلت : وليس القول المذكور مردودا بل هو محتمل أيضا ، ولعل ذلك أيضا هو الحكمة في مشروعية الاستسعا .

٥ - باب إذا أعتق نصيباً في عيد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه ، على نحو الكتابة  
 ٢٥٢٦ - حدثني أحمد بن أبي رجاء حدثنا يحيى بن آدم حدثنا جرير بن حازم سمعت قتادة قال :  
 حدثني النضر بن أنس بن مالك عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « من أعتق شقيقاً من عبد . »

٢٥٢٧ - حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « من أعتق نصيباً - أو شقيقاً - في مملوك فخلصه عليه في ماله إن كان له مال ، وإلا فوَّع عليه فاستسعى به غير مشقوق عليه »  
 تابعه حجاج بن حجاج وإبان وموسى بن خليف عن قتادة . اختصره شعبه

قوله ( باب إذا أعتق نصيباً في عيد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه ، على نحو الكتابة ) أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أن المراد بقوله في حديث ابن عمر « وإلا فقد عتق منه ما عتق ، أي وإلا ، فإن كان المقت لا مال له يبلغ قيمة العبد فقد تجز عتق الجزء الذي كان يملكه وبقي الجزء الذي لشريكه على ما كان عليه أولاً إلى أن يستسعى العبد في تحصيل القدر الذي يخلص به باقيه من الرق إن قوى على ذلك ، فإن عجز نفسه استمرت حصة الشريك موقوفة . وهو مصير منه إلى القول بصحة الحديثين جميعاً والحكم برفع الزادتين مما وهما قوله في حديث ابن عمر « وإلا فقد عتق منه ما عتق » وقد تقدم بيان من جزم بأنها من جملة الحديث ، وبيان من توقف فيها أو جزم بأنها من قول نافع . وقوله في حديث أبي هريرة « فاستسعى به غير مشقوق عليه ، وسأبين من جزم بأنها من جملة الحديث ومن توقف فيها أو جزم بأنها من قول قتادة ، وقد بينت ذلك في كتابي « المدرج » ، بأبسط مما هنا . وقد استبعد الاسماعيل إمكان الجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ومنع الحكم بصحتها مما وجزم بانتهما متدافعان ، وقد جمع غيره بينهما بأوجه أخر يأتي بيانها في أواخر الباب إن شاء الله تعالى . قوله ( جرير بن حازم سمعت قتادة ) سيأتي بعد أبواب من رواية جرير بن حازم عن نافع ، فله فيه طريقان ، وقد حفظ الزيادة التي في كل منهما وجزم برفع كل منهما . قوله ( عن بشير بن نهيك ) بفتح اللوحدة وكسر المعجمة وفتح النون وكسر الهاء وزنا واحداً . قوله ( من أعتق شقيقاً من عبد ) كذا أورده مختصراً وعطف عليه طريق سعيد عن قتادة ، وقد تقدم في الشركة من وجه آخر عن جرير بن حازم وبقيته « أعتق كله إن كان له مال والا يستسعى غير مشقوق عليه ، وأخرجه الاسماعيل من طريق بشر بن البرى ويحيى بن بكير جميعاً عن جرير بن حازم بلفظ « من أعتق شقيقاً من غلام وكان الذي أعتقه من المال ما يبلغ قيمة العبد أعتق في ماله ، وإن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه ، قوله ( حدثنا سعيد ) هو ابن أبي عروبة . قوله ( عن النضر ) في رواية جرير - التي قبلها - عن قتادة وحدثني



النضر . قوله ( والا فوم عليه فاستسمى به ) في رواية عيسى بن يونس عن سعيد عند مسلم . ثم يستعى في نصيب الذي لم يعتق ، والحديث ، وفي رواية عبدة عند النسائي ومحمد بن بشر عند أبي داود كلاهما عن سعيد . فان لم يكن له مال قوم ذلك العبد قيمة عدل واستسمى في قيمته لصاحبه ، الحديث . قوله ( غير مشقوق عليه ) تقدم توجيهه ، وقال ابن التين : معناه لا يستغل عليه في الثمن ، وفيل معناه غير مكاتب وهو بعيد جداً . وفي ثبوت الاستسعاء حجة على ابن سيرين حيث قال : يعتق نصيب الشريك الذي لم يعتق من بيت المال . قوله ( تابعه حجاج بن حجاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة واختصره شعبة ) أراد البخاري بهذا الرد على من زعم أن الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظ ، وأن سعيد بن أبي عروبة تفرد به ، فاستظهر له برواية جرير بن حازم بموافقة ، ثم ذكر ثلاثة تابعوها على ذكرها . فاما رواية حجاج فهو في نسخة حجاج بن حجاج عن قتادة من رواية أحمد بن حفص أحد شيوخ البخاري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن حجاج وفيها ذكر السعابية ، ورواه عن قتادة أيضا حجاج بن أرمطة أخرجه الطحاوي ، وأما رواية أبان فأخرجها أبو داود والنسائي من طريقه قال : حدثنا قتادة أخبرنا النضر بن أنس ولفظه . فان عليه أن يعتق بقيته ان كان له مال ولا استسمى العبد ، الحديث ، ولابن داود فعلية أن يعتقه كله والباقي سواء ، وأما رواية موسى بن خلف فوصلها الخطيب في كتاب الفصل والوصل ، من طريق أبي ظفر عبد السلام بن مظهر عنه عن قتادة عن النضر ولفظه . من أعتق شقصا له في مملوك فعلية خلاصه إن كان له مال ، فان لم يكن له مال استسمى غير مشقوق عليه ، وأما رواية شعبة فأخرجها مسلم والنسائي من طريق غندر عنه عن قتادة بأسناده ولفظه . عن النبي ﷺ في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه قال : بضمن ، ومن طريق معاذ عن شعبة بلفظ . من أعتق شقصا من مملوك فهو حر من ماله ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق الطيالسي عن شعبة وأبو داود من طريق روح عن شعبة بلفظ . من أعتق مملوكا بينه وبين آخر فعلية خلاصه ، وقد اختصر ذكر السعابية أيضا هشام الدستوائي عن قتادة إلا أنه اختلف عليه في إسناده : فنهى من ذكر فيه النضر بن أنس ومنهم من لم يذكره . وأخرجه أبو داود والنسائي بالوجهين ولفظ أبي داود والنسائي جميعا من طريق معاذ بن هشام عن أبيه . من أعتق نصيبا له في مملوك عتق من ماله ان كان له مال ، ولم يختلف على هشام في هذا القدر من المتن ، وغفل عبد الحق فزعم أن هشاما وشعبة ذكرا الاستسعاء فوصلاه ، وتعقب ذلك عليه ابن المواق فأجلد ، وبالغ ابن العربي فقال : اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ ، وإنما هو من قول قتادة . ونقل الخلال في العمل ، عن أحمد أنه ضعف رواية سعيد في الاستسعاء ، وضعفها أيضا الأرم عن سليمان بن حرب ، واستند إلى أن فائدة الاستسعاء أن لا يدخل الضرر على الشريك قال : فلو كان الاستسعاء مشروعا لزم أنه لو أعطاه مثلا كل شهر درهمين أنه يجوز ذلك ، وفي ذلك غاية الضرر على الشريك اهـ ، وبمثل هذا لارد الأحاديث الصحيحة ، قال النسائي . بلغني أن هشاما رواه لجلس هذا الكلام أي الاستسعاء من قول قتادة ، وقال الاسماعيلي : قوله . ثم استسمى العبد ، ليس في الخبر مسندا ، وإنما هو قول قتادة مدرج في الخبر على ما رواه همام ، وقال ابن المنذر والخطابي : هذا الكلام الأخير من قتيبة قتادة ليس في المتن . قلت : ورواية همام قد أخرجه أبو داود عن محمد بن كثير عنه عن قتادة لكنه لم يذكر الاستسعاء أصلا ولفظه . ان رجلا أعتق شقصا من غلام ، فأجاز النبي ﷺ عتقه وغرمه بقية ثمنه ، ثم رواه عبد الله بن يزيد المقرئ عن همام فذكر فيه السعابية وفصلها من الحديث المرفوع أخرجه الاسماعيلي وابن المنذر

والدارقطني والخطابي والحاكم في علوم الحديث ، والبيهقي والخطيب في الفصيل والوصل ، كلهم من طريقه ولفظه مثل رواية محمد بن كثير سواء وزاد قال فكان قتادة يقول : ان لم يكن له مال استسقى العبد ، قال الدارقطني : سمعت أبا بكر التيسابوري يقول ما أحسن ما رواه همام ضبطه وفصل بين قول النبي ﷺ وبين قول قتادة ، هكذا جزم هؤلاء بأنه مدرج . وأبي ذلك آخرون منهم صاحب الصحيح فصححا كون الجميع مرفوعا ، وهو الذي رجحه ابن دقيق العيد وجماعة ، لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته وكثرة أخذه عنه من همام وغيره ، وهشام وشعبة وإن كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينفيا ما رواه ، وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه ، وليس أنجلس متحدا حتى يتوقف في زيادة سعيد ، فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منهما فسمع منه ما لم يسمعه غيره ، وهذا كله لو انفرد ، وسعيد لم ينفرد ، وقد قال النسائي في حديث أبي قتادة عن أبي المليح في هذا الباب بعد أن ساق الاختلاف فيه على قتادة : هشام وسعيد أثبت في قتادة من همام ، وما أعل به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به مردود لانه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة تقدم ذكرهم وآخرون معهم لانطيل بذكرهم ، وهمام هو الذي انفرد بالتفصيل ، وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه فانه جعله واقعة عين وم جعلوه حكما عاما ، فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي . والعجب من طعن في رفع الاستسقاء بكون همام جعله من قول قتادة ولم يظن فيها يدل على ترك الاستسقاء وهو قوله في حديث ابن عمر في الباب الماضي ، والافتد عتق منه ماعتق ، بكون أيوب جعله من قول نافع كما تقدم شرحه ففصل قول نافع من الحديث وميزه كما صنع همام سواء فلم يجعلوه مدرجا كما جعلوا حديث همام مدرجا مع كون يحيى بن سعيد واقفي أيوب في ذلك وهمام لم يوافقه أحد ، وقد جزم بكون حديث نافع مدرجا محمد بن وضاح وآخرون ، والذي يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقا لعمل صاحبي الصحيح ، وقال ابن المواق : والانصاف أن لانوم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يفتي به ، فليس بين تحديده به مرة وفتياه به أخرى منافاة . قلت : ويؤيد ذلك أن البيهقي أخرج من طريق الأوزاعي عن قتادة أنه أفتى بذلك ، والجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة يمكن بخلاف ما جزم به الاسماعيلي ، قال ابن دقيق العيد : حسبك بما اتفق عليه الشيخان فانه أعلى درجات الصحيح ، والذين لم يقولوا بالاستسقاء تاملوا في تضمينه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي يحتاجون الى الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليلات ، وكان البخاري خشي من الطعن في رواية سعيد بن أبي عروبة فأشار الى ثبوتها بإشارات خفية كعادته ، فانه أخرجه من رواية يزيد بن زريع عنه وهو من أثبت الناس فيه وسمع منه قبل الاختلاط ، ثم استظهر له برواية جرير بن حازم بمتابسته لينفي عنه التفرد ، ثم أشار إلى أن غيرهما نابهما ثم قال : اختصره شعبة ، وكأنه جواب عن سؤال مقدر . وهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسقاء ، فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفا لانه أووده مختصرا وغيره ساه بهتامة ، والعديد الكثير أولى بالحفظ من الواحد والله أعلم . وقد وقع ذكر الاستسقاء في غير حديث أبي هريرة : أخرجه الطبراني من حديث جابر ، وأخرجه البيهقي من طريق خالد بن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة ، وعمدة من ضعف حديث الاستسقاء في حديث ابن عمر قوله ، والافتد عتق منه ماعتق ، وقد تقدم أنه في حق المسر وأن المفهوم من ذلك أن الجزء الذي لشريك المعتقد باق على حكمه الأول ، وليس فيه التصريح بأن يستمر رقيقا ، ولا فيه التصريح بأنه يمتنع كله . وقد احتج

بعض من ضعف رفع الاستسعاء بزيادة وقعت في الدارقطني وغيره من طريق اسماعيل بن أمية وغيره عن نافع عن ابن عمر قال في آخره «ورق منه مابق» وفي اسناده اسماعيل بن مرزوق الكوفي وليس بالمشهور عن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء عنهم ، وعلى تقدير صحته فليس فيها أنه يستمر رقيقاً ، بل هي مقتضى المفهوم من رواية غيره ، وحديث الاستسعاء فيه بيان الحكم بعد ذلك ، فللذي صحح رفعه أن يقول : معنى الحديثين أن المعسر إذا أعتق حصته لم يسر العتق في حصة شريكه بل تبقى حصة شريكه على حالها وهي الرق ، ثم يستفي في عتق بقية فيصلح لمن الجزء الذي لشريك سيده ويدفعه إليه ويعتق . وجعلوه في ذلك كالمكاتب ، وهو الذي جزم به البخاري . والذي يظهر أنه في ذلك باختياره لقوله «غير مشقوق عليه» ، فلو كان ذلك على سبيل اللزوم بأن يكلف العبد الاكساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له بذلك غاية المشقة ، وهو لا يلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور لانها غير واجبة فهذه مثلها ، والى هذا الجلع مال البيهقي قال : لا يبق بين الحديثين معارضة أصلاً ، وهو كما قال إلا أنه يلزم منه أن يبق الرق في حصة الشريك إذا لم يخر العبد الاستسعاء . فيعارضه حديث أبي المليح عن أبيه ، أن رجلاً أعتق شقصاً له من غلام فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : ليس لله شريك ، وفي رواية «فأجاز عتقه» أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد قوى وأخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة ، أن رجلاً أعتق شقصاً له في مملوك ، فقال النبي ﷺ : هو كله ، فليس لله شريك ، ويمكن حله على ما إذا كان المعتق غنياً أو على ما إذا كان جميعه له فأعتق بعضه فقد روى أبو داود من طريق ملقاه بن التلب عن أبيه ، أن رجلاً أعتق نصيبه من مملوك فلم يضمه النبي ﷺ ، وإسناده حسن . وهو يحول على المعسر والا لتعارضاً . ، جمع بعضهم بطريق أخرى قال أبو عبد الملك : المراد بالاستسعاء أن العبد يستمر في حصة الذي لم يعتق رقيقاً فيسقى في خدمته بقدر ما له فيه من الرق ، قالوا ومعنى قوله «غير مشقوق عليه» أي من وجه سيده المذكور : فلا يكلفه من الخدمة فوق حصة الرق ، لكن يرد على هذا إجماع قوله في الرواية المتقدمة «واستفي في قيمته أصحابه» ، واحتج من أبطل الاستسعاء بحديث عمران بن حصين عند مسلم ، أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم ، فدعاه رسول الله ﷺ فجأهم أنلاثاً ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ، ووجه الدلالة منه أن الاستسعاء لو كان مشروعاً لنجز من كل واحد منهم عتق ثلثه وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته لورثة الميت ، وأجاب من أثبت الاستسعاء بأنها واقعة عين فيحتمل أن يكون قبل مشروعية الاستسعاء ، ويحتمل أن يكون الاستسعاء مشروعاً إلا في هذه الصورة وهي ما إذا أعتق جميع ما ليس له أن يعتقه ، وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات عن أبي قحافة عن رجل من بني عذرة ، أن رجلاً منهم أعتق مملوكاً له عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله ﷺ ثلثه وأمره أن يسعى في الثلثين ، وهذا يعارض حديث عمران ، وطريق الجمع بينهما يمكن واحتجوا أيضاً بما رواه النسائي من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ «من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيته لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء» ، والجراب مع تسليم صحته أنه مختص بصورة اليسار لقوله فيه «وله وفاء» ، والاستسعاء إنما هو في صورة الإحصار كما تقدم فلا حاجة فيه ، وقد ذهب إلى الأخذ بالاستسعاء إذا كان المعتق معسراً أبو حنيفة وصاحبه والأوزاعي والثوري وإسحق وأحمد في رواية وآخرون ، ثم اختلفوا فقال الأكثر : يعتق جميعه في الحال ويستفي العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك ، وزاد ابن أبي ليلى فقال : ثم يرجع العبد على المعتق الأول بما أداه للشريك ، وقال

أبو حنيفة وحده : يتخير الشريك بين الاستعلاء وبين عتق نفسه ، وهذا يدل على أنه لا يعتق عنده ابتداء إلا النصيب الأول فقط ، وهو موافق لما جنع إليه البخاري من أنه يصير كالمكتوب ، وقد تقدم توجيهه ، وعن عطاء يتخير الشريك بين ذلك وبين إبقاء حصته في الرق ، وعطاء الجميع زفر فقال : يعتق كله وتقوم حصته الشريك فتؤخذ إن كان المقتى موسرا ، وترتب في ذمته إن كان معسرا

## ٦ - باب الخطأ والنسيان في العتاق والطلاق ونحوه ، ولا عتاق إلا لوجه الله تعالى

وقال النبي ﷺ « لكل امرئ ما نوى » . ولا نية للناسي والمخطئ

٢٥٢٨ - حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا مسعر عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « إن الله سبحانه لا يجاوز عن أمي ما وسوست به صدورها ما لم تعمل أو تكلم »

[ الحديث ٢٥٢٨ - طرفاه في : ٥٢٦٩ ، ٦٦٦٤ ]

٢٥٢٩ - حدثنا محمد بن كثير عن سفيان حدثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة ابن وقاصم الأبي قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « الأعمال بالنية ، ولا امرئ ما نوى : فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه »

قوله ( باب الخطأ والنسيان في العتاق والطلاق ونحوه ) أي من التعليلات لايقع شيء منها إلا بالقصد ، وكأنه أشار إلى رد ما روي عن مالك أنه يقع الطلاق والعتاق عامدا كان أو خطأ ذا كرا كان أو ناسيا ، وقد أنكره كثير من أهل مذهبه ، قال الداودي : وقوع الخطأ في الطلاق والعتاق أن يريد أن يلفظ بشيء غيرهما فيسبق لسانه اليهما ، وأما النسيان ففيه إذا حلف ونسى . قوله ( ولا عتاق إلا لوجه الله ) سيأتي في الطلاق نقل معنى ذلك عن علي رضي الله عنه ، وفي الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا « لا طلاق إلا لعدة ، ولا عتاق إلا لوجه الله ، وأراد المصنف بذلك إثبات اعتبار النية ، لأنه لا يظهر كونه لوجه الله إلا مع القصد ، وأشار إلى الرد على من قال : من أعتق عبده لوجه الله أو للشيطان أو للصنم عتق لوجود ركن الاعتاق ، والزيادة على ذلك لا تغلظ بالعتق . قوله ( وقال النبي ﷺ : لكل امرئ ما نوى ) هو طرف من حديث عمر ، وقد ذكره في الباب بلفظ « ولما لامرئ ما نوى » واقطعت المعلق أوردته في أول الكتاب حيث قال فيه « ولما لكل امرئ ما نوى » ، وأورده في أواخر الإيمان بلفظ « ولكل امرئ ما نوى » ، ودأما ، فيه مقدرة . قوله ( ولا نية للناسي والمخطئ ) وقع في رواية القاسمي « المخطئ » ، بدل المخطئ ، قالوا : المخطئ من أراد الصواب فصار إلى غيره والمخطئ من تعدد لما لا ينبغي . وأشار المصنف بهذا الاستنباط إلى بيان أخذ الترجمة من حديث « الأعمال بالنيات » ، ويحتمل أن يكون أشار بالترجمة إلى ماورد في بعض الطرق كمادته ، وهو الحديث الذي يذكره أهل الفقه والأصول كثيرا بلفظ « رفع الله عن أمي

الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس ، إلا أنه بلفظ « وضع » بدل « رفع » وأخرجه الفضل بن جعفر التيمي في فوائده بالسناد الذي أخرجه به ابن ماجه بلفظ « رفع » ورجاله ثقات ، إلا أنه أعل بعله غير قاذحة ، فانه من رواية الوليد عن الأوزاعي عن عطاء عنه ، وقد رواه بشر بن بكر عن الأوزاعي فزاد « عبيد بن عمير » بين عطاء وابن عباس أخرجه الدارقطني والحاكم والطبراني . وهو حديث جليل ، قال بعض العلماء : ينبغي أن يعد نصف الإسلام ، لأن الفعل إما عن قصد واختيار أو لا ، الثاني ما يقع عن خطأ أو نسيان أو إكراه فهذا القسم معفو عنه باتفاق وإنما اختلف العلماء : هل المعفو عنه الإثم أو الحكم أو هما معا ؟ وظاهر الحديث الأخير ، وماخرج عنه كالقتل فله دليل منفصل ، وسيأتي بسط القول في ذلك في كتاب الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى . وتقدير قوله « ولكل امرئ ما نوى » يعتد لكل امرئ ما نوى ، وهو يحتمل أن يكون في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط وبحسب هذين الاحتمالين وقع الاختلاف في الحكم . **قوله** ( عن زرارة بن أوفى ) يأتي في الإيمان والنذور بلفظ « حدثنا زرارة » وهو من ثقات التابعين ، كان قاضي البصرة ، وليس له في البخاري إلا أحاديث يسيرة . **قوله** ( ما وسوست به صدورها ) يأتي في الطلاق بلفظ « ما حدثت به أنفسها » وهو المشهور ، و« صدورها » في أكثر الروايات بالضم ، وللأصلي بالفتح على أن وسوست مضمّن معنى حدثت ، وحكى الطبري هذا الاختلاف في « حدثت به أنفسها » والضم كقوله تعالى ( ونلم ماتوسوس به نفسه ) . **قوله** ( ما لم تعمل أو تكلم ) ويأتي في النذور بلفظ « ما لم تعمل به » والمراد نفي المخرج عما يقع في النفس حتى يقع العمل بالجوارح ، أو أقول بالسان على وفق ذلك . والمراد بالوسوسة تردد الشيء في النفس من غير أن يطمئن اليه ويستقر عنده ، ولهذا فرق العلماء بين الهم والعزم كما سيأتي الكلام عليه في حديث « من هم بمحسنة » ، ومن هنا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة ، لأن الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك الخطي . والناسي لا توطن لها ، وزاد ابن ماجه عن هشام ابن عمار عن ابن هبيرة في آخره « وما استكرهوا عليه » وأظنها مدرجة من حديث آخر ، دخل على هشام حديث في حديث . قيل : لا مطابقة بين الحديث والترجمة لأن الترجمة في النسيان والحديث في حديث النفس ، وأجاب الدكرمانى بأنه أشار إلى إلحاق النسيان بالوسوسة فكأنه لا اعتبار للوسوسة لأنها لا تستقر فكذلك الخطأ والنسيان لا استقرار لكل منهما ، ويحتمل أن يقال : إن شغل البال بحديث النفس ينشأ عنه الخطأ والنسيان ، ومن ثم رتب على من لا يحدث نفسه في الصلاة ماسبق في حديث عثمان في كتاب الطهارة من الغفران . ( تنبيه ) : ذكر خلف في « الأطراف » أن البخاري أخرجه هذا الحديث في الفتق عن محمد بن هريرة عن شعبة عن قتادة ، ولم نره فيه . ولم يذكره أبو مسعود ولا الطوفي ولا ابن هساكر ، ولا استخرجه الاسماعيلي ولا أبو نعيم ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى . **قوله** ( عن سفيان ) هو الثوري . **قوله** ( الأعمال بالنية ولا امرئ ما نوى ) كذا أخرجه يحدف إنما في الموضوعين ، وقد أخرجه أبو داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه فقال « إنما الأعمال بالنيات وإنما لامرئ ما نوى » . **قوله** ( إلى دنيا ) في رواية الكشميني « لدنيا » وهي رواية أبي داود المذكورة ، وقد تنهم الكلام على هذا الحديث في أول الكتاب ، ويأتي بقية منه في ترك الحيل وغيره إن شاء الله تعالى

## ٧ - باب إذا قال لعبيدِ هوَ لله ونَوَى العتق ، والإشهاد في العتق

٢٥٣٠ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنْبَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشْرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَبِيصٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمَّا أَقْبَلَ يُرِيدُ الْإِسْلَامَ - وَمَعَهُ غُلَامُهُ - ضَلَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ ، فَأَقْبَلَ بِذَلِكَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ جَالِسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ هَذَا غُلَامُكَ قَدْ أَنْكَرَ ، قَالَ : أَمَا إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّهُ حُرٌّ . قَالَ فَهُوَ حِينَ يَقُولُ :

بِالْيَقَةِ مِنْ طَوْلِمَا وَعَنَانِهَا عَلَى أَنْتَاهِمَا دَارَةَ الْكُفْرِ نَجَّتْ

[ الحديث ٢٥٣٠ - أطرافه : ٢٥٣١ ، ٢٥٣٢ ، ٢٥٣٣ ]

٢٥٣١ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ قَبِيصٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « لَمَّا قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قُلْتُ فِي الطَّرِيقِ :

بِالْيَقَةِ مِنْ طَوْلِمَا وَعَنَانِهَا عَلَى أَنْتَاهِمَا دَارَةَ الْكُفْرِ نَجَّتْ

قَالَ : وَأَبْنَى مِنْ غُلَامٍ لِي فِي الطَّرِيقِ ، قَالَ فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَبَايَعْتُهُ ، فَبَيَّنَّا أَنَا عِنْدَهُ إِذْ طَلَعَ الْغُلَامُ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، هَذَا غُلَامُكَ . فَقُلْتُ : هُوَ حُرٌّ لَوْ جِئَ اللَّهُ ، فَأَعْتَقْتُهُ « قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : لَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ « حُرٌّ »

٢٥٣٢ - **حَدَّثَنَا** شُعَابُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَبِيصٍ قَالَ « لَمَّا أَقْبَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَمَعَهُ غُلَامُهُ - وَهُوَ يَطْلُبُ الْإِسْلَامَ ، فَأَضَلَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ . . . بِهَذَا وَقَالَ - أَمَا إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّهُ لَهْ »

قوله ( باب إذا قال ) أى الشخص ( لعبيده ) وفى رواية الأصيل وكرمة « إذا قال رجل لعبد » : ( هو لله ونوى العتق ) أى صح . **قوله** ( والإشهاد فى العتق ) قبل هو يجر الإشهاد ، أى وباب الإشهاد فى العتق ، وهو مشكل لأنه إن قدر منونا احتاج الى خبر ، ولا لازم حذف التنوين من الاول ليصح المطف عليه وهو بعيد ، والنوى يظهر أن يقرأ « والإشهاد ، بالضم فيكون معطوفا على باب لا على ما بعده ، وباب بالتنوين ، ويجوز أن يكون التقدير : وحكم الإشهاد فى العتق ، قال المهلب لا خلاف بين العلماء إذا قال لعبد هو لله ونوى العتق أنه يعتق ، وأما الإشهاد فى العتق فهو من حقوق المعتق ، وإلا فقد سمى المعتق وإن لم يشهد . قلت : وكان المصنف أشار إلى تقيده ما رواه هشيم عن مغيرة « أن رجلا قال لعبد أنت لله ، فاستل الشعبي وإبراهيم وغيرهما فقالوا : هو حر ، أخرجه ابن أبى شيبة ، فكأنه قال فعل ذلك إذا نوى العتق ، وإلا فلو قصد أنه لله بمعنى غير العتق لم يعتق . **قوله** ( عن إسماعيل ) هو ابن أبى خالد ، وقبيل وهو ابن أبى حازم ، ورجاله كوفيون إلا الصحابي . **قوله** ( لم أقبل يريد

الاسلام) ظاهره أنه لم يكن أسلم بعد . **قوله** (وصه غلامه) لم أفق على اسمه . **قوله** (مثل كل واحد) أى ضاع . **قوله** (فهر حين يقول) أى أوقت الذى وصل فيه الى المدينة ، وقوله فى الطريق الثانية (قلت فى الطريق) أى عند انتهائه ، وظاهره أن الشر من نظم أبى هريرة ، وقد نسبهم الى غلامه حكاية ابن التين ، وحكى الفاكهى فى كتاب مكة ، عن مقدم بن حجاج السوائى أن البيت المذكور لأبى سرمد الغنوى فى قصة له ، فعلى هذا فيكون أبى هريرة قد تمثل به . **قوله** فى الشعر (نأيلية) كذا فى جميع الروايات ، قال الكرماني : ولا بد من إثبات فاء أو واو فى أوله ليصير موزوناً ، وفيه نظر لأن هذا يسهى فى العروض الحرم بالمعجمة المفتوحة والراء الساكنة ، وهو أن يحذف من أول الجزء حرف من حروف المعاني ، وما جاز حذفه لا يقال لابد من إثباته ، وذلك أمر معروف عند أهله . **قوله** (وعناها) بفتح العين وبالنون والمد أى تعبا ، و (دائرة الكفر) الدارة أخص من الدار ، وقد كثر استعمالها فى أشعار العرب كقول امرئ القيس : ولا سيما يوما بدارة جلجل . **قوله** فى الطريق الثانية (حدثنا عبيد الله بن سعيد) هو أبو قدامة السرخسى كذا فى جميع الروايات التى اتصلت لنا ، عبيد الله ، بالتصغير ، وفى مستخرج أبى نعيم : أخرجه البخارى عن أبى سعيد الأشج ، وأبو سعيد اسمه عبد الله مكبر فهذا محتمل ، وذكر أبو مسعود ، يخلف أنه أخرجه هنا عن عبيد بن اسماعيل ، وعبيد بضم اضافة من يروى فى البخارى عن أبى أسامة ، إلا أن الذى وقفت عليه هو الذى قدمت ذكره والله أعلم . **قوله** (وأبى) بفتح الموحدة وحكى ابن القطاع كسرهما . **قوله** (قلت هو حر لوجه الله فأعتقه) أى باللفظ المذكور ، وليس المراد أنه أعتقه بعد ذلك ، وهذه الفاء هى التفسيرية . **قوله** (لم يقل أبو كريب عن أبى أسامة حر) وصله فى أواخر المغازى فقال وحدثنا محمد بن الملا وهو أبو كريب حدثنا أبو أسامة ، وساق الحديث وقال فى آخره وهو لوجه الله فأعتقه ، وكذا أخرجه أحمد بن حنبل ومحمد بن سعد عن أبى أسامة . وكذا أخرجه الإسماعيلي من وجهين عن أبى أسامة ليس فيه دحر ، وكذا أخرجه أبو نعيم من وجهين عن أبى أسامة أثبت قوله دحر ، فى أحدهما ، ووقع فى بعض النسخ من البخارى دحر لوجه الله ، وهو خطأ عن ذكره عن البخارى فى هذه الرواية لتصريحه بنفيه عن شيخه بعينه . **قوله** فى الطريق الأخيرة (فضل أحدهما صاحبه) بالنصب على نزع الحافض . وأصله دمن صاحبه ، كما فى الطريق الأولى ، ولو كانت أضل معداة بالهمز لم يحتاج إلى تقدير ، وقد ثبت كذلك فى بعض الروايات ، وفى الحديث استحباب العتق عند بلوغ الغرض والنجاة من المخاوف ، وفيه جواز قول الشر وإنشاده والتمثل به والتألم من النصب والسر وغير ذلك

## ٨ - باب ألم الولد

قال أبو هريرة عن النبي ﷺ «مِنْ أَسْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رُبَّهَا»

٢٥٣٣ - **ترجمته** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال : حدثني عروة بن الزبير أن عائشة رضى الله عنها قالت «كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنْ يَقْبِضَ إِلَيْهِ ابْنٌ وَلَدَتْهُ زَمَّةٌ قَالَ عُتْبَةُ : إِنَّهُ ابْنِي . فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْفَتْحِ أَخَذَ سَعْدُ بْنُ وَلَدَتْهُ زَمَّةٌ فَأَقْبَلَ بِهِ إِلَى رَسُولِهِ

الله ﷺ ، وأقبل منه بهيد بن زمة . قال سعد : يا رسول الله هذا ابن أخي ، عهدي إلى أنه ابنه . فقال هدي بن زمة : يا رسول الله هذا أخي ، ابن وليدة زمة ، ولدت على فراشو . فقَالَ رسولُ الله ﷺ إلى ابن وليدة زمة فاذا هو أشبه الناس به ، فقال رسولُ الله ﷺ : هو لك يا هدي بن زمة ، من أجل أنه ولدت على فراشي أبيه . قال رسولُ الله ﷺ : احتجبي منه يا سودة بنت زمة . ثم رأى من شبهه بمثقة . وكانت سودة زوج النبي ﷺ »

قوله ( باب أم الولد ) أى هل يحكم بعقبتها أم لا ؛ أورد فيه حديثين وليس فيهما ما يوضح بالحكم عنده ، وأظن ذلك لقوة الخلاف في المسألة بين السلف ، وأن كان الأمر استقر عند الخلف على المنع حتى وافق في ذلك ابن حزم ومن تبعه من أهل الظاهر على عدم جواز بيعهن ولم يبق إلا شذوذ . قوله ( وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : من اشترط الساعة أن تله الأمة رها ) تقدم موصولا معطولا في كتاب الإيمان بمناه ، وتقدم شرحه هناك مستوفى ، وأن المراد بالرب السيد أو المالك ، وتقدم أنه لا دليل فيه على جواز بيع أم الولد ولا عدمه ، قال النووي : استدلل به إمامان جليلان أحدهما على جواز بيع أمهات الأولاد والآخر على منعه ، فأما من استدلل به على الجواز فقال : ظاهر قوله رها ، أن المراد به سيدها لأن ولدها من سيدها ينزل منزلة سيدها المصير مال الإنسان إلى ولده غالبا ، وأما من استدلل به على المنع فقال : لا شك أن الأولاد من الاماء كانوا موجودين في عهد النبي ﷺ وحده أصحابه كثيرا ، والحديث سوق للعلامات التي قرب قيام الساعة ، فدل على حدوث قدر زائد على مجرد التبرى . قال : والمراد أن الجليل يطلب في آخر الزمان حتى يتابع أمهات الأولاد فيكثر ترداد الأمة في الأيدي حتى يشتريها ولدها وهو لا يدري ، فيسكون فيه إشارة إلى تحريم بيع أمهات الأولاد ، ولا ينبغي تكلف الاستدلال من الطرفين ، والله أعلم . ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمة ، وسيأتى شرحه في كتاب الفرائض ، والشاهد منه قول عبد بن زمة : دأى ولد على فراش أبي ، وحكى الله ﷺ لابن زمة بأنه أخوه ، فإن فيه ثبوت أمية أم الولد . ولكن ليس فيه تعرض لحريتها ولا لإردتها ، إلا أن ابن المنذر أجاب بأن فيه إشارة إلى حرية أم الولد لأنه جعلها فراشا فسوى بينها وبين الزوجة في ذلك ، وأقاد الكرماني أنه رأى في بعض النسخ في آخر الباب ما نصه : وقسم النبي ﷺ أم ولد زمة أمة ووليدة فدل على أنها لم تكن حرة ، اهـ فلي هذا فهو ميل منه إلى أنها لا تعتق بموت السيد . وكأنه اختار أحد التاويلين في الحديث الأول ، وقد تقدم ما فيه . قال الكرماني : وبقي كلامه لم تكتف حقيقته من هذا الحديث ، لكن من يحتج بعقبتها في هذه الآية ( إلا ما ملكتم أيمانكم ) يكون له ذلك حجة ، قال الكرماني : كأنه أشار إلى أن تقرير النبي ﷺ عبد بن زمة على قوله أمة أبي ، ينزل منزلة القول منه ﷺ ، وبوجه الدلالة مما قال أن الخطاب في الآية للمؤمنين ، وزمة لم يكن مؤمنا فلم يكن له ملك يمين فيكون ماني يده في حكم الأحرار . قال : ولعل عرض البخاري أن بعض الخنفية لا يقول : أن الولد في الأمة للفراش ، فلا يلحقونه بالسيد ، إلا لأن أقر به . ويخصون الفرائض بالحرية ، فاذا احتج عليهم بما في هذا الحديث أن الولد للفراش قالوا : ما كانت أمة بل كانت حرة ، فأشار البخاري إلى رد حجتهم هذه بما ذكره . وخصني الآية بأحاديث أصحابي حديثان : أحدهما



حديث أبي سعيد في سؤالهم عن العزل كما سيأتي شرحه في كتاب النكاح . وعن تعلق به النساء في السنن فقال : باب ما يستدل به على منح بيع أم أولده ، فذكر حديث أبي سعيد ، ثم سأل حديث عمرو بن الحارث الخزاعي كما سيأتي في الوصايا ، قال : ومارك رسول الله ﷺ عبداً ولا أمة ، الحديث ، ووجه الدلالة من حديث أبي سعيد أنهم قالوا : « إنا نصيب سبأيا فذهب الأمان ، فكيف ترى في العزل » ؟ وهذا لفظ البخاري كما مضى في « باب يسع الرقيق » ، من كتاب البيوع ، قال البيهقي : لولا أن الاستيلاء يمنع من نقل الملك (والألم يكن لعزلهم لأجل عبدة الأمان قائمة . وللنساء من وجه آخر عن أبي سعيد : فكان منا من يريد أن يتخذ أهلاً ، ومنا من يريد البيع ، فتراجعت في العزل ، الحديث ، وفي رواية لمسلم : وطالت علينا العزبة . وغبنا في الفداء فأردنا أن نستمتع ونعزل ، وفي الاستدلال به فطر ، إذ لا يلزم بين حملين وبين استمرار امتناع البيع ، فنعلمهم أحبوا تعجيل الفداء وأخذ الثمن ، فلو حلت المسبية لتأخر بهما إلى ودهما . ووجه الدلالة من حديث عمرو بن الحارث أن مارية أم ولده إبراهيم كانت قد عاشت بعده ، فلولا أنها خرجت عن الوصف بالرق لما صح قوله : أنه لم يترك أمة ، ، وقد ورد الحديث عن عائشة أيضاً عند ابن حبان مثله . وهو عند مسلم أسكن ليس فيه ذكر الأمة ، وفي صحة الاستدلال بذلك وقفة ، لاحتمال أن يكون نجر عقبها ، وأما بقية أحاديث الباب فضميمة ، وبما رخصها حديث جابر : كنا نبيع مرارينا أمهات الأولاد والنبي ﷺ حتى لا يرى بذلك بأساً ، وفي لفظ : « بنا أمهات الأولاد على عهد النبي ﷺ وأبي بكر ، فلما كان عمر ناهياً فأنهينا ، وقول الصحابي : كنا نفعل ، مجول على الرقع على المسيح ، وعليه جرى عمل الشيخين في صحيحهما ولم يستند الشافعي في القول بالمنع إلا إلى عمر فقال : قلته تقليداً لعمر . قال بعض أصحابه : لأن عمر لما نهى عنه فأتوها صار إجماعاً ، يعني فلا عبرة بدور المخالف بعد ذلك ، ولا يتعين معرفة سنة الإجماع . قوله ( أخذ سعد ابن وليلة ) سعد بالرفع والتنوين وإن منصوب على المفعولية ويكتب بالالف ، وقوله : « هو لك ياعبد بن زمة » برفع عهد ويجوز نصبه ، وكذا ابن ، وكذا قوله : « يا سودة بنت زمة . ( تنبيهان ) : أحدهما وقع في نسخة الصنف هنا » قال أبو عبد الله يعني المصنف : سمى النبي ﷺ أم ولد زمة أمة ووليلة فلم تكن عتيقة لهذا الحديث ، ولكن من يحتاج بهتفا في هذه الآية ( إلا ماملكت أيمانكم ) يكون له ذلك حجة . الثاني ذكر المزى في الاطراف : أن البخاري قال عقب طريق شعيب عن الزهري هذه : « وقال الليث عن يونس عن الزهري ، ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري ، ثم ذكر هذا التعليل في « باب غزوة الفتح » من كتاب المغازي مقروناً بطريق مالك عن الزهري والله أعلم

### ٩ - باب يسع المدبر

٢٥٣٤ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبه حدثنا عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : « أعتق رجلٌ منّا عبداً له من دُبره ، فدعا النبي ﷺ به فباعه . قال جابر : مات التلامذة »

قوله ( باب يسع المدبر ) أي جوازه ، أو ما حكمه ؟ وقد تقدمت هذه الترجمة فيها في كتاب البيوع ، وأورد

هنا حديث جابر عتقها جدا ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك . **قوله** (أعتق رجل منا عبدا له) لم يقع واحد منهما سمي في شيء من طرق البخاري ، وقد قدمت في البيوع أن في رواية مسلم من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر ، أن رجلا من الأنصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاما له عن دبر يقال له يعقوب ، ففيه التعريف بكل منهما ، وله من رواية الليث عن أبي الزبير أن الرجل كان من بني عذرة ، وكذا البيهقي من طريق مجاهد عن جابر ، فلعلة كان من بني عذرة وحالف الأنصار . **قوله** (فدعا النبي ﷺ) حذف المفعول ، وفي رواية أيوب المذكورة فدعا به النبي ﷺ قال : من يشتريه ، أي الغلام . **قوله** (فاشتهاء نعيم بن عبد الله) في رواية ابن المنكدر عن جابر كما مضى في الاستقراض نعيم بن النحام ، وهو نعيم بن عبد الله المذكور ، والنحام بالنون والخاء المهملثة الثقيلة عند الجمهور ، وضبطه ابن الكلبي بضم النون وتخفيف الحاء ، ومنه الصغاني ، وهو لقب نعيم . وظاهر الرواية أنه لقب أبيه ، قال النووي : وهو غلط لقول النبي ﷺ ودخلت الجنة فسمعت فيها نعمة من نعيم ، هـ . وكذا قال ابن العربي وعياض وغير واحد ، لكن الحديث المذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف ، ولا ترد الروايات الصحيحة بمثل هذا ، فعمل أباه أيضا كان يقال له النحام . والنعمة بفتح النون وإسكان المهملثة : الصوت وقيل السعلة وقيل النخعة . ونعيم المذكور هو ابن عبد الله بن أسيد بن عبد بن عوف بن عبيد بن عويج بن عدى بن كعب بن أوى ، وأسيد وعبيد وعويج في نسبة مفتوح أول كل منها ، قرشي عدوي أسلم قديما قبل عمر فكنتم إسلامه . وأراد الهجرة فسأله بنو عدى أن يقيم على أي دين شاء لأنه كان ينفق على أدامتهم وأيتامهم ففعل ، ثم هاجر عام الحديبية ومعه أدبوعون من أهل بيته ، واستشهد في فتوح الشام زمن أبي بكر أو عمر . ودوى الحارث في مسنده بإسناد حسن أن النبي ﷺ سماه صالحا ، وكان اسمه الذي يعرف به نعيما . **قوله** (قال جابر مات الغلام عام أول) يأتي في الأحكام من رواية حماد عن عمرو ، سمعت جابرا يقول عبدا قبطيا مات عام أول ، زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن عمرو د في إمارة ابن الزبير ، وقد تقدم في باب بيع المدبر ، من البيوع نقل مذاهب الفقهاء في بيع المدبر ، وإن الجواز مطلقا مذهب الشافعي وأهل الحديث ، وقد نقله البيهقي في المعرفة ، عن أكثر الفقهاء ، وحكى النووي عن الجمهور مقابله وعن الحنفية والمالكية أيضا تخصيص المنع من دبر تدبرا مطلقا ، أما إذا قيده - كأن يقول : إن مات من مرضى هذا فلان حر - فانه يجوز بيعه لأنها كالوصية فيجوز الرجوع فيها ، وعن أحمد يمتنع بيع المدبرة دون المدبر ، وعن الليث يجوز بيعه إن شرط على المشتري عتقه ، وعن ابن سيرين لا يجوز بيعه إلا من نفسه ، ومال ابن دقيق العيد إلى قبيح الجواز بالحاجة فقال : من منع بيعه مطلقا كان الحديث حجة عليه لأن المنع السكلي يناقضه الجواز الجزئي . ومن أجله في بعض الصور فله أن يقول قلت بالحديث في الصورة التي ورد فيها ، فلا يلزمه القول به في غير ذلك من الصور . وأجاب من أجله مطلقا بأن قوله د وكان محتاجا ، لا مدخل له في الحكم ، وإنما ذكر ليبيان السبب في المبادأة ليمحى لثمين لثمين جواز البيع ، ولولا الحاجة لكان عدم البيع أولى . وأما من ادعى أنه إنما باع خدمته كما تقدمت حكايتها في الباب المذكور فقد أجيب عنه بما تقدم ، وهو أنه لا تعارض بين الحديثين ، وبأن المخالفين لا يقولون بجواز بيع خدمة المدبر ، وقد اتفقت طرق رواية عمرو بن دينار عن جابر أيضا على أن البيع يقع في حياة السيد ، إلا ما أخرجه الترمذي من طريق ابن عيينة عنه بلفظ د رجلا من الأنصار دبر غلاما له فمات ولم يترك مالا غيره ، الحديث ، وقد أعله الشافعي بأنه سمعه من ابن عيينة مرارا لم يذكر قوله د فمات ، وكذلك رواه الأربعة

أحمد وإسحق وابن المديني والحيدري وابن أبي شيبة عن ابن عيينة . ووجه البيهقي الرواية المذكورة بأن أصحابا وإن رجلا من الأنصار اعتق مملوكه إن حدث به حدث فأت ، فدعا به النبي ﷺ فباعه من نعيم ، وكذلك رواه مطر الوراق عن عمرو ، قال البيهقي : فقوله فأت من بقية الشرط ، أي فأت من ذلك الحدث ، وليس إخبارا عن أن المدير مات ، لحذف من رواية ابن عيينة قوله وإن حدث به حدث ، فوقع الغلط بسبب ذلك والله أعلم اه . وقد تقدم الجواب عما وقع من مثل ذلك في رواية عطاء عن جابر من طريق شريك عن سلبة بن كهيل في الباب المذكور والله أعلم

#### ١٠ - باب بيع الولاء وهبته

٢٥٣٥ - **حَرْشُ** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ » [الحديث ٢٥٣٥ - طريقه في ١٧٥٦]

٢٥٣٦ - **حَرْشُ** عَمَّانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ « اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ ، فَاشْتَرَطْتُ أَهْلَهَا وَوَلَاءَهَا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : أَعْتَبْتِهَا ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ يُنْأَعِلُ الْوَرَقَ ، فَأَتَقَعَهَا ، فَذَاعَاهَا النَّبِيُّ ﷺ فَبَيَّرَهَا مِنْ زَوْجِهَا فَقَالَ : لَوْ أَعْطَانِي كَذَا وَكَذَا مَا نَبَيْتُ عَهْدَهُ . فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا »

قوله (باب بيع الولاء وهبته) أي حكمه ، والولاء بالفتح والمد : حق ميثاق المعتق من المعتق بالفتح . أورد فيه حديث ابن عمر المشهور ، وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى مع توجيه عدم صحة بيعه من دلالة النهي المذكور . وحديث عائشة في قصة بريدة وسيأتي بعد عشرة أبواب . ووجه دخوله في الترجمة من قوله في أصل الحديث : فانما الولاء لمن أعتق ، وهو وإن كان لم يسبق هنا بهذا اللفظ فكأنه أشار إليه كعادته ، ووجه الدلالة منه حصره في المعتق فلا يكون لغيره معه منه شيء ، قال الخطابي : لما كان الولاء كالنسب كان من أعتق ثبت له الولاء كمن ولده له ولد ثبت له نسبه ؛ فلو نسب إلى غيره لم ينتقل نسبه عن والده ، وهكذا إذا أراد نقل ولاته عن محله لم ينتقل

#### ١١ - باب إذا أُمير أخو الرجل أو عُمهُ هل يُفادَى إذا كان مشركاً؟

وقال أنسٌ « قَالَ الْمُبَاسِّنُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : فَذَبْتُ نَفْسِي وَفَادَيْتُ عَقِيلًا »

وكان على له نصيبٌ من تلك الأنثيمة التي أصاب من أخيه عَقِيلٍ وعِمِه عُبَاسٌ

٢٥٣٧ - **حَرْشُ** إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رِجَالًا مِنَ الْأَنْصَارِ اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالُوا : ائْتِزْ

لنا فلنترك لابن أخينا عباس رضي الله عنه ، فقال : لاندعون منه درهما

[ الحديث ٢٥٣٧ - طرفه ١ : ٣٠٤٨ ، ٤٠١٨ ]

**قوله** ( باب إذا أسر أخو الرجل أو عمه هل يفادي ) بعنه أوله وفتح الدال . **قوله** ( إذا كان مشركا ) قيل إنه أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف الحديث الوارد فيمن ملك ذا رحم فهو حر ، وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من حديث الحسن بن سمرة ، واستكره ابن المديني ، ورجح الترمذي إسناده ، وقال البخاري لا يصح ، وقال أبو داود : تفرد به حماد وكان يشك في وصله ، وغيره برويه عن قتادة عن الحسن قوله وعن قتادة عن عمر قوله منقطعا أخرج ذلك النسائي ، وله طريق أخرى أخرجه أصحاب السنن أيضا - إلا أبا داود - من طريق ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقال النسائي مكر ، وقال الترمذي خطأ ، وقال جمع من الحفاظ دخل لصخرة حديث في حديث ، وإنما روى الثوري بهذا الإسناد حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته . وجرى الحاكم وابن حزم وابن القطان على ظاهر الاسناد فصححوه ، وقد أخذ بمومه الحنفية والثوري والأوزاعي والبيهقي ، وقال داود لا يعتق أحد على أحد ، وذهب الشافعي إلى أنه لا يعتق على المرء إلا أصوله وفروعه ، لهذا الدليل بل لأدلة أخرى ، وهو مذهب مالك وزاد الإخوة حتى من الأم ، وزعم ابن بطال أن في حديث الباب حجة عليه ، وفيه نظر لما سأذكره . **قوله** ( وقال أنس قال العباس فاديت نفسي وفاديت عقيل ) هو طرف من حديث أوله **قوله** ( وأبى النبي ﷺ بمال من البحرين فقال : انثروه في المسجد ، وقد تقدم في باب القسم وتعليق الفتوى المسجد ، من كتاب الصلاة . **قوله** ( وكان على ) أي ابن أبي طالب ( له نصيب في تلك الغنيمة التي أصاب من أخيه عقيل ومن عمه العباس ) هو كلام المصنف سابقه مستدلا به على أنه لا يعتق بذلك ، أي فلو كان الأخ ونحوه يعتق بمجرد الملك لعتق العباس وعقيل على ما في حصته من الغنيمة . وأجاب ابن المنير عن ذلك أن الكافر لا يملك بالغنيمة ابتداء ، بل يتخير الإمام بين القتل أو الاسترقاق أو الفداء أو المن ، فالغنيمة سبب إلى الملك بشرط اختيار الإرقاق ، فلا يلزم العتق بمجرد الغنيمة ، ولعل هذا هو السكتة في إطلاق المصنف الترجمة ، ولعله يذهب إلى أنه يعتق إذا كان مسلما ولا يعتق إذا كان مشركا وهو ظاهر عندنا ورد به الخبر . **قوله** ( حدثنا إسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( أن رجلا من الأنصار ) لم أعرف أسماءهم الآن . **قوله** ( لابن أخينا ) بالمشاة ( عباس ) هو ابن عميد المطلب ، والمراد أنهم أخوال أبيه عبد المطلب ، فإن أم العباس هي ثعلبة بالنون والمثناة مصفرة بنت جنان بالجيم والنون ، وليست من الأنصار ، وإنما أرادوا بذلك أن أم عبد المطلب منهم ، لأنها سلمى بنت عمرو بن أحيحة بمهملتين مصفروهي من بني النجار ، ومثله ما وقع في حديث الهجرة أنه **قوله** ( نزل على أخواله بني النجار ، وأخواله حقيقة إنما هم بنو زهرة وبني النجار أخوال جد عبد المطلب . قال ابن الجوزي : صنف بعض المحدثين لجهله بالنسب فقال « ابن أخينا » بكسر الخاء بعدها تخمينية ، وليس هو ابن أخيه ، إذ لا نسب بين فريش والأنصار ، قال : وإنما قالوا ابن أخينا لتسكون المنة عليهم في إطلاقه بخلاف ما لو قالوا عمك لكانت المنة عليه **قوله** ، وهذا من قوة الذكاء وحسن الأدب في الخطاب ، وإنما امتنع **قوله** من إجابتهم لتلا يكون في الدين نوع عابدة . وسيأتي مزيد في هذه القصة في الكلام على غزوة بدر إن شاء الله تعالى . وأراد المصنف بإبراده هنا الإشارة إلى أن حكم القرابة من ذوي الأرحام في هذا لا يختلف من حكم القرابة من العصباء . والله أعلم

## ١٢ - باب عتيّ المشرك

٢٥٣٨ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ أَخْبَرَنِي أَبِي « أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَعْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِائَةَ رَقَبَةٍ ، وَحَلَّ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ ، فَلَمَّا أَسْلَمَ حَلَّ عَلَى مِائَةِ جَبَرٍ وَأَعْتَقَ مِائَةَ رَقَبَةٍ . قَالَ : فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كُنْتُ أَتَحَنُّ بِهَا - بَعْنِي أَتَبَرُّ بِهَا - قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَسَلْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ »

قوله ( باب عتيّ المشرك ) يحتمل أن يكون مضافاً إلى الفاعل أو المفعول ، وعلى الثاني جرى ابن بطال فقال لاختلاف في جواز عتيّ المشرك تطوعاً ، وإنما اختلفوا في عتقه عن الكفارة ، وحديث الباب في قصة حكيم بن حزام حجة في الأول ، لأن حكيم لما أعتق وهو كافر لم يحصل له الأجر إلا بإسلامه فن فعل ذلك وهو مسلم لم يكن بدونه بل أولى ، وقال ابن المنير : الذي يظهر أن مراد البخاري أن المشرك إذا أعتق مسلماً نفذ عتقه وكذا إذا أعتق كافراً فأسلم العبد ، قال : وأما قوله « أسلت على ما سلف لك من خير » ، فليس المراد به صحة التبرع منه في حال كفره ، وإنما تأويله أن الكافر إذا فعل ذلك انتفع به إذا أسلم لما حصل له من التدرب على فعل الخير فلم يحتاج إلى مجاهدة جديدة ، فيثاب بفضل الله مما تقدم بواسطة انتفاعه بذلك بعد إسلامه انتهى . وقد قدمت لذلك أجوبة أخرى في كتاب الزكاة مع الكلام على بقية فوائد الحديث المذكور . قوله ( أن حكيم بن حزام أعتق ) ظاهر سياقه الإرسال لأن عروة لم يدرك زمن ذلك ، لكن بقية الحديث أوضحت الوصل وهي قوله « قال فسألت » ففاعل قال هو حكيم ، فكأن عروة قال : قال حكيم ، فيكون بمنزلة قوله : عن حكيم ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام فقال « عن أبيه عن حكيم » . قوله ( أتبرد بها ) بالمرحدة ورواه في الأول ثقيلة ، أي أطلب بها البر وطرح الحديث ، وقد تقدم نقل الخلاف في ضبطه في الزكاة . وقوله « يعني أتبرد » هو من تفسير هشام بن عروة رواه كائنت عند مسلم والإسماعيل ، وقصر من زعم أنه تفسير البخاري

## ١٣ - باب من ملك من القرب رقيقاً فوهب وباع وجامع وفدى ونسي الثرية

وقوله تعالى [ النحل ٧٥ ] : « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ، وَمِنْ رِزْقِ اللَّهِ حَسَنًا فَهُوَ يُغْنِي عَنْهُ مِيرَاثُهُ وَجَدُّهُ ، هَلْ يَسْتَوُونَ ؟ الْحَدُّ لِلَّهِ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ »

٢٥٣٩ ، ٢٥٤٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي سَرِيحٍ قَالَ أَخْبَرَنَا الْإِسْبَغِيُّ عَنْ هُثَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ذَكَرَ عُرْوَةُ أَنَّ مَرْوَانَ وَالْمُسَوَّرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ حِينَ جَاءَهُ وَنَدَّ هَوَازِينَ فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ ، فَقَالَ : « إِنَّ مَعِيَ مِنْ تَرَوْنَ ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ الْحَدِيثُ إِلَى أَسْتَدْفَعُهُ ، فَاخْتَارُوا أَحَدِي الطَّائِفَتَيْنِ إِنَّمَا الْمَالُ وَإِنَّمَا السَّبْيُ ، وَقَدْ كُنْتُ أَسْتَأْنِيتُ بِهِمْ - وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَظْفَرَهُمْ بِضَعْعِ عَشْرَةٍ لَيْتَ حِينَ قَتَلْتُمْ مِنَ الطَّائِفَةِ - فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَمْ أَنْ النَّبِيُّ ﷺ غَيْرَ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا أَحَدِي الطَّائِفَتَيْنِ قَالُوا : فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَهُمَا . فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي النَّاسِ

فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : أَمَا بَدَأْتُ فَإِنْ إِخْوَانَكُمْ قَدْ جَاءُوا نَاثِقِينَ ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أُرَدَّ إِلَيْهِمْ سَلِيمٌ ، فَمَنْ أَحَبُّ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيبَ ذَكَهُ فَلْيَقْعَلْ ، وَمَنْ أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ نَحْنُ نَعْلِيهِ إِيَّاهُ مِنْ أَوْلَى مَا بَعَى ، اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَقْعَلْ . فَقَالَ النَّاسُ : طَيِّبْنَا لَكَ ذَلِكَ . قَالَ : إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ عَنْ لَمْ يَأْذَنْ . فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا هُرَاقُومُكُمْ أَمْرَكُمْ . فَارْجَعَ النَّاسُ ، فَكَلَّمَهُمْ هُرَاقُومُ ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ مَأْيَمُوا وَأَذْنُوا . فَمَذَا الَّذِي بَلَّغْنَا عَنْ سَبْرِ هَوَازِنَ . وَقَالَ أَنَسٌ قَالَ عَبَّاسٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ : فَأَدْبَتُ عَنِيلا ،

٢٥٤١ - **حَدَّثَنَا** عَلَى بْنُ الْحُسَيْنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ « كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ ، فَكَتَبَ إِلَيَّ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ وَأَنَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ ، فَقَتَلَ مُعَاتِلَتَهُمْ وَسَبَى ذَرَارِيَهُمْ وَأَصَابَ بِوَيْثِدٍ جَوْبِيَّةٍ . حَدَّثَنِي بِهَذَا ابْنُ هَرَمٍ ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْجَبِيشِ »

٢٥٤٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ رَيْبَعَةَ بْنِ أَبِي عَيْدٍ الرَّحْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ قَالَ « رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي فَرْدَوْهٍ بَنِي الْمُصْطَلِقِ فَأَصَبْنَا سَنِيًا مِنْ سَبَى الْعَرَبِ فَاشْتَعَيْنَا لِلنِّسَاءِ فَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْمُرَبَّةُ وَأَحْبَبْنَا الْعَرْلَ ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَقْتُلُوا ، مَا مِنْ نَسَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَانَتْ »

٢٥٤٣ - **حَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَرْبٍ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَتَمِاعِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « لَا أَرَاكَ أَحَبُّ بَنِي تَيْمٍ . » وَحَدَّثَنِي ابْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ الْمُغِيرَةِ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . . . وَعَنْ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « مَازَلْتُ أُحِبُّ بَنِي تَيْمٍ مِنْذُ ثَلَاثِ سَمْتٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِيهِمْ ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ : هُمْ أَشَدُّ أُمَّتِي عَلَى الدُّجَالِ . قَالَ : وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا . وَكَانَتْ سَيِّدِيَّةً مِنْهُمْ عِنْدَ عَائِشَةَ فَقَالَ : أَعْتَقْتُهَا فَأَنَهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ »

[ الحديث ٢٥٤٣ - طرقة في : ١٣٦٦ ]

**قوله** (باب من ملك من العرب دقيقا فوهب وباع وجامع وقضى وسبى الذرية) هذه الترجمة معقودة لبیان الخلاف في استرقاق العرب ، وهي مسألة مشهورة ، والجمهور على أن العرب إذا سبى جاز أن يسترق ، وإذا تزوج أمة بشرطه كان ولدها دقيقا . وذهب الاوزاعي والثوري وأبو ثور إلى أن على سيد الأمة تقويم الولد ويلزم أبوه بأداء القيمة ولا يسترق الولد أصلا ، وقد جنح المصنف إلى الجواز ، وأورد الأحاديث الدالة على ذلك ، ففي حديث البسور ما ترجم به من الحبة ، وفي حديث أنس ما ترجم به من الغداء ، وفي حديث ابن عمر ما ترجم به من سبى الذرية ،

وفي حديث أبي سعيد مازجهم به من الجماع ومن الفدية أيضاً ، ويتضمن ما ترجم به من البيع ، وفي حديث أبي هريرة مازجهم به من البيع لقوله في بعض طرقه « ابتاعى » كما سأينته ، وقوله في الترجمة « وقوله الله تعالى (عبدوا مملوكاً) إلى آخر الآية » قال ابن المنير : مناسبة الآية للترجمة من جهة أن الله تعالى أطلق العبد المملوك ولم يقيد به بكونه بغيراً فدل على أن لا فرق في ذلك بين العربي والعجمي انتهى . وقال ابن بطال : تأول بعض الناس من هذه الآية أن العبد لا يملك . وفي الاستدلال بها لذلك نظر لأنها نكرة في سياق الإثبات فلا حوم فيها ، وقد ذكر قتادة أن المراد به الكافر خاصة . ثم ذهب الجمهور إلى كونه لا يملك شيئاً واحتجوا بحديث ابن عمر الماضي ذكره في الشرب وغيره ، وقالت طائفة : أنه يملك ، روى ذلك عن عمر وغيره . واختلف قول مالك فقال : من باع عبداً وله مال فإله للذي باعه إلا بشرط . وقال فيمن أعتق عبداً وله مال : فإن المال لقبه إلا بشرط . قال : وجهته في البيع حديثه عن نافع المذكور وهو نص في ذلك ، وجهته في العتق ما رواه عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر رفعه ، من أعتق عبداً فالعبد له ، إلا أن يستثنى سيده . قلت : وهو حديث أخرجه أصحاب السنن باسناد صحيح ، ورفق بعض أصحاب مالك بأن الأصل أنه لا يملك ، لكن لما كان العتق صورة إحسان إليه ناسب ذلك أن لا يترفع منه ما يده تسيلاً للإحسان ، ومن ثم شرعت المكاتبه وساخ له أن يكتسب ويؤدي إلى سيده ، ولولا أن له تسلطاً على ما يده في صورة العتق ما أغنى ذلك عنه شيئاً ، والله أعلم . فأما قصة هوازن فسيأتي شرحها مستوفى في المغازي ، وقوله في هذه الطريق عن ابن شهاب قال ذكر عروة ، سيأتي في الشروط من طريق معمر عن الزهري « أخبرني عروة ، وقوله « استأنت » بالمشاة قبل الألف المهموزة الساكنة ثم نون مفتوحة وتحتانية ساكنة أى انتظرت . وقوله « حتى يني » (١) ، بفتح أوله ثم فاء مكسورة ومرة بعد التحتانية الساكنة أى يرجع إلينا من مال الكفار من خراج أو غنمية أو غير ذلك ، ولم يرد النون الاصطلاحي وحده . وأما قصة بني المصطلق من حديث ابن عمر فعبد الله المذكور في الإسناد هو ابن المبارك ، وقوله « أغار على بني المصطلق » بضم الميم وسكون المهملة وفتح الطاء وكسر اللام بعدها كاف ، وبني المصطلق بطن شهير من خزاعة وهو المصطلق بن سعيد بن عمرو بن دبيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر ، ويقال إن المصطلق لقب واسمه جذيمة بفتح الجيم بعدها ذال معجمة مكسورة ، وسيأتي شرح هذه الغزاة في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى ، وقوله « وهم غارون » بالغين المعجمة وتشديد الزاء جمع غار بالتشديد أى غافل ، أى أخذهم على غرة . قوله ( وأصاب يومئذ جورية ) بالجيم مصغراً بنت الحارث بن أبي ضار بكسر المعجمة وتخفيف الزاء ابن الحارث بن مالك بن المصطلق ، وكان أبوها سيد قومه وقد أسلم بعد ذلك ، وقد روى مسلم هذا الحديث من وجه آخر عن ابن عون وبين فيه أن ثامناً استدلل بهذا الحديث على نسخ الأمر بالدعاء إلى الإسلام قبل القتال ، وسيأتي البحث في ذلك في باب الدعوة قبل القتال ، من كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . وأما حديث أبي سعيد فسيأتي الكلام عليه في كتاب السكاح مستوفى إن شاء الله تعالى حيث ساقه هناك تاماً . وقوله هنا « ابن حبان » هو بفتح أوله والوحدة الثقيلة ، وابن عجير بن بالهامة وراء وزاي مصغر ، وقوله « نسمة » بفتح النون والمهملة أى نفس ، وأما حديث أبي هريرة فأورده المصنف عن شيخين له كل منهما حديثه به عن جرير لكنهما فرقهما ، لأن أحدهما زاد فيه عن جرير أسناداً آخر ، وساقه هنا على

(١) لفظ أزولاي في المتن « من أول ما يني الله علينا » بضم أوله من « ألاء »

لفظ أحدهما وهو محمد بن سلام ، وسبق أن في المغازي على لفظ الآخر وهو زهير بن حرب ، ومخيرة هو ابن مقسم النخعي ، والمحدث هو ابن يزيد ، والمكلى بضم المهملة وسكون الكاف وليس له في البخاري إلا هذا الحديث ، وقد أخفاه الكلاباذي من رجال البخاري ، وهو ثقة جليل القدر من أقران الرازي عنه منيرة لكنه تقدم عليه في الوفاة ، والإسناد كله كوفيون غير طريقه الصحابي وشيخ البخاري . قوله ( مازلت أحب بني تميم ) أي القبيلة الكبيرة المشهورة ينتسبون إلى تميم من بعض النمل بلا هاء ابن أد بضم أوله وتشديد الدال ابن طابغة بموحدة مكسورة ومصححة ابن الياس بن مضر . قوله ( منذ ثلاث ) أي من حين سمعت الحاصل الثلاث ، زاد أحمد من وجه آخر عن أبي زرعة عن أبي هريرة د وما كان قوم من الأحياء أبغض إلى منهم فأحببتهم ، اه ، وكان ذلك لما كان يقع بينهم وبين قومه في الجاهلية من العداوة . قوله ( لم أشد أمتي على الدجال ) في رواية الشعبي عن أبي هريرة عند مسلم د لم أشد الناس قتالا في الملاحم ، وهي أعم من رواية أبي زرعة : ويمكن أن يحمل العام في ذلك على الخاص فيكون المراد بالملاحم أكبرها وهو قتال الدجال ، أو ذكر الدجال ليدخل غسيه بطريق الأولى . قوله ( هذه صدقت قوما ) إنما نسبهم إليه لاجتماع نسبهم بنسبه عليه السلام في الياس بن مضر ، ووقع عند الطبراني في د الأوسط ، من طريق الشعبي عن أبي هريرة في هذا الحديث د وأن النبي صلى الله عليه وسلم بنهم من صدقة بني سعد ، فلما راعه حسنها قال : هذه صدقة قومي ، اه ، وبني سعد بطن كبير شهر من تميم ، ينتسبون إلى سعد بن زيد مناة بن تميم ، من أشهرهم في الصحابة قيس بن عاصم بن سنان بن خالد السعدي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم : هـ هذا سيد أهل البر . قوله ( وكانت سبية منهم عند عائشة ) أي من بني تميم ، والمراد بطن منهم أيضا ، وقد وقع عند الاسماعيلي من طريق أبي معمر عن جرير د وكانت على عائشة نسمة من بني اسماعيل فقدم سي خولان فقات عائشة يارسول الله أتباع منهم ؟ قال : لا . فلما قدم سي بني العنبر قال : ابتاعوا فانهم ولد اسماعيل ، ووقع عند أبي عوانة من طريق الشعبي عن أبي هريرة أيضا د وجيء بسبي بني العنبر ، اه ، وبني العنبر بطن شهير أيضا من بني تميم ينتسبون إلى العنبر . وهو بلفظ الطيب المعروف - ابن عمرو بن تميم . ( تنبيه ) : وقع في نسخة الصحيحين د سبية ، بوزن فعيلة مفتوح الأول من السبي أو من السبا ، ولم أقف على اسمها ، لكن عند الاسماعيلي من طريق هارون بن معروف عن جرير د نسمة ، بفتح النون والمهملة أي نفس ، وله من رواية أبي معمر المذكورة د وكانت على عائشة نسمة مع بني اسماعيل ، وفي رواية الشعبي المذكورة عند أبي عوانة د وكان على عائشة عمرو ، وبين الطبراني في د الأوسط ، في رواية الشعبي المذكورة المراد بالذي كان عليها وأنه كان نذرا ولفظه د نذرت عائشة أن تعتق عمرا من بني اسماعيل ، وله في الكبير ، من حديث درج وهو بمهمات مصفرا ابن ذؤيب بن ششم بضم المعجمة والمثلثة بينهما عين مهملة العنبري د أن عائشة قالت : يا بني الله إني نذرت عتيقا من ولد اسماعيل ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : اصبري حتى يجيئ في بني العنبر غدا ، فجاء في بني العنبر فقال لها : خذي منهم أربعة ، فأخذت ديمحا وزيبسا وزخيا وسمره اه . فأما درج فهو المذكور ، وأما ذيب فهو بالزاي والموحدة مصفرا أيضا - وضبطه المسكري بنون ثم موحدة - وهو ابن ثعلبة بن عمرو ، وزخى بالزاي والحاء المعجمة مصفرا أيضا وضبطه ابن عون بالراء أوله ، وسمره وهو ابن عمرو بن قرط بضم القاف وسكون الراء ، قال في الحديث المذكور د فسح النبي صلى الله عليه وسلم رده وسهم وورك عليهم ثم قال : يا عائشة هؤلاء من بني اسماعيل قصدا ، اه ، والذي تعين امتنع عائشة من هؤلاء الأربعة إما



ودبح ولما ذبح ، فني سنن أبي داود من حديث الزيب بن ثعلبة ما يرشد إلى ذلك ، وفي أول الحديث هذه : بعث رسول الله ﷺ جيشا إلى بني النضير فاخذوهم بركة من ناحية الطائف فاستاقوهم إلى رسول الله ﷺ ، وركبة بعثهم الراء وسكون الكاف بعدها موحدة موضع معروف وهي غير ركوبة الثنية المروقة التي بين مكة والمدينة ، وذكر ابن سعد أن سرية عيينة بن حصن هذه كانت في الحرم سنة تسع من الهجرة وأنه سى إحدى عشرة امرأة وثلاثين صبيا والله أعلم . وفي قوله ﷺ لما تشده ابتاعها فأعتقها ، دليل للجمهور في صحة ثملك العربي ، وإن كان الأفضل عتق من يسترق منهم ، ولذلك قال عمر د من العار أن يملك الرجل ابن عمه وبنت عمه ، حكاه ابن بطال عن الملب ، وقال ابن المنير : لأبد في هذه المسألة من تفصيل ، فلو كان العربي مثلام ولد فاطمة عليها السلام وتزوج أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ولده ، قال : وإذا أفاد كرون المسي من ولد اسماعيل يقتضى استحباب اعتاقه فالدن بالمثابة التي فرضناها يقتضى وجوب حريته حتما ، والله أعلم . وفي الحديث أيضا فضيلة ظاهرة لبني تميم ، وكان فيهم في الجمالية وصدر الاسلام جماعة من الاشراف والرؤساء . وفيه الإخبار عما سيأتى من الأحوال الكائنة في آخر الزمان . وفيه الرد على من نسب جميع البني إلى بني اسماعيل لتفرقتهم ﷺ بين خولان وهم من البني وبين بني النضير وهم من مضر ، والمشهور في خولان أنه ابن عمرو بن مالك بن الحارث من ولد كهلان بن سبأ . وقال ابن الكلبي خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاعة ، وسيأتى بسط القول في ذلك في أوائل المناقب إن شاء الله تعالى

#### ١٤ - باب فضل من أدب جاريته وعتقها

٢٥٤٤ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم سمع محمد بن فضال عن مطرف عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : من كانت له جارية فعتقها فأحسن إليها ، ثم أعتقها وتزوجها كان له أجران .

قوله ( باب فضل من أدب جاريته ) سقط لفظ وفضل ، من رواية أبي ذر والنسفي ، وزاد النسفي وأعتقها ، أورد فيه حديث أبي موسى مختصرا ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . ومطرف المذكور في السند هو ابن طريف كوفي مشهور . وقوله في هذه الرواية وعتقها ، في رواية أبي ذر عن المستمل والمرحى وعتاقها .

#### ١٥ - باب قول النبي ﷺ « العبيد إخوانكم فاطمومهم عا ككون

وقوله تعالى [النساء ٣٦] : ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ، وبالوالدين إحسانا ، وبذي القربى واليتامى والمساكين ، والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم ، إن الله لا يحب من كان مختلا فخورا ﴾ . قل أبو عبد الله : ذى القربى أقرب . والجانب القريب .

٢٥٤٥ - حدثنا آدم بن أبي إسماعيل حدثنا شعبه حدثنا وإجل الأحدث قال سمعت للزور بن سويد قال « رأيت أبا ذر الزناري رضي الله عنه وعليه حلة وعلى غلامه حلة ، فسأله عن ذلك فقال : إنى سألته

رجلاً فشكاني إلى النبي ﷺ، فقال لي النبي ﷺ: «أَعْبَرْتَهُ بِأَمَةٍ؟» ثُمَّ قَالَ: «إِنْ إِخْوَانَكُمْ خَوَّلَكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَن كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مَا يَأْكُلُ وَلْيُلْبِسْهُ مَا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَنْفِيهِمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ مَا يَنْفِيهِمْ فَأَعْيِيوهُمْ»

**قوله** (باب قول النبي ﷺ: العبيد لإخوانكم فأطعموهم مما تأكلون) لفظ هذه الترجمة أورد المصنف معناه من حديث أبي ذر، وقد روينا في كتاب الإيمان لابن منده، بلفظ «أنهم إخوانكم، فمن لا يملك منهم فأطعموهم مما تأكلون واكسوهم بما تكتسون، وأخرجه أبو داود من طريق مروي عن أبي ذر بلفظ «من لا يملك من مملوككم فأطعموهم مما تأكلون واكسوهم بما تلبسون، وروى البخاري في «الآداب المفرد» من طريق سلام بن عمرو عن رجل من الصحابة مرفوعاً قال «أرأؤكم لإخوانكم، الحديث، ومن حديث جابر «كان النبي ﷺ يوصي بالمملوكين خيراً ويقول: أطعموهم مما تأكلون، ومن حديث أبي اليسر - يفتح التحتانية والمهمله - واسمه كعب بن عمرو الأنصاري رفته «أطعموهم بما تظعمون واكسوهم بما تلبسون، وفيه قصته. وأخرجه مسلم في آخر كتابه في أثناء حديث طويل **قوله** (وقول الله تعالى: وعبدا لله ولا تشرکوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبني القربى واليتامى والمساكين - إلى قوله - عتلاً غفراً) كذا لا يذ، وساق في رواية كريمة الآية كلها. **قوله** (قال أبو عبد الله: ذى القربى القريب، والصاحب بالجانب القريب) هو تفسير أبي عبيدة في «كتاب المجاز، وقد خواف في الصاحب بالجانب فقيل هو المرأة، وقيل الرفيق في السفر. والمراد بذكر هذه الآية هنا قوله تعالى (وما ملبكت أيمانكم) فدخلوا فيمن أمر بالاحسان إليهم لطفتهم عليهم. **قوله** (حدثنا وأجل الأحذب) هو ابن حبان بالمهمله والتحتانية الثقيلة، وهو كوفي ثقة مشهور من طبقة الأعمش، والمرور بالعين المهمله وهو كوفي أيضاً يكنى أبا أمية من كبار التابعين يقال عاش مائة وعشرين سنة. **قوله** (رايت أبا ذر) تقدم الكلام على ذلك في كتاب الإيمان وتسمية الرجل الذي سابه أبو ذر والكلام على الحلة. **قوله** (أعبرته بأمة؟ ثم قال: إن إخوانكم) كذا هنا، وتقدم في الإيمان من وجه آخر عن شعبه بزيادة «أنك أمرؤ فبك جاهلية، لإخوانكم خولكم، والاختصار فيه من آدم شيخ البخاري فإن البقي أخرجه من وجه آخر عن آدم كذلك، ويحتمل أن يكون شعبه اختصره لما حدثه به. والخول يفتح المعجمة والواو هم الخدم سموا بذلك لأنهم يتحولون الأمور أى يصلحونها، ومنه الخول لمن يقوم باصلاح البستان، ويقال الخول جمع خائل وهو الراعى، وقيل التحويل التملك تقول خولك الله كذا أى ملكك إياه. وقوله «وعبرته» أى نسبته إلى العار، وفي قوله «بأمة» رد على من زعم أنه لا يتعدى بالياء وإنما يقال عبرته أمه، ومثل الحديث قول الثائرة أيتها الشامت المعبر بالدهر، والعار العيب، وفي تقديم لفظ إخوانكم على خولكم إشارة إلى الاهتمام بالأخوة وقوله «تحت أيدىكم» مجاز عن القدرة أو الملك. **قوله** (فليطعمه مما يأكل) أى من جنس ما يأكل للتبعض الذى دلل عليه «من»، ويؤيد ذلك حديث أبي هريرة الآتى بعد بابين «فإن لم يجلسه معه فليناوله لقمة» فالمراد بالمراساة لا المساواة من كل جهة. لكن من أخذ بالأكل كآبى ذر فعل المساواة وهو الأفضل، فلا يستأثر المرء على عياله من ذلك وإن كان جائزاً، وفي الموطأ ومسلم عن أبي هريرة مرفوعاً «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل ما لا يطيق» وهو يقتضى الرد في ذلك إلى العرف، فمن زاد عليه كان متعلواً. وأما ما حكاه ابن بطال

عن مالك أنه سئل عن حديث أبي ذر فقال : كانوا يومئذ ليس لهم هذا القوت ، واستحسنه فيه نظر لا يخفى ، لأن ذلك لا يمنع حل الأمر على عمومهم ، في حق كل أحد بحسبه . **قوله** ( ولا تكلفهم ما يثقلهم ) أى عمل ما تصير قدرتهم فيه مغلوبة ، أى ما يعجزون عنه لعظمه أو صعوبته ، والتكليف تحميل النفس شيئاً معه كلفة ، وقيل هو الأمر بما يشق . **قوله** ( فإن كلفتموه ) أى ما يثقلهم ، وحذف اللام به ، والمراد أن يكلف العبد جنس ما يقدر عليه ، فإن كان يستطيعه وحده والا فليمنه بغيره . وفي الحديث النهى عن سب الرقيق وتغييرهم بن ولداهم ، والحث على الإحسان إليهم والرفق بهم ، ويلتحق بالرقيق من في معانهم من أحمير وغيره . وفيه عدم الترفع على المسلم والاحتقار له . وفيه المحافظة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإطلاق الأخ على الرقيق ، فإن أريد القرابة فهو على سبيل المجاز لنسبة الكل إلى آدم ، أو المراد أخوة الإسلام ويكون العبد الكافر بطريق التبعية ، أو يختص الحكم بالمؤمن

١٦ - باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ، ونصح سيده

٢٥٤٦ - **حدثني** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « العبد إذا نصح سيده وأحسن عبادة ربه كان له أجره مرتين »

[ الحديث ٢٥٤٦ - طرفه في ٢٥٥٠ ]

٢٥٤٧ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن صالح عن الشعبي عن أبي بريدة عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال قال النبي ﷺ « إذا جاهد رجل كانت له جارية أدبها فأحسن تعامها وأعتقها وزوجها فله أجران ، وإذا جاهد أدبى حق الله وحق مواليه فله أجران »

٢٥٤٨ - **حدثنا** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب يقول قال أبو هريرة رضى الله عنه قال رسول الله ﷺ « للعبد للملوك الصالح أجران . والذي نفسى بيده ، لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرئائى لأحببت أن أموت وأنا بملوك »

٢٥٤٩ - **حدثنا** إسحاق بن نصر حدثنا أبو أسامة عن الأعشى حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « نعماً لأحدم بحسن عبادة ربه ، ونصح سيده »

**قوله** ( باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده ) أى بيان فضله أو نوابه . أورد فيه أربعة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر المصرح بأن لمن فعل ذلك أجران . ثانياً حديث أبي موسى مثله وزيادة ذكر من كانت له جارية فعتقها وأعتقها فتزوجها ، وهو طرف من حديث تقدم في الإيمان بلفظ « ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين ، فذكر فيه أيضاً مؤمن أهل الكتاب . ثالثاً حديث أبي هريرة للعبد للملوك الصالح أجران ، واسم الصلاح يشمل ما تقدم من الشرطين وهما إحسان العبادة والنصح للسيد ، ونصيحة السيد تشمل أداء حقه من الخدمة وغيرها ، وسيأتى في الباب الذى يليه من حديث أبي موسى بلفظ « ويؤدى إلى سيده الذى له عليه من الحق والنصيحة والطاعة » وأما حديث أبي هريرة أيضاً ، نعم ما لأحدم بحسن عبادة ربه وينصح سيده ، وهو مفسر الحديث الذى قبله

موافق للحدثين الآخرين . ( تنبيه ) : وقع لابن بطلال عزو حديث أبي هريرة ثالث أحاديث الباب لأبي موسى ، وهو غلط فاحش . قوله ( والذي نفس بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أي لأحببت أن أموت وأنا ملك ) ظاهر هذا السياق رفع هذه الجمل إلى آخرها وعلى ذلك جرى الخطأ فيقال : **له أن يمتحن أنبياءه وأصفياه** بالرق كما امتحن يوسف **هـ** . وجزم الداودي وابن بطلال وغير واحد بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة ، ويدل عليه من حيث المعنى قوله **هـ** وبر أي ، فإنه لم يكن النبي ﷺ حينئذ أم يبرها ، وجهه الكرماني فقال أراد بذلك تعليم أمته . أو أوردته على سبيل فرض حياتها أو المراد أمه التي أَرْضَعَتْ **هـ** . وفاته التنصيص على إدراج ذلك فقد فصله الاسماعيلي من طريق أخرى عن ابن المبارك ولفظه **هـ** والذي نفس أبي هريرة بيده **الح** ، وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في كتاب البر والصلة ، عن ابن المبارك ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب وأبي صفوان الأموي والمصنف في الأدب المفرد ، من طريق سليمان بن بلال والاسماعيلي من طريق سعيد بن يحيى النخعي وأبو عوانة من طريق عثمان بن عمر كاهم عن يونس ، زاد مسلم في آخر طريق ابن وهب **هـ** قال - يعني الزهري - وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبته ، ولأبي عوانة وأحمد من طريق سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أنه كان يسمعه يقول ، لولا أمران لأحببت أن أكون عبدا ، وذلك أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما خلق الله عبدا يؤدي حق الله عليه وحق سيده إلا وفاه الله أجره مرتين ، فصرف بذلك أن الكلام المذكور من استنباط أبي هريرة ، ثم استدلل له بالمرفوع ، وإنما استثنى أبا هريرة هذه الأشياء لأن الجهاد والحج يشترط فيهما إذن السيد ، وكذلك بر الام فقد يحتاج فيه إلى إذن السيد في بعض وجوهه ، بخلاف بقية العبادات البدنية . ولم يتعرض للعبادات المالية إما لكونه كان إذ ذاك لم يكن له مال يزيد على قدر حاجته فيسكت عنه صرفه في القربات بدون إذن السيد . وإما لأنه كان يرى أن العبد أن يتصرف في ماله بغير إذن السيد . ( فائدة ) : اسم أم أبي هريرة أميمة بالتصغير وقيل ميمونة ، وهي صحابية ذكر أسلامها في صحيح مسلم ، وبيان اسمها في ذيل المرفقة ، لأبي موسى قال ابن عبد البر : معنى هذا الحديث عندى أن العبد لما اجتمع عليه أمران واجبان طاعة ربه في العبادات وطاعة سيده في المعروف فقام بهما جميعا كان له ضعف أجر الحر المطيع لطاعته ، لأنه قد ساءوا في طاعة الله وفضل عليه بطاعة من أمره الله بطاعته ، قال ومن هنا أقول : إن من اجتمع عليه فرضان فأداهما أفضل ممن ليس عليه إلا فرض واحد فأداه كمن وجب عليه صلاة وزكاة فقام بهما فهو أفضل ممن وجبت عليه صلاة فقط ، ومقتضاه أن من اجتمعت عليه فروض فلم يؤد منها شيئا كان عصيانه أكثر من عصيان من لم يجب عليه إلا بعضها **هـ** . ملخصا . والذي يظهر أن مزيد الفضل للعبد الموصوف بالصفة لما يدخل عليه من مشقة الرق ، وإلا لولا كان التضعيف بسبب اختلاف جهة العمل لم يختص العبد بذلك . وقال ابن التين : المراد أن كل عمل يعمل به يضاعف له ، قال : وقيل سبب التضعيف أنه زاد لسيده فصحا وفي عبادة ربه إحسانا فكان له أجر الواجبين وأجر الزيادة طبعها . قال : والظاهر خلاف هذا وأنه بين ذلك ثلاثا يظن ظان أنه غير ماجور على العبادة **هـ** . وما ادعى أنه الظاهر لا يناق ماقوله قبل ذلك ، فإن قيل يلزم أن يكون أجر الماليك ضعف أجر السادات أجاب الكرماني بأن لا يجوز في ذلك أو يكون أجره مضاعفا من هذه الجهة ، وقد يكون السيد جهات أخرى يستحق بها أضعاف أجر العبد ، أو المراد ترجيح العبد المؤدى للحقن على العبد المؤدى لأحدهما **هـ** . ويحتمل أن يكون تضعيف الأجر مختصا بالعمل الذي يتحد

فيه طاعة الله وطاعة السيد فيعمل عملا واحدا ويؤجر عليه أجرين بالاعتبارين ، وأما العمل المختلف الجهة فلا اختصاص له بتضيق الأجر فيه على غيره من الأحرار والله أعلم . واستدل به على أن العبد لا يجاهد عليه ولا حج في حال العبودية وإن صح ذلك منه . قوله في حديث أبي هريرة الأخير ( حدثنا إسحق بن نصر ) هو إسحق بن إبراهيم ابن نصر ، نسب إلى جده . قوله ( نما لأحدم ) بفتح النون وكسر الميم وأدغام الميم في الأخرى ، ويجوز كسر النون ، وتكرس النون وتفتح أيضا مع إسكان الميم وتحريك الميم ، فذلك أربع لغات . قال الزجاج ( ما ، بمعنى الشيء ) فالتقدير نعم الشيء . ووقع لبعض رواة مسلم ( نسي ) بضم النون وسكون الميم مقصور بالتسوين وغيره ، وهو متجه المعنى إن ثبتت به الرواية . وقال ابن التين : وقع في نسخة الشيخ أبي الحسن أي القابسي ( نعم ما ، بتشديد الميم الأولى وقتحها ولا وجه له ، وإنما صوابه ادغامها في د ما ، وهي كقولهم تعالى ( إن الله نجا يطكم به ) ) . قوله ( يحسن ) هو مبين للخصوص بالدخ في قوله ( نعم ) ، زاد مسلم من طريق همام عن أبي هريرة ( نعمًا للملوك أن يتوفى بحسن عبادة الله ، أي يموت على ذلك ، وفيه إشارة إلى أن الأعمال بالخواتيم

١٧ - باب كراهية التطاول على الرقيق ، وقوله عبيد أو أمي . وقول الله تعالى ( والصلحين من عبادكم وإيمانكم ) ، وقال ( عبدًا مملوكًا ) . ( وألفيًا سيدها لدى الباب ) وقال ( من قتيارتكم للزمنات ) . وقال النبي ﷺ « قوموا إلى سيديكم » . ( وأذكركم عند ربك ) : سيديكم . و ( من سيديكم »

٢٥٥٠ - حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا نصح العبد سيده وأحسن عبادة ربه كان له أجره مرتين »

٢٥٥١ - حدثنا محمد بن القلاء حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن أبي رزينة عن أبي هريرة عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « للملوك الذي يحسن عبادة ربه ، ويؤدى إلى سيده الذي له عليه من الحق والتضيعة والطاعة ، أجران »

٢٥٥٢ - حدثنا محمد بن عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يحدث عن النبي ﷺ أنه قال « لا يقبل أحدكم : الحليم ربك ، وضئ ربك . وليقل : سيدي مولاي . ولا يقبل أحدكم : عبيد ، أمي . وليقل : قاتى وقاتى وغلامى »

٢٥٥٣ - حدثني أبو الثمان حدثنا جرير بن حازم عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « من اعتق نسيبًا له من العبد ، فكان له من المال ما يبلغ قيمته قوم عليه قيمة حذله وأعتق من ماله ، وإلا فقد أعتق منه ما عتق »

٢٥٥٤ - حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن عبد الله رضي الله عنه أن

رسول الله ﷺ قال « كَلِمَتُكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ مِنْ رَعِيَّتِهِ : فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ فَهُوَ رَاعٍ عَلَيْهِمْ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ ، وَالرَّأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَيْتِهَا وَوَلَدُهَا وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ ، وَالصَّبْرُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ . أَلَا فِكْلُكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ »  
 ٢٥٥٥ ، ٢٥٥٦ - **حَرْشُ مَالِكُ بْنُ إسماعِيلَ** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَمْتُ أبا هريرة رضي الله عنه وزيد بن خالد عن النبي ﷺ قال « إِذَا زَنْتَ الْأُمَّةَ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ إِذَا زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا ثُمَّ إِذَا زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ فَيَسُوها وَلَوْ بِصَفِيرٍ »

**قوله** ( باب كراهية التطاول على الرقيق ) أى الترفع عليهم ، والمراد مجاوزة الحد في ذلك ، والمراد بالكراهة كراهة التنزيه . **قوله** ( عدى أو أمتى ) أى وكراهية ذلك من غير تحریم ، ولذلك استشهد للجواز بقوله تعالى ( والصالحين من عبادكم وإمائكم ) وبغيرها من الآيات والأحاديث الدالة على الجواز ، ثم أردنها بالحديث الوارد في النهي عن ذلك ، واتفق العلماء على أن النهي الوارد في ذلك للتنزيه ، حتى أهل الظاهر ، إلا ماسنذكره عن ابن بطال في لفظ الرب ، **قوله** ( وقال النبي ﷺ : قوموا إلى سيديكم ) هو طرف من حديث أبي سعيد في قصة سعد بن معاذ وحكمه على بني قريظة ، وسيأتي تأملا في المغازي مع الكلام عليه . **قوله** ( ومن سيديكم ) سقط هذا من رواية النسفي وأبي ذر وأبي الوقت وثبت للباقرين ، وهو طرف من حديث أخرجه المؤلف في « الأدب المفرد » من طريق حجاج الصواف عن أبي الزبير قال « حدثنا جابر قال قال رسول الله ﷺ : من سيديكم يابني سلمة ؟ قلنا : الجعد بن قيس ، على أنا نبخله . قال : وأى ذاء أدوى من البخل ؟ بل سيديكم عمرو بن الجوح ، وكان عمرو يعترض على أصنامهم في الجمالية ، وكان يرم عن رسول الله ﷺ إذا تزوج . وأخرجه الحاكم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة نحوه ، ورواه ابن عائشة في نوادره من طريق الشعبي مرسلًا وزاد : قال فقال بعض الانصار في ذلك :

وقال رسول الله والقول قوله لمن قال منا من تسمون سيدا

فقالوا له جد بن قيس على التى نبخله فيها وان كان أسودا

فسود عمرو بن الجوح لجوده وحق لعمرو بالذى أن يسودا

انتهى . والجد بفتح الجيم وتشديد الدال هو ابن قيس بن صخر بن خنساء بن سنان بن عبيد بن عدى بن غنم يسكون التون بن كعب بن سلمة بكسر اللام ، يكنى أبا عبد الله ، له ذكر في حديث جابر أنه حمله معه في بيعة العقبة . قال ابن عبد البر : كان يرمى بالفن ، ويقال : إنه تاب وحسنت توبته ، وعاش الى أن مات في خلافة عثمان . وأما عمرو بن الجوح يفتح الجيم وضم الميم الخفيفة وآخره مهملة ابن زيد بن حرام بمهملتين ابن كعب بن غنم بن كعب ابن سلمة ، قال ابن إسحق : كان من سادات بني سلمة ، وذكر له قصة في منعه وسبب إسلامه وقوله فيه : تالله لو كنت إلهًا لم تكن أنت وكلب وسط بئر في قرن . وروى أحمد ، وعمر بن شبة في « أخبار المدينة » بإسناد حسن عن أبي قتادة أن عمرو بن الجوح أتى رسول الله ﷺ فقال : أ رأيت أن قاتلت حتى قيل في سبيل الله ترائى أمشى برجلي هذه مصيبة في الجنة ؟ فقال : نعم . وكانت هرجاء . زاد عمر فقتل يوم أحد رحمه الله . وقد روى ابن منده وأبو

الشيخ في الأمثال، والوليد بن أبان في «كتاب الجود»، له من حديث كعب بن مالك «أن النبي ﷺ قال: من سيدكم يا بني سلة؟ قالوا جد بن قيس، فذكر الحديث، فقال «سيدكم بشر بن البراء بن معرور، وهو يسكون العين المهمة ابن صخر يجتمع مع عمرو بن الجوح في صخر، ورجال هذا الاسناد ثقات، إلا أنه اختلف في وصله وإرساله على الزهري، ويمكن الجمع بأن تحمل قصة بشر على أنها كانت بعد قتل عمرو بن الجوح جمعا بين الحديثين، ومات بشر المذكور بعد خير. أكل مع النبي ﷺ من الشاة التي سم فيها، وكان قد شهد العقبة وبدرا، ذكره ابن إسحق وغيره. وما ذكره المصنف يحتاج إلى تأويل الحديث الوارد في النهي عن إطلاق السيد على المخلوق، وهو في حديث مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه عند أبي داود والنسائي والمصنف في «الأدب المفرد»، ورجاله ثقات وقد صححه غير واحد، ويمكن الجمع بأن يحمل النهي عن ذلك على إطلاقه على غير المالك، والأذن بإطلاقه على المالك وقد كان بعض أكابر العلماء يأخذ بهذا ويكره أن مخاطب أحدا بلفظه أو كتابته بالسيد، ويتأكد هذا إذا كان المخاطب غير تقي، فعند أبي داود والمصنف في الأدب من حديث بريدة مرفوعا «لا تقولوا للناسق سيذا»، الحديث ونحوه عند الحاكم. ثم أورد المصنف في الباب غير هذين المطلقين سبعة أحاديث: حديث ابن عمر وأبي موسى في العبد الذي له أجران وقد تقدم من وجهين آخرين في الباب الذي قبله. والغرض منهما قوله في حديث ابن عمر «إذا فصح سيده، وفي حديث أبي موسى «ويؤدى إلى سيده». ثالثها حديث أبي هريرة، ومحمد شيخ المؤلف فيه لم أره منسوبا في شيء من الروايات إلا في رواية أبي علي بن شويه فقال «حدثنا محمد بن سلام، وكذا حكاه الجياني عن رواية أبي علي بن السكن، وحكى عن الحاكم أنه النحل. قلت: وقد أخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فيحتمل أن يكون هو شيخ البخاري فيه، فقد حدث عنه في الصحيح أيضا، وكلام الطرق يشير إليه. قوله «لا يقل أحدكم أعلم ربك الخ» هي أمثلة، ولأنما ذكرت دون غيرها لثقل استعمالها في المخاطبات، ويجوز في ألف «است» الوصل والقطع. وفيه نهى العبد أن يقول لسيده رب، وكذلك نهى غيره فلا يقول له أحد ربك، ويدخل في ذلك أن يقول السيد ذلك عن نفسه فإنه قد يقول لعبده است ربك فيضع الظاهر موضع الضمير على سبيل التعظيم لنفسه، والسبب في النهي أن حقيقة الربوبية لله تعالى، لأن الرب هو المالك والقائم بالشيء فلا توجد حقيقة ذلك إلا لله تعالى. قال الخطابي: سبب المنع أن الإنسان مربوب متعبد باخلاص التوحيد لله وترك الإشراك معه، فكره له المضاهاة في الاسم لئلا يدخل في معنى الشرك، ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد، فأما ما لا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يكره إطلاق ذلك عليه عند الإضافة كقوله رب الدار ورب الثوب، وقال ابن بطال: لا يجوز أن يقال لأحد غير الله رب، كما لا يجوز أن يقال له إله. والذي يختص بالله تعالى إطلاق الرب بلا إضافة، أما مع الإضافة فيجوز إطلاقه كما في قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام ﴿أذكرني عند ربك﴾. وقوله ﴿أرجع إلى ربك﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام في أشراف الساعة «أن تذا الأمة رجها» فدل على أن النهي في ذلك محمول على الإطلاق، ويحتمل أن يكون النهي للتنبيه، وما ورد من ذلك فليمان الجواز. وقيل هو مخصوص بغير النبي ﷺ ولا يرد ما في القرآن، أو المراد النهي عن الإكثار من ذلك واتخاذ استعمال هذه اللفظة عادة. وليس المراد النهي عن ذكرها في الجملة. قوله «وليل سيدي مولاي» فيه جواز إطلاق العبد على مالك سيدي، قال القرطبي وغيره: إنما فرق بين الرب والسيد لأن الرب من أسماء الله تعالى اتفقا، واختلف في

السيد، ولم يرد في القرآن أنه من أسباطه تعالى. قال قتادة إنه ليس من أسباطه تعالى فالتفرق واضح إذ لا التباس وإن قلنا إنه من أسباطه فليس في الشبهة والاشتباك لفظ الرب فيحصل الفرق بذلك أيضا، وقد روى أبو داود والنسائي وأحمد والمصنف في الأدب المفرد، من حديث عبد الله بن الشيخ عن النبي ﷺ قال، السيد الله، وقال الخطابي: إنما أطلقه لأن مرجع القيادة إلى معنى الزيادة على من تحسب به والزيادة له وحسن التدبير لأمره، ولذلك سمي الزوج سيدا قال: وأما المولى فكثير التصرف في الوجوه المختلفة من ولى وأمر وغير ذلك، ولكن لا يقال السيد ولا المولى على الإطلاق من غير إضافة إلا في صفة الله تعالى انتهى. وفي الحديث جواد إطلاق مولاي أيضا، وأما ما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في هذا الحديث نحوه وزاده ولا يقل أحكم مولاي قال مولانا الله. ولكن ليقول سيدي، قد بين مسلم الاختلاف في ذلك على الأعمش وأن منهم من ذكر هذه الزيادة ومنهم من حذفها. وقال عياض: حذفها أصح. وقال القرطبي، الشهور حذفها قال: وإنما مرنا إلى الترجيح المتعارض مع تقدم الجمع وعدم العلم بالتاريخ انتهى. ومتحيزي ظاهر هذه الزيادة أن إطلاق السيد أسهل من إطلاق المولى، وهو خلاف المتعارف، قال المولى يطلق على أوجه متعددة منها الأسفل والأعلى، والسيد لا يطلق إلا على الأعلى، فكان إطلاق المولى أسهل وأقرب إلى عدم الكرامة والله أعلم. وقد رواه عبد بن سيرين عن أبي هريرة فلم يتعرض لفظ المولى إثباتا ولا نفيًا. أخرجه أبو داود والنسائي والمصنف في الأدب المفرد، بلفظ لا يقولن أحكم عبي ولا أمي ولا يقل الملوكون ربى وربي، ولكن ليقول الملك قاتى وقاتى والملوك سيدي وسيدى، فانكم الملوكون والرب الله تعالى، ويحتمل أن يكون المراد انتهى عن الإطلاق كما قدم من كلام الخطابي، ويؤيد كلامه حديث ابن الشيخ المذكور والله أعلم، وعن مالك تخصيص فكرة بانه فيكره أن يقول يا سيدي ولا يكره في غير التداء قوله (ولا يقل أحكم عبي أمي) زاد المصنف في الأدب المفرد، ومسلم من طريق قتادة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة. كلكم عبيد الله وكل فائسكم إمارة الله، ونحو ما قدمته من رواية ابن سيرين فأرشد ﷺ إلى الحقيقة في ذلك لأن حقيقة العبودية إنما يستحقها الله تعالى، ولأن فيها تطيلا لا يليق بالخلق استتمه الله. قال الخطابي: المعنى في ذلك كله راجع إلى البراءة من الكبر والتزم القتل والخضوع لله عز وجل. وهو الذي يليق بالمربوب. قوله (وليقول قاتى وقاتى وغلاى) زاد مسلم في الرواية المذكورة ويطربى، فأرشد ﷺ أن ما يؤدى المعنى مع السلامة من التعاطف، لأن لفظ القاتى والغلام ليس دالا على عض الملك كدلالة السيد. فقد كثر استعمال القاتى في الغر وكذلك الغلام والمجارية، قال النووي: المراد بالتمسك من استتمه على جهة التعاطف لا من أراد التعريف انتهى. وعلمه ما إذا لم يحصل التعريف بدون ذلك استتمه للأدب في اللفظ كما دل عليه الحديث. الحديث الرابع حديث ابن عمر من اعتق نسبا له من عبد، وقد قدم شرحه قريبا، والمراد منه إطلاق لفظ السيد، وكان مناسبه للفرقة من جهة أنه لو لم يحكم عليه بتمسك به إذا كان موسرا لكان بذلك متطاولا عليه. الخامس حديث كلكم رابع، وسيأتى الكلام عليه في أول الأحكام، والفرض منه هنا قوله والسيد رابع على مال سيده، فانه إن كان ناسبا له في خدمته مؤديا له الأمانة فليسب أن يمينه ولا يتعاطف عليه. السادس والسابع حديث أبي هريرة وزيد بن خالد، إنما زنت الأمة فأجلدها، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب المغرد في شأن الله تعالى. والفرض منه هنا ذكر الأمة وأنها إنما عصت ترتب، فمن لم تتج ولا يمت،



وكل ذلك مبين لتعاضد عليها

## ١٨ - باب إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه

٢٥٥٧ - **حَرْشٌ** جَبَّاحٌ بْنُ يَنْبَلٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ سَمِعْتُ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ فَانْ لَمْ يَجْلِسْهُ مِنْهُ قَلِيلًا وَلَوْ قِئَةً أَوْ قُتْنَيْنِ، أَوْ أَكَلَهُ أَوْ أَكْتَبَنِي، فَانْ وَلِيَ عَلَيْهِ

[ المحدث ٢٥٥٧ - طرقة في : ٤٦٠ ]

**قوله** (باب إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه) أي فليجلسه منه لياكل - **قوله** (أخبرني محمد بن زياد) هو الجعفي . **قوله** (إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فان لم يجلسه منه قليلًا ولو قية) ممكنًا أو رده ، وبهم من إباحة ترك إجلاله معه ، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الأئمة إن شاء الله تعالى . وقوله دأكة ، بضم أوله أي قية ، والله في من شعبة كما سيئنه . وقوله دولى علاجه ، زاد في الأئمة د وحره . واستدل به على أن قوله في حديث أبي ذر الماضي فأطعموم بما تطعمون ، ليس على الوجوب

## ١٩ - باب العبد راعٍ في مال سيده . ونسب النبي ﷺ إلى السيد

٢٥٥٨ - **حَرْشٌ** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمُسْتَوْلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ . فَإِلَامَامٌ رَاعٍ وَمُسْتَوْلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرُّجُلُ فِي أَهْلِ رَاعٍ وَهُوَ مُسْتَوْلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مُسْتَوْلَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مُسْتَوْلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ . قَالَ : فَسَمِعْتُ هَؤُلَاءَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَحْسِبُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : وَارْجُلٌ فِي مَالِ أَيْمٍ رَاعٍ وَمُسْتَوْلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ . فَكُلُّكُمْ رَاعٍ ، وَكُلُّكُمْ مُسْتَوْلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ »

**قوله** (باب العبد راعٍ في مال سيده) أي ويلزمه حفظه ، ولا يصل إلا بأذنه . **قوله** (ونسب النبي ﷺ إلى السيد) كأنه يشير بذلك إلى حديث ابن عمر د باع عبدا وله مال فانه السيد ، وقد تضمنت الإشارة إليه في د باب من باع غنلا قد أبرت ، من كتاب البيوع وفي كتاب الثرب ، وكلام ابن طلال يشير إلى أن ذلك مستفاد من قوله د العبد راعٍ في مال سيده ، فانه قال في شرح حديث الباب : فيه حجة على أن العبد لا يملك ، ونسب ابن التير بأنه لا يلزم من كونه راعيا في مال سيده أن لا يكون له مال ، فلو قيل فاشتغاله برعاية مال سيده يستوعب أحواله ، فالجواب أن المطلق لأبعد العموم ، ولا سيما إذا سبق لغير قصد العموم ، وحديث الباب إنما سبق التحذير من الحياة والتخوف بكونه مستولا وعاصيا ، فلا تعلق له بكونه يملك أو لا يملك انتهى وقد قدم الكلام على مسألة كونه هل يملك قبل ستة أبواب . **قوله** (والرأة في بيت زوجها راعية) إنما قيد بالبيت لأنها لاتصل إلى ما سواه غالبا

إلا بأذن خاص ، وسيأتى بسط القول في ذلك في أوائل كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى

## ٢٠ - باب إذا ضرب العبد فليجئ به الوجه

٢٥٥٩ - حدثني محمد بن عبيد الله حدثنا ابن وهب قال حدثني مالك بن أنس

قال : وأخبرني ابن فلان عن سعيد القبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ

وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه

عن النبي ﷺ قال : إذا قاتل أحدكم فليجئ به الوجه .

**قوله** ( باب إذا ضرب العبد فليجئ به الوجه ) العبد بالنصب على المفعولية والفاعل محذوف للعلم به ، وذكر العبد ليس قيّدا بل هو من جملة الأفراد الداخلين في ذلك ، وإنما خص بالذكر لأن المقصود هنا بيان حكم الرقيق ، كذا قرره بعض الشراح ، وأظن المصنف أشار إلى ما أخرجه في « الأدب المفرد » من طريق محمد بن مجلان أخبرني سعيد عن أبي هريرة قد ذكر الحديث بلفظ « إذا ضرب أحدكم خادمه » . قوله في الاستناد ( حدثني محمد بن عبيد الله ) هو ابن ثابت المدني ، ورجال الاستناد كلهم مدنيون ، وكان أبنا ثابت تغرد به عن ابن وهب ، فأبى لم أره في شيء من المصنفات إلا من طريقه . **قوله** ( قال وأخبرني ابن فلان ) قائل ذلك هو أبو ثابت فهو موصول وليس بمعاق ، وقائل قال هو ابن وهب ، وكأنه سمعه من لفظ مالك وبالقراءة على الآخر . وكان ابن وهب حريصا على تمييز ذلك . وأما « ابن فلان » فقال المزني : يقال هو ابن سمان ، يعني عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمان المدني ، وهو يوم تضييف ذلك ، وليس كذلك فقد جزم بذلك أبو نصر الكلاباذي وغيره ، وقاله قبله بعض القدماء أيضا : فوقع في رواية أبي ذر الهروي في روايته عن المستدلى : قال أبو حرب الذي قال « ابن فلان » هو ابن وهب ، وابن فلان هو ابن سمان . قلت : وأبو حرب هذا هو بيان وقد أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق عبد الرحمن بن خراش بكسر المعجمة عن البخاري قال حدثنا أبو ثابت محمد بن عبيد الله المدني ، فذكر الحديث لكن قال بدل قوله ابن فلان « ابن سمان » ، فكأن البخاري كنى عنه في الصحيح عمدا لضعفه ، ولما حدث به خارج الصحيح نفسه ، وقد بين ذلك أبو نعم في « المستخرج » ، بما أخرجه من طريق العباس بن الفضل عن أبي ثابت وقال فيه « ابن سمان » ، وقال بعده : أخرجه البخاري عن أبي ثابت فقال ابن فلان وأخرجه في موضع آخر فقال ابن سمان ، وابن سمان المذكور مشهور بالضعف متروك الحديث كذب مالك وأحمد وغيرهما وماله في البخاري شيء إلا في هذا الموضع ، ثم إن البخاري لم يسق المتن من طريقه مع كونه مرقونا بمالك بل ساقه على لفظ الرواية الأخرى وهي رواية همام عن أبي هريرة ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فليقتل » بدل « فليجئ به » ، وهي رواية أبي نعم المذكورة ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « إذا ضرب » ، ومثله للشافعي من طريق مجلان ، ولأبي داود من طريق أبي سلة كلاهما عن أبي هريرة وهو يفيد أن قوله في رواية همام « قاتل » بمعنى قتل ، وأن المفاعلة فيه ليست على ظاهرها ويحتمل أن تكون على ظاهرها ليتناول ما يقع عند دفع الصائل مثلا فيجئ دافعه عن التصدي بالعرض إلى وجهه ، ويدخل في النهي كل من ضرب في حد أو تعزير أو تأديب

وقد وقع في حديث أبي بكرة وغيره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت فأمر النبي ﷺ برجمها وقال : ارموا واتقوا الوجه ، وإذا كان ذلك في حق من تمين إهلاكه فن دونه أولى . قال النووي : قال العلماء : إنما نهى عن ضرب الوجه لأنه لطيف يجمع المحاسن ، وأكثر ما يقع الإدراك بأعضائه ، فيخشى من ضربه أن تبطل أو تنشوه كلها أو بعضها ، والذين فيها قبح لظهورها وبروزها ، بل لا يسلم إذا ضربه غالبا من شين أهـ . والتعليل المذكور حسن ، لكن ثبت عند مسلم تعليل آخر ، فانه أخرج الحديث المذكور من طريق أبي أيوب المراني عن أبي هريرة وزاد : فان الله خلق آدم على صورته ، واختلاف في الضمير على من يعود ؟ فالأكثر على أنه يعود على المضروب لما تقدم من الأمر باكرام وجهه ، ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها . وقال القرطبي : أعاد بعضهم الضمير على الله متمسكا بما ورد في بعض طرقه ، ان الله خلق آدم على صورة الرحمن ، قال : وكان من رواه أورده بالمعنى متمسكا بما ترومه فغلط في ذلك . وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الزيادة ثم قال : وعلى تقدير صحتها فيحمل على ما يليق بالبارئ سبحانه وتعالى . قلت : الزيادة أخرجه ابن أبي عاصم في السنة ، والطبراني من حديث ابن عمر باسناد رجاله ثقات وأخرجه ابن أبي عاصم أيضا من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ يرد التأويل الأول قال ومن قاتل فليجنب الوجه فان صورة وجه الانسان على صورة وجه الرحمن ، فتعين اجراء ما في ذلك على ما نقرر بين أهل السنة من إمراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيه ، أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله ، وسيأتي في أول كتاب الاستئذان من طريق همام عن أبي هريرة رفته : خلق الله آدم على صورته الحديث ، وزعم بعضهم أن الضمير يعود على آدم أي على صفته أي خلقه موصوفاً بالعالم الذي فضل به الحيوان وهذا محتمل ، وقد قال المازري : غلط ابن قتيبة فأجرى هذا الحديث على ظاهره وقال : صورة لا كالصور انتهى . وقال حرب الكرماني في كتاب السنة ، سمعت إسحق بن راهويه يقول : صح أن الله خلق آدم على صورة الرحمن . وقال إسحق الكوسج سمعت أحمد يقول هو حديث صحيح وقال الطبراني في كتاب السنة : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : قال رجل لا إني ان رجلا قال خلق الله آدم على صورته - أي صورة الرجل - فقال : كذب هو قول الجهمية ، انتهى . وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد ، وأحمد من طريق ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعا : لا تقولن قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فان الله خلق آدم على صورته ، وهو ظاهر في عود الضمير على المقول له ذلك ، وكذلك أخرجه ابن أبي عاصم أيضا من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بلفظ : اذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه فان الله خلق آدم على صورة وجهه ، ولم يتعرض النووي لحسم هذا انتهى ، وظاهره التحريم . ويؤيده حديث سويد بن مقرن الصحابي : انه رأى رجلا لطم غلامه فقال : أو ما علمت أن الصورة محترمة ، أخرجه مسلم وغيره

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥٠ - كتاب المكاتب

**قوله** (باب في المكاتب) كذا لأبي ذر ، ولغيره . وكتاب المكاتب ، وأثبتوا كلهم البسطة . والمكاتب بالفتح من فتح له الكتابة وبالكسر من فتح منه ، وكاف الكتابة تكسر وتفتح كعين العتاقة ، قال الراغب : اشتقاقها من كتب بمعنى أوجب ، ومنه قوله تعالى (كتب عليكم الصيام - إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) أو بمعنى جمع وضم ، ومنه كتبت الخط ، وعلى الأول تكون مأخوذة من معنى الالتزام ، وعلى الثاني تكون مأخوذة من الخط لوجوده عند عقدهما غالبا . قال الروياني : الكتابة إسلامية ولم تكن تعرف في الجاهلية ، كذا قال وكلام غيره يأباه ، ومنه قول ابن التين : كانت الكتابة متعارفة قبل الإسلام فأقرها النبي ﷺ . وقال ابن خزيمة في كلامه على حديث بريدة : قيل إن بريدة أول مكانة في الإسلام ، وقد كانوا يكتاترون في الجاهلية بالمدينة ، وأول من كوتب من الرجال في الإسلام سلمان ، وقد تقدم ذكر ذلك في البيوع في باب البيع والشراء مع المشركين ، وحكى ابن التين أن أول من كوتب أبو المؤمل ، فقال النبي ﷺ : أعينوه ، وأول من كوتب من النساء بريدة كاسية في حديثها في هذه الأبواب ، وأول من كوتب بعد النبي ﷺ أبو أمية مولى عمر ، ثم سيرين مولى أنس . واختلاف في تعريف الكتابة ، وأحسنه : تطبيق عتي بصفة على معاوضة خصوصه . والكتابة عارضة عن القياس عند من يقول إن العبد لا يملك ، وهي لازمة من جهة السيد إلا إن عجز العبد ، وجازة له على الزاجع من أقوال العلماء فيها

## باب إِمَمٍ مِّن قَدَفٍ عَمَلُوهُ

**قوله** (باب إِمَمٍ مِّن قَدَفٍ عَمَلُوهُ) كذا للجميع هنا إلا النسفي وأبا ذر ، ولم يذكر من أثبت هذه الترجمة فيها حديثا ، ولا أعرف لدخولها في أبواب المكاتب معنى . ثم وجدت في رواية أبي علي بن شبيب مقدمة قبل كتاب المكاتب فهذا هو الوجه ، وعلى هذا فكأن المصنف ترجم بها وأدخل يياحا ليكتب فيها الحديث الوارد في ذلك فلم يكتب كما وقع له في غيرها . وقد ترجم في كتاب الخلود باب قذف العبد ، أورد فيه حديث « من قذف عملوك - وهو برى - ما قال - جلد يوم القيامة ، الحديث ، قلله أشار بذلك إلى أنه يدخل في هذه الأبواب

## ١ - باب المكاتب ونحوه في كل سنة نعمة

وقوله [٢٣ التور] : (والذين يعثون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكايتوم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) . وقال روح عن ابن جرير قلت لسطاه : أوجب علي إذا عثت له مالا أن أكاتبه ؟ قال : ما أراه إلا وجبا . وقال عمرو بن دينار قلت لسطاه : أتأمره من أحد ؟ قال : لا . ثم أخبرني أن موسى بن أنس أخبره أن سيرين سأل أبا عبد الله للكتابة - وكان كثير لال - فابي ، فاطلق إلى عمر رضي الله عنه ، فقال : كاتبه ، فابي ، فضرية بالهجرة ويظهر عمر (فكايتوم إن علمتم فيهم خيرا) ، فكاتبه

٢٥٦٠ - وقال الألب: حدثني يونس عن ابن شهاب قال عروة قالت عائشة رضي الله عنها « إن بريرة دخلت عليها تستعينها في كتابتها وعليها خمس أواق نُجُمَت عليها في خمس سنين » فقالت لها عائشة - وقسست فيها - أرايت إن عددت لم عدت واحدة أبيضك أهلك فأعتقك فيكون ولاؤك لي ؟ فذهبت بريرة إلى أهلها فمرحت ذلك عليهم ، فقالوا : لا ، إلا أن يكون لنا الولاء . قالت عائشة : فدخلت على رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال لها رسول الله ﷺ : اشترها فأعتقها ، فانما الولاء لمن أعتق . ثم قام رسول الله ﷺ فقال : ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل ، شرط الله أحق وأوثق »

قوله ( باب المكاتب ونجومه ) في كل سنة نجم ، وقوله تعالى ( والذين يبتغون الكتاب ) الآية ) ساقوها إلى قوله ( الذي آتاكم ) إلا النسفي فقال بعد قوله في كل سنة ( وآتوكم من مال الله الذي آتاكم ) . ونجم الكتابة هو القدر المعين الذي يؤديه المكاتب في وقت معين ، وأصله أن العرب كانوا يبنون أمورهم في المعاملة على طلوع النجم والمنازل لكونهم لا يعرفون الحساب فيقول أحدهم : إذا طلع النجم فلان أدبت حقلك ، فسميت الأوقات نجومًا بذلك ، ثم سمي المؤدى في الوقت نجماً . وعرف من الترجمة اشتراط التأجيل في الكتابة ، وهو قول الشافعي وقوفاً مع التسمية بناء على أن الكتابة مشتقة من الضم <sup>(١)</sup> ، وهو ضم بعض النجوم إلى بعض ، وأقل ما يحصل به الضم نجمان ، وبأنه أمكن لتحصيل القدرة على الاداء . وذهب المالكية والحنفية إلى جواز الكتابة الحالة ، واختاره بعض الشافعية كالرويان . وقال ابن التين : لانص للمالك في ذلك إلا أن يحق أصحابه شهوة ببيع العبد من نفسه ، واختار بعض أصحاب مالك أن لا يكون أقل من نجمين كقول الشافعي ، واحتج الطحاوي وغيره بأن التأجيل جعل وفقاً للمكاتب لا بالسيد ، فإذا قدر العبد على ذلك لا يمنع منه وهذا قول الألب ، وبأن سلبان كاتب - بأمر النبي ﷺ - ولم يذكر تأجيلاً ، وقد تقدم ذكر خبره ، وبأن عجز المكاتب عن القدر الحال لا يمنع صحة الكتابة كالبيع في المجلس ، كن اشتري مايسارى درهما بمشرة دراهم حالة وهو لا يقدر حينئذ إلا على درهم فنذ البيع مع عجزه عن أكثر الثمن ، وبأن الشافعية أجزوا السلم الحال ولم يقفوا مع التسمية مع أنها مشعرة بالتأجيل . وأما قول المصنف في كل سنة نجم ، فأخذه من صورة الخبر الوارد في قصة بريرة كما سيأتي التصريح به بعد باب ، ولم يرد المصنف أن ذلك شرط فيه ، فإن العلماء اتفقوا على أنه لو وقع التنجيم بالأشهر جاز ، ولم يثبت لفظ نجم في آخره في رواية النسفي ، واختلف في المراد بالخبر في قوله ( ان علمتم فيهم خيراً ) كما سيأتي بيانه بعد باين ، وروى ابن إسحاق عن غاله عبد الله بن صبيح يفتح المهمة عن أبيه قال كنت ملوكاً لحويطب بن عبد العزى ، فسألته الكتابة فأبى ، فزلت ( والذين يبتغون الكتاب ) الآية ، أخرجه ابن السكن وغيره في ترجمة صبيح في الصحابة . قوله ( وقال روح عن ابن جريج : قلت لعطاء : أوجب على إذا علمت له مالا أن أكتبه ، قال : ما أراه الا واجبا ) وصله إسماعيل

( ١ ) قال مصحح طبعة بولاق : والاول مشتقة من الكتب بمعنى الضم ،

القاضي في « أحكام القرآن » قال « حدثنا علي بن المديني حدثنا روح بن عباد هذا » ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق والشافعي من وجهين آخرين عن ابن جريج . قوله ( وقال عمرو بن دينار قلت لعطاء أتأثره عن أسد ؟ قال : لا ) هكذا وقع في جميع النسخ التي وقعت لنا عن الفربري ، وهو ظاهر في هذا الأثر من رواية عمرو بن دينار عن عطاء ، وليس كذلك بل وقع في الرواية تحريف لزم منه الخطأ ، والذي وقع في رواية اسماعيل المذكورة وقاله لي أيضا عمرو بن دينار ، والضمير يعود على القول بوجوبها ، وقائل ذلك هو ابن جريج وهو فاعل « قلت لعطاء » ، وقد صرح بذلك في رواية اسماعيل حيث قال فيها بالسند المذكور « قال ابن جريج وأخبرني عطاء » ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق والشافعي - ومن طريقه البيهقي - عن عبد الله بن الحارث كلاهما عن ابن جريج وقالا فيه « وقالا عمرو بن دينار ، والحاصل أن ابن جريج نقل عن عطاء التردد في الوجوب وعن عمرو بن دينار الجزم به أو موافقة عطاء . ثم وجدته في الأصل المعتمد من رواية النسفي عن البخاري على الصواب بزيادة الهاء في قوله وقال عمرو بن دينار ولفظه « وقاله عمرو بن دينار » ، أي القول المذكور . قوله ( ثم أخبرني أن موسى بن أنس أخبره أن سيرين سأل أنسا المكاتب وكان كثير المال ) القائل « ثم أخبرني » هو ابن جريج أيضا ، وبخبره هو عطاء ، ووقع ميثاقا كذلك في رواية اسماعيل المذكورة ولفظه « قال ابن جريج وأخبرني عطاء أن موسى بن أنس بن مالك أخبره أن سيرين أبا محمد بن سيرين سأل .. ، فذكره ، ووقع في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني عمر بن موسى بن أنس أخبره ، وقد عرف اسم المخبر من رواية روح ، وظاهر سياقه الإرسال فإن موسى لم يذكر وقت سؤال ابن سيرين من أنس الكتابة ، وقد رواه عبد الرزاق والطبري من وجه آخر متصلا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال « أرداني سيرين على المكاتب فأبيت ، فأتى عمر بن الخطاب ، فذكر نحوه . وسيرين المذكور يكنى أبا عمرة ، وهو والد محمد بن سيرين الفقيه المشهور وإخوته ، وكان من سبي عين التمر اشتراه أنس في خلافة أبي بكر ، وروى هو عن عمر وغيره ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . قوله ( فانطلق إلى عمر ) زاد اسماعيل بن إسحق في روايته « فاستمده عليه » ، وزاد في آخر القصة « وكتبه أنس » ، وروى ابن سعد من طريق محمد بن سيرين قال « كاتب أنس أبي علي أربعين ألف درهم » ، وروى البيهقي من طريق أنس بن سيرين عن أبيه قال « كاتبني أنس على عشرين ألف درهم » ، فإن كانا محفوظين جمع بينهما بحمل أحدهما على الوزن والآخر على العدد ، ولابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس قال « هذه مكاتبه أنس عندنا : هذا ما كاتب أنس غلامه سيرين . كاتبه على كذا وكذا ألف وعلى غلامين يعملان مثل عمله ، واستدل بفعل عمر على أنه كان يرى بوجوب الكتابة إذا سألها العبد ، لأن عمر لما ضرب أنسا على الامتناع دل على ذلك ، وليس ذلك بلازم لاحتمال أنه أدبه على ترك المندوب المؤكد ، وكذلك ما رواه عبد الرزاق « إن عثمان قال لمن سألته الكتابة : لولا آية من كتاب الله ما فعلت ، فلا يدل أيضا على أنه كان يرى الوجوب . ونقل ابن حزم القول بوجوبها من مسروق والضحاك ، زاد القرطبي : وعكرمة . وعن إسحق بن راهويه أن مكاتبته واجبة إذا طلبها ، ولكن لا يجبر الحاكم السيد على ذلك . والشافعي قول بالوجوب ، وبه قال الظاهرية ، واختاره ابن جرير الطبري . قال ابن القصار : إنما حلا عمر أنسا بالدرة على وجه النصح لأنس ، ولو كانت الكتابة لزم أنسا ما أتى ، وإنما ندمه عمر إلى الأفضل . وقال القرطبي : لما ثبت أن ربة العبد وكسبه ملك لسيده دل على أن الأمر بكتابته غير واجب ، لأن قوله « خذ كسبي وأعتقني » يصير بمنزلة قوله « أعتقني بلا شيء » ، وذلك غير واجب اتفاقا ،

وعمل الوجوب عند من قال به إن كان العبد قادراً على ذلك ورضى السيد بالقدر الذي تقع به المكاتبه . وقال أبو سعيد الاصطخري : القرينة الصارقة للأمر في هذا عن الوجوب الشرط في قوله ( ان علمت فيهم خيراً ) فانه وكل الاجتهاد في ذلك الى المولى ، ومقتضاه أنه إذا رأى عدمه لم يجبر عليه ، فدل على أنه غير واجب . وقال غيره : الكتابة عقد غرر ، وكان الأصل أن لا تجوز ، فلما وقع الاثن فيها كان أمراً بعد منع والأمر بعد المنع للإباحة ، ولا يرد على هذا كونها مستحبة لأن استحبابها ثبت بأدلة أخرى ، ثم أورد المصنف قصة بريدة من عدة طرق في جميع أبواب الكتابة ، فأورد في هذه الترجمة طريق الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة تعليقا ، ووصله الذهلي في « الزهرات » ، عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث ، والمحفوظ رواية الليث له عن ابن شهاب نفسه بغير واسطة ، وسيأتي في الباب الذي يليه عن قتيبة عن الليث ، وأخرجه مسلم أيضا عن قتيبة . وكذلك أخرجه النسائي والطحاوي وغيرهما من طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم منهم يونس والليث كلهم عن ابن شهاب ، وهذا هو المحفوظ أن يونس رفيق الليث فيه لاشيخه ، ووقع التصريح بسماع الليث له من ابن شهاب عن أبي عوانة من طريق مروان بن محمد ، وعند النسائي من طريق ابن وهب كلاهما عن الليث . وقد وقع في هذه الرواية المعاقة أيضا غائفة للروايات المشهورة في وضع فيه نظر وهو قوله في المتن « وعليها خمس أواق نجت عليها في خمس سنين » ، والمشهور ما في رواية هشام بن عروة الآتية بعد يابن عن أبيه « أنها كانت على تسع أواق في كل عام أوقية » ، وكذا في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم ، وقد جزم الاسماعيل بأن الرواية المعلقة غلط ، ويمكن الجمع بأن التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها ، وبهذا جزم القرطبي والمحجب الطبري ، ويكره عليه قوله في رواية قتيبة « ولم تكن أدت من كتابتها شيئا » ، ويجاب بأنها كانت حصلت الأربع أواق قبل أن تستعين عائشة ، ثم جاءتها وقد بقي عليها خمس . وقال القرطبي : يجاب بأن الخمس هي التي كانت استحققت عليها بحلول نجومها من جملة التسع الأواق المذكورة في حديث هشام ، ويؤيده قوله في رواية عمرة عن عائشة الماضية في أبواب المساجد « فقال أهلها إن شئت أعطيت مايتي » ، وذكر الإسماعيلي أنه رأى في الأصل المسموع على الفربري في هذه الطريق أنها كانت على خمسة أوساق وقال : ان كان مضبوطا فهو يدفع سائر الاخبار . قلت : لم يقع في شيء من النسخ المتقدمة التي وقفنا عليها إلا الأواق ، وكذا في نسخة النسائي عن البخاري ، وكان يمكن هل تقدير صحته أن يجمع بأن قيمة الأوساق الخمسة تسع أواق ، لكن يكره عليه قوله « في خمس سنين » ، فيتعين المصير الى الجمع الاول . وقوله في هذه الرواية « فحالت عائشة ونفست فيها » ، هو بكسر الفاء جملة حالية أي رغبت

٤٠ - باب مايجوز من شروط المكاتب ، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله

فيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ

٢٥٦١ - **حزبن** قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن رُووة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته « أن بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ، ولم تكن قصت من كتابتها شيئا . قالت لها عائشة : ارجي إلى أهليك فان أحبوا أن أقضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت . فذكرت ذلك بريرة لأهلها فأبوا وقالوا : إن

شأن أن يمتنع عليك فلتقبل ويكون ولاؤك لنا . فذكرت ذلك رسول الله ﷺ ، قال لما رسول الله ﷺ : ابطي فأعني ، فأنما الولاء لمن أعني . قال ثم قام رسول الله ﷺ قال : ما بل أناس يشترون شروطا ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له ، وإن شرط مائة سنة ، شرط الله أحق وأوثق .

٢٥٦٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ثقف عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : « أرادت عائشة رضي الله عنها أن تشتري جارية فتمتها ، قال أهلها : على أن ولاها لنا . قال رسول الله ﷺ : لا يملك ذلك ، فأنما الولاء لمن أعني »

قوله ( باب ما يجوز من شروط المكاتب ، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله ) جمع في هذه الترجمة بين حكمين ، وكأنه فر الأول بالثاني ، وأن ضابط الجواز ما كان في كتاب الله ، وسيأتي في الشروط أن المراد بما ليس في كتاب الله ما عايف كتاب الله ، وقال ابن بطال : المراد بكتاب الله هنا حكمه من كتابه أوستة وسوله أو إجماع الأمة ، وقال ابن خزيمة : ليس في كتاب الله أي ليس في حكم الله جوازه أو وجوبه ، لا أن كل من شرط شرطاً لم ينطق به الكتاب يطل ، لأنه قد يشترط في البيع الكفيل فلا يطل الشرط ، ويشترط في الثمن شروط من أوصافه أو من نجومه ونحو ذلك فلا يطل ، وقال النووي : قال العلماء الشروط في البيع أقسام ، أحدها يتعينه المطلق المقد كشرط تسليمه ، الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهما جائزان اتفاقاً ، الثالث اشترط المقي في العبد وهو جائز عند الجمهور لحديث عائشة وقصة برة ، الرابع ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه كاشتراء منفعة فخر باطل . وقال القرطبي : قوله « ليس في كتاب الله » أي ليس مشروطاً في كتاب الله تأصيلاً ولا تفصيلاً ، ومعنى هذا أن من الأحكام ما يؤخذ تفصيله من كتاب الله كالوضوء ، ومنها ما يؤخذ تأصيله دون تفصيله كالصلاة ، ومنها ما أصل أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنة والإجماع وكذلك القياس الصحيح ، فكل ما يتجسس من هذه الأصول تفصيلاً فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيلاً . قوله ( فيه عن ابن عمر ) كذا لا بد منه ، ولغيره . وفيه ابن عمر عن النبي ﷺ ، وكأنه أشار بذلك إلى حديث ابن عمر الآتي في الباب الذي يليه . وقد مضى باللفظ الاشتراط في « باب البيع والشراء مع النساء » من كتاب البيوع . قوله ( أن برة ) هي بفتح اللوحدة يوزن فمثلة ، مشتقة من البر وهو ثمر الأراك . وقيل إنها فصلة من البر بمعنى مفعولة كبودة ، أو بمعنى فاعلة كرحمة ، هكذا وجه القرطبي . والأول أولى لأنه ﷺ غير اسم جورية وكان اسمها برة وقال « لا تزكوا أنفسكم ، قلوا كانت برة من البر لما ركبتها في ذلك . وكانت برة لئاس من الأنصار كما وقع عند أبي نعيم : وقيل لئاس من بني هلال قاله ابن عبد البر ، ويمكن الجمع . وكانت تعمد عائشة قبل أن تمتح كما سيأتي في حديث الإفك ، وعاشت إلى خلافة معاوية ، وتقرست في عبد الملك بن مروان أنه على الخلافة فشره بذلك وروى هو ذلك عنها . قوله ( فإن أخبرنا أن أفني عنك كتابك ويكون ولاؤك لي فعلت ) كذا في هذه الرواية ، وهي تظهر رواية مالك



عن هشام بن عروة الآتية في الشروط بلفظ : إن أحب أهلك أن أعدما لم ويكون ولاؤك لي فعلت ، وظاهره أن عاتقة طلبت أن يكون الولاء لها إذا بذلت جميع مال المكاتب ، ولم يقع ذلك إذ لو وقع ذلك لكان اليوم على عاتقة طلبها ولاد من أعتقها غيرها . وقد رواه أبو أسامة عن هشام بلفظ يزيل الاشكال قال يد قوله ، أن أعدما لم عدة واحدة وأعتق ويكون ولاؤك لي فعلت ، : وكذلك رواه وهيب عن هشام ، فصرف بذلك أنها أرادت أن تقتريها شراء صحيحا ثم تصتها إذ المتى فرج نبوت الملك ، ويؤيده قوله في بقية حديث الزهري في هذا الباب . قال عليه السلام : ابتاعني فأعتقني ، وهو يصر قوله في رواية مالك عن هشام «خفيا» ، ويوضح ذلك أيضا قوله في طريق أبين الآتية : دخلت على بيرة وهي مكاتبه قالت : اشتري وأعتقني ، قالت نعم ، وقوله في حديث ابن عمر : أرادت عاتقة أن تشتري بيرة فعتقها ، وبهذا يتجه الإنكار على موال بيرة ، إذ وافقوا عاتقة على بيعها ثم أرادوا أن يشترطوا أن يكون الولاء لهم ، ويؤيده قوله في رواية أبين المذكورة : قالت لا نبييوني حتى تفتطروا ولاني ، وفي رواية الأسود الآتية في الفرائض عن عاتقة : اشتريت بيرة لأعتقها ، فاشتريت أهلها ولأما ، وسيأتي قريبا في الهبة من طريق القاسم عن عاتقة : أنها أرادت أن تشتري بيرة وأنهم اشتروا ولأما ، . قوله ( أرجى إلى أمك ) للراد بالأهل هنا السادة ، والأهل في الأصل الآل . وفي الشرع من تزم نفقته على الأمس عند انفاسه . قوله ( إن شئت أن تحسب ) هو من المحبة بكسر المهملة أي تحسب الأجر عند الله ولا يكون لما ولا ، . قوله ( قد ذكرت لك رسول الله عليه السلام ) في رواية هشام ، فسمع بكسر وسوالة عليه السلام فسألني فأخبرته ، وفي رواية مالك عن هشام : لحقت من عندهم ورسول الله عليه السلام جالس قال : اني عرضت عليهم فأبوا ، فسمع النبي عليه السلام ، وفي رواية أبين الآتية : فسمع بذلك النبي عليه السلام أو بلغه ، زاد في الشروط من هذا الوجه قال : ما شأن بيرة ، وسلم من رواية أبي أسامة ، ولان خرجت من رواية حماد بن سلمة كلاما عن هشام : لحقتني بيرة والنبي عليه السلام جالس قال لي فيما بيني وبينها : ما أراد أهلها . قلت : لأما الله إذا ، ووقعت صوت وانتهرتها ، فسمع ذلك النبي عليه السلام فسألني فأخبرته ، فقط ابن خزيمة . قوله ( ابتاعني فأعتقني ) هو كقوله في حديث ابن عمر : لا يمنعك ذلك ، وليس في ذلك شيء من الاشكال الذي وقع في رواية هشام الآتية في الباب الذي يليه . قوله ( وإن شرط ) في رواية أبي ذر : وإن اشترط ، . قوله ( مائة مرة ) في رواية المستمل : مائة شرط ، وكذا هو في رواية هشام وأبين ، قال القنوي : معنى قوله : ولو اشترط مائة شرط ، أنه لو شرط مائة مرة توكيدا فهو باطل ، ويؤيده قوله في الرواية الأخيرة : وإن شرط مائة مرة ، وإنما حله على التأكيد لأن العموم في قوله : كل شرط ، وفي قوله : من اشترط شرطا ، دال على جلال جميع الشروط المذكورة فلا حاجة إلى حديدتها بالثاني فأنها لو زادت عليها كان الحكم كذلك لما دلت عليها العبارة . ثم الطريق الأخيرة من رواية أبين عن عاتقة بلفظ : قال النبي عليه السلام : الولاء لمن أعتق وإن اشترطوا مائة شرط ، وإن احتمل التأكيد لكنه ظاهر في أن المراد به التعدد ، وذكر المائة على سبيل للمبالغة والله أعلم . وقال القرطبي : قوله : ولو كان مائة شرط ، خرج مخرج التكثير ، يعني أن الشروط النهر المشروعة باطلة ولو كثرت ، ويستاد منه أن الشروط المشروعة صحيحة وسيأتي التخصيص على ذلك في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى . قوله عن ابن عمر ( أرادت عاتقة ) في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى التياجوري عن مالك عن قانع عن ابن عمر عن عاتقة ، فصار من مسند عاتقة ، وأشار ابن عبد البر إلى تفرد عن مالك بذلك ، وليس كذلك فقد أخرجه أبو

عوانة في صحيحه عن الربيع عن الشافعي عن مالك كذلك وكذا أخرجه البيهقي في «المعرفة» من طريق الربيع ، ويمكن أن يكون هنا «عن» لا يراد بها أداة الرواية بل في السياق شيء محذوف تقديره عن قصة عائشة في إرادتها شراء بريرة ، وقد وقع نظره ذلك في قصة بريرة ، ففي النسائي من طريق يزيد بن رومان «عن عروة عن بريرة أنها كان فيها ثلاث سنين» قال النسائي : هذا خطأ والصواب رواية عروة عن عائشة . قلت : وإذا حمل على ما فترته لم يكن خطأ . بل المراد عن قصة بريرة ، ولم يرد الرواية عنها نفسها . وقد قررت هذه المسألة بنظرهما فيما كتبت على ابن الصلاح . قوله ( لا يمتنع ) في رواية أبي ذر «لا يمتنعك» بنون التأکید ، والأول رواية مسلم

### ٣ - باب استئمان المسكاتب وسؤاله الناس

٢٥٦٣ - **حَرْشُ مُبِيدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ** حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «جَاءَتْ بَرِيرَةُ فَقَالَتْ : إِنِّي كَاتِبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَةً فَأُعِينَنِي . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : إِنْ أَحَبُّ أَهْلِكَ أَنْ أَعْدَاهُمْ هَذِهِ وَاحِدَةً وَأَعْتَقَكَ قُلْتُ فَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي . فَذَهَبَتْ إِلَى أَهْلِهَا ، فَأَبَوْا ذَلِكَ عَلَيْهَا ، فَقَالَتْ : إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ، فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لِي . فَسَمِعَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَنِي وَخَبَرْتُهُ فَقُلْتُ : خُذْهَا فَأَعْتِقْهَا وَاشْتَرِطْ لَهَا الْوَلَاءَ ، فَأَنْزَلَ الْوَلَاءَ لِي . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ رَغِيمًا اللَّهُ وَأَتَانِي عَلَيْهِ نِمٌّ قَالَ : أَمَا بَدَأَ ، فَمَا بَالُ رَجَالٍ مِنْكُمْ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ فَأَيُّ شَرْطٍ كَانَ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ ، فَقَضَاهُ اللَّهُ أَحَقُّ ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَثَقُّ . مَا بَالُ رَجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ أَعْتَقْتُ بِأَفْلَانُ وَلِيَ الْوَلَاءَ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِي أَعْتَقُ ؟

قوله ( باب استئمان المسكاتب وسؤاله الناس ) هو من عطف الخاص على العام ، لأن الاستئمان تقع بالسؤال وبغيره ، وكأنه يشير إلى جواز ذلك لأنه ﷺ أقر بريرة على سؤالها عائشة في إعانتها على كتابتها ، وأما ما أخرجه أبو داود في «المراسيل» من طريق يحيى بن أبي كثير يرفعه في هذه الآية (ان علمتم فبهم خيرا) قال حرقه ؛ ولا ترسلوهم كلا على الناس ، فهو مرسل أو معضل فلا حجة فيه . قوله ( عن هشام ) زاد أبو ذر «ابن عروة» . قوله ( فأعنيني ) كذا الأكثر بصيغة الأمر للثبوت من الإعانة ، وفي رواية الكشميني «فأعيتني» بصيغة الخبر الماضي من الإعياء ، والضمير للأرق ، وهو متجه المعنى ، أي أعجزتني عن تحصيلها . وفي رواية حاد بن سلة عن هشام عند ابن خزيمة وغيره «فأعيتني» بصيغة الأمر للثبوت بالعتق ، إلا أن الثابت في طريق مالك وغيره عن هشام الأول . قوله ( فأبوا إلا أن يكون لهم الولاء ) زاد مسلم من هذا الوجه «فانتهرتا» وكان عائشة كانت عرفت الحكم في ذلك . قوله ( خذنها فأعتقها واشترط لها الولاء ) قال ابن عبد البر وغيره : كذا رواه أصحاب هشام عن عروة وأصحاب مالك عنه عن هشام ، واستشكل صدور الإذن منه ﷺ في البيع على شرط ، لأنه ، واختلف العلماء في ذلك : فمنهم من أنكر الشرط في الحديث ، فروى الخطابي في «المعالم» بسنده إلى يحيى بن أكرم أنه أنكر ذلك ، وعن الشافعي في «الأم» الإشارة إلى تصنيف رواية هشام المصرفة بالاشتراط لكونه انفرد بها دون أصحاب أبيه ، وروايات

غيره قابلة للتأويل . وأشار غيره إلى أنه روى بالمعنى الذى وقع له ، وليس كما ظن ، وأثبت الرواية آخرون وقالوا : هشام ثقة حافظ ، والحديث متفق على صحته فلا وجه لرده . ثم اختلفوا فى توجيهها : فزعم الطحاوى أن المزنى حدثه به عن الشافعى بلفظ « وأشرطى » بهزة قطع بغير تاء مشددة ، ثم وجهه بأن معناه : أظهرى لهم حكم الولاء . والإشرط الاظهار ، قال أوس بن حجر « فأشروط فيها نفسه وهو مصمم ، أى أظهر نفسه انتهى . وأنكر غيره الرواية . والذى فى مختصر المزنى ، و« الأم » وغيرهما عن الشافعى كرواية الجمهور « وأشرطى » بصفة أمر المؤنت من الشرط ، ثم حكى الطحاوى أيضا تأويل الرواية التى بلفظ « أشرطى » ، وإن اللام فى قوله « أشرطى » لم ، بمعنى « على » كقوله تعالى « وإن أسأتم فلها » وهذا هو المشهور عن المزنى وجزم به عنه الخطائى ، وهو صحيح عن الشافعى أسنده البيهقى فى « المعرفة » من طريق أبى ساتم الرازى عن حرملة عنه ، وحكى الخطائى عن ابن خزيمة أن قول يحيى بن أكثم غلط ، والتأويل المنقول عن المزنى لا يصح . وقال النووى : تأويل اللام بمعنى على هنا ضئيف ، لانه عليه الصلاة والسلام أنكر الاشتراط ، ولو كانت بمعنى على لم ينكره . فان قيل ما أنكر إلا إرادة الاشتراط فى أول الأمر ، فالجواب أن سياق الحديث يأبى ذلك . وضعفه أيضا ابن دقيق العيد وقال : اللام لاتدل بوضعها على الاختصاص النافع ، بل على مطلق الاختصاص ، فلا بد فى حملها على ذلك من قرينة . وقال آخرون : الأمر فى قوله « أشرطى » للإباحة ، وهو على جهة التنبيه على أن ذلك لا ينفعهم فوجده وعدمه سواء ، وكأنه يقول : أشرطى أولا تشرطى فذلك لا يفيدهم . ويقوى هذا التأويل قوله فى رواية أبى الآتية آخر أبواب المسكاتب « اشترها ودعهم يشترطون ماشاءوا » وقيل كل النبى ﷺ أعلم الناس بأن اشتراط البائع الولاء باطل ، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى على أهل بريرة ، فلما أرادوا أن يشترطوا ما تقدم لهم العلم بطلانه أطلق الأمر مریدا به التهديد على مآل الحال كقوله « وقل اعلموا فسيرى الله عملكم ورسوله » وكقول موسى « ألقوا ما أنتم ملقون » أى فليس ذلك بنافعكم ، وكأنه يقول : أشرطى لهم فسيعلون أن ذلك لا ينفعهم ، ويؤيده قوله حين خطبهم « ما بال رجال يشترطون شروطا الخ ، فوبخهم بهذا القول مشيرا الى أنه قد تقدم منه بيان حكم الله باطله ، اذ لو لم تقدم بيان ذلك لبدأ ببيان الحكم فى الخطبة لا بتوبيخ الفاعل ، لانه كان يكون باقيا على البراءة الأصلية . وقيل الأمر فيه بمعنى الوعيد الذى ظاهره الأمر وباطنه النهى كقوله تعالى « اعلموا ما شئتم » ، وقال الشافعى فى « الأم » : لما كان من اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصيا وكانت فى المعاصى حدود وآداب وكان من أدب العاصين أن يعطل عليهم شروطهم ليرتدعوا عن ذلك ويرتدع به غيرهم كان ذلك من أيسر الأدب . وقال غيره : معنى أشرطى اتركى مخالفتهم فيما شرطوه ولا تظهرى نزاعهم فيما دعوا اليه مراعاة لتجنيز العتق لتشوف الشارع اليه ، وقد يعبر عن الترك بالفعل كقوله تعالى « وما هم بضارين به من أحد إلا بأذن الله » أى تركهم يفعلون ذلك ، وليس المراد بالآذن إباحة الاضرار بالسحر ، قال ابن دقيق العيد : وهذا وإن كان محتملا إلا أنه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على المجاز من حيث السياق . وقال النووى : أقوى الاجوبة أن هذا الحكم خاص بمباشرة هذه القضية وأن شبه المبالغة فى الرجوع عن هذا الشرط لمخالفته حكم الشرع ، وهو كفسخ الحج إلى العمرة كل غاصا بتلك الحججة مبالغة فى إزالة ما كانوا عليه من منع العمرة فى أشهر الحج . ويستفاد منه ارتكاب أخف المفسدين إذا استلزم إزالة أشدهما ، وتعقب بأنه استدلال بمختلف فيه على مختلف فيه ، وتعقبه ابن دقيق العيد بأن التخصيص

لا يثبت إلا بدليل ، ولأن الشافعي نص على خلاف هذه المقالة . وقال ابن الجوزي : ليس في الحديث أن اشتراط الولاء . والمتقن كان مقارنا للعقد فيحمل على أنه كان سابقا للعقد فيكون الأمر بقوله « اشترطى » مجرد الوعد ولا يجب الوفاء به ، وتغلب باستبعاد أنه يطلب يأمر شخصا أن يعدم مع عليه بأنه لا يفي بذلك الوعد . وأعرب ابن حزم فقال : كلن الحكم ثابتا بمجرد اشتراط الولاء لغير المتقن ، فوقع الأمر باشتراطه في الوقت الذي كان جائزا فيه ، ثم نسخ ذلك الحكم بخطبة يطلب وبقروله « إنما الولاء لمن أعتق » ، ولا يخفى بعد ما قال ، وسيأتي طرق هذا الحديث تدفع في وجه هذا الجواب والله المستعان . وقال الخطابي : وجه هذا الحديث أن الولاء لما كان كلحة النسب ، والإنسان إذا ولد له ولد ثبت له نسب ولا يتقل نسبه عنه ولو نسب إلى غيره ، فكذلك إذا أعتق عبدا ثبت له ولأواه ولو أواد قتل ولأواه عنه أو أذن في قتله عنه لم ينتقل ، فلم يعبأ باشتراطهم الولاء ، وقيل اشترطى ودعيهم يشترطون ماشاءوا ونحو ذلك لأن ذلك غير قاطح في العقد بل هو بمنزلة اللغو من الكلام ، وآخر إعلامهم بذلك ليكون رده وإبطاله قولاشهدا بخطبه به على المنظر ظاهرا ، إذ هو أبلغ في التكبر وأؤكد في التعبير . وهو يشول إلى أن الأمر فيه بمعنى الإباحة كما تقدم . **قوله** (فقتضاء الله أحق) أى بالاتباع من الشروط المخالفة له . **قوله** ( وشرط الله أوثق ) أى باتباع حدوده التي حددها ، وليست المفاعلة هنا على حقيقة إذ لا مشاركة بين الحق والباطل ، وقد وردت صيغة أفضل لغير التفضيل كثيرا ، ويحتمل أن يقال ورد ذلك على ما اعتقدته من الجواز ، **قوله** ( ما بال رجال ) أى ما حالهم . **قوله** ( إنما الولاء لمن أعتق ) يستفاد منه أن كلمة « إنما » للحصر ، وهو إثبات الحكم المذكور وفيه عما عداه . ولولا ذلك لما لزم من إثبات الولاء للمتقن نفية عن غيره ، واستدل بمفهومه على أنه لا ولأواه لمن أسلم على يديه رجل أو وقع بينه وبينه عاقلة خلافا للحنفية ، ولا يلتقط خلافا لإسحق . وسيأتي مزيد بسط لذلك في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . ويستفاد من منطوقه إثبات الولاء لمن أعتق سابعه خلافا لمن قال يصير ولأواه للسليين ، ويدخل فيمن أعتق عتق المسلم المسلم والكافر ، وبالعكس ثبت الولاء للمتقن . ( تنبيه ) : زاد النسائي من طريق جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة في آخر هذا الحديث « غيرها رسول الله ﷺ بين زوجها وكان عبدا ، وهذه الزيادة ستأتي في النكاح من حديث ابن عباس ، ويأتي الكلام عليها هناك إن شاء الله تعالى ، مع ذكر الخلاف في زوجها هل كان حرا أو عبدا ، وتسميته ، وما اتفق له بعد فراقها . وفي حديث بريرة هذا من الفوائد - سوى ما سبق وسوى ما سيأتي في النكاح - جواز كتابة الأمة كالعبد ، وجواز كتابة المتزوجة ولو لم يأذن الزوج ، وأنه ليس له منعها من كتابتها ولو كانت تؤدي إلى فراقها منه ، كما أنه ليس للعبد المتزوج منع السيد من عتق أمته التي تحتها وإن أدى ذلك إلى بطلان نكاحها . ويستنبط من تمكينها من السعي في مال الكتابة أنه ليس عليها خدمته . وفيه جواز سعي المكاتبه وسؤالها واكتسابها وتمكين السيد لها من ذلك ، ولا يخفى أن محل الجواز إذا عرفت جهة حل كسبها ، وفيه البيان بأن النبي الوارد عن كسب الأمة محمول على من لا يعرف وجه كسبها ، أو محمول على غير المكاتبه . وفيه أن للكاتب أن يسأل من حين الكتابة ولا يشترط في ذلك مجزؤه خلافا لمن شرطه . وفيه جواز المساومة في البيع لمن احتاج إليه من دين أو غرم أو نحو ذلك . وفيه أنه لا بأس بتجمل مال الكتابة . وفيه جواز المساومة في البيع وتقديد صاحب السلعة فيها ، وأن المرأة الرشيدة تتصرف لنفسها في البيع وغيره ولو كانت مزوجة خلافا لمن أبى ذلك ، وسيأتي له مزيد في كتاب الهبة ، وأن من لا يتصرف بنفسه فله أن يقيم غيره مقامه في ذلك ، وأن العبد إذا

أذن السيد له في التجارة جاز تصرفه . وفيه جواز رفع الصوت عند انكار المنكر ، وأنه لا بأس لمن أراد أن يشتري المتق أن يظهر ذلك لأصحاب الرقة ليتساهلوا له في الثمن ولا بعد ذلك من الرياء . وفيه انكار القول الذي لا يوافق الشرع وانتهاج الرسول فيه . وفيه أن الشيء إذا بيع بالنقد كانت الرغبة فيه أكثر مما لو بيع بالنسيئة ، وأن للبئر أن يقضى عنه دينه برضاه . وفيه جواز الثراء بالنسيئة ، وأن المكاتب لو عجل بعض كتابته قبل المحل على أن يضع عنه سيده الباقي لم يجبر السيد على ذلك . وجواز الكتابة على قدر قيمة العبد وأقل منها وأكثر ، لأن بين الثمن المنجز وأوّل جل فرقا ، ومع ذلك فقد بذلت عاتقة المؤجل ناجزا فدل على أن قيمتها كانت بالتأجيل أكثر مما كوتبت به وكان أهلها بأعوها بذلك . وفيه أن المراد بالخير في قوله تعالى ( أن علمتم فيهم خيرا ) التسوية على الكسب ، والرفاء بما رقت الكتابة عليه ، وليس المراد به المال ، ويؤيد ذلك أن المال الذي في يد المكاتب لسيد فكيف يكتبه بماله ، لكن من يقول إن العبد يملك لا يرد عليه هذا ، وقد نقل عن ابن عباس أن المراد بالخير المال مع أنه يقول إن العبد لا يملك ، فنسب إلى التناقض ، والذي يظهر أنه لا يصح عنه أحد الأمرين ، واحتج غيره بأن العبد مال سيده والمال الذي معه لسيد فكيف يكتبه بماله ؟ وقال آخرون لا يصح تفسير الخير بالمال في الآية لأنه لا يقال فلان لا مال فيه وإنما يقال لامال له ألا مال عنده ، فكذا إنما يقال فيه وفاء وفيه أمانة وفيه حسن معاملة ونحو ذلك . وفي الحديث أيضا جواز كتابة من لا حرف له وفاء للجمهور ، واختلف عن مالك وأحمد وذلك أن بريرة جاءت تستعين على كتابتها ولم تكن قضت منها شيئا ، فلو كان لها مال أوحرقه لما احتاجت إلى الاستئمان لأن كتابتها لم تكن حالة . وقد وقع عند الطبري من طريق أبي الزبير عن عروة أن عاتقة ابتاعت بريرة مكانة وهي لم تقض من كتابتها شيئا ، وتقدمت الزيادة من وجه آخر . وفيه جواز أخذ الكتابة من مسألة الناس ، والرد على من كره ذلك وزعم أنه أوساخ الناس . وفيه مشروعية معونة المكاتب بالصدقة ، وعند المالكية رواية أنه لا يجزى عن الفرض . وفيه جواز الكتابة بقليل المال وكثيره ، وجواز التأقيت في الديون في كل شهر مثلا كذا من غير بيان أوله أو وسطه ، ولا يكون ذلك مجهولا لأنه يقين باقتضاء الشهر الحول ، كذا قال ابن عبد البر ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون قول بريرة في كل عام أوقية ، أي في غرته مثلا ، وعلى تقدير التسليم فيمكن التفريق بين الكتابة والديون ، فإن المكاتب لو عجز حل لسيد ما أخذ منه بخلاف الاجنبي . وقال ابن بطال : لا فرق بين الديون وغيرها ، وقصة بريرة محمولة على أن الراوى قصر في بيان تعيين الوقت ولا يصير الاجل مجهولا . وقد نهى النبي ﷺ عن السلف إلا إلى أجل معلوم . وفيه أن العد في الدوام الصحاح المعلومة الوزن يكفي عن الوزن ، وأن المعاملة في ذلك الوقت كانت بالاراق ، والاقوية أربعون درهما كما تقدم في الزكاة . وزعم المحب الطبري أن أهل المدينة كانوا يتعاملون بالعد إلى مقدم رسول الله ﷺ المدينة ثم أمروا بالوزن ، وفيه نظر لأن قصة بريرة متأخرة عن مقدمه بنحو من ثمان سنين ، لكن يحتمل قول عاتقة ، أعدها لهم عدة واحدة ، أي أدفعها لهم ، وليس مرادها حقيقة العد ، ويؤيد قولها في طريق عمرة في الباب الذي يليه : أن أصب لهم ثمنك صبة واحدة . وفيه جواز البيع على شرط المتق بخلاف البيع بشرط أن لا يبيعه لغيره ولا يهبه مثلا ، وأن من الشروط في البيع ما لا يعطل ولا يضر البيع . وفيه جواز بيع المكاتب إذا رضى وإن لم يكن عاجزا عن أداء نجم قد حل عليه ، لأن بريرة لم تقل إنها عجزت ولا استغفها النبي ﷺ ، وسيأتى بسط ذلك في الباب الذي يليه . وفيه جواز مناجاة

المرأة دون زوجها سرا إذا كان المتأجى عن يؤمن ، وأن الرجل إذا رأى شاهد الحال يقتضى السؤال عن ذلك سأل وأعان ، وأنه لا بأس للحاكم أن يحكم لزوجته ويشهد . وفيه قبول خبر المرأة ولو كانت أمة ، ويؤخذ منه حكم المبد بطريق الأولى . وفيه أن عقد الكتاب قبل الأداء لا يستلزم العتق ، وأن بيع الأمة ذات الزوج ليس بطلاق . وفيه البداية في الخطبة بالخذ والثناء ، وقول أما بعد فيها ، والقيام فيها ، وجواز تعدد الشروط لقوله «مائة شرط» وأن الإتياء الذى أمر به السيد ساقط عنه إذا باع مكانه للعتق . وفيه أن لا كراهة في السجع في الكلام إذا لم يكن عن قصد ولا احتكفا . وفيه أن للسكائب حالة فارق فيها الأحرار والعبيد . وفيه أنه عليه السلام كان يظهر الأمور المهمة من أمور الدين ويعلمها ويخطب بها على المنبر لإشاعتها ، وراعى مع ذلك قلوب أصحابه ، لأنه لم يعين أصحاب بريرة بل قال « ما بال رجال ، ولأنه يؤخذ من ذلك تقرير شرع عام للبذكريين وغيرهم في الصورة المذكورة وغيرها . وهذا بخلاف قصة علي في خطبته بنت أبي جهل فانها كانت خاصة بفاطمة فلذلك عينها . وفيه حكاية الوقائع لتعريف الأحكام ، وأن اكتساب المكاتب له لا لسيده ، وجواز تصرف المرأة الرشيدة في مالها بغير إذن زوجها ، ومراسلتها الأجانب في أمر البيع والشراء كذلك ، وجواز شراء السلعة للراغب في شرائها بأكثر من ثمن مثلها لأن عائشة بذلك مافرة لسيئة على جهة النقد مع اختلاف القيمة بين النقد والنسيئة . وفيه جواز استدانة من لا مال له عند حاجته اليه . قال ابن بطال أكثر الناس في تخريج الوجوه في حديث بريرة حتى بلغوا نحو مائة وجه ، وسيأتي الكثير منها في كتاب النكاح . وقال النووي : صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين أكثرهما من استنباط الفوائد منها فذكرنا أشياء . قلت : ولم أقف على تصنيف ابن خزيمة ، ووقفت على كلام ابن جرير من كتابه « تهذيب الآثار » ، ولخصت منه ما ينسب بعون الله تعالى . وقد بلغ بعض المتأخرين الفوائد من حديث بريرة إلى أربعائة أكثرها مستبعد متكلف . كما وقع نظير ذلك للذى صنف في الكلام على حديث الجامع في رمضان فبلغ به ألف قائدة وقائمة

#### ٤ - باب بيع المكاتب إذا رضى . وقالت عائشة : هو عبد مابى عليه شيء .

وقال زيد بن ثابت : مابى عليه درهم . وقال ابن عمر : هو عبد إن طاش وإن مات وإن جى مابى عليه شيء .  
 ٢٥٦٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة بنت عبد الرحمن « أن بريرة جاءت تسعين عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ، فقالت لها : إن أحب أهلِكَ أن أصب لم يملك صبة واحدة وأعتقك فقلت : فذكرت بريرة ذلك لأهلها فقالوا : لا ، إلا أن يكون الولاء لنا . قال مالك : قال يحيى : فزعت حمزة أن جائنة ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : اشترها وأعتقها ، فانما الولاء لمن أعتق »

**قوله** (باب بيع المكاتب) في رواية السرخسي والمستمل والمكاتبه ، والأول أصح لقوله « إذا رضى » وهذا اختيار من لأحد الأقوال في مسألة بيع المكاتب إذا رضى بذلك ولو لم يعجز نفسه ، وهو قول أحد وريجة

والأوزاعي والليث وأبي ثور وأحد قول الشافعي ومالك، واختاره ابن جرير وابن المنذر وغيرهما على تفاصيل لهم في ذلك، ومنعه أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية، وأجابوا عن قصة بريرة بأنها عجزت نفسها، واستدلوا باستعانة بريرة عائشة في ذلك، وليس في استعانتها ما يستلزم العجز، ولا سيما مع القول بمواز كتابة من لا مال عنده ولا حرفة له. قال ابن عبد البر: ليس في شيء من طرق حديث بريرة أنها عجزت عن أداء النجم. ولا أخبرت بأنه قد حل عليها شيء، ولم يرد في شيء من طرقه استئصال النبي ﷺ لها عن شيء. من ذلك، ومنهم من أول قولها، وكأنت أهلى، فقال: معناه راودتهم وانفتحت معهم على هذا القدر ولم يقع المقد بعد، ولذلك بيعت، فلا حجة فيه على بيع المسكاتب مطلقا، وهو خلاف ظاهر سياق الحديث قاله القرطبي. ويقوى الجواز أيضا أن الكتابة عتق بصفة فيجب أن لا يعتق إلا بعد أداء جميع النجوم، كما لو قال أنت حر إن دخلت الدار فلا يعتق إلا بعد تمام دخولها، وليس فيه بيعه قبل دخولها. ومن المالكية من زعم أن الذي اشترته عائشة كتابة بريرة لا قبثها وقد تقدم رده. وقيل إنهم باعوا بريرة بشرط العتق، وإذا وقع البيع بشرط العتق صح على أصح القولين عند الشافعية والمالكية، وعن الحنفية يبطل. قوله (وقانت عائشة: هو عبد ما بقي عليه شيء. وقال زيد بن ثابت: ما بقي عليه درهم. وقال ابن عمر: هو عبد إن عاش وإن مات وإن جنى ما بقي عليه شيء) أما قول عائشة فوصله ابن أبي شيبة وابن سعد من طريق عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال: استأذنت على عائشة فرقصت صوتي، فقالت: سليمان؟ قلت: فقلت سليمان. فقالت: أدبت ما بقي عليك من كتابتك؟ قلت: نعم إلا شيئا يسيرا. قالت: ادخل، فأنك عبد ما بقي عليك شيء. وروى الطحاوي من طريق ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم هو مولى النضرين أنه قال لعائشة: ما أراك الاستحججين مني، فقالت مالك؟ فقال كاتبك، فقالت: إنك عبد ما بقي عليك شيء. وأما قول زيد بن ثابت فوصله الشافعي وسعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال في المسكاتب هو عبد ما بقي عليه درهم، وأما قول ابن عمر فوصله مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول في المسكاتب: هو عبد ما بقي عليه شيء. ووصله ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: المسكاتب عبد ما بقي عليه درهم، وقد روى ذلك مرفوعا أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وصححه الحاكم، وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في أثناء حديث، وهو قول الجمهور، ويؤيده نصه بريرة، أسكن إنما تتم الدلالة منه لو كانت بريرة أدت من كتابتها شيئا فقد قررنا أنها لم تكن أدت منها شيئا، وكان فيه خلاف عن السلف: فمن على إذا أدى الشطر فهو غريم، وعنه يعتق منه بقدر ما أدى، وعن ابن مسعود، لو كاتبه على مائتين وقيمته مائة فأدى المائة عتق، وعن عطاء إذا أدى ثلاثة أرباع كتابته عتق، وروى النسائي عن ابن عباس مرفوعا: المسكاتب يعتق منه بقدر ما أدى، ورجال أسنده ثقات، لكن اختلف في إرساله ووصله، وحجة الجمهور حديث عائشة وهو أقوى، ووجه الدلالة منه أن بريرة بيعت بعد أن كاتب، ولو كان المسكاتب يصير بنفس الكتابة حرا لامتنع بيما. ثم ساق المصنف قصة بريرة من رواية يحيى بن سعيد عن حمزة بنت عبد الرحمن أن بريرة جاءت تستعين عائشة، وصورة سياقه الإرسال، ولم تختلف الرواة عن مالك في ذلك، لكن تقدم في أبواب المساجد من وجه آخر عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة. وفي رواية هناك عن حمزة سمعت عائشة، فظهر أنه موصول، وقد وصله ابن خزيمة من طريق مطرف عن مالك كذلك. وقوله: إلا أن

بكرة الولاء ، في رواية الكشميني ، إلا أن يكون ولادك . وقوله ، قال مالك قال يحيى ، هو ابن سعيد ، وهو موصول بالاسناد المذكور

ه - باب إذا قال للمكاتب اشترني وأعتقني ، فاشتره ، لذلك

٢٥٨٠ - حدثنا أبو تميم حدثنا عبد الواحد بن أيمن قال حدثني أبي أيمن قال « دخلت على عائشة رضي الله عنها قلت : كنت غلاماً لعتبة بن أبي لهب ومات وورثني بنوه ، وإنهم باعوني من ابن أبي عمرو ، واشترطوا بولي عتبة الولاء . فقالت : دخلت بريرة وهي مكاتبَةٌ فقالت : اشتريني فأعتقني ، قالت نعم ، قالت : لا يبيحني متى بشرطوا ولاني ، فقالت : لا حاجة لي بذلك . فسمع بذلك النبي ﷺ - أو بلته - فذكر لعائشة فذكرت عائشة ما قالت لها ، قال : اشترها وأعطيها ودعهم يشترطوا ما شاءوا ، فاشترتها عائشة فأعتقتها ، واشترط أهلها الولاء ، قال النبي ﷺ : الولاء لمن أعتق ، وإن اشترطوا مائة شرط »

قوله ( باب إذا قال للمكاتب اشترني وأعتقني فاشتره لذلك ) أي جاز . قوله ( عن أبيه ) هو أيمن الحبشي المكاتب ذيل لعتبة والد عبد الواحد ، وهو غير أيمن بن ثابت الحبشي المكاتب ذيل عصفان ، وكلاهما من التابعين ، وليس لوالد عبد الواحد في البخاري سوى قصة أحاديث : هذا وآخران عن عائشة وحدثان عن جابر ، وكلها متابقة ، ولم يرو عنه غير ولده عبد الواحد . قوله ( وورثني بنوه ) أعرف من أولاد عتبة العباس بن عتبة والد الفضل الشاعر المشهور وأبا خراش بن عتبة ذكره ألفاكهي في كتاب مكة ، وهشام بن عتبة والد أحمد المذكور في تاريخ ابن عساکر ، عن ابن أبي عمران ، وي زيد بن عتبة جد عبد الرحمن بن محمد بن يزيد المذكور عند ألفاكهي أيضا ، ولم أر لهم ذكرا في كتاب الزبير في النسب ، وعتبة بن أبي لهب له محبة دون أخيه عتيبة بالتصغير فإنه مات كافرا . قوله ( من ابن أبي عمرو ) في رواية النسفي والكشميني « من عبد الله بن أبي عمرو ، زاد الكشميني « ابن عمر بن عبد الله المخزومي » . قوله فيه ( اشترها فأعتقها ودعهم يشترطوا ما شاءوا ، فاشترتها عائشة فأعتقتها ) في هذا دلالة على أن عقد الكتابة الذي كان عقد لها موالها انفسخ بائتياع عائشة لها ، وفيه رد على من زعم أن عائشة اشترت منهم الولاء ، واستدل به الأوزاعي على أن المكاتب لا يباع إلا للعتق ، وبه قال أحمد وإسحق ، وقد تقدم ذكر اختلاف العلماء في ذلك قريبا ، والله أعلم

( عائشة ) : اشتمل كتاب العتق وما اتصل به من المكاتب على ستة وستين حديثا ، الملق منها ثلاثة عشر والبقية موصولة . المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة وأربعون حديثا والخالص سبعة عشر حديثا ، وافقه مسلم حل تحريفا سوى ثلاثة : حديث أبي هريرة في حق عبده ، وحديث أنس في قصة العباس ، وحديث « من سيدكم » . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة آثار . والله أعلم



### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥١ - كتاب الهبة ، وفضلها ، والتحريض عليها

٢٥٦٦ - **حَدَّثَنَا عاصمُ بْنُ عَلَى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ عَنِ الْقَبْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : يَا نِسَاءَ الْمَلَائِكَةِ ، لَا تَحْقِرْنَ جَارَةَ لَجَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسَتْ شَاةً** [ الحديث ٢٥٦٦ - طرفه في : ٦٠١٧ ]

٢٥٦٧ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْبَسِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْحَانَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لِعُرْوَةَ ابْنُ أَبِي نَجِيٍّ ، إِنَّ كُنَّا أَنْتَظَرُ إِلَى الْهَلَالِ ثُمَّ الْهَلَالِ ، ثَلَاثَةَ أَهْلِ فِي شَهْرَيْنِ ، وَمَا أُرْقِدَتْ فِي آيَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَارٌ . قُلْتُ : يَا خَالَةَ ، مَا كَانَ يُبَشِّرُكُمْ ؟ قَالَتْ : الْأَسْوَدَانِ الْخُرُومَاءُ . إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِيرَانًا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَتْ لَمْ تَمْنَحُ ، وَكَانُوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَلْبَانِهِمْ فَيَسْقِينَا** [ الحديث ٢٥٦٧ - طرفه في : ٦٤٥٨ ، ٦٤٥٩ ]

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها ) كذا للجميع ، إلا لكسبتي وابن شويه فقالا : فيها ، بدل عليها ، . وآخر النسق البسمة . والهبة بكسر الهاء وتخفيف الباء الموحدة تطلق بالمعنى الأعم على أنواع الإبراء ، وهو هبة الدين من هو عليه ، والصدقة وهي هبة ما يتحصن به طلب ثواب الآخرة ، والمهدية وهي ما يكرم به الموهوب له . ومن خصها بالحياة أخرج الوصية وهي تكون أيضا بالأنواع الثلاثة . وتطلق الهبة بالمعنى الأصح على مالا يتصدله بدل ، وعليه ينطبق قول من عرف الهبة بأنها تمليك بلا عوض ، وصنيع المصنف محمول على المعنى الأهم لأنه أدخل فيها الهدايا ، **قوله** ( عن القبري عن أبيه عن أبي هريرة ) كذا الأكثر ومقطوع عن أبيه ، من رواية الأصل وكرهية ، وصحب عليه في رواية النسق ، والصواب إثباته . وكذا أخرجه الاسماعيلي عن محمد بن يحيى ، وأبو نعيم من طريق اسماعيل القاضي ، وأبو عوانة عن إبراهيم الحارثي كلهم عن عاصم بن علي شيخ البخاري فيه . ومن طريق شاذية وعثمان بن عمرو بن المبارك عند الاسماعيلي ، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد عن آدم كلهم عن ابن أبي ذئب كذلك . وكذلك رواه اليك عن سعيد كاسياتي في كتاب الأدب ، وأخرجه الترمذي من طريق أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة لم يقل ( عن أبيه ) ، وزاد في أوله ( تهادوا فإن الهبة تذهب وحر الصدر ، الحديث ، وقال غريب ، وأبو معشر يصف . وقال الطرق إنه أخطأ فيه حيث لم يقل فيه ) عن أبيه ، كذا قال وقد تابعه محمد بن عجلان عن سعيد ، وأخرجه أبو عوانة . ثم من زاده في ، عن أبيه . أحفظ وأضبط روايتهم أولى . والله أعلم . **قوله** ( عن النبي ﷺ ) في رواية عثمان بن عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول . **قوله** ( يا نساء الملائك ) قال عياض : الأصح الأشهر نصب للنساء وجر الملائك على الإضافة ، وهي رواية المتأخرة من إضافة الشيء إلى صفته كمجد الجامع ، وهو عند الكوفيين على ظاهره . وعند البصريين .

يقدرون فيه محذوفاً ، وقال السهيلي وغيره : جاء رفع الهزرة على أنه منادى مفرد ، ويجوز في المسلمات الرفع صفة على اللفظ على معنى يا أيها النساء المسلمات ، والنصب صفة على الموضع ، وكسرة التاء علامة النصب ، وروى بنصب الهزرة على أنه منادى مضاف وكسرة التاء للخفض بالإضافة كقولهم مسجد الجامع ، وهو مما أضيف فيه الموصوف إلى الصفة في اللفظ ، فالجبريون يتأولونه على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه نحو يانساء الأتقى المسلمات أو يانساء الطوائف المؤمنات أى لا الكافرات ، وقيل تقديره يا فاضلات المسلمات كما يقال مؤلاء رجال القوم أى أفاضلهم ، والكوفيون يدعون أن لا حذف فيه ويكتفون باختلاف الألفاظ في المنارة . وقال ابن رشيد : توجهه أنه خاطب نساء بأعيانهم فأقبل بنداثة علهن فصحت الإضافة على معنى المدح هن ، فالمعنى يا غيرات المؤمنات كما يقال رجال القوم ، وتعقب بأنه لم يخصهن به لأن غيرهن يشاركن في الحكم ، وأجيب بأنهن يشاركنهن بطريق الإلحاق ، وأنكر ابن عبد البر رواية الإضافة ، ورده ابن السيد بأنها قد صحت نقلاً وساعدها اللفظ فلا معنى للانكار . وقال ابن بطال : يمكن تخريج يانساء المسلمات على تقدير بعيد وهو أن يحمل نعمتا شيء محذوف كأنه قال يانساء الأتقى المسلمات ، والمراد بالأتقى الرجال ، ووجه بعده أنه يصير مدحا للرجال وهو **قوله** إنما خاطب النساء ، قال إلا أن يراد بالأتقى الرجال والنساء معا ، وأطال في ذلك . وتعقبه ابن المنير . وقد رواه الطبراني من حديث عائشة بلفظ : يانساء المؤمنين ، الحديث . **قوله** (جارية لجاراتها) كذا للاكثر ، ولأبي ذر د لجارة ، والمتعلق محذوف تقديره هدية مهداة . **قوله** ( فرسن ) بكسر الفاء والمهمل بينهما راء ساكنة وآخره نون هو عظيم قليل اللحم ، وهو للبحير موضع الحافر للفرس ، ويطلق على الشاة مجازا ، ونونه زائدة وقيل أصلية ، وأشير بذلك إلى المبالغة في إهداء الشيء اليسير وقبوله لا إلى حقيقة الفرسن لأنه لم تجر العادة بإهدائه أى لا تمتنع جارة من الهدية لجاراتها الموجود عندها لاستقلاله بل ينبغي أن يتجود لها بما تيسر وإن كان قليلا فهو خير من العدم ، وذكر الفرسن على سبيل المبالغة ، ويحتمل أن يكون النهى إنما وقع للهدى إليها وأنها لا تحتقر ما يهدى إليها ولو كان قليلا ، وحمله على الأعم من ذلك أولى . وفي حديث عائشة المذكور : يانساء المؤمنين تهادوا ولو فرسن شاة ، فانه ينبت المودة وبذهب الضعافن . وفي الحديث الحض على التهادى ولو باليسير لأن الكثير قد لا يتيسر كل وقت ، وإذا تواصل اليسير صار كثيرا . وفيه استحباب المودة واسقاط التكلف . **قوله** ( ابن أبى حازم ) هو عبد العزيز . **قوله** ( يزيد بن رومان ) بضم الراء ، ورجال الاسناد كلهم مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق أولهم أبو حازم وهو سلة بن دينار . **قوله** ( ابن أخى ) بالنصب على النداء وأداة النداء محذوفة ، ووقع في رواية مسلم بن يحيى عن عبد العزيز . ووقع يا ابن أخى . **قوله** (ان كنا لنتنظر) هي المخففة من الثقيلة وخبرها مستتر ولهذا دخلت اللام في الخبر . **قوله** (ثلاثة أهلة ) يجوز في ثلاثة الجر والنصب . **قوله** ( في شهرين ) هو باعتبار رؤية الهلال أول الشهر ثم رؤيته ثانيا في أول الشهر الثاني ثم رؤيته ثالثا في أول الشهر الثالث فالمدة ستون يوما والمرق ثلاثة أهلة ، وسيأتى في الرقاق من طريق هشام ابن عروة عن أبيه بلفظ : كان يأتى علينا الشهر ما نوقد فيه نارا ، وفي رواية يزيد بن رومان هذه زيادة عليه ولا منافاة بينهما ، وقد أخرجه ابن ماجه من طريق أبى سلة عن عائشة بلفظ : لقد كان يأتى على آل محمد الشهر ما يرى في بيت من بيوت الدخان . **قوله** ( ما يعشك ) بضم أوله يقال أعاشه الله عيشة ، وضبطه النووي بتشديد الياء التحتانية ، وفي بعض النسخ : ما يغيبك ، بسكون المعجمة بعدها نون مكسورة ثم تحتانية ساكنة ، وفي رواية أبى

سلة من عاتقة ، قلت فإكان طعامكم ، قوله ( الاسودان التمر والماء ) هو على التغليب والا فالما لا لون له ؛ ولذلك قالوا الابيضان اللبن والماء ، وإنما أطلقت على التمر أسود لأنه غالب تمر المدينة ، وزعم صاحب المحكم ، وارتضاء بعض الشراح المتأخرين أن تفسير الأسودين بالتمر والماء مدرج ، وإنما أرادت الحرمة والليل ، واستدل بأن وجود التمر والماء يقتضى وصفهم بالنعسة ، وسياقها يقتضى وصفهم بالضيق ، وكأنها بالغة في وصف حالم بالشدة حتى انه لم يكن عندهم الا الليل والحرمة اه . وما ادعاه ايس بطائل ، والإدراج لا يثبت بالتوهم ، وقد أشار إلى أن مستنده في ذلك أن بعضهم دعا قوما وقال لهم : ما عندى إلا الاسودان فرفضوا بذلك ، فقال : ما أردت الا الحرمة والليل . وهذا حجة عليه لأن القوم فهموا التمر والماء وهو الأصل ، وأراد هو المزج معهم فالتمر لهم بذلك ، وقد تظاهرت الأخبار بالتفسير المذكور ، ولا شك أن أمر العيش نسي ، ومن لا يجد إلا التمر أضيق حالاً من يجد الخبز مثلاً ، ومن لم يجد إلا الخبز أضيق حالاً من يجد اللحم مثلاً ، وهذا أمر لا يدغمه المحس ، وهو الذى أرادت عاتقة ؛ وسيأتى في الرقاق من طريق هشام عن عروة عن أبيه عنها بلفظ : وما هو الا التمر والماء . وهو أصرح في المقصود لا يقبل الحل على الإدراج . قوله ( جبران ) بكسر الجيم زاد الاسماعيلى من طريق محمد بن الصباح عن عبد العزيز : نعم الجبران كانوا ، وفي رواية أبى سلة : جبران صدق ، وسيأتى بعد ستة أبواب الإشارة إلى أسمائهم . قوله ( مناع ) بنون ومهملة جمع منجية وهى كهطية لفظاً ومعنى ، وأصلها عطية الناقة أو الشاة ويقال : لا يقال منجية إلا للناقة وتستمار للشاة كما تقدم في الفرنس سواء ، قال ابراهيم الحربى وغيره : يقولون منحتك الناقة وأعرتك النخلة وأعرتك الدار وأخدمتك العبد وكل ذلك هبة منافع ، وقد تطلق المنجية على هبة الرقة ، ويأتى مزيد لذلك بعد أبواب . وقوله : يمنحون ، بفتح أوله ونائه ، ويجوز ضم أوله وكسر نائه أى يحملونها له منحة . قوله ( فيسقيناه ) في رواية الاسماعيلى : فيسقيناه منه ، وفي هذا الحديث ما كان فيه الصحابة من التثقل من الدنيا في أول الأمر . وفيه فضل الزهد ، وإيثار الواحد للعدم ، والاشتراك فيما فى الأيدى . وفيه جواز ذكر المرء ما كان فيه من الضيق بعد أن يوسع الله عليه تذكيراً بنعمه وليتأسى به غيره

## ٢ - باب القليل من الهبة

٢٥٦٨ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبى حازم عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « لو دُعيتُ الى ذراعٍ أو كراعٍ لأجبتُ ، ولو أهدى إلى ذراعٍ أو كراعٍ لقبلتُ »

[ الحديث ٢٥٦٨ - طرته في : ٥١٧٨ ]

قوله ( باب القليل من الهبة ) ذكر فيه حديث أبى هريرة « لو دُعيت الى ذراعٍ أو كراعٍ ، وسيأتى شرحه في باب الوصية ، من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى ، ومناسبه للترجمة لطريق الأولى ، لأنه إذا كان يجيب من دعاه على ذلك القدر اليسير فلأن يقبله عن أحضره اليه أولى . والكراع من الدابة ما دون الكعب ، وقيل هو اسم مكان ولا يثبت ، وورد حديث أنس عند الترمذى بلفظ « لو أهدى الى كراعٍ لقبلت ، ولطبرانى من حديث أم حكيم الخزازية « قلت يا رسول الله تكره رد الظلف ؟ قال : ما أقبحه ، لو أهدى إلى كراعٍ لقبلت ، الحديث . وخص

النزاع والكرامع بالذكر ليجمع بين الحقير والخطير ، لأن النزاع كانت أحب إليه من غيرها والكرامع لاقية له ، وفي المثل « أعط العبد كرامعاً يطلب منك ذراعاً ، وقوله هذا عن سليمان ، هو ابن مهران الأعشى ، وأبو حازم هو سليمان مولى عزة ، وهو أكبر من أبي حازم سلة المذكور في الباب قبله ، قال ابن بطال : أشار عليه الصلاة والسلام بالكرامع والفرس إلى الحضيض على قبول الهدية ولو قلت لثلاثي تمتع الباعث من الهدية لاحتقار الشيء ، لحضيض على ذلك لما فيه من التألف

### ٣ - باب من استوهب من أصحابه شيئاً

وقال أبو سعيد قال النبي ﷺ « ائزروا لي معكم سبها »

٢٥٦٩ - **حدثنا** ابن أبي مريم **حدثنا** أبو قحطان قال **حدثني** أبو حازم عن سعد بن عبد الله رضي الله عنه « أن النبي ﷺ أرسل إلى امرأة من المهاجرين وكان لها غلام تجار قال لها : مرى قبذك فليعمل لنا أهواذ المنبر ، فأمرت عبدها ، فذهب قطع من الطرفاء ، فمنع له منبراً . فلما قضاه أرسلت إلى النبي ﷺ : إنه قد قضاه . قال : أرسل به إلي ، فجاءوا به ، فاحتله النبي ﷺ فوضعه حيث ترون »

٢٥٧٠ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال **حدثني** محمد بن جعفر عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة السلمي عن أبيه رضي الله عنه قال « كنت يوماً جالساً مع رجال من أصحاب النبي ﷺ في منزل في طريق مكة - ورسول الله ﷺ نازل أملاًنا - ولقوم محرمون وأنا غير محرم ، فابصروا جاراً وحشيماً - وأنا مشغول أخصصت أعمى - فلم يؤذوني به ، وأحبوا أني أبصرته ، فالتفت فأبصرته ، فماتت إلى القرص فامرجته ، ثم ركبت ، ونسبت السوط والرمح ، فقلت لهم : فاولوني السوط والرمح ، فقالوا : لا والله لا نعينك عليه بشيء ، ففضيت ، فزلت فأخذتني ، ثم ركبت فشدت على الحمار فقترته ، ثم جئت به وقد مات ، فوقعوا فيه يأكلونه . ثم انهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم ، فرخا - وخبأت العشد معي - فادركنا رسول الله ﷺ ، فأنأنا من ذلك فقال : معكم منه شيء ؟ فقلت : نعم ، فأنأنا العشد فأكلها حتى نأذها وهو محرم » . **حدثني** به زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب من استوهب من أصحابه شيئاً ) أي سواء كان شيئاً أو منفعة جلا ، أي بفهم كرامة في ذلك إذا كان يعلم طيب أنفسهم . **قوله** ( وقال أبو سعيد ) هو الحذري . **قوله** ( ائزروا لي معكم سبها ) هو طرف من حديث الرقية وقد تقدم بنامه مشروحا في كتاب الاجلدة . **قوله** ( حدثنا أبو غسان ) هو محمد بن مطرف ، وصلى هو ابن سعد ، وتقدم الحديث مشروحا في كتاب الجملة ، وفيه استنباه من المرأة منقمة غلامها ، وقد سبق ما قبل في تسمية كل منها . وأغرب الكرماني هنا فزعم أن اسم المرأة مينا وهو وهم ، وإنما قيل ذلك في اسم النجار كما تقدم

وان قول أبي غسان في هذه الرواية إن المرأة من المهاجرين وهم، ويحتمل أن تكون أنصارية حلفت مهاجريا وتزوجت به أو بالعكس، وقد ساقه ابن بطال في هذا الموضع بلفظ « امرأة من الانصار، والذي في النسخ التي وقفت عليها من البخارى ما وصفته. قوله (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) هو الاويسى، والاسناد كله مدينون، وقد تقدم حديث أبي قتادة مشروحا في كتاب الحج، وفيه طلب أبي قتادة من أصحابه مناوئته وعنه وإنما امتنعوا لأنهم كانوا محرمين، وفيه أيضا قوله ﷺ «هل معكم منه شيء». وقد ذكرت هناك رواية من زاد فيه «كلوا وأطعموني» ولعل المصنف أشار الى هذه الزيادة. وقوله «لحدثني به زيد بن أسلم» قال ذلك محمد بن جعفر داويه عن أبي حازم، وهو ابن أبي كثير أخو اسماعيل. وقوله فيه «أخضف نعلي» بمجمة ثم مهمله مكسورة أى أجعل لها طاقا، كأنها كانت انخرقت فأبدلها. وأغرب الداودى فقال: «أعمل لها شمسما» وقوله «حتى تقدمها» بتعديدها الفاء المفتوحة أى فرغ من أكلها كلها، وروى بكسر الفاء والتخفيف، ورده ابن التين. قال ابن بطال: استهبا الصديق حسن إذا علم أن نفسه تطيب به، وإنما طلب النبي ﷺ من أبي سعيد وكذا من أبي قتادة وغيرها ليؤنسهم به ويرفع عنهم اللبس في توقفهم في جواز ذلك. وقوله في السند عبد الله بن أبي قتادة السلى، هو بفتح اللام وهذا مشهور في الانصار، وذكر ابن الصلاح أن من قاله بكسر اللام لحن، وليس كما قال بل كسر اللام لغة معروفة وهى الأصل، ويتعجب من خفاء ذلك عليه

٤ - باب من استنقى. وقال سهل «قال لى النبي ﷺ: استنقى»

٢٥٧١ - حدثني خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال قال حدثني أبو طولة - اسمه عبد الله بن عبد الرحمن - قال سمعت أبا أسامة رضى الله عنه يقول «أنا رسول الله ﷺ في دارنا هذه فاستنقى» فخلطنا له شاة لنا، ثم شبت من ماء بئرنا هذه، فأعطيت، وأبو بكر عن يساره وعمر بن الخطاب وأعرابي من يمينه. فلما فرغ قال عمر: هذا أبو بكر، فأعطى الأعرابي فضله، ثم قال: الأيمنون الأيمنون، ألا فيمنوا. قال أنس: فهى سنة فهى سنة. ثلاث مرات.

قوله (باب من استنقى) ماء أو لبنا أو غير ذلك مما تطيب به نفس المطلوب منه. قوله (وقال سهل قال لى النبي ﷺ استنقى) هو طرف من حديث أوله ذكر للنبي ﷺ امرأة من العرب، فأمر أبا أسيد أن يرسل اليها، الحديث وفيه «فقال النبي ﷺ استنقى يا سهل». ثم ذكر حديث أنس في تقديم الأيمن في الشرب وسياق شرحه في الأشربة، وأورد هنا من طريق أبي طولة وهو بضم المهملة وتخفيف الواو اسمه عبد الله بن عبد الرحمن، والغرض منه قول أنس «فاستنقى». قوله (الأيمنون الأيمنون) فيه تقدير مبتدأ مضمر، أى المقدم الأيمنون، والثانية تثنية كيد. وقوله «ألا فيمنوا» كذا وقع بصيغة الاستفتاح، والامر بالثبات، وقد أخرجه مسلم من الوجه الذى أخرجه منه البخارى إلا أنه قال في الثالثة أيضا «الأيمنون» ذكر اللفظة ثلاث مرات كما ذكر قول أنس «فهى سنة ثلاث مرار»، وعلى ذلك شرح ابن التين كأنه وقع كذلك في نسخته، ولم أره في شيء من النسخ الا كما وصفت أولا، وتوجهه أنه لما بين أن الأيمن يقدم ثم أكد باعاده أكل ذلك بصريح الأمر به، ويستفاد من حذف المفعول

التعميم في جميع الاشياء . لقول عائشة : كان يعجبه التيمن في شأنه كله ، وأشار الاسماعيل إلى أن سليمان بن بلال تفرد عن أبي طالة بقوله : فاستسقى ، وأخرجه من طريق اسماعيل بن جعفر وعالم الواسط ، عن أبي طالة بدونها انتهى وسليمان حافظ وزيادته مقبولة ، وقد ثبتت هذه اللفظة في حديث جابر من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه في حديث سياق في الاشرية . وفيه جواز طلب الاعلى من الادنى ما يريده من ما كول ومشروب إذا كانت نفس المطلوب منه طيبة به ولا بعد ذلك من السؤال المذموم

### ٥ - باب قبول هدية الصيد . وقيل النبي ﷺ من أبي قتادة عضد الصيد

٢٥٧٢ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك عن أنس رضي الله عنه قال : « أتبعنا أرباباً بمنزلة الظهران ، فسعى القوم فلعبوا ، فأذركمها فأخذوها ، فأتيت بها أبا طلحة فذبحها وبعث إلى رسول الله ﷺ بوركها - أو أخذها قال : فخذها لاشك فيه - فقيل : قلت : وأكل منه ؟ قال : وأكل منه . ثم قال بعد : قِيلَ »

[الحدث ٢٥٧٢ - طرفه في - ٥٤٨٩ ، ٥٥٣٥]

قِيلَ ( باب قبول هدية الصيد ، وقيل النبي ﷺ من أبي قتادة عضد الصيد ) تقدم حديثه في ذلك قبل باب ، وقوله في حديث أنس : أتبعنا ، بالفاء والجمع أى أئزنا . وقوله ( فلعبوا ) بالجمجمة والموحدة أى لعبوا . ووقع كذلك في رواية الكشميني . وأغرب الداودي . فقال : معناه عطشوا . وتعبه ابن التين وقال : صبطوا لغبوا بكسر الغين والفتح أعرف ، وسياق في شرحه ان شاء الله تعالى في كتاب الصيد والذبايح . ومر الظهران واد معروف على خمسة أميال من مكة إلى جهة المدينة ، وقد ذكر الواقسي أنه من مكة على خمسة أميال . وزعم ابن وضاح أن بينهما أحداً وعشرين ميلاً ، وقيل ستة عشر وبه جزم البكري ، قال النووي : والاول غلط وانكار للحسوس . ومر قرية ذات نخل وزرع ومياه ، والظهران اسم الوادي ، وتقول العامة بطن مرو . قلت : وقول البكري هو المعتمد والله أعلم . وأبو طلحة هو زوج أم سليم والدة أنس ، وقوله فخذها لاشك فيه ، يشير إلى أنه يشك في الوركين خاصة ، وأن الشك في قوله فخذها أو وركها ، ليس على السواء ، أو كان يشك في الفخذين ثم استيقن ، وكذلك شك في الاكل ثم استيقن القبول لجرم به آخر

### ٦ - باب قبول الهدية

٢٥٧٣ - حدثنا اسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصميص بن جثالة رضي الله عنهم « أنه أهدى لرسول الله ﷺ حماراً وحشياً . وهو بالأبواء أو بؤدان - فرد عليه ، فلما رأى ما في وجهه قال : أما إننا لم نردك عليك إلا أنّا حُرُمٌ »

قِيلَ ( باب قبول الهدية ) كذا ثبت لابي ذر ، وسقطت هذه الترجمة هنا لغيره وهو الصواب . وأورد فيه .

حديث الصعب بن جثامة في اهدائه الخمار الوحشي . وشاهد الترجمة منه مفهوم قوله « لم تزد عليك الا أنا حرم » فان مفهومه أنه لو لم يكن محرماً لقبله منه ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج ، وفيه أنه لا يجوز قبول ما لا يحل من الهدية

### ٧ - باب قبول الهدية

٢٥٧٤ - **حدثني** إبراهيم بن موسى **حدثنا** عبدة **حدثنا** هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « ان الناس كانوا يحترقون بهداياهم يوم عائشة يبتغون بها - أو يبتغون بذلك - مِرْضاة رسول الله ﷺ » [ الحديث ٢٥٧٤ - أطرافه في : ٢٥٨٠ ، ٢٥٨١ ، ٢٧٧٠ ]

٢٥٧٥ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** جعفر بن إياس قال : سمعت سفيان بن عيينة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أهدت أم حنيفة - خالة ابن عباس - إلى النبي ﷺ أقطاً وسمناً وأضبطاً ، فأكل النبي ﷺ من الأقط والسمن وترك الأضبط قَدْرًا . قال ابن عباس : فأكل على مائدة رسول الله ﷺ ، ولو كان حراماً ما أكل على مائدة رسول الله ﷺ » [ الحديث ٢٥٧٥ - أطرافه في : ٥٣٨٩ ، ٥٤٠٢ ، ٧٣٥٨ ]

٢٥٧٦ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر **حدثنا** من قال **حدثني** إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ إذا أتى بطلع سأل عنه : أهديت أم صدقة ؟ فان قيل صدقة قال لأصحابه : كلوا ، ولم يأكل . وإن قيل : هدية ، ضرب بيده ﷺ فأكل معهم »

٢٥٧٧ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « أتى النبي ﷺ بلحم ، فقيل : تُصَدِّقُ على بريرة . قال : هو لها صدقة ، ولنا هدية »

٢٥٧٨ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم قال سمعته منه عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها « أنها أرادت أن تشتري بريرة ، وأنهم اشترطوا ولأعها ، فذكر النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : اشترىها فأعتقها ، فأنما الولاء لمن أعتق . وأهدى لها لحم ، فقيل لني ﷺ : هذا تُصَدِّقُ على بريرة ، فقال النبي ﷺ : هو لها صدقة ولنا هدية . وخبرت . قال عبد الرحمن : زوجها حرّاً أو عبداً قال شعبة : سألت عبد الرحمن عن زوجها ، قال : لا أدري أحرّاً أم عبد »

٢٥٧٩ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا خالد بن عبيد الله عن خالد الخدّاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت : دخل النبي ﷺ على عائشة رضي الله عنها فقال : عندكم شيء ؟ قالت : لا ، إلا

نُيِّسَتْ بِهِ أُمُّ عَطِيَّةَ مِنَ الشَّاةِ الَّتِي بَعَثَ إِلَيْهَا مِنَ الصَّدَقَةِ . قَالَ ، إِنَّهُ قَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا .

**قوله** ( باب قبول الهدية ) كذا لا بد وهو تكرار بغير فائدة . وهذه الترجمة بالنسبة الى ترجمة قبول هدية الصيد من العام بعد الحاضر . ووقع عند النسبي ، باب من قبل الهدية ، وذكر فيه ستة أحاديث : الأول حديث عائشة ، كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة ، وسيأتي شرحه في الباب الذي بعده ، وقوله فيه « مرصاة » هو مصدر بمعنى الرضا ، وقوله فيه « يفتنون » بالموحدة والمجعة من البنية ، وروى « يفتنون » بتقديم مثناة مثقفة وكسر الموحدة وبالمهمل . ثانياً حديث ابن عباس « أعلنت أم حنيفة » وهي بالمهمل والفاء مصغر ، وسيأتي الكلام عليه في الأطنمة في الكلام على العيب ، وقوله فيه « وترك الأضب » كذا لا بد بصيغة الجع وفثيره « الضب » والاضب بضم المعجمة جمع ضب مثل أكف وحكف ، وقوله « قلندرا » بالكاف والمعجمة تقول قلندرت الشيء وتقلندته إذا كرمته . وقول ابن عباس « لو كان حراماً ما أكل على مائدة النبي ﷺ » استدلال صحيح من جهة التقرير . ثالثاً حديث أبي هريرة في قوله ﷺ الهدية وردده الصدقة ، وقوله فيه « إذا أتى بطعام » زاد أحمد وابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد « من غير أهله » . **قوله** ( ضرب يده ) أي شرح في الأكل مسرعاً ، ومثله ضرب في الأرض إذا أسرع السير فيها . رابعاً حديث عائشة في قصة بريرة من طريق القاسم عن عائشة : وسيأتي شرحه في كتاب السكاح وقد مضى ما يتعلق بشراء بريرة في كتاب العتق قريبا ، وشاهد الترجمة منه قوله « هو لها صدقة ولنا هدية » فيؤخذ منه أن التحريم إنما هو على الصفة لا على العين ، ووقع في رواية أبي ذر الهروي « قليل للنبي ﷺ » : هذا تصديق به على بريرة . فقال النبي ﷺ : هو لها صدقة ولنا هدية ، ووقع لغير أبي ذر هنا « فقال النبي ﷺ » هذا تصديق به على بريرة ؟ هو لها صدقة ولنا هدية ، فجعل السؤال والجواب من كلامه ﷺ ، والأول أصوب وهو الثابت في غير هذه الرواية أيضا . خامساً حديث أنس في ذلك . **قوله** ( عن أنس في رواية الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة عن قتادة وسمع أنس بن مالك . ) سادساً حديث أم عطية في الشاة من الصدقة وأنها بلغت محلها . **قوله** فيه ( الذي بعث إليها ) كذا الأكثر بصيغة المخاطب ، وللكشميني « بعثت » بضم أوله على البناء للمجهول **قوله** ( أنه قد بلغت ) في رواية الكشميني « إنها قد بلغت محلها » بكسر المهمل يقع على المكان والزمان ، أي زال عنها حكم الصدقة المحرمة على وصارت لي حلالا . ( تنبيه ) : أم عطية اسمها نسبية بنون ومهمل وموحدة مصغرا كما تقدم في الكلام على هذا الحديث في أوامر الزكاة ، ووقع عند الإسماعيلي من رواية وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله نسبية بفتح النون ومن رواية يزيد بن زريع عن خالد الحذاء نسبية بالتصغير وهو الصواب . ثم أخرجه من طريق ابن شهاب عن الحذاء عن أم عطية قالت « بعثت إلى نسبية الأنصارية بشاة فأرسلت إلى عائشة منها » فقال رسول الله ﷺ : عنكم شيء ؟ قالت : لا إلا ما أرسلت به نسبية ، الحديث . قال الإسماعيلي : هذا يدل على أن نسبية غير أم عطية . قلت : سبب ذلك تحريف وقع في روايته في قوله « بعثت » والصواب « بعثت » على البناء للمجهول ، وفيه نوع التجريد لأن أم عطية أخبرت عن نفسها بما يوم أن الذي تخبر عنه غيرها ، قال ابن بطال : إنما كان النبي ﷺ لا يأكل الصدقة لأنها أوساخ الناس ، ولأن أخذ الصدقة منزلة ضعة ، والانبيااء منزهون عن ذلك لانه ﷺ كان كما وصفه الله تعالى ( ووجهك عائلا فأعني ) والصدقة لا تحمل للاغنياء ، وهذا بخلاف الهدية فإن العادة جارية بالانابة عليها . وكذلك



كان شأنه . وقوله « قد بلغت عليا ، فيه أن الصدقة يجوز فيها تصرف الفقير الذي أعطيا بالبيع والهدية وغير ذلك ، وفيه إشارة إلى أن أزواج النبي ﷺ لا تحرم عليهن الصدقة كما حرمت عليه ، لأن عائشة قبلت هدية بريرة وأم عطية مع عليا بأنها كانت صدقة عليهما ، وظنت استمرار الحكم بذلك عليا ، ولهذا لم تقدمها النبي ﷺ لعلها أنه لأجل له الصدقة . وأفرما ﷺ على ذلك الفهم ولكنه بين لها أن حكم الصدقة فيها قد تحول لعل له ﷺ أيضا ، ويستنبط من هذه القصة جواز استرجاع صاحب الدين من الفقير ما أعطاه له من الزكاة بعينه وأن للمرأة أن تعطى زكاتها لزوجها ولو كان ينفق عليها منها ، وهذا كله فيما لا شرط فيه . والله أعلم . ( تنبيه ) : استشكلت قصة عائشة في حديث أم عطية مع حديثها في قصة بريرة لأن شأنها واحد ، وقد أعطاها النبي ﷺ في كل منهما بما حاصله أن الصدقة إذا قبضها من يحل له أخذها ثم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة وجاز لمن حرمت عليه أن يتناول منها إذا أهديت له أو بيعت ، فلو تقدمت إحدى القصتين على الأخرى لأغنى ذلك عن إعادة ذكر الحكم ، ويبعد أن تقع القصةان دفعة واحدة

### ٨ - باب من أهدى إلى صاحبه ، وتحرى بعض نسائه دون بعض

٢٥٨٠ - **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ **حَدَّثَنَا** حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاكُمْ يَوْمِي . وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : « إِنَّ صَوَاحِبِي اجْتَمَعْنَ ، فَذَكَرَتْنِي لَهُ ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا »

٢٥٨١ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ نِسَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ حِزْبَيْنِ : فِحِزْبٍ فِيهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ وَصَفِيَّةُ وَسُودَةُ ، وَالحِزْبُ الْآخَرُ أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَكَانَ الْمَسْدُونُ قَدْ عَلِمُوا حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَائِشَةَ ، فَإِذَا كَانَتْ عِنْدَ أَحَدِهِمْ هَدِيَّةٌ يُرِيدُ أَنْ يُهْدِيَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَرَّهَا ، حَتَّى إِذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ بَعَثَ صَاحِبُ الْهَدِيَّةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ . فَسَكَّمَ حِزْبُ أُمِّ سَلَمَةَ قَتْلَنَ لَهَا : كَلَّمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَكِّمُ النَّاسُ فَيَقُولُ : مَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْدِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَدِيَّةً فَلْيُهْدِهَا حَيْثُ كَانَ مِنْ بُيُوتِ نِسَائِهِ ، فَسَكَّمَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ بِمَا قَان ، فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا ، فَسَأَلَتْهَا فَقَالَتْ : مَا قَالَ لِي شَيْئًا ، فَقُلْنَ لَهَا : فَسَكَّمِيهِ ، قَالَتْ : فَكَلَّمْتُهُ حِينَ دَارَ إِلَيْهَا أَيْضًا ، فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا . فَسَأَلَتْهَا فَقَالَتْ : مَا قَالَ لِي شَيْئًا . فَقُلْنَ لَهَا : كَلَّمِيهِ حَتَّى يُسَكِّمَكَ . فَدَارَ إِلَيْهَا فَسَكَّمَتْهُ فَقَالَ لَهَا : لَا تُؤْذِنِي فِي عَائِشَةَ ، فَإِنَّ الْوَحْيَ لَمْ يَأْتَنِي وَأَنَا فِي ثَوْبِ امْرَأَةٍ إِلَّا عَائِشَةَ . قَالَتْ : أَنْتُوبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . ثُمَّ إِنَّهُنَّ دَعَوْنَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَارْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلُ : « إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدَنَّكَ الدَّلَّ فِي بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ . فَكَلَّمَتْهُ فَقَالَ : يَا بَيْتِي ، أَلَا تُحْبِبِينَ مَا أَحَبُّ ؟ قَالَتْ :

بلى، فرجعت إليهن فاعبرتهن، فقلن أرجى إليه، فابت أن ترجع. فارسن زينب بنت جحش، فأنته فاعلقت وقالت: إن نساءك يشككنك الله العدل في بنت ابن أبي قحافة، فرفقت صوتها حتى تناولت عائشة وهي قاعدة فسببتها، حتى إن رسول الله ﷺ لينظر إلى عائشة هل تسكك، قال فسككت عائشة ترد على زينب حتى أسكتتها. قالت: فنظر النبي ﷺ إلى عائشة وقال: إنها بنت أبي بكر.

قال البخاري: الكلام الأخير قصة فاطمة يذكر عن هشام بن عروة عن رجل عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن. وقال أبو سروان عن هشام عن عروة «كان الناس يتحرون بهد أيام يوم عائشة»

وعن رجل من قريش ورجل من الموالي عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام. «قالت عائشة: كنت عند النبي ﷺ فاستاذنت فاطمة»

**قوله** (باب من أهدى إلى صاحبه وتحري بعض نسائه دون بعض) يقال تحرى الشيء إذا قصده دون غيره. **قوله** (حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: كان الناس يتحرون بهد أيام بوى، وقالت أم سلمة إن صواحبي اجتمعن، فذكرت له فأعرض عنها) هكذا أورده مختصرا جدا. وقد أخرجه أبو عوانة وأبو نعيم والإسماعيل من طريق محمد بن عبيد، زاد الإسماعيل وخلف بن هشام كلاهما عن حماد بن زيد بهذا الأسناد. بنقل ذلك الناس يتحرون بهد أيام يوم عائشة فاجتمعن صواحبي إلى أم سلمة فقلن لها: خبري رسول الله ﷺ أن يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان، قالت: فذكرت ذلك أم سلمة للنبي ﷺ، قالت فأعرض عني، قالت: فلما عاد إلى ذكرت له ذلك فأعرض عني، الحديث: وقد أخرجه المصنف في مناقب عائشة عن عبد الله بن عبد الوهاب عن حماد بن زيد فقال: عن هشام عن أبيه كان الناس يتحرون، فذكره بتمامه مرسلا، وروى ابن سعد في طبقات النساء من حديث أم سلمة قالت: وكان الأنصار يكثرلون الطاف رسول الله ﷺ، سعد بن عبادة وسعد بن معاذ وعمارة بن حزم وأبو أيوب. وذلك لقرب جوارهم من رسول الله ﷺ. **قوله** (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس (حدثني أخى) هو أبو بكر عبد الحميد (عن سليمان) هو ابن بلال. وقد تابع البخاري حميد ابن زنجويه عند أبي نعيم وإسماعيل القاضي عند أبي عوانة فروياه عن إسماعيل بن أبي أويس كما قال، وخالفهم محمد بن يحيى الذهلي فرواه عن إسماعيل وحدثني سليمان بن بلال، حذف الواسطة بين إسماعيل وسليمان وهو أخو إسماعيل. **قوله** (عن هشام بن عروة) زاد فيه على رواية حماد بن زيد في آخره فقالت: أى أم سلمة - أتوب إلى الله من ذلك يا رسول الله، وزاد فيه أيضا إرسال فاطمة ثم إرسال زينب بنت جحش، وقد تصرف الرواة في هذا الحديث بالزيادة والنقص، ومنهم من جملة ثلاثة أحاديث. قال البخاري: الكلام الأخير قصة فاطمة - أى إرسال أزواج النبي ﷺ فاطمة بنت النبي ﷺ إليه - يذكر عن هشام بن عروة عن رجل عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن، ينى أنه اختلف فيه على هشام بن عروة فرواه سليمان بن بلال عنه عن أبيه عن عائشة في جملة الحديث الاول، ورواه عنه غيره بهذا الأسناد الأخير. **قوله** (والحزب الآخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله ﷺ) أى بقيتهن، وهى زينب بنت جحش الأسدية وأم حبيبة الأموية وجويرية بنت الحارث الخزاعية وميمونة بنت الحارث

الحلالية دون زينب بنت خزيمة أم المساكين . رواه ابن سعد من طريق رميثة المذكورة وهي رميثة بالثلاثة مصغرة عن أم سلمة قالت : كلني صواحي وعن - فذكرتين - وكنتا في الجانب الثاني وكانت عائشة وصواحيها في الجانب الآخر ، فقتلن كلتي رسول الله ﷺ فان الناس يهدون اليه في بيت عائشة ونحن نحب ما تحب ، الحديث قال ابن سعد : ماتت زينب بنت خزيمة قبل أن يتزوج النبي ﷺ أم سلمة ، وأسكن أم سلمة بيتها لما دخل بها . قوله ( فقتلن لها كلتي رسول الله ﷺ يكلم الناس ) بالجرم والميم مكسورة لاتقاء الساكنين ويجوز الرفع . قوله ( فلهدها ) في رواية الكشميني « فلهدها » بخذف الضمير . قوله ( فان الوحى لم يأتني وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة ) يأتي شرحه في مناقب عائشة إن شاء الله تعالى . قوله ( ثم اتين دهون فاطمة ) في رواية الكشميني « دعين » وروى ابن سعد من مرسل على بن الحسين أن اتى غاطتها بذلك من زينب بنت جحش ، وأن النبي ﷺ سألها « أرسلتك زينب » قالت : زينب وغيرها ، قال : أمي التي وليت ذلك ؟ قالت : نعم . قوله ( ان نسائك ينشدنك العدل في بنت أبي بكر ) أى يطلبن منك العدل ، وفي رواية الاسيلي « ينشدنك الله العدل ، أى يسألك بالله العدل ، والمراد به النسوية يبينن في كل شيء من المحبة وغيرها ، زاد في رواية محمد بن عبد الرحمن عن عائشة عند مسلم « أرسل أزواج النبي ﷺ فاطمة بنت رسول الله ﷺ فاستأذنت عليه وهو مضطجع ممي في مرطى فقالت : يا رسول الله إن أزواجك أرسلنني يسألك العدل في بنت ابن أبي قحافة ، وأبو قحافة هو والد أبي بكر . قوله ( فقال : بابنية ألا تحبين ما أحب ؟ قالت : بلى ) زاد مسلم في الرواية المذكورة « قال : ناجي هذه . فقامت فاطمة حين سمعت ذلك ، . قوله ( فرجعت اليهن فاخبرتهن ) زاد مسلم « فقتلن لها ما نراك أغنيت عنا من شيء . » قوله ( فأبت أن ترجع ) في رواية مسلم « وقالت : والله لا أكله فيها أبدا . » قوله ( فأرسلن زينب بنت جحش ) زاد مسلم « وهي التي كانت تساميني منهن في المنزل عند رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث وفيه ثناء عائشة عليها بالصدقة وذكرها لها بالحدة التي تسرع منها الرحمة . قوله ( فأنته ) في مرسل على بن الحسين « فذهبت زينب حتى استأذنت ، فقال : اتذنوا لها . فقالت : حبسك إذا برقت لك بنت ابن أبي قحافة ذراعيا وفي رواية مسلم « ورسول الله ﷺ مع عائشة في مرطها على الحال التي دخلت فاطمة وهو بها . » قوله ( فأغلظت ) في رواية مسلم « ثم وقعت بي فاستطالت ، وفي مرسل على بن الحسين « فوقعت بعائشة ونالت منها . » قوله ( فسبها حتى ان رسول الله ﷺ لينظر إلى عائشة هل تسكلم ) في رواية مسلم « وأنا أقرب رسول الله ﷺ وأرقب طرفه هل يأذن لي فيها . قالت : فلم تبرح زينب حتى عرفت أن رسول الله ﷺ لا يكره أن أتتصره وفي هذا جواز العمل بما يفهم من القرائن ، لكن دوى النسائي وابن ماجه مختصرا من طريق عبد الله أبي عن عروة عن عائشة قالت « دخلت على زينب بنت جحش فسبني ، فردعها النبي ﷺ فأبت ، فقال سديها ، فسبيتها حتى جف ريقها في فمها » وقد ذكرته في « باب انتصار الطالم » من كتاب المطالم فيمكن أن يعمل على التعدد . قوله ( فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى أسكتتها ) في رواية مسلم « فلما وقعت بها لم أنشها أن أنحرتها غلبة ، ولابن سعد « فلم أنشها أن أنحرتها » . قوله ( فقال : انها بنت أبي بكر ) أى إنها شريفة عاقرة كآبها ، وكذا في رواية مسلم ، وفي رواية النسائي المذكورة « فرأيت وجهه يتلهم » وكأنه ﷺ أشار إلى أن أبا بكر كان عالما بمناقب مضر ومثاليها فلا يستغرب من بته تلقى ذلك عنه ، ومن يشابه أبا فاطم . وفي هذا الحديث منقبة ظاهرة لعائشة ، وأنه لا حرج على المرء في إثبات بعض نسائه بالتخف ، وأما اللازم العدل في الميعة واليفة ونحن

ذلك من الأمور اللازمة ، كذا قرره ابن بطال عن المهاب ، ومنقبه ابن المنير بأن النبي ﷺ لم يفعل ذلك وإنما فعله الذين أهدوا له وهم باختيارهم في ذلك . وإنما لم ينعمهم النبي ﷺ لأنه ليس من كمال الأخلاق أن يتعرض الرجل إلى الناس بمثل ذلك لما فيه من التعرض لطلب الهدية ، وأيضا فالذي يهدى لاجل عاتقة كأنه ملك الهدية بشرط ، والتقليد ينبع فيه تحجير المالك ، مع أن الذي يظهر أنه ﷺ كان يشركهن في ذلك ، وإنما وقعت المناقصة لكون القطية تصل اليهن من بيت عائشة . وفيه قصد الناس بالهدايا أوقات المسرة ، وواضحا ليزيد ذلك في سرور المهدي اليه . وفيه تنافس الضرائر وتفايرهن على الرجل ، وأن الرجل يسمه السكوت إذا تناولن ، ولا يميل مع بعض على بعض . وفيه جواز التشكي والتوصل في ذلك ، وما كان عليه أزواج النبي ﷺ من مهابته والحياء منه حتى راسلته بأعز الناس عنده فاطمة . وفيه سرعة فهمهم ورجوعهم إلى الحق والوقوف عنده . وفيه إزدلال زينب بنت جحش على النبي ﷺ لكونها كانت بنت عمته ، كانت أمها أميمة بالتصغير بنت عبد المطلب . قال الداردي : وفيه عذر النبي ﷺ لزينب ، قال ابن التين : ولا أدري من أين أخذه . قلت : كأنه أخذه من مخاطبتها النبي ﷺ لطلب العدل مع عليها بأنه أعدل الناس ، لكن غلبت عليها الغيرة فلم يؤاخذها النبي ﷺ بإطلاق ذلك ، وإنما خص زينب بالذكر لأن فاطمة عليها السلام كانت حاملة وسالة خاصة ، بخلاف زينب فانها شريكتهن في ذلك بل رأسهن ، لأنها هي التي تولت إرسال فاطمة أولا ثم سارت بنفسها . واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ، وسيأتي البحث في ذلك في التكااح إن شاء الله تعالى . قوله ( وقال أبو مروان النسائي ) كذا الأكثر بفين معجزة وسين مهمة ثقيلة ، ووقع في رواية القابسي عن أبي زيد فيه تغيير فقيره ، العثماني ، حكاه أبو علي الجياني وقال إنه خطأ ، وقد تقدمت لابي مروان هذا رواية موصولة في كتاب الحج ، ووقع للقابسي فيه تصحيف غير هذا . وقوله « وقال أبو مروان الخ ، يعني أن أبا مروان فصل بين الحديثين في روايته عن هشام لجعل الأول - وهو التحرى - كما قال حماد بن زيد عن هشام . وجعل الثاني - وهو قصة فاطمة - عن هشام عن رجل من قريش ورجل من الموالى عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة . قلت : وطريق محمد بن عبد الرحمن عن عائشة بهذه الفصاة مشهورة من غير هذا الوجه ، أخرجهما مسلم والنسائي من طريق صالح بن كيسان ، زاد مسلم « ويونس » ، وزاد النسائي « وشبيب بن أبي حزة » ، ثلاثهم عن الزهري عنه ، وهكذا قال موسى بن أعين عن معمر عن الزهري ، وعالفه عبد الرزاق فقال « عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة » ، وغالفهم إسحق الكلبي لجعل أبا بكر بن عبد الرحمن بدل محمد بن الرحمن ، قال النعلى والدارقطنى وغيرهما : المحفوظ من حديث الزهري « عن محمد بن عبد الرحمن عن عائشة » ، وأبو مروان هذا هو يحيى بن أبي زكريا النسائي ، وهو شامى نزل واسط ، واسم أبي زكريا يحيى أيضا ، وروى من زعم أنه محمد بن عثمان العثماني فانه وإن كان يكنى أبا بكر لكان مروان لسكنه لم يدرك هشام بن عروة وإنما يروى عنه بواسطة ، وطريقه هذه وصلها النعلى في « الزهريات » . وقد اختلف على هشام فيه اختلافا آخر فرواه حماد بن سلمة عنه « عن عوف بن الحارث عن أخته وميثه عن أم سلمة أن نساء النبي ﷺ قلن لها : إن الناس يشعرون بهذا يوم عائشة ، الحديث أخرجه أحمد ، ويحتمل أن يكون لهشام فيه طريقان ، فإن عيدة بن سليمان رواه عنه بالوجهين ، أخرجه الشيخان من طريقه بالاسناد الأول كما معنى في الباب الذى قبله ، وأخرجه النسائي من طريقه متابعا لحماد بن سلمة ، واقه أعلم

## ٩ - باب ما لا يردُّ من الهدية

٢٥٨٢ - **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ

ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَنَاقَلَنِي طَبِيبًا ، قَالَ : كَانَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَرُدُّ الطَّبِيبَ . قَالَ وَزَعَمَ أَنَسٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّبِيبَ »

[الحديث ٢٥٨٢ - طرقة في : ٥٩٢٩]

(١)  
كان أرواحهم  
مكتوبة على  
(٤٤٧٦)

**قوله** ( باب ما لا يردُّ من الهدية ) كأنه أشار إلى ما رواه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعاً و ثلاث لا ترد :  
الوسائد والذهن واللبن ، قال الترمذي : يعني بالطيب ، وإسناده حسن (١) إلا أنه ليس على شرط البخاري فأشار  
إليه واكتفى بحديث أنس ، أنه ﷺ كان لا يرد الطيب ، قال ابن بطلان : إنما كان لا يرد الطيب من أجل أنه ملازم  
للمناجاة الملائكة ولذلك كان لا يأكل الثوم ونحوه . قلت : لو كان هذا هو السبب في ذلك لكانت من خصائصه ،  
وليس كذلك فإن أنسا اقتدى به في ذلك . وقد ورد النهي عن رده مرفوعاً ببيان الحكمة في ذلك في حديث صحيح  
رواه أبو داود والنسائي وأبو عروبة من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن الأخرج عن أبي هريرة مرفوعاً : من  
عرض عليه طيب فلا يردّه فإنه خفيف الخلق طيب الرائحة ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال « ويحتمل ، يدل  
طيب ، ورواية الجماعة أثبت ، فإن أحد وسبعة أنفس معه ورواه عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي  
أيوب بلفظ « الطيب ، ورواه ابن وهب عن سعيد عند ابن حبان ، والمسند الكثير أولى بالحفظ من الواحد ، وقد  
قال الترمذي عقب حديث أنس وابن عمر « وفي الباب عن أبي هريرة ، فأشار إلى هذا الحديث . **قوله** ( عزة ) هو  
بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها راء . **قوله** ( حدثني ثُمَامَةُ بن عبد الله قال : دخلت عليه فَنَاقَلَنِي طَبِيبًا قال : كان  
أنس لا يرد الطيب ) فاعل قال هو عزة والضمير لثُمَامَةُ . وزعم بعض الشراح أن الضمير لأنس ، وليس كذلك  
فقد أخرجه أبو نعيم من طريق بشر بن معاذ عن عبد الوارث عن عزة بن ثابت قال « دخلت على ثُمَامَةَ  
فَنَاقَلَنِي طَبِيبًا ، قلت قد نظيت ، فقال : كان أنس لا يرد الطيب . **قوله** ( وزعم ) أي قال ، والزعم يطلق على  
القول كثيراً

## ١٠ - باب من رأى المبة الغائبة جائزة

٢٥٨٣ ، ٢٥٨٤ - **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ** حَدَّثَنَا الْبَيْتُ قَالَ حَدَّثَنِي مُعْقِلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ ذَكَرَ

عُرْوَةُ أَنَّ السَّوْدَانَ نَحَرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَمُرْوَانَ أَخْبَرَاهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ جَاءَهُ وَفَدُهُ هُوَ زَيْنَ ظَمٍ فِي  
النَّاسِ فَأَنَّى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ نَحْمُ قَالَ : أَمَا بَدَأَ فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ جَاءُوا فَتَائِبِينَ ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أُرَدَّ إِلَيْهِمْ  
سَبْتِيهِمْ ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيبَ ذَلِكَ فَلْيُفْعَلْ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَقِّهِ حَتَّى تُطِيبَهُ إِلَيْهِمْ مِنْ  
أَوَّلِ مَا يُبْقِي اللَّهُ عَلَيْنَا . فَقَالَ النَّاسُ : طَيِّبْنَا لَكَ »

**قوله** ( باب من رأى المبة الغائبة جائزة ) ذكر فيه طرقاً من حديث المسود ومروان في قصة هوالان ، ومراده

فتح الباري ج (٥) م (١٤)

منه قوله عليه السلام : « واني رأيت أن أرد عليهم سليم ، فن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل ، فان في بقية الحديث طيننا لك ، وقد تقدم قريبا في العتق في باب من ملك من العرب رقيقا ، بأنهم من هذا بهذا الاستاد بعينه ، ففيه أنهم وهبوا ماغنموه من السبي من قبل أن يقسم وذلك في معنى الغائب ، وحذف في هذه الطريق جواب الشرط من الجلة الثانية وهي « فليفعل » وقد ثبت كذلك في الباب الذي أشرت اليه ، قال ابن بطال : فيه أن السلطان أن يرفع أملاك قوم إذا كان في ذلك مصلحة واستتلاف ، وتعقبه ابن المنير وقال : ليس كما قال ، بل في نفس الحديث أنه عليه السلام لم يفعل ذلك إلا بعد تطيب نفوس المالكين

## ١١ - باب المسكافاة في الهبة

٢٥٨٥ - حدثنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله عليه السلام يقبل الهدية ويثيب عليها . لم يذكر وكيع ومُحاضر عن هشام عن أبيه عن عائشة » قوله ( باب المسكافاة في الهبة ) المسكافاة بالهمز مفاعلة بمعنى المقابلة ، والمراد بالهبة هنا المعنى الاعم كما قررته في أول كتاب الهبة . قوله ( عن هشام ) في رواية الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن موسى الفراء عن عيسى بن يونس حدثنا هشام . قوله ( يقبل الهدية ويثيب عليها ) أي يعطي الذي يهدي له بدلها ، والمراد بالثواب الجزاء وأقله ما يساوي قيمة الهدية . قوله ( لم يذكر وكيع ومُحاضر : عن هشام عن أبيه عن عائشة ) فيه إشارة إلى أن عيسى ابن يونس تفرد بوصله عن هشام ، وقد قال الترمذي والبراء : لا نعرفه موصولا إلا من حديث عيسى بن يونس ، وقال الأجرى سألت أبا داود عنه فقال : تفرد بوصله عيسى بن يونس ، وهو عند الناس مرسل . ورواية وكيع وصلها ابن أبي شيبة عنه بلفظ « ويثيب ما هو خير منها » ورواية محاضر لم أقف عليها بعد . واستدل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب الثواب على الهدية إذا أطلق الواهب وكان بمن يطلب مثله الثواب كالفقر للثمن ، بخلاف ما يهيه الأعلى الأدنى ، ووجه الدلالة منه مواظبته عليه السلام ، ومن حيث المعنى أن الذي أهدى قصد أن يعطي أكثر مما أهدى فلا أقل أن يعرض بظنير هديته ، وبه قال الشافعي في القديم ، وقال في الجديد بالخنفية : الهبة للثواب باطلة لانتمد لأنها بيع بثمن مجهول ، ولأن موضوع الهبة التبرع فلو أبطلناه لسكان في معنى المعاوضة ، وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة ، فما استحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة . وأجاب بعض المالكية بأن الهبة لو لم تقتض الثواب أصلا لسكنت بمعنى الصدقة ، وليس كذلك فإن الأغلب من حال الذي يهدي أنه يطلب الثواب ولا سيما إذا كان فقيرا ، والله أعلم

## ١٢ - باب الهبة للولد

وإذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطى الآخر مثله ، ولا يشهد عليه وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اعدلوا بين أولادكم في العطية »

وهل للوالد أن يرجع في عطيته ؟ وما يأكل من مال ولده بالمعروف ولا يتعدى ؟  
« واشترى النبي صلى الله عليه وسلم من عمر بغير شيء أعطاه ابن عمر وقال : اصنع به ما شئت »

٢٥٨٦ - **قوله** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن هذيل عن محمد بن النعمان بن بشير أنها حدثت عن النعمان بن بشير «أن أباه أتى به إلى رسول الله ﷺ قال: إني نكحت ابني هذا غلاما. قال: أكلت ولديك نكته؟ قال: لا. قال: فارجعه»

[ الحديث ٢٥٨٦ - طرفاء في: ٢٥٨٧ ، ٢٦٥٠ ]

### ١٣ - باب الإشهاد في الهبة

٢٥٨٧ - **قوله** حامد بن عمر حدثنا عوانة عن حصين عن عامر قال «سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما وهو على المنبر يقول: أعطاني أبي عطية، قالت عمرة بنت رواحة: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ. فأتى رسول الله ﷺ فقال: إني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية، فأمرتني أن أشهدك يا رسول الله. قال: أعطيت سائر ولديك مثل هذا؟ قال: لا. قال: فأتقوا الله وأعدوا بين أولادكم. قال فرجع فرد عطية»

**قوله** (باب الهبة للولد، وإذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجر حتى يعدل بينهم ويعطى الآخر مثله) في رواية الكشميني «ويعطى الآخرين». **قوله** (وقال النبي ﷺ: أعدوا بين أولادكم في العطية) سياق موصول في الباب الذي بعده بدون قوله «في العطية»، وهي بالفتح. وقد أخرجه الطحاوي من طريق مقبرة عن الشعبي عن النعمان فذكر هذه الزيادة ولفظه «سورا بين أولادكم في العطية كما تحبون أن يسروا بينكم في البر»، وياتي حديث ابن عباس أيضا في أواخر الباب. **قوله** (وهل للوالد أن يرجع في عطيته) يعني لولده (وما يأكل من مال ولده بالمعروف ولا يتعدى) اشتملت هذه الترجمة على أربعة أحكام: الأول الهبة للولد، وإنما ترجم به ليرفع إشكال من يأخذ بظاهر الحديث المشهور «أنت ومالك لأبيك»، لأن مال الولد إذا كان لأبيه فلو وهب الأب ولده شيئا كان وكأنه وهب نفسه، ففي الترجمة إشارة إلى ضعف الحديث المذكور أو إلى تأويله، وهو حديث أخرجه ابن ماجه عن حديث جابر، قال الدارقطني: غريب تفرد به عيسى بن يونس بن أبي اسحق، ويوسف بن إسحق بن أبي اسحق عن ابن المنكدر. وقال ابن القطان: إسناده صحيح. وقال المنذرى: رجاله ثقات. وله طريق أخرى عن جابر عند الطبراني في «الصغير» والبيهقي في «الدلائل»، فيها قصة مطولة. وفي الباب عن عائشة في «صحيح ابن حبان»، وعن سمرة وعن عمر كلاهما عند البزار، وعن ابن مسعود عند الطبراني، وعن ابن عمر عند أبي يعلى، فجموع طرقه لا تحط عن القوة، وجواز الاحتجاج به، فتمين تأويله. الحكم الثاني العدل بين الأولاد في الهبة، وهي من مسائل الخلاف كما سيأتي. وحديث الباب عن النعمان حجة من أوجه. الثالث رجوع الولد فيما وهب للولد، وهي خلافية أيضا، ومتم من فرق بين الصدقة والهبة فلا يرجع في الصدقة لأنه يراد بها ثواب الآخرة، وحديث الباب ظاهر في الجواز كما سيأتي أيضا، وكأنه أشار إلى حديث «لا يحل لرجل يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الولد فيما يعطى ولده»، أخرجه أبو داود وابن ماجه بهذا اللفظ من حديث ابن عباس وابن عمر ورجالهم ثقات. الرابع أكل

(١٧٩٩)  
العدل للأب  
(١٧٩٩)

الراشد من مال الولد بالمعروف ، قال ابن المنير : وفي اتراحه من حديث الباب خفاء ، ووجهه أنه لا جاز للاب بالاتفاق أن يأكل من مال ولده إذا احتاج إليه فلأن يسترجع ماوجه له بطريق الأولى . قوله ( واشترى النبي ﷺ من عمر بغير أثم أطعمه ابن عمر وقال : اصنع به ما شئت ) هو طرف من حديث تقدم موصولا في البيوع . ويأتي أيضا موصولا بعد اثني عشر بابا ، قال ابن بطال : مناسبة حديث ابن عمر للترجمة أنه ﷺ لو سأل عمر أن يهب البعير لابنه عبد الله لبادل إلى ذلك ، لكنه لو فعل لم يكن عدلا بين بني عمر ، فلذلك اشتراه ﷺ منه ثم وهبه لعبد الله . قال الملب : وفي ذلك دلالة على أنه لا تلزم المصلحة فيما يهبه غير الأب لولد غيره وهو كما قال . قوله ( عن النعمان بن بشير ) كذا لاكثر أصحاب الزهري ، وأخرجه النسائي من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب ، أن محمد بن النعمان وحيد بن عبد الرحمن حدثاه عن بشير بن سعد ، جمعه من مسند بشير فتش بذلك ، والمفحوظ أنه عنهما عن النعمان ، وبشير والد النعمان هو ابن سعد بن ثعلبة بن الجلاس - بضم الجيم وتخفيف اللام - الخزرجي ، صحابي شهير من أهل بدر وشهد غزيرهما ، ومات في خلافة أبي بكر سنة ثلاث عشرة ، ويقال إنه أول من بايع أبا بكر من الأنصار ، وقيل عاش إلى خلافة عمر . وقد روى هذا الحديث عن النعمان عدد كثير من التابعين ، منهم عروة بن الزبير عند مسلم والنسائي وأبي داود ، وأبو الضحى عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوي ، والمفضل بن الملب عند أحمد وأبي داود والنسائي ، وحديث ابن عتبة بن مسعود عند أحمد ، وعون بن عبد الله عند أبي عروثة ، والشعبي عن الصحيحين وأبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم ، ورواه عن الشعبي عدد كثير أيضا ، وسأذكر ما في رواياتهم من الثوائد الزائدة على هذه الطريق مفصلا إن شاء الله تعالى . قوله ( أن أباة أتى به إلى رسول الله ﷺ ) في رواية الشعبي في الباب الذي يليه ، أعطاني أبي عطية ، قالت عمرة بنت ربيعة : لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ ، فأق رسول الله ﷺ فقال : اني أعطيت ابني من عمرة بنت ربيعة عطية ، وسيأتي في الشهادات من طريق أبي حبان عن الشعبي سبب هذا شهادة رسول الله ﷺ ولفظه : عن النعمان قال : سألت أمي أبي بعض الموجهة لي من ماله ، زاد مسلم والنسائي من هذا الوجه ، قالت أمي : ما سألته ، أي مطلقا ، وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه : بعد حولين ، ويجمع بينهما بأن المدة كانت سنة وشيئا فجبر الكسر تارة وألغى أخرى ، قال : ثم بدا له فوجهها لي ، قالت له : لا أرضى حتى تشهد النبي ﷺ ، قال فأخذ يدي وأنا غلام ، وسلم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان وانطلق بي أبي يحملني إلى رسول الله ﷺ ، ويجمع بينهما بأنه أخذ بيده فمشى معه بعض الطريق وحمله في بعضهما لصغر سنه ، أو عبر عن استتباعه إياه بالخل ، وقد تبين من رواية الباب أن العطية كانت غلاما . وكذا في رواية ابن حبان المذكورة ، وكذا لابن داود من طريق اسماعيل بن سالم عن الشعبي ، وسلم في رواية عروة وحديث جابرهما ، ووقع في رواية أبي حريز بمهمة وراء ثم زاي بوزن عظيم عند ابن حبان والطبراني عن الشعبي ، أن النعمان خطب بالمكوفة فقال : إن والدي بشير بن سعد أتى النبي ﷺ فقال : إن عمرة بنت ربيعة تقست بقلام ، وإني سميت النعمان ، وإنما أبت أن تربيته حتى جعلت له حديقة من أفضل مال هو لي وإنما قالت : أشهد على ذلك رسول الله ﷺ ، وفيه قوله ﷺ : لا أشهد على جور ، وجمع ابن حبان بين الروايتين بالخل على واقعتين إحداهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة ، والأخرى بعد أن كبر النعمان وكانت العطية عبدا ، وهو جمع لا بأس به ، إلا أنه يعكس عليه أنه يمد أن ينسب بشير بن سعد مع جلالة الحكم في المسألة حتى يعود إلى النبي ﷺ فيستشهد على العطية الثانية بعد أن



قال له في الأولى : لا أشهد على جور ، وجوز ابن حبان أن يكون بشير عن نسخ الحكم . وقال غيره : يحتمل أن يكون حل الأمر الأول على كرامة التزيه ، أو على أنه لا يلزم من الامتناع في الحديث الامتناع في البدل لأن الحديث في الأغلب أكثر من ثمن العبد . ثم ظهر لي وجه آخر من الجمع يسلم من هذا الخدش ولا يحتاج إلى جواب وهو أن عمرة لما امتنعت من تريته إلا أن يجب له شيئاً يخصه به وهبه الحديث المذكورة تطبيقاً لما طارها ، ثم بدا له فادّجها لأنه لم يقبضها منه أحد غيره ، فمأودته عمرة في ذلك فقلها سنة أو سنتين ثم طابت نفسه أن يجب له بدل الحديث غلاماً وودعت عمرة بذلك ، إلا أنها خشيت أن يرجعه أيضاً فقالت له أشهد على ذلك رسول الله ﷺ تريد بذلك تثبيت العلية وأن تأمن من رجوعه فيها ، ويكون مجيء إلى النبي ﷺ للاشهاد مرة واحدة وهي الأخيرة ، وغاية ما فيه أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض ، أو كفن الثمان بقص بعض القصة تارة وقص بعضها أخرى ، فسمع كل ما رواه فاقصر عليه ، وافته أعلم . وعمرة المذكورة هي بنت رواحة بن ثعلبة الخزرجية أخت عبد الله ابن رواحة الصحابي المشهور . ووقع عند أبي عروثة من طريق عون بن عبد الله أنها بنت عبد الله بن رواحة والصحيح الأول ، وبذلك ذكرهما ابن سعد وغيره وقالوا : كانت من بايع النبي ﷺ من النساء ، وفيها يقول قيس بن الخطيم بفتح المعجمة :

وعمرة من سروات النساء تنفع بالملك أردانها

قوله ( أني نخلت ) بفتح النون والمهمل ، والنخلة بكسر النون وسكون المهمل العلية بغير عوض . قوله ( قال ) أكل ( ولدت نخلت ) زاد في رواية أبي حبان : قال ألك ولد سواء ؟ قال نعم ، وقال مسلم لما رواه من طريق الزهري أما يونس ومعمّر قالوا : أكل بنك ، وأما الليث وابن عينة قالوا : أكل ولك . قلت : ولا مائة بينهما لأن لفظ الولد يشمل ما لو كانوا ذكورا ، أو إناثا وذكورا ، وأما لفظ البنين فإن كانوا ذكورا فظاهر وإن كانوا إناثا وذكورا فقل سييل التغليب ؛ ولم يذكر ابن سعد لبشير والد الثمان ولداً غير الثمان ، وذكر له بنتا اسمها أبة بالموحدة تصغير أبي . قوله ( نخلت مثله ) في رواية أبي حبان عند مسلم : فقال أكلهم وهبت له مثل هذا ، قال لا ، وله من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي : فقال ألك بنون سواء ؟ قال نعم . قال فكلهم أعطيت مثل هذا ؟ قال لا ، وفي رواية ابن القاسم في الموطأ للدارقطني ، عن مالك : قال لا والله يا رسول الله ، . قوله ( قال فادّجسه ) ولمسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال فادّجده وله والنسائي من طريق عروة مثله . وفي رواية الشعبي في الباب الذي يليه قال فخرج فرد عطيت ولمسلم فرد تلك الصدقة زاد في رواية أبي حبان في الشهادات : قال : لا تنهدين على جور ، ومثله لمسلم من رواية عاصم عن الشعبي ، وفي رواية أبي حريز المذكورة : لا أشهد على جور ، وقد علق منها البخاري هذا القدر في الشهادات ، ومثله لمسلم من طريق إسماعيل عن الشعبي ، وله في رواية أبي حبان : فقال تنهدين إذا فاني لا أشهد على جور ، وله في رواية المغيرة عن الشعبي : فاني لا أشهد على جور ، لينهده على هذا غيري ، وله والنسائي في رواية داود بن أبي هند قال : فأشهد على هذا غيري ، وفي حديث جابر : فليس يصلح هذا وإني لا أشهد إلا على حق ، ولعبد الرزاق من طريق طاوس مرسل : لا أشهد إلا على الحق ، لا أشهد بهنه ، وفي رواية عروة عند النسائي : ففكره أن يشهد له ، وفي رواية المغيرة عن الشعبي عند مسلم : ادخلوا بين أولادكم في

النحل ، كما تحبون أن يعدلوا بينكم في البر ، وفي رواية مجاهد عن الشعبي عند أحمد ، « ان لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم ، فلا تشهدني على جور ، أيسرك أن يكونوا اليك في البر سواء ؟ قال : بلى ، قال : فلا إذا ، ولا بني داود من هذا الوجه ، ان لم عليك من الحق أن تعدل بينهم ، كما أن لك عليهم من الحق أن يروك ، ، وللساق من طريق أبي الصنعى « الاسويت بينهم ، وله ولابن حبان من هذا الوجه « سو بينهم ، واختلاف الالفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع الى معنى واحد ، وقد تمسك به من أوجب التسوية في عطية الأولاد ، وبه صرح البخارى ، وهو قول طاوس والثوري وأحمد وإسحق ، وقال به بعض المالكية . ثم المشهور عن هؤلاء أنها باطلة . وعن أحمد تصح . ويجب أن يرجع . وعنه يجوز التفاضل إن كان له سبب ، كأن يحتاج الولد لزمامته ودينه أو نحو ذلك دون الباقي . وقال أبو يوسف : يجب التسوية ان قصد بالتفضيل الاصرار . وذهب الجمهور الى أن التسوية مستحبة ، فإن فضل بعضا صح وكره . واستحببت المبادرة الى التسوية أو الرجوع ، لحلول الامر على التنبه والنهي على التزبه . ومن حجة من أوجبه أنه مقدمة الواجب لأن قطع الرحم والعقوق محرمان فما يؤدي إليهما يكون محرما والتفضيل مما يؤدي إليهما . ثم اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد وإسحق وبعض الشافعية والمالكية : العدل أن يعطى الذكر حظين كالميراث ، واحتجوا بأنه حفظها من ذلك المال لو أجه الوهاب في يده حتى مات . وقال غيرهم : لا فرق بين الذكر والانثى . وظاهر الامر بالتسوية يشهد لم . واستأنسوا بحديث ابن عباس رقه « سوا بين أولادكم في العطية ، فلو كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء ، أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه واسناده حسن . وأجاب من حل الامر بالتسوية على التنبه عن حديث الثمان بأجوبة : أحدها أن الموهوب للثمان كان جميع مال والده ولذلك منعه ، فليس فيه حجة على منع التفضيل حكاه ابن عبد البر عن مالك . وتعقبه بأن كثيرا من طرق حديث الثمان صرح بالبعضية . وقال القرطبي : ومن أبعد التأويلات أن النبی إنما يتناول من وهب جميع ماله لبعض ولده كما ذهب اليه سحنون ، وكأنه لم يسمع في نفس هذا الحديث ان الموهوب كان غلاما وأنه وهبه له لما سأله الام الهبة من بعض ماله ، قال : وهذا يعلم منه على القطع أنه كان له مال غيره . ثانيا أن العطية المذكورة لم تنتجز ، وإنما جاء بشير يستشير النبي ﷺ في ذلك فأشار عليه بأن لا تفعل ، فترك . حكاه الطحاوى . وفي أكثر طرق حديث الباب ما يتناذه . ثالثا أن الثمان كان كبيرا ولم يكن قبض الموهوب لجاز لايه الرجوع ، ذكره الطحاوى ، وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث أيضا خصوصا قوله « ارجعه ، فانه يدل على تقدم وقوع القبض ، والذي تضافت عليه الروايات أنه كان صغيرا وكان أبوه قابضا له لصغره ، فأمر برد العطية المذكورة بعد ما كانت في حكم المقبوض . رابعا أن قوله « ارجعه ، دليل على الصحة ، ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع ، وإنما أمره بالرجوع لان للوالد أن يرجع فيما وهبه لولده وان كان الأفضل خلاف ذلك ، لكن استحباب التسوية رجع على ذلك فلذلك أمر به ، وفي الاحتجاج بذلك نظر ، والذي يظهر أن معنى قوله « ارجعه ، أى لاتعش الهبة المذكورة ، ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة . خامسا أن قوله « أشهد على هذا غيبي ، إذن بالاشهاد على ذلك ، وإنما امتنع من ذلك لكونه الإمام ، وكأنه قال : لا أشهد لأن الامام ليس من شأنه أن يشهد وإنما من شأنه أن يحكم ، حكاه الطحاوى أيضا ، وارتضاه ابن القصار . وتعقب بأنه لا يلزم من كون الإمام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ولا من أدائها إذا تعينت عليه ، وقد صرح المحتج بهذا أن الإمام إذا شهد عند

بعض نوابه جاز ، وأما قوله إن قوله « أشهد » صيغة إذن فليس كذلك ، بل هو للتوبيخ لما يدل عليه بقية ألفاظ الحديث ، وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع . وقال ابن حبان : قوله « أشهد » صيغة أمر والمراد به نفى الجواز وهو كقوله لعائشة « اشترطى لم الولاء » انتهى . سادسها التمسك بقوله « أسويت بينهم » على أن المراد بالأمر الاستحباب وبالنهي التنزيه ، وهذا جيد لولا ورود تلك الألفاظ الزائدة على هذه اللفظة ، ولا سيما أن تلك الرواية بعينها وردت بصيغة الأمر أيضا حيث قال « سو بينهم » . سابعها وقع عند مسلم عن ابن سيرين ما يدل على أن المحفوظ في حديث النعمان « قاربوا بين أولادكم » لا « سوا » ، وتعقب بأن المخالفين لا يوجبون المقاربة كالأوجبون التسوية . ثامنها في التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية منهم في بر الوالدين قرينة تدل على أن الأمر للندب ، لكن إطلاق الجمهور على عدم التسوية ، والمفهوم من قوله « لا أشهد إلا على حق »<sup>(١)</sup> ، وقد قال في آخر الرواية التي وقع فيها التشبيه « قال فلا إذا » . ثاسعها عمل الخليفتين أبي بكر وعمر بعد النبي ﷺ على عدم التسوية قرينة ظاهرة في أن الأمر للندب ، فأما أبو بكر فرواه الموطأ باسناد صحيح عن عائشة أن أبا بكر قال لها في مرض موته « إن كنت نخلتك نخلًا فلو كنت اخترتبه لكان لك ، وإنما هو اليوم للوارث » ، وأما عمر فذكره الطحاوي وغيره أنه نخل ابنه عاصمًا دون سائر ولده ، وقد أجب عروة عن قصة عائشة بأن إختوتها كانوا راضين بذلك ، ويحجب بمثل ذلك عن قصة عمر . عاشر الأجماع أن الإجماع انمقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده ، فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم ، ذكره ابن عبد البر ، ولا يخفى ضعفه لأنه قياس مع وجود النص ، وزعم بعضهم أن معنى قوله « لا أشهد على جور » أي لا أشهد على ميل الأب لبعض الأولاد دون بعض ، وفي هذا نظر لا يخفى ، ويرده قوله في الرواية « لا أشهد إلا على الحق » ، وحكي ابن التين عن الداودي أن بعض المالكية احتج بالإجماع على خلاف ظاهر حديث النعمان ، ثم رده عليه . واستدل به أيضا على أن الأب أن يرجع فيما وهبه لابنه وكذلك الأم ، وهو قول أكثر الفقهاء . إلا أن المالكية فرقوا بين الأب والأم فقالوا الأم أن ترجع إن كان الأب حيا دون ما إذا مات ، وقيدوا رجوع الأب بما إذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث دينًا أو ينكح ، وبذلك قال إسحق ، وقال الشافعي : للأب الرجوع مطلقا ، وقال أحمد : لا يحل لواهب أن يرجع في هبته مطلقا ، وقال الكوفيون : إن كان الموهوب صغيرا لم يكن للأب الرجوع ، وكذا إن كان كبيرا وقبضها ، قالوا وإن كانت الهبة لزوج من زوجته أو بالعكس أو لذى رحم لم يجز الرجوع في شيء من ذلك ، ووافقهم إسحق في ذى الرحم وقال : للزوجة أن ترجع بخلاف الزوج ، والاحتجاج لكل واحد من ذلك بطول ، وحجة الجمهور في استثناء الأب أن الولد وماله لأبيه فليس في الحقيقة رجوعا ، وعلى تقدير كونه رجوعا قربما اقتضته مصلحة التأديب ، ونحو ذلك ، وسيأتي الكلام على هبة الزوجين في الباب بعده . وفي الحديث أيضا التدب إلى التأنف بين الأخوة وترك ما يوقع بينهم الشقاق أو يورث العقوق للأباء ، وأن عطية الأب لابنه الصغير في حجره لا تحتاج إلى قبض ، وأن الإشهاد فيها يغني عن القبض . وقيل إن كانت الهبة ذهبًا أو فضة فلا بد من عزلها وإفرازها . وفيه كراهة تحصل الشهادة فيما ليس بمباح وأن الإشهاد في الهبة مشروع وليس بواجب . وفيه جواز الميل إلى بعض الأولاد والزوجات

(١) قال مصحح طبعة بولان : لعل هنا سقطا وتعامه « والمفهوم من قوله لا أشهد إلا على حق يدل على أن الأمر للوجوب » أو نحو ذلك

دون بعض وإن وجبت التسوية بينهم في غير ذلك . وفيه أن للإمام الأعظم أن يتحمل الشهادة ، وتظهر فائدتها لما ليحكم في ذلك بملكه عند من يحيزه ، أو يؤدبها عند بعض نوابه . وفيه مشروعية استعمال الحاكم والمفتي مما يحتمل الاستفصال ، لقوله « ألك ولد غيره » ، فلما قال « نعم » ، قال « أفلكم أعطيت مثله » ، فلما قال « لا » ، قال « لا أشهد » ، فيفهم منه أنه لو قال نعم لشهد . وفيه جواز تسمية الهبة صدقة ، وأن للإمام كلاماً في مصلحة الولد ، والمبادأة إلى قبول الحق ، وأمر الحاكم والمفتي بتقوى الله في كل حال . وفيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص والتطلع ، لأن عورة لورضيته بما وهبه زوجها لولده لما رجع فيه ، فلما اشتد حرصها في تثبيت ذلك أفضى إلى بطلانه . وقال المهلب : فيه أن للإمام أن يرد الهبة والوصية من يعرف منه هروباً عن بعض الورثة ، والله أعلم

١٤ - باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها . قال إبراهيم : جائزة . وقال عمر بن عبد العزيز : لا يرجحان . واستأذن النبي ﷺ نساءه في أن يبرصن في بيت عائشة . وقال النبي ﷺ « المائد في هبته كالكلب يعض في قيئه » . وقال الزهري - فحين قال لامرأته : هبي لي بعض صدقك أو كله ، ثم لم يكد إلا يسيراً حتى طلقها فرجعت فيه - قال : برؤاها إن كان خلتها ، وإن كانت أعطته عن طيب نفس ليس في شيء من أمره خديعة جاز ، قال الله تعالى [ النساء ] : ( فإن طعن لکم عن شيء منه فسا فكلوه )

٢٥٨٨ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ميمون عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله « قالت عائشة رضي الله عنها : لما فكل النبي ﷺ فاشد وجهه استأذن أزواجه أن يبرصن ، فأذن له فخرج بين رجلين تحيط رجلاه الأرض ، وكان بين العباس وبين رجل آخر . فقال عبيد الله : فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة ، فقال : وهل تدري من الرجل الذي لم تسم عائشة ؟ قلت : لا ، قال : هو علي ابن أبي طالب »

٢٥٨٩ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا وهيب حدثنا ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « المائد في هبته كالكلب يعض في قيئه »

[ الحديث ٢٥٨٩ - أطرافه في : ٢٦٢١ ، ٢٦٢٢ ، ٢٦٢٥ ]

قوله ( باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها ) أي هل يجوز لأحد منهما الرجوع فيها ؟ قوله ( قال إبراهيم ) هو التخي . قوله ( جائزة ) أي فلا يرجع فيها . وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال : إذا وهبت له أو وهب لها فكل واحد منهما عطية . ووصله الطحاوي عن طريق أبي حنيفة عن منصور قال قال إبراهيم : إذا وهبت المرأة لزوجها أو وهب الرجل لامرأته فالحبة جائزة ، وليس لواحد منهما أن يرجع في هبة . ومن طريق أبي حنيفة عن حاد عن إبراهيم : الزوج والمرأة بمنزلة شيء الرحم ، إذا وهب أحدهما لصاحبه لم يكن له أن يرجع . قوله ( وقال عمر بن عبد العزيز : لا يرجحان ) وصله عبد الرزاق أيضاً عن الثوري عن هبة

الرحمن بن زياد أن عمر بن عبد العزيز قال مثل قول إبراهيم . قوله ( واستأذن النبي ﷺ فساءه أن يمرض في بيت عائشة . وقال النبي ﷺ : العائد في بيته كالكلب يعود في قيئه ) أما الحديث الأول فهو موصول في الباب من حديث عائشة ، وسيأتي الكلام عليه في أواخر المغازي ، ووجه دخوله في الترجمة أن أزواج النبي ﷺ وهن لها ما استحقن من الأيام ، ولم يكن لمن في ذلك رجوع أى فيها معنى ، وإن كان لمن الرجوع في المستقبل . وأما الحديث الثاني فهو موصول أيضا في آخره ، ويأتي الكلام عليه بعد خمسة عشر بابا ، ووجه دخوله في الترجمة أنه ذم العائد في بيته على الاطلاق ، فدخل فيه الزوج والزوجة تسكما بمومه . قوله ( وقال الزهري فيمن قال لامرأته هي لي بعض صدأ فك ألخ ) وصله ابن وهب عن يونس بن يزيد عنه ، وقوله فيه دخلها ، بفتح المعجمة واللام والموحدة أى خدعها . وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : رأيت القضاة يقولون المرأة فيها وهبت لزوجها ولا يقولون الزوج فيها وهب لاسرائة . والجمع بينهما أن رواية معمر عنه منقولة ، ورواية يونس عنه اختياره ، وهو التفصيل المذكور بين أن يكون خدعها فلها أن ترجع أولا فلا ، وهو قول المالكية أن أقامت البينة على ذلك ، وقيل يقبل قولها في ذلك مطلقا ، والى عدم الرجوع من الجانبين مطلقا ذهب الجمهور ، والى التفصيل الذى نقله الزهري ذهب شريح ، فروى عبد الرزاق والطحاوى من طريق محمد بن سيرين أن امرأة وهبت لزوجها هبة ثم رجعت فيها ، فاغتصبها الى شريح فقال للزوج : شاهدك أنها وهبت لك من غير كره ولا هوان ، وإلا فبميتها لقد وهبت لك عن كره وهوان ، وعند عبد الرزاق بسند منقطع عن عمر أنه كتب : ان النساء يعطين رغبة وربة ، فأيا امرأة أعطت زوجها فشاءت أن ترجع رجعت ، قال الشافعى : لا يرد شيئا إذا خالها ولو كان مضرا بها ، لقوله تعالى ( فلا جناح عليهما فيما افدت به ) وسيأتي مزيد لذلك في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى

١٥ - باب هبة المرأة لغير زوجها ، وعنتها إذا كان لها زوج ، فهو جائز إذا لم تكن متبينة

فإذا كانت متبينة لم يجز ، قال الله تعالى [ ه النساء ] : ( ولا تؤنوا السفهاء أموالكم )

٢٥٩٠ - حدثنا أبو عامر عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عباد بن عبد الله عن أسماء رضى الله عنها قالت « قلت يا رسول الله ما لى مال إلا ما أدخل على الزبير ، فأصدق ؟ قال : تصدق ، ولا تؤوى فبوعى عليك »

٢٥٩١ - حدثنا عبيد الله بن سعيد حدثنا عبد الله بن نعيم حدثنا هشام بن عروة عن فاطمة عن أسماء أن رسول الله ﷺ قال « أئقنى ، ولا تمنعني فيمنعني الله عليك ، ولا تؤوى فبوعى الله عليك »

٢٥٩٢ - حدثنا يحيى بن بكير عن الأيث عن يزيد عن بكير عن كريب مولى ابن عباس « أن ميمونة بنت الحارث رضى الله عنها أخبرته أنها اعتقت وليدة ولم تستأذن النبي ﷺ ، فلما كان يومها الذى يدور عليها فيه قالت : أشترت يا رسول الله أنى أعتقت ولدت ؟ قال : أو قتل ؟ قالت : نعم قال : أها

إِنَّكَ لَوْ أَعْطَيْتَهَا أَخْوَالَكَ كَانَ أَكْثَرَ لَأَجْرِكَ »

وقال بكر بن مُضر عن عمرو عن بكير عن كُرَيْبٍ « إِنْ مَيِّمُونَةُ أَعْتَقَتْ ... »

[المحدث ٢٥٩٢ - أطرافه في : ٢٥٩٤]

٢٥٩٣ - حَدَّثَنَا جَبَانُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَتْرًا أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ ، فَأَيُّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ أَمْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ تَتَّبَعْنِي بِذَلِكَ رِضَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

[المحدث ٢٥٩٣ - أطرافه في : ٢٣٣٧ ، ٢٦٦١ ، ٢٦٨٨ ، ٢٨٧٩ ، ٤٠٢٥ ، ٤١٤١ ، ٤٦٦٠ ، ٤٧٤٩ ، ٤٧٥٠ ، ٤٧٥٧ ، ٥٧١٧ ، ٦٦٦٢ ، ٦٦٦٩ ، ٧٣٦٩ ، ٧٣٧٠ ، ٧٥٠٠ ، ٧٥١٥]

**قوله** ( باب مبة المرأة لغير زوجها ، وعقمتها إذا كان لها زوج ) أي ولو كان لها زوج ( فهو جائز إذا لم تكن سفينة ، فإذا كانت سفينة لم يجز ) وقال الله تعالى ( ولا تزوا السفهاء أموالكم ) ، وبهذا الحكم قال الجمهور ، وخالف طاوس . فنع مطلقا ، وعن مالك لا يجوز لها أن تعطى بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة إلا من الثلث ، وعن الليث لا يجوز مطلقا إلا في النية الثانية . وأدلة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة ، واحتج طاوس بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رَفَعَهُ « لا تجوز عطية امرأة في مالها إلا باذن زوجها ، أخرجه أبو داود والنسائي . وقال ابن بطال : وأحاديث الباب أصح ، وحلها مالك على النية اليسير ، وجعل حده الثلث فادونه ، وذكر المصنف منها ثلاثة أحاديث : الأول حديث أسماء ، **قوله** ( عن ابن أبي مليكة ) في رواية حجاج عن ابن جريح « أخبرني ابن أبي مليكة ، وقد تقدمت في الزكاة . **قوله** ( عن عباد بن عبد الله ) أي ابن الزبير بن العوام ، وأسماء التي روى عنها هي بنت أبي بكر الصديق وهي جدته لايه ، وقد روى أيوب هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن عائشة بغير واسطة أخرجه أبو داود والترمذي وصححه النسائي ، وصرح أيوب عن ابن أبي مليكة بتحديث عائشة له بذلك ، فيحمل على أنه سمعه من عباد عنها ثم حدثه به . **قوله** ( مالى مال إلا ما أدخل على ) بالتشديد ، والزبير هو ابن العوام كان زوجها . **قوله** ( فأصدق ) كذا الأكثر بخلف - أداة الاستفهام ، وللتسليم بانباتها . **قوله** ( ولا توعى فبوعى الله عليك ) بالنصب لكونه جواب النفي ، وكذا قوله في الرواية الثانية « فيحصى الله عليك ، والمعنى لا تجمعى في الوعاء وتبخلى بالنفقة فتجازى بمثل ذلك ، وقد تقدم شرحه مبسوطا في أوائل كتاب الزكاة . **قوله** ( عن فاطمة ) هي بنت المنذر بن الزبير بن العوام ، وهي بنت عم هشام بن عروة الراوى عنها وزوجت ، وأسماء هي بنت أبي بكر جدتها جميعا لأبوجها . الثاني حديث ميمونة عن يزيد هو ابن أبي حبيب ، وبكر هو ابن عبد الله بن الأشج ، وهذا الأستاذ نفسه الأول مصرى ونصفه الآخر مديون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق يزيد وبكر وكرب . **قوله** ( أنها أعتقت وليدة ) أي جارية ، في رواية النسائي من طريق هشام ابن يسار عن ميمونة أنها كانت لها جارية سوداء ، ولم أقف على اسم هذه الجارية ، وبين النسائي من طريق أخرى

عن الهلالية زوج النبي ﷺ وهي ميمونة في أصل هذه الحادثة أنها كانت سألت النبي ﷺ خادما فأعطاه خادما فأعنتها . قوله ( أما ) بتخفيف الميم ( أنك ) بفتح الحمة ( لو أعطيتها أخوالك ) أخوالها كانوا من بني هلال أيضا ، واسم أمها هند بنت عوف بن زهير بن الحارث ، ذكرها ابن سعد . قوله ( لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك ) قال ابن بطال : فيه أن هبة ذى الرحم أفضل من العتق ، ويؤيده ما رواه الترمذى والنسائى وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعا ، الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى ذى الرحم صدقة وصلة ، لكن لا يلزم من ذلك أن تكون هبة ذى الرحم أفضل مطلقا لاحتمال أن يكون المسكين محتاجا وقمعه بذلك متعديا والآخر بالعكس ، وقد وقع في رواية النسائى المذكورة ، فقال أفلا فديت بها بنت أخيك من رعاية الغنم ، فبين الوجه في الأولوية المذكورة وهو احتياج قرابتها الى من يخدمها ، وليس في الحديث أيضا حجة على أن صلة الرحم أفضل من العتق لأنها واقعة عين ، والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال كما قررت ، ووجه دخول حديث ميمونة في الترجمة أنها كانت رشيدة وأنها اعتقت قبل أن تستأمر النبي ﷺ فلم يستدرك ذلك عليها بل أرشدتها إلى ما هو الأولى ، فلو كان لا ينفذ لها تصرف في مالها لأبطله ، والله أعلم . الثالث حديث عائشة وصدده طرف من قصة الإفك ، وسيأتى شرحها مستوفى في تفسير سورة النور ، وقوله وكان يقسم لكل امرأة منهن غير سورة الخ ، حديث مستقل ، وقد ترجم له في النكاح ، وأوردته مفردا ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى ، وقد تبين توجيهه هناك في شرح الباب الذى قبله ، قال ابن بطال : ليس في أحاديث الباب ما يرد على مالك لأنه يجعلها على ما زاد على الثلث انتهى . وهو حل مانع إن ثبت المدعى ، وهو أنه لا يجوز لها تصرف فيما زاد على الثلث إلا بإذن زوجها ، لما في ذلك من البلع بين الأدلة ، والله أعلم . قوله ( وقال بكر ) هو ابن مضر ( عن عمرو ) هو ابن الحارث ( عن بكير ) هو ابن الأشج ( عن كريب أن ميمونة اعتقت ) وقع في رواية المستطيل ، وعقته ، وهو غلط فاحش ، فقد ذكره المصنف في الباب الذى يليه بهذا الاسناد وقال فيه ، أعتقت وليدة لها ، وأراد المصنف بهذا التعليق شيئين . أحدهما موافقة عمرو بن الحارث لبزيد بن أبى حبيب على قوله ، عن كريب ، وقد خالفها محمد بن إسحق فرواه عن بكير فقال ، عن سليمان بن يسار ، بدل بكير أخرجه أبو داود والنسائى من طريقه ، قال الدارقطني : ورواية يزيد وعمرو أصح . ثانيهما أنه عند بكر بن مضر عن عمرو بصورة الإرسال قال فيه ، عن كريب أن ميمونة أعتقت ، فذكر قصة ما أدركها ، لكن قد رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث فقال فيه ، عن كريب عن ميمونة ، أخرجه مسلم والنسائى من طريقه ، وطريق بكر بن مضر المتعلقة وصلها البخارى في « كتاب بر الوالدين » له وهو مفرد ، وسمعه من طريق أبى بكر بن دلويه عنه قال : حدثنا عبد الله بن صالح هو كاتب القيث عن بكر بن مضر عنه

## ١٦ - باب بمن يُبدأ بالهدية ؟

٢٥٩٤ - وقال بكر عن عمرو بن بكير عن كريب بن عوف بن عباس : « أن ميمونة زوج النبي ﷺ أعتقت وليدة لها ، فقال لها : ولو وصات بعض أخوالك كان أعظم لأجرك »

٢٥٩٥ - حدثني محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبه عن أبي هريرة الجوزي عن طلحة بن

عبد الله - رجل من بني تميم بن مرة - عن عائشة رضي الله عنها قالت : قلت يا رسول الله ، إن لي جارين ، قال : أيهما أهدى ؟ قال : إلى أقر بهما منك بابا »

**قوله** ( باب من يبدأ بالهدية ) أي عند التماضي في أصل الاستحقاق . **قوله** ( وقال بكر ) هو ابن مضر وعمرو وهو ابن الحارث ، وقد مضى التنبيه على من وصله في الباب الذي قبله ، وحديث ميمونة فيه الاستواء في صفة ما من الاستحقاق فيقدم القريب على الغريب ، وحديث عائشة المذكور بعده فيه الاستواء في الصفات كلها فيقدم الأقرب في الذات . **قوله** ( عن أبي عمران الجوني ) هو عبد الملك ، والأسناد كله بصريون إلا عائشة وقد دخلت البصرة . **قوله** ( عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تميم بن مرة ) في رواية حجاج بن منهال عن شعبة كما سيأتي في الأدب وسمعت طلحة ، لكنه لم ينسبه ، وقد أزال هذه الرواية اللبس الذي تقدمت الإشارة إليه في كتاب النفقة ، ووقع عند الاسماعيليين من بني تميم الزباب ، بفتح الزاء والموحدة الخفيفة وآخره موحدة أخرى ، وهو وهم ، والصواب تميم بن مرة وهو دوط أن بكر الصديق ، وقد وافق محمد بن جعفر على ذلك يزيد بن هارون عن شعبة كما حكاه الاسماعيليون ، وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وقوله بابا ، منصوب على التمييز

### ١٧ - باب من لم يقبل الهدية لدية

وقال عمر بن عبد العزيز « كانت الهدية في زمن رسول الله ﷺ هدية ، واليوم رشوة »

٢٥٩٦ - حدثنا أبو البيان أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبره أنه سمع الصمصم بن حثامة الأبي - وكان من أصحاب النبي ﷺ - يخرجه أنه أهدى لرسول الله ﷺ حمار وحش وهو بالأبواء - أو بؤدان - وهو محرم فردم ، قال صمصم : فلما عرف في وجهي رده هديتي قال : ليس بنا رد عليك ، ولكننا حرّم »

٢٥٩٧ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال « استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأزد يقال له ابن اللثبية على الصدقة ، فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي لي . قال : فهلاً جلس في بيت أبيه - أو بيت أمه - فينظر أيهدى له أم لا ؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ أحدٌ منكم شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتيه ، إن كان بغيراً له رغاء ، أو بقرة لها شوار ، أو شاة تئير - ثم رفع يديه حتى رأينا غمراً يطيه - اللهم هل بلغت ، اللهم هل بلغت . فإلنا »

**قوله** ( باب من لم يقبل الهدية لدية ) أي بسبب ينشأ عنه الزية كالقرض ونحوه . **قوله** ( وقال عمر بن عبد العزيز الخ ) وصله ابن سعد بقصة فيه ، فروى من طريقين فوات بن سلم قال : انتهى عمر بن عبد العزيز التماس فلم



يحد في بيته شيئا يشتري به ، فركبنا معه ، فقلناه غلمان الدير بأطباق تفاح ، فتناول واحدة فقسما ثم رد الأطباق ، فقلت له في ذلك فقال : لا حاجة لي فيه ، فقلت : ألم يكن رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يقبلون الهدية ؟ فقال : إنها لأولئك هدية وهي العمل بدم رشوة . ووصله أبو نعيم في « الحلية » من طريق عمرو بن مهاجر عن عمر بن عبد العزيز في قصة أخرى . وقوله « رشوة » بضم الراء وكسرهما ويجوز الفتح ، وهي ما يؤخذ بغير عوض ويماب أخذه . وقال ابن العربي : الرشوة كل مال دفع ليلتاع به من ذى جاه عونا على ما لا يحل ، والمرئى قابضة ، والرائى معطيه ، والرائى الواسطة ، وقد ثبت حديث عبد الله بن عمرو في لمن الرأى والمرئى أخرجه الترمذى ومصححه ، وفي رواية والرائى والرائى ، ثم قال : الذى يهدى لا يتخلل أن يقصد ود المهدى إليه أو عونه أو ماله ، فأفضلها الاول ، والثالث جائز لانه يتوقع بذلك الزيادة على وجه جميل ، وقد تستحب إن كان محتاجا والمهدى لا يتكلف والا فكره ، وقد تكون سببا للمودة وعكسها . وأما الثانى فان كان لمصلحة فلا يحل وهو الرشوة ، وإن كان لطاعة فيستحب ، وإن كان لجائز لجائز ، لكن إن لم يكن المهدى له حاكما والإعانة لدفع مظلة أو إيصال حق فهو جائز ، ولكن يستحب له ترك الأخذ ، وإن كان حاكما فهو حرام اهـ ملخصا . وفي معنى ما ذكره عمر حديث مرفوع أخرجه أحمد والطبرانى من حديث أبي حميد مرفوعا « هدايا العمال غلول » ، وفي اسناده إسماعيل بن عباس ، وروايته عن غير أهل المدينة ضعيفة ، وهذا منها ، وقيل إنه رواه بالمعنى من قصة ابن التتية المذكورة ثانياً حديثى الباب ، وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وجابر ثلاثها في الطبرانى الأوسط بأسانيد ضعيفة . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث الصب بن جثامة في قصة الخمار الوحشى ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الحج . الثانى حديث أبي حنيد في قصة ابن التتية ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، وسبق في أوخر الزكاة تسميته وضبط التتية . ووجه دخوله في الترجمة ظاهر . وأما حديث الصب فان النبي ﷺ بين العلة في عدم قبوله هديته لكونه كان محرما ، وانحرم لا يأكل ما صيد لأجله ؛ واستنبط منه المهلب رد هدية من كل مال حراما أو عرف بالظلم . وأما حديث أبي حميد فلانه ﷺ عاب على ابن التتية قبوله الهدية التى أهديت إليه لكونه كان عاملا . وأفاد بقوله « فهلا جلس في بيت أمه » أنه لو أهدى إليه في تلك الحالة لم تكره لأنها كانت لغير رية ، قال ابن بطال : فيه أن هدايا العمال تجمل في بيت المال ، وإن العامل لا يملكها إلا إن طلبها له الإمام ، وفيه كراهة قبول هدية طالب العناية . وقوله في حديث أبي حميد « حتى نظرت عفرة » بضم المهملة وفتحها وسكون الفاء وقد فتح ، وهي ياض ليس بالناصع

### ١٨ - باب إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قيل أن قصّل إليه

وقال مُعَيَّدة : إن ماتا وكانت قصّلت الهدية والمهدى له حتى قصّلت لورثته ، وإن لم تكن قصّلت فهي لورثة القى أهدى . وقال الحسن أيهما مات قبل فهي لورثة المهدى له إذا قبضها الرسول

٢٥٩٨ - **حَرْش** على بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابنُ السكبر سمعتُ جابرَ أرمى الله عنه قال « قال لي النبي ﷺ : لو جاء مالُ البحرين أعطيتك هكذا ( ثلاثا ) » فلم يقدم حتى توفي النبي ﷺ ، فأمر

أبو بكر منادياً فنادى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عِدَّةٌ أَوْ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا . فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَعَدَنِي .  
فَهَيَّأْ لِي ثَلَاثًا ،

**قوله** (باب إذا وهب هبة أو وعدتهم مات قبل أن تصل إليه) أي الهدية، وفي رواية الكشميني د أو وعد عدة، قال الاسماعيلي: هذه الزجة لا تدخل في الهبة بحال. قلت: قال ذلك بناء على أن الهبة لا تصح إلا بالقبض، وإلا فليت هبة، وهذا مقتضى منعه، ولكن من يقول إنها تصح بدون القبض يسميها هبة، وكان البخاري جنح إلى ذلك، وسأذكر نقل الخلاف فيه في الباب الذي يليه. وقال ابن بطال: لم يرو عن أحد من السلف وجوب القبض بالعدة أي مطلقاً، وإنما نقل عن مالك أنه يجب منه ما كان بسبب انتهى. وغفل عما ذكره ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز، وعما نقله هو عن أصبغ، وعما سيأتي في البخاري الذي تصدى لشرحه في دباب من أمر بانجاز الوعد، في أواخر الشهادات، وسيأتي نقل ما فيه والبحث فيه في مكانه إن شاء الله تعالى. **قوله** (وقال عبيدة) بفتح أوله وهو ابن عمرو السلمي بفتح المهملة وسكون اللام، **قوله** (ان ماتا) أي المهدي والمهدي إليه الخ، وتفصيله بين أن تكون انفصلت أم لا مصير منه إلى أن قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي إليه. وذهب الجمهور إلى أن الهدية لا تنتقل إلى المهدي إليه إلا بان قبضها أو وكيله. **قوله** (وقال الحسن: أيها مات قبل فهي لورثة المهدي له إذا قبضها الرسول) قال ابن بطال: قال مالك كقول الحسن، وقال أحمد وإسحق: إن كان حاملها رسول المهدي رجعت إليه، وإن كان حاملها رسول المهدي إليه فهي لورثته. وفي معنى قول عبيدة وتفصيله حديث رواه أحمد والطبراني عن أم كلثوم بنت أبي سلمة وهي بنت أم سلمة قالت: لما تزوج النبي ﷺ أم سلمة قال لها: أتى قد أهديت إلى التجاشي حلة وأواق من مسك، ولا أرى التجاشي إلا قد مات ولا أرى هديتي إلا مردودة علي، فإن ردت علي فهي لك. قال: وكان كما قال، الحديث. وإسناده حسن. ثم ذكر المصنف حديث جابر في وفاة ابن بكر الصديق له ما وعده به النبي ﷺ، وسيأتي بسط شرحه في كتاب فرض الحسن إن شاء الله تعالى. قال الاسماعيلي ليس ما قاله النبي ﷺ لجابر هبة، وإنما هي عدة على وصف، لكن لما كان وعد النبي ﷺ لا يجوز أن يخلف نزول وعده منزلة الضمان في الصحة فربما بينه وبين غيره من الأمة ممن يجوز أن يني وأن لا يني. قلت: وجه إيراد أنه نزل الهدية إذا لم تقبض منزلة الوعد بها. وقد أمر الله بانجاز الوعد، ولكن حمله الجمهور على التنبؤ كما سيأتي

## ١٩ - باب كيف يُقبضُ العبدُ وللتأع

وقال ابن عمر: كنتُ على بَكْرِ صَبٍّ، فاستأثره النبي ﷺ وقال: هو لك يا عبد الله

٢٥٩٩ - **حدثنا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْإِثْمُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ السَّوَرِيِّ بْنِ تَحْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «كَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبِيَةَ وَلَمْ يُعْطِ تَحْرَمَةَ مِنْهَا شَيْئًا، فَقَالَ تَحْرَمَةُ: يَا بَنِي إِسْرَافِيلَ! بَنَّا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ فَقَالَ: ادْعَانِ قَادِعَهُ لِي، قَالَ فَدَعَوْتُهُ لَهُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبْلًا مِنْهَا فَقَالَ: خَبَأْنَا هَذَا لَكَ. قَالَ فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: رَضِيَ تَحْرَمَةُ»

[ الحديث ٢٥٩٩ - أطرافه في: ٢٩٥٧، ٢٩٦٧، ٥٨٠٠، ٥٨٦٢، ٦١٣٢ ]

**قوله** (باب كيف يقبض العبد والمتاع) أى الموهوب، قال ابن بطال: ككيفية القبض عند العلماء بإسلام الواهب لما إلى الموهوب وحيازة الموهوب لذلك، قال: واختلفوا هل من شرط صحة الهبة الحيازة أم لا؟ حكى الخلاف، وتحريره قول الجمهور إنها لا تتم إلا بالقبض، وعن القديم - وبه قال أبو ثور وداود - تصح بنفس العقد وإن لم يقبض، وعن أحمد تصح بدون القبض في العين المعينة دون الشائبة، وعن مالك كالقديم لكن قال: إن مات الواهب قبل القبض وزادت على الثلث افتقر إلى إجازة الوارث. ثم إن الترجمة في الكيفية لا في أصل القبض، وصكاته أشار إلى قول من قال يشترط في الهبة حقيقة القبض دون التخلية وسأشير إليه بعد ثلاثة أبواب. قوله (وقال ابن عمر: كنت على بكر صوب) الحديث تقدم ذكره وشرحه في كتاب البيوع، ثم ذكر المصنف حديث المسور بن عزمة في قصة أبيه في الغنم، وسبأنى الكلام عليه في كتاب الباس، وقوله: فقال خبأنا هذا لك، قال فنظر إليه فقال: رضى عزمة؟ قال الداودى: هو من قول النبي ﷺ على وجه الاستفهام، أى هل رضى؟ وقال ابن التين: يحتمل أن يكون من قول عزمة. قلت: وهو المتبادر للذهن.

## ٢٠ - باب إذا وهب هبة قبضها الآخر ولم يقل قبيلت

٢٦٠٠ - **حديث** محمد بن محبوب حدثنا عبد الواحد حدثنا معمر عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: هلك، قال: وما ذاك؟ قال: وكنت بأهل في رمضان. قال: أتجر رغبة؟ قال: لا. قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا. قال: فستطيع أن تعلم ستين مسكينا؟ قال: لا. قال: جاء رجل من الأنصار بقرى والقرى للكنز فيه تمر، فقال: أذهب بهذا فتصدقني به. قال: على أحوج منا يا رسول الله؟ والذى بعثك بالحق ما بين لا يكتفيها أهل بيت أحوج منا. ثم قال: أذهب فأطعمه أهلَكَ.

**قوله** (باب إذا وهب هبة قبضها الآخر ولم يقل قبيلت) أى جازت، ونقل فيه ابن بطال اتفاق العلماء، وأن القبض في الهبة هو غاية القبول، وغفل رحمه الله عن مذهب الشافعى، فإن الشافعية يشترطون القبول في الهبة دون الهدية، إلا إن كانت الهبة ضمنية كما لو قال: أعطى عبدك عني فمتقه عنه فإنه يدخل في ملكه هبة ويعتق عنه ولا يشترط القبول، ومقابل إطلاق ابن بطال قول الماوردى: قال الحسن البصرى لا يعتبر القبول في الهبة كالعتق، قال: وهو قول شذبه عن الجماعة وخالف فيه الكافة إلا أن يرد الهدية فيحتمل اه، على أن في اشتراط القبول في الهدية وجها عند الشافعية. ثم أورد فيه حديث أبي هريرة في قصة الجامع في رمضان، وقد تقدم شرحه مستوفى في الصيام، والنقض منه أنه ﷺ أعطى الرجل التمر قبضه ولم يقل قبيلت، ثم قال له: أذهب فأطعمه أهلَكَ، وإن اشترط القبول أن يجيب عن هذا بأنها واقعة عين فلا حاجة فيها، ولم يصرح فيها بذكر القبول ولا بنفيه، وقد اعترض الإسلامى بأنه ليس في الحديث أن ذلك كان هبة، بل ألمه كان من الصدقة فيكون قابلا لا واهبا اه، وقد تقدم في الصوم التصريح بأن ذلك كان من الصدقة، وكان المصنف ينجح إلى أنه لا فرق في ذلك

٢١ - باب إذا وهب ديناً على رجل . قال شعبة عن الحكم : هو جاز . ووهب الحسن بن علي عليها السلام رجل دينه . وقال النبي ﷺ « مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ فَلْيُعْطِهِ أَوْ لِيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ » . فقال جابر « فحل أبي وعليه دين » ، فسأل النبي ﷺ غرماًه أَنْ يَقْبِلُوا عَمْرَ حَاطِلِي وَيُحْلُوا أَبِي ،

٢٦٠١ - حدثنا عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن يوسف . وقال الليث حدثني يوسف بن ابن شهاب قال حدثني ابن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخبره « أن أباه قُتل يوم أحد شهيداً قاشد الغرماًه في حقوقهم ، فأثبت رسول الله ﷺ فكلمته ، فدألم أن يقبلوا عَمْرَ حَاطِلِي وَيُحْلُوا أَبِي فَأَبَوْا ، فلم يعطهم ولم يكسره لهم ، ولكن قال : سأفدو عليك إن شاء الله . ففدانا حين أصبح ، فطاف في النخل فدأما في نحره بالبركة ، فجذذها ، فقضيتهم حقوقهم ، وبقي لنا من غرماًه بقية . ثم جئت رسول الله ﷺ وهو جالس فاخبرته بذلك فقال رسول الله ﷺ لعمري : استمع - وهو جالس - يا عمر . فقال : ألا يكون قد حللنا أنك رسول الله ؟ والله إنك لرسول الله ،

قوله ( باب إذا وهب ديناً على رجل ) أي صح ولو لم يقبضه منه ويقض له ، قال ابن بطال : لا خلاف بين العلماء في صحة الإبراء من الدين إذا قبل البراءة ، قال : وإنما اختلفوا إذا وهب ديناً له على رجل لرجل آخر ، فمن اشترط في صحة البراءة القبض لم يصح هذه ومن لم يشترط صحها ، لكن شرط مالك أن تسلم إليه الوثيقة بالدين ويشهد له بذلك على نفسه أو يشهد بذلك ويعلنه أن لم يكن به وثيقة له . وعند الشافعية في ذلك وجهان : جرم الماوردي بالبطان ، وصحة الغزالي ومن تبعه ، وصح العمراني وغيره الصحة . قيل والخلاف مرتب على البيع إن صححتا يبيع الدين من غير من عليه فالبينة أولى ، وإن منعناه في البراءة وجهان . والله أعلم . قوله ( وقال شعبة عن الحكم هو جاز ) وصلة ابن أبي شيبة عن أبي داود عن شعبة قال : قال لي الحكم : أنا في ابن أبي ليل - يعني عدي بن عبد الرحمن - فسألني عن رجل كان له على رجل دين فوهبه له ، أله أن يرجع فيه ؟ قلت : لا . قال شعبة فسألت حمادا فقال : بل له أن يرجع فيه . قوله ( ووهب الحسن بن علي دينه لرجل ) لم أقف على من وصلة . قوله ( وقال النبي ﷺ : من كان عليه حق فليعطه أو ليتحلله منه ) أي من صاحبه ، وصلة مسند في مسند من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً « من كان لأحد عليه حق فليعطه إياه أو ليتحلله منه ، الحديث ، وقد تقدم موصولاً بمنه في كتاب المطالم ، ووجه الدلالة منه لجواز هبة الدين أنه ﷺ سوى بين أن يعطيه إياه أو يحلله منه ، ولم يشترط في التحليل قبضاً . قوله ( وقال جابر قتل أبي الخ ) وصلة في الباب بأتم منه ، وتتخذ الترجمة من قوله « فقال النبي ﷺ غرماًه والد جابر أن يقبلوا عَمْرَ حَاطِلِي وَأَنْ يَحْلُوا » ، فلو قبلوا كان في ذلك براءة ذمتهم من بقية الدين ويكون في معنى الترجمة ، وهو هبة الدين ، ولو لم يكن جائزاً لما طلبه النبي ﷺ . قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك . قوله ( وقال الليث حدثني يوسف ) وصلة النخعي في الزهريات ، عن عبد الله بن صالح عن الليث ، وقد سبق من وجه آخر في الاستقراض ، ويأتي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة إن شاء الله تعالى

٢٢ - **باب** هبة الواحد للجماعة . وقالت أسماء للقاسم بن محمد وابن أبي عتيق :

ورثتُ عن أختي عائشة بالغة ، وقد أعطاني به معاوية مائة ألف ، فهو لسما

٢٦٠٢ - **حديث** يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضى الله عنه « أن النبي ﷺ أتى بشار فشرب ، وعن يمينه غلام ، وعن يساره الأشياخ ، فقال للغلام : إن أذنت لي أعطيت هؤلاء ، فقال : ما كنت لأؤثر بنصيبى منك يا رسول الله أحدا . فله في يده »

**قوله** ( باب هبة الواحد للجماعة ) أى يجوز ولو كان شيئا مشاعا ، قال ابن بطال : غرض المصنف إثبات هبة المشاع ، وهو قول الجمهور خلافا لابي حنيفة ، كذا أطلق ، وتعقب بأنه ليس على إطلاقه وإنما يفرق في هبة المشاع بين ما يقبل القسمة وما لا يقبلها ، والعبرة بذلك وقت القبض لا وقت العقد . **قوله** ( وقالت أسماء ) هى بنت أبي بكر الصديق ، والقاسم بن محمد هو ابن أبي بكر وهو ابن أخيها ، وابن أبي عتيق هو أبو بكر عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو ابن ابن أخى أسماء ( تنبيه ) : ذكر ابن التين أنه وقع عنده في رواية القابسي إسقاط الواو من قوله د وابن أبي عتيق ، فصار القاسم بن محمد بن أبي عتيق وهو غلط ، ومع كونه غلطا فإنه يصير غير مناسب للترجمة . **قوله** ( ورثت عن أختي عائشة ) لما ماتت عائشة رضى الله عنها ورثها أختاها أسماء وأم كلثوم وأولاد أخيها عبد الرحمن ، ولم يرثها أولاد محمد أخيها لأنه لم يكن شقيقها ، وكان أسماء أرادت جبر خاطر القاسم بذلك وأشركت معه عبد الله لأنه لم يكن وارثا لوجود أبيه . ثم أورد المصنف حديث سهل بن سعد في قصة شرب الأيمن فالأيمن ، وقد تقدم في المظالم ، وبأى الكلام عليه مستوفى في الأشرة . وقد اعترض الاسماعيلي بأنه ليس في حديث سهل ما ترجم به وإنما هو من طريق الإرداق ، وأطال في ذلك ، والحق - كما قال ابن بطال - أنه **حديث** **قوله** أن يهب نصيبه للاشياخ ، وكان نصيبه منه مشاعا غير متميز ، فدل على صحة هبة المشاع ، والله أعلم

٢٣ - **باب** الهبة المقبوضة وغير المقبوضة ، والقسومة وغير القسومة

وقد وهب النبي ﷺ وأصحابه لهوازين ما غنموا منهم وهو غير مقسوم

٢٦٠٣ - **حديث** ثابت بن محمد حدثنا مسعر عن محارب عن جابر رضى الله عنه « أتيت النبي ﷺ

في المسجد ، فقضاني وزادني »

٢٦٠٤ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن محارب سمعت جابر بن عبد الله رضى الله عنها يقول « بت من النبي ﷺ بعيرا في سفر ، فلما أتينا المدينة قال : أئت المسجد فصل ركعتين . فوزن »

قال شعبة : أراه « فوزن لي فأرجع ، فزال منها شيء حتى أصابها أهل الشام يوم الحرّة »

٢٦٠٥ - **حديث** قتيبة عن مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضى الله عنه « أن رسول

الله ﷻ أَنِّي بِشَرَابٍ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْيَاخٌ، قَالَ لِلغُلَامِ: أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟  
قَالَ الغُلَامُ: لَا وَاللَّهِ، لَا أُؤْذِرُ بِبَيْبِئِكَ أَحَدًا. فَخَلَّاهُ فِي يَدِهِ.

٢٦٠٦ - **حَرْشَان** عبد الله بن عثمان بن جبلة قال أخبرني أبي عن شعبة عن سفة قال سمعت أبا سفة عن  
أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان لرجل على رسول الله ﷺ دين، فمهم به أصحابه فقال: دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ  
الحَقِّ مَقَالًا. وَقَالَ: اشْتَرَوْا لَهُ سِنًا فَأَعْطَوْهَا إِيَّاهُ، فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ سِنًا إِلَّا سِنًا هِيَ أَفْضَلُ مِنْ سِنَتِهِ. قَالَ:  
فَاشْتَرَوْهَا فَأَعْطَوْهَا إِيَّاهُ، فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً»

**قوله** (باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة، والمقسومة وغير المقسومة) أما المقبوضة فتقدم حكمها، وأما غير  
المقبوضة فالمراد القبض الحقيقي، وأما القبض التقديري فلا بد منه. لأن الذي ذكره من هبة الغائبين لو فقه هو ائذ  
ماغنموا قبل أن يقسم فيهم ويقبضوه، فلا حاجة فيه على صحة الهبة بغير قبض لأن قبضهم إياه وقع تقديرًا باعتبار  
حياتهم له على الشيوخ، نعم قال بعض العلماء: يشترط في الهبة وقوع القبض الحقيقي ولا يكفي القبض التقديري  
بغلاف البيع، وهو وجه للشافعية، وأما الهبة المقسومة لحكمها واضح، وأما غير المقسومة فهو المقصود بهذه الترجمة،  
وهي مسألة هبة المشاع، والمجهور على صحة هبة المشاع للشريك وغيره سواء انقسم أو لا، وعن أبي حنيفة لا يصح  
هبة جزء ما ينقسم مشاعًا لا من الشريك ولا من غيره. **قوله** (وقد وهب النبي ﷺ وأصحابه لهواؤن ماغنموا منهم  
وهو غير مقسوم) سيأتي موصولًا في الباب الذي يليه بأهم من هذا، وقوله «وهو غير مقسوم» من تفقه المصنف.  
**قوله** (حدثني ثابت) هو ابن محمد المابد. وثبت كذلك عند أبي علي بن السكن، كذا اللاكث. وبه جزم أبو نعيم في  
المستخرج، وفي رواية أبي زيد المروزي، وقال ثابت: ذكره بصورة التعليق، وهو موصول عند الاسماعيلي  
وغيره، وفي رواية أبي أحمد الجرجاني، قال البخاري: حدثنا محمد حدثنا ثابت، فزاد في الإسناد محمدًا ولم يتابع  
على ذلك، والذي أظنه أن المراد محمد هو البخاري المصنف، ويقع ذلك كثيرًا. فلعل الجرجاني ظنه غيره والله أعلم.  
وسياق الكلام على حديث جابر في الشروط. ثم أورد المصنف حديث سهل بن سعد المذكور في الباب الذي قبله،  
وقد قدمت توجيهه. ثم أورد حديث أبي هريرة في الذي كان له على النبي ﷺ دين فقال: «اشترأوا له سنا» وقد تقدم  
شرحه في الاستقراض، وتوجيهه ظاهر أيضًا. وعبد الله بن عثمان شيخ المصنف فيه هو المعروف بعبدان

#### ٢٤ - باب إذا وهب جماعة لقوم

٢٦٠٧، ٢٦٠٨ - **حَرْشَان** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عثمة عن ابن شهاب عن عروة أن  
مروان بن الحكم والمثنى بن عذرة أخبراه «أن النبي ﷺ قال حين جاءه وفد هوازن مشركين، فسألوه  
أن يرد إليهم أموالهم وسبيهم، فقال لهم: مَعَى مَنْ تَرَوْنَ، وَأَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ، فَاخْتَارُوا إِحْدَى  
الطَائِفَتَيْنِ: إِمَّا النَّبِيَّ وَإِمَّا اللَّالَ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ اعْتَظَرَهُمْ عَشْرَةَ لَيْلَةٍ حِينَ قُتِلَ  
مِنْ الطَّائِفِ. فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ قَالُوا: قَاتَا مَخْتَارَ سَبْيِنَا. فَقَامَ فِي

المسلمين فأتى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعدُ فإن إخوانكم هؤلاء جادونا ثابمين ، وإن رأيت أن أردُّ إليهم سببهم ، فمن أحب منكم أن يطبَّ ذلكَ فليُفعل ، ومن أحب أن يكونَ عن حظِّه حتى يُعطيه إتياءُ من أول ما يفيء الله علينا فليُفعل . فقال الناس : طيِّبنا يا رسول الله لهم . فقال لهم : إنا لا نلتزم من أذن منكم فيه من لم يأذن ، فارجعوا حتى يرفعَ إلينا عرفاؤهم . ثم رجعوا إلى النبي ﷺ فأخبروه أنهم طيَّبوا وأذنوا . وهذا الذي بلغنا من سبب هوازن . هذا آخر قول الزهري . يعني فهذا الذي بلغنا

قوله ( باب إذا وجب جماعة لقوم ) زاد الكشي بنى في روايته ، أو وجب رجل جماعة جاز ، وهذه الزيادة غير محتاج إليها لأنها تقدمت مفردة قبل باب ، وقد أورد فيه حديث السور في قصة هوازن ، وسيأتي مستوفى في غزوة حنين في المغازي ، ووجه الدلالة منه لأصل الترجمة ظاهر ، لأن الثابمين وهم جماعة وهبوا بعض الفتيمة لمن غنموها منهم وهم قوم هوازن ، وأما الدلالة لزيادة الكشي بنى فمن جهة أنه كان للنبي ﷺ سهم معين - وهو سهم الصق - فوهبه لهم ، أو من جهة أنه ﷺ استوهب من الثابمين سهمهم فوهبها له فوهبها هو لهم

٣٥ - باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحقُّ

ويذكرُ عن ابن عباس أن جلساءه شُرَكَاءه . ولم يصح

٢٦٠٩ - حدثنا ابن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي

هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ أنه أخذ سيفاً ، فجاء صاحبه يَتَقاضاهُ ، فقالوا له ، فقال : إن لصاحب الحق مقالا ، ثم قضاهُ أفضل من سيفه وقال : أفَضَلُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قِضَاءً »

٢٦١٠ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان

مع النبي ﷺ في سفر ، وكان على بكرٍ لعمركسب ، فكان يَتَقَدَّمُ النبي ﷺ ، فيقولُ أبوه يا عبد الله لا يَتَقَدَّمُ النبي ﷺ أَحَدٌ ، فقال له النبي ﷺ : يعني ، فقال عمرو : هو لك . فاشترأه ، ثم قال : هو لك يا عبد الله ، فاصنع به ما شئت .

قوله ( باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحقُّ بها ) أى منهم . قوله ( ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاؤه ، ولم يصح ) هذا الحديث جاء عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً والموقوف أصلح استناداً من المرفوع ، فأما المرفوع فوصله عبد بن حميد بن طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً من أهديت له هدية وعنده قوم فهم شركاؤه فيها ، وفي استاده مندل بن علي وهو ضعيف ، ودواه محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو كذلك ، واختلف على عبد الرزاق عنه في رفعه ورقفه ، والمشهور عنه الوقت وهو أصح الروايتين عنه ، وله شاهد مرفوع من حديث الحسن بن علي في مسند أسحق بن راهويه ، وآخر عن عائشة عند العقيل واستادهما ضعيف أيضاً ، قال العقيل : لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء . قال ابن بطال : لو صح حديث ابن عباس لخل

على التنب فيما خف من الهدايا وما جرت العادة بترك المشاحة فيه ، ثم ذكر حكاية أبي يوسف المشهورة ، وفيما قاله نظر لأنه لو صح لكانت العبارة بعدوم اللفظ فلا يخص القليل من الكثير إلا بدليل ، وأما حله على التنب فواضح . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة في قصة الذي كان له على النبي ﷺ دين فقال : اشتروا له سنا ، والحديث وقد تقدم شرحه في الاستقراض ، ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ وهب لصاحب السن القدر الرائد على حقه ولم يشاركه فيه غيره ، وهذا مصير من المصنف إلى اتحاد حكم الهبة والهدية وقد تقدم ما فيه . ثانيهما حديث ابن عمر في هبة النبي ﷺ له البكر الذي كان راكبه وقد تقدم شرحه في البيوع ، ووجه الدلالة منه للترجمة ظاهر كما تقرر من حديث أبي هريرة ، وقد نازعه الاسماعيلي فيه ، والذي يظهر أن المصنف أراد إلحاق المشاع في ذلك بغير المشاع ، وإلحاق الكثير بالقليل لعدم الفارق

### ٢٦ - باب إذا وهب بغيراً لرجل وهو راكبه ، فهو جائز

٢٦١١ - وقال الحميدي : حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن ابن عمر رضى الله عنهما قل وكفأ مع النبي ﷺ في سفر ، وكنت على بكر صعب ، فقال النبي ﷺ لأمر : بعني ، فاباعته . فقال النبي ﷺ : هو لك يا عبد الله ،

**قوله** ( باب إذا وهب بغيراً لرجل وهو راكبه فهو جائز ) أى وتنزل التخلية منزلة النقل ، فيكون ذلك قبضا قسح الهبة ، وقد تقدم توجيه ذلك . **قوله** ( وقال الحميدي الخ ) وصله أبو نعيم في المستخرج ، من مسند الحميدي بهذا السند ، وقد تقدم في د باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته ، من كتاب البيوع

### ٢٧ - باب هدية ما يكره لبسها

٢٦١٢ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : رأيت عمر بن الخطاب حلة سيرة عند باب المسجد فقال : يا رسول الله ، لو اشتريتها فلبستها يوم الجمعة وللوفد . قال : إنما يلبسها من لاخلق له في الآخرة . ثم جاءت حلة ، فأعطى رسول الله ﷺ عمر منها حلة ، فقال : أكرهتنيها وقلت في حلة عطاردة ما قلت ؟ فقال : إني لم أكرهها لئلا يلبسها . فكساها عمر أخاً له بمكة مشركاً ،

٢٦١٣ - حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر حدثنا ابن فضال عن أبيه عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : أتى النبي ﷺ بيت فاطمة فلم يدخل عليها ، وجاء على فذكرت له ذلك ، فذكره للنبي ﷺ ، قال : إني رأيت على بابها سترأ موشياً ، فقال : مالى ولدينا ؟ فأنهاها على فذكر ذلك لها ، فقالت : ليأمرني فبع بما شاء . قال : ترسل به إلى فلان ، أهل بيتهم حاجة ،



٢٦١٤ - **حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مِهْزَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ**

**وَهْبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِضَى اللَّهِ عَنْهُ قَالَ « أَهْدَى إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ حَلَّةً سَبْرَاءَ ، فَلَبِسْتُهَا ، فَرَأَيْتُ الْقَضْبَ فِي وَجْهِهِ ، فَشَفَقْتُهَا بَيْنَ نَسَائِهِ »**

[ الحديث ٢٦١٤ - طريقه : ٥٣٦٦ : ٥٨٤٠ ]

**قوله** ( باب هدية ما يكره لبسها ) كذا لاكثر ، واما يصلح للذكر والمؤنث ، فان هنا باعتبار الحلة . ووقع في رواية النسب ما يكره لبسه ، وبه ترجم الاسماعيلى وابن بطلال ، والمراد بالكره ما هو أهم من التحريم والتزير ، وهدية ما لا يجوز لبسه جائزة ، فان لصاحبه التصرف فيه بالبيع والهبة لمن يجوز لبسه كالنساء . ويستفاد من الترجمة الإشارة الى منع ما لا يستعمل أصلاً للرجال والنساء كآنية الاكل والشرب من ذهب وفضة . ثم أورد المصنف فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر في حلة عطارد ، وسيأتى شرحه في كتاب اللباس ، ومناسبتها للترجمة ظاهرة . ثانيها حديث ابن عمر في قصة فاطمة . **قوله** ( حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر ) جزم السكلا باذى بأنه الفيدى نسبة إلى فيد بفتح الفاء وسكون التحتانية بلد بين بغداد ومكة في فصف الطريق سواء ، وكان نزها فنسب اليها . ويحتمل عندى أن يكون هو أبو جعفر القومى الحافظ المشهور ، فقد أخرج عنه البخارى حديثاً غير هذا في المغازى ، وانما جوزت ذلك لان المشهور في كنية الفيدى أبو عبد الله ، بخلاف القومى فكنيته أبو جعفر بلا خلاف . **قوله** ( حدثنا ابن فضيل عن أبيه ) هو محمد بن فضيل بن غزوان الكوفى ، وليس لفضيل عن نافع عن ابن عمر في البخارى سوى هذا الحديث . **قوله** ( أنى النبي ﷺ بيت فاطمة فلم يدخل عليها ) زاد في رواية ابن نمير عن فضيل عند أبي داود والاسماعيلى وابن حبان ، قال وقلمنا كان يدخل إلا بدأ بها . **قوله** ( فذكرت ذلك له ) زاد في رواية ابن نمير لجاء على فراها مهتمة . ( **قوله** فذكر للنبي ﷺ ) في رواية الاصيلى ، فذكره ، وفي رواية ابن نمير ، فقال يا رسول الله إن فاطمة اشتد عليها أنك جئت فلم تدخل عليها . **قوله** ( سترنا موشياً ) بضم الميم وسكون الواو بعدها معجمة ثم تحتانية ، قال ابن التين : أصله موشياً فالتقى حرفا علة وسبق الأول بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الأخرى وكسرت الأولى لاجل التى بعدها فصار على وزن مرضى ومطلى ، ويجوز فيه موشى بوزن موسى ، وقال المطرذى : الموشى خلط لون بلون ، ومنه وشى الثوب إذا رقه ونفثه . وقال ابن الجوزى : الموشى المخطط بألوان شتى . **قوله** ( مالى وللدنيا ) زاد ابن نمير مالى والمرقم ، أى المرقوم والرقم النقش . **قوله** ( قال ترسل ) كذا لابن ذر « ترسل » بخذف النون ، هى لغة أو يقدر أن أخذت دلالة السيان ، وفي رواية لاكثر « ترسل » بضم اللام بغير ياء . **قوله** ( أهل بيت بهم حاجة ) بجر أهل على البذل ولم أعرفهم بعد ، وفي الحديث كراهة دخول البيت الذى فيه ما يكره . وأورد ابن حبان عقب هذا الحديث حديث سفينة فقال ولم يكن رسول الله ﷺ يدخل بيتاً مزوقاً ، وترجم عليه البيان بأن ذلك لم يكن منه ﷺ في بيت فاطمة دون غيرها ، وفيما قاله نظر إلا أن حملنا التزيين على ما هو أهم مما يصنع في نفس المجدار أو يعلق عليه ، قال الملب وغيره : كره النبي ﷺ لابنته ما كره لنفسه من تعجيل الطيبات في الدنيا ، لا أن ستر الباب حرام . وهو نظير قوله لما سأله خادمه ألا أدلك على خير من ذلك ، فعلمها الذكر عند النوم . ثالثها حديث على في الحلة وفيه قوله « فشققها بين نسائى » وسيأتى شرحه في كتاب اللباس ،

ومناسبتة ظاهرة من قوله « فرأيت الغضب في وجهه » فإنه دال على أنه كره له لبسها مع كونه أهدأها له

٢٨ - **باب** قبول الهدية من المشركين . وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ « هاجر إبراهيم عليه السلام بسارة ، فدخل قرية فيها ملك أو نجبار فقال : أعطوها أجر » . وأهديت للنبي ﷺ شاة فيها سم وقال أبو حميد « أهدى ملك أيلة للنبي ﷺ بقة بيضاء ، وكساه برداً ، وكتب إليه ببحرهم »

٢٩١٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا يونس بن محمد حدثنا شيبان عن قتادة حدثنا أنس رضي الله عنه قال « أهدى للنبي ﷺ جبة سندس ، وكان ينهى عن الحرير ، فحجب الناس منها ، فقال : والله نفس محمد بيده لما دبل سعد بن معاذ في الجفة أحسن من هذا »  
[ الحديث ٢٩١٥ - طريقه في : ٢٩١٦ ، ٢٩٢٨ ]

٢٩١٦ - وقال سعيد عن قتادة عن أنس « إن أكيدر دومة أهدى إلى النبي ﷺ »

٢٩١٧ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه « أن يهودية أتت النبي ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها ، فقيل : ألا تقتلها ؟ قال : لا . فما زلت أعرفها في لموات رسول الله ﷺ »

٢٩١٨ - **حدثنا** أبو النعمان حدثنا الداعم بن سليمان عن أبيه عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال « كنا مع النبي ﷺ ثلاثين ومائة ، فقال النبي ﷺ : هل مع أحد منكم طعام ؟ فإذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه ، فذبح ، ثم جاء رجل مشرك مشعان طويل بفم يسوقها ، فقال النبي ﷺ : يما أم عطية ؟ أو قال : أم هبة ؟ قال : لا ، بل بيع . فاشتري منه شاة ، فصنعت ، وأمر النبي ﷺ بسواد البطن أن يشوى . وإيم الله ما في الثلاثين والمائة إلا وقد حرز النبي ﷺ له حرزة من سواد بطنها ، إن كان شاهداً أظلمها إياه ، وإن كان غائباً حبأ له ، فجعل منها قصمتين ، فأكلوا أجمعون وشبعنا ، فضلت القصمتان فغلفاه على الحجر . أو كما قال »

**قوله** ( باب قبول الهدية من المشركين ) أي جواز ذلك ، وكأنه أشار إلى ضعف الحديث الوارد في رد هدية المشرك ، وهو ما أخرجه موسى بن عقبة في المغازي عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ورجال من أهل العلم « أن عامر بن مالك الذي يدعى ملاعب الأسنة قدم على رسول الله ﷺ وهو مشرك فأهدى له ، فقال إنني لا أقبل هدية مشرك » الحديث رجاله ثقات ، إلا أنه مرسل ، وقد وصله بعضهم عن الزهري ولا يصح . وفي الباب حديث عياض بن حماد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من طريق قتادة عن يزيد بن عبد الله عن عياض قال

و أهديت للنبي ﷺ ناقة فقال : أسلمت ؟ قلت : لا . قال : أتى نهب عن زبد المشركين ، والزبد بفتح الزاى وسكون  
الموحدة الرفد ، صححه الترمذى وابن خزيمة . وأورد المصنف عدة أحاديث دالة على الجواز لجمع بينها الطبرى بأن  
الامتناع فيها أهدى له خاصة والقبول فيها أهدى للسليين ، وفيه نظر لأن من جملة أدلة الجواز ما رقصت الهدية فيه له  
خاصة ، وجمع غيره بأن الامتناع فى حق من يريد هديته التردد والمؤالاة ، والقبول فى حق من يرجى بذلك تأنيسه  
وتأليفه على الاسلام ، وهذا أقوى من الاول . وقيل يحتمل القبول على من كان من أهل الكتاب ، وأرد على من  
كان من أهل الاوثان . وقيل يمتنع ذلك لغيره من الامراء ، وأن ذلك من خصائصه . ومنهم من ادعى نسخ المنع  
بأحاديث القبول ، ومنهم من عكس . وهذه الأجوبة الثلاثة ضعيفة فالتنسخ لا يثبت بالاحتمال ولا التخصيص . **قوله**  
( وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : ما جهر إبراهيم عليه الصلاة والسلام بسارة ) الحديث أوردته مختصرا ، وسيأتى  
موصولا مع الكلام عليه فى أحاديث الانبياء . ووجه الدلالة منه ظاهر ، وهو مبنى على أن شرع من قبلنا شرع  
لنا ما لم يرد فى شرعنا ما يخالفه ، ولا سيما اذا لم يرد من شرعنا انكاره . **قوله** ( وأهديت للنبي ﷺ شاة فيها سم )  
ذكره موصولا فى هذا الباب . **قوله** ( وقال أبو حميد أهدى ملك أيلة ) بفتح الهزة وسكون التحتانية بلد معروف  
بإساحل البحر فى طريق المصريين إلى مكة وهى الآن خراب ، وقد تقدم الحديث مطولا فى الزكاة . وقوله وكتب  
اليه ببحرهم . أى ببلدهم ، وحمله الداودى على ظاهره فوهم . ثم أورد المصنف فى الباب ثلاثة أحاديث : أحدها  
حديث أنس فى جبة السندس ، وسيأتى شرحه فى كتاب اللباس ان شاء الله تعالى . **قوله** ( أهدى ) بضم أوله على البناء  
للمجهول . **قوله** ( وكان ينهى ) أى النبي ﷺ عن الحرير ) وهى جملة حالية . **قوله** ( وقال سعيد ) هو ابن أبى عروة  
( الخ ) وصله أحمد عن روح بن عيسى عن سعيد وهو ابن أبى عروة به وقال فيه دجبة سندس أو ديباج شك سعيد ،  
وسياتى بيان ما فيه من التخالف مع بقية شرحه فى كتاب اللباس ان شاء الله تعالى . وأراد البخارى منه بيان الذى  
أهدى لتظهر مطابقتها للترجمة . وقد أخرجه مسلم من طريق عمرو بن عامر عن قتادة فقال فيه د أن أكيدر دومة  
الجنادل ، وأكيدر دومة هو أكيدر تصغير أكندر ، ودومة بضم المهملة وسكون الواو بلد بين الحجاز والشام وهى  
دومة الجنادل ، مدينة بقرب تبوك بها نخل وزدج وحصن على عشر مراحل من المدينة عثمان من دمشق ، وكان  
أكيدر ملكها ، وهو أكيدر بن عبد الملك بن عبد الجمن والجمن والنون ابن اعباء بن الحارث بن معاوية ينسب الى  
كندة وكان نصرانيا . وكان النبي ﷺ أرسل اليه خالد بن الوليد فى سرية فأسره وقتل أخاه حسان وقدم به المدينة ،  
فصالحه النبي ﷺ على الجزية وأطلقه . ذكر ابن إسحق قصته مطولة فى المغازى . وروى أبو يعلى بإسناد قوى من  
حديث قيس بن النعمان انه لما قدم أخرج قباء من ديباج منسوجا بالذهب . فردته النبي ﷺ عليه ، ثم انه وجد فى  
نفسه من رد هديته فرجع به . فقال له النبي ﷺ : أدفعه الى عمر ، الحديث ، وفى حديث على عند مسلم د أن أكيدر  
دومة أهدى للنبي ﷺ ثوب حرير ، فأعطاه عليا فقال : شققه خمر بين القواطم ، فيستفاد منه أن الحلة التى ذكرها على  
فى الباب الذى قبله هى هذه التى أهداها أكيدر ، وسيأتى المراد بالقواطم فى اللباس ان شاء الله تعالى . ثانيا حديث  
أفس أيضا د أن يهودية أنت النبي ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها ، الحديث وسيأتى شرحه فى غزوة خيبر من  
المغازى ، واسم اليهودية المذكورة زينب ، وقد اختلف فى اسلامها كما سيأتى . **قوله** ( فأكل منها لحميها ) زاد مسلم  
وأحمد فى روايته من الوجه المذكور هنا د فأكل منه فقال انها جعلت فيه سما ، وزاد مسلم بعد قوله لحميها إلى

رسول الله ﷺ ، فسألنا عن ذلك فقالت : أردت لأقتلك ، قال : ما كان الله ليلسطك على ، . **قوله** ( **فقل** ) **ألا** **تقتلنا** ) في رواية أحمد ومسلم ، فقالوا يا رسول الله ، . **قوله** ( في لوات ) يفتح اللام جمع لهاء ، وهي سقف الفم أو اللحمة المشرقة على الحلق ، وقيل هي أقصى الحلق ، وقيل ما يبدو من الفم عند التسم . ثالثها حديث عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق ، وقد تقدم بعضه بهذا الإسناد في البيوع . **قوله** ( عن أبيه ) هو سليمان بن طرخان التيمي ، والإسناد كله بصريون إلا الصحابي . **قوله** ( صاع من طعام أو نحوه ) بالرفع والضمير للصاع . **قوله** ( ثم جاء رجل مشرك ) لم أقف على اسمه ولا على اسم صاحب الصاع المذكور . **قوله** ( مشعان ) بضم الميم وسكون المعجمة بعدها مهملة وآخره نون فتيحة ، فسر المصنف في آخر الحديث في رواية المسملي بأنه الطويل جدا فوق الطويل ، وزاد غيره : مع افراد الطويل شعث الرأس ، وقد تقدم ، وكأنه أقوى لأنه سيأتى في الأطعمة من وجه آخر بلفظ مشعان طويل ، ويحتمل أن يكون قوله طويل تفسير المشعان . وقال الفراز : المشعان الجافي النائر الرأس . **قوله** ( بيما أم عطية ) انتصب على فعل مقدر . **قوله** ( فاشتري منه شاة ) في رواية الكشميني : فاشتري منها ، أى من الغنم . **قوله** ( بسواد البطن ) هو السكد أو كل ما في البطن من كبد وغيرها . **قوله** ( وأيم الله ) هو قسم ، وقد تقدم أنه يقال بالهمز وبالوصل وغير ذلك . **قوله** ( أعطاه إياه ) هو من القلب وأصله أعطاه إياها . **قوله** ( فاكلوا أجمعون ) يحتمل أن يكونوا اجتمعوا على القصصتين فيكون فيه معجزة أخرى لكونهما وسعنا أيدى القوم ، ويحتمل أن يريد أنهم أكلوا لكلهم في الجلبة ، أهم من الاجتماع والافتراق . **قوله** ( فضلت القصصتان لجلناه ) أى الطعام ، ولو أراد القصصتين لقال حملناهما ، ووقع في رواية المصنف في الأطعمة ، وفضل في القصصتين ، وكذا أخرجه مسلم ، والضمير على هذا للقدر الذى فضل . **قوله** ( أو كما قال ) شك من الراوى ، وفي هذا الحديث قبول هدية المشرك لأنه سأله هل يبيع أو يهدى ؟ وفيه فساد قول من حل رد الهدية على الوثني دون الكتابي لأن هذا الأعرابي كان وثنيا ، وفيه المواساة عند الضرورة ، وظهور البركة في الاجتماع على الطعام ، والقسم لنا . كيد الخبر وإن كان الخبر صادقا ، ومعجزة ظاهرة وآية باهرة من تكثير القدر اليسير من الصاع ومن اللحم حتى وسع الجمع المذكور وفضل منه ، ولم أر هذه القصة إلا من حديث عبد الرحمن ، وقد ورد تكثير الطعام في الجلبة من أحاديث جماعة من الصحابة على الإشارة إليها علامات النبوة وسنأتى إن شاء الله تعالى

### ٢٩ - باب الهدية للمشركين . وقول الله تعالى [ ٨ ] المتحنة :

﴿ لَا يَنْبَغُ كُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ أَنْ تَنْبَرُوهُمْ وَتَقْسِمُوا إِلَيْهِمْ أَنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْمُقْسِمِينَ ﴾

٢٦١٩ - **حديث** خالد بن محمّد حدثنا سليمان بن بلال قال حدثني عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « رأى عمر حلة على رجل يباع ، فقال للنبي ﷺ : أبتع هذه الحلة تلبسها يوم الجمعة وإذا جاءك الوفاة ، فقال : إنما يلبس هذه من خلاص له في الآخرة ، فأتى رسول الله ﷺ منها بحلّة ، فأرسل إلى عمر منها بحلّة ، فقال عمر : كيف ألبسها وقد قلت فيها ما قلت ؟ قال : إني سألتكم لتلبسها ، فلبسها أو

نكسوها . فأرسل بها عمر إلى أخيه من أهل مكة قبل أن يسلم »

٢٦٢٠ - حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر رضي

الله عنها قالت « نذمت على أمي وهي مشركة في عهد رسول الله ﷺ ، فاستفتيت رسول الله ﷺ

قلت : إن أمي قد دمت وهي رافضة ، فأرسل أمي ؟ قال : نعم ، صلي عليك »

[الحديث ٢٦٢٠ - أطرافه في : ٣١٨٣ ، ٥٩٧٨ ، ٥٩٧٩]

**قوله** (باب الهدية للشركين ، وقول الله تعالى : لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) ساق إلى آخر الآية ، وهي رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وساق الباقر إلى قوله (وتسخطوا إليهم ) ، والمراد منها بيان من يجوز به منهم ، وأن الهدية للشرك أثباتا ونفيا ليست على الإطلاق ، ومن هذه المادة قوله تعالى ( وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما ، وصاحبهما في الدنيا معروفاً ) الآية ، ثم البر والصلة والاحسان لا يستلزم التحاب والتوادد المهي عنده في قوله تعالى ( لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ) الآية ، فانها عامة في حق من قاتل ومن لم يقاتل ، وانه أعلم . وأورد فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في حلة عطار وقد سبق قريباً . والفرس منه قوله « فأرسل بها عمر إلى أخيه من أهل مكة قبل أن يسلم ، واسم هذا الأخ عثمان بن حكيم وكان أخا عمر من أمه ، أمها خبيشة بنت هشام بن المغيرة ، وهي بنت عم أبي جهل بن هشام بن المغيرة ، وقال الدمشقي : انما كان عثمان بن حكيم أخا زيد بن الخطاب أخى عمر لأمه أمها أسماء بنت وهب . قلت : إن ثبت احتمال أن تكون أسماء بنت وهب أرمعت عمر فيكون عثمان بن حكيم أخاه أيضاً من الرضاة كما هو أخو أخيه زيد من أمه . ثانيها حديث أسماء بنت أبي بكر ، **قوله** (عن هشام) هو ابن عروة ، وفي رواية ابن عينة الآتية في الأدب « أخبرني أبي . **قوله** ( عن أسماء بنت أبي بكر ) في رواية ابن عينة المذكورة « أخبرني أسماء » ، كذا قال أكثر أصحاب هشام ، وقال بعض أصحاب ابن عينة عنه « عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء » ، قال الدارقطني وهو خطأ . قلت : حكى أبو نعيم أن عمر بن علي المقدسي ويعقوب الفارسي رواه عن هشام كذلك ، فيحتمل أن يكونا محفوظين ، ورواه أبو معاوية وعبد الحميد بن جعفر عن هشام فقالا « عن عروة عن عائشة » وكذا أخرجه ابن حبان من طريق الثوري عن هشام ، والاول أشهر ، قال البرقاني : وهو أثبت اه . ولا يبعد أن يكون عند عروة عن أمه وخالتها ، فقد أخرجه ابن سعد وأبو داود الطيالسي والحاكم من حديث عبد الله بن الزبير قال « قدمت قتيلة - بالقف والمثناة مصغرة - بنت عبد المزي بن سعد من بني مالك بن حسل - بكسر الحاء وسكون السين المهملتين - على ابنتها أسماء بنت أبي بكر في الهدنة ، وكان أبو بكر طلقها في الجاهلية ، بهدايا : زبيب ومن قرظ ، فأبى أسماء أن تقبل هديتها أو تدخلها بيتها ، وأرسلت إلى عائشة : سلى رسول الله ﷺ ، فقال : لتدخلها » الحديث ، وعرف منه تسمية أم أسماء وأنها أمها حقيقة ، وأن من قال إنها أمها من الرضاة فقد وهم ، ووقع عند الزبير بن بكار أن اسمها قتيلة ، ورأيت في نسخة مجردة منه يسكون التحتانية وضحة ابن مأكولا يسكون المثناة ، فعلى هذا فن قال قتيلة صغرها ، قال الزبير : أم أسماء وعبد الله ابني أبي بكر قتيلة بنت عبد المزي ، وساق نسبها إلى حسل بن عامر بن لؤي ، وأما قول الداودي ان اسمها أم بكر فقد قال ابن التين لمعه كنيته . **قوله** ( قدمت على أمي )

زاد البيث عن هشام كاسياتي في الادب ، مع ابها ، وكذا في رواية حاتم بن اسماعيل عن هشام كاسياتي في أوآخر الجزية ، وذكر الزبير أن اسم ابها المذكور الحارث بن مدرك بن عبيد بن عمرو بن مخزوم ، ولم ار له ذكرا في الصحابة فكانه مات مشركا ، وذكر بعض شيوخنا أنه وقع في بعض النسخ مع ابها ، بموحدة ثم تحتانية وهو تصحيف . قوله ( وهي مشركة ) ساذكر حاقيل في اسلامها . قوله ( في عهد رسول الله ﷺ ) في رواية حاتم « في عهد قريش اذ عاهدوا رسول الله ﷺ » ، وأراد بذلك ما بين الحديبية والفتح ، وسياتي بيانه في المغازي . قوله ( فاستفتيت رسول الله ﷺ قلت : إن أمي قدمت وهي راغبة ) في رواية حاتم « فقالت يا رسول الله أن أمي قدمت على وهي راغبة ، وسلم من طريق عبد الله بن إدريس عن هشام « راغبة أو راهبة » ، بالشك ، والطبراني من طريق عبد الله بن إدريس المذكور « راغبة وراهبة » ، وفي حديث عائشة عند ابن حبان « جاءتني راغبة وراهبة » ، وهو يؤيد رواية الطبراني ، والمعنى انها قدمت طالبة في رابقتها لها خاتمة من ردها إليها خاتمة ؛ هكذا فسر الجهور ، وقتل المستغفري أن بعضهم أوله فقال : وهي راغبة في الاسلام ، فذكرها لذلك في الصحابة ، وردده أبو موسى بأنه لم يقع في شيء من الروايات ما يدل على اسلامها . وقولها « راغبة » ، أي في شيء تأخذه وهي على شركها ، ولهذا استأذنت أسماء في أن تصلها ، ولو كانت راغبة في الاسلام لم تحتج الى إذن امه . وقيل معناه راغبة عن ديني أو راهبة في القرب مني ومحاروتي والتودد الي ، لأنها ابتدأت أسماء بالهدية التي أحضرتها ، ورغبت منها في المكافأة ، ولو حل قوله « راغبة » ، أي في الاسلام لم يستلزم اسلامها ، ووقع في رواية عيسى بن يونس عن هشام عند أبي داود والاسماعيل « راغبة » ، بالميم أي كراهة للاسلام ولم تقدم مهاجرة ، وقال ابن بطل : قيل معناه هاربة من قومها ، وردده بأنه لو كان كذلك لكان مراغبة ، قال وكان أبو عمرو بن العلاء يفسر قوله ( مراغبها ) بالخروج عن العدو على رغم أنه فيحتمل أن يكون هذا كذلك ، قال « وراغبة » ، بالموحدة أظهر في معنى الحديث . قوله ( صلى أملك ) زاد في الأدب عقب حديثه عن الحميدي عن ابن عيينة : قال ابن عيينة « فأنزل الله فيها : لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ، وكذا وقع في آخر حديث عبد الله بن الزبير ، ولعل ابن عيينة تلقاه منه ، وروى ابن أبي حاتم عن السدي أنها نزلت في ناس من المشركين كانوا ألين شيء جانبا للمسلمين وأحسنه أخلاقا . قلت : ولا منافاة بينهما فإن السبب خاص واللفظ عام فيتناول كل من كان في معنى والده أسماء . وقيل نسخ ذلك آية الأمر بقتل المشركين حيث وجدوا والله أعلم . وقال الخطابي : فيه أن الرجم الكافرة توصل من المال ونحوه كما توصل المسلمة ، ويستنبط منه وجوب نفقة الأب الكافر والأم الكافرة وإن كان الولد مسلما امه . وفيه موادة أهل الحرب ومعاملتهم في زمن الهدنة ، والسفر في زيارة القريب ، وتحريم أسماء في أمر دينها ، وكيف لا وهي بنت الصديق وزوج الزبير رضي الله عنهم

٣٠ - باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقه

٢٦٢١ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام وشعبة قال حدثنا قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « العائد في هبته كالعاث في قيئه » ،

٢٦٢٢ - وحدثني عبد الرحمن بن المبارك حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس

رضى الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « ليس لنا مثل السوء ، الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قيئه »

٢٦٢٣ - حدثنا يحيى بن زعفران حدثنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول « حملت على فرس في سبيل الله ، فأضاعه الذي كان عنده ، فأردت أن أشتريه منه ، وعلقت أنه بانه برخص ، فسأت من ذلك الذي ﷺ فقال : لا تشتريه وإن أعطاكه بدينه واحد ، فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه »

**قوله** ( باب لا يمل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته ) كذا بت الحكم في هذه المسألة لقوة الدليل عنده فيها ، وتقدم في « باب الهبة للولد » أنه أشار في الترجمة إلى أن للوالد الرجوع فيها وهبه للولد ، فيمكن أنه يرى صحة الرجوع له وإن كان حراما بغير عذر ، واختلف السلف في أصل المسألة ، وقد أشرنا إلى تفاصيل مذاهم في « باب الهبة للولد » ، ولا فرق في الحكم بين الهبة والهبة ، وأما الصدقة فانفقوا على أنه لا يجوز الرجوع فيها بعد القبض . وأورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عباس من طريقين ، إحداهما : **قوله** ( حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام ) هو الدستواني ( وشعبة ) كذا أخرجه ، وتابعه أبو قلابة عند أبي عوانة وأبو خليفة عند الاسماعيل وعلى ابن عبد العزيز عند البيهقي كلهم عن مسلم بن إبراهيم ، ورواه أبو داود عن مسلم المذكور فقال « حدثنا شعبة وأبان ومهام ، وتابعه اسماعيل القاضي عن مسلم بن إبراهيم عند أبي نعيم فكتابه كان عند مسلم عن جماعة . **قوله** ( عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس ) في رواية شهر عن شعبة ، أخرني قتادة سمعت سعيد بن المسيب يحدث أنه سمع ابن عباس ، أخرجه أحد . **قوله** ( قال النبي ﷺ ) في رواية بكر بن الأشج عن سعيد بن المسيب وسمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول ، أخرجه مسلم . **قوله** ( العائد في هبته كالعائد في قيئه ) زاد أبو داود في آخره « قال هشام قال قتادة : ولا أعلم التيمم إلا حراما . الطريق الثانية : **قوله** ( وحدثني عبد الرحمن بن المبارك ) هو العيشي بتحتمانية ومعجزة ، بصري يكنى أبا بكر ، وليس أخا لعبد الله بن المبارك المشهور ، والاسناد كله بصريون إلا ابن عباس وعكرمة وقد سكنها مدة . **قوله** ( ليس لنا مثل السوء ) أي لا ينبغي لنا معشر المؤمنين أن نتصرف بصفة ذميمة يشابهنا فيها أخس الحيوانات في أخس أحوالها ، قال الله سبحانه وتعالى ( الذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء ، والله المثل الأعلى ) ولعل هذا أبلغ في الزجر عن ذلك وأدل على التحريم مما لو قال مثلا : لا تعودوا في الهبة ، وإلى القول بتحريم الرجوع في الهبة بعد أن قبض ذهب جهور العلماء ، إلا هبة الوالد لولده جمعا بين هذا الحديث وحديث النعمان الماضي . وقال الطحاوي : **قوله** « لا يمل » لا يستلزم التحريم ، وهو كقوله « لا تحمل الصدقة لقي » وإنما معناه لا تحمل له من حيث تحمل لغيره من ذوى الحاجة ، وأراد بذلك التخليط في الكراهة . قال : **قوله** « كالعائد في قيئه » وأن اقتضى التحريم لكون التي حراما سكن الزيادة في الرواية الأخرى وهي **قوله** « كالكلب » تدل على عدم التحريم ، لأن الكلب غير متعبد فالتيمم ليس حراما عليه ، والمراد التنزيه عن فعل يعبه فعل الكلب . ونعقب باستبعاد ما تأوله ومناقرة سياق الاحاديث له ، وبأن عرف الشرع في مثل هذه الأشياء . يريد به المبالغة في الزجر

كقوله ، من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير . **قوله** ( الذي يعود في هبته ) أى العائد في هبته إلى الموهوب ، وهو كقوله تعالى ( أو تعودن في ملتنا ) . **قوله** ( كالسكب يرجع في قيته ) هذا التثنية وقع في طريق سعيد بن المسيب أيضا عند مسلم أخرجه من رواية أبي جعفر محمد بن علي الباقر عنه بلفظ ، مثل الذي يرجع في صدقته كمثل السكب يقي . ثم يرجع في قيته فيأكله ، وله في رواية بكير المذكورة « إنما مثل الذي يتصدق بصدقة ثم يعود في صدقته كمثل السكب يقي . ثم يأكل قيته » . الحديث الثاني حديث عمر ، **قوله** ( حدثنا يحيى بن قزعة ) بفتح القاف والزاي والمهمله ، مكى قديم لم يخرج له غير البخارى . **قوله** ( عن زيد بن أسلم ) سيأتي في آخر حديث في الهبة عن الحيدى ، حدثنا سفيان سمعت مالكاً يسأل زيد بن أسلم فقال : سمعت أبى ، فذكره مختصراً ، ولما كان فيه إسناد آخر سيأتي في الجهاد عن نافع عن ابن عمر ، وله فيه إسناد ثالث عن عمرو بن دينار عن ثابت الاحنف عن ابن عمر أخرجه ابن عبد البر . **قوله** ( سمعت عمر بن الخطاب ) زاد ابن اللذين عن سفيان ، على المنبر ، وهى في الموطأت للدارقطنى . **قوله** ( حملت على فرس ) زاد القهنبى في الموطأ ، وعتيق ، والعتيق الكريم الفائق من كل شئ ، وهذا الفرس أخرجه ابن سعد عن الواقدى بسنده عن سهل بن سعد في تسمية خيل النبي ﷺ قال : وأهدى تميم الدارى له فرساً يقال له الورد فأعطاه عمر لحمل عليه عمر في سبيل الله فوجده يباع ، فعرف بهذا تسميته وأصله ، ولا يمارضه ما أخرجه مسلم ولم يستل لفظه وساقه أبو عوانة في مستخرجه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، ان عمر حمل على فرس في سبيل الله فأعطاه رسول الله ﷺ رجلاً ، لأنه يعمل على أن عمر لما أراد أن يتصدق به فوض الى رسول الله ﷺ اختيار من يتصدق به عليه ، أو استشاره فيمن يحمله عليه فأشار به عليه فنسبت اليه العطية لكونه أمره بها . **قوله** ( في سبيل الله ) ظاهره أنه حله عليه حمل تملكه ليجاهد به اذ لو كان حمل تحميم لم يجز بيعه ، وقيل بلغ إلى حالة لا يمكن الانتفاع به فيها حبس فيه ، وهو مفتقر إلى ثبوت ذلك ، ويدل على أنه تملك قوله « العائد في هبته ، ولو كان حبساً لقال في حبسه أو وقفه . وعلى هذا فالمراد بسبيل الله الجهاد لا الوقف ، فلا حجة فيه لمن أجاز بيع الموقوف إذا بلغ غاية لا يتصور الانتفاع به فيها وقف له . **قوله** ( فأضاعه ) أى لم يحسن القيام عليه وقصر في مؤته وخدمته ، وقيل أى لم يعرف مقداره فأراد بيعه بدون قيمته ، وقيل مضاه استعمله في غير ما جعل له ، والاول أظهر ، ويؤيده رواية مسلم من طريق روح بن القاسم عن زيد بن أسلم « فوجده قد أضاعه وكان قليل المال ، فأشار إلى علة ذلك وإلى العذر المذكور في ارادة بيعه . **قوله** ( لا تشتره ) سمي الشراء عوداً في الصدقة لأن المادة جرت بالمساحة من البائع في مثل ذلك للشترى ، فأطلق على القدر الذي يساح به رجوعاً ، وأشار إلى الرخص بقوله « وان أعطاك بدوم » . ويستفاد من قوله « وإن أعطاك بدوم » أن البائع كان قد ملكه ولو كان عبداً كما ادعاه من تقدم ذكره وجاز بيعه لكونه صار لا يتنفع به فيها حبس له لما كان له أن يبيعه إلا بالقيمة الوافرة ، ولا كان له أن يساح منها بشئ . ولو كان المشتري هو المحبس ، والله أعلم . وقد استشكله الاسماعيلى وقال : إذا كان شرط الواقف ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر في وقف عمر لا يباع أصله ولا يوهب فكيف يجوز أن يباع الفرس الموهوب ، وكيف لا ينهى بانه أو يمنع من بيعه ؟ قال : قلل مضاه أن عمر جملة صدقة يعطها من يرى رسول الله ﷺ إعطاءه فأعطاه النبي ﷺ الرجل المذكور لجرى منه ما ذكر ، ويستفاد من التعليل المذكور أيضا أنه لم يوجد مثلاً يباع بأعلى من ثمنه لم يتناوله النبى . **قوله** ( فان العائد في صدقته الخ ) حمل المحبر هذا النهى



في صورة الشراء على التذية ، وحله قوم على التحريم ، قال القرطبي وغيره : وهو الظاهر . ثم الزجر المذكور مخصوص بالصورة المذكورة وما أشبهها ، لا ما إذا رده إليه الميراث مثلا . قال الطبري : يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب ، ومن كان والدا والموهوب ولده ، والهبة التي لم تقبض ، والتي ردها الميراث إلى الوهاب ، لثبوت الاعتبار باستثناء كل ذلك . وأما ما عدا ذلك كالغني يثيب الفقير ونحو من يصل رحمه فلا رجوع لهؤلاء ، قال : وما لا رجوع فيه مطلقا الصدقة يراد بها ثواب الآخرة . وقد استدل ذكر عمر مع ما فيه من إذاعة عمل البر وكتانته أجمع ، وأجيب بأنه تعارض عنده المصلحتان - الكتان وتبليغ الحكم الشرعي - فرجع الثاني فعمل به ، وتعقب بأنه كان يمكنه أن يقول : حل رجل على فرس مثلا ، ولا يقول : حملت ، فيجمع بين المصلحتين . والظاهر أن محل رجوع الكتان إنما هو قبل الفعل وعنده ، وأما بعد وقوعه فلعمل الذي أعطيه أذاع ذلك فأتى الكتان ، ويضاف إليه أن في إضافته ذلك إلى نفسه تأكيداً لصحة الحكم المذكور ، لأن الذي تقع له القصة أجدر بصططام من ليس عنده إلا وقوعها بحضوره ، فلما أمن ما يخشى من الإعلان بالقصد صرح بإضافة الحكم إلى نفسه ، ويحتمل أن يكون محل ترجيح الكتان لمن يخشى على نفسه من الإعلان العجب والرياء ، أما من أمن من ذلك ككمر فلا

٣١ - باب \* ٢٦٢٤ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جبريم أخبرهم قال : أخبرني عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة : أن بني صهيب مولى بني جندعان ادَّعوا بيتين وحجراً أن رسول الله ﷺ أعطى ذلك صهيياً ، فقال مروان من يشهد لكما على ذلك ؟ قالوا : ابن عمر . فدعاه ، فشهد لأعلى رسول الله ﷺ صهيياً بيتين وحجراً ، ف قضى مروان بشهادته لم .

قوله ( باب ) كذا للجميع بنير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، ومناسبت لها أن الصحابة بعد ثبوت عطية النبي ﷺ ذلك لصهيب لم يستصلوا هل رجع أم لا ؟ فدل على أن لا أثر للرجوع في الهبة . قوله ( ان بني صهيب ) هو ابن سنان الزوي ، وقد تقدم أصله في العرب في باب شراء المملوك من الحر ، من كتاب البيوع . وقوله ( مولى بني جندعان ) كذا في رواية الكشميني ، والباقي ( مولى ابن جندعان ) وهي رواية الاسماعيلي من طريق أبي حاتم عن إبراهيم بن موسى شيخ البخاري فيه ، وابن جندعان هو عبد الله بن جندعان بن عمرو بن كعب بن سعد ابن تيم بن مرة ، وأما صهيب فكان له من الولد من روى عنه حزة وسعد وصالح وصيني وعباد وعثمان وعبد وجيب . قوله ( فقال مروان ) هو ابن الحكم حيث كان أمير المدينة لمعاوية ، وكان موت صهيب بالمدينة في أواخر خلافة علي . قوله ( من يشهد لكما ) كذا فيه بالثنية ؛ وبقيّة القصة بصيغة الجمع ، فيحمل على أن المتولى للدعوى بذلك منهم كانا اثنين ورضى الباقيون بذلك فنسب اليهم تارة بصيغة الجمع وتارة بصيغة الثنية ، على أن في رواية الاسماعيلي ( فقال مروان من يشهد لكم ، ولا إشكال فيه . وأجاب الكرماني بأن أقل الجمع اثنان عند بعضهم . قوله ( لأعلى ) يفتح اللام هي لام القسم ، كأنه أعطى الشهادة حكم القسم أو فيه قسم مقدّر أو عبر عن الخبر بالشهادة والخبر يؤكد بالقسم كثيراً وإن كان السامع غير منكر ، ويؤيد كونه خبراً أن مروان قضى لم بشهادة ابن عمر

وحده ، ولو كانت شهادة حقيقة لاحتاج الى شاهد آخر . ودعوى ابن بطلان أنه قضى لم يشهادته ويمينهم فيه نظر ، لأنه لم يذكر في الحديث ، وقد استدلل به بعض المتأخرين لقول بعض السلف كشرح إله يكنى الشاهد الواحد إذا انضمت اليه قرينة تدل على صدقه ، وترجم أبو داود في السنن ، باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم ، وساق قصة خزيمة بن ثابت في سبب تسميته ذا الشهادتين . وهي مشهورة ، والجهور على أن ذلك خاص بخزيمة واقه أعلم . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون مروان أعطى ذلك من يستحق عنده العطاء من مال الله ، فإن كان النبي عليه الصلاة والسلام أعطاه كان تنفيذا له ، وإن لم يكن كان هو المنشيء للعطاء ، قال : وقد يكون ذلك خاصا بالنبي كما وقع في قصة أبي قتادة حيث قضى له بدعواه وشهادة من كان عنده السلب . قوله ( يتين وحجرة ) ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة ، أن بيت صبيب كان لأم سلة فوهبته لصبيب ، فلملها ففعلت ذلك بأمر النبي ﷺ أو نسب إليها بطريق المجاز وكان في الحقيقة للنبي ﷺ فأعطاها لصبيب ، أو هو بيت آخر غير ما وقعت به الدهري المذكورة

### ٣٢ - باب ما قيل في العمرى والرقبي

أعزته الدار فهي عمرى : جعلتها له . ( استعمركم فيها ) : جعلكم عمارا

٢٦٢٥ - **عزها** أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلة عن جابر رضي الله عنه قال : قضى

النبي ﷺ بالعمرى أنها لمن وهبت له ،

٢٦٢٦ - **عزها** حفص بن عمر حدثنا هشام حدثنا قتادة قال حدثني النضر بن أنس عن بشير بن

سهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : العمرى جائزة ،

وقال عطاة : حدثني جابر عن النبي ﷺ . . مثله

قوله ( باب ما قيل في العمرى والرقبي ) أى ما ورد في ذلك من الأحكام ، ثبت للأصيل وكرمة بسمة قبل الباب ، والعمرى بضم المهملة وسكون الميم مع التقصر ، وحكى ضم الميم مع ضم أوله ، وحكى فتح أوله مع السكون ، مأخوذ من العمر ، والرقبي بوزنها مأخوذة من المراقبة ، لأنهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية فيعطى الرجل الدار ويقول له : أعزتك إياها ، أى أبعتها لك مدة عرك فقبل لها عمرى لذلك ، وكذا قيل لها رقبى لأن كلا منهما يرقب متى يموت الآخر ليرجع إليه ، وكذا ورثته فيقومون مقامه في ذلك ، هذا أصلا لغة . وأما شرعا فالجهور على أن العمرى إذا وقعت كانت ملكا للأخذ ، ولا ترجع الى الأول إلا إن صرح باشتراط ذلك . وذهب الجهور الى صحة العمرى إلا ما حكاه أبو الطيب الطبري عن بعض الناس والماوردي عن داود وطائفة ، لكن ابن حزم قال بصحتها وهو شيخ الظاهرية . ثم اختلفوا الى ما توجه التعليل ، فالجهور أنه يتوجه الى الرقبة كسائر الهبات ، حتى لو كان الممرعبد فاعتقه الموهوب له نفذ بخلاف الراهب ، وقيل يتوجه الى المنفعة دون الرقبة وهو قول مالك والثايفي في القديم . وهل يسلك به مسلك العارية أو الوقف ؟ وروايتان عند المالكية ، وعن الحنفية التعليل في العمرى يتوجه الى الرقبة وفي الرقبى الى

المنفعة ، وعلم أنها باطلة ، وقول المصنف : أخرته الدار فهي عمرى جعلتها له ، أشار بذلك الى أصلها ، وأطلق الجمل لأنه يرى أنها تصوير ملك الموهوب له كقول الجمهور ، ولا يرى أنها عارية كما سيأتى تصريحه بذلك فى آخر أبواب الهبة . وقوله : استعمركم فيها جعلكم عماداً ، هو تفسير أبى عبيدة فى الجاز ، وعليه يمتد كثيرا ، وقال غيره : استعمركم أطال أعماركم ، وقيل مناه أذن لكم فى عمارتها واستخراج قوتكم منها . قوله ( عن يحيى ) هو ابن أبى كثير . قوله ( عن أبى سلة عن جابر ) فى رواية هشام عن يحيى : حدثنى أبى سلة سمعت جابر بن عبد الله ، أخرجه مسلم ، وأبو سلة هو ابن عبد الرحمن . قوله ( قضى النبي ﷺ بالعمرى أنها لمن وهبت له ) هو بفتح وائها ، أى قضى بأنّها ، وفى رواية الزهرى عن أبى سلة عند مسلم : أيما رجل أعرى عمرى له ولقبه فأنها للذى أعطىها لا ترجع الى الذى أعطىها لأنه أعطى عطاء . وقعت فيه المواريت ، هذا لفظه من طريق مالك عن الزهرى ، وله نحوه من طريق ابن جريج عن الزهرى ، وله من طريق الليث عنه : فقد قطع قوله حقه فيها وهو لمن أعرى ولقبه ، ولم يذكر التعليل الذى فى آخره ، وله من طريق معمر عنه : إنما العمرى التى أجازها رسول الله ﷺ أن يقول هى لك وللقبك ، فاما الذى قال : هى لك ما عشت ، فأنها ترجع الى صاحبها ، قال معمر : كان الزهرى يفتى به ، ولم يذكر التعليل أيضا ، وبين من طريق ابن أبى ذئب عن الزهرى أن التعليل من قول أبى سلة ، وقد أوضحت فى كتاب « المدرج » . وأخرجه مسلم من طريق أبى الزبير عن جابر قال : جعل الأنصار يعمرون المهاجرين ، فقال النبي ﷺ : أسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها . فانه من أعرى عمرى فهو الذى أعرى حيا وميتا ولقبه ، فيجتمع من هذه الروايات ثلاثة أحوال : أحدها أن يقول : هى لك وللقبك ، فهذا صريح فى أنها للموهوب له ولقبه . ثانيها أن يقول : هى لك ما عشت ، فإذا مات رجعت الى ، ففسده عارية مؤقتة وهى حصية ، فإذا مات رجعت الى الذى أعطى ، وقد بينت هذه والثى قبلها رواية الزهرى ، وبه قال أكثر العلماء ووجه جماعة من الشافعية ، والأصح عند أكثرهم لا ترجع الى الواهب ، واحتجوا بأنه شرط فاسد قلنى ، وسأذكر الاحتجاج لذلك آخر الباب . ثالثها أن يقول أعرى كذا وبطان ، فرواية أبى الزبير هذه تدل على أن حكمها حكم الأول وأنها لا ترجع الى الواهب ، وهو قول الشافعى فى الجديد والجمهور ، وقال فى القديم : العقد باطل من أصله . وعنه كقول مالك ، وقيل القديم عن الشافعى كالجديد . وقد روى النسائى أن قتادة حكى أن سليمان بن هشام بن عبد الملك سأل الفقهاء عن هذه المسألة أعنى صورة الاطلاق ، فذكر له قتادة عن الحسن وغيره أنها جائزة ، وذكر له حديث أبى هريرة بذلك ، قال : وذكر له عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ مثل ذلك ، قال فقال الزهرى : إنما العمرى أى الجائزة إذا أعرى له ولقبه من بعده ، فإذا لم يجعل عقبه من بعده كان الذى يجعل شرطه . قال قتادة واحتج الزهرى بأن الخلفاء لا يرضون بها ، فقال عطاء قضى بها عبد الملك بن مروان . قوله ( عن بشير ) بالمعجمة وزن عظيم ( ابن نبيك ) بالثون وزن ولده . قوله ( العمرى جائزة ) فهم قتادة وهو راوى الحديث من هذا الاطلاق ما حكى عنه . وحله الزهرى على التفصيل الماضى ، وأخلاق الجواز فى هذه الرواية لا يفتهم منه غير الحل أو الصحة ، وأما حله على الماضى الذى يماطلاها وهو الذى حله عليه قتادة فيحتاج الى قدر زائد على ذلك ، وقد أخرج النسائى من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلة عن أبى هريرة مرفوعا : لا عمرى ، فمن أعرى شيئا فهو له ، وهو يشهد لما فهمه قتادة . قوله ( وقال عطاء حدثنى جابر عن النبي ﷺ مثله ) فى رواية غير أبى ذر نحوه ، وبلغ

مثله ، وطريق عطاء موصولة بالاسناد المذكور عن قتادة عنه ، فتقادة هو الثقاتل « وقال عطاء ، وروى عن جده مطلقا ، وقد بين ذلك أبو الوليد عن همام أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه بالاسنادين جميعا وانفصلهما واحد ؛ وهو يقوى رواية أبي ذر ، وقد رواه مسلم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ « العمري » يرث لأهلها . ( تنبيه ) : ترجم المصنف بالرقبي ولم يذكر إلا الحديثين الواردين في العمري ، وكأنه يرى أنهما متحدان المعنى وهو قول الجمهور ، ومنع الرقي مالك وأبو حنيفة ومحمد ، ووافق أبو يوسف الجمهور ؛ وقد روى النسائي باسناد صحيح عن ابن عباس موقوفا « العمري والرقبي سواء » ، وله من طريق إسرائيل عن عبد الكريم عن عطاء قال « نهى رسول الله ﷺ عن العمري والرقبي . قلت : وما الرقي ؟ قال : يقول الرجل للرجل هي لك حياتك ، فان فلتهم فهو جائز ، هكذا أخرجه مسنونا ، وأخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر مرفوعا « لا عمري ولا رقي » ، فن أصر شيئا أو أرقبه فهو له حياته ومماته ، رجاله ثقات ، لكن اختلف في سماع حبيب له من ابن عمر : فصرح به النسائي من طريق ، ومعناه في طريق أخرى . وقال الماوردي : اختلفوا إلى ما ذا يوجه النهي ؟ والأظهر أنه يتوجه إلى الحكم ، وقيل يتوجه إلى اللفظ الجاهل والحكم المنسوخ ، وقيل النهي إنما يمنع صحة ما يفيد النهي عنه فائدة ، أما إذا كان صحة النهي عنه ضررا على مرتكبه فلا يمنع صحته كالتطلاق في زمن الحيض ، وصحة العمري ضرر على المهر ، فان ملكه يزول بغير عوض ، هذا كله إذا حمل النهي على التحريم ، فان حمل على الكراهة أو الإرشا : لم يحتاج إلى ذلك ، والقرينة الصارفة ما ذكر في آخر الحديث من بيان حكمه ، ويصرح بذلك قوله « العمري جائزة » ولترمذي من طريق أبي الزبير عن جابر رفعه « العمري جائزة لأهلها ، والرقبي جائزة لأهلها ، والله أعلم . قال بعض الحفاظ : إجازة العمري والرقبي بعيد عن قياس الأصول ، ولكن الحديث مقدم ، ولو قيل بتحريمهما للنهي وصحتهما للحديث لم يبعد ، وكان النهي لأمر خارج وهو حفظ الأموال ، ولو كان المراد فيهما المنفعة كما قال مالك لم يثبت عنهما ، والظاهر أنه ما كان مقصود العرب بهما إلا تملك الرقية بالشرط المذكور ، لجاء الشرع بمراغمتهم فصح العقد على نعت الهبة المحمودة ، وأبطل الشرط المضاد لذلك فانه يشبه الرجوع في الهبة ، وقد صح النهي عنه وشبه بالكل يعود في قيته . وقد روى النسائي من طريق أبي الزبير عن ابن عباس رفعه « العمري لمن أقرها والرقبي لمن أرقبها ، والعائد في هبته كالعائد في قيته » ، فشرط الرجوع المقادير للمقد مثل الرجوع الطاريء بعده فنهي عن ذلك ، وأمر أن يثبتها مطلقا أو يخرجها مطلقا ، فان أخرجهما على خلاف ذلك بطل الشرط وصح العقد مراغمة له . وهو نحو إبطال شرط الولاء لمن باع عبدا كما تقدم في قصة برة

### ٣٣ - باب من استأجر من الناس الفرس

٢٦٢٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ « كَانَ فَرَسٌ قَرَعَ بِالْمَدِينَةِ ، فَاسْتَأْجَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا مِنْ أَبِي طَلْحَةَ يَقَالُ لَهُ الْمُدُوبُ فَرَكَبَهُ ، فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ : مَا رَأَيْتُ مِنْ شَيْءٍ ، وَإِنْ وَجَدْتُهُ لَبِئْرًا » [ الحديث ٢٦٢٧ - أطرافه في : ٢٨٢٠ ، ٢٨٥٧ ، ٢٨٦٧ ، ٢٨٦٦ ، ٢٨٦٧ ، ٢٩٠٨ ، ٢٩٦٨ ، ٢٩٦٩ ، ٣٠٤٠ ، ٦٠٣٣ ] [ ٢٦٢٢ ]  
قوله ( باب من استأجر من الناس الفرس ) زاد أبو ذر عن مشايخه « وادابة » ، وزاد عن الكشي « و غيرها »

وثبت مثله لابن شيويه لكن قال « وغيرهما » بالثنية ، وذكر بعض الشراح من أدركناه قبل الباب « كتاب العارية » ، ولم أره في شيء من النسخ ولا الشروح ، والبخارى أضاف العارية الى الهبة لأنها هبة المنافع . والعارية بتعديد الثمانية ويجوز تخفيفها ، وحكى عارة براء خفيفة بغير تحتانية ، قال الأزهرى : مأخوذة من عار إذا ذهب وجاء ومنه سمي السيار لأنه يكسر الذهب والنجى . وقال البطليوسى : هي من التعاور وهو التناوب ، وقال الجوهرى : منسوبة الى العار لأن طلبها عار ، وتعقب بوقوعها من الشارع ولا عار في فعله ، وهذا التعقب وإن كان صحيحا في نفسه لكنه لا يرد على ناقل اللغة ، وفعل الشارع في مثل ذلك لبيان الجواز . وهي في الشرع هبة المنافع دون الرقية ، ويجوز توقيتها . وحكم العارية إذا تلفت في يد المستعير أن يضمها لإفائها إذا كان ذلك من الوجه المأذون فيه ، هذا قول الجمهور ، وعن المالكية والخنفية إن لم يتعد لم يضمن . وفي الباب عدة أحاديث ليس فيها شيء على شرط البخارى ، أشهرها حديث أبى أمامة أنه « سمع النبي ﷺ في حجة الوداع يقول : العارية مؤداة ، والزعيم غارم ، أخرجه أبو داود وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان . قلت : في الاستدلال به نظر ، وليس فيه دلالة على التضمن لأن الله تعالى قال ( أن الله يامركم أن تودوا الأمانات الى أهلها ) وإذا تلفت الأمانة لم يلزم ردّها . نعم روى الأربعة وصححه الحاكم من حديث الحسن بن سمرة رفعه ، على اليد ما أخذت حتى تؤديه ، وسماع الحسن من سمرة يختلف فيه ، فإن ثبت فيه حجة لقول الجمهور ، والله أعلم . قوله ( كان فرع بالمدينة ) أى خوف من عدو . قوله ( من أبى طلحة ) هو زيد بن سهل زوج أم أنس . قوله ( يقال له المندوب ) قيل سمى بذلك من الندب وهو الزمن عند السباق ، وقيل لندب كان في جسمه وهو أثر الجرح ، زاد في الجهاد من طريق سعيد بن قتادة « كان يقطف أو كان فيه قطاف » ، كذا فيه بالمشك ، والمراد أنه كان بطيء المشى . قوله ( وأن وجدناه لبحرا ) في رواية المستمل « وأن وجدنا » ، بخلاف الضمير ، قال الخطابي « أن هي النافية واللام في « لبحرا » بمعنى إلا أى ما وجدناه إلا بحرا » ، قال ابن التين هذا مذهب الكوفيين ، وعند البصريين « أن » مخففة من الثقيلة واللام زائدة ، كذا قال ، قال الأصمى : يقال للفرس بحر إذا كان واسع الجرى ، أو لأن جريه لا ينفد كما لا ينفد البحر ، ويؤيده ما في رواية سعيد بن قتادة « وكان بعد ذلك لا يجارى » ، وسيأتى في الجهاد ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى

#### ٣٤ - باب الاستمارة للعروس عند البناء

٢٦٢٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا عبد الواحد بن أيمن حدثنى أبى قال دخلت على عائشة رضى الله عنها وعليها درع قطر من خمسة دراهم ، فقالت : ارفع بصرك إلى جاريتى انظر إليها فانها تزعمى أن تلبسه في البيت . وقد كانت لي منهن درع على عهد رسول الله ﷺ ، فما كانت امرأة فقين بالمدينة إلا أرسلت إلى تستميره ،

قوله ( باب الاستمارة للعروس عند البناء ) أى الزفاف ، وقيل له « بناء » لأنهم يبنون لمن يتزوج قبة يظونها مع المرأة . ثم أطلق ذلك على التزويج . قوله ( حدثنا عبد الواحد ) تقدم بهذا الاسناد في آخر المتن حديث ، وفيه شرح حال أيمن والد عبد الواحد . قوله ( وعليها درع قطر ) الدرع قميص المرأة وهو مذكر ، قال الجوهرى :

ودرع الحديد مؤنثة ، وحكى أبو عبيدة أنه أيضا يذكر ، ويؤنث . والفطر بكسر القاف وسكون المهملة بعدما راء  
 وفي رواية المستملى والرخسى يضم القاف وآخره نون ، والفطر ثياب من غليظ القطن وغيره ، وقيل من القطن  
 خاصة ، وحكى ابن قرقول أنه في رواية ابن السكن والقابسي بالغاء المكسورة آخره راء وهو ضرب من ثياب اليمن  
 تعرف بالقطرية فيها حرمة ، قال الناسي : والصواب بالقاف ، وقال الازهرى الثياب القطرية منسوبة إلى قطر قرية  
 في البحرين فكسروا القاف للنسبة وخففوا . **قوله** ( عن خمسة دراهم ) ينصب ثمن بتقدير فعل وخمسة بالخفض على  
 الإضافة أو يرفع الثمن وخمسة على حذف الضمير ، والتقدير ثمنه خمسة ، وروى يضم أوله وتشديد الميم على لفظ  
 الماضي ، ونصب خمسة على نزع الخافض ، أى قوم بخمسة دراهم . ووقع في رواية ابن شويبه وحده وخمسة الدرهم ،  
**قوله** ( إلى جاريتي ) لم أعرف اسمها . **قوله** ( تزمي ) يضم أوله أى تأتف أو تتكبر ، يقال زهي يزهي إذا دخله  
 الزهو وهو الكبر ، ومنه ما أزهاه ، وهو من الحروف التى جاءت بلفظ البناء للمفعول وإن كانت بمعنى الفاعل  
 مثل غنى بالامر وتجت الناقة . قلت : وروايت في رواية أبي ذر « تزمي » بفتح أوله ، وقد حكاهما ابن دريد ، وقال  
 الاصمعي : لا يقال بالفتح . **قوله** ( تفين ) بالقاف أى تزين ، من فان الشيء قيانه أى أصلحه ، والقينة حال  
 للاشطة وللخنبة وللأمة مطلقا . وحكى ابن التين أنه روى ، تفين ، بالغاء أى تعرض وتجل على زوجها . قلت :  
 ولم يضبط ما بعد الغاء ، وروايت بخط بعض الحفاظ بمثناة فوقانية ، قال ابن الجوزى : أرادت عائشة رضى الله عنها  
 أنهم كانوا أولادى فى حال ضيق ، وكان الشيء المحترق عندهم إذ ذاك عظيم القدر . وفي الحديث أن عارية الثياب للعروس  
 أمر معمول به مرغب فيه وأنه لا يبد من الشنع . وفيه تواضع عائشة ، وأمرها في ذلك مشهور . وفيه حلم عائشة  
 عن خدمها ، ودقتها في المعاتبة ، وإثارةها بما عندها مع الحاجة إليه ، وتواضعها بأخذها السلفة في حال اليأس مع  
 ما كان مشهوراً عنها من الجود رضى الله عنها

### ٣٥ - باب فضل المنية

٢٦٢٩ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله  
 عنه أن رسول الله ﷺ قال « نِمِ الْمَنِيحَةُ الْأَفْحَةُ الصَّافِيَّةُ مَنَّةٌ ، وَلِشَاةِ الصَّفَى تَقْدُورُ بَنَاءُ وَتَرْوُحُ بَنَاءُ »  
**حدثنا** عبد الله بن يوسف وإسماعيل عن مالك قال « نِمِ الصَّدَقَةُ ... »

[ المحدث ٢٦٢٩ - طرفه في : ٥٦٠٨ ]

٢٦٣٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا ابن وهب **حدثنا** يونس عن ابن شهاب عن أنس بن  
 مالك رضى الله عنه قال « لما قَدِمَ المهاجرون المدينة من مكة وليس بأيديهم ، وكانت الأنصار أهل الأرض  
 والفقار ، فقامتهم الأنصار على أن يطعمهم ثمار أموالهم كل عام ويسكفونهم العمل والمؤنة . وكانت أمه أم أنس  
 أم سليم كانت أم عبد الله بن أبي طلحة ، فكانت أعطت أم أنس رسول الله ﷺ عذاقا ، فأعطهن النبي ﷺ  
 أم أبان مولاه أم أسامة بن زيد . قال ابن شهاب فأخبرتني أنس بن مالك « أن النبي ﷺ لما فرغ من

قَالَ أَهْلُ خَيْبَرَ فَأَصْرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ رَدَّ لِلْهَاجِرِينَ إِلَى الْأَنْصَارِ مَا مَنَعَهُمْ مِنْ ثَمَارِهِمْ ، فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أُمِّهِ عَذَابُهَا ، فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ ابْنَيْنِ مَكَاتِهِنَّ مِنْ حَانِطِهِ .

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ بِهَذَا وَقَالَ « مَكَاتِهِنَّ مِنْ خَالَصِهِ »

[الحديث ٢٦٣٠ - أطرافه في: ٣١٢٨ ، ٤٠٣٠ ، ٤١٧٠]

٢٦٣١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ حَسَّانِ بْنِ عَطِيَّةٍ عَنْ أَبِي كَبْشَةَ السَّكُولِيِّ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَرْبَعُونَ خَصْلَةً - أَعْلَاهُنَّ مَنِيحَةُ الْغَزَى - مَا مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ بِمَنْصَلَةٍ مِنْهَا رَجَاءَ ثَوَابِهَا وَتَصَدِّيقَ مَوْعِدِهَا إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ »  
قَالَ حَسَّانُ: فَهَذَا مَا دُونَ مَنِيحَةِ الْغَزَى - مِنْ رَدِّ السَّلَامِ ، وَتَشْيِيتِ الْعَاطِسِ ، وَإِمَاطَةِ الْأَدْيِ عَنْ الطَّرِيقِ وَنَحْوِهِ - فَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَبْلُغَ خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً

٢٦٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَتْ لِرَجُلٍ مَتَا فَضُولِ أَرْضَيْنِ ، فَقَالُوا : تَوَاجَرُهَا بِالثَّلَثِ وَالرَّابِعِ وَالنَّصْفِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَتَرَعَّهَا أَوْ لِيَمْتَحِنْهَا أَخَاهُ ، فَإِنْ أَبِي فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ »

٢٦٣٣ - وَقَالَ عَبْدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ قَالَ « جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الْمَجَرَّةِ ، فَقَالَ : وَنَحْنُ ، إِنَّ الْمَجَرَّةَ شَأْنُهَا شَدِيدٌ ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَتُعْطَى مَدَقَّتُهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَعَلَّ تَمَنَّجُ مِنْهَا شَيْئًا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَحَلْبُهَا يَوْمَ وَرَدِهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا »

٢٦٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بُشَيْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهَابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَمْرِو عَنْ طَاوُسٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى أَرْضٍ تَهْتَرُ زَرْعًا ، فَقَالَ : لِمِنْ هَذِهِ ؟ فَقَالُوا : أَكْثَرُهَا فُلَانٌ . فَقَالَ : أَمَا إِنَّهُ لَوْ مَنَعَهَا إِيَّاهُ كَانَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا أَجْرًا مَعْلُومًا »

قَوْلُهُ ( بَابُ فَضْلِ الْمَنِيحَةِ ) حَذَفَ « بَابٌ » مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ ، وَالْمَنِيحَةُ بِالْتَّوْنِ وَالْمِهْلَةُ وَزَنْ عَظِيمَةٌ ، هِيَ فِي الْأَصْلِ الْعَطِيَّةُ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْمَنِيحَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يُعْطَى الرَّجُلُ صَاحِبُهُ صِلَةً فَتَكُونُ لَهُ ، وَالْآخَرُ أَنْ يُعْطِيَ نَاقَةً أَوْ شَاةً يَتَمَتَّعُ بِحَلْبِهَا وَوَرِثَتِهَا زَمَانًا ثُمَّ يَرُدُّهَا ، وَالْمُرَادُ بِهَا فِي أَوَّلِ أَحَادِيثِ الْبَابِ هُنَا عَارِيَّةٌ ذَوَاتُ الْإِبِلِ أَنْ يَتَوَخَّضَ لِبَنَاتِهَا ثُمَّ تَرُدُّهُنَّ لِصَاحِبِهِنَّ . وَقَالَ الْقَزَازِيُّ : قِيلَ لَا تَكُونُ الْمَنِيحَةُ إِلَّا نَاقَةً أَوْ شَاةً ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ . ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ سِتَّةَ أَحَادِيثَ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَوْلُهُ ( نَمِ الْمَنِيحَةُ الْقِتْعَةُ الصَّغِيرَةُ ) الْقِتْعَةُ النَّاقَةُ ذَاتُ اللَّبَنِ الْقَرِيبَةُ الْعَهْدِ بِالْوِلَادَةِ ، وَهِيَ مَكْسُورَةُ اللَّامِ وَيُجَوِّزُ قِتْعَتُهَا وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ الْقِتْعَةَ بَفَتْحِ اللَّامِ الْمَرَّةَ

الواحدة من الحب ، والصنى يفتح الصاد وكسر الفاء أى السكرية الزنيرة الابن ويقال لها الصفة أيضا ، كذا رواه يحيى بن بكير ، وذكر المصنف بعده أن عبد الله بن يوسف واسماعيل يعنى ابن أبى أويس رواه بلفظ « ثم الصدقة القصة الصنى منحة » وهذا هو المشهور عن مالك . وكذا رواه شعيب عن أبى الزناد كما سأتى فى الأثرية ، قال ابن التين : من روى « ثم الصدقة » روى أحدهما بالمعنى لأن المنحة العطية والصدقة أيضا عطية . قلت : لا تلازم بينهما فكل صدقة عطية وليس كل عطية صدقة . وإطلاق الصدقة على المنحة مجاز ، ولو كانت المنحة صدقة لما حلت للنبي ﷺ ، بل هى من جنس الهبة والهدية ، وقوله « منحة » منصوب على التمييز ، قال ابن مالك : فيه وقوع التمييز بعد فاعل نعم ظاهرا ، وقد منحه سيويه إلا مع الاختصار مثل ( بنس للظالمين بدلا ) وجوزوه المبرد وهو الصحيح ، وقال أبو البقاء : القصة هى المخصوصة بالمذبح ، ومنحة منصوب على التمييز توكيدا وهو كقول الشاعر « فقم الزاد زاد أريك زادا » . **قوله** ( تقندو باناء وتروح باناء ) أى من اللبن ، أى تحلب إناء بالقدادة وإناء بالعشى . ووقع هذا الحديث فى رواية مسلم من رواية سفيان عن أبى الزناد بلفظ « لأ رجل يمنح أهل بيت ناقة تقندو باناء وتروح باناء . أن أجرها لعظيم » . الحديث الثانى حديث أنس ، **قوله** ( وليس بأيديهم ) كذا للجميع ، وفى رواية الأصلى وكريمة يعنى شئ <sup>(١)</sup> وثبت لفظ « شئ » فى رواية مسلم عن حملة وأبى الطاهر عن ابن وهب . **قوله** ( فقامهم الأنصار الخ ) ظاهره مغاير لقوله فى حديث أبى هريرة الماضى فى المزارعة « قالت الأنصار للنبي ﷺ : اقسم بيننا وبين إخواننا النخيل قال لا » والجمع بينهما أن المراد بالمقاسمة هنا القسمة المعنوية ، وهى التى أجابهم إليها فى حديث أبى هريرة حيث قال « قالوا فيكفوننا المونة ونشركهم فى الثمر » فكان المراد هنا مقاسمة الثمار والمعنى هناك مقاسمة الأصول . وزعم الداودى وأقره ابن التين أن المراد بقوله هنا « قامهم الأنصار » أى حالفهم ، جعله من القسم بفتح القاف والمهملة لامن القسم يسكون المهمل ، وقد تقدم تعقب ما ذكره فى كتاب المزارعة . **قوله** ( وكانت أمه أم أنس الخ ) الضمير فى أمه يعود على أنس وأم أنس بدل منه ، وكذا أم سليم ، وفى رواية مسلم « وكانت أمه أم أنس ابن مالك » وهى تدعى أم سليم ، وكانت أم عبد الله بن أبى طلحة كان أم أنس لأمه ، والذى يظهر أن قائل ذلك هو الزهرى الراوى عن أنس ، لكن بقية السياق يقتضى أنه من رواية الزهرى عن أنس فيحمل على التجريد . **قوله** ( فكانت أعطت أم أنس ) أى كانت أم أنس أعطت . **قوله** ( عذاقا ) بكسر المهمل وبذال معجمة خفيفة جمع غنق بفتح ثم سكون كجبل وحبال والعتق النخلة ، وقيل إنما يقال لها ذلك إذا كان حملها موجودا ، والمراد أنها وهبت له عمرها . **قوله** ( قال ابن شهاب ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وكذا هو عند مسلم . **قوله** ( لى أمه ) أى لى أم أنس يعنى أم سليم . **قوله** ( فأعطى رسول الله ﷺ أم أيمن مكانين ) أى بطنين . **قوله** ( من حائطه ) أى بستانه . **قوله** ( وقال أحد بن شبيب أخبرنا أبى عن يونس بهذا ) أى بالإسناد والمتن . **قوله** ( وقال مكانين من غالصة ) يعنى أنه وافق ابن وهب فى السياق إلا فى قوله « من حائطه » فقال ومن غالصة ، أى من غالصة ماله ، قال ابن التين : المعنى واحد لأن حائطه صار له غالصة . قلت : لكن لفظ « غالصة » أصرح فى الاختصاص من حائطه ، وطريق أحد بن شبيب هذه وصلها البرقائى فى « المصالح » من طريق محمد بن على الصائغ عن أحد بن شبيب المذكور مثله ، زاد مسلم فى

(١) كذا بالرمز ، والرواية التى شرحها الصغلاوى « بنى شيئا »



آخر الحديث « قال ابن شهاب : وكان من شأن أم أيمن أنها كانت رصيفة لعبد الله بن عبد المطلب ، وكانت من الحبشة ، فلما ولدت أمتة رسول الله ﷺ بعدما توفي أبوه كانت أم أيمن تحضنه حتى كبر فأعتقها ثم أنكحها زيد بن حارثة ، وتوفيت بعده ﷺ بحمسة أشهر ، وسيأتي في المغازي ذكر سبب إعطاء رسول الله ﷺ لأم أيمن بذلك العداق ، وفيه زيادة على رواية الزهري فإنه أخرج من طريق سليمان التيمي عن أنس قال : كان الرجل يحمل للنبي ﷺ النخلات ، الحديث ، وفيه « وان أهل أمروني أن أسأل النبي ﷺ الذي كانوا أعطوه ، وكان قد أعطاه أم أيمن ، فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب في عنقي تقول : لا تعطيك وقد أعطانيه ، قال والنبي ﷺ يقول : لك كذا حتى أعطاه عشرة أمثاله ، أو كما قال . الحديث الثالث ، قوله ( عن حسان بن عطية ) في رواية أحمد عن الوليد حدثنا الأوزاعي حدثنا حسان بن عطية . . قوله ( عن أبي كبشة ) في رواية أحمد المذكورة حدثني أبو كبشة ، وهو يفتح الكاف وسكون الموحدة بعدما معجمة ( السلول ) يفتح المهمله وتخفيف اللام المضمومة بعدها وارسا كنهتم لام لا يعرف اسمه ، وزعم الحاكم أن اسمه البراء بن قيس ، ووجه عبد النبي بن سعيد وبين أنه غيره ، وليس لأبي كبشة ولا لراوى عنه حسان بن عطية في البخاري سوى هذا الحديث ، وآخر في أحاديث الأنبياء . قوله ( قال رسول الله ﷺ ) في رواية أحمد « سمعت رسول الله ﷺ » . قوله ( أربعون خصلة ) في رواية أحمد « أربعون حسنة » . قوله ( العنز ) يفتح المهمله وسكون النون بعدها زاي معروفة وهي واحدة المعر . قوله ( قال حسان ) هو ابن عطية راوى الحديث ، وهو موصول بالإسناد المذكور ، قال ابن بطال ما ملخصه : ليس في قول حسان ما يمنع من وجدان ذلك وقد حضّر ﷺ على أبواب من أبواب الخير والبر لا تحصى كثيرة ، ومعلوم أنه ﷺ كان عالما بالأربعين المذكورة وإنما لم يذكرها لمعنى هو أنفع لنا من ذكرها . وذلك خشية أن يكون التعمين لها مزهدا في غيرها من أبواب البر ، قال : وقد يلغى أن بعضهم يطلبها فوجدوا تزيد على الأربعين ، فما زاده إعانة الصانع ، والصنعة للآخر ، وإعطاء شمس النعل ، والستر على المسلم ، والذب عن عرضه ، وادخال السرو عليه ، والتففس في المجلس ، والدلالة على الخير ، والكلام الطيب ، والغرس ، والزرع ، والشفاعة ، وعيادة المريض ، والمصالحة ، والمحبة في الله ، والبغض لاجله ، والمجالسة لله ، والتزاور ، والنصح ، والرحمة . وكلها في الأحاديث الصحيحة ، وفيها ما قد ينزاع في كونه دون منيحة السنن ، وحقت بما ذكره أشياء قد تعقب ابن المنير بعضها وقال : الأولى أن لا يعتنى بعدها لما تقدم . وقال الكرماني : جميع ما ذكره وجم بالغيب ، ثم أتى عرف أنها أدنى من المنيحة ؟ قلت : وإنما أردت بما ذكرته منها تقريب الخبس عشرة التي عددها حسان بن عطية ، وهي ان شاء الله تعالى لا تخرج عما ذكرته ، ومع ذلك فأنا موافق لابن بطال في إمكان تتبع أربعين خصلة من خصال الخير أدناها منيحة السنن ، وموافق لابن المنير في رد كثير مما ذكره ابن بطال بما هو ظاهر أنه فوق المنيحة ، وإله أعلم . الحديث الرابع حديث جابر « كانت رجل منا فضول أرضين ، تقدم في المزارعة مع الكلام عليه ، والغرض منه هنا قوله « أو لينحها أعاء » . الحديث الخامس ، قوله ( وقال محمد بن يوسف ) يحتمل أن يكون معطوفا على الذي قبله فيكون موصولا ، لكن صرح الإسماعيلي وأبو نعيم بأنه لم يذكر فيه الخبر ، ويؤيده أنه أورده في الهجرة موصولا من طريق الوليد بن مسلم قال « وقال محمد بن يوسف ، كلامهما عن الأوزاعي ، فلو أراد هنا أن يعطفه لقال هناك « حدثنا محمد بن يوسف ، كما دته . ثم زعم المزني أنه أخرجه في الهبة عن محمد بن يوسف ، وفي الهجرة « وقال محمد بن يوسف ، قاله أهل . وقد وصله الإسماعيلي

وأبو نعيم من طريق محمد بن يوسف المذكور ، وسيأتي شرحه في الهبة إن شاء الله تعالى . والغرض منه قوله : فهل تمنح منها شيئا ؟ قال نعم ، فإن فيه إثبات فضيلة المنيحة ، وقوله : لن يترك ، أى إن ينقصك . الحديث السادس حديث ابن عباس ، وقد تقدم في المزاورة أيضا ، والمراد منه هنا ما دل من قوله : لو منحها لإياه كان خيرا له ، على فضل المنيحة

**٢٦ - باب** إذا قال : أَخْدَمْتُكَ هذه الجارية على ما يتعارفُ الناسُ فهو جائز

وقال بعضُ الناس : هذه عارية . وإن قال : كَسَوْتُكَ هذا الثوبَ فهذا هبة

٢٦٣٥ - **حَرْش** أبو اليان أخبرنا شبيبٌ حدثنا أبو الزناد عن الأهرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « هاجر إبراهيمُ بسارة ، فأعطوها آجرًا ، فرجعتْ فقالت : أشعرتُ أن الله يكتب للكافر ، وأخدمَ وَلِيدَةً ؟ » وقال ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « فأخدمها هاجر »

قوله ( باب إذا قال أخدمتك هذه الجارية على ما يتعارف الناس فهو جائز ، وقال بعض الناس : هذه عارية ، وإن قال كسوتك هذا الثوب فهذا هبة ) أورد فيه طرفا من حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم وهاجر وقال فيه : وأخدم وليدة ، قال وقال ابن سيرين عن أبي هريرة : فأخدمها هاجر ، وسيأتي موصولا في أحاديث الانبياء مع الكلام عليه ، قال ابن بطال : لا أعلم خلافا أن من قال أخدمتك هذه الجارية أنه قد وهب له الخدمة خاصة ، فإن الإخداع لا يقتضى تملك الرقبة ، كما أن الإسكان لا يقتضى تملك الدار . قال : واستدلاله بقوله : فأخدمها هاجر ، على الهبة لا يصح ، وإنما صححت الهبة في هذه القصة من قوله : فأعطوها هاجر ، قال : ولم يختلف العلماء فيمن قال : كسوتك هذا الثوب مدة معينة أن له شرطه ، وإن لم يذكر أجلا فهو هبة ، وقد قال تعالى ( فسكفارتُه إطعام عشرة مساكين ) أو كسوتهم ، ولم تختلف الأمة أن ذلك تملك للطعام والكسوة انتهى . والذي يظهر أن البخارى لا يخالف ما ذكره عند الاطلاق ، وإنما مراده أنه إن وجدت قرينة تدل على العرف حل عليها ، وإلا فهو على الوضع في الموضعين ، فإن كان جرى بين قوم عرف في تنزيل الإخداع منزلة الهبة فأطلقه شخص وقصد التملك نفذ ، ومن قال هي عارية في كل حال فقد خالفه ، والله أعلم

**٢٧ - باب** إذا حل رجلٌ على فرسٍ فهو كالممرى والصدقة

وقال بعضُ الناس : له أن يرجعَ فيها

٢٦٣٦ - **حَرْش** الحميدى أخبرنا سفيان قال سمعتُ مالكا يسألُ زيدَ بنَ أسلمَ فقال : سمعتُ أبى

يقول : « قال عمرُ رضى الله عنه : سمعتُ على فرسٍ في سبيلِ الله ، فأرأيتُهُ يُباع ، فسألتُ رسولَ الله ﷺ فقال : لا تشترَوْه ولا تَمُدُّ في صدقَتِكَ ،

**قوله** ( باب إذا حل رجل على فرس فهو كالممرى والصدقة ، وقال بعض الناس : له أن يرجع فيها ) أورد فيه

حديث عمر دخلت على فرس ، مختصرا ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب . قال ابن بطال : ما كان من الخلل على الخيل تمليكاً للحمول عليه بقوله هو لك فهو كالصدقة ، فإذا قبضها لم يجوز الرجوع فيها ، وما كان منه تحييسا في سبيل الله فهو كالوقف لا يجوز الرجوع فيه عند الجمهور ، وعن أبي حنيفة أن الحبس باطل في كل شيء انتهى . والذي يظهر أن البخاري أراد الإشارة إلى الرد على من قال يجوز الرجوع في الهبة ، ولو كانت للأجنبي ، والافتد قدما تقرير أن الخلل المذكور في قصة عمر كان تمليكاً ، وأن قول من قال كان تحييسا احتمال بعيد والله أعلم . وسيأتي مزيد بسط لذلك قريبا في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الهبة وما معها من أحاديث العمرى والعارية على تسعة وتسعين حديثا مائة إلا واحد ، المطلق منها ثلاثة وعشرون والبقية موصولة . المكرر منها فيه وفيها معنى ثمانية وستون حديثا والخالص أحد وثلاثون ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة ولو دعي إلى كراع ، وحديث أم سلمة في الهدية ، وحديث أنس في الطيب ، وحديث عائشة وكان يقبل الهدية ، وحديث ابن عباس ومن أهديت له هدية لجلساؤه شركؤه ، وحديث ابن عمر في قصة فاطمة في ستر بابها ، وحديث ابن عمر في قصة صبيب ، وحديث عائشة في الدرع ، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص في الأربعين خصلة . وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة عشر أثرا . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥٢ - كتاب الشهادات

قوله ( كتاب الشهادات ) هي جمع شهادة ، وهي مصدر شهد يشهد . قال الجمهوري . الشهادة خبر قاطع ، والمشاهدة المعاينة ، مأخوذة من الشهود أى الحضور ، لأن الشاهد مشاهد لما غاب عن غيره ، وقيل مأخوذة من الاعلام

١ - باب ماجاء في البينة على المدعى ، لقوله تعالى [ ٢٨٢ البقرة ] :

( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَدْنِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ، وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ، وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ، فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمْلِئَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ، وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ، وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ، وَلَا تَسْأَلُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ ضَعِيفًا أَوْ كِبِيرًا إِلَىٰ أَجَلٍ ، ذَلِكَ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِشَهَادَةٍ وَأَدْنَىٰ أَنْ لَا تَرْتَابُوا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ بِكُمْ جُنَاحٌ إِلَّا تَكْتُبُوهَا ، وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ، وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ، وَإِنْ تَفَلَّوْا فَإِنَّهُ كُفْرٌ بِكُمْ

وَاطْعُوا اللَّهَ، وَيُؤْمِلْكُمْ اللَّهُ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿ وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ [١٣٥ النساء]: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَمِيلُوا، وَإِنْ تَوَلَّوْا أَوْ تَوَضَّعُوا فَأِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا) ﴿

قوله (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - باب ما جاء في البيعة على المسمى) كذا للأكثر، وسقط لبعضهم لفظ «باب»، وقدم النسفي وابن شبرويه البيعة على «كتاب». قوله (لَقَوْلُهُ تَعَالَى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكْتُبُوهُ) (الآية) كذا لابن شبرويه، ولابن ذر بعد قوله (فَاكْتُبُوهُ) : إلى قوله (وَاطْعُوا اللَّهَ وَيُؤْمِلْكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) وساق في رواية الأصل وكرمة الآية كلها وكذا التي بعدها. قوله (وقول الله عز وجل: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ - إلى قوله - بما تعملون خبيراً) كذا لابن ذر وابن شبرويه ووقع النسفي بعد قوله في الآية الأولى فَاكْتُبُوهُ : (وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ - إلى قوله - بما تعملون خبيراً) وهو غلط لأحالة، وكأنه سقط منه شيء أو سخته رواية غيره كما ترى، ولم يسق في الباب حديثاً إما اكتفاء بالآيتين، وإما إشارة إلى الحديث الماضي قريباً في ذلك في آخر باب الزهني، وستأتي ترجمة الشافعي الآخر وهو «اليمين على المدهي عليه» قريباً. قال ابن المنير: وجه الاستدلال بالآية للترجيح أن المدهي لو كان القول قوله لم يحتج إلى الإشهاد ولا إلى كتابة الحقوق وإملائها، فالأمر بذلك يدل على الحاجة إليه، ويتضمن أن البيعة على المدهي، ولأن الله حين أمر النبي عليه الحق بالإملاء اقتضى تصديقه فيها أقرب، وإذا كان مصداقاً فالبيعة على من أدهي تكذيبه

٣ - باب إذا عدل رجلٌ رجلاً فقال: لا نعلم إلا خيراً، أو ما علمت إلا خيراً

وساق حديث الإفك قال النبي ﷺ لأسامة حين استشاره، فقال: أهلك ولا نعلم إلا خيراً

٢٦٣٧ - حَدَّثَنَا جُبَّانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هُرَيْرٍ النَّخَعِيُّ حَدَّثَنَا ثَوْبَانُ، وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ السَّبَّاحِ وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا - حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا، فَذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا وَأَسَاءَةً حِينَ اسْتَلْبَثَ الرَّحَى يَسْتَأْصِرُهَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهَا، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَقَالَ: أَهْلُكَ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا. وَقَالَتْ بَرَبْرَةٌ إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَصْرًا أَهْبَسْتُ أَكْثَرَ مِنْ أَنْهَا جَارِيَةٌ حَدِيثُ السَّنَنِ نَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا فَتَأْتِي النَّاسَ فَنَأْكُلُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يَمْدُرُنَا فِي رَجُلٍ بَلَنَى أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ مِنْ أَهْلِ الْإِفْكِ خَيْرًا، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا

قوله (باب إذا عدل رجلٌ رجلاً فقال: لا نعلم إلا خيراً أو ما علمت إلا خيراً) وفي رواية الكشميهني «أحداء بدل رجلاً». قال ابن جلال: حكى الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال: إذا قال ذلك قبلت شهادته، ولم يذكر خلافاً

عن السكوفيين في ذلك ، واحتجوا بحديث الإفك . وقال مالك : لا يكون ذلك تركية حتى يقول رضا أى بالنصر . وقال الشافعي : حتى يقول عدل ، وفي قول : عدل على ولي . ولا بد من معرفة المزمع حاله الباطنة . والحجة لذلك أنه لا يلزم من أنه لا يعلم منه إلا الخير أن لا يكون فيه شر . وأما احتجاجهم بقصة أسامة فأجاب المذهب بأن ذلك وقع في العصر الذي زكى الله أهله ، وكانت الجرحة فيهم شاذة ، فكفى في تعديلهم أن يقال : لا أعلم إلا خيرا ، وأما اليوم فالجرحة في الناس أغلب ، فلا بد من التنصيص على العدالة . قلت : لم يثبت البخاري الحكم في الترجمة ، بل أوردها مورد السؤال لقوة الخلاف فيها . قوله (وساق) حديث الإفك فقال النبي ﷺ لأسامة حين استشاره ، فقال : أهلك ولا تعلم إلا خيرا ) كذا لا بد ذكر ، ولم يقع هذا كله عند الباقيين ، وهو اللائق لأن حديث الإفك قد ذكر في الباب موصولا ، وإن كان اختصره ، وسيأتي مطولا أيضا بعد أبواب ، ويأتي السلام عليه في تفسير عودة التور وقوله فيه ، وقال الليث حدثني يونس ، وصله هناك أيضا ، وقوله « أهلك ولا تعلم إلا خيرا » ، بنصب أهلك للأكثر على الإغراء ، أو على فعل محذوف تقديره أمسك أهلك ، ولبعضهم بالرفع أى هم أهلك ، قال ابن المنير : التعديل إنما هو تنفيذ الشهادة . وعائشة رضى الله عنها لم تكن شهدت ولا كانت محتاجة الى التعديل لأن الاصل البراءة ، وإنما كانت محتاجة الى نفي التهمة عنها حتى تكون الدعوى عليها بذلك غير مقبولة ولا شبهه فيمكن في هذا القدر هذا اللفظ فلا يكون فيه لمن اكتفى في التعديل بقوله « لا أعلم إلا خيرا » حجة

٣ - بإسب شهادة المخفي ، وأجازه عمرو بن حريث ، قال : وكذلك يفعل بالكاذب الفاجر

وقال الشعبي وابن سيرين وعطاء وقتادة : السمع شهادة

وكان الحسن يقول : لم يشهدوا على شيء ، وإن سمعت كذا وكذا

٢٦٣٨ - حدثنا أبو الليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال سالم : سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنها يقول « انطلق رسول الله ﷺ وأبى بن كعب الانصاري يؤمان النخل التي فيها ابن صياد ، حتى إذا دخل رسول الله ﷺ طريق رسول الله ﷺ يتبعى مجذوع النخل وهو يختل أن يسمع من ابن صياد شيئا قبل أن يراه ، وابن صياد مضطجع على فراشه في قطيفة ، له فيها رزمة أو زمرمة ، فرأت أم ابن صياد لدى النبي ﷺ وهو يتبعى مجذوع النخل ، فقالت لابن صياد : أى صافى ، هذا محمد . فتعاضى ابن صياد . قال النبي ﷺ : لو تركته بين »

٢٦٣٩ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها « جاءت امرأة رفاعه المزطي إلى النبي ﷺ قالت : كنت عند رفاعه فطلعتني فأبت طلاقى ، فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير ، وإنما معه مثل هذبة الثوب . فقال : أتريدن أن أرجعي إلى رفاعه ؟ لا ، حتى تذوق عسائته وذوق عسائك . وأبو بكر جالس عنده ، وخالد بن سعيد بن العاص بالباب يستنظر أن يؤذن له .

قال : يا أبا بكر ألا تسمع إلى هذو ما تجهرُ به عند النبي ﷺ ؟

[ الحديث ٢٦٢٩ - أطرافه في : ٥٢٦١ ، ٥٢٦٥ ، ٥٣١٧ ، ٥٣٩٢ ، ٥٨٢٥ ، ٦٠٨٤ ]

**قوله** ( باب شهادة المختبىء ) بالخاء المعجمة أى الذى يختبئ عند التحمل . **قوله** ( وأجازه ) أى الاختباء عند تحمل الشهادة . **قوله** ( عمرو بن حريث ) بالمهمله والمثلثة مصر ابن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمر بن مخزوم الخزومي من صغار الصحابة ، ولأبيه صبية ، وليس له في البخارى ذكر إلا في هذا الموضع . **قوله** ( قال وكذلك يفعل بالكاذب الفاجر ) كأنه أشار إلى السبب في قبول شهادته ، وقد روى ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عن شريح أنه كان لا يميز شهادة المختبىء ، قال وقال عمرو بن حريث : كذلك يفعل بالخائن الظالم أو الفاجر ، وروى سعيد ابن منصور من طريق محمد بن عبيد الله الثقفى أن عمرو بن حريث كان يميز شهادته ويقول : كذلك يفعل بالخائن الفاجر ، وروى من طرق عن شريح أنه كان يرد شهادة المختبىء ، وكذلك الشعبي ، وهو قول أبي حنيفة والثافى في القديم وأجلاها في الجديد إذا عين المشهود عليه . **قوله** ( وقال الشعبي وإن سيرين وعطاء وقتادة : السمح شهادة ) أما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن مطرف عنه بهذا ، ورويناه في « الجمعيات » ، قال « حدثنا شريك عن الأشعث عن طام وهو الشعبي قال : تجوز شهادة السمح إذا قال سمعته يقول وإن لم يشهده ، وقول الشعبي هذا يعارض رده لشهادة المختبىء ، ويحتمل أن يفرق بأنه إنما رد شهادة المختبىء لما فيها من المخادعة ولا يلزم من ذلك رده لشهادة السمح من غير قصد ، وهو قول مالك وأحمد وإسحق ، وعن مالك أيضا الحرص على محمل الشهادة قاذح ، فإذا اختفى ليشهد فهو حرص ، وأما قول ابن سيرين وقتادة فسيأتى في « باب شهادة الاعمي » ، وأما قول عطاء وهو ابن أبي رباح فوصله الكرابيضى في « أدب القضاء » من رواية ابن جريج عن عطاء « السمح شهادة » . **قوله** ( وكان الحسن يقول : لم يشهدونى على شيء ، ولكن سمعت كذا وكذا ) وصله ابن أبي شيبة من طريق يونس بن عبيد عنه قال : لو أن رجلا سمع من قوم شيئا فإنه يأبى القاضي فيقول : لم يشهدونى ، ولكن سمعت كذا وكذا ، وهذا التفصيل حسن لأن الله تعالى قال ( ولا تكتموا الشهادة ) ولم يقل « الأشهاد » فيفترق الحال عند الاداء ، فإن سمعه ولم يشهده وقال عند الاداء « أشهدنى » لم يقبل ، وإن قال « أشهد أنه قال كذا » قبل . ثم أورد المصنف فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في قصة ابن صياد وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن ، والفرس منه قوله فيه « وهو يحتل أن يسمع من ابن صياد شيئا قبل أن يراه » وقوله في آخره « لو تركته بين » فإنه يقتضى الاعتدال على سماع الكلام وإن كان السامع محتجبا عن المتكلم إذا عرف الصوت ، وقوله « يحتل » بفتح أوله وسكون المعجمة وكسر المثناة أى يطلب أن يسمع كلامه وهو لا يسمع ، ثانيهما حديث عائشة في قصة امرأة رفاعه ، وسيأتى الكلام عليه في الطلاق والفرس منه انكار خالد بن سعيد على امرأة رفاعه ما كانت تكلم به عند النبي ﷺ مع كونه محجوبا عنها خارج الباب ، ولم ينكر النبي ﷺ عليه ذلك ، فاعتاد خالد على سماع صوتها حتى أنكر عليها هو حاصل ما يقع من شهادة السمح

٤ - **باب** إذا شهد شاهد أو شهود بشئ وقال آخرون ما علمنا بذلك يُحكم بقوله من شهد قال المحدث : هذا كما أخبر بلال أن النبي ﷺ صلى في الكعبة ، وقال الفضل : لم يُصل ، فأخذ الناس بشهادة

بلا. كذلك إن شهد شاهدان أن قلاباً على فلان ألف درهم، وشهد آخران بألف وخمسة، يُقضى بالزَّادة

٢٦٤٠ - **حديث جَبَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي حَسَنٍ** قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ «عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةَ أَبِي إِبَاهِبِ بْنِ عَزِيزٍ، فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُ عُبَيْدَةَ وَالَّتِي تَزَوَّجَ. فَقَالَ لَهَا عُبَيْدٌ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتَنِي، وَلَا أَخْبَرْتَنِي. فَأَرْسَلَ إِلَى آلِ أَبِي إِبَاهِبٍ يَسْأَلُهُمْ فَقَالُوا: مَا عَلَيْنَا أَرْضَعْتَ صَاحِبَتَنَا. فَرَكِبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **سَكَنْتَ وَقَدْ قِيلَ؟ فَفَارَقَهَا وَنَكَحْتَ زَوْجًا غَيْرَهُ.**»

**قوله** (باب إذا شهد شاهد أو شهود بشيء وقال آخرون ما علينا بذلك يحكم بقول من شهد، قال الحيدى: هذا كما أخبر بلال الخ) تقدم هذا في «باب العشر» من كتاب الزكاة، وأن الثبوت مقدم على النافي، وهو واقع من أهل العلم إلا من شذ، ولا سيما إذا لم يتعرض إلا للنفي عليه، وأشار إلى ذلك بقوله «وكذلك إن شهد شاهد أن الخ: وقد اعترض بأن الشهادتين اتفقتا على الآلاف وانفردت إحداهما بالخيانة، والجواب أن سكوت الأخرى عن خيانتها في حكم نفيها. ثم أورد حديث عبيد بن الحارث في قصة المرضعة، وسيأتي الكلام عليها مستوفى بعد أبواب، والغرض منه هنا أنها أثبتت الرضاع ونفاء عبيدة، فاعتمد النبي ﷺ قولها فأمره بفراق امرأته إما وجوباً عند من يقول به وإما ندباً على طريق الودع. وقوله في هذه الرواية لأبي إِبَاهِبِ بْنِ عَزِيزٍ بالعين المهمة المفتوحة وزاين منقوطين وزن عظيم، ووقع عند أبي ذر عن المستمل والحوى عزير بزاي وآخره راء مصغر والاول أصوب

٥ - **باب الشهاد المدول، وقول الله تعالى [٢ الطلاق، و ٢٨٢ البقرة]:**

﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ - وَبَيْنَ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَادِ﴾

٢٦٤١ - **حديث الحكم بن نافع** أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ الرَّهْمِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ «إِنَّ أَنَاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَيْمَانَهُ وَقَرْبَانَهُ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سِرِّهِ شَيْءٌ، اللَّهُ يُجَابِبُ سِرِّهِ. وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا أَلَمَ نَأْمَنُهُ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ وَإِنْ قَالَ إِنَّ سِرِّهِ خَسَنَةٌ»

**قوله** (باب الشهاد المدول، وقول الله تعالى: وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ - وَبَيْنَ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَادِ) أي وقوله تعالى (بَيْنَ تَرْضُونَ) قالوا عالمقة من كلام المصنف لامن الثلاثة، والعديل والرضا عند الجمهور من يكون

مسلمًا مكلفًا حرًا غير مرتكب كبيرة ولا مصر على صغيرة ، زاد الشافعي : وأن يكون ذا مروءة . ويشترط في قبول شهادته أن لا يكون عدوا للشهود عليه ، ولا متهمًا فيها بجر نفع ولا دفع ضرر ، ولا أصلاً للشهود له ولا فرعا منه . واختلف في تفاصيل من ذلك وغيره كما سيأتي بعض ذلك في بعض التراجم إن شاء الله تعالى . **قوله** ( أن عبد الله بن عتبة ) أي ابن مسعود ، وهو ابن أخي عبد الله بن مسعود ، سمع من كبار الصحابة وله رؤية ، وحديثه هذا عن عمر أغفله المزني في الإطراف ، والمرفوع منه ما أشار إليه ما كان الناس عليه في عهد النبي ﷺ . **قوله** ( وأن الوحي قد انقطع ) أي بعد وفاة النبي ﷺ والمراد انقطاع أخبار الملك عن الله تعالى لبعض الآدميين بالامر في اليقظة ، وفي رواية أبي فراس عن عمر عند الحاكم : أنا كننا نعرفكم إذ كان فينا رسول الله ﷺ وإذ الوحي ينزل وإذا يأتينا من أخباركم ، وأراد أن النبي قد انطلق ورفع الوحي . **قوله** ( فن أظلم لنا خيرا أمنا ) بهزة وغير مد وميم مكسورة ونون مشددة من الأمن أي صيرناه عندنا أمينا ، وفي رواية أبي فراس : ألا ومن يظهر منكم خيرا ظنا به خيرا وأحبنا عليه . **قوله** ( الله يحاسب ) كذا لا يذ عن الحموي يحذف المفعول ، والباقي : والله محاسبه ، بيم أوله وهاء آخره . **قوله** ( سوما ) في رواية الكشميني : شرا ، وفي رواية أبي فراس : ومن يظهر لنا شرا ظنا به شرا وأبغضنا عليه ، سرائركم فيها بينكم وبين ربكم ، قال الملب : هذا إخبار من عمر عما كان الناس عليه في عهد رسول الله ﷺ وعما صار بعده . ويؤخذ منه أن العدل من لم توجد منه الرية وهو قول أحد وإسحق كذا قال ، وهذا إنما هو في حق المعروفين لا من لا يعرف حاله أصلا

## ٦ - باب . تعديل كم يجوز ؟

٢٦٤٢ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال « مر على النبي ﷺ بجنابة ، فأتينا عليها خيرا ، فقال : وجبت . ثم مر بأخرى فأتينا عليها شرا - أو قال : غير ذلك - فقال : وجبت . فقبل بارسول الله ﷺ قلت لهذا وجبت ولهذا وجبت . قال : شهادة القوم . المؤمنين شهداء الله في الأرض »

٢٦٤٣ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا داود بن أبي الثورات حدثنا عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود قال « أتيت للدينة وقد وقع بها مرض وم يموتون موتا ذريعا ، فجلست إلى عمر رضي الله عنه ، فررت جنازة فأتني خيرا ، فقال عمر : وجبت . ثم مر بأخرى فأتني خيرا ، فقال عمر : وجبت . ثم مر بالثالثة فأتني شرا ، فقال : وجبت . فقلت : وما وجبت يا أمير المؤمنين ؟ قال : قلت كما قال النبي ﷺ : أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة . قلنا : وثلاثة ؟ قال : وثلاثة . قلنا : واثنان ؟ قال : واثنان . ثم لم نساله عن الواحد »

**قوله** ( باب ) بالتثنية ( تعديل كم يجوز ) أي هل يشترط في قبول التعديل عدد معين ؟ أو ود فيه حديث أنس وعمر في ثناء الناس بالخير والشر على الميتين ، وفيهما قوله عليه الصلاة والسلام : وجبت ، وقد تقدم شرحه مستوفي في كتاب الجنائز ، وحكي عن ابن المنذر أنه قال في حديثه : قال ابن بطال فيه إشارة إلى الاكتفاء بتعديل واحد



وذكرت أن فيه غموضاً، وكان وجهه أن في قوله «ثم لم نسأله عن الواحد، اشعاراً بأنهم كانوا يعتمدون قول الواحد في ذلك لكونهم لم يسألوا عن حكمه في ذلك المقام، وسياًتياً للدسيف بعد أبواب التصريح بالإكتفاء في شهادة الزكية بواحد، وكأنه لم يصرح به هنا لما فيه من الاحتمال. قوله (شهادة القوم) هو مبتدأ وخبره محذوف تقديره مقبولة أو هر خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه شهادة القوم، ويرقع في رواية الاصيل: شهادة، بالنصب بتقدير فعل ناصب. قوله (المؤمنون شهداء الله في الأرض) كذا للأكثر، والمؤمنون مبتدأ خبره شهداء، وفي رواية المستمل السرخسي: شهادة القوم المؤمنين شهداء الله في الأرض، وشهداء على هذا خبر مبتدأ محذوف تقديره هم شهداء، وقال السهيلي: رواه بعضهم برفع القوم. فان كانت الرواية بتقوين «شهادة»، فهي على إضمار المبتدأ أي هذه شهادة، ثم استأنف فقال: القوم المؤمنون شهداء الله في الأرض، فالقوم مبتدأ والمؤمنون نعت أو بدل وما بعده خبر، قال: وأكثر ما ورد في الحديث حذف المفعول، لان الحكم يتعلق بالصفة فلا يحتاج لذكر الموصوف. ثم حكى وجهين آخرين فيها تنكيب، ولم يقع في شيء من الروايات بالثنتين ولا سيما مع رواية من رواه بنصب المؤمنين

## ٧ - باب الشهادة على الأنساب، والرضاع المستفيض، واللوث القديم

وقال النبي ﷺ «أرضعتني وأبا سلمة ثوبية». والتثبت فيه

٢٦٤٤ - حدثنا آدم حدثنا شعبة أخبرنا الحكم عن عراك بن مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت «استأذن عليّ أفلح فلم أذن له، فقال: أمتحجبن مني وأنا عتك؟ فقلت وكيف ذلك؟ فقال: أرضعتك امرأة أخى بليكن أخى. فقالت: سألت عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: صدق أفلح، أئذني له»

[الحديث ٢٦٤٤ - أطرافه في: ٤٧٩٦، ٥١٠٣، ٥١١١، ٥٢٢٩، ٦١٥٦]

٢٦٤٥ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا همام حدثنا قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «قال النبي ﷺ في بنت حمزة: لا تحيل لي، يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، هي ابنة أخي من الرضاعة»

[الحديث ٢٦٤٥ - طرقه في: ٥١٠٠]

٢٦٤٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة بنت عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أخبرتها أن النبي ﷺ كان عندها، وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة، قالت عائشة: فقلت يا رسول الله أراه فلانا، لم حفصة من الرضاعة - فقالت عائشة: يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك. قالت فقال رسول الله ﷺ: أراه فلانا، لم حفصة من الرضاعة. فقالت عائشة: لو كان فلان حياً - لعمري من الرضاعة - دخل على، فقال رسول الله ﷺ: نعم، إن

الرَّضَاعَةُ يَحْرُمُ مِنْهَا مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ »

[ الحديث ٢٦٤٦ - طريقه في : ٣١٠٥ ، ٥٠٩٩ ]

٢٦٤٧ - **عمر بن محمد بن كثير** أخبرنا **سفيان بن أشعث بن أبي الشعثان** عن أبيه عن **مسروق** أن عائشة رضي الله عنها قالت « دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ فَقَالَ : يَا عَائِشَةُ مَنْ هَذَا ؟ قُلْتُ : أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ قَالَ : يَا عَائِشَةُ أَنْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُمْ » ، فَأَمَّا الرَّضَاعَةُ مِنَ الْجَمَاعَةِ . تَابَهُ **ابْنُ مُغْدِيٍّ** عَنْ **سُفْيَانَ**

[ الحديث ٢٦٤٧ - طريقه في : ٥١٠٢ ]

**قوله** ( باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم ) هذه الترجمة معقودة لشهادة الاستقضاة وذكر منها النسب والرضاعة والموت القديم ، فأما النسب فيستفاد من أحاديث الرضاعة فإنه من لازمه ، وقد نقل فيه الاجماع . وأما الرضاعة فيستفاد ثبوتها بالاستقضاة من أحاديث الباب ، فإنها كانت في المجاهلية وكان ذلك مستفيضا عند من وقع له . وأما الموت القديم فيستفاد منه حكمه بالألحاق قاله **ابن المنير** ، واحترز بالقديم عن الحادث ، والمراد بالقديم ما تطاول الزمان عليه ، وحده بعض المالكية بخمسين سنة وقيل بأربعين . **قوله** ( وقال النبي ﷺ أرضعتني وأبا سلة ثوبية ) هو طرف من حديث وصله في الرضاع من حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان وسيأتي الكلام عليه هناك . وثوبية بالمثلثة ثم الموحدة مصفرة يأتي هناك ذكر شيء من خبرها وخبر أبي سلة بن عبد الأسد إن شاء الله تعالى . واختلف العلماء في ضابط ما تقبل فيه الشهادة بالاستقضاة ، فتصح عند الشافعية في النسب قطعا والولادة ، وفي الموت والعق والولاء والوقف والولاية والزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه والملك على الراجع في جميع ذلك ، وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعا وهي مستوفاة في « قواعد العلائي » ، وعن أبي حنيفة تجوز في النسب والموت والنكاح والدخول وكونه قاضيا ، زاد أبو يوسف والولاء ، زاد محمد والوقف ، قال صاحب الهداية ، وإنما أجيبن استحسانا وإلا فالاصل أن الشهادة لا بد فيها من المشاهدة ، وشرط قبولها أن يسمعا من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ، وقيل أقل ذلك أربعة أنفس ، وقيل يكفي من عدلين ، وقيل يكفي من عدل واحد إذا سكن القلب إليه . **قوله** ( والتثبت فيه ) هو بنية الترجمة ، وكأنه أشار إلى قوله **ﷺ** في حديث عائشة آخر الباب « انظرن من إخوانكن من الرضاعة » الحديث . ثم أورد المصنف فيه أربعة أحاديث سيأتي الكلام عليها جميعا في الرضاع آخر النكاح إن شاء الله تعالى . والإسناد الثاني كله بصريون إلا الصحابي وقد سكنها . والثالث كله مدنيون إلا شيخه وقد دخلها . والرابع كله كوفيون إلا عائشة ، **قوله** في آخر الباب ( تابه ابن مهدي عن سفيان ) أي أن عبد الرحمن بن مهدي روى حديث عائشة عن سفيان بأسناده كما رواه محمد بن كثير ، ورواية ابن مهدي موصولة عند مسلم وأبي يعلى ، وسيأتي الخلاف في أفصح هل كان عم عائشة من الرضاعة أو كان أباه

#### ٨ - باب شهادة القادِر والسارق والزاني

وقوله الله عز وجل [ ٤ - ٥ النور ] : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾

وَجَعَلَهُ عَرُوبًا بِكَرَّةٍ وَشَيْلَ بْنَ مَعِيدٍ وَنَافِعًا بَقْدَفٍ الْغُبَيْرِ ، ثُمَّ اسْتَأْجَبَهُمْ وَقَالَ : مَنْ تَابَ قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ وَأَجَازَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّادٍ وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ الرَّزِيزِ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَطَاوُسُ وَمُجَاهِدُ وَالشَّعْبِيُّ وَعِكْرَمَةُ وَالزُّهْرِيُّ وَمُحَارِبُ بْنُ دِينَارٍ وَشَرِيحُ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةٍ  
 وَقَالَ أَبُو الزَّيْنَادِ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا بِالْمَدِينَةِ إِذَا رَجَعَ الْقَاضِي عَنْ قَوْلِهِ فَاسْتَفْتَرَ رَبَّهُ قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ  
 وَقَالَ الشَّعْبِيُّ وَفَادَهُ : إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ جُلِدَ وَقَبِلَتْ شَهَادَتُهُ

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : إِذَا جُلِدَ الْعَبْدُ ثُمَّ أُعْتِقَ جَازَتْ شَهَادَتُهُ ، وَإِنْ اسْتَقْفَى الْخُدُودَ فَقَضَايَاهُ جَازَةٌ  
 وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَاضِي وَإِنْ تَابَ . ثُمَّ قَالَ : لَا يَجُوزُ نِكَاحُ بَغِيرٍ شَاهِدِينَ ، فَإِنْ تَزَوَّجَ بِشَهَادَةِ مَحْدُودَيْنِ جَازَ ، وَإِنْ تَزَوَّجَ بِشَهَادَةِ عِيدَيْنِ لَمْ يَجُزْ . وَأَجَازَ شَهَادَةَ الْخُدُودِ وَالْعَبْدِ وَالْأَمَةِ لِرُؤْيَا حَلَالٍ وَمُضَانَ . وَكَيْفَ تَعْرِفُ تَوْبَتَهُ . وَقَدْ نَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ الزَّانِيَ سَنَةً ، وَهِيَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَلَامِ سَعِيدِ بْنِ مَالِكٍ وَصَاحِبِيهِ حَتَّى مَعَى خُسُونَ لَيْلَةٍ

٢٦٤٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ  
 وَقَالَ الْإِثْمُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ « أَنَّ امْرَأَةً سَرَقَتْ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ فَأَتَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَمُطِعَتْ يَدَهَا . قَالَتْ عَائِشَةُ : خُفِّسَتْ تَوْبَتُهَا وَتَزَوَّجَتْ ، وَكَانَتْ تَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ فَارْفَعُ حَاجَتَهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

[ الحديث ٢٦٤٨ - الطراني : ٣٤٧٥ ، ٣٧٣٣ ، ٤٢٠٤ ، ٦٧٨٧ ، ٦٧٨٨ ، ٦٨٠٠ ]

٢٦٤٩ - حَدَّثَنَا بِشِيرُ بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا الْإِثْمُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
 عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصَنْ بِمَحْضَةٍ مِائَةً وَتَرْبِيعٍ حَامٍ »

قوله ( باب شهادة القاذف والسارق والزاني ) أي هل تقبل بعد توبتهم أم لا . قوله ( وقول الله عز وجل : ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا ) وهذا الاستثناء عمدة من أجل شهادته إذا تاب . وقد أخرج البيهقي عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ) ثم قال ( إلا الذين تابوا ) فمن تاب فشهادته في كتاب الله تقبل ، وبهذا قال الجمهور أن شهادة القاذف بعد التوبة تقبل ويروى عنه اسم الفاسق سواء كان بعد إقامة الحد أو قبله ، وتأولوا قوله تعالى ( أبداً ) على أن المراد مادام مصراً على قذفه ، لأن أبداً كل شيء على ما يليق به كالو قيل لا تقبل شهادة الكافر أبداً فإن المراد مادام كافراً ، وبالغ الصبي فقال : إن تاب القاذف قبل إقامة الحد سقط عنه . وذهب الحنفية إلى أن الاستثناء يتعلق بالفاسق خاصة فإذا

تاب سقط عنه اسم الفسق ، وأما شهادته فلا تقبل أبدا . وقال بذلك بعض التابعين . وفيه مذهب آخر يقبل بعد الحد لا قبله . وعن الحنفية لاترد شهادته حتى يحن ، وتعقبه الشافعي بأن الحدود كفارة لأهلها ، فهو بعد الحد خير منه قبله فكيف يرد في خير حالته ويقبل في شرها . **قوله** (وجلد عمر أبا بكره وشبل بن معبد ونافعا بقذف المغيرة ، ثم استتابهم وقال : من تاب قبلت شهادته) وصله الشافعي في د الأمان ، قال : سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة الحدود لا تجوز ، فأشهد لأخبرني فلان أن عمر بن الخطاب قال لأبي بكر : تب وأقبل شهادتك . قال سفيان : سمى الزهري الذي أخبره لحفظته ثم نسيته ، فقال لي عمر بن قيس : هو ابن المسيب . قلت : ورواه ابن جرير من وجه آخر عن سفيان فسماه ابن المسيب ، وكذلك روينااه يعلى من طريق الزعفراني عن سفيان ، ورواه ابن جرير في التفسير من طريق ابن إسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب أنهم من هذا ونفذه ، وأن عمر بن الخطاب ضرب أبا بكره وشبل بن معبد ونافع بن الحارث بن كعدة الحد وقال لهم : من أكذب نفسه قبلت شهادته فيما يستقبل . ومن لم يفعل لم أجز شهادته . فأكذب شبل نفسه ونافع ، وأبى أبو بكره أن يفعل ، قال الزهري : هو واقه سنة فاحفظوه . ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، أن عمر حيث شهد أبو بكره ونافع وشبل على المغيرة ، وشهد زياد على خلاف شهادتهم ، فخدم عمر واستتابهم وقال : من رجع منكم عن شهادته قبلت شهادته . فأبى أبو بكره أن يرجع ، أخرجه عمر بن شبة في أخبار البصرة ، من هذا الوجه ، وساق قصة المغيرة هذه من طرق كثيرة محصلها أن المغيرة بن شعبة كان أمير البصرة لعمر ، فاتمه أبو بكره - وهو نفع - الثقي الصحابي المشهور ، وكان أبو بكره ونافع بن الحارث بن كعدة الثقي وهو معدود في الصحابة وشبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة ابن معبد بن عتبة بن الحارث البجلي وهو معدود في المخضرمين وزياد بن عبيد الذي كان بعد ذلك يقال له زياد بن أبي سفيان إخوة من أمهم سمية مولاة الحارث بن كعدة ، فاجتمعوا جميعا فرأوا المغيرة متبطن المرأة وكان يقال لها الرقطاء أم جميل بنت عمرو بن الأرقم الهلالية وزوجها الحجاج بن عتيك بن الحارث بن عوف الجشمي ، فرحلوا إلى عمر فشكوه ، فمعه وولى أبا موسى الأشعري ، وأحضر المغيرة فشهد عليه الثلاثة بالزنا ، وأما زياد فلم يثبت الشهادة وقال : رأيت منظرأ قبيحها ، وما أدري أعاطها أم لا ، فأمر عمر بجلد الثلاثة حد القذف وقال ما قال . وأخرج القصة الطبراني في ترجمة شبل بن معبد والبيهقي من رواية أبي عثمان الهندي أنه شاهد ذلك عند عمر واستناده صحيح . ورواه الحاكم في المستدرک ، من طريق عبد العزيز بن أبي بكره مطولا وفيها **وقال** زياد رأيتهما في لحاف وسمعت نفسا عاليا ولا أدري ما وراء ذلك ، وقد حكى الاسماعيلي في المدخل ، أن بعضهم استشكل إخراج البخاري هذه القصة واحتجاجه بها مع كونه احتج بحديث أبي بكره في عدة مواضع ، وأجاب الاسماعيلي بالفرق بين الشهادة والرواية وأن الشهادة يطلب فيها مزيد تثبت لا يطلب في الرواية كالعدد والحرية وغير ذلك ، واستطاع المولب من هذا أن يكذب القاذف نفسه ليس شرطا في قبول توبته ، لأن أبا بكره لم يكذب نفسه ومع ذلك فقد قبل المسلمون روايته وعملوا بها . **قوله** (وأجازه عبد الله بن عتبة) أي ابن مسعود ، وصله الطبري من طريق عمران بن عمير قال : كان عبد الله بن عتبة يمين شهادة القاذف إذا تاب ، . **قوله** (وعمر بن عبد العزيز) أي الخليفة المشهور ، وصله الطبري والحلال من طريق ابن جرير عن عمران بن موسى ، سمعت عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة القاذف ومعه رجل ، ورواه عبد الرزاق عن ابن جرير فزاد مع عمر بن عبد العزيز أبا

بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . قوله ( وسعيد بن جبير ) وصله الطبري من طريقه بلفظ : تقبل شهادة القاذف إذا تاب ، وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عنه لا تقبل ، لكن استاده ضعيف . قوله ( وطاوس ومجاهد ) وصله سعيد بن منصور والشافعي والطبري من طريق ابن أبي نجيح قال : القاذف إذا تاب تقبل شهادته . قيل له : من قاله ؟ قال : عطاء وطاوس ومجاهد . قوله ( والضعيف ) وصله الطبري من طريق ابن أبي غالة عنه أنه كان يقول : يقبل الله توبته ويردون شهادته ، وكان يقبل شهادته إذا تاب ، ورويناه في الجملديات ، عن شعبة عن الحكم في شهادة القاذف أن إبراهيم قال : لا تجوز ، وكان الشعبي يقول : إذا تاب قبلت . قوله ( وعكرمة ) أي مولى ابن عباس وصله البغوي في الجملديات ، عن شعبة عن يونس هو ابن عبيد عن عكرمة قال : إذا تاب القاذف قبلت شهادته . قوله ( والزهرى ) قد تقدم قوله في قصة المفيرة وهو سنة ، ورواه ابن جرير من وجه آخر عن الزهرى قال : إذا حد القاذف فإنه يذبح للإمام أن يستنيبه ، فإن تاب قبلت شهادته والالم تقبل ، وفي الموطأ عن الزهرى نحوه في قصة . قوله ( ومخارب بن ذافر وشريح ) أي القاضي ( ومعاوية بن قرة ) هؤلاء الثلاثة من أهل الكوفة ، فدل على أن مراد الزهرى الماضي في قصة المفيرة بما نسبته إلى الكوفيين من عدم قبولهم شهادة القاذف بعضهم لا كلهم ولم أر عن واحد من الثلاثة المذكورين التصريح بالقبول ، نعم الشعبي من أهل الكوفة وقد ثبت عنه القبول كما تقدم ، وروى ابن جرير بإسناد صحيح عن شريح أنه كان يقول في القاذف : يقبل الله توبته ، ولا أقبل شهادته ، وروى ابن أبي غالة بإسناد ضعيف عن شريح ، أنه كان لا يقبل شهادته . قوله ( وقال أبو الزناد ) هو المدني المشهور . قوله ( الأمر عندنا الخ ) وصله سعيد بن منصور من طريق حصين بن عبد الرحمن قال : رأيت رجلا جلد حدا في قذف بالزنا ، فلما فرغ من ضربه أحدث توبة فلقيت أبا الزناد فقال لي : الأمر عندنا ، فذكره . قوله ( وقال الشعبي وقتادة ) وصله الطبري عنهما مفرقا ، وروى ابن أبي حاتم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي قال : إذا أكذب القاذف نفسه قبلت شهادته . قوله ( وقال الثوري الخ ) هو في الجامع ، له من رواية عبد الله بن الوليد المدني عنه . قوله ( وقال بعض الناس : لا تجوز شهادة القاذف وإن تاب ) هذا منقول عن الحنفية ، واحتجوا في رد شهادة المحدود بأحاديث قال الحفاظ : لا يصح منها شيء ، وأشهرها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا : لا تجوز شهادة حائن ولا خائنة ولا محدود في الإسلام ، أخرجه أبو داود وابن ماجه ، ورواه الترمذي من حديث عائشة نحوه وقال : لا يصح ، وقال أبو زرعة منكرو ، وروى عبد الرزاق عن الثوري عن واصل عن إبراهيم قال : لا تقبل شهادة القاذف ، توبته فيما بينه وبين الله ، قال الثوري : ونحن على ذلك ، وأخرج عبد الرزاق من رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس نحوه وهو منقطع ، ولم يصب من قال إنه سند قوى . قوله ( ثم قال ) أي بعض الناس الذي أشار إليه ( لا تجوز نكاح بغير شاهدين ، فإن تزوج بشهادة محددين جاز ) هو منقول عن الحنفية أيضا ، واعتقدوا بأن الغرض شهرة النكاح ، وذلك حاصل بالعدل وغيره عند التحمل ، وأما عند الأداء فلا يقبل إلا العدل . قوله ( وأجاز شهادة العبد والمحدود والأمة لرؤية هلال رمضان ) هو منقول عن الحنفية أيضا ، واعتقدوا بأنها جارية مجرى الخبر لا الشهادة . قوله ( وكيف تعرف توبته ) أي القاذف ، وهذا من كلام المصنف ( وهو من تمام الترجمة وكأنه أشار إلى الاختلاف في ذلك ، فمن أكثر السلف : لا بد أن يكذب نفسه ، وبه قال الشافعي ، وقد تقدم التصريح به عن الشافعي وغيره ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس مثله ، وعن مالك : إذا ازداد خيرا كفاه ،

ولا يتوقف على تكذيب نفسه لجواز أن يكون صادقا في نفس الامر ، وإلى هذا مال المصنف . **قوله** ( ونفى النبي ﷺ الزاني سنة ، ونهى عن كلام كعب بن مالك وصاحبيه حتى مضى خمسون ليلة ) أما نفي الزاني فوصول آخر الباب ، وأما قصة كعب فستأتي بطولها في آخر تفسير براءة وفي غزوة تبوك ، ووجه الدلالة منه أنه لم ينقل أنه ﷺ كفها بعد التوبة بقدر زائد على النبي والمجران . ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة المرأة التي سرقت مختصرة ، والمراد منه قول عائشة : « غننت توبتها ، الحديث . وكأنه أراد إلحاق القاذف بالسارق لعدم الفارق عنده . وإسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس ، وقوله « وقال الليث حدثني يونس ، وصله أبو داود من طريقه لكن بغير هذا اللفظ ، وظهر أن هذا اللفظ لابن وهب ، وأشار المصنف إلى أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ، فيشترط معنى مدة يظن فيها صحة توبته ، وقدرها الأكثرون بسنة . ووجهه بأن لفصول الأربعة في النفس تأثيرا فإذا مضت أشهر ذلك بحسن السريرة ولهذا اعتبرت في مدة تغريب الزاني ، والمختار أن هذا في الغالب والإلغاف قول عمر لأبي بكر : تب أقبل شهادتك ، دلالة للجمهور ، قال ابن المنير : اشتراط توبة القاذف إذا كان عند نفسه محققا في غاية الإشكال ، بخلاف ما إذا كان كاذبا في قذفه فاشتراطها واضح ، ويمكن أن يقال : إذا المماين الفاحشة مأمور بأن لا يكشف صاحبها إلا إذا تحقق كمال النصاب معه ، فإذا كشفه قبل ذلك عصي فيتوب من العصية في الإعلان لامن الصدق في عله . قلت : ويمكر عليه أن أبا بكر لم يكشف حتى تحقق كمال النصاب معه كما تقدم ، ومع ذلك فأمره عمر بالتوبة لتقبل شهادته . ويجاب عن ذلك بأن عمر لم يعلم لم يطلع على ذلك فأمره بالتوبة ، ولذلك لم يقبل منه أبو بكر ما أمره به لعله يصدق به نفسه والله أعلم . ثم أورد المصنف حديث زيد بن خالد في تغريب الزاني ، واستشكل الداودي إيراد في هذا الباب ، ووجهه أنه أراد منه الإشارة إلى أن هذه المدة أقصى ماورد في استبراء الناصي والله أعلم . ( تنبيه ) : جمع البخاري في الترجمة بين السارق والقاذف للإشارة إلى أنه لا فرق في قبول التوبة منهما ، والا فقد نقل الطحاوي الإجماع على قبول شهادة السارق إذا تاب ، نعم ذهب الأوزاعي إلى أن المحدود في الخبر لا تقبل شهادته وإن تاب ، ووافقه الحسن بن صالح ، وعملها في ذلك جميع فقهاء الأمصار

### ٩ - باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد

٢٦٥٠ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا أبو حيان التميمي عن الشعبي عن الثمان بن بشير رضي الله عنهما قال : سألت أمي أبي بعض الموهبة لي من ماله ، ثم بدا له فوهبها لي ، فقلت : لا أرضى حتى تشهد النبي ﷺ . فأخذ بيدي وأنا غلام فأتى بي النبي ﷺ فقال : إن أمه بنت ربيعة سألتني بعض الوهبة لهذا . قال : ألك ولد سواه ؟ قال : نعم . قال فأراد قال : لا تشهدني على جور . وقال أبو حريز عن الشعبي : لا أشهد على جور .

٢٦٥١ - **حدثنا** آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو جبرة قال سمعت زهدة بن مضر بن قال : سمعت عمران بن حصين رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « خيركم قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » قال

عمران: لا أدري أذكر النبي ﷺ بعد قرنين أو ثلاثة - قال النبي ﷺ: إن بعدكم قومًا يهونون ولا يؤمنون، ويشهدون ولا يستشهدون، ويتذرون ولا يقون، ويظهر فيهم السن»  
[الحديث ٢٦٥١ - أطرافه في: ٣٦٥٠، ٦٤٢٨، ٦٦٥٠]

٢٦٥٢ - **حدثنا محمد بن كثير** أخبرنا **سفيان** عن **منصور** عن **إبراهيم** عن **عبيدة** عن **عبد الله** رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم». ثم يبيى: أقوامٌ تسبقُ شهادةُ أحدهم يمينته ويمينةُ شهادته. قال **إبراهيم**: «وكانوا يضربوننا على الشهادة والتداه»  
[الحديث ٢٦٥٢ - أطرافه في: ٣٦٥١، ٦٤٢٩، ٦٦٥٨]

**قوله** (باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد) ذكر فيه حديث الثمان بن بشير في قصة هبة أبيه له، وقبه قوله ﷺ «لا تشهدني على جور»، وقد مضى الكلام عليه مستوفى في الهبة، وقد أخرجه البيهقي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري هنا بلفظ «قال لا أشهد على جور»، وقوله في الترجمة «إذا أشهد»، يؤخذ منه أنه لا يشهد على جور إذا لم يستشهد بطريق الأولى. وقوله «وقال أبو حريز»، يفتح المهمة وكسر الراء وآخره زاي «عن الشعبي لا أشهد على جور»، أي في روايته عن الشعبي عن الثمان في هذا الحديث، وقد تقدم في الهبة الإشارة إلى من وصله، وإلى التوفيق بين ما في رواية أبي حريز وغيره عن الشعبي. ثم ذكر المصنف حديث «خير الناس قرني، من رواية عبد الله بن مسعود ومن رواية عمران بن حصين وفي كل منهما زيادة على ما في الآخر، وورد الحديث عن آخرين من الصحابة سأذكر ما في رواياتهم من الفوائد والزوائد مشروحة في أول كتاب فضائل الصحابة إن شاء الله تعالى، والغرض هنا ما يتعلق بالشهادات. **قوله** (قال النبي ﷺ) هو موصول بالاسناد المذكور، فهو بقية حديث عمران وسيأتي في الفضائل ما يوضح ذلك. **قوله** (إن بعدكم قومًا) كذا للاكثر، وفي رواية النسفي وابن شويه «أن بعدكم قوم»، قال الكرماني لعله كتب بغير ألف على اللغة الربيعية، أو حذف منه ضمير الشأن. **قوله** (يخونون) كذا في جميع الروايات التي اتصلت لنا بالخاء المعجمة والواو مشتق من الخيانة، وزعم ابن حزم أنه وقع في نسخة يحررون بسكون المهمة وكسر الراء بعدها موحدة؛ قال فإن كان محفوظاً فهو من قولهم حر به يحر به إذا أخذ ماله وتركه بلا شيء، ورجل محروب أي مسلوب المال، (تنبه): قال النووي وقع في أكثر نسخ مسلم «ولا يمتنون»، بتشديد المنة، قال غيره هو نظير قوله «ثم يترز»، موضح قوله «يأتزر»، وادعى أنه شاذ، ولكن قد قرأ ابن محصين (فليؤد الذي آمن أمانته) ووجه ابن مالك بأنه شبه بما قاؤه «أو أو تخاتية قال: وهو مقصور على السماع. **قوله** (ولا يؤمنون) أي لا يثق الناس بهم ولا يعتمدونهم أمناه بأن تكون خيانتهم ظاهرة بحيث لا يثق الناس اعتماد عليهم. **قوله** (ويشهدون ولا يستشهدون) يحتمل أن يكون المراد التحمل بدون التحميل أو الأداء بدون طلب، والثاني أقرب، ويمارضه ما رواه مسلم من حديث زيد بن خالد مرفوعاً «ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها» واختلف العلماء في ترجيحهما، فنجح ابن عبد البر إلى ترجيح حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة تقدمه على رواية أهل العراق وبالغ قووم أن حديث عمران هذا لا أصل له. وجنح غيره إلى ترجيح حديث عمران لاتفاق صاحبي الصحيح عليه وانفراد مسلم بإخراج حديث:»

وذهب آخرون إلى الجع بينهما فأجابوا بأجوبة : أحدها أن المراد بحديث زيد من عنده شهادة لافسان بحق لا يعلم بها صاحبها فيأتي إليه فيخبر بها ، أو يموت صاحبها العالم بها ويخلف ودفعة فيأتي الشاهد اليهم أو إلى من يتحدث عنهم فيعلمهم بذلك ، وهذا أحسن الاجوبة ، وبهذا أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك ومالك وغيرهما . ثانياً أن المراد به شهادة الحسبة ، وهي ما لا يتعلق بمقوق الأدميين المختصة بهم محضاً ، ويدخل في الحسبة عما يتعلق بحق الله أو فيه شائبة منه العتاق والوقف والرؤية العامة والعدة والطلاق والحدود ونحو ذلك ، وحاصله أن المراد بحديث ابن مسعود الشهادة في حقوق الأدبيين ، والمراد بحديث زيد بن خالد الشهادة في حقوق الله . ثالثاً أنه محمول على المبالغة في الاجابة إلى الأداء ، فيكون لشدة استعداده لها كاذباً أداها قبل أن يسألها كما يقال في وصف المجراد : إنه ليعطى قبل الطلب ، أى يعطى سريعاً عقب السؤال من غير توقف . وهذه الاجوبة مبنية على أن الأصل في أداء الشهادة عند الحاكم أن لا يكون إلا بعد الطلب من صاحب الحق . فيخص ذم من يشهد قبل أن يستشهد بمن ذكر من يخبر بشهادة عنده لا يعلم صاحبها بما أدت شهادة الحسبة . وذهب بعضهم إلى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث زيد بن خالد ، وتأولوا حديث عمران بن تبات وبلات : أحدهما أنه محمول على شهادة الزور ، أى يؤدون شهادة لم يسبق لهم تحملها ، وهذا حكاية الترمذى عن بعض أهل العلم . ثانياً المراد بها الشهادة في الحلف ، يدل عليه قول إبراهيم في آخر حديث ابن مسعود وكانوا يضربوننا على الشهادة ، أى قول الرجل أشهد بالله ما كان إلا كذا على معنى الحلف ، فكره ذلك كما كره الإكثار من الحلف ، واليدين قد تسمى شهادة كما قال تعالى ﴿ فشهادة أحدهم ﴾ وهذا جواب الطحاوى . ثالثاً المراد بها الشهادة على المغيب من أمر الناس ، فيشهد على قوم أنهم في النار وعلى قوم أنهم في الجنة بغير دليل ، كما يصنع ذلك أهل الاهواء ، حكاية الخطاطبى . رابعاً المراد به من ينتصب شاهداً وليس من أهل الشهادة . خامساً المراد به التمسار إلى الشهادة وصاحبها بها عالم من قبل أن يسأله . والله أعلم . وقوله « يشهدون ولا يستشهدون » استدلل به على أن من سمع رجلاً يقول : لفلان عندى كذا فلا يسوغ له أن يشهد عليه بذلك إلا إن استشهد . وهذا بخلاف من رأى رجلاً يقتل رجلاً أو يعضبه ماله فانه يجوز له أن يشهد بذلك وإن لم يستشهد الجاني . قوله ( وينذرون ) بفتح أوله وبكسر الذال المعجمة وبضمها ، ولا يفون ) يأتي السلام عليه في كتاب النذور . وقوله ( ويظهر فيهم السنن ) بكسر الهمزة وفتح الهمزة بعدهما نون أى يحبون التوسع في المآكل والمشرب . وهي أسباب السنن بالتشديد . قال ابن التين : المراد ذم محبته وتعاطيه لامن تخلف بذلك ، وقيل : المراد يظهر فيهم كثرة المال ، وقيل المراد أنهم يتسمنون أى يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف ، ويحتمل أن يكون جميع ذلك مراداً . وقد رواه الترمذى من طريق هلال بن عمران بن حصين بلفظ « هم يحبون » قوم يتسمنون ويحبون السنن ، وهو ظاهر في تعاطي السنن على حقيقته فهو أولى ما حمل عليه خبر الباب ، وأما كان مذموماً لأن السمين غالباً بليد الفهم ثقيل عن العبادة كما هو مشهور . قوله ( عن منصور ) هو ابن المنصور ، وإبراهيم هو النخعي ، وعبيدة بفتح أوله هو السلباني ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وهذا الإسناد كله كوفيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق . قوله ( تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته ) أى في حالين ، وليس المراد أن ذلك يقع في حالة واحدة لانه دور ، كالأذى يحرص على ترويض شهادة فيحلف على صحتها ليقومها فتارة يحلف قبل أن يشهد وتارة يشهد قبل أن يحلف ، ويحتمل أن يقع ذلك في حال واحدة عند من يجيز الحلف في الشهادة فيريد أن يشهد ويحلف ، وقال



ابن الجوزي : المراد أنهم لا يتورعون ويستمينون بأمر الشهادة واليمين ، وقال ابن بطلان : يستدل به على أن الحلف في الشهادة يبطلها ، قال وحكي إن شعبان في الزهبي : من قال أشهد بالله أن فلان على فلان كذا لم تقبل شهادته . لأنه حلف وليس بشهادة ، قال ابن بطلان والمعروف عن مالك خلافة قوله ( قال إبراهيم الخ ) هو موصول بالاستناد المذكور ، ووم من زعم أنه معلق ، وإبراهيم هو النخعي . قوله ( كانوا يضربوننا على الشهادة والمهد ) زاد المصنف بهذا الاستناد في أول الفضائل ، ونحن صغار ، وكذلك أخرجه مسلم بلفظ : كانوا يهزونا ونحن غلمان عن المهد والشهادات ، وسيأتي في كتاب الإيمان والنذور نحوه . وكان أصحابنا يهزونا ونحن غلمان عن الشهادة وقال أبو عمر ابن عبد البر : معناه عندهم انتهى عن مبادرة الرجل بقوله أشهد بالله وعلى عهد الله لقد كان كذا ونحو ذلك وإنما كانوا يضربونهم على ذلك حتى لا يصير لهم به عادة فيحلفوا في كل ما يصلح وما لا يصلح . قلت : ويحتمل أن يكون الاسر في الشهادة على ما قال ، ويحتمل أن يكون المراد انتهى عن تعامل الشهادات والتصدي لها لما في تحملها من الحرج ، ولا سيما عند أدائها ، لأن الإنسان معرض للنسيان والسهو ، ولا سيما وهم إذ ذاك غالباً لا يكتبون ، ويحتمل أن يكون المراد بالنهاي عن العهد الدخول في الوصية لما يترتب على ذلك من المفاسد ، والوصية تسمى العهد . قال الله تعالى ( لا ينال عهدى الظالمين ) وسيأتي مزيد بيان لهذا في كتاب الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى

١٠ - باب ما قيل في شهادة الزور ، لقول الله عز وجل ( والذين لا يشهدون الزور ) ، وكتاب الشهادة ( ولا تكتسبوا الشهادة ) ومن يكتمها فانه آثم قابله والله بما تعملون عليم . تَلَوُوا السَّنْتَكَمَ بِالشَّهَادَةِ

٢٦٥٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُثِيرٍ سَمِعَ وَهْبَ بْنَ جَرِيرٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُيَيْدٍ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْكِبَارِ قَالَ : الْإِشْرَافُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَقَتْلُ الْفَنَسِ ، وَشَهَادَةُ الزُّوْرِ » . تَابَعَهُ عُذْرَةُ وَأَبُو عَامِرٍ وَهَبُ وَعَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ شُعْبَةَ

[ الحديث ٢٦٥٣ - طرفه في : ٥٩٧٧ ، ٦٨٧١ ]

٢٦٥٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفْضِلِ حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَارِ (ثلاثة) ؟ قَالُوا : بلى يا رسول الله . قَالَ : الْإِشْرَافُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ - وَجَلَسَ وَكَانَ مَكْتُمًا فَقَالَ : أَلَا وَقَوْلُ الزُّوْرِ . قَالَ فَازَالَ يُسَكِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا : كَيْتَمَ سَكَّتَ » . وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ . . .

[ الحديث ٢٦٥٤ - أطرافه في : ٥٩٧٦ ، ٦٢٧٣ ، ٦٣٧٤ ، ٦٩١٩ ]

قوله ( باب ما قيل في شهادة الزور ) أي من التغليب والوهيد ، قوله ( لقول الله عز وجل : والذين لا يشهدون الزور ) أشار إلى أن الآية سبقت في ذم متاعلي شهادة الزور ، وهو اختيار منه لأحد ما قيل في تفسيرها ، وقيل المراد بالزور هنا الشرك وقيل الفناء . وقيل غير ذلك . قال الطبري : أصل الزور تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يخيل لمن سمعه أنه بخلاف ما هو به . قال : وأولى الأقوال عندنا أن المراد به مدح من لا يشهد شيئاً من

الباطل ، والله أعلم . **قوله** ( وكتبتان الشهادة ) هو معطوف على شهادة الزور ، أى وما قيل فى كتمان الشهادة بالحق من الوعيد . **قوله** ( لقوله تعالى : ولا تكتسبوا الشهادة - إلى قوله - عليم ) والمراد منها قوله ( فانه آثم قلبه ) . **قوله** ( تلوا أو تلتكم بالشهادة ) هو تضيير ابن عباس أخرجه الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عنه فى قوله ( وان تلوا أو تعرضوا ) أى تلوا أو التكم بالشهادة أو تعرضوا عنها ، ومن طريق الوقي عن ابن عباس فى هذه الآية قال : تلوى لسانك بغير الحق وحى اللجاجة فلا تقيم الشهادة على وجهها ، والاعراض عنها الترك . وعن مجاهد من طرق حاصلها أنه فرأى بالتحريف . والاعراض بالترك . وكتان المصنف أشار بنظم كتمان الشهادة مع شهادة الزور الى هذا الأمر وإلى أن تحريم شهادة الزور لكونها سببا لابطال الحق فكتمان الشهادة أيضا سبب لابطال الحق ، وإلى الحديث الذى أخرجه احمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مرفوعا : **إن بين يدي الساعة - فذكر أشياء ثم قال -** وظهور شهادة الزور ، وكتبتان شهادة الحق . ثم ذكر المصنف حديثين أحدهما : **قوله** ( عن عبيد الله بن أبى بكر بن أنس عن أنس ) فى رواية محمد بن جعفر الآتية فى الأدب عن محمد بن جعفر عن سعيد . وحديث عبيد الله بن أبى بكر سمعت أنس بن مالك ، **قوله** ( سئل رسول الله ﷺ عن الكبائر ) زاد بهز عن شعبة عند أحمد ، أو ذكرها ، وفى رواية محمد بن جعفر ذكر الكبائر أو سئل عنها ، وكان المراد بالكبائر أكبرها كما فى حديث أبى بكره الذى يليه ، وكذا وقع فى بعض الطرق عن شعبة كما سألته ، وليس المقصد حصر الكبائر فيما ذكر ، وسيأتى الكلام إن شاء الله تعالى فى تعريفها والاشارة إلى تعيينها فى الكلام على حديث أبى هريرة . واجتنبوا السبع الموبقات ، وهو فى آخر كتاب الوصايا . **قوله** ( وشهادة الزور ) فى رواية محمد بن جعفر . قول الزور أو قال شهادة الزور ، قال شعبة : وأكثر ظنى أنه قال شهادة الزور . **قوله** ( تابعه غندر ) هو محمد بن جعفر المذكور . **قوله** ( وأبو عامر وهب وعبد الصمد ) أما رواية أبى عامر وهو المقصدى فوصلها أبو سعيد النقاش فى كتاب الشهود ، وابن منده فى كتاب الإيمان من طريقه عن شعبة بلفظ : أكبر الكبائر الاشرار بالله . الحديث ، وكذلك أخرجه المصنف فى الديات عن عمرو بن عوف عن شعبة بلفظ : أكبر الكبائر . وأما رواية بهز وهو ابن أسد المذكور فأخرجها أحمد عنه ، وأما رواية عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فوصلها المؤلف فى الديات . **قوله** ( حدثنا الجرى ) بضم الجيم وهو سعيد بن لباس ، وسماء فى رواية خالد الخذاء عنه فى أوائل الأدب ، وقد أخرج البخارى للعباس بن فروخ الجرى لكنه إذا أخرجه عنه ساء ، **قوله** ( عن عبد الرحمن بن أبى بكره ) فى رواية اسماعيل بن عليه عن الجرى . حدثنا عبد الرحمن ، وقد علمنا المصنف آخر الباب . **قوله** ( ألا أنبئكم بأ أكبر الكبائر ) هذا يقوى - إن كان المجلس متحدا - أحد الوجهين عما شك فيه شعبة : هل قال ذلك ابتداء ، أو لما سئل ؟ وقد نظم كل من العقوق وشهادة الزور بالشرك فى آيتين : إحداهما قوله تعالى ( فاعلموا انهم لا يندبوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ) ، ثانيهما قوله تعالى ( فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور ) . **قوله** ( ثلاثا ) أى قال لم ذلك ثلاث مرات ، وكرره تأكيداً ليتنبه السامع على إحضارهم ، ووم من قال : المراد بذلك عدد الكبائر ، وقد ترجم البخارى فى العلم من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه ، وذكر فيه طرفاً من هذا الحديث تطبيقاً . **قوله** ( الاشرار بالله ) يحتمل مطلق الكفر ويكون تخصيصه بالذكر لتنبهه فى الوجود ، ولا سيما فى بلاد العرب ، قد ذكره تنبيهاً على غيره . ويحتمل أن يراجه

خصوصيته ، إلا أنه يرد عليه أن بعض الكفر أعظم قبحا من الإشراك وهو التعميل ، لأنه نفي مطلق والإشراك اثبات مقيد فيترجم الاحتمال الأول . **قوله** ( وعقوب الوالدين ) يأتي الكلام عليه في الأدب مع الكلام على الكبائر وضابطها وبيان ما قيل في عددها إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وجلس وكان متكئا ) يشعر بأنه أهم بذلك حتى جلس بعد أن كان متكئا ، ويفيد ذلك تأكيد تحريمه وعظم قبحه ، وسبب الاهتمام بذلك كون قول الزور أو شهادة الزور أسهل وقوعا على الناس والتهاون بها أكثر ، فإن الإشراك ينبو عنه قلب المسلم ، والعقوب يصرف عنه الطبع ، وأما الزور فالحوامل عليه كثيرة كالعدارة والحسد وغيرهما ، فاحتيج إلى الاهتمام بتعظيمه ، وليس ذلك لعظمها بالنسبة إلى ما ذكر منها من الإشراك قطعا ، بل لكون مفسدة الزور متعدية إلى غير الشاهد ، بخلاف الشرك فإن مفسدته قاصرة غالبا . **قوله** ( ألا وقول الزور ) في رواية خالده عن الجريري : ألا وقول الزور وشهادة الزور ، وفي رواية ابن عليه : شهادة الزور أو قول الزور ، وكذا وقع في العدة بالواو ، قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون من الخاص بعد العام ، لكن ينبغي أن يحمل على التأكيد ، فأننا لو حملنا القول على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقا كبيرة ، وليس كذلك . قال : ولا شك أن عظم الكذب ومراتبه متفاوتة بحسب تفاوت مفسده ، ومنه قوله تعالى ( ومن يكسب خطيئة أو إثمًا ثم يرم به بريثا فقد احتمل بهتانًا وإثما مبينا ) . **قوله** ( فإزال يكررها حتى قلنا ليته سكت ) أي شفقة عليه ، وكرامية لما يزعجه . وفيه ما كانوا عليه من كثرة الأدب معه **عليه** والمحبة له والشفقة عليه . **قوله** ( وقال اسماعيل بن إبراهيم ) أي ابن عليه ، وروايته موصولة في كتاب استنابة المرتدين ، وفي الحديث اتسام الذنوب إلى كبير وأكبر ، ويؤخذ منه ثبوت الصغائر لأن الكبيرة بالنسبة إليها أكبر منها ؛ والاختلاف في ثبوت الصغائر مشهور . وأكثر ما تمسك به من قال ليس في الذنوب صغيرة كونه نظر إلى عظم المخالفة لأمر الله ونهيه ، فالمخالفة بالنسبة إلى جلال الله كبيرة . لكن لما أثبت الصغائر أن يقول وهي بالنسبة لما فوقها صغيرة كما دل عليه حديث الباب ، وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع ، وسبق في أوائل الصلاة ما يكفر الخطايا ما لم تكن كبائر ، ثبت به أن من الذنوب ما يكفر بالطاعات . ومنها ما لا يكفر ، وذلك هو عين المدعى ، ولهذا قال الغزالي : انكار الفرق بين الكبيرة والصغيرة لا يليق بالفقيه . ثم إن مراتب كل من الصغائر والكبائر تختلف بحسب تفاوت مفسدها . وفي الحديث تحريم شهادة الزور ، وفي معناها كل ما كان زورا من تعامل المرء ما ليس له أهلا

١١ - **باب** شهادة الأعمى وأمره ونكاحه وإنكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين وغيره . وما يُعرف بالأصوات . وأجاز شهادته قاسمٌ والحسنُ وابنُ سيرينَ والزُّهريُّ وعطاء . وقال الشعبيُّ : تجوز شهادته إذا كان عاقلاً . وقال الحكمُ : رُبُّ شَيْءٍ تجوزُ فيه . وقال الزُّهريُّ : أَرَأَيْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ لو شَهِدَ على شهادة أكنْتُ رَدُّهُ ؟ وكان ابنُ عَبَّاسٍ يَبِيتُ رجلاً ، إذا غابَتِ الشمسُ أَفْطَرَ . ويسألُ عن الفجرِ فإذا قيلَ له طَلَعَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ . وقال سليمانُ بنُ يسارٍ : استأذنتُ على عائشةَ فمرَّتْ صوتي ، قالت : صليان ؟ أدخلُ فأنك مملوكٌ ما بقي عليك شيءٌ . وأجاز سمرَةُ بنُ جندبٍ شهادةَ امرأةٍ مُنْتَقيةٍ

٢٦٥٥ - **حدثنا** محمد بن عبيد بن ميمون أخبرنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت «سمعت النبي ﷺ يقرأ في المسجد فقال: رَحِمَهُ اللهُ، لقد أذكرني كذا وكذا آية أنقطعتن من سورة كذا وكذا» وزاد عبيد بن عبد الله عن عائشة «سجد النبي ﷺ في بيتي، فسمع صوت عباد يصلون في المسجد فقال: يا عائشة، أصوت عباد هذا؟ قلت: نعم. قال: اللهم ارحم عباداً» [المحدث ٦٦٥٥ - أطرافه في: ٥٠٣٧، ٥٠٣٨، ٥٠٤٢، ٦٣٣٥]

٢٦٥٦ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة أخبرنا ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ «إن بلالاً يؤذن بليل، فلكلوا واشربوا حتى يؤذن» أو قال: حتى تسموا أذان - ابن أم مكتوم «وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا يؤذن حتى يقول له الناس: أصبحت»

٢٦٥٧ - **حدثنا** زياد بن يحيى حدثنا حاتم بن وردان حدثنا أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة عن الشَّوْرِ بن عُمَرَ رضي الله عنهما قال «قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَقْبِيَّةً، فَقَالَ لِي أَبِي عُمَرَةُ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى عَمِي أَنْ يُعْطِيَنَا مِنْهَا شَيْئًا. فَقَامَ ابْنِي عَلَى الْبَابِ فَهَكَّمْ، فَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ صَوْتَهُ، خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَعَهُ قَبْلَةٌ وَهُوَ يُرِيهِ تَحْسَنَةً وَهُوَ يَقُولُ: خَبَأْتُ هَذَا لَكَ، خَبَأْتُ هَذَا لَكَ»

قوله (باب شهادة الأعمى ونكاحه وآمره وإنكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين وغيره وما يعرف بالأصوات) مال المصنف إلى إجازة شهادة الأعمى، فأشار إلى الاستدلال لذلك بما ذكر من جواز نكاحه ومبايعته وقبول تأذنيه، وهو قول مالك والليث، سواء علم ذلك قبل العمى أو بعده. وفصل الجمهور فأجازوا ما تحمله قبل العمى لا بعده، وكذا ما ينزل فيه منزلة البصر، كأن يشهده شخص بشئ ويتعلق هو به إلى أن يشهد به عليه، وعن الحكم يجوز في الشيء اليسير دون الكثير، وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يجوز شهادته بحال إلا فيما طريقه الاستفاضة، وليس في جميع ما استدلل به المصنف دفع للذهب المفصل لإدلائنا من حل المطلق على المقيّد. قوله (وأجاز شهادته القاسم والحسن وابن سيرين والزهرى وعطاء)، أما القاسم فأظنه أراد ابن محمد بن أبي بكر أحد الفقهاء السبعة. وقد روى سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد هو الانصاري قال سمعت الحكم ابن عتيبة - هو بالثناة والموحدة مصغر - يسأل القاسم بن محمد عن شهادة الأعمى فقال: جائزة. وأما قول الحسن وابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة من طريق أشعث عنها قال: شهادة الأعمى جائزة. وأما قول الزهرى فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب عنه، أنه كان يجيز شهادة الأعمى. وأما قول عطاء وهو ابن أبي رباح فوصله الأثرم من طريق ابن جريج عنه قال: يجوز شهادة الأعمى. قوله (وقال الشعبي يجوز شهادته إذا كان عاقلاً) وصله ابن أبي شيبة عنه بمعناه، وليس مراده بقوله «عاقلاً» الاحتراز من المجنون لأن ذلك أمر لا بد

من الاحتراز منه سواء كان أعمى أو بصيرا ، وإنما مراده أن يكون فطنا مدركا للأمور الدقيقة بالقرائن ، ولا شك في تفاوت الأشخاص في ذلك . **قوله** ( وقال الحكم : رب شيء يجوز فيه ) وصله ابن أبي شيبة عنه بهذا ، وكأنه توسط بين مذهبي الجواز والمنع . **قوله** ( وقال الزهري : أرايت ابن عباس لو شهد على شهادة أكننت تردده ) ؟ وصله الكرايس في أدب القضاء ، من طريق ابن أبي ذئب عنه . **قوله** ( وكان ابن عباس يبعث رجلا الخ ) وصله عبد الرزاق بمعناه من طريق ابن رجاه عنه ، ووجه تعلقه به كونه كان يعتمد على خبر غيره مع أنه لا يرى شخصه وإنما سمع صوته . قال ابن المنير : لعل البخاري يشير بحديث ابن عباس الى جواز شهادة الأعمى على التعريف ، أى إذا عرف أن هذا فلان ، فإذا عرف شهد ، قال وشهادة التعريف يختلف فيها عند مالك وغيره ، وقد جاء عن ابن عباس أنه كان لا يكتفي برؤية الشمس لأنها تواريها الجبال والسحاب ، ويكتفي بغلبة الظلمة على الأفق الذى من جهة المشرق ، وأخرجه سعيد بن منصور عنه . **قوله** ( وقال سليمان بن يسار : استأذنت على عائشة فعرفت صوتي فقالت : سليمان ادخل الخ ) تقدم الكلام عليه في آخر المتن ، وفيه دليل على أن عائشة كانت ترى ترك الاحتجاب من العبد سواء كان في ملكها أو في ملك غيره لأنه كان مكاتب ميمونة زوج النبي ﷺ . وأما من قال بمحتمل أنه كان مكاتباً لعائشة فمأرضة للصحيح من الاخبار بمحض الاحتمال وهو مردود ، وأبعد من قال يحمل قوله على عائشة بمعنى من عائشة أى استأذنت عائشة في الدخول على ميمونة . **قوله** ( وأجاز سمرة بن جندب شهادة امرأة متتقة ) كذا في رواية أبي ذر بالتشديد ، ولغيره بسكون التون وتقديمها على المثناة . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث عائشة « سمع النبي ﷺ رجلا يقرأ في المسجد ، الحديث ، والغرض منه اعتماد النبي ﷺ على صوته من غير أن يرى شخصه . **قوله** ( وزاد عباد بن عبد الله ) أى ابن الزبير عن أبيه عن عائشة ، وصله أبو يعلى من طريق محمد بن إسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة « تهنأ النبي ﷺ في بيتي ، وتتهجد عباد بن بشر في المسجد ، فسمع رسول الله ﷺ صوته فقال : يا عائشة هذا عباد بن بشر ، قلت : نعم ، فقال : اللهم أرحم عباده . **قوله** ( فسمع صوت عباد ) وقوله ( أصوت عباد ) هذا في رواية أبي يعلى المذكور عباد بن بشر في الموضعين كما سقته ، وهذا يزول اللبس عن يظن اتحاد المسموع صوته والراوى عن عائشة ، وهما اثنان مختلفا النسبة والصفة ، فعباد بن بشر صحابي جليل وعباد بن عبد الله بن الزبير تابعي من وسط التابعين ، وظاهر الحال أن المهم في الرواية التي قبل هذه هو المفسر في هذه الرواية لأن مقتضى قوله « زاد » أن يكون المزيد فيه والمزيد عليه حديثا واحدا فتحدد القصة ، لكن جزم عبد الفتى بن سعيد في « المهمات » بأن المهم في رواية هشام عن أبيه عن عائشة هو عبد الله بن يزيد الانصاري ، فروى من طريق عمرة عن عائشة « أن النبي ﷺ سمع صوت قارئ يقرأ فقال : صوت من هذا ؟ قالوا : عبد الله بن زيد ، قال : لقد ذكر في آية برحمه الله كنت أنسيتها ، ويؤيد ما ذهب اليه معاجلة قصة عمرة عن عائشة بقصة عروة عنها ، بخلاف قصة عباد بن عبد الله عنها فليس فيه تعرض لنسيان الآية ، ويمحتمل التعدد من جهة غير الجهة التي اتحدت ، وهو أن يقال سمع صوت رجلين ففرد أحدهما فقال : هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فسأل عنه ، والذي لم يعرفه هو الذي تذكر بقرائه الآية التي نسبها ، وسيأتى بقية الكلام على شرحه في كتاب فضائل القرآن إن شاء الله تعالى . ثانياً حديث ابن عمر في تأذين بلال وابن أم مكتوم ، وقد مضى بتمامه وشرحه في الأذان ، والغرض منه ما تقدم من الاعتماد على صوت الاصحى . ثالثاً حديث المسور في إعطاء

التي عليها له القباء ، والغرض منه قوله فيه « فمررت النبي عليه السلام صوته يخرج ومعه قباء وهو يريه محاسنه ويقول : خيأت لك هذا ، فان فيه أنه اعتمد على صوته قبل أن يرى شخصه ، وسيأتي شرحه في اللباس إن شاء الله تعالى . واحتج من لم يحز شهادة الأعمى بان العقود لا تجوز الشهادة عليها إلا باليقين ، والأعمى لا يتيقن الصوت لجواز شبه بصوت غيره ، وأجاب المجيزون بأن عمل القبول عندهم إذا تحقق الصوت ووجدت القرائن الدالة لذلك ، وأما عند الاشتباه فلا يقول به أحد ، ومن ذلك جواز نكاح الأعمى زوجته وهو لا يبرقها إلا بصوتها ، لكنه يتكرر عليه سماع صوتها حتى يقع له العلم بأنها هي ، والافتى احتمل عنده احتيالا قويا أنها غيرها لم يحز له الإقدام عليها . وقال الاسماعيلي : ليس في أحاديث الباب دلالة على الجواز مطلقا ، لأن نكاح الأعمى يتعلق بنفسه لأنه في زوجته وأمه وليس لغيره فيه مدخل . وأما قصة عباد ومخرمة في شيء يتعلق بهما لا يتعلق بغيرهما . وأما التأذين فقد قال في بقية الحديث وكان لا يؤذن حتى يقال له أصبحت ، فالاعتماد على الجمع الذين يجزونه بالوقت ، قال : وأما ما ذكره الزهري في حق ابن عباس فهو تحويل لا تقوم به حجة ، لأن ابن عباس كان أقفه من أن يشهد فيها لا تجوز فيه شهادته ، فانه لو شهد لأبيه أو ابنه أو مملوكه لما قبلت شهادته ، وقد أعاده الله من ذلك

١٢ - باب شهادة النساء ، وقوله تعالى [ ٢٨٢ البقرة ] : ﴿ فإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾

٢٦٥٨ - عرش ابن أبي مريم أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي عليه السلام أنه قال « أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلن بلى . قال : فذلك من نقصان عقليها »

قوله ( باب شهادة النساء ، وقول الله تعالى : فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ) قال ابن المنذر أجمع العلماء على القول بظاهر هذه الآية ، فأجازوا شهادة النساء مع الرجال ، وخص الجمهور ذلك باليهود والنصارى وقالوا لا تجوز شهادتهن في الحدود والقصاص ، واختلفوا في النكاح والطلاق والنسب والولاء ، فمنها الجمهور وأجازها الكوفيون ، قال : وانفقوا على قبول شهادتهن مفردات فيما لا يطلع عليه الرجال كالحيض والولادة والاستئصال وعيوب النساء ، واختلفوا في الرضاع كما سيأتي في الباب الذي بعده . وقال أبو عبيد : أما اتفاقهم على جواز شهادتهن في الأموال فلا ية المذكورة ، وأما اتفاقهم على منعها في الحدود والقصاص فللقوله تعالى ﴿ فان لم يأتوا بأربعة شهداء ﴾ وأما اختلافهم في النكاح ونحوه فمن الحنفية بالأموال فذلك لما فيها من المهور والنفقات ونحو ذلك ، ومن الحنفية بالحدود فلا تها تكون استحصلا للفروج وتحريمها بها ، قال : وهذا هو المختار ، ويؤيد ذلك قوله تعالى ﴿ وأشهدوا ذوي عدل منكم ﴾ ثم سماها حدودا فقال ﴿ تلك حدود الله ﴾ والنساء لا يقبلن في الحدود ، قال : وكيف يشهدن فيما ليس لهن فيه تصرف من عقد ولا حل انتهى ، وهذا التفصيل لا ياتي الترجمة لانها معقودة لاثبات شهادتهن في الجملة ، وقد اختلفوا فيما لا يطلع عليه الرجال هل يكفي فيه قول المرأة وحدها أم لا ؟ فمذهب الجمهور لا بد من أربع ، وعن مالك وابن أبي ليلى يكفي شهادة اثنتين ، وعن الشعبي والثوري تجوز شهادتها وحدها في ذلك وهو قول الحنفية . ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد مختصرا وقد مضى بتمامه في الحيض ، والغرض منه قوله عليه السلام « أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل » ؟ قال المذهب : ويستنبط منه التفاضل بين اليهود بقدر عقولهم ونسبهم ، فقتلهم

شهادة القطن يقط على الصالح البليد ، قال : وفي الآية أن الشاهد إذا نى الشهادة فذكره بما رقيقه حتى تذكرها أنه يجوز أن يشهد بها . ومن الطوائف ماحكاه القاضي عن أمه أنها شهدت عند قاضي مكة هي وامرأة أخرى ، فأراد أن يفرق بينهما امتحانا فالت له أم القاضي : ليس لك ذلك ، لأن الله تعالى يقول ( أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى )

### ١٢ - باب شهادة الإمام والسيّد

وقال أنس : شهادة البدي جائزة إذا كان عدلا . وأجازه شريح وزرارة بن أوفى

وقال ابن سيرين : شهادة جائزة لإلّا البدي لسيّد . وأجازه الحسن وإبراهيم في الشيء الثاني

وقال شريح : كلّم بنو عبيد وإمام

٢٦٥٩ - حدثنا أبو عامر عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عتبة بن الحارث ح

وحدثنا علي بن عبد الله حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة قال حدثني عتبة بن الحارث أو سمعته منه « أنه تزوّج أمّ يحيى بنت أبي إهاب ، قال فجات أمّ سودة قالت : قد أرضعتك . فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأعرض عني ، قال فتصيّت فذكرت ذلك له ، قال : وكيف وقد زعت أنها قد أرضعتك . فنهاه عنها »

قوله ( باب شهادة الإمام والسيّد ) أي في حال الرق ، وقد ذهب الجمهور إلى أنها لا قبل مطلقا ، وقالت طائفة : قبل مطلقا ، وقد قتل المصنف بعض ذلك وهو قول أحمد وإسحق وأبي ثور ، وقيل قبل في الشيء اليسير وهو قول الشعبي وشريح والنخعي والحسن . قوله ( وقال أنس : شهادة البدي جائزة إذا كان عدلا ) وصله ابن أبي شيبة من رواية المختار بن فلفل قال « سألت أنسا عن شهادة الميّد فقال جائزة » . قوله ( وأجازه شريح وزرارة بن أبي أوفى ) أما شريح فوصله ابن أبي شيبة من رواية عامر وهو الشعبي ، أن شريحا أجاز شهادة الميّد ، وروى سعيد ابن منصور من رواية عمار الدين قال « سمعت شريحا أجاز شهادة عبد في الشيء اليسير ، ورويناه في « جامع سفيان ابن عيينة » عن هشام عن ابن سيرين « كان شريح يميز شهادة البدي في الشيء اليسير إذا كان مرضيا ، وروى ابن أبي شيبة أيضا من طريق أشعث عن الشعبي « كان شريح لا يميز شهادة البدي ، فقال علي : لكننا نميزها فكان شريح بعد ذلك يميزها إلا لسيده ، وأما قول زرارة بن أبي أوفى وهو قاضي البصرة فلم أقف على سند له . قوله ( وقال ابن سيرين شهادة ) أي البدي ( جائزة ، إلا البدي لسيده ) وصله عبد الله بن أحمد بن حنبل في « المسائل » من طريق يحيى بن حقيق عنه بمناه . قوله ( وأجازه الحسن وإبراهيم في الشيء الثاني ) وصله ابن أبي شيبة من رواية منصور عن إبراهيم قال « كانوا يميزونها في الشيء الخفيف ، ومن طريق أشعث الخرائي عن الحسن نحوه . قوله ( وقال شريح : كلّم بنو عبيد وإمام ) كذا لاكثر ، ولابن السكن « كلّم عبيد وإمام ، وصله ابن أبي شيبة من طريق حماد الدين « سمعت شريحا شهد عنده عبد فأجاز شهادته ، فقيل له أنه عبد ، فقال : كلنا صيد وأنا حواء ، وأخرجه سعيد بن منصور

من هذا الوجه نحوه بلفظ «ف قيل له إنه عبد»، فقال: كلّم بنو عبید وبنو إمام، ثم أورد المصنف حديث عقبه ابن الحارث في قصة الأمة السوداء المرضعة، وسبأ في الكلام عليه في الباب الذي بعده، ووجه الدلالة منه أنه عليه السلام أمر عقبه بفراق امرأته بقول الأمة المذكورة، فلم تكن شهادتها مقبولة ما عمل بها، واحتجوا أيضا بقوله تعالى ﴿عن رضون من الشهداء﴾ قالوا فإن كان الذي في الرق رضا فهو داخل في ذلك، وأجيب عن الآية بأنه تعالى قال في آخرها ﴿ولا ياب الشهداء إذا ما دعوا﴾ والاباء إنما يتأق من الأحرار لا لشغل الرقيق بحق السيد، وفي الاستدلال بهذا القدر نظر، وأجاب الاستماعي عن حديث الباب فقال: قد جاء في بعض طرقه وجأت مولاة لأهل مكة، قال وهذا اللفظ يطلق على الحرة التي عليها الولاء فلا دلالة فيه على أنها كانت رقيقة، وتمتع بأن رواية حديث الباب فيه التصريح بأنها أمة فتعين أنها نيسم بحرة، وقد قال ابن دقيق العيد: إن أخذنا بظاهر حديث الباب فلا بد من القول بشهادة الأمة، وقد سبق إلى الجزم بأنها كانت أمة أحمد بن حنبل رواه عنه جماعة كإبي طالب ومهنا وحرب وغيرهم، وقد تقدم في العلم تسمية أم يحيى بنت أبي إهاب وانها غنية بفتح المعجمة وكسر النون بعدها تحتانية مثقلة، ثم وجدت في النسائي أن اسمها زينب فلعل غنية لقبها، أو كان اسمها فقير بزینب كما غير اسم غيرها، والأمة المذكورة لم أقف على اسمها. قوله ( فأعرض عني ) زاد في البيوع من طريق عبد الله بن أبي حسين عن ابن أبي مليكة «وتسم النبي عليه السلام»، قوله فيه ( فتجيت فذكرت ذلك له ) في رواية النكاح « فأعرض عني، فأتيته من قبل وجهه فقلت: أنها كاذبة، وفي رواية الدارقطني «ثم سألته فأعرض عني وقال في الثالثة أو الرابعة،

#### ١ - باب شهادة المرضعة

٢٦٦ - حدثنا أبو عاصم عن عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عقبه بن الحارث قال « تزوجت امرأة، لجأت امرأة فقالت: إني قد أرضعتك، فأتيت النبي عليه السلام فقال: وكيف وقد قيل؟ دعهما عنك، أو نحوه ».

قوله ( باب شهادة المرضعة ) ذكر فيه حديث عقبه بن الحارث في قصة المرأة التي أخبرته أنها أرضعته وأرضعت امرأته، أخرجه في الباب الذي قبله، وفي هذا الباب عن أبي عاصم، لكن هنا عن عمر بن سعيد وفي الذي قبله عن ابن جريج كلاهما عن ابن أبي مليكة وكان لأبي عاصم فيه شيخين، فقد وجدت له فيه ثالثا ورابعا أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن يحيى عن أبي عاصم عن أبي عامر الخراز ومحمد بن سليم كلاهما عن ابن أبي مليكة أيضا، واحتج به من قبل شهادة المرضعة وحدهما، قال علي بن سعد: سمعت أحمد يسأل عن شهادة المرأة الواحدة في الرضاع قال، يجوز على حديث عقبه بن الحارث وهو قول الأوزاعي ونقل عن عثمان وابن عباس والزهري والحسن وإسحق، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب قال « فرق عثمان بين ناس تناكحوا بقول امرأة سوداء أنها أرضعتهم، قال ابن شهاب: الناس يأخذون بذلك من قول عثمان اليوم. واختاره أبو عبيد إلا أنه قال: إن شهدت المرضعة وحدهما وجب على الزوج مفارقة المرأة ولا يجب عليه الحكم بذلك وإن شهدت معها أخرى وجب الحكم به. واحتج أيضا بأنه عليه السلام لم يلزم عقبه بفراق امرأته بل قال له «دعهما عنك»، وفي رواية ابن جريج «كيف وقد دحضت، فأشار



إلى أن ذلك على التنزيه ، وذهب الجمهور إلى أنه لا يمكن في ذلك شهادة المرضعة لأنها شهادة على فعل نفسها ، وقد أخرج أبو عبيد من طريق عمر والمغيرة بن شعبة وعلى بن أبي طالب وابن عباس أنهم امتنعوا من التفريق بين الزوجين بذلك فقال عمر : فرق بينهما إن جاءت بيته ، والأغلل بين الرجل وامرأته إلا أن يتزما ، ولو فتح هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين الزوجين إلا فعلت . وقال الشعبي : تقبل مع ثلاث نسوة بشرط أن لا تعرض نسوة لطلب أجرة ، وقيل لا تقبل مطلقا ، وقيل تقبل في ثبوت المحرمية دون ثبوت الأجرة لها على ذلك ، وقال مالك تقبل مع أخرى . وعن أبي حنيفة لا تقبل في الرضاع شهادة النساء المتمحضات ، وعكسه الاصطخري من الشافعية ، وأجاب من لم يقبل شهادة المرضعة وحدها بحمل النهي في قوله وفاء عنها ، على التنزيه وبحمل الأمر في قوله دعما عنك ، على الإرشاد . وفي الحديث جواز اعراض المفتي ليقبضه المستغنى على أن الحكم فيما سأله السكف عنه ، وجواز تكرار السؤال لمن لم يفهم المراد والسؤال عن السبب المقضى لرفع النكاح ، وقوله في الاسناد الذي قبله وحدثني عقبة بن الحارث أو سمعته منه ، فيه رد على من زعم أن ابن أبي مليكة لم يسمع من عقبة بن الحارث وقد حكاه ابن عبد البر ، ولعل قائل ذلك أخذ من الرواية الآتية في النكاح من طريق ابن علي عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن أبي مرزم عن عقبة بن الحارث ، قال ابن أبي مليكة وقد سمعته من عقبة ولكنني لحديث عبيد أحفظ . وأخرجه أبو داود من طريق حماد عن أيوب واقتطع ، عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث قال : وحدثني صاحب لي عنه وأنا لحديث صاحبني أحفظ ، ولم يسمه ، وفيه إشارة إلى التفريق في صبيغ الأداة بين الأفراد والجمع ، أو بين القصد إلى التحديث وعدمه ، فيقول الراوي فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ أو قصد الشيخ تحديثه بذلك وحدثني ، بالافراد وفيما عدا ذلك وحدثنا ، بالجمع أو وسمعت فلانا يقول ، ووقع عند الدارقطني من هذا الوجه وحدثني عقبة بن الحارث ، ثم قال ولم يحدثني ولكني سمعته يحدث ، وهذا يعين أحد الاحتمالين ، وقد اعتمد ذلك النسائي فيما يرويه عن الحارث بن مسكين فيقول : والحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا اسمع ، ولا يقول حدثني ولا أخبرني لأنه لم يقصد به التحديث وإنما كان يسمعه من غير أن يشعر به . قوله فيه ( أني قد أرضعتكما ) زاد الدارقطني من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة وقد دخلت علينا امرأة سوداء فسألت فأبطأنا عليها فقالت : تصدقوا علي ، فوالله لقد أرضعتكما جميعا ، زاد البخاري في العلم من طريق عمر بن سعيد عن ابن أبي حسين عن ابن أبي مليكة فقال لها عقبة ما أرضعتني ولا أخبرتي - أي بذلك - قبل التزوج ، زاد في باب إذا شهد شاهد بشي . فقال آخر ما علمت ذلك ، وفي العلم وفرك إلى رسول الله ﷺ بالمدينة فسأله ، وترجم عليه في الرحلة في المسألة النازلة ، وزاد في النكاح وفتالت لي : قد أرضعتكما وهي كاذبة ، قوله ( دعما عنك أو نحوه ) في رواية النكاح دعما عنك ، حسب ، زاد الدارقطني في رواية أيوب في آخره د لا خير لك فيها ، وفي الباب الذي قبله وفاء عنها ، زاد في الباب المشار إليه من الشهادات دفارقها ونسكت زوجها غيره .

#### ٩٥ - باب تعديل النساء بمضين بعضا

٢٦٦١ - حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود - وألفهني بهضه أحمد - حدثنا فليح بن سليمان عن ابن شهاب الزهري عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعقبة بن وقاص الليثي وعبيد الله بن عبد



فَإِذْ لَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُ أَبَوَيْ، فَنُكْتُ لَأُمِّي: مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ النَّاسُ؟ قَالَتْ: يَا بَنِيَّةُ، هَوْنِي عَلَى نَفْسِكَ الشَّانَ، فَوَافَقَ لَقَلَّمَا كَانَتْ امْرَأَةً قَطُّ وَصِيَّةً عِنْدَ رَجُلٍ مُجِيبًا وَلَهَا خَرَارُ إِلَّا أَكْثَرْنَ عَلَيْهَا. قُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَلَقَدْ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِهَذَا؟ قَالَتْ: فَيَتُوكُ الْبَلَاءُ حَتَّى أَصْبَحْتُ لَا يَرِقَالِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِيلُ بَنُومٌ. ثُمَّ أَصْبَحْتُ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ حِينَ اسْتَلْبَثْتُ الْوَحْيَ يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِالَّذِي يَعْلَمُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْوُدِّ لَهُمْ، فَقَالَ أُسَامَةُ: أَهْلَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا تَلَمْ وَاللَّهِ إِلَّا خَيْرًا. وَأَمَّا عَلَى بَنِ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يُصْنِقِ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَلَلنَّاسِ ضَوَاهَا كَثِيرٌ، وَسَلِ الْجَارِيَةَ تَصَدِّقُكَ. فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَرِيرَةَ فَقَالَ: يَا بَرِيرَةُ هَلِ رَأَيْتِ فِيهَا شَيْئًا يَرِيكَ؟ قَالَتْ بَرِيرَةُ: لَا وَالَّذِي بَيْنَكَ بِالْحَقِّ، إِنْ رَأَيْتُ مِنْهَا امْرَأَةً أَغِيصُهُ عَلَيْهَا قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ أَنِهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السَّنَنِ تَمَامُ عَيْنِ الصَّبِيِّ فَتَأْتِي الدَّاجِينَ فَتَأْكُلُهُ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَوْمِهِ فَاسْتَمَدَرَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرْزَةَ سَكُولًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يَبْدُرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَفَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي، فَوَافَقَ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا، وَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا، وَمَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا مَعِي. فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُسَادٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ أَنَا أَعْدَرُكَ مِنْهُ، إِنْ كَانَ مِنَ الْأَوْسِ ضَرَبْنَا عَنْقَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ إِبْخَوَانَا مِنَ الْخَزْرَجِ أَمَرْنَا فَنَقَلْنَا فِيهِ أَمْرَكَ. فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُבَادَةَ وَهُوَ سَيِّدُ الْخَزْرَجِ - وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا، وَاسْكَنَ احْتِمَلَتْهُ الْحَلِجَةُ - فَقَالَ: كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَا تَقُولُهُ وَلَا تَقْدِرُهُ عَلَى ذَلِكَ. فَقَامَ أَسِيدُ بْنُ الْحَصْبِيرِ فَقَالَ: كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَنَقْتُلَهُ، فَأَنْكَرَ مُنَافِقُ الْمُجَادِلِ عَنِ الْمُنَافِقِينَ. فَتَارَ الْخَبَّانِ الْأَوْسُ وَالْخَزْرَجُ حَتَّى هَمُّوا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَذْبَحِ. فَنَزَلَ خَفَضَهُمْ حَتَّى سَكَتُوا وَصَكَتْ. وَبَسَكَيْتُ يَوْمِي لَا يَرِقَالِي دَمْعٌ، وَلَا أَكْتَحِيلُ بَنُومٌ، فَأَصْبَحَ عِنْدِي أَبَوَايَ وَقَدْ بَسَكَيْتُ لَيْلَتِي وَيَوْمَا حَتَّى أَظُنُّ أَنَّ الْبَكَاءَ قَالِقٌ يَكْدِي. قَالَتْ: فَبَيْنَمَا هُمَا جَالِسَانِ عِنْدِي وَأَنَا أَبْكِي إِذْ اسْتَأْذَنَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَذِنْتُ لَهَا فَجَسَتْ تَبَسُّكِي مَعِي، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَلَسَ وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمٍ قَبْلَ فِي مَقِيلَ قَبْلَهَا، وَقَدْ مَسَكَتْ شَهْرًا لَا يُوْحِي إِلَيْهِ فِي شَأْنِي شَيْءٌ. قَالَتْ: فَتَشْهَدُ ثُمَّ قَالَ: يَا عَائِشَةُ فَانْهَ بَلَفَتِي عَنْكَ كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ كُنْتُ بَرِيرَةَ فَسَمِعْتُكَ اللَّهُ، وَإِنْ كُنْتُ أَلَمْتُ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتَوْبِي إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْبَدَأَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ ثُمَّ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ. فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتهُ قَلَصَ دَمْعِي حَتَّى مَا أَحْسِسُ مِنْهُ قَطْرَةً، وَقُلْتُ لِأُمِّي: أَعْجِبْ عَنِّي

رسول الله ﷺ . قال : والله لا أدري ما أقولُ رسولُ الله ﷺ . فقلتُ لأُمِّي : أجبني عنى رسول الله ﷺ فيما قال . قالت : والله ما أدري ما أقولُ رسولُ الله ﷺ . قالت وأنا جاريةُ حديثة السن لا أقرأ كثيراً من القرآن ، فقلتُ : إني والله لقد علمتُ أنكم تسمعون ما يحدثُ به الناسُ ووقفتُ في أنفسكم وصدقم به ، وإن قلتُ لكم إني بريئة - والله يعلم إني بريئة - لا تُصدقوني بذلك ، ولئن اعترفتُ لكم بأمر - والله يعلم إني بريئة - لئصدقني . والله ما أجدُ لي ولكم مثلاً إلا أبا يوسف إذ قال ( نصبر جميلُ والله المستعان على ما تصفون ) . ثم تمحَّولتُ على فرأيتُ وأنا أرجو أن يُبرئني الله . ولكن والله ما ظننتُ أن يُنزلَ في شأنِي وحياً مولانا أحمراً في نفسِي من أن يُسكلمَ بالقرآن في أمرِي ، ولكني كنتُ أرجو أن يري رسول الله ﷺ في النوم رؤيا يُبرئني ، فوالله ما رامَ بحيلِهِ ولا خرجَ أحدٌ من أهل البيتِ حتى أنزلَ عليه الوحى ، فأخذهُ ما يأخذهُ مِنَ الأبرارِ ، حتى إنه ليتحدَّرُ منه مثلُ المُجان من العرقِ في يومِ شاتٍ . فلما مررتُ عن رسول الله ﷺ وهو بضحك فكان أولُ كلمةٍ تكلمَ بها أن قال لي : يا عائشةُ أحمدي الله ، فقد برأكِ الله . قالت لي أُمي : قومي إلى رسول الله ﷺ . فقلتُ : لا والله لا أقومُ إليه ، ولا أحدٌ إلا الله . فانزلَ الله تعالى [ ١١ النور ] : ( إن الذين جاءوا بالإفك عصبةٌ منكم ) الآيات . فلما أنزلَ الله ﷻ هذا في براءتي قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه - وكان يُنفقُ على مِسْطَح بنِ أنانةٍ لقرابته منه - والله لا أفتقُ على مِسْطَح بشيء أبداً بعد أن قال لعائشة ، فانزلَ الله تعالى [ ٢٢ النور ] : ( ولا يأتِ تل أولو الفضل منكم والسَّمة أن يؤتوا - إلى قوله - غفورٌ رحيم ) فقال أبو بكر : بلى والله ، إني لأحِبُّ أن يُغْفَرَ اللهُ لي ، فرَجَّعَ إلى مِسْطَح الذي كان يُجرى عليه . وكان رسول الله ﷺ يسألُ زينبَ بنتَ جحشٍ عن أمرِي ، فقال : يا زينبُ ما علمتُ ؟ ما وأيتُ ؟ فقالت : يا رسول الله ، أحمي سمى وبصري ، والله ما علمتُ عليها إلا خيراً . قالت : وهي التي كانت مُساميني ، فصصها الله بالورع . قال وحدَّثنا مُفْلِحٌ عن هشام بن عروة عن عائشة وعبد الله بن الزبير مثله . قال وحدَّثنا مُفْلِحٌ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن وبجى بن سعيد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر مثله .

قوله ( باب تعديل النساء بعضهن بعضاً ) كذا الأكثر ، زاد أبو ذر قبله حديث الإفك ثم قال باب الخ . قوله ( حدَّثنا أبو الربيع سليمان بن داود ) هو الزهراني العسكي بفتح المهملة والمثناة البصرية ، نزل بغداد ، اتفق البخاري ومسلم على الرواية عنه ، ومن جملة ما اتفقا عليه إخراج هذا الحديث عنه ، وفي طبقته اثنان كل منهما أيضاً أبو الربيع سليمان بن داود أحدهما الخليلي بضم المعجمة وتشديد المثناة المفتوحة ببغدادى انفرد مسلم بالرواية عنه والرشديني بكسر الراء وسكون المعجمة مصري لم يخرج له ما روِي عنه أبو داود والنسائي . قوله ( وأُفهمن بعضهُ أحدُنا حدَّثنا

فليس) يحتمل أن يكون أحد رفيقا لأبي الربيع في الرواية عن فليح وأن يكون البخاري حمله عنهما جميعا على الكيفية المذكورة، ويحتمل أن يكون أحد رفيقا للبخاري في الرواية عن أبي الربيع وهو الأقرب إذ لو كان المراد الأول لكان يقول: قال حدثنا فليح بالثبوت، ولم أر ذلك في شيء من الأصول، ويؤيد الأول أيضا صنيع الرقائي فإنه أخرج الحديث في المصاحفة ومقتضاه أن القدر المذكور عند البخاري عن أحد عن أبي الربيع عن فليح، لكن وقع في أطراف خلاف حدثنا أبو ربيع وأفهمني بعضه أحد بن يونس، فإن كان محفوظا فلعل لفظه قال: سقط من الأصل كما جرت العادة بإسقاطها كثيرا في الأسانيد فأنبت بعضهم بدلها قال، بالافراد، وبما قال خلف جزم الدياطي، وأما جزم المزني بأن الذي ذكره خلف وهم فليس هذا الجزم بواضح، وزعم ابن خليفون أن أحد هذا هو ابن حنبل بناء على القول الثاني، وجوز غيره أن يكون أحد بن النضر النيسابوري وبه جزم الذهبي في طبقات القراء، وقد حدث به عن أبي الربيع الزهراني ممن يسمى أحد أيضا أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم وأبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى وغيرهما، وقد ذكرت في المقدمة طائفة ممن روى هذا الحديث عن فليح عن تسمى أحد، وكذلك من رواه عن أبي الربيع ممن يسمى أحد أيضا. قاله أعلم. ثم سأل المصنف حديث الإفك بطوله من رواية فليح عن الزهري عن مشايخه، ثم من رواية فليح عن هشام بن عمرو عن أبيه عن عائشة وعبد الله بن الزبير قال مثله، ومن رواية فليح عن ربيعة ويحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد، قال مثله، وسيأتي شرحه مستوفى في تفسير سورة النور وبيان ما زادت رواية كل واحد من هؤلاء على رواية الزهري ربما نقصت عنها. وقد أخرجه الاسماعيل عن جماعة أخبروه به عن أبي الربيع وزاد في آخره عن فليح، قال وسمعت ناسا من أهل العلم يقولون إن أصحاب الإفك جلدوا الجلد. قلت: وسيأتي لذلك إسناد آخر في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى. والفرغ منه هنا سؤاله عليه السلام بريرة عن حال عائشة وجوابها ببراءتها واعتقاد النبي عليه السلام على قولها حتى خطب فاستعذ من عبد الله بن أبي. وكذلك سؤاله من زينب بنت جحش عن حال عائشة وجوابها ببراءتها أيضا وقول عائشة في حق زينب: هي التي كانت تساميني فقصصها الله بالويع، ففي مجموع ذلك مراد الزجعة. قال ابن بطال: فيه حجة لأبي حنيفة في جواز تعديل النساء وبه قال أبو يوسف ووافق محمد الجمهور. قال الطحاوي: التزكية خبر وليست شهادة فلا مانع من القبول. وفي الترجمة الإشارة إلى قول ثالث وهو أن تقبل تزكيتهم لبعضهم لا للرجال لأن من منع ذلك اعتل بنقصان المرأة عن معرفة وجوه التزكية لاسيما في حق الرجال، وقال ابن بطال: لو قيل إنه تقبل تزكيتهم بقول حسن وثنا جميل يكون إبرا من سوء لكان حسنا كما في قصة الإفك، ولا يلزم منه قبول تزكيتهم في شهادة توجب أخذ مال، والجمهور على جواز قبولهم مع الرجال فيما يجوز شهادتهم فيه. قوله: فأيتن خرج سهمها أخرج بها معه (كذا للنسفي ولأبي ذر عن غير الكشميني، وفي رواية الكشميني والباقيين: خرج، وهو الصواب، ولعل الأول أخرج بضم أوله على البناء للجهول. قوله: (من جزع أطفال) كذا الأكثر، وفي رواية الكشميني: ظفار، وهو أصوب، وسيأتي توضيحه عند شرحه. قوله: فاستيقظت باسترجاعه حتى أتاها وحالته) كذا الأكثر، وفي رواية الكشميني والنسفي: (حين أتاها وحالته). قوله: (وقد بكيت ليلتي ويوما) في رواية الكشميني: (ليلتين ويوما) وفي رواية النسفي: (وأي الوقت، ليلتي ويومي، وسيأتي بقية الفاظها عند شرحه إن شاء الله تعالى).

١٦ - باب إذا زكّي رجل رجلاً كفاؤه . وقال أبو جميلة : وجدتُ مَبْذُوراً فلما رآني همُّ قال : عسى النُّوبَرُ أَيْبُوسُ ، كأنه يتهمني . قال عيسى : إنه رجلٌ صالح . قال : كذلك ، اذهب . وعلينا نَقَفَتُهُ

٢٦٦٢ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « أَتَيْتُ رَجُلًا عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : وَبَيْنَكَ ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ ( مراراً ) . ثُمَّ قَالَ : مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لَا تَحَالَةَ فَلْيَقُتِلْ : أَحَبُّ فَلَانَا . وَاللَّهِ حَسْبِي . وَلَا أُرَى عَلَى اللَّهِ أَحَدًا . أَحْسِبُهُ كَذًّا وَكَذَا . إِنْ كَانَ يَسْمُ ذَلِكَ مِنْهُ »

[ الحديث ٢٦٦٢ - طرقه في : ٦٠٦١ ، ٦١١٢ ]

قوله ( باب إذا زكّي رجل رجلاً كفاؤه ) ترجم في أوائل الشهادات « تعديل كم يجوز ، فتوقف هناك ، وحزم هنا بالاكتمال . بالواحد ، وقد قدمت توجهه هناك . واختلف السلف في اشتراط العدد في التزكية ، فالمرجع عند الشافعية والمالكية - وهو قول محمد بن الحسن - اشتراط اثنين كما في الشهادة ، واختاره الطحاوي ، واستثنى كثير منهم بطاقة الحاكم لأنه نائبه فينزل قوله منزلة الحكم ، وأجاز الأكثر قبول المجرع والتعديل من واحد لأنه ينزل منزلة الحكم والحكم لا يشترط فيه العدد . وقال أبو عبيد : لا يقبل في التزكية أقل من ثلاثة ، واحتج بحديث قبيصة الذي أخرجه مسلم فيمن تحمل له المسألة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجج فيشهدون له ، قال : وإذا كان هذا في حق الحاجة فغيرها أولى ، وهذا كله في الشهادة ، أما الرواية فيقبل فيها قول الواحد على الصحيح ، لأنه إن كان ناقلاً عن غيره فهو من جهة الأخبار ولا يشترط العدد فيها ، وإن كان من قبل نفسه فهو بمنزلة الحاكم ولا يتعدد أيضا . قوله ( وقال أبو جميلة ) بفتح الجيم وكسر الميم واسمه ستين بمهملة ونونين مضمر ، ووم من شدد التحاتية كالدودي ، وقيل لأنها رواية الأصل ، قيل اسم أبيه فرقد ، قال ابن سعد هو سلى ، وقال غيره هو ضمري ، وقيل سليط . وقد ذكره العجلي وجماعة في التابعين . وسيأتي في غزوة الفتح ما يدل على صحته ، وقد ذكره آخرون في الصحابة ، ووقع سياق خبره من طريق ممر عن الزهري عن أبي جميلة قال : أخبرنا ونحن مع ابن المسيب أنه أدرك النبي ﷺ وخرج معه عام الفتح ، وذكر أبو عمر أنه جاء في رواية أخرى أنه حج حجة الوداع ، وهو وارد على من لم يعرفه فقال إنه مجهول كابن المنذر ، ونقل البيهقي عن الشافعي نحو ذلك . وفي الرواة أبو جميلة آخر اسمه مبصرة الطاهوي بضم الطاء المهلهة وفتح الهاء ، وهو كوفي روى عن عثمان وعلى وليست له حجة اتفاقا ، ، ووم من جملة صاحب هذه القصة كالكركماني . قوله ( وجدت مَبْذُوراً ) بفتح الميم وسكون النون وضم الموحدة وسكون الواو بعدها معجمة أى شخصاً مَبْذُوراً ، أى لقيطاً . قوله ( قال عيسى أَيْبُوسُ ) كذا للأصيل ولأبي ذر عن الكشميني وحده وسقط لباقيين . والنوير بالمعجمة تصغير غار ، وأَيْبُوساً جمع بؤس وهو الشدة ، وانتصب على أنه خبر عيسى عند من يحيزه ، أو باضمار شيء . تقديره عسى أن يكون النوير أَيْبُوساً . وحزم به صاحب المفتى . وهو مثل مشهور يقال فيها ظاهره السلامة ويخشى منه العطب . وروى الخلال في علله عن الزهري أن أهل المدينة يمشلون به في ذلك كثيرا ، وأصله كما قال الأصمعي أناسا دخلوا غارا يبيتون فيه فأتاهم عليهم فقتلهم ، وقيل وجدوا فيه

عدوا لم يقتلهم ، قيل ذلك لئلا يدخل في أمر لا يعرف عاقبته . وقال ابن السكيت : النوير مكان معروف فيه ماء لبني كلب كان فيه ناس يقطعون الطريق ، وكان من بحر يتواصلون بالحراسة . وقال ابن الاعراب : ضرب عمر هذا المثل للرجل يمرض بأنه في الاصل ولده وهو يريد نفيه عنه بدعواه أنه التقطه ، فهذا معنى قوله كأنه يتهمني . وقيل أول من تكلم به الزباء - بفتح الزاى وتشديد الواو - لما قتلت جذيمة الارش . وأرداه قصير - بفتح القاف وكسر الهمزة - أن يقتصر منها . فتواطأ قصير وعمر بن أخت جذيمة على أن قطع عمرو أخت قصير فأظهر أنه حرب منه إلى الزباء . فأمست اليه . ثم أرسلته تاجرا فرجع اليها بربح كثير مراد ثم رجع المرة الاخرية ومعه الرجال في الاعدال معهم السلاح ، فنظرت الى الجمال تمنى رويداً لثقل من عليها فقالت : عسى النوير أبوسا أى لعل الشر يأتيتكم من قبل النوير ، وكان قصيرا أعلاها أنه سلك في هذه المرة طريق النوير ، فلما دخلت الاحمال قصرها خرجت الرجال من الاعدال فهلكت . قوله ( كأنه يتهمني ) أى بأن يكون الولد له ، وانما أراد نفي نسبة عنه لمعنى من المعاني ، وأراد مع ذلك أن يتولى هو تربيته ، وقيل اتهمه بأنه زنى بأمة ثم ادعاه وهو بعيد وما تقدم أولى . وقد أخرج البيهقي هذه القصة موصولة من طريق يحيى بن سعيد الانصاري عن الزهري عن أبي جيلة أنه خرج مع النبي ﷺ عام الفتح وأنه وجد منبوزا في خلافة عمر فأخذه ، قال فذكر ذلك عريق لعمر ، فلما رأى عمر قال فذكره وزاد : ماحلك على أخذ هذه النسمة ؟ قلت : وجدتني ضائعة . وقد أخرج مالك في «الموطأ» ، هذه الزيادة عن الزهري أيضا ، وصدر هذا الخبر سيأتي موصولا في أواخر المغازي من وجه آخر عن الزهري ، وفي ذلك رد على من زعم أن أبا جيلة هذا هو الطهوي لأن الطهوي لم يدرك النبي ﷺ ولا عمر ، وأورد ابن الاثير عن البخاري ما ذكرته عنه وزاد فيه ، وأنه التقط منبوزا ، فذكر القصة ولم أذكر في شيء من النسخ . قوله (قال له عريق إنه رجل صالح ) لم أقف على اسم هذا العريق . إلا أن الشيخ أبا حامد ذكر في تعليقه أن اسمه ستان . وفي الصحابة لابن عبد البر : ستان الضمري استخلفه أبو بكر الصديق مرة على المدينة . فيحتمل أن يكون هو ذا فقد قيل إن أبا جيلة ضمري والله أعلم . قال ابن بطال : كان عمر قسم الناس ، وجعل على كل قبيلة عريقا ينظر عليهم . قلت : فان كان أبو جيلة سلميا فينظر من كان عريق بنى سليم في عهد عمر . قوله (قال كذلك) زاد مالك في روايته : قال نعم . قوله (انذهب علينا نفقته) في رواية مالك : فقال عمر : انذهب فهو حر ، ولك ولاؤه علينا نفقته . وكذلك في رواية البيهقي . قال ابن بطال : في هذه القصة أن القاضي إذا سأل في مجلس نظره عن أحد فانه يجتزئ بقول الواحد كما صنع عمر . فاما إذا كلف المشهود له أن يعدل شهوده فلا يقبل أقل من اثنين . قلت : غاية أنه حمل القصة على بعض احتملاها ، وقصة التكليف تحتاج إلى دليل من خارج ، وقها جواز الالتقاط وإن لم يشهد ، وأن نفقته إذا لم يعرف في بيت المال ، وأن ولاده للثقة ، وذلك بما اختلف فيه ، وسأتى الإشارة إلى ذلك في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . وقد وجه بعضهم معنى قوله «لك ولاؤه» بكونه حين التقطه كأنه أعتقه من الموت أو أعتقه من أن يلتقطه غيره ويدعى أنه ملكه ( تنبيه ) : وقع في «المطالع» أن عمر لما اتهم أبا جيلة شهد له جماعة بالستر اه ، وليس في قصته أن الذي شهد ليس إلا عريقه وحده . وفيه ثبت عمر في الاحكام ، وأن الحاكم إذا توقف في أمر أحد لم يكن ذلك قادحا فيه ، ورجوح الحاكم الى قول أمثاله . وفيه أن الثناء على الرجل في وجهه عند الحاجة لا يكره ، وانما يكره الاطتاب في ذلك ، ولهذا التكتة ترجم البخاري عقب هذا بحديث أبي موسى الذي

ساقه بمعنى حديث أبي بكرة الذي أوردته في هذا الباب فقال « ما يكره من الإطباب في المدح » ، ووجه احتجاجة بحديث أبي بكرة أنه عليه السلام اعتبر تركية الرجل إذا اقتصد لأنه لم يجب عليه إلا الإسرار والتغالي في المدح ، واعترضه ابن المنير بأن هذا القدر كاف في قبول تركيته ، وأما اعتبار النصاب فسكوت عنه ، وجوابه أن البخاري جرى على قاعدته بأن النصاب لو كان شرطاً لذكر ، إذ لا يؤخر البيان عن وقت الحاجة . قوله ( أني رجل على رجل ) يحتمل أن يفسر المثنى بمجنون بن الأدرع الأسلي ، وحديثه بذلك عند الطبراني وأحمد وإسحق ، وعند إسحق فيه زيادة من وجه آخر قد يفسر منها المثنى عليه بأنه عبد الله ذو النجادين ، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الأدب مع تمام الكلام على حديث أبي بكرة إن شاء الله تعالى

### ١٧ - باب ما يكره من الإطباب في المدح ، وليلق ما يمل

٢٦٦٣ - **حدثنا محمد بن الصباح** حدثنا اسماعيل بن زكرياء حدثني يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال « سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يثنى على رجل ويطريه في مدحه فقال : أهله كنتم - أو قطعتم - ظهر الرجل »

[الحديث ٩٦٦ - طرقة في : ٦٠٠]

**قوله** ( باب ما يكره من الإطباب في المدح ، وليلق ما يمل ) أورد فيه حديث أبي موسى « سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يثنى على رجل ، يمكن أن يفسر بن فسر في حديث أبي بكرة بناء على اتحاد القصة ، وقوله « يطريه » بضم أوله ، والإطراء مدح الشخص بزيادة على ما فيه . قوله ( أهلكتم أو قطعتم ) شك من الراوى ، وليس في الحديث ما زاده في الترجمة من قوله « وليلق ما يمل » ، وكأنه ذهب الى اتحاد حديث أبي بكرة وأبي موسى وقد قال في حديث أبي بكرة « إن كان يعلم ذلك منه ، والله أعلم »

١٨ - **باب** بُلُوغ الصبيان وشهادتهم ، وقوله الله تعالى [ ٥٩ النور : ] ( وإذا بلغ الأطفال منسكهم الحلم فليستأذنوا ) . وقال منيرة : احتلمت وأنا ابن ثنتي عشرة سنة . و**بُلُوغ** النساء إلى الحيض أقوله عز وجل [ ٤ الطلاق : ] ( واللاتي يئسن من الحيض من نساءكم - إلى قوله - أن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ) . وقال الحسن بن صالح : أدركت جارة لنا جدة بنت إحدى وعشرين سنة

٢٦٦٤ - **حدثنا** عبيد الله بن سعيد حدثنا أبو أسامة قال حدثني عبيد الله قال حدثني نافع قال حدثني ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرَّضَهُ يوم أُحُد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ، ثم عرضني يوم أُخُد وقد ربي خمس عشرة فأجازني » قال نافع : فقدمت على عمر بن عبد العزيز وهو خليفة لحدثته الحديث قال : إن هذا لحدِيث الصغير والكبير ، وكتب إلى ثماله أن يفرضوا لمن بلغ خمس عشرة

[الحديث ٢٦٦٤ - طرقة في : ٤٩٧]



٢٦٦٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي

سعيد الخدرى رضى الله عنه يبلغ به النبي ﷺ قال « غُسلُ يوم الجمعة واجبٌ على كلِّ مُحتَمِلٍ »

قوله (باب بلوغ الصبيان وشهادتهم) أى حد بلوغهم وحكم شهادتهم قبل ذلك ، فاما حد البلوغ فسأذكره ، وأما شهادة الصبيان فردها الجمهور ، واعتبرها مالك في جراحاتهم بشرط أن يضبط أول قولهم قبل أن يتفرقوا ، وقبل الجمهور أخبارهم إذا انضمت اليها قرينة ، وقد اعترض بأنه ترجم بشهادتهم وليس في حديثي الباب ما يصرح بها ، وأجيب بأنه مأخوذ من الاتفاق على أن من حكم ببلوغه قبلت شهادته إذا اتصف بشرط القبول ، ويرشد إليه قول عمر بن عبد العزيز « إنه لحد بين الصغير والكبير » . قوله (وقول الله عز وجل : وإذا بلغ الاطفال منك الحلم فليستأذنوا) في هذه الآية تعليق الحكم ببلوغه الحلم ، وقد أجمع العلماء على أن الاحتلام في الرجال والنساء يلزم به الصادات والحدود وسائر الاحكام . وهو ازال الماء الدافق سواء كان مجاع أو غيره سواء كان في اليقظة أو المنام ، وأجمعوا على أن لا أثر للجوع في المنام إلا مع الانزال . قوله (وقال مغيرة) هو ابن مقسم الضبي الكوفي . قوله (وأنا ابن ثني عشر سنة) جاء مثله عن عمرو بن العاص ، فانهم ذكروا أنه لم يكن بينه وبين ابنه عبد الله بن عمرو في السن سوى اثنتي عشرة سنة . قوله ( وبلوغ النساء الى الحيض لقوله عز وجل : واللاتي ينسن من الحيض من نساتنكم - الى قوله - أن يضمن حملهن ) هو بقية من الترجمة ، ووجه الانتزاع من الآية للترجمة تعليق الحكم في العدة بالآقراء على حصول الحيض ، وأما قبله وبعده فبالأشهر ، فدل على أن وجود الحيض ينقل الحكم . وقد أجمع العلماء على أن الحيض بلوغ في حق النساء . قوله (وقال الحسن بن صالح) هو ابن حنبل المحدث الفقيه الكوفي تقدم نسبه في أوائل الكتاب ، وأثره هذا رويناه موصولا في «المجالسة» للدينوري من طريق يحيى بن آدم عنه نحوه وزاد فيه « وأقل أوقات الحمل تسع سنين ، وقد ذكر الشافعي أيضا أنه رأى جدة بنت إحدى وعشرين سنة وأنها حاضت لاستكمال تسع ووضعت بنتا لاستكمال عشرووقع لبنتها مثل ذلك ، واختلف العلماء في أقل سن تحيض فيه المرأة ويحتمل فيه الرجل ، وهل تنحصر الملامات في ذلك أم لا ؟ وفي السن التي إذا جاوزه الغلام ولم يحتمل والمرأة ولم تحض يحكم حينئذ بالبلوغ ، فاعتبر مالك والليث وأحمد وإسحق وأبو ثور الإنيات ، إلا أن مالكا لا يقيم به الحد للشبهة ، واعتبره الشافعي في الكافر ، واختلف قوله في المسلم ، وقال أبو حنيفة : سن البلوغ تسع عشرة أو ثمان عشرة للغلام وسبع عشرة للجانبة ، وقال أكثر المالكية : حده فيها سبع عشرة أو ثمان عشرة ، وقال الشافعي وأحمد وابن وهب والجمهور : حده فيها استكمال خمس عشرة سنة على ما في حديث ابن عمر في هذا الباب . قوله (حدثنا عبيد الله بن سعيد) كذا في جميع الأصول عبيد الله بالتصغير ، وهو أبو قدامة السرخسي ، ووقع بخط ابن المكي الحافظ عبيد بن اسماعيل وبذلك جزم البيهقي في الخلافيات فأخرج الحديث من طريق محمد بن الحسين الخثعمي عن عبيد بن اسماعيل ثم قال : أخرجه البخاري عن عبيد الله بن اسماعيل . قلت : وهو معروف بالرواية عن أبي أسامة ، وقد أخرج النسائي هذا الحديث عن أبي قدامة السرخسي فقال « عن يحيى بن سعيد القطان ، بدل أبي أسامة فهذا يرجع ما قال البيهقي . قوله ( أن رسول الله ﷺ عرضه يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزئي ) فيه التفات أو تجريد إذ كان السياق يقتضي أن يقول فلم يجزه لكنه التفت ، أو جرد من نفسه أولا شخصا فعبّر

عنه بالمأخوذ ثم التفت فقال دعرضني، ووقع في رواية يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر كاسياني في المغازي، فلم  
 يحزه، وفي رواية مسلم عن ابن عمر عن أبيه عن عبد الله بن عمر دعرضني رسول الله ﷺ يوم أحد في القتال فلم  
 يحزني، وقوله فلم يحزني، بضم أوله من الأجزاء، وفي رواية ابن إدريس وغيره عن عبيد الله عند مسلم  
 «فاستغفرني». **قوله** (ثم عرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني) لم تختلف الرواة عن عبيد الله  
 ابن عمر في ذلك وهو الاختصار على ذكر أحد والخندق، وكذا أخرجه ابن حبان من طريق مالك عن نافع  
 وأخرجه ابن سعد في الطبقات عن يزيد بن هارون عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر فزاد فيه ذكر بدر ولفظه  
 «عرضت على رسول الله ﷺ يوم بدر وأنا ابن ثلاث عشرة فردني، وعرضت عليه يوم أحد، الحديث، قال ابن  
 سعد: قال يزيد بن هرون ينبغي أن يكون في الخندق ابن ست عشرة سنة اه، وهو أقدم من نعرفه استشكل قول ابن  
 عمر هذا، وإنما بناء على قول ابن إسحق، وأكثر أهل السير أن الخندق كانت في سنة خمس من الهجرة وإن اختلفوا  
 في تعيين شهرها كاسياني في المغازي، واتفقوا على أن أحدا كانت في شوال سنة ثلاث، وإذا كان كذلك جاء  
 ما قال يزيد أنه يكون حينئذ ابن ست عشرة سنة، لكن البخاري جرح إلى قول موسى بن عقبة في المغازي أن الخندق  
 كانت في شوال سنة أربع، وقد روى يعقوب بن سفيان في تاريخه ومن طريقه البيهقي عن عروة نحو قول موسى  
 ابن عقبة، وعن مالك الجرم بذلك، وعلى هذا لا إشكال، لكن اتفق أهل المغازي على أن المشركين لما توجهوا  
 في أحد نادوا المسلمين: موعدكم العام المقبل بدر، وأنه ﷺ خرج إليها من السنة المقبلة في شوال فلم يجد بها أحدا،  
 وهذه هي التي تسمى «بدر الموعد»، ولم يقع بها قتال فتعين ما قال ابن إسحق إن الخندق كانت في سنة خمس فيحتاج  
 حينئذ إلى الجواب عن الإشكال، وقد أجاب عنه البيهقي وغيره بأن قول ابن عمر «عرضت يوم أحد وأنا ابن  
 أربع عشرة» أي دخلت فيها، وأن قوله «عرضت يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة» أي تجاوزتها فألغى الكسر  
 في الأولى وجعله في الثانية، وهو شائع مسموع في كلامهم، وبه يرتفع الإشكال المذكور وهو أولى من الترجيح  
 والله أعلم. (تنبيهان): الأول زعم ابن التين أنه ورد في بعض الروايات أن عرض ابن عمر كان يندر فلم يحزه ثم  
 بأحد فأجازته، قال: وفي رواية عرض يوم أحد وهو ابن ثلاث عشرة فلم يحزه وعرض يوم الخندق وهو ابن أربع  
 عشرة سنة فأجازته، ولا وجود لذلك، ولما وجد ما أشرت إليه عن ابن سعد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن أبي  
 معشر، وأبو معشر مع ضعفه لا يخالف ما زاده من ذكر بدر ما رواه الثقات بل يوافقهم. الثاني زعم ابن ناصر أنه  
 وقع في «الجمع» للحميدى هنا «يوم الفتح» بدل يوم الخندق، قال ابن ناصر: والسابق إلى ذلك ابن مسعود أو  
 خلفه فتبعه شيخنا ولم يتدبره. والصواب ويوم الخندق، في جميع الروايات، وتلقى ذلك ابن الجوزي عن ابن ناصر  
 وبالغ في التشكيك على من وهم في ذلك، وكان الأولى ترك ذلك فإن اللفظ لا يسلّم منه كثيرا أحد: **قوله** (قال نافع  
 قدمت على عمر) هو موصول بالاستناد المذكور. **قوله** (إن هذا الحد بين الصغير والكبير) في رواية ابن عينة  
 عن عبيد الله بن عمر عند الترمذي «قال هذا حد ما بين الفرية والمقاتلة». **قوله** (وكتب إلى عماله أن يفرضوا  
 لمن بلغ خمس عشرة) زاد مسلم في روايته «ومن كان دون ذلك فأجسوه في العيال»، وقوله «أن يفرضوا» أي  
 يفرضوا لهم رقعا في ديوان الجند. وكانوا يفرقون بين المقاتلة وغيرهم في العطاء، وهو الرزق الذي يجمع في بيت  
 المسال ويفرق على مستحقه. واستدل بقصة ابن عمر على أن من استكمل خمس عشرة سنة أجريت عليه أحكام

البايعين وإن لم يحتلم ، فيكذب بالمبادات وإقامة الحدود ، ويستحق سهم الغنيمة ، ويقتل إن كان حريباً ، ويقتل عنه الحجر أن أونس رثته وغير ذلك من الأحكام . وقد عمل بذلك عمر بن عبد العزيز وأقره عليه رادويه نافع . وأجلب الطحاوي وابن القصار وغيرهما من لم يأخذ به بأن الإجازة المذكورة جاء التصريح بانها كانت في القتال ، وذلك يتعلق بالقوة والجلد . وأجلب بعض المالكية بأنها واقعة عين فلا عموم لها ، ويحتمل أن يكون صادف أنه كان عند تلك السن قد احتلم لذلك أجازه . وتجاسر بعضهم فقال : إنما رده لضعفه لا لسنه ، وإنما أجازه لقوته لا لبلوغه . ويرد على ذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ، ورواه أبو عوانة وابن حبان في صحيحيهما من وجه آخر عن ابن جريج ، أخبرني نافع ، فذكر هذا الحديث بلفظ : عرضت على النبي ﷺ يوم الخندق فلم يجرني ولم يرني بلغت ، وهي زيادة صحيحة لا مطن فيها ، لجلالة ابن جريج وتقديمه على غيره في حديث نافع ، وقد صرح فيها بالتحديث فأتى ما يخشى من تدليس ، وقد نص فيها لفظ ابن عمر بقوله « ولم يرني بلغت » ، وابن عمر أعلم بما روى من غيره ولا سيما في قصة تتعلق به . وفي الحديث أن الامام يستعرض من يخرج منه للقتال قبل أن تقع الحرب فن وجدته أهلاً استصحبه وإلا رده ، وقد وقع ذلك للنبي ﷺ في بدر وأحد وغيرهما ، وسأني الإشارة إليه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . وعند المالكية والخنفية لانتوقف الإجازة للقتال على البلوغ ، بل للامام أن يميز من الصبيان من فيه قوة ونجدة ، قرب مرافق أقوى من بالغ . وحديث ابن عمر حجة عليهم ولا سيما الزيادة التي ذكرتها عن ابن جريج ، والله أعلم . ( تنبيه ) : ظاهر الترجمة مع سياق الآية أن الولد يطلق عليه صبي وطفل إلى أن يبلغ وهو كذلك ، وأما ما ذكره بعض أهل اللغة وجرم به غير واحد أن الولد يقال له جنين حتى يوضع ، ثم صبي حتى يظلم ، ثم غلام إلى سبع ثم يافع إلى عشر . ثم حرور إلى خمس عشرة ، ثم قد إلى خمس وعشرين ، ثم عطف إلى ثلاثين ، ثم عمل إلى أربعين ، ثم كهل إلى خمسين . ثم شيخ إلى ثمانين ، ثم هم إذا فلا يمنع إطلاق شيء من ذلك على غيره بما يثار به تجوزاً . قوله ( عن أبي سعيد ) هو الخدري . قوله ( يبلغ به النبي ﷺ ) تقدم في الجمعة من طريق أخرى عن صفوان بن سليم بلفظ « أن رسول الله ﷺ قال » . قوله ( غسل يوم الجمعة ) في رواية أحمد عن سفيان والغسل يوم الجمعة ، وقد تقدم الحديث ومباحثه في كتاب الجمعة ، وفيه إشارة إلى أن البلوغ يحصل بالانزال لأنه المراد بالاحتلام هنا . ويستفاد مقصود الترجمة بالقياس على بقية الأحكام من حيث تعلق الوجوب بالاحتلام

### ١٩ - باب سؤال الحاكم للدعي : هل لك بيعة ؟ قبل البين

٢٦٦٦ ، ٢٦٦٧ - حدثنا محمد بن أحمد أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن رضى الله عنه

قال : قال رسول الله ﷺ « من حلف على بينة - وهو فيها قاصر - ليفتطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان . قال فقال الأعمش بن قيس : في والله كان ذلك ، كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فحبتني فقدمته إلى النبي ﷺ ، فقال لي رسول الله ﷺ : ألك بيعة ؟ قال قلت : لا . قال قال لليهودي : أحلف . قال قلت : يا رسول الله إني إن يحلف ويذهب بآلى . قال فأنزل الله تعالى [ ١٧٧ آل عمران ] : ( إن

الْقَيْنَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا إِلَى آخِرِ الْآيَةِ »

قوله (باب سؤال الحاكم المدعى : هل لك بينة ؟ قبل اليمين) أورد فيه حديث الأشعث « كان بيني وبين رجل أرض لمجدنى ، فقال النبي ﷺ : ألك بينة ؟ قلت : لا . قال : يحلف » وفيه حديث ابن مسعود . وقوله في الترجمة « قبل اليمين » أى قبل يمين المدعى عليه ، وهو المطابق للترجمة ولا يصح حمله على المدعى بأن يطلب منه الحاكم يمين الاستظهار بأن بينته شهدت له بحق لأنه ليس فى حديث الأشعث تعرض لذلك ، بل فيه ما قد يتمسك به فى أن يمين الاستظهار غير واجبة ، والله أعلم . وسأأتى بمباحث حديثي الأشعث وابن مسعود فى التفسير والإيمان والتذور إن شاء الله تعالى . وفى الحديث حجة لمن قال : لا تعرض اليمين على المدعى عليه إذا اعترف المدعى أن له بينة

٣٠ - باب اليمين على المدعى عليه فى الأموال والحُدود . وقال النبي ﷺ « شَاهِدُكَ أَوْ يَمِينُهُ » وقال قتيبة : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ شُرَيْمَةَ كَتَبَ أَبُو الزُّنَادِ فِي شَهَادَةِ الشَّاهِدِ وَيَمِينَ الْمُدْعَى ، فَقُلْتُ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى [ ٢٨٢ البقرة ] : « وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَقُولَ إِحْدَاهُمَا قَوْلَهُ الْآخَرَى » قُلْتُ : إِذَا كَانَ يُكْتَفَى بِشَهَادَةِ شَاهِدٍ وَيَمِينَ الْمُدْعَى فَاصْتِحَاجُ أَنْ تُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى ، مَا كَانَ يَصْنَعُ بِذِكْرِ هَذِهِ الْآخَرَى ؟

٢٦٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مُعَمَّرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ثَلَيْحَةَ قَالَ « كَتَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى : إِنْ الدَّيُّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ »

٢٦٦٩ ، ٢٦٧٠ - حَدَّثَنَا عَمَلُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ ، ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ [ ٧٧ آل عمران ] : « إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ - إِلَى - عَذَابٍ أَلِيمٍ » . ثُمَّ إِنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَبِيسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا فَقَالَ : مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ لِحَدَّثَنَا بِمَا قَالَ ، فَقَالَ : صَدَقَ ، لَقِيَ أَنْزَلَتْ ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ حُصُومَةٌ فِي شَيْءٍ ، فَاصْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : شَاهِدُكَ أَوْ يَمِينُهُ . فَقُلْتُ لَهُ : إِنَّهُ إِذَنْ يَحْلِفُ وَلَا يُبَالِي . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا - وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ - لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ . ثُمَّ اقْرَأْ هَذِهِ الْآيَةَ »

قوله (باب اليمين على المدعى عليه فى الاموال والحُدود) أى دون المدعى ، ويستلزم ذلك شيئين : أحدهما أن لا تجب يمين الاستظهار ، والثانى أن لا يصح القضاء بشاهد واحد وبين المدعى . واستشهد المصنف بقصة ابن شبرمة يشير الى أنه أراد الثانى . وقوله « فى الأموال والحُدود » يشير بذلك الى الرد على الكوفيين فى تخصيصهم اليمين على المدعى عليه فى الاموال دون الحُدود ، وذهب الشافعى والجمهور الى القول بعموم ذلك فى الاموال والحُدود والنكاح

ونحوه ، واستثنى مالك النكاح والطلاق والعتاق والفدية فقال : لا يجب في شيء منها البين حتى يقيم المدعى البينة ولو شاهداً واحداً . **قوله** ( وقال النبي ﷺ شاهدك ) وصله في آخر الباب من حديث الأشعث ، والفرس منه أنه أطلق البين في جانب المدعى عليه ولم يقيد بشيء دون شيء ، وارتفع شاهدك ، على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره أثبت لك أو ألحجه أو ما يثبت لك ، والمعنى ما يثبت لك شهادة شاهدك . أو لك إقامة شاهدك لحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب إعرابه فارتفع ، وحذف الخبر العلم به ، وقد تقدم في الزهن بانقضاء شهودك ، وأنه روى بالرفع والنصب ، وتقدم توجيهه . **قوله** ( وقال قتبية حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ، ورأيت بخط القطب أنه رأى في بعض النسخ : حدثنا قتبية ، ورد ذلك مغلطاً بأن البخاري لم يحتج بابن شبرمة ، وهو عجيب ، فإنه أخرج له في الشواهد كما ساقى في كتاب الأدب ، وهذا من الشواهد فإنه حكاية واقعة اتفقت له مع ابن عيينة ليس فيها حديث مرفوع يحتج به . **قوله** ( عن ابن شبرمة ) بضم المعجمة والراء بينهما موحدة ساكنة ، وهو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي قاضي الكوفة للنصور ، مات سنة أربع وأربعين ومائة . **قوله** ( كثنى أبو الزناد ) هو قاضي المدينة . **قوله** ( في شهادة الشاهد وبين المدعى ) أي في القول بجوازه ، وكان مذهب أبي الزناد القضاء بذلك كأهل بلده ، ومذهب ابن شبرمة خلافه كأهل بلده ، فاحتج عليه أبو الزناد بالخبر الوارد في ذلك ، فاحتج عليه ابن شبرمة بما ذكر في الآية الكريمة ، وإنما تم له الحجة بذلك على أصل مختلف فيه بين الفريقين وهو أن الخبر إذا ورد متضمناً لزيادة على ما في القرآن هل يكون نسخاً والسنة لا تنسخ القرآن ؟ أو لا يكون نسخاً بل زيادة مستقلة بحكم مستقل إذا ثبت سند وجوب القول به ؟ والأول مذهب الكوفيين ، والثاني مذهب الحجازيين ، ومع قطع النظر عن ذلك لا تنتهز حجة ابن شبرمة لانه يصير معارضة للنص بالرأى وهو غير معتبر به ، وقد أجاب عنه الاسماعيلي فقال : الحاجة الى إذكر أحدهما الأخرى إنما هو فيما إذا شهدنا ، وإن لم نشهدنا قامت مقامهما بين الطالب وبين السنة الثابتة ، واليمين بمن حى عليه لو انفردت خلعت محل البينة على الأداء والإبراء ، فكذلك خلعت البين هنا محل المرأتين في الاستحقاق بها مضافة للشاهد الواحد . قال : ولو لم إسقاط القول بالشاهد واليمين لانه ليس في القرآن لزوم إسقاط الشاهد والمرأتين لانهما ليستا في السنة لانه ﷺ قال : شاهدك أو يمينه ، اهـ . وحاصله أنه لا يلزم من التخصيص على الشيء نفيه عما عداه ، لكن مقتضى ما بحثه أن لا يقضى بالبين مع الشاهد الواحد إلا عند فقد الشاهدين أو مقام مقامهما من الشاهد والمرأتين ، وهو وجه للشافعية ، وصححه الحنابلة ، ويؤيده ما رواه الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً : قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين فإن جاء بشاهدين أخذ حقه وإن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده ، وأجاب بعض الحنفية بأن الزيادة على القرآن نسخ ، وأخبار الآحاد لا تنسخ المتواتر ، ولا تقبل الزيادة من الأحاديث إلا إذا كان الخبر بها مشهوراً ، وأجيب بأن النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا ، وأيضا فالنسخ والنسخ لا بد أن يتواردا على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة على النص ، وغاية ما فيه أن نسبة الزيادة كالتخصيص نسخاً اصطلاح فلا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة ، لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ وأجمعوا على تحريم نكاح العمة مع بنت أخيها ، وسند الإجماع في ذلك السنة الثابتة ، وكذلك قطع وجل السارق في المرة الثانية ، وأمثلة ذلك كثيرة . وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على القرآن بأحاديث كثيرة في أحكام كثيرة كلها زائدة على ما في القرآن كالوضوء بالنية والوضوء من التيمم ومن التيمم والمضمعة والاستنشاق في الغسل دون الوضوء واستبراء المسية

وترك قطع من سرق ما يسرع اليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة في الولادة ولا قود إلا بالسيف ولا جمعة إلا في مصر جامع ولا تقطع الايدي في الغزو ولا يرث الكافر المسلم ولا يؤكل الطاق من السمك ويمرح كل ذى ناب من السباع ويغلب من الطير ولا يقتل الوالد بالولد ولا يرث القاتل من القاتيل وغير ذلك من الامثلة التي تتضمن الزيادة على عموم الكتاب ، وأجابوا بأنها أحاديث شهيرة فوجب العمل بها لشهرتها ، فيقال لهم وحديث القضاء بالشاهد واليمين جاء من طرق كثيرة مشهورة ، بل ثبت من طرق صحيحة متعددة ، فمنها ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس ، ان رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد ، وقال في اليمين إنه حديث صحيح لا يرتاب في صحته ، وقال ابن عبد البر لامطعن لأحد في صحته ولا إسناده ، وأما قول الطحاوي : ان قيس بن سعد لا تعرف له رواية عن عمرو ابن دينار ، لا يقدح في صحة الحديث لانها تابعيان ثقتان مكبان وقد سمع قيس من أقدم من عمرو ، وبمثل هذا لا ترد الاخبار الصحيحة . ومنها حديث أبي هريرة ، ان النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد ، وهو عند أصحاب السنن ورجاله مدنيون ثقات ، ولا يضره أن سبيل بن أبي صالح نسبته بعد أن حدث به ربيعة لأنه كان بعد ذلك برويه عن ربيعة عن نفسه عن أبيه ، وقصته بذلك مشهورة في سنن أبي داود وغيرها . ومنها حديث جابر مثل حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو عوامة . وفي الباب عن نحو من عشرين من الصحابة فيها الحسان والضمايف ، وبدون ذلك ثبت الشهرة ، ودعوى نسخه مردودة لان النسخ لا يثبت بالاحتفال . وأما احتجاج مالك في الموطأ بأن اليمين ترجح على المدعى عند التكرار ورد اليمين بغير حلف فإذا حلف ثبت الحق بغير خلاف فيكون حلف المدعى معه شاهد آخر أولى ، فهو متعقب ، ولا يرد على الحنفية لانهم لا يقولون برد اليمين . وقال الشافعي القضاء بشاهد ويمين لا يخالف ظاهر القرآن لأنه لم يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه ، يعني والخالف لذلك لا يقول بالمفهوم فضلا عن مفهوم العدد والله أعلم . وقال ابن العربي : أظرف ما وجدت لم في رد الحكم بالشاهد واليمين أصران : أحدهما أن المراد قضى بيمين المتكرر مع شاهد الطالب ، والمراد أن الشاهد الواحد لا يكفي في ثبوت الحق فيجب اليمين على المدعى عليه ، فهذا المراد بقوله قضى بالشاهد واليمين . وتعقبه ابن العربي بأنه جهل بالقصة ، لان القصة تقتضي أن تكون من شيئين في جهة واحدة لا في المتضادين . نازها على صورة مخصوصة وهي أن رجلا اشترى من آخر عبدا مثلا فادعى المشتري أن به عيبا وأقام شاهدا واحدا فقال البائع بتمه بالبراءة فيحلف المشتري أنه ما اشترى بالبراءة ويرد العبد ، وتعقبه بنحو ما تقدم ، ولأنها صورة نادرة ولا يحمل الخبر عليها . قلت : وفي كثير من الأحاديث الواردة في ذلك ما يبطل هذا التأويل والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه ، هكذا أخرجه في الرهن ، وهنا مختصرا من طريق نافع بن عمر الجمعي عن ابن أبي مليكة ، وأخرجه في تفسير آل عمران من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة مثله ، وذكر فيه قصة المرأتين اللتين ادعت أحدهما على الأخرى أنها جرحتها ، وقد أخرجه الطبراني من رواية سفيان عن نافع عن ابن عمر بلفظ « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » ، وقال : لم يروه عن سفيان إلا الفرغاني ، وأخرجه الاسماعيلي من رواية ابن جريج بلفظ « ولكن البينة على الطالب واليمين على المطلوب » ، وأخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن إدريس عن ابن جريج وهشام بن الاسود عن ابن أبي مليكة قال : كنت قاضيا لابن الزبير على الطائف ، فذكر قصة المرأتين ، فكتبت إلى

ابن عباس ، فسكتب إلى : إن رسول الله ﷺ قال : لو يعطى الناس بدعواهم لادى رجال أموال قوم ودماءهم ، ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر ، وهذه الزيادة ليست في الصحيحين ، وإسنادها حسن . وقد بين ﷺ الحكمة في كون البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه بقوله ﷺ : لو يعطى الناس بدعواهم لادى ناس دماء رجال وأموالهم ، وسيأتى في تفسير آل عمران . وقال العلماء الحكمة في ذلك لأن جانب المدعى ضعيف لأنه يقول خلاف الظاهر فكلف الحجة القوية وهي البينة لأنها لا تجلب لنفسها نقما ولا تدفع عنها ضررا فيقوى بها ضعف المدعى ، وجانب المدعى عليه قوى لأن الأصل فراغ ذمته فاكفى منه باليمين وهي حجة ضعيفة لأن الخالف يجلب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة . واختلف الفقهاء في تعريف المدعى والمدعى عليه ، والمشهور فيه تعريفان : الأول المدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه بخلافه ، والثاني من إذا سكك ترك وسكوته والمدعى عليه من لا يخفى إذا سكك ، والأول أشهر ، والثاني أسلم . وقد أورد على الأول بأن المودع إذا ادعى الرد أو التلف فإن دعواه تخالف الظاهر ، ومع ذلك فالقول قوله وقيل في تعريفهما غير ذلك . واستدل بقوله : واليمين على المدعى عليه ، للجمهور بحمله على عمومه في حق كل واحد سواء كان بين المدعى والمدعى عليه اختلاط أم لا ، وعن مالك لا توجه اليمين إلا على من بينه وبين المدعى اختلاط لئلا يتبدل أهل السفه أهل الفضل بتعطيلهم مرارا ، وقريب من مذهب مالك قول الاصطخري من الشافعية : إن قرآن الحال إذا شهدت بكذب المدعى لم يلتفت إلى دعواه ، واستدل بقوله : ولادى ناس دماء وأموالهم ، على إبطال قول المالكية في التسمية ، ووجه الدلالة تسويته ﷺ بين الدماء والأموال . وأجيب بأنهم لم يسندوا القصص مثلا إلى قول المدعى بل القسامة ، فيكون قوله ذلك لو أن يقوى جانب المدعى في بداهته باليمين . الحديث الثاني والثالث حديث الأشعث وعبد الله بن مسعود في سبب نزول قوله تعالى ( إن الذين يشترون بعهد الله ) الآية . وقد مضت الإشارة إليه قبل بياب . والمراد منه قوله : شاهدك أو يمينه ، وقد روى نحو هذه القصة وأثل بن حجر وزاد فيها : ليس لك إلا ذلك ، أخرجه مسلم وأصحاب السنن واستدل بهذا الحصر على رد القضاء باليمين والشاهد ، وأجيب بأن المراد بقوله ﷺ : شاهدك ، أى يمينتك سواء كانت رجلا أو رجلا وامرأتين أو رجلا ويمين الطالب ، وإنما خص الشاهدين بالذكر لأنه الأكثر الأغلب ، فالمدعى شاهدك أو ما يقوم مقامهما ، ولو لم من ذلك رد الشاهد واليمين لكونه لم يذكر لزم رد الشاهد والمرأتين لكونه لم يذكر فوضح التأويل المذكور ، والملحى : إليه ثبوت الخبر باعتبار الشاهد واليمين ، فدل على أن ظاهر لفظ الشاهدين غير مراد بل المراد هو أو ما يقوم مقامه

### ٢٦ - باب إذا ادعى أو قذف فله أن يلتبس بالبينة ويطلق طلب البينة

٢٦٧١ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا ابن أبي عمير عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنها : « إن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحابة ، فقال النبي ﷺ : البينة ، أو حد في ظهرك ، قال : يا رسول الله ، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا يتطلق يلتبس البينة ؟ فجعل يقول : البينة والأحد في ظهرك . فذكر حديث الأمان »

[ الحديث ٢٦٧١ - طرقه في : ١٧٥٧ ، ٥٠٧ ]

**قوله** ( باب إذا ادعى أو قذف أنه أن يلتبس البينة وينطلق لطلب البينة ) أورد فيه طرقاً من حديث ابن عباس في قصة المتلاعنين ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في مكانه ، والنقض منه تمكين القاذف من إقامة البينة على ذنا المتقنوف لدفع الحد عنه ، ولا يرد عليه أن الحديث ورد في الزوجين ، والزواج له مخرج عن الحد باللعان إن حصر عن البينة بخلاف الأجنبي ، لانا نقول : إنما كان ذلك قبل نزول آية اللعان حيث كان الزوج والأجنبي سواء ، وإذا ثبت ذلك للقاذف ثبت لكل مدعى من باب الأولى

### ٢٢ - باب البين بعد العصر

٢٦٧٢ - **ح** حدثنا علي بن عبد الله حدثنا جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « ثلاثة لا يسكهم الله ولا ينظر إليهم ولا يزكّيهم ولم يذهب إليهم : رجلٌ على فضلٍ ماء بطريقٍ يمنع منه ابن السبيل . ورجلٌ بايع رجلاً لا يبايعه إلا لهدّيا ، فإن أعطاه ما يريد وفّاه وإلا لم يفرّقه . ورجلٌ ماؤم رجلاً يسلمه بعد العصر خلف بالله لقد أعطى بها كذا وكذا فأخذها » **قوله** ( باب البين بعد العصر ) ذكر فيه حديث أبي هريرة « ثلاثة لا يكلمهم الله ، الحديث ، وفيه » ورجلٌ ساوم بسلمة بعد العصر خلف ، الحديث ، وسيأتي الكلام عليه في الأحكام ، ونذكر ما يتعلق به من تغليب البين بالزمان في الباب الذي بعده أن شاء الله تعالى . قال الملب : إنما خص النبي ﷺ هذا الوقت بتعظيم الإثم على من حلف فيه كاذباً لشهود ثلاثة الليل والنهار ذلك الوقت انتهى . وفيه نظر ، لأن بعد صلاة الصبح يشاركه في شهود الملائكة ، ولم يأت فيه ما أتى في وقت العصر ، ويمكن أن يكون اخص بذلك لكونه وقت ارتفاع الأعمال

### ٢٣ - باب يحلف المدعى عليه حيناً وجبت عليه قيمته ، ولا يصرف من موضع إلى غيره

قضى مروان بالبين على زيد بن ثابت على اللب

قال : أحلف له مكاني ، فجعل زيد يحلف ، ولبي أن يحلف على اللب ، فجعل مروان يعجب منه

وقال النبي ﷺ « شاهدك أو يمينه » ولم يخص مكاناً دون مكان

### ٢٦٧٣ - **ح** حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد عن الأعمش عن أبي واثل عن ابن مسعود

رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من حلف على يمينٍ ليقتطع بها مالا لقي الله وهو عليه غضبان »

**قوله** ( باب يحلف المدعى عليه حيناً وجبت عليه البين ولا يصرف من موضع إلى غيره ) أي وجوباً ، وهو قول الحنفية والمالكية ، وذهب الجمهور إلى وجوب التغليب ، ففي المدينة عند المنبر ، وبمكة بين الركن والمقام ، وبغيرهما بالمسجد الجامع . وافترقوا على أن ذلك في الدماء والمال الكثير لا في القليل ، واختلفوا في حد القليل والكثير في ذلك . **قوله** ( قضى مروان ) أي ابن الحكم ( على زيد بن ثابت بالبين على المنبر فقال : أحلف له مكاني الخ ) وصله مالك في الموطأ عن داود بن الحصين عن أبي غطفان - بفتح المعجمة ثم الهجاء ثم الفاء - الذي يضم الهم



وتشديد الزاى قال « اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع - يعنى عبد الله - لى مروان فى دار ، ففضى باليمين على زيد ابن ثابت على المنبر فقال : أحلف له مكافى فقال مروان : لا والله إلا عند مقاطع الحقوق ، لجعل زيد يحلف ان حقه لحق ، وأبى أن يحلف على المنبر ، وكان البخارى احتج بأن امتناع زيد بن ثابت من اليمين على المنبر يدل على أنه لا يراه واجبا ، والاحتجاج بزيد بن ثابت أولى من الاحتجاج بمروان ، وقد جاء عن ابن عمر نحو ذلك ، فروى أبو هيب فى كتاب القضاء بإسناد صحيح عن نافع « ان ابن عمر كان وصى رجل ، فأناه رجل بصك قد درست أسماء شهوده ، فقال ابن عمر : يا نافع اذهب به الى المنبر فاستحلفه ، فقال الرجل : يا ابن عمر أتريد أن تسمع بن الذى يسمعى هنا ؟ فقال ابن عمر . صدق فاستحلفه مكانه ، وقد وجدت لمروان سلفا فى ذلك ، فأخرج الكرابيضى فى « أدب القضاء » بسند قوى إلى سعيد بن المسيب قال : ادعى مدعى على آخر أنه اغتصب له بعيرا ، فخاصمه الى عثمان فأمره عثمان أن يحلف عند المنبر ، فأبى أن يحلف وقاله : أحلف له حيث شاء غير المنبر ، فأبى عليه عثمان أن لا يحلف الا عند المنبر ، ففرم له بعيرا مثل بعيره ولم يحلف . **قوله** ( وقال النبى ﷺ : شاهدك أو يمينه ) تقدم موصولا قريبا . **قوله** ( ولم يخص مكانا دون مكان ) هو من تفقه المصنف ، وقد اعترض عليه بأنه ترجم اليمين بعد العصر فأثبت التغليب بالزمان ونفى هنا التغليب بالمكان ، فان صح احتجاجة بأن قوله « شاهدك أو يمينه » لم يخص مكانا دون مكان فليحتج عليه بأنه أيضا لم يخص زمانا دون زمان ، فان قال ورد التغليب فى اليمين بعد العصر قيل له ورد التغليب فى اليمين على المنبر فى حديثين : أحدهما حديث جابر سرفوعا « لا يحلف أحد عند منبرى هذا على يمين آمنة ولو على سواك أخضر إلا تبوأ مقعده من النار » أخرجه مالك وأبو داود والنسائ وابن ماجه ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم ، والفظ الذى ذكرته لآبى بكر بن أبى شيبة . ثانيها حديث أبى أمامة بن ثعلبة سرفوعا « من حلف عند منبرى هذا يمين كاذبة يستحل بها مال امرئ مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا » أخرجه النسائ ورجاله ثقات . ويحاج عنه بأنه لا يلزم من ترجمة اليمين بعد العصر أنه يوجب تغليب اليمين بالمكان ، بل له أن يقبل المسألة فيقول : إن لزم من ذكر تغليب اليمين بالمكان أنها تغلف على كل حالف ، فيجب التغليب عليه بالزمان أيضا لثبوت الخبر بذلك . ثم أورد حديث ابن مسعود « من حلف على يمين ، وقد تقدم قريبا بأنهم منه مضموما إلى حديث الأشعث ، ويأتى الكلام عليه فى الايمان والتدور إن شاء الله تعالى

#### ٢٤ - باب إذا تسارع قوم فى اليمين

٢٦٧٤ - **حدثني** إسحاق بن نصر **حدثنا** عبد الرزاق أخبرنا مقرر عن صفار عن أبى هريرة رضى

الله عنه « ان النبى ﷺ عرض على قوم اليمين فأسرعوا ، فأمر أن يسهم بينهم فى اليمين أنهم يحلف»

**قوله** ( باب إذا تسارع قوم فى اليمين ) أى حيث تجب عليهم جميعا بأيم يبدأ . **قوله** ( ان النبى ﷺ عرض على قوم اليمين فأسرعوا ، فأمر أن يسهم بينهم فى اليمين أنهم يحلف ) أى قبل الآخر ، هذا اللفظ أخرجه النسائ أيضا عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وقال فيه « فأسرع الفريقان » وقد رواه أحمد عن عبد الرزاق شيخ شيخ البخارى فيه بلفظ « اذا أكره الاثنان على اليمين واستجابا فليدعها عليهما » وأخرجه أبو نعيم فى مسند اسحق بن

راهوه عن عبد الرزاق مثل رواية البخارى ، وتقمبه بأنه رآه فى أصل اسحق عن عبد الرزاق باللفظ الذى رواه أحمد ، قال : وقد وهم شيخنا أبو أحمد فى ذلك انتهى . قلت . وهكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق إسحق بن أبي إسرائيل عن عبد الرزاق ، وأخرجه من طريق الحسن بن يحيى عن عبد الرزاق مثله لكن قال « فاستحباها » ، وأخرجه أبو داود عن أحمد وسلسلة بن شبيب عن عبد الرزاق بلفظ « أو استحباها » ، قال الاسماعيلي : هذا هو الصحيح ، أى أنه بلفظ « أو » لا بالقاف ولا بالواو . قلت : ورواية الواو يمكن حملها على رواية « أو » ، وأما رواية الفاء فيمكن ترجيحها بأنها أكرها على اليقين فى ابتداء الدعوى ، فلما عرفا أنها لا بد لها منها أجا بالياء وهو المعبر عنه بالاستحباب ، ثم تنازعا أيها يبدأ فأرشد إلى القرعة . وقال الخطابي وغيره : الإكراه هنا لإبراه به حقيقته ، لأن الإنسان لا يكره على اليقين ، وإنما المعنى إذا توجهت اليقين على اثنين وأرادا الحلف - سواء كانا كارهين لذلك بقلبيهما وهو معنى الإكراه ، أو مختارين لذلك بقلبيهما وهو معنى الاستحباب - وتنازعا أيها يبدأ فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهي بل بالقرعة ، وهو المراد بقوله « فليستهما » ، أى فليقترا . وقيل صورة الاشتراك فى اليقين أن يتنازعا [اثنان] عينا ليست فى يد واحد منهما ولا بينة لواحد منهما فيقرخ بينهما ، فن خرجت له القرعة حلف واستحقا . ويؤيد ذلك ما روى أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق أبي رافع عن أبي هريرة « ان رجلين اختصما فى متاع ليس لواحد منهما بينة ، فقال النبي ﷺ : استهما على اليقين ما كان ، أجا ذلك أو كرها ، وأما اللفظ الذى ذكره البخارى فيحتمل أن يكون عند عبد الرزاق فيه حديث آخر باللفظ المذكور ، ويؤيده رواية أبي رافع المذكورة فانها بمعناها ، ويحتمل أن تكون قصة أخرى بأن يكون القوم المذكورون مدعى عليهم بعين فى أيديهم مثلا وأنكروا ولا بينة للدعى عليهم ، فتوجهت عليهم اليقين ، فقتاروا إلى الحلف ، والحلف لا يقع معتبرا إلا بتلقين الحلف ، فقطع النزاع بينهم بالقرعة فن خرجت له بدأ به فى ذلك . والله أعلم

### ٢٥ - باب قول الله تعالى ﴿ إِنْ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعْدِ اللَّهِ وَأَيَّامِهِمْ نَحْنًا قَلِيلًا

أُولَئِكَ لَإِخْلَاقٍ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ ، وَلَا يُسْكَأُهُمُ اللَّهُ ، وَلَا يَنْفَعُ الْيَوْمَ الْقِيَامَةَ ، وَلَا يَرْكَبُهُمْ ، وَلَمْ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾

٢٦٧٥ - حدثني إسحاق أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا الوثاق حدثني إبراهيم أبو إسماعيل السكيتي سمي عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنهما يقول « أقام رجل سيلعته خلف بالله لقد أعطى بها مالم يعطها . فَنَزَلَتْ [ ٧٧ آل عمران ] : ﴿ إِنْ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعْدِ اللَّهِ وَأَيَّامِهِمْ نَحْنًا قَلِيلًا ﴾ قال ابن أبي أوفى : الناجش آكل رباً خائب »

٢٦٧٦ ، ٢٦٧٧ - حدثنا بشر بن خالد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل عن عبد الله رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبًا لِيَقْطَعَ مَالَ الرَّجُلِ - أَوْ قَالَ أَعْمَرٍ - لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ . وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصْدِيقِي ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ ﴿ إِنْ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعْدِ

الله وأيمانهم ثمنا قليلا - إلى قوله - عذاب لهم . فَلَئِنِ الْأُنْثَى قَالَتْ : ما حَذَرْتُكُمْ هَذَا اللَّهُ الْيَوْمَ ؟ قُلْتُ كَذَا وكَذَا . قَالَ : فِي أَنْزَلْتُ »

قوله ( باب قول الله عز وجل : ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ) ذكر فيه حديث ابن أبي أوفى في سبب نزولها ، وحديث ابن مسعود والأشعث في نزولها أيضا ، ولا تعارض بينهما لاحتمال أن تكون نزلة في كل من القصتين ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في التفسير . وقوله في طريق ابن أبي أوفى : حدثنا إسحق حدثنا يزيد بن هارون ، جزم أبو علي الغساني بأنه إسحق بن منصور ، وجزم أبو نعيم الإصبهاني بأنه إسحق بن داهويه . وقوله : أخبرنا العوام ، هو ابن حوشب ، وقوله : قال ابن أبي أوفى : الناجش آكل دبا عائن ، هو موصول بالاسناد المذكور إليه ، وتقدم شرحه في باب النجش من كتاب البيوع

## ٢٦ - باب كيف يستحلف ؟ قال تعالى ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ ﴾

وقول الله عز وجل ﴿ ثُمَّ جَاءوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ﴾ . يقال : بالله وتالله وتالله

وقال النبي ﷺ « وَرَجُلٌ حَلَفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا بَعْدَ الْقَصْرِ » وَلَا يُحْلَفُ بِغَيْرِ اللَّهِ

٢٦٧٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عُمَرَ أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَادَّاهُو بِسَأَلِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، فَقَالَ : هَلْ عَلَى غَيْرِهِ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَقَالَ : هَلْ عَلَى غَيْرِهَا ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ . قَالَ : وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ ، قَالَ : هَلْ عَلَى غَيْرِهِ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ . قَالَ : فَادْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ : وَاللَّهِ لَا أُزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ »

٢٦٧٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُورِيَّةُ قَالَ : ذَكَرَ نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « مَنْ كَانَ حَالِقًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ »

[المحدث ٢٦٧٩ - أخرجه في : ٣٨٣٦ ، ٦١٠٨ ، ٦٦٦٦ ، ٦٦٤٨]

قوله ( باب كيف يستحلف ) هو بضم أوله وفتح اللام على البناء للجبول . قوله ( وقول الله عز وجل : ثم جاءوك يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ ) إلى آخر ما ذكره من الآيات المناسبة لها ، وغرضه بذلك أنه لا يجب تقليظ الحلف بالقول ، قال ابن المنذر : اختلفوا فقالت طائفة يحلفه بالله من غير زيادة ، وقال مالك : يحلفه بالله الذي لا إله إلا هو ، وكذا قال الكوفيون والشافعي ، قال : فان اتهمه القاضي غلظه عليه فيزيد عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ونحو ذلك . قال ابن المنذر : وبأى ذلك استحلفه اجزا . والاصل في ذلك أنه اذا حلف

بأنه صدق عليه أنه حلف اليمين . **قوله** ( يقال بالله ) أى بالوحدة ( وثائه ) أى بالثناة ( ووالله ) أى بالواو ، وكلها ورد بها القرآن ، قال الله تعالى ( قالوا تقاسموا بالله ) وقال تعالى ( والله ربنا ما كنا مشركين ) وقال تعالى ( تالله لقد آثرك الله علينا ) . **قوله** ( وقال النبي ﷺ ) : ورجل حلف بالله كاذبا بعد العصر ( هو طرف من حديث أبي هريرة المتقدم قريبا موصولا في « باب اليمين بعد العصر » لكن بالمعنى ، وسيأتى في الأحكام بلفظ « وحلف لقد أعطى بها كذا فصدقه رجل ولم يعط بها » . **قوله** ( ولا يخلف بغير الله ) هو من كلام المصنف على سبيل التكيل للترجمة ، وذلك مستفاد من حديث ابن عمر ثاني حديثي الباب حيث قال « من كان خالفا فليحلف بالله أو ليصمت » . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث طليحة في قصة الرجل الذي سأل عن الإسلام ، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان ، والفرص منه قوله « فأدبر الرجل وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص » ، فانه يستفاد منه الاقتصار على الحلف بالله دون زيادة . ثانيهما حديث ابن عمر « من كان خالفا فليحلف بالله ، وسيأتى شرحه في كتاب الأمان والنذور مستوفى إن شاء الله تعالى

٢٧ - **باب** من أقام البيعة بعد اليمين ، وقال النبي ﷺ « كل بعضكم ألحن بحجته من بعض »

وقال طاووس وإبراهيم وشریح : البيعة العادلة أحق من اليمين الفاجرة

٢٨٠ - **حديث** عبد الله بن مسعود عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « إنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ، فمَنْ قضيت له بحق أخيه شيئا بقوله فأنما أقطع له قطعة من النار ، فلا يأخذها »

**قوله** ( باب من أقام البيعة بعد اليمين ) أى يمين المدعى سواء رضى المدعى بيمين المدعى عليه أم لا ، وقد ذهب الجمهور الى قبول البيعة ، وقال مالك في المدونة : « إن استحلفه ولا علم له بالبيعة ثم عليها قبلت وقضى له بها ، وإن عليها فتركها فلا حق له . وقال ابن أبي ليلى : لا تسمع البيعة بعد الرضا باليمين ، واحتج بأنه إذا حلف فقد برى وإذا برى فلا سبيل عليه ، وتمنع بأنه إنما يبرأ في الصورة الظاهرة لا في نفس الأمر . **قوله** ( وقال النبي ﷺ لعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ) هو طرف من حديث أم سلة الموصول في الباب المذكور ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، وفيه الإشارة إلى الرد على ابن أبي ليلى ، وأن الحكم الظاهر لا يصير الحق باطلا في نفس الأمر ولا الباطل حقا . **قوله** ( وقال طاووس وإبراهيم ) أى التخصي ( وشرح : البيعة العادلة أحق من اليمين الفاجرة ) أما قول طاووس وإبراهيم فلم أقف عليهما موصولين ، وأما قول شرح فوصله البغوي في المجلديات ، من طريق ابن سيرين عن شرح قال : من ادعى قضائي فهو عليه حتى يأتي بيينة ، الحق أحق من قضائي ، الحق أحق من يمين فاجرة . وذكر ابن حبيب في « الواضحة » بإسناد له عن عمر قال « البيعة العادلة خير من اليمين الفاجرة قال أبو عبيد : إنما قيد اليمين بالفاجرة إشارة إلى أن محل ذلك ما إذا شهد على الخائف بأنه أمر ، بخلاف ما حلف عليه فتبين أن يمينه حينئذ فاجرة ، وإلا فقد يوفى الرجل ما عليه من الحق ويحلف على ذلك وهو صادق ثم تقوم عليه البيعة التي شهدت بأصل الحق ولم يحضر الوقت فلا تكون اليمين حينئذ فاجرة . ثم أورد المصنف حديث أم سلة

مرفوعاً ، انكم تختصمون الى ، ولعل بهدكم الحن بجمته من بعض ، الحديث ، قال الاسماعيلي : ليس في حديث أم سلة دلالة على قبول البينة بمدعين المكر . وأجاب ابن المنير فقال : موضع الاستشهاد من حديث أم سلة رضي الله عنها أنه ﷺ لم يحمل اليه الكاذبة مفيدة حلاً ولا قطعاً لحق الحق ، بل نهاء بمدعيه من القبض ، وسأوى بين حالتيه بمدعييها في التحريم ، فيؤذن ذلك بقاء حق صاحب الحق على ما كان عليه ، فاذا ظفر في حقه بينة فهو باق على القيام بها لم يسقط ، كما لم يسقط أصل حقه من ذمة مقتطعة باليمين . وسأوى الكلام على بقية شرح حديث أم سلة في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى

### ٢٨ - باب من أسره بانحياز الوعد . وقعه الحسن

واذكرني الكتاب إسماعيل أنه كان صادق الوعد . وقضى ابن الأشجوع بالوعد ، وذكر ذلك من ثمرة بن جندب وقال المسور بن مخرمة « سمعت النبي ﷺ وذكر كسر صهره » فقال : وعدني فوق لي »

قال أبو عبد الله : رأيت إسحاق بن إبراهيم يحتج بحديث ابن أشجوع

٢٦٨١ - حدثني إبراهيم بن حزمة حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبره قال : أخبرني أبو سفيان أن هرقل قال له « سألتك ماذا يأمرهم ؟ فزعمت أنه يأمر بالصلاح والصدق والعفاف والوفاء بالعهد وأداء الأمانة ، قال : وهذا صفة نبي »

٢٦٨٢ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا أثنى خان ، وإذا وعد أخلف »

٢٦٨٣ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « لما مات النبي ﷺ جاء أبو بكر مالاً من قبل العلاء بن الحضرمي فقال أبو بكر : من كان له على النبي ﷺ دين ، أو كانت له قبلة هدية فليأتنا : قال جابر : قلت وعدني رسول الله ﷺ أن يعطيني هكذا وهكذا وهكذا - فبسط يده ثلاث مرات - قال جابر : فمد في يدي خمساً ثم خمساً ثم خمساً »

٢٦٨٤ - حدثني محمد بن عبد الرحمن أخبرنا سعيد بن سليمان حدثنا مروان بن شجاع عن سالم الأفلح عن سعيد بن جبير قال « سألت يهودي من أهل الحيرة : أي الأجابين قسى موسى ؟ قلت : لا أدري حتى

أَقْدَمَ عَلَى حَبْرِ الْعَرَبِ فَأَسْأَلُهُ . فَقَدِمْتُ فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ : قَعَى أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ لَعَلَّ

**قوله** ( باب من أمر بانجاز الوعد ) وجه تعلق هذا الباب بأبواب الشهادات أن وعد المرء كالشهادة على نفسه قاله الكرماني . وقال الملب : انجاز الوعد مأمور به مندوب إليه هند الجميع ، وليس يفرض ، لاتفاقهم على أن الموعود لا يضارب بما وعد به مع الغرماء اهـ . وتقل الإجماع في ذلك مردود ، فإن الخلاف مشهور ، لكن الثائل به قليل . وقال ابن عبد البر وابن العري : أجل من قال به عمر بن عبد العزيز . وعن بعض المالكية إن ارتباط الوعد بسبب وجب الوفاء به والا فلا . فن قال لآخر : تزوج ولك كذا فتزوج لذلك وجب الوفاء به . وخرج بعضهم الخلاف على أن الهبة هل تملك بالقبض أو قبله . وقرأت بخط أبي رحمه الله في إشكالات على « الأذكار النووي » : ولم يذكر جوابا عن الآية ، يعني قوله تعالى ( كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون ) وحديث « آية المنافق » ، قال : والدلالة للوجوب منها قوية ، فكيف حمله على كراهة التنزيه مع الوعيد الشديد ؟ وينظر هل يمكن أن يقال يحرم الإخلاف ولا يجب الوفاء ؟ أي يأثم بالإخلاف وإن كان لا يلزم بوفاء ذلك . **قوله** ( وقوله الحسن ) أي الأمر بانجاز الوعد . **قوله** ( واذكر في الكتاب اسماعيل إنه كان صادق الوعد ) في رواية النسائي وذكر اسماعيل أنه كان صادق الوعد ، ، ودوي ابن حاتم من طريق الثوري أنه بلغه أن اسماعيل عليه السلام دخل قرية هو ورجل فارسله في حاجة وقال له انه ينتظره ، فأقام حولا في انتظاره . ومن طريق ابن شوذب أنه اتخذ ذلك الموضع مسكنا فسمى من يومئذ صادق الوعد . **قوله** ( وقضى ابن الأشوع بالوعد ، وذكر ذلك عن سمرة بن جندب ) هو سعيد بن عمرو بن الأشوع ، كان قاضي الكوفة في زمان إمارة خالد القسري على العراق وذلك بعد المائة ، وقد وقع بيان روايته كذلك عن سمرة بن جندب في تفسير إسحق بن راهويه . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( رأيت إسحق بن إبراهيم ) هو ابن راهويه ( يجهت بمحدث ابن أشوع ) أي هذا الذي ذكره عن سمرة بن جندب ، والمراد أنه كان يحتج به في القول بوجوب انجاز الوعد . ( تنبيه ) : وقع ذكر اسماعيل بين التعليق عن ابن الأشوع وبين نقل المصنف عن إسحق في أكثر النسخ ، والذي أوردته أولى والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث أبي سفيان بن حرب في قصة هرقل ، أورد منه طرفا ، وقد تقدم موصولا في بدء الوحي مع الإشارة إلى كثير من شرحه . ثانيها حديث أبي هريرة في آية المنافق ، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان . ثالثها حديث جابر في قصته مع أبي بكر فيما وعده به النبي ﷺ من مال البحرين ، وسأى الكلام عليه في « باب فرض الخس » ومعنى شيء من ذلك في الكفالة ، وأشار غير واحد إلى أن ذلك من خصائص النبي ﷺ . وقال ابن بطال : لما كان النبي ﷺ أولى الناس بمكارم الأخلاق أدى أبو بكر مواعيده عنه ، ولم يسأل جابراً البينة على ما ادعاه لأنه لم يدع شيئا في ذمة النبي ﷺ وإنما ادعى شيئا في بيت المال ، وذلك موكل إلى اجتهد الإمام . رابعها حديث ابن عباس في أي الأجلين قضى موسى . **قوله** ( عن سالم الأنطس ) هو ابن عجلان الجزري ، شامى ثقة ، ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الطب ، وكذا الراوى عنه مروان بن شجاع ، وقد تابع سالم على روايته لهذا الحديث حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير ، وتابع سعيدا عكرمة عن ابن عباس ، ورواه أيضا أبو ذر وأبو هريرة وصحبه

ابن النذر بعض الثورن وتشديد الذال المعجمة المفتوحة بعدها راء ، وجابروا أبو سعيد ، ورفعوه كاهم ، وجميعا عند ابن مردويه في التفسير ، وحديث عتبة وأبي ذر عند الزرار أيضا ، وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط ، ورواية عكرمة في مسند الحميدي . **قوله** ( سألني يهودي ) لم أقف على اسمه ، والحيرة بكسر المهملة بعدها تحتانية ساكنة بلد معروف بالعراق . **قوله** ( أي الأجلين ) أي المشار اليهما في قوله تعالى ( ثمانى حجج فان أتممت عشرا فمن عندك ) . **قوله** ( حبر العرب ) يفتح المهملة وبكسرهما ورجحه أبو عبيد ، ورجح ابن قتيبة الفتح وسكون الموحدة ، والمراد به العالم الماهر ، وإنما عبر به سعيد لكونها مستعملة عند الذي خاطبه ، وقد أخرج أبو نعيم من حديث ابن عباس مرفوعا أن جبريل ساء بذلك ، ومراده بالقدوم على ابن عباس أي بمكة . **قوله** ( قضى أكثرهما وأطيبهما ) كذا رواه سعيد بن جبير موقوفا ، وهو في حكم المرفوع لأن ابن عباس كان لا يعتمد على أهل الكتاب كما سيأتي بيانه في الباب الذي يليه . وذكر ابن دويد في « المنشور » أن عبد الله بن سعد بن أبي سرح لما غزا المغرب أرسل إلى ابن عباس جريما فسكمه فقال : ما ينبغي لهذا إلا أن يكون حبر العرب ، وقد صرح برفعه عكرمة عن ابن عباس . **و** ان رسول الله ﷺ سأل جبريل : أي الأجلين قضى موسى ؟ قال : أتمهما وأكلهما ، أخرجه الحاكم ، وفي حديث جابر « أوقافها ، أخرجه الطبراني في الأوسط ، وفي حديث أبي سعيد « أتمهما وأطيبهما عشر سنين ، والمراد بالأطيب أي في نفس شعيب . **قوله** ( ان رسول الله ﷺ إذا قال فعل ) المراد برسول الله ﷺ من اتصف بذلك ولم يرد شخصا بعينه . وفي رواية حكيم بن جبير « ان النبي ﷺ إذا وعد لم يخلف ، زاد الاسماعيلي من الطريق التي أخرجه البخاري « قال سعيد : فلقيني اليهودي فأعلته بذلك ، فقال : صاحبك والله عالم ، والغرض من ذكر هذا الحديث في هذا الباب بيان تأكيد الوفاء بالوعد ، لأن موسى ﷺ لم يجرم بوفاء العشر ، ومع ذلك فوقافها فكيف لو جرم . قال ابن الجوزي : لما رأى موسى عليه السلام طمع شعيب عليه السلام متعلقا بالزيادة لم يقتض كريم أخلاقه أن يحيب ظنه فيه

٣٩ - **باب** لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها . وقال الشعبي « لا تجوز شهادة أهل الملل بعضهم على بعض لقوله عز وجل » [ ١٤ للأنبياء ] : « فَأَعْرِضْنَا بَيْنَهُمُ الْمَدَاوَةَ وَالْبَيْضَاءَ » . وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا ( آمنا بالله وما أنزل ) الآية »

٢٦٨٥ - **حَرْشَانِي** بن بُسَكِيرٍ حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال « يا معشر المسلمين ، كيف تتألون أهل الكتاب وكنا بكم الذي أنزل على نبيه ﷺ أخذت الأخبار بالله تفرهونه لم يشب ؟ وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدّلوا ما كذب الله وغيروا بأيديهم الكتاب فقالوا [ ٢٩ البقرة ] : « هذا من عند الله ليثبتوا به تمنا قليلا » أفلا ينمكم بما جاءكم من العلم عن مفسداتهم ؟ ولا والله ما رأينا منهم رجلا قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم »

[ الحديث ٢٦٨٥ - أطرافه في : ٧٣٣٦ ، ٧٥٢٢ ، ٧٥١٣ ]

**قوله** ( باب لإيسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها ) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم شهادة الكفار ، وقد اختلف في ذلك السلف على ثلاثة أقوال : فذهب الجمهور إلى ردّها مطلقا ، وذهب بعض التابعين إلى قبولها مطلقا - إلا على المسلمين - وهو مذهب الكوفيين فقلّوا تقبل شهادة بعضهم على بعض ، وهي إحدى الروايتين عن أحمد وأنكرها بعض أصحابه ، واستثنى أحد حالة السفر فجاز فيها شهادة أهل الكتاب كما سيأتي بيانه في أواخر الوصايا إن شاء الله تعالى ، وقال الحسن وابن أبي ليلى واليثم وإسحق : لا تقبل ملة على ملة وتقبل بعض الملة على بعضها لقوله تعالى ( فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة ) وهذا أعدل الأقوال لبعده عن النعمة ، واحتج الجمهور بقوله تعالى ( ممن ترضون من الشهداء ) وبغير ذلك من الآيات والأحاديث . **قوله** ( وقال الشعبي : لا تجوز شهادة أهل الملل الخ ) وصله سعيد بن منصور ، حدثنا هشيم ، حدثنا داود عن الشعبي ، لا تجوز شهادة ملة على أخرى إلا المسلمين فإن شهدتهم جائزة على جميع الملل ، وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عيسى - وهو الحياط - عن الشعبي قال : كان يميز شهادة النصراني على اليهودي واليهودي على النصراني . وروى ابن أبي شيبة عن طريق أشعث عن الشعبي قال : تجوز شهادة أهل الملل للمسلمين بعضهم على بعض . قلت فاختلف فيه على الشعبي . وروى ابن أبي شيبة عن نافع وطائفة المجاز مطلقا . وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري المجاز مطلقا . **قوله** ( وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : لا تصدقوا أهل الكتاب الخ ) وصله في تفسير البقرة من طريق أبي سلة عن أبي هريرة وفيه قصة ، وسيأتي الكلام عليه ثم إن شاء الله تعالى . والفرض منه هنا انتهى عن تصديق أهل الكتاب فيما لا يعرف صدقه من قبل غيرهم ، فيدل على ردّ شهادتهم وعدم قبولها كما يقول الجمهور . **قوله** في حديث ابن عباس ( يا مشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب ) أي من اليهود والنصارى . **قوله** ( وكتابتكم ) أي القرآن . **قوله** ( أحدث الأخبار بالله ) أي أقربها نزولا إليكم من عند الله عز وجل ، فالحديث بالنسبة إلى المنزل إليهم وهو في نفسه قديم ، وقوله ( لم يشب ) بضم أوله وفتح المعجمة بعدها موحدة أي لم يخلط . ووقع عند أحمد من حديث جابر مرفوعا ، لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يدوكم وقد خلوا ، الحديث . وسيأتي مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . والفرض منه هنا الرد على من يقبل شهادة أهل الكتاب ، وإذا كانت أخبارهم لا تقبل فشهادتهم مردودة بالأولى ، لأن باب الشهادة أضيق من باب الرواية

### ٣٠ - باب القرعة في الشكيات

وقوله عز وجل [ ٤٤ آل عمران ] : ﴿ إِذْ يُلقُونَ أَفْلاكُمُ أَيُّهُم بِكُفْلٌ مَرِيمٌ ﴾  
وقال ابن عباس افتزعوا أفلاكهم مع الجارية ، وقال قوم زكرياء الجارية فكفلها زكرياء  
وقوله [ ١٤١ الصافات ] : ﴿ فاسمُ أفرع ﴾ فكان من الذخفين من المشهورين  
وقال أبو هريرة « عرض النبي ﷺ على قوم البين فأسرعوا ، فأمر أن يسهم بينهم : أيهم يحلف »  
٢٦٨٦ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غيث **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش قال **حدثني** الشعبي أنه سمع  
الثمان بن بشير رضى الله عنها يقول : قال النبي ﷺ « مثل للذين في حدود الله والواقع فيها مثل قوم



اسْتَمَوْا سَفِينَةً فَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَسْفَلِهَا وَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَعْلَاهَا ، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا يَمْزُجُونَ بِالْمَاءِ عَلَى الَّذِينَ فِي أَعْلَاهَا ، فَأَذْوَأُوا بِهِ ، فَأَخَذَ قَالًا فَجَلَّ يَنْقَرُ أَسْفَلَ السَّفِينَةِ ، فَأَتَوْهُ فَقَالُوا : مَا لَكَ ؟ قَالَ : نَادَيْتُهُمْ بِي وَلَا يُدِينُوا لِي مِنَ الْمَاءِ ، فَانْأَخَذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَنْجُوهُ وَنَجَّوْا أَنْفُسَهُمْ ، وَإِنْ تَرَكُوهُ أَهْلَكُوهُ وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ »

٢٦٨٧ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ أُمَّ الْقَلَاءِ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِمْ قَدْ بَايَعَتْ لِنَبِيِّ ﷺ أَخْبَرْتَهُ « أَنَّ عُمَانَ بْنَ مَطْلُونَ طَارَتْهُ سَهْمُهُ فِي الشَّكْنِيِّ حِينَ أَفْرَقَتِ الْأَنْصَارُ سَكْنَى الْمُهَاجِرِينَ ، قَالَتْ أُمُّ الْعَلَاءِ : فَسَكَنَ عِنْدَنَا عُمَانُ بْنُ مَطْلُونَ ، فَاشْتَكَى فَرَضْنَاهُ ، حَتَّى إِذَا أَتَوْنِي وَجَلَنَاهُ فِي ثِيَابِهِ دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ يَا السَّائِبَ ، فَشَهِدَتْنِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ . قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ : وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ إِكْرَمَهُ ؟ قُلْتُ : لَا أَدْرِي يَا أَبِی أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَمَا عُمَانٌ قَدْ جَاءَهُ وَاللَّهِ الْيَقِينُ ، وَإِنِّي لِأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ ، وَاللَّهُ مَا أَدْرِي - وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ - مَا يَفْعَلُ بِهِ . قَالَتْ : فَوَاللَّهِ لَا أَزْكِي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا ، وَأَخْزَنَتْنِي ذَلِكَ . قَالَتْ : فَمِتُّ فَأَرَيْتُ لِعُمَانَ عَيْنًا تَجْرِي ، فَمِتُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتَهُ ، قَالَ : ذَلِكَ عَمَلُهُ »

٢٦٨٨ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ مِنَ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُروَةُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ ، فَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ . وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا . غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمَّةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِنَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ تَبَتَّنِي بِذَلِكَ رِضَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

٢٦٨٩ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ سُمَيَّةَ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهْمُوا ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّنْجِيرِ لَاسْتَبَعُوا إِلَيْهِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْمَنَّةِ وَالشُّبْحِ لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبَوًّا »

**قَوْلُهُ** (بَابُ التَّرْعَةِ فِي الْمَشْكَلَاتِ) أَيْ مَشْرُوعِيهَا ، وَوَجْهٌ إِدْخَالُهَا فِي كِتَابِ الدَّهَادَاتِ أَنَّهَا مِنْ جَمَلَةِ الْبَيِّنَاتِ الَّتِي تُثَبِّتُ بِهَا الْحَقُّوقَ ، فَكَأَنَّهُ تَقَطُّعُ الْحَصُومَةِ وَالزَّوَاجِ بِالْبَيِّنَةِ كَمَا تَقَطُّعُ بِالْتَّرْعَةِ . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ السَّرْحِيِّ وَجْهَهُ مِنَ الْمَشْكَلَاتِ ، وَالْأَوَّلُ أَوْضَحُ ، وَليست « من » للتَّبْيِيزِ لِإِنْ كَانَتْ مَحْفُوظَةً ، وَمَشْرُوعِيَةُ التَّرْعَةِ بِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ ،

والجهود على القول بها في الجملة ، وأنكرها بعض الحنفية ، وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة القول بها ، وجعل المصنف ضابطها الأمر المشكل ، وفسرها غيره بما ثبت فيه الحق لاثنتين فأكثر وتقع المشاحة فيه فيقرع لفصل النزاع ، وقال اسماعيل القاضي : ليس في القرعة لإبطال الشيء من الحق كما زعم بعض الكوفيين ، بل إذا وجبت القسمة بين الشركاء فليهم أن يمدلوا ذلك بالقيمة ثم يقرعوا فيصير لكل واحد ما وقع له بالقرعة مجتمعا بما كان له في الملك معا فليعض في موضع وبينه ويكون ذلك بالمعوض الذي صار لشريكه لأن مقادير ذلك قد عدلت بالقيمة ، وإنما أضافت القرعة أن لا يختار واحد منهم شيئا معينا فيختاره الآخر فيقطع النزاع ، وهي إما في الحقوق المتساوية وإما في تعيين الملك ، فمن الأول عقد الخلافة إذا استووا في صفة الإمامة ، وكذا بين الأنظمة في الصلوات والمؤذنين والأقارب في تنسيق الموقوف والصلاة عليهم والحاضنات إذا كن في درجة والأولياء في التزويج والاستباق إلى الصف الأول وفي إحياء الموات وفي نقل المدن ومقاعد الأسواق والتقديم بالدعوى عند الحاكم والتزام على أخذ القبط والنزول في الحان المسبل ونحوه وفي السفر يبيض الزوجات وفي ابتداء القسم والدخول في ابتداء التكاح وفي الإقراع بين العبيد إذا أوصى بعتهم ولم يسمهم الثلث ، وهذه الأخيرة من صور القسم الثاني أيضا وهو تعيين الملك ومن صور تعيين الملك الإقراع بين الشركاء عند تعديل السهام في القسمة . **قوله** ( وقوله عز وجل : إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم ) أشار بذلك إلى الاحتجاج بهذه القصة في صحة الحكم بالقرعة بناء على أن شرع من قبلنا شرع لما إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا سيما إذا ورد في شرعنا نفيه ، وساق مساق الاستحسان والثناء على فاعله وهذا منه . **قوله** ( وقال ابن عباس الخ ) وصله ابن جرير بمناه . وقوله ( وقال قلم ذكريا ) أي ارتفع على الماء ، وفي رواية الكشمي « دوعلا ، وفي نسخة « دوعدا ، بالذال . ود الجرية ، بكسر الجيم والمعنى أنهم اقترعوا على كفالة مريم أيهم يكفلها فأخرج كل واحد منهم قلمًا وألقوها كلها في الماء فخرجت أقلام الجميع مع الجرية إلى أسفل وارتفع قلم ذكريا فأخذها . وأخرج ابن العديم في « تاريخ حلب » بسنده إلى شعيب بن إسحق أن النهر الذي ألقوا فيه الأقلام هو نهر قويق النهر المشهور بحلب . **قوله** ( وقوله ) أي وقول الله عز وجل . **قوله** ( فسام أفرح ) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن جرير من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه ، وروى عن السدي قال : قوله « فسام » أي قارع وهو أوضح . **قوله** ( فكان من المدحضين : من المسهومين ) هو تفسير ابن عباس أيضا أخرجه ابن جرير بالاستناد المذكور بلفظ « فكان من المقروعين » . ومن طريق ابن أبي نجيم عن مجاهد بلفظ « فكان من المسهومين » ، والاحتجاج بهذه الآية في إثبات القرعة يتوقف على القول بأن شرع من قبلنا شرع لنا ، وهو كذلك ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه ، وهذه المسألة من هذا القبيل ، لأنه كان في شرعهم جواز إلقاء البيض لسلامة البيض ، وليس ذلك في شرعنا لأنهم مستوون في عصمة الأنفس فلا يجوز القاءهم بقرعة ولا بنهرها . **قوله** ( وقال أبو هريرة : عرض النبي ﷺ الخ ) وصله قبل بأبواب ، وتقدم الكلام عليه في باب إذا تسارع قوم في العين ، وهو حجة في العمل بالقرعة . ثم ذكر المصنف في الباب أيضا أربعة أحاديث : الأول حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الجناز ، ويأتي في الهجرة شيء من ترجمة أم العلاء المذكورة وعثمان بن مظعون ، إن شاء الله تعالى ، والغرض منه قولها فيه « إن عثمان بن مظعون طار له سهمه في

السكنى ومعنى ذلك أن المهاجرين لما دخلوا المدينة لم يكن لهم مساكن ، فاقترح الانصار في إزناهم ، فصار عثمان بن مظعون لآل أم العلاء فزل فيهم . الثانى حديث عائشة ؓ كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفرا أفرج بين نسائه ، وهو طرف من أول حديث الإلفك ، وباقيه يتعلق بالقسم ، وقد تقدم في باب هبة المرأة لغير زوجها وسبقت الإشارة إلى علل شرحه هناك . الثالث حديث أبي هريرة ؓ لو يعلم الناس ما فى السدء والصف الاول ثم لم يجدوا إلا أن يستهوا عليه لاستهوا ، وقد تقدم مشروحا فى أبواب الأذان من كتاب الصلاة ، والغرض منه مشروعية الفرقة لان المراد بالاستهام هنا الإفراج وقد تقدم بيانه هناك . الرابع حديث النعمان بن بشير . قوله ( مثل المدهن ) بضم أوله وسكون المبهلة وكسر الهاء . بعدها نون أى الحارى بالمهلة والموحدة والمدهن والمداهن واحد ، والمراد به من يرانى ويضيق الحقوق ولا يغير المنكر . قوله ( والواقع فيها ) كذا وقع هنا ، وقد تقدم فى الشركة من وجه آخر عن عامر وهو الشعى ، مثل القائم على حدود الله والواقع فيها ، وهو أصوب لان المدهن والواقع أى مرتبتهما فى الحكم واحد ، والقائم مقابلة . ووقع عند الاسماعيلى فى الشركة ، مثل القائم على حدود الله والواقع فيها ، وهذا يشمل الفرق الثلاث وهو النامى عن المعصية والواقع فيها والمرائى فى ذلك ، ووقع عند الاسماعيلى أيضا هنا ، مثل الواقع فى حدود الله تعالى والنهى عنها ، وهو المطابق للمثل المضروب فانه لم يقع فيه إلا ذكر فرقتين فقط لكن إذا كان المداهن مشتركا فى الدم مع الواقع صارا بمنزلة فرقة واحدة ، وبيان وجود الفرق الثلاث فى المثل المضروب أن الذين أرادوا خرق السفينة بمنزلة الواقع فى حدود الله ، ثم من عداها إما منكر وهو القائم ، وإما ساكت وهو المدهن . وحمل ابن التين قوله هنا ( الواقع فيها ) على أن المراد به القائم فيها واستشهد بقوله تعالى ( إذا وقعت الواقعة ) أى قامت القيامة ولا يخفى ما فيه ، وكأنه غفل عما وقع فى الشركة من مقابلة الواقع بالقائم ، وقد رواه الترمذى من طريق أبى معاوية عن الأعشى بلفظ ( مثل القائم على حدود الله والمدهن فيها ) وهو مستقيم وقال السكرمانى : قال فى الشركة ( مثل القائم ، وهذا مثل المدهن ، وهما تقيضان ، فان القائم هو الأمر بالمعروف والمدهن هو التارك له ، ثم أجاب بأنه حيث قال القائم نظر الى جهة النجاة ، وحيث قال المدهن نظر الى جهة الهلاك ولا شك أن التشبيه مستقيم على الحالين . قلت : كيف يستقيم هنا الاقتصار على ذكر المدهن وهو التارك للأمر بالمعروف وعلى ذكر الواقع فى الحدود وهو العاصى وكلامهما هالك . فالذى يظهر أن الصواب ما تقدم والحاصل أن بعض الرواة ذكر المدهن والقائم وبعضهم ذكر الواقع والقائم وبعضهم جمع الثلاثة ، وأما الجمع بين المدهن والواقع دون القائم فلا يستقيم . قوله ( استهوا سفينة ) أى اقترعوها ، فأخذ كل واحد منهم سهما أى نصيبا من السفينة بالقرعة بأن تكون مشتركة بينهم إما بالإجارة وإما بالملك ، وإنما تقع القرعة بعد التعديل ، ثم يقع التشاح فى الأنصبة فتقع القرعة لفصل النزاع كما تقدم . قال ابن التين : وإنما يقع ذلك فى السفينة ونحوها فيما إذا نزلوها معا ، أما لو سبق بعضهم بعضا فالسابق أحق بموضعها . قلت : وهذا فيما إذا كانت مسيلة مثلا ، أما لو كانت مملوكة لم مثلا فالقرعة مشروعة إذا تنازعوا والله أعلم . قوله ( فتأذوا به ) أى بالماء عليهم بالماء حالة السقى . قوله ( فأخذ فأسا ) حمزة ساكنة معروف ويؤنث . قوله ( ينقر ) بفتح أوله وسكون النون وضم الفاف أى يحفر ليخرقها . قوله ( فان أخذوا على يديه ) أى منعوه من الحفر ( أنجوه ونجوا أنفسهم ) هو تفسير للرواية الماضية فى الشركة حيث قال

«نجوا ونجوا» أي كل من الآخذين والمأخوذين ، وهكذا إقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه ، وإلا هلك العاصي بالمصيبة والساکت بالرضا بها . قال المهلب وغيره : في هذا الحديث تعذيب العامة بذنب الخاصة ، وفيه نظر لأن التعذيب المذكور إذا وقع في الدنيا على من لا يستحقه فإنه يكفر من ذنوب من وقع به أو يرفع من درجته . وفيه استحقاق العقوبة بترك الأمر بالمعروف ، وتبيين العالم الحكم بضرب المثل ، ووجوب الصبر على أذى الجار إذا غشي وقوع ما هو أشد ضررا ، وأنه ليس لصاحب السفلى أن يحدث على صاحب العلو ما يضر به ، وأنه إن أحدث عليه ضررا لزمه إصلاحه ، وأن لصاحب العلو منه من الضرر . وفيه جواز قسمة العقار المتفاوت بالقرعة وإن كان فيه علو وسفل . ( تنبيه ) : وقع حديث الثمنان هذا في بعض النسخ مقنعا على حديث أم الملاء ، وفي رواية أبي ذر وطائفة كما أوردته

( غاتمة ) : اشتمل كتاب الشهادات وما اتصل به من القرعة وغير ذلك من الأحاديث المرفوعة على ستة وسبعين حديثا ، المعلق منها أحد عشر حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها مائة وأربعون حديثا والخالف ثمانية وعشرون ، واقفه مسلم على تخريجها سوى خمسة أحاديث وهي حديث عمر «كان الناس يؤخذون بالوحي» وحديث عبد الله بن الزبير في قصة الألفك ، وحديث القاسم بن محمد فيه وهو مرسل ، وحديث أبي هريرة في الاستهام في العين ، وحديث ابن عباس في الإنكار على من يأخذ عن أهل الكتاب . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثلاثة وسبعون أثرا . والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥٣ - كتاب الصلح

١ - باب ما جاء في الإصلاح بين الناس . وقوله عز وجل [١١٤ النساء] :

( لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس

ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجراً عظيماً )

وخروج الإمام إلى الموضع ليصلح بين الناس بأحايه

٢٦٩٠ - حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا أبو عسّان قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد رضى الله

عنه « أن ناساً من بني عمرو بن عوف كان بينهم شىء ، فخرج اليهم النبي ﷺ في أناس من أصحابه يصلحون

بينهم ، فحضرت الصلاة ولم يأت النبي ﷺ ، فأذن بلال بالصلاة ولم يأت النبي ﷺ . فجاء إلى أبي بكر

قال : إن النبي ﷺ حيس ، وقد حضرت الصلاة ، فهل لك أن تؤم الناس ؟ قال : نعم ، إن شئت .

فأقام الصلاة فقدم أبو بكر ، ثم جاء النبي ﷺ يمشى في الصفوف حتى قام في الصف الأول ، فأخذ الناس

في التصفيح حتى أكثروا ، وكان أبو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة ، فالتفت فإذا هو بالنبي ﷺ وراءه ،

فأشار إليه بيده قائماً أن يصلى كما هو ، فركع أبو بكر يده غيبة الله ، ثم رجع القهقري وراءه حتى دخل

في الصف ، فقدم النبي ﷺ فصلّى بالناس . فلما فرغ أقبل على الناس قال : يا أيها الناس ، إذا نابكم شىء

في صلاتكم أخذتم بالتصفيح ، إنما التصفيح للنساء ، من نأته شىء في صلاته فليقل سبحانه الله ، فإنه لا يسعه

أحد إلا التفت . يا أبا بكر ، ما منك حين أشرت إليك لم تصل بالناس ؟ قال : ما كان ينبغي لابن أبي

قحافة أن يصلى بين يدي النبي ﷺ »

٢٦٩١ - حدثنا مسدد حدثنا معتمر قال سمعت أبي أن أنساً رضى الله عنه قال « قيل لئنى ﷺ : لو

أنيت عبد الله بن أبي . فانطلق إليه النبي ﷺ وركب حماراً ، فانطلق للسلون يمشون معه . وهى أرض

سهبة . فلما أنهى النبي ﷺ قال : إليك عني ، والله لقد آذاني تنن حارك . قال رجل من الأنصار منهم : والله

لحار رسول الله ﷺ أطيب ريحاً منك . فضرب لعبد الله رجل من قومه ، فنتن ، فضرب لكل واحد منهما

أحايه ، فكان بينهما ضرب بالجرید والأيدى والتعال ، فبلغنا أنها أزلت ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا

فأصلحوا بينهما ) [٩ الحجرات]

**قوله** (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الصلح) كذا للنسب والاصيل وأبى الوقت . ولنيرم دباب . . وفي نسخة الصغاني أبواب الصلح . باب ما جاء . وحذف هذا كله في رواية أبي ذر . واقصر على قوله . ما جاء . في الاصلاح بين الناس . وزاد من الكشيبى . وإذا تقاسدوا . . والصلح أقسام : صلح المسلم مع الكافر . والصلح بين الزوجين . والصلح بين الفئة الباغية والمعادلة . والصلح بين المتخاصمين كالزوجين . والصلح في الجراح كالغزو على مال . والصلح لقطع الخصومة إذا وقعت المزاخمة إما في الاملاك أو في المشتركات كالشوارع . وهذا الأخير هو الذى يتكلم فيه أصحاب الفروع . وأما المصنف فترجم هنا لاكثرها . **قوله** (وقول الله عز وجل) (لاخير في كثير من نجواهم الا من أمر بصدقة او معروف) إلى آخر الآية (التقدير لا نجوى من الخ فان في ذلك الخير . ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعا أى لكن من أمر بصدقة الخ فان في نجواه الخير . وهو ظاهر في فضل الاصلاح . **قوله** (وخروج الإمام) إلى آخر بقية الترجمة . ثم أورد المصنف حديثين : أحدهما حديث سهل بن سعد بن زهابة رضي الله عنه فى الاصلاح بين بني عمرو بن عوف . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الإمامة . وهو ظاهر فيما ترجم له . ثانيهما حديث أنس في المنى . **قوله** (حدثنا معتمر) هو ابن سليمان التيمي . والاسناد كله بصريون . ووقع في نسخة الصغاني في آخر الحديث ما فيه : قال أبو عبد الله . وهو المصنف . هذا ما انتخبته من حديث مسند قبل أن مجلس ويحدث . **قوله** (ان أنسا قال) كذا في جميع الروايات ليس فيه تصريح بتحديث أنس لسليمان التيمي . وأعله الاسماعيلى بأن سليمان لم يسمعه من أنس . واعتمد على رواية المقدسى من معتمر عن أبيه أنه بلغه عن أنس بن مالك . **قوله** (قيل للنبي ﷺ) لم أقف على اسم القائل . **قوله** (لو أنيت عبد الله بن أبي) أى ابن سلول المخزومى المشهور بالفناء . **قوله** (وهى أرض سبخة) بفتح المهملة وكسر الموحدة بعدها معجمة أى ذات سبخ . وهى الأرض التى لا تثبت . وكانت تلك صفة الأرض التى مر بها ﷺ إذ ذاك . وذكر ذلك للتوطئة لقول عبد الله بن أبي إذ تأذى بالغباء . **قوله** (فقال رجل من الانصار منهم الخ) لم أقف على اسمه أيضا . وزعم بعض الشراح أنه عبد الله بن رواحة . ورأيت بخط القطب أن السابق إلى ذلك الديلمى ولم يذكر مستنده في ذلك فكتبت ذلك فوجدت حديث أسامة بن زيد الآتى في تفهيد آل عمران بنحو قصة أنس . وفيه أنه وقعت بين عبد الله بن رواحة وبين عبد الله بن أبي مراجعة . لكنها في غير ما يتعلق بالذى ذكر هنا . فان كانت القصة متحدة احتمال ذلك . لكن سياقها ظاهر في المغايرة . لأن في حديث أسامة أنه ﷺ أراد عيادة سعد بن عباد فر بعد الله بن أبي . وفي حديث أنس هذا أنه ﷺ دعى إلى إتيان عبد الله بن أبي . ويحتمل اتحادهما بأن الباعث على توجهه العيادة فاتفق مرووه بعبد الله بن أبي فقبل له حينئذ لو أتته فأتاه . ويدل على اتحادهما أن في حديث أسامة ولما غشيت المجلس بحاجة الغداة غمر عبد الله بن أبي أنفه بردائه . . **قوله** (فغضب لعبد الله) أى ابن أبي (رجل من قومه) لم أقف على اسمه . **قوله** (فتشتا) كذا للاكثر أى شتم كل واحد منهما الآخر . وفي رواية الكشيبى فشتته . **قوله** (ضرب بالجرید) كذا للاكثر بالجزم والراء . وفي رواية الكشيبى وبالحديد . بالمهملة والفاء . والأول أصوب . ووقع في حديث أسامة . فلم يزل النبي ﷺ يخفضهم حتى سكتوا . . **قوله** (فبلغنا) القائل ذلك هو أنس بن مالك . بينه الاسماعيلى في روايته المذكورة من طريق المقدسى فقال في آخره . قال أنس : فأنشئت أنها زلت فيهم . ولم أقف على اسم الذى أنسا بذلك . ولم يقع ذلك في حديث أسامة بل في آخره . وكان النبي ﷺ وأصحابه يعفون عن

المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ، ويصبرون على الآذى ، إلى آخر الحديث . وقد استشكل ابن طلال نزول الآية المذكورة وهي قوله ( وان طاققتان من المؤمنين اقتتلوا ) في هذه القصة ، لأن الخاصة وقعت بين من كان مع النبي ﷺ من أصحابه وبين أصحاب عبد الله بن أبي ، وكانوا إذ ذاك كفاراً فكيف يزل فيهم ( طاققتان من المؤمنين ) ولا سيما إن كانت قصة أنس وأسامة متحدة ، فإن في رواية أسامة فأسب المسلوب والمشركون . قلت : يمكن أن يحمل على التثنيب ، مع أن فيها اشكالا من جهة أخرى وهي أن حديث أسامة صريح في أن ذلك كان قبل وقعة بدر وقبل أن يسلم عبد الله بن أبي وأصحابه ، والآية المذكورة في المعجرات ونزولها متأخر جداً وقت مجيء الوفود ، ولكنه يحتمل أن تكون آية الإصلاح نزلت قديماً فيندفع الاشكال . ( تنبيه ) : القصة التي في حديث أنس مغايرة للقصة التي في حديث سهل بن سعد الذي قبله ، لأن قصة سهل في بني عمرو بن عوف وهم من الأوس وكانت منازلهم بقباء ، وقصة أنس في رمة عبد الله بن أبي وسعد بن عباد وهم من الخزرج وكانت منازلهم بالمدينة ، ولم أقف على سبب الخاصة بين بني عمرو بن عوف في حديث سهل والله أعلم . وفي الحديث بيان ما كان النبي ﷺ عليه من الصفح والحلم والصبر على الآذى في الله والدعاء إلى الله وتأليف القلوب على ذلك ، وفيه أن ركوب الحمار لانقص فيه على الكبار . وفيه ما كان الصحابة عليه من تعظيم رسول الله ﷺ والأدب معه والمحبة الشديدة ، وأن الذي يشير على الكبير بشيء يورده بصورة العرض عليه لا الجرم . وفيه جواز المبالغة في المدح لأن الصحابي أطلق أن ربح الحمار أطيب من ربح عبد الله بن أبي وأقره النبي ﷺ على ذلك

## ٢ - باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس

٢٦٩٢ - **عز**نا عبد العزيز بن هبة الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح عن ابن شهاب أن حميد بن عبد الرحمن أخبره أن أمه أم كثرهم بنت عتبة أخبرته أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول « ليس للكذاب الذي يصلح بين الناس فينمي خيراً أو يقول خيراً »

**قوله** ( باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس ) ترجم بلفظ « الكاذب » وساق الحديث بلفظ « الكذاب ، واللفظ الذي ترجم به لفظ معمر عن ابن شهاب وهو عند مسلم ، وكان حق السياق أن يقول : ليس من يصلح بين الناس كاذباً ، لكنه ورد على طريق القلب وهو ما نفع . **قوله** ( عن صالح ) هو ابن كيسان ، والاسناد كله مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق ، وأم كثرهم بنت عتبة أي ابن أبي معيط الأموية . **قوله** ( فينمي ) يفتح أوله وكسر الميم أي يبلغ ، تقول نميت الحديث أنميته إذا بلغت على وجه الإصلاح وطلب الخير ، فإذا بلغت على وجه الإنقاذ والنميمة قلت نميته بالتشديد كذا قال الجمهور ، وأدعى الحربي أنه لا يقال إلا نميته بالتشديد ، قال : ولو كان ينمي بالتخفيف للزم أن يقول خير بالرفع ، وفتح ابن الأثير بأن « خيراً » انتصب يبنى كما ينتصب بقال ، وهو واضح جداً يستغرب من خفاء مثله على الحربي . ووقع في رواية « الموطأ » ينمي بضم أوله ، وحكى ابن قرقول عن رواية ابن الديباغ بضم أوله وبالحاء بدل الميم قال : وهو تصحيف ، ويمكن ترجمه على معنى يوصل قول : أنهيت إليه كذا إذا أوصلته . **قوله** ( أو يقول خيراً ) هو شك من الراوى ، قال العلماء : المراد هنا أنه يجب بما عليه من الخير

وبسكت عما عليه من الشر ولا يكون ذلك كذبا لأن الكذب الإخبار بالشئ. على خلاف ما هو به ، وهذا ساكت ، ولا ينسب لساكت قول . ولا حجة فيه لمن قال : يشترط في الكذب قصد الإيهان لأن هذا ساكت ، وما زاده مسلم والسائي من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه في آخره ، ولم أسمعه يرخس في شئ . مما يقول الناس إنه كذب إلا في ثلاث ، فذكرها ، وهي الحرب وحديث الرجل لأمراءه والإصلاح بين الناس ، وأورد السائي أيضاً هذه الزيادة من طريق الزبيدي عن ابن شهاب ، وهذه الزيادة مدرجة ، بين ذلك مسلم في روايته من طريق يونس عن الزهري فذكر الحديث قال : وقال الإهري . وكذا أخرجهما السائي مفردة من رواية يونس وقال : يونس أثبت في الزهري من غيره ، وجرم موسى بن هارون وغيره بأدراجها ، ورويناه في « فرائد ابن أبي ميسرة » من طريق عبد الوهاب ابن ربيع عن ابن شهاب فساقه بسند مقتصر على الزيادة وهو وم شديد ، قال الطبري : ذهبت طائفة إلى جواز الكذب لقصد الإصلاح وقالوا : إن الثلاث المذكورة كلثال ، وقالوا : الكذب المذموم إنما هو فيما فيه مضرة ، أو ما ليس فيه مصلحة . وقال آخرون : لا يجوز الكذب في شئ . مطلقا وحلوا الكذب المراد هنا على التورية والتعريض كمن يقول الظالم : دعوتك أس ، وهو يريد قوله اللهم اغفر للسليين . ويعد أمره بعبية شئ . ويريد إن قدر الله ذلك . وأن يظهر من نفسه قوة . قلت : وبالأول جرم الخطأ وغيره ، وبالثاني جرم الملبس والأصل وغيرهما . وسياق في « باب الكذب في الحرب » في أواخر المجاهد يريد لهذا إن شاء الله تعالى . واتفقوا على أن المراد بالكذب في حق المرأة والزجل إنما هو فيما لا يقطع حقا عليه أو عليها أو أخذ ما ليس له أو لها ، وكذا في الحرب في غير التأمين . واتفقوا على جواز الكذب عند الاضطراب ، كما لو قصد ظلم قتل رجل وهو محتف عنه فله أن ينفي كونه عنده ويحلف على ذلك ولا يأثم . والله اعلم

### ٣ - باب قول الإمام لأصحابه : اذهبوا بنا نصليح

٢٦٩٣ - **عمر بن محمد بن عبد الله** حدثنا **عبد العزيز بن عبد الله الأوسى** وإسحاق بن محمد القروى قالوا : حدثنا **محمد بن جعفر** عن **أبي حازم** عن **سبل بن سعيد** رضي الله عنه « أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة ، فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال : اذهبوا بنا نصليح بينهم »

**قوله** ( باب قول الإمام لأصحابه اذهبوا بنا نصليح ) ذكر فيه طرقا من حديث سبل بن سعد الماضي في أوائل كتاب الصلح ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقوله في أول الاستاد : حدثنا محمد بن عبد الله ، وكذا للأكثر ، ووقع في رواية النسقي وأبي أحمد الجرجاني بأسقاطه فصار الحديث عندهما عن البخاري عن عبد العزيز وإسحق . وعبد العزيز الأوسى من مشايخ البخاري وهو الذي أخرج عنه الحديث الذي في الباب قبله ، وروى عنه هذا بواسطة ، وكذلك إسحق بن محمد القروى حدث عنه بواسطة وبشير واسطة ، ومحمد بن جعفر شيخهما هو ابن أبي كثير ، والاستاد كله مديون . وأما محمد بن عبد الله المذكور لجرم الحاكم بأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس النخعي ، نسيه الـ عنه . والله اعلم



٤ - **باب قول الله تعالى [١٢٨ النساء] (أَنْ يَصَالِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ، وَالصُّلْحُ خَيْرٌ )**

٢٦٩٤ - **عَدِشَةُ كَتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا **(وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَيْلِهَا نَشُوزًا أَوْ إِمْرَاضًا )** قَالَتْ « هُوَ الرَّجُلُ يَرَى مِنْ أَمْرَانِهِ مَا لَا يُجِبُهُ كِبَرُ أَوْ غَيْرُهُ فَيُرِيدُ فِرَاقَهَا ، فَقَوْلُ : أَسْكِنِي ، وَأَقْسِمُ لِي مَا شِئْتُ . قَالَتْ : وَلَا بَأْسَ إِذَا تَرَضَيْتَا »  
**قَوْلُهُ ( بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : أَنْ يَصَالِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ )** أُوْرِدَ فِيهِ حَدِيثٌ عَائِشَةَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ ، وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النِّسَاءِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

٥ - **باب إذا اصطَلَحوا على صلح جور فالصلح مردود**

٢٦٩٥ ، ٢٦٩٦ - **عَدِشَةُ آدَمُ** حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَرْبٍ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا « جَاءَ أَهْرَابِيٌّ قَال : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ . فَقَامَ خَصَمُهُ فَقَالَ : صَدَقَ ، أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ . قَالَ الْأَعْرَابِيُّ : إِنْ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَّقْ بَيْنَهُمَا ، قَالُوا : عَلَى ابْنِكَ أَرْجَحُ ، فَقَدِّتُ ابْنِي مِنْهُ بِمِائَةِ مِنَ الْقَتَمِ وَوَلِيدَةٍ ، ثُمَّ سَأَلْتُ أَمَلَ الْعِلْمِ قَالُوا : إِنَّمَا عَلَى ابْنِكَ جَلْدٌ مِائَةٍ وَتَتْرِبُ عَامٌ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، أَمَّا الْوَلِيدَةُ وَالْقَتَمُ فَرُدَّهُ عَلَيْكَ ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدٌ مِائَةٍ وَتَتْرِبُ عَامٌ . وَأَمَّا أَنْتَ يَا أَنْتَيْسُ - ( رَجُلٌ ) - فَاعْدُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا قَارِجُهَا . فَتَدَا عَلَيْهَا أَنْتَيْسُ فَرَجَحَهَا »

٢٦٩٧ - **عَدِشَةُ يَعْقُوبُ** حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ »

رواهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْخُرَّمِيُّ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَبِي عَوْنٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

**قَوْلُهُ ( بَابُ إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صُلْحٍ جَوْرٍ فَالْصُّلْحُ مَرْدُودٌ )** يَجُوزُ فِي صُلْحِ جَوْرِ الْإِضَافَةِ وَأَنْ يَتَوْنِ صُلْحٌ وَيَكُونَ جَوْرَ صِفَةٍ لَهُ . ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ فِي قِصَّةِ الْعَسِيفِ ، وَسَيَأْتِي شَرْحُهَا مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْحُدُودِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَالنَّعْضُ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ « الْوَلِيدَةُ وَالْقَتَمُ رَدُّ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الصُّلْحِ عَمَّا وَجِبَ عَلَى الْعَسِيفِ مِنَ الْحَدِّ ، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي الشَّرْعِ كَانَ جَوْرًا . قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ ) كَذَا الْأَكْثَرُ غَيْرُ مَنْسُوبٍ ، وَاقْتَرَدَ ابْنُ السَّكَنِ بِقَوْلِهِ « يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ » ، وَوَقَعَ نَظِيرُ هَذَا فِي الْمَغَازِي فِي « بَابِ فَضْلِ مَنْ شَهِدَ بِدَرٍّ » قَالَ الْبُخَارِيُّ « حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ » فَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ السَّكَنِ « يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ » أَيْ الزُّهْرِيُّ ، وَعِنْدَ الْأَكْثَرِ غَيْرُ مَنْسُوبٍ ، لَكِنْ قَالَ أَبُو ذَرٍّ فِي رِوَايَتِهِ فِي الْمَغَازِي « يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَيْ الْهَدْرِيُّ » وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي الطَّهَارَةِ « عَنْ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ، فَتَبَّهَ أَبُو ذَرٍّ فِي رِوَايَتِهِ قِتَالَ « الدُّورِيِّ » وَجَزَمَ الْحَاكِمُ بِأَنَّ يَعْقُوبَ الْمَذْكُورَ مِنْهُ ابْنُ مُحَمَّدٍ كَمَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ السَّكَنِ ، وَجَزَمَ أَبُو

أحمد الحاكم وابن منده والخيال وآخرون بأنه يعقوب بن حميد بن كاسب ، ورد ذلك البرقاني بأن يعقوب بن حميد ليس من شرطه ، وجوز أبو مسعود أنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، ورد عليه بأن البخاري لم يلقه فانه مات قبل أن يرحل ، وأجلب البرقاني عنه بجواز سقوط الوسطة وهو بعيد ، والذي يترجح عندى أنه الدورقي حملا لما أطلقه على ماقيده ، وهذه عادة البخاري لا يهمل نسبة الراوى إلا إذا ذكرها في مكان آخر فیهلما استثناء بما سبق والله أعلم . وقد جزم أبو علي الصدفي بأنه الدورقي ، وكذا جزم أبو نعيم في المستخرج ، بأن البخاري أخرج هذا الحديث الذي في الصلح عن يعقوب بن إبراهيم . **قوله** (عن أبيه) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، ووقع منسوبا كذلك في مسلم وقال في روايته د حدثنا أبي . **قوله** (عن القاسم) في رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن خالد الواسطي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه أن رجلا من آل أبي جهل أوصى بوصايا فيها أثره في ماله ، فذهبت الى القاسم بن محمد أستشير به فقال القاسم وسمعت عائشة ، فذكره . وسأيت بيان الأثر المذكورة في رواية الخرمي المتعلقة عن العلاء بن عبد الجبار . **قوله** (رواه عبد الله بن جعفر الخرمي) بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح الراء نسبة إلى المسور بن غزمية ، لجعفر هو ابن عبد الرحمن بن المسور بن غزمية ، وروايته هذه وصلها مسلم من طريق أبي عامر المقدسي والبخاري في كتاب خلق أفعال العباد ، كلاهما عنه عن سعد بن إبراهيم . سألت القاسم بن محمد عن رجل له مساكن فأوصى بثلك كل مسكن منها قال : يجمع ذلك كله في مسكن واحد ، فذكر المتن بلفظ د من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ، وليس لعبد الله بن جعفر في البخاري سوى هذا الموضع . **قوله** (وعبد الواحد بن أبي عون) وصله الدارقطني من طريق عبد العزيز بن محمد عنه بلفظ د من فعل أمرا ليس عليه أمرنا فهو رد ، وليس لعبد الواحد أيضا في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد رويناه في كتاب السنة لأبي الحسين بن حامد ، من طريق محمد بن إسحق عن عبد الواحد وفيه قصة قال د عن سعد بن إبراهيم قال كان الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لمب أوصى بوصية ، فجعل بعضها صدقة وبعضها ميراثا وخطب فيها ، وأنا يومئذ على القضاء ، فادريت كيف أقضى فيها ، فصليت بحسب القاسم بن محمد فسأله فقال : أجز من ماله الثلث وصية ، ورد سائر ذلك ميراثا ، فان عائشة حدثتني ، فذكره بلفظ إبراهيم بن سعد . وفي هذه الرواية دلالة على أن قوله في رواية الاسماعيلي المتقدمة د من آل أبي جهل ، وهم ، وإنما هو من آل أبي لمب ، وعلى أن قوله في رواية مسلم د يجمع ذلك كله في مسكن واحد ، هو بقية الوصية وليس هو من كلام القاسم بن محمد ، لكن صرح أبو عوانة في روايته بأنه كلام القاسم بن محمد ، وهو مشكل جدا ، فالذي أوصى بثلك كل مسكن أوصى بأمر جائز اتفاقا ، وأما إيراد القاسم بأن يجمع في مسكن واحد ففيه نظر لاحتمال أن يكون بعض المساكن أغلى قيمة من بعض ، لكن يحتمل أن تكون تلك المساكن متساوية فيكون الأولى أن تقع الوصية بمسكن واحد من الثلاثة ، ولعله كان في الوصية شيء زاد على ذلك يوجب إنكارها كما أشارت اليه رواية أبي الحسين بن حامد والله أعلم . وقد استشكل القرطبي شاذح مسلم ما استشكلته ، وأجاب عنه بالحل على ما إذا أراد أحد الفريقين القدية ، أو الموصى لم القسمة وتمييز حقه ، وكانت المساكن بحيث يضم بعضها الى بعض في القسمة ، فحينئذ تقوم المساكن قيمة التحديد ويجمع نصيب الموصى لم في موضع واحد ويبقى نصيب الورثة فيما عدا ذلك والله أعلم . وهذا الحديث معدود من أصول الاسلام وقاعدة من قواعده ، فان مناه : من اختلج في الدين مالا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت اليه . قال النووي : هذا الحديث

ما ينبغي أن يعتنى بحفظه واستعماله في إبطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به كذلك . وقال الطري : هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع ، لأن الدليل يتركب من مقدمتين ، والمطلوب بالدليل إما إثبات الحكم أو نفيه ، وهذا الحديث مقدمة كبرى في إثبات كل حكم شرعي ونفيه ، لأن منظومه مقدمة كلية في كل دليل ناف لحكم ، مثل أن يقال في الوضوء بماء نجس : هذا ليس من أمر الشرع ، وكل ما كان كذلك فهو مردود ، فهذا العمل مردود . فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث ، وإنما يقع النزاع في الأولى . ومفهومه أن من عمل عملا عليه أمر الشرع فهو صحيح ، مثل أن يقال في الوضوء بالنية : هذا عليه أمر الشرع ، وكل ما كان عليه أمر الشرع فهو صحيح . فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث والأولى فيها النزاع ، فلو اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في إثبات كل حكم شرعي ونفيه لاستقل الحديثان بجميع أدلة الشرع ، لكن هذا الثاني لا يوجد ، فإذا حديث الباب نصف أدلة الشرع والله أعلم . وقوله « رد » معناه مردود من اطلاق المصدر على اسم المفعول ، مثل خلق ومخلوق ونسخ ومنسوخ ، وكأنه قال : فهو باطل غير معتد به ، واللفظ الثاني وهو قوله « من عمل » أهم من اللفظ الأول وهو قوله « من أحدث » ، فيحتج به في إبطال جميع العقود المنهية وعدم وجود ثمراتها المرتبة عليها ، وفيه رد المحدثات وأن النهي يقتضى الفساد ، لأن المنهيات كلها ليست من أمر الدين فيجب ردها ، ويستفاد منه أن حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الأمر لقوله « ليس عليه أمرنا » والمراد به أمر الدين ، وفيه أن الصلح الفاسد منتقض ، والمأخوذ عليه مستحق الرد .

## ٦ - باب كيف يكتب « هذا ما صالح فلان بن فلان فلان بن فلان »

وان لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه

٢٦٩٨ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندَر **حدثنا** شعبَة عن أبي إسحاق قال سمعتُ البراء بن عازب رضي الله عنهما قال : لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب علي بن أبي طالب رضوان الله عليه بينهم كتابا . فكتب « محمد رسول الله » قال للمشركون : لا تكتب محمد رسول الله ، لو كنت رسولا لم تقا تلك . قال لعل : نعم . قال علي : ما أنا بالذي أمناه ، فحاه رسول الله ﷺ بيده ، وصالحهم على أن يدخلوا موأصحابه ثلاثة أيام ، ولا يدخلوها إلا بجلبان السلاح . فسأله : ما جلبان السلاح ؟ فقال : القرباب بما فيه »

٢٦٩٩ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رضي الله عنه قال « اجتمع النبي ﷺ في ذي القعدة ، فأبى أهل مكة أن يدخلوه مكة ، حتى قاضمهم على أن يُقيم بها ثلاثة أيام . فلما كتبوا الكتاب كتبوا : هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ﷺ ، فقالوا : لا قرأ بها ، فلو علم أنك رسول الله ما منعناك ، لكن أنت محمد عبد الله . قال : أنا رسول الله ، وأنا محمد بن عبد الله ، ثم قال لعل : امح « رسول الله » قال : لا والله لا أعورك أبدا ، فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب فكتب : هذا

ما قاضى عليه محمد بن عبد الله ، لا يدخل مكة سلاح ، إلا فى القرب ، وأن لا يخرج من أهلها بأحد إن أراد أن يبعثه ، وأن لا يفتح أحد من أصحابه أراد أن يقيم بها . فلما دخلها ومضى الأجل أتوا حاكماً فقالوا : قل لصاحبك أخرج عنا فقد مضى الأجل . فخرج النبي ﷺ ، فميتهم ابنة حمزة - يام ، يام - فبنوا لها على فأخذ بيدها وقال لفاطمة : ذاك ابنة عمك أحلبها . فاختصم فيها على وزيد وجعفر . فقال على : أنا أحق بها وهى ابنة عمى وخالتها تحق . وقال زيد : ابنة أختى . ففضى بها النبي ﷺ لخالتها وقال : الخالة بنزلة الأم ، وقال لعل أنت منى وأنا منك . وقال جعفر اشبهت خلقى وخلقى . وقال زيد : أنت أخونا ومولانا .

قوله ( باب كيف يكتب : هذا ما صالح فلان ابن فلان فلان ، وإن لم ينسب إلى قبيلة أو نسبه ) أى إذا كان مشهوراً بدون ذلك بحيث يؤمن اللبس فيه فيكتفى فى الوثيقة بالاسم المشهور ولا يلزم ذكر الجدة والنسب والبلد ونحو ذلك . وأما قول الفقهاء : يكتب فى الوثائق اسمه واسم أبيه وجده ونسبه ، فهو حيث يخشى اللبس ، وإلا غلبت يؤمن اللبس فهو على الاستحباب . واختلف فى ضبط هذه اللفظة وهى قوله ، ونسبه ، فقيل بالجر عطفاً على قبيلته وعلى هذا فالتردد بين القبيلة والنسبة ، وقيل بالنصب فعل ماض معطوف على المنى ، أى سواء نسبه أو لم ينسبه ، والأول أولى ، وبه جزم الصغاني . قوله ( لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب على ) سياتى فى الشروط من حديث المسور بن مخرمة بيان سبب ذلك مطولاً ، وقد ذكر المصنف هنا من طريق إسرائيل عن ابن إسحاق هذا الحديث أنهم سياتى من طريق شعبة ، وبأقوى شرحه فى « باب عمرة القضاء » من المغازى إن شاء الله تعالى . ونذكر هناك بيان الخلاف فى مباشرته ﷺ الكتابة ، والغرض منه هنا اقتصار الكاتب على قوله « محمد رسول الله » ولم ينسبه إلى أب ولا جد ، وأقره ﷺ واقتصر على محمد بن عبد الله بنور زيادة ، وذلك كله لأمن الالتباس

## ٧ - باب الصلح مع المشركين . فيه عن أبى سفيان

وقال عوف بن مالك عن النبي ﷺ « ثم تكون هدة بينكم وبين بنى الأصفر

وفيه سهل بن حنيف « لقد رأيتنا يوم أبى جندل » ، وأسماء ، والمصور عن النبي ﷺ

٢٧٠٠ - وقال موسى بن مسعود : حدثنا سفيان بن سعيد عن أبى إسحاق عن البراء بن عازب رضى الله عنهما قال « صالح النبي ﷺ المشركين يوم الحديبية على ثلاث أشياء : على أن « أن » من أتاه من المشركين رده إليهم ، ومن أتاهم من المسلمين لم يرؤوه . وعلى أن يدخلها من قابل ويقيم بها ثلاثة أيام ، ولا يدخلها إلا محلبان السلاح : السيف والقوس ونحوه . فجاء أبو جندل يهمل فى فهو دفره إليهم » قال أبو عبد الله : لم يذكر مؤمل عن سفيان أبى جندل ، وقال « لا تحلب السلاح »

٢٧٠١ - **حديث** محمد بن رافع حدثنا سريح بن النعمان حدثنا فليح عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ خرج ممتعراً ، خال كَثَارَ قُرَيْشَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، فَخَرَّ هَذْبُهُ ، وَحَلَقَ رَأْسَهُ بِالْحَذْبِيَّةِ ، وَقَضَاهُمْ عَلَى أَنْ يَتَمَتَّرَ الْعَامَ الْقَلِيلَ ، وَلَا يَحْمِلَ سِلَاحًا عَلَيْهِمْ إِلَّا سَيْوَقًا ، وَلَا يَبْقِمَ بِهَا إِلَّا مَا أَحْبَبُوا . فَاعْتَمَرَ مِنَ الْعَامِ الْقَلِيلِ فَدَخَلَهَا تَا كَانَ صَالِحُهُمْ ، فَلَمَّا أَقَامَ بِهَا ثَلَاثًا أَمَرُوهُ أَنْ يَخْرُجَ فَخَرَجَ »

[ الحديث ٢٧٠١ - طريقه في : ٤٢٥٢ ]

٢٧٠٢ - **حديث** مسدد حدثنا بشر حدثنا سمير عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة قال « انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود بن زيد إلى خيبر وهي يومئذ صلح ... »

[ الحديث ٢٧٠٢ - أطرافه في : ٣١٧٣ ، ٦١٤٣ ، ٦٨٩٨ ، ٧١١٢ ]

**قوله** ( باب الصلح مع المشركين ) أى حكمه أو كَيْفِيَّتُهُ أو جَوَازُهُ ، وسيأتى شرحه وبيانها في كتاب الجزية والموادعة مع المشركين بالمال وغيره . **قوله** ( فيه ) أى يدخل في هذا الباب . **قوله** ( عن أبي سفيان ) يشير إلى حديث أبي سفيان صخر بن حرب في شأن هرقل ، وقد تقدم بطوله في أول الكتاب ، والغرض منه قوله في أوله « أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش ، المدة التي هادن فيها رسول الله ﷺ كفار قريش ، الحديث . وقوله فيه « ونحن منه في مدة لا ندرى ما هو صانع فيها » . **قوله** ( وقال عرف بن مالك عن النبي ﷺ : تكون هدنة بينكم وبين بني الأصفر ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف بتمامه في الجزية من طريق أبي إدريس الخولاني عنه ، وسيأتى شرحه هناك إن شاء الله تعالى . وقوله « وفيه سهل بن حنيف : لقد رأيتنا يوم أبي جندل » هو أيضا طرف من حديث وصله أيضا في أواخر الجزية ، لم يقع في رواية غير أبي ذر والاصمدي . لقد رأيتنا يوم أبي جندل . **قوله** ( وأسماء والمصور ) أما حديث أسماء وهي بنت أبي بكر فكأنه يشير إلى حديثها الماضي في الحجة قالت « قدمت على أمي راعية في عهد قريش ، الحديث . وأما حديث المسور فسيأتى موصولا في الشروط . **قوله** ( وقال موسى بن مسعود ) هو أبو حذيفة النهدي ، وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن حيوة عنه ، وصلها أيضا الإسماعيلي واليهبي وغيرهما . وحديث البراء المذكور يأتي شرحه في عمدة القضاة مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله فيه ( يحجل ) - يفتح أوله وسكون المهملة وضم الجيم - أى يمشى مثل الحجلة الطير المعروف يرفع رجلا ويضع أخرى ، وقيل هو كناية عن تقارب الخطأ . **قوله** ( قال أبو عبد الله : لم يذكر مؤمل عن سفيان أبا جندل ، وقال : إلا بجمل السلاح ) يعنى أن مؤملا وهو ابن إسماعيل تابع أبا حذيفة في رواية هذا الحديث عن سفيان وهو الثوري لكنه لم يذكر قصة أبي جندل وقال « بجلب » بدل قوله « بجلبان » ، وجلب بضم الجيم واللام وتشديد الموحدة وذكرها الخطابي بالتخفيف جمع جلبية ، وأما جلبان فنبطه ابن قتيبة وابن دريد وجاعة بضمين وتشديد الموحدة ، ونبطه ثابت في « الدلائل » ، وأبو عبيد المروى بسكون اللام مع التخفيف ، ونقل عن بعض المتقين أنه بالراء بدل اللام مع التشديد وكأنه جمع جراب ، لكن لم يقع في رواية الصحيح إلا باللام ، ووقع في نسخة متقنة بكسر الجيم واللام مع التشديد ، وهو خلاف ما اتفق عليه أهل اللغة والعربية فلا تقترب بذلك . وطريق مؤمل هذه وصلها أحد في مسنده عنه ، ورويناها بعلو في « الحلية » وغيرها . ومن فوائدنا

تصريح سفيان بتحديث أبي إسحاق له وبحديث البراء لأبي إسحق . ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر في قصة صلح الحديبية أيضا لكنه مختصر ، وسيأتي شرحه في حرة القضاء أيضا ، وحديث سهل بن أبي حشمة في قتل عبد الله بن سهل بخير ، والفرض منه قوله ذ وهو يومئذ صلح ، والبراد مصالحة أهلها اليهود مع المسلمين ، وسيأتي شرحه مستوفى في مكانه من كتاب الحدود

## ٨ - باب الصلح في الذمة

٢٧٠٣ - **عَدِشًا** عَدِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ أَنَّ الرِّبِّيَّ - وَهِيَ ابْنَةُ الْأَنْصَرِ - كَسَرَتْ نَذِيَّةَ جَارِيَةٍ ، فَطَابُوا الْأَرْضَ وَطَابُوا الْعَفْوَ ، فَأَبَوْا . فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَهُم بِالْقِصَاصِ ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ : أُنْكَسِرَ نَذِيَّةُ الرِّبِيِّ يَارَسُولَ اللَّهِ ؟ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا تُنْكَسِرُ ثِيَابَهَا . فَقَالَ : يَا أَنَسُ كَتَابَ اللَّهِ الْقِصَاصُ . فَرَضَى الْقَوْمُ وَتَقَوּا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ كَوْنُاسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ » زَادَ الْفَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ « فَرَضَى الْقَوْمُ وَقِيلُوا الْأَرْضَ »

[ الحديث ٢٧٠٣ - أطرافه في : ٢٨٠٦ ، ٤٤٩٩ ، ٤٥٠٠ ، ٤٦١١ ، ٦٨٩٤ ]

**قوله** ( باب الصلح في الذمة ) أى بأن يجب القصاص فيقع الصلح على مال معين ، ذكر فيه حديث أنس في قصة الربيع - وهو بضم الراء وفتح الموحدة وتشديد التحتانية المكسورة - وهو عمه أنس . وقوله زاد الفزاري يعنى مروان بن معاوية ، **قوله** ( فرضى القوم وقيلوا الأرض ) أى زاد على رواية الأنصاري ذكر قبولهم الأرض ، والذي وقع في رواية الأنصاري « فرضى القوم وعفوا » وظاهره أنهم تركوا القصاص والأرض مطلقا ، فأشاد المصنف إلى الجمع بينهما بأن قوله عفوا محمول على أنهم عفوا عن القصاص على قبول الأرض جمعا بين الروايتين ، وطريق الفزاري هذه وصلها المؤلف في تفسير سورة المائدة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى

## ٩ - باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما :

« ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فتيين عظيمتين ، وقوله جل ذكره » ( فاصلحوا بينهما )

٢٧٠٤ - **عَدِشًا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ « اسْتَقْبَلْ وَاللَّهِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ مَعَاوِيَةَ بِكَتَابَةِ الْجَبَالِ ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ : إِنِّي لَأَرَى كِتَابَتَهُ لَا تُؤَوَّلُ حَتَّى تَقْتُلَ أَقْرَانَهَا . فَقَالَ لَهُ مَعَاوِيَةُ - وَكَانَ وَاللَّهِ خَيْرَ الرَّجُلَيْنِ - أَيْ عَمْرُو ، إِنْ قَتَلَ هَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ مَنْ لِي بِأُمُورِ النَّاسِ ، مَنْ لِي بِنَسَائِهِمْ ، مَنْ لِي بِضَمِيمَتِهِمْ ؟ فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ - عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ شَمْرَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ كُرَيْزٍ - فَقَالَ : اذْهَبَا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فَأَعْرِضَا عَلَيْهِ وَقُولَا لَهُ وَأَطْلُبَا إِلَيْهِ . فَأَتِيَاهُ

فدَخَلَ عَلَيْهِ فَسَكَّمَا وَقَالَا لَهُ وَطَلَبَا إِلَيْهِ . فَقَالَ لَهَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ : إِنَّا بِنُوعِيدِ الْمَطْلَبِ قَدْ أَصَبْنَا مِنْ هَذَا الْمَالِ ، وَإِنْ دُئِمَ الْأَمَةُ قَدْ عَانَتْ فِي دِمَائِهَا . قَالَا : فَأَنَّهُ يَبْرِضُ عَلَيْكَ كَذَا وَكَذَا ، وَيَطْلُبُ إِلَيْكَ وَيَسْأَلُكَ . قَالَ : فَنَ لِي بِهَذَا ؟ قَالَا : نَحْنُ لَكَ بِهِ . فَمَا سَأَلَهَا شَيْئًا إِلَّا قَالَا : نَحْنُ لَكَ بِهِ . فَصَالَحَهُ . فَقَالَ الْحَسَنُ : وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ يَقُولُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّبْرِ - وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى جَنْبِهِ - وَهُوَ يُقِيلُ عَلَى النَّاسِ مَرَّةً وَعَلَيْهِ أُخْرَى وَيَقُولُ : إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ السَّالِكِينَ »

قال أبو عبد الله : قال لي علي بن عبد الله : إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكره بهذا الحديث

[ الحديث ٢٧٠٤ - أطرافه في : ٣٦٢٩ ، ٣٧١٦ ، ٧١٠٩ ]

قوله ( باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي : إن ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين )  
اللام في قوله « للحسن » ، بمعنى عن ، وترجم المصنف بلفظ الحديث احترازاً وأدباً ، وكذلك ترجم بنحوه في كتاب الفتن ، وسيأتي شرحه مستوفى هناك . وقوله جل ذكره ( فاصلحوا بينهما ) لم يظهر لي مطابقة الحديث لهذا التصور من الترجمة إلا إن كان يريد أنه ﷺ كان حريصاً على امتثال أمر الله ، وقد أمر بالاصلاح ، وأخبر ﷺ أن الصلح بين الفئتين المختلفتين سيقع على يد الحسن ، قوله ( قال أبو عبد الله ) أي المصنف ( قال لي علي بن عبد الله ) أي ابن المديني ( إنما ثبت لنا سماع الحسن ) أي البصري ( من أبي بكره بهذا الحديث ) أي لتصريحه فيه بالسماع . وقد أخرج المصنف هذا الحديث عن علي بن المديني عن ابن عيينة في « كتاب الفتن » ، ولم يذكر هذه الزيادة

## ١٠ - باب هل يُشير الإمام بالصلح ؟

٢٧٠٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أُمَّهُ عَجْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَقُولُ « سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ ، عَالِيَةِ أَصْوَانِهِمْ ، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ ، وَهُوَ يَقُولُ : وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَيْنَ الْمَتَاعِيُّ عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَرْفُوفُ ؟ قَالَ : أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَهُوَ أَيْ ذَلِكَ أَحَبُّ »

٢٧٠٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ جُمُعَةَ بْنِ رِيعةٍ عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ « حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَيْسٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ كَبْرِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَذْرَدَةَ الْأَسْلَمِيِّ مَالٌ ، فَاتَّيَهُ فَلَزِمَتْهُ حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَانُهُمَا ، فَرَبَّاهُمَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : يَا كَيْسُ - فَأَشَارَ بِيَدِهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ : النِّصْفَ - فَأَخَذَ نِصْفَ مَالِهِ عَلَيْهِمْ وَتَرَكَ نِصْفًا »

قوله ( باب هل يشير الإمام بالصلح ) أشار بهذه الترجمة إلى الخلاف ، فإن الجمهور استحبوا للحاكم أن يصير

بالصلح وإن اتجه الحق لأحد الخصمين ، ومنع من ذلك بعضهم وهو عن المالكية ، وزعم ابن التين أنه ليس في حديث الباب ما ترجم به وإنما فيه الحض على ترك بعض الحق ، وتمتع بأن الإشارة بذلك بمعنى الصلح ، على أن المصنف ما جزم بذلك فكيف يترضى عليه . **قوله** ( حدثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني أخى ) هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الأنصارى ، وأبو الرجال بالجيم محمد بن عبد الرحمن أى ابن حارثة ابن النعمان الأنصارى كثبته أبو عبد الرحمن ، وقيل له أبو الرجال لأنه ولد له عشرة ذكور ، وهو من صفار التابعين ، وكذا الراوى عنه ، والأسناد كله مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في فسق منهم قرينان . وهذا الحديث أخرجه مسلم قال : حدثنا غير واحد عن إسماعيل بن أبي أويس ، فنبه بعضهم في المنقطع والتحقيق أنه متصل في إسناده بهم ، وقد رواه عن إسماعيل أيضا محمد بن يحيى النخلى أخرجه أبو عوانة والإسماعيلي وغيرهما من طريقه ، وأخرجه أبو عوانة أيضا من طريق إبراهيم بن الحسين الكسائي وإسماعيل بن إسحق القاضي ، وروياه في « المحامليات » عن عبد الله بن شبيب ، فيحتمل أن يفسر من أبهه مسلم هؤلاء أو بعضهم ، ولم ينفرد به إسماعيل بل تابعه أيوب بن سفيان عن أبي بكر بن أبي أويس أخرجه الإسماعيلي أيضا ، ولا انفرد به يحيى بن سعيد فقد أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال عن أبيه . **قوله** ( سمع رسول الله ﷺ صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم ) في رواية « أصواتها » ، وكأنه جمع باعتبار من حضر الخصومة وثني باعتبار الخصمين ، أو كأن التخاصم من الجانبين بين جماعة لجمع ثم ثني باعتبار جنس الخصم ، وليس فيه حجة لمن جوز صيغة الجمع بالاثنتين كما زعم بعض الشراح ، ويجوز في قوله « عالية » الجر على الصفة والنصب على الحال . **قوله** ( وإذا أحدهما يستوضع الآخر ) أى يطلب منه الوضوء ، أى الخليفة من الدين . **قوله** ( ويسترقه ) أى يطلب منه الرق به . وقوله ( فى شئ ) وقع بيانه في رواية ابن حبان فقال في أول الحديث « دخلت امرأة على النبي ﷺ فقالت : انى ابتعت أنا وابنى من فلان تمرا فأحصيناه . لا واللهى أكرمك بالحق ما أحصينا منه إلا ما نأكله في بطوننا أو نطعمه مكيئا ، وجئنا نستوضعه ما قصفنا » الحديث ، فظهر بهذا ترجيح ثاني الاحتمالين المذكورين قبل ، وأن المخاطبة وقعت بين البائع وبين المشتريين ولم أقف على تسمية واحد منهم ، وأما تجويز بعض الشراح أن المتخاصمين هما المذكوران في الحديث الذى يليه ففيه بعد لتباين القصتين ، وعرف بهذه الزيادة أصل القصة . **قوله** ( أين التأتلى ) بضم الميم وفتح التاء والهمزة وتشديد اللام المكسورة أى الحالف المبالغ في اليمين ، مأخوذ من الآلية بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد التحتانية وهى اليمين ، وفي رواية ابن حبان « وقال آلى أن لا يضح خيرا ثلاث مرات قبل ذلك صاحب القرى » . **قوله** ( فله أى ذلك أحب ) أى من الوضع أو الرق ، وفي رواية ابن حبان « فقال إن شئت وضعت ما تقصوا وإن شئت من رأس المال ، فوضع ما تقصوا » وهو يشعر بأن المراد بالوضع الخط من رأس المال ، وبالرق الاقتصار عليه وترك الزيادة ، لا كما زعم بعض الشراح أنه يريد بالرق الإسهال ، وفي هذا الحديث الحض على الرق بالغيرم والاحسان اليه بالوضع عنه ، والوجز عن الحلف على ترك فعل الخير ، قال الداودى : إنما كره ذلك لكونه حلف على ترك أمر عسى أن يكون قد قدر الله وقوعه ، وعن المهلب نحوه ، وتمتع ابن التين بأنه لو كان كذلك لكره الحلف لمن حلف ليفعلن خيرا ، وليس كذلك بل الذى يظهر أنه كره له قطع نفسه عن فعل الخير ، قال : ويشكل في هذا قوله ﷺ للاعرابي الذى قال والله لا أزد على هذا ولا أتقص د أفصح إن صدق ، ولم يشكر عليه حلفه على



ترك الزيادة وهي من فعل الخير ، ويمكن الفرق بأنه في قصة الأعرابي كان في مقام الدعاء إلى الإسلام والاستجابة إلى الدخول فيه فكان يحرص على ترك تحريضهم على ما فيه نوع مشقة مهما أمكن ، بخلاف من تمكن من الإسلام فيحسنه على الزيادة من نوافل الخير . وفيه سرعة فهم الصعابة لمراد الشارع ، وطواعيتهم لما يشير به ، وحرصهم على فعل الخير ، وفيه الصفح عما يجرى بين المتخاصمين من اللغظ ورفع الصوت عند الحاكم . وفيه جواز سؤال المدين الحطيطة من صاحب الدين خلافاً لمن كرهه من المالكية واعتل بما فيه من تحمل المنة . وقال القرطبي : لعل من أطلق كراهته أراد أنه خلاف الأولى . وفيه حبة المجهول ، كذا قال ابن التين ، وفيه نظر لما قدمناه من رواية ابن حبان والله أعلم . **قوله** ( حدثنا يحيى بن بكير ) تقدم حديث كعب بهذا الإسناد في أول الملازمة ، وتقدم شرح الحديث مستوفى في باب التقاضي والملازمة في المسجد ، من كتاب الصلاة ، وأما ابن أبي شيبة في روايته أن الدين المذكور كان أوقيتين ، قال ابن بطال : هذا الحديث أصل لقول الناس : خير الصلح على الشطر

### ١١ - باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم

٢٧٠٧ - **حدثنا** إسحاق **أخبرنا** هبة الزرقي **أخبرنا** ممر بن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « كل سلاى من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس ، يدل بين الناس صدقة »

[الحديث ٢٧٠٧ - طرأ في : ٢٨٩١ ، ٢٩٨٩]

**قوله** ( باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم ) أورد فيه حديث أبي هريرة « تعدل بين الناس صدقة ، وهو طرف من حديث طويل يأتي في الجهاد ، ووقع هنا في أول الإسناد « حدثنا إسحق » غير منسوب في جميع الروايات إلا عن أبي ذر فقال « إسحق بن منصور ، ووقع في الجهاد في موضعين أحدهما « إسحق بن نصر ، والآخر « إسحق » غير منسوب . وسياق إسحق بن نصر مغاير لسياق إسحق الآخر ، فتعين أنه ابن منصور والله أعلم . وقوله « سلاى » بضم المهملة وتخفيف اللام مع القصر أى مفصل ، ووقع عند مسلم من حديث أبي ذر تفسيره بذلك وأن في الإنسان ثلاثمائة وستين مفصلاً ، قال ابن المنير : ترجم على الإصلاح والعدل ولم يورد في هذا الحديث إلا العدل ، لكن لما خاطب الناس كلهم بالعدل وقد علم أن فيهم الحكام وغيرهم كان عدل الحاكم إذا حكم ، وعدل غيره إذا أصلح . وقال غيره : الإصلاح نوع من العدل ، فطفت العدل عليه من عطف العام على الخاص

### ١٢ - باب إذا أشار الإمام بالصلح فآبى ، حكم عليه بالحكم بين

٢٧٠٨ - **حدثنا** أبو البيان **أخبرنا** شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن الزبير كان يحدث أنه خاتم رجلاً من الأنصار قد شدد بداراً إلى رسول الله ﷺ في شرايح من الحرمة كانا يتقيان به كلامهما ، فقال رسول الله ﷺ للزبير : اسق بازيير ثم أرسل إلى جارك . فتصيب الأنصاري فقال : يا رسول الله أن كان ابن عمك . فتكون وجه رسول الله ﷺ ثم قال : اسق ، ثم اجلس حتى يبلغ الجد ، فأنفوسه

رسول الله ﷺ حينئذٍ حقاً للرؤير. وكان رسول الله ﷺ قبل ذلك أشار على الرؤير برأى سمة له وللأنصاري فلما أحفظ الأنصاري رسول الله ﷺ استوحى للرؤير حقاً في صريح الحكم، قال عروة قال الرؤير: والله ما أحسب هذه الآية تزكت إلا في ذلك ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم﴾ الآية [٥٠ النساء]

**قوله** (باب إذا أشار الامام بالصلح فاي) أي من عليه الحق (حكم عليه بالحكم البين). أورد فيه قصة الزبير مع غريمه الأنصاري الذي غاصبه في سقى النخل، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب، وقوله قلباً أحفظه، - بالحاء المهملة والفاء والطاء المعجمة - أي أغضبه، وزعم الخطابي أن هذا من قول الزهري أدرجه في الخبر

١٣ - **باب الصلح بين الفرعاء وأصحاب الميراث**، والمجازفة في ذلك

وقال ابن عباس: لا بأس أن يتخارج الشريكان فيأخذ هذا ديناً وهذا عينا

فان توى لاحدهما لم يرجع على صاحبه

٢٧٠٩ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد الله عن وهب بن كيسان عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما قال «توفي أبي وعليه دين، فمرضت على غرماؤه أن يأخذوا القرض بما عليه فأبوا، ولم يروا أن فيه وفاة، فأنبت للنبي ﷺ فذكرت ذلك له فقال: إذا جددته فوضعت في الميراث أدت رسول الله ﷺ. فجاء ومعه أبو بكر وعمر، فجلس عليه ودعا بالبركة ثم قال: ادع غرماؤك فأؤلفهم. فأتت أحداً له على أبي دين إلا قضيته، وقضت ثلاثة عشر سقاً: سبعة عبوة وسبعة لون، أو ستة عبوة وسبعة لون. فوافيت مع رسول الله ﷺ الميراث فذكرت ذلك له، فضحك فقال: انت أبا بكر وعمر فأخبرها، فقلا: لقد علمنا - إذ صنع رسول الله ﷺ ما صنع - أن سيكون ذلك»

وقال هشام عن وهب عن جابر «صلاة العصر» ولم يذكر «أبا بكر» ولا «ضحك» وقال «وتركت أبي عليه ثلاثين وسقاً ديناً»

وقال ابن إسحاق عن وهب عن جابر «صلاة الظهر»

**قوله** (باب الصلح بين الفرعاء وأصحاب الميراث والمجازفة في ذلك) أي عند المارضة، وقد قدمت توجيه ذلك في كتاب الاستقراض، ومراده أن المجازفة في الاعتياض عن الدين جائزة وإن كانت من جنس حق وأقل، وأنه لا يتناوله النهي إذ لا مقابلة من الطرفين. **قوله** (وقال ابن عباس الخ) وصله ابن أبي شيبة، وقد تقدم شرحه في أول الحوالة وحديث جابر يأتي الكلام عليه في علامات النبوة إن شاء الله تعالى، وقوله فيه «وقضت» بفتح

المجمة . وضبط عند أبي ذر بكسرهما ، قال سيويه وهو نادر . وقوله ( وقال هشام ) أي ابن عروة ( عن وهب ) أي ابن كيسان . ورواية هشام هذه تقدمت موصولة في الاستقراض . وقوله ( وقال ابن إسحق عن وهب عن جابر صلاة الظهر ) أي أن ابن إسحق روى الحديث عن وهب بن كيسان كما رواه هشام بن عروة إلا أنها اختلفا في تعيين الصلاة التي حضرها جابر مع النبي ﷺ حتى أعله بقصته فقال ابن إسحق الظهر ، وقال هشام العصر ، وقال عبيد الله بن عمر المغرب ، والثلاثة ورواه عن وهب بن كيسان عن جابر ، وكان هذا التردد من الاختلاف لا يتقدم في صحة أصل الحديث لأن المقصود منه ما وقع من بركته ﷺ في الترويض وقد حصل توافقه عليه ولا يترتب على تعيين تلك الصلاة بعينها كبير معنى والله أعلم . وقوله ( وستة لون ، اللون ماعدا المعوجة ، وقيل هو الدقل وهو الردي ، وقيل اللون اللين واللين ، وقيل الاخلاط من التمر ، وسيأتى اللينة في تفسير سورة الحشر وأنه اسم للثخلة

#### ١٤ - باب الصلح بالدين والعين

٢٧١٠ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا يونس ح

وقال الليث : حدثني يونس عن هاجين شهاب أخبرني عبد الله بن كعب أن كعب بن مالك أخبره أنه تقاضى ابن أبي حذرد دينا كان له عليه في عهد رسول الله ﷺ للسجدة ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعا رسول الله ﷺ وهو في بيته ، فخرج رسول الله ﷺ إليهما حتى كشف سيفه فنادى كعب بن مالك ، فقال : يا كعب ، فقال : لبيك يا رسول الله ، فأشار بيده أن ضغ الشطر ، فقال كعب : قد فعلت يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : فم فافضه .

قوله ( باب الصلح بالدين والعين ) أورد فيه حديث كعب بن مالك وقصته مع ابن أبي حذرد ، وقد تقدم قبل ثلاثة أبواب . وقال ابن التين ليس فيه ما ترجم به . وأجيب بأن فيه الصلح فيما يتعلق بالدين ، وكأنه الحق به الصلح فيما يتعلق بالعين بطريق الأولى . قال ابن بطال : اتفق العلماء على أنه إن صالح غريمه عن دراهم بدرهم أقل منها جاز إذا حل الأجل ، فإذا لم يحل الأجل لم يحز أن يحط عنه شيئا قبل أن يقبضه مكانه ، وإن صالحه بعد حلول الأجل عن دراهم بدنانير أو عن دنانير بدرهم جاز واشترط القبض اه . قوله ( وقال الليث حدثني يونس ) وصلة النحل في « الزهريات » ، وليث فيه اسناد آخر تقدم قبل ثلاثة أبواب

( خاتمة ) اشتمل كتاب الصلح من الأحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثا ، المعلق منها اثنا عشر حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة عشر حديثا والمخالص اثنا عشر حديثا ، وافقه مسلم على تقريبها سوى حديث أبي بكر في فضل الحسن ، وحديث عوف والمسود المعلقين ، وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة آثار

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥٤ - كتاب الشروط

## ١ - باب ما يجوز من الشروط في الاسلام، والأحكام، والمباينة

٢٧١١، ٢٧١٢ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أنه سمع مروان بن الحنظل بن خزيمة أرضى الله عنهما يخرجان عن أصحاب رسول الله ﷺ قال «لما كاتب سهل بن عمرو يومئذ كان فيها اشترط سهل بن عمرو على النبي ﷺ أن لا يأتيك منا أحد - وإن كان على دينك - إلا ردّته إلينا وعلقت بيننا وبينه . ففكره المؤمنون ذلك وامتنعوا منه ، وأبى سهل إلا ذلك فساكته النبي ﷺ على ذلك ، فردّ يومئذ أبا جندل إلى أبيه سهل بن عمرو ، ولم يأت أحد من الرجال إلا ردّه في تلك الدّعة وإن كان مسلماً . وجاءت المؤمنات مهاجرات ، وكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله ﷺ يومئذ - وهي عاتق - فجاء أهلها يسألون النبي ﷺ أن يرجعها إليهم فلم يرجعها إليهم لما أنزل الله فيهن ﴿ إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعوهن ﴾ الله أعلم بما يمنهن - إلى قوله - ولا يمحلون لمن﴾ [ ١ المتحنة ]

٢٧١٣ - قال عروة فأخبرني عائشة « أن رسول الله ﷺ كان يمتحنهن بهذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعوهن ﴾ - إلى - غفور رحيم ﴾ قال عروة قالت عائشة : فمن أقر بهذا الشرط منهن قال لما رسول الله ﷺ « قد بايعتكم » كلاماً يكلمها به ، والله ما مسّت يده يد امرأة قط في المباينة ، وما بايعهن إلا بقوله »

[ الحديث ٢٧١٣ - أطرافه في : ٧٧٣٣ ، ٤١٨٢ ، ٤٨٩١ ، ٥٧٨٨ ، ٧٧١٤ ]

٢٧١٤ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سفيان عن زياد بن علاقة قال : سمعت جريراً رضي الله عنه يقول « بايعت رسول الله ﷺ فاشترط علي : والنصح لكل مسلم »

٢٧١٥ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن إسماعيل قال **حدثني** قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال « بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم » **قوله** ( باب ما يجوز من الشروط في الاسلام والأحكام والمباينة ) كذا لا بد ، وسقط كتاب الشروط لغيره . والشروط جمع شرط بفتح أوله وسكون الراء وهو ما يستلزم نفيه نفي أمر آخر غير السبب ، والمراد به هنا بيان

ما يصح منها عما لا يصح . وقوله ، في الإسلام ، أى عند الدخول فيه ، فيجوز مثلاً أن يشترط الكافر أنه إذا أسلم لا يكاف بالسفر من بلد إلى بلد مثلاً ، ولا يجوز أن يشترط أن لا يصل مثلاً . وقوله ، والأحكام ، أى المقود والمعاملات . وقوله ، والمباينة ، من عطف الخاص على العام . قوله ( يخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ ) هكذا قال عقيل عن الزهرى وأقتصر غيره على رواية الحديث عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم ، وقد تبين برواية عقيل أنه عنهما مرسل ، وهو كذلك لأنهما لم يحضرا القصة ، وعلى هذا فهو من مسند من لم يسم من الصحابة فلم يصح من أخرجه من أصحاب الأطراف في مسند المسور أو مروان ، لأن مروان لا يصح له سماع من النبي ﷺ ولا صحبة ، وأما المسور فصح سماعه منه لكنه إنما قدم مع أبيه وهو صغير بعد الفتح وكانت هذه القصة قبل ذلك بستين . **قوله** ( لما كتب سهيل بن عمرو ) هكذا اقتضب هذه القصة من الحديث الطويل ، وسيأتى بعد أبواب بطوله من وجه آخر عن ابن شهاب ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك . وقوله ، فامتنعوا ، يعين مهمة وضاد معجمة أى أنقوا وشق عليهم ، قال الخليل : معض بكسر العين المهمة والضاد المعجمة من الشيء وامتنع : توجع منه . وقال ابن القطاع : شق عليه وأنف منه . ووقع من الرواة اختلاف في ضبط هذه اللفظة ، فالجمهور على ما هنا ، والاصيلي والهمداني بظاء مثالة ، وعند القاسي أمعنوا بتشديد الميم وكذا العبدوسى ، وعن النسبى انفضوا بنون وغين معجمة وضاد غير مثالة ، قال عياض : وكلها تغييرات ، حتى وقع عند بعضهم انفضوا بفاء وتشديد ، وبعضهم أغضوا من النبط . وقوله ، قال عروة فأخبرتني عائشة ، هو متصل بالاسناد المذكور أولاً ، وسيأتى شرحه مستوفى فى أواخر السلك ، ومضى الكلام على حديث جرير فى أواخر كتاب الإيمان

## ٢ - باب إذا باع غلاماً قد أبرت

٢٧١٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « من باع غلاماً قد أبرت فشرمتها قبايع إلا أن يشترط البائع »

**قوله** ( باب إذا باع غلاماً قد أبرت ) زاد أبو ذر عن الكشميين « ولم يشترط الثمن ، أى المشتري ، ذكر فيه حديث ابن عمر ، وقد تقدم شرحه فى كتاب البيوع ، ولم يذكر جواب الشرط اكتفاء بما فى الخبر

## ٣ - باب الشروط فى البيوع

٢٧١٧ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة رضى الله عنها أخبرته « أن بريرة جاءت عائشة تستعينها فى كتابتها ، ولم تكن قنّت من كتابتها شيئاً ، قالت لها عائشة ارجى إلى أهيك فإن أحبوا أن أقضى عنك كتابتك ويكون ولاؤك لى فلت . فذكرت ذلك بريرة إلى أهلها فأبوا وقالوا : إن شئت أن نحسب عليك فلتقل ويكون لنا ولاؤك . فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لها : اجئى فأحقيقى ، فأما الولاء لمن أعتق »

قوله (باب الشروط في البيع) ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريرة، وقد تقدم الكلام عليه في كتاب العتق، وإنما أطلق الترجمة للتفصيل في اعتباره بين الفقهاء.

#### ٤ - باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز

٢٧١٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا زكرياء قال سمعتُ عامراً يقول: حدثني جابرٌ رضى الله عنه أنه كان يسير على جمل له قد أعيا، فرأى النبي ﷺ فصرَّ به، فسار سيراً ليس يسير مثله. ثم قال بصيحه بأوقية، فبسته، فاستنبت حملانه إلى أهلى. فلما قدَّمنا أتيته بالجلل وقدنى ثمنه، ثم انصرفت، فأرسل على أترى قال: ما كنت لأخذ بجملك، فخذ بجملك ذلك فهو مالك.

قال شعبه عن مغيرة بن عامر عن جابر: «أقرنى رسول الله ﷺ ظهره إلى المدينة». وقال إسحاق عن جرير عن مغيرة «فبسته على أن لا تقار ظهره حتى أبلغ المدينة». وقال عطاة وغيره «ولك ظهره إلى المدينة». وقال محمد بن المنكدر عن جابر «شرط ظهره إلى المدينة». وقال زيد بن أسلم عن جابر «ولك ظهره حتى ترجع». وقال أبو الزبير عن جابر «أقرناك ظهره إلى المدينة». وقال الأعمش عن سالم عن جابر «تبلىخ عليه إلى أهلك». قال أبو عبد الله: الاشتراط أكثر وأصح عندى. وقال عبيد الله وابن إسحاق عن وهب عن جابر «اشترأ النبي ﷺ بأوقية». وتابعه زيد بن أسلم عن جابر. وقال ابن جريج عن عطاة وغيره عن جابر «أخذته بأربعة دنانير» وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بمائة درهم. ولم يبين الثمن مغيرة عن الشعبي عن جابر، وابن المنكدر وأبو الزبير عن جابر. وقال الأعمش عن سالم عن جابر «أوقية ذهب». وقال أبو إسحاق عن سالم عن جابر بمائتي درهم وقال داود بن قيس عن عبيد الله ابن مفسم عن جابر «اشترأ بطريق تبوك، أحسبه قال: بأربع أواق». وقال أبو نضرة عن جابر «اشترأ بعشرين ديناراً». وقول الشافعي «بأوقية» أكثر. الاشتراط أكثر وأصح عندى، قاله أبو عبد الله.

قوله (باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز) هكذا جرم بهذا الحكم لصحة دليله عنده، وهو ما اختلف فيه وفيما يشبهه كاشتراط سكنى الدار وخدمة العبد. فذهب الجمهور إلى بطلان البيع لأن الشرط المذكور يناقض مقتضى العقد، وقال الأوزاعي وابن شبرمة وأحمد وإسحق وأبو ثور وطائفة يصح البيع ويتناول فيه الشرط منزلة الاستثناء لأن الشروط إذا كان قدره معلوماً صار كالوابع، بألف إلا خمسين درهماً مثلاً، ووافقهم مالك في الزمن يسير دون الكثير، وقيل حده عنده ثلاثة أيام، وحجتهم حديث الباب، وقد رجح البخاري فيه الاشتراط كإساق آخر كلامه، وأجلب عنه الجمهور بأن ألفاظه اختلفت: فمنهم من ذكر فيه الشرط، ومنهم من

ذكر فيه ما يدل عليه ، ومنهم من ذكر ما يدل على أنه كان بطريق الهبة ، وهي واقعة عين يطرقها الاحتمال . وقد عارضه حديث عائشة في قصة بريرة ففيه بطلان الشرط . المخالف لمقتضى العقد كما تقدم بسطه في آخر العتق ، وصح من حديث جابر أيضا النبي عن بيع الثنيا أخرجه أصحاب السنن وإسناده صحيح ، وورد النبي عن بيع وشرط ، وأجيب بأن الذي يناقش مقصود البيع ما إذا اشترط مثلا في بيع الجارية أن لا يطأها وفي الدار أن لا يسكنها وفي العبد أن لا يستخدمه وفي الدابة أن لا يركبها ، أما إذا اشترط شيئا معلوما لوقت معلوم فلا بأس به ، وأما حديث النبي عن الثنيا في نفس الحديث ، إلا أن يعلم ، فلم أن المراد أن النبي إنما وقع عما كان مجهولا . وأما حديث النبي عن بيع وشرط في استاده مقال وهو قابل للتأويل ، وسيأتي مزيد بسط لذلك في آخر الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى . **قوله** (سمعت عاسرا) هو الشعبي . **قوله** (أنه كان يسير على جمل له قد أعيا) أي تعب ، في رواية ابن نمير عن زكريا عند مسلم أنه كان يسير على جمل فأعيا فاراد أن يسيبه ، أي يطلقه وليس المراد أن يجعله سائبة لا يركبه أحد كما كانوا يفعلون في الجاهلية لأنه لا يجوز في الاسلام ، في أول رواية مغيرة عن الشعبي في الجهاد ، غزوت مع رسول الله ﷺ فتلاحق بي وتحتي ناضح لي قد أعيا فلا يكاد يسير ، والناضح بنون وممجة ثم مهملة هو الجمل الذي يستقي عليه سمي بذلك لضعفه بالماء حال سقيه . واختلف في تعيين هذه الغزوة كما سيأتي بعد هذا ، ووقع عند الزوار من طريق أبي المتوكل عن جابر أن الجمل كان أحمر . **قوله** (فرأى النبي ﷺ فضربه فدعا له) كذا فيه بالفاء فيهما كأنه عقب الدعاء له بضربه . ولمسلم وأحمد من هذا الوجه ، فضربه برجله ودعا له ، وفي رواية يونس بن بكير عن زكريا عند الاسماعيل ، فضربه رسول الله ﷺ ودعا له فمشى مشية ماضى قبل ذلك مثلها ، وفي رواية مغيرة المذكورة ، فزجره ودعا له ، وفي رواية عطاء وغيره عن جابر المتقدمة في الوكالة ، وروى النبي ﷺ فقال : من هذا ؟ قلت : جابر بن عبد الله قال : مالك ؟ قلت : اني على جمل ثغال . فقال : أملك قضيب ؟ قلت : نعم . قال : أعطنيه ، فأعطيته فضربه فزجره فكان من ذلك المكان من أول القوم ، وللنسائي من هذا الوجه ، فأزحف فزجره النبي ﷺ فانبطح حتى كان أمام الجيش ، وفي رواية وهب ابن كيسان عن جابر المتقدمة في البيوع ، فتخلف ، فنزل لحجته بمحجته ثم قال : اركب ، فركبت . فقد رأيته أكفه عن رسول الله ﷺ ، وعند أحمد من هذا الوجه ، فقلت : يا رسول الله أبطأ لي جمل هذا ، قال : أنخه ، وأناخ رسول الله ﷺ ، ثم قال : أعطني هذه العصا - أو اقطع لي عصا من شجرة - ففعلت ، فأخذها فخنسها بها فخصات فقال : اركب ، فركبت ، وللطبراني من رواية زيد بن أسلم عن جابر فأبطأ على حتى ذهب الناس ، فجعلت أرقبه ويهمني شأنه ، فاذا النبي ﷺ فقال : أجا بر ؟ قلت : نعم . قال : ماشأ ذلك ؟ قلت أبطأ على جمل ، فنفت فيها - أي العصا - ثم خرج من الماء في فخره ثم ضربه بالعصا فوثب ، ولابن سعد من هذا الوجه ، وفضض ماء في وجهه ودبره وضربه بعصية فانبعث ، فأكدت أسكه ، وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم ، فكنت بعد ذلك أجس خطامه لأسمع حديثه ، وله من طريق أبي نضرة عن جابر ، فخنسني ثم قال : اركب بسم الله ، زاد في رواية مغيرة المذكورة ، فقال كيف ترى يهريك ؟ قلت : بخير ، قد أصابته بركتك . . **قوله** (ثم قال يضيئه بأوقية . قلت لا) في رواية أحمد ، فسكروني أن أبيهم ، وفي رواية مغيرة المذكورة ، قال أتبيحنه ؟ فاستحييت ولم يكن لنا ناضح غيره ، قلت : نعم ، وللنسائي من هذا الوجه ، وكانت لي اليه حاجة شديدة ، ولأحمد من رواية نبيح وهو بالنون والموحدة والمهملة مضفر ، وفي رواية عطاء قال : بمني ، قلت بل هو لك يا رسول الله ، قال : بمني ، زاد النسائي من طريق أبي الزبير قال : أقيم الفخر

له ، اللهم ارحمه ، ولابن ماجه من طريق أبي نضرة عن جابر ، فقال أتبيع ناضحك هذا والله يغفر لك ، زاد النسائي من هذا الوجه ، وكانت كلمة تقولها العرب : افعل كذا والله يغفر لك . ، ولأحمد ، قال سليمان - يعني بعض رواة - فلا أدري كم من مرة ، يعني قال له والله يغفر لك ، والنسائي من طريق أبي الزبير عن جابر ، استغفر لى رسول الله ﷺ ليلة الجير خمسا وعشرين مرة ، وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر هند أحد ، أتيتني جملك هذا يا جابر ؟ قلت : بل أهبه لك . قال : لا ، ولكن بعنيه ، وفي كل ذلك رد أقول ابن النين إن قوله ، لا ، ليس بمحفوظ في هذه القصة . **قوله** ( بعنيه بوقية ) في رواية سالم عن جابر عند أحمد ، فقال بعنيه ، قلت : هو لك ، قال : قد أخذته بوقية ، ولابن سعد وأبي عوانة من هذا الوجه ، فلما أكثر على قلت : إن لرجل على أوقية من ذهب هو لك بها ، قال : نعم ، والوقية من الفضة كانت في عرف ذلك الزمان أربعين درهما وفي عرف الناس بعد ذلك عشرة دراهم وفي عرف أهل مصر اليوم اثنا عشر درهما وسياق بيان الاختلاف في قدر الثمن في آخر الكلام على هذا الحديث . **قوله** ( فاستثنت حملته إلى أهلي ) الحملان بعن المهملة الحمل والمفعول محنوف ، أى استثنت حملها إياي ، وقد رواه الاسماعيل بلفظ ، واستثنت ظهره إلى أن تقدم ، ولأحمد من طريق شريك عن مغيرة ، اشترى مني بعيرا على أن يفقرني ظهره سغرى ذلك ، وذكر المصنف الاختلاف في ألفاظه على جابر ، وسياق بيانه . **قوله** ( فلما قدمنا ) زاد مغيرة عن الشعبي كما معنى في الاستقراض ، فلما دنونا من المدينة استأذنته فقال ، تزوجت بكرا أم ثيبا ، وسياق الكلام عليه في النكاح إن شاء الله تعالى ، وزاد فيه ، فقدمت المدينة فأعبرت خالي ببيع الجمل فلأني ، ووقع عند أحد من رواية نيسح المذكورة ، فأثبت عني بالمدينة فقلت لها : ألم ترى أني بعت ناضحا ، فما رأيها أعجبها ذلك ، وسياق القول في بيان تسمية خاله في أوائل الهجرة أن شاء الله تعالى . وجزم ابن لقطه بأنه جد بفتح الجيم وتشديد الدال ابن قيس ، وأما عمته فاسمها هند بنت عمرو ، ويحتمل أنها جميعا لم يجعها بيعة لما تقدم من أنه لم يكن عنده ناضح غيره . وأخرجه من هذا الوجه في كتاب الجهاد بلفظ ، ثم قال : أنت أهلك ، فقدمت الناس إلى المدينة ، وفي رواية وهب بن كيسان في أوائل البيوع ، وقدم رسول الله ﷺ المدينة قبل ، وقدمت بالفداء ليئت إلى المسجد فوجدته فقال : الآن قدمت ؟ قلت : نعم ، قال : فدع الجمل وادخل فصل ركعتين ، وظاهرهما التناقض ، لأن في إحداها أنه تقدم الناس إلى المدينة وفي الأخرى أن النبي ﷺ قدم قبله ، فيحتمل في الجمع بينهما أن يقال انه لا يلزم من قوله فتقدمت الناس أن يستمر سبقه لم لاحتمال أن يكونوا لحقوه بعد أن تقدمهم إما لنزوله لراحة أو نوم أو غير ذلك ، ولعله امتثل أمره ﷺ بأن لا يدخل ليليات دون المدينة واستمر النبي ﷺ إلى أن دخلها سحرا ولم يدخلها جابرحي طلع النهار ، والعلم عند الله تعالى . **قوله** ( أتيت به بالجمل ) في رواية مغيرة ، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة غدوت إليه بالبعير ، ولابن المتوكل عن جابر كاسياق في الجهاد ، فدخلت - يعني المسجد - إليه وعقلت الجمل فقلت : هذا جملك ، فخرج الجمل يطيف بالجمل ويقول : جلنا ، فبعت إلى أرقان من ذهب ثم قال : استوفيت الثمن ؟ قلت نعم . . **قوله** ( وتعدني ثمنه ثم انصرفت ) في رواية مغيرة الماضية في الاستقراض فأعطاني ثمن الجمل والجمل وسهي مع القوم ، وفي روايته الآتية في الجهاد ، فأعطاني ثمنه ورده علي ، وهي كلها بطريق المجاز لأن العطية إنما وقعت له بواسطة بلال كما رواه مسلم من هذا الوجه ، فلما قدمت المدينة قال بلال : أعطه أوقية من ذهب وزده ، قال فأعطاني أوقية وزادني قيراطا ، فقلت لا تنارقي زيادة رسول الله ﷺ ، الحديث ، وفيه ذكر أخذ أهل الشام له يوم



الحره ، وتقدم نبحوه في الوكالة للبصنف من طريق عطاء وغيره عن جابر ، ولأحمد وأبي عوانة من طريق وهب ابن كيسان ، وفواقه مازال ينسب ويؤيد عندنا ونرى مكانه من بيتنا حتى أصيب أس فميا أصيب للناس يوم الحره ، وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند النسائي ، فقال : يا بلال أعطه منه ، فلما أدبرت دعائي خفت أن يرد علي فقال : هو لك ، وفي رواية وهب بن كيسان في التكاثر ، فأمر بلالاً أن يزن لي أوقية فوزن بلال وأرجع لي في الميزان ، فاضلقت حتى وليت فقال : ادع جابراً ، فقلت : الآن يرد علي الجبل ، ولم يكن شيء أبغض إلي منه فقال : خذ جملك ولك منه ، وهذه الرواية مشككة مع قوله المتقدم ، ولم يكن لنا فاضح غيره ، وقوله « وكانت لي إليه حاجة شديدة ولكنني استحييت منه ، ورحم تدينم حاله له على يده ، ويمكن الجمع بأن ذلك كان في أول الحال ، وكان الثمن أوفر من قيمته وعرف أنه يمكن أن يشتري به أحسن منه ويبقى له بعض الثمن فلذلك صار يكره رده عليه . » ولأحمد من طريق أبي هبيرة عن جابر ، فلما أتيت دفع الي البعير وقال : هو لك ، فررت برجل من اليهود فأخبرته لجعل يعجب ويقول : اشتري منك البعير ودفع اليك الثمن ثم وهبه لك ؟ قلت : نعم ، **قوله** ( ما كنت لأخذ جملك ، فخذ جملك ذلك فهو ماك ) كذا وقع هنا ، وقد رواه علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ « أتراني إنما ما كنتك لأخذ جملك ، خذ جملك ودراهمك هما لك ، أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، عن الطبراني عنه ، وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن نعيم عن زكريا ، لكن قال في آخره « فهو لك ، وعليها اقتصر صاحب « العمدة » ووقع لأحمد عن يحيى القطان عن زكريا بلفظ « قال أظننت حين ما كنتك أذهب بجملك ؟ خذ جملك ومنه فهما لك ، وهذه الرواية وكذلك رواية البخاري توضح أن اللام في قوله « لأخذ ، للتعليل وبعدها حمزة ممدودة ، ووقع لبعض رواة مسلم كما حكاه عياض لابصيغة النفي ، « فخذ ، بصيغة الأمر ، ويلزم عليه التكرار في قوله « فخذ جملك » وقوله « ما كنتك ، هو من المماكة أي المناقصة في الثمن ، وأشار بذلك الى ما وقع بينهما من المساومة عند البيع كما تقدم ، قال ابن الجوزي : هذا من أحسن التكرم ، لأن من باع شيئاً فهو في الغالب محتاج لثمنه . فإذا تموض من الثمن بقي في قلبه من المبيع أسف على فراقه كما قيل :

وقد تخرج الماجات يا أم مالك      نقائس من رب بين ضنين

فاذا رده عليه المبيع مع ثمنه ذهب المم عنه وثبت فرحه وقضيت حاجته ، فكيف مع ما انضم الى ذلك من الزيادة في الثمن . **قوله** ( وقال شعبة عن مغيرة ) أي ابن مقدم الضبي ( عن عاصم ) هو الشعبي ( عن جابر ، أقرني ظهري ) بتقديم الفاء على القاف أي حملني على فقاره ، والفقار عظام الظهر ، ورواية شعبة هذه وصلها البيهقي من طريق يحيى بن كثير عنه . **قوله** ( وقال إسحق ) أي ابن إبراهيم ( عن جرير عن مغيرة : فدمته على أن لي فقار ظهري حتى أبلغ المدينة ) وهذه الرواية تأتي موصولة في الجهاد ، وهي دالة على الاشتراط ، بخلاف رواية شعبة عن مغيرة فانها لاتدل عليه ، وقد رواه أبو عوانة عن مغيرة عند النسائي بلفظ « حملت قال فيه » قال بعينه ولك ظهري حتى تقدم ، ووافقت زكريا على ذكر الاشتراط فيه يسار عن الشعبي أخرجه أبو عوانة في صحيحه بلفظ « فاشترى مني بغيراً على أن لي ظهري حتى أقدم المدينة . **قوله** ( وقال عطاء وغيره ) أي عن جابر ( ولك ظهري الى المدينة ) تقدم موصولا مطرولاً في الوكالة ولفظه « قال بعينه ، قلت : هو لك ، قال : قد أخذته بأربعة دنانير ولك ظهري الى المدينة ، وليس

فها أيضا دلالة على الاشتراط . **قوله** ( وقال محمد بن المنكدر عن جابر : شرط لي ظهري الى المدينة ) وصله البيهقي من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه به ، وصله الطبراني من طريق عثمان بن محمد الأخرسي عن محمد بن المنكدر بلفظ « فبعثه إياه وشرطته - أي ذكر به - الى المدينة » . **قوله** ( وقال زيد بن أسلم عن جابر : ولك ظهري حتى ترجع ) وصله الطبراني والبيهقي من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه بتامه . **قوله** ( وقال أبو الزبير عن جابر : أقرناك ظهري الى المدينة ) وصله البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي الزبير به ، وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ « فبعثته منه بخمس أواق ، قلت : على أن لي ظهري الى المدينة ، قال : ولك ظهري الى المدينة » ، ولفظناي من طريق ابن عيينة عن أيوب قال « قد أخذته بكذا وكذا وقد أعرتك ظهري الى المدينة » . **قوله** ( وقال الأعمش عن سالم ) هو ابن أبي الجعد ( عن جابر تبلغ به الى أهلك ) وصله أحمد ومسلم وعبد بن حميد وغيرهم من طريق الأعمش ، وهذا لفظ عبد بن حميد ، ولفظ ابن سعد والبيهقي « تبلغ عليه الى أهلك » ، ولفظ مسلم « فتبلغ عليه الى المدينة » ، ولفظ أحمد « قد أخذته بوقية » ، اركبه ، فاذا قدمت فائتنا به ، وهي متقاربة . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف : ( الاشتراط أكثر وأصح عندى ) أى أكثر طرقا وأصح مخرجا ، وأشار بذلك الى أن الرواة اختلفوا عن جابر في هذه الواقعة هل وقع الشرط في المقعد عند البيع أو كان ركوبه للجمل بعد بيعه لإباحة من النبي ﷺ بعد شرائه على طريق العارية ، وأصرح ما وقع في ذلك رواية النسائي المذكورة ، لكن اختلف فيها حماد بن زيد وسفيان بن عيينة ، وحماد أعرف بمحدث أيوب من سفيان ، والحاصل أن الذين ذكروه بصيغة الاشتراط أكثر عددا من الذين خالفوهم وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون أصح ، ويرجع أيضا بأن الذين روه بصيغة الاشتراط معهم زيادة وهم حفاظ فتكون حجة ، وليست رواية من لم يذكر الاشتراط منافية لرواية من ذكره ، لأن قوله « لك ظهري » و « أقرناك ظهري » و « تبلغ عليه » لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك . وقد رواه عن جابر بمعنى الاشتراط أيضا أبو المتوكل عند أحمد ولفظه « فبعثني ولك ظهري الى المدينة » ، لكن أخرجه المصنف في الجهاد من طريق أخرى عن أبي المتوكل فلم يتعرض للشرط إثباتا ولا نفيا ، ورواه أحمد من هذا الوجه بلفظ « أتبعني جملك ؟ قلت : نعم . قال : أقدم عليه المدينة » ورواه أحمد من طريق أبي هيرة عن جابر بلفظ « فاشتري مني بعيرا فجعل لي ظهري حتى أقدم المدينة » ورواه ابن ماجه وغيره من طريق أبي نضرة عن جابر بلفظ « فقلت يا رسول الله هو ناضحك إذا أتيت المدينة » . ورواه أيضا عن جابر نبيح العنزي عند أحمد فلم يذكر الشرط ولفظه « قد أخذته بوقية » ، قال فأنزلت الى الأرض فقال : مالك ؟ قلت : جملك . قال اركب ، فركبت حتى أتيت المدينة ، ورواه أيضا من طريق وهب بن كيسان عن جابر فلم يذكر الشرط قال فيه « حتى بلغ أوقية » ، قلت قد رضيت ، قال نعم ، قلت فهو لك ، قال قد أخذته . ثم قال : يا جابر هل تزوجت ، الحديث . وما جنح اليه المصنف من ترجيح رواية الاشتراط هو الجارى على طريقة المحققين من أهل الحديث لانهم لا يتوقفون عن تصحيح المتن إذا وقع فيه الاختلاف إلا إذا تكافأت الروايات ، وهو شرط الاضطراب الذى يرد به الخبر ، وهو مفقود هنا مع إمكان الترجيح ، قال ابن دقيق العيد : إذا اختلفت الروايات وكانت الحجة ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج بشرط تعادل الروايات ، أما إذا وقع الترجيح لبعضها بأن تكون روايتها أكثر عددا أو أتم حفظا فيتمتع بالعمل بالراجح ، إذ الأضعف لا يكون مانعا من العمل بالأقوى ، والمرجح لا يمنع التمسك بالراجح ، وقد جنح الطحاوى الى تصحيح الاشتراط لكن

تأوله بأن البيع المذكور لم يكن على الحقيقة لقوله في آخره «أتراني ما كنتك الخ» قال : فانه يشعر بأن القول المتقدم لم يكن على التبايع حقيقة ، وردده القرطبي بأنه دعوى مجردة وتغيير وتحريف لا تأويل ، قال : وكيف يصنع قائله في قوله «بعته منك بأوقية» بعد المساومة ؟ وقوله «قد أخذته» وغير ذلك من الالفاظ المنصوصة في ذلك ؟ واحتج بعضهم بأن الركوب إن كان من مال المشتري فالبيع فاسد لانه شرط نفسه ما قد ملكه المشتري ، وإن كان من ماله ففساد لأن المشتري لم يملك المنافع بعد البيع من جهة البائع ، وإنما ملكها لأنها طرأت في ملكه . وتعقب بأن المنفعة المذكورة قدرت بقدر من ثمن المبيع ووقع البيع بما عداها ، ونظيره من باع مخلا قد أبرت واستثنى ثمرتها ، والمتنع إنما هو استثناء شيء مجهول للبائع والمشتري ، أما لو علمنا معا فلا مانع ، فيحمل ما وقع في هذه القصة على ذلك . وأعرب ابن حزم فزعم أنه يؤخذ من الحديث أن البيع لم يتم لأن البائع بعد عقد البيع غير قبل التفريق ، فلما قال في آخره «أتراني ما كنتك» دل على أنه كان اختار ترك الأخذ ، وإنما اشترط لجابر ركوب جل نفسه ، فليس فيه حجة لمن أجاز الشرط في البيع ، ولا يخفى ما في هذا التأويل من التسكف . وقال الاسماعيلي : قوله «ولك ظهري» وعد قائم مقام الشرط لأن وعده لاختلف فيه وهبته لارجوع فيها لتزويه الله تعالى له عن دناءة الاخلاق ، فلذلك ساغ لبعض الرواة أن يعبر عنه بالشرط ، ولا يلزم أن يجوز ذلك في حق غيره . وحاصله أن الشرط لم يقع في نفس العقد وإنما وقع سابقا أو لاحقا ، فتبرع بمنفعته أولا كما تبرع برقبته آخرها . ووقع في كلام القاضي أبي الطيب الطبري من الشافعية أن في بعض طرق هذا الخبر «فلما تقدمت الثمن شرطت حملاني إلى المدينة» واستدل بها على أن الشرط تأخر عن العقد ، لكن لم أقف على الرواية المذكورة ، وإن ثبتت فيعتين تأويلها على أن معنى «تقدمت الثمن» أي قرره لي وانفقا على تعيينه ، لأن الروايات الصحيحة صريحة في أن قبضه الثمن إنما كان بالمدينة . ولذلك يتعين تأويل رواية الطحاوي «أتبعني جمك هذا إذا قدمنا المدينة بدينار» الحديث ، فالمنع أتبعني مبدار أوفيكه إذا قدمنا المدينة . وقال المهلب : ينبغي تأويل ما وقع في بعض الروايات من ذكر الشرط سريته أنه شرط تفضل لا شرط في أصل البيع ليوافق رواية من روى «أقرناك ظهري» و «أعرتك ظهري» وغير ذلك مما تقدم ، قال : ويؤيده أن القصة جرت كلها على وجه التفضل والرفق بجابر ، ويؤيده أيضا قول جابر «هولك» قال : لا بل بعني ، فلم يقبل منه إلا بشئ رفقاً به ، وسبق الاسماعيلي إلى نحو هذا ، وزعم أن التكتة في ذكر البيع أنه عليه السلام أراد أن يعبر جابرا على وجه لا يحصل لغيره طمع في مثله فبايعه في جملة على اسم البيع ليتوفر عليه بره ويبقى البعير قائما على ملكه فيكون ذلك أمنا له ورفقه . قال : وعلى هذا المعنى أمره بلالا أن يزيده على الثمن زيادة مهمة في الظاهر ، فانه قصد بذلك زيادة الاحسان اليه من غير أن يحصل لغيره تأميل في نظير ذلك . وتعقب بأنه لو كان المعنى ما ذكره لكان الحال باقيا في التأميل المذكور عند رده عليه البعير المذكور والثمن معا ، وأجيب بأن حالة السفر غالبا تقتضي قلة الشيء بخلاف حالة الحضر فلا بمالة عند التوسعة من طمع الآمل . وأقوى هذه الوجوه في نظري ما تقدم نقله عن الاسماعيلي من أنه وعد حل محل الشرط . وأبدي السهيلي في قصة جابر مناسبة لطيفة غير ما ذكره الاسماعيلي ، ملخصها أنه عليه السلام لما أخبر جابرا بعد قتل أبيه بأحد أن الله أحياء وقال : ماتشتي فأزيدك ، أكد عليه السلام الخبر بما يشبهه فاشتري منه الجمل وهو مطيته بشئ معلوم ، ثم وفر عليه الجمل والثمن وزاده على الثمن ، كما اشترى الله من المؤمنين أنفسهم بشئ هو الجنة ثم رد عليهم أنفسهم وزادهم كما قال تعالى ﴿الذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾ . قوله (وقال عبيد الله) أي ابن عمر

العمري ( وابن اسحق عن وهب ) أى ابن كيسان ( عن جابر ) أى فى هذا الحديث ( اشتراه النبي ﷺ بأوقية ) وطريق ابن إسحق وصلها أحمد وأبو يعلى واليزار مطولة وفيها : قال قد أخذته بدرم ، قلت : إذا تيفني يارسول الله : قال : فبدرهمين ، قلت : لا ، فلم يزل يرفع لى حتى بلغ أوقية ، الحديث ، ورواية عبيد الله وصلها المؤلف فى البيوع ولفظه قال : أتبيع جلك ؟ قلت : نعم ، فاشتراه منى بأوقية . . **قوله** ( وتابعه زيد بن أسلم عن جابر ) أى فى ذكر الأوقية ، وقد تقدم أنه موصول عند البيهقي . **قوله** ( وقال ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر : أخذته بأربعة دنانير ) تقدم أنه موصول عند المصنف فى الوكالة ، وقوله : وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بمشرة ، هو من كلام المصنف قصد به الجمع بين الروایتين ، وهو كما قال بناء على أن المراد بالأوقية أى من الفضة وهى أربعون درهما ، وقوله : والدينار ، مبتدأ وقوله : بمشرة ، خبره أى دينار ذهب بمشرة دراهم فضة ، ونسب شيخنا ابن الملقن هذا الكلام إلى رواية عطاء ولم أر ذلك فى شيء من الطرق لا فى البخارى ولا فى غيره ، وإنما هو من كلام البخارى . **قوله** ( ولم يبين الثمن مغيرة عن الشعبي عن جابر ، وابن المنكدر وأبو الزبير عن جابر ) ابن المنكدر معطوف على مغيرة ، وأراد أن هؤلاء الثلاثة لم يبينوا الثمن فى روايتهم ، فأما رواية مغيرة فتقدمت موصولة فى الاستقراض وتأتى مطولة فى الجهاد وليس فيها ذكر الثمن ، وكذا أخرجه مسلم والنسائى وغيرهما ، ولذلك لم يبين يسار عن الشعبي فى روايته الثمن أخرجه أبو عوانة من طريقه ، ورواه أحمد من طريق يسار فقال : عن أبى هبيرة عن جابر ، ولم يبين الثمن فى روايته أيضا . وأما ابن المنكدر فوصله الطبرانى وليس فيه التعمين أيضا . وأما أبو الزبير فوصله النسائى ولم يبين الثمن ، لكن أخرجه مسلم فى الثمن ولفظه : فبعت منه بخمس أواق ، قلت على أن لى ظهره الى المدينة ، وكذلك أخرجه ابن سعد ، ورويناه فى « فوائد تمام » من طريق سلمة بن كهيل عن أبى الزبير فقال فيه : أخذته منك بأربعين درهما . . **قوله** ( وقال الأعمش عن سالم ) أى ابن أبى الجعد ( عن جابر : أوقية ذهب ) وصله أحمد ومسلم وغيرهما هكذا ، وفى رواية لأحمد صحيحة قد أخذته بوقية ، ولم يصفها لكن من وصفها حافظ فزيادته مقبولة . **قوله** ( وقال أبو اسحق عن سالم ) أى ابن أبى الجعد ( عن جابر بمائتى درهم ، وقال داود بن قيس عن عبيد الله بن مقسم عن جابر : اشتراه بطريق تبوك ، أحسبه قال بأربع أواق ) . أما رواية أبى اسحق فلم أقف على من وصلها ، ولم تختلف نسخ البخارى أنه قال فيها : بمائتى درهم . . ووقع للنووى أن فى بعض روايات البخارى « ثمانمائة درهم » وليس ذلك فيه أصلا ، ولعله أراد هذه الرواية فتصحفت . وأما رواية داود ابن قيس فجزم بزمان القصة وشك فى مقدار الثمن ، فاما جزمه بأن القصة وقعت فى طريق تبوك فوافقه على ذلك على بن زيد بن جهمان عن أبى المتوكل عن جابر : أن رسول الله ﷺ مر بجابر فى غزوة تبوك ، فذكر الحديث ، وقد أخرجه المصنف من وجه آخر عن أبى المتوكل فقال : فى بعض أسفاره ، ولم يعينه ، وكذا أهمه أكثر الرواة عن جابر ، ومنهم من قال : كنت فى سفر ، ومنهم من قال : كنت فى غزوة تبوك ، ولا منافاة بينهما . وفى رواية أبى المتوكل فى الجهاد : لا أدري غزوة أو عمرة ، ويؤيد كونه كان فى غزوة قوله فى آخر رواية أبى عوانة عن مغيرة : فأعطاني الجمل وثمنه وسهمى مع القوم ، لكن جزم ابن إسحق عن وهب بن كيسان فى روايته المشار اليها قبل بأن ذلك كان فى غزوة ذات الرقاع من نخل ، وكذا أخرجه الرازنى من طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن جابر ، وهى الراجحة فى نظرى لأن أهل المنازى أحبط لذلك من غيرهم ، وأيضا فقد وقع فى رواية الطحاوى أن

ذلك وقع في رجوعهم من طريق مكة إلى المدينة، وليست طريق تبوك ملاقية لطريق مكة بخلاف طريق غزوة ذات الرقاع، وأيضا فإن في كثير من طرقه أنه عليه السلام سأل في تلك الفضة: هل تزوجت؟ قال نعم، قال أتزوجت بكرة أم ثيبا، الحديث، وفيه اعتذاره بتزوجه الثيب بأن أباه استشهد بأحد وزرك أخوانه فتزوج ثيبا لتشتظن وتقوم عليهن، فأشهر بأن ذلك كان بالقرب من وفاة أبيه، فيكون وقوع الفضة في ذات الرقاع أظهر من وقوعها في تبوك، لأن ذات الرقاع كانت بعد أحد سنة واحدة على الصحيح، وتبوك كانت بعدها بسبع سنين والله أعلم، لا جرم جزم البيهقي في الدلائل، بما قال ابن اسحق. **قوله** (وقال أبو نضرة عن جابر اشتراه بمشرين ديناراً) وصله ابن ماجه من طريق الجريدي عنه بلفظ: فما زال يزيدني ديناراً ديناراً حتى بلغ عشرين ديناراً، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق أبي نضرة فأجهل الثن. **قوله** (وقول الشعبي بأوقية أكثر) أي موافقة لغيره من الأقوال، والحاصل من الروايات أوقية وهي رواية الأكثر، وأربعة دنانير وهي لانخافها كما تقدم، وأوقية ذهب وأربع أواق وخمس أواق ومائتا درهم وعشرون ديناراً هذا ما ذكر المصنف، ووقع عند أحمد والزارق من رواية علي بن زيد عن أبي المتوكل ثلاثة عشر ديناراً، وقد جمع عياض وغيره بين هذه الروايات فقال: سبب الاختلاف أنهم رويوا بالمعنى، والمراد أوقية الذهب، والأربع أواق والخمس بقدر ثمن الأوقية الذهب، والأربعة دنانير مع العشرين ديناراً محمولة على اختلاف الوزن والعدد، وكذلك رواية الأربعين درهماً مع المائتين درهم، قال: وكان الإخبار بالفضة عما وقع عليه العقد، وبالذهب عما حصل به الوفاء أو بالعكس كما ملخصاً. وقال الداودي: المراد أوقية ذهب، ويحمل عليها قول من أطلق، ومن قال خمس أواق أو أربع أراد من فضة وقيمتها يومئذ أوقية ذهب، قال: ويحتمل أن يكون سبب الاختلاف ما وقع من الزيادة على الأوقية، ولا يخفى ما فيه من التصسف قال القرطبي: اختلفوا في ثمن الجمل اختلافاً لا يقبل التوفيق، وتكلف ذلك بعيد عن التحقيق، وهو مبني على أمر لم يصح نقله ولا استقام ضبطه، مع أنه لا يتملق بتحقيق ذلك حكم، وإنما تحصل من مجموع الروايات أنه باع البعير بثمن معلوم يذهبها وزاده عند الوفاء زيادة مملومة، ولا يضر عدم العلم بتحقيق ذلك. قال الاسماعيلي: ليس اختلافهم في قدر الثمن بضار، لأن الفرض الذي سبق الحديث لاجله بيان كرمه عليه السلام وتواضعه وحضه على أصحابه وبركة دعائه وغير ذلك، ولا يلزم من وهم بعضهم في قدر الثمن توهينه لأصل الحديث. قلت: وما جنح إليه البخاري من الترجيح أقعد، وبالرجوع إلى التحقيق أسعد، فليعتمد ذلك وبالله التوفيق. وفي الحديث جواز المساومة لمن يعرض سلعته للبيع، والمباكة في البيع قبل استقرار العقد، وابتداء المشتري بذكر الثمن، وإن القبض ليس شرطاً في صحة البيع، وأن أجابة الكبير بقول دلاء جائز في الأمر الجائر، والتحدث بالعمل الصالح للآتيان بالقصة على وجهها لا على وجه تزكية النفس وإرادة الفخر. وفيه تفقد الإمام والكبير لأصحابه وسؤاله عما يزل بهم، وإعانتهم بما ينصير من حال أو مال أو دعاء، وتواضعه عليه السلام. وفيه جواز ضرب الدابة للسير وإن كانت غير مكلفة، وعمله ما إذا لم يتحقق أن ذلك منها من فرط تعب وإعياء، وفيه توفير التابع لرئيسه. وفيه الوكالة في وفاة الديون، والوزن على المشتري، والشراء بالنسيئة. وفيه رد العطية قبل القبض لقول جابر: هو لك: قال لا بل بعينه، وفيه جواز إدخال الدواب والأمتعة إلى رحاب المسجد وحواياه، واستئذ من ذلك على طهارة أبوالإبل، ولا حجة

فيه . وفيه المحافظة على ما يترك به لقول جابر « لا تفارقني الزيادة » . وفيه جواز الزيادة في النفس عند الأداء ، والرجحان في الوزن لكن برضا المالك ، وهي مبة مستأفة حتى لو ردت السلمة بعيب مثلام يجب ردها ، أو هي تابعة للثمن حتى ترد فيه احتمال . وفيه فضيلة لجابر حيث ترك حظ نفسه وامثل أمر النبي ﷺ له ببيع جله مع احتياجه اليه . وفيه معجزة ظاهرة للنبي ﷺ ، وجواز إضافة الشيء إلى من كان ماله قبل ذلك باعتباره ما كان ، واستدل به على صحة البيع بغير تصريح بالإيجاب ولا قبول ، لقوله فيه « قال بعينه بأوقية ، فبتمه ، ولم يذكر صيغة . ولا حجة فيه لأن عدم الذكر لا يستلزم عدم الوقوع ، وقد وقس في رواية عطاء الماضية في الوكالة ، قال بعينه ، قال قد أخذته بأربعة دنانير ، فهذا فيه القبول ولا إيجاب فيه ، وفي رواية جرير الآتية في الجهاد ، قال بل بعينه ، قلت : لرجل على أوقية ذهب فهو لك بها ، قال قد أخذته ، فقيه الإيجاب والقبول معا . وأبين منها رواية ابن إسحق عن وهب بن كيسان عند أحمد ، قلت قد رضيت ، قال نعم ، قلت فهو لك بها ، قال قد أخذته ، فيستدل بها على الاكتفاء في صيغ العقود بالكنايات . ( تسهيل ) : آل أسرجل جابر هذا لما تقدم له من بركة النبي ﷺ إلى آل حسن ، فرأيت في ترجمة جابر من « تاريخ ابن عساكر » بسنده إلى أبي الزبير عن جابر قال « قاتل الجمل عندى زمان النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ، ففجر ، فأثبت به عمر فمرف قصته فقال : اجمله في إبل الصدقة وفي أطيب المرعى ، ففعل به ذلك إلى أن مات ،

### ٥ - باب الشروط في المعاملة

٢٧١٩ - **حدثنا أبو اليان** أخبرنا **شعيب** **حدثنا أبو الزناد** عن **الأمرج** عن **أبي هريرة** **رضي الله عنه** قال « **قالت الأنصار** **لنبي** ﷺ : **أقيم** **بيننا وبين إخواننا للخيال** . قال : لا . فقالوا : **تسكفونا للثروة ونشرككم في الثروة** ، قالوا : سمعنا وأطعنا »

٢٧٢٠ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** **حدثنا جويرية بن أسماء** عن **نافع** عن **عبد الله بن عمر** **رضي الله عنه** قال « **أعطى رسول الله ﷺ خيبر اليهود أن يعملوها ويرزعوها ، ولم شرط ما يخرج منها** »

**قوله** ( باب الشروط في المعاملة ) أى من مزاورة وغيرها . ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة في توافق المهاجرين أن يكفوا الأنصار المونة والعمل ويشركهم في الثروة مزاورة ؛ وقد تقدم السلام عليه في « فضل المنية » في أواخر الهبة ، والشرط المذكور لغوى اعتبره الشارع فصار شرعيا ، لأن تقديره إن تكفونا قسمن بينكم . ثانيهما حديث ابن عمر في قصة مزاورة أهل خيبر ، ذكره مختصرا ، وقد تقدم السلام عليه في المزاورة

### ٦ - باب الشروط في الأثر عند عقد النكاح

وقال عمر : **إن مقاطع الحقوق عند الشروط ، ولك ما شرطت** . وقال **المشور** :

« **سمعت النبي ﷺ ذكر صهره فأنهى عليه في مضايرته فأحسن** قال : **حدثني فصدقني ، ووعدني** »

٢٧٢١ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْإِثْمُ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي التَّيْمِيِّ عَنْ  
عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُتَوَفَّوْا بِهَا مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ  
الْفُرُوجَ »

[ الحديث ٢٧٢١ - طريقه في : ٥١٥١ ]

**قوله** ( باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح ) بضم العين المهملة من « عقدة » والمراد وقت العقد . **قوله**  
( وقال عمر ) أي ابن الخطاب ( أن مقاطع الحقوق ) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق إسماعيل  
ابن عبيد الله بن أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم - بفتح المعجمة وسكون التون - عنه ، وسيأتي سياقه في النكاح ،  
وكذلك حديث المسور المعلق وحديث عقبة بن عامر الموصول مع الكلام على جميع ذلك إن شاء الله تعالى

#### ٧ - باب الشروط في المزارعة

٢٧٢٢ - **حَدَّثَنَا** مَالِكُ بْنُ إسماعِيلَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيَّ  
قَالَ : سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا ، فَكُنَّا نُكْرَى الْأَرْضَ ،  
فَرُبَّمَا أُخْرِجَتْ هُلْدٌ وَلَمْ يُخْرَجْ زِدٌ . فَتُبَيِّنَا عَنْ ذَلِكَ ، وَلَمْ نُنَّهِ عَنِ الْوَرَقِ »

**قوله** ( باب الشروط في المزارعة ) هذه الترجمة أخص من الماضية قبل ياب ، ثم ذكر فيه حديث رافع بن  
خديج مختصرا ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في المزارعة

#### A - باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح

٢٧٢٣ - **حَدَّثَنَا** سَدُّدُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَا تَنَاجَشُوا ، وَلَا يَزِيدَنَّ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبَنَّ  
عَلَى خِطْبَتِهِ . وَلَا تَأَلَّ الرِّأَةُ طَلَاقَ أُخْتَيْهَا لَتُسَكِّفِي إِنْاءَهَا »

**قوله** ( باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح ) ذكر فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، ولا يخطب على خطبة أخيه ،  
وسياق الكلام عليه في كتاب النكاح ، وتقدم ما يتعلق به من البيوع في مكانه ، وقوله طلاق أختها ، أي بالنسبة  
إلى كونهما يصيران ضررتين ، أو المراد أخوة الإسلام لأنها الغالب

#### ٩ - باب الشروط التي لا تحل في الحدود

٢٧٢٤ ، ٢٧٢٥ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
عُجْبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما أنهما قالوا « إن رجلا من الأعراب  
أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله . فقال اتلصم الآخر - وهو

أفقه منه - : نعم فاقض بيننا بكتاب الله والذين لي . فقال رسول الله ﷺ : قل : قال : إن ابني كان عسيقا على هذا فزني بأسرائته ، وإن أخبرت أن علي ابني الرجم فاقفدت منه بمائة شاة ووليدة ، فسأت أهل العلم فأخبروني أنما على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن علي امرأة هذا الرجم . قال رسول الله ﷺ : والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله : الوليدة والتم رذ ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام . اغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها . قال فلدا عليها فاعترفت ، فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت .

**قوله** ( باب الشروط التي لا تلحق في الحدود ) ذكر فيه حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة السيف ، وقد ترجم له في الصلح : إذا اصطالحوا على جور فهو مردود ، ويستفاد من الحديث أن كل شرط وقع في رفع حد من حدود الله فهو باطل ، وكل صلح وقع فيه فهو مردود ، وسيأتي الكلام عليه في الحدود إن شاء الله تعالى

١٠ - **باب** ما يجوز من شروط المكاتب إذا رضى بالبيع على أن يعتق

٢٧٢٦ - **حدثنا** خلاؤ بن يحيى حدثنا عبد الواحد بن أيمن السكي عن أبيه قال : دخلت على عائشة رضى الله عنها قالت : دَخَلْتُ عَلَى بَرِّرَةَ وَهِيَ مَكْنَبَةٌ فَقَالَتْ : يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ اشْتَرِينِي ، فَإِنْ أَهْلِي يَبِيعُونَنِي فَأَعْتِقْنِي . قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَتْ : إِنَّ أَهْلِي لَا يَدْبِعُونَنِي حَتَّى يَشْتَرُوا وَلَا نِي . قَالَتْ : لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ . فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ بَلَّغَهُ - فَقَالَ : مَا شَأْنُ بَرِّرَةَ ؟ فَقَالَ : اشْتَرَيْتُهَا فَأَعْتَقْتُهَا وَلَيْشْتَرُوا مَا شَاءُوا . قَالَتْ فَأَشْتَرَيْتُهَا فَأَعْتَقْتُهَا وَاشْتَرَطْتُ أَهْلَهَا وَلَآئَهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ، وَإِنْ اشْتَرَطُوا مِائَةَ شَرْطٍ .

**قوله** ( باب ما يجوز من شروط المكاتب إذا رضى بالبيع على أن يعتق ) ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر العتق

١١ - **باب** الشروط في الطلاق

وقال ابن المسيب والحسن وعطاء : إن بدأ بالطلاق أو آخر فهو أحق بشرطه

٢٧٢٧ - **حدثنا** محمد بن عرفة حدثنا شعبه عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : نهى رسول الله ﷺ عن التلق ، وأن يتنازع المهاجر للأعرابي . وأن تشرط المرأة للطلاق أخيها ، وأن يستأتم الرجل على سؤم أخيه ، ونهى عن النجش ، وعن التضرية .

تابعه معاذ وعبد الصمد عن ذمبة

وقال غندر وعبد الرحمن : نهى . وقال آدم : نهى . وقال النضر وحجاج بن منبهال : نهى .



**قوله** (باب الشروط في الطلاق) أي تعليق الطلاق . **قوله** (وقال ابن المسيب والحسن وعطاء : إن بدأ) أي همزة (أو آخر فهو أحق بشرطه) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن وابن المسيب في الرجل يقول أمراته طالق وعنده حر إن لم يفعل كذا يقدم الطلاق والمناق ، قالوا إذا فعل الذي قال فليس عليه طلاق ولا عتاق وعن ابن جرير عن عطاء مثله وزاد : قلت له فإن ناسا يقولون هي تطليقة حين بدأ بالطلاق ، قال : لا ، هو أحق بشرطه . وروى ابن أبي شبة من وجه آخر عن قتادة عن سعيد بن المسيب والحسن في الرجل يحلف بالطلاق فيبدأ به قالوا : له فتياء إذا وصله بكلامه ، وأشار قتادة بذلك إلى قول شريح وإبراهيم النخعي : إذا بدأ بالطلاق قبل يمينه وقع الطلاق ، بخلاف ما إذا أخره وقد خالفهم الجمهور في ذلك . **قوله** (عن أبي حازم) هو سلمان الأشجعي ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي هريرة هذا في البيوع مفرقا في مواضعه ، والغرض منه قوله «ولا تشتترط المرأة طلاق أختها» لأن مفهومه أنها إذا اشترطت ذلك فطلقت أختها وقع الطلاق لأنه لو لم يقع لم يكن للنهي عنه معنى قاله ابن بطال ، ويأتي الكلام على ما يتعلق منه بالطلاق في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . **قوله** (تابعه معاذ) أي ابن معاذ المنبري (وعبد الصمد) هو ابن عبد الوارث ، والمعنى أنهما تابعا محمد بن عرفة في تصحيحه برفع الحديث إلى النبي ﷺ وإسناد النبي إليه صريحا . **قوله** (وقال فئدر وعبد الرحمن) أي ابن مهدي (نهي) يعني أنهما رواياه أيضا عن شعبة فأبيهما الفاعل ، وذكره بضم النون وكسر الهاء . **قوله** (وقال آدم) أي ابن أبي ليثاس يعني عن شعبة : (نهينا) أي ولم يسم فاعل النهي أيضا . **قوله** (وقال النضر) أي ابن شميل (وحجاج بن منهال) يعني عن شعبة أيضا (نهي) أي يفتح النون والهاء ولم يسميا فاعل النهي ، أيضا . وهذه الروايات قد وقعت لنا موصولة : فأما رواية معاذ فوصلها مسلم ولفظه «ان رسول الله ﷺ نهى عن التلقي» الحديث ، وأما رواية عبد الصمد فوصلها مسلم أيضا وقال فيها «ان رسول الله ﷺ نهى» بمثل حديث معاذ ، وكذلك أخرجه النسائي من طريق حجاج بن محمد وأبو عوانة من طريق يحيى بن بكير وأبو داود الطيالسي كلهم عن شعبة ، لكن شك أبو داود هل هو نهى أو نهى ، وأما رواية غندر فوصلها مسلم أيضا قال حدثنا أبو بكر بن نافع حدثنا غندر وقال في روايته نهى كما علقه البخاري ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق وهب بن جرير ، وأبو عوانة من طريق أبي النضر كلاهما عن شعبة . وأما رواية عبد الرحمن بن مهدي فوصلها

ابراهيم بن يزيد عنه ، وأما رواية النضر بن شميل فوصلها اسحق بن راهويه في مسنده عنه ، وأما رواية حجاج بن منهال فوصلها البيهقي من طريق إسماعيل القاضي عنه ، وقرنها برواية حفص بن عمر عن شعبة ، وأخرجه أبو عوانة من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عدي بن ثابت فقال فيه «عن النبي ﷺ» ، ولم يشك . وقوله في هذا المتن «وأن يبتاع المهاجر للأعرابي» المراد بالمهاجر الحضري ، وأطلق عليه ذلك على عرف ذلك الزمان ، والمعنى أن الأعرابي إذا جاء السوق ليبتاع شيئا لا يتوكل له الحاضر ثلثا يحرم أهل السوق نقعا ورقعا ، وإنما له أن ينصحه ويشير عليه ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله «أن يبتاع» أن يبيع فيوافق الرواية الماضية

(١) في هامش طبعة بولاق : بعد قوله «فوصلها» يبايئ بنسخة «متحدة» وفي أخرى تركه وحذف هذه الجملة . ولعل المؤلف يعني بالبحث هل من وصل رواية عبد الرحمن . وصيغة التوصلاني : قال الحافظ ابن حجر في المقدمة «ورواية آدم وعبد الرحمن والنضر لم ألق عليها» أي موصولة . وقال في الفتح «رواية آدم ورويناها في نسخته» وأما رواية النضر فوصلها إسحق بن راهويه في مسنده «

## ١٢ - باب الشروط مع الناس بالقول

٢٧٢٨ - **عز**نا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن أنس الجرمي أخبرنا قال أخبرني يحيى بن مسلم وعمر بن دينار عن سعيد بن جبيرة - يزيد أحدهما على صاحبه ، وغيرهما قد سمعته يحدثه عن سعيد بن جبيرة - قال : إنا أخذنا ابن عباس رضي الله عنهما قال : حدثني أبي بن كعب قال قال رسول الله ﷺ : موسى رسول الله . . فذكر الحديث قال ( ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبرا ) : كانت الأولى نسيانا ، والوسطى شرطا ، والثالثة عدا . ( قال لا تؤاخذني بما نسيت ولا ترهقني من أمري عسرا ) ، ( لتبأ غلاما قتله ) ، ( فأطلقا . . فوجدا جدارا يريد أن يقضى فاقامه ) قرأها ابن عباس « أمانهم بك »

قوله ( باب الشروط مع الناس بالقول ) ذكر فيه طرقا من حديث ابن عباس عن أبي بن كعب في قصة موسى والخضر ، والمراد منه قوله « كانت الأولى نسيانا والوسطى شرطا والثالثة عدا » ، وأشار بالشرط الى قوله ( ان سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحني ) والتزام موسى بذلك ولم يكتبها ذلك ولم يشهدا أحدا . وفيه دلالة على العمل بمقتضى ما دل عليه الشرط ، فان الخضر قال لموسى لما أخلف الشرط ( هذا فراق بيني وبينك ) ولم ينكر موسى عليهما السلام ذلك

## ١٣ - باب الشروط في الولاء

٢٧٢٩ - **عز**نا إسماعيل حدثنا مالك بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « جاءتني بريرة فقالت : كاتب أهل على تسع أوقية ، في كل عام أوقية ، فأعني . قالت : إن أحبوا أن أعدها لم ويكون ولاؤك لي فلت . فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ، فأبوا عليها ، فجاءت من عندهم - ورسول الله ﷺ جالس - قالت : إني عرضت ذلك عليهم ، فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم ، فسمع النبي ﷺ ، فأخبرت عائشة النبي ﷺ قال : خنسها واشترط لي الولاء ، فانما الولاء لمن أعنت . ففعلت عائشة . ثم قام رسول الله ﷺ في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط ، قضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق ، وإنما الولاء لمن أحق »

قوله ( باب الشروط في الولاء ) ذكر فيه طرقا من حديث عائشة في قصة بريرة ، وقد قسم الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب العقق

## ١٤ - باب إذا اشترط في المزارعة « إذا شئتُ أخرجتك »

٢٧٣٠ - **حديث** أبو أحمد حدثنا محمد بن يحيى أبو غسان السكتاني أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « لما فدح أهل خيبر عبد الله بن عمر قام عمر خطيباً فقال : إن رسول الله ﷺ عامل يهود خيبر على أموالهم وقال : نفيكم ما أفرقكم الله ، وإن عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك فندى عليه من القبل فندت يده ورجلاه ، وليس لنا هناك عدو غيرهم ، هم عدونا ونهبتنا ، وقد رأيت إجلاءهم . فلما أجمع عمر على ذلك أنام أحد بني أبي الحقيق فقال : يا أمير المؤمنين ، أخرجنا وقد أفرقنا محمد ﷺ وعلمنا على الأموال وشرط ذلك لنا ؟ فقال عمر : أظننت أني نسيت قول رسول الله ﷺ : كيف بك إذا أخرجت من خيبر تمدو بك قلوبك ليلة بد ليلة . فقال : كان ذلك هزيلة من أبي القاسم . فقال : كذبت بإعدو الله . فأجلام عمر ، وأعطاهم قيمة ما كان لهم من النير مالا وإبلًا وغروصاً من أقطاب وحبال وغير ذلك »

رواه **تخاد بن سلمة** عن **عبيد الله أحيبه** عن نافع عن ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ ، اختصره

**قوله** ( باب إذا اشترط في المزارعة : إذا شئتُ أخرجتك ) كذا ذكر هذه الترجمة مختصرة ، وترجم الحديث الباب في المزارعة بأوضح من هذا فقال : إذا قال رب الأرض : أفرق ما أفرقك الله ولم يذكر أجلاً معلوماً فيها على تراضيها ، وأخرج هناك حديث ابن عمر في قصة يهود خيبر بافظ ، فترك على ذلك ما شئنا ، وأورده هنا بلفظ « فترك ما أفرقكم الله ، فأحال في كل ترجمة على لفظ المتن الذي في الأخرى ، وبينت إحدى الروايتين مراد الأخرى وأن المراد بقوله « ما أفرقكم الله ، ما قدر الله أنا فترككم فيها فاذا شئنا فأخرجناكم تبين أن الله قدر إخراجكم ، والله أعلم . وقد تقدم في المزارعة توجيه الاستدلال به على جواز المخاربة ، وفيه جواز الخيار في المسافة للمالك لا إلى آمد ، وأجاب من لم يحزه باحتمال أن المدة كانت مذكورة ولم تنقل ، أو لم تذكر لكن عينت كل سنة بكذا ، أو أن أهل خيبر صاروا عبيداً للسلين ومعاملة السيد لعبيده لا يشترط فيها ما يشترط في الأجنبي ، والله أعلم . **قوله** ( حدثنا أبو أحمد ) كذا لاكثر غير مسمى ولا منسوب ، ولابن السكن في روايته عن الفريري وواقعه أبو ذر ، حدثنا أبو أحمد مرار بن حويه ، وهو بفتح الميم وتشديد الراء ، وأبوه بفتح الهاء المهملة وتشديد الميم ، قال ابن الصلاح أهل الحديث يقولونها بضم الميم وسكون الواو وفتح التحتانية ، وغيرهم بفتح الميم والواو وسكون التحتانية وآخرها هاء عند الجميع ، ومن قاله من المحدثين بالتاء المثناة العوقانية بدل الهاء فقد غلط . قلت : لكن وقع في شعر لابن دريد ما يدل على تجويز ذلك وهو قوله : « أن كان ففطوية من نسل ، وهو هذاني بفتح الميم ثقة مشهور ، وليس له في البخاري غير هذا الحديث ، وكذا شيخه ، وهو ومن فوقه مديون . وقال الحاكم : أهل بخاري يزعمون أنه أبو أحمد محمد بن يوسف البسكندي . ويحتمل أن يكون المراد أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب الفراء ، فإن أبا عمر المستمل رواه عنه عن أبي غسان انتهى ، والمعتمد ما وقع في ذلك عند ابن السكن ومن واقعه ، وجرم أبو نعيم أنه مراد المذكور وقال : لم يسمه البخاري والحديث حديثه . ثم أخرجه من طريق موسى بن هارون عن مراد .

قلت : وكذا أخرجه الدارقطني في « الغرائب » من طريقه ، ورواه ابن وهب عن مالك بن نضر إسناد ، وأخرجه عمر بن شبة في « أخبار المدينة » . **قوله** ( حدثنا محمد بن يحيى ) أى ابن على الكاتب . **قوله** ( ففتح القاء والمهلتين ، الفتح بفتحين زوال المغفل ، فدعت يده إذا أزيلتا من مفاصلهما . وقال الخليل : الفتح عوج في المفصل ، وفي خلق الإنسان الثابت إذا زاعت القدم من أصلها من الكعب وطرف الساق فهو الفتح ، وقال الأصمى : هو ذبغ في الكف بينها وبين الساعد وفي الرجل بينها وبين الساق ، هذا الذى في جميع الروايات وعليها شرح الخطابي وهو الواقع في هذه القصة . ووقع في رواية ابن السكن بالغين المعجمة أى فدغ وجزم به الكرماني ، وهو وم لأن الفدغ بالمعجمة كسر الشيء . انجوف قاله الجوهري ، ولم يقع ذلك لابن عمر في النص . **قوله** ( فعدى عليه من القيل ) قال الخطابي : كأن اليهود سحروا عبدا لله بن عمر فالتوت يده ورجلاه ، كذا قال ، ومحمّل أن يكونوا ضربوه ويؤيده تقييده بالليل في هذه الرواية . ووقع في رواية حماد بن سلمة التي علق المصنف إسنادها آخر الباب بلفظ : فلما كان زمان عمر غشوا المسلمين وألقوا ابن عمر من فوق بيت ففدعوا يديه ، الحديث . **قوله** ( تممتا ) بضم المثناة وفتح الماء ويجوز اسكانها ، أى الذين تنهمم بذلك . **قوله** ( وقد رأيت إجلاهم . فلما أجمع ) أى عزم ، وقال أبو الهيثم : أجمع على كذا أى جمع أمره جميعا بعد أن كان مفرقا ، وهذا لا يقتضى حصر السبب في إجلاء عمر إياهم ، وقد وقع لى فيه سيبان آخران : أحدهما رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : ما زال عمر حتى وجد الثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال : لا يجتمع بجزيرة العرب دينان ، فقال : من كان له من أهل الكتابين عهد فليأت به أفده له ، وإلا فأتى بجليك . فأجلاهم . أخرجه ابن أبي شبة وغيره . ثانيهما رواه عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من طريق عثمان بن محمد الاخشبي قال : لما سكر العيال - أى الخدم - في أيدي المسلمين وقورا على العمل في الأرض أجلاهم عمر . ويحتمل أن يكون كل من هذه الأشياء جزءا من إخراجهم . والإجلاء الإخراج عن المال والوطن على وجه الأزعاج والكراهة . **قوله** ( أحد بنى أبي الحقيق ) بمهمل وقافين مضمر ، وهو رأس يهود خيبر ، ولم أنف على اسمه . ووقع في رواية البرقاني « فقال رئيسهم لا تخرجنا ، وابن أبي الحقيق الآخر هو الذى زوج صفية بنت حيي أم المؤمنين ، فقتل بخيبر وبنى أخوه إلى هذه الغاية . **قوله** ( تمدو بك قلوبكم ) بفتح القاف وبالأصا الممهلة : الذاقة الصابرة على السير وقيل الشابة وقبل أول ما يركب من إناث الإبل وقيل الطويلة القوائم ، وأشار ﷺ إلى إخراجهم من خيبر وكان ذلك من إخباره بالمنبيات قبل وقوعها . **قوله** ( كان ذلك ) في رواية الكشمي « كانت هذه » . **قوله** ( هزيلة ) تصغير الهزل وهو ضد الجد . **قوله** ( مالا ) تمييز للقيمة ، وعطف الإبل عليه وكذلك العروض من عطف الخاص على العام ، أو المراد بالمال النقد خاصة والعروض ماعدا النقد ، وقيل مالا بدخله الكيل ولا يكون حيوانا ولا عقارا . **قوله** ( ورواه حماد بن سلمة عن عبيد الله ) بالتصغير هو العمري . **قوله** ( أحسبه عن نافع ) أى أن حمادا شك في وصله ، وصرح بذلك أبو يعلى في روايته الآتية ، وزعم الكرماني أن في قوله « عن النبي ﷺ » قرينة تدل على أن حمادا اقتصر في روايته على ما نسب إلى النبي ﷺ في هذه القصة من قول أو فعل دون ما نسب إلى عمر . قلت : وليس كما قال ، وإنما المراد أنه اختصر من المرفوع دون الموقوف ، وهو الواقع في نفس الأمر ، فقد روينا في « مستدرك أبي يعلى » و « فوائد البقوى » كلاهما عن عبد الأعلى بن حماد بن سلمة ولفظه « قال عمر : من كان له سهم بخيبر فليحضرنى قسمها » فقال ورئيسهم

لا تخرجنا ودعنا كما أقرنا رسول الله ﷺ وأبو بكر، فقال له عمر: أترام سقط على قول رسول الله ﷺ وكيف بك إذا رقصت بك وراحتك نحو الشام يوما ثم يوما ثم يوما، قسمها عمر بين من كان شهد خيبر من أهل الحديبية، قال البغوي هكذا رواه غير واحد عن حماد، ورواه الوليد بن صالح عن حماد بن عمار، قلت: وكذا رويناه في مسند عمر الجار من طريق هذبة بن خالد عن حماد بن عمار، وفيه قوله «رقصت بك» أي أسرعت في السير، وقوله «نحو الشام» تقدم في المزارعة «أن عمر أجلاهم إلى ثيابه وأريحا» (تنبيه): وقع الحميدي نسبة رواية حماد بن سلمة مطولة جداً إلى البخاري، وكأنه نقل السياق من «مستخرج البرقاني» كما دلت عليه بعض ما رواه عنه إليه، وقد نبه الاستاذ على أن حماداً كان يطوله تارة ويرويه تارة مختصراً، وقد أشرت إلى بعض ما رواه قبل، قال الملب: في القصة دليل على أن العداوة توضح المطالبة بالجناية كما طالب عمر اليهود بدفع ابنه، ورجع ذلك بأن قال: ليس لنا عدو غيرهم، فعلق المطالبة بشاهد العداوة. وإنما لم يطلب القصاص لأنه قدع وهو نائم فلم يبرف أشخاصهم. وفيه أن أفعال النبي ﷺ وأقواله محمولة على الحقيقة حتى يقوم دليل المجاز

#### ١٥ - باب الشروط في الجهاد، والمصالحة مع أهل الحرب، وكتابة الشروط

٢٧٣١، ٢٧٣٢ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ميمون قال أخبرني الزهري قال قال أخبرني عروة بن الزبير عن الزبير بن السور بن خزيمة وسروان - يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه - قال «خرج رسول الله ﷺ زمن الحديبية حتى إذا كانوا ببعض الطريق قال النبي ﷺ: إن خالد بن الوليد بالهم في خيل لقريش طليعة، فخذوا ذات اليمين. فوالله ما شاعر بهم خالد حتى إذا هم بقرية الجبش، فانطلق برء كمن نذيراً لقريش، وسار النبي ﷺ، حتى إذا كان بالثنية التي يبعث عليهم منها برئت به راحته، فقال الناس: حل حل. فالتفت. فقالوا خللت القصواء. فقال النبي ﷺ: ما خللت القصواء وما ذاك لما خلقت، وإنما كن حبسها حابس القيل. ثم قال: والذي نفسي بيده، لا يسألوني خلة يعطون فيها حرمات الله إلا أعطيتهم إياها. ثم زجرها فوثقت. قال فعدل عنهم حتى نزل بأقصى الحديبية على نمد قليل للماء يتبرضه الناس تبرضاً، فلم يلجئهم الناس حتى زحود، وشكيت إلى رسول الله ﷺ العطش، فأنزع سهماً من مكانه، ثم أمرهم أن يعملوه فيه، فوالله ما زال يمحش لهم بالزئ حتى صددوا عنه. فبينما هم كذلك، إذ جاء بدليل بن ورقاء الخزاعي في نفر من قومه من خزاعة - وكانوا عبية - فخرج رسول الله ﷺ من أهل نهامة - فقال: إني تركت كعب بن لؤي وهاجر بن لؤي نزكوا أعداد مياه الحديبية، ومهم المؤذ للطفيل، ومم مقاتلوك وصادوك عن البيت. فقال رسول الله ﷺ: إننا لم نجح لقتال أحد، ولسكننا جيشاً مطمئناً، وإن قريشاً قد نسرتكم الحرب وأضرت بهم، فإن شاءوا مآذهم مدة ويحلوا بيني وبين الناس، فإن

أظهره فإن شاءوا أن يدخلوا فيا دخل فيه الناس فملوا ، وإلا فقد جئوا . وإن هم أبوا فوالذي نفسي بيده لا قائلهم على أمرى هذا حتى تنفرد سائتي ، ولينفذن الله أمره . فقال بدليل : سأبذلهم ما تقول . قال فانطلق حتى أتى قريشا قال : إنا جئناكم من هذا الرجل ، وسيناه يقول قولنا ، فإن شئتم أن نرضه عليكم فعلن . فقال سنهاؤم : لا حاجة لنا أن نخبرونا عنه بشئ . وقال ذو الرأى منهم : هات ما سمعته يقول . قال سمعته يقول كذا وكذا . فحدثهم بما قال النبي ﷺ . فقام عروة بن مسعود فقال : أي قوم ، ألسنم بالوالد ؟ قالوا : بلى . قال : أوست بالوليد ؟ قالوا : بلى . قال : فهل تنهموني ؟ قالوا : لا . قال ألسنم تملون أتي استغفرت أهل عسكاظ ، فلما بلعوا على جيشكم بأهل وولدي ومن أطاعني ؟ قالوا : بلى . قال : فإن هذا قد عرض عليكم خطة رشداً قبلوها ودعوني آتية . قالوا آتية . فأنابه ، فجعل يكلمهم النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ تحموا من قوله لبديل . فقال عروة عند ذلك : أي محمد ، أرأيت إن اشتألت أمر قومك ، هل سمعت بأحد من العرب اجتاحت أهل قبيلتك ؟ وإن تسكن الأخرى ، فاني والله لا أرى وجوها ، وإنى لأرى أشواهاً ومن الناس خليفاً أن يبرأوا ويدعوك . فقال له أبو بكر : انصص بظن الثلاث ، نحن نقره عنه وبدعاه ؟ قال : من ذا ؟ قالوا : أبو بكر . قال : أما والذي نفسي بيده ، لو لا يد كانت لك عندي لم أجرك بها لأجبتك . قال وجعل يكلمهم النبي ﷺ ، فكلما تكلمهم كلمة أخذ بإخيه ، والمغيرة بن شعبة قائم على رأس النبي ﷺ ومعه السيف وعيه المنفر ، فكلما أخفى عروة يديه إلى لحية النبي ﷺ ، ضرب يده بنصل السيف وقال له : أخر يدك عن لحية رسول الله ﷺ . فرفع عروة رأسه فقال : من هذا ؟ قال : للمغيرة بن شعبة . فقال : أي غدر ، ألسنم أسمى في غدرتك ؟ وكان المغيرة صريح قومياً في الجاهلية فقتلهم وأخذ أموالهم ثم جاء فأسلم . قال النبي ﷺ : أنا الإسلام فأقبل وأما المال فلت منه في نبي . ثم إن عروة جعل يرمق أصحاب النبي ﷺ بعينه . قال فوالله ما نمتهم رسول الله ﷺ مخافة إلا وقت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجيلده ، وإذا أسرمهم ابتدروا أمره ، وإذا توشأوا كادوا يقتلون على وضوئه ، وإذا تسكلموا خففوا أصواتهم عنده ، وما يجيدون إليه النظر تنظيلاً له . فرجع عروة إلى أصحابه فقال : أي قوم ، والله لقد قدت على الملوك ، ووقدت على قيصر وكسرى والنجاشي ، والله إن رأيت ملكاً قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد ﷺ محمداً ، والله إن ينتنم مخافة إلا وقت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجيلده ، وإذا أسرمهم ابتدروا أمره ، وإذا توشأوا كادوا يقتلون على وضوئه ، وإذا تسكلموا خففوا أصواتهم عنده ، وما يجيدون إليه

النَّظَرُ تَطْلِيلًا لَهُ . وَإِنَّهُ قَدْ عَرَّضَ عَلَيْكَ حُطَّةً رُشِدًا فَاذْكُرْهَا . قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ : دَعَوْنِي آتِيهِ . قَالُوا : إِنِّيهِ .  
فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَذَا فُلَانٌ ، وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ يُعْظَمُونَ الْيَدَنَ ، فَايْتَسِرُوا  
لَهُ . فَمِيتَتْ لَهُ ، وَاسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ يُبَلِّغُونَ . فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، مَا يَنْبَغِي لِهَؤُلَاءِ أَنْ يُصَدَّوْا عَنْ  
الْبَيْتِ . فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ قَالَ : رَأَيْتُ الْيَدَنَ قَدْ قُلِّدَتْ وَأُشِيرَتْ ، فَمَا أَرَى أَنْ يُصَدَّوْا عَنِ الْبَيْتِ . فَهَامَ  
رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ مِكَرَزُ بْنُ حَفْصَةَ فَقَالَ : دَعَوْنِي آتِيهِ . قَالُوا : إِنِّيهِ . فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :  
هَذَا مِكَرَزٌ ، وَهُوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ . فَجَلَّ يَكْلُمُ النَّبِيَّ ﷺ . فَبَيْنَمَا هُوَ يُكَلِّمُهُ إِذْ جَاءَ سَهِيلُ بْنُ عَمْرٍو . قَالَ  
مَتَمَّرٌ : فَأَخْبَرَنِي أَبُو بَرْزَاءٍ عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ سَهِيلُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : قَدْ سَهِّلَ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ . قَالَ  
مَتَمَّرٌ قَالَ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِهِ : فَجَاءَ سَهِيلُ بْنُ عَمْرٍو فَقَالَ : هَاتِ اكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابًا . فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ  
السَّكَايِبَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، « قَالَ سَهِيلٌ : أَمَا « الرَّحْمَنُ ، فَوَاللَّهِ مَا أُدْرِي مَا هُوَ ،  
وَلَسَكُنَّ اكْتُبُ » بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ ، كَمَا كُنْتَ تَكْتُبُ ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ : وَاللَّهِ لَا تَكْتُبُهَا إِلَّا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ  
الرَّحِيمِ ، « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اكْتُبْ » بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ ، ثُمَّ قَالَ « هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » قَالَ سَهِيلٌ  
وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُ سَلِمْتُ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ مَا صَدَّقْتُكَ مِنَ الْبَيْتِ . وَلَا فَاتَنَّكَ ، وَلَكِنْ اكْتُبْ « عُمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، «  
قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَاللَّهِ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي ، اكْتُبْ « عُمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ « قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَذَلِكَ  
لِقَوْلِهِ « لَا يَسْأَلُونِي حُطَّةً يُعْظَمُونَ فِيهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أُعْطِيَتْهُمْ إِيَّاهَا » قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : عَلَى أَنْ تَحْمِلُوا  
بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْبَيْتِ فَتَطْلُفَ بِهِ . فَقَالَ سَهِيلٌ : وَاللَّهِ لَا تَتَحَدَّثُ الْعَرَبُ أَنَا أُخَذْنَا ضَنْفَةً ، وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنَ الْعَامِ  
الْقَبِيلِ ، فَكُتِبَ ، فَقَالَ سَهِيلٌ : وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ مَتَا رَجُلٌ - وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ - إِلَّا رَدَّذَتْهُ إِلَيْنَا . قَالَ  
الْمُسْلِمُونَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، كَيْفَ يَرُدُّ إِلَى الشِّرْكِينَ وَقَدْ جَاءَ مُسْلِمًا ؟ فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ أَبُو جَنْدَلٍ بْنُ سَهِيلٍ  
ابْنُ عَمْرٍو يُرْسِفُ فِي قُبُورِهِ ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ حَتَّى رَمَى بِنَفْسِهِ بَيْنَ أَطْرَافِ الْمُسْلِمِينَ ، فَقَالَ سَهِيلٌ : هَذَا  
يَاعْمَدُ أَوَّلُ مَنْ أَقْضَيْكَ عَلَيْهِ أَنْ تَرُدَّهُ إِلَى . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّا لَمْ نُقْضِ الْكِتَابَ بَدُ . قَالَ : فَوَاللَّهِ إِذَا  
لَمْ أَصْلَحْ عَلَى شَيْءٍ أَبَدًا . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : فَأَجِزْهُ لِي ، قَالَ : مَا أَنَا بِمَجِيزٍ لَكَ ، قَالَ : بَلَى فَاقْضِ ، قَالَ :  
مَا أَنَا بِفَاعِلٍ . قَالَ مِكَرَزُ بْنُ قَدَاجَزَ نَادَى لَكَ . قَالَ أَبُو جَنْدَلٍ : أَيُّ مَشْرِعِ الْمُسْلِمِينَ ، أَرَدْتُ إِلَى الشِّرْكِينَ وَقَدْ  
جِئْتُ مُسْلِمًا ؟ أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ قَبِيتُ ؟ وَكَأَنِّي قَدْ عَذَّبْتُ هَذَابًا كَذِبْدًا فِي اللَّهِ . قَالَ قَالَ حَمْرُ بْنُ أَعْطَابِيهِ :  
فَأَنبَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ : أَلَسْتَ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا ؟ قَالَ : بَلَى . قُلْتُ : أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَهَدَوْنَا عَلَى الْبَاطِلِ ؟ قَالَ :

بلى. قلت: فلم تعطى الدنيا في ديننا إذا؟ قال: انى رسول الله ولسأت أعصيه، وهو ناصرى. قلت: أو ليس كنت محمد بننا أناسنا البيت فتطوف به؟ قال: بلى، فاخبرتك أننا نأتيه العام؟ قال قلت: لا. قال فانك آتيه ومطوف به. قال: فانيت أبا بكر فقلت: يا أبا بكر، أليس هذا نبي الله حقاً؟ قال: بلى. قلت: أناسا على الحق وعدونا على الباطل؟ قال: بلى. قلت: فلم تعطى الدنيا في ديننا إذا؟ قال: أياها الرجل، إنه لرسول الله ﷺ، وليس يمعى ربه، وهو ناصره، فاستنكس برزقه فوالله إنه على الحق. قلت: أليس كان محمد بننا أناسنا سناى البيت ومطوف به؟ قال بلى، فاخبرتك أنك تأتيه العام؟ قلت: لا. قال: فانك آتيه ومطوف به. قال الزهري قال عمر: فعليت لذلك أملاً. قال: فلما نزع من قضية الكتاب قل رسول الله ﷺ لأصحابه: قوموا فاحمروا ثم اخلقوا. قال فوالله ما قام منهم رجل، حتى قال ذلك ثلاث مرات، فلما لم يبق منهم أحد دخل على أم سلمة فدكر لها ما لى من الناس، فقالت أم سلمة: يا نبي الله أعيب ذلك؟ أخرج، ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بطنك، وتذعوا حياك فَيَحِلَّتْكَ. فخرج فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك: نحر بطنه، ودعا حياقه فخلقه. فلما رأوا ذلك قاموا فنفثوا، وجعل بعضهم يحثى بعضاً، حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً عداً. ثم جاءه نساء مؤمنات، فأنزل الله تعالى [ ١٠ للتحفة ] : ( يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعوهن - حتى يبلغ - بعضهن الكوافر ) فطلق عمر يومئذ أمر أنين كافلاً في الشرك، فزوجه إحداهما معاوية بن أبي سفيان والأخرى صفوان بن أمية. ثم رجع النبي ﷺ إلى المدينة، فجاءه أبو بصير رجل من قريش وهو مسلم، فأرسلوا في طلبه رجلين فقالوا: التهد الذي جعلت لنا، فدفعه إلى الرجلين، فخرجا به حتى بلغا ذا الحليفة، فنزلوا يا كلون من تمر لهم، فقال أبو بصير لأحد الرجلين: والله إنى لأرى سيفك هذا يا فلان جيداً، فاستله الآخر فقال: أجل والله إنه لجيد، لقد جربت به ثم جربت به ثم جربت. فقال أبو بصير: أرني أنظر إليه، فامكنه منه، فصر به حتى برد، وفر الآخر حتى أتى المدينة، فدخل المسجد يمدو، قال أرني الله حين رآه: لقد رأى هذا دُعراً، فلما انتهى إلى النبي ﷺ قال: قتل والله صاحبي وإنى لمتول. فجاء أبو بصير فقال: يا نبي الله، قد والله أوفى الله بعتك قد رددتني إليهم، ثم أبحاني الله منهم. قال النبي ﷺ: وقيل الله يستمر حرب لو كان له أحد، فلما سمع ذلك عرف أنه سيرد إليه، فخرج حتى أتى سيف البحر. قال وتنفلت منهم أبو جندل بن سهيل فلحق بأبي بصير، فحبل لا يخرج من قريش رجل قد أسلم إلا يلحق بأبي بصير، حتى اجتمعت منهم عصابة، فوالله ما يسمعون بيعة خرجت لقريش إلا اغتصوا



لها. فَقَتَلُوهم وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ. فَأَرْسَلَتْ قُرَيْشٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مُنَادِيَةً اللَّهَ وَالرَّحِمَ لِمَا أُرْسِلَ مِنْ أَثَمِهِمْ فَهُوَ آمِنٌ فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى [٢٤ الفتح]: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَرْفِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ - حَتَّى بَلَغَ - الْحَيَاةَ، حَيَاةَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ وَكَانَتْ حَتَمَتُهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يُبَيِّرُوا أَنَّهُ نَبِيُّ اللَّهِ، وَلَمْ يُقَرِّوْا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَحَالُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْبَيْتِ،

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَعْرُوفٌ لِلْعَرَبِ: الْجَرْبُ: تَزِيلُوا: أَمَّا زَاوَا: وَحَيْثُ الْقَوْمُ: مَنَعْتُهُمْ حَيَاةً. وَأَحْيَيْتُ الْحَيَاةَ: جَعَلْتُهُ حَيًّا لَا يَذْخُلُ. وَأَحْيَيْتُ الرَّجُلَ إِذَا اغْتَضَبْتَهُ إِخْوَاهُ

٢٧٣٣ - وَقَالَ عَقِيلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ عُرْوَةُ فَأَخْبَرَتْنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ. وَبَلَّغَنَا أَنَّهُ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَرْدُّوا إِلَى الشِّرْكِ مَا أَنْفَقُوا عَلَى مَنْ هَاجَرَ مِنْ أَزْوَاجِهِمْ، وَحَسَمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَمْسُكُوا بِعَصَمَةِ الْكُوفَرِ، أَنَّ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَيْنِ - قَرِيبَةً بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ. وَابْنَةَ جِرْمُولٍ الْخُزَاعِيَّةَ فَزَوْجَ قَرِيبَةٍ مِثْلُهَا وَزَوْجَ الْآخَرَى أَبُو جَنْهَمٍ. فَلَمَّا أَبَى الْكُفَّارُ أَنْ يُبَيِّرُوا بِأَدَاءِ مَا أَفْنَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى [المتحنة ١١]: ﴿وَإِنْ قَاتَبَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَاذْكُرُونَهُمْ﴾ وَالتَّقَبُّ مَا يُؤَدِّي الْمُسْلِمُونَ إِلَى مَنْ هَاجَرَتْ امْرَأَتُهُ مِنَ الْكُفَّارِ، فَاسْرَ أَنْ يُسْطَى مَنْ ذَهَبَ لَهُ زَوْجٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَا أَفْنَقَ مِنْ صَدَاقِ نِسَاءِ الْكُفَّارِ اللَّائِي هَاجَرْنَ، وَمَا تَعَلَّمَ أَحَدًا مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ ارْتَدَّتْ بَعْدَ إِيْمَانِهَا. وَبَلَّغَنَا أَنَّ أَبَا بَصِيرٍ بَنَ أَسَدَ النَّفَقِ قَدَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَوْفِعًا مُهَاجِرًا فِي الْمَدَّةِ، فَكَتَبَ الْأَخْنَسُ بْنُ شُرَيْبٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِسَأَلِهِ أَبَا بَصِيرٍ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قَوْلُهُ (بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْجِهَادِ وَالْمَصَالِفَةِ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ وَكِتَابَةُ الشُّرُوطِ) كَذَا لَلْكَثَرِ، زَادَ الْمُسْتَلَى مَعَ النَّاسِ بِالْقَوْلِ، وَهِيَ زِيَادَةٌ مُسْتَفْنَى عَنْهَا لِأَنَّهَا تَقَدَّمَتْ فِي تَرْجُمَةٍ مُسْتَقْلَةٍ، إِلَّا أَنْ تَحْمِلَ الْأَوَّلَى عَلَى الْإِشْتِرَاطِ بِالْقَوْلِ خَاصَّةً وَهَذِهِ عَلَى الْإِشْتِرَاطِ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ مَعًا. قَوْلُهُ (عَنِ الْمُسَوْدِ بْنِ عَزْرَةَ وَمَرْوَانَ) أَيُ ابْنِ الْحَكَمِ (قَالَ أَخْرَجَ) هَذِهِ الرِّوَايَةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَرْوَانَ مَرْسَلَةً لِأَنَّهُ لَا صَحِيحَ لَهُ، وَأَمَّا الْمُسَوْدُ فَهِيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ أَيْضًا مَرْسَلَةٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضُرِ الْقِصَّةَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الشُّرُوطِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الْمُسَوْدَ وَمَرْوَانَ يَخْبِرَانِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بَعْضُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ سَمِعَ الْمُسَوْدَ وَمَرْوَانَ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ شَهِدُوا هَذِهِ الْقِصَّةَ كَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَالْمَغِيرَةَ وَأَمَّ سُلَيْمَةَ وَسُهَيْلَ بْنَ حَنْظَلٍ وَغَيْرِهِمْ، وَوَقَعَ فِي نَفْسِ هَذَا الْحَدِيثِ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَنْ عُمَرَ كَمَا سَيَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي مَكَانِهِ، وَقَدْ دَوَّى أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ هَذِهِ الْقِصَّةَ فَلَمْ يَذْكُرِ الْمُسَوْدَ وَلَا مَرْوَانَ لَكِنَّ أَرْسَلَهَا، وَهِيَ كَذَلِكَ فِي مَغَازِي عُرْوَةَ بْنِ الْوَيْلِيِّ، أَخْرَجَهَا ابْنُ عَائِدٍ فِي الْمَغَازِي لَهُ بِطَوَّلٍ، وَأَخْرَجَهَا الْحَاكِمُ فِي دَلَالِيلِ الْأَكْبِلِ. مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ أَيْضًا مُنْقَطِعَةً. قَوْلُهُ (زَمَنَ الْحَدِيثِيَّةِ) تَحْتَمُّ حَبْطُ

الحديبية في الحج ، وهي يترسمى المكان بها ، وقيل شجرة حذباء صمرت وسمى المكان بها . قال الحب الطبري :  
الحديبية قرية قريبة من مكة أكثرها في الحرم ، ووقع في رواية ابن اسحق في المغازي عن الزهري وخرج عام  
الحديبية يريد زيارة البيت لأبريد قتالا ، ووقع عند ابن سعد أنه ﷺ خرج يوم الاثنين لئلا ذى القعدة ، زاد  
سفيان عن الزهري في الرواية الآتية في المغازي وكذا في رواية أحمد عن عبد الرزاق ، في بضع عشرة مائة ، قلنا  
أقن ذا الحليفة قلل الهدى وأشعره وأحرم منها بعمرة ، وبعت عينا له من خزاعة ، وروى عبد العزيز الأمامي عن  
الزهري في هذا الحديث عند ابن أبي شيبة ﷺ في ألف ومائتين ، وبعت عينا له من خزاعة يدعى ناجية  
يأتيه بغير قريش ، وكذا سماه ناجية ، والمعروف أن ناجية اسم الذي بعت معه الهدى كما صرح به ابن اسحق وغيره ،  
وأما الذي بعت عينا لخبر قريش فاحه بسر بن سفيان كذا سماه ابن اسحق ، وهو بضم الواو وسكون المهملة  
على الصحيح ، وسأذكر الخلاف في عدد أهل الحديبية في المغازي إن شاء الله تعالى . قوله ( حتى إذا كانوا يبيض  
الطريق ) اختصر المصنف صدر هذا الحديث الطويل مع أنه لم يسهط بطوله إلا في هذا الموضع ، وبقيته عنده في  
المغازي من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري قال : وبنائي معمر عن الزهري : وسار النبي ﷺ حتى كان بغدير  
الاشطاط أناه عينه فقال : إن قريشا جمعوا جموعا وقد جمعوا لك الإحايش ، وهم مقاتلوك وصادوك عن البيت  
و مانعوك . فقال : أشيروا أيها الناس على ، أترون أن أميل إلى عيالم وذراي هؤلاء الذين يريدون أن يصدونا  
عن البيت ، فإن يأتونا كان الله من وجل قد قطع عينا من المشركين ، ولا تركنهم محروين . قال أبو بكر : يا رسول  
الله خرجت عامدا لهذا البيت لا تريد قتل أحد ولا حرب أحد ، فتوجه له ، فن صدنا عنه قائلنا . قال : امضوا على  
اسم الله ، إلى هنا ساق البخاري في المغازي من هذا الوجه ، وزاد أحمد عن عبد الرزاق وسأله ابن حبان من  
طريقه قال : قال معمر قال الزهري : وكان أبو هريرة يقول : ما رأيت أحدا قط كان أكثر مشاورة لأصحابه من  
رسول الله ﷺ ، وهذا القدر حذفه البخاري لأرساله لأن الزهري لم يسمع من أبي هريرة ، وفي رواية أحمد  
المذكورة ، حتى إذا كانوا بغدير الاشطاط قريبا من عصفان ، وغدير بفتح الفين المعجمة والاشطاط بشين  
معجمة وطاء من مهملة جمع شط وهو جانب الوادي كذا جزم به صاحب المشارك ، ووقع في بعض نسخ  
أبي ذر بالظاء المعجمة فيهما ، وفي رواية أحمد أيضا : أترون أن نميل إلى ذراي هؤلاء الذين أعانوا قريشا  
فان قدوا قعدوا موتورين محروين ، وإن يجهتوا تكن حقا قطعا الله ، ونحوه لابن اسحق في روايته في  
المغازي عن الزهري ، والمراد أنه ﷺ استشار أصحابه هل يخالف الذين نصرنا قريشا إلى مواضعهم فيسي أهلهم ،  
فان جأوا إلى نصرهم اشتغلوا بهم وانفرد هو وأصحابه بقريش ، وذلك المراد بقوله ، تكن حقا قطعا الله ،  
فأشار عليه أبو بكر الصديق ترك القتال والاستمرار على ما خرج له من العمرة حتى يكون بد القتال منهم ،  
فرجع إلى رأيته . وزاد أحمد في روايته : فقال أبو بكر : الله ورسوله أعلم يا نبي الله ، إنما جئنا معتمرين إلح  
والإحايش بالحاء المهملة والواو المعجمة واحدا أحبوس بضمين وم بنو الهون بن خزيمه بن  
مدركة وبنو الحارث بن عدي مائة بن كنانة وبنو المصطلق من خزاعة كانوا تحالفوا مع قريش قبل تحت جبل  
يقال له الحبش أسفا ، مكة ، وقيل سمرا بذلك لتحبيشهم أي تجمعهم والتحبيش التجمع والحباشة الجماعة . وروى  
الفاكهي من طريق عبد العزيز بن أبي ثابت أن ابتداء حلفهم مع قريش كان على يد قسي بن كلاب ، واتفق

الرواة على قوله ، فان يأتونا ، من الإنيان إلا ابن السكن فعمده ، فان يأتونا ، بموحدة ثم مشاة مشددة والاول  
أولى ، ويؤيده رواية أحمد بلفظ الجوى ، ووقع عند ابن سعد ، وبلغ المشركين خروجه فأجمع رأيهم على صده عن  
مكة وعسكروا ببلدح بالموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة ثم جاء مهملته موضع خارج مكة . قوله ( قال النبي ﷺ :  
إن خالد بن الوليد بالغيم في خيل لقريش طليعة ) في رواية الامامى ، فقال له عينه : هذا خالد بن الوليد بالغيم ،  
والغيم بفتح المعجمة وحكى عياض فيها التصغير ، قال المحب الطبرى : يظهر أن المراد كراع الغيم وهو موضع بين  
مكة والمدينة اه ، وسيأتى الحديث ظاهر في أنه كان قريبا من الحديبية فهو غير كراع الغيم الذى وقع ذكره في  
الصيام وهو الذى بين مكة والمدينة ، وأما الغيم هذا فقال ابن حبيب : هو قريب من مكان بين رايخ والجحفة ،  
وقد وقع في شعر جرير والشماخ بصيغة التصغير والله أعلم . وبين ابن سعد أن خالد كان في مائتى فارس فيهم عكرمة  
ابن أبى جهل ، والطليعة مقدمة الجيش . قوله ( نلخذا ذات البين ) أى الطريق التى فيها خالد وأصحابه . قوله ( حتى  
إذا كان بالثنية ) في رواية ابن إسحق ، فقال ﷺ : من يخرجنا على طريق غير طريقهم التى هم بها ؟ قال خديج  
عبد الله بن أبى بكر بن حزم أن رجلا من أسلم قال : أنا يارسول الله ، فسلك بهم طريقا وعرا فأخرجوا منها بعد  
أن شن عليهم ، وأفضوا إلى أرض سهلة ، فقال لهم : استغفروا الله ، ففعلوا . فقال : والذى نفسى بيده إنها اللحظة  
التي عرضت على بنى اسرائيل فامتنعوا ، قال ابن إسحق عن الزهرى في حديثه ، فقال : اسلكوا ذات البين بين ظهري  
الحض في طريق تفرجه على ثنية المراد مهبط الحديبية اه . وثنية المراد بكسر الميم وتخفيف الراء هى طريق في الجبل  
تتفرع على الحديبية . وزعم الداودى الشارح أنها الثنية التى أسفل مكة ، وهو وهم ، وسى ابن سعد الذى سلك بهم  
حمزة بن عمرو الاسلى ، وفي رواية أبى الأسود عن عروة فقال : من رجل يأخذ بنا عن يمين الحمة : محوسيف  
البحر لمانا نظوى مسلحة القوم ، وذلك من الليل ، فنزل رجل عن دابته ، فذكر النصة . قوله ( بركت به راحلته ،  
فقال الناس : حل حل ) بفتح المهمله وسكون اللام . كلة يقال للثاقة إذا تركت السير ، وقال الخطابى : ان قلت حل  
واحدة فالسكون ، وإن أعدتها نونت في الأولى وسكنت في الثانية ، وحكى غيره السكون فيهما والتونين كنظيره في  
بخ ، يقال حلحلت فلانا إذا أزعجت عن موضعه . قوله ( فألحت ) بتدديد المهمله أى تعادت على عدم القيام وهو  
من الالحاح . قوله ( خلأت القصواء ) الخلاء بالمعجمة والمد للإبل كالخران للخيول ، وقال ابن قتبية : لا يكون  
الخلاء الا لنوق خاصة . وقال ابن فارس : لا يقال للجمال خلا لكن ألح . والقصواء بفتح القاف بعدها مهمله ومد :  
اسم ناقة رسول الله ﷺ ، وقيل كان طرف أذنهما مقطوعا ، والقصو قطع طرف الاذن يقال : يعير أقصى وناقة  
قصوى ، وكان القياس أن يكون بالقصر ، وقد وقع ذلك في بعض نسخ أبى ذر ، وزعم الداودى أنها كانت لاتسبق  
فقبل لها القصواء لانها بلغت من السبق أقصاه . قوله ( وما ذاك لها بخلق ) أى بعادة ، قال ابن بطال وغيره : في  
هذا الفصل جواز الاستئثار عن اطلاع المشركين ومفاجأتهم بالجيش طلبا لغرتهم ، وجواز السفر وحده للحاجة  
وجواز التشكيك عن الطريق السهلة الى الوعة للصلمة ، وجواز الحكم على الشيء بما عرف من عاداته وإن جاز أن  
يطرأ عليه غيره ، فاذا وقع من شخص هفوة لا يهد منه مثله لا ينسب اليها ويرد على من نسب اليها ، ومعدنة من  
نسب اليها بمن لا يعرف صورة حاله ، لان خلاه القصواء لولا خافق العادة لسكان ماظنه الصعابة صحيحا ولم يعاتبهم .

النبي ﷺ على ذلك لعذرهم في ظنهم ، قال : وفيه جواز التصرف في ملك الغير بالمصلحة بغير إذنه الصريح إذا كان سبق منه ما يدل على الرضا بذلك ، لأنهم قالوا حل حل فجزعوها بغير إذن ، ولم يمانعهم عليه . قوله (حبسها حابس الفيل) زاد إسحق في روايته «عن مكة» أي حبسها الله عز وجل عن دخول مكة كما حبس الفيل عن دخولها . وقصة الفيل مشهورة ستأتي الإشارة إليها في مكانها . ومناسبة ذكرها أن الصحابة لو دخلوا مكة على تلك الصورة وصدّهم قريش عن ذلك لوقع بينهم قتال قد يفضي إلى سفك الدماء ونهب الأموال كما لو قد دخل الفيل وأصحابه مكة ، ولكن سبق في علم الله تعالى في الموضوعين أنه سيدخل في الإسلام خلق منهم ، ويستخرج من أصلابهم ناس يسلمون ويجاهدون ، وكان بمكة في الحديبية جمع كثير مؤمنون من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ، فلو طرق الصحابة مكة لما أمن أن يصاب ناس منهم بغير عمد كما أشار إليه تعالى في قوله (ولولا رجال مؤمنون) الآية ، ووقع للبهل استبعاد جواز هذه الكلمة وهي «حابس الفيل» على الله تعالى فقال : المراد حبسها أمر الله عز وجل ، وتعقب بأنه يجوز إطلاق ذلك في حق الله فيقال حبسها الله حابس الفيل وإنما الذي يمكن أن يمنع تسميته سبحانه وتعالى حابس الفيل ونحوه ، كذا أجاب ابن كثير ، وهو مبنى على الصحيح من أن الأسماء توقيفية . وقد توسط الغزالي وطائفة فقالوا : محل المنع مالم يرد نص بما يشق منه ، بشرط أن لا يكون ذلك الاسم المشتق مشعرا بنقص ، فيجوز تسميته الواقع لقوله تعالى (ومن تن الديئات يومئذ فقد رحمته) ولا يجوز تسميته البناء . وإن ورد قوله تعالى (والسما بنيانا ما أبدى) . وفي هذه القصة جواز التشبيه من الجهة العامة وإن اختلفت الجهة الخاصة ، لأن أصحاب الفيل كانوا على باطل محض وأصحاب هذه الناقة كانوا على حق محض ، لكن جاء التشبيه من جهة إرادة الله منع الحرم مطلقا ، أما من أهل الباطل فواضح . وأما من أهل الحق فللمنى الذي تقدم ذكره . وفيه ضرب المثل واعتبار من بني بن مضى ، قال الخطابي : معنى تعظيم حرمة الله في هذه القصة ترك القتال في الحرم ، والجورح إلى المسألة والكذب عن إرادة الدماء . واستدل بعضهم بهذه القصة لمن قال من الصوفية : علامة الاذن التيسير وعكسه ، وفيه نظر . قوله (والذي نفس بيده) فيه تأكيد القول باليمين فيكون أدعى إلى القبول ، وقد حفظ عن النبي ﷺ الحلف في أكثر من ثمانين موضعا قاله ابن القيم في الهدى . قوله (لا يسألونني خلة) بضم الخاء المعجمة أي خصلة (يعظمون فيها حرمة الله) أي من ترك القتال في الحرم ، ووقع في رواية ابن إسحق «يسألونني فيها صلة الرحم» وهي من جملة حرمة الله ، وقيل المراد بالحرمة حرمة الحرم والشهر والأحرام ، قلت : وفي الثالث نظر لأنهم لو عظموا الإحرام ماصدوه . قوله (إلا أعطيتهم إياها) أي أجبتهن بها ، قال السهيلي : لم يقع في شيء من طرق الحديث أنه قال إن شاء الله مع أنه ما مور بها في كل حالة ، والجواب أنه كان أمرا واجبا حتيا فلا يحتاج فيه إلى الاستثناء ، كذا قال . وتعقب بأنه تعالى قال في هذه القصة (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) فقال (إن شاء الله) مع تحقق وقوع ذلك تعلبا وإرشادا ، فالأولى أن يحمل على أن الاستثناء سقط من أراوى أو كانت القصة قبل زول الأمر بذلك . ولا يعارضه كون الكهف مكية إذ لا مانع أن يتأخر زول بعض السورة . قوله (ثم زجرها) أي الناقة (فوثبت) أي قامت . قوله (فعدل عنهم) في رواية ابن سعد «فول راجعا» وفي رواية ابن إسحق «فقال للناس انزلوا» قالوا يا رسول الله ما بالوادي من ماء نزل عليه . قوله (على نجد) يفتح المثناة والميم أي حفيرة فيها ماء مشمود أي قليل ، وقوله «قليل الماء» تأكيد لنقص توم أن يراد لغة من يقول إن

الثمد الماء الكثير ، وقيل الثمد ما يظهر من الماء في الشتاء ويذهب في الصيف . **قوله** ( يترضه الناس ) بالموحدة والتعديد والضاد المعجمة هو الأخذ قليلا قليلا ، والبرض بالفتح والسكون الدير من العطاء ، وقال صاحب العين : هو جمع الماء بالكفين ، وذكر أبو الأسود في روايته عن عروة : وسبقت قريش الى الماء فنزلوا عليه ، ونزل النبي **ﷺ** الحديبية في حر شديد وايس بها إلا بئر واحدة ، فذكر القصة . **قوله** ( فلم يلبثه ) بضم أوله وسكون اللام من الالبات . وقال ابن التين : بفتح اللام وكسر الموحدة الثقيلة أى لم يتركوه يلبث أى يقيم . **قوله** ( وشكى ) بضم أوله على البناء للجول . **قوله** ( فأنزع سهما من كنانته ) أى أخرج سهما من جيبه . **قوله** ( ثم أمرهم ) في رواية ابن إسحق عن بعض أهل العلم عن رجال من أسلم أن ناجية بن جندب الذي ساق البدن هو الذي نزل بالسهم ، وأخرجه البراء بن عازب ، وروى الواقدي عن طريق خالد بن عباد الغفاري قال : أنا الذي نزلت بالسهم ، ويمكن الجمع بانهم تعاروا على ذلك بالحفر وغيره ، وسيأتي في المغازي من حديث البراء بن عازب في قصة الحديبية **ﷺ** أنه **ﷺ** جلس على البئر ثم دعا بأبناء فضمض ودعا الله ثم صبه فيها ثم قال : دعوها ساعة ثم انهم ارتووا بعد ذلك ، ويمكن الجمع بأن يكون الامران معا وقعا . وقد روى الواقدي عن طريق أوس بن خولي **ﷺ** أنه **ﷺ** نوضا في الدلو ثم أفرغه فيها وأنزع السهم فوضه فيها ، وهكذا ذكر أبو الأسود في روايته عن عروة **ﷺ** أنه **ﷺ** تجمضض في دلو وصبه في البئر ونزع سهما من كنانته فالتقاء بها ودعا فقارت ، وهذه القصة غير القصة الآتية في المغازي أيضا من حديث جابر قال : عطش الناس بالحديبية وبين يدي رسول الله **ﷺ** زكوة فتوضأ منها فوضع يده فيها . لجعل الماء يفور من بين أصابعه ، الحديث ، وكان ذلك كان قبل قصة البئر والله أعلم . وفي هذا الفصل معجزات ظاهرة ، وفيه بركة سلاحه وما ينسب اليه : وقد وقع نبع الماء من بين أصابعه في عدة مواطن غير هذه ، وسيأتي في أول غزوة الحديبية حديث زيد بن خالد **ﷺ** أنهم أصابهم مطر بالحديبية ، الحديث ، وكان ذلك وقع بعد القصتين المذكورتين والله أعلم . **قوله** ( يبعث ) بفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجمة أى يفور ، وقوله ( بارى ) بكسر الراء ويجوز فتحها . وقوله ( صدروا عنه ) أى رجعوا رواء بعد ورودهم . زاد ابن سعد حتى اغترفوا بأنيابهم جلوسا على شفير البئر ، وكذا في رواية أبي الأسود عن عروة . **قوله** ( فبينما هم ) في رواية الكشممى ، فبينما هم ، ( كذلك ) اذ جاء ( بديل ) بالموحدة والتصغير أى ابن ورفاء بالقاف والمدحج مشهور . **قوله** ( في نفر من قومه ) سمي الواقدي منهم عمرو بن سالم وخراش بن أمية ، وفي رواية أبي الأسود عن عروة **ﷺ** منهم خازجة بن كرز ويزيد بن أمية . **قوله** ( وكانوا عيبة فصح ) العيبة بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة ماتوضع فيه الثياب لحفظها ، أى أنهم موضع النصح له والأمانة على سره ، ونصح بضم النون وحكى ابن التين فتحها كأنه شبه الصدر الذي هو مستودع السر بالعبية التي هي مستودع الثياب . وقوله ( من أهل تامة ) لبیان الجنس ، لان خزاعة كانوا من جملة أهل تامة وتامة بكسر المشاة هي مكة وما حولها ، وأصلها من التهم وهو شدة الحر وركود الريح . زاد ابن إسحق في روايته **ﷺ** وكانت خزاعة عيبة رسول الله **ﷺ** مسلها ومشركا لا يخفون عليه شيئا كان بمكة ، ووقع عند الواقدي **ﷺ** أن بديلا قال للنبي **ﷺ** : لقد غزوت ولا سلاح معك ، فقال : لم نجى لقتال . فتكلم أبو بكر ، فقال له بديل : أنا لا أنهم ولا قوسى اه ، وكان الأصل في موالاة خزاعة للنبي **ﷺ** أن بني هاشم في الجاهلية كانوا تحالفوا مع

خزاعة فاستمروا على ذلك في الاسلام . وفيه جواز استقصاح بعض المعاهدين وأهل الذمة إذا دلت القرائن على فصيحهم وشهدت التجربة بإيثارهم أهل الاسلام على غيرهم ولو كانوا من أهل دينهم ، ويستفاد منه جواز استقصاح بعض ملوك العدو استظهاراً على غيرهم ، ولا يعد ذلك من موالاة الكفار ولا موادة أعداء الله بل من قبيل استخدامهم وتقليل شوكة جهمهم وانكاء بعضهم ببعض ، ولا يلزم من ذلك جواز الاستعانة بالمشركين على الاطلاق . قوله ( فقال : اني تركت كعب بن اؤى وعامر بن لؤى ) انما اقتصر على ذكر هذين لسكون قريش الذين كانوا بمكة أجمع ترجع أنسابهم اليها ، وبقي من قريش بنو سامة بن لؤى وبنو عوف بن لؤى ولم يكن بمكة منهم أحد ، وكذلك قريش الظواهر الذين منهم بنو تميم بن غالب ومعارب بن قهر . قال هشام بن الكلب : بنو عامر بن لؤى وكعب بن لؤى هما الصريحان لاشك فيهما ، بخلاف سامة وعوف أى قضيهما الخلف . قال وهم قريش البطاح . أى بخلاف قريش الظواهر . وقد وقع في رواية أبي المليح « وجعلوا لك الاحابيش » بماء مهيمة وموحدة ثم شين معجمة وهو مأخوذ من التحبش وهو التجمع . قوله ( نزلوا أعداد مياه الحديبية ) الأعداد بالفتح جمع عد بالكسر والتشديد وهو الماء الذي لا انقطاع له ، وغفل الداودي فقال هو موضع بمكة ، وقول بديل هذا يشير بأنه كان بالحديبية مياه كثيرة وان قريشا سبقوا إلى النزول عليها فلهدأ عطش المسلمون حيث نزلوا على التمد المذكور . قوله ( ومعهم العوذ المطافيل ) العوذ بضم المهملة وسكون الواو بعدها معجمة جمع عائد وهى الناقة ذات اللبن ، والمطافيل الأصنام اللاتي معها أطفالها ، يريد أنهم خرجوا معهم بذوات الالبان من الابل ليتزودوا بألبانها ولا يرجعوا حتى ينعوه ، أو كنى بذلك عن النساء معهن الأطفال ، والمراد أنهم خرجوا معهم بنسائهم وأولادهم لإرادة طول المقام وليكون أدعى الى عدم الفرار ، ويحتمل إرادة المعنى الأعم ، قال ابن فارس : كل أنثى إذا وضعت فبى إلى سبعة أيام عائد والجمع عوذ كأنها سميت بذلك لأنها تمود ولدها وتلزم الشغل به ، وقلة السهيل : سميت بذلك وإن كان الولد هو الذي يعوذ بها لأنها تعطف عليه بالشفقة والحنو ، كما قالوا تجارة رابحة وإن كانت مربوحاً فيها . ووقع عند ابن سعد « معهم العوذ المطافيل والنساء والصبيان » . قوله ( نهكتهم ) بفتح أوله وكسر الهاء ، أى أبلغت فيهم حتى أضعفتهم ، إما أضعفت قوتهم وإما أضعفت أموالهم . قوله ( ماددتهم ) أى جعلت بيني وبينهم مدة يترك الحرب بيننا وبينهم فيها . قوله ( ويغفلوا بيني وبين الناس ) أى من كفار العرب وغيرهم . قوله ( فإن أظهر فإن شاءوا ) هو شرط بعد الشرط والتقدير فإن ظهر غيرهم على كفاهم المؤنة ، وإن أظهر أنا على غيرهم فإن شاءوا أطاعوني وإلا فلا تنقضي مدة الصلح إلا وقد جئوا ، أى استراحوا ، وهو بفتح الجيم وتشديد الميم المضرومة أى قروا . ووقع في رواية ابن اسحق « وان لم يفعلوا قاتلوا وبهم قوة » وإنما ردد الأمر مع أنه جازم بأن الله تعالى سينصره ويظهره لوعده الله تعالى له بذلك ، على طريق التزل مع الخصم وفرض الأمر على ما زعم الخصم ، ولهذا التسكتة حذف القسم الأول وهو التصريح بظهور غيره عليه ، لكن وقع التصريح به في رواية ابن اسحق ولفظه « فإن أصابوني كان الذي أرادوا » ولابن عائد من وجه آخر عن الزهري « فإن ظهر الناس على فذلك الذي يبتغون » فالظاهر أن الخلف وقع من بعض الرواة تأدياً . قوله ( حتى تنفرد سالفتي ) السالفة بالمهمل وكسر اللام بعدها فاء صفحة العنق ، وكنى بذلك عن القتل لأن القتل تنفرد مقدمته عنه . وقال الداودي : المراد الموت أى حتى أموت وأبقى منفرداً في قهري . ويحتمل أن يكون أراد أنه يقاتل حتى ينفرد وحده في مقاتلتهم . وقال ابن المنير : لعله يعني نبه بالأدنى على

الأعلى، أي إن الله من القوة بالله والحول به ما يقتضي أن أقاتل عن دينه لو انفردت، فكيف لا أقاتل عن دينه مع وجود المسلمين وكثرتهم ونفاذ بصائرهم في نصر دين الله تعالى. **قوله** (وليفئذ) بضم أوله وكسر الفاء أي ليضيقن (الله أمره) في نصر دينه. وحسن الإتيان بهذا الجزم - بعد ذلك التردد - للتنبيه على أنه لم يورده إلا على سبيل الغرض. وفي هذا الفصل الذنب إلى صلة الرحم، والإبقاء على من كان من أهلها، وبذلك النصيحة للقرابة، وما كان عليه النبي ﷺ من القوة والثبات في تنفيذ حكم الله وتبليغ أمره. **قوله** (فقال بديل سأبلغهم ما تقول) أي فأذن له. **قوله** (فقال سفهاؤهم) سعى الواقدى منهم عكرمة بن أبي جهل والحكم بن أبي العاص **قوله** (لغديهم بما قال) زاد ابن إسحق في روايته: فقال لهم بديل: إنكم تعجلون على محمد، إنه لم يأت لقتال، إنما جاء معتمرا، فاتهموه - أي اتهموا بديلا، لأنهم كانوا يعرفون ميله إلى النبي ﷺ - فقالوا: إن كان كما تقول فلا يدخلها علينا عنوة. **قوله** (فقام عروة) في رواية أبي الأسود عن عروة عند الحاكم في الأكليل، والبيهقي في الدلائل، وذكر ذلك ابن إسحق أيضا من وجه آخر، قالوا لما نزل النبي ﷺ بالحديبية أحب أن يبعث رجلا من أصحابه إلى قريش يعلمهم بأنه إنما قدم معتمرا، فدعا عمر قاتعند بأنه لا عشرة له بمكة، فدعا عثمان فأرسله بذلك. وأمره أن يعلم من بمكة من المؤمنين بأن الفرج قريب، فأعلمهم عثمان بذلك، لحمله أبا بن سعيد بن العاص على فرسه - فذكر القصة - فقال المسلمون: هنيئاً لعثمان، خلص إلى البيت فطاف به دوننا، فقال النبي ﷺ: إن غطي به أن لا يطوف حتى يطوف معا. فكان كذلك. قال: ثم جاء عروة بن مسعود، فذكر القصة. وفي رواية ابن إسحق أن مجيء عروة كان قبل ذلك، وذكرها موسى بن عقبة في المغازي عن الزهري، وكذا أبو الأسود عن عروة قبل قصة مجيء سهيل بن عمرو، قاله أعلم. **قوله** (فقام عروة بن مسعود) أي ابن معتب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد المثناة المكسورة بعدها موحدة الثقل، ووقع في رواية ابن إسحق عند أحمد عروة بن عمرو بن مسعود، والصواب الأول وهو الذي وقع في السيرة. **قوله** (السم بالولد) وألست بالوالد؟ قالوا بلى (كذا لا في ذر، ولغيره بالعكس) وألست بالوالد وألست بالولد، وهو الصواب وهو الذي في رواية أحمد وابن إسحق وغيرهما، وزاد ابن إسحق عن الزهري أن أم عروة هي سبيعة بنت عبد شمس بن عبد مناف، فأراد بقوله: ألست بالوالد، أنك حتى قد ولدوني في الحلة لكون أمي منكم. وجرى بعض الشراح على ما وقع في رواية أبي ذر فقال: أراد بقوله: ألست بالولد، أي أنتم عندى في الشفقة والنصح بمنزلة الولد، قال: ولعله كان مخاطب بذلك قوما هو أسن منهم. **قوله** (استغفرت أهل عكاظ) بضم المهملة وتخفيف الكاف وآخره معجزة أي دعوتهم إلى نصركم. **قوله** (قلنا بلحوا) بالموحدة وتشديد اللام المفتوحين ثم هملة مضمومة أي امتنعوا، والتبليغ التمتع من الإجابة، وبلغ الغريم إذا امتنع من أداء ما عليه زاد ابن إسحق (فقالوا صدقت، ما أنت عندنا بمتهم). **قوله** (قد عرض عليكم) في رواية الكشميهني: دلكم. (خطبة رشد) بضم الحاء المعجمة وتشديد المهملة، والرشد بضم الراء وسكون المعجمة وبفتحهما، أي خصلة خير وصلاح وإفضاف، وبين ابن إسحق في روايته أن سبب تقديم عروة لهذا الكلام عند قريش ما رآه من دم الغنيم على من يجيء من عند المسلمين. **قوله** (ودعوني آتة) بالمد، وهو مجزوم على جواب الأمر وأصله آتة أي أجي إليه (قالوا آتة) بألف وصل بعدها حمزة ساكنة ثم مشاة مكسورة ثم هاء ساكنة ويجوز كسرهما. **قوله** (نحوا من قوله لبديل) زاد ابن إسحق: وأخبره أنه لم يأت يريد حربا. **قوله** (فقال عروة عند ذلك) أي عند قوله

لأقاتلهم ، **قوله** ( اجتاح ) يحجم ثم مهلة أى أهلك أصله بالسكية ، وحذف الجزء من قوله « وان تكن الاخرى »  
 تأدبا مع النبي ﷺ ، والمعنى وان تكن الغلبة لقريش لا آمنهم عليك مثلا . وقوله ( فاقى والله لا أرى وجوها الخ )  
 كالتعليل لهذا القدر المخوف ، والحاصل أن عروة ردد الأمر بين شيئين غير مستحسنين عادة وهو هلاك قومه إن  
 غلب ، وذهاب أصحابه إن غلب ، لكن كل من الأمرين مستحسن شرعا كما قال تعالى ( قل هل ترصون بنا إلا  
 إحدى الحسنيين ) . **قوله** ( أشوبا ) بتقديم المعجمة على الواو كذا للكثر عليها اقتصر صاحب المصنف ، ووقع  
 لا بد من الكسمة « أو شوبا » بتقديم الواو ، والأشوبا الإخلاق من أنواع شتى ، والأوباش ( الإخلاق  
 من السفلة ، فالأوباش أخص من الأشواب . **قوله** ( خليقا ) بالخاء المعجمة والقاف أى حقيقا وزنا ومعنى ، وقال  
 خليف الواحد والجمع ولذلك وقع صفة لأشواب . **قوله** ( ويدعوك ) يفتح الدال أى يتركوك ، فى رواية أبى المصنف  
 عن الزهرى عند من سمعته « وكانى بهم لو قد لقيت قريشا قد أسلوك فتؤخذ أسيرا فأقضى . أشد عليك من هذا ،  
 وفيه أن العادة جرت أن الجيوش المجعة لا يؤمن عليها الفرار بخلاف من كان من قبيلة واحدة فانهم يأفكون الفرار  
 فى العادة . وما درى عروة أن مودة الاسلام أعظم من مودة القرابة ، وقد ظهر له ذلك من مبالغة المسلمين فى تعظيم  
 النبي ﷺ كما سيأتى . **قوله** ( فقال له أبو بكر الصديق ) زاد ابن إسحق « وأبو بكر الصديق خلف رسول الله ﷺ  
 قائدا فقال . **قوله** ( امصص بظر اللات ) زاد ابن عائد من وجه آخر عن الزهرى « ومى - أى اللات - طاغيتها  
 التى يعبد ، أى طاغية عروة . وقوله امصص بألف وصل ومهملتين الأولى مفتوحة بصيغة الامر ، وحكى ابن التين  
 عن رواية القاسمى ضم الصاد الأولى وخطأها ، والبطر يفتح الموحدة وسكون المعجمة فطعة تنبى بعد الحتان فى فرج  
 المرأة ، واللات اسم أحد الأصنام التى كانت قريش وتثيف يعبدونها ، وكانت عادة العرب التمس بذلك لكن بلفظ  
 الام فاراد أبو بكر المبالغة فى سب عروة باقاة من كان يعبد مقام أمه ، وحمله على ذلك ما أغضب به من نسبة  
 المسلمين الى الفرار ، وفيه جواز النطق بما يستبشع من الألفاظ لإرادة زجر من بدا منه ما يستحق به ذلك . وقال  
 ابن المنير : فى قول أبى بكر تخصيص العدو وتكذيبهم وتعريض بالزامهم من قولهم إن اللات بنت الله ، تعالى الله عن  
 ذلك علوا كبيرا ، بأنها لو كانت بنتا لكان لها ما يكون للاناث . **قوله** ( أنحن نفر ) استفهام انكار ، **قوله** ( من  
 ذا ؟ قالوا أبو بكر ) فى رواية ابن اسحق « فقال : من هذا يا محمد ؟ قال : هذا ابن أبى قحافة . **قوله** ( أما هو  
 حلف استفتاح ، وقوله « والذى قضى بيده » يدل على أن القسم بذلك كان عادة للعرب . **قوله** ( لولا يد ) أى  
 نصمة ، وقوله ( لم أجزك بها ) أى لم أكافئك بها ، زاد ابن اسحق « ولكن هذه بها ، أى جازاه بعتم إجابته عن شتمه  
 بيده التى كان أحسن اليه بها ، وبين عبد العزيز الإمامى عن الزهرى فى هذا الحديث أن اليد المذكورة أن عروة كان  
 تحمل بديهة فأعانه أبو بكر فيها بمون حسن ، وفى رواية الواقدي عشر فلانص . **قوله** ( قائم على رأس النبي ﷺ  
 بالسيف ) فيه جواز القيام على رأس الأمير بالسيف بقصد الحراسة ونحوها من تهيب العدو ، ولا يعاوضه النهى  
 عن القيام على رأس المجلس لأن محله ما إذا كان على وجه العظمة والكبر . **قوله** ( فكلا تكلم ) فى رواية السرخسى  
 والكشمينى « فكلا كلبه أخذ بلحيته » وفى رواية ابن إسحق « فجعل يتناول لحية النبي ﷺ وهو يكلمه » . **قوله**



(والمغيرة بن شعبة قائم) في معاذي عروة ابن الزبير رواية أبي الأسود عنه «ان المغيرة لما رأى عروة بن مسعود مقبلاً لبس لامته وجعل على رأسه المغفر ليستخفي من عروة عمه . **قوله** ( بنعل السيف ) هو ما يكون أسفل الثراب من فضة أو غيرها . **قوله** ( آخر ) فعل أمر من التأخير ، زاد ابن إسحق في روايته « قبل أن لاتصل اليك » وزاد عروة بن الزبير « فانه لا ينبغي لشرك أن يحسه » وفي رواية ابن إسحق « فيقول عروة : ويحك ما أظنك واغظلك » وكانت عادة العرب أن يتناول الرجل لحيته من بكلمه ولا سيما عند الملاطفة وفي المالب إنما يصنع ذلك النظير بالنظير ، لكن كان النبي ﷺ يفضي لعروة عن ذلك استئالة له وتأليفاً . والمغيرة بمنحه اجلالاً للنبي ﷺ وتعظيماً . **قوله** ( فقال : من هذا ؟ قال المغيرة ) وفي رواية أبي الأسود عن عروة « فلما أكثر المغيرة بما يقرع يده غضب وقال : ليت شعري من هذا الذي قد آذاني من بين أصحابي ؟ والله لا أحسب فيكم ألام منه ولا أشرف منزلة » وفي رواية ابن إسحق « فقسم رسول الله ﷺ ، فقال له عروة : من هذا يا محمد ؟ قال : هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبة ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث المغيرة بن شعبة نفسه باسناد صحيح ، وأخرجه ابن حبان . **قوله** ( أي غدر ) بالمعجمة بوزن عمر معدول من غادر مبالغة في وصفه بالغدر . **قوله** ( ألت أسعى في غدرتك ) أي ألت أسعى في دفع شر غدرتك ؟ وفي معاذي عروة « والله ما غسلت يدي من غدرتك ، لقد أورتنا العداوة وثقيف » وفي رواية ابن إسحق « وهل غسلت سواك إلا بالامس » قال ابن هشام في السيرة : أشار عروة بهذا إلى ما وقع بالمغيرة قبل إسلامه ، وذلك أنه خرج مع ثلاثة عشر نفرًا من ثقيف من بني مالك فقتلهم وأخذ أموالهم ، فتهايج الفريقان بنو مالك والاحلاف رهط المغيرة ، فسعى عروة بن مسعود عم المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر نفسًا واصطالحوا . وفي القصة طول . وقد ساق ابن الكلبي والواقدي القصة ، وحاصلها أنهم كانوا خرجوا ذاتين الموقس بمصر فاحسن اليهم وأعطاهم وقصر بالمغيرة فحصلت له المغيرة منهم ، فلما كانوا بالطريق شربوا الخمر ، فلما سكروا واناموا وثب المغيرة فقتلهم ولحق بالمدينة فأسلم . **قوله** ( أما الاسلام فأقبل ) بانفط المتكلم أي أقبله . **قوله** ( وأما المال فلست منه في شيء ) أي لا أترض له لكونه أخذه غدرا . ويستفاد منه أنه لا يحل أخذ أموال الكفار في حال الأمن غدرا لأن الرفقة يصطحبون على الأمانة والأمانة تؤدي إلى أهلها مسلما كان أو كافرا ، وأن أموال الكفار إنما تحل بالمحاربة والمغالبة ، ولعل النبي ﷺ ترك المال في يده لامكان أن يسلم قومه فيرد اليهم أموالهم ، ويستفاد من القصة أن الحرب إذا تألف مال الحرب لم يكن عليه ضمان ، وهذا أحد الوجهين للشافعية . **قوله** ( لجعل يرمق ) بضم الميم أي يلحظ . **قوله** ( فذلك بها وجهه وجملة ) زاد ابن إسحق « ولا يسقط من شعره شيء إلا أخذوه » وقوله « وما يحدون » بضم أوله وكسر المهملة أي يديمون ، وفيه طهارة النخامة والشعر المنفصل والتبرك بفضلات الصالحين الطاهرة ، ولعل الصحابة فعلوا ذلك بمحضرة عروة وبالفرا في ذلك إشارة منهم إلى الرد على ما خشيته من فراقهم ، وكأنهم قالوا بلسان الحال : من يحب إمامه هذه المحبة ويعظمه هذا التعظيم كيف ينظر به أنه يفر عنه ويسله لعنوه ؟ بل هم أشد اغتبابا به وبدينه وينصرونه من التباين التي يراعى بعضها بعضا بمجرد الرحم ، فيستفاد منه جواز التوصل إلى المقصود بكل طريق سائغ **قوله** ( ووفدت على قيصر ) هو من الخاص بعد العام ، وذكر الثلاثة لكونهم كانوا أعظم ملوك ذلك الزمان . وفي مرحل على بن زيد عند ابن أبي شيبة « فقال عروة : أي قوم ، اني قد رأيت الملوك ، ما رأيت مثل محمد ، وما هو بملك » ولكن رأيت الهدي معكوكا ، وما أراكم إلا تستصيحكم قارعة » فانصرف هو ومن اتبعه إلى الطائف » وفي

قصة عروة بن مسعود من الفوائد ما يدل على جودة عقله ويقظته ، وما كان عليه الصحابة من المبالغة في تعظيم النبي ﷺ وتوقيره ومراعاة أموره وردع من جفا عليه بقول أو فعل والتبرك بآثاره . **قوله** ( فقال رجل من بني كنانة ) في رواية الإمامي « فقام الحليس ، يمهلتين مصغر ، وسمى ابن اسحق والزبير بن بكار أباه علقمة ، وهو من بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة وكان من رموس الأحابيش ، وهم بنو الحارث بن عبد مناة بن كنانة ، وبنو المصطلق ابن خزاعة ، والقارة وهم بنو الهون بن خزيمه . وفي رواية الزبير بن بكار « أبى الله أن تصح لحم وجهنا وكنته وحجر ، ويمنع ابن عبد المطلب » . **قوله** ( فابشوها له ) أى أنيروها دفعة واحدة . وزاد ابن اسحق « فلما رأى الهدى يسيل عليه من عرض الوادى بقلانده قد حبس عن عمله رجوع ولم يصل الى رسول الله ﷺ ، لكن في مغاضى عروة عند الحاكم « فصاح الحليس فقال : هلكت فريش ورب الكعبة ، ان القوم إنما أنوا عمارا ، فقلل النبي ﷺ أجل يا أبا بني كنانة فأعلمهم بذلك ، فيحتمل أن يكون خاطبه على بعد . **قوله** ( فا أدى أن يصدوا عن البيت ) زاد ابن اسحق « وغضب وقال : يا ممشر فريش ماعلى هذا عاقدناكم ، أيعص من بيت الله من جاء معظما له ؟ فقالوا : كف عنا يا حليس حتى نأخذ لانفسنا ما نرضى ، وفي هذه القصة جواز المخادعة في الحرب وإظهار إرادة الشيء والمقصود غيره ، وفيه أن كثيرا من المشركين كانوا يعظمون حرمت الاحرام والحرم ، وينكرون على من يصد عن ذلك تمسكا منهم ببقايا من دين ابراهيم عليه السلام . **قوله** ( فقام رجل منهم يقال له مركز ) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الزاء بعدها زاي ابن حفص ، زاد ابن اسحق « ابن الاخيف ، وهو بالمعجمة ثم تحتانية ثم الفاء ، وهو من بني عامر بن لؤى . ووقع بخط ابن عتبة النسابة بفتح الميم وبخط يوسف بن خليل الحافظ بضمها وكسر الزاء ، والأول المتمدن . **قوله** ( وهو رجل فاجر ) في رواية ابن اسحق « غادر ، وهو أرجح ، فاني مازلت متعجبا من وصفه بالفجور مع أنه لم يقع منه في قصة الحديدية فجور ظاهر ، بل فيها ما يشعر بخلاف ذلك كما سيأتى من كلامه في قصة أبى جندل ، إلى أن رأيت في مغاضى الواقدي في غزوة بدر أن عتبة بن ربيعة قال لقريش « كيف تخرج من مكة وبنو كنانة خلفنا لا تأمنهم على ذراريها ؟ قال وذلك أن حفص بن الاخيف يعنى والد مركز كان له ولد وضى فقتله رجل من بني بكر بن عبد مناة بن كنانة بدم له كان في قريش ، فتسكمت قريش في ذلك ، ثم اصطلموا . فعدا مركز بن حفص بعد ذلك على عامر بن يزيد سيد بني بكر غرة فقتله ، فغرت من ذلك كنانة ، فجاءت وقعة بدر في أثناء ذلك . وكان مركز معروفًا بالقدر ، وذكر الواقدي أيضا أنه أراد أن يبيت المسلمين بالحديدية فخرج في خمسين رجلا فأخذهم محمد بن سلة وهو على الحرس وانفلت منهم مركز ، فكأنه ﷺ أشار الى ذلك . **قوله** ( اذ جاء سهيل ابن عمرو ) في رواية ابن إسحق « فدعت قريش سهيل بن عمرو فقالوا : اذهب الى هذا الرجل فصاخه ، قال فقال النبي ﷺ : قد أرادت قريش الصلح حين بشت هذا . **قوله** ( قال دممر : فأخبرني أيوب عن عكرمة أنه لما جاء سهيل الخ ) هذا موصول الى دممر بالاسناد المذكور أولا وهو مرسل ، ولم ألق على من وصله بذكر ابن عباس فيه ، لكن له شاهد موصول عند ابن أبي شيبة من حديث سلة بن الاكوع قال « بشت قريش سهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى الى النبي ﷺ ليصالحوه ، فلما رأى النبي ﷺ سهيلا قال : قد سهل لكم من أمركم ، ولعلبراني نحوه من حديث عبد الله بن السائب . **قوله** ( قال دممر قال الزهري ) هو موصول بالاسناد الأول الى دممر ، وهو بقية الحديث ، وإنما اعترض حديث عكرمة في أثناؤه . **قوله** ( فقال هات اكتب بيننا وبينكم كتابا ) في رواية ابن

لإسحق ، فلما انتهى إلى النبي ﷺ جرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على أن توضع الحرب بينهما عشر سنين وأن يأمن الناس بعضهم بعضاً ، وأن يرجع عنهم عامهم هذا . ( تنبيه ) : هذا القدر الذي ذكره ابن إسحق أنه مدة الصلح هو المتمد ، وبه جزم ابن سعد ، وأخرجه الحاكم من حديث علي نفسه . ووقع في مغازي ابن عائذ في حديث ابن عباس وغيره أنه كان سنتين ، وكذا وقع عند موسى بن عقبة . ويجمع بينهما بأن الذي قاله ابن إسحق هي المدة التي وقع الصلح عليها ، والذي ذكره ابن عائذ وغيره هي المدة التي انتهى أمر الصلح فيها حتى وقع تقضه على يد قريش كما سيأتي بيانه في غزوة الفتح من المغازي . وأما ما وقع في « كامل ابن عدى » ، و« مستدرک الحاكم » ، و« الاوسط للطبراني » ، من حديث ابن عمر أن مدة الصلح كانت أربع سنين فهو مع ضعف اسناده منكر مخالف للصحيح . وقد اختلف العلماء في المدة التي تجوز للمهادنة فيها مع المشركين : فقيل لا تجاوز عشر سنين على ما في هذا الحديث وهو قول الشافعي والجمهور . وقيل تجوز الزيادة . وقيل لا تجاوز أربع سنين ، وقيل ثلاثاً ، وقيل سنتين ، والاول هو الراجح والله أعلم . **قوله** ( فعدا النبي ﷺ المكاتب ) هو علي بنه لإسحق بن راهويه في مسنده من هذا الوجه عن الزهري ، وكذا مضى في الصلح من حديث البراء بن عازب ، وكذلك أخرجه عمر بن شبة من حديث سلمة بن الأكوع فيما يتعلق بهذا الفصل من هذه القصة . وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي إن شاء الله تعالى ، وأخرج عمر بن شبة عن طريق عمرو بن سهيل بن عمرو عن أبيه « الكتاب عندنا ، كاتبه محمد بن مسلمة » انتهى ، ويجمع بأن أصل كتاب الصلح يحفظ على كما هو في الصحيح ، ونسخ مثله لمحمد بن مسلمة لسهيل بن عمرو ، ومن الاوهام ما ذكره عمر بن شبة بعد أن حكى أن اسم كاتب الكتاب بين المسلمين وقريش علي بن أبي طالب من طرق ، ثم أخرج من طريق أخرى أن اسم الكاتب محمد بن مسلمة ثم قال « حدثنا ابن عائشة يزيد بن عبيد الله بن محمد التيمي قال : كان اسم هشام بن عكرمة بغيضاً ، وهو الذي كتب الصحيفة فثلث يده ، فسماه رسول الله ﷺ هشاماً قلت : وهو غلط فاحش ، فإن الصحيفة التي كتبها هشام بن عكرمة هي التي اتفقت عليها قريش لما حصرها بني هاشم في الشعب وذلك بمكة قبل الهجرة . والقصة مشهورة في السيرة النبوية ، فتوهم عمر بن شبة أن المراد بالصحيفة هنا كتاب القصة التي وقعت بالحديبية ، وليس كذلك بل بينهما نحو عشر سنين ، وإنما كتبت ذلك هنا خشية أن يضر بذلك من لا معرفة له ببعثته اختلافاً في اسم كاتب القصة بالحديبية والله التوفيق . **قوله** ( هذا ما قاضى ) بوزن فاعل من قضيت الشيء أى فصلت الحكم فيه ، وفيه جواز كتابة مثل ذلك في المعاهدات والرد على من منعه معتلاً بخصية أن يظن فيها أنها نافية ، نبه عليه الخطابي . **قوله** ( لاتنحدث العرب أنا أخذنا ضغطة ) بضم الضاد وسكون الغين المجعوتين ثم طاء مهمله أى قهراً ، وفي رواية ابن إسحق « أنه دخل علينا غزوة » . **قوله** ( فقال سهيل : وعلى أنه لا يأتيك منا رجل - وإن كان على دينك - إلا رددته إلينا ) في رواية ابن إسحق « على أنه من أتى محمداً من قريش بغير إذن وليه رده عليهم ، ومن جاء قريشاً ممن يتبع محمداً لم يردوه عليه » ، وهذه الرواية تم الرجال والنساء ، وكذا تقدم في أول الشروط من رواية حنبل عن الزهري بلفظ « ولا يأتيك منا أحد » ، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النكاح ، وهل دخل في هذا الصلح ثم نسخ ذلك الحكم فيه ، أو لم يدخلن إلا بطريق المومن شخصين ؟ وزاد ابن إسحق في قصة الصلح بهذا الاستناد « وعلى أن يبتنا عيبة مكفوفة » ، أي أمراً مطروفاً في صدور سليمة ، وهو إشارة إلى ترك المؤاخنة بما تقدم بينهم من أسباب الحرب وقيدها ، والمحافظة على

العهد الذي وقع بينهم . وقال ابن إسحق في حديثه : وأنه لا إسلال ولا إغللال ، أى لاسرقة ولا غيابة ، فالإسلال من السلة وهى السرقة ، والإغللال الحياينة تقول أغل الرجل أى خان ، أما فى الغنيمة فيقال غل بغير ألف ، والمراد أن يأمن بعضهم من بعض فى نفوسهم وأموالهم سرأ وجهرا ، وقيل الإسلال من سل السيوف والإغللال من لبس الدروع ، وهما أبو عبيد . قال ابن اسحق فى حديثه : وأنه من أحب أن يدخل فى عقد محمد وعهده دخل فيه ، ومن أحب أن يدخل فى عقد قريش وعهدهم دخل فيه ، فتوالت خزاعة فقالوا : نحن فى عقد محمد وعهده ، وتوالت بنو بكر فقالوا : نحن فى عقد قريش وعهدهم . وأنتك ترجع عنا مالك هذا فلا تدخل مكة علينا ، وأنه إذا كان عام قابل خرجنا عنك فدخلتها بأصحابك فأقت بها ثلاثا معك سلاح الزاكب : السيوف فى القرب ، ولا تدخلها بغيره ، وهذه القصة سيأتى مثلها فى حديث البراء بن عازب فى المغازى ، قال ابن اسحق فى حديثه : فبينما رسول الله ﷺ يكتب الكتاب هو وسهيل بن عمرو إذ جاء أبو جندل بن سهيل ، فذكر القصة . قوله ( قال المسلمون سبحان الله ، كيف يرد ) ؟ فى رواية عقيل الماضية أول الشروط : وكان فيها اشترط سهيل بن عمرو على النبي ﷺ أنه لا يأتيتك منا أحد وإن كان على دينك إلا رددته الينا وخليت بيننا وبينه . ففكره المؤمنون ذلك وامتنعوا منه ، وأبى سهيل إلا ذلك ، فكانه النبي ﷺ على ذلك ، فرد يومئذ أبا جندل الى أبيه سهيل بن عمرو ، ولم يأت به أحد من الرجال فى تلك المدة إلا رده ، وقائل ذلك يشبه أن يكون هو عمر لما سيأتى ، وسعى الواقدي عن قال ذلك أيضا أسيد بن حضير وسعد بن عباد ، وسيأتى فى المغازى أن سهل بن حنيف كان ممن أنكر ذلك أيضا . وسلم من حديث أنس بن مالك : أن قريشا صالحت النبي ﷺ على أنه من جاء منكم لم ترده عليكم ، ومن جاءكم منا رددتموه الينا ، فقالوا : يا رسول الله أنكتب هذا ؟ قال : نعم . انه من ذهب منا اليهم فأبعده الله ، ومن جاء منهم الينا فسيجعل الله له فرجا وعرجا ، وزاد أبو الاسود عن عروة هنا : ولابن عازب من حديث ابن عباس نحوه . فلما لان بعضهم لبعض فى الصلح وهم على ذلك اذرى رجل من الفريقين رجلا من الفريق الآخر ، فتصاحب الفريقان ، وادتمن كل من الفريقين من عندهم ، فادتمن المشركون عثمان ومن أتاهم من المسلمين ، وادتمن المسلمون سهيل بن عمرو ومن معه ، ودعا رسول الله ﷺ الى البيعة فبايعوه تحت الشجرة على أن لا يفروا ، وبلغ ذلك المشركين فأرعبهم الله ، فأرسلوا من كان مرتهنا ودعوا الى المودعة ، وأنزل الله تعالى ( وهو الذى كف أيديهم عنكم ) الآية . وسيأتى فى غزوة الحديبية بيان من أخرج هذه القصة موصولة وكيفية البيعة عند الشجرة والاختلاف فى عدد من بايع وفى سبب البيعة إن شاء الله تعالى . قوله ( فبينما هم كذلك إذ دخل أبو جندل ) بالجيم والتون وزن جعفر ، وكان اسمه العاصى فتركه لما أسلم ، وله أخ اسمه عبد الله أسلم أيضا قديما وحضر مع المشركين بدرا ففر منهم الى المسلمين ، ثم كان معهم بالحديبية . وهم من جعلهما واحدا . وقد استشهد عبد الله بالبيعة قبل أبي جندل بمدة ، وأما أبو جندل فكان حيس بمكة ومنع من الهجرة وعذب بسبب الاسلام كما فى حديث الباب . وفى رواية ابن اسحق : فان الصحيفة لتكتب إذ طلع أبو جندل بن سهيل ، وكان أبوه حيسه فأقلت ، وفى رواية أبى الاسود عن عروة : وكان سهيل أوثقه وسجنه حين أسلم ، فخرج من السجن وتكب الطريق وركب الجبال حتى هبط على المسلمين ففرح به المسلمون وتلقوه . قوله ( برسف ) بفتح أوله وهم المهمله وبالفاء أى يمشى مشيا بطيئا بسبب التويد . قوله ( فقال سهيل : هذا يا محمد أول من أفاضليك عليه أن ترده الى ) زاد ابن إسحق فى روايته : وقام سهيل بن عمرو الى أبي جندل فضرب

وجه وأخذ يلبه . **قوله** ( إنا لم نقض الكتاب ) أى لم نفرغ من كتابته . **قوله** ( فأجره لى ) بصيغة فعل الأمر من الإجازة أى أمضى لى فعلى فيه فلا أورد اليك ، أو أسئتني من القضية . ووقع فى الجمع الحميدى فأجره بالراء ورجع ابن الجوزى الزاى ، وفيه أن الاعتبار فى العقود بالقول ولو تأخرت الكتابة والإشهاد ، ولأجل ذلك أمضى النبي ﷺ لسهيل الأمر فى رد ابنه اليه ، وكان النبي ﷺ تلمظ معه بقوله « لم نقض الكتاب بعد » وجاء أن يحبه لذلك ولا ينكره بقية قريش لكونه ولده ، فلما أصر على الامتناع تركه له . **قوله** ( قال مركز بل ) كذا للأكثر بلفظ الإضراب ، وللكشميهن « بل » ولم يذكر هنا ما أجاب به سهيل مركزاً فى ذلك ، قبل فى الذى وقع من مركز فى هذه القصة إشكال ، لأنه خلاف ما وصفه به النبي ﷺ من الفجور ، وكان من الظاهر أن يساعد سهيلاً على أبى جندل فكيف وقع منه عكس ذلك ؟ وأجيب بأن الفجور حقيقة ، ولا يلزم أن لا يقع منه شيء من البر نادراً ، أو قال ذلك نفاقاً وفى باطنه خلافه ، أو كان سمع قول النبي ﷺ أنه رجل فاجر فأراد أن يظهر خلاف ذلك وهو من جملة فجوره . وزعم بعض الشراح أن سهيلاً لم يجب سؤاله لأن مركزاً لم يكن ممن جعل له أمر عقد الصلح بخلاف سهيل ، وفيه نظر فإن الودى روى أن مركزاً كان ممن جاء فى الصلح مع سهيل ، وكان مهتماً حويط به بن عبد العزى ، لكن ذكر فى روايته ما يدل على أن إجازة مركز لم تكن فى أن لا يرد به إلى سهيل بل فى تأمينه من التعذيب ونحو ذلك ، وأن مركزاً وحويطاً أخذاً أباً جندل فأدخله فسطاطاً وكفأ أباه عنه . وفى « مغازى ابن عائذ » نحو ذلك كله من رواية أبى الأسود عن عروة ولفظه « فقال مركز بن حفص وكان ممن أقبل مع سهيل بن عمرو فى انقاس الصلح : أنا له جار ، وأخذ قيده فأدخله فسطاطاً » وهذا لو ثبت لكان أقوى من الاحتمالات الأولى ، فإنه لم يحزه بأن يقره عند المسلمين بل ليكشف العذاب عنه ليرجع إلى طواعة أبيه ، فما خرج بذلك عن الفجور . لكن يمكن عليه قوله فى رواية الصحيح « فقال مركز : قد أجزناه لك » يخاطب النبي ﷺ بذلك . **قوله** ( قال أبو جندل أى مشر المسلمين ، أورد إلى المشركين ؟ ) الخ زاد ابن إسحق « فقال رسول الله ﷺ : يا أبا جندل ، اصبر واحتسب فاننا لانفدر ، وإن الله جاعل لك فرجاً ومخرجاً » وفى رواية أبى المليح « فأوصاه رسول الله ﷺ ، قال فوثب عمر مع أبى جندل يمشى إلى جنبه ويقول : اصبر ، فانما هم مشركون ، وانما دم أحدهم كدم كلب ، قال ويدنى قائمة السيف منه ، يقول عمر : رجوت أن يأخذني فيضرب به أباه ، فضن الرجل - أى بخل - بأبيه وفقدت القضية ، قال الخطابي : تأول العلماء ما وقع فى قصة أبى جندل على وجهين : أحدهما أن الله قد أباح التقية للمسلم إذا خاف الهلاك ، ورخص له أن يتكلم بالكفر مع إضمار الإيمان إن لم يمكنه التورية ، فلم يكن رده اليهم إسلاماً لأبى جندل إلى الهلاك مع وجوده السبيل إلى الخلاص من الموت بالتقية . والوجه الثانى أنه إنما رده إلى أبيه ، والغالب أن أباه لا يبلغ به الهلاك ، وإن عذبه أو سجنه فله مندوحة بالتقية أيضاً ، وأما ما يخاف عليه من الفتنة فإن ذلك امتحان من الله يبتلى به صبر عباده المؤمنين . واختلف العلماء هل يجوز الصلح مع المشركين على أن يرد اليهم من جاء مسلماً من عندهم إلى بلاد المسلمين أم لا ؟ فقيل : نعم على ما دلت عليه قصة أبى جندل وأبى بصير ، وقيل لا ، وأن الذى وقع فى القصة منسوخ ، وإن ناسخه حديث « أنا برىء من مسلم بين مشركين » وهو قول الحنفية . وعند الشافعية تفصيل بين العاقل والمنجور والصبى فلا يردان . وقال بعض الشافعية : ضابط جواز الرد أن يكون المسلم بحيث لا يجب عليه الهجرة من دار الحرب والله أعلم . **قوله** ( قال عمر بن الخطاب : فأثبت نبي الله ﷺ )

هذا مما يقرب أن الذي حدث المسود ومروان بقصة الحديبية هو عمر ، وكذا ما تقدم قريبا من قصة عمر مع أبي جندل . **قوله** ( قلت : ألسنتي لله حقا ؟ قال : بلى ) زاد الواقدي من حديث أبي سعيد قال عمر : لقد دخلني أمر عظيم ، وراجعت النبي ﷺ مراجعة ما راجعته مثلها قط ، وفي حديث سهل بن حنيف الآتي في الجزية وسورة الفتح وقال عمر : ألسنا على الحق وهم على الباطل ؟ أليس قتلانا في الجنة وقتلهم في النار ؟ فلامع نفعي الدنية - بفتح الميملة وكسر النون وتشديد التحتانية - في ديننا ، ونرجع ولم يحكم الله بيننا ؟ فقال : يا ابن الخطاب ، إنني رسول الله ، ولن يضيعني الله . فرجع متغيظا ، فلم يصبر حتى جاء أبا بكر ، وأخرجه الزناد من حديث عمر نفسه مختصرا ولفظه فقال عمر : اتهموا الرأي على الدين ، فلقد رأيته أرد أمر رسول الله ﷺ برأي ، وما ألوت عن الحق ، وفيه قال فرضني رسول الله ﷺ وأيت ، حتى قال لي : يا عمر ، تراني رضى وتأني . **قوله** ( أني رسول الله ولست أحسبه ) ظاهر في أنه ﷺ لم يفعل من ذلك شيئا إلا بالوحي . **قوله** ( أو ليس كنت حدثتنا أنا سنائي البيت ) في رواية ابن إسحق كان الصحابة لا يشكون في الفتح لرؤيا وأما رسول الله ﷺ ، فلما رأوا الصلح دخلهم من ذلك أمر عظيم ، حتى كادوا يهلكون ، وعند الواقدي « أن النبي ﷺ كان رأى في منامه قبل أن يعتمر أنه دخل هو وأصحابه البيت ، فلما رأوا تأخير ذلك شق عليهم ، ويستفاد من هذا الفصل جواز البحث في العلم حتى يظهر المعنى ، وإن الكلام يحمل على عمومته وإطلاقة حتى تظهر إرادة التخصيص والتقييد ، وأن من حلف على فعل شيء . ولم يذكر مدة معينة لم يحث حتى تنتضي أيام حياته . **قوله** ( فأتيت أبا بكر ) لم يذكر عمر أنه راجع أحدا في ذلك بعد رسول الله ﷺ غير أبي بكر الصديق ، وذلك لجلالة قدره وسعة علمه عنده ، وفي جواب أبي بكر لعمر بنظير ما أجابه النبي ﷺ سواء دلالة على أنه كان أكمل الصحابة وأعرفهم بأحوال رسول الله ﷺ وأعلمهم بأمور الدين وأشدهم موافقة لأمر الله تعالى . وقد وقع التصريح في هذا الحديث بأن المسلمين استنكروا الصلح المذكور وكانوا على رأي عمر في ذلك ، وظهر من هذا الفصل أن الصديق لم يكن في ذلك موافقا لهم ، بل كان قلبه على قلب رسول الله ﷺ سواء ، وسيأتي في الهجرة أن ابن الدثنة وصف أبا بكر الصديق بنظير ما وصفت به خديجة رسول الله ﷺ سواء من كونه يصل الرحم ويصل الكل ويعين على نوائب الحق وغير ذلك ، فلما كانت صفاتها متشابهة من الابتداء استمر ذلك إلى الانتهاء . وقول أبي بكر « فاستمسك بفرزه » هو بفتح الفين المعجمة وسكون الراء بعدها ذاء ، وهو - أي الفرز - للابل بمنزلة الركب للفرس ، والمراد به التمسك بأمره وترك المخالفة له كالذي يمسك بركب الفأوس فلا يفارقه . **قوله** ( قال الزهري قال عمر : فعلت لذلك أعمالا ) هو موصول إلى الزهري بالسند المذكور وهو منقطع بين الزهري وعمر ) قال بعض الشراح : قوله « أعمالا » أي من النعاب والنجى . والسؤال والجواب ، ولم يكن ذلك شكا من عمر ، بل طلبا لكشف ما خفى عليه ، وحشا على لإدلال الكفار ، لما عرف من قوته في ضرة الدين له . وتفسير الأعمال بما ذكر مردود ، بل المراد به الأعمال الصالحة ليس كفر عنه ما معنى من التوقف في الامتثال ابتداء ، وقد ورد عن عمر التصريح بمراعاة بقوله « أعمالا » : في رواية ابن إسحق « وكان عمر يقول ما زلت أصدق وأصوم وأصل وأحق من الذي صنعت يومئذ ، مخافة كلامي الذي تكلمت به » ، وعند الواقدي من حديث ابن عباس « قال عمر : لقد أعتقت بسبب ذلك رقابا ، وصمت دهرًا » . وأما قوله « ولم يكن شكا » فإن أراد نفي الشك في الدين فواضح ، وقد وقع في رواية ابن إسحق « أن أبا بكر لما قال له : الزم غرزه فانه رسول الله ،

قال عمر وأنا أشهد أنه رسول الله ، وإن أراد نفي الشك في وجود المصلحة وعدمها فردود ، وقد قال السجيل : هذا الشك هو مالا يستمر صاحبه عليه ، وإنما هو من باب الوسوسة ، كذلك قال ، والذي يظهر أنه توقف منه ليقف على الحكمة في القصة وتكشف عنه الصبهة ، ونظيره قصته في الصلاة على عبد الله بن إبي ، وإن كان في الأولى لم يطابق اجتهاده الحكم بخلاف الثانية ، وهي هذه القصة . وإنما عمل الأعمال المذكورة لهذه ، ولما لجميع ماصد منه كان مذكور فيه بل هو ماجور لأنه يجتهد فيه . قوله ( فلما فرغ من قضية الكتاب ) زاد ابن إسحق في روايته « فلما فرغ الكتاب أشهد على الصلح ورجالا من المسلمين ورجالا من المشركين ومنهم أبو بكر وعمر وعلي وعبد الرحمن ابن عوف وسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وعبد الله بن سهيل بن عمرو ومكرب بن حفص وهو مشرك » . قوله ( قال رسول الله ﷺ لاصحابه : قوموا فانحروا ثم احلقوا ) في رواية أبي الأسود عن عروة « فلما فرغوا من القضية أمر رسول الله ﷺ بالهدى فسأته المسلمون - يعني إلى جهة الحرم - حتى قام إليه المشركون من قريش فحبسوه فأمر رسول الله ﷺ بالنعرة » . قوله ( فوالله ما قام منهم رجل ) قيل كأنهم توقفوا لاحتمال أن يكون الأمر بذلك للندب ، أو لرجاء نزول الوحي بإبطال الصلح المذكور ، أو تخصيصه بالإذن بدخولهم مكة ذلك العام لإتمام نسكهم ، وسوغ لهم ذلك لأنه كان زمان وقوع النسخ ، ويحتمل أن يكونوا ألهم صورة الحال فاستغرقوا في الفكر لما لحظهم من الذل عند أنفسهم مع ظهور قوتهم واقتدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم وقضاء نسكهم بالقهر والغلبة ، أو أخرجوا الامتثال لاعتقادهم أن الأمر المطلق لا يقتضي الفور ، ويحتمل مجموع هذه الأمور لمجموعهم كإسقاط من كلام أم سلمة ، « ليس فيه حجة لمن أثبت أن الأمر للفور ، ولا لمن نفاه ، ولا لمن قال إن الأمر للوجوب لا للندب ، لما يطرئ القصة من الاحتمال . قوله ( فذكر لها ما نقي من الناس ) في رواية ابن إسحق « فقال لها ألا ترين إلى الناس ؟ إلى أمرهم بالأمر فلا يفعلونه ، وفي رواية أبي الملبح « فاستد ذلك عليه ، فدخل على أم سلمة فقال : هلك المسلمون ، أمرتهم أن يحلقوا وينحروا فلم يفعلوا ، قال جللى الله عنهم يومئذ بأم سلمة » . قوله ( قالت أم سلمة : يا نبي الله تعجب ذلك ؟ اخرج ثم لا تكلم أحدا منهم ) زاد ابن إسحق « قالت أم سلمة : يا رسول الله لا تكلمهم ، فأنهم قد دخلهم أمر عظيم بما أدخلت على نفسك من المشقة في أمر الصلح ورجوعهم بغير فتح » ، ويحتمل أنها فهمت عن الصحابة أنه احتمل عندهم أن يكون النبي ﷺ أمرهم بالحلق أخذًا بالرخصة في حقهم وأنه هو يستمر على الإحرام أخذًا بالبرعة في حق نفسه ، فأشارت عليه أن يتحلل ليتنى عنهم هذا الاحتمال ، وعرف النبي ﷺ صواب ما أشارت به ففعله فلما رأى الصحابة ذلك بادروا إلى فعل ما أمرهم به إذ لم يبق بعد ذلك غاية تنتظر . وفيه فضل المشورة ، وأن الفعل إذا انضم إلى القول كان أبلغ من القول المجرد ، وليس فيه أن الفعل مطلقا أبلغ من القول ، وجواز مشاورة المرأة النافضة ، وقضل أم سلمة وفور عقلها حتى قال إمام الحرمين : لا نعلم امرأة أشارت برأى فأصابت إلا أم سلمة . كذا قال . وقد استدرك بعضهم عليه بنت شبيب في أمر موسى . ونظير هذا ما وقع لهم في غزوة الفتح كإسقاط هناك من أمرهم فلم ينفطروا في رمضان ، فلما استمروا على الامتناع تناول التمدح فشرّب ، فلما رأوه شرب شربوا . قوله ( نحر بدته ) في رواية الكشميني « هديه » زاد ابن إسحق عن ابن أبي نجيب عن مجاهد عن ابن عباس أنه كان نسجين بدنة كان فيها جل لا يجل في رأسه برة من فضة ليغيب به المشركين ، وكان غنمه منه في غزوة بدر . قوله ( ودعا حلقه ) قال ابن إسحق « بلغني أن الذي حلقه في ذلك اليوم هو غراش - بمعجمتين - ابن أمية بن الفضل الخزاعي » .

قال ابن اسحق: لحدثني عبد الله بن أبي نعيم عن مجاهد عن ابن عباس قال خلق رجال يومئذ وقصر آخرون، فقال رسول الله ﷺ: يرحم الله المحلقين، قالوا: والمقصرين - الحديث، وفي آخره - قالوا يا رسول الله لم ظهرت للمحلقين دون المقصرين؟ قال لأنهم لم يشكوا. قال ابن اسحق قال الزهري في حديثه: ثم انصرف رسول الله ﷺ قافلاً حتى إذا كان بين مكة والمدينة وزلت سورة الفتح - فذكر الحديث في تفسيرها إلى أن قال - قال الزهري فافتتح في الاسلام فتح قبله كان أعظم من فتح الحديبية، أما كان القتال حيث التقى الناس، ولما كانت الهدنة ووضعت الحرب وأمن الناس كلم بعضهم بعضاً والتقوا وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ولم يكلم<sup>(١)</sup> أحد بالاسلام بمقل شيئاً في تلك المدة إلا دخل فيه، ولقد دخل في تينك الستين مثل من كانت في الاسلام قبل ذلك أو أكثر، يعنى من صناديد قريش. وبما ظهر من مصلحة الصلح المذكور غير ما ذكره الزهري أنه كان مقدمة بين يدى الفتح الاعظم الذى دخل الناس عقبه في دين الله أفواجا، وكانت الهدنة مفتاحاً لذلك. ولما كانت قصة الحديبية مقدمة للفتح سميت فتحاً كما سيأتى في المغازى، فإن الفتح في اللغة فتح المغلق، والصلح كان مغلقاً حتى فتحه الله، وكان من أسباب فتحه صد المسلمين عن البيت، وكان في الصورة الظاهرة ضماً للمسلمين وفي الصورة الباطنة عزاً لهم، فإن الناس لأجل الأمن الذى وقع بينهم اختلط بعضهم ببعض من غير تكبر، وأسمع المسلمون المشركين القرآن، وناظروهم على الاسلام جبهة آمين، وكانوا قبل ذلك لا يتكلمون عندهم بذلك إلا خفية، وظهر من كان يخفى لإسلامه فذل المشركون من حيث أرادوا العزة وأفهرروا من حيث أرادوا الغلبة. قوله (ثم جاءه نسوة مؤمنات الخ) ظاهره أنهن جئن اليه وهو بالحديبية، وليس كذلك وإنما جئن اليه بعد في أثناء المدة، وقد تقدم في أول الشروط من رواية عقيـل عن الزهري ما يشهد لذلك حيث قال: ولم يأت أحد من الرجال إلا رده في تلك المدة ولو كان مسلماً، وجاء المؤمنات مهاجرات، وكانت أم كلثوم بنت عقبة بن خرج، ويقال إنها كانت تحت عمرو بن العاص، وسمى من المؤمنات المذكورات أميمة بنت بشر وكانت تحت حسان - ويقال ابن دحداحة - قبل أن يسلم فتزوجها سهل بن حنيف فولدت له ابنه عبيد الله بن سهل، ذكر ذلك ابن أبي حاتم من طريق يزيد بن أبي حبيب مرسلًا، والطبري من طريق ابن اسحق عن الزهري. وسبعة بنت الحارث الأسلمية وكانت تحت مسافر الخزومي ويقال صيني بن الراهب، والأول أولى فقد ذكر ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان أن امرأة صيني اسمها سميدة فتزوجها عمر. وأم الحكم بنت أبي سفيان كانت تحت عياض بن شداد فارتدت كما سيأتى بيانه في آخر الشروط. وبروع بنت عقبة كانت تحت شماس بن عثمان، وعبدية بنت عبد العزى بن نضلة كانت تحت عمرو بن عبدود. قلت: لكن عمرو قتل بالخنق وكانها فرت بعد قتله، وكان من سنة الجاهلية أن من مات زوجها كان أهله أحق بها. وكان ممن خرج من النساء في تلك المدة بنت حمزة بن عبد المطلب كما سيأتى بيانه في عمرة القضية، وبأنى تفصيل ذلك في المغازى، وشرح قصة الامتحان في أواخر كتاب النكاح في باب نكاح من أسلم من المشركات، مع بقية فوائده إن شاء الله تعالى. قوله (ثم رجع النبي ﷺ إلى المدينة فجاءه أبو بصير) بفتح الموحدة وكسر المهملة رجل من قريش هو عتبة بنهم المهمة وسكون المشاة وقيل فيه عبيد بموحدة مضمر - وهو هم - ابن أسيد بفتح المهملة على

(١) قال مصحح طبعه بولان: في حديث نسخة: «لم يكن»



الصحيح ابن جارية بالجيم الثغني حليف بني زهرة سماء ونسبه ابن إسحق في روايته ، وهرف بهذا أن قوله في حديث الباب « رجل من قريش ، أي بالخلف لأن بني زهرة من قريش . قوله ( فأرسلوا في طلبه رجلين ) سماها ابن سعد في « الطبقات » ، في ترجمة أبي بصير خنيس وهو بمجمة ونون وآخره مهمله مصغر ابن جابر ومولى له يقال له كوثر ، وفي الرواية الآتية آخر الباب أن الأخنس بن شريق هو الذي أرسل في طلبه ، زاد ابن إسحق « فسكتب الأخنس بن شريق والأزهر بن عبد عوف إلى رسول الله ﷺ كتابا وبمها به مع مولى لما ورجل من بني عامر استأجرا ببيكر بن . اه . والأخنس من قتيب وهط أبي بصير ، وأزهر من بني زهرة حلفاء أبي بصير فلكل منهما المطالبة برده ، وبستفاد منه أن المطالبة بالرد تختص بمن كان من عشيرة المطلوب بالأصالة أو الحلف ، وقيل إن اسم أحد الرجلين مرشد بن حران ، زاد الواقدي قديماً بعد أبي بصير بثلاثة أيام . قوله ( فدفعه إلى الرجلين ) في رواية ابن إسحق « فقال رسول الله ﷺ : يا أبا بصير إن هؤلاء القوم صالحتا على ماعلت ، وأنا لا ألتزم ، فالحق بقومك . فقال : أتردني إلى المشركين يفتنونني عن ديني ويعذبوني ؟ قال : أصبر واحتسب ، فإن الله جاعل لك فرجا ومخرجا ، وفي رواية أبي المليح من الزيادة « فقال له عمر : أنت رجل وهو رجل ومالك سيف ، وهذا أوضع في التريض بقتله . واستدل بعض الشافعية بهذه القصة على جواز دفع المطلوب لمن ليس من عشيرته إذا كان لا يغشى عليه منه ، لكونه ﷺ دفع أبا بصير للعامري ورفيقه ولم يكونا من عشيرته ولم يكونا من رهطه ، ولكنه أمن عليه منها لعله بأنه كان أقوى منها ، ولهذا آل الأمر إلى أنه قتل أحدهما وأراد قتل الآخر . وفيما استدبل به من ذلك نظر ، لأن العامري ورفيقه إنما كانا رسولين ، ولو أن فيهما رية لما أرسلهما من هو من عشيرته . وأيضاً فقتيلة قريش تجمع الجميع لأن بني زهرة وبني عامر جميعاً من قريش وأبو بصير كان من حلفاء بني زهرة كما تقدم ، وقد وقع في رواية أبي المليح : جاء أبو بصير مسلماً وجاء وليه خلفه فقال : يا محمد رده عليّ فردّه ، ويجمع بأن فيه مجازاً والتقدير : جاء رسول وليه ، ورسول اسم جنس يشمل الواحد فصاعداً ، أو يحمل على أن الآخر كان رفيقاً للرسول ولم يكن رسولاً بالأصالة . قوله ( فزولوا يا كوثن من تمر لهم ) في رواية الواقدي « فلما كانوا بنى الخليفة دخل أبو بصير المسجد فصل ركعتين وجلس يتندى ، ودعاها فقدم سفرة لها فأكلوا جميعاً . » قوله ( فقال أبو بصير لأحد الرجلين ) في رواية ابن إسحق « للعامري ، وفي رواية ابن سعد « لحنيس بن جابر . » قوله ( فاستله الآخر ) أي صاحب السيف أخرجه من غمده . قوله ( فأمكنه به ) أي بيده ، وفي رواية الكشمي « فأمكنه منه . » قوله ( فضر به حتى برد ) بفتح الموحدة والزاء أي خدعت حواسه ، وهي كناية عن الموت ، لأن الميت تسكن حركته ، وأصل البرد السكون ، قاله الخطابي ، وفي رواية ابن إسحق « ففلا حتى قتله . » قوله ( وفر الآخر ) في رواية ابن إسحق « وخرج المولى يشتد ، أي هرباً . قوله ( ذعرا ) أي خوفاً ، وفي رواية ابن إسحق فزعا . قوله ( قتل صاحب ) بضم القاف ، في رواية ابن إسحق « قتل صاحبكم صاحب . » قوله ( واني لمقتول ) أي إن لم تردوه عني ، وعند الواقدي « وقد أفلت منه ولم أكد ، ووقع في رواية أبي الأسود عن عروة « فردّه رسول الله ﷺ ليهما فارتماه ، حتى إذا كان ببعض الطريق ناما فتناول السيف بفيه فأمره على الاسار فقطعه وحرب أحدهما بالسيف وطلب الآخر فهرب ، والاول أصح ، وفي رواية الأوزاعي عن الزهري عند ابن عازم في المغازي . وهو الآخر واتبعه أبو بصير حتى دفع إلى رسول الله ﷺ في أصحابه وهو عاض على أسفله ثوبه وقد بدا طرف ذكروه

والخصي يطير من تحت قدميه من شدة عدوه ، وأبو بصير يتبعه ، . **قوله** ( قد والله أوفى الله ذمتك ) أى فليس عليك منهم عقاب فيما صنعت أنا ، زاد الأوزاعي عن الزهري ، قال أبو بصير : بارسل الله عرفت أنى إن قدمت عليهم فتتو منى ديني ففعلت ما فعلت ، وليس بيني وبينهم عهد ولا عقد ، اه . وفيه أن للمسلم الذى يحجى من دار الحرب فى زمن الهدنة قتل من جاء فى طلب رده إذا شرط لهم ذلك ، لأن النبي ﷺ لم يشكر على أبى بصير قتله العامرى ولا أمر فيه بقود ولا دية ، والله أعلم . **قوله** ( ويل امه ) بضم اللام ووصل الهمة وكسر الميم المشددة ، وهى كلمة ذم تقولها العرب فى المدح ولا يقصدون معنى ما فيها من الذم ، لأن الويل الهلاك فهو كقولهم « لآله الويل » قال بدیع الزمان فى رسالة له : والعرب تطلق « تربت يمينه » فى الأمر إذا أمم ويقولون « ويل امه » ولا يقصدون الذم . والويل يطلق على العذاب والحرب والجزع وقد تقدم شيء من ذلك فى الحج فى قوله للأعرابي « ويلك » . وقال القراء : أصل قولهم ويل فلان وى لفلان أى فكشرك الاستعمال فألحقوها باللام فصارت كأنها منها وأعربوها ، وتبعه ابن مالك إلا أنه قال تبعاً للخليل : ان وى كلمة تعجب ، وهى من أسماء الأفعال واللام بعدها مكسورة ويجوز ضمها لإتباعاً للهزة وحذفت الهزة تخفيفاً . والله أعلم . **قوله** ( مسمر حرب ) بكسر الميم وسكون المهملة وقح العين المهمة وبالنصب على التمييز ، وأصله من مسمر حرب ، أى يسمرها . قال الخطابي : كأنه يصفه بالإقدام فى الحرب والتسمير لتأريها ، ووقع فى رواية ابن إسحق « محش » بجماء مهمة وشين معجمة وهو بمعنى مسمر ، وهو العود الذى يحرك به النار . **قوله** ( لو كان له أحد ) أى ينصره ويماضيه ويناصره ، وفى رواية الأوزاعي « لو كان له رجال » فلقبها أبو بصير فانطلق ، وفيه إشارة إليه بالفرار لتلا بده إلى المشركين ، ورمز إلى من بلغه ذلك من المسلمين أن يلحقوا به ، قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم : يجوز التعريض بذلك لا التصريح كما فى هذه القصة والله أعلم . **قوله** ( حتى أتى سيف البحر ) بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها فاء أى ساحله ، وعين ابن إسحق المكان فقال « حتى نزل العيص » وهو بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها مهمة قال : وكان طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام . قلت : وهو يحاذى المدينة إلى جهة الساحل ، وهو قريب من بلاد بنى سليم . **قوله** ( وينفلت منهم أبو جندل ) أى من أبيه وأهله ، وفى تمييزه بالصيغة المستقبلية إشارة إلى ارادة مشاهدة الحال كقولهم تعالى ( الله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا ) وفى رواية أبى الأسود عن عروة « وانفلت أبو جندل فى شعبين راكبا مسلمين فلحقوا بأبى بصير فنزلوا قريبا من ذى المروة على طريق غير قريش فقطعوا مادتهم » . **قوله** ( حتى اجتمعت منهم عصاة ) أى جماعة ولا واحد لها من لفظها ، وهى تطلق على الأربعين فادونها . وهذا الحديث يدل على أنها تطلق على أكثر من ذلك ، فى رواية ابن إسحق أنهم بلغوا نحووا من سبعين نفسا ، وفى رواية أبى المديح : بلغوا أربعين أو سبعين ، وجزم عروة فى المغازى بأنهم بلغوا سبعين ، وزعم السبيل أنهم بلغوا ثلثائة رجل ، وزاد عروة فلحقوا بأبى بصير وكرهوا أن يقدموا المدينة فى مدة الهدنة خشية أن يعادوا إلى المشركين ، وسى الواقدي منهم الوليد ابن الوليد بن المغيرة . **قوله** ( مايسمعون بصير ) أى يخبر غير بالمهمة المكسورة أى قاتلة . **قوله** ( الا اضرموا لها ) أى وقفوا فى طريقها بالعرض ، وهى كناية عن منعهما من السير . **قوله** ( فأرسلت قريش ) فى رواية أبى الأسود عن عروة « فأرسلوا أبا سفيان بن حرب إلى رسول الله ﷺ يسألونه ويتضرعون إليه أن يعث إلى أبى جندل ومن معه وقالوا : ومن خرج منا إليك فهو لك حلال غير حرج » . **قوله** ( فأرسل النبي ﷺ إليهم ) فى

رواية أبي الأسود المذكورة « فبعث إليهم فقدموا عليه ، وفي رواية موسى بن حبة عن الزهري « فكتب رسول الله ﷺ إلى أبي بصير ، فقدم كتابه وأبو بصير يموت ، فات وكتاب رسول الله ﷺ في يده ، فدفنه أبو جندل مكانه وجعل عند قبره مسجدا . قال وقدم أبو جندل ومن معه إلى المدينة فلم يزل بها إلى أن خرج إلى الشام مجاهدا فاستشهد في خلافة عمر ، قال فعل الذين كانوا أشادوا بأن لا يسلم أبا جندل إلى أبيه أن طاعة رسول الله ﷺ خير مما كرهوا ، وفي قصة أبي بصير من الفوائد جواز قتل المشرك المعتدي غيلة ، ولا يعد ما وقع من أبي بصير هدرا لأنه لم يكن في جملة من دخل في المعاهدة التي بين النبي ﷺ وبين قريش ، لأنه اذ ذاك كان هجوسا بمكة ، لكنه لما خشي أن المشرك يبعده إلى المشركين درأ عن نفسه بقتله ، ودافع عن دينه بذلك ، ولم يشكر النبي ﷺ قوله ذلك . وفيه أن من فعل مثل فعل أبي بصير لم يكن عليه قود ولا دية ، وقد وقع عند ابن إسحق « أن سهيل بن عمرو لما بلغه قتل العامري طالب بدينه لأنه من رעה ، فقال له أبو سفيان : ليس على عمد مطالبة بذلك لأنه وفي بما عليه وأسلمه رسولكم ، ولم يقتله بأمره . ولا على آل أبي بصير أيضا شيء لأنه ليس على دينهم . وفيه أنه كان لا يرد على المشركين من جاء منهم إلا يطلب منهم ، لأنهم لما طلبوا أبا بصير أول مرة أسلمه لهم ، ولما حضر إليه ثانيا لم يرسله لهم ، بل لو أرسلوا إليه وهو عنده لارسله ، فلما خشي أبو بصير من ذلك نجا بنفسه . وفيه أن شرط الرد أن يكون الذي حضر من دار الشرك باقيا في بلد الامام . ولا يتناول من لم يكن تحت يد الامام ولا متحيزا إليه . واستنبط منه بعض التأخرين أن بعض ملوك المسلمين مثلاً لو هادن بعض ملوك الشرك فغزا ملك آخر من المسلمين فقتلهم وغنم أموالهم جاز له ذلك ، لأن عهد النبي ﷺ هادتهم ، لم يتناول من لم يهادتهم ، ولا يخفى أن عمل ذلك ما إذا لم يكن هناك قرينة تعمم . قوله ( فآثر الله تعالى : وهو الذي كف أيديهم عنكم ) كذا هنا ، وظهر أنها نزلت في شأن أبي بصير ، وفيه نظر ، والمشهور في سبب نزولها ما أخرجه مسلم من حديث سلة بن الأكوع ومن حديث أنس بن مالك أيضا ، وأخرجه أحمد والنسائي من حديث عبد الله بن مغفل بأسناد صحيح أنها نزلت بسبب القوم الذين أرادوا من قريش أن يأخذوا من المسلمين غرة فظفروا بهم ، فعفا عنهم النبي ﷺ ، فنزلت الآية . وقيل في نزولها غير ذلك . قوله ( مرة المر الجرب ) يعني أن المرة مشتقة من المر بفتح المهملة وتشديد الراء . قوله ( تميزوا ، حيث القوم منهم حماية الخ ) هذا القدر من تفسير سورة الفتح في المجاز لا في عبادة وهو في رواية المستطلى وحده . قوله ( قال عقيل عن الزهري ) تقدم موصولا بتمامه في أول الشروط ، وأراد المصنف بإبراده بيان ما وقع في رواية معمر من الادراج . قوله ( وبلغنا ) هو مقول الزهري ، وصلة ابن مردويه في تفسيره من طريق عقيل . وقوله ( وبلغنا أن أبا بصير الخ ) هو من قول الزهري أيضا والمراد به أن قصة أبي بصير في رواية عقيل من مرسل الزهري ، وفي رواية معمر موصولة إلى المسور ، لكن قد تابع معمر على وصلها ابن إسحق كما تقدم ، وتابع ضيلا الأوزاعي على إرسالها . ففعل الزهري كان يرسلها تارة ويوصلها أخرى والله أعلم . ووقع في هذه الرواية الأخيرة من الزيادة « وما نعلم أن أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها ، وفيها قوله « أن أبا بصير بن أسيد بفتح الحزة قدم مؤمنا ، كذا للاكثر ، وفي رواية السرخسي والمستطلى « قدم من مني » وهو تصحيف . قوله ( أن عمر طلق امرأتين قريية ) يأتي ضبطهما وبيان الحكم في ذلك في كتاب النكاح في « باب نكاح من أسلم من المشركات ، . » وقوله ( فلما أبا الكفار أن يقرؤا بأداء ما أتوا المسلمون على أدواهم ) يشير إلى قوله تعالى ( واسألوا

ما أنفقتم وليسئلو ما أنفقوا) وقد بينه عبد الرزاق في روايته عن معمر عن الزهري فذكر النكحة فيها ولما نزلت حكم على المشركين بمثل ذلك إذا جاءتهم امرأة من المسلمين أن يرد الصداق إلى زوجها ، قال الله تعالى ( ولا تمسكوا بعصم الكوافر ) فأنه المؤمنون فأقروا بحكم الله ، وأما المشركون فأبوا أن يقروا ، فأنزل الله ( وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتهم ) . قوله ( والعقب الخ ) بفتح العين المهملة وكسر القاف . قوله ( وما نعلم أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها ) هو كلام الزهري ، وأراد بذلك الإشارة إلى أن المعاقبة المذكورة بالنسبة إلى الجانبيين إنما وقعت في الجانب الواحد ، لأنه لم يعرف أحدا من المؤمنات فرت من المسلمين إلى المشركين بخلاف عكسه ، وقد ذكر ابن أبي حاتم من طريق الحسن أن أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت وفرت من زوجها عياض بن شداد فزوجها رجل من ثقيف ولم يرتد من قريش غيرها ولكنها أسلمت بعد ذلك مع ثقيف حين أسلوا ، فإن ثبت ذلك فيجمع بينه وبين قول الزهري بأنها لم تكن هاجرت قبل ذلك . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أشياء تتعلق بالمناكح : منها أن ذا الحليفة ميعات أهل المدينة للحاج والمعتز ، وأن تقليد الهدى وسوقه سنة للحاج والمعتز فرضا كان أو سنة ، وأن الإعتار سنة لا مثله ، وأن الحلق أفضل من التقصير ، وأنه نسك في حق المعتز محصورا كان أو غير محصور ، وأن المحصر ينحر هديه حيث أحصر ولو لم يصل إلى الحرم ، ويقاقل من صدده عن البيت ، وأن الأولى في حقه ترك المقاتلة إذا وجد إلى المسألة طريقا ، وغير ذلك مما تقدم بسط أكثره في كتاب الحج . وفيه أشياء تتعلق بالجهاد : منها جوازي ذراري الكفار إذا انفردوا عن المقاتلة ولو كان قبل القتال . وفيه الاستدثار عن طلائع المشركين ، ومفاجأتهم بالجيش لطلب غرتهم ، وجواز التنسك عن الطريق السهل إلى الطريق الوعر لدفع المفسة وتحصيل المصلحة ، واستحباب تقديم الطلائع والعيون بين يدي الجيش ، والأخذ بالحرم في أمر العدو ثلاثا بنالوا غرة المسلمين ، وجواز الخداع في الحرب ، والتعريض بذلك من النبي ﷺ وإن كان من خصائصه أنه منهي عن غائبة الأعين . وفي الحديث أيضا فضل الاستشارة لاستخراج وجه الرأي واستنابة قلوب الأنبياء ، وجواز بعض المساعدة في أمر الدين ، واحتمال الضم فيه ما لم يكن قادحا في أصله إذا تعين ذلك طريقا للسلامة في الحال والصلاح في المال سواء كان ذلك في حال ضعف المسلمين أو قوتهم ، وأن التابع لا يليق به الاعتراض على المتبوع بمجرد ما يظهر في الحال بل عليه التسليم ، لأن المتبوع أعرف بمآل الأمور غالبا بكثرة التجربة ولا سيما مع من هو مؤيد بالوحي . وفيه جواز الاعتدال على خبر الكافر إذا قامت القرينة على صدقه ، قاله الخطابي مستدلا بأن الخزاعي الذي بعثه النبي ﷺ عينا له ليأتيه بخبر قريش كان حينئذ كافرا ، قال : وإنما اختاره لذلك مع كفره ليكون أمكن له في الدخول فيهم والاختلاط بهم والاطلاع على أسرارهم ، قال : ويستفاد من ذلك جواز قبول قول الطبيب الكافر . قلت : ويحتمل أن يكون الخزاعي المذكور كان قد أسلم ولم يشتهر إسلامه حينئذ ، فليس ما قاله دليلا على ما ادعاه ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

### ١٦ - باب الشروط في القرض

٢٧٣٤ - وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن حرمز عن أبي هريرة رضي الله عنه

« عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلاً سأل بعض بني إسرائيل أن يؤمنه ألف دينار ، فدفعها اليه الى أجل مسمى »

وقال ابن عمر رضى الله عنهما وعطاء : اذا أجله في القرض جاز  
قوله ( باب الشروط في القرض ) ذكر فيه طرفاً من حديث أبي هريرة الذي أقرض الألف الدينار ،  
وأثر ابن عمر وعطاء : تأجيل القرض ، وقد مضى جميع ذلك والكلام عليه في كتاب القرض ، وسقط جميع  
ذلك هذا للنسفي ، لكن زاد في الترجمة التي تليه فقال : باب الشروط في القرض والمساكن الخ .

١٧ - باب المساكن ، وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله

وقال جابر بن عبد الله رضى الله عنهما في المساكن : شروطهم بينهم

وقال ابن عمر - أو عمر - : كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل ، وإن اشترط مائة شرط

وقال أبو عبد الله : يقال عن كليهما ، عن عمر وابن عمر

٢٧٣٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن يحيى عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها قالت « أتتها

بريرة تشأها في كتابتها فقالت : إن شئت أعطيت أهلك وبسكون الولاء لي . فلما جاء رسول الله ﷺ  
ذكرته ذلك . قال النبي ﷺ : ابتاعها فأعتقها ، فأما الولاء لمن أعتق . ثم قام رسول الله ﷺ على المنبر  
فقال : ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له  
وإن اشترط مائة شرط »

قوله ( باب المساكن ، وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله ) تقدم في هذه الأبواب د باب ما يجوز  
من شروط المساكن ، وهذه الترجمة أعم من تلك وإن كان حديثهما واحداً ، وتقدم في كتاب العتق أيضاً ما يجوز  
من شروط المساكن ، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله ، وتقدم أنه قصد تفسير الأول بالثاني ، وهنا أراد  
تفسير قوله د ليس في كتاب الله ، وأن المراد به ما خالف كتاب الله ، ثم استظهر على ذلك بما نقله عن عمر أو ابن  
عمر ، وتوجيه ذلك أن يقال : المراد بكتاب الله في الحديث المرفوع حكمه ، وهو أعم من أن يكون نصاً أو  
مستنطقاً ، وكل ما كان ليس من ذلك فهو مخالف لما في كتاب الله . والله أعلم . قوله ( وقال جابر بن عبد الله في  
المساكن : شروطهم بينهم ) وصله سفيان الثوري في كتاب الفرائض له من طريق مجاهد عن جابر ، ووقع لنا  
مروياً من طريق قبيصة عنه . قوله ( وقال ابن عمر أو عمر : كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل الخ ) كذا للاكثر ،  
وفي رواية للنسفي . وقال ابن عمر ، فقط ولم يقل أو عمر ، لكن في رواية كريمة من الزيادة قال أبو عبد الله - أي  
المصنف - يقال عن كليهما عن عمر وعن ابن عمر ، والله أعلم . ثم ذكر حديث عائشة في قصة بريرة ، وقد تقدم  
الكلام عليه مستوفى في أواخر المتق

١٨ - **باب** ما يجوز من الاشتراط والثنية في الإقرار ، والشروط التي يتعارفها الناس بينهم . وإذا قال مائة إلا واحدة أو ثنتين . وقال ابن عون عن ابن سيرين : قال الرجل لسكرته : أدخل ركبك ، فإن لم أرحل مملك يوم كذا وكذا فلك مائة درهم ، فلم يخرج ، فقال شريح : من شرط على نفسه طامعاً غير مكره فهو عليه . وقال أيوب عن ابن سيرين : إن رجلاً باع طعاماً . قال : إن لم آتلك الأرباء فليس بيني وبينك بيع ، فلم يبي . فقال شريح للشري : أنت أخلفت ، قضي عليه .

٢٧٣٦ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إن لله نسمة وتسمين اسماء ، مائة إلا واحدة ، من أخصاها دخل الجنة »

[ الحديث ٢٧٣٦ - طرقه في : ٦٤١٠ ، ٧٣٩٢ ]

**قوله** ( باب ما يجوز من الاشتراط والثنية ) يضم المثلثة وسكون النون بعدها تحتانية مقصور أى الاستثناء ( في الإقرار ) أى سواء كان استثناء قليل من كثير أو كثير من قليل ، واستثناء القليل من الكثير لا خلاف في جوازه ، وعكسه مختلف فيه ، فذهب الجمهور الى جوازه أيضاً ، وأقوى حججهم قوله تعالى ﴿ إلا من ابتاع من الغاوين ﴾ مع قوله ﴿ إلا عبادك منهم المخلصين ﴾ لأن أحدهما أكثر من الآخر لا محالة ، وقد استثنى كلاهما من الآخر . ونصب بعض المالكية كابن الماجشون الى فساد ، واليه ذهب ابن قتيبة وزعم أنه مذهب البصريين من أهل القبة . وأن الجواز مذهب السكوفيين ، ومن حكاه عنهم الفراء ، وسأى في بسط هذا عند الكلام على الحديث المرفوع في الباب في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى : **قوله** ( وقال ابن عون الخ ) وصله سعيد بن منصور عن هشيم عنه ولفظه : إن رجلاً تكارى من آخر فقال : أخرج يوم الاثنين ، فذكر نحوه . **قوله** ( وقال أيوب عن ابن سيرين الخ ) وصله سعيد بن منصور أيضاً عن سفيان عن أيوب ، وحاصله أن شريحاً في المسألتين قضى على المشتري بما اشترطه على نفسه بغير اكراه ، ووافقه على المسألة الثانية أبو حنيفة وأحمد وإسحق ، وقال مالك والاكثير : يصح البيع ويبطل الشرط ، وغالغه الناس في المسألة الاولى ، ووجه بعضهم بأن العادة أن صاحب الجمل يرسلها الى المرعى ، فإذا اتفق مع التاجر على يوم بعينه فأحضر له الايل فلم يتهباً للتاجر السفر أضر ذلك بحال الجمل لما يحتاج اليه من العلف ، فوقع بينهم التعارف على مال معين يشتريه التاجر على نفسه إذا أخلف ليستعين به الجمل على العلف . وقال الجمهور : هي عنة فلا يلزم الوفاء بها ، والله أعلم

### ١٩ - **باب** الشروط في الوقف

٢٧٣٧ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا ابن عون قال أنبأني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بختيبر ، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها فقال : يا رسول الله ، إني أصبت أرضاً بختيبر لم أصب مالاً قط أنفسي هدى منه ، فما تأمر به ؟ قال : إن شئت

حَبَسَتْ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقَتْ بِهَا . قَالَ فَتَصَدَّقْ بِهَا عَمْرُ أَنْهُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ . وَتَصَدَّقْ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ وَفِي الْأَقْرَبِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّعِيفِ ، وَلَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلَّيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ ، وَيُطْعِمَ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ . قَالَ لَخَدَّثْتُ بِهِ ابْنُ سِيرِينَ فَقَالَ « غَيْرُ مُتَأَدِّلٍ مَالًا »  
 قَوْلُهُ ( بَابُ الشَّرْطِ فِي الْوَقْفِ ) ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍ فِي قِصَّةِ وَفَقِ عَمْرٍ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أَثْنَاءِ الْكِتَابِ الَّذِي يَلِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

( خاتمة ) اشتمل كتاب الشروط من الاحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثاً ، الخالص منها خمسة احاديث والبقية مكررة ، والمعلق منها سبعة وعشرون طريقاً وكلها عند مسلم سوى بلاغ الزهري . وفيه من الآثار من الصحابة فمن بعدهم أحد عشر أمراً والله أعلم

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥٥ - كتاب الوصايا

قَوْلُهُ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) . كتاب الوصايا كذا للنسفي ، وآخر الباقر بالبسملة . والوصايا جمع وصية كالمدايا وتطلق على فعل الموصي وعلى ما يوصى به من مال أو غيره من عهد ونحوه ، فتكون بمعنى المصدر وهو الإيصال ، وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم . وفي الشرع عهد خاص مضاف الى ما بعد الموت ، وقد يصحبه التبرع . قال الأزهري : الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أو صبه إذا وصلته ، وسميت وصية لأن الميت يصل بها ما كان في حياته بعد مماته ، ويقال وصية بالتشديد ، ووصاة بالتخفيف بغير همز . وتطلق شرعاً أيضاً على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات

### ١ - بَابُ الْوَصَايَا ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ « وَصِيَّةُ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ »

وقال الله عز وجل [ ١٨٠ ] البقرة : « كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ . فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَوْعِظَةٍ فَأَوَّامَةٌ عَلَيْهِ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ، إِنْ أَتَى اللَّهُ مَسْجِدَ عِلِيمٍ . فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، إِنْ أَتَى اللَّهَ فَفَوْرٌ رَحِيمٌ »  
 جَنَفًا : مَيْلًا . مُتَجَانِفٌ : مَائِلٌ

٢٧٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَا حَقَّ امْرِئٌ مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يَوْصِي فِيهِ بَيِّتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ »  
 تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ تَمِيمٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٢٧٣٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُسَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مَرْوَانَ الْجُمُعِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ خَتَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخِي جُوزَيْةَ بِنْتُ الْحَارِثِ قَالَ « مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا وَلَا عَبْدًا وَلَا أَمَةً وَلَا شَيْئًا ، إِلَّا بَقَاةُ الْبَيْضَاءِ وَرِسَالَةٌ وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةٌ »

[ الحديث ٢٧٣٩ - أطرافه في : ٢٨٧٣ ، ٢٩١٢ ، ٣٠٩٨ ، ٤٤٦١ ]

٢٧٤٠ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مَالِكٌ هُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ مَرْثَدٍ قَالَ « سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : هَلْ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَوْصَى ؟ فَقَالَ : لَا . قُلْتُ : كَيْفَ كَتَبَ عَلَى النَّاسِ الْوَصِيَّةَ أَوْ أَسْرَأَ بِالْوَصِيَّةِ ؟ قَالَ : أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ »

[ الحديث ٢٧٤٠ - طرفه في : ٤٤٦٠ ، ٥٠٢٢ ]

٢٧٤١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ « ذَكَرُوا هَذِهِ عَائِشَةَ أَنَّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ وَصِيًّا ، فَقَالَتْ : مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ وَقَدْ كُنْتُ مُسْنِدَتَهُ إِلَى صَدْرِي - أَوْ قَالَتْ : حَبْرِي - فَدَعَا بِالطُّشْتِ ، فَلَقِيَ الْخَنْثَ فِي حَبْرِي فَا شَمَرْتُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ ، فَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ »

[ الحديث ٢٧٤١ - طرفه في : ٤٤٥٩ ]

**قوله ( باب الوصايا )** أى حكم الوصايا . **قوله ( وقول النبي ﷺ : وصية الرجل مكتوبة عنده )** لم أقف على هذا الحديث باللفظ المذكور ، وكأنه بالمعنى ، فإن المرء هو الرجل لكن التعبير به خرج مخرج الغالب ، والأفلا فرق - في الوصية الصحيحة - بين الرجل والمرأة ، ولا يشترط فيها إسلام ولا رشد ولا ثبوت ولا إذن زوج ، وإنما يشترط في صحتها العقل والحرية ، وأما وصية الصبي المميز ففيها خلاف : منها الحنفية والشافعية في الإظهار ، وصحتها مالك وأحمد والشافعية في قول رجحه ابن أبي عصرون وغيره ، ومال إليه السبكي وأيده بأن الوارد لاحق له في الثلث فلا وجه لمنع وصية المميز ، قال : والمعتبر فيه أن يعقل ما يوصى به ، وروى الموطأ فيه أثران عن عمر أنه أجاز وصية غلام لم يحتلم ، وذكر البيهقي أن الشافعية علق القول به على صحة الاثر المذكور ، وهو قوى فإن رجاله ثقات وله شاهد ، وقيد مالك صحتها بما إذا عقل ولم يخطئ ، وأحمد بسبع وعنه بشر . **قوله ( وقال الله عز وجل : كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين - إلى - جنفا )** كذا الإبداء ، والنسب الآية ، وساق الباقر الآيات الثلاث إلى ( غفور رحيم ) وتقدير الآية : كتب عليكم الوصية وقت حضور الموت ، ويجوز أن تكون الوصية مفعول كتب ، أو الوصية مبتدأ وخبره للوالدين ، ودل قوله ( أن ترك خيرا ) بعد الاتفاق على أن المراد به المال على أن من لم يترك مالا لا تشترع له الوصية بالمال ، وقيل المراد بالخير المال الكثير فلا تشترع له مال قليل . قال ابن عبد البر أجمعوا على أن من لم يكن عنده إلا اليسير التافه من المال أنه لا تندب له الوصية ، وفي نقل الإجماع نظر ، فالتأنيب من الزمهرى أنه قال : جعل الله الوصية حقا فيما قل أو أكثر ، والمصرح به عند الشافعية ندية الوصية من



غير تفريق بين قليل وكثير . نعم قال أبو الفرج السرخسي منهم : إن كان المال قليلا والعيال كثيرا استحب له توفرت عليهم ، وقد تكون الوصية بغير المال كأن يعين من ينظر في مصالح ولده أو يعهد إليهم بما يفعلونه من بعده من مصالح دينهم ودنياهم ، وهذا لا يدفع أحد نديته . واختلف في حد المال الكثير في الوصية ، فمن على سبجاة مال قليل ، وعنه ثمانمائة مال قليل ، وعن ابن عباس نحوه ، وعن عائشة فيمن ترك عيالا كثيرا وترك ثلاثة آلاف ليس هذا بمال كثير . وحاصله أنه أمر نسي يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والله أعلم . قوله ( جنفا ميلا ) هو تفسير عطاء . رواه الطبري عنه بإسناد صحيح ، ونحوه قول أبي عبيدة في المجاز : الجنف العدول عن الحق وأخرج السدي وغيره أن الجنف الخطأ والإثم العمد . قوله ( متجانف متمايل ) كذا للاكثر ، ولأبي ذر ومائل . قال أبو عبيدة في المجاز : قوله ( غير متجانف لإثم ) أى غير منحوج مائل للإثم ، ونقل الطبري عن ابن عباس وغيره أن معناه غير متعمد لإثم . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر من وجهين ، قوله ( ماحق أمرى مسلم ) كذا في أكثر الروايات ، وسقط لفظ « مسلم » من رواية أحمد عن إسحق بن عيسى عن مالك ، والوصف بالمسلم خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له ، أو ذكر للتيسير لتقع المبادرة لامثاله لما يشعر به من نفي الاسلام عن تارك ذلك ، ووصية الكافر جائزة في الجملة ، وحكى ابن المنذر فيه الاجماع ، وقد بحث فيه السبكي من جهة أن الوصية شرعت زيادة في العمل الصالح والكافر لا يعمل له بعد الموت ، وأجاب بانهم نظروا إلى أن الوصية كالإعتاق وهو يصح من الذي والحري والله أعلم ، قوله ( شيء يوصى فيه ) قال ابن عبد البر : لم يختلف الرواة عن مالك في هذا اللفظ ، ورواه أيوب عن نافع بلفظ « له شيء » يريد أن يوصى فيه ، ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع مثل أيوب أخرجهما مسلم ، ورواه أحمد عن سفيان عن أيوب بلفظ « حق على كل مسلم أن لا يبيت ليلتين وله ما يوصى فيه » الحديث . ورواه الشافعي عن سفيان بلفظ « ماحق أمرى يؤمن بالوصية » الحديث ، قال ابن عبد البر : فسر ابن عينة أى يؤمن بانها حق اه . وأخرجه أبو عوانة من طريق هشام بن الغاز عن نافع بلفظ « لا ينبغي لمسلم أن يبيت ليلتين » الحديث . وذكره ابن عبد البر عن سليمان بن موسى عن نافع مثله ، وأخرجه الطبراني من طريق الحسن بن ابن عمر مثله ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق روح بن عباد عن مالك وابن عون جميعا عن نافع بلفظ « ماحق أمرى مسلم له مال يريد أن يوصى فيه » وذكره ابن عبد البر من طريق ابن عون بلفظ « لا يحل لامرئ مسلم له مال ، وأخرجه الطحاوي أيضا ، وقد أخرجه النسائي من هذا الوجه ولم يسق لفظه قال أبو عمر : لم يتابع ابن عون على هذه اللفظة . قلت : إن عني عن نافع بلفظها فسلم ، ولكن المعنى يمكن أن يكون متحدا كما سيأتى . وإن عني عن ابن عمر فردود لما سيأتى قريبا ذكره من رواه عن ابن عمر أيضا بهذا اللفظ ، قال ابن عبد البر : قوله « له مال » أولى عندى من قول من روى « له شيء » ، لأن الشيء يطلق على التليل والكثير بخلاف المال ، كذا قال ، وهى دعوى لا دليل عليها ، وعلى تسليمها فرواية « شيء » أشمل لأنها نعم ما يتناول وما لا يتناول كالتخضعات والله أعلم . قوله ( بيت ) كان فيه حذفا تقديره أن يبيت ، وهو كقوله تعالى ( ومن آياته يريكم البرق ) الآية . ويجوز أن يكون « بيت » صفة لمسلم وبه جزم الطبري قال : هى صفة ثانية ، وقوله « يوصى فيه » صفة شيء ، ومفعول « يبيت » محذوف تقديره آمنا أو ذاكرا ، وقال ابن التين : تقديره موعوكا ، والاول أولى لأن استحباب الوصية لا يختص بالمرضى . نعم قال العلماء : لا يندب أن يكتب جميع الأشياء المحقرة ولا ما جرت

العادة بالخروج منه والوفاء له عن قرب . والله أعلم . قوله ( ليلتين ) كذا لاكثر الرواة ، ولأبى عوانة والبيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب « بيت ليلة أو ليلتين » ، وللمسلم والنسائي من طريق الزهري عن سالم عن أبيه « بيت ثلاث ليال » ، وكان ذكر الليلتين والثلاث لرفع الحرج إتراسهم أشغال المرء التي يحتاج الى ذكرها ففسح له هذا القدر ليتذكر ما يحتاج اليه ، واختلاف الروايات فيه دال على أنه التقريب لا التحديد ، والمعنى لا يضي عليه زمان وإن كان قليلا إلا ووصيته مكتوبة ، وفيه إشارة إلى اغتنام الزمن اليسير ، و« كان الثلاث غاية للتأخير ، ولذلك قال ابن عمر في رواية سالم المذكورة « لم أبت ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك إلا ووصيتي عندي . قال الطبري : في تخصيص الليلتين والثلاث بالذكر تسامح في إرادة المبالغة . أي لا ينبغي أن يبيت زمانا ما ، وقد ساءعناه في الليلتين والثلاث فلا ينبغي أن يتجاوز ذلك . قوله ( تابعه محمد بن مسلم ) هو الطائفي ( عن عمرو ) هو ابن دينار ( عن ابن عمر ) يعني في أصل الحديث ، ورواية محمد بن مسلم هذه أخرجهما الدارقطني في الأفراد من طريقه وقال : تفرد به عمران بن أبان - يعني الواسطي - عن محمد بن مسلم ، وعمران أخرجه له النسائي وضعفه ، قال ابن عدي : له غرائب عن محمد بن مسلم ولا أعلم به بأسا ، ولفظه عند الدارقطني « لا يجل لمسلم أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده ، واستدل بهذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية ، وبه قال الزهري وأبو مجلز وعطاء وطلحة بن مصرف في آخرين ، وحكاها البيهقي عن الشافعي في القديم ، وبه قال إسحق ودادود ، واختاره أبو عوانة الأسفرايني وابن جرير وآخرون ، ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب الى الإجماع سوى من شذ ، كذا قال ، واستدل لعدم الوجوب من حيث المعنى لأنه لو لم يوص قسم جميع ماله بين ورثته بالإجماع ، فلو كانت الوصية واجبة لأخرج من ماله سهم ينوب عن الوصية ، وأجابوا عن الآية بأنها منسوخة كما قال ابن عباس على ما سياتي بعد أربعة أبواب « كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين ، فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل لكل واحد من الأبوين السدس » الحديث . وأجاب من قال بالوجوب بأن الذي نسخ الوصية للوالدين والآقارب الذين يرون وأما الذي لا يرث فليس في الآية ولا في تفسير ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه ، وأجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بأن قوله « ما حق امرئ » ، بأن المراد الحزم والاحتياط ، لأنه قد يفجؤه الموت وهو على غير وصية ، ولا ينبغي للؤمن أن يفعل عن ذكر الموت والاستعداد له ، وهذا عن الشافعي ، وقال غيره : الحق لغة الشيء الثابت ، ويطلق شرعا على ما ثبت به الحكم ، والحكم الثابت أهم من أن يكون واجبا أو مندوبا ، وقد يطلق على المباح أيضا لكن بقلة قاله القرطبي ، قال : فإن اقترن به « دعي » أو نحوها كان ظاهرا في الوجوب ، وإلا فهو على الاحتمال ، وعلى هذا التقدير فلا حاجة في هذا الحديث لمن قال بالوجوب ، بل اقترن هذا الحق بما يدل على التنب وهو تفويض الوصية الى إرادة الموصي حيث قال « له شيء » يريد أن يوصي فيه ، فلو كانت واجبة لما علقها بإرادته ، وأما الجواب عن الرواية التي بلفظ « لا يجل » ، فلاحتيال أن يكون راويها ذكرها وأراد بنفي الحل ثبوت الجواز بالمعنى الأعم الذي يدخل تحته الواجب والمندوب والمباح ، واختلف القائلون بوجوب الوصية فأكثرهم ذهب الى وجوبها في الجملة ، وعن طاوس وقائدة والحسن وجابر بن زيد في آخرين « تجب لقرابة الذين لا يرثون خاصة » أخرجه ابن جرير وغيره عنهم ، قالوا : فإن أوصى لغير قرابته لم تنفذ ويرد الثلث كله إلى قرابته وهذا قول طاوس ، وقال الحسن وجابر بن زيد : ثلث الثلث ، وقال قتادة : ثلث الثلث ، وأقوى ما يرد على هؤلاء ما احتج به الشافعي من

حديث عمران بن حصين في قصة الذي أعتق عند موته ستة أعبد له لم يكن له مال غيرهم ، فدعاهم النبي ﷺ لجرأهم ستة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة ، قال لجعل عتقه في المرض وصية ، ولا يقال لهم كانوا أقارب المقتل لأننا نقول لم تكن عادة العرب أن تملك من بينها وبينه قرابة ، وإنما تملك من لا قرابة له أو كان من الجعم ، فلو كانت الوصية تبطل لغير القرابة لبطلت في هؤلاء ، وهو استدلال قوي والله أعلم . ونقل ابن المنذر عن أبي نوري أن المراد بوجود الوصية في الآية والحديث يختص بمن عليه حق شرعي يخشى أن يضيع على صاحبه إن لم يوص به كوديعة ودين لله أو لآدمي ، قال : ويدل على ذلك تعييده بقوله « له شيء » يريد أن يوصي فيه ، لأن فيه إشارة إلى قدرته على تنجيئه ولو كان موجلا . فانه إذا أود ذلك ساخ له ، وإن أراد أن يوصي به ساخ له ، وحاصله يرجع إلى قول الجمهور إن الوصية غير واجبة لغيرها ، وأن الواجب لغيره الخروج من الحقوق الواجبة للغير سواء كانت بتنجيز أو وصية ، وعمل وجوب الوصية إنما هو فيما إذا كان عاجزا عن تنجيز ماعليه وكان لم يعلم بذلك غيره بمن يثبت الحق بشهادته ، فاما إذا كان قادرا أو علم بها غيره فلا وجوب ، وعرف من مجموع ما ذكرنا أن الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فيمن رجا منها كثرة الاجر ، ومكرهه في عكسه ، ومباحة فيمن استوى الامران فيه ، وعمره فيما إذا كان فيها إضرار كما ثبت عن ابن عباس « الاضرار في الوصية من الكبائر » ، رواه سعيد بن منصور موقوفا بإسناد صحيح ، ورواه النسائي ورجاله ثقات ، واحتج ابن بطال تبعاً لغيره بأن ابن عمر لم يوص . فلو كانت الوصية واجبة لما تركها وهو راوي الحديث ، وتعقب بأن ذلك إن ثبت عن ابن عمر فالعبرة بما روى لا بما رأى ، على أن الثابت عنه في صحيح مسلم كما تقدم أنه قال « لم أبت ليلة إلا ووصيتي مكتوبة عندي » ، والذي احتج بأنه لم يوص اعتمد على ما رواه حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال « قيل لابن عمر في مرض موته : ألا توصي ؟ قال : أما مالي فانه يعلم ما كنت أصنع فيه ، وأما رباي فلا أحب أن يشارك ولدي فيها أحد » ، أخرجه ابن المنذر وغيره وسنده صحيح ، ويجمع بينه وبين ما رواه مسلم باخل على أنه كان يكتب وصيته ويتعاهد بها ، ثم صار ينجز ما كان يوصي به مطلقا ، وإليه الإشارة بقوله « فافقه يعلم ما كنت أصنع في مالي » . ولعل الحامل له على ذلك حديثه الذي سيأتي في الرقاق « إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح » ، الحديث ، فصار ينجز ما يريد التصديق به فلم يحتاج إلى تعليق ، وسيأتي في آخر الوصايا أنه وقف بعض دوره ، فهذا يحصل التوفيق والله أعلم . واستدل بقوله « مكتوبة عنده » ، على جواز الاعتماد على الكتابة والخط ولو لم يقترن ذلك بالشهادة ، ونخص أحمد ومحمد بن نفع من الشافعية ذلك بالوصية للثبوت الخبر فيها دون غيرها من الأحكام ، وأجاب الجمهور بأن الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المشهود به ، قالوا : ومعنى « وصيته مكتوبة عنده » أي بشرطها . وقال المحب الطبري : إضمار الإشهاد فيه بعد ، وأجيب بأنهم استدلوا على اشتراط الإشهاد بأمر خارج كقوله تعالى ﴿ شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية ﴾ فانه يدل على اعتبار الإشهاد في الوصية ، وقال القرطبي : ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق ، وإلا فالوصية المشهود بها متفق عليها ولو لم تكن مكتوبة والله أعلم . واستدل بقوله « وصيته مكتوبة عنده » ، على أن الوصية تتم وإن كانت عند صاحبها ولم يجعلها عند غيره ، وكذلك لو جعلها عند غيره وارتجها ، وفي الحديث منقبة لابن عمر لمبادرته لامتناع قول الشارع ومواطبة عليه ، وفيه التدب إلى التاهب للموت والاحتراز قبل الفوت ، لأن الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت ، لانه ما من من يفرض إلا وقد مات فيه جمع جم ؛ وكل واحد بيمينه جائز أن يموت في الحال ، فينبغي أن يكون متأهبا لذلك فيكتب

وصيته ، ويجمع فيها ما يحصل له به الاجر ويحيط عنه الوزر من حقوق الله وحقوق عباد ، والله المستعان . واستدل بقوله له شيء ، أو دله مال ، على صحة الوصية بالمنافع ، وهو قول الجمهور . ومنه ابن أبي ليلى وابن شبرمة وداود وأتباعه ، واختاره ابن عبد البر . وفي الحديث الحظ على الوصية ومطافها يتناول الصحيح ، لكن السلف خصوصاً بالمرضى ، وإنما لم يقيده به في الخبر لاطراد العادة به ، وقوله مكتوبة ، أعم من أن تكون بخطه أو بغير خطه ، ويستفاد منه أن الأشياء المهمة ينبغي أن تضبط بالكتابة لأنها أثبت من الضبط بالحفظ لأنه يتوهم غالباً . الحديث الثاني **قوله** (حدثنا إبراهيم بن الحارث) هو بغدادى سكن نيسابور وليس له في البخارى سوى هذا الحديث ، وشيخه يحيى بن أبى بكير بالتصغير وأداة الكنية هو الكرماني وليس هو يحيى بن بكير المصرى صاحب البيت وأبو إسحق هو السيعى وعمر بن الحارث هو الخزاعى المصطلق أخو جويرية بالجيم والتصغير أم المؤمنين ، ووقع التصريح بإسحاق أبى إسحق له من عمرو بن الحارث في الحسن من هذا الكتاب . **قوله** (ولا عبداً ولا أمة) أى في الرق ، وفيه دلالة على أن من ذكر من رقيق النبي ﷺ في جميع الأخبار كان إما مات وإما أعتقه ، واستدل به على عتق أم الولد بناء على أن مارية والدة إبراهيم ابن النبي ﷺ عاشت بعد النبي ﷺ ، وأما على قول من قال إنها ماتت في حياته ﷺ فلا حجة فيه . **قوله** (ولا شيئاً) في رواية الكشمهني ولا شاة ، والأول أصح ، وهى رواية الاسماعيلي أيضاً من طريق زهير ، نعم روى مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم من طريق مسروق عن عائشة قالت د مترك رسول الله ﷺ درهما ولا ديناراً ولا شاة ولا بعيراً ولا أوصى بشيء . **قوله** (لا بقلته البيضاء وسلاحه وأرضاً جعلها صدقة) سيأتى ذكر البغلة والسلاح في آخر المغازي ، وأما الصدقة ففي رواية أبى الاحوص عن أبى إسحق في أواخر المغازي وأرضاً جعلها لابن السبيل صدقة ، قال ابن المنير : أحاديث الباب مطابقة للترجمة لإحديث عمرو بن الحارث هذا فليس فيه للوصية ذكر ، قال : لكن الصدقة المذكورة يحتمل أن تكون قبله ويحتمل أن تكون موسى بها قطايق الترجمة من هذه الحديث انتهى . ويظهر أن المطابقة تحصل على الاحتمالين لأنه تصدق بمنفعة الأرض فصار حكماً حكم الوقف ، وهو في هذه الصورة في معنى الوصية لبقائها بعد الموت ، ولعل البخارى قصد ما وقع في حديث عائشة الذي هو شبيه حديث عمرو بن الحارث ، وهو نفي كونه ﷺ أوصى . الحديث الثالث حديث عبد الله بن أبى أوفى وإسناده كله كوفيين ، وقوله د حدثنا مالك ، هو ابن مغول ، ظاهره أن شيخ البخارى لم ينسبه فلذلك قال البخارى د هو ابن مغول ، وهو بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الواو ، وذكر الترمذى أن مالك بن مغول تفرد به . **قوله** (هل كان النبي ﷺ أوصى ؟ فقال لا) هكذا أطلق الجواب ، وكأنه فهم أن السؤال وقع عن وصية خاصة فلذلك ساغ فيها ، لأنه لو أراد نفي الوصية مطلقاً ، لأنه أثبت بعد ذلك أنه أوصى بكتاب الله . **قوله** (أو أمروا بالوصية) شك من الراوى : هل قال كيف كتب على المسلمين الوصية ، أو قال كيف أمروا بها ؟ زاد المصنف في فضائل القرآن د ولم يوص ، وبذلك يتم الاعتراض ، أى كيف يؤمر المسلمون بشيء ولا يفعله النبي ﷺ ؟ قال النووي : لعل ابن أبى أوفى أراد لم يوص بثلث ماله لأنه لم يترك بعده مالا ، وأما الأرض فقد سبيلها في حياته ، وأما السلاح والبغلة ونحو ذلك فقد أخبر بانها لا تورث عنه بل جميع ما يخلفه صدقة ، فلم يبق بعد ذلك ما يوصى به من الجهة المالية . وأما الوصايا بغير ذلك فلم يرد ابن أبى أوفى فيها ، ويحتمل أن يكون النفي وصيته الى هل بالخلافة كما وقع التصريح به في حديث عائشة الذي بعده ، ويؤيده ما وقع في رواية الداريمى عن محمد بن يوسف

شيخ البخارى فيه ، وكذلك عند ابن ماجه وأبي عوانة في آخر حديث الباب « قال طلحة فقال هزيل بن شرحبيل : أبو بكر كان يتأمر على وصي رسول الله ، ود أبو بكر أنه كان وجد عهداً من رسول الله ﷺ غرم أنه يخرام ، وهزيل هذا بالزاي مصغر أحد كبار التابعين ومن ثقات أهل الكوفة ، فدل هذا على أنه كان في الحديث قرينة تشعر بتخصيص السؤال بالوصية بالخلافة ونحو ذلك ، لا مطلق الوصية . قلت : أخرج ابن حبان الحديث من طريق ابن عيينة عن مالك بن مغول بلفظ هزيل الاشكال فقال « سئل ابن أبي أوفى : هل أوصى رسول الله ﷺ ؟ قال : ماترك شيئاً يوصى فيه . قيل : فكيف أمر الناس بالوصية ولم يوص ؟ قال : أوصى بكتاب الله ، وقال القرطبي : استبعاد طلحة واضح لانه أطلق ، فلو أراد شيئاً يمينه لحصه به ، فاعترضه بان الله كتب على المسلمين الوصية وأمروا بها فكيف لم يفعلها النبي ﷺ ؟ فاجاب بما يدل على أنه أطلق في موضع التقييد ، قال : وهذا يشعر بأن ابن أبي أوفى وطلحة بن مصرف كما يعتقدان أن الوصية واجبة ، كذا قال ، وقول ابن أبي أوفى « أوصى بكتاب الله ، أى بالتسليم به والعمل بمقتضاه ، ولعله أشار لقوله ﷺ « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لم تضلوا » كتاب الله ، وأما ما صح في مسلم وغيره أنه ﷺ « أوصى عند موته بثلاث : لايقين بحزيرة العرب دينان ، وفي لفظ « أخرجوا اليهود من جزيرة العرب » وقوله « أجهزوا الوفد بنحو ما كنت أجهزهم به » ولم يذكر الراوى الثالثة ، وكذا ما ثبت في النسائي أنه ﷺ « كان آخر ما تسلم به الصلاة وما ملكت أيمانكم ، وغير ذلك من الاحاديث التي يمكن حصرها بالتتابع ، فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد نفيه ، ولعله اقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم ، ولان فيه تبيان لكل شيء . إما بطريق النص وإما بطريق الاستنباط ، فاذا اتبع الناس ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي ﷺ به لقوله تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه » الآية ، أو يكون لم يحضر شيئاً من الوصايا المذكورة أو لم يستحضرها حال قوله ، والأولى أنه إنما أراد بالنبي الوصية بالخلافة أو بالمال ، وسأخ إطلاق النبي أما في الأول فبقريئة الحال وأما في الثاني فلأنه المتبادر عرفاً ، وقد صح عن ابن عباس « أنه ﷺ لم يوص ، أخرجه ابن أبي شيبة من طريق أرقم بن شرحبيل عنه ، مع أن ابن عباس هو الذي روى حديث أنه ﷺ أوصى بثلاث ، والجمع بينهما على ما تقدم . وقال الكرماني : قوله « أوصى بكتاب الله » الباء زائدة أى أمر بذلك وأطلق الوصية على سبيل المشاكلة ، فلا منافاة بين النبي والاثبات . قلت : ولا يخفى بعد ما قال وتكلفه ، ثم قال : أو المنقح الوصية بالمال أو الإمامة ، والمثبت الوصية بكتاب الله ، أى بما في كتاب الله أن يعمل به انتهى . وهذا الأخير هو المعتمد . الحديث الرابع : قوله ( حدثنا عمرو بن زرارة ) هو النيسابورى ، وهو بفتح العين وزرارة بهم الزاي ، وأما عمرو بن زرارة بضم العين فهو بغدادى ولم يخرج عنه البخارى شيئاً . ووقع في رواية أبي علي بن السكن بدل « عمرو » ابن زرارة ، في هذا الحديث « اسماعيل بن زرارة » يعنى الرقى ، قال أبو علي الجبائي : لم أر ذلك لغيره ، قال : وقد ذكر الدارقطني وأبو عبد الله بن منه في شيوخ البخارى اسماعيل بن زرارة الثغرى ولم يذكره الكلاباذى ولا الحاكم . قوله ( أخبرنا اسماعيل ) هو المعروف بابن علي ، وإبراهيم هو النخعي ، والأسود هو ابن يزيد عاله . قوله ( ذكروا عند عائشة أن علياً رضى الله عنهما كان وصياً ) قال القرطبي : كانت الشيعة قد وضعوا أحاديث في أن النبي ﷺ أوصى بالخلافة لعلي ، فرد عليهم جماعة من الصحابة ذلك ، وكذا من بعدهم ، فمن ذلك ما استدلوا به عائشة كما سيأتى ، ومن ذلك أن علياً لم يدع ذلك لنفسه ، ولا بعد أن ولي الخلافة ، ولا ذكره أحد من الصحابة يوم

السقيفة . وهؤلاء<sup>(١)</sup> تنقصوا عليا من حيث قصدوا تعظيمه ، لانهم نسبوه - مع شجاعته العظمى وصلابته في الدين - إلى اللدانة والفتنة والإعراض عن طلب حقه مع قدرته على ذلك . وقال غيره : الذي يظهر أنهم ذكروا عندها أنه أوصى له بالخلافة في مرض موته فلذلك ساغ لها إنكار ذلك ، واستندت إلى ملازماتها في مرض موته إلى أن مات في حجرها ولم يقع منه شيء . من ذلك ، فساغ لها نفي ذلك ، لكونه منحصرا في مجالس معينة لم تقب عن شيء منها . وقد أخرج أحمد وابن ماجه بسند قوى وصححه من رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس في أثناء حديثه فيه أمر النبي ﷺ في مرضه أبا بكر أن يعلى بالناس ، قال في آخر الحديث « مات رسول الله ﷺ ولم يوص » ، وسيأتي في الرواة النبوية عن عمر « مات رسول الله ﷺ ولم يستخلف » ، وأخرج أحمد والبيهقي في « الدلائل » من طريق الأسود بن قيس عن عمرو بن أبي سفيان عن علي أنه لما ظهر يوم الجمل قال « يا أيها الناس ، ان رسول الله ﷺ لم يعهد اليكما في هذه الإمارة شيئا » الحديث . وأما الوصايا بغير الخلافة فوردت في عدة أحاديث يجتمع منها أشياء . منها حديث أخرجه أحمد وهناد بن السري في « الزهد » ، وابن سعد في « الطبقات » ، وابن خزيمة كلهم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلة عن عائشة أن النبي ﷺ قال في وجهه الذي مات فيه « ما فعلت الذميمة ؟ قلت عندي . فقال : أنفقها » الحديث . وأخرج ابن سعد من طريق أبي حازم عن أبي سلة عن عائشة نحوه ، ومن وجه آخر عن أبي حازم عن سهل بن سعد وزاد فيه « ابغى بها إلى علي بن أبي طالب ليتصدق بها » وفي « المغازي لابن إسحق » رواية يونس بن بكير عنه حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال « لم يوص رسول الله ﷺ عند موته إلا بثلاث : لسكن من الدارين والزهاوين والاشعرين بمجاد<sup>(٢)</sup> مائة وست من خير » ، وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان ، وأن ينفذ بمكة أسامة » ، وأخرج مسلم في حديث ابن عباس « وأوصى بثلاث : أن تجهزوا الوفد بنحو ما كنتم أجزئهم » ، الحديث ، وفي حديث ابن أبي أوفى الذي قبل هذا « أوصى بكاتب الله » وفي حديث أنس عنه عند النسائي وأحمد وابن سعد واللفظ له « كانت عامة وصية رسول الله ﷺ حين حضره الموت الصلاة وما ملكتم أيمانكم » ، وله شاهد من حديث علي عند أبي داود وابن ماجه وآخر من رواية نعيم بن يزيد عن علي « وأدوا الزكاة بعد الصلاة » أخرجه أحمد ، والحديث أنفس شاهد آخر من حديث أم سلمة عند النسائي بسند جيد ، وأخرج سيف بن عمر في « الفتوح » ، من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة « ان النبي ﷺ حذر من الفتن في مرض موته ، ولزوم الجماعة والطاعة » ، وأخرج الواقدي من مرسل العلاء بن عبد الرحمن أنه ﷺ أوصى فاطمة فقل « قولي إذا مات : إنا لله وإنا إليه راجعون » ، وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث عبد الرحمن بن عوف « قالوا : يا رسول الله أوصنا - يعني في مرض موته - فقال : أوصيكم بالسابقين الأولين من المهاجرين وأبنائهم من بعدهم » ، وقال : لا يروى عن عبد الرحمن إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عتيق بن يعقوب انتهى ، وفيه من لا يعرف حاله . وفي سنن ابن ماجه من حديث علي قال « قال رسول الله ﷺ إذا أنا مت ففسلوا بسمي من بئر غرس » ، وكانت بقباه وكان يشرب منها وسيأتي ضبطها وزيادة في حالها في

(١) أي الشيعة

(٢) قال مصحح طبعه بولاق : كذا بالاصول التي بأيدينا ، وحرروا الرواية

الوفاة النبوية . وفي مسند البزار ومستدرک الحاكم بسند ضعيف أنه ﷺ أوصى أن يصلوا عليه أرسالا بغير إمام ، ومن أكاذيب الزافضة ما رواه كثير بن يحيى وهو من كبارهم عن أبي عوانة عن الأجلح عن زيد بن علي بن الحسين قال : لما كان اليوم الذي توفي فيه رسول الله ﷺ - فذكر قصة طويلة فيها - فدخل على فقامت عائشة ، فأكب عليه فأخبره بألف جارية ما يكنى من قبل يوم القيامة ، يفتح كل باب منها ألم باب ، وهذا مرسل أو معضل ، وله طريق أخرى موصولة عند ابن عدى في كتاب الضعفاء من حديث عبد الله بن عمر بسند واه . وقولها : ونحن ، بالثرون والحام المعجمة ثم وزن مثله أى اثني ومال ، وسبأى بقية ما يتعلق بشرحه في باب الوفاة من آخر المأزى إن شاء الله تعالى

## ٢ - باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس

٢٧٤٢ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد بن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : جاء النبي ﷺ يهودنى وأنا بمكة ، وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها ، قال : يرحم الله ابن عفرأ . قلت : يا رسول الله أوصى بمالى كله ؟ قال لا . قلت : فالتطير ؟ قال : لا . قلت : التلث ؟ قال : فالتلث ، والتلث كثير ، إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم وإنك مهما أنفق من نفقة فانها صدقة ، حتى النفقة التي ترفعها إلى في امرأتك ، وعسى الله أن يرفعك فينتفع بك ناس وبغيرك آخرون . ولم يكن له يومئذ إلا ابنة .

قوله ( باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس ) هكذا اقتصر على لفظ الحديث فترجم به ، ولعله أشار الى من لم يكن له من المال إلا القليل لم تندب له الوصية كما مضى . قوله ( عن سعد بن إبراهيم ) أى ابن عبد الرحمن بن عوف ، وعامر بن سعد شيخه هو خاله لأن أم سعد بن إبراهيم هى أم كلثوم بنت سعد بن أبي وقاص وسعد وعامر زهران مديان نابضيان ، ووقع في رواية مسعر عن سعد بن إبراهيم حديثي بعض آل سعد قال : مرض سعد ، وقد حفظ سفيان اسمه ووصله فروايته مقدمة ، وقد روى هذا الحديث عن عامر أيضا جماعة منهم الزهري وتقدم سياق حديثه في الجناز ، ويأتى في الهجرة وغيرها ، ورواه عن سعد بن أبي وقاص جماعة غير ابنه عامر كما سأشير اليه . قوله ( جاء النبي ﷺ يهودنى وأنا بمكة ) زاد الزهري في روايته : في حجة الوداع من وجع اشتد بي ، وله في الهجرة : من وجع اشتفت منه على الموت ، واتفق أصحاب الزهري على أن ذلك كان في حجة الوداع ، إلا ابن عيينة فقال : في فتح مكة ، أخرجه الترمذى وغيره من طريقه ، واتفق الحفاظ على أنه وهم فيه . وقد أخرجه البخارى في الفرائض من طريقه فقال : بمكة ، ولم يذكر الفتح ، وقد وجدت لابن عيينة مستندا فيه ، وذلك فيما أخرجه أحمد والبزار والطبرانى والبخارى في التاريخ وابن سعد من حديث عمرو بن القارى : أن رسول الله ﷺ قدم غلف سعدا مريضا حيث خرج إلى حنين ، فلما قدم من الجمرة مشتمرا دخل عليه وهو مغلوب فقال : يا رسول الله إن لى مالا ، وإنى أودت كلاله ، فأوصى بمالى ، الحديث ، وفيه : قلت : يا رسول الله أميت أنا بالدار الذي خرجت منها مهاجرا ؟ قال : لا ، إنى لأرجو أن يرفعك الله حتى ينتفع بك أقوام ،

الحديث ، فلعل ابن عينة انتقل ذهنه من حديث الى حديث ، ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون ذلك وقع له مرتين مرة عام الفتح ومرة عام حجة الوداع ، ففي الأول لم يكن له وارت من الأولاد أصلاً ، وفي الثانية كانت له ابنة فقط ، فأنه أعلم . قوله ( وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها ) يحتمل أن تكون الجملة حالاً من الماعل أو من المفعول ، وكل منهما محتمل ، لأن كلا من النبي ﷺ ومن سمع كان يكره ذلك ، لكن ان كان حالاً من المفعول وهو سعد ففيه التفتات لأن السياق يقتضي أن يقول « وأنا أكره » ، وقد أخرجه مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن عن ثلاثة من ولد سعد عن سعد بن سعد ، فقال : يا رسول الله خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة ، وللنساء من طريق جرير بن يزيد عن عامر بن سعد ، لكن البائس سعد بن خولة مات في الأرض التي هاجر منها ، وله من طريق بكير بن صبار عن عامر بن سعد في هذا الحديث « فقال سعد : يا رسول الله أموت بالأرض التي هاجرت منها ؟ قال : لا إن شاء الله تعالى ، وسيأتي بقية ما يتعلق بكرامة الموت بالأرض التي هاجر منها في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى . قوله ( قال رحمه الله ابن عفرأ ) كذا وقع في هذه الرواية في رواية أحمد والنسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان ، فقال النبي ﷺ رحمه الله سعد بن عفرأ ثلاث مرات ، قال الداودي : قوله « ابن عفرأ » غير محفوظ ، وقال الديلمي : هو وهم ، والمعروف « ابن خولة » قال : ولعل الوهم من سعد بن إبراهيم فإن الزهري أحفظ منه وقال فيه « سعد بن خولة » يشير إلى ما وقع في روايته بلفظ « لكن البائس سعد بن خولة يرثي له رسول الله ﷺ » أن مات بمكة ، قلت : وقد ذكرت آتفاً من واق الزهري وهو الذي ذكره أصحاب المغازي وذكروا أنه شهد بدرًا ومات في حجة الوداع ، وقال بعضهم في اسمه « خولي » بكسر اللام وتشديد التحتانية وانفقوا على سكن الواو ، وأغرب ابن التين لحكي عن القاسمي قتلها ، ووقع في رواية ابن عينة في الفرائض « قال سفيان وسعد بن خولة رجل من بني عامر بن لؤي » اهـ . وذكر ابن إسحق أنه كان حليفاً لهم ثم لاقى رهم بن عبد المطلب منهم ، وقيل كان من الفرس الذين نزلوا اليمن ، وسيأتي شيء من خبره في غزوة بدر من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى في حديث سبيعة الأسلمية ، وبأني شرح حديث سبيعة في كتاب العدد من آخر كتاب النكاح ، وجزم الليث بن سعد في تاريخه عن يزيد بن أبي حبيب بأن سعد بن خولة مات في حجة الوداع وهو الثالث في الصحيح ، خلافاً لمن قال إنه مات في مدة الهدنة مع قريش سنة سبع ، وجوز أبو عبد الله بن أبي الحصال الكاتب المشهور في حواشيه على البخاري أن المراد « ابن عفرأ » عوف بن الحارث أخو معاذ ومعوذ أولاد عفرأ وهي أمهم ، والحكمة في ذكره ما ذكره ابن إسحق أنه قال يوم بدر « ما يضحك الرب مع عبده ؟ قال : أن يغمس يده في العدو حاسراً » ، فألقى الذرع التي هي عليه فتناول حتى قتل ، قال : فيحتمل أن يكون لما رأى اشتياق سعد ابن أبي وقاص للوثة وعلم أنه يبقى حتى يلى الولايات ذكر ابن عفرأ وحبه للوثة ورغبته في الشهادة كما يذكر الشيء بالشيء . فذكر سعد بن خولة لكونه مات بمكة وهي دار هجرته وذكر ابن عفرأ مستحسنًا لمقتبه اهـ ملخصاً . وهو مردود بالتخصيص على قوله « سعد بن عفرأ » ، فأتني أن يكون المراد عوف وأيضاً فليس في شيء من طرق حديث سعد ابن أبي وقاص أنه كان راغباً في المرات ، بل في بعضها عكس ذلك وهو أنه « بكى فقال له رسول الله ﷺ : ما يبكيك ؟ فقال : خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة » وهو عند النسائي ، وأيضاً فخرج الحديث متحد والأصل عدم التعدد ، فالاحتمال بعيد لو صرح بأنه عوف بن عفرأ والله أعلم . وقال التميمي :



يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لَامَهُ اسْمَانِ خَوْلَةَ وَعَفْرَاءُ هـ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا اسْمًا وَالْآخَرُ لِقَابًا أَوْ أَحَدُهُمَا اسْمُ أُمِّهِ وَالْآخَرُ اسْمُ أَبِيهِ أَوْ وَالْآخَرُ اسْمُ جَدِّهِ لَ هـ ، وَالْأَقْرَبُ أَنْ عَفْرَاءُ اسْمُ أُمِّهِ وَالْآخَرُ اسْمُ أَبِيهِ لِاخْتِلَافِهِمْ فِي أَنَّهُ خَوْلَةٌ أَوْ خَوْلَى وَقَوْلُ الزُّهْرِيِّ فِي رِوَايَتِهِ د يَرْتِي لَهُ الْح ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : زَعَمَ أَهْلُ الْحَدِيثِ أَنَّ قَوْلَهُ د يَرْتِي الْح ، مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُ : هُوَ مُنْدرَجٌ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ . قُلْتُ : وَكَأَنَّهُمْ اسْتَدْرَكُوا إِلَى مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ فَانَّهُ فَضَّلَ ذَلِكَ ، لَكِنْ وَقَعَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي الدَّعَوَاتِ عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ فِي آخِرِهِ د لَكِنْ الْبَاقِ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ ، قَالَ سَعْدُ : رَتَى لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْح ، فَبُذِيَ صَرِيحٌ فِي وَصْلِهِ فَلَا يَبْذِي الْجَزْمَ بِإِدْرَاجِهِ . وَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ بِنْتُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهَا فِي الطَّبِّ مِنْ الزِّيَادَةِ ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِي ثُمَّ مَسَحَ وَجْهِي وَبَطْنِي ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا وَأَتَمِّمْ لَهُ هِجْرَتَهُ ، قَالَ : فَازَلْتُ أَجِدُ بَرْدَهَا ، وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَذْكُورَةِ د قُلْتُ فَادْعَ اللَّهَ أَنْ يَشْفِيَنِي ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، قَوْلُهُ (قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصِي بِمَا لِي كُلَّهُ) فِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ بِنْتُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهَا فِي الطَّبِّ د أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلَاثِي مَالِي ، وَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ ، فَمَا التَّعْبِيرُ بِقَوْلِهِ دَأَفَأَتَصَدَّقُ؟ فَيَحْتَمَلُ التَّجْنِيزَ وَالتَّعْلِيقَ بِخِلَافِ دَأَفَأَوْصِي ، لَكِنْ الْخُرُجُ مُتَّخِذٌ فَيَحْتَمَلُ عَلَى التَّعْلِيقِ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ ، وَقَدْ تَمَسَّكَ بِقَوْلِهِ دَأَفَأَتَصَدَّقُ ، مِنْ جَعَلْتُ تَبَرَّعَاتِ الْمَرِيضِ مِنَ الثَّلَاثِ . وَحَمَلُوهُ عَلَى الْمُنْجِزَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ لَمَّا يَنْتَهِي ، وَأَمَّا الْإِخْتِلَافُ فِي السُّؤَالِ فَكُنَّا نَسْأَلُ أَوْلَا عَنْ الْكُلِّ ثُمَّ سَأَلْنَا عَنِ الثَّلَاثِينَ ثُمَّ سَأَلْنَا عَنِ النِّصْفِ ثُمَّ سَأَلْنَا عَنِ الثَّلَاثِ ، وَقَدْ وَقَعَ يَجْمَعُ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ جَرِيرِ بْنِ يَزِيدٍ عِنْدَ أَحَدٍ وَفِي رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ مَسَازٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ كُلَّاهُمَا عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ، وَكَذَا لَهَا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ وَمِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدٍ ، وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ د قُلْتُ فَاشْطُرْ ، هُوَ بِالْجُرِّ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ د بِمَا لِي كُلَّهُ ، أَيْ فَأَوْصِي بِالنِّصْفِ ، وَهَذَا رَجَحَهُ السَّهْلِيُّ ، وَقَالَ الزَّخْتَنِيُّ : هُوَ بِالنِّصْبِ عَلَى تَقْدِيرِ فَعَلَ أَيْ أَسْمَى الشَّطْرَ أَوْ أَعَيْنَ الشَّطْرَ ، وَيَجُوزُ الرُّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِ أَيْجُوزَ الشَّطْرَ . قَوْلُهُ (قُلْتُ الثَّلَاثُ ؟ قَالَ فَالثَّلَاثُ ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ ) كَذَا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ ، وَفِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ فِي الْهِجْرَةِ د قَالَ الثَّلَاثُ يَأْسُدُ ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ ، وَفِي رِوَايَةِ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ د قَسْتُ فَالثَّلَاثُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ ، وَفِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ بِنْتُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهَا فِي الْبَابِ الَّذِي يُلِيهِ د قَالَ : الثَّلَاثُ ، وَالثَّلَاثُ كَبِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ ، وَكَذَا لِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّائِي عَنْ سَعْدٍ وَفِيهِ د فَقَالَ : أَوْصِيْتُ ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : بِكُمْ ؟ قُلْتُ : بِمَا لِي كُلَّهُ . قَالَ : فَاتْرَكْتُ لَوْلَاكَ ؟ وَفِيهِ د أَوْصِ بِالْعَشْرِ ، قَالَ فَا زَالَ يَقُولُ وَأَقُولُ ، حَتَّى قَالَ : أَوْصِ بِالثَّلَاثِ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ ، يَعْنِي بِالثَّلَاثَةِ أَوْ بِالْمُؤَدَّةِ ، وَهُوَ شَكٌّ مِنَ الرَّوَايَةِ وَالْمَحْفُوظِ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ بِالْمُثَنَّةِ ، وَمَعْنَاهُ كَثِيرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا دُونَهُ ، وَسَأَذْكُرُ الْإِخْتِلَافَ فِيهِ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا ، وَقَوْلُهُ د قَالَ الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ ، بِنِصْبِ الْأَوَّلِ عَلَى الْآخِرِ ، أَوْ بِفَعْلِ مُضَرٍّ نَحْوِ عَيْنِ الثَّلَاثِ ، وَبِالرُّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَوْ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ يَكْفِيكَ الثَّلَاثُ أَوْ الثَّلَاثُ كَافٌ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ د وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ ، مَسْرُوقًا لِبَيَانِ الْجَوَازِ بِالْثَّلَاثِ وَأَنَّ الْأَوَّلَ أَنْ يَنْقُصَ عَنْهُ وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَا يَبْتَدِئُهُ النِّهْمُ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِبَيَانِ أَنَّ التَّصَدَّقَ بِالْثَّلَاثِ هُوَ الْأَكْلُ أَيْ كَثِيرٌ أَجْرُهُ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ كَثِيرٌ غَيْرُ قَلِيلٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ د وَهَذَا أَوَّلُ مَعَانِيهِ ، يَعْنِي أَنَّ الْكَثْرَةَ أَمْرٌ نَفْسِي ، وَعَلَى الْأَوَّلِ عَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا سَيَأْتِي فِي حَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ . قَوْلُهُ (إِنَّكَ أَنْ تَدْعَ) يَفْتَحُ دَأَنْ ، عَلَى التَّعْلِيلِ وَبِكُورِهَا عَلَى الشَّرْطِيَّةِ ، قَالَ النَّوَوِيُّ : هُمَا

صحيحان صوريان ، وقال القرطبي : لا معنى للشرط هنا لأنه يصير لاجواب له وبقى «خير» لا رافع له . وقال ابن الجوزي : سمعناه من رواية الحديث بالكسر ، وأكره شيخنا عبد الله بن أحمد - يعني ابن الخشاب - وقال : لا يجوز الكسر لأنه لاجواب له لخلو لفظ «خير» من الفاء وغيرها مما اشترط في الجواب ، وتقف بأنه لا مانع من تقديره وقال ابن مالك : جزاء الشرط قوله «خير» أي فهو خير ، وحذف الفاء جائز وهو كقراءة طائوس ( ويسئلك عن اليتامى قل أصلح لهم خير ) قال : ومن خص ذلك بالشرع بعد عن التحقيق ، وضحى حيث لا تضيق ، لأنه كثير في الشعر قليل في غيره ، وأشار بذلك إلى ما وقع في الشعر فيما أنشدته سيبويه « من يفعل الحسنات الله يشكرها ، أي فاته يشكرها ، وإلى الرد على من زعم أن ذلك خاص بالشرع قال : ونظيره قوله في حديث القطعة « فان جاء صاحبها وإلا استمتع بها » بحذف الفاء ، وقوله في حديث اللعان « البينة وإلا حد في ظهره » . **قوله** ( ورتك ) قال الزين بن المنير : إنما عبر له **بـ** بلفظ الورثة ولم يقل أن تدع بنتك مع أنه لم يكن له يومئذ إلا ابنة واحدة لكون الوارث حينئذ لم يتحقق ، لأن سعدا إنما قال ذلك بناء على موته في ذلك المرض وبقيتها بعده حتى ترمه ، وكان من الجائز أن تموت هي قبله فاجاب **بـ** بكلام كل مطابق لكل حالة وهو قوله « ورتك » ، ولم يخص بنتا من غيرها ، وقال الفاكهي شارح العدة : إنما غيّر **بـ** بالورثة لأنه أطلع على أن سعدا سيميش وبأبيه أولاد غير البنت المذكورة فكان كذلك ، وولد له بعد ذلك أربعة بنين ولا أعرف أسماءهم ، ولعل الله أن يفتح بذلك . قلت : وليس قوله « ان تدع بنتك » متعيّنا لأن ميراثه لم يكن منحصرا فيها ، فقد كان لآخيه عتبة بن أبي وقاص أولاد إذ ذاك منهم هاشم بن عتبة الصحابي الذي قتل بصفين ، وسأذكر بسط ذلك ، فجاز التعبير بالورثة لتدخل البنت وغيرها عن يرث لو وقع موته إذ ذاك أو بعد ذلك . وأما قول الفاكهي إنه ولد له بعد ذلك أربعة بنين وإنه لا يعرف أسماءهم ففيه قصور شديد ، فإن أسماءهم في رواية هذا الحديث يعينه عند مسلم من طريق عامر ومصعب ومحمد ثلاثتهم عن سعد ، ووقع ذكر عمر بن سعد فيه في موضع آخر ، ولما وقع ذكر هؤلاء في هذا الحديث عند مسلم اقتصر القرطبي على ذكر الثلاثة ، ووقع في كلام بعض شيوخنا تعقب عليه بأن له أربعة من الذكور غير الثلاثة وهم عمر وإبراهيم ويحيى واسحق ، وعزا ذكرهم لابن المديني وغيره ، وفاته أن ابن سعد ذكر له من الذكور غير السبعة أكثر من عشرة وهم عبد الله وعبد الرحمن وعمر وعمران وصالح وعثمان وإسحاق الأصغر وعمر الأصغر وعمر مصغرا وغيرهم ، وذكر له من البنات ثلث عشرة بنتا . وكان ابن المديني اقتصر على ذكر من روى الحديث منهم والله أعلم . **قوله** ( عالة ) أي فقراء وهو جمع عال وهو الفقير والفعل منه عال يعيل إذا افتقر . **قوله** ( يتكففون الناس ) أي يسألون الناس بأكفهم ، يقال تكفف الناس واستكف إذا بسط كفهم للسؤال ، أو سأل ما يكف عنه الجوع ، أو سأل كفا كفا من طعام . وقوله ( في أيديهم أي بأيديهم أو أسألو بأكفهم وضع المسئول في أيديهم وقع في رواية الزهري أن سعدا قال « وأنا ذو مال ، ونحوه في رواية عائشة بنت سعد في الطب ، وهذا اللفظ يؤذن بمال كثير ، وذو المال إذا تصدق بثله أو بشرطه وأبقى ثلثه بين أبنائه وغيرها لا يصيرون عالة ، لكن الجواب أن ذلك خرج على التقدير لأن بقاء المال الكثير إنما هو على سبيل التقدير والافلو تصدق المريض بثلثه مثلا ثم طال حياته ونقص وفي المال فقد تصحف الوصية بالورثة ، فرد الشارع الأمر إلى شيء معتدل وهو الثلث . **قوله** ( وإنك مهما أنفقت من نفقة فاتها صدقة ) هو معطوف على قوله « وإنك أن تدع » وهو علة للنهي عن الوصية

بأكثر من الثلث ، كأنه قيل لا تفعل لأنك إن مت تركت وراثتك أغنياء وإن عشت تصدقت وأنفقت فالأجر حاصل لك في الحالين ، وقوله ، فإنها صدقة ، كذا أطلق في هذه الرواية وفي رواية الزهري ، وإنك إن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها ، مقيدة بابتغاء وجه الله ، وعلق حصول الأجر بذلك وهو المعتبر ، ويستفاد منه أن أجر الواجب يزداد بالنية لأن الاتفاق على الزوجة واجب وفي فعله الأجر ، فإذا نوى به ابتغاء وجه الله ازداد أجره بذلك قاله ابن أبي جرة ، قال : ونبه بالنفقة على غيرها من وجوه البر والاحسان . **قوله** ( حتى النفقة ) بالنصب عطفا على نفقة ويجوز الرفع على أنه مبتدأ ، وتجمعا ، الخبر ، وسيأتي الكلام على حكم نفقة الزوجة في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى ، ووجه تعلق قوله ، وإنك لن تنفق نفقة الخ ، بقصة الوصية أن سؤال سعد يشعر بأنه رغب في تشييد الأجر فلما منعه الشارع من الزيادة على الثلث قال له على سبيل التسلية إن جميع ما نفقه له مالك من صدقة ناجرة ومن نفقة ولو كانت واجبة توجب بها إذا ابتغيت بذلك وجه الله تعالى ، ولعله خص المرأة بالذكر لأن نفقتها مستمرة بخلاف غيرها ، قال ابن دقيق العيد : فيه أن الثواب في الاتفاق مشروط بصحة النية وابتغاء وجه الله ، وهذا عسر إذا عارضه مقتضى الشهوة ، فإن ذلك لا يحصل الغرض من الثواب حتى يبتغي به وجه الله ، وسبق تخليص هذا المقصود مما يشوبه ، قال : وقد يكون فيه دليل على أن الواجبات إذا أدت على قصد أداء الواجب ابتغاء وجه الله أثبت عليها ، فإن قوله ، حتى ما تجمل في في أمرائك ، لا تخصيص له بغير الواجب ولفظه ، حتى ، هنا تقتضي المبالغة في تحصيل هذا الأجر بالنسبة إلى المعنى ، كما يقال جاء الحاج حتى المشاة . **قوله** ( وعسى الله أن يرفعك ) أى يطيل عمرك ، وكذلك اتفق ، فإنه عاش بعد ذلك أزيد من أربعين سنة بل قريبا من خمسين ، لأنه مات ستة خمس وخمسين من الهجرة وقيل ستة ثمان وخمسين وهو المشهور ، فيسكون عاش بعد حجة (وداع خسا وأربعين أو ثمانيا وأربعين . **قوله** ( فينتفع بك ناس ويضر بك آخرون ) أى ينفع بك المسار بالغانم مما سيقم الله على يديك من بلاد الشرك ، ويضر بك المشركون الذين يملكون على يديك . وذكر ابن التين أن المراد بالنفع به ما وقع من الفتوح على يديه كالفادسية وغيرها ، وبالضرر ما وقع من تأميرها . ابن سعد على الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي ومن معه ، وهو كلام مردود لتكلفة لغير ضرورة تحمل على إرادة الضرر الصادر من ولده ، وقد وقع منه هو الضرر المذكور بالنسبة إلى الكفار . وأقوى من ذلك ما رواه الطحاوي من طريق بكير ابن عبد الله بن الأشج عن أبيه أنه سأل عامر بن سعد عن معنى قول النبي **ﷺ** هذا فقال : لما أمر سعد على العراق أتى يقوم ارتدوا فاستأجروهم فتاب بعضهم وامتنع بعضهم فقتلهم . فانتفع به من تاب وحصل الضرر للآخرين . قال بعض العلماء : د امل ، وإن كانت للترجي لكنها من الله للأمر الواقع ، وكذلك إذا وردت على لسان رسوله غالبا . **قوله** ( ولم يكن له يومئذ إلا ابنة ) في رواية الزهري ونحوه في رواية عائشة بنت سعد أن سعدا قال د ولا يرثي إلا ابنة واحدة ، قال النووي وغيره د معناه لا يرثي من الولد أو من خواص الورثة أو من النساء ، وإلا فقد كان لسعد عصباء لأنه من بنى ذرية وكانوا كثيرا . وقيل معناه لا يرثي من أصحاب الفروض ، أو خصها بالذكر على تقدير لا يرثي من أخاف عليه الضياع والعجز إلا هي ، أو ظن أنها ترث جميع المال ، أو استكثر لها نصف التركة . وهذه البنت زعم بعض من أدركناه أن اسمها عائشة ، فإن كان محفوظا فهي غير عائشة بنت سعد التي روت هذا الحديث عنده في الباب الذي يليه وفي الطب ، وهي تاهية عمرت حتى أدركها مالك وروى عنها وماتت سنة سبع عشرة ،

لكن لم يذكر أحد من النساء اسم بنتا تسمى عائشة غير هذه ، وذكروا أن أكبر بناته أم الحكم الكبرى وأما بنت شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة ، وذكروا له بنات أخرى أهمهن متأخرات الاسلام بعد الوفاة النبوية ، فالظاهر أن البنت المشار إليها هي أم الحكم المذكورة لتقدم تزويج سعد بأهلها ، ولم أر من حرد ذلك . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم مشروعية زيارة المريض للإمام فن دونه ، وتؤكد باشتداد المرض ، وفيه وضع اليد على جهة المريض ومسح وجهه ومسح العضو الذي يؤلمه والفسح له في طول العمر ، وجواز إخبار المريض بشدة مرضه وقوة ألمه إذا لم يقترن بذلك شيء مما يمنع أو يكره من التبرم وعدم الرضا بل حيث يكون ذلك لطلب دعاء أو دواء وربما استحب ، وأن ذلك لا ينأى الاتصاف بالصبر الجمود ، وإذا جاز ذلك في أثناء المرض كان الإخبار به بعد البرء أجوز ، وأن أعمال البر والطاعة إذا كان منها ما لا يمكن استدراكه قام غيره في الثواب والأجر مقامه ، وربما زاد عليه ، وذلك أن سعداً خاف أن يموت بالدار التي هاجر منها فيفوت عليه بعض أجر هجرته ، فأخبره عليه السلام بأنه إن تخلف عن دار هجرته فعمل عملاً صالحاً من حج أو جهاد أو غير ذلك كان له به أجر يعرض ما فاته من الجهة الأخرى ، وفيه إباحة جمع المال بشرطه لأن التنوين في قوله « وأنا ذو مال » للكثرة وقد وقع في بعض طرقه صريحاً « وأنا ذو مال كثير » ، والحث على صلة الرحم والاحسان إلى الأقارب ، وأن صلة الأقرب أفضل من صلة الأبعد ، والاتفاق في وجوه الخير لأن المباح إذا قصد به وجه الله صار طاعة ، وقد نبه على ذلك بأقل الحظوظ الدنيوية العادية وهو وضع اللقمة في فم الزوجة إذا لا يكون ذلك غالباً إلا عند الملاعبة والمازحة ومع ذلك فيؤجر فاعله إذا قصد به قصداً صحيحاً ، فكيف بما هو فوق ذلك . وفيه منع نقل الميت من بلد إلى بلد إذ لو كان ذلك مشروعاً لأمر بنقل سعد بن خولة قاله الخطابي ، وبأن من لا واد له تجوز له الوصية بأكثر من الثلث لقوله عليه السلام « أن تذر وراثتك أغنياء » ففهموه أن من لا واد له لا يباي بالوصية بما زاد لأنه لا يترك وريثة يخشى عليهم الفقر ، وتعقب بأنه ليس تعليقاً محضاً وإنما فيه تنبيه على الأحظ الأنفع ، ولو كان تعليقاً محضاً لا يقتضي جواز الوصية بأكثر من الثلث لمن كانت وراثته أغنياء ، ولنغذ ذلك عليهم بغیر إجازتهم ولا قائل بذلك ، وعلى تقدير أن يكون تعليقاً محضاً فهو للنقص عن الثلث لا لزيادة عليه ، فكأنه لما شرع الإيصاء بالثلث وأنه لا يعترض به على الموصي إلا أن لا يحطاط عنه أولى ولا سجا لمن يترك وريثة غير أغنياء ، فنبه سعداً على ذلك . وفيه سد الذريعة لقوله عليه السلام « ولا تدرم على أعقابهم » لئلا يتذرع بالمرض أحد لأجل حب الوطن قاله ابن عبد البر . وفيه تقييد مطلق القرآن بالسنة لأنه قال سبحانه وتعالى ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) فاطلق ، وقيدت السنة الوصية بالثلث ، وأن من ترك شيئاً لله لا ينبغي له الرجوع فيه ولا في شيء منه مختاراً ، وفيه التأسف على فوت ما يحصل الثواب ، وفيه حديث « من ساءته سيئة ، وأن من فاته ذلك بادر إلى جبره بغير ذلك وفيه تسليمة من فاته أمر من الأمور بتحصيل ما هو أعلى منه لما أشار عليه السلام لسعد من عمله الصالح بعد ذلك ، وفيه جواز التصديق بجميع المال لمن عرف بالصبر ولم يكن له من تولمه نفقته وقد تقدمت المسألة في كتاب الزكاة ، وفيه الاستفسار عن المحتل إذا احتمل وجوهاً لأن سعداً لما منع من الوصية بجميع المال احتمل عنده المنع فيما دونه والجزء فاستفسر عما دون ذلك ، وفيه النظر في مصالح الورثة ، وأن خطاب الشارع الواحد يعم من كان بصفته من المسكفين لإطباق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وإن كان الخطاب إنما وقع له بصيغة الأفراد ، ولقد أبعد من قال : إن ذلك يختص

بسعد ومن كان في مثل حاله ممن يخلف وأرثاضيعا أو كان ما يخلفه قليلا لأن البنت من شأنها أن يطمع فيها ، وإن كانت بغير مال لم يرغب فيها ، وفيه أن من ترك مالا قليلا فالاختيار له ترك الوصية وأبقاء المال للورثة ، واختلف السلف في ذلك القليل كما تقدم في أول الأوصايا ، واستدل به التيمى لفضل الغنى على الفقير وفيه نظر ، وفيه مراعاة العدل بين الورثة ومراعاة العدل في الوصية ، وفيه أن الثلث في حد الكثرة ، وقد اعتبره بعض الفقهاء في غير الوصية ، ويحتاج الاحتجاج به إلى ثبوت طلب الكثرة في الحكم المعين ، واستدل بقوله « ولا يرثني إلا ابنة لي » ، من قال بالرد على ذوى الأرحام للمصر في قوله « لا يرثني إلا ابنة » ، ونعقب بأن المراد من ذوى الفروض كما تقدم ، ومن قال بالرد لا يقول بظاهره لأنهم يعطونها ثم يردون عليها الباقي ، وظاهر الحديث أنها ترث الجميع ابتداء .

### ٣ - باب الوصية بالثلث

وقال الحسن : لا يجوز لذتي وصية إلا الثلث وقال الله عز وجل [٩٤ المائدة] : « وأن احكم بينهم بما أنزل الله »

٢٧٤٣ - حدثنا فضيلة بن سعيد حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لو غش الناس إلى الرضيع ، لأن رسول الله ﷺ قال : الثلث ، والثلث كثير ،

٢٧٤٤ - حدثني محمد بن عبد الرحيم حدثنا زكرياء بن عدي حدثنا مروان عن هشام بن هاشم عن عامر بن سعيد عن أبيه رضي الله عنه قال : مرضت فعداني النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله ، ادع الله أن لا يرثني على غش . قال : لعن الله يرمك ويذبح بك نساء . قلت : أريد أن أوصي وانما لي ابنة . فقلت : أوصي بالنصف ؟ قال : النصف كثير . قلت : فالثالث ؟ قال : الثلث والثالث كثير - أو كبير - قال فأوصى الناس بالثلث فجاء ذلك لهم .

هـ ( باب الوصية بالثلث ) أي جوازها أو مشروعيتها ، وقد سبق تقرير ذلك في الباب الذي قبله ، واستقر الإجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث ، لكن اختلف فيمن كان له وارث ، وسيأتي تحريره في « باب لا وصية لوارث » ، وفيمن لم يكن له وارث خاص فمنه الجمهور وجوزة الخفية و[سحق وشريك وأحد في رواية وهو قول علي وابن مسعود . واحتجوا بأن الوصية مطقة بالآية فقيدها السنة بمن له وارث فيقتضي من لا وارث له على الإطلاق وقد تقدم في الباب الذي قبله توجيه لم آخر . واختلفوا أيضا هل يعتبر ثلث المال حان الوصية أو حال الموت ؟ على قولين ، هما وجهان للشافعية أحدهما الثاني ، فقال بالأول مالك وأكثر العراقيين وهو قول النخعي ومصر بن هبدي العزيز ، وقال بالثاني أبو حنيفة وأحمد والشافعية وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وجاعة من التابعين ، وتسلط الأولون بأن الوصية عقد والموت يعتبر بأولها ، وبأنه لو نذر أن يتصلم ، بثلث ماله اعتبر ذلك حالة النذر اتفاقا . وأجيب بأن الوصية ليست عقدا من كل جهة ولذلك لا تعتبر فيها الفورية ولا النجول ، وبالفارق بين التبرع والوصية بأنها يصح الرجوع عنها والنذر يلزم ، وبمرة هذا الخلاف تظهر فيما لو حدث له مال بعد الوصية ، فتح الباري ج (٥) م (٢٤)

واختلفوا أيضا : هل يحسب الثلث من جميع المال أو تنفذ بما عليه الموصى دون ماغني عليه أو تجدد له ولم يعلم به ؟ وبالأول قال الجمهور ، وبالثاني قال مالك ، وحجة الجمهور أنه لا يشترط أن يستحضر تعداد مقدار المال حالة الوصية اتفاقا وأو كان علما بحسبه ، فلو كان العلم به شرطا لما جاز ذلك . ( فائدة ) : أول من أوصى بالثلث في الاسلام البراء بن مبرور بمهمات ، أوصى به للنبي ﷺ وكان قد مات قبل أن يدخل النبي ﷺ المدينة بشهر ، فقبله النبي ﷺ ورده على ورثته ، أخرجه الحاكم وابن المنذر من طريق يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن جده . قوله ( وقال الحسن ) أي البصري ( لا يجوز للذي وصية إلا بالثلث ) قال ابن بطال : أراد البخاري بهذا الرد على من قال كالحنفية بجواز الوصية بالزيادة على الثلث لمن لا وارث له ، قال : ولذلك احتج بقوله تعالى ( وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ) والذي حكم به النبي ﷺ من الثلث هو الحكم بما أنزل الله ، فمن تجاوز ما حده فقد أتى ما نهى عنه . وقال ابن المنير : لم يرد البخاري هذا وإنما أراد الاستشهاد بالآية على أن الذي إذا تحاكم إلينا ورثته لا ينفذ من وصيته إلا الثلث ، لانا لانحكم فهم إلا يحكم الاسلام لقوله تعالى ( وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ) الآية . قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة فان قتبية لم يلحق الثوري . قوله ( عن هشام بن عروة ) وفي رواية الحميدي في مسنده عن سفيان وحدثنا هشام ، وليس لعروة بن الزبير عن ابن عباس في البخاري سوى هذا الحديث الواحد . قوله ( لوغض الناس ) بمعنى أي نقص ، و دلو ، للتضي فلا يحتاج الى جواب ، أو شرطية والجواب محذوف ، وقد وقع في رواية ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان بلفظ ( كان أحب الى ، أخرجه الاتحاصلي من طريقه ومن طريق أحد بن عبدة أيضا وأخرجه من طريق العباس بن الوليد عن سفيان بلفظ ( كان أحب إلى رسول الله ﷺ ) . قوله ( الى الزبع ) زاد الحميدي في الوصية ، وكذا رواه أحمد عن وكيع عن هشام بلفظ ( وددت أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع في الوصية ، الحديث ، وفي رواية ابن نمير عن هشام عند مسلم ( لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع ) . قوله ( لأن رسول الله ﷺ قال ) هو كالتعليل لما اختاره من التقصان عن الثلث ، وكان ابن عباس أخذ ذلك من وصفه ﷺ بالكثر ، وقد قدمنا الاختلاف في توجيه ذلك في الباب الذي قبله ، ومن أخذ بقول ابن عباس في ذلك كسحق بن راهويه ، والمعروف في مذهب الشافعي استحباب التقص عن الثلث ، وفي شرح مسلم للنووي : ان كان الورثة فقراء استحب أن ينقص منه وإن كانوا أغنياء فلا . قوله ( والثلث كثير ) في رواية مسلم ( كثير أو كبير ، بالثك هل هي بالوحدة أو بالثلاثة . قوله ( حدثني محمد بن عبد الرحيم ) هو الحافظ المعروف بصاعقة وهو من أقران البخاري وأكبر منه قليلا . قوله ( حدثنا مروان ) هو ابن معاوية الغزالي . قوله ( عن هاشم بن هاشم ) أي ابن عتبة بن أبي وقاص ، وقد نزل البخاري في هذا الإسناد درجتين ، لأنه يروى عن مكى بن إبراهيم ومكى يروى عن هاشم المذكور ، وسياق في مناقب سعد له بهذا الإسناد حديث عن مكى عن هاشم عن عاصم بن سعد عن أبيه . قوله ( فقلت يا رسول الله ادع الله أن لا يردي على عقي ) هو إشارة إلى ما تقدم من كراهية الموت بالأرض التي هاجر منها وقد تقدم توجيهه وشرحه في الباب الذي قبله . قوله ( اهل الله يرفعه ) زاد أبو نعيم في « المستخرج » في روايته من وجه آخر عن زكريا بن هدى ، يعني يقيمك من مرضك . قوله في هذه الرواية ( قلت أوصى بالنصف ؟ قال : النصف كثير ) لم أر في غيرها من طرقه وصف النصف بالكثر ، وإنما فيها ( قال لا في كله ، ولا في ثلثيه ، وليس في هذه الرواية إشكال إلا من جهة وصف النصف بالكثر ووصف الثلث بالكثر فكيف امتنع النصف

دون الثلث ؟ وجوابه أن الرواية الأخرى التي فيها جواب النصف دلت على منع النصف ولم يأت مثلها في الثلث بل اقتصر على وصفه بالكثرة ، وعلى بأن إبقاء الورثة أغنياء أول ، وعلى هذا قوله ، الثلث ، خبر مبتدأ محذوف تقديره مباح ، ودل قوله ، والثلث كثير ، على أن الأولى أن ينقص منه والله أعلم . **قوله** ( قال وأوصى الناس بالثلث فجاز ذلك لهم ) ظاهره أنه من قول سعد بن أبي وقاص ، ويحتمل أن يكون من قول من دونه والله أعلم ، وكان البخاري قصد بذلك الإشارة إلى أن النص من الثلث في حديث ابن عباس للاستحباب لا للنسج منه ، جمعا بين الحديثين ، والله أعلم

٤ - **باب** قول الموصي لوصيه : تَعَاهَدْ وَلَدِي . وما يجوز قومي من الدعوى

٢٧٤٥ - **حديث** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن هروبة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها قالت « كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمة مئى ، فاقبضه إليك . فلما كان عام الفتح أخذته سعد فقال : ابن أخى قد كان عهد إلى فيه . فقام عهد ابن زمة فقال : أخى وابن أمة أبى ولدت على فراشه . فتساقوا إلى رسول الله ﷺ ، فقال سعد : يا رسول الله ابن أخى ، كان عهد إلى فيه . فقال عهد بن زمة : أخى وابن وليدة أبى . فقال رسول الله ﷺ : هو لك يا عهد بن زمة ، الولد لفراش وللأعراس والحجر . ثم قال لسودة بنت زمة احتجى منه . لما رأى من شبهه بعتبة . فما رآها حتى لقي الله »

**قوله** ( باب قول الموصي لوصيه تعاهد لولدى وما يجوز لولدى من الدعوى ) أورد فيه حديث عائشة في قصة غصاة سعد بن أبي وقاص وعهد بن زمة في ابن وليدة زمة ، وقد ترجم له في كتاب الأشخاص دعوى الموصي لليت ، أى عن الميت ، وانتزاع الأمرين المذكورين في الترجمة من الحديث المذكور واضح ، وسيأتى الكلام عليه في الفرائض إن شاء الله تعالى

٥ - **باب** إذا أومأ المريض برأسه إشارة بيئة جازت

٢٧٤٦ - **حديث** حسان بن أبي عباد حدثنا همام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه « أن يهودياً رضى رأس جارية بين حَبْرَيْنِ ، فقبل لها : من قَمَلٍ بك ؟ أفلان أو فلان ؟ حتى تسمى اليهودى فأومأت برأسها ، فبقي به ، فلم يزل حتى اعترف ، فأمر النبي ﷺ فُرِضَ رأسه بالحجارة »

**قوله** ( باب إذا أومأ المريض برأسه إشارة بيئة تعرف ) أى هل يحكم بها ؟ أورد فيه حديث أنس في قصة المجادية التي رضى اليهودى رأسها ، وسيأتى الكلام عليه في القصاص إن شاء الله تعالى

## ٦ - باب لا وصية لوارث

٢٧٤٧ - **حدثنا محمد بن يوسف** عن **ورقاء** عن **ابن أبي نجيح** عن **عطاء** عن **ابن عباس** رضي الله عنهما قال «كان للمال للولد، وكانت الوصية للوالدين، فتسَخَّ الله من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل للأبوين لكل واحدٍ منهما السدس، وجعل للزوجة الثلث والربع، وللزوج للشرط والرُّبُع»

[المحدث ٢٧٤٧ - طرفه في: ٤٥٧٨ ، ٦٧٣٩]

**قوله** (باب لا وصية لوارث) هذه الترجمة لفظ حديث مرفوع كأنه لم يثبت على شرط البخاري فترجم به كما دته واستغنى بما يعطى حكمه . وقد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث أبي أمامة وسمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته في حجة الوداع : إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ، وفي استناذه اسماعيل بن هياش ، وقد قوى حديثه من الشاميين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري ، وهذا من روايته عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة ، وصرح في روايته بالتحديث عند الترمذي وقال الترمذي : حديث حسن . وفي الباب عن عمرو بن خارجة عند الترمذي والنسائي ، وعن أنس عند ابن ماجه ، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عند الدارقطني أيضا وقال : الصواب إرساله ، وعن علي عند ابن أبي شيبة ، ولا يخلو إسناد كل منها عن مقال ، لكن مجموعها يقتضي أن الحديث أصلا ، بل جنح الشافعي في «الأم» ، إلى أن هذا المتن متواتر فقال : وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قریش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح «لا وصية لوارث، ويؤثرون عن حفظوه عنه بمن لقوه من أهل العلم ، فسكان نقل كانه عن كافة ، فهو أقوى من نقل واحد . وقد نازع الفخر الرازي في كون هذا الحديث متواترا وعلى تقدير تسليم ذلك فالمشهور من مذهب الشافعي أن القرآن لا ينسخ بالسنة لكن الحجة في هذا الإجماع على منعه كما صرح به الشافعي وغيره ، والمراد بعدم صحة وصية الوارث عدم الزوم ، لأن الأكبر على أنها مرفوعة على إجازة الورثة كما سيأتي بيانه ، وروى الدارقطني من طريق ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا ولا يجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة ، كما سيأتي بيانه ، ورجاله ثقات ، إلا أنه معلول : فقد قيل إن عطاء هو الخراساني والله أعلم . وكان البخاري أشار إلى ذلك فترجم بالحديث ، وأخرج من طريق عطاء وهو ابن أبي رباح عن ابن عباس حديث الباب وهو موقف لفظا ، إلا أنه في تفسيره إخبار بما كان من الحكم قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع بهذا التقرير ، ووجه دلالة للترجمة من جهة أن نسخ الوصية للوالدين ولبنات الميراث لها بدلا منها يشمر بأنه لا يجمع لها بين الميراث والوصية ، وإذا كان كذلك كان من دونهما أولى بأن لا يجمع ذلك له ، وقد أخرجه ابن جرير من طريق مجاهد بن جبر عن ابن عباس باللفظ «وكانت الوصية للوالدين والأقربين إلخ» فظهرت المناسبة بهذه الزيادة ؛ وقد وافق محمد بن يوسف - وهو الفريابي في روايته إياه عن ورقاء - عيسى بن ميمون كما أخرجه ابن جرير ، وغالب ورقاء شبل عن ابن أبي نجيح لجعل لمجاهدا مودعه عطاء أخرجه ابن جرير أيضا ، ويشتمل أنه كان عند ابن أبي نجيح على الوجهين والله أعلم . **قوله** (وجعل



للرأة الفتن والربع ) أى فى حالين وكذلك الزوج ، قال جمهور العلماء : كانت هذه الوصية فى أول الاسلام واجبة لوالدى الميت وأقربائه على ما يراه من المساواة والتفضيل ، ثم نسخ ذلك بآية الفرائض ، وقيل كانت للوالدين والأقربين دون الأولاد فانهم كانوا يرثون ما يبقّى بعد الوصية ، وأعرب ابن شريح فقال كانوا مكلفين بالوصية للوالدين والأقربين بمقدار الغريضة التى فى علم الله قبل أن ينزلها ، واشتد انكار امام الحرمين عليه فى ذلك . وقيل ان الآية مخصوصة لأن الأقربين أهم من أن يكونوا ورثا ، وكانت الوصية واجبة لجميعهم بنفس منها من ليس بوارث بآية الفرائض وبقوله ﴿يُؤْتِيهِم مِّنْهُ مَالًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُقْبِلُونَ﴾ ، ولا وصية لوارث ، وبقى حق من لا يرث من الأقربين من الوصية على حاله قاله طائوس وغيره ، وقد تقدمت الإشارة اليه قبل . واختلف فى تعيين ناسخ آية ﴿وَالْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ فقيل آية الفرائض وقيل الحديث المذكور ، وقيل دل الاجماع على ذلك وإن لم يتعين دليله . واستدل بحديث « لا وصية لوارث ، وبأنه لا تصح الوصية للوارث أصلا كما تقدم ، وعلى تقدير نفاذها من الثلث لا تصح الوصية له ولا غيره بما زاد على الثلث ولو أجازت الورثة ، وبه قال المزني ودادود ، وقواه السبكي واحتج بحديث عمران بن حصين الذى أعتق ستة أعبد فان فيه عند مسلم « فقال له النبي ﷺ قولا شديدا » وفسر القول الشديد فى رواية أخرى بأنه قال « لو علبت ذلك ماصليت عليه ، ولم ينقل أنه راجع الورثة فدل على منعه مطلقا ، وبقوله فى حديث سعد بن أبي وقاص « وكان بعد ذلك الثلث جائزا ، فان مفهومه أن الزائد على الثلث ليس بجائز ، وبأنه ﷺ منع سعدا من الوصية بالشرط ولم يستثن صورة الإجازة ، واحتج من أجاز به بالزيادة المقدمة وهى قوله « إلا أن يشاء الورثة فإن صحته هذه الزيادة فهى حجة وأخوة . واحتجوا من جهة المعنى بأن المنع إنما كان فى الأصل لحق الورثة ، فاذا أجازوه لم يمنعوا واختلفوا بعد ذلك فى وقت الإجازة فانجهور على أنهم إن أجازوا فى حياة الموصى كان لهم الرجوع متى شاءوا . وإن أجازوا بعده نفذ ، وفصل المالكية فى الحياة بين مرض الموت وغيره فألحقوا مرض الموت بما بعده ، واستثنى بعضهم ما إذا كان الجيز فى عائلة الموصى وخشى من امتناعه انقطاع معروفه عنه لو عاش فان مثل هذا الرجوع ، وقال الزهرى وريعية ليس لهم الرجوع مطلقا واتفقوا على اعتبار كون الموصى له وارثا بيوم الموت حتى لو أوصى لأخيه الوارث حيث لا يكون له ابن يجب الأخ المذكور قوله له ابن قبل موته . يجب الأخ فالوصية للأخ المذكور صحيحة ، ولو أوصى لأخيه وله ابن فأت الابن قبل موت الموصى فهى وصية لوارث ، واستدل به على منع وصية من لا وارث له سوى بيت المال لانه يتنقل إرثا للسلبين ، والوصية للوارث باطلة . وهو وجه ضعيف جدا حكاه القاضى حسين ، ويلزم قائله أن لا يجيز الوصية للذى أو يقيد ما أطلق ، وانه أعلم

#### ٧ - باب الصدقة عند الموت

٢٧٤٨ - « حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُعَاوَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَارَسُولَ اللَّهِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ أَنْ تُصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ حَرِيصٌ ، تَأْكُلُ الْبَنِيَّ وَتَحْمَشُ الْفَقْرَ ، وَلَا تُنْهَمِلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ قَالَتْ : أَفْلَانِ كَذَّوْلَفْلَانِ كَذَا ، وَقَدْ كَانَ لَفْلَانِ »

**قوله** ( باب الصدقة عند الموت ) أي جوازها ، وإن كانت في حال الصحة أفضل . أورد فيه حديث أبي هريرة قال : قال رجل : يا رسول الله أي الصدقة أفضل ؟ قال أن تصدق وأنت صحيح ، الحديث ، وقد تقدم في كتاب الزكاة من وجه آخر ، وبيئت هناك اختلاف أفعاله . ووقع التصريح بالتحديث هناك في جميع أسناده بدل العنفة هنا . **قوله** ( أن تصدق ) بتخفيف الصاد على حذف إحدى التائين ، وأصله أن تصدق ، وبالتشديد على إدغامها . **قوله** ( ولا تمهل ) بالاسكان على أنه نهى ، وبالرفع على أنه نهي ، ويجوز النصب . **قوله** ( قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان ) الظاهر أن هذا المذكور على سبيل المثال ، وقال الخطابي : فلان الاول والثاني الموصى له ولفلان الاخير الوارث لانه إن شاء أبطله وإن شاء أجازاه ، وقال غيره : يحتمل أن يكون المراد بالجميع من يوصى له وإنما أدخله ، كان ، في الثالث إشارة الى تقدير القدر له بذلك ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون الاول الوارث والثاني المورث والثالث الموصى له . قلت : ويحتمل أن يكون بعضها وصية وبعضها إقرارا ، وقد وقع في رواية ابن المبارك عن سفيان عند الإسماعيلي : قلت اصنعوا لفلان كذا وتصدقوا بكذا ، ووقع في حديث بسر بن جعاش وهو بضم الموحدة وسكون المهمله وأبوه بكر الجهم وتخفيف المهمله وآخره شين معجمة عند أحد وابن ماجه وصححه واللفظ لان ماجه قال : بقرى النبي ﷺ في كفه ثم وضع إصبعه السبابة وقال : يقول الله أني يعجزني ابن آدم ، وقد خلعتك من قبل من مثل هذه ، فإذا بلغت نفسك الى هذه - وأشار الى حلقه - قلت أصدق ، وأنى أو أن الصدقة ، وزاد في رواية أبي البيان : حتى إذا سويتك وعدتلك مشيت بين بردن وللارض منك وتيد ، لجمعت ومنعت ، حتى إذا بلغت التراقي قلت لفلان كذا وتصدقوا بكذا ، وفي الحديث أن تنجز وفاء الدين والتصدق في الحياة وفي الصحة أفضل منه بعد الموت وفي المرض ، وأشار ﷺ الى ذلك بقوله : وأنت صحيح حريص تأمل الغنى الخ ، لانه في حال الصحة يصعب عليه إخراج المال غالبا لما يخوفه به الشيطان ويزين له من إمكان طول العمر والحاجة الى المال كما قال تعالى ( الشيطان يعدم الفقر ) الآية ، وأيضا فإن الشيطان ربما زين له الخيف في الوصية أو الرجوع عن الوصية فيتمحض تفضيل الصدقة الناجزة ، قال بعض السلف عن بعض أهل الترف : يعمون الله في أموالهم مرتين : ييخون بها وهي في أيديهم يعني في الحياة ، ويسرفون فيها إذا خرجت عن أيديهم ، يعني بعد الموت . وأخرج الترمذي بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعا قال : مثل الذي يمتق ويتصدق عند موته مثل الذي يهدى إذا شيع ، وهو يرجع الى معنى حديث الباب ، وروى أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا : لأن يتصدق الرجل في حياته وصحته بدينهم خير له من أن يتصدق عند موته بمائة ،

#### ٨ - باب قول الله عز وجل [ ٢٢ النساء ] : ( من بَدَّ وَصِيَّةً يُوصي بها أو دين )

وَيَذَكَّرُ أَنْ تُرَبِّحًا وَعَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَطَاوَسًا وَعَطَاءً وَابْنَ أَدْبَنَةَ أَجَازُوا إِقْرَارَ لِلرِّبَاسِ بِدَيْنٍ . وَقَالَ الْحَسَنُ أَحَقُّ مَا تَصَدَّقُ بِهِ الرَّجُلُ آخِرَ يَوْمٍ مِنَ الدُّنْيَا وَأَوَّلَ يَوْمٍ مِنَ الْآخِرَةِ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ وَالْحَكَمُ : إِذَا أَبْرَأَ الْوَارِثَ مِنَ الدَّيْنِ بَرِيءٌ . وَأَوْصَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنْ لَا تُكْشَفَ امْرَأَةُ الْفَرَّازِيَّةُ عَمَّا غَلِقَ عَلَيْهِ بِأُهَا . وَقَالَ الْحَسَنُ إِذَا قَالَ الْمَوْتُ : كُنْتُ أَعْتَقُكَ جَار . وَقَالَ الشَّيْخُ : إِذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ عِنْدَ مَوْتِهَا : إِنَّ زَوْجِي

قَضَانِي وَقَبَضَتْ مِنْهُ جَاز . وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : لَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ لِسُوءِ الظَّنِّ بِهِ لِلْوَرَعَةِ . ثُمَّ اسْتَحْسِنَ قَال :  
يَجُوزُ إِقْرَارُهُ بِالْوَدِيعَةِ وَالْبَضَاعَةِ وَالضَّارِبَةِ . وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « يَا كُمْ وَالظَّنَّ قَاتِ » أَلَا كَذَبَ الْحَدِيثُ ،  
وَلَا يَحِلُّ مَالُ الْمُسْلِمِينَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ « آيَةُ الْمُنَافِقِ إِذَا اتَيْنِ خَانٌ » وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى [ ٥٨ النساء ] : « إِنَّ اللَّهَ  
يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا » فَلَمْ يَخْصُ وَارْتِثًا وَلَا غَيْرَهُ . فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ ﷺ  
٢٧٤٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مُالِكٍ بْنُ أَبِي عَامِرٍ  
أَبُو سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ : إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ،  
وَإِذَا اتَّعِنَ خَانَ ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ »

قَوْلُهُ ( بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : مَنْ بَعَدَ وَصِيَّةً يَوْصِي بِهَا أَوْ دِينَ ) أَرَادَ الْمَصْنَفُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - بِهَذِهِ التَّرْجُحَةِ  
الِاحْتِجَاجَ بِمَا اخْتَارَهُ مِنْ جَوَازِ إِقْرَارِ الْمَرِيضِ بِالْدِّينِ مُطْلَقًا ، سَوَاءً كَانَ الْمَقْرَعُ وَارِثًا أَوْ أَجْنَبِيًّا . وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ  
أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى سِوَى بَيْنِ الْوَصِيَّةِ وَالْدِّينِ فِي تَقْدِيمِهِمَا عَلَى الْمِيرَاثِ وَلَمْ يَفْصَلْ ، فَتَرَجَّتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ بِالِدَلِيلِ  
الَّذِي تَقَدَّمَ ، وَبَقِيَ الْإِقْرَارُ بِالْدِّينِ عَلَى حَالِهِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ( مَنْ بَعَدَ وَصِيَّةً ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْوَارِثِ كُلِّهَا إِلَّا بِمَا  
يَلِيهِ وَحْدَهُ ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ قِسْمَةُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تَقَعُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ وَالْوَصِيَّةُ هُنَا الْمَالُ الْمَوْصِي بِهِ ، وَقَوْلُهُ ( يَوْصِي بِهَا )  
هَذِهِ الصِّفَةُ تَقِيدُ الْمَوْصُوفَ ، وَقَائِدَتُهُ أَنْ يَعْلَمَ أَنْ لَيْتَ أَنْ يَوْصِيَ ، قَالَهُ السَّهْلِيُّ ، قَالَ : وَأَفَادَ تَنْكِيرُ الْوَصِيَّةِ أَنَّهَا  
مَنْدُوبَةٌ ، إِذْ لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لِقَالَ مِنْ بَعْدِ الْوَصِيَّةِ ، كَذَا قَالَ . قَوْلُهُ ( وَيَذْكُرُ أَنْ شَرِيحًا وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ  
وَطَاوُسًا وَعَطَاءُ وَابْنُ أُذَيْنَةَ أَجَازُوا إِقْرَارَ الْمَرِيضِ بِدِينٍ ) كَأَنَّهُ لَمْ يَجُزْ بِالنَّقْلِ عَنْهُمْ لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ إِلَى بَعْضِهِمْ ،  
فَأَمَّا أَمْرُ شَرِيحٍ فَوَصْلُهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُ بَلْفُظٌ : إِذَا أَمَرَ فِي مَرَضٍ الْمَوْتَ لَوَارِثٍ بِدِينٍ لَمْ يَجْزِ إِلَّا بَيِّنَةً ، وَإِذَا أَمَرَ  
لِغَيْرِ وَارِثٍ جَازَ ، وَفِي إِسْنَادِهِ جَابِرُ الْجَعْفِيِّ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ أَضْعَفُ مِنْ هَذِهِ ، وَلَكِنْ سَيَأْتِي  
لَهُ إِسْنَادٌ أَصَحُّ مِنْ هَذَا بَعْدَ . وَأَمَّا عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ وَصَلَهُ عَنْهُ ، وَأَمَّا طَاوُسُ فَوَصْلُهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ  
أَيْضًا عَنْهُ بَلْفُظٌ : إِذَا أَمَرَ لَوَارِثٍ جَازَ ، وَفِي الْإِسْنَادِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَأَمَّا قَوْلُ عَطَاءٍ فَوَصْلُهُ ابْنُ أَبِي  
شَيْبَةَ عَنْهُ بِمِثْلِهِ وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ ثَقَاتٌ ، وَأَمَّا ابْنُ أُذَيْنَةَ وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَكَانَ قَاضِيًا بِالْبَصْرَةِ وَأَبُوهُ بِالْمَهْلَةِ مَضَرٌّ  
وَهُوَ تَابِعِيُّ ثَمَاتِ سَنَةِ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ وَوَمِنْ مَنْ ذَكَرَهُ فِي الصَّحَابَةِ وَأَرَاهُ هَذَا وَصْلُهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا  
مِنْ طَرِيقٍ ثَمَادَةٍ عَنْهُ وَفِي الرَّجُلِ يَقْرَأُ لَوَارِثَ بَدِينٍ قَالَ : يَجُوزُ ، وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ ثَقَاتٌ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ الْحَسَنُ : أَحَقُّ  
مَا تَقْصُقُ بِهِ الرَّجُلَ آخِرُ يَوْمٍ مِنَ الدُّنْيَا وَأَوَّلُ يَوْمٍ مِنَ الْآخِرَةِ ) هَذَا أَثَرُ صَحِيحِ رَوِيَّاهُ بَعْلُوفِي مُسْنَدِ الدَّارِمِيِّ مِنْ طَرِيقِ  
ثَمَادَةٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ شَرِيحٍ : لَا يَجُوزُ إِقْرَارُ لَوَارِثٍ ، قَالَ وَقَالَ الْحَسَنُ : أَحَقُّ مَا جَازَ عَلَيْهِ عِنْدَ مَوْتِهِ أَوَّلُ  
يَوْمٍ مِنَ أَيَّامِ الْآخِرَةِ وَآخِرُ يَوْمٍ مِنَ أَيَّامِ الدُّنْيَا . قَوْلُهُ ( وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ وَالْحَكَمُ : إِذَا أَمَرَ الْوَارِثُ مِنَ الدِّينِ بِرَى )  
وَصْلُهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْدِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَفِي الْمَرِيضِ إِذَا أَمَرَ الْوَارِثَ بِرَى  
وَعَنْ مَطْرَفٍ عَنِ الْحَكَمِ مِثْلَهُ . قَوْلُهُ ( وَأَوْصَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنْ لَا تَكْشِفَ أَمْرَاتَهُ الْغَزَاوِيَّةَ عَمَّا أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهَا )  
فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمَلِّ وَالسَّرْحَنِيِّ دَعْنُ مَالٍ أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهَا ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْآثَرِ مَوْصُولًا بَعْدَ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ

الحسن إذا قال لملوكه عند الموت : كنت أعنتكك جاز ) لم أقف على من وصله وهو على طريقة الحسن في تنفيذ إقرار المريض مطلقا . **قوله** ( وقال الشعبي : إذا قالت المرأة عند موتها إن زوجي قضائي وقبضت منه جاز ) ، قال ابن التين : وجهه أنها لاتهم بالميل الى زوجها في تلك الحال ، ولا سيما إذا كان لها ولد من غيره . **قوله** ( وقال بعض الناس لا يجوز إقراره ) أى المريض ( أسوء الظن به الورثة ) ، وفي رواية المستحلى « بسوء الظن » ، بالوحدة بدل اللام . **قوله** ( ثم استحسّن فقال : يجوز إقراره بالوديعة والبضاعة والمضاربة ) قال ابن التين : إن أراد هذا القائل ما إذا أقر بالمضاربة مثلا للوارث لزمه التناقض وإلا فلا ، وقرق بعض الحنفية بأن ربح المال في المضاربة مشترك بين العامل والمالك فلم يكن كالدين المحض . وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن إقرار المريض غير الوارث جائز ، لكن إن كان عليه دين في الصحة فقد طائفة منهم النخعي وأهل الكوفة : يبدأ بدين الصحة ويتحاص أصحاب الإقرار في المرض ، واختلفوا في إقرار المريض للوارث فأجازه مطلقا الأوزاعي وإسحق وأبو ثور ، وهو المرجح عند الشافعية ، وبه قال مالك إلا أنه استثنى ما إذا أقر بدينه ومعهما من يشاركها من غير الولد كابن العمّ مثلا ، قال : لأنه يتم في أن يزيد دينه وينقص ابن عمه من غير عكس ، واستثنى ما إذا أقر لزوجته التي يعرف بمحببتها والميل إليها وكان بينه وبين ولده من غيرها تباعد ولا سيما إن كان له منها في تلك الحالة ولد ، وحاصل المنقول عن المالكية مدار الأمر على التهمة وعدمها فإن فقدت جاز وإلا فلا ؛ وهو اختيار الروياني من الشافعية . وعن شرح والحسن بن صالح لا يجوز إقراره لوارث إلا أزواجه بصداقها ، وهن القاسم وسلم والثوري والشافعي في قول زعم ابن المنذر أن الشافعي رجع عن الأول اليه ، وبه قال أحمد لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقا لأنه منع الوصية له فلا يأمن أن يزيد الوصية له فيجعلها إقرارا ، واحتج من أحاز مطاوعا بما تقدم من الحسن أن التهمة في حق المختصر بعيدة ، وبالفارق بين الوصية والدين لاتهم اتفقوا على أنه لو أوصى في صحته لوارثه بوصية وأقر له بدين ثم رجع أن رجوعه عن الإقرار لا يصح ، بخلاف الوصية فيصح رجوعه عنها ، وانفقوا على أن المريض إذا أقر بوارث صح إقراره مع أنه يتضمن الإقرار له بالمال ، وبأن مدار الأحكام على الظاهر فلا يترك إقراره للظن المحتمل ، فإن أمره فيه إلى الله تعالى . **قوله** ( وقد قال النبي ﷺ : إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ) هو طرف من حديث وصله المصنف في الأدب من وجهين عن أبي هريرة ، وقصد بذلك هنا الرد على من أساء الظن بالمريض فنع تصرفه ومعنى قوله « أكذب الحديث » أى أكذب في الحديث من غيره لأن الصدق والكذب يوصف بهما القول لا الظن . **قوله** ( ولا يحمل مال المسلمين لقول النبي ﷺ : آية المنافق إذا اتّمن خان ) هو طرف من حديث تقدم شرحه في كتاب الإيمان ، ووجه تعلقه بالرد على من منع اجازة إقرار المريض من جهة أنه دال على ذم الخيانة ، فلو ترك ذكر ما عليه من الحق وكتمه لكان خائنا للمستحق فلم من وجوب ترك الخيانة وجوب الإقرار لأنه إذا كتم صار خائنا ، ومن لم يعتبر إقراره كان حمله على الكتمان . **قوله** ( وقال الله تعالى ﴿ أن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها ﴾ فلم يخص وادنا ولا غيره ) أى لم يفرق بين الوارث وغيره في الأمر بأداء الامانة ، فيصح الإقرار سواء كان لوارث أو غيره . **قوله** ( فيه عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ ) يعنى حديث آية المنافق الذي علقه مختصرا ، وقد تقدم موصولا بتمامه في كتاب الإيمان ولفظه « أربع من كن فيه كان منافقا خالسا . وفيه وإذا اتّمن خان » وحديث أبي هريرة الذي أورده في هذا الباب بلفظه « آية المنافق ثلاث ، تقدم هناك أيضا بإسناده

ومنته ، وتقدم شرحه أيضا والله المستعان

٩ - باب تأويل قوله تعالى [ ١٢ النساء ] : ( مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يَوْمَ يَأْتِيهَا أَوْ دِينَ ) وَيُذَكِّرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالَّذِينَ قَبِلَ الْوَصِيَّةَ . وقوله عز وجل [ ٥٨ النساء ] : ( إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَعْيُنِهَا ) فِءَاءُ الْأَمَانَةِ أَحَقُّ مِنْ تَطَوُّعِ الْوَصِيَّةِ . وقال النبي ﷺ « لاصْدَقَةَ إِلَّا عَن ظَهْرِ غَنَى » . وقال ابن عباس : لَا يَوْمِرُ مِى الْبَيْدِ إِلَّا بِإِذْنِ أَهْلِهِ . وقال النبي ﷺ « الْبَيْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ »

٢٧٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَرْسَفَ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَعِينِ بْنِ السَّبَّاحِ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَعْطَانِي ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ قَالَ لِي : يَا حَكِيمُ ، إِنَّ هَذَا الْمَالُ خَصِرٌ خُلُوٌّ ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُوْرِكَ لَهُ فِيهِ ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ ، وَالْيَدُ الدُّنْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ الشُّغْلَى . قَالَ حَكِيمٌ : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ، لَا أَرْزَأُ أَحَدًا بِمَذَكِّ شَيْئًا حَتَّى أَقَارِقَ الدُّنْيَا . فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَذَعُو حَكِيمًا لِيُعْطِيَهُ الْقَطْعَ ، فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا . ثُمَّ إِنَّ عَمْرَ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهُ ، فَقَالَ : يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ ، إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقُّهُ الَّذِي قَسَمَ اللَّهُ لِي مِنْ هَذَا النَّفْيِ . فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَهُ . فَلَمْ يَرْزَأُ حَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى مُوتَ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ »

٢٧٥١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّخْتَانِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَارْتَجُلٌ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، قَالَ : وَأَحْسِبُ أَنَّ قَدْ قَالَ : وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ »

قوله ( باب تأويل قوله تعالى : مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يَوْمَ يَأْتِيهَا أَوْ دِينَ ) أى بيان المراد بتقديم الوصية في الذكر على الدين مع أن الدين هو المتقدم في الآداء . وبهذا يظهر السر في تكرار هذه الترجمة . قوله ( وَيُذَكِّرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالَّذِينَ قَبِلَ الْوَصِيَّةَ ) هذا طرف من حديث أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحارث وهو الأورد عن علي بن أبي طالب قال « قَضَى مُحَمَّدٌ ﷺ أَنَّ الدِّينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ ، وَأَتَمَّتْ تَقَرُّوْنَ الْوَصِيَّةَ قَبْلَ الدِّينِ ، لَفْظُ أَحَدٍ وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ ضَعِيفٌ ، لَكِنْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ : أَنَّ الْعَمَلَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَكَانَ الْبُخَارِيُّ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ لِمُقْتَضَاهُ بِالْإِتِّفَاقِ عَلَى مَقْتَضَاهُ ، وَالْأَفْلَحُ تَجَرَّ عَادَتُهُ أَنَّ يُوْرَدُ الضَّعِيفُ فِي مَقَامِ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ ، وَقَدْ أُوْرِدَ فِي الْبَابِ مَا يَعْضُدُهُ أَيْضًا ، وَلَمْ

يختلف العلماء في أن الدين يقدم على الوصية إلا في صورة واحدة وهي ما لو أوصى لشخص بألف مثلاً وصدقه الوارث وحكم به ثم ادعى آخر أن له في ذمة الميت ديناً يستغرق موجوده وصدقه الوارث ففي وجهه للشافعية تقدم الوصية على الدين في هذه الصورة الخاصة ، ثم قد نازع بعضهم في إطلاق كون الوصية مقدمة على الدين في الآية لانه ليس فيها صيغة ترتيب بل المراد أن الموارث إنما تقع بعد قضاء الدين وانفاذ الوصية ، وأتى بأو الإباحة وهي كقولك جالس زيداً أو عمراً ، أى لك مجالسة كل منهما اجتماعاً أو افتراقاً ، وإنما قدمت لمعنى اقتضى الائتم لتقدمها واختلف في تعيين ذلك المعنى ، وحاصل ما ذكره أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور : أحدها الخفة والعقل كربيعة ومضر ، فضر أشرف من ربيعة لكن لفظ ربيعة لما كان أخف قدم في الذكر ، وهذا يرجع الى اللفظ . ثانيها بحسب الزمان كعاد وثمود . ثالثها بحسب الطبع كثلث وربع . رابعها بحسب الرتبة كالصلاة والزكاة لأن الصلاة حق البدن والزكاة حق المال والبدن مقدم على المال ، خامسها تقديم السبب على المسبب كقوله تعالى ( عزير حكيم ) قال بعض السلف عز فلما عز حكم . سادسها بالشرف والفضل كقوله تعالى ( من النبيين والصديقين ) . وإذا تقرر ذلك فقد ذكر السهلي أن تقديم الوصية في الذكر على الدين لأن الوصية إنما تقع على سبيل البر والعلة بخلاف الدين فإنه إنما يقع غالباً بعد الميت بنوع تفریط فوقعت البداءة بالوصية لكونها أفضل . وقال غيره : قدمت الوصية لأنها شيء يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعوض فكان إخراج الوصية أشق على الوارث من إخراج الدين ، وكان أدائها مظنة التفریط ، بخلاف الدين فإن الوارث مطلع على إخراجها فقدمت الوصية لذلك . وأيضاً فهي حظ فقير ومسكين غالباً ، والدين حظ غريم يطالبه بقوة وله مقال ، كما صح أن لصاحب الدين مقالاً ، وأيضاً فالوصية ينشأ الموصى من قبل نفسه فقدمت تحريراً على العمل بها بخلاف الدين فإنه ثابت بنفسه مطلوب أدائها سواء ذكر أو لم يذكر . وأيضاً فالوصية ممكنة من كل أحد ولا سبعا عند من يقول بوجودها فإنه يقول بلزومها لكل أحد فيترك فيها جميع المخاططين لأنها تقع بالمان وقبح بالعهد كما تقدم ونقل من ينحو عن شيء من ذلك ، بخلاف الدين فإنه يمكن أن يوجد وإن لا يوجد ، وما يكثر وقوعه مقدم على ما يقل وقوعه . وقال الزين بن المنير : تقديم الوصية على الدين في اللفظ لا يقتضى تقديمها في المعنى لأنهما مما قد ذكرا في سياق البعدي ، لكن الميراث يلي الوصية في البعدي ولا يلي الدين بل هو بعده فيلزم أن الدين يقدم في الاداء ثم الوصية ثم الميراث ، فيتحقق حينئذ أن الوصية تقع بعد الدين حال الاداء باعتبار القبالية ، فتقدم الدين على الوصية في اللفظ وباعتبار البعدي فتقدم الوصية على الدين في المعنى والله أعلم . قوله ( وقال ابن عباس : لا يوصى العبد إلا بأذن أهله ) وصله ابن أبي شيبة من طريق شبيب بن عرقدة عن جندب قال سألت طهمان بن عباس : أيوصى العبد ؟ قال : لا إلا بأذن أهله ، قوله ( وقال النبي ﷺ العبد راع في مال سيده ) هو طرف من حديث تقدم ذكره . موصولاً في « باب كراهية التناول على الرقيق » من كتاب العتق من حديث نافع عن ابن عمر ، وأراد البخاري بذلك توجيه كلام ابن عباس المذكور ، قال ابن المنير : لما تعارض في مال العبد حقه وحق سيده قدم الأقوى وهو حق السيد ، وجعل العبد مشلولاً عنه ، وهو أحد الحفظة فيه ، فكذلك حق الدين لما عارضه حق الوصية - والدين واجب والوصية تطوع - وجب تقديم الدين ، فهذا وجه مناسبة هذا الاثر والحديث للترجمة . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث حكيم بن حزام « أن هذا المال خضر حلو ، الحديث ، وقد تقدم مشروحاً في كتاب الزكاة ، قال ابن المنير : وجه دخوله في هذا

الباب من جهة أنه عليه السلام زهده في قبول العطية ، وجعل يده الآخذ سفلى تنغيها عن قبولها ، ولم يضع مثل ذلك في تقاضى الدين ، فالحاصل أن قابض الوصية يده سفلى وقابض الدين مستوف لحقه ، إما أن تكون يده عليا بما تفضل به من القرض ، وإما أن لا تكون يده سفلى فيتحقق بذلك تقديم الدين على الوصية . ثانيهما حديث « كلكم راح ومسئول عن رعيته » من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وقد تقدم من وجه آخر في العتق ، ويأتى الكلام عليه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . وقد خالف الطحاوى في هذه المسألة أصحابه فذكر اختلاف العلماء نحو ما سبق ، ثم ذكر أن الصحيح ما ذهب إليه الجماعة ، وصرح بزييف ما تقدم عن أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد في هذه المسألة . ( تنبيه ) . وقع في شرح مغلطاي أن البخارى قال هنا « وقال اسماعيل بن جعفر أخبرني عبد العزيز عن إسحاق عن أنس في قصة بيرحاء » ونقلت عن أبي العباس الطرى أن البخارى وصله عن الحسن بن شوكر عن اسماعيل ، وقال شيخنا ابن الملقن : إن هذا وهم ، وإنما ذكره البخارى في « باب من تصدق الى وكيله ، كما سياتى »

### ١٠ - باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه ، ومين الأقارب ؟

وقال ثابت عن أنس « قال النبي ﷺ لأبي طلحة : اجعله لفقراء أقدارك ، فجعلها لحسان وأبي بن كعب » وقال الأنصارى حدثني أبي عن ثمامة عن أنس بمثل حديث ثابت « قال اجعلها لفقراء قرابتك ، قال أنس : فجعلها لحسان وأبي بن كعب وكانا أقرب إليهمنى » . وكان قرابة حسان وأبي من أبي طلحة واسمه زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عدى بن عمرو بن مالك بن النجار ، وحسان بن ثابت ابن المنذر بن حرام ، فيجتمعان الى حرام وهو الأب الثالث ، وحرام بن عمرو بن زيد مناة بن عدى بن عمرو ابن مالك بن النجار ، وهو يجامع حسان أبا طلحة وأبي إلى ستة آباء إلى عمرو بن مالك ، وهو أبي بن كعب ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار ، فعمرو بن مالك يجتمع حسان وأبا طلحة وأبياً . وقال بعضهم : إذا أوصى لقرابته فهو إلى آباءه في الإسلام

٢٧٥٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سماعاً رضى الله عنه قال « قال النبي ﷺ لأبي طلحة : أرى أن تجعلها في الأقربين » قال أبو طلحة : أفضل يا رسول الله ، فسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه . وقال ابن عباس « لما تزكت ( وأنذر عشيرتك الأقربين ) جعل النبي ﷺ ينادى : يا بني فهدر ، يا بني هدى ، لبطون قريش » . وقال أبو هريرة : « لما تزكت ( وأنذر عشيرتك الأقربين ) قال النبي ﷺ : يا معشر قريش »

قوله (باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه ، ومن الأقارب ؟) وقع في بسن النسخة أوقف ، بزيادة ألف ومي لينة قليلة ، وحذف المصنف جواب قوله « إذا » إشارة إلى الخلاف في ذلك ، أى هل يصح أم لا ؟ وأورد المصنف

المسألة الأخرى مورد الاستفهام لذلك أيضا ، وتضمنت الترجمة التسوية بين الوقف والوصية فيما يتعلق بالاقارب . وقد استتارد المصنف من هنا إلى مسائل الوقف فترجم لما ظهر له منها . ثم رجع أخيرا إلى نكته كتاب الوصايا ، وقد قال الماوردي يجوز الوصية لكل من جاز الوقف عليه من صغير وكبير وعاقل ومجنون وموجود ومعدوم إذا لم يكن وارثا ولا قاتلا ، والوقف منع جميع الرقبة والتصدق بالمنفعة على وجه مخصوص ، وقد اختلف العلماء في الاقارب فقال أبو حنيفة : القرابة كل ذي رحم عرم من قبل الاب أو الأم ، ولكن يبدأ بقرابة الاب قبل الام . وقال أبو يوسف وعبد : من جميع أب منذ الهجرة من قبل أب أو أم من غير تفصيل ، زاد زفر : ويقدم من قرب منهم ، وهي رواية عن أبي حنيفة أيضا . وأقل من يدفع اليه ثلاثة ، وعند محمد اثنان ، وعند أبي يوسف واحد ، ولا يصرف للاغتيا عتدم إلا أن يشترط ذلك . وقالت الشافعية : القريب من اجتمع في النسب سواء قرب أم بعد مسلما كان أو كافرا غنيا كان أو فقيرا ذكر اكان أو أنثى وارثا أو غير وارث عرما أو غير محرم ، واختلفوا في الأصول والفروع على وجهين وقالوا : إن وجد جمع محصورون أكثر من ثلاثة استوعبوا ، وقبل يقتصر على ثلاثة . وإن كانوا غير محصورين فقتل الطحاوي الاتفاق على البطلان . وفيه نظر لان عند الشافعية وجها بالجواز ويصرف منهم لثلاثة ولا تجب التسوية ، وقال أحمد في القرابة كالشافعي ، إلا أنه أخرج الكافر ، وفي رواية عنه : القرابة كل من جمعه والموصى الاب الرابع الى ما هو أسفل منه ، وقال مالك : يختص بالعصبة سواء كان يرثه أو لا ، ويبدأ بقربائهم حتى يغنوا ثم يعطى الاغتيا ، وحديث الباب يدل لما قاله الشافعي سوى اشتراط ثلاثة فظاهاه الاكتفاء باثنين . وسأذكر بيان ذلك إن شاء الله تعالى . قوله ( وقال ثابت ) عن أنس قال النبي ﷺ لاني طلحة : اجعله لفقراء أقاربك ، لجعلها لحسان وأبي بن كعب ) هو طرف من حديث أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وغيرهم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت ، وسأذكر ما فيه من زيادة بعد أبو . قوله ( وقال الانصاري ) هو عبد بن عبد الله بن المثني ، وثمالة هو ابن عبد الله بن أنس بن مالك ، والاسناد كله أنسيون بصريون ، وقد سماع البخاري من الانصاري هذا كثيرا . قوله ( بمثل حديث ثابت قال : اجعلها لفقراء قرابتك ، قال أنس فجعلها لحسان وأبي ابن كعب ) كذا اختصره هنا ، وقد وصله في تفسير آل عمران مختصرا أيضا عقب رواية إسحق بن أبي طلحة عن أنس في هذه القصة قال حدثنا الانصاري ، فذكر هذا الاسناد قال لجعلها لحسان وأبي وكانا أقرب اليه ، ولم يجعل لي منها شيئا ، وسقط هذا القدر من رواية أبي زر ، وقد أخرجه ابن خزيمة والطحاوي جميعا عن ابن مرزوق ، وأبو نعيم في المستخرج ، من طريقه ، والبيهقي من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الانصاري بتمامه ولفظه و لما نزلت ( لن تناورا البر ) الآية أو ( من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا ) جاء أبو طلحة فقال : يا رسول الله ، حاطلي لله ، فلو استطلعت أن أسره لم أعلنه ، فقال : اجعله في قرابتك وفقراء أهلك ، قال أنس : لجعلها لحسان ولاني ، ولم يجعل لي منها شيئا لانهما كانا أقرب اليه مني ، لفظ أبي نعيم . وفي رواية الطحاوي : كانت لاني طلحة أرض لجعلها لله فأتى النبي ﷺ فقال له اجعلها في فقراء قرابتك لجعلها لحسان وأبي وكانا أقرب اليه مني ، وفي رواية أبي حاتم الرازي فقال : حاطلي بسكنا وكذا ، وقال فيه : فقال : اجعلها في فقراء أهل بيتك ، قال لجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب ، وأخرجه الدارقطني من طريق صاعقة عن الانصاري فذكر فيه الانصاري شيئا آخر فقال وحدثنا حميد عن أنس قال : لما نزلت ( لن تسالوا البر ) الآية أو ( من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا ) ، قال



أبو طلحة : يارسول الله حاططى فى مكان كذا وكذا صدقة لله تعالى ، والباقي مثل رواية أبى حاتم إلا أنه : « اجعلها فى قهراء أهل بيتك وأهلك » ثم ساقه بالإسناد الاول قال مثله وزاد فيه « فجعلها لأبى بن كعب وحسان بن ثابت وكنا أقرب اليه منى » وإنما أوردت هذه الطرق لأبى رأيت بعض الشراح ظن أن الذى وقع فى البخارى من شرح قرابة أبى طلحة من حسان وأبى بقية من الحديث المذكور ، وليس كذلك بل انتهى الحديث الى قوله « وكنا أقرب اليه منى » ومن قوله « وكان قرابة حسان وأبى من أبى طلحة الخ » من كلام البخارى أو من شيخه فقال « واسمه : أبى اسم أبى طلحة - زيد بن سهل بن الأسود بن حرام - وهو بالمهملة - ابن عمرو بن زيد مناة - وهو بالأضافة - ابن عدى بن عمرو بن مالك بن النجار - وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام - يعنى ابن عمرو المذكور - فيجتمعا الى حرام وهو الأب الثالث ، ووقع هنا فى رواية أبى ذر « وحرام بن عمرو » وساق النسب ثانيا الى النجار ، وهو زيادة لا معنى لها ، ثم قال « وهو يجمع حسان وأبا طلحة وأبيا الى ستة آباء الى عمرو بن مالك ، هكذا أطلق فى معظم الروايات ، فقال الديلمى ومن تبعه : هو ملبس بشكل ، وشرح الديلمى فى بيانه ، ويفى عن ذلك ما وقع فى رواية المستملى حيث قال عقب ذلك « وأبى بن كعب هو ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار ، فعمرو بن مالك يجمع حسان وأبا طلحة وأبيا ، وقال أبو داود فى السنن : بلغنى عن محمد بن عبد الله الانصارى أنه قال « أبو طلحة هو زيد بن سهل ، فساق نسبه ونسب حسان بن ثابت وأبى بن كعب كما تقدم ، ثم قال الانصارى : فبين أبى طلحة وأبى بن كعب ستة آباء ، قال « وعمرو بن مالك يجمع حسانا وأبيا وأبا طلحة » فظهر من هذا أن الذى وقع فى البخارى من كلام شيخه الانصارى والله أعلم . وذكر محمد بن الحسن ابن زبالة فى « كتاب المدينة » من مرسل أبى بكر بن حزم زيادة على ما فى حديث أنس ولفظه « أن أبا طلحة تصدق بماله وكان موضعه قصر بنى حديلة ، فدفعه الى رسول الله فرده على أقاربه أبى بن كعب وحسان بن ثابت وثبیط بن جابر وشداد بن أوس أو ابنه أوس بن ثابت فتقاوموه ، فصار لحسان ، فباعه من معاوية بمائة ألف فابتنى قصر بنى حديلة فى موضعها . » وجد ثبیط بن جابر مالك بن عدى بن زيد مناة بن عدى بن مالك بن النجار يجتمع مع أبى بن كعب فى مالك بن النجار ، فهو أبعد من أبى بن كعب بواحد « وابن زبالة ضعيف فلا يحتج بما ينفرده به فكيف اذا خالف ، وملخص ذلك أن أحد الرجلين اللذين خصهما أبو طلحة بذلك أقرب اليه من الآخر فحسان يجتمع معه فى الأب الثالث وأبى يجتمع معه فى الأب السادس ، فلو كانت الأقربى معتبرة لخص بذلك حسان بن ثابت دون غيره فدل على أنها غير معتبرة ، وإنما قال أنس « لانهما كانا أقرب اليه منى » لان الذى يجمع أبا طلحة وأنا النجار لانه من بنى عدى بن النجار وأبو طلحة وأبى بن كعب كما تقدم من بنى مالك بن النجار فلهذا كان أبى ابن كعب أقرب الى أبى طلحة من أنس ، ويحتمل أن يكون أبو طلحة راعى فيمن أعطاه من قرابته الفقر لكن استثنى من كان مكفيا عن تجب عليه فقته فلذلك لم يدخل أنسا فظن أنس أن ذلك لبعد قرابته منه ، والله أعلم . واستدل لاحد بأن المراد بنى القرى فى قوله تعالى ﴿ وللرسول ولذى القرنى ﴾ بنو هاشم وبنو المطلب لخصيص النبى ﷺ لياهم بهم ذى القرنى وإنما يجتمع مع بنى عبد المطلب فى الأب الرابع ، وتعبه الطحاوى بأنه لو كان المراد ذلك أشرك بهم بنى نوفل وبنى عبد شمس لانهما ولدا عبد مناف كالمطلب وهاشم ، فلما خص بنى هاشم وبنى المطلب دون بنى نوفل وعبد شمس دل على أن المراد بهم ذوى القرنى دفعه لئلا يخصص بنى عبد المطلب بغيره بتخصيصه

بنى هاشم وبني المطلب ، فلا يقاس عليه من وقف أو أوصى لقربائه ، بل يعمل اللفظ على مطلقة وعمومه حتى يثبت ما يقيد أو يخصه والله أعلم . **قوله** ( وقال بعضهم ) هو قول أبي يوسف ومن وافقه كما تقدم ، ثم ذكر المصنف قصة أبي طلحة من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ، أوردها مختصرة ، وستأتي بتمامها في باب إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود . **قوله** ( وقال ابن عباس لما نزلت ( وأندر عشيرتك الأقربين ) جمل النبي ﷺ ينادى : يا بني فهر ، يا بني عدى . لبطون من قريش ) هكذا أورده مختصراً ، وقد وصله في مناقب قريش وتفسير سورة الشعراء بتمامه من طريق عمرو بن مرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ، وأورد في آخر الجنازة طرفاً منه في قصة أبي لهب موصولة ، وسيأتي شرحه وشرحه الذي بعده في تفسير سورة الشعراء إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وقال أبو هريرة : لما نزلت ( وأندر عشيرتك الأقربين ) قال النبي ﷺ : يا معشر قريش ) هو طرف من حديث وصله في الباب الذي بعده

## ١١ - باب هل يدخل النساء وأولاده في الأقارب ؟

٢٧٥٣ - **حدثنا** أبو اليان أخيراً شبيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن هذيل الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله عز وجل ( وأندر عشيرتك الأقربين ) قال : يا معشر قريش - أو كلمة نحوها - اشتدوا أنفسكم ، لا أغني عنكم من الله شيئاً . يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئاً . يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً . يا صفية عمة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً . ويا فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وآله ما شئت من مالي لا أغني عنك من الله شيئاً . **تابعه** أصبغ عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب

[ الحديث ٢٧٥٣ - طرفاه في : ٣٥٢٧ ، ٤٧٧١ ]

**قوله** ( باب هل يدخل النساء وأولاده في الأقارب ) ؟ هكذا أورد الترجمة بالاستفهام لما في المسألة من الاختلاف كما تقدم . ثم أورد في الباب حديث أبي هريرة قال : قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله عز وجل ( وأندر عشيرتك الأقربين ) قال : يا معشر قريش ، أو كلمة نحوها ، الحديث بطوله ، وموضع الشاهد منه قوله فيه : ويا صفية وابنته فدل على دخول النساء في الأقارب وعلى دخول الفروع أيضاً ، وعلى عدم التخصيص بمن يرث ولا بمن كان مسلماً . ويحتمل أن يكون لفظ الأقربين صفة لازمة للعشيرة ، والمراد بعشيرته قومه وهم قريش ، وقد دعى ابن مردويه من حديث عدى بن حاتم ، أن النبي ﷺ ذكر قريشاً فقال ( وأندر عشيرتك الأقربين ) يعني قومه ، وعلى هذا فيكون قد أمر بأنذار قومه فلا يختص ذلك بالأقرب منهم دون الأبعد ، فلا حاجة فيه في مسألة الرق لأن صورتها ما إذا وقف على قربائه أو على أقرب الناس إليه مثلاً ، والآية تتعلق بأنذار العشيرة فافترقا والله أعلم . وقال ابن المنذر : لعله كان هناك قرينة فهم بها النبي ﷺ فمعهم الإنذار فلذلك همم انتهى . ويحتمل أن يكون

أولا خص اتباعا بظاهر القرابة ثم عم لما عنده من الدليل على التعميم لكونه أرسل إلى الناس كافة . ( تنبيه ) : يجوز في إباحاس وفي بإسقية وفي بإطعمة الضم والنصب . قوله ( تابعه ) أصبح عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب ( وصلة الذملي في الزهريات ، عن أصبح ، وهو عند مسلم عن حرمة عن ابن وهب

١٤ - باب هل ينتفع الواقف بوقفه ؟

وقد اشترط عمر رضي الله عنه : لأشباح على من وليه أن يأكل منها . وقد يلي الواقف وغيره

وكذلك كل من جعل بدنة أو شيئا لله أن ينتفع بها كما ينتفع بها غيره وإن لم يشترط

٢٧٥٤ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ

رأى رجلا يسوق بدنة فقال له : اركبها ، قال : يا رسول الله إنها بدنة ، قال - في الثالثة أو في الرابعة - اركبها وبذلك - أو وبذلك »

٢٧٥٥ - حدثنا إسماعيل حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول

الله ﷺ رأى رجلا يسوق بدنة فقال : اركبها ، قال : يا رسول الله إنها بدنة ، قال : اركبها وبذلك . في الثانية أو في الثالثة »

قوله ( باب هل ينتفع الواقف بوقفه ) أي بأن يقف على نفسه ثم على غيره ، أو بأن يشرط لنفسه من أسفحة جزءا معينا ، أو يجعل للنظر على وقفه شيئا ويكون هو الناظر وفي هذا كله خلاف ، فاما الوقف على النفس فسيأتي البحث فيه في باب الوقف كيف يكتب ، وأما شرط شيء من المنفعة فسيأتي في باب قوله تعالى « وابتلوا اليتامى » وأما ما يتعلق بالنظر فأذكره هنا . ووقع قبل الباب في المستخرج ، لإبي نعيم كتاب الاوقاف ، باب هل ينتفع الواقف بوقفه ، ولم أر ذلك لغيره . قوله ( وقد اشترط عمر الخ ) هو طرف من قصة وقف عمر ، وقد تقدمت موصولة في آخر الشروط ، وقوله « وقد يلي الواقف وغيره الخ » . هو من تفقه المصنف ، وهو يقتضي أن ولاية النظر للواقف لأزراع فيها ، وليس كذلك وكأنه فرعه على المختار عنده ، والا فعند المالكية أنه يجوز ، وقيل إن دفعه الواقف لغيره ليجمع غلته ولا يتولى ففرقتها إلا الواقف جاز ، قال ابن بطال : وإنما منع مالك من ذلك سدا للذريعة لتلا بصير كأنه وقف على نفسه ، أو بطول العهد فينتهي الوقف ، أو يفسد الواقف فيتصرف فيه نفسه ، أو يموت فيتصرف فيه ورثته ، وهذا لا يمنع الجواز إذا حصل الأمن من ذلك ، لكن لا يلزم من أن النظر يجوز للواقف أن ينتفع به . نعم إن شرط ذلك جاز على الراجح ، والذي احتج به المصنف من قصة عمر ظاهر في الجواز ، ثم قواه بقوله « وكذلك كل من جعل بدنة أو شيئا لله أن ينتفع به كما ينتفع غيره وإن لم يشترطه » ثم أورد حديث أنس وأبي هريرة في قصة الذي ساق البدينة وأمره ﷺ بركوبها ، وقد قدمت الكلام عليه في الحج مستوفى وبينت هناك من أجاز ذلك مطلقا ومن منع ومن قيد بالضرورة والحاجة ، وقد تسلك به من أجاز الوقف على النفس من جهة أنه إذا جاز له الانتفاع بما أهدها بعد خروجه عن ملكه بغير شرط لجوازه بالشرط أولى ، وقد اعترضه ابن

النير بأن الحديث لا يطابق الترجمة إلا عند من يقول : ان المتكلم داخل في عموم خطابه ، وهي من مسائل الخلاف في الأصول ، قال : والراجع عند المالكية تحكيم العرف حتى يخرج غير المخاطب من العموم بالقرينة . وقال ابن بطال : لا يجوز للواقف أن يتنفع بوقفه لأنه أخرجه الله وقطعه عن ملكه فانتفاعه بشئ منه رجوع في صدقته ، ثم قال : وإنما يجوز له ذلك إن شرطه في الوقف أو اقترع هو أو ورثته انتهى . والذي عند الجمهور جواز ذلك إذا وقفه على الجهة العامة دون الخاصة كما سيأتي في أواخر كتاب الوصايا في ترجمة مفردة ، ومن فروع المسألة : لو وقف على الفقراء مثلاً ثم صار فقيراً أو أحد من ذريته هل يتناول ذلك ؟ والخيار أنه يجوز بشرط أن لا يختص به لئلا يدعى أنه ملكه بعد ذلك

### ١٣ - باب إذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره فهو جائز

لأن عمر رضي الله عنه أوقف فقال : لأجناح على من وليه أن يأكل ، ولم يخص إن وليه عمر أو غيره وقال النبي ﷺ لأبي طلحة « أرى أن تجعلها في الأقربين » فقال : أقل ، فقصتها في أقارب وبني عمر .

**قوله** ( باب إذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره فهو جائز ) أي صحيح وهو قول الجمهور ، وعن مالك لا يتم الوقف إلا بالقبض ، وبه قال محمد بن الحسن والشافعي في قول ، واحتج الطحاوي للصححة بأن الوقف شبهة بالعتق لا شترهما في أنهما تملك لله تعالى فينفذ بالقول المجرد عن القبض ، ويفارق الهبة في أنها تملك لأدنى فلا تتم إلا بقبضه ، واستدل البخاري في ذلك بقصة عمر فقال : لأن عمر أوقف وقال لأجناح على من وليه أن يأكل ، ولم يخص إن وليه عمر أو غيره ، وفي وجه الدلالة منه غموض ، وقد تعقب بأن غاية ما ذكر من عمر هو أن كل من ولي الوقف أبيض له تناول ، وقد تقدم ذلك في الترجمة التي قبلها ، ولا يلزم من ذلك أن كل أحد يسوغ له أن يتولى الوقف المذكور ، بل الوقف لا بد له من متول : فيحتمل أن يكون صاحبه ويحتمل أن يكون غيره فليس في قصة عمر ما يعين أحد الاحتمالين ، والذي يظهر أن مراده أن عمر لما وقف ثم شرط لم يأمره النبي ﷺ بإخراجه عن يده فكان تقريره لذلك دالاً على صحة الوقف وإن لم يقبضه الموقوف عليه ، وأما ما زعمه ابن التين من أن عمر دفع الوقف لحفصة فردود كما سأوضحه في باب الوقف كيف يكتب ، إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : قوله « أوقف كذا ثبت للاكثر وهي لغة نادرة ، والنصيح المشهور وقف ، بغير ألف ، ووم من زعم أن أوقف لمن ، قال ابن التين قد ضرب على الألف في بعض النسخ ، واستأطها صواب ، قال : ولا يقال أوقف إلا لمن فعل شيئاً ثم نزع عنه . **قوله** ( وقال النبي ﷺ لأبي طلحة : أرى أن تجعلها في الأقربين ) الحديث تقدم موصولاً قريباً ، وهذا لفظ إسحق بن أبي طلحة ، قال الداودي : ما استدل به البخاري على صحة الوقف قبل القبض من قصة عمر وأبي طلحة للشيء على صده وتمثله بغير جنسه ودفع للظاهر عن وجهه ، لأنه هو روى أن عمر دفع الوقف لابنته ، وأن أبا طلحة دفع صدقته إلى أبي بن كعب رجسان ، وأجاب ابن التين بأن البخاري إنما أراد أن النبي ﷺ أخرج عن أبي طلحة ملكه بمجرد قوله « هي لله صدقة » ولهذا يقول مالك : إن الصدقة تلزم بالقول وإن كان يقول إنها لا ، إلا بالقبض ، نعم استدلاله بقصة عمر معترض وانتقاد الداودي صحيح انتهى ، وقد قدمت ترجمته ، وأما ابن بطال فتنازع في الاستدلال بقصة أبي طلحة بأنه يحتمل أن تكون خرجت من يده ويحتمل أنها استمرت « دلالة فيها

وأجاب ابن المنير بأن أبا طلحة أطلق صدقة أرضه وفوض إلى النبي ﷺ مصرفها ، فلما قال له : أرى أن تجعلها في الأقربين ، ففوض له قسمتها بينهم صار كأنه أقرها في يده بعد أن مضت الصدقة . قلت : وسيأتي التصريح بأن أبا طلحة هو الذي تولى قسمتها وبذلك يتم الجواب ، وقد باشر أبو طلحة تعيين مصرفها تفصيلا ، فإن النبي ﷺ وإن كان عين له جهة الصرف لكنه أجل فاقصر على الأقربين ، فلما لم يمكن أبا طلحة أن يعم بها الأقربين لاقتسامهم اقتصر على بعضهم بنص بها من اختار منهم

٩٤ - باب إذا قال : داري صدقة لله ، ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ، ويُعطى للأقربين أو حيث أراد . قال النبي ﷺ لأبي طلحة حين قال أحب أموالي إلى براء وإنها صدقة لله ، فأجاز النبي ﷺ ذلك . وقال بعضهم : لا يجوز حتى يبين لمن ، والأول أصح

قوله ( باب إذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ، ويعطى للأقربين أو حيث أراد ) أي تم الصدقة قبل تعيين جهة مصرفها ثم يعين بعد ذلك فيما شاء . قوله ( قال النبي ﷺ لأبي طلحة الخ ) هو من سياق إسحق بن أبي طلحة أيضا ، وقوله ( فأجاز النبي ﷺ ذلك ) هو من تفقه المصنف . وقوله ( وقال بعضهم لا يجوز حتى يبين لمن ) أي حتى يعين ، وسيأتي بيانه في الباب الذي يليه

٩٥ - باب إذا قال أرضي أو بستانى صدقة لله عن أي فهو جائز ، وإن لم يبين لمن ذلك

٢٧٥٦ - حشاش محمد أخبرنا محمد بن يزيد أخبرنا ابن جريج قال أخبرني يعلب أنه سمع بحكمة يقول : أنبأنا ابن عباس رضي الله عنهما « أن سعد بن عبادة رضي الله عنه ثوئيت أمه وهو غائب عنها قال : يا رسول الله إن أمي ثوئيت وأنا غائب عنها ، أئنتمها شي إن تصدقت به عنها ؟ قال : نعم . قال : فاني أشهدك أن حاطي الخراف صدقة عليها »

[ الحديث ٢٧٥٦ طرناه - في : ٢٧٦٢ ، ٢٧٧٠ ]

قوله ( باب إذا قال أرضي أو بستانى صدقة لله عن أي فهو جائز ، وإن لم يبين لمن ذلك ) فهذه الترجمة أخص من التي قبلها ، لأن الأولى فيما إذا لم يعين المتصدق عنه ولا المتصدق عليه ، وهذه فيما إذا عين المتصدق عنه فقط ، قال ابن بطال : ذهب مالك إلى صحة الوقف وإن لم يعين مصرفه . ووافقه أبو يوسف ومحمد والشافعي في قول ، قال ابن القصار : وجهه أنه إذا قال وقف أو صدقة قائما أراد به البر والقرية ، وأولى الناس بربه أقاربه ولا سيما إذا كانوا فقراء ، وهو كمن أوصى بثلث ماله ولم يعين مصرفه فإنه يصح ويصرف في الفقراء . والقول الآخر للشافعي أن الوقف لا يصح حتى يعين جهة مصرفه والأهوا بأن على ملكه ، وقال بعض الشافعية : إن قال وقفته وأطلق فهو محل الخلاف ، وإن قال وقفته لله خرج عن ملكه جزما ، ودليله قصة أبي طلحة . قوله ( حدثنا محمد ) كذا للأكثر غير منسوب ، وفي رواية أبي ذر وابن شبيب « حدثنا محمد بن سلام » . قوله ( أخبرني يعلب ) هو ابن مسلم

فتح الباري ج (٥) م (٢٥)

سماء عبد الرزاق في روايته عن ابن جريح عنه ، وهو مكي أصله من البصرة ، وروى الطرق في زعمه أنه ابن حكيم ، وليس ليعلى بن مسلم عن عكرمة في البخاري سوى هذا الموضع ، ورجال الاسناد ما بين مكي وبصري . **قوله** ( إن سعد بن عبادة ) هو الانصاري الخزرجي سيند الخزرج ، وسيأتي بعد أبواب من هذا الوجه ، ان سعد بن عبادة أخى بني ساعدة ، وبنو ساعدة بطن من الخزرج شير . **قوله** ( توفيت أمه وهو غائب عنها ) هي عمرة بنت مسعود ، وقيل سعد بن قيس بن عمرو أنصارية خزرجية ، ذكر ابن سعد أنها أسلمت وبايعت وماتت سنة خمس والتي **قوله** في غزوة دومة الجندل وابنها سعد بن عبادة معه ، قالوا فلما رجعوا جاء النبي **قوله** فصل على قبرها ، وعلى هذا فهذا الحديث مرسل صحابي لأن ابن عباس كان حينئذ مع أبيه بمكة ، والذي يظهر أنه سمعه من سعد بن عبادة كما سألته بعد ثلاثة أبواب . **قوله** ( الخراف ) يسكن المذحجة وآخره فاء أى المسكن المشر ، سمى بذلك لما يخفف منه أى يحنى من الثمرة ، تقول شجرة خراف ومثار قاله الخطابي ، ووقع في رواية عبد الرزاق والخرف ، بنفي ألف وهو اسم الحائط المذكور ، والحائط البستان

### ١٦ - باب إذا تصدق أو وقف بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز

٢٧٥٧ - **حديث** يحيى بن بُسَير حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَسْبٍ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ مِنْ تَوَقَّيْتُ أَنْ أَتَخَلَّجَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ **قوله** ، قال : أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ . قُلْتُ : أَمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي يَجْتَبِرُ »

[الحديث ٢٧٥٧ - أطرافه في : ٢٩٤٧ ، ٢٩٤٨ ، ٢٩٤٩ ، ٢٩٥٠ ، ٣٠٨٨ ، ٣٠٨٩ ، ٢٨٨٩ ، ٢٩٥١ ، ٤٤١٨ ، ٤٦٧٣ ، ٤٦٧٦ ، ٤٦٧٧ ، ٤٦٧٨ ، ٦٢٥٥ ، ٦٦٩٠ ، ٧٢٢٥ ]

**قوله** ( باب إذا تصدق أو وقف بعض ماله أو بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز ) هذه الترجمة معقودة لجواز وقف المنقول ، والمخالف فيه أبو حنيفة ، ويؤخذ منها جواز وقف المشاع ، والمخالف فيه محمد بن الحسن لكن خص المنع بما يمكن قسمته ، واحتج له الجوزي بضم الجيم وهو من الشافعية بأن القسمة بيع وبيع الوقف لا يجوز ، وتعقب بأن القسمة افراز فلا محذور ، ووجه كونه يؤخذ منه وقف المشاع ووقف المنقول هو من قوله ( أو بعض رقيقه أو دوابه ) ، فإنه يدخل فيه ما إذا وقف جزء من العبد أو الدابة أو وقف أحد عبديه أو فرسه مثلاً فيصع كل ذلك عند من يبيع وقف المنقول ويرجع إليه في التمين . **قوله** ( قلت يا رسول الله ان من توقي الخ ) هذا طرف من حديث كعب بن مالك في قصة تخلفه عن غزوة تبوك ، وسيأتي الحديث بطوله في كتاب المغازي مع استيفاء شرحه . وشاهد الترجمة منه قوله ( أمسك عليك بعض مالك ، فإنه ظاهر في أمره باخراج بعض ماله وامساك بعض ماله من غير تفصيل بين أن يكون مقسوما أو مشاعا ، فيحتاج من منع وقف المشاع الى دليل المنع والله أعلم . واستدل به على كراهة التصدق بجميع المال ؛ وقد تقدم البحث فيه في كتاب الزكاة ، ويأتي شيء منه في كتاب الأيمان والنور إن شاء الله تعالى

## ١٧ - باب من تصدق الى وكيله ثم رد الوكيل إليه

٢٧٥٨ - وقال إسماعيل: أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة لا أعلمه إلا عن أنس رضي الله عنه قال لما نزلت ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ جاء أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله يقول الله تبارك وتعالى ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وإن أحب أموالي إلى يرحاه - قال وكانت حديقة كان رسول الله ﷺ يندخلها ويستقبل بها ويشرب من مائها - فهي إلى الله عز وجل وإلى رسوله ﷺ أرجو برة وذخرة، فضعها أي رسول الله ﷺ حيث أراك الله. فقال رسول الله ﷺ: بخ يا أبا طلحة، ذلك مال راجع قليلناه منك ورددناه عليك، فاجله في الآخرين. فتصدق به أبو طلحة على ذوي رحمه. قال وكان منهم أبن وحشان. قال وباع حشان حصته منه من معاوية فقبل له. تدبيع صدقة أبي طلحة؟ فقال: ألا أبيع صاعاً من تمر بصاع من دراهم؟ قال وكانت تلك الحديقة في موضع قصر بني حذيلة الذي بناه معاوية.

قوله (باب من تصدق الى وكيله ثم رد الوكيل اليه) هذه الترجمة وحديثها سقط من أكثر الأصول ولم يشرحه ابن بطال، وثبت في رواية أبي ذر عن الكشمي خاصة، لكن في روايته وعلى وكيله، وثبتت الترجمة وبعض الحديث في رواية الحموي، وقد نوزع البخاري في إخراج هذه الترجمة من قصة أبي طلحة، وأجيب بأن مراده أن أبا طلحة لما أطلق أنه تصدق وفوض الى النبي ﷺ تعيين المصروف وقال له النبي ﷺ: دعها في الآخرين، كان شيئاً بما ترجم به، ومقتضى ذلك الصحة. قوله (وقال إسماعيل أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة) يعني الماجشون كذا ثبت في أصل أبي ذر، ووقع في الأطراف لابن مسعود وخلف جميعاً أن إسماعيل المذكور هو ابن جعفر، وبه جزم أبو نعيم في المستخرج، وقال: رأيت في نسخة أبي عمرو يعني الجيزي، قال إسماعيل بن جعفر، ولم يوصله أبو نعيم ولا إسماعيل، وزاد الطرق في الأطراف أن البخاري أخرجه عن الحسن بن شوكر عن إسماعيل بن جعفر وانفرد بذلك فإن الحسن بن شوكر لم يذكره أحد في شيوخ البخاري، وهو ثقة، وأبوه بالمعجمة وزن جعفر، وجزم المزي بأن إسماعيل هو ابن أبي أويس ولم يذكره لذلك دليلاً، إلا أنه وقع في أصل الديلماطي بخطه في البخاري وحدثنا إسماعيل، فإن كان محفوظاً تعين أنه ابن أبي أويس والا فالقول ما قال خلف ومن تبعه، وعبد العزيز بن أبي سلمة وإن كان من أقران إسماعيل بن جعفر فلا يمتنع أن يروي إسماعيل عنه واه أعلم. وقد تقدمت الإشارة الى شيء من هذا في باب إذا وقف أو وصي لأقاربه. قوله (عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة لا أعلمه إلا عن أنس) كذا وقع عند البخاري، وذكره ابن عبد البر في التمهيد، فقال: روى هذا الحديث عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك، فذكره بطوله جازماً، والذي يظهر أن الذي

قال ولا أعلمه إلا عن أنس، هو البخاري. قوله (لما نزلت) (لن تنالوا البر حتى تنفقوا بما تحبون) جاء أبو طلحة ( زاد ابن عبد البر ورسول الله ﷺ على المنبر، قال «وكانت دار أبي جعفر والدار التي تليها إلى قصر بني حديلة حوائط لآبى طلحة، قال وكان قصر بني حديلة حائطا لآبى طلحة يقال لها بريحاء» فذكر الحديث، ومراده بدار أبي جعفر التي صارت إليه بعد ذلك وعرفت به، وهو أبو جعفر المنصور الخليفة المشهور العباسي، وأما قصر بني حديلة وهو بالمهمله مصر، ووم من قاله بالجيم فنسب اليهم القصر بسبب المجاورة، وإلا فالذي بناء هو معاوية ابن أبي سفيان، وبني حديلة بالمهمله مصر بطن من الانصار وهم بنو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار وكانوا بتلك البقعة فعرفت بهم، فلما اشترى معاوية حصه حسان بنى فيها هذا القصر فعرف بقصر بني حديلة ذكر ذلك عمرو ابن شبة وغيره في «أخبار المدينة» قالوا وبني معاوية القصر المذكور ليكون له حصنا لما كانوا يتحدنون به بينهم بما يقع لبني أمية أى من قيام أهل المدينة عليهم، قال أبو غسان المدني: وكان لذلك القصر بابان أحدهما شارع على خط بني حديلة والآخر في الزاوية الشرقية، وكان الذي ولى بناء لمعاوية الطفيل بن أبي بن كعب انتهى، وأغرب الكرماني فزعم أن معاوية الذى بنى القصر المذكور هو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أحد أجداد أبي طلحة وغيره، وما ذكرته عن صف في أخبار المدينة يرد عليه، وم أعلم بذلك من غيرهم. قوله (وباع حسان حصته منه من معاوية) هذا يدل على أن أبا طلحة ملكهم الحديفة المذكورة ولم يقمها عليهم، إذ لو وقفها ماساغ لحسان أن يبيعها، فيعكر على من استدل بشئ من قصة أبي طلحة في مسائل الوقف إلا فيما لا تخالف فيه الصدقة الوقف، ويحتمل أن يقال شرط أبو طلحة عليهم لما وقفها عليهم أن من احتاج إلى بيع حصته منهم جاز له بيعها، وقد قال بجواز هذا الشرط بعض العلماء كلى وغيره والله أعلم. ووقع في «أخبار المدينة» لمحمد بن الحسن المخزومي، من طريق أبي بكر بن حزم أن ثمن حصه حسان مائة ألف درهم قبضها من معاوية بن أبي سفيان

١٨ - باب قول الله عز وجل «وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ»

٢٧٥٩ - حدثنا محمد بن الفضل أبو الثمان حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «إن ناسا يزعمون أن هذه الآية نسخت، ولا والله ما نسخت، ولكنها مما تهاون الناس، وما بالان: واليرث وذلك الذي يرثي، ووال لا يرث فذاك الذي يقول بالمعروف، يقول لا أملاك لك أن أعطيك»

[ الحديث ٢٧٥٩ - طرحة في : ٤٥٦ ]

قوله (باب قول الله عز وجل) (وإذا حضر القسمة) (الآية) ذكر فيه حديث ابن عباس قال «إن ناسا يزعمون أن هذه الآية نسخت، الحديث، وسيأتى الكلام عليه في التفسير، وذكر من أراد ابن عباس بقوله «إن ناسا يزعمون» وأن منهم عائشة رضي الله عنها، وغير ذلك من الأقوال في دعوى كونها محكمة أو منسوخة

١٩ - باب ما يستحب لمن توفي بمكة أن يتصدقوا عنه، وقضاء النذور عن الميت

٢٧٦٠ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها «إن رجلا



قال قنبر رضي الله عنه : إن أمي ائتملت نفسها ، وأراها لو تكلمت تصدقت ، أفأتصدق عنها ؟ قال : نعم ، تصدق عنها .

٢٧٦١ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن سعد بن عبادَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ استنقَى رسول الله ﷺ قال إن أمي ماتت وعليها نذرٌ ، قال : اقضِ عنها .

[الحديث ٢٧٦١ - طرّفاه في : ٦٦٩٨ ، ٦٩٥٩]

قوله ( باب ما يستحب لمن توفي لجاه ) بضم الفاء وبالجيم الخفيفة والمدة ، ويجوز فتح الباء وسكون الجيم بمعنى مد ( أن يتصدقوا عنه ، وقضاء النذور عن الميت ) ( أورد فيه حديث عائشة ، أن رجلاً قال : إن أمي ائتملت نفسها ، وحدث ابن عباس ، أن سعد بن عبادَةَ قال إن أمي ماتت وعليها نذر ، وكأنه رمز إلى أن المهم في حديث عائشة هو سعد بن عبادَةَ ، وقد تقدم حديث ابن عباس في قصة سعد بن عبادَةَ بلفظ آخر ، ولا تنافي بين قوله ، أن أمي ماتت وعليها نذر ، وبين قوله ، أن أمي توفيت وأنا غائب عنها فهل ينفعها شيء ، أن تصدقت به عنها ، لاحتمال أن يكون سأل عن النذر وعن الصدقة عنها ، وبين النسائي من وجه آخر جهة الصدقة المذكورة فأخرج من طريق سعيد بن المسيب عن سعد بن عبادَةَ قال ، قلت يا رسول الله إن أمي ماتت ، أفأتصدق عنها ؟ قال : نعم . قلت : فأى الصدقة أفضل ؟ قال : سقي الماء ، وأخرجہ الدارقطني في غرائب مالك ، من طريق حماد بن خالد عنه بإسناد الحديث الثاني في هذا الباب لكن بلفظ : أن سعداً قال : يا رسول الله أنتنفع أمي إن تصدقت عنها وقد ماتت ؟ قال : نعم . قال فما تأمرني ؟ قال استق الماء ) والمحفوظ عن مالك ما وقع في هذا الباب والله أعلم ، وقد تقدمت تسمية أم سعد قريبا . قوله ( ائتملت ) بضم المثناة بعد الفاء الساكنة وكرر اللام أي أخذت فلتة أي بفتة ، وقوله ( نفسها بالضم على الأشهر ، وبالفتح أيضا وهو موت الفجأة ، والمراد بالنفس هنا الروح . قوله ( وأراها لو تكلمت تصدقت ) بضم همزة ، أراها ، وقد تقدم في الجنائز من وجه آخر عن هشام بلفظ ، وأظنها ، وهو يشعر بأن رواية ابن القاسم عن مالك عند النسائي بلفظ ، وإنها لو تكلمت ، تصحيف وظاهر أنها لم تكلم فلم تصدق ، لكن في الموطأ عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادَةَ عن أبيه عن جده قال : خرج سعد بن عبادَةَ مع النبي ﷺ في بعض مغازبه وحضرت أمه الوفاة بالمدينة ، فقيل لها أوصي ، فقالت : فم أوصي ؟ المال مال سعد ، فتوفيت قبل أن يقدم سعد ، فذكر الحديث ، فإن أمكن تأويل رواية الباب بأن المراد أنها لم تكلم أي بالصدقة ولو تكلمت لتصدق ، أي فكيف أمضى ذلك ؟ أو يحمل على أن سعداً ما عرف بما وقع منها ، فإن الذي روى هذا الكلام في الموطأ هو سعيد بن سعد بن عبادَةَ أو ولده شرحبيل مرسلاً ، فعلى التقديرين لم يتبدل راوي الإنبات وراوى النبي فيمكن الجمع بينهما بذلك والله أعلم . قوله ( أفأتصدق عنها ) في الرواية المتقدمة في الجنائز ، فهل لها أجر إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم ، ولبعضهم ، أتصدق عليها أو أصرفه على مصلحتها . قوله ( أن سعد بن عبادَةَ ) كذا رواه مالك وتابعه الليث وربي بن وائل وغيرهما عن الزهري ، وقال سليمان بن كثير عن الزهري عن عبيد

الله عن ابن عباس عن سعد بن عبادَةَ ، انه استغنى ، جملة من مسند سعد ، أخرج جميع ذلك النسائي ، وأخرجه أيضا من رواية الأوزاعي ومن رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الزهري على الوجهين ، وقد قدمت أن ابن عباس لم يدرك القصة ، فتمين ترجيح رواية من زاد فيه ، عن سعد بن عبادَةَ ، ويكون ابن عباس قد أخذه عنه ، ويحتمل أن يكون أخذه عن غيره ويكون قول من قال ، عن سعد بن عبادَةَ ، لم يقصد به الرواية ، وإنما أراد عن قصة سعد بن عبادَةَ فتشدد الروايتان . **قوله** (وعلمها نذر ، فقال : أفضه عنها ) في رواية قتيبة عن مالك ، لم تقصه ، وفي رواية سفيان بن كثير المذكورة ، أفجزى عنها أن أعتق عنها ؟ قال : أعتق عن أمك ، فأفادت هذه الرواية بيان ما هو النذر المذكور ، وهو أنها نذرت أن تعتق رقبة فانت قبل أن تنزل ، ويحتمل أن تكون نذرت نذرا مطلقا غير معين فيكون في الحديث حجة لمن أتى في النذر المطلق بكفارة يمين ، والعتق أعلى كفارات الإيمان ، فلهذا أمره أن يعتق عنها . وحكى ابن عبد البر عن بعضهم أن النذر الذي كان على والدته سعد صيام ، واستند إلى حديث ابن عباس المتقدم في الصوم ، أن رجلا قال : يا رسول الله إن أمتي ماتت وعليها صوم ، والحديث ، ثم رده بأن في بعض الروايات عن ابن عباس ، جاءت امرأة فقالت : إن أختي ماتت ، قلت : والحق أنها قصة أخرى ، وقد أوضحت ذلك في كتاب الصيام . وفي حديث الباب من الفوائد : جواز الصدقة عن الميت ، وأن ذلك ينفعه بوصول نواب الصدقة إليه ولا سيما إن كان من الولد ، وهو مخصص لعموم قوله تعالى ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ) ويلحق بالصدقة العتق عنه عند الجمهور خلافا للشهور عند المالكية ، وقد اختلف في غير الصدقة من أعمال البر هل تصل إلى الميت كالحج والصوم ؟ وقد تقدم شيء من ذلك في الصيام . وفيه أن ترك الوصية جائز لانه **عليه السلام** لم يذم أم سعد على ترك الوصية قاله ابن المنذر ، وتعقب بأن الانكار عليها قد تعذر لموتها وسقط عنها التكليف ، وأجيب بأن فائدة انكار ذلك لو كان منكرا ليمتنع غيرها من سمه ، فلما أقر على ذلك دل على الجواز . وفيه ما كان الصحابة عليه من استشارة النبي **عليه السلام** في أمور الدين ، وفيه العمل بالظن الغالب ، وفيه الجهاد في حيازة الأم وهو محمول على أنه استأذنها ، وفيه السؤال عن التحمل والمساعدة إلى عمل البر والمبادرة إلى بر الوالدين ، وأن اظهار الصدقة قد يكون خيرا من إخفائها وهو عند اغتنام صدق النية فيه ، وأن الحاكم يحمل الشهادة في غير مجلس الحكم ، فيه على أكثر ذلك أبو محمد بن أبي جرة رحمه الله تعالى ، وفي بعضه نظر لا يخفى ، وكلامه على أصل الحديث وهو في الباب الذي يليه أبسط من هذا الباب

### ٣٠ - باب الإشهاد في الوقف والصدقة

٢٧٦٢ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرني قال أخبرني بعل الله سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول « أنبأنا ابن عباس أن سعد بن عبادَةَ رضى الله عنه - أخا بنى ساعدة - توفيت أمه وهو غائب ، فأتى النبي **عليه السلام** فقال : يا رسول الله ، إن أمتي توفيت وأنا غائب عنها ، فهل ينفعها شيء إن تصدقت به عنها ؟ قال : نعم . قال : فأتى أشهدك أن حاطلي الخراف صدقة عليها »

قوله (باب الأشهاد في الوقت والصدقة) أورد فيه حديث ابن عباس المذكور آنفا لقوله فيه «أشهدك أن حاطلي الخراف صدقة، وألحتي المصنف الوقت بالصدقة، لكن في الاستدلال لذلك بقصة سعد نظر، لأن قوله «أشهدك» يحتتمل إرادة الأشهاد المعتبر ويحتتمل أن يكون معناه الإعلام، واستدل الملب للأشهاد في الوقت بقوله تعالى (وأشهدوا إذا تباعتم) قال فإذا أمر بالإشهاد في البيع وله عرض فلأن يشرع في الوقت الذي لا عرض له أولى. وقال ابن المنير: كان البخاري أراد دفع التوهم عن بطلان الوقت من أعمال البر فينبذ إخفاؤه، فبين أنه يشرع إظهاره لأنه يصدد أن ينازع فيه ولا سيما من الورقة

### ٢٦١ - باب قول الله تعالى [١٢-١٣] للنساء

(وَأَنزِلُوا إِلَيْنَا أَمْوَالَكُمْ وَلَا تَبْدُلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا. وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)

٢٧٦٣ - حدثنا أبو البيان أخيرنا شبيب عن الزهري قال «كان عروة بن الزبير يحدث أنه سأل عائشة رضي الله عنها (وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء) قالت: هي اليتيمة في حجر ولها، فيرغب في جمالها وماله، ويريد أن يزوجها بأدنى من شئ نسائها، فتهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لها» في إكمال الصداق، وأيسروا بنكاح من سواهن من النساء، قالت عائشة: ثم استفتي الناس رسول الله ﷺ بعد، فأنزل الله عز وجل [١٢٧ النساء]: (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن) قالت: فبين الله في هذه أن اليتيمة إذا كانت ذات جمال ومال رغبوا في نكاحها ولم يلحقوها بسؤتها بإكمال الصداق، فإذا كانت مرغوبة عنها في قلة المال والجمال تركوها والتسوا غيرها من النساء. قال فكم يقر كونها حين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها إلا أن يقسطوا لها الأوفى من الصداق ويوطئوها حقها» قوله (باب قوله عز وجل: وأنزِلُوا إِلَيْنَا أَمْوَالَكُمْ، ولا تبدلوا الخبيث بالطيب، ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم - إلى قوله - فانكحوا ما طاب لكم من النساء) أورد فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى (وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى) وفي تفسير قوله تعالى (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن) وسياق الكلام على هذا الحديث مستوفى في التفسير، وقد أغفل المزي عن هذا الحديث إلى كتاب الرضايا

٢٦٢ - باب قول الله تعالى [٦ النساء]: (وابتلكوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح كان آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسرافاً ويداراً أن يسكرتوا، ومن كان عفيفاً فليستغفف، ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف، فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم، وكفى بالله حسيباً. للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً لمقروضا). حسيباً يعني كافياً

**قوله** (باب قول الله تعالى: وابتلوا النيام حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم) ساق في رواية الاصيل وكربة الى قوله (نصيبا مفروضا) وأما في رواية أبي ذر فقال بعد قوله (رشدا) : إلى قوله (عما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا) . **قوله** (حسبنا يعني كافيا) كذا للأكبر ، وسقط يعني ، لا يذ . قال ابن التين : فسر غيره عالما وقيل محاسبا وقيل مقتدا ، وفي تفسير الطبري عن السدي (وكنى بالله حسبنا) أي شهيدا

### باب وما للوصي أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر محالته

٢٧٦٤ - **حدثنا** عارون بن الأشعث **حدثنا** أبو سعيد مولى بني هاشم **حدثنا** صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن عمر تصدق بماله على عهد رسول الله ﷺ . وكان يقال له تمح ، وكان أخلا . فقال عمر : يا رسول الله إني استفتيت مالا وهو عندي نفيس فآذنت أن أتصدق به ، فقال النبي ﷺ : تصدق بأصله ، لا بإيع ، ولا يوهب ولا يورث ، ولكن يفتق ثمرة . فتصدق به عمر ، فصدقته تلك في سبيل الله في الرقاب والمساكين والضياف وابن السبيل ولذي القربى ، ولا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف ، أو يؤكل صدقته غير متمول به »

٢٧٦٥ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل **حدثنا** أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ( ومن كان غنيا فليستغنى ، ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ) قالت : أزلت في والي اليتيم أن يصب من ماله إذا كان محتاجا بقدر ماله بالمعروف »

**قوله** (وما للوصي أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر محالته) كذا للأكبر ، وسقط وما ، الأولى لا يذ ، وهذه من مسائل الخلاف : فقيل يجوز للوصي أن يأخذ من مال اليتيم قدر عائلته وهو قول عائشة كما في ثاني حديثي الباب وعكرمة والحسن وغيرهم ، وقيل لا يأكل منه إلا عند الحاجة . ثم اختلفوا فقال عبيدة بن عمرو وسعيد بن جبير ومجاهد : إذا أكل ثم أيسر قضى ، وقيل لا يجب القضاء ، وقيل إن كان ذهابا أو فضا لم يجز أن يأخذ منه شيئا إلا على سبيل القرض ، وإن كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة ، وهذا أصح الأقوال عن ابن عباس ، وبه قال الشعبي وأبو المالية وغيرهما ، أخرج جميع ذلك ابن جرير في تفسيره ، وقال هو بوجوب القضاء مطلقا واتصرت له ، ومذهب الشافعي بأخذ أقل الأمرين من أجرته ونفقته ولا يجب الرد على الصحيح ، وحكى ابن التين عن ربيعة أن المراد بالفقير والفتى في هذه الآية اليتيم ، أي إن كان غنيا فلا يسرف في الاتفاق عليه ، وإن كان فقيرا فليطعمه من ماله بالمعروف ، ولا دلالة فيها على الأكل من مال اليتيم أصلا والمشهور ما تقدم . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث عمر ، **قوله** (حدثنا عارون بن الأشعث) هو المحدثان بسكون الميم أصله من الكوفة ثم سكن بخاري ، ولم يخرج عنه البخاري في هذا الكتاب سوى هذا الموضع ، ووقع في بعض الروايات

كرواية النسفي ، وحدثنا هارون ، غير منسوب ، فزعم ابن عدى أنه هارون بن يحيى المكي الزبيري ولم يعرف من حاله شيء ، والمتقدم ما وقع عند أبي ذر وغيره منسوبا . **قوله** ( تصدق بآماله ) هو من إطلاق العام على الخاص لأن المراد بالمال هنا الأرض التي لها غلة . **قوله** ( يقال له ثمن ) بفتح المثناة وسكون الميم بعدها معجمة ، ومنهم من فتح الميم حكاية المندري ، قال أبو عبيد البكري هو أرض تلقاء المدينة كانت لعمر . قلت : وسأذكر في باب الوقف كيف يكتب ، كيفية مصيره إلى عمر مع بيان الاختلاف في ذلك إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فصدقه تلك ) كذا للكشميني وغيره ، ذلك . **قوله** ( ولا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف ) قال الملب : شبه البخاري الوصي بنظر الوقف ، ووجه الشبه أن النظر الدرقوف عليهم من الفقراء وغيرهم كالنظر لليتامى ، وتعقبه ابن المنذر بأن الواقف هو المالك لمنافع ما وقفه ، فإن شرط لمن يلى نظره شيئا ساغ له ذلك ، والموصى ليس كذلك لأن ولله يملكون المال بعده بقسمة الله لهم فلم يكن في ذلك كالواقف له . ومقتضاه أن الموصى إذا جعل الموصى أن يأكل من مال الموصى عليهم لا يصح ذلك ، وليس كذلك بل هو ساغ إذا عينه ، وإنما اختلف السلف فيما إذا أوصى ولم يعين للموصى شيئا هل له أن يأخذ بقدر عمله أم لا ؟ وقال الكرمانى : وجه المطابقة هو من جهة أن القصد أن الوصى يأخذ من مال اليتيم أجره بدليل قول عمر د لا جناح على من وليه أن يأكل بالمعروف . ثانياً حديث عائشة في قوله تعالى ( ومن كان غنيا فليستعفف ) الآية ، قالت عائشة : أنزلت في والى اليتيم ، وفي رواية المستطلى : وفي والى مال اليتيم الخ . وقد قدمت بيان الاختلاف في ذلك ، وبأن بقية شرحه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى

### ٢٣ - باب قول الله تعالى [ ١٠ النساء ] :

﴿ إِنِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ، وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾

٢٧٦٦ - **حدثنا** عبد العزيز بن سعيد الله قال حدثني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد المدني عن أبي النعيت عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا : يا رسول الله وما هن ؟ قال : للشرك بالله ، والسخر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات المؤمنات الفاحشات .

[ الحديث ٢٧٦٦ - طهارة في : ٥٧٦٤ ، ٦٨٥٧ ]

**قوله** ( باب قول الله تعالى : إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً ) أورد فيه حديث أبي هريرة في السبع الموبقات وفيه « وأكل مال اليتيم » ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى ، وكنت قدمت في الشهادات أتى أشرح هذا الحديث هنا ، ثم حصل دعوى فاستدركته في الموضع الذي أعاده فيه المصنف من كتاب الحدود ، وذكرت الاختلاف في ضابط الكبيرة وفي عددها في أوائل كتاب الأدب

٢٤ - باب [ ٢٢٠ البقرة ] : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ ، قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ، وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَاتَّخِذُوا أَسْمَاءَهُمْ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْفَسَادَ مِنَ الْمَصْلِحِ ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ، إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ . لَا تُعْنَتُكُمْ : لَا تَخْرُجْكُمْ وَصِيْقَ عَلَيْكُمْ . وَعَنْتٌ : خَضَعَتْ

٢٢٦٧ - وقال لنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن أيوب عن نافع قال : مارد ابن عمر على أحد وصيته . وكان ابن سيرين أحب الأشياء إليه في مال اليتيم أن يجتمع إليه نصحاه وأولياؤه فينظروا الذي هو خير له . وكان طاووس إذا سئل عن شيء من أمر اليتامى قرأ ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْفَسَادَ مِنَ الْمَصْلِحِ ﴾ . وقال عطاء في يتامى الصغير والكبير : يُنْفِقُ الْوَلِيُّ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ بِقَدَرِهِ مِنْ حَصَّتِهِ

قوله ( باب يسئلونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير ، وإن تخالطوهم فآخؤاكنهم ، إلى آخر الآية ) كذا لا يذ ، وساق غيره الآية . قوله ( لأعنتكم لأخرجكم وصيقي ) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وزاد بعد قوله ضيق عليكم ، ولكنه وسع ويسر فقال : ومن كان غنيا فليستغفف ، ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ، يقول يأكل الفقير إذا ولي مال اليتيم بقدر قيامه على ماله ومنعته ما لم يسرف أو يندر ، ثم أخرج من طريق سعيد بن جبيرة قال في قوله « لأعنتكم » : لأخرجكم اه ، وقوله أعنتكم فعل ماض من العنت بفتح المهملة والنون بعدها مشاة والمهزة للتعدي أي أوقعكم في العنت . قوله ( وعنت خضعت ) كذا وقع هنا ، واستغرب لأنه لا تعلق له بقوله ( أعنتكم ) بل هو فعل ماض من العنو بضم المهملة والنون وتشديد الواو ، وليس هو من العنت في شيء لأن التاء في العنت أصلية وفي عنت للتأنيك ولام الفعل منه واو لكنها ذهبت في الوصل ، ففعل المصنف ذكر ذلك هنا استطرادا ، وتفسير ( عنت الوجوه ) بخضعت أخرجه ابن المنذر أيضا من طريق مجاهد وأخرج من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال « قوله وعنت الوجوه أي ذلك ، ومن طريق أبي عبيدة قال « عنت استأمرت ، لأن العاني هو الأسير فسكران من فسره بخضعت فسره بلازمه لأن من لازم الأسر الذلة والخضوع غالبا . قوله ( وقال لنا سليمان بن حرب الخ ) هو موصول ، وسليمان من شيوخ البخاري ، وجرت عادة البخاري الإتيان بهذه الصيغة في الموقوفات غالبا وفي المتابعات نادرا ، ولم يصب من قال انه لا يأتي بها إلا في المذاكرة ، وأبعد من قال إن ذلك للاجادة . قوله ( مارد ابن عمر على أحد وصيته ) يعني أنه كان يقبل وصية من يوصي إليه ، قال ابن التين كأنه كان يبتغي الأجر بذلك الحديث ، أنا وكافل اليتيم كهاتين ، الحديث اه . وسيأتي في كتاب الأدب مع الكلام عليه ، وعمل كراهة الدخول في الوصايا أن يخشى التهمة أو الضعف عن القيام بمقتها . قوله ( وكان ابن سيرين أحب الأشياء إليه الخ ) لم أقف عليه موصولا عنه . قوله ( وكان طاووس الخ ) وصله سفيان بن عيينة في تفسيره عن هشام بن حجير بمهمة ثم جيم مصغر عن طاووس أنه كان إذا سئل عن مال اليتيم يقرأ : ويسئلك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فآخؤاكنهم واه يعلم المفسد من المصلح . قوله ( وقال عطاء الخ ) وصله ابن أبي شيبة من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عنه ، أنه سئل عن الرجل يلى أموال أيتام فيهم الصغير والكبير وما لهم

جميع لم يقدم ، قال : يتفق على كل إنسان منهم من ماله على قدره ، وقد روى عبد بن حميد من طريق قتادة قال : لما نزلت ( ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن ) كانوا لا يخاطبونهم في مطعم ولا غيره ، فاشتد عليهم ، فانزل الله الموصية ( وإن تخاطبواهم فاعلموا أنهم ، والله يعلم المفسد من المصلح ) وروى الثوري في تفسيره عن سالم الأفاطس عن سعيد بن جبير : أن سبب نزول الآية المذكورة لما نزلت ( أن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ) عن لؤي أمواليهم عن أموالهم ، فنزلت ( قل إصلاح لهم خير ، وإن تخاطبواهم فاعلموا أنهم ) قال غلطوا أموالهم بأموالهم ، وهذا هو المحفوظ مع إرساله ، وقد وصله عطاء بن السائب بذكر ابن عباس فيه أخرجه أبو داود والنسائي واللفظ له وصححه الحاكم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لما نزلت هذه الآية ( ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن - وإن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ) اجتنب الناس مال اليتيم وطعامه فشك ذلك عليهم ، فشكلوا إلى النبي ﷺ ذلك فنزلت ( ويسئلكم عن اليتامى ) الآية ، ورواه النسائي من وجه آخر عن عطاء بن السائب موصولاً أيضاً وزاد فيه : وأحل لهم خلطهم ، وروى عبد بن حميد من طريق السدي عن حدثه عن ابن عباس قال : الخالطة أن تشرب من لبنه ويشرب من لبنك وتأكل من قصعته ويأكل من قصعتك ( والله يعلم المفسد من المصلح ) من يعتمد كل مال اليتيم ومن يتجنبه ، وقال أبو عبيد المراد بالخالطة أن يكون اليتيم بين عيال المولى عليه فيشرب عليه إفراز طعامه ، فيأخذ من مال اليتيم قدر ما يرى أنه كافيه بالتحري فيخلطه بنفقة عياله ، ولما كان ذلك قد تقع فيه الزيادة والنقصان خشوا من ذلك فوسع الله عليهم ، وهو نظير النهي حيث وسع عليهم في خلط الأزواد في الأسفار كما تقدم في الشركة . والله أعلم

٢٥ - باب استخدام اليتيم في السفر والحضر إذا كان صلاحاً له . ونظر الأم أو زوجها لليتيم  
٢٧٦٨ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير حدثنا ابن عوفية حدثنا عبد العزيز بن أنس رضي الله عنه قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة ليس له خادم ، فأخذ أبو طلحة بيدي فأنطلق بي إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إن أمة غلام كبرت فليخدمك ، قال فخدمته في السفر والحضر ، ما قال لي شيء صنعت لم صنت هذا هكذا ؟ ولا شيء لم أصنعه لم تصنع هذا هكذا ؟

[ الحديث ٢٧٦٨ - طرقه في : ٦٠٣٨ ، ٦٩١١ ]

قوله ( باب استخدام اليتيم في السفر والحضر إذا كان صلاحاً له ونظر الأم أو زوجها لليتيم ) أورد فيه حديث أنس قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة وليس له خادم ، فأخذ أبو طلحة بيدي فأنطلق بي ، الحديث ، وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى : أما صدره في الجهاد ، وأما بقيته في كتاب الادب . وعبد العزيز المذكور في الاسناد هو ابن صبيب ، والاسناد كله بصريون . وأبو طلحة كان زوج أم سليم والدة أنس فالحديث مطابق لاحد ركني الترجمة ، وأما الركن الذي قبله وهو نظر الأم فكأنه استبعد من كون أبي طلحة لم يفعل ذلك إلا بعد رضا أم سليم ، أو أشار إلى ما ورد في بعض طرقه ، أن أم سليم هي التي أحضرتة إلى النبي ﷺ أول ما قدم المدينة ، وأما أبو طلحة فاحضره إليه لما أراد الخروج إلى غزوة خيبر كما سيأتي ذلك صريحاً في باب من غزا بصبي للخدمة ، من كتاب الجهاد ،

وعن طريق عمرو بن أبي عمرو عن أنس ، وقد اختلف في حكم ما ترجم به : فمن المالكية للام وغيرها التصرف في مصالح من في كفالتهم من الأيتام وإن لم يكونوا أوصياء ، واستشكل بعضهم جواز ذلك فإنه يفضي إلى أن اليتيم يشغل بالخدمة عن التأديب وهو ضد المطلوب ، وجوابه أن انتزاع الحكم المذكور من هذا الخبر يقتضي التقييد بما ورد في الخبر المستدل به وهو أن يكون عند من يؤده ويتنفع بتأديبه كما وقع لأنس في الخدمة النبوية فإنه استغاد بالمواظبة عليها من الآداب ما فات غيره من أدبه أبوه

## ٢٦ - باب إذا وقف أرضاً ولم يُبين الحدود فهو جائز ، وكذلك الصدقة

٢٧٦٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول : كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً من نخل ، وكان أحب ماله إليه يبرحاه مستقبلاً للمسجد ، وكان النبي ﷺ يَدْخُلُها ويشربُ من ماء فيها طيب ، قال أنس : فلما تزأت ( لن ) تناولوا البر حتى تَنَفَّقُوا مما يُحِبُّونَ قال : قام أبو طلحة فقال : يا رسول الله إن الله يقول ( لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ) وإن أحب أموالي إلى يبرحاه ، وإنها صدقة لله أرجو برّها وذخرها عند الله ، فضمنها حيث أراك الله ، فقال : بئ ، ذلك مال رايح - أو رايح ، شك ابن مسleme - وقد سمعت ما قلت ، وإنى أرى أن تجعلها في الأقربين . قال أبو طلحة : أفل ذلك يا رسول الله . فقصمها أبو طلحة في أقارب وبني عمه .  
وقال اسماعيل وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك ( رايح )

٢٧٧٠ - **حدثني** محمد بن عبد الرحيم أخبرنا روح بن عبادة حدثنا زكرياء بن إسحاق قال حدثني عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ إن أمه توفيت أبلغها إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم . قال : فإن لي محرماً ، فأنا أشهدك أني قد تصدقتُ به فيها »

**قوله** ( باب إذا وقف أرضاً ولم يُبين الحدود فهو جائز ، وكذلك الصدقة ) كذا أطلق الجواز وهو محمول على ما إذا كان الموقوف أو المتصدق به مشهوراً متميزاً بحيث يؤمن أن يلتبس بغيره ، وإلا فلا بد من التحديد اتفاقاً لكن ذكر الثزالي في فتاويه أن من قال : اشهدوا على أن جميع أملاكى وقف على كذا وذكر مصرفها ولم يحدد شيئاً منها صارت جميعها وقفاً ، ولا يضر جهل الشهود بالحدود . ويحتمل أن يكون مراد البخاري أن الوقف يصح بالصيغة التي لا تحديد فيها بالنسبة إلى اعتقاد الواقف وإرادته لشيء معين في نفسه ، وإنما يعتبر التحديد لأجل الإشهاد عليه ليبين حق الغير والله أعلم . **قوله** ( أكثر الأنصار ) في رواية الكشميني « أكثر أنصارى ، أى أكثر كل واحد من الأنصار ، والاضافة إلى المفرد التكرار عند إرادة التفضيل سائغ . **قوله** ( مالا من نخل ) تقدم في رواية عبد العزيز الماجشون عن اسحق تسمية حدائق أبي طلحة قريباً . **قوله** ( وكان النبي ﷺ يَدْخُلُها ) زاد في رواية عبد



العزير ويستظل فيها . . . **قوله** ( بريحاء ) تقدم شيء من ضبطها في الزكاة ، ومنه عند مسلم « بريحاء ، بفتح الموحدة وكسر الراء ، وتقدمها على التحانية الساكنة ثم حاء مهملة ، ورجح هذا صاحب الفائق وقال : هي وزن فعيلاء من البراح وهي الأرض الظاهرة المنكشفة ، وعند أبي داود بريحاء . وهو بأشباع الموحدة والباقي مثله ، وهم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الحمزة ، فإن أربحاء من الأرض المقدسة ، ويحتمل أن كان محفوظاً أن تكون سميت بأسمها قال عياض : رواية المغاربة لإعراب الراء والقصر في حاء ، وخطأ هذا الصوري ، وقال الباجي : أدركت أهل العلم ومنهم أبو ذؤيد يفتحون الراء في كل حال ، زاد الصوري : وكذلك الباء أي أوله ، وقد قدمت في الزكاة أنه انتهى الخلاف في النطق بها إلى عشرة أوجه ، ونقل أبو علي الصديقي عن أبي ذؤيد المروزي أنه جزم أنها مركبة من كلمتين بيرة وكلة وحاء كلمة ثم صارت كلمة واحدة ، واختلف في حاء هل هي اسم رجل أو امرأة أو مكان أضيفت إليه البئر أو هي كلمة زجر للابل وكان الابل كانت ترعى هناك وتزجر بهذه اللفظة فأضيفت البئر إلى اللفظة المذكورة . **قوله** ( بخ ) بفتح الموحدة وسكون المعجمة ، وقد تنون مع التثنية والتخفيف بالكسر والرفع والسكون ويجوز التنوين لغات ، ولو كررت فالاختيار أن تنون الأولى وتسكن الثانية ، وقد يسكنان جميعاً كما قال الشاعر : بخ بخ لوالده وللولود . ومعناها تغخم الامر والاعجاب به . **قوله** ( رايح أو رايح شك ابن مسلة ) أي القمعي أي هل هو بالتحانية أو بالموحدة . **قوله** ( أفل ) بضم اللام على أنه قول أبي طلحة . **قوله** ( قسمها أبو طلحة ) فيه تعيين أحد الاحتمالين في رواية غيره حيث وقع فيها « أفل قسمها » فإنه احتمال الأول واحتمل أن يكون أفل صيغة أمر وفاعل قسمها النبي ﷺ ، وانتفى هذا الاحتمال الثاني بهذه الرواية . وذكر ابن عبد البر أن اسماعيل القاضي رواه عن القمعي عن مالك فقال في روايته وقسمها رسول الله ﷺ في أقاربه وبني عمه ، قال وقوله « في أقاربه » أي أقارب أبي طلحة ، قلت : ووقع في رواية ثابت عن أنس كما تقدم ، وكذا في رواية همام عن إسحق بن أبي طلحة « فقال ﷺ : ضمها في قرابتك ، فجعلها حداث بين حسان بن ثابت وأبي بن كعب » ، لفظ إسحق أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه ، وحديث ثابت نحوه ، قال ابن عبد البر : إضافة القسم إلى رسول الله ﷺ وإن كان سائفاً شائفاً في لسان العرب على معنى أنه الأمر به لكن أكثر الرواة لم يقولوا ذلك ، والשובاب رواية من قال « وقسمها أبو طلحة » . **قوله** ( في أقاربه وبني عمه ) في رواية ثابت المتقدمة « فجعلها لحسان وأبي » ، وكذا في رواية همام عن إسحق كما ترى ، وكذا في رواية الانصاري عن أبيه عن ثمامة ، وقد تمسك به من قال : أقل من يعطي من الاقارب إذا لم يكونوا منحصرين اثنين ، وفيه نظر لأنه وقع في رواية الماجشون عن إسحق المتقدمة « فجعلها أبو طلحة في ذي رحمه وكان منهم حسان وأبي بن كعب » ، فدل على أنه أعطى غيرهما معها ، ثم رأيت في مرسل أبي بكر ابن حزم المتقدم « فردّه على أقاربه أبي بن كعب وحسان بن ثابت وأخيه - أو ابن أخيه - شداد بن أوس ونيط بن جابر فتقارموه ، فباع حسان حصته من معاوية بمائة ألف درهم » . **قوله** ( وقال اسماعيل ) أي ابن أبي أويس ( وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك ) أي بهذا الاسناد ( رايح ) أي بالتحانية ، وقد وصل حديث اسماعيل في التفسير وحديث عبد الله بن يوسف في الزكاة وحديث يحيى بن يحيى في الوكالة ، وقد تقدم توجيه الروايتين في كتاب الزكاة . وفي قصة أبي طلحة من الفوائد غير ما تقدم أن منقطع الآخر في الوقف يصرف لأقرب الناس إلى الواقف ، وأن الوقف لا يحتاج في انعقاده إلى قبول الموقوف عليه . واستدل به بعض المالكية على صحة

الصدقة المطلقة ثم يعينها المتصدق لمن يريد ، واستدل به الجمهور في أن من أوصى أن يفرق ثلث ماله حيث أرى الله الوصي صحت وصيته ويفرقه الوصي في سبيل الخير ولا يأكل منه شيئا ولا يعطي منه وإرثا لليت ، وخالف في ذلك أبو ثور وفاقا للحنفية في الأول دون الثاني . وفيه جواز التصدق من الحى في غير مرض الموت بأكثر من ثلث ماله لأنه عليه السلام لم يستفصل أبا طلحة عن قدر ما تصدق به وقال لسعد بن أبي وقاص والثالث كثير ، وفيه تقديم الأقرب من الأقارب على غيرهم ، وفيه جواز إضافة حب المال إلى الرجل الفاضل العالم ولا نقص عليه في ذلك وقد أخبر تعالى عن الإنسان ( أنه لحب الخير لشديد ) والخير هنا المال اتفاقا ، وفيه اتخاذ الحوائط والبساتين ودخول أهل الفضل والعلم فيها والاستغلال بظلمها والأكل من ثمرها والراحة والتزده فيها ، وقد يكون ذلك مستحبا يترتب عليه الاجر إذا قصد به إجماع النفس من تعب العبادة وتنشيطها للطاعة ، وفيه كسب الفقار ، وإباحة الشرب من دار الصديق ولو لم يكن حاضرا إذا علم طيب نفسه ، وفيه إباحة استعذاب الماء وتفضيل بعضه على بعض ، وفيه التمسك بالعموم لأن أبا طلحة فهم من قوله تعالى ( لن تناووا البر حتى تنفقوا بما تحبون ) تناول ذلك بجميع أفرادهم ، فلم يقف حتى يرد عليه البيان عن شيء يعينه بل بدر إلى إنفاق ما يحبه ، وأقره النبي عليه السلام على ذلك . واستدل به لما ذهب إليه مالك من أن الصدقة تصح بالقول من قبل القبض ، فإن كانت لمعين استحق المطالبة بقبضها ، وإن كانت لجهة عامة خرجت عن ملك القائل وكان الامام صرفه في سبيل الصدقة ، وكل هذا ما إذا لم يظهر مراد المتصدق فإن ظهر اتبع . وفيه جواز تولى المتصدق قسم صدقته ، وفيه جواز أخذ الفنى من صدقة التطوع إذا حصل له بغير مسألة ، واستدل به على مشروعية الحبس والوقف خلافا لمن منع ذلك وأبطله ، ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون صدقة أبي طلحة تملكيا وهو ظاهر سياق الماشحون عن إسحاق كما تقدم ، وفيه زيادة الصدقة في التطوع على قدر نصاب الزكاة خلافا لمن قيدها به ، وفيه فضيلة لأبي طلحة لأن الآية تضمنت الحث على الإنفاق من المحبوب فترقى هو إلى إنفاق أحب المحبوب فصب عليه السلام رأيه وشكر عن ربه فعمله ، ثم أمره أن يخص بها أهله ، وكفى عن رضاه بذلك بقوله دج . وفيه أن الوقف يتم بقول الواقف جعلت هذا وقفا ، وتقدم البحث فيه قبل أبواب ، وأن الصدقة على الجهة العامة لا تحتاج إلى قبول معين بل للامام قبولها منه وضمها فيما يراه كافى قصة أبي طلحة . وفيه أنه لا يهتبر في القرابة من يحمله والواقف أب معين لارابع ولا غيره ، لأن أبا أيما إنما يجتمع مع أبي طلحة في الأب السادس ، وأنه لا يجب تقديم القريب على القريب الأبعد ، لأن حسانا وأخاه أقرب إلى أبي طلحة من أبى ونيدب ، ومع ذلك فقد أشرك مهما أبا ونيدب بن جابر ، وفيه أنه لا يجب الاستيعاب لأن بنى حرام الذى اجتمع فيه أبو طلحة وحسان كانوا بالمدينة كثيرا فضلا عن عمرو بن مالك الذى يجمع أبا طلحة وأبا . قوله في حديث ابن عباس ( أن رجلا ) هو سعد بن عبادة كما تقدم قريبا

## ٢٧ - باب إذا وقف جماعة أرضا مشاهة فهو جائز

٢٧٧١ - عنه مُدَّةٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ عليه السلام

بِنَاءِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامِنُونِي بِمَاطِعِكُمْ هَذَا ، قَالُوا : لَا وَاللَّهِ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ .

**قوله** ( باب إذا وقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز ) قال ابن المنير : احتراز عما إذا وقف الواحد المشاع فإن مالكا لا يجزئه لثلا يدخل الضرر على الشريك ، وفي هذا نظر ، لأن الذي يظهر أن البخاري أراد الرد على من ينكر وقف المشاع مطلقا ، وقد تقدم قبل أبواب أنه ترجمه إذا تصدق أو وقف بمض ماله فهو جائز ، وهو وقف الواحد المشاع ، وقد تقدم البحث فيه هناك . وأورد المصنف في الباب حديث أنس في قصة بناء المسجد ، وقد تقدم بهذا الاستناد مطولا في أبواب المساجد من أوائل كتاب الصلاة ، والغرض منه هنا ما اقتصر عليه من قولهم لا نطلب ثمنه إلا إلى الله عز وجل ، فإن ظاهره أنهم تصدقوا بالأرض لله عز وجل ، فقبل النبي ﷺ ذلك ، ففيه دليل لما ترجمه له ، وأما ما ذكره الواقدي أن أبا بكر دفع ثمن الأرض لما لساها منهم وقدره عشرة دنانير فإن ثبت ذلك كانت الحجة للترجمة من جهة تقرير النبي ﷺ على ذلك ولم ينكر قولهم ذلك ، فلو كان وقف المشاع لا يجوز لأنكر عليهم وبين لم الحكم ، واستدل بهذه القصة على أن حكم المسجد يثبت للبناء إذا وقع بصورة المسجد ولو لم يصرح الباني بذلك ، وعن بعض المالكية إن أذن فيه ثبت له حكم المسجد ، وعن الحنفية إن أذن للجماعة بالصلاة فيه ثبت والمسألة مشهورة ، ولا يثبت عند الجمهور إلا إن صرح الباني بالوقفية أو ذكر صيغة محتملة ونوى معها . وجزم بعض الشافعية بمثل ما نقل عن الحنفية سكن في الموات خاصة ، والحق أنه ليس في حديث الباب ما يدل لإثبات ذلك ولا نفيه والله أعلم . **قوله** ( لا نطلب ثمنه إلا إلى الله ) أى لا نطلب ثمنه من أحد لكن هو مصروف إلى الله ، فالاستثناء على هذا التقدير منقطع ، أو التقدير لا نطلب ثمنه إلا مصروفا إلى الله ، فهو متصل

## ٢٨ - باب الوقف كيف يُكتب؟

٢٧٧٢ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** ابن عون عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « أصاب عمر بن الخطاب أرضاً ، فأبى النبي ﷺ فقال : أصبت أرضاً لم أصب مالا قطعت أنس منه ، فكيف تأمرني به ؟ قال : إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها . فتصدقت عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث في الفقراء والمقربين والرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا غير متمول فيه »

## ٢٩ - باب الوقف للفقير والضيف

٢٧٧٣ - **حدثنا** أبو عاصم **حدثنا** ابن عون عن نافع عن ابن عمر « أن عمر رضي الله عنه وجد مالا بغيره ، فأبى النبي ﷺ فأخبره قال : إن شئت تصدقت بها فتصدق بها في الفقراء والمساكين وذوي القربى والضيف » **قوله** ( باب الوقف كيف يكتب ) ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر ، وقد ترجم له في آخر الشروط في الوقف ، وترجم له بعد هذا « الوقف على الفقير والضيف ، وبعد بابين « نفقة قيم الوقف ، ومن قبل بأبواب « مالوصى أن يعمل في مال اليتيم ، هذا جميع المواضع التي أوردته فيها موصولا طولا في بعضها واستدل منه بأطراف

تعليقاً في مواضع منها في المزارعة وفي «باب هل ينتفع الواقف بوقفه» وفي «باب إذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره» . **قوله** (حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع) كذا اقتصر عليه ، وقد أخرجه أبو داود عن مسدد عن يزيد بن زريع وبشر بن المفضل ويحيى القطان ثلاثهم عن عبد الله بن عون ، وقد زعم ابن عبد البر أن ابن عون تفرد به عن نافع ، وليس كما قال فقد أخرجه البخاري من رواية صخر بن جويرية عن نافع كما تقدم قبل أبواب ، وأخرجه مختصراً وأحمد والدارقطني مطولاً من رواية أيوب ، وأخرجه الطحاوي من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري ، والنسائي من رواية عبيد الله بن عمر الأكبر المصنف ، وأحمد والدارقطني من رواية عبد الله بن عمر الأصغر المكبر كلهم عن نافع ، وسأذكر ما في روايتهم من الفوائد مفصلاً إن شاء الله تعالى . **قوله** (عن نافع) في رواية الأنصاري عن ابن عون الماضية في آخر الشروط عن ابن عون «أنبأني نافع» ، والإنباء بمعنى الإخبار عند المتقدمين جزماً ، وقد وقع عند الطحاوي من وجه آخر عن ابن عون «أخبرني نافع» ، والأنصاري المذكور أحد شيوخ البخاري أخرج عنه عدة أحاديث بغير واسطة منها حديث أبي بكر في أنصب الزكاة ، وأخرج عنه في مواضع بواسطة ، وكان الأنصاري المذكور قاضي البصرة وقد تذهب للكوفيين في الاوقاف ، وصنف في الكلام على هذا الحديث جزءاً مفرداً . **قوله** (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أصاب عمر) كذا لاكثر الرواة عن نافع ، ثم عن ابن عون جعلوه في مسند ابن عمر ، لكن أخرجه مسلم والنسائي من رواية سفيان الثوري والنسائي من رواية أبي إسحق الفزاري كلاهما عن عبد الله بن عون ، والنسائي من رواية أبي إسحق الفزاري كلاهما عن عبد الله بن عون ، والنسائي من رواية سعيد بن سالم عن عبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن عمر جملة من مسند عمر ، والمشهور الأول . **قوله** (بخبير أرضاً) تقدم في رواية صخر بن جويرية أن اسمها نفع ، وكذا لاحد من رواية أيوب «أن عمر أصاب أرضاً من يهود بني حارثة يقال لها نفع» ونحوه في رواية سعيد بن سالم المذكورة ، وهكذا للدارقطني من طريق الدارودي عن عبد الله بن عمر ، ولطحاوي من رواية يحيى بن سعيد ، وروى عمر بن شبة بإسناد صحيح «عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم» أن عمر رأى في المنام ثلاث ليال أن يتصدق بشع ، والنسائي من رواية سفيان عن عبد الله بن عمر «جاء عمر فقال : يا رسول الله اني أصبت مالا لم أصب مالا مثله قط ، كن لي مائة رأس فاشتريت بها مائة سهم من خير من أهلها» ، فيحتمل أن تكون نفع من جملة أراضي خيبر وأن مقاديرها كان مقدار مائة سهم من السهام التي قسمها النبي ﷺ بين من شهد خيبر ، وهذه المائة السهم غير المائة السهم التي كانت لعمر بن الخطاب بخير التي حصلها من جزئه من الغنيمة وغيره ، وسيأتي بيان ذلك في صفة كتاب وقف عمر من عند أبي داود وغيره ، وذكر عمر بن شبة بإسناد ضعيف عن محمد بن كعب أن قصة عمر هذه كانت في سنة سبع من الهجرة . **قوله** (أنفس منه) أي أجود ، والنفس الجيد المتعبط به ، يقال نفس بفتح الزون وضم الفاء فافسة ، وقال الداودي : سمى نفيساً لأنه يأخذ بالنفس ، وفي رواية صخر بن جويرية «أن استقذت مالا وهو عندي نفيس فأردت أن أتصدق به» ، وقد تقدم في مرسل أبي بكر بن حزم أنه رأى في المنام الأمر بذلك ، ووقع في رواية للدارقطني إسنادها ضعيف «أن عمر قال : يا رسول الله اني نذرت أن أتصدق بمالي ، ولم يثبت هذا وإنما كان صدقة تطوع كما سأوضحه من حكاية لفظ كتاب الوقف المذكور إن شاء الله تعالى . **قوله** (فكيف تأمرني به) ؟ في رواية يحيى بن سعيد «أن عمر استشار رسول الله ﷺ في أن يتصدق» . **قوله** (ان شئت حبست أصلها) . صدقت بها (

أى بمنفعتها ، وبين ذلك ما فى رواية عبيد الله بن عمر ، أحبس أصلها وسبل ثمرتها ، وفى رواية يحيى بن سعيد ، تصدق بشره وحبس أصله ، . **قوله** ( فتصدق عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث ) زاد فى رواية مسلم من هذا الوجه ، ولا يتباع ، زاد الدارقطني من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع ، وحبس ما دامت السماوات والأرض ، كذا لاكثر الرواة عن نافع ، ولم يختلف فيه عن ابن عون إلا ما وقع عند الطحاوى من طريق سعيد بن سفيان الجعدي عن ابن عوز فذكره بلفظ صخر بن جويرية الآتى ، والجعدي إنما رواه عن صخر لا عن ابن عون ، قال السبكي : اغتبط بما وقع فى رواية يحيى بن سعيد عن نافع عند البيهقي ، تصدق بشره وحبس أصله لا يباع ولا يورث ، وهذا ظاهره أن الشرط من كلام النبي ﷺ يختلف بقية الروايات فإن الشرط فيها ظاهره أنه من كلام عمر ، قلت : قد تقدم قبل خمسة أبواب من طريق صخر بن جويرية عن نافع بلفظ ، وقال النبي ﷺ تصدق بأصله ، لا يباع ولا يوهب ولا يورث ، ولكن ينقث ثمره ، وهى أتم الروايات وأصرحها فى المقصود فمزورها إلى البخارى أولى ، وقد علقه البخارى فى المراجعة بلفظ ، قال النبي ﷺ : تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولكن لينقث ثمره تصدق به ، وحكى هناك أن الداودى الشارح أنكر هذا اللفظ ، ولم يظهر لى اذ ذلك سبب إنكاره ، ثم ظهر لى أنه بسبب التصريح برفع الشرط إلى النبي ﷺ ، على أنه ولو كان الشرط من قول عمر فافعله إلا لما فهمه من النبي ﷺ حيث قال له : أحبس أصلها وسبل ثمرتها ، وقوله ، تصدق ، صيغة أمر وقوله ، فتصدق ، بصيغة الفعل الماضى . **قوله** ( فى سبيل الله وفى الرقاب والمساكين والضيف وابن السبيل )<sup>(١)</sup> جميع هؤلاء الاصناف الا الضيف م المذكورون فى آية الزكاة ، وقد تقدم بيانهم فى كتاب الزكاة . وقوله ( ولذى القربى ) يحتمل أن يكون فى من ذكر فى الجنس كإسائى بيانهم ، ويحتمل أن يكون المراد بهم قرى الواقف ، وهذا الثانى جزم القرطبي ، والضيف معروف وهو من نزل يقوم يريد القرى وقد تقدم القول فيه فى الهبة . **قوله** ( أن يأكل منها بالمعروف ) تقدم البحث فيه قبل أبواب ، قال القرطبي : جرت العادة بأن العامل يأكل من ثمرة الوقف ، حتى لو اشترط الواقف أن العامل لا يأكل منه يستباح ذلك منه ، والمراد بالمعروف القدر الذى جرت به العادة ، وقيل القدر الذى يدفع به الشهوة ، وقيل المراد أن يأخذ منه بقدر عمله ، والاول أولى . **قوله** ( أو يعلم ) فى رواية صخر ، أو يؤكل ، باسكان الواو وهى بمعنى يعلم . **قوله** ( غير متحول فيه ) وفى رواية الانصارى الماضى فى آخر الشروط غير متمول به ، والمعنى غير متخذ منها مالا أى ملكا ، والمراد أنه لا يملك شيئا من رقبها ، ود مالا ، منصوب على التمييز ، وزاد الانصارى وسلم قال : حدثت به ابن سيرين فقال ، غير متائل مالا ، والقائل ، وحدثت به ، هو ابن عون رواه عن نافع ، بين ذلك الدارقطني من طريق أبى أسامة عن ابن عون قال : ذكرت حديث نافع لابن سيرين فذكره ، زاد سليم ، قال ابن هون : وأنبأنى من قرأ هذا الكتاب أن فيه غير متائل مالا ، وفى رواية الترمذى من طريق ابن عليه عن ابن هون ، وحدثني رجل أنه قرأها فى قطعة أديم أحمر ، قال ابن عليه : وأنا قرأتها عند ابن عبيد الله بن عمر كذلك ، . وقد أخرج أبو داود صفة كتاب وقف عمر من طريق يحيى بن سعيد الانصارى قال : نسخها لى عبد الله بن عبد الحميد بن عبد الله بن عمر ، فذكره وفيه غير متائل ، والمتائل بشئنا ثم مشقة مشددة بينهما همزة هو المتخذ ، والتائل اتخاذ أصل

(١) فى هامش طبعة بولاق : كذا فى نسخ الشارح ، وهو مخالف فى الترتيب لما وقع لنا من نسخ البخارى

المال عني كأنه عنده قديم ، وأئله كل شيء أصله ، قال الشاعر ، وقد يدرك النجد المؤئل أمثالي ، واشترط نفي التأئل بقوي ما ذهب اليه من قال : المراد من قوله ، يأكل بالمعروف ، حقيقة الأكل لا الأخذ من مال الوقف بقدر المألة قاله القرطبي ، وزاد أحمد من طريق حماد بن زيد عن أيوب فذكر الحديث ، قال حماد : وزعم عمرو بن دينار أن عبد الله ابن عمر كان يهدي إلى عبد الله بن صفوان من صدقة عمر ، وكذا رواه عمر بن شبة من طريق حماد بن زيد عن عمر ، وزاد عمر بن شبة عن يزيد بن هارون عن ابن عون في آخر هذا الحديث « وأوصى بها عمر إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأكبر من آل عمر ، ونحوه في رواية عبيد الله بن عمر عند الدارقطني ، وفي رواية أيوب عن نافع عند أحمد » عليه ذور الرأي من آل عمر ، فكأنه كان أولا شرط أن النظر فيه لنزوي الرأي من أهله ثم عين عند وصيته لحفصة ، وقد بين ذلك عمر بن شبة عن أبي غسان المدني قال : هذه نسخة صدقة عمر أخذتها من كتابه الذي عند آل عمر فسختها حرفا حرفا هذا ما كتب عبد الله عمر أمير المؤمنين في تمنع ، أنه إلى حفصة ما عاشت تتفق ثمرة حيث أراها الله ، فان توفيت فإلى ذوى الرأي من أهلها . قلت : فذكر الشرط كله نحو الذي تقدم في الحديث المرفوع ثم قال « والمائة وسق الذي أطعمني النبي ﷺ فانها مع تمنع على سننه الذي أمرت به ، وإن شاء ولي تمنع أن يشتري من ثمرة رقيقا يعملون فيه فعل . وكتب معيقب وشهد عبد الله بن الأرقم ، وكذا أخرجه أبو داود في روايته نحو هذا . وذكرنا جميعا كتابا آخر نحو هذا الكتاب ، وفيه ، من الزيادة « وصرة بن الأكوع والعبد الذي فيه صدقة كذلك ، وهذا يقتضي أن عمر إنما كتب كتاب وقفه في خلافته لأن معيقبا كان كاتبه في زمن خلافته ، وقد وصفه فيه بأنه أمير المؤمنين ، فيحتمل أن يكون وقفه في زمن النبي ﷺ باللفظ وتولى هو النظر عليه إلى أن حضرته الوصية فكتب حينئذ الكتاب ، ويحتمل أن يكون أخر وقفيته ولم يقع منه قبل ذلك إلا استئذنه في كيفية . وقد روى الطحاوي وابن عبد البر من طريق مالك عن ابن شهاب قال « قال عمر : لولا أني ذكرت صدقي لم رسول الله ﷺ لردتها . فهذا يشعر بالاحتمال الثاني وأنه لم ينجز الوقف إلا عند وصيته . واستدل الطحاوي بقول عمر هذا لإني حينئذ وزفر في أن إيقاف الأرض لا يمنع من الرجوع فيها ، وأن الذي منع عمر من الرجوع كونه ذكره للنبي ﷺ فكأنه أن يفارقه على أمر ثم يخالفه إلى غيره ، ولا حجة فيما ذكره من وجهين : أحدهما أنه منقطع لأن ابن شهاب لم يدرك عمر ، ثانيها أنه يحتمل ما قدمته ، ويحتمل أن يكون عمر كان يرى بصحة الوقف ولزومه إلا إن شرط الواقف الرجوع فله أن يرجع . وقد روى الطحاوي عن علي مثل ذلك فلا حجة فيه لمن قال بأن الوقف غير لازم مع إمكان هذا الاحتمال وإن ثبت هذا الاحتمال كان حجة لمن قال بصحة تعليق الوقف وهو عند المالكية وبه قال ابن سريج وقال : تعود منافعه بعد المدة المعينة اليه ثم إلى ورثته ، فلو كان التعليق مآلا صح اتفاقا كما لو قال وقفته على زيد سنة ثم على الفقراء ، وحديث عمر هذا أصل في مشروعية الوقف ، قال أحمد حدثنا حماد هو ابن خالد حدثنا عبد الله هو العمري عن نافع عن ابن عمر قال : أول صدقة - أي موقوفة - كانت في الإسلام صدقة عمر ، وروى عمر بن شبة عن عمرو ابن سعد بن ماذ قال « سألتنا عن أول حبس في الإسلام فقال المهاجرون : صدقة عمر ، وقال الأنصار : صدقة رسول الله ﷺ ، وفي أسناده الواقدي . وفي منازي الواقدي أن أول صدقة موقوفة كانت في الإسلام أراضى غيريق بالمعجمة مصغر التي أوصى بها إلى النبي ﷺ فوقها النبي ﷺ ، قال الترمذي : لأنهم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف الأرضين ، وجاء عن شريح أنه أنكر الحبس ، وممن من تأوله ، وقال أبو حنيفة

لا يلزم ، وغافه جميع أصحابه إلا زفر بن الهذيل حكى الطحاوى عن عيسى بن أبان قال : كان أبو يوسف يبيع بيع الوقف ، قبله حديث عمر هذا فقال : من سمع هذا من ابن عون ؟ أخذته به ابن عليه ، فقال : هذا لا يسمع أحدا خلاه ، ولو بلغ أبا حنيفة لقال به فرجع عن بيع الوقف حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحداه . ومع حكاية الطحاوى هذا فقد انتصر كعادته فقال : قوله في قصة عمر « حبس الأصل وسبل الثرة » لا يستلزم التأييد ، بل يحتمل أن يكون أراد مدة اختياره لذلك اه . ولا يخفى ضعف هذا التأويل ، ولا يفهم من قوله « وقفت وحبست » ، إلا التأييد حتى يصرح بالشرط عند من يذهب اليه ، وكأنه لم يقف على الرواية التي فيها « حبس مدامات السموات والأرض » ، قال القرطبي : رد الوقف مخالف للاجماع فلا يلتفت اليه ، وأحسن ما يعتذر به عمر . رده ما قال أبو يوسف فإنه أعلم بأبي حنيفة من غيره . وأشار الشافعى الى أن الوقف من خصائص أهل الاسلام ، أى وقف الاراضى والعقار ، قال : ولا نعرف أن ذلك وقع فى الجاهلية ، وحقيقة الوقف شرعا ورود صيغة قطع تصرف الواقف فى ربة الموقوف الذى يدوم الانتفاع به ، وثبتت صرف منفعة فى جهة خير . وفى حديث الباب من الفوائد جواز ذكر الولد أباه باسمه المجرد من غير كنية ولا لقب ، وفيه جواز إسناد الوصية ، والنظر على الوقف للمرأة وتقديمها على من هو من أقرانها من الرجال ، وفيه إسناد النظر الى من لم يسم اذا وصف بصفة معينة يتميز ، وأن الواقف يلى النظر على وقفه إذا لم يستند لغيره ، قال الشافعى : لم يزل العدد الكثير من الصحابة فى بدم يلون أوقافهم ، نقل ذلك الألو فى الألوف لا يختلفون فيه . وفيه استشارة أهل العلم والدين والفصل فى طرق الخير سواء كانت دينية أو دنيوية ، وأن المشير يشير بأحسن ما يظهر له فى جميع الأمور . وفيه فضيلة ظاهرة لعمر لرغبته فى امتثال قوله تعالى ( لن تتالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) ، وفيه فضل الصدقة الجارية ، وصحة شروط الواقف واتباعه فيها ، وأنه لا يشترط تعيين المصرف لفظا . وفيه أن الوقف لا يكون إلا قايلا أصل يدوم الانتفاع به ، فلا يصح وقف ما لا يدوم الانتفاع به كالطعام . وفيه أنه لا يكتفى فى الوقف لفظ الصدقة سواء قال : تصدقت بكذا أو جعلته صدقة حتى يضيف اليها شيئا آخر لتردد الصدقة بين أن تكون تملك الرقية أو وقف المنفعة فإذا أضاف اليها ما يميز أحد المحتملين صح ، بخلاف ما لو قال وقفت أو حبست فإنه صريح فى ذلك على الراجح ، وقيل الصريح الوقف خاصة ، وفيه نظر لثبوت التجبىس فى قصة عمر هذه ، نعم لو قال تصدقت بكذا على كذا وذكر جهة عامة صح ، وتمسك من أجاز الاكتفاء بقوله تصدقت بكذا بما وقع فى حديث الباب من قوله « فتصدق بها عمر » ولا حجة فى ذلك لما قدمته من أنه أضاف اليها « لا تبايع ولا توهب » ويحتمل أيضا أن يكون قوله « فتصدق بها عمر » راجعا الى الثرة على حذف مضاف أى فتصدق بشرتها فليس فيه متعلق لمن أثبت الوقف بلفظ الصدقة مجردا وبهذا الاحتمال الثانى يجرم القرطبي . وفيه جواز الوقف على الأغنياء لأن ذوى القربى والضعيف لم يقيد بالحاجة وهو الأصح عند الشافعية . وفيه أن الواقف أن يشترط لنفسه جزءا من ريع الموقوف لأن عمر شرط لمن ولى وقفه أن يأكل منه بالمعروف ولم يستثن أن كان هو الناظر أو غيره فدل على صحة الشرط ، وإذا جاز للمهم الذى تعينه العادة كان فيما يمينه هو أجزء ، ويستنبط منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبى ليل وأبى يوسف واحدى الراجح عنه ، وقال به من المالكية ابن شعبان ، وجمهورهم على المنع إلا إذا استثنى لنفسه شيئا سيرا بحيث لا يقيم أنه قصد حرمان وروثه ، ومن الشافعية ابن سريج وطائفة ، وصنف فيه محمد بن عبد الله الأنصارى شيخ البخارى .

جزءاً ضيقاً واستدل به بقصة عمر هذه ، وقصة راكب البدنة ، وبحديث أنس في أنه عليه السلام أعتق صفيّة وجعل عتقها صدقاً ، ووجه الاستدلال به أنه أخرجهما عن ملكه بالعتق وردّها إليه بالشرط ، وسيأتي البحث فيه في النكاح . وقصة عثمان الآتية بعد أبواب . واحتج المانعون بقوله في حديث الباب « سبل الثمرة ، وتسيل الثمرة تملكها للغير والانسان لا يتمكن من تملك نفسه لنفسه ، وتمقب بأن امتناع ذلك غير مستحيل ومنعه تملكه لنفسه إنما هو لعدم الفائدة والفائدة في الوقف حاصلة لأن استحقاقه إياه ملكاً غير استحقاقه إياه وفقاً ولا سيما إذا ذكر له مالا آخر فانه حكم آخر يستفاد من ذلك الوقف ، واحتجوا أيضاً بأن الذي يدل عليه حديث الباب أن عمر اشترط لناظر وقفه أن يأكل منه بقدر عائلته ولذلك منعه أن يتخذ لنفسه منه مالا فلو كان يؤخذ منه محصة الوقف على النفس لم يمنعه من الاتخاذ ، وكأنه اشترط لنفسه أمراً لو سكت عنه لكان يستحقه لقيامه ، وهذا على أرجح قول العلماء أن الواقف إذا لم يشترط لناظر قدر عمله جاز له أن يأخذ بقدر عمله ، ولو اشترط الواقف لنفسه النظر واشترط أجرة في محصة هذا الشرط عند الشافعية خلاف ، كالمأشئ إذا عمل في الزكاة هل يأخذ من سهم العاملين ؟ والراجح الجواز ، ويؤيده حديث عثمان الآتي بعد . واستدل به على جواز الوقف على الوارث في مرض الموت فان زاد على الثلث رد وإن خرج منه ثلث ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد لأن عمر جعل النظر بعده لخصّة وهي بمن يرثه وجعل لمن ولي وقفه أن يأكل منه ، وتمقب بأن وقف عمر صدر منه في حياة النبي عليه السلام والذي أوصى به إنما هو شرط النظر ، واستدل به على أن الواقف إذا شرط لناظر شيئاً أخذه وإن لم يشترط له لم يجوز إلا أن يدخل في صفة أهل الوقف كالفقراء والمساكين . فان كان على معينين ووضوا بذلك جاز ، واستدل به على أن تعليق الوقف لا يصح لأن قوله « حبس الأصل ، يناقض تأقيته ، وعن مالك وابن سريج يصح ، واستدل بقوله « لا تنابح ، على أن الوقف لا ينال به ، وعن أبي يوسف إن شرط الواقف أنه إذا تطلعت منافعه يبيع وصرف ثمنه في غيره ويوقف في ماسمى في الأول ، وكذا إن شرط البيع إذا رأى الخط في نقله الى موضع آخر . واستدل به على وقف المشاع لأن المائمه سهم التي كانت لعمر بغيره لم تكن منقسمة . وفيه أنه لا سراية في الأرض الموقوفة بخلاف العتق ولم ينقل أن الوقف سرى من حصّة عمر الى غيرها من باقي الأرض ، وحكى بعض المتأخرين عن بعض الشافعية أنه حكم فيه بالسراية وهو شاذ منكر . واستدل به على أن خير فتح عنوة ، وسيأتي البحث فيه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى

### ٣٠ - باب وقف الأرض للمسجد

٢٧٧هـ - حدثني إسحاق أخبرنا عبد الصمد قال سمعت أبي حدثنا أبو التّياح قال حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه « لما قدم رسول الله عليه السلام المدينة أمر بالمسجد وقال : يا بني الدجّار ثامنون حاطمكم هذا ، فقالوا : لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله »

قوله ( باب وقف الأرض للمسجد ) لم يختلف العلماء في مشروعية ذلك لا من أمسك الوقف ولا من فناه ، إلا أن في الجزء المشاع احتمالاً لبعض الشافعية ، قال ابن الرقعة : يظهر أن وقف المشاع فيما لا يمكن الاتّفاف به لا يصح ،



وجوز ابن الصلاح بالصحة حتى يحرم على الجنب المكث فيه ونوزع في ذلك ، قال الزين بن المنير : لعل البخاري أراد الرد على من خص جواز الوقف بالمسجد ، وكأنه قال قد نفذ وقف الأرض المذكورة قبل أن تكون مسجدا فدل على أن صحة الوقف لا تختص بالمسجد ، ووجه أخذه من حديث الباب أن الذين قالوا لا نطلب ثمنها إلا إلى الله كأنهم تصدقوا بالأرض المذكورة فتم انعقاد الوقف قبل البناء ، فيؤخذ منه أن من وقف أرضا على أن يبنها مسجدا انعقد الوقف قبل البناء . قلت : ولا يخفى تسكفه . قوله ( حدثني إسحق ) كذا للجميع إلا الأصلي فنسبه فقال « حدثنا إسحق بن منصور ، ووقع في رواية أبي علي بن شيبة » حدثنا إسحق هو ابن منصور ، وأما عبد الصمد فهو ابن عبد الوارث ، والاسناد كله بصريون . قوله ( بالمسجد ) في رواية الكشميني « ببناء المسجد ، وستأتي بقية مباحث الحديث في أواخر الهجرة إن شاء الله تعالى »

### ٣١ - باب وقف الدواب والكرام والعروض والصامت

وقال الزهري « فبين جمل ألف دينار في سبيل الله ، ودفعها إلى غلام له تاجر يدير بها ، وجعل ربحه صدقة للمساكين والأقربان ، هل لا رجل أن يأكل من ربح تلك الألف شيئا وإن لم يكن جمل ربحها صدقة في المساكين ؟ قال : ليس له أن يأكل منها »

٢٧٧٥ - **قوله** مسدد حدثنا يحيى حدثنا عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر رضى الله عنها « أن عمر حمل على فارس له في سبيل أعطاه رسول الله ﷺ له فحمل عليها رجلا ، فأخبر عمر أنه قد وقفها يبيعها ، فسأل رسول الله ﷺ أن يبتاعها فقال : لا يبتاعها ، ولا ترجع في صدقتك »

**قوله** ( باب وقف الدواب والكرام والعروض والصامت ) هذه الترجمة معقودة لبيان وقف المنقولات ، والكرام بضم الكاف وتخفيف الراء اسم لجميع الخيل ، فهو بعد الدواب من عطف الخاص على العام . والعروض بضم المهملة جمع عرض بالسكون وهو جميع ماعدا النقد من المال . والصامت بالمهملة بلفظ ضد الناطق ، والمراد من النقد الذهب والفضة ، ووجه أخذ ذلك من حديث الباب المشتمل على قصة فارس عمر أنها دالة على صحة وقف المنقولات فيلحق به ما في مناه من المنقولات إذا وجد الشرط وهو تحييس العين ، فلا تباع ولا توهب بل ينتفع بها ، والاتفاق في كل شيء بحسبه . **قوله** ( وقال الزهري الخ ) هو ذهاب من الزهري إلى جواز مثل ذلك ، وقد أخرجه عنه هكذا ابن وهب في موطنه عن يونس عن الزهري ، ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة عمر في حله على الفرس في سبيل الله ثم وجهه بإباح ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الهبة ، واعترضه الاسماعيلي فقال : لم يذكر في الباب إلا الأمر عن الزهري ، والحديث في قصة الفرس التي حمل عليها عمر فقط ، وأمر الزهري بخلاف ما تقدم من الوقت الذي أذن فيه النبي ﷺ لمر بأن يجبس أصله وينتفع بشرته ، والصامت إنما ينتفع به بأن يخرج بعينه إلى شيء غيره ، وليس هذا بتحسيس الأصل والاتفاق بالثمرة بل المأذون فيه ما عدا منه نفع بفضل كائنة والغلة والارتفاق والعين قائمة ، فأما ما لا ينتفع به إلا بأقائه عينه فلا . اهملخصا . وجواب هذا الاعتراض

أن الذي حصره في الانتفاع بالصامت ليس بمسلم ، بل يمكن الانتفاع بالصامت بطريق الاتفاق بأن يحبس مثلاً منه ما يجوز لبسه للمرأة فيصحب بأن يحبس أصله وينتفع به النساء باللبس عند الحاجة إليه كما قدمت توجيهه وإلهامه

### ٣٣ - باب نفقة القيم هو وقف

٢٧٧٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا تقسم ورثتي ديناراً ولا درهماً ، ما تركت - بعد نفقة نسائي ومؤنة عايلي - فهو صدقة »

[المحدث ٢٧٧٦ - طريقه في : ٣٠٩٦ ، ١٧٧٩ ]

٢٧٧٧ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن عمر اشترط في وقفه أن يأكل كل من وليه ويؤكل صديقه غير متمول مالا »

قوله ( باب نفقة القيم الوقت ) في رواية الحموي « نفقة قيمة الوقت » ، والاول أظهر ، فانه أورد فيه حديث أبي هريرة مرفوعاً « لا تقسم ورثتي ديناراً ولا درهماً ، ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عايلي فهو صدقة » وهو دال على مشروعية أجرة العامل على الوقت ، والمراد بالعامل في هذا الحديث القيم على الأرض والاجر ونحوهما أو الخليفة بعده ﷺ ، وهم من قال إن المراد به أجرة حافر قبره . وقوله « لا تقسم ورثتي » ، باسكان الميم على التثنية ويضمها على التثنية وهو الأشهر وبه يستقيم المعنى حتى لا يعارض ما تقدم عن عائشة وغيرها أنه لم يترك ﷺ مالا يورث عنه ، وتوجيه رواية التثنية أنه لم يقطع بأنه لا يخلف شيئاً بل كان ذلك محتسباً فقام عن قسمة ما خلف إن اتفق أنه خلف ، وقوله ﷺ « ورثتي » ، سام وروية باعتبار أنهم كذلك بالقوة ، لكن منهم من الميراث الدليل الشرعي وهو قوله « لا نورث ما تركنا صدقة » ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الحسن إن شاء الله تعالى . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في وقف عمر مختصراً ، وقد تقدم شرحه مستوفى قبل بياب ، وقد اعترضه الاسماعيل بأن المحفوظ عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع « أن عمر ، ليس فيه ابن عمر ، ثم أوردته كذلك من طريق سليمان بن حرب وغير واحد عن حماد : قلت : لكن البخاري أخرجه عن قتيبة عنه ، وقتيبة من الحفاظ ، وقد تابعه يونس ابن محمد عن حماد بن زيد فوصله أخرجه أحمد عنه مطولاً ، ووصله أيضا يزيد بن زريع عن أيوب أخرجه الاسماعيل ، وقال الحميدي : لم أوف على طريق قتيبة في صحيح البخاري ، وهو ذموم شديد منه ، فانه ثابت في جميع النسخ

٣٣ - باب إذا وقف أرضاً أو بئراً أو اشترط لنفسه مثل دلاء للملين . ووقف أنس داراً ، فكان إذا قدم زملها . وتصدق الزبير بدوره وقال للردود من بناته : أن تسكن غير مضرة ولا مضرة بها ، فانه استغنت بزوجه فليس لها حق . وجعل ابن عمر نصيبه من دار عمر مسكني لقوى الحاجات من آل عبد الله

٢٧٧٨ - وقال عبدان أخبرني أبي عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن « أن عثمان رضي الله

عنه حيث حُجِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ وَقَالَ : أُنْشِدُكُمْ اللَّهَ ، وَلَا أُنْشِدُ إِلَّا أَحَابَةَ النَّبِيِّ ﷺ : أَلَسَمَ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : مَنْ حَفَرَ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ ، لِحَفَرِئِهَا ؟ أَلَسَمَ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ جَبَرَ جَيْشَ الْمَسْرُوقِ فَلَهُ الْجَنَّةُ ، لِحَبْرَتِهِ ؟ قَالَ فَصَدَّقُوهُ بِمَا قَالَ . وَقَالَ عَمْرُؤُ فِي وَقْفِهِ : لَا جَنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ ، وَقَدْ يَلِيهِ الْوَاقِفُ وَغَيْرُهُ ، فَهُوَ وَاسِعٌ لِكُلِّهِ »

**قوله** ( باب إذا وقف أرضاً أو بئراً أو اشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين ) هذه الترجمة معقودة لمن يشترط لنفسه من وقفه منقعة ، وقد قيد بعض العلماء الجواز بما إذا كانت المنفعة عامة كما تقدم . **قوله** ( ووقف أنس ) هو ابن مالك ( دارا فكان إذا قدم نزلها ) وصله البيهقي من طريق الانصاري وحدثني أبي عن عتبة عن أنس أنه وقف دارا له بالمدينة فكان إذا حج مر بالمدينة فزل داره ، وهو موافق لما تقدم من المالكية أنه يجوز أن يوقف الدار ويستثنى لنفسه منها بيتا . **قوله** ( وتصدق الزبير بدوره وقال للردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضر بها فإن استغنت بزوج فليس لها حق ) وصله الدارمي في مسنده من طريق هشام بن عروة عن أبيه . ان الزبير جعل دوره صدقة على بنيه ، لاتباع ولا توهب ولا تورث ، وان للردودة من بناته ، فذكر نحوه ، ووقع في بعض النسخ « من نسائه » وصوبها بعض المتأخرين قوم فإن الواقع بخلافها ، وقوله غير مضرة ولا مضر بها بكسر الصاد الأولى وفتح الثانية **قوله** ( ويحل ابن عمر نصيبه من دار عمر سكنى لذوى الحاجات من آل عبدالله بن عمر ) وصله ابن سعد بمخناه وفيه « أنه تصدق بداره محبوسة لاتباع ولا توهب » . **قوله** ( وقال عبدان الخ ) كذا للجميع قال أبو نعيم ذكره عن عبدان بلا رواية ، وقد وصله الدارقطني والاسماعيلي وغيرهما من طريق القاسم بن محمد المروزي عن عبدان بنامه ، وأبو اسحق المذكور في إسناده هو السلمي ، وأبو عبد الرحمن هو السلي ، قال الدارقطني تفرد بهذا الحديث عثمان وأبو عبدان عن شعبة ، وقد اختلف فيه على أبي اسحق فرواه زيد بن أبي أنيسة عنه كذه الرواية أخرجه الترمذي والنسائي ، ورواه عيسى بن يونس عن أبيه عن أبي اسحق عن أبي سلة عن عثمان أخرجه النسائي أيضا ، وتابعه أبو قطن عن يونس أخرجه أحمد . قلت : وتفرد عثمان وأبو عبدان لا يضره فانه ثقة ، واتفاق شعبة وزيد بن أبي أنيسة على روايته هكذا أرجح من انفرد يونس عن أبي اسحق ، إلا أن آل الرجل أحرف به من غيرهم فيتمارض الترجيح قلعل لأبي اسحق فيه استاذين . **قوله** ( أن عثمان ) أي ابن عفان . **قوله** ( حيث ) في رواية الكشميني حين ( حوصر ) أي لما حاصره المصريون الذين أنكروا عليه تولية عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، والقصة مشهورة ، وقد وقع في رواية النسائي من طريق زيد بن أبي أنيسة المذكورة قال « لما حصر عثمان في داره واجتمع الناس قام فأشرف عليهم ، الحديث . **قوله** ( أنشدكم الله ) في رواية الأحنف عند النسائي « أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو » زاد الترمذي والنسائي من رواية تمام بن حزن عن عثمان « أنشدكم الله والاسلام » . **قوله** ( من حفر رومة ) قال ابن بطال : هذا وهم من بعض رواته والمعروف أن عثمان اشتراها لا أنه حفرها . قلت : هو المشهور في الروايات فقد أخرجه الترمذي من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحق فقال فيه « هل تعلمون أن رومة لم يكن يشرب من مائها الا بشئ ، لكن لا يتعين الوهم فقد روى البصري في « الصحابة » من طريق بشر بن بشر الأسلمي عن أبيه قال « لما قسم المهاجرون المدينة استنكروا الماء وكانت لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة وكان يبيع منها القربة

بعد فقال له النبي ﷺ تبينها بعين في الجنة؟ فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعيالي غيرها ، فبلغ ذلك عثمان رضى الله عنه فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ، ثم أتى النبي ﷺ فقال : أتجعل لي فيها ما جعلت له؟ قال : نعم . قال : قد جعلتها للسليين ، وإن كانت لغيري فلا مانع أن يحفر فيها عثمان بئرا ولعل العين كانت تجري الى بئر فوسمها وطواها فنيب كخفها اليه . قوله ( قصدوه بما قال ) في رواية مصعصة بن معاوية التيمي قال د أرسل عثمان وهو محصور الى علي وطلحة والزبير وغيرهم فقال : احضروا غدا ، فأشرف عليهم ، فذكر الحديث بطوله أخرجه سيف في الفتوح ، وللنسائي من طريق الاحنف بن قيس أن الذين صدقوه بذلك هم علي بن أبي طالب وطلحة والزبير وسعد ابن أبي وقاص ، وزاد الزمذني في رواية زيد بن أبي أنيسة أي عن أبي اسحق في روايته هل تعلمون أن حراء حين انتفض قال رسول الله ﷺ : اثبت حراء ، فليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد؟ قالوا : نعم ، وسيأتي هذا من حديث أنس في مناقب عثمان إن شاء الله تعالى . وفي رواية زيد أيضا ذكر رومة ولم يكن يشرب منها إلا بشئ ، فاتبعها فجعلها للغير والعن وابن السبيل ، وزاد النسائي من طريق الاحنف عن عثمان د فقال اجعلها سقاية للسليين وأجرها لك ، وزاد في روايته أيضا د وأشياء عندها ، فن تلك الاشياء ما وقع في رواية ثمامة بن حزن المذكورة د هل تعلمون أن المسجد ضاق بأهله فقال رسول الله ﷺ : من يشتري بقعة آل فلان فيزيدها في المسجد يغير منها في الجنة؟ فاشترتها من صلب مالي ، فاتم اليوم تتموني أن أصلي فيها ، ، ونحوه لاسحق بن راهوية وابن خزيمة وابن حبان من طريق أبي سعيد مولى أبي أسيد عن عثمان في قصة مقتله مطولا ، وزاد النسائي من رواية الاحنف بن قيس عن عثمان أنه اشترها بعشرين ألفا أو بخمسة وعشرين ألفا ، ، وزاد في ذكر جيش العسرة د لجهزهم حتى لم يفتقدوا عقالا ولا خطاما ، وللمزمذني من حديث عبد الرحمن بن حباب السلي أنه هجرهم بثلاثمائة بعير ، ولاحد من حديث عبد الرحمن بن سمرة د أنه جاء بألف دينار في ثوبه فصباها في حجر النبي ﷺ حين هجر جيش العسرة فقال ﷺ : ما على عثمان من عمل بعد اليوم ، وأخرج أسد بن موسى في فضائل الصغابة د من مرسل قتادة د هل عثمان على ألف بعير وسبعين فرسا في العسرة ، وعند أبي يعلى من وجه آخر ضعيف د لجاء عثمان بسبعمائة أوقية ذهب ، وعند ابن عدى بسند ضعيف جداً عن حذيفة وأن النبي ﷺ استعان عثمان في جيش العسرة فجاء بعشرة آلاف دينار ولعلها كانت عشرة آلاف درهم ، فتوافق رواية عبد الرحمن بن سمرة من مصرف الدينار بعشرة دراهم . ومن تلك الاشياء ما وقع في رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان عند أحمد والنسائي د أنشد الله رجلا شهد رسول الله ﷺ يوم بعة الرضوان يقول هذه يد الله وهذه يد عثمان ، الحديث وسيأتي بيان ذلك في مناقب عثمان من حديث ابن عمر إن شاء تعالى . ومنها ما روى الدارقطني من طريق ثمامة بن حرب عن عثمان أنه قال د هل تعلمون أن رسول الله ﷺ زوجني ابنته واحدة بعد أخرى رضى بي ورضى عني؟ قالوا نعم ، ومنها ما أخرجه ابن منده من طريق عبيد الحميري قال د أشرف عثمان فقال : يا طلحة أنشدك الله ، أما سمعت رسول الله ﷺ يقول : ليأخذ كل رجل منكم بيد جليسه ، فأخذ يدي فقال : هذا جلستي في الدنيا والآخرة؟ قال نعم ، ولما كرم في المستدرك د من طريق أسلم د أن عثمان حين حصر قال لطلحة : أنذكر أذ قال النبي ﷺ : أن عثمان رفيقي في الجنة؟ قال نعم ، وفي هذا الحديث من الفوائد مناقب ظاهرة لعثمان رضى الله عنه ، وفيها جواز تحدث الرجل بمناقبه عند الاحتياج الى ذلك لدفع مضرة أو تحصيل منفعة ، وإنما يكره ذلك عند المفاخرة والمكاثرة والعجب . قوله ( وقال عمر في وقته ) تقدم شرحه مستوفي قبل ثلاثة أبواب ،

وقد ادعى الإسماعيلي وغيره أنه ليس في أحاديث الباب شيء. يوافق ما ترجم به إلا أثر أنس، وليس كذلك فإن جميع ما ذكره مطابق لما، فأما قصة أنس فظاهرة في الترجمة، وأما قصة الزبير فنحن نجهل أن البنت ربما كانت بصكرا فطقت قبل الدخول فتكون مؤتبا على أبيها فيلزمه إسكانها فإذا أسكنها في وقفه فسكانه اشتراط على نفسه رفع كفه. وأما قصة ابن عمر فتخرج على هذا المعنى لأن الآل يدخل فيهم الأولاد كبارهم وصغارهم. وأما قصة عثمان فأشار إلى ما ورد في بعض طرقه وهو قوله فيها أخرجه الترمذي من طريق عامة بن حزن قال «شهدت الدار حين أشرف عليهم عثمان فقال: أنشدكم بالله وبالأسلام، هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قدم المدينة وليس فيها ماء يستنظف فيه بشر دومة فقال: من يشتري بشر دومة يحصل دلوه مع دلاء المسلمين يخرج له منها في الجنة؟ فاشتريتها من صلب مالي». الحديث وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب الشرب. وأما قصة عمر فقد ترجم لها بخصوصها، وقد تقدم توجيه ذلك قبل أبواب

### ٣٤ - باب إذا قال الواقف لا تطلبُ منه إلا إلى الله فهو جائز

٢٧٧٩ - حدثنا مسددٌ حدثنا عبدُ الوارث عن أبي الفياض عن أنس رضي الله عنه قال «قال النبي

ﷺ: يا بني التجار ثامنوني بمائطكم، قالوا: لا تطلبُ منه إلا إلى الله»

قوله (باب إذا قال الواقف لا تطلبُ منه إلا إلى الله تعالى) أورد فيه حديث أنس في قول بني النجار لا تطلبُ منه إلا إلى الله، وأورده مختصرا جدا، وقد تقدم بسنده وزيادة في متنه قبل غسة أبواب، قال الإسماعيلي المعنى أنهم لم يبيعوه ثم جعلوه مسجدا، إلا أن قول المالك لا تطلبُ منه إلا إلى الله لا يصيرُه وقفا، وقد يقول الرجل هذا لعبد فلا يصيرُه وقفا ويقوله للدبر فيجوز بيعه، وقال ابن المنير: مراد البخاري أن الوقف يصح بأي لفظ دل عليه إما بمجرد أو بقرينة والله أعلم، كذا قال، وفي المزمع بأن هذا مراده نظر، بل يحتمل أنه أراد أنه لا يصير مجرد ذلك وقفا بمجرد

٣٥ - باب قول الله عز وجل [١٠٦ - ١٠٧ المائدة]: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَيْتِ الصَّلَاةِ، فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنَّهُنَّ لَمَنْ آمَنَّا لَأَشْتَرِي بِرَحْمَتِكَ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى، وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمْنَا الْآمِنِينَ فَإِنْ حَزَرَ عَلَى أَثَمَتَا اسْتَعْتَمْنَا إِنَّمَا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَاتَهَا مِنَ الْغَنَيْنِ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْثَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اخْتَلَيْنَا إِذَا لَمْنَا الظَّالِمِينَ. ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّاهِدِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخْتَفُوا أَنْ يُرَدَّ بَأْمَانُ بَيْتِ آمَانِهِمْ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْتَمِعُوا لَهُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾. الأولان واحدُهما أولى، ومثله: أولى به. عَزَّ: ظَهَرَ. أَظْهَرْنَا: أَظْهَرْنَا

٢٧٨٠ - وقال لي علي بن عبد الله: حدثنا يحيى بن آدم حدثنا ابن أبي زائدة عن محمد بن أبي القاسم عن

عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «خرج رجل من بني سهم مع محمد

الداري وعدى بن بده، فأتى السهمي بأرض ليس بها مسلم، فلما قدما بتركته قد دأبا من رضى نحواً من ذهب، فأحلفهما رسول الله ﷺ، ثم وجد الجاهم بمكة فقالوا: ابتغناه من نعيم وعدى، فقام رجلان من أولياء السهمي غلفاً: لشهادتنا أحق من شهادتهما وإن الجاهم لصاحبهم، قال وفيهم نزلت هذه الآية ﴿يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت﴾

**قوله** (باب قول الله عز وجل: يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم - إلى قوله - والله لا يهدي القوم الفاسقين) كذا لا بن ذر وساق في رواية الأصيلي وكرمة الآيات الثلاث، قال الزجاج في الملاء، هذه الآيات الثلاث من أشكال ما في القرآن إعراباً وحكماً ومعنى. **قوله** (الأوليان واحدهما أول، ومنه أول به) أى أحق به، ووقع هذا في رواية الكشميني لا بن ذر وحده وكذا الذى بعده، والمعنى وآخران أى شاهدان آخران يقومان مقام الشاهدين الأولين، من الذين استحق عليهم أى من الذين حق عليهم وهم أهل الميت وعشيرته، والأوليان أى الأخوان بالشهادة لقربتهما ومعرفةهما، وارتفع الأوليان بتقديرهما كأنه قيل من الشاهدان؟ فأجيب الأوليان، أو هما بدل من الضمير في يقومان أو من آخران، ويجوز أن يرتفع باستحق أى من الذين استحق عليهم اقتداب الأولين منهم للشهادة لاطلاعهم على حقيقة الحال، ولهذا قال أبو إسحق الزجاج: هذا الموضع من أصعب ما في القرآن إعراباً، قال الشهاب السمين: ولقد صدق والله فيما قال. ثم بسط القول في ذلك وختمه بان قال: وقد جمع العشرى ما قبله بأوجز عبارة فقال - فذكر ما تقدم - فلذلك أقصرت عليه. **قوله** (عشر ظهر، أعثرنا أظهرنا) قال أبو عبيدة في المجاز، قوله فان عثر على أنهما استحقا إنما، أى فان ظهر عليه. وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة فان عثر على أنهما استحقا إنما ان اطلع منهما على خيانة، وأما تفسير أعثرنا فقال الفراء: قوله أعثرنا عليهم أى أظهرنا وأطلعنا، قال: وكذلك قوله فان عثر أى اطلع. **قوله** (وقال لى على بن عبد الله) أى ابن المديني، كذا لا بن ذر والأكثر، وفي رواية النسفي وقال على، بحذف المحذوف، وكذا جزم به أبو نعيم، لكن أخرجه المصنف في التاريخ فقال حدثنا على بن المديني، وهذا ما يقوى ما قرأته غير مرة من أنه يعبر بقوله وقال لى، في الأحاديث التي سمعها، لكن حيث يكون في أسنادها عنه نظر أو حيث تكون موقوفة، وأما من زعم أنه يعبر بها فيما أخذه في المذاكرة أو بالمناولة فليس عليه دليل. **قوله** (ابن أبي زائدة) هو يحيى بن زكريا، ومحمد بن أبي القاسم يقال له الطويل ولا يعرف اسم أبيه، وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وتوقف فيه البخاري مع كونه أخرجه حديثه هذا هنا، فروى النسفي عن البخاري قال: لا أعرف محمد بن أبي القاسم هذا كما ينبغي. وفي نسخة الصنفاني: كما أشتهى. وقد روى عنه أيضاً أبو أسامة: وكان على بن عبد الله - يعنى ابن المديني - استحسنه. وزاد في نسخة الصنفاني أن القزبري قال: قلت للبخاري رواه غير محمد بن أبي القاسم؟ قال: لا. وقد روى عنه أبو أسامة أيضاً لكنه ليس بمشهور، وروى عمر البجيرى - بالموحدة والجمع مصغراً - عن البخاري نحو هذا وزاد: قيل له رواه - يعنى هذا الحديث - غير محمد بن أبي القاسم؟ فقال: لا، وهو غير مشهور. قلت: وما له في البخاري ولا لشيخه عبد الملك بن سعيد بن جبير غير هذا الحديث الواحد، ورجل الإسناد ما بين على بن عبد الله وابن عباس كوثيون. **قوله** (خرج رجل من بني سهم) هو بزيل بموحدة وزاى

مصنف ، وكذا ضبطه ابن ماکولا ، ووقع في رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس عن تميم نفسه عند الترمذي والطبري بديل بدال بدل الزاي ، ورأيت في نسخة صحيحة من تفسير الطبري بويل براء بغير نقطة ، ولابن منده من طريق السدي عن الكلبي بديل بن أبي مارية ، ومثله في رواية عكرمة وغيره عند الطبري مرسلًا لكنه لم يسمه ، ووم من قال فيه بديل بن ورقاء فإنه خراعي وهذا سمي ، وكذا وم من ضبطه بديل بالذال المعجمة ، ووقع في رواية ابن جريج أنه كان مسلًا ، وكذا أخرجه بسنده في تفسيره . قوله ( مع تميم الداري ) أي الصحابي المشهور وذلك قبل أن يسلم تميم كاسيأت ، وعلى هذا فهر من مرسل الصحابي لأن ابن عباس لم يحضر هذه القصة ، وقد جاء في بعض الطرق أنه رواها عن تميم نفسه ، بين ذلك الكلبي في روايته المذكورة فقال « عن ابن عباس عن تميم الداري قال : برى الناس من هذه الآية غيري وغير عدي بن بداء . وكانا نصرانيين مختلفان إلى الشام قبل الإسلام فأتيا الشام في تجارتها وقدم عليهما مولى لبني سهم ، ويحتمل أن تكون القصة وقعت قبل الإسلام ثم تأخرت المحاكمة حتى أسلوا كلهم فان في القصة ما يدرم بأن الجميع تحاكموا إلى النبي ﷺ فلعلها كانت بمكة سنة الفتح قوله ( وعدي بن بداء ) بفتح الموحدة وتشديد المهملة مع المد ، لم يختلف الروايات في ذلك إلا ما رأيت في دكتاب القضاء الكرابيسي ، فإنه سماه البداء بن عاصم ، وأخرجه عن معلى بن منصور عن يحيى بن أبي زائدة ، ووقع عند الواقدي أن عدي بن بداء كان أغاتيم الداري فان ثبت فلعله أخوه لأمه أو من الرضاة ، لكن في تفسير مقاتل بن حبان « أن رجلين نصرانيين من أهل دارين أحدهما تميم والآخر يمانى ، . قوله ( فات السهمي بأرض ليس بها مسلم ) في رواية الكلبي « فرض السهمي فأوصى اليهما وأمرهما أن يلبغا مارك أمله ، قال تميم : فلما مات أخذنا من تركته جلا وهو أعظم تجارتها فبعناه بألف درهم فاققسمتها أنا وعدي ، . قوله ( فلما قدما بتركته فقدوا جاما ) في رواية ابن جريج عن عكرمة أن السهمي المذكور مرض فكتب وصيته بيده ثم دسها في متاعه ثم أوصى اليهما ، فلما مات فتحا متاعه ثم قدما على أهله فقدما اليهم ما أرادا ، ففتح أهله متاعه فوجدوا الوصية وفقدوا أشياء فسألوهما عنها فجحدا ، ففرغوهما إلى النبي ﷺ ، فنزلت هذه الآية إلى قوله ( من الآتين ) ، فأمرهم أن يستحلفوهما . قوله ( جاما ) بالجمع وتخفيف الهم أي إنا . قوله ( بخوصا ) بخاء معجمة وواو ثقيلة بعدها مهملة أي منقوشا فيه صفة الخوص ، ووقع في بعض نسخ أبي داود « غوصا » بالضاد المعجمة أي غوصا والاول أشهر ، ووقع في رواية ابن جريج عن عكرمة « إنا من قضة منقوش بذهب ، وزاد في روايته أن تيمنا وعديا لما سئلا عنه قالوا اشتريناه منه ، فارتفعوا إلى النبي ﷺ فنزلت ( فان عثر على أنهما استخفا إنا ) ووقع في رواية الكلبي عن تميم « فلما أسلت تأتمت ، فأنيت أهله فأخبرتهم الخبر وأدبت اليهم خصماتة درهم وأخبرتهم أن عند صاحبي مثلها » . قوله ( فقام رجلان من أولياء السهمي ) أي الميت ، ووقع في رواية الكلبي « فقام عمرو بن العاص ورجل آخر منهم ، وسمى مقاتل بن سليمان في تفسير الآخر المطلب بن أبي وداعة وهو سهمي أيضا ، لكنه سمي الاول عبد الله بن عمرو بن العاص ، وكذا جزم به يحيى بن سلام في تفسيره ، وقول من قال عمرو بن العاص أظهر ، والله أعلم . واستدل بهذا الحديث لجواز رد البين على المدعى فيحلف ويستحق ، وسيأتي البحث فيه . واستدل به ابن سريج الشافعي المشهور بالحكم بال شاهد واليمين ، وتكلف في اتزاعه فقال : إن قوله تعالى ( فان عثر على أنهما استخفا إنا ) لا يخلو إما أن يقرأ أو يشهد عليهما شاهدان أو شاهد وإمرأتان أو شاهد واحد ، قال : وقد اجمعا على أن الاقرار بعد الانكار

لا يوجب علينا على الطالب ، وكذلك مع الشاهدين ومع الشاهد والمرأيتين فلم يبق إلا شاهد واحد فلذلك استحق الطالبان ميمينهما مع الشاهد الواحد . وهذا الذي قاله متعقب بأن القصة وردت من طرق متعددة في سبب النزول ليس في شيء منها أنه كان هناك من يشهد ، بل في رواية الكوفي فسلم البينة فلم يجدوا فأمرهم أن يستحلوه - أي حديبا - بما ينظم على أهل دينه . واستدل بهذا الحديث على جواز شهادة الكفار بناء على أن المراد بالغير الكفار والمعنى ( منكم ) أي من أهل دينكم ( أو آخران من غيركم ) أي من غير أهل دينكم ، وبذلك قال أبو حنيفة ومن تبعه ، وتعقب بأنه لا يقول بظاهرها فلا يجوز شهادة الكفار على المسلمين ، وإنما يجوز شهادة بعض الكفار على بعض ، وأجيب بأن الآية دلت بمنطوقها على قبول شهادة الكافر على المسلم ، وبإيمانها على قبول شهادة الكافر على الكافر بطريق الأولى ، ثم دل الدليل على أن شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة فبقيت شهادة الكافر على الكافر على حالها ، ونخص جماعة القبول بأهل الكتاب وبالرومية ويفقد المسلم حينئذ ، منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وشرح وابن سيرين والأوزاعي والثوري وأبو عبيد وأحمد ، هؤلاء أخذوا بظاهر الآية ، وقوى ذلك عدم حديث الباب فإن سياقه مطابق لظاهر الآية ، وقيل المراد بالغير المشيرة والمعنى : منكم أو من غيركم ، أو آخران من غيركم أو من غير عشيرتكم وهو قول الحسن ، واحتج له النحاس بأن لفظ آخر ، لابد أن يشارك الذي قبله في الصفة حتى لا يسوغ أن تقول مررت برجل كريم ولثيم آخر ، فلي هذا فقد وصف الاتان بالعدالة فيتمين أن يكون الآخران كذلك ، وتعقب بأن هذا وإن ساغ في الآية الكريمة لكن الحديث دل على خلاف ذلك ، والصحابي إذا حكى سبب النزول كان ذلك في حكم الحديث المرفوع اتفاقا ، وأيضا في ما قال رد المحتلف فيه بالمتلف فيه لأن انصاف الكافر بالعدالة يختلف فيه وهو فرع قبول شهادته فنقلها وصفه بها ومن لا فلا ، واعترض أبو حبان على المثال الذي ذكره النحاس بأنه غير مطابق فلو قلت جاءني رجل مسلم وآخر كافر صح بخلاف ما لو قلت جاءني رجل مسلم وكافر آخر ، والآية من قبيل الأول لا الثاني ، لأن قوله أو آخران من جنس قوله اتان لأن كلاهما صفة ( رجلان ) فكأنه قال فرجلان اتان ورجلان آخران ، وذهب جماعة من الأئمة إلى أن هذه الآية منسوخة وأن ناسخها قوله تعالى ( ممن ترضون من الشهداء ) واحتجوا بالإجماع على رد شهادة الفاسق ، والكافر شر من الفاسق . وأجاب الأولون بأن النسخ لا يثبت بالاحتياط وإن اجمع بين الدليلين أولى من إلغاء أحدهما ، وبأن سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن حتى صح عن ابن عباس وعائشة وحماد بن شرحبيل وجماع من السلف أن سورة المائدة محكمة ، وعن ابن عباس د أن الآية نزلت فيمن مات مسافرا وليس عنده أحد من المسلمين ، فإن اتها استحلها ، أخرجه الطبري بإسناد رجاله ثقات ، وأنكر أحد على من قال إن هذه الآية منسوخة ، وصح عن أبي موسى الأشعري أنه عمل بذلك بعد النبي ﷺ ، فروى أبو داود بإسناد رجاله ثقات عن الشعبي قال : حضرت رجلا من المسلمين الوفاة بدقوقا ولم يحسد أحدا من المسلمين فأشهد رجلين من أهل الكتاب ، فقدموا الكوفة بركته ووصيته فأخبر الأشعري فقال : هذا لم يكن بعد الذي كلن في عهد رسول الله ﷺ ، فأحلفهما بعد النصر ما عانا ولا كذبا ولا كتبا ولا بدلا وأمضى شهادتهما ، ورجع الفخر الرازي وسبقه الطبري لذلك أن قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا ) خطاب للمؤمنين ، فلما قال ( أو آخران ) وضع أنه أراد غير الطالبين قديمين أنهم من غير المؤمنين ، وأيضا لجواز استبعاد المسلم ليس مشروطا بالغير وأن



أبا موسى حكم بذلك فلم ينكره أحد من الصحابة فكان حجة ، وذهب الكرايينى ثم الطبري وآخرون الى أن المراد بالشهادة في الآية اليمين ، قال : وقد سمي الله اليمين شهادة في آية القرآن ، وأيمنا ذلك بالاجماع على أن الشاهد لا يلزمه أن يقول أشهد بالله وأن الشاهد لا يمين عليه أنه شهد بالحق ، قالوا فالمراد بالشهادة اليمين لقوله ( فيقسمان بالله ) أى يحلفان ، فان عرف أنهما حلفا على اليمين رجحت اليمين على الأولياء ، وتعقب بأن اليمين لا يشترط فيها عدد ولا عدالة ، بخلاف الشهادة ، وقد اشترطا في هذه القصة فتوى حملها على أنها شهادة . وأما اعتلال من اعتل في ردّها بأنها تخالف القياس والأصول لما فيها من قبول شهادة الكافر وحبس الشاهد وتحليفه وشهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فقد أجلب من قال به بأنه حكم بنفسه مستغنى عن نظيره ، وقد قبلت شهادة الكافر في بعض المواضع كما في الطب ، وليس المراد بالحبس السجن وإنما المراد الامساك لليمين ليحلف بعد الصلاة ، وأما تحليف الشاهد فهو مخصوص بهذه الصورة عند قيام الرية ، وأما شهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فان الآية تضمنت قتل الأيمان اليهم عند ظهور الثوث بخيانة الوصيين ، فيشرع لما أن يحلفا ويستحقا كما يشرع لمدعى الدم في القسامة أن يحلف ويستحق ، فليس هو من شهادة المدعى لنفسه بل من باب الحكم له يمينه القائمة مقام الشهادة لقوة جانبه ، وأى فرق بين ظهور الثوث في صحة الدعوى بالدم وظهوره في صحة الدعوى بالمال ؟ وحكى الطبري أن بعضهم قال : المراد بقوله ( اثنان ذوا عدل منكم ) الوصيان ، قال : والمراد بقوله ( شهادة بينكم ) معنى الحضور لما يوصيها به الموصى ، ثم زيف ذلك

### ٢٦ - باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة

٢٧٨١ - حدثنا محمد بن سابق - أو الفضل بن يعقوب عنه - حدثنا شبان أبو معاوية عن فراس قال : قال الشعبي حدثني جابر بن عبد الله الأنصاري رضى الله عنهما « أن أباه استشهد يوم أحد وترك ميتات بنات وترك عليه ديناً ، فلما حضره جذاذ النخل أتيت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله قد علمت أن والدى استشهد يوم أحد وترك عليه ديناً كثيراً ، وإنى أحب أن يترك الغرماة : قال : اذهب فبيد كل تمر على ناحية . ففعلت ، ثم دعوته ، فلما نظروا اليه أغروا بى تلك الساعة ، فلما رأى ما يسمعون طاف حول أعظمها سيدراً ثلاث مرات ، ثم جلس عليه . ثم قال : ادع أحبائك ، فإزال يسكيل لهم حتى أدى الله أمانة والدى ، وأنا والله راضى أن يؤدى الله أمانة والدى ولا أرجع الى أخواني مرة ، فسلم والله البيادر كلها حتى أنى أنظر الى البيدر الذى عليه رسول الله ﷺ كأنه لم يقص مرة واحدة »

قال أبو عبد الله « أغروا بى » يعنى هيجوا بى . ( فاغرنا بينهم العداوة والبغضاء )

قوله ( باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة ) قال الداودى : لاختلاف بين العلماء في حكم هذه الترجمة ( أنه جائز . قوله ) ( حدثنا محمد بن سابق ، أو الفضل بن يعقوب عنه ) هكذا وقع هنا بالشك ، وقد روى البخاري عن أن جعفر محمد بن سابق البغدادى مولى بى تميم بواسطة في أول حديث في الجهاد وهو عقب هذا سواء

وفي المغازي والنسكاح والأشربة ، ولم يروعه بنير واسطة إلا في هذا الموضع مع التردد في ذلك ، وأما الفضل بن يعقوب فتقدم ذكره في البيوع ، وأخرج عنه أيضاً في الجوبه وغيرها ، وشيخان هو ابن عبد الرحمن ، وفراس بكسر الفاء وتخفيف الزاء . وحديث جابر المذكور يأتي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة ، وقد سبق في الصلح والاستقراض وفي الهبة وغيرها ، وقوله فيه «ذهب فيبدر» بفتح الموحدة وسكون التحتانية بعدها دال مكسورة بصيغة فعل الأمر ، أى اجعل كل صنف في ييدر - أى جرين - يخصه . ووقع في رواية أبي ذر عن السرخسي «قبادر» . وقوله «ولا أدرج إلى أخواتي تمر» كذا للاكثر بنزع الخافض ، وللكشميني «بصرة» بأبائها . قوله ( قال أبو عبد الله «أغروا بني» يعني هجروا بني ) فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء ) وقع هذا للمستطلى وحده وأغروا بضم الهمزة مبنى لما لم يسم فاعله ، يقال أغرى بكذا إذا لهج به وأولع ، وقال أبو عبيدة في «المجاز» في قوله تعالى ( فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء ) : الاغراء التهييج والافساد ، والله أعلم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الوصايا وما معه من أبواب الوقف من الأحاديث المرفوعة على ستين حديثاً ، المطلق منها ثمانية عشر طريقاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وأربعون حديثاً والمخالص ثمانية عشر حديثاً وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عمرو بن الحارث «ما ترك رسول الله ﷺ شيئاً» وحديث ابن عباس «كان المال للولد» ، وحديث «هما واليات» ، وحديثه في قصة تميم الداري ، وحديث الدين قبل الوصية ، وأما حديث «لا صدقة إلا عن ظهر غنى» فذكر عند مسلم بالمعنى ، وأما حديث عثمان في بث رومة فما هو عنده لكن تقدم في الشرب مختصراً معلقاً ، وأغفله المزي في الأطراف هنا وهناك . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدم اثنان وعشرون أثراً . والله تعالى أعلم

#### تم الجزء الخامس

ويليه - إن شاء الله - الجزء السادس ، وأوله (كتاب المجاهد)

# فهرس

## الجزء الخامس من فتح الباری

### (٤٢) - كتاب الشرب والمساقاة

### (٤١) - كتاب الحث والمزارعة

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٩	١	٣	١
في الشرب . ومن رأى صدقة الماء وهبته		فضل الزرع والفرس إذا أكل منه	
ووصيته جائزة مقسوما كان أو غير مقسوم		ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع	٤
من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى	٢	اقتناء السكب للحث	٥
من حفر بئراً في ملكه لم يضمن	٣	استعمال البقر للحراثة	٨
الخصومة في البئر والقضاء فيها	٤	إذا قال اكفنى مؤونة النخل أو غيره	٨
لئيم من منع ابن السيل من الماء	٥	وتشركي في الثمر	
سكر الأنهار	٦	قطع الشجر والنخل	٩
شرب الأعلى قبل الأسفل	٧	حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله	٩
شرب الأعلى إلى الكعبين	٨	المزارعة بالشرط ونحوه	١٠
فضل سقي الماء	٩	إذا لم يشترط السنين في المزارعة	١٣
من رأى أن صاحب الحوض والقربة أحق	١٠	حدثنا علي بن عبد الله	١٤
بماؤه		المزارعة مع اليهود	١٥
لاحى لإله ورسوله ﷺ	١١	ما يكره من الشروط في المزارعة	١٥
شرب الناس والدواب من الأنهار	١١	إذا زرع بماء قوم يميني فذنبهم وكان في ذلك	١٦
بيع الحطب والكلاء	١٣	صلاح لهم	
القطائع	٤	أوقاف أصحاب النبي ﷺ وأرض الخراج	١٧
كتابة القطائع	١٥	ومزاوتهم ومعاملتهم	
حلب الأبل على الماء	١٦	من أحيا أرضاً مواتاً	١٨
الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط أو في نخل	١٧	حدثنا قتبية حدثنا إسماعيل بن جعفر	٢٠
(٤٣) - كتاب الاستقراض		إذا قال رب الأرض أفرك ما أفرك الله ولم	٢١
الاستقراض وإدائه الديون والحجر والتفليس	١	يذكر أجلاً معلوماً فيها على تراضيهما	
من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو إنزالها	٢	ما كان من أصحاب النبي ﷺ يروى	٢٢
أداء الديون	٣	بعضهم بعضاً في الزراعة والفترة	
استقراض الأبل	٤	كره الأرض بالذهب والفضة	٢٥
حسن التقاضي	٥	حدثنا محمد بن سنان	٢٧
هل يعطى أكبر من سنة	٦	ما جاء في الفرس	٢٧
حسن القضاء	٧		

## صفحة الباب

## صفحة الباب

## (٤٥ - كتاب القطة)

إذا أخبره رب القطة بالعلامة فذبح إليه	١	٧٨
حالة الأبل	٢	٨٠
حالة الغنم	٣	٨٣
إذا لم يوجد صاحب القطة بعد سنة فهي لمن وجدها	٤	٨٤
إذا وجد خشيبة في البحر أو سوطا أو نحوه	٥	٨٥
إذا وجد تمر في الطريق	٦	٨٦
كيف تعرف لقطة أهل مكة	٧	٨٦
لا تحتلب ماشية أحد بنهر إذته	٨	٨٨
إذا جاء صاحب القطة بعد سنة ردّها عليه لأنها وديعة عنده	٩	٦١
هل يأخذ القطة ولا يبيعها فتبيع حتى لا يأخذها من لا يستحق	١٠	٩١
من عرف القطة ولم يذهبها إلى السلطان	١١	٩٣
حدثني اسحاق بن ابراهيم	١٢	٩٣

## (٤٦ - كتاب المظالم والنصب)

قصاص المظالم	١	٩٥
ألا لعنة الله على الظالمين	٢	٩٦
لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه	٣	٩٧
أعن أخاك ظالما أو مظلوما	٤	٩٨
نصر المظلوم	٥	٩٩
الاتصا من الظالم	٦	٩٩
صفر المظالم	٧	١٠٠
الظلم ظلمات يوم القيامة	٨	١٠٠
الاتقاء والخذر من دعوة المظلوم	٩	١٠٠
من كانت له مظلة عند الرجل ظلها له هل يبين مظلته	١٠	١٠١
إذا حله من ظله فلا يرجع فيه	١١	١٠٢
إذا أذن له أو أحله ولم يبين كم هو	١٢	١٠٢

إذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز	٨	٥٩
إذا قاص أو جازفه في الدين تجرا بتمر أو غيره	٩	٦٠
من استعاذ من الدين	١٠	٦٠
الصلاة على من ترك دينه	١١	٦١
مطل الغنى نظم	١٢	٦١
لصاحب الحق مقال	١٣	٦٢
إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به	١٤	٦٢
من أخر الغريم إلى الفد أو نحوه ولم يرد ذلك	١٥	٦٥
مطلا		
من باع مال المفلس أو الملعن قسمه بين الغرما	١٦	٦٥
أو أعطاه حتى ينفق على نفسه		
إذا أقرضه إلى أجل مسمى أو أجله في البيع	١٧	٦٦
الغفاعة في وضع الدين	١٨	٦٧
ما ينهى عن إضاعة المال	١٩	٦٧
العبد راع في مال سيده ولا يعمل إلا بأذنه	٢٠	٦٩

## (٤٤ - كتاب الخصومات)

ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهودي	١	٧٠
من رد أمر السفه والضعيف العقل وإن يكن حبيب عليه الامام	٢	٧١
من باع على الضعيف ونحوه فندفع ثمنه اليه	٣	٧٢
كلام الخصوم بعضهم في بعض	٤	٧٣
إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة	٥	٧٤
دهوى الوصي للميت	٦	٧٤
التوق عن نقض مبرته	٧	٧٥
الربط والحبس في الحرم	٨	٧٥
في الملازمة	٩	٧٦
التقاضي	١٠	٧٧

## صفحة الباب

## صفحة الباب

قصة الغنم	١٣١	٢
القران في التربين الشركاء حتى يستاذن أصحابه	١٣٢	٤
تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل	١٣٢	٥
هل يقرح في القصة؟ والاستنام فيه	١٣٢	٦
شركة التيم وأهل الميراث	١٣٣	٧
الشركة في الأرضين وغيرها	١٣٣	٨
إذا اقتسم الشركاء الدور أو غيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة	١٣٤	٩
الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه	١٣٤	١٠
الصرف		
مشاركة الذبي والمشركون في المزارعة	١٣٥	١١
قصة الغنم والعدل فيها	١٣٥	١٢
الشركة في الطعام وغيرها	١٣٦	١٣
الشركة في الرقيق	١٣٧	١٤
الاشتراك في الهدى والبدن	١٣٧	١٥
من عدل عشرة من الغنم بمزور في القسم	١٣٩	١٦

## (٤٨ - كتاب الرهن)

رقم ٢٠٠٨ - ٢٠١٦

الرهن في الحضر	١٤٠	١
من رهن دعه	١٤٢	٢
رهن السلاح	١٤٢	٣
الرهن مركوب ومحلوب	١٤٣	٤
الرهن عند اليهود وغيرهم	١٤٥	٥
إذا اختلف الزامن والمزتم ونحوه فالينة	١٤٥	٦
على المدمى واليمين على المدمى عليه		

## (٤٩ - كتاب العتق)

رقم ٢٠١٧ - ٢٠٠٩

ما جاء في العتق وفصله	١٤٦	١
أى الرقاب أفضل؟	١٤٨	٢
ما يستحب من الصاغة في الكسوف والآيات	١٥٠	٣
إذا أعتق عبدا بين اثنين أو أمة بين لشركاء	١٥١	٤

إن من ظلم شيئا من الأرض	١٠٣	١٣
إذا أذن إنسان لآخر شيئا جاز	١٠٦	١٤
قول الله تعالى (وهو ألد الخصام)	١٠٩	١٥
إن من خاصم في باطل وهو يعلمه	١٠٧	١٦
إذا خاصم فجر	١٠٧	١٧
فصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه	١٠٧	١٨
ما جاء في السقاقت	١٠٩	١٩
لا يمنع جار جاره أن يفرز خضبة في جداره	١١٠	٢٠
صب الخمر في الطريق	١١٢	٢١
أثنية الدور والجلوس فيها على الصمدات	١١٢	٢٢
الآبار على الطرق إذا لم يتأذ بها	١١٣	٢٣
إماطة الأذى	١١٤	٢٤
الفرقة والعلية المشرقة وغير المشرقة في السطوح	١١٤	٢٥
وغیرها		
من عقل بعيه على البلاط أو باب المسجد	١١٧	٢٦
الوقوف والبول عند سيطرة القوم	١١٧	٢٧
من أخذ الغنص وما يؤذى الناس في الطريق	١١٨	٢٨
فرسى به		
إذا اختلفوا في الطريق الميتاء وهي الرحبة	١١٨	٢٩
تكون بين الطريق		
النهي بغير إذن صاحبه	١١٩	٣٠
كسر الصليب وقتل الخنزير	١٢١	٣١
هل تكسر الدنان التي فيها الخرا أو تنقرق الزقاق	١٢١	٣٢
من قاتل دون ماله	١٢٣	٣٣
إذا كسر قصعة أو شيئا لغيره	١٢٤	٣٤
إذا هدم حائطا فليمن مثله	١٢٦	٣٥

## (٤٧ - كتاب الشركة)

رقم ٢٤٨٣ - ٢٥٠٧

الشركة في الطعام والنبد والعروض	١٢٨	١
ما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما	١٣٠	٢
بالسوية في الصدقة		

## ( ٥١ - كتاب الهبة )

رقم ٢٥٦٦ - ٢٦٣٦

صفحة الباب

الهبة وفصلها والتحريض عليها	١	١٩٧
التقليل من الهبة	٢	١٩٩
من استوهب من أصحابه شيئا	٣	٢٠٠
من استسقى	٤	٢٠١
قبول هدية الصيد	٥	٢٠٢
قبول الهدية ( حديث الصعب بن جثامة )	٦	٢٠٢
قبول الهدية ( تحريم الهدايا في يوم عائشة )	٧	٢٠٣
من أهدى إلى صاحبه وتحرى بعض نساءه	٨	٢٠٥
ما لا يرد من الهدية	٩	٢٠٩
من رأى الهبة الغائبة جائزة	١٠	٢٠٩
المكافاة في الهبة	١١	٢١٠
الهبة للولد ، وإذا أعطى بعض ولده شيئا	١٢	٢١٠
الاشهاد في الهبة	١٣	٢١١
هبة الرجل لاسرائه والمرأة لزوجها	١٤	٢١٦
هبة المرأة لغير زوجها وعتقها إذا كان لها زوج	١٥	٢١٧
من يبدأ بالهدية ؟	١٦	٢١٩
من لم يقبل الهدية لعله	١٧	٢٢٠
إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن فصل اليه	١٨	٢٢١
كيف يقبض العبد والمتاح ؟	١٩	٢٢٢
إذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم يقل قبيل	٢٠	٢٢٣
إذا وهب دينيا هل رجل	٢١	٢٢٤
هبة الواحد للجماعة	٢٢	٢٢٥
الهبة المقبوضة وغير المقبوضة ، والمقسومة وغير المقسومة	٢٣	٢٢٥
إذا وهب جماعة لقوم ، أو وهب رجل جماعة جلا	٢٤	٢٢٦

صفحة الباب

إذا أعتق نصيبا في عيد وليس له مال استسمى العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة	٥	١٥٦
الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه ، ولا عتاقة إلا لوجه الله	٦	١٦٠
إذا قال رجل لعبد هوقه ونوى العتق ، والاشهاد في العتق	٧	١٦٢
أم الولد	٨	١٦٣
بيع المدبر	٩	١٦٥
بيع الولاء وهبته	١٠	١٦٧
إذا أسر أخو الرجل أو عمه هل يفادى إذا كان مشركا ؟	١١	١٦٧
عتق المشرك	١٢	١٦٩
من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية	١٣	١٦٩
فضل من أدب جاريته وعليها	١٤	١٧٣
العبيد إخوانكم فأطعموهم بما تأكلون	١٥	١٧٣
العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده	١٦	١٧٥
كراهية التناول على الرقيق ، وقوله عبدي أو أمي	١٧	١٧٧
إذا أتاه خادمه بطعامه	١٨	١٨١
العبد راع في مال سيده	١٩	١٨١
باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه	٢٠	١٨٢
( ٥٠ - كتاب المكاتب )		
رقم ٢٥٦٠ - ٢٦٩٥		
المكاتب ونجومه في كل سنة نجم	١	١٨٤
ما يجوز من شروط المكاتب ، ومن اشترط شرطا ليس في كتاب الله	٢	١٨٧
استماعة المكاتب وسؤاله الناس	٣	١٩٠
بيع المكاتب إذا رضى	٤	١٩٤
إذا قال المكاتب اشترنى وأعتقني فاشتره لذلك	٥	١٩٦

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٢٧	٢٥	من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق	شهادة النساء ٢٦٦ ١٢
٢٢٨	٢٦	إذا وهب بغيراً لرجل وهو رأكبه فهو جائز	شهادة الاماء والمبيد ٢٦٧ ١٣
٢٢٨	٢٧	هدية ما يكره لبسها	شهادة المرضعة ٢٦٨ ١٤
٢٣٠	٢٨	قبول الهدية من المشركين	حديث الافك : تعديل النساء بعضهم بعضا ٢٦٩ ١٥
٢٣٢	٢٩	الهدية للمشركين	إذا زكى رجل رجلا كفاه ٢٧٤ ١٦
٢٣٤	٣٠	لا يحل لأحد أن يرجع في هبة وصدقته	ما يكره من الاطساب في المدح ، وليقبل ٢٧٦ ١٧
٢٣٧	٣١	حدثنا ابراهيم بن موسى	ما يعلم ٢٧٦ ١٨
٢٣٨	٣٢	ما قيل في العمري والرقبي	بلوغ الصبيان وشهادتهم ٢٧٩ ١٩
٢٤٠	٣٣	من استعار من الناس الفرس	سؤال الحاكم المدعى هل لك بيعة قبل البين ٢٨٠ ٢٠
٢٤١	٣٤	الاستعارة للعروس عند البناء	البين على المدعى عليه في الأموال والحدود ٢٨٣ ٢١
٢٤٢	٣٥	فضل المتبعة	إذا ادعى أو قذف فله أن يلتبس البيعة ، وينطلق لطلب البيعة ٢٨٤ ٢٢
٢٤٦	٣٦	إذا قال أخذت منك هذه الجارية على ما يتعارف الناس فهو جائز	البين بعد العصر ٢٨٤ ٢٣
٢٤٦	٣٧	إذا حمل رجل رجلا على فرس فهو كالعمري والصدقة	يخلف المدعى عليه حيثما وجبت عليه البين ولا يصرف من موضع الى غيره ٢٨٤ ٢٤
		( ٥٢ - كتاب الشهادات )	إذا تسارع قوم في البين ٢٨٦ ٢٥
		رقم ٢٦٣٧ - ٢٦٨٩	ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا كيف يستحلف ؟ ٢٨٧ ٢٦
٢٤٧	١	ما جاء في البيعة على المدعى	من أقام البيعة بعد البين ٢٨٨ ٢٧
٢٤٨	٢	إذا عدل رجل أحدا فقال لانعم الا خيرا ، أو قال ما علمت الا خيرا	من أمر بانجاز الوعد ٢٨٩ ٢٨
٢٤٩	٣	شهادة المختني	لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها ٢٩١ ٢٩
٢٥٠	٤	إذا شهد شاهد أو شهود بشئ فقال آخرون ما علمنا ذلك	القرعة في المشكلات ٢٩٢ ٣٠
٢٥١	٥	الشهداء العدول	( ٥٣ - كتاب الصلح )
٢٥٢	٦	تعديل كم يجوز	رقم ٢٦٩٠ - ٢٧١٠
٢٥٣	٧	الشهادة على الأنساب والزواج المستفيض والموت القديم	ما جاء في الاصلاح بين الناس ٢٩٧ ١
٢٥٤	٨	شهادة الغاذف والسارق والزانى	ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس ٢٩٩ ٢
٢٥٨	٩	لا يشهد على جور إذا أشهد	قول الامام لاصحابه اذهبوا بنا نصلح ٣٠٠ ٣
٢٦١	١٠	ما قيل في شهادة الزور	( أن يصلحوا بينها صلحا والصلح خير ) ٣٠١ ٤
٢٦٣	١١	شهادة الاعمى وأمره ونكاحه وإنكاحه ومبايعته النكح	إذا اصطلموا على صلح جور فالصلح مردود ٣٠١ ٥

صفحة الباب	الباب
١٣ ٣٢٦	كيفية يكتب : هذا ما صالح فلان ابن فلان ،
١٤ ٣٢٧	وفلان ابن فلان
١٥ ٣٢٩	الصلح مع المشركون
	الصلح في الدية
١٦ ٣٥٢	ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين
١٧ ٣٥٣	قتلين عظيمتين .
	هل يشير الامام بالصلح ؟
١٨ ٣٥٤	فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم
	إذا أشار الامام بالصلح فأبى حكم عليه
١٩ ٣٥٤	بالحكم بين
	الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث والمجازاة
	في ذلك
	الصلح بالدين والعين
	( ٥٤ - كتاب الشروط )
	رقم ٢٧١١ - ٢٧٢٧
١ ٣٥٥	ما يجوز من الشروط في الاسلام والاحكام
	والبايعة
٢ ٣٦٣	إذا باع بخلافه أبرت
	الشروط في البيع
٣ ٣٦٩	إذا اشترط البائع ظهر الدابة الى مكان
٤ ٣٧١	مسمى جاز
	الشرط في المعاملة
٥ ٣٧١	الشرط في المهر عند عقدة النكاح
٦ ٣٧٢	الشرط في المزارعة
٧ ٣٧٣	ما لا يجوز من الشروط في النكاح
٨ ٣٧٤	الشرط التي لا تحمل في الحدود
٩ ٣٧٧	ما يجوز من شروط المكاتب إذا رضى
١٠ ٣٧٩	بالمبيع على أن يعتق
١١ ٣٨٢	الشرط في الطلاق
١٢ ٣٨٣	الشرط مع الناس بالقول
١٣ ٣٨٤	
١٤ ٣٨٥	

الشروط في الولاء

إذا اشترط في المزارعة إذا شئت أخرجه

الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب

وكتابة الشروط

الشروط في القرض

المكاتب وما لا يحمل من الشروط التي تخالف

كتاب الله

ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الاقرار

والشروط التي يتعارفها الناس بينهم

الشروط في الوقف

( ٥٥ - كتاب الوصايا )

رقم ٢٧٢٨ - ٢٧٨١

الوصايا ، وقول النبي ﷺ ، وصية الرجل

مكتوبة عنده ،

أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفروا

الناس

الوصية بالثلث

قول الموصي لوصيه تعاهد ولدي ، وما يجوز

لوصي من الدعوى

إذا أوصى المريض برأسه إشارة بيده جازت

لا وصية لوارث

الصدقة عند الموت

( من بعد وصية يوصي بها أو دين )

( من بعد وصية توصون بها أو دين )

إذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب ؟

هل يدخل النساء والولد في الأقارب ؟

هل يقتنع الواقف بوقفه ؟

إذا وقف شيئاً فلم يدفعه إلى غيره فهو

جائز

إذا قال داري صدقة لله ولم يبين الفقراء

أو غيرهم فهو جائز



صفحة الباب	فهرس	صفحة الباب	فهرس
١٥ ٣٨٥	إذا قال أرضى أو بستانى صدقة عن أمى فهر جائز	٢٥ ٣٩٥	استخدام البيتيم في السفر والحضر إذا كان صالحاً له
١٦ ٣٨٦	إذا تصدق أو وقف بعض ماله أو بعض رفيقه أو دوابه فهر جائز	٢٦ ٣٩٦	إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهر جائز
١٧ ٣٨٧	من تصدق إلى وكيله ثم رد الوكيل إليه (وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فأورزقهم منه)	٢٧ ٣٩٨	إذا وقف جماعة أرضاً مشاعاً فهر جائز
١٨ ٣٨٨	ما يستحب لمن يتوفى لجأه أن يتصدقوا عنه، وقضاء الذنور عن الميت	٢٨ ٣٩٩	الوقف كيف يكتب؟
١٩ ٣٨٨	الاشهاد في الوقف والصدقة	٢٩ ٣٩٩	الوقف للفنى والفقير والعنيف
٢٠ ٣٩٠	(وأنوا اليتامى أموالهم ولا تقبلوا الخبيث بالمطيب)	٣٠ ٤٠٤	وقف الأرض للمسجد
٢١ ٣٩١	(وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح) (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً)	٣١ ٤٠٥	وقف الدواب والكرام والعروض والصامت
٢٢ ٣٩١	(ويستلونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير)	٣٢ ٤٠٦	نفقة القيم للوقف
٢٣ ٣٩٣		٣٣ ٤٠٦	إذا وقف أرضاً أو بثراً واشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين
٢٤ ٣٩٤		٣٤ ٤٠٩	إذا قال الواقف لا تطلب ثمنه إلا إله فهر جائز
		٣٥ ٤٠٩	(يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية) الخ
		٣٦ ٤١٣	قضاء الرضى ديون الميت بغير محض من الورثة

## تصويب

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
١٦	٢	عن	عن	٨٨	٢٧	خرافته	خرافته
١٦	١٣	أذهب	أذهب	٩٧	١٣	لا يتركه	لا يتركه
١٨	١٤	محرّان	محرّان	٩٨	٩	خديج	خديج
٢٥	١٤	المخاطرة	المخاطرة	١٠١	١	ابن عباس	ابن عباس
٣٠	٤	الزهرى	الزهرى	١٠١	١٠	المقبى	المقبى
٢٣	٥	٢٢٥٥	٢٣٥٥	١٠٧	٢٢	عقبه	عقبه
٢٣	٢٠	٢٥٥٥	٢٥١٥	١٠٩	٢٢	لسهل	لسهل
٢٦	١٩	كلامها	كلامها	١١٤	١٦	عنهما	الله عنهما
٢٩	٦	مك	مك	١١٥	٦	قهلكن	قهلكن
٥٠	٨	البر	البر	١١٦	٦	التخدير	التخدير
٥٢	١٥	المخاضرة	المخاضرة	١١٦	٧	حتى تستأمرى	حتى تستأمرى
٥٩	١٣	بصميم	بصميم	١٤٤	٢	عن	عن
٧٠	٨	أطراف ٢٤١٠	الصواب أنها أطراف ٢٤١١	١٥٠	١٠	بالعاقبة	بالعاقبة
٧٠	٨	٥٠٦٣	٥٠٦٢	١٥١	١٤	المتقى	المتقى
٧٠	١٦	وهيب	وهيب	١٥٥	٩	اسماعيل	اسماء
٧٠	٣٠	٢٢٩٨	٣٣٩٨	١٩٤	١٩	١٤	٤
٧١	٢٢	فأعتقه	فأعتقه	١٩٧	٣	عن	عن
٧٢	١٧	أنصرف	أنصرف	٢٠٠	٣	سليمان	سليمان
٧٥	٢٠	بن أبي	بن أبي	٢٠٠	١٢	عن	عن
٧٦	٢٣	بسكير	بسكير	٢٠٦	١	أرجى	أرجى
٧٨	١٢	القفطة	القفطة	٢١١	٣	فارجه	فارجه
٨٠	١٠	بارسول الله فضاعة	بارسول الله فضاعة	٢١١	٦	هواة	أبو هواة
٨٣	٦	٣٤٢٨	٢٤٢٨	٢١٧	٢٤	الهيث	الهيث

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
٢١٨	٦	أمرأة	امرأة	٣٠٤	٤	أحليها	أحليها
٢٢٠	١٦	فرد	فرد	٣٠٥	١	سرج	سرج
٢٢١	٢٥	عبيدة	عبيدة	٣٠٦	٩	فرسى	فرسى
٢٢٤	٥	بن	بن	٣١٣	٢٢	روة	عروة
٢٢٧	١٧	يتقدم	يتقدم	٣٢٣	١١	رافع	رافع
٢٣٠	١٥	جاء رجل	جاء رجل	٣٢٤	٥	رسول	رسول
٢٣٠	١٦	هبة	هبة	٣٢٥	١٣	فأبها	فأبها
٢٣٢	٧	المستغنى	المستغنى	٣٢٦	٢	ابراهيم	ابراهيم
٢٥١	٢٢	سريره	سريره	٣٣٣	١٠	يفروا	يفروا
٢٥١	٢٣	نأمنه	نأمنه	٣٥٣	١٠	يقال	يقال
٢٥٢	٢٢	عمر	عمر	٣٦٠	٢٩	ويختل	ويختل
٢٥٣	١٤	استأذن	استأذن	٣٨٤	١٤	ولية	ولية
٢٥٤	٣	بن أشعث	بن أشعث	٣٨٤	٢٥	لشئ	لشئ
٢٥٤	٥	عائشة أنظرن	عائشة أنظرن	٣٨٥	١٧	الحراف	الحراف
٢٥٤	٢٧	القاذف	القاذف	٣٨٦	١٥	٢٨٨٩	٢٨٨٩
٢٥٤	٢٨	تقبلوا	تقبلوا	٣٨٨	٢٨	٢٩٦٠	٢٩٦٠
٢٥٥	١٠	سعد	سعد	٣٩١	٨	اليتامى	اليتامى
٢٥٨	٢٥	حرز	حرز	٣٩٢	١٠	يورث	يورث
٢٦١	١٤	قلبه	قلبه	٤٠٥	١٤	سيل	سيل
٢٦٤	٦	عبد	عبد	٤٠٩	١٤	متنه	متنه
٢٦٨	١٥	١٤	١٤	٤١٠	١٢	الأولين	الأولين
٢٧٠	٧	آذنوا	آذنوا	٤١١	٣٥	الافرار	الافرار
٢٧١	١٤	الحضير	الحضير	٤١٤	٢	الجزية	الجزية
٢٩٣	٢	تأذيتهم	تأذيتهم				